

فتاویٰ عالمگیری حصہ حنفی عربی جلد اول
مؤلف حید عالم جہانمیں سے بڑا شیخ نظام
سفرمان سلطان محمد اورنگ زیب عالمگیر

205/8

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد اوردنك زيب عالمكير

باهتمام خادم العلماء

العاصي عبد الله مفا منه الله

طبع ثانيا باصر روضاء اشياك موسيقي طدار من الهند في المطبع الطبعي

في بندر هوكلې ^{مطبع} منه ١٣٥٨

من الصين البحرية

الصمغ اللؤلؤي منصور احمد واللؤلؤي غلام حسدوم واللؤلؤي ظهور احمد

صالح الله من مولدات النور

ذباجه



سبب تاليف هذا الكتاب المسمى بالفتاوى العالمكيرية

ان السلطان محمد اورنگ زيب عالمكير رح لما كانت همته مصروفة الى امور الدين اراد ان يعمل الناس على المسائل المفتى بها من المفروع الحنفية واذا ثبت عنده ان ذلك متعسرا اختلاطها بالخلافات والروايات الضعيفة وتفرقها في الكتب الكثيرة وعدم اجتماعها في واحد من الكتب فامر مشاهير الزهاد من العلماء بان يتبعوا الكتب المبسوطه وغيرها من الكتب المعهدة التي في دار كتبه واتخذوا منها المسائل مع ذكر المأخذ من الكتب ليكون دليلا عليها ورتبوا منها كتابا واحدا وبالجميع ما يحتاج اليه في الفتوى لئلا يفتقر الى غيره من الفتاوى ومرض هذا الامر الى زبدة الفضلاء مولانا الشيخ نظام نشرو المرام السلطان وسعوا فيه غاية السعي حتى رفقهم الله للاتمام وصار كتابا جامعيا مغنيا عما سواه وسموه بالفتاوى العالمكيرية * وصرف في تاليفه من مواهب المؤلفين ووظائفهم وغير ذلك من ضرورياته مائتي الف روبيه تقريبا هكذا في الآثار العالمكيرية * ولما بعد العهد من تاليفه كثير فيه الاغلاط والتحريف من الناسخين فامرا بالبرؤ ساء دار الامارة كلكتة من اهل المشورة في امور السلطنة الانجليزية يتصححه وطبعه ليحفظ من التحريف * حتى اختتم طبعه في المطبع المسمى بايد وكيشن سنة ١٨٣٥ من المسيحية بعد الشروع في سنة ١٨٢٧ منها فمما قل وجودة لوجود كثرة الطالبين حكم رؤساء اشباتك سوسيتي بطبعة ثانيا شرع في طبعه باهتمام المولوي صمد الله حماد الله تعالى نهار ١٦ شهر رجب المرجب سنة ١٢١٧ من السنين الهجرية موافقا ٣ شهر سبتمبر سنة ١٨٢١ من العيسوية يوم الجمعة واستتب طبع الجداول الاول نهار ١٧ شهر الربيع الاول سنة ١٢١٨ من الهجرية موافقا ٢٩ شهر ابريل سنة ١٨٢٢ من العيسوية يوم الجمعة في بندر هوكل في المطبع الطبى * بتصحيح منصور احمد البردواني و غلام مخدوم الباياني و ظهور الحسن البردواني *

غفر الله عن ذنوبهم وستر عيوبهم

كتاب الطهارة

صفحة

صفحة

٢١	الباب الأول في الوضوء	١
٢١	الفصل الأول في فرائض الوضوء	١
٢١	الفصل الثاني في سنن الوضوء	١
٢١	الفصل الثالث في المستحبات	١
٢١	الفصل الرابع في المكروهات	١٠
٢٧	الفصل الخامس في نواقض الوضوء	١٠
٢٧	ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الاصل	١٥
٢٩	الباب الثاني في الغسل	١٥
٥٠	الفصل الأول في فرائضه	١٥
٥٠	الفصل الثاني في سنن الغسل	١٦
٥٠	الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل	١٦
٥٢	ومما يتصل بذلك مسائل	١٩
٥٥	الباب الثالث في المياحة	١٩
٥٥	الفصل الأول فيما يجوز به التوضي	١٩
٦٠	الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي	٢٦
٦١	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٩
٦٢	الباب الرابع في التيمم	٣٢
٦٢	الفصل الأول في امور لا بد منها في التيمم	٣٢
٦٦	الفصل الثاني فيما ينقض التيمم	٣٧
٦٦	الفصل الثالث في المتفرقات	٣٨
٢١	الباب الثاني من في المسح على الخفين	
٢١	الفصل الأول في الامور التي لا بد منها	
٢١	في جواز المسح	
٢٥	الفصل الثاني في نواقض المسح	
٢٥	ومما يتصل بذلك المسح على الخفين	
٢٧	الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء	
٢٧	الفصل الأول في الحيض	
٢٩	الفصل الثاني في النفاس	
٥٠	الفصل الثالث في الاستحاضة	
٥٠	الفصل الرابع في احكام الحيض	
٥٠	والنفاس والاستحاضة	
٥٢	ومما يتصل بذلك احكام المعذور	
٥٥	الباب السابع في النجاسات واحكامها	
٥٥	الفصل الأول في تطهير الانجاس	
٦٠	ومما يتصل بذلك مسائل	
٦١	الفصل الثاني في الاعيان النجسة	
٦٢	ومما يتصل بذلك مسائل	
٦٢	الفصل الثالث في الاستنجاء	
٦٦	كيفية الاستنجاء من البول	

٦٨ كتاب الصلوة

٦٩ الباب الأول في المواقيت

وما يتصل بها

٦٩ الفصل الأول في اوقات الصلوة

٧٠ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات

٧٠ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي

لا يجوز فيها الصلوة وتكررها فيها

٧٢ الباب الثاني في الاذان

٧٢ الفصل الأول في صفتهم واحوال المؤذن

٧٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان

٧٦ والاقامة وكيفيتهما

٧٨ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن

٧٨ الباب الثالث في شروط الصلوة

٧٨ الفصل الأول في الطهارة وسترة العورة

٨١ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به

العورة وغيره

٨٥ وما يتصل بذلك مسائل

٨٦ الفصل الثالث في استئصال القبلة

٨٩ وما يتصل بذلك الصلوة في الكعبة

٨٩ الفصل الرابع في النية

٩٣ الباب الرابع في ضغة الصلوة

٩٣ الفصل الأول في فرائض الصلوة

٩٦ الفصل الثاني في واجبات الصلوة

٩٩ الفصل الثالث في سنن الصلوة وآدابها

وكيفيتها

١٠٦ الفصل الرابع في القراءة

١٠٩ الفصل الخامس في رتبة القاري

١١٢ الباب الخامس في الإمامة

١١٢ الفصل الأول في الجماعة

١١٥ الفصل الثاني في بيان من هو احق بالإمامة

١١٦ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماماً للغير

١٢٠ الفصل الرابع في بيان ما يمنع

صحته الاقتداء وما لا يمنع

١٢٢ الفصل الخامس في بيان مقام الامام

والمأموم

١٢٢ الفصل السادس فيما يتابع الامام

وفيما لا يتابعه

١٢٦ الفصل السابع في المسبق واللاحق

١٢٩ ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف

بين الامام والمأموم او بين القوم

١٣٠ الباب السادس في الحدث في الصلوة

١٣٣ فصل في الاستخلاف

١٣٥ ومنها يتصل بذلك مسائل

١٣٦ الباب السابع فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها

١٣٦ الفصل الأول فيما يفسدها

١٣٧ الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره

صفحة	صفحة
١٥٢	ومما يتصل بذلك مسائل
١٤٣	فصل كره غلق باب المسجد
١٥٥	الباب الثامن في صلوة الوتر
١٥٦	الباب التاسع في النوافل
١٥٧	ومن المندوبات صلوة الضحى
١١١	ومما يتصل بذلك مسائل
١٦١	فصل في التراويح
١٦٦	الباب العاشر في ادراك الفريضة
٦٩	الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت
١٧٥	الباب الثاني عشر في سجود السهو
٧٦	واجباب الصلوة انواع
١٧٦	فصل سهو الامام الخ
١٨٢	ومما يتصل بذلك مسائل الشك
	في مقدار المؤدى
١٨٢	الباب الثالث عشر في سجود التلاوة
١٩٠	ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر
١٩٠	الباب الرابع عشر في صلوة المريض
١٩٣	الباب الخامس عشر في صلوة المسافر
١٩٩	ومما يتصل بذلك الصلوة على الدابة والسفينة
٢٠٢	الباب السادس عشر في صلوة الجمعة
٢٠٣	ولادائها شرائط في غير المصلى
٢٠٦	الباب السابع عشر في صلوة العيد
٢١٣	ومما يتصل بذلك تكبير اب ايام التشريق
٢٠٣	الباب الثامن عشر في صلوة الجنازة
٢١٦	الباب التاسع عشر في صلوة الخوف
٢١٩	الباب الحادي والعشرون في الجنائز
٢١٩	الفصل الاول في المحتضر
٢٢٠	الفصل الثاني في الغسل
٢٢٢	الفصل الثالث في التكفين
٢٢٦	الفصل الرابع في حمل الجنازة
٢٢٨	الفصل الخامس في الصلاة على الميت
٢٣٢	الفصل السادس في القبر والدفن والنقل
	من مكان الى آخر
٢٣٢	ومما يتصل بذلك مسائل
٢٣٥	الفصل السابع في الشهيد
٢٣٧	الباب الثامن والعشرون في السجدة
٢٣٩	كتاب الزكاة
٢٣٩	الباب الاول في تفسيرها وصفاتها وشرائطها
٢٣٨	الباب الثاني في صدقة المسوائم
٢٣٨	الفصل الاول في المقدمة
٢٣٨	الفصل الثاني في زكاة الابل
٢٣٩	الفصل الثالث في زكاة التمر
٢٥٠	الفصل الرابع في زكاة الغنم
٢٥٠	الفصل الخامس في زكاة الفضة

٢٥٠ الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة ٢٠٢ الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته
والعروض وشرائطه واركانه وواجباته ومسئله وآدائه

٢٥٠ الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة ومحظوراته

٢٥٢ الفصل الثاني في العروض ٣١١ ومما يتصل بذلك مسائل

٢٥٣ مسائل شتى ٣١١ الباب الثاني في المواقيت

٢٥٧ الباب الرابع فيمن يمر على العاشر ٣١٢ الباب الثالث في الاحرام

٢٥٩ الباب الخامس في المعادن والركاز ٣١٢ ومما يتصل بذلك مسائل

٢٦٠ الباب السادس في زكاة الزروع والثمار ٣١٥ الباب الرابع فيما يفعله المحرم

٢٦٣ الباب السابع في المصارف بعد الاحرام

٢٦٦ الباب الثامن في صدقة الفطر ٣١٦ الباب الخامس في كيفية اداء الحج

٢٧٢ كتاب الصوم ٣٢٨ والكلام في الرمي في مواضع

٢٧٢ الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ٣٢٢ فصل في المنفقات

٢٢٤ الباب السادس في العمرة ووقته وشرطه

٢٧٧ الباب الثاني في رؤيته الهلال ٣٣٥ الباب السابع في القران والتمتع

٢٨٠ الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره ٣٣٩ الباب الثامن في الجنائيات

٢٨٢ الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد ٣٣٩ الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والندھن

٢٨٩ ومما يتصل بذلك مسائل ٣٢١ الفصل الثاني في الخليس

٢٩٠ الباب الخامس في الاعذار التي تبسح الافطار ٣٢٢ الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار

٢٩٣ الباب السادس في النذر ٣٢٢ مسائل تتعلق بالفصول السابقة

٢٩٦ الباب السابع في الاعتكاف ٣٢٥ الفصل الرابع في الجماع

٣٠٠ ومما يتصل بذلك مسائل ٣٢٦ الفصل الخامس في الطواف والسعي

٣٠١ المنفقات والرميل ورمي الجمار

٣٠٢ كتاب المناسك ٣٢٩ الباب التاسع في الصيد

صفحة	صفحة
٢٣٦	الفصل الخامس في المهر يدخله الجبهلة
٢٣٩	الفصل السادس في المهر الذي يوجد
٢٩١	على خلاف المسمى
٢٩١	الفصل السابع في الزيادة في المهر
٢٩١	والخط منه وفيما يزيد وينقص
٢٩٧	الفصل الثامن في السمعة
٢٩٧	الفصل التاسع في هلك المهر واستحقاقه
٥٠٠	الفصل العاشر في هبة المهر
٥٠٠	الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها
٥١٦	بمهرها والتعجيل في المهر وما يتعلق بهما
٥٢٢	الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين
٥٢٦	في المهر
٥٢٨	الفصل الثالث عشر في تكرار المهر
٥٣٣	الفصل الرابع عشر في ضمان المهر
٥٣٣	الفصل الخامس عشر في مهر الذي
٥٣٣	والحري
٥٣٣	الفصل السادس عشر في جهاز البنت
٥٣٣	الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين
٥٣٣	في متاع البيت
٥٣٧	الباب الثامن في النكاح الفاسد واحكامه
٥٣٧	الباب التاسع في نكاح الرقيق
٥٧٩	الباب العاشر في نكاح الكفار
٥٧٩	الباب الحادي عشر في القسم
٢٨٢	ومما يتصل بذلك مما
٢٨٣	كتاب الرضاع
٢٩١	كتاب الطلاق
٢٩١	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه
٢٩١	ووصفه وحكمه وتقسيمه وفي من يقع
٢٩٧	طلاقه وفيمن لا يقع
٢٩٧	فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٥٠٠	الباب الثاني في ايقاع الطلاق
٥٠٠	الفصل الاول في الطلاق الصريح
٥١٦	الفصل الثاني في اضافة الطلاق
٥٢٢	الى الزمان وما يتصل بذلك
٥٢٦	الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٥٢٨	الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٥٣٣	الفصل الخامس في الكنايات
٥٣٣	الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٥٣٣	الفصل السابع في الطلاق
٥٣٣	بالالفاظ الفارسية
٥٣٣	الباب الثالث في تفويض الطلاق
٥٣٣	الفصل الاول في الاختيار
٥٣٧	الفصل الثاني في الامر باليد
٥٣٧	الفصل الثالث في المشيئة
٥٧٩	الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه
٥٧٩	الفصل الاول في الفاظ الشرط

صفحة	صعدة
٥٨١	الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة ٦٩٣ الباب العاشر في الكفارة
	كل وكلمة ٦٩٨ الباب الحادي عشر في اللعان
٥٨٦	الفصل الثالث في تعليق الطلاق ٧٠٧ الباب الثاني عشر في العنين
	بكلمة ان واذا و غيرهما ٧١١ الباب الثالث عشر في العدة
٦٣٠	الفصل الرابع في الاستثناء ٧١٩ الباب الرابع عشر في الحداد
٦٣٨	الباب الخامس في طلاق المريض ٧٢٢ الباب الخامس عشر في ثبوت النسب
٦٢٦	الباب السادس في الرجعة وفيما ٧٢٨ الباب السادس عشر في الحضنة
	تحل به المطلقة وما يتصل به ٧٣١ فصل مكان الحضنة مكان الزوجين
٦٥٠	فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به ٧٣٢ الباب السابع عشر في النفقات
٦٥٢	الباب السابع في الايلاء ٧٣٢ الفصل الاول في نفقة الزوجة
٦٦٨	الباب الثامن في الخلع وما في حكمه ٧٣٥ الفصل الثاني في السكنى
٦٦٨	الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه ٧٣٧ الفصل الثالث في نفقة المعتدة
٦٧٥	الفصل الثاني فيما جاز ان يكون ٧٥٠ الفصل الرابع في نفقة الاولاد
	بدلا من الشاع وما لا يجوز ٧٥٥ الفصل الخامس في نفقة
٦٧٧	الفصل الثالث في الطلاق على المال ذوى الارحام
٦٨٨	الباب التاسع في الظهار ٧٥٩ الفصل السادس في نفقة الامه اليك

الحمد لله رب العالمين * والصلوة والسلام على سيد المرسلين * وعلى آله واصحابه اجمعين *

كتاب الطهارة

وفيه سبعة ابواب * الباب الاول في الوضوء * وفيه خمسة فصول * الفصل الاول *
في فرائض الوضوء * قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وابدانكم
الى المرافق واصبحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين * وهي اربع * الاول غسل الوجه * العسل
هو الاسالة والمسم هو الاصابة كذا في الهداية * في شرح الطحطاوي ان تسيل الماء في الوضوء شرط
في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء * وعن ابي يوسف رحمه الله ان التقاطر ليس
بشرط في مسئلة النجس اذا توضأ به ان قطرت قطرتان فصا عدد الجوز اجماعا * وان كان بخلافه فعلى
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز * وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجوز كذا في
الذخيرة * والصحيح قولهما كذا في المصنوعات * ولم يذكر هذا الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع *
في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس الى ما انحدر من اللحيين والذقن الى اصول الاذنين كذا
في العيني شرح الهداية * ان زال شعر مقدم الرأس بالصلع الاصم انه لا يجب ايصال الماء اليه كذا
في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والاقرع القذي ينزل شعره الى الوجه يجب
عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في المعنى شرح الهداية * وايصال الماء الى
داخل العينين ليس بواجب ولا سنة * ولا يكلف في الاغماض والفتح حتى يصل الماء الى الاشتار
وجوانب العينين كذا في الظهيرية * وعن الغنية احمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغدض عينيه تغميضا
شديد لا يجوز كذا في المحيط * ويجب ايصال الماء الى الخافي كذا في الخلاصة * وان رمدت عينه
فرمست يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خازجا بتغميض العين والا فلا كذا في الزاهدي *
• واه! الشدة ما يظهر منها عند الانضمام فمن الوجه وما يمكنه عند الانضمام فهو تبع الغم هو الصحيح كذا

في الخلاصة * والبياض الذي بين البغدار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح * وعليه اكثر مشائخنا كذا في الذخيرة * ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية الى اصل الذن * ولا يجب ايصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلا يبد والمنابت كذا في فتاوى قاضيخان * في النصاب واذا كان شارب المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحته عند الوضوء جاز وعليه الفتوى * بخلاف الغسل كذا في المضمرة * اما اللحية فعند ابي حنيفة رح مسح ربعا فرض كذا في شرح الوفاية * وروي عن ابي حنيفة ومحمد رح انه يجب امرار الماء على اثار اللحية وهو الاصح كذا في التبدين * وهو لصحيح هكذا في الزاهدي * والشعر المسترسل من الذن لا يجب غسله كذا في المحيطين * وان امر الماء على شعر الذن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذن وكذا لو حلق الحاجب والشارب او مسح رأسه ثم حلق او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضيخان *

الثاني غسل اليدين * والمرفقان تدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ونجب غسل كل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء من الاصبع انزائدة والكى الزائدة كذا في السراج البوهاج * ولو خلق له يدان على المنكب فالنامة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائدة فما حاذى منها محل العرض يجب غسله والا فلا كذا في نتم القدير * بل يندب غسله كذا في البحر الرائق * في فتاوى ما وراء النهران بقي من مواضع الوضوء تدور رأس ابرة الزق باصل ظفريه طين يابس او رطب لم يجز * وان تلمح يده بخميرا وحناء جاز * وسئل الدبوسي عن من فاصاب يده عجين فيبس وتوضأ قال يجز به اذا كان قلبلا كذا في الزاهدي * وما تحت الاظفار من اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب ايصال الماء الى ما تحته كذا في الخلاصة واكثر المعتمدين * ذكر الشبه الامام الزاهد ابو نصر الصنفري في شرحه ان الظفر اذا كان طويلا بحيث يستر رأس الانملة يجب ايصال الماء الى ما تحته وان كان تصيرا لا يجب كذا في المحيط * ولو طال اظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها قولا واحدا كذا في نتم القدير * وفي الجامع الصغير سئل ابو القاسم عن رافر الضفر الذي يبقى في اظفار الدرن او الذي يعمل عمل الطين او المرأة التي صبغت اصبعها بالحناء او الصبرام او الصباغ قال كل ذلك سواء يجز بهم وضوءهم ان لا يستطيع الامتناع عنه الا بخرج *

والفتوى على الجواز من غير فصل بين المديني والقرشي كذا في الذخيرة * وكذا الحجازي اذا كان
 كان وافرا لاظننا ركذا في الزاهدي نا فلا عن الجامع الا صغر * والخضاب اذا تجسد ويبس يمنع
 تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج نا فلا عن الوحي * وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم
 سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحته كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية
 هكذا في المحيط * الثالث غسل الرجلين * وتدخل الكعبان في الغسل عند علمائنا الثلاثة *
 والكعب هو العظم الناتبي في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط * ولو تطعت
 يده او رجله فلم يبق من المرفق والكعب هي سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق * وكذا
 غسل موضع البطم هكذا في المحيط * وفي اليتيمة مثل الخنبدبي عن رجل زمن رجله بحيث
 لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التاتارخانية * وان
 ادهن رجله ثم توشأ او من الماء على رجله فلم يتبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في
 الذخيرة * في مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين وام يصل
 الماء الى ما تحته ينظر ان كان يضرب ايضا الماء الى ما تحته يجوز ان كان لا يضرب لا يجوز كذا في
 المحيط * فان خرزه جاز بكل حال كذا في الخلاصة * وذكروا شمس الائمة الحلواني ان كان
 في اعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزمه امرار الماء عليه * فان عجز
 عن امرار الماء يكفيه المسح * فان عجز عن المسح سقط عنه المسح ايضا في غسل ما حوله وينترك
 ذلك الموضع كذا في الذخيرة * ولركان به قرحة فارفع جلدھا واطراف القرحة متصلة بالجلد
 الا اطراف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلبة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلبة جاز
 وضوءه لان ما تحت الجلبة غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى شيخان * وان كان
 على بعض اعضاء وضوءه قرحة نحر المدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوشأ وامر الماء على الجلبة
 ثم نزع الجلبة هل يلزمه غسل ما تحت الجلبة قال لو نزع الجلبة بعد ما برأ بحيث لم يتألم
 بذلك فعليه ان يغسل ذلك الموضع * وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج
 منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع * ولا يشهد ان لا يلزمه
 الغسل في الوجهين جميعا * وفي نوائد القاضى الامام م ركن الاسلام علي السغدري اذا كان على
 بعض اعضاء وضوءه خرع ذباب او برغوث فتوشأ ولم يصل الماء الى ما تحته جاز لان التحرز عنه

فيه ممكن * وأركان جادسك أو خبز مضموغ تدف فترضاً ولم يصل الماء إلى ما تحنه لم يجز
لأن التحرز عنه ممكن كذا في المحيط * ولو بقيت على العضو لمعة لم يصبها الماء نصرف البلل
الذي على ذاك العضو إلى المعة جاز كذا في الخلاصة * وإذا حوّل بلة عضو إلى عضو في
الوضوء لا يجوز وفي الغسل يجوز إذا كانت البلة متقاطرة كذا في الطهيرية * إذا
أصاب الرجل الدطرا ووقع في نهر جاز وضوءه وغسله أيضاً إن أصاب الماء
جميع بدنه وعائده المضغضة والاستنشاق كذا في السراجية * الرابع مسح الرأس *
والمنفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية * والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس
كذا في الاحتيار شرح المختار * إلزام أن يستعمل فيه ثلث أصابع اليد على الأصم كذا في
الهداية * ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * ولو مسح
بالسبابة وإلا بهام مغفوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيحنث لا يجوز لانهما
أصبعان وما بينهما من الكف قدر أصبع فيصير ثلث أصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضيان *
إذا مسح رأسه برؤس أصابعه فإني كان الماء متقاطراً يجوز أن لم يكن متقاطراً لا يجوز كذا
في الذخيرة * وإن كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلاث أصابع إلا أن مسحه وقع على شعر
أن وقع على شعر تحنه رأس يجوز عن مسح الرأس وإن وقع على شعر تحنه جهة أو رقبته لا يجوز *
وأركان اثنان واثنتان مشدودتان حول الرأس كما يفعل النساء فوق مسحه على رأس الذوابة
بعض مشائخنا قالوا باجواز ذلك لم يرسلهما لانه مسح على شعر تحته الرأس * عامتهم على أنه
لا يجوز إرسالهما أولم يرسلهما كذا في المحيط * ومسح الإذنين لا ينوب عن مسح الرأس
كذا في السراجية * وأما ما في كنهه بلل فمسح به أجزاء سواء كان أخذ الماء من الأناء أو غسل
ذراعيه وبقي بلل في كنهه هو الصحيح بخلاف ما إذا مسح رأسه أو خفه وبقي على كنهه بلل
فمسح به رأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة * وإذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز
المسح به مغفولاً كان ذلك العضو أو مسحها كذا في الذخيرة * ومن مسح رأسه بالنلج أجزاءه
مطلقاً ولم يفصلوا بين بلل ظاهري أو غير ظاهري كذا في الفتاوى البرهانية * وإن غسل الرأس
مع الوجه أجزاءه عن المسح ولكن بكرة لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط * وإن كان
بعض رأسه محلوفاً فمسح على خير المحلوق جاز كذا في الجوهرة النيرة * وفي الخجة

ولولم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التاتارخانية * ولا يجوز المسح على القنسوة والعمامة * وكذا لو مسحت المرأة على الخمار إلا إنه إذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل إلى الشعر نعم جاز ذلك من المسح كذا في الخلاصة * وهذا إذا لم يتلون الماء كذا في الظهيرية * والآصل أن يمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضيخان * وأن كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب إذا اختلطت البلل بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة * الفصل الثاني في سنن الموضوء * وهي ثلث عشرة على ما ذكره كرمي المتون * منها التسمية * التسمية سنة مطلقة غير مقيدة بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الموضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وسمى لا يكون مقيما للسنة بخلاف الأكل ونحوه كذا في التبيين * فإن نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الموضوء عنها كذا في السراج الوهاج * ويسمى قبل الإستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة كذا في فتح البدر * قال الطحاوي والاستبان العلامة مولانا فخر الدين الماترغى المنقول من السلف في تسمية الموضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام * وفي الخبرية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية * ولو قال في ابتداء الموضوء لا اله الا الله او الحمد لله او شهد ان لا اله الا الله صار مقيما لسنة التسمية كذا في القنية * ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ثلثا ابتداء * قيل انه فرض وتقدمه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والخبرية * واليه يشير قول محمد في الأصل كذا في البحر الرائق * وكيفية أن كان الأناء صغيرا يأخذه بشماله ويصب الماء على يمينه ثلثا ثم يأخذه بيمينه ويصب على يساره كذا الك وان كان الأناء كبيرا كالْحَبِّ ان كان معه اناء صغير يفعل كما ذكرنا وان لم يكن ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الأناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى يطهر ثم يدخل اليمنى في الأناء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات * وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة * فان كانت يحتال بحيلة اخرى كذا في الخلاصة * واختلفوا انه يغسل يده قبل الاستنجاء وبعده والاصح انه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده

كذا في فتاوي قاضي خان * ومنها المضمضة والاستنشاق * والسنة ان يتمضمض ثلاثا ولا ثم يستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة كذا في محيط السرخسي * وحد المضمضة استيعاب الماء جميع الفم * وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة * ان ترك المضمضة والاستنشاق اثم على الصحيح لانهما من سنن الهدى وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في السراج الوهاج * وان اخذ الماء بكفه ورفع منه بغمه ثلث مرات وتمضمض بجوز * ولو رفع الماء من الكف بانفه ثلث مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط * واذا اخذ الماء بكفه فتمضمض ببعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ومنها السواك * وينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشهد الاسنان ويقوى المعدة وليكن رطبا في غلط الخنصر وطول الشبر ولا يقوم الاصبغ مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فم يقوم الاصبغ من يمينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية * والعلك يقوم مقامه للمرأة كذا في البحر الرائق * ويندب امساكه بيمينه بان يجعل الخنصر اسنله والا بهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق * ثم وقت الاستياك وهو وقت المضمضة كذا في النهاية * ويستاك اعالي الاسنان واسفلها ويستاك عرض اسنانه ويبتدى من الجانب الايمن كذا في الجوهرة النيرة * ومن خشي من السواك تحريك اللقي تركه * ويكره ان يسناك مضطجعا كذا في السراج الوهاج * ومنها تخليل اللحية * ذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير تخليل اللحية بعد التثليث سنة في قول ابي يوسف وبه اخذ كذا في الزاهدى * وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدارية * وكيفيته ان يدخل اصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول من شمس الائمة الكردري كذا في المضمرات * ومنها تخليل الاصابع * وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق * هذا اذا وصل الماء الى اثنائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين * ويغنى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار * والاراي في اليدين التشبيك وفي الرجلين ان يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى

ويختتم بخنصر رجليه اليسرى كذا في النهر الفائق * ويدخل الأصبع من أسفل كذا في
المضمرات * ومنها تكرار الغسل ثلاثاً فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في
المحيط * المرة الواحدة السابغة في الغسل فرض كذا في الظهيرية * والثنتان متتان مؤكداً
على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وتفسير السبوغ ان يصل الماء الى العضو
ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وينبغي ان يغسل الاعضاء
كل مرة فسلاً يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي
موضع يابساً ثم في المرة الثانية يصيبها الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا
لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات * ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء
او للبرد او للحاجة لا يكره ولا يائماً ولا فائماً كذا في معراج الدراية * ولو زاد على الثلث
لطمأينة القلب عند الشك او بنية وضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية والسراج الوهاج *
ومنها مسح كل الرأس مرة كذا في المتون * والاظهار ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
ويدها على قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء
مستعملاً بهذا كذا في التبيين * وان باوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذريته كذا في القنية *
ومنها مسح الاذنين * يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح
الطحاوي * ولو اخذ ماءً جديداً من غير فناء البلة كان حسناً كذا في البحر الرائق * ولو مسح
مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الافضل هو الاول كذا في شرح
الطحاوي * ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهامين وباطن الاذنين بباطن السبابتين كذا في
السراج الوهاج * ومنها النية * والمذهب ان ينوي فلا يصح الا بالنية مرة من العبادة او رفع
الحدث كذا في التبيين * وكيفيتها ان يقول نويت ان اتوضأ للصلوة تقرباً الى الله تعالى
او نويت نزع الحدث او نويت الطهارة او نويت استباحة الصلوة كذا في السراج
الوهاب * واما وقتها فعند غسل الوجه ومحلها القلب * والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهرة النيرة *
ومنها الترتيب * وهو ان يبدأ بالله تعالى بذكره كذا في التبيين * مد القدوري النية والترتيب
والاستيعاب من المستحبات * وعدّها صاحب الهداية والمحيط والتحفة والايضاح والروافي من
السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية * ومنها الموالاة وهي التتابع * وحده ان لا يجف الماء

على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر
ايضا استواء حالة المتوضي كذا في الجوهرة النيرة * واما يكره التفريق في الوضوء اذا كان بغير مذر اما اذا
كان بعذر بان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء او ما شبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح
وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج * الفصل الثالث في المستحبات *
والمدكور منها في المتون اثنان * الاول التيامن وهو ان يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى
وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح * وليس في اعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم
الايمن منهما على الايسر الا الاذنين * ولولم يكن الايدى واحدة او باحدى يديه حلة ولا يمكنه مسحهما
معاً يبدأ بالاذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهرة النيرة * والثاني مسح الرقبة وهو بظهر اليدين * واما
مسح الحلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق * وههنا سنن وآداب ذكرها المشائخ * والسنة عند غسل رجليه
ان يأخذ الاثنا بيمينه ويكبه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلثا ثم يفيض الماء على مقدم
رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط * ومن السنن البداية من رؤس الاصابع في اليدين والرجلين كذا في
فتح القدير * وهكذا في المحيط * والبداية من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي * والترتيب
في المضمضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة * والمبالغة فيها سنة ايضا كذا في الكافي وشرح
الطحاوي * الا ان يكون صائما كذا في التاتارخانية * وهي في المضمضة بالغرغرة كذا في الكافي *
وفي الاستنشاق ان يضع الماء على منخرينه ويجذبه حتى يصعد الى ما اشتد من انفه كذا في المحيط *
وفي الاصل من الادب ان لا يسرف في الماء ولا يقتصر كذا في الخلاصة * وهذا اذا كان ماء نهارا ومملوكا له
فان كان ماء موقوفا على من يتطهر او يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بخلاف كذا في البحر الرائق *
وان يقول عند غسل كل عضو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبده ورسوله * وان لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط * فان دعت الى الكلام حاجة يخاف نوتها
بتركة لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق * وان يقوم بامر الوضوء بنفسه * وان يقول بعد الفراغ
من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرک واتوب اليک واشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله * وان لا يمسح سائر اعضاءه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء *
وان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء * وان يقول بعد الفراغ من الوضوء او في خلال
الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين * وان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء

وان يملأ آنيته بعد الفراغ من الوضوء اصلوة اخرى كذا في المحيط * ويشرب تطيرة من فضل وضوئه مستقبل القبلة قائماً * ويتوضأ بآنية الخزف * ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدي * ولا ينفخ يديه كذا في السراج الوهاج * والمضمضة والاستنشاق باليمين والامتنع باليسرى كذا في خزائن الغنى لابى الليث * وعن خلف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء ان يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء كذا في البدائع * ومن الادب دلك اعضاءه وادخال خنصره صماخي اذ يديه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم * والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين * ويغسل عروءه الاناء ثلثاً ويغسل الاعضاء بالرنق ولا يستعجل في الوضوء ويستقصي في الغسل والتحليل والدلك * ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليتيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية * ويبدأ في غسل الوجه من اعلاه كذا في النهر الفائق * والتوضي في موضع طاهر لان الماء الوضوء حرمة هكذا في النهر الفائق ناقلاً عن المضمرات * وجعل الاناء الصغير عالى يساره والكبير الذي يغرف منه على يمينه * والجمع بين نية لقاب وفعل اللسان * وتسه يد الله تعالى عند غسل كل عضو * وليقل عند المضمضة اللهم اعني على تلاوة القرآن فذكرك وشكرك وحسن عبادتك * وعند الاستنشاق اللهم ارحمني رائحة الجنة ولا ترحمني رائحة النار * وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه * وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً * وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري * وعند مسح راسه اللهم اظننى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك * وعند مسح عنقه اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه * وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى عن النار * وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل الاقدام * وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبى مغفوراً وسعياً مشكوراً وتجارتى لمن تبور * ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو * ولا ينفخ ماء وضوئه عن مذكذافي التبيين * للوضوء انواع ثلثة * فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلوة * وواجب وهو الوضوء للطواف * ان طاف بالبيت بدون جازو يكون تاركاً للمرجب * ومندوب وذلك غير معدود * فمنها الوضوء للنوم * ومنها الاحتفظ على الوضوء * وتفسيره ان يتوضأ كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها * ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر * ومنها الوضوء على الوضوء * ومنها الوضوء اذا ضحك تهتة * ومنها الوضوء الغسل .

أمايت كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الرابع في المكروهات *

منها التعنيف في ضرب الماء على الوجه * والمضمضة والاستنشاق باليسار * والامتخاط باليمين من غير عذر كذا في خزائن الفتن لا بني الليث * ومنها تثليث المسم بماء جديد * ولا بأس بالتمسم بالمنديل بعد الوضوء كذا في التبیین * ويكره أن يخص لنفسه ماء يتوضأ به دون غيره كما يكره أن يعين لنفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز للكردي * الفصل الخامس في نواقض الوضوء * منها ما يخرج من السبيلين من الغائط والبول والريم الخارجة من الدبر والودي والمذي والمنى والدودة والحصى * الغائط يوجب الوضوء قل أو كثر وكذلك البول والريم الخارجة من الدبر كذا في المحيط * والريم الخارجة من الذكر وفروج المرأة لا ينتقض الوضوء على الصحيح إلا أن تكرر المرأة مضمضة فانه يستحب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة * به جاذفة فخرج منها ريم لا ينتقض الوضوء كالجشاء المنتن كذا في القنية * ولو نزل البول إلى تصبئة الذكر لم ينتقض الوضوء * ولو خرج إلى القنفة ينتقض الوضوء كذا في الذخيرة * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولو خرج البول من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج ينتقض الوضوء * والمحبوب إذا خرج منه ما يشبه البول فإن كان قادرا على إمساكه إن شاء أمسكه وإن شاء أرسله فهو بول ينتقض الوضوء وإن كان لا يتدر على إمساكه لا ينتقض ما لم يسئل كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى إذا تبين أن الخنثى رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينتقض الخارج منه حتى يسئل كذا في السراج الوهاج * وهكذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة ومحيط السرخسي وأكثر المعتمدين * وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبیین * والذي ينبغي التعويل عليه هو الأول كذا في النهر الفائق * ولو كان لذكر الرجل جرح له رأسان أجدهم يخرج منه ما يسئل في مجرى البول والغائي يخرج منه ما لا يسئل في مجرى البول فالأول بمنزلة الإحليل إذا ظهر البول على رأسه ينتقض الوضوء وإن لم يسئل * ولا وضوء في الثاني ما لم يسئل * إذا خاف لرجل خروج البول فحشا أحليله بقطنه ولو لا القطنه يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه كذا في فتاوى قاضيخان * إذا خرج دبره إن عالج به يده أو بخرقه حتى أدخله ينتقض طهارته لانه يلتزق بيده شيء من النجاسة * وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحائري رحمه الله أن بنهم خروج الدبر ينتقض وضوءه كذا في الذخيرة * المذي ينتقض الوضوء وكذا الودي والمنى إذا خرج من غير شهوة بأن حمل شيء أنصبه المنى أو سقط من مكان

مرتفع يوجب الوضوء كذا في المحيط * ومنه الرجل خاثر أنيض رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة
ينكسر الذكرك عند خروجه * ومنه المرأة رقيق اصغر * والمذي رقيق يضرب الى البياض يبدو خروجه
عند الملاعبة مع اهله بالشهوة * ويقابله من المرأة التذي * والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد
الاغتسال من الجماع وبعد البول كذا في التبيين * والدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت
من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك البحصاة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا انظر في احليله ثم خرج
لا ينقض كما في الصوم كذا في الظهيرية * ولو احتقن بالدهن ثم سال منه يعيد الوضوء كذا في
محيط السرخسي * وكل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلكة وان لم يتم
الدخول بان كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي * ومنها ما يخرج من غير السبيلين
ويسيل الى ما يظهر من الدم والقيح والصديد والماء لعله * حد السيلان يعلو وينحدر عن رأس
الجرح كذا في محيط السرخسي * وهو الاصح كذا في النهر الفائق * الدم اذا علا على رأس
الجرح لا ينقض الوضوء وان اخذ اكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية * والفتوى على انه
لا ينتقض وضوءه في جنس هذه المسئلة كذا في المحيط * الدم والقيح والصديد وماء الجرح
والنفطة والبصرة والندبي والعين والاذن لعله سراء على الاصح كذا في الزاهدي * واوصب
دهنا في اذنه فمكث في دماغه ثم سال من اذنه او من انفه لا ينقض الوضوء * وعن ابي يوسف رح ان
خرج من فمه فعليه الوضوء لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة صرنا له
حكم القي كذا في محيط السرخسي * وان استعط فخرج السعوط من الفم وكان ملا الفم نقض * وان خرج
من الاذنين لا ينقض كذا في السراج الوهاج * ولو دخل الماء اذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من
انفد لا وضوء عليه كذا في المحيط * وفي النصاب وهو الاصح كذا في التانرخاينة * الا ان اصاب رقيقا فحينئذ
ينقض كذا في الاضمرات * وان اخرج من اذنه قيح او صديد ينظر ان خرج بدون الوجع لا ينتقض وضوءه
وان خرج مع الوجع ينتقض وضوءه لانه اذا خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا حكى فتوى
شمس الائمة الحلواني رح كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج * ذكر محمد رح
في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج ايضا ومسحه فان كان الدم بحال لم يترك ما ند
منه منه سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان القي عليه رمادا او ترابا لم
ظهر ثانيا بترابه ثم وثم فهو كذلك يجمع كذا في الذخيرة * ولا ينزل الدم من الرأس الى موضع الحقة حكم

التطهير من الأنف والأذنين نقض الوضوء كذا في المحيط * والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الأنف ما الآن منه كذا في الملتقط * وأن خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق * فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر لا ينتقض كذا في التبيين * المتوضي اذا غرض شيئاً فوجد فيه اثر الدم او استاك بسواك فوجد فيه اثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية * اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى بجانب آخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية * خرج دم من القرحة بالعصر ولولاه ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكرنري * هو الاشبه كذا في القنية * وهو الاوجه كذا في شرح المنية للجليلي * وأن قشرت نقطة وسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسال لا ينتقض * هذا اذا قشرها فخرج بنفسه ما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية * الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدر العدمة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة * القراد اذا مص عضو انسان فامتلا دما ان كان صغيرا لا ينتقض وضوءه كما لو مصبت الذباب او البعوض وان كان كبيرا ينتقض * وكذا العلقه اذا مص عضو انسان حتى امتلات من دمه انتقض الوضوء كذا في محيط السرخسي * والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان في عينه رمد او عمش يسيل منهما الدموع فالوايؤمر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال ان يكون صديداً او قيعا كذا في التبيين * الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط * والعرق المدني الذي يقال له بالفارسية رشة وهو بمنزلة الدودة * فان كان الماء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية * ومنها التي * لو قلنس ملاء فيه مرة او طعاً ما او ماء نقض كذا في المحيط * والحد الصحيح في ملاء الفم ان لا يمكنه امساكه الا بكافته ومشتة كذا في محيط السرخسي * ولو شرب ماء ثم قاء صافياً انتقض الوضوء كذا في السراج الوهاج نافلاً عن الفتاوى * ان قاء ملاء الفم بلغما ان نزل من الرأس لم ينتقض * وان صعد من الجوف لم ينتقض عند هذا خلافاً لابن يونس * رح * هذا اذا قاء بلغماً صرفاً فان كان مخلوطاً بشيء من الطعام وغيره فان كان الطعام ملاء الفم يكون حدثاً والا فلا كذا في محيط السرخسي * وان قاء دماً ان كان ما نال نزل من الرأس ينتقض اتفاقاً * وان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً * وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً لان يملأ الفم وان كان سائلاً فعلى قول ابي حنيفة ينتقض وان لم يكن ملاء الفم كذا في شرح المنية * وهو المختار

كذا في التبيين * وصححه عامة المشايخ هكذا في البدائع * وأن قاء قليلاً قليلاً لوجمع يبلغ ملاً الفم قال محمد رح ان اتحد السبب جمع والا فلا وهذا أصح كذا في المضمرات * اذا قاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً * وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي * ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقيء القليل والدم اذا لم يسيل كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الكافي * منها النوم * ينقضه النوم مضطجاً في الصلوة او في غيرها بلا خلاف بين الفقهاء * وكذا النوم متوركاً بان نام على احد وركيه هكذا في البدائع * وكذا النوم مستلقياً على قفاه هكذا في البحر الرائق * ولو نام قاعداً واضعاً اليديه على عقبه شبه المنكب لا وضوء عليه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو نام مستنداً الى ما لو ازيل عنه لستط ان كانت مقعده زائلة عن الارض نقض بالاجماع * وان كانت غير زائلة فالصحيح انه لا ينقض كذا في التبيين * ولا ينقض نوم القائم والقاعد ولو في السرج او المحمل ولا الراكع ولا الساجد مطلقاً ان كان في الصلوة وان كان خارجها فكذلك الا في السجود فانه يشترط ان يكون على الهيئة المسنونة له بان يكون راعياً بطنه عن فخذه مجانياً مضطجاً عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه هكذا في البحر الرائق * ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته وتعمده * وعن ابي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * واختلفوا في المربض اذا كان يصلي مضطجاً فنام فالصحيح ان وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق * وعليه التتوي كذا في النهر الفائق * وأن نام جالساً وهو يتميل وربما يزول مقعده عن الارض قال شمس الائمة الحلواني ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نام قاعداً فسقط على وجهه او جنبه ان اغتبه قبل سقوطه او جالسه سقطت اوسقطت انما وانته من ساعته لا ينتقض وان استقر نائماً ثم انتبه ينتقض كذا في التبيين * وان نام متربعا لا ينتقض وضوءه وكذا لو نام متوركاً بان يبسط قدميه من جانب ويلصق اليديه بالارض كذا في الخلاصة * واذا نام راكباً على دابة والدابة عريان فان كان في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوءه * اما حاله الهبوط يكون حدثاً كذا في المحيط * وان نام على ظهر الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه * وان نام على رأس التنور وهو جالس قد ادلى رجله كان حدثاً كذا في فتاوى قاضيخان * واما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو اما ان يكون ثقیلاً او خفيفاً فان كان ثقیلاً فهو حدث وان كان

خفيفاً لا يكون حدثاً * والفاصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وان كان يخفى عليه ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط * وهكذا حكى فتوى شمس الائمة كذا في الذخيرة * ومنها الاغماء والجنون والغشى والسكر * الاغماء ينقض الوضوء قليلاً وكثيراً وكذا الجنون والغشى والسكر * وحد السكر في هذا الباب ان لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشائخ وهو اختيار الصدر الشهيد * والصحيح ما نقل عن شمس الائمة الحلواني انه اذا دخل في بعض مشيته تحرك كذا في الذخيرة * ومنها التهتة * وحد التهتة ان يكون مسموعاً له ولجيرانه * والضحك ان يكون مسموعاً له ولا يكون مسموعاً لجيرانه * والتبسم ان لا يكون مسموعاً له ولا لجيرانه كذا في الذخيرة * التهتة في كل صلوة فيها ركوع وسجود تنقض الصلوة والوضوء عندنا كذا في المحيط * سواء كانت عمداً او نسياناً كذا في الخلاصة * ولا تنقض الطهارة خارج الصلوة * والضحك يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة * والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة * ولو تهتة في سجدة السلاوة او في صائرة الاجزاء تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان * والتهتة من الصبي في حال الصلوة لا تنقض الوضوء كذا في المحيط ولو تهتة نائماً في الصلوة فالصحيح انها لا تبطل الرضوء ولا الصلوة كذا في التبيين * قال الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلواته ووضوءه جميعاً وبه اخذ عامة المناشرين احتياطاً كذا في المحيط * ولو تهتة في الصلوة المظنونة الاصح انه ينقض وضوءه كذا في الظهيرية * ولو تهتة فيما يصلي بالايماء بعد اواركها يومياً بالنفل والغرض بعذر انتقض كذا في فتح القدير * والتهتة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال * وقد قيل تبطل طهارة الاعضاء الاربعة * فالمغتسل في الصلوة اذا تهتة بطلت الصلوة ولا يجوز له ان يصلي بعده من غير وضوء جديده كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وعنهما المباشرة الفاحشة * اذا باشر امرأته مباشرة فاحشة بتجرد وانتشار وملائة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رخ استحساناً * وقال محمد رخ لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط * وفي النصاب هو الصحيح * وفي الينابيع وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * وفي الملامسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كذا في القنية * مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينقض الوضوء كذا في المحيط * مس ذكر او ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الزاد * والمباشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والغلام الامر ثنقض الوضوء عند الشيخين

هكذا في القنية * وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية * ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الاصل * من شك في بعض وضوئه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه * فان وقع ذلك كثير الم يلتفت اليه * هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى ذلك * ومن شك في الحدث فهو على وضوء * ولو كان محدثا فشك في الطهارة فهو على حدثه * ولا يعمل بالتحري كذا في الخلاصة * **الباب الثاني في الغسل ***

وفيه ثلاثة فصول * **الفصل الاول في فرائضه وهي ثلاثة *** المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المترن * وحد المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة * **الجنب** اذا شرب الماء ولم يصبه لم يضربه ويجزيه عن المضمضة اذا اصاب جميع فمه كذا في الظهيرية * ولو كان سنه مجرّفا بقي فيه او بين اسنانه طعام او درن رطب في انفه تم غسله على الاصح كذا في الزاهدي * والاحتياط ان يخرج الطعام عن تجويفه ويجري الماء عليه هكذا في فتح القدير * والدرن اليابس في الانف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي * والعجين في الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع * والقروى والبدني سواء * والتراب والطين في الظفر لا يمنع * والصبرام والصباغ ما في ظفرهما يمنع تمام الاغتسال * وقيل كل ذلك يجزيهم للخرج والضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية * وان كان على ظاهره جلد سمك او خبز ممضوغ قد جف فاغتسل ولم يصل الماء الى ماتحته لا يجوز * ولو كان مكانه خرع ذباب او برقرث جاز كذا في المحيط * ولو كان به جذري ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ماتحت القشر لا بأس به فلو زالت القشرة لا يعيد الغسل كذا في الظهيرية * ولا يجب اوصول الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي * وليس على المرأة ان تنقص ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وليس عليها بل زوائبها هو الصحيح كذا في الهداية * ولو كان شعر المرأة منقوصا يجب اوصول الماء الى اثنائه * ويجب على الرجل اوصول الماء الى اثناء اللحية كما يجب الى اصولها والى اثناء شعرة وان كان صغيرا كذا في محيط السرخسي * ولو الزفت المرأة رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالة لئلا يصل الماء الى اصوله كذا في السراج الوهاج * ويجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولو لم يكن نوطا فدخل الماء الثقب عند مروره اجزاه

كتاب الطهارة . . . (١٦) . . . في سنن الغسل والمعاني الموجبة له

والا ادخله * ولا ينكف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق * ويجب
ايضال الماء الى داخل السرة وينبغي ان يدخل اصبعه فيها للمبالغة كذا في محيط السرخسي *
الاتلف اذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلبة جاز كذا في المحيط * وفي واقعات الناطقي
وهو المختار كذا في التاتار خانية * ويدخل الماء القلعة استحبابا كذا في فتح القدير * ويجب على المرأة
غسل فرجها الخارج في الجنابة والحيض والنفاس * ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي *
وفي الفتاوى الغيانية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التاتار خانية *
وان ادهن فامر الماء فلم يقبل يجزي كذا في شرح الوقاية * الفصل الثاني في سنن الغسل *
وهي ان يغسل يديه الى الرسغ ثلثاً ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءاً
للصلوة الارجليه هكذا في الملتقط * وتقديم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة او لا
كتقديم الوضوء على غسل باقى البدن سواء كان هناك حدث او لا كذا في الشمني * ولا يمسح برأسه
في رواية الحسن * والصحيح انه يمسح كذا في الزاهدي * وهكذا في فتاوى قاضيجان *
ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلثاً كذا في الزاهدي * الاول فرض والثلثان سنان
على الصحيح كذا في السراج الوهاج * وكيفية الافاضة ان يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلثاً ثم الايسر
ثلثاً ثم على رأسه وسائر جسده ثلثاً كذا في معراج الدراية * وهو الاصح هكذا في الزاهدي * ثم يتنحى
عن مغتسله فيغسل قدميه كذا في المحيط * هذا اذا كان في مستنقع الماء * اما اذا كان على لوح او حجر
لابؤخر غسلهما كذا في الجوهرة النيرة * وههنا سنن وآداب ذكرها بعض المشائخ * يسن ان يبدأ بالنية
بتلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة او للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين
ثم يستنجي كذا في الجوهرة النيرة * وان لا يسرف في الماء ولا يقتصر * وان لا يستقبل القبلة وقت
الغسل * وان يدللك كل اعضائه في المرة الاولى * وان يغتسل في موضع لا يراه احد * ويستحب
ان لا ينكلم بكلام قط * وان يمسح بمنديل بعد الغسل كذا في المنية .

* الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل * وهي ثلثة * منها الجنابة وهي تثبت بسببين *
احدهما خروج المنى على وجه الدفق والشهوة من غير ايلاج باللمس او النظر او الاحتلام او الاستمناء
كذا في محيط السرخسي * من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية * وتعتبر الشهوة
صدا انفصاله عن مكانه لا من دخرو وجهه من رأس الاحليل كذا في التبیین * اذا احتلم ونظر الى

امرأة فزال المنى عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المنى عليه الغسل عندهما وعند ابي يوسف لا يجب هكذا في الخلاصة * ولو اغتسل من الجنابة قبل ان يبولى او ينام وصلى ثم خرج بقية المنى فعليه ان يغتسل عندهما بخلاف ابي يوسف رحمه الله ولكن لا يعيد تلك الصلوة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو خرج بعد ما بال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل انفاذا كذا في التبيين * اذا احتمل الرجل وانفصل المنى من موضعه الا انه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضيخان * رجل بال فخرج من ذكره منى ان كان منتشراً عليه الغسل وان كان منكسراً عليه الرضوء كذا في الخلاصة * اذا اغتسلت بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها منى الزوج فعليها الرضوء دون الغسل * وان استيقظ الرجل ووجد على فراشه او فخذة بللاً وهو يتذكر احتلاماً ان يتقن انه منى او يتقن انه مذي او شك انه منى او مذي فعليه الغسل وان يتقن انه ودي لا يغسل عليه * وان رأى بللاً الا انه لم يذكر الاحتلام فان يتقن انه ودي لا يجب الغسل وان يتقن انه منى يجب الغسل وان يتقن انه مذي لا يجب الغسل * وان شك انه منى او مذي قال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الغسل حتى يتقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكر شيخ الاسلام * قال القاضي الامام ابو علي النسفي ذكر هشام في نواته عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد البلال في احليله ولم يتذكر حاماً ان كان ذكره منتشراً قبل النوم لا يغسل عليه الا ان يتقن انه منى وان كان ذكره ساكناً قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الانمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وتوعها والناس عنها غافلون فيجب ان تحفظ كذا في المحيط * ولو تذكر الاحتلام واذا الانزال ولم يربللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لان خروج منيها الى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عاينها وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * ان انام الرجل قاعداً او نائماً او ماشياً ثم استيقظ ووجد بللاً فهذا وما للروايات مضطجعاً سواء كذا في المحيط * اذا وجد في الفراش مني ويقول الزوج من المرأة وتقول المرأة من الزوج الاصح ان يجب الغسل عليهما احتياطاً كذا في البهيرة * الرجل اذا صار مغشياً عليه ثم افاق ووجد مذيّاً على فخذه او ثوبه فلا يغسل عليه * وكذا السكران وليس هذا كالمزوم كذا في المحيط * رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاماً وام يربللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل * احلم ايلاً ثم استيقظ ولم يربللاً لتوضاً وصلى صلاة الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة ولا يعيد الصلوة * وكذا لو احتمل في الصلوة فلم ينزل حتى اتمها فانزل لا يعيدها

وَيُغْتَسَلُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ * السَّبَبُ الثَّانِي الْإِيلَاجُ * الْإِيلَاجُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ إِذَا تَوَارَتْ الْحَشْفَةُ بِوَجِبِ الْغَسْلِ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ أَنْزَلَ أَوَّلَهُ يَنْزِلُ وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِعَلَمَائِنَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي نِتَاوَمِي قَاضِيخَانَ * وَأَوْكَانُ مَقْطُوعُ الْحَشْفَةِ يَجِبُ الْغَسْلُ بِالْإِيلَاجِ مَقْدَارُهُ مِمَّنْ الذِّكْرُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَالْإِيلَاجُ فِي الْبَهِيمَةِ وَالْمَيْتَةِ وَالصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يَجَامَعُ مِنْهَا لَا يَجِبُ الْغَسْلُ بِدُونِ الْأَنْزَالِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا امْكُنَ الْإِيلَاجُ فِي مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ مِنَ الصَّغِيرَةِ وَلَمْ يَفْضَحْ فِيهِ مِمَّنْ يَجَامَعُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * إِذَا جُمِعَتْ الْمَرْأَةُ نِيْمًا دُونَ الْفَرْجِ وَوَصَلَ الْمَنِيُّ إِلَى رَحْمَتِهَا وَهِيَ بَكَرًا وَتَيَّتْ لِغَسْلِ عَلَيْهَا فَقَدْ سَبَبَ وَهُوَ الْأَنْزَالُ أَوْ مَرَارَةُ الْحَشْفَةِ حَتَّى لَوْ حَبِلَتْ كَانَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ لَوْ جُودَ الْإِنْزَالُ كَذَا فِي نِتَاوَمِي قَاضِيخَانَ * وَإِذَا حَلَّتْ فَلَمَّا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ مِنْ وَقْتِ الْمَجَامَعَةِ حَقًّا يَجِبُ عَلَيْهَا عَادَةُ الصَّلَاةِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ كَذَا فِي الْمَلْتَقَطِ * لَوْ طَالَتْ امْرَأَةٌ مَعِي جَنَّتِي يَابَنْبَنِي وَاجِدْتِي نَفْسِي مَا جَدَا إِذَا جَامَعْنِي زَوْجِي لِغَسْلِ عَلَيْهَا كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * فَلَا مِ ابْنِ عَشْرٍ سَنِينَ جَامِعَ امْرَأَةً بِالْفَتْحِ فَعَلَيْهَا الْغَسْلُ وَلَا غَسْلُ عَلَى الْمَغْلَامِ إِلَّا أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْغَسْلِ تَخْلُقًا وَاعْتِيَادًا كَمَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ تَخْلُقًا وَاعْتِيَادًا * وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ بِالْغُلَامِ وَالْمَرْأَةُ صَغِيرَةً يَجَامَعُ مِثْلَهُمَا فَعَلَى الرَّجُلِ الْغَسْلُ وَلَا غَسْلَ عَلَيْهَا * وَجَمَاعُ الْخَصِيِّ يَجِبُ الْغَسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ كَفَّ عَلَى ذِكْرِهِ خُرْفَةٌ وَأَوَّلُ لَمْ يَنْزَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ يَجِبُ الْغَسْلُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَنَّ كَانَتْ الْخُرْفَةُ رَقِيئَةً بِحَيْثُ يَجِدُ حَرَارَةَ الْفَرْجِ وَاللَّذَّةَ وَجِبَ الْغَسْلُ وَإِلَّا فَلَا * وَالْأَحْوَطُ وَجُوبُ الْغَسْلِ فِي التَّوَجُّهِينَ * وَإِنْ أَوَّلُ الْخَنْثَنِ الْمَشْكَلُ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ أَوْ بَرٍّ هَاوً لَا غَسْلَ عَلَيْهِمَا وَكَذَا فِي فَرْجِ خَنْثَنِ مِثْلِهِ * وَإِنْ أَوَّلُ رَجُلٍ فِي فَرْجِ خَنْثَنِ مَشْكَلٍ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْغَسْلُ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْزَالٍ أَوْ إِذَا أَنْزَلَ وَجِبَ الْغَسْلُ بِالْإِنْزَالِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَمِنْهَا الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ * يَجِبُ الْغَسْلُ عِنْدَ خُرُوجِ دَمِ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ وَوَصُولِهِ إِلَى فَرْجِهَا الْخَارِجِ وَالْأَفْلَاسِ بِخَارِجٍ وَلَا يَكُونُ حَيْضًا كَذَا فِي التَّبْيِينِ * الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَ الدَّمَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * أَمَّا أَنْوَاعُ الْغَسْلِ فَتَسَعَةٌ * نَائِمَةً مِنْهَا فَرِيضَةٌ وَهِيَ الْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ * وَوَاحِدًا وَاجِبٌ وَهُوَ غَسْلُ الْمَوْتَى كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * الْكَافِرَانِ الْجَنْبِ ثُمَّ اسْلَمَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ فِي ظَاهِرِ الزَّوَايَةِ * لَوْ أَنْقَطَعَ دَمُ الْكَافِرَةِ ثُمَّ اسْلَمَتْ لَا غَسْلَ عَلَيْهَا * الصَّبِيَّةُ

إذا بلغت بالحيض فعليها الغسل بعد الانقطاع * وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل
 كذا في الزاهدي * والاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيخان * وأربعة سنة *
 وهو غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الأجرام * وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا
 أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي * وغسل يوم الجمعة للصلوة وهو الصحيح كذا في الهداية *
 حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أحدث وصلى الجمعة بالوضوء واغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنأ *
 ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في الزاهدي * في الكافي لو اغتسل
 قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح التدير *
 ومن المندوب على ما ذكره بعض المشائخ رجح الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسن كذا في التبيين * ومما
 يتصل بذلك مسائل * الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلوة لا يأنه كذا في المحيط * قد نزل
 الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب
 والحيض والنفساء قبل وجوب الصلوة أو إرادة ما لا يحل إلا كذا في البحر الرائق كالصلوة وسجدة
 الندوة ومس المصحف ونحوه كذا في محيط السرخسي * ذكر في ظاهراً الرواية وأدنى ما يكتفى
 من الماء للاغتسال صاع وللتوضي مد * قال بعض مشائخنا رحمهم الله كفاه صاع إذا ترك الوضوء
 وأما إذا جمع بين الوضوء والغسل يتوضأ بالمد من غير الصاع ويغتسل بالصاع * وقال عامة مشائخنا
 رحمهم الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعاً وهو الأصح * قال مشائخنا هذا بيان متداردني الكفاية
 وليس بتقدير لازم بل إن كناه أقل من ذاك نقص منه وإن لم يكف زاد عليه بقدر ما لا سرف
 ولا تتبرك كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو توضأ بدون المد أو سبع وضوء جاز كذا
 في شرح الطحاوي * والتقدير بالمد في الوضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجاء فإن احتاج إلى
 ذاك استنجى برطل وتوضأ بمد * وإن كان لا بأس بالخف وهو لا يحتاج إلى الاستنجاء يكفي رطل
 وظل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط * ولا بأس بأن يغتسل الرجل
 والمرأة من الماء واحد كذا في المحيط * ولا بأس للجنب أن ينام في عاود أهله قبل أن يتوضأ وإن
 توضأ بحسن * فإن أراد أن يأكل ويشرب فينبغي أن يتمضمض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج *
 الباب الثالث في المياه * وفيه فصلان * الفصل الأول فيما يجوز به التوضي * وهو ثمانية أنواع *

الاول الماء الجارى * وهو ما يذهب بتنبه كذا في الكنز والخلاصة * وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج هكذا في شرح الوفاية * وقيل ما يعده الناس جارياً وهو الاصح كذا في التبيين * وفي النصاب والفتوى في الماء الجارى انه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه من النجاسة كذا في المصمرات * راداً القى في الماء الجارى شئ نجس كالجيفة والخمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه كذا في منية المصافي * واذا سد كلب عرض النهر ويجرى الماء فوقه ان كان ما يلقى الكلب اقل مما لا يلاتيه يجوز الوضوء في الاسفل والا * قال الفقيه أبو جعفر روح على هذا ادركت مشائخي كذا في شرح الوفاية * وهكذا في المحيط * وقد صححه في التجنيس اصحاب الهداية كذا في البحر الرائق * وعند ابى يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير احداً وصابه كذا في شرح الوفاية * وفي النصاب وعاية الفتوى كذا في المصمرات * واذا كانت الجيفة ترمى من تحت الماء لقلته الماء لا لصغائه كان الذي يلاتيه اكثر ان كان سد عرض الساقية * وان كانت لا ترمى او لم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلاتيه اكثر كذا في المحيط * ولو كان على السطح عذرة فوقع عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلقى العذرة او اكثر او نصفه فهو نجس والافهوطاهر * وان كانت العذرة على السطح في مواضع متعديته ولم يكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجارى كذا في السراج الرواح * وفي بعض الفتاوى قال مشائخنا المطر مادام يطر منه حكم الجريان حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير * المطر ان اصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف واصاب الماء ثوباً صحيحاً انه ان كان المطر لم ينقطع بعد فماسال من الثقب طاهر هكذا في المحيط * وفي العتابة اذا لم يكن منغير كذا في التاتارخانية * واما اذا انتقطع المطر وسال من الثقب شئ فماسال فهو نجس كذا في المحيط * وفي النوازل قال مشائخنا المنأخرون هو المختار كذا في التاتارخانية * ماء النهر او القناة اذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جازو الماء طاهر ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه * ماء النهر اذا انتقطع من اعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيخان * المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه اداة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ ابى الحسن انه كان يقول يا مراد من رتبة انه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يوضا في الميزاب ويضع عند الطرف الآخر

من الميزاب اناء طاهر يجتمع فيه الماء فان الماء المتجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة * حوض صغير كرى منه رجل نهراً واجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر نهراً آخر واجرى في الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت * وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيما بينهما كذا في المحيط * اذا جلس الناس صفواً على شط نهر يتوضأون حاز وهو الصحيح كذا في منية المصلى * واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه ومحمليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً في اربع او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز كذا في شرح الرقاية * وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية * حوض صغير يتنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وماء الحوض من جانب آخر كان الغثية ابو جعفر روح يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد روح كذا في المحيط * وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التاتارخانية * وان مغل الماء ولم يخرج ولكن الناس يغترفون منه اغترافاً متداركاً طهر كذا في الظهيرية * وتفسير الغريب المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرقتين كذا في الزاهدي * ماء جرح الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه * فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ما كنا لا يدخل به شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالتصعقة يتنجس * وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس فاكثروهم على ان لا يتنجس * وان كان الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب فاكثروهم على ان لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضي خان * وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الجاري بعد ما تغير احد اوصافه وحكمه نجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزول ذلك التغير كذا في المحيط * الثاني الماء الراكد * الماء الراكد اذا كان كثيراً فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه الا ان يتغير لونه او طعمه او ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه اخذ صامة المشايخ روح كذا في المحيط * وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة ففي الرؤية يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير الرؤية عند مشايخ العراق كذلك * وعند مشايخ بخارا يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة * وهو الاصح كذا

في السراج الوهاج * ومقدار الحوض الصغير اربع اذرع في اربع اذرع هكذا في الكفاية وعن
ابيموسف رح ان الغدير العظيم كالجارى لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير *
والفاصل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بان يصل النجاسة من
الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فكثير * قال ابوسليمان الجوزجاني ان كان عشرين
عشر فهو ما لا يخلص وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله هكذا في المحيط * والمعتبر في عمقه
ان يكون بحال لا ينحسر بالاعتراف هو الصحيح كذا في الهداية * والمعتبر ذراع الكرباس كذا
في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية * وهو ذراع العامة ست قبضات اربع وعشرون
اصبعا كذا في التبيين * وان كان الحوض مدورا يعتبر ثمانية واربعون ذراعا كذا في الخلاصة *
وهذا لاحتواء كذا في محيط السرخسى * يجوز التوضي في الحوض الكبير الممتلئ اذا لم يعلم
نجاسته كذا في فتاوى قاضى خان * وفي الفتاوى غدير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه
الدواب والناس ثم يملا في الشتاء ويرفع منه الجمد ان كان الماء الذي يدخله يدخل على
مكان نجس فالله والجهد نجس وان كثر بعد ذلك * وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه
حتى صار عشرين في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالماء والجمد طاهران كذا في فتح القدير *
ولو توضأ في اجمة القصب او من ارض فيها زرع متصل بعضها ببعض ان كان عشرين في عشر يجوز *
واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء * ولو توضأ في حوض وعلى وجه جميع الماء
الطحلب الذي يقال له بالفارسية جعفر لا بد ان كان بحال لوحرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة *
ولو توضأ في حوض الجمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز الوضوء فيه * وان كان
الجمد على وجه الماء تطنعا قطعاً ان كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء به *
وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضي به كذا في المحيط * ولو جمد حوض كبير
فنقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلاً بباطن النقب لا يجوز والا جاز كذا في فتح القدير *
وان خرج الماء من النقب وانبسط على وجه الجمد بقدر ما لو رفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته
من الجمد جاز فيه الرضوء والا فلا * وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه
الوضوء الا ان يكون النقب عشرين في عشر كذا في فتاوى قاضى خان * والمرعة كالحوض اذا
انجمد ماؤه لو كان الماء منفصلاً عن الواح المرعة وان تل يجوز التوضي فيه ولو كان متصلاً

لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة * وأن كان أعلى الحوض أقل من عشرة في عشرة وأسفله
عشر في مشرا وأكثر ف وقعت النجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء
وانتهى إلى موضع هو عشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضي والاعتسال فيه كذا في المحيط *
الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق ف وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وضار عشر في
عشر فهو نجس * وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم انتقص فصا راقل فهو طاهر كذا
في الخلاصة * ولو أن الغدير إذا حكم بنجاسة ثم نصب مأوى وجف أسفله حكم بطهارته *
وإن دخله ماء ثانياً ففيه روايتان والأظهر أنه لا يعود نجساً كذا في السراج الرواح *
* الثالث ماء الآبار * ما ينزح ماء البئر بوقوعه تسمان * الأول ما يجب نزح الماء
بوقوعه * إذا وقع في البئر نجاسة نزحت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع
السلف رحمهم الله كذا في الهداية * وبعر الابل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يتكثر
هكذا في فتاوى قاضيخان * وعن أبي حنيفة رح أن الكثير ما استكثره الناظر والليل ما استند
وعليه الاعتماد هكذا في التبيين * والبعير الكثير ما لا يخلو له منه والليل بخلافه وهو الصحيح
كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية * وفي الجوامع الصغير الصحيح أنه لا فرق
بين الصحيح والمنكسر والرطب واليابس كذا في الخلاصة * ولا فرق بين الروث والخني
والبعير كذا في الهداية * ولا فرق بين آبار المصرو والغلوات كذا في التبيين وهو الصحيح لأن
الضرورة قد تقع في الجملة في المصرايض كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي *
وإن مات فيها شاة أو كلب أو آدمي أو انتفخ حيوان أو تنفسه ينزح جميع ما فيها صغيراً أو كبيراً
أو كبره كذا في الهداية * وكذا إذا تمعظ شعره فهو كالتفسيخ كذا في السراج الرواح * وأن وقع
نحو شاة وأخرج حياً فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في
الماء لم يتنجس * وإن أدخل فاه فيه فمعتبر بسورة فإن كان سورة طاهر أو الماء طاهر
وإن كان نجساً فنجس فينزح كله * وإن كان مشكوكاً فمشكوك فينزح جميعه * وإن كان مكروهاً
فمكروه فيستحب نزحها * وإن كان نجس العين كالخنزير فإنه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه *
والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه كذا في التبيين * وهكذا
ما يرمي لا يؤكل لجمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حياً ولم يصل فاه

في الصبيح هكذا في محيط السرخسي * الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية * الميت المسلم اذا وقع في الماء ان كان قبل الغسل افسده وبعده لا وهو المختار وهكذا في التنا رخانه * والسقط اذا استهل فحكمه حكم الكبيران وتنع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستهل يفسد الماء وان غسل غير مرة * ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها لكونها مَعِينًا ينزح ما بدا له كذا في التبيين وهذا اليسر كذا في الاختيار شرح المختار * والاصح ان يخذ بقول رجلين لهما بصرية في امر الماء فاي مقدار قال انه في البئر ينزح ذلك القدر وهو اشبه بالفقه كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين * ان مات فيها الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها ولم يكن منبعا ولا متفسخا ينزح اربعون او خمسون دلوًا هكذا في محيط السرخسي * وهو الاظهر كذا في الهداية * اذا مات فأرة او عصفور في بئر فاخرجت حين ماتت قبل ان تستفيم فانه ينزح منها عشرون دلوًا الى ثلثين بعد اخراج الفأرة والعصفور كذا في المحيط ولا عبرة للنزح قبل اخراج الفأرة كذا في التبيين * ولا فرق بين ان يموت الفأرة في البئر واخراجها ويلقى فيها وكذلك سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق * ولو قطع ذنب الفأرة والتي في البئر نزح جميع الماء * وان جعل على موضع القطع شمعة لم يجب الا ما في الفأرة كذا في الجوهرة النيرة * وان وقع فيها حلقة ومات فيها ينزح منها في رواية عشرون او ثلثون دلوًا * اذا وقع في البئر سام ابرص ومات ينزح منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية والصعوبة بمنزلة الفأرة * والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون او خمسون كذا في فتاوى قاضيخان * وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين الدجاجة والشاء فهو بمنزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية كذا في التنا رخانه * وهكذا يكون ابدأ حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهرة النيرة * ثم بطهارة البئر يطهر الدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي * ولو وقعت في البئر خشبة نجسة او قطعة ثوب نجس وتغذرا خارجها وتغيبت فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لطهارة البئر كذا في الظهيرية * بئر وجب فيها نزح عشرين دلوًا فنزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة ينزح منها عشرون دلوًا * والاصل في هذا ان البئر اثنائية تطهر بما نظهر الاول حين كان

الدلو المصبوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشر دلو أو ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حفص ينزح أحد عشر دلو وهو الأصح كذا في البدائع * فإن أخرجت الفأرة والقنيت في البئر الأخرى وصب فيها أيضاً عشرون دلو فعليه إخراج الفأرة ونزح عشرين دلو مثل ما كان عليهم في الأولى كذا في السراج الوهاج * بئر أن وجب من كل واحدة منهما نزح عشرين فنزح عشرون من أحدهما وصب في الأخرى ينزح عشرون * ولو وجب من أحدهما نزح عشرين ومن الأخرى نزح أربعين فنزح ما وجب من أحدهما وصب في الأخرى ينزح أربعون * والأصل فيه أن ينظر إلى ما وجب النزح منها وإلى ما صب فيها فإن كانا سواء تعد أخلاوان كان واحداً كبر مغل القابل في الكثير * وعلى هذا ثلث آبار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع * وإن صب فيها من إحدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلثون كذا في محيط السرخسي * ولو وجب من أحدهما نزح عشرين ومن الأخرى نزح أربعين فصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح أربعون لما قلنا من الأصل * ولو نزح دلو من الأربعين وصب في العشرين ينزح أربعون كذا في البدائع * وفي النوادر فأره ماتت في حب ماء فارتق الماء في البئر قال محمد بن ينزح الأكثر من المصبوب ومن عشرين دلو وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى إذا وقعت تطيرة من ماء ذاك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلو كذا في السراج الوهاج * وإن تفسخت في الحب ثم صب تطيرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المفتين * بئر الماء إذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريح كذا في الظهيرية * ولا يتعد هذا بالذرعان حتى إذا كان بينهما عشرة أذرع وكان يوجد في البئر أثر البالوعة فماء البئر نجس * وإن كان بينهما ذراع واحد ولا يوجد أثر البالوعة فماء البئر طاهر كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وإذا وجد في البئر فأرة أو غيرها ولا يدرى متى وقعت ولم تنتفخ أعاد وأصلوة يوم وليلة إذا كانوا ترضاً وأمنها وغسلوا كل شيء أصابه مائها * وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت أعاد وأصلوة ثلاثة أيام ولياليها وهذا عند أبي حنيفة رح * وقال أيس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية * وإن علم وقت وتوعدوا يعيدون الوضوء والصلوة من ذلك الوقت بالاجماع * وما عجز من العجزين

بذلك الماء ففي الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجن بذلك منذ ثلاثة ايام * وان كانت غير متفسخة لا يؤكل مذيوم وبه اخذ ابو حنيفة رح كذا في المحيط * والثاني ما يستحب فيه نزح الماء * اذا وقع في البئر فأرة يستحب نزح عشرين دلو * وفي السنور والدجاجة المخلاة نزح اربعين لان سور هذه الحيوانات مكروه والغالب ان الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا ان الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزح شيء من الماء وان كانت المدجاجة غير مخلاة لا ينزح منها شيء وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية * ثم في كل موضع كان النزح مستحباً لا ينقص من عشرين دلو او اليه اشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط * ويستحب في الماء المكروه نزح عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير * وفي البدائع نافلاً عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عشرون دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح ويتوضأ جاز كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي * لا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء والقثد ولا بماء الورد ولا بشيء من الاشربة ولا بشيء من المائعات نحو الخل هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة * ولا بماء الصابون والحرص اذا ذهب رفته وصار تخينا فان بقيت رفته واطا بته جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضيخان * وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي * فان تغيرت اوصافه الثلثة بوقوع اوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في السراج الوهاج * والتوضي بماء الزعفران والزرديج والعصنر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب * وان غلبت الحمرة وصار متماسكاً لا يجوز التوضي كذا في فتاوى قاضيخان * اذا طرج الزاج او العفص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينتش اذا كتب فاذا انتش لا يجوز كذا في البحر الرائق نافلاً عن التجنيس * ولو تغير الماء المطلق بالطين او بالتراب او بالحص او بالنورة او بطول المكث يجوز التوضي كذا في البدائع * ولو توضأ بماء السيل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غالياً رقيقاً فانا واذا جاز ان كان تخيناً كالطين لا يجوز به التوضي * وكذا التوضي بالماء الذي القى فيه الحمص او الباقلاء ليبتل وتغير لونه وطعمه لكن لم يذهب رفته * ولو طبع فيه الحمص او الباقلاء وريم الباقلاء يوجد فيه لا يجوز به التوضي كذا في فتاوى قاضيخان * وان طبع في الماء

ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان والصابون جاز الوضوء به بالاحماع الا اذا صار ثخيناً فلا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا بل الخبز بالماء وبقي رقتة جاز التوضي به وان صار ثخيناً لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * الماء المطلق اذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كالخل واللبس ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضي به * ثم ينظر ان كان الذي خالطه مما يخالف لونه لونه الماء كاللبس وماء العصفور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون * وان كان لا يخالفه فيه ويخالفه في الطعم كعصير العنب الابيض وخاله تعتبر في الطعم * وان كان لا يخالفه فيهما تعتبر في الاجزاء * وان استويا في الاجزاء لم يدكر في ظاهر الرواية * قالوا **جكمه** حكم الماء المغلوب احتياطاً هكذا في البدائع * قال ابو حنيفة رح يتوضأ بنبيد التمر ولا يتيمن بالصعيد هكذا في الجامع الصغير * كذا في شرح الطحاوي وهكذا في اكثر المتون * وقال في كتاب الصلوة يتوضأ بنبيد التمر وان تيمم معاً احب الى * وقال ابو يوسف رح يتيمن ولا يتوضأ بالنبيد بحال * وقال محمد رح يجمع بينهما احتياطاً ايها ترك لا يجزى واثمهما قدم واخرجاز كذا في شرح الطحاوي * وروى اسدي بن جهم وثوري بن انيس مريم والحسن عن ابي حنيفة رح انه رجع الى قول ابي يوسف رح والصحيح قول ابي حنيفة رح الآخر ابي يوسف رح كذا في شرح الجامع الصغير للامام قاضيخان * والغتوى على قول ابي يوسف رح كذا في العيني شرح الكنز * وهذا كله اذا كان حلوا او قارصا اما اذا غلا واشتد ونذف بالزبد فانه لا يجوز التوضي به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا اذا كان نياً كذا في شرح الطحاوي * وان طبع ادنى طبخة يجوز الوضوء به حلوا كان او مرأوسكراً وهو الاصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلاً عن المنيد والمزيد وقال ابو طاهر الدباس رح لا يجوز وهو الاصح كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * قال في المفيد والمزيد الماء الذي القى فيه تميرات فصا رحلوا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بخلاف بين اصحابنا كذا في شرح منية المصلى لامير الحاج * لا يجوز التوضي به سراد من الانبذة كذا في الهداية * وكذا اذا كان النبذ غليظاً كالديس لم يجوز الوضوء به كذا في الكافي * واختلف مشايخنا في الاغتسال بالنبذ عند ابي حنيفة رح الاصح انه يجوز كذا في شرح المبسوط * وهكذا في الكافي وفي الفتاوى العنانية وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وقال في المنيد والاصح انه لا يجوز .

الاغتسال به لان الجنابة اغلظ الحداثين والضرورة في الجنابة دونها في الوضوء فلا يتناس عليه كذا في التبيين * وفي الجامع الصغير الحسامي وهو الاصح كذا في التاتارخانية * ويشترط النية في الوضوء والاغتسال بنبيذ التمر كما في التيمم كذا في الظهيرية * ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماء مطلقا انتقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج ولو قدر على ماء مكرره يتوضأ ولا يتوضأ بنبيذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبيذ التمر والصعيد يتوضأ بنبيذ التمر عند ابي حنيفة رحمه لا غير وعند ابي يوسف رحمه يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ بنبيذ التمر وعند محمد رحمه يجمع بين الثلث ولو ترك واحدا لا يجوز والتقديم والماخيرية سواء كذا في الظهيرية اتفق اصحابنا رحمه ان الماء المستعمل ليس بظهور حتى لا يجوز التوضي به واختلفوا في طهارته قال محمد رحمه هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الذي ازيل به حدث او استعمل على وجه القربة فالصحيح انه كما ازيل العضوصا مستعملا هكذا في الهداية * سواء كان الحدث اكبرا او اصغرا هكذا في العيثنى شرح الكنز * حتى اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادخل المحدث او الجنب او الحائض التي طهرت يده في الماء للاغتراف لا يصير مستعملا للضرورة كذا في التبيين * وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملا بخلاف ما اذا ادخل يده في الاناء او رجلك للتبرد فانه يصير مستعملا لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة * ويشترط ادخال عضو تام لصبرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابي يوسف رحمه كذا في المحيط * وبنا دخال الاصبع والاصبعين لا يصير مستعملا وبنا دخال الكف يصير مستعملا كذا في الظهيرية * والجنب اذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الرجل بحاله والماء بحاله وعند محمد رحمه كلاهما طاهران ومن ابي حنيفة رحمه كلاهما نجسان * وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين * ولو انغمس للاغتسال للمصلحة يفسد الماء بالاتفاق كذا في النهاية * ولو وقعت الحائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الحيض بهذا

كذا في الخلاصة * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو غسل عضو أو سوى أعضاء الوضوء كما لو غسل فخذه أو جنبه فالأصح أنه لا يصير مستعملاً بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة * وإذا غسل رأسه ليخلق شعرة وهو متوضي لا يصير مستعملاً كذا في الظهيرية * ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعملاً كذا في فتاوى قاضي خان * الحدث إذا توضأ للتبرد أو للتعليم صار الماء مستعملاً عندهما وعند محمد ر ج لا يصير مستعملاً كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير الحنابلة صبي توضأ هل يصير الماء مستعملاً المختار أنه يصير مستعملاً إذا كان الصبي عاقلًا والأولهكذا في المصنوعات * إذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملاً كذا في محيط السرخسي * المرأة إذا وصلت شعر فبرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملاً وإن غسلت شعرها صار مستعملاً كذا في السراج الوهاج والظهيرية * ولو غسل رأس إنسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملاً كذا في محيط السرخسي * جنب اغتسل فانتضح من غسله شيء في إناء لم يفسد عليه الماء أما إذا كان يسيل منه سيلاناً فسد * كذا في حوض الحمام على قول محمد ر ج لا يفسد؛ ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج منه الطهورية كذا في الخلاصة * غسالة الميت نجسة أطلقه محمد ر ج في الأصل والأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة لا يصير الماء مستعملاً الآن محمد ر ج إنما أطلق لان الميت لا يخلو عن النجاسة فالباب كذا في الظهيرية * وأيضاً بالخل أو ماء الورد لا يصير مستعملاً عند الكل كذا في التاتارخانية * الماء المستعمل إذا وقع في البئر لا يفسد؛ إلا إذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * ومما يتصل بذلك مسائل * مرق كل شيء معتبر بسورة كذا في الهداية * عرق الحمار والبغل ولعابهما إذا وقع في الماء القليل فمدها وإن فلا كذا في المحيط * وإن أصاب الثوب لا يمنع جوازا للصلاة وإن فحش في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المتنين * سرور الأدمى طاهر ويدخل في هذا الجنب والحائض والنفساء والكافر إلا صور شارب الخمر ومن دُمى فوه إذا شرباً على فور ذلك فإنه نجس * وإن ابتلع ريقه مراراً طهر فمه على الصحيح كذا في السراج الوهاج * إذا كان شارب الخمر طويلاً لا ينجس الماء وإن شرب بعد ساعة كذا في التاتارخانية فافلا من الحجية * وكراهة صور المرأة للجنبى كمورة لها ليس لعدم طهارته بل للاستلذان كذا في الأنهر الفائق * ومسور الفرس طاهر بالاجماع في الأصح كذا في الزاهدي * وكذا صور ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة

الخلافة والابل والبقر الجلالة فصورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لا يكره وان وصل فهي بمعنى الخلافة هكذا في محيط السرخسي * وسور ما ليس له نفس سائلة مما يعيش في الماء او غيره طاهر هكذا في التبيين * وسور حشرات البيت كالحيث والفأرة والسور مكره كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة * ويكره ان تلحس الهرة في كف انسان ثم يصلى قبل غسلها او يأكل من بقية الطعام الذي اكلت منه كذا في التبيين * وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله اما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج * فان اكلت فأرة وشربت الماء في فورها يتنجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية * وسور سباع الطير مكره وعن ابى يوسف رح انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية * وكذا سور ما لا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكره استحسانا هكذا في المبسوط * الماء المكره اذا ترضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكرها وعند عدمه لا يكون مكرها كذا في الاختيار شرح المختار * وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكنز * حب الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلحس الحب فالما الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة * ويغسل الا ناء من ولوغ الكلب ثلثا كذا في الهداية * وسور البغل والحمار مشكوك والصحيح انه طاهر وانما الشك في ظهوريته هكذا في فتاوى قاضيخان * وعليه الجمهور كذا في الكافي * فان لم يجد غيره هاتوا بهما وتيمموا بهما قدم جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الاكتفاء باحدهما كذا في خزائن المفتين * والافضل تقديم الوضوء والاغتسال به عندنا كذا في البحر الرائق * اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط ان ينوي كذا في فتح القدير * ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي * بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضيخان * وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقارب ونحوها وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح * والضفدع البحري والبري سواء كذا في الهداية * قال ابو القاسم الصفار وبه نأخذ كذا في المصنعات * ولا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج الماء ثم يلقى فيه كذا في التبيين * وبستوى

الجواب بين المتفهم وغيره إلا أنه يكره شرب الماء لانه لا يخلو من اجزائه وهو غير مأكل
 كذا في محيط السرخسي * وما يعش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء * ومائى
 المعاش دون مائى المولد يفسد كذا في الهداية * ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء
 انما العبرة للنراب كذا في القنية * خشبة اصابته نجاسة او مرقين فاحترت فصارت ماداف وقع
 في الماء التليل لا يفسد عند محمد رح وعليه الفتوى هكذا في المضممرات * شعرا المينة وعظمها
 طاهر وكذا العصب والحافر والخف والظاف والقرن والصوف والوبر والربش والسن والانتار
 والمخلب وكذا شعرا الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار *
 هذا اذا كان الشعر محلوفا او مجذوبا ماما اذا كان منتوفا فانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج *
 وانقحة المينة ولبنها في ضرعها وقشر البيضة الخارجة والسخلة الساكنة من امها وهى مبنلة
 طاهرة عند ابى حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * ونافجة المسك ان كانت بحال لواصلها
 الماء لم يفسد فهى طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكوة طاهرة بالانفاق كذا
 فى التبيين * اما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا فى الاختيار شرح المختار * ولو وقع فى البشر عظم
 الميتة وعليه لحم او دسم ينجس والا لا كذا فى معراج الدراية * جلد الانسان اذا وقع فى الماء او قشره
 ان كان قليلا مثل مايتناثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعنى قدر الظفر
 بفسده والظفر لا يفسد الماء كذا فى الخلاصة * كل اهاب دبغ دبغة حقيقية بالادوية او حكمية
 بالتريب والتشميس والالتداء فى الریح فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجلاد آدمى
 والخنزير هكذا فى الراهدى * ولو اصابه ماء بعد الدبغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكمية
 الاظهر انه لا يعود نجسا كذا فى المضممرات * وما طهر جلده بالدبغ طهر جلده بالذكوة وكذا جميع
 اجزائه يطهر بالذكوة الا الدم وهو الصحيح من المذهب كذا فى محيط السرخسي * الكوز الذى
 يوضع فى نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له ان يشرب ويتوضأ منه مالم يعلم ان به نذرا *
 اذا فرت الدائرة من الهرة ومثرت على قصعة ماء ذكر شمس الائمة الحلوات رح ان الهرة
 ان جرحتها تنجس القصعة والا * وفي شرح الطحاوى تنجس مطلقا لانه يتبول غالباً من خوف
 الهرة كذا فى المحيط * وهو المختار هكذا فى الخلاصة * ويجوز للرجل ان يتوضأ من الحوض
 الذى يخاف ان يكون فيه نذر ولا يتيقن به وليس عليه ان يسأل عنه ولا يدع الترضى منه حتى

يتيقن ان فيه قدرا لا اثر هكذا في المحيط * ولو طننه نجسا فترضأ منه ثم ظهر انه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة * سبع مربا الركبة و غلب على طننه شربه منها يتنجس والا فلا كذا في البحر الرائق ذاقلا عن المبتغي * في الفتاوى العتابية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز ان يأخذ منه ويتوضأ فان كان يده نجسة وليس معه ما يغترف منه فانه يوقع منديلا و اذا سال الماء على يده من المنديل طهرت * وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم انه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التاتارخانية * ولو ان الصبيان واهل الرساق يضعون ايديهم على الدلو والرشاء فالدلو والرشاء طاهران كذا في الظهيرية * ما لم يعلم نيتا بالنجاسة كذا في فتح القدير * اذا دخل الصبي يده في كوز ماء او رجاء فان علم ان يده طاهرة بيقين يجوز التوضي به وان كان لا يعلم انها طاهرة او نجسة والمستحب ان يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ اجزاه كذا في المحيط * و اذا خاض الرجل في الماء اصاب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه و خرج فان لم يعلم ان في الحمام جنبا اجزاه وان لم يغسل قدميه وان علم ان فيه جنبا قد اغتسل فعلى رواية محمد روح لا يلزمه ان يغسل وهو الظاهر هكذا في المحيط * اذا غسل اعضاءه بالمنديل وابتل حتى صار كنيروا و تاطر الماء من اعضائه على ثوب مقدار الكثير الفا حش جازت الصلوة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد روح وهو المختار * وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاستها هنا لما كان الضرورة هكذا في البدائع * ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة * في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت اوصافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاعجاز سقى الدواب وبل الطين ولا يطين به المسجد كذا في التاتارخانية * البول في الماء الجاري مكروه كذا في الخلاصة * وبكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التاتارخانية * حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرا في عشر لا يفسد وان كان اقل انسده كما في الماء كذا في الخلاصة * الباب الرابع في التيمم * وفيه ثلثة فصول . * الفصل الاول في اصور لا بد منها في التيمم * منها النية *

وكيفيتها ان ينوى عبادة مقصودة لاتصح الا بالطهارة * ونية الطهارة او امتباحة الصلوة تقوم مقام ارادة الصلوة ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب يريد به الرضوء جاز كذا في التبيين * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * لو تيمم لصلوة الجفازة او لسجدة .

التلاوة اجزاه ان يصلى به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط * ولوتيمم لقراءة القرآن من ظهر القلب او عن المصحف او لزيارة القبور او لدفن الميت او للاذان او للاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل المسجد وهو متوضئ ثم احدث او لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * ولوتيمم اسجدة الشكر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يصلى المكتوبة بذلك التيمم * وعند محمد رح يصلى بناء على ان السجدة قربة عند محمد رح خلافا لهما كذا في الذخيرة * ولوتيمم للسلام او لرد السلام يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضيخان * ولوتيمم يريد به تعليم الغير ولا يريد به الصلوة لم يجزه عند الثلاثة كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان * والكافران تيمم للسلام واسلم لا يجوز له ان يصلى بذلك التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الخلاصة * مريض ييممه غيره فالنية على المريض دون الميمم كذا في القنية * ومنها العصر بنان يمسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين كذا في الهداية * ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية * وهكذا في فتنم القدير * مسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزهادي * وهل يمسح الكف الصحيح انه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضممرات * وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى احدى يديه اجزاه في الوجه واليد الاولى ويعيد الضرب لليد الاخرى كذا في السراج الوهاج * وان اراد التيمم فتمسك في التراب وذلك به جسده كله ان كان التراب اصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب لم يجزه كذا في الخلاصة * مقطوع البدين من العرسغ يمسح ذراعيه * ومقطوع الاذنين يمسح موضع القطع * وان كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي * ولو شلت يداه يمسح يده على الارض ووجهه على الحائط ويجزيه ولا يدع الصلوة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبيل فصل التيمم * لو ضرب يديه فقبل ان يمسح احدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كما لو احدث في الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء وبه حال السيد ابو شجاع * وقال القاضي الاسيجا بي يجوز . كمن ملاء كفيه ماء فحدث ثم استعمله * وفي الخلاصة والاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا . ماخذه شمس الائمة كذا في فتنم القدير * ومنها الاستيعاب * استيعاب العضوين بالتيمم واجب فيهما .

كتاب الطهارة . . . (٣٢) . في التيمم وفي امور لا بد منها فيه

ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسى * وهو المختار كذا في المصنوعات * حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لايجزيه كذا في محيط السرخسى * ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة * ويمسح الوتر التي بين المنخرين * ويجب تخليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار كذا في التبیین * ومنها الصعيد الطيب * يتيمم بظاهر من جنس الارض كذا في التبیین * كل ما يحترق فيصير رمادا كالخطب والحشيش ونحوهما او ما ينطبع ويلين كالحديد والصلفر والنحاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الارض * وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع * فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسبخة المنعقدة من الارض دون الماء والحصى والنورة والكحل والزرنيخ والمغرة والكبريت والنفير وزج والعقيق والبلخش والزمرد والزبرجد كذا في البحر الرائق * وباليافوت والمرجان كذا في التبیین * وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية هكذا في التبیین * وبالأخزف الا اذا كان عليه صبغ ايس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى * وبالحجر عليه خبار او لم يكن بان كان مغسولا او امسح مدقوقة او غير مدقوقة كذا في فتاوى تاضیخان * وبالأطین الاحمر والاسود والابيض كذا في البدائع * والاصفر كذا في الخلاصة * والاخضر كذا في التاتارخانية * وبالأرض الندية والطین الرطب كذا في البدائع * وبالمعدني دون المتخذ من شيء آخر كذا في محيط السرخسى * اما الملمح فان كان مائيا فلا يجوز به اتنا * وان كان جبليا ففيه روايتان وصحح كل منهما * ولكن الفتوى على الجواز هكذا في البحر الرائق * الارض اذا احترقت فتيمم بذلك التراب الاصح انه يجوز هكذا في الظهيرية * ولو تيمم باللكل المدقوقة او غير المدقوقة لايحوز * ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لايحوز * وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطا بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسى * ولا يجوز بالرماد والعنبر والكا فور والمسك كذا في الظهيرية * ولا بالماء المنجم كذا في التبیین * ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح * وصورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوبا او لبداء او سادة او ما اشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فان وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فان وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط * ولو اصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ناويا للتيمم يحوز وان لم يمسح لايحوز كذا في الظهيرية * ولو وضع يديه على حنطة او شعير او غير ذلك من الحبوب فلبس يديه غبارا وبان اثره جاز به التيمم .

كذافي السراج الوهاج * وان لم يمس لايحوز هكذا في البحر الرائق * وان اخالط التراب ما ليس من جنسه فالعبرة للغلبة هكذا في الظهيرية * ولو كان المسافر في طين ورد غة لايجد ماء ولا صعيد اوليس في ثوبه وسرجه غبار يلطخ ثوبه او بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي ان يتيمم ما لم يخف ذهاب الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلثة وان تيمم به اجزاة عند ابى حنيفة ومحمد رح لان الطين من اجزاء الارض وما فيه من الماء مستهلك هكذا في البدائع * وان صار الطين مغلوبا بالماء فلا يحوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي * اذا تيمم بغبار الثوب النجس لايحوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية * الارض اذا اصابتها النجاسة فيبست وذهب اثرها لايحوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خن * ومنها المسح بثلاث اصابع * لايحوز المسح باقل من ثلث اصابع كمسح الرأس والخفين كذا في التبيين * ومنها عدم التدرة على الماء * يحوز التيمم لمن كان بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارجا عن المصر او فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا او مقيما هكذا في التبيين * لايحوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفرقتها اهلها او اكثرهم نهارا * وذكر عن السلمي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب واما قبله فلا يحوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * واقرب الاقوال ان الميل وهو ثلث الفرسية اربعة آلاف ذراع طول كل ذراع اربع وعشرون اصبع او عرض كل اصبع ست حبات شعير ملصفا ظهر ابطن هكذا في التبيين * والمعتبر المساندة دون خوف الوقت كذا في الهداية * وتيمم لخوف سبع او عدو سواء كان خائفا على نفسه او على ماله هكذا في العنابية * او لخوف حية او نار هكذا في التبيين * وكذا لو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه تيمم كذا في القنية * وفي التنف تيمم لخوف ضياع الوديعة او قصد غريم لا وفاء بدينه كذا في الزاهدي والبعائية * وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكذا اذا خاف العطش على نفسه او رفيقه المخالط له او آخر من اهل القافلة او دابته او كلابه لما شيته او صيده في الحال او ثاني الحال * وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرفة * ويحوز التيمم اذا خاف الجنب اذا اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه * هذا اذا كان خارجا لمصر اجماعا فان كان في المصر فكذا عند ابى حنيفة خلا فاهما * والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام بان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم بقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج *

كتاب الطهارة . . . (٣٦) . في التيمم وفي امور لا بد منها فيه

اذا خاف المحدث ان توضع يده او يمرضه يتييم هكذا في الكافي * واختاره في الاسرار *
 لكن الاصح عدم جوازها اجماعا كذا في النهر الفائق * والصحيح انه لا يباح له التيمم كذا في
 الخلاصة وفتاوى قاضيخان * ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه
 او ابدا برؤيته يتييم لافرق بين ان يشتد بالتحرك كالمشتكي من العرق المدني والمبطون او بالاستعمال
 كما جدرى ونحوه او كان لا يجد من يوصيه ولا يقدر بنفسه فان وجد خادما او مايستاجر به اجبرا او
 عدة من لواسته ان اعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتييم لانه قادر كذا في فتح القدير * ويعرف
 ذلك الخوف اما بغلبة الظن عن اشارة او تجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا
 في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي * وان كان به جذري لموجرا حاث يعتبر الاكثر محذرا كان
 او جنبا ففي الجنابة يعتبر اكثر البدن وفي الحدث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا
 والاقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان امكنه وان لم يمكن المسح يمسح على
 الجبائر او فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم * وان كان نصف البدن صحيحا والنصف
 جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه يتييم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وكذا في المحيط *
 وفي جميع العلوم له التيمم في كل بقا او مطرا او حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية * المسافر
 اذا انتهى الى بئر و ليس معه دلو كان له ان يتييم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء * قالوا
 هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتييم ولو كان مع رفيقه دلو مملوك له وقال له
 رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم ادفعه اليك فالمستحب له ان ينتظر فان تيمم ولم ينتظر جاز كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولا يتييم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحته ماء وقيل يتييم وفي جمده
 او نلج ومعه آلة الذوب لا يتييم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى كذا في البحر الرائق *
 الاسير في دار الحرب اذا منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتييم ويصلي بالايماء ثم
 يعيد اذا خرج * وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضع يديك او تغسل يديك فانه يصلي بالتيمم
 ثم يعيد كذا في فتاوى قاضيخان * المحبوس في السجن يصلي بالتيمم ويعيد بالوضوء لان العجز
 انما يحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى * ولو حبس في السفر يتييم
 ويصلي ولا يعيد لانه انضم مذكر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق لعدم
 من كل وجه كذا في محيط السرخسي * والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر

في نفسه او ماله وجب استعماله وما زاد على ثمن المثل ضرر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كذا في البحر الرائق * ومنها الطلب * مسا فرغلب على ظنه ان بقربه ماء وجب الطلب بقدر غلوة ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن او اخبا ركذا في الكافي * واذا شك يستحب له الطلب وان لم يشك يتيمم ولم يكن تاركا للافضل هكذا في السراج الوهاج * والغلوة اربع مائة ذراع كذا في الظهيرية * ولو بعث من يطلبه له كفاه عن الطلب بنفسه ولو تيمم من غير طلب وصلّى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجد وجب عليه الاعادة عندهما خلافا لابي يوسف كذا في السراج الوهاج * ولو قرب من الماء ولا يعلم به ولم يكن بمحضرة من يسأله اجزاء التيمم وان كان بمحضرة من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلّى ثم سأل فاجبره بماء قريب لم يجز صلوته كالذي نزل بال عمران ولم يطلب الماء لم يجز تيممه وان سأل في الابتداء فلم يخبره حتى تيمم وصلّى ثم اخبر بماء قريب جازت صلوته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي * لو كان مع زفينة ماء فظهر اندان سأل اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده ان لا يعطيه يجوز التيمم * وان شك في الاطباء وييمم وصلّى فسأله واعطاه يعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للصبّابي * وان منعه نيل شروعه واعطاه بعد فراغه لم يعد وان ابى ان يعطيه الا بثمن المثل ان لم يكن معه ثمنه تيمم وان كان لم يتيمم وان لم يبع الاغبين فاحش وهو ضعف القيمة تيمم هكذا في الكافي * ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فباوى قاضيخان * التيمم المصلّى رأى مع رفيقه ماء فان كان اكبر رأيه انه يعطيه يقطع صلوته وان كان يشك فيه يمضي على صلوته * وان اتم يسأله فان اعطاه توطأ واعاد الصلوة وان ابى تمت صلوته * وان اعطاه بعد ما ابى لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسي * الفصل الثاني فيما ينتقض التيمم * ينتقض التيمم كل شيء ينقص الوضوء كذا في الهداية * وتنقض القدرة على استعمال الماء الكافي الغافل من حاجته كذا في البحر الرائق * جنب اغتسل وبقي لمعة وفنى ماؤه يتيمم لبقاء الجنابة ان احدث يتيمم للحدث فان وجد ماء يكتفيهما صرفته اليهما وان كفى معينا صرفته اليه والتيمم للآخر باق وان كفى واحدا غير عین صرفته الى اللعة واعاد تيممه للحدث عند محمد زح وعند ابي يوسف رح لا بعيد ولو صرفته الى الرضوء جاز وتيمم لجنابته اتفاقا * فان لم يكن يتيمم للحدث قبل وجود هذا الماء فتيمم قبل غسل اللعة للحدث لم يجز عند محمد وعند ابي يوسف يجزى الاول اصح *

وَأَنْ لَمْ يَكْفِ وَاحِدًا بَقِيَ تَيْمُمُهُمَا * جَنَّبَ عَلَى بَدَنِهِ لَمْعَةً أَحَدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَيْمَّمَ تَيْمُمَ لِهَمَا وَاحِدًا
 ذَاوَالِهَمَا إِنْ تَيْمَّمَ لِهَمَا ثُمَّ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا غَيْرَ عَيْنِ صَرْفِهِ إِلَى اللَّمْعَةِ وَيُعِيدُ التَّيْمُمَ لِلْحَدَثِ
 عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هَكَذَا فِي الْكَافِي * وَأَنْ كَفَى لِأَحَدِهِمَا بَعِينُهُ فَسَلَهُ وَيَبْقَى التَّيْمُمُ فِي حَقِّ الْآخَرِ كَذَا فِي
 شَرْحِ الْوَفَايَةِ * وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِهِ لَمْعَةٌ وَقَدْ نَسِيَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ وَالْمَاءُ يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا صَرْفَهُ إِلَى
 آيِهِمَا شَاءَ لَكِنْ الصَّرْفُ إِلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَحَبُّ هَكَذَا فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِلْعَتَابِيِّ * مَسَافَرٌ مَحْدُودٌ
 فَجَسَّ الثُّوبُ مَعَهُ مَاءً يَكْفِي لِأَحَدِهِمَا يَغْسِلُ بِهِ الْأَنْجَاسَةَ وَيَتَيْمَّمُ لِلْحَدَثِ * وَلَوْ تَيْمَّمَ أَوَّلًا ثُمَّ غَسَلَ النَّجَاسَةَ
 يُعِيدُ التَّيْمُمَ لِأَنَّهُ تَيْمَّمَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَاءٍ يَتَرَضَّأُ بِهِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَأَنْ تَوَضَّأَ بِالمَاءِ وَصَلَّى
 فِي الثُّوبِ النَّجَسَ جَازٍ وَيَكُونُ مَسِيئًا فِيمَا فَعَلَ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ * إِذَا زَالَ الْمَرَضُ الْمُبِينُ يَنْتَقِضُ
 تَيْمُمُهُ * أَلَسَا فَرَأَى إِذَا تَيْمَّمَ لَعْدَمِ الْمَاءِ ثُمَّ مَرَضَ مَرَضًا يَبِيحُ لَهُ التَّيْمُمُ فَلَوْ كَانَ مُقِيمًا لَمْ يَجْزَلْهُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ
 التَّيْمُمُ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ أَسْبَابُ الرُّخْصَةِ يَمْنَعُ الْاِحْتِسَابَ بِالرُّخْصَةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ وَتَصِيرُ الْأُولَى
 كَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ فِي أَحْكَامِ الْمَرْضِيِّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ * وَلَوْ مَرَّ بِمَاءٍ وَهُوَ نَائِمٌ فَلَا صِحَّ
 أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ بِنَدْبِ الْكُلِّ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ * وَأَنْ مَرَّ عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَطِيعُ النُّزُولَ إِلَيْهِ
 لَخَوْفِ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ لَمْ يَنْتَقِضْ هَكَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَكَذَا إِذَا أَتَى بَيْتًا أَوْ لَيْسَ مَعَهُ لَوْ رِشَاءٌ أَوْ وَجَدَ مَاءً
 وَهُوَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الْعَطَشَ لَا يَنْتَقِضُ * وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُودَ التَّيْمُمِ نَقَضَ وَجُودَهُ
 التَّيْمُمُ وَمَا لَا يُلَا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَلَوْ مَرَّ بِالمَاءِ وَهُوَ مَتَيْمِمٌ لَكِنَّهُ نَسِيَ أَنَّهُ مَتَيْمِمٌ يَنْتَقِضُ تَيْمُمُهُ كَذَا فِي خَزَانَةِ
 الْمُفْتَيْنِ * مَتَيْمِمُونَ دَلَّ لَهُمْ رَجُلٌ هَذَا الْمَاءَ يَتَوَضَّأُ بِهِ أَتَيْكُمْ شَاءَ وَهُوَ يَكْفِي لِوَاحِدٍ يَبْطُلُ تَيْمُمُهُمْ * وَلَوْ قَالَ
 هَذَا الْمَاءُ لَكُمْ وَقَبْضُوهُ لَا يَنْتَقِضُ تَيْمُمُهُمْ كَذَا فِي الْكَافِي * وَلَوْ أَنَّ نَوَاحِدَهُ مِنْهُمْ انْتَقَضَ تَيْمُمُهُ فِي قَوْلِهِمَا *
 وَأَمَّا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ فَلَا * وَالصَّحِيحُ فَسَادُ التَّيْمُمِ أَجْمَاعًا كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ *
 أَلَسَا فَرَأَى أَنَّ الْمَاءَ فِي الْفَلَاةِ بِمَاءِ مَوْضُوعٍ فِي حُبِّ أَوْ نَحْوِهِ لَا يَنْتَقِضُ تَيْمُمُهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ كَثِيرًا فَيَسْتَدِلُّ بِكَثْرَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لِلشَّرْبِ وَالْوُضُوءِ جَمِيعًا كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ * أَلَسَا فَرَأَى
 فِي السَّفَرِ أَنْ أَوْجَدَ مِنَ الْمَاءِ قَدْرًا يَكْفِي لَغَسْلِ أَعْضَائِهِ الْغَرِيضَةَ مَرَّةً مَرَّةً وَلَوْ غَسَلَ عَلَى رِجْلِهِ السَّنَةَ لَا يَكْفِيهِ
 انْتَقَاضُ تَيْمُمِهِ هُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَاعْتَرَضَ الرَّدُّ عَلَى الْمُتَيْمِمِ لِإِبْطَالِ التَّيْمُمِ حَتَّى لَوْ اسْلَمَ
 وَصَلَّى بِذَلِكَ التَّيْمُمِ يَجُوزُ عِنْدَنَا كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ * الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ *
 سَنَنُ التَّيْمُمِ مَبْعُ * أَقْبَالَ الْيَدَيْنِ بَعْدَ وَضْعِهِمَا عَلَى التُّرَابِ وَأَدْبَارُهُمَا وَنَفَضَهُمَا وَتَفَرَّجَ الْأَصَابِعَ

والتسمية في اوله والترتيب والمواالة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين * بقدر ما يتناثر التراب كذا في الهداية * ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبتلى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين * قال مشايخنا ويمسح بربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الا حوط كذا في محيط السرخسى وهكذا في البدائع * لو تيمم قبل دخول الرقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة * ويصلني بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوة فرضا او نفلا كذا في الاختيار شرح المختار * ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه انه يجد الماء في آخره اذا كان بينه وبين موضع يرجوه ميل هكذا في معراج الدراية * قال الشيخ حنفي يؤخر الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصلني في الوقت المستحب كذا في البدائع وهكذا في شرح الطحاوى والكافي * ثلثة في السفر جنب وحائض طهرت وميت وماء مقدر ما يكفي لا خد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولى به * وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل * وان كان مباحا كان الجنب اولى به كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاصح هكذا في الظهيرية * وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة * ولو كان الماء بين الابن والابن فالاب اولى به كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان مع الجنب ماء يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضؤ به الا اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض اعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير ضمله هكذا في شرح الوفاية * تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به او نسيه فصل على اجزائه عندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسى * والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامره او بغير امره بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد انما كذا في التبيين * والذكر في الوقت وبعد سواء كذا في الهداية * وان اضرب خباءه على رأسه برتد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم او كان على شط النهر وهو لا يعلم فتيمم وصلني به جاز عندنا خلافا لابي يوسف رح كذا في المحيط * اذا شك او ظن ان ماءه قد نسي وصلني ثم

وجده فانه يعيد اجماعاً * ولو كان على ظهره او معلقاً في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجوز اجماعاً كذا في السراج الوهاج * ولو كان الماء على الاكاف معلقاً ان كان راكباً والماء في مؤخر الرجل جازوا ان كان في مقدمه لا يجوز وان كان سائقاً فان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه جازوا ان كان قائداً جاز كفيهما كان هكذا في محيط السرخسي * وان لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضئه ويُمِّمُه فانه لا يصلي عندهما * قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان متطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحاً يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية * ولو ان المحبوس لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً لا يصلي في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى ناصيخان * وهذا اذا لم يمكنه ان ينقر الارض او الحائط بشيء فان امكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة * وفي الايضاح اذا كان لو توضأ سلس بولته وان تيمم لا يسلس جازله التيمم كذا في السراج الوهاج * رجل في البادية معه ماء زمزم في القمقمه وقد رخص رأسها لا يجوز التيمم كذا في الخلاصة * فليجوز التيمم اذا حضرته جنازة والولي غيره فخاف ان اشتغل بالطهارة ان يفوته الصلوة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا في الهداية * ولا لمن امره الولي هكذا في الخلاصة * ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضراً اتفاقاً لانه يخاف الفت * وكذا يجوز له التيمم اذا اذن غيره بالصلوة هكذا في البحر الرائق * صلى على جنازة تيمم ثم اتى باخرى فان كان بين الثانية والاولى مقدار مده يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي اعاد التيمم وان لم يكن مقدار ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المصنوعات * التيمم لصلوة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز هكذا في البحر الرائق * ولا يجوز للمقتدى اذا لم يخف فوت الصلوة لو توضأ ولا يجوز * ولو احدث احدهما بعد الشروع فيها بالتيمم تيمم وبني بخلاف * وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف زهاب الوقت بالاجماع وان لم يخف زهابه فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند ابي حنيفة خلافاً لهما هكذا في النهاية * والاصل ان كل موضع يفوت فيه الاداء لالي خلف فانه يجوز له التيمم * وما يفوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة * ولو تيمم

اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي * وَاذا تيمم مراراً من موضع واحد جاز
 كذا في التاتارخانية * ويجوز التيمم للجنب لصلوة الجنابة وصلوة العيد كذا في الظهيرية * ومن
 استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى استيقن بالحدث * ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه
 حتى استيقن بالتيمم. كذا في الخلاصة * والتيمم على التيمم ليس بقربة كذا في التقنية * وللمسافر
 ان يطأ جارينه وان علم انه لا يجد الماء كذا في الخلاصة * الاصل ان اقال له نصراني خذ الماء
 فانه يمضي على صلوته ولا ينقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا
 فرغ من الصلوة سألته ان اعطاه اعادة والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الخامس
في المسح على الخفين * المسح على الخفين رخصة ولو اتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز
 المسح كان اولى كذا في التبيين * وهذا الباب يشتمل على فصلين * الفصل الاول
 في الامور التي لا بد منها في جواز المسح * منها ان يكون الخف مما يمكن قطع السفر به وتتابع
 المشي عليه ويسترا الكعبين وستر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط * حتى لو لبس خفا
 لاساق له يجوز المسح ان كان الكعب مستوراً ويمسح على الجورب المجلد وهو الذي وضع
 الجلد على اعلاه واسفله هكذا في الكافي * والتمنع وهو الذي وضع الجلد على اسفله كالتمنع
 للقدم هكذا في السراج الوهاج * والخفين الذي ليس مجلد او لا منغل بشرط ان يستمسك على
 الساق بلا ربط ولا يرمى ما تحته وعليه الغموض كذا في النهر الفائق * اذا لبس كعباً لا يرمى من
 كعبه او قدميه الا مقداراً صاعداً صاعين او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا سابق له كذا في
 فتاوى قاضيخان * وان لبس الجورب موقين فان لبسهما وجدعهما فان كانا من كبراس او مائشبه
 لا يجوز المسح عليهما * وان كانا من اديم او مائشبه يجوز * وان امسحاً فوق الخفين فان كانا من
 كبراس او مائشبه لا يجوز المسح عليهما الا ان يكونا رقيقين يصل البال الى ما تحتها * وان كانا
 من اديم او مائشبه اجمعوا انه اذا لبسهما بعد ما احدث قبل ان يمسح على الخفين او بعد ما
 احدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما * وان لبسهما قبل ان يحدث جاز المسح عليهما
 مندباً هكذا في المحيط * ولو لبس الخفين وليس احد الجورب موقين جاز ان يمسح على الخف
 الذي لا جرم موق عليه وعلى الجرم موق كذا في فتاوى قاضيخان * والخف على الخف
 كالجرم موق كذا في الخلاصة * ولو لبس خندان طاقين انه ان يمسح عليه كذا في الكافي * والصحيح

كتاب الطهارة . . . (٢٢) في مسح الخفين وفي أمور لا بد منها في جوار:

من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواظبة المشي فيهما
صغرا ممكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى من
الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح * وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم
بالجلدان كان متصلا بالجاروق بالخز جاز المسح عليه * وان شدة بشي لا كذا في الخلاصة *
ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهرة النيرة *
ومنها ان يكون الممسوح من ظاهر كل خف مقدار ثلث اصابع اليد على الاصح هكذا في
محيط السرخسي * اصغرها هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يجوز المسح على باطن الخف او عقبه
اوساته او جوانبه او كعبه هكذا في التبيين * ولو مسح على رجل قدر اصبعين وعلى اخرى قدر
خمس لم يجز كذا في فتح القدير * ولا يعتبر المسح على موضع خال من القدم فلو جعل رجله
في الخالي ومسح جاز * وان ازال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع اعاد المسح هكذا
في السراج الوهاج * ولو كانت باحدى رجليه جراحة لا يتدربها على الغسل والمسح يجوز له
المسح على الاخرى وكذا لو تطعت من فوق الكعب * وان تطعت من دونها وبقي من
موضع المسح مقدار ثلث اصابع يجوز المسح عليهما والا هكذا في المحيط * ولو كان الجرم موق
واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في القنية * ومنها ان يكون المسح بثلث
اصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي * حتى لو مسح باصبع واحدة من غير ان يأخذ ماء جديدا
لا يجوز ولو مسح بها ثلاث مرات في ثلثة مواضع واخذ لكل مرة ماء جديدا جاز كذا في التبيين *
ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مسح بثلث
اصابع موضوعة غير مكدودة يجزى ويكون مخالفا للسنة كذا في منية المصاني * وان مسح خفه
برؤس اصبعه وان كان الماء منتظرا يجوز والا هكذا في النخيرة * ولو اصاب موضع المسح
ماء او مطر تدر ثلث اصابع او مشى في محشيش مبث بالطين يجزيه * والاطل كالطرا على الاصح
هكذا في التبيين * ويجوز المسح ببطل الغسل سواء كانت متقاطرة او غيرها * ولا يجوز
ببلة بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط * * وكيفية المسح ان يضع اصابع يده
اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدهما
الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه هكذا في فتاوى قاضيخان * هذا بيان السنة .

حتى لو بدأ من الساق الى الاصابع او مسح عليهما عرضاً اجزأه كذا في الجوهرية النيرة *
ولو وضع الكف ومدّها او وضع الاصابع ومدّها كلاهما حسن * والاحسن ان يمسح بجميع
اليد * ولو مسح بظاهر كنهه جاز * والمسحوب ان يمسح بباطن كنهه كذا في الخلاصة *
واظهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهدية * وهكذا في
شرح الطحاوي * واكف مستحب كذا في منية المصالي * ولا يسن فيه الكوار كذا في
فتاوى قاضيخان * ولا تشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح كذا في نتم القدير *
فلو توضأ ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة * وهما ان يكون
الحدث بعد اللبس طارياً على طهره * كانه كذا قبل اللبس او بعده كذا في المحيط * حتى
لو غسل رجله او لاثم لبس خفيه او غسل احدى رجليه ولبس الخف عليهما ثم غسل الرجل
الآخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث جاز كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو غسل رجله وليس خفيه ثم احدث قبل الاكمال لم يجز المسح كذا
في الكافي * ولو لبس خفيه مجدثاً وخاض الماء حتى يدخل الماء وانغسلت رجله واتم ما بر
الاعضاء ثم احدث جاز المسح عليه كذا في التبيين * يتوضأ بسور حماد ونيهم ولبس خفيه
ثم احدث وتوضأ بسور الحمار ونيهم مسح على خفيه * وان كان مكانه في الممر والمسألة
بحالها لا يمسح على الخف كذا في الكافي * وفي الفتاوى ان توضأ بسور الحمار ولبس
الخفين فلم يتيهم حتى احدث فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يتيهم ويصلي
كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي * لا يجوز للمسح للمحدث المتيهم كذا في
خزانة المتين * ولا يجوز للمسح لمن اجنب بعد لبس الخف ونجسه الا اذا تيمم للجنازة
وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كما توضأ يجوز له المسح في المدة فان عاد
جنباً برؤية الماء فكانه اجنب الآن كذا في المضمرات * التجنب اذا اغتسل وتيمم على
جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم احدث يمسح كذا في الخلاصة * ولو تيمم من
اعضاء الرضوء لمعة لم يصحبها الماء فحدث قبل غسلها لا يمسح كذا في التبيين * ومنها
ان يكون في المدة وهي المتيهم يوم وايامه والمسا فرثامة ايام وايامها كذا في المحيط * سواء
كلن السفر سفر طاعة او معصية كذا في السراجية * وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث

كتاب الطهارة (٢٢) في مسح الخفين وفي أمور لا بد منها في جوارحه

بعد اللبس حتى ان تروا في وقت الفجر ولبس الخفين ثم احدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين بمدة المسح باقية الى الساعة التي احدث فيها من الغد ان كان مقيما هكذا في المحيط * ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا هكذا في محيط السرخسى * متيم سا فر في مدة الاقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة * وانما استكمل مسح الاقامة ثم سا فر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط * والمسافر اذا اقام بعد ما استكمل مدة الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدتها كذا في الخلاصة * المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء ولبس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالا صحاء بخلافه اذا وجد العذر مقارنا للوضوء او لللبس احدهما يجوز المسح في الوقت لا خارجه هكذا في البحر المائى * ومنها ان لا يكون الخرق في الخف كثيرا وهو مقدار ثلث اصابع الرجل اصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية * ويشترط ان يبدو قدر ثلث اصابع بكمالها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف او في ظاهره او في ناحية العقب كذا في المحيط * ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة * وانما يعتبر الا صغرا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع * واما اذا انكشف الاصابع انفسها فالمعتبر ان ينكشف الثلث ايتها كانت حتى لو انكشف الاها مع جارتها وهما قدر ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح * وان كان مع جارتها لايجز زوى مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهرة المنيرة والتبيين * ويجمع الخروق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في احد الخفين خرق قدر اصبع وفي الاخر قدر اصبعين جار المسح عليهما * ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذاك وفي جانب الخف مثل ذلك لايجوز هكذا في المحيط * ثم الخرق الذي يجمع اقله ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر الحائله بمواضع الخرز * الخرق المانع من المسح هو المنخرج الذي ينكشف ما تحته او يكون منضمنا لكن ينفرج عند المشى وبظهر التدم * اما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلا * ولو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة من جلد او خروقة مخروزة بالخف لا يمنع هكذا في التبيين * والخف او الجورب او الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسيور يشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق * وان ظهر من ظهر القدم شيء

فهو كخروق الخف كذا في الزاهدي * الفصل الثاني في نوافض المسح *
 ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحدهما ومضى المادة هكذا في الهداية * هذا إذا
 وجد الماء أما إذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل يجوز له الصلوة حتى إذا انتقضت وهو في الصلوة
 ولم يجد ماء يمضي على صلوته وهو الأصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان والزاهدي
 والجوهرة النيرة * ومن المشائخ من قال تفسد صلوته وهو الأشبه كذا في التبيين *
 وإذا نزع الخف وهو ظاهر لا يجب عليه إلا غسل رجله وكذا إذا انقضت مدة
 مسحه هكذا في الهداية * ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له
 المسح وإن طالبت المدة كمسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق * وخروج أكبر
 القدم إلى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية * لو كان الخف واسعاً إذا رفع القدم
 يخرج العقب وإذا وضع عاد إلى موضعه يجوز المسح عليه * لو كان الرجل أعرج يمشي
 على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عنب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج
 قدمه إلى الساق هكذا في فتاوى قاضيخان * وإذا مسح على خفي ذي ظاتين فنزع أحد
 الظاتين لا يبعد المسح على الطاق الآخر * وكذا إذا مسح على خف مشعرتين حلق الشعر
 هكذا في المحيط * وكذا إذا مسح ففشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي * وإن
 نزع الجرمين بعد ما مسحهما يبعد المسح على الخفين هكذا في المحيط * ولو نزع أحدهما
 مسح على الخف البادي وأعاد المسح على الجرمين الباقي في ظاهر الرواية هكذا في
 البدائع وفتاوى قاضيخان * ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليهما ثم دخل الماء
 في أحد خفيه إن بلغ الكعب حتى صارت جميع الرجل مغسولة لا يجب عليه غسل الرجل الأخرى
 هكذا في الخلاصة * وكذا إن ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرية * وأما توضأ
 وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجبائر
 والخفين * وإن برأت الجراحة قبل أن ينقص الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يغسل ذاك
 ويمسح على الخفين * وإن برأت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في
 المراج الوهاج والظهيرية * ومما يتصل بذلك المسح على الجبائر * وهو ليس بفرض بل واجب
 . هداية حنيفة رح وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق * وأما مسح إذا

لم يتقدّر على غسل ماتحتها ومسحها بأن تضر ربا صابئة الماء أو حلتها هكذا في شرح الوقاية *
ومن ضرر الحل أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في
فتح القدير * وأن كان بضره الغسل بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء
الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * وأن
لم يضره جاز تركه عند أبي حنيفة رح لا عندهما * وفي الغتابة الصحيح أنه رجع إلى
قولهما * وذكر في العيون والحقائق أن الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في
شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وإذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فإن ضررها الحل
والمسح يمسح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً * وأن ضررها المسح
لا الحل يمسح على الخرفة التي على رأسها ويغسل ما حولها * وأن لم يضره المسح ولا
الحل فصل ما حولها ومسحها نفسها * وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرها مثل الكلى
والكسر هكذا في فتح القدير * ويكتفى بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية *
وبه يفتى كذا في المصنوعات * ولا يجوز على النصف فمادونه أجماعاً كذا في السراج الوهاج *
وأن مسح المفتصد على العصابة دون الخرفة أجزاء أيضاً وعليه الاعتماد هكذا
في فتاوى قاضيخان * وفي المصنوعات أن الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية
للشيخ أبي المكارم * الفرجة التي تبقى من اليدين عقدتي العصابة يكفيها المسح وهو الأصح
هكذا في شرح الوقاية * وفي الصغير وهو الأصح * وعليه الفتوى كذا في التارخانية *
إذا سقطت الجبائر لا عن براء لا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وإن سقطت عن براء بطل المسح
ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط * إذا توضعاً وأمر الماء على
الدواء ثم سقط الدواء من براء يلزم الغسل والالاهكذا في المحيط * ولو أكرس ظفره فجعل
عليه دواء أو علكاً فإن كان يضره نزع مسحه عليه وإن ضره المسح تركه * وشقوق أعضائه يمر
عليها الماء إن قدر أو أمسح عليها أن تدروا لأن تركه وغسل ما حولها كذا في التبیین * مسح
على العصابة فسقطت فبدلها بأخرى فالأحسن أن يعبد المسح هكذا في الذخيرة * رجل
باصبعه قرحة فادخل المرارة في أصبعه أو المرهم فجاءه موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز
إذا استوجب المسح العصابة وكذا في حق المفتصد وعليه الفتوى * رجل على ذراعيه

جباً أثر فغمسها في اناء يريد المسح عليها لم يجز وانفسد الماء بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكفي فانه يجزيه ولا يفسد الماء وان اراد المسح هكذا في الخلاصة* والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتهما وليس يبدل حتى لو كانت الجبيرة على احدى رجليه مسح عليها وغسل الاخرى هكذا في التبيين* ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا ترق بين ان يشده على الرضوء او على غير الرضوء كذا في الخلاصة* ويستوى فيه الحدث الاصغر والكبر ولا يشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق* ويكفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط* واذا زالت العصا بغير فوت نية لا يجب اعادة المسح على التحنات كذا في البحر الرائق* ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي* رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف على الصحيح لا يجوز المسح على الخف* ولو مسح على الجبيرة ولبس الخفين جازاه المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي* رجل باحدى رجليه بشرة فغسل رجليه ولبس الخفين ثم احدث ومسح عليهما وصلّى صلواته لم نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه معنى انشقت. خكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد ينس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع العجر ونزعه بعد العشاء لا يعيد العجر ويعيد ما بعدها من الصلوات وان كان رأس الجرح مبتلاً بالدم لا يعيد شيئاً منها كذا في المحيط* ولو كانت جراحة مربوطها فابتل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء والا فلا* ولو كان الرباط ذائطاً فنفذ البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التاتارخانية في بواب نص الوضوء* ولا يجوز المسح على القفازين كذا في الكافي* ولو امر انسا ناً ان يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة* المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوايهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

* الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء* وهي ثلثة حيض ونفاس واستحاضة* وفيه اربعة اصول

* الفصل الاول في الحيض وهو دم من الرحم لا للولادة كذا في فتح القدير* فان رآته عن الدبر لا يكون حيضاً* ويستحب ان يغتسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة* ويتوقف كونه حيضاً على امور* منها الوقت وهو من تسع سنين الى الابد كذا في البدائع* الا يا من متعذر بخمسة وخمسة من منه وهو المختار

كذا في الخلاصة * وهو اعدل الاقوال كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في النهاية
 والسراج الوهاج * وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * فما رأيت بعدها لا يكون حيضا
 في ظاهر المذهب * والمختاران ما رأته ان كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح المجمع لابن
 الملك * ومنها خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فما دام بعض الكرسف
 حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضا كذا في المحيط * طاهرة رأيت على
 الكرسف انرا الدم يحكم بحيضها من حين الرفع * والحائض اذا لم تجد عليه انرا الدم حكم
 بالانقطاع من حين الوضع كذا في شرح الوقاية * ولا يشترط فيه السيلان كذا في الخلاصة *
 ومنها ان يكون على لون من الالوان الستة السواد والجمرة والصنرة والكدرية والخضرة
 والترابية كذا في النهاية * وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يجف
 كذا في المحيط * فلورأت بياضا خالصا على الخرقه ما دام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم
 البياض * وكذا لو رأيت حمرة وصفرة فاذا يبست ابيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير
 كذا في التجنيس * ومنها النصاب اقل الحيض ثلثة ايام وثلثة ليال في ظاهر الرواية كذا
 في التبیین * واكثره عشرة ايام ولها فيها كذا في الخلاصة * ومنها تقدم بصاب الطهر وفراغ
 الرحم عن الحمل كذا في السراج الوهاج * الطهر المتخلل بين الدمين والدماء في مدة
 الحيض يكون حيضا ولو خرج احد الدمين عن مدة الحيض بان رأيت يوما دما وتسعة طهرا
 ويوما دما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ولا يتدعى الحيض
 بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد عن ابي حنيفة رح * وروى ابو يوسف
 رح عن ابي حنيفة رح ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما
 لم يفصل وكثير من المتأخرين افتوا بهذه الرواية لانها اسهل على المفتي والمستفتي كذا
 في التبیین * وهكذا في الزا هدى * والاخذ بهذا ايسر كذا في الهداية * وعليه استقر رأي
 صدر الشهيده حسام الدين وبه يفتى كذا في المحيط * فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما
 حيض سواء كانت مبتدأة او معتادة * وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة ايام
 وفي المعتادة معروفتها في الحيض حيض والطهر طهر كذا في السراج الوهاج * ويجوز بداية
 الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم كذا في التبیین * اذا كان الطهر

كتاب الطهارة (٢٩) في دماء النساء * في النفاس

خمس عشرة يوماً أو أكثر يعتبر فاصلاً فيجعل كل واحد من الدمين أو أحدهما بانفراده حيضاً حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط * وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا غاية لاكثره إلا إذا احتيج إلى نصب العادة كما إذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية

* الفصل الثاني في النفاس * وهو دم يعتب الولادة كذا في المتن * ولو ولدت ولم ترد مألاً يجب الغسل عند أبي يوسف وهو رواية من محمد رَح قال في المفيد هو الصحيح * لكن يجب عليه ارضوء بخروج المجاسة مع الولد هكذا في التبيين * وعند أبي حنيفة رَح يجب الغسل * وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يفتي الصدر الشهيد هكذا في المحيط * وقال أبو علي الجفاف وبه نأخذ كذا في المصمرات * وفي الفناوى هو الصحيح هكذا في الجوهرة النيرة * لو خرج أكثر الولد تكون نفساء والأبلا وكذا لو تنطم بها وخرج أكثره * وأستظ أن طهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر ولد فتصير به نفساء هكذا في التبيين * وأن لم يظهر شيء من خلقه فلا نفاس لها فإن أمكن جعل المرئي حيضاً يجعل حيضاً ولا فهو استحاضة * وأن رأت دمًا قبل استنائه ودما بعده فإن كان منسحبين الخلق فما رآه قبله لا يكون حيضاً وهي نفساء فيما رآه بعده وإن لم يكن مستحبين الخلق فما رآه قبل الاستنائه حيض إن أمكن جماعه حيضاً هكذا في النهاية * ولو ولدت من قبل سرتها بان كان بطنها جرحاً فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفساء هكذا في الظهيرية والتبيين * إلا إذا خرج من الفرج دم عقيب خرج الولد من السرة فإنه حينئذ يكون نفاساً هكذا في التبيين *

ونفاس النواصين من الأول كذا في الكافي * وشرط التواصين أن يكون بين الرادين أقل من ستة أشهر وإذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما حملان ونفاسان * وأن وادت ثلثة بين الأول والثاني أقل من ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر بالصحيح أنه يجعل حملاً واحداً كذا في التبيين * أقل النفاس ما يوجد ولو بساعة وعليه الفتوى وأكثره أربعون يوماً عندنا كذا في السراجية * وأن زاد الدم على الأربعين فالأربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس كذا في المحيط * الطهر المتخلل في الأربعين يمين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رَح وإن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً وعايه الفتوى * ثم العادة

كتاب الطهارة (٥٠) في الدماء * في الاستحاضة وفي احكام الدماء

في النفاس تنتقل برؤية المخالف مرة عند ابي يوسف هكذا في الخلاصة * الفصل الثالث في الاستحاضة * لو رأت الدم بعد اكثر الحيض والنفاس في اقل مدة الطهر فما رأت بعد الاكثر ان كانت مبتدأة وبعد العادة ان كانت معتادة استحاضة * وكذا ما انتص عن اقل الحيض وكذلك ما رأت الكبيرة جداً والصغيرة جداً هكذا في المحيط * وكذا ما تراه الحامل ابتداء او حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية * الفصل الرابع في احكام

الحيض والنفاس والاستحاضة * لا يثبت حكم كل منها الا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب اصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط * الاحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية * منها ان يسقط عن الحائض والنفاس الصلوة فلا تقضى هكذا في الكفاية * اذا رأت المرأة الدم تترك الصلوة من اول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية نافلة عن النوازل * وهو الصحيح كذا في التبيين * اذا حاضت في الوقت او نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن ان تصلي فيه اولا هكذا في الذخيرة * لو افتتحت الصلوة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلوة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة * ويستحب للحائض اذا دخل وقت الصلوة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبج وتهلل قدر ما يمكنها اداء الصلوة لو كانت طاهرة كذا في السراجية * وفي الصغير الحائض اذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التاتارخانية * ومنها ان يحرم عليهما الصوم فتتضيانه هكذا في الكفاية * اذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية * ومنها انه حرم عليهما وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان للجلوس او للعبور هكذا في منية المصلي * في التهذيب لا تدخل الحائض مسجد الجماعة * وفي الحجة الا اذا كان في المسجد ماء ولا تجد في غيره * وكذا المتكلم اذا خاف الجنب او الحائض سبعا او اصلاً او ورداً فلا بأس بالمقام فيه * والاولى ان يتيمم تعظيماً للمسجد هكذا في التاتارخانية * وسطح المسجد حكم المسجد كذا في الجوهرة النيرة * المتخذ لصلوة الجنازة والعيد الاصح انه ليس له حكم المسجد كذا في البحر الرائق * ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية * ومنها حرمة اطراف لهما بالبيت وان طافا خارج المسجد هكذا في الكفاية * وكذا يحرم اطراف للجنب هكذا في التبيين * ومنها حرمة قراءة القرآن * لا تقرأ الحائض والنفاس والجنب شيئاً

من القرآن * والآية ومادونها سواء في التحريم على الأصح إلا أن لا يتصدد مادون الآية القراءة
مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الأكل أو غيره بأنه لا بأس به هكذا
في الجوهرة النيرة * ولا يحرم قراءة آية نصيرة تجري على اللسان عند الكلام كقولهم ثم نظروا
ولم يولد هكذا في الخلاصة * أن غسل الجنب فمه ليقرأ لم يحل له ذاك هكذا في محيط السرخسي *
وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة
والانجيل والزبور هكذا في التبيين * وأما حاضت المعامة فيمنعها أن تعلم الصبيان كلمة كاذبة
وتقطع بين الكلمتين ولا يكره إياها التهجى بالقرآن كذا في المحيط * ولا يكره قراءة التوراة
في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظاهرية * ولا يجوز الجنب
والحائض الدعوات وجواب الأذان ونحو ذاك كذا في السراجية * ومنها حرمة مس
المصحف * لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس المصحف الإغلاف متجاف عنه كالخریطة
والجلد الغير المشز لا بما هو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية * وعامة الفتوى من كذا
في الجوهرة النيرة * والصحيح منع مس حراشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه كذا
في التبيين * واختلفو في مس المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وما غسل من الأعضاء قبل الكمال
الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدى * ولا يجوز لهم مس المصحف والكتاب التي هي لاسمها *
ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن ولا بأس بمسها بالكم كذا في التبيين * ولا يجوز
مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية نامة هكذا
في الجوهرة النيرة * ولو كان القرآن مكتوباً بالغرامية يكره لهم مسه من دأى حنيفة رح وكذا
مندهما على الصحيح كذا في الخلاصة * ومس ما فيه ذكر الله تعالى من شيء القرآن قد اطلته
هامة مشا يخنا كذا في النهاية * ولا يكره الجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض مطبوعه كذا
في الجوهرة النيرة * ويكره الجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض مطبوعه كذا
من القرآن وإن كان لا يشترط أن القرآن * ولا ينجس بالكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على الأرض
ولا يضمن دمه عاها وإن كان مادون الآية * وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب وبه أخذ مشايخ
بخلافه كذا في الذخيرة * ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح
كذا في السراج الوهاج * ومنها حرمة الجماع كذا في النهاية والكفاية * وأنه إن قبلها

وأيضا جعها ويستمتع بجميع بدنهما ما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج * فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه إلا التوبة والاستغفار * ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي * ومنها وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية * إذا مضى أكثر مدة الحيض وهو عشرة يحل وطئها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتارة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل هكذا في المحيط * وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطئها حتى تغتسل أو يمضي عليها آخر وقت الصلوة الذي يسع الاغتسال والتحريم لأن الصلوة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهدي * وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بمشروط هكذا في النهاية * لو انقطع دمها دون عاداتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى تمضي عاداتها وعليها أن تصلي وتصوم للاحتياط هكذا في التبيين * ولو انقطع لأقل من عشرة أيام وأم تجد دمًا فثبمت أم يحل وطئها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى تصلي فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة لا الوطئ عندنا كذا في الزاهدي * قال الخجندی وهو الأصح كذا في السراج الوهاج * ومتى طهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عاداتها اخرجت الوضوء والاغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلوة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي * وأما الاجام المختصة بالحيض فخمسة * انتصاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طائفتي السنة كذا في الكفاية * وعدم تطيع التابع في الصوم كذا في التبيين والمضمرات في كفارة الظهار * ودم الاستحاضة كالرماح الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ كذا في الهدايد * استعمال العادة يكون بمرة عند أبي يوسف وح عليه الفتوى هكذا في الكافي * فإذا رأيت بين طهرين تامين دمًا لأعلى عاداتها بالزيادة أو النقصان أو بالتقدم أو التأخر أو بهما معًا انتقلت العادة إلى أيام دمها حقيقيا كان الدم أو حكميا * هذا إذا لم يجاوز العشرة وإن جاوز فمعروفتها حيض وما رأيت على غيرها استحاضة فلا تنتقل العادة هكذا في محيط السرخسي * وكذا النفاس فإن رأيت لأعلى العادة ولم يجاوز الأربعين انتقلت هكذا في المحيط * وإذا جاوز الأربعين ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عاداتها سواء كان ختم معروفتها

بالدم او بالطهر عند ابي يوسف رُح هكذا في السراج الوهاج * المعتادة اذا استمر دمها واشتبه عليها كل من عدد ايام الحيض والمكن والدور تحري و مضت على ما استقر رأبها عليه وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشي من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط نتجنب ابداً ما نتجنبه الحائض وتغتسل لكل صلوة هكذا في التبیین * فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح * وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق * وان اشبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلوة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلوة استحساناً * وقال نجم الدين النسفي والصحيح انها تغتسل لكل صلوة هكذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في المبسوط للامام السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولا تغتر في شي من شهر رمضان وعليها قضاء ايام الحيض بعد مضي الشهر فان علمت ان حيضها كان يندى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت انه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين اجتياطاً وان لم تدرا به بالليل والنهار فاكثر مشائخنا يقول يلزمها قضاء عشرين * وكان النخعي ابو جعفر يتراى تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً بالشهر او مفصلاً عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يندى بالليل نقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً او مفصلاً وان علمت انه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لقضتها موصولاً وان قضتها مفصلاً فثمانية وثلاثين * وان لم تدرفان قضت موصولاً فعليها قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصلاً فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي * المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسيت عا دنها فان ام يجاوز دمها اربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات * وان جاوز الدم الاربعين او ام يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين اتل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحري فان استقر رأبها على مدد كان عا دنها سها ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقضت صلوة الاربعين كلها فان كان دمها مستمراً للحال انتظرت عشرة ايام ثم قضت صلوة هذه الاربعين ثانياً هكذا

في المحيط * اسقطت في المخرج ما يشك في انه مستبين الخلق اولوا استمرارها الدم ان
استقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما حائض او نفساء ثم تغتسل
وتصلي قدر عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تترك الصلوة قدر عاداتها
في الحائض بيقين لانها اما نفساء او حائض ثم تغتسل وتصلي قدر عاداتها في الطهر بيقين ان كانت
استوفت اربعين من وقت الاسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها وبيقين في الباقي ثم
تستمر على ذلك * وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلي من ذلك الوقت قدر عاداتها في
الطهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحائض بيقين * وحاصل هذا كله انه لاحكم للشك
ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير * ومما يتصل بذلك احكام المذخور * شرط ثبوت
العدرا بتداء ان يستوعب استمراره وقت الصلوة كما ملأوه الاظهر كما لا نقطاع لا يثبت
ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سال دمه في بعض وقت صلوة فتوضأت وصلت ثم خرج الوقت
ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع دمه فيه اعدت تلك الصلوة لعدم الاستيعاب * وان
لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية حتى خرج لاتعيدها لوجود استيعاب الوقت * وشرط بقائه ان
لم يمض عايد وقت فرض الا والحديث الذي اُبتلى به يوجد فيه هكذا في التبيين * المستحاضة
ومن به سلس البول او استطلاق البطن او انغلات الريح او رعا ف دائم او جرح لا يرقأ يتوضأون
لوقت كل صلوة ويصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشاءوا من الغرائض والنوافل هكذا في
البحر الرائق * وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني
اعد كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي * وكذا اذا انقطع في خلال الصلوة وتم الانقطاع
هكذا في المضمرات * ويبطل الوضوء عند خروج وقت المغر وضوء بالحدث السابق هكذا في الهداية *
وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء * حتى لو توضأ المذخور لصلوة العيد له ان
يصلي الطهر به عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى * ولو توضأ
مرة للطهر في وقته واخرى فيه للعصر فعندهما ليس له ان يصلي العصر به هكذا في الهداية * وهو الصحيح
هكذا في السراج الوهاج * وانما ينقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل او سال بعد الوضوء في
الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها ان تصلي بذلك
ما لم يسأل او تحدث حدثا آخر كذا في التبيين * ان توضأ في وقته بلا حاجة فسأل يتوضأ وكذا ان توضأ

لحدث آخر غير السيلان فسال كذا في الكافي * رجل به جذري منها ما هو سائل فتوضأ ثم سأل
الذي لم يكن سائلا نقض وضوءه كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا سبال الدم من احد منخريه
فتوضأ ثم سأل من المنخر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق * المستحاضة اذا توضأت
وافتححت الصلوة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلوة ولزمها القضاء احديهما
هكذا في الظهيرية * متى قدر المذوور على رد السيلان برابطا وحشو او كان لو جلس لا يسيل
ولزمه سأل وجب رده * ويخرج برده عن ان يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدرور
فانها حائض كذا في البحر الرائق * النفساء او المستحاضة اذا احتشمت لا تخرج من ان تكون
نفساء او مستحاضة كذا في التجنيس * ولو كان في عينه رمدا او عيش يسيل معها يؤمر بالوضوء
لو فت كل صلوة لاحتمال كونه ضد يدا هكذا في التبيين * اذا كان به جرح سائل وقد شد
عليه خرقة باصا بها الدم اكثر من قدر الدرهم او اصاب ثوبه ان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا
قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسله و صلى قبل ان يغسله والا فلا هذا هو المخداه كذا في
المضمرات * رجل رعى او سأل عن جرحه الدم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع ترخه او صلى
قبل خروج الرقة كذا في النخيرة * . الباب السابع في النجاسات واحكامها *

وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في تطهير الانجاس * مما يطهر به النجس عشرة * منها
الغسل يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالها به كالحل وماء الورد ونحوه
مما اذا عصرا نعتصر كذا في الهداية * وما لا ينعصر كالدهن لم يجز ازالها به هكذا في الكافي *
وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين * ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول
محمد راجح ورواية عن ابي حنيفة راجح وعليه الفتوى هكذا في الزاهد * واذا ليتها ان كانت مريئة بازالة
عينها واثرها ان كانت شيئا يزول اثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط * فلما زالت عينها بمرة
اكفى بها ولو لم تنزل بثلاث تغسل الى ان تزول كذا في السراجية * وان كانت شيئا لا يزول اثره الا
بمشتة بان يحتاج في ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكفى بازالته هكذا في التبيين *

وكذا لا يكفى بالماء المغلي بالنار هكذا في السراج الوهاج * وعلى هذا فالواصف ثوبه او يده يصف
او حذاء نجسين فغسل الى ان صف الماء يطهر مع قيام اللون كذا في نتم المقدير * و اذا غمس
الرجل يده في السمن النجس او اصاب ثوبه ثم غسل اليد او الثوب بالماء من غير حرص

وانرا البسمن باق على يده يطهر * وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان كانت غير مرتبة يغسلها ثلث مرات كذا في المحيط * ويشترط العصر في كل مرة فيما ينصرف ويبالغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته * وفي غير رواية الاصول يكفي بالعصر مرة وهو ارفق كذا في الكافي * وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * والاول احوط هكذا في المحيط * ولو عصره في كل مرة وقوته اكثر ولم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * ان غسل ثلثا فعصر في كل مرة ثم تقاطر منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تقاطر طاهر والا فالكل نجس هكذا في المحيط * وبالا ينصرف يطهر بالغسل ثلث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف انرا في استخراج النجاسة * وحد التجفيف ان يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا في التبيين * هذا اذا تشربت النجاسة كثيرا وان لم تشرب فيه او تشربت قليلا يطهر بالغسل ثلثا هكذا في محيط السرخسي * امرأة طبخت الحنطة او اللحم في الخمر قال ابو يوسف رح يطبخ بالماء ثلث مرات ويجفف في كل مرة وقال ابو حنيفة رح لا يطهر ابدا وعليه الفتوى كذا في المضمرة ناقلا عن النصاب والكبرى * اذا تنجس ما لا ينصرف لعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بماء نجس او كان الخنزف والاجر جديدين وقد وقعت الخمر فيهما او الحنطة اذا اصابتها خمر وتشربت فيها وانتفعت من الخمر عند ابي يوسف رح يموه السكين بالماء الطاهر ثلثا ويغسل الاجر والخنزف بالماء ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف يفعل كذلك ثلث مرات ويحكم بطهارتها وان لم تنتفع تطهر بالغسل ثلثا والتجفيف في كل مرة ويشترط ان لا يوجد طعام الخمر ولا ريحها هكذا في المحيط * وان كان الاجر قد يما يكفيه الغسل ثلثا بدفعة واحدة كذا في الخلاصة * تنجس العسل يلقي في طنجير ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقداره هكذا ثلثا طهر * قالوا وعلى هذا الدبس * الدهن النجس يغسل ثلثا بان يلقي في الخاية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى يعلو الدهن فيؤخذ او يثقب اسفل الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلثا فيطهر كذا في الزاهدي * ثوب نجس غسل في ثلث جفان او في واحدة ثلثا وعصر في كل مرة طهر لجريا ن العادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر لضاق على الناس *

وغسل مضموني وان غسل جنب لم يستنج في آبارنا لشوب ويتنجس الماء والاوانى والماء
 الرابع مطهر في الشوب لا العضو لانه اقيم به قرينة كذا في الكافي * واليه الثلاثة نجاسة متفاوتة والاول
 اذا اصاب شيئا يطهر بالثلث والثاني بالثنى والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسى *
 وهو الصحيح كذا في التنوير * ويكون حكمه في الشوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في
 محيط السرخسى * وتطهر الاجانة اثاثا تبعا للمغسول كعروة القمعة وحب الخمر التي نخلت
 فيه هكذا في الزاهدى * خف بطانة سائرهم من كرباس فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف
 وذلك باليد ثم ملأه الماء ثلثا وارقه الا انه لم يتهيأ له عصر الكرباس فقد طهر الخف كذا
 في المحيط * وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينتطح المتطهر كذا في الساتر احاديث *
 الخف الخراسنى الذى صرمة موشى بالغزل بحيث صار ظاهرة كدغرا فاصابت النجاسة بحنه فانه
 يغسل ثلثا ويجفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينتطح المتطهر ثم يغسل ثانيا
 وثالثا كذلك وهذا اصح والاول احوط كذا في الخلاصة * الا وضوا اشجر اذا اصابته النجاسة
 فاصابها المطر ولم يبق لها اثر يصير طاهرا وكذا الخشب اذا اصابته النجاسة واصابته المطر كان
 ذلك بمنزلة الغسل * الارض اذا انجست ببول واختاج الشاغل الى غسلها وان كانت رحويا صلب
 الماء عليها ثلثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا بصب الماء عليها وتذلك ثم تنشف بصرف ابرر
 يفعل كذا في ثلث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تغرق النجاسة ولم يبق راحها
 ولا لون لها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيخان * حصبر اصابته نجاسة وان كانت
 النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلبس وان كانت رطبة ان كان الحصبر من قصب او اشبه
 يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في المحيط * ويطهر بالاخلاق لانه لا ينشف النجاسة
 كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان من بردى او ماء شبيه يغسل ويجفف في كل مرة فيطهر
 عند ابي يوسف رح كذا في منية المصلى * وعليه الفتوى كذا في شرحها لابراهيم الحلبى
 البردى اذا بقي في الماء النجس في الابتداء على قول ابي يوسف رده وعليه المشايخ يغسل ثلاث
 مرات ويعصر في كل مرة او يجفف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الاحكام *
 وهكذا في الخلاصة * البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر
 كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلى لابراهيم الحلبى * التور

كتاب الطهارة (٥٨) في النجاسات واحكامها* في تطهير الانجاس

اذا كان فيه خمر فتطهيره ان يجعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديداً
وهذا عند ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة* دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعملا يظهر
كذا في فتاوى قاضيخان* اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التاتارخانية فلا عن الكبرى*
انجد المدبوغ اذا اصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلا بته يطهر بالغسل في قراهم*
وان كان ينشف النجاسة ان امكن عصره يغسل ثلثا ويعصر في كل مرة فيطهر* وان كان
لا يمكن عصره عند ابي يوسف ره يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضيخان*
اذا تنجس طرف من اطراف الثوب ونسيه فغسل طرفاً من اطراف الثوب من غير تحريك حكم
بطهارة الثوب هو المختار* فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف
الآخر يجب عليه اعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة* والاحتياط
ان يغسل جميع الثوب* وكذا اذا علم انه اصاب الكم ولا يدري الى كم من غسائهما
هكذا في محيط السرخسي* الثوب اذا تنجس ووجب غسله ثلث مرات فغسل يوماً
مرة ويوماً مرتين جائز لمقصود كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتع
في البئر* ومنها لمس* اذا وقع على الحديد الصلابة الغير الخشن كالسيف والسكين والمرآة
ونحوه نجاسة من غير ان يمسه بها فكما يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخزقة طاهرة كذا في
المحيط* ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ماله جرم وما لا جرم له كذا في التبيين*
وهو المختار الغنوي كذا في العناية* ولو كان خشباً او منقوشاً لا يطهر بالمسح كذا في التبيين*
ان المسح موضع الحجمة بثلث خزقات، رطاب نظاف اجزاه عن الغسل لانه يعمل عمل الغسل
كذا في محيط السرخسي* ومنها الغرر في المني* المني اذا اصاب الثوب فان كان رطباً
يجب غسله وان جف على الثوب اجزأ فيه الغرر استحساناً كذا في العناية* والصحيح انه
لا فرق بين مني الرجل والمرأة* وبقاء اثر المني بعد الغرر لا يضر كذا في الغسل* كذا
في الزاهدي* ولو كان رأس ذكره نجساً بالبول لا يطهر بالغرر كذا في محيط السرخسي*
وان اصاب بدنه لا يطهر الا بالغسل رطباً كان او يابساً وهو مروي عن ابي حنيفة رح كذا
في الكافي فلا عن الاصل* وهكذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة* قال مشائخنا يطهر
بالغرر لان البلوى فيه اشد كذا في الهداية* ولو نفذ المني الى البطنة يكتفى بالغرر هو الصحيح

كذا في الجوهرية النيرة* وهكذا في التبيين* خف اصابه منى ان كان يابسا يجوز فيه الفرك كذا في الكافي* المنى اذا فرك عن الثوب وذهب اثره فاصابه ماء فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا كذا في الخلاصة* ومنها تحت والدلك* الخفى ان اصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالغذرة والروث والمنى يطهر بالاحت اذا يبست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالعسل وعند ابى يوسف اذا مسح على وجهه البيا لغمه بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الغتوى لعموم الملوك كذا في فتاوى قاضيخان* وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبرص اذا انصق بها مثل الشراب او التمي عليها فمسحها يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين* وعليه الغتوى للضرورة كذا في معراج الدراية* وفي فتاوى الحجة القروا اذا اصابته النجاسة المتجسدة ويبست بطهر بالذلك كما يطهر الخفى كذا في المضممرات* ومنها الجفاف وزوال الاثر* الارض تطهر باللبس وذهاب الاثر للمصلحة لا التيمم هكذا في الكافي* ولا فرق بين الجفاف بالمس والنار والرياء والظل كذا في البحر الرائق* وتشارك الارض في حكمها طم ما كان نابها بها كالحيطان والاشجار والكلاب والتعصب ما دام قائما عليها* اذا طم الجشيش والخشب والتعصب واصابته النجاسة لا يطهر الا بالمسح كذا في الجوهرية النيرة* الاجود اذا كانت مغروشة بحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف* وان كانت موضوعة انزل ونحوه لا يمسح بالعسل هكذا في المحيط* وكذا الحجر والثابت هكذا في منية المصلي* فان ناع بعد ذلك هل يعد نجسا يدروا ان كان كذا في فتاوى قاضيخان* المحصى حكمه احكم الارض اذا كان عليها او اذا كان على وجه الارض لا يطهر كذا في المحيط* وهكذا في منية المصلي* واذا ظهرت الارض بالجفاف ثم اصابها الماء الصحيح انه لا يعود نجسا ولو رش عليها طاء وجاس علم الاس به هكذا في فتاوى قاضيخان* ومنها الاحراق السرفيين اذا احرق حتى صار رمادا فعند محمد بن روح بحكم بطهارة زوايته الغتوى هكذا في الخلاصة* وكذا العذرة كذا في البحر الرائق* اذا احرق راس الشاة ملطخا بالدم وزال منه الدم يحكم بطهارته* الطبيب النجس اذا جعل منه الكوز او القدر يطبخ بكون طهرا هكذا في المحيط* وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب* اذا سمعت المرأة التنوير ثم مسحت به بخرقه مبتلة نجسة ثم خضرت فيه فان كان حجارة النار اكلت بالذماء قبل الصاق الخبز بالنور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط* يسعر النور بالاخشاء والارواث يكره الخبز

كتاب الطهارة (٦٠) في النجاسات واحكامها* في تطهير الانجاس

فيه ولو رشه بالماء بطلت الكراهة كذا في القنية * ومنها الاستحالة * تخلل الخمر في خابية جديدة ظهرت بالاتفاق كذا في القنية * الخبز الذي عجن بالخمر لا يطهر بالغسل ولو صب فيه اخل وزهبا اثرها يطهر كذا في الطهيرية * الرغيف اذا القى في الخمر ثم صار الخمر خلا والصحيح انه طاهر اذا لم يبق رائحة الخمر * وكذا البصل اذا القى في الخمر ثم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا هكذا في فتاوى قاضيخان * الخمر اذا وقعت في الماء او الماء في الخمر ثم صارت خلا يطهر كذا في الخلاصة * وان اصاب الخمر في المرة ثم اخل ان صارت المرة كالخل في الحموضة طهرت هكذا في الطهيرية * فارة وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خلا لا بأس باكله * وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله * وكذا الكلب اذا اغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل هكذا في الخلاصة * اكل النجس اذا صب في خمر قصار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيخان * ان حمارا او خنزيرا اذا وقع في الملححة نصار ملح او بشر بالورقة ان اصاب طينا يطهر عندهما خلا لا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي * دن العصير اذا غلا واشتد وتدف بالزبد وسكن عن الغليان وانتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى رأس البدن يصير طاهر او كذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيخان * جعل الدهن النجس في الصابون يغتسل طهارته لانه تغير كذا في الزا هدى * ومنها الدباغ والذكرة والنزع وقدم كل منها بالتفصيل * وما ينص بذلك مسائل * ان اصاب النجاسة بعض اعضائه ولحمها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فلحمه بلسانه او مسحه ببريقه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب الاثر فقد طهر كذا في المحيط * ان افاء ملاء الفم وتوضأ ولم يغسل فانه حتى صلى جازت صلواته لانه يطهر بالبزاق * الصبي اذا قاء على ندى الام ثم مض الندى مرارا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان * المحلج النجس اذا ندف ان كان الكل او النصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكد من اذا تنجس فتسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة * الحنطة تداس بالخمير تبول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط ما اصاب منها بغيرها ذالوا وعزل بعضها وغسل

ثم خلط الكل ابيهم تناولها * وكذلك لو عزل ووهبه من انسان او تصدق به عليه كذا في الذخيرة *
اذيب القلعي النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية * الفارة لو ماتت في السمن ان كان جامدا
تورما حوله ورمي به والباقى طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل
مثل الاستصباح وديغ الجلد كذا في الخلاصة * وان ادبغ به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينعصر يغسل
ويعصر ثلاث مرات * وان كان لا ينعصر عند ابي يوسف رح بغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا
في البدائع * وحد الجامد انه اذا اخذ من ذلك الموضع لا يستبرئ من ساعته * وان كان يستبرئ
فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب * الفصل الثاني في الاعيان النجسة * وهي نوعان *
الاول المغلظة وعفي منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه * والصحيح ان يعتبر بالوزن
في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلقال وبالمساحة في غيرها
وهو قدر عرض الكف هكذا في التبيين والكافي واكثر الفتاوى * والمثلقال وزنه عشرون
قيراطا * وعن شمس الائمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج
نا تلاء عن الايضاح * كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء او العسل فهو
مغلظ كالغائط والبول والمنى والمذي والودي والقيم والصديد والقي اذا ملأ الدم كذا
في البحر الرائق * وكذا دم الحيض والنفاث والاسنخاضة هكذا في السراج الوهاج *
وكذا لك بول الصغير والصغيرة كلا ولا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذلك الخمر
والدم المسفوح والمينة وبول ما لا يؤكل والبروث واخشاء البقر والعذرة ونحو الكلب
وخرء الدجاج والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا خروء
السباع والسنور والافأرة هكذا في السراج الوهاج * بول الهرة والنارة اذا اصاب
الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيخان
والخلاصة * خروء الحية وبولها نجس نجاسة خفيفة وكذا خروء العقاق كذا في البناء تاريخية *
ودم الحامة والورعة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية * فاذا اصاب الثوب اكثر من قدر
الدرهم يمنع جواز الصلوة كذا في المحيط * والناني المحممة وعفي منها ما درين ربع الثوب
كذا في اكثر المتون * اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قيل المعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل
والمكمل والدخر بصر ان كان المصاب ثوبا * وربع العضد المهاد باليد والرجل وان كان بدنا

كتاب الطهارة . . (٦٢٠) في النجاسات واحكامها * في الايمان النجسة

وصحبه صاحب النخفة والمحيط والبدائع والمجتبى والسراج الوهاج * وفي الحقائق
وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * وبول ما يؤكل لحمه والفرس وخرطير لا يؤكل مخفف
هكذا في الكفر * وخفة النجاسة تظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي * دم الشهيد ما دام
عليه طهروا ان ابين منه كان نجسا * ومراة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية * البول المنتظم
تدر رؤس الا بر مغفور للضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين * وكذا قدر الجانب الآخر
هكذا في الكافي والتبيين * هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء
فانه ينجسه ولا يغفر منه لان طهارة الماء أكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا
في السراج الوهاج * ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسئلة منع كذا في البحر الرائق * ومما يتصل بذلك
مسائل * جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباغة هكذا في الظهيرية *
فميص الحية الصبيح انه طاهر كذا في الخلاصة * لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم او منبعا
من الجوف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى * وامال لعاب الميت فقد تيل انه
نجس كذا في السراج الوهاج * ماء دون القز وعينه وخرقة طاهر كذا في القنية * وذرقة ما يؤكل
لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج * والصبيح ان لبن
الان طاهر كذا في التبيين * وهكذا في منية المصلي * وهو الاصح كذا في الهداية * ولا يؤكل
كذا في النهاية والخلاصة * وما سقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب
وان محش كذا في فتاوى قاضخان * وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمغسوح هكذا
في محيط السرخسي * وما لرق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلي *
دم الكبد الطحال ليس بنجس كذا في حزانة الفتاوى * ودم البق والبراغيث والقمل والكلاب
طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج * ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضخان * بكرة الفأرة وقعت في قرة الحنطة
فطخت والبعرة فيها او وقعت في قرة دهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما * قال
اللقية ابو الميثوبه بأخذ * وفي مسائل ابي حفص في بعرة العأرة اذا وقع في الرأب او الخل
انه لا يفسد هكذا في المحيط * ولو احاب الثوب دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط نصار
اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلوة وبه اخذوا لا كثرون هكذا في السراج الوهاج

وبه يؤخذ كذا في منية المصلى * اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب
 فظهرت نداوته في الثوب الطاهر لكن لم يصبر رطبا بحيث لو عصر بسيل منه شيء ولا يتقطر الا صم
 انه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على ارض نجسة مبنلة
 وانثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصبر رطبا بحال لو عصر بسيل منه شيء ولكن يعرف موضع
 الندوة فالاصم انه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة * ولو وضع رجله المبلولة على ارض نجسة
 او بسط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابدلت تنجست ولا تعتبر
 الندوة هو المختار كذا في السراج النواج ناعلا عن الغناوي * واذا جعل السرقين في الطين
 فطين به السقف فيبس فوضع عليه مندبل مبلول لا يتنجس * السرقين الجاف او الثوب النجس
 اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس مالم يرفيه اثر النجاسة هكذا في فتاوى ناصيخان *
 اذا مرث الريح بالعدرات واصابت الثوب المبلول بـنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما
 يصيب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في التمهيد * دحان
 النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج النواج *
 وفي الفتاوى اذا احرق العذرة في بيت فعاد دخانه وبخاره الى الطابق واعتقد ثم ذاب او
 عرق الطابق فاصاب ماؤه ثوبا لا يفسد استحسا مالم يظهر اثر النجاسة وافتى الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية * وكذا الاصطبل اذا كان حاراً وعلى كرتة طابق
 او بيت الباردة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر * وكذا الحمام اذا احرق فيه النجاسة
 فعرق حيطانها وكراعا وتقاطر كذا في فتاوى ناصيخان * لو استنجى بالماء وام يمسح بالمندبل
 حتى فسا عا منهم على انه لا يتنجس ما حوله وكذا لو لم يستنجى ولكن ابتل السراويل بالعرق
 او بالماء ثم فسا كذا في الخلاصة * وكذا اذا دخل المربط في الشئ وبدنه مبلل او ادخل فيه شيء
 مبلل فجف من حره لا يتنجس الا ان يظهر اثره كصغرة ظهرت في السراويل المبلل او في ذلك
 الشيء اذا يبس هكذا في الذخيرة * اذا دام الرجل على يراش فاصابه منى ويبس فعرق الرجل
 وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلل في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيراً حتى
 ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده فظهر اثره في جسده يتنجس بدنه كذا
 في فتاوى ناصيخان * حمار بال في الماء فاصاب من ذلك الرشا ثوب انسان لا يمنع جواز

الصلوة وأن كثر حتى يستيقن أنه بول * وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش
فاصاب ثوبا ان ظهر اثرها فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقهاء ابو الليث سواء كان
الماء جاريا او راكدا * وعن ابى بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فمشى
في الماء فاصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا * والاصح
هو الاول للتأخذ المطردة ان اليقين لا يزول بالشك هكذا في شرح منية المصلى لابراهيم
الحلي * ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان يغلب ويكثر كذا
في فتاوى قاضيخان * رجل اصابه طين او مشى فيه ولم يغسل قدميه وصلى يجزيه ما لم يكن فيه
اثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قراخاني نأثلا عن الواحات الحسامية * التراب الطاهر
اذا جعل طينا بالماء النجس او عانى العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيخان *
وبه اخذ الفقهاء ابو الليث كذا في الخلاصة * انبى النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قائما
يرى عينه كان نجسا ان كان كثيرا والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو يبس يحكم بطهارته كذا
في المحيط * الكلب اذا اخذ بضو انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اثر البلب راضيا كان
او غضبان كذا في منية المصلى * قال في الاصيل فية هو المختار كذا في شرحها لابراهيم الحلي *
اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابس لا يتنجس وان كان رطبا لم يظهر اثر النجاسة
فكذلك كذا في فتاوى قاضيخان * عظم الفيل طاهر هو الاصح كذا في المحيط * لعاب الفيل
نجس كلعاب الفهد والاسد اذا اصاب الثوب بخرطومه ينجسه كذا في فتاوى قاضيخان *
جرة كل شئ مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج * والشعير الذي يوجد في بعرا الابل والشاة
يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في خشي البقر لانه لاصلا بة فيه كذا في الظهيرية * خبز وجد في خلاله
بعرا لارة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا
في السراج الوهاج * البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لاداس به وان تفتت
البعر في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جعلت التكة من
شعر الكلب لابس به كذا في الخلاصة * اذا اصاب بول الشاة وبول الادمى يجعل الخفيفة
تبعا للغليظة كذا في الظهيرية * الفصل الثالث في الاستنجاء * يجوز الاستنجاء
بنحو حجر منق كالمدر والتراب والعود والخزقة والجلد وما اشبهها * ولا فرق بين ان يكون

الخارج معتادا او غير معتاد في الصحيح * حتى لو خرج من السبيلين دم او قيح يطهر بالحجارة * وكذا لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها * وصنفة الاستنجاء بالاحجار ان يجلس معتمدا على يساره منحرفا عن القبلة والريش والشمس والقمر ومعه ثلثة احجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث * قال ابو جعفر هذا في الصيف اما في الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث * والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء * ثم انفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المتعدة لا تنجس * ولو تعد في ماء قليل نجسه هكذا في التبيين * وهو الصحيح * كذا في الذخيرة * وليس في الاستنجاء عدد مسنون كذا في التبيين * وانما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بحجر واحد يصير مقبلا للسنة او لم يحصل بثلثة احجار لا يصير مقبلا للسنة كذا في المصنوعات * ويستحب ان تكون الاحجار الطاهرة عن يمينه ويضع ما استنجى بها عن يساره ويجعل وجهه النجس الى تحت كذا في السراج الرواح * والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف العورة * وان اجتاج الى كشف العورة يستنجى بالحجر ولا يستنجى بالماء كذا في فتاوى قاضيخان * والا فضل ان يجمع بينهما كذا في التبيين * قيل هو سنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الرواح * ثم الاستنجاء بالاحجار انما يجوز اذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث * فاما اذا تعدت موضعا بان جاوزت الشرج اجمعوا على ان ما جاوز موضع الشرج من النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم بغير غسل بالماء ولا يكتفي بالزالة بالاحجار * وكذلك اذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب غسله * وان كان ما جاوز موضع الشرج اقل من قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان اكثر من قدر الدرهم فاذا اصاب بالحجر ولم يغسلها بالماء يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يكره كذا في الذخيرة * وهو الصحيح كذا في الزان * وان كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجبر ولم يغسلها كره في شرح الطحاوي ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلثة احجار وانقذ جازت قال وهو الاصح وبه قال الفقيه ابراهيم الليث رح كذا في المحيط * وهو المختار كذا في السراجية * ان كان على طرف احليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن

كتاب الطهارة . (٦٦) في النجاسات واحكامها * في الاستنجاء

لوجمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في التجنيس *
واختلفوا فيما اذا كان مقعده كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز المخرج *
عن ابي شجاع ومثله عن الطحاوي يجزيه الاستنجاء بالاحجار فهذا اشبه بقولهما وبه تأخذ
كذا في التبيين * وكيفية الاستنجاء من البول ان يأخذ الذكر بشماله ويمره على جدار او حجر
او مدرنا ثم من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه وكذا لا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله * وان
اضطر يمسك مدرنا بين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه
هكذا في الزاهدي * والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية *
قال بعضهم يستنجى بعدما يخطو خطوات * وقال بعضهم يوكض برجله على الارض ويتنحج
ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الهبوط * والصحيح ان طباع الناس
مختلفة فمتى وقع في قلبه انه تم استغراغ ما في السبيل يستنجى هكذا في شرح منية المصلي
لامير الحاج والمضمرات * ولو عرض له الشيطان كثيرا لا يلتفت الى ذلك كما في الصلوة
وينضح فرجه بماء حتى لو رأى بللا حملته على بللة الماء هكذا في الظهيرية * وصفة الاستنجاء
بالماء ان يستنجى بيده اليسرى بعدما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائما يصعد اصبعه
الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بنصره ويغسل
موضعها ثم يصعد خنصره ثم سبائته فيغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر بيقين او غلبت ظن ويباغ
فيه الا ان يكون صائما * ولا يقدر بالعدد الا ان يكون مؤسرا فيقتد في حقه بالثلث كذا في
التبيين * ولا يستعمل في الاستنجاء الا اكثر من ثلث اصابع ويستنجى بعرض الاصابع لا برؤسها
كذا في محيط السرخسي * ويصنب الماء بالرفق ولا يضرب بالعتف كذا في المضمرات * ويدلك
برفق وقال عامة المشايخ يكفي الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه * وقال عامتهم تجلس
المرأة منفردة وتغسل ما ظهر بكفها ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الرواج * وهو المختار هكذا
في التارخانية ناعلا عن الصيرفية * وتكون افرج من الرجل كذا في المضمرات * وفي الحجة
ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يغسل دبره اولاً ثم يغسل قبله بعده وعندهما يغسل قبله اولاً كذا
في التارخانية * وعلى قولهما مشى الغزنوي وهو الاشبه كذا في شرح منية المصلي
لامير الحاج * وتطهر اليدين مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية * ويغسل يده

بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون انتهى وانظف * وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك على الخائط كذا في التجنيس * من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء اهم وابلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء باردا واما اذا كان الماء سخينا كان كمن استنجى في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب المستنجي بالماء البارد كذا في المضممرات * المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلوة ان لم يكن منها بول او غائط كذا في السراجية * لو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجاري يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة * الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا امة وله ابن او اخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضئه ابنه او اخوه غير الاستنجاء فانه لا يدس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط * المرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء واهلها ابنة او اخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيخان * وكراهة استئبال القبلة بالفرج في الحلأ واستدبارها وان غفل وتعد مستقبل القبلة يستحب له ان ينحرف بقدر الا مكان كذا في التبيين * ولا يختلف هذا عندنا في البنين والصحراء كذا في شرح الوفاية * ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج * ويكره الاستنجاء بالعظم والروث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعير وكذا باليمين هكذا في التبيين * واذا كان باليسرى عذر بمنع الاستنجاء بها جاز ان يستنجي بيمينه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج * ولا يستنجى بالاشياء النجسة وكذا لا يستنجى بحجر استنجى به مرة هو واخوه الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير تكره كذا في المحيط * ولا يستنجى بكاغذ وان كانت بيضاء كذا في المضممرات * ويكره الاستنجاء بالاجرو الفحم وشيء له قيدة كخرقة الدباج كذا في الزاهدى * الاستنجاء على خمسة اوجه * واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تشيع في بدنه * والثاني ان تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رح قل او كثر وهو الاجوط * وعندهما يجب اذا تجاوزت قدر درهم لان ما على المخرج سقط اعتبارا له لجواز الاستجمار فيه فينبى المعتبر هاوراء * والثالث منه وهو ان لم تتجاوز النجاسة مخرجها * والرابع مستحب وهو ان يبال

وام يتغوط يغسل قبله * والخامس بذقة وهو الاستنجاء من الريح كذا في الاختيار شرح المختار *
 اذا اراد دخول الخلاء يستحب له ان يدخل بشرب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك
 والا فيجتهد في حفظ ثوبه عن اصابة الجاسة والماء المستعمل * ويدخل مستورا الرأس * ويكره
 ان يدخل في الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله او شيء من القرآن كذا في السراج الوهاج *
 ويستحب له عند الدخول في الخلاء ان يقول (اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ)
 ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبیین * ولا يكشف عورته وهو قائم
 ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يشمت عاطسا ولا يرد السلام
 ولا يجيب المودن * فان عطس يحمدا لله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا للحاجة
 ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبزق ولا يمتخط ولا يتنحنم ولا يكثر الالتفات ولا يبعث بيده
 ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج *
 ويقول اذا خرج اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ اَخْرَجَ عَنِّيْ مَا يُؤْذِيْنِيْ وَابْقَى مَا يَنْفَعُنِيْ كذا في التبیین *
 ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان او راكدا ويكره على طرف نهر او بئر او حوض او عين
 او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل ينتفع بالجلوس فيه * ويكره بجانب المساجد ومصلى العيد
 وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين * ويكره ان يقعد في اسفل الارض وبول الى اعلاها وان
 يبول في جحر فارة او حبة او نمل او ثقب * ويكره ان يبول قائما او مضطجعا او متجردا عن ثوبه من
 غير عذر فان كان بعذر فلا بأس به * فاذا اراد ان يبول وكانت الارض صلبة دثها بحجر او حفر صغيرة
 حتى لا يترشش عليه البول * ويكره ان يبول في موضع ويتوضأ فيه او يغتسل كذا في السراج الوهاج *

كتاب الصلوة

الصلوة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة * ولا يقتل تارك الصلوة
 حامدا غير منكر وجوبها بل يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحريين لابن الملك *
 الوجوب يتعلق عندنا بآخر الوقت بمقدار التحريمه حتى ان الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون
 اذا افاق والحائض اذا طهرت ان بقي مقدار التحريمه يجب عليه الصلوة عندنا كذا في المصمرات *
 واذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى *
 القابلة لو اشتغلت بالصلوة تخاف موت الولد جاز لها ان تؤخر الصلوة عن وقتها وتؤخر بسبب

اللص ونحوه كذا في الخلاصة في الفصل الرابع من المواقيت * وفيه اثنان وعشرون بابا *
 الباب الاول في المواقيت وما يتصل بها * وفيه ثلاثة فصول * الفصل الاول
 في اوقات الصلوة * وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع
 الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام نبال كاذب لا يدخل وقت
 الصلوة ولا يحرم الاكل على الصائم هكذا في الكافي * اختلف المشايخ في ان العبرة لاول
 طلوع العجر الثاني او لاستطارته وانتشاره كذا في المحيط * والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء
 هكذا في مختار الفتاوى * والاحوط في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني
 كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه
 سوى الفتي كذا في الكافي * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * والزوال ظهور زيادة
 الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي * وطريق معرفة زوال الشمس وفي
 الزوال ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في الانتقال فالشمس في حد
 الارتفاع واذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة
 فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فان ازداد على ذلك وصارت الزيادة
 مثلى ظل اصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله كذا
 في فتاوى قاضيهان * وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية * قالوا الاحتمال ان يصلي
 الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما
 بيقين * ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا
 في شرح المجمع * ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحمرة صندهما وبه يقتضي هكذا
 في شرح الوقاية * وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحمرة هكذا في القدوري *
 وقولهما اوسع للناس وقول ابي حنيفة رح احوط لان الاصل في باب الصلوة ان لا يثبت فيها
 ركن ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في النهاية نافلا من الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام * ووقت
 العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي * ولا يقدم الوتر على العشاء لوجوب
 الترتيب لالان وقت الوتر لم يدخل حتى لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر
 . فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عند ابي حنيفة رح لان الترتيب يحفظ

بمثل هذا العذر * ومن لم يجد وثقت الغشاء والوتر بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشفق
او قل ان يغيب الشفق لم يجبا عليه كذا في التبيين * الفصل الثاني في بيان
فضيلة الاوقات * يستحب تأخير المحرور لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسفر بها
بحيث لو ظهر فساد صلواته بمكانه ان يعبد هاهنا الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين * وهذا
في الازمنة كلها الاصححة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك التغليس افضل هكذا في المحيط *
ويستحب تأخير الظهر في الصيف وتعجيله في الشتاء هكذا في الكافي * سواء كان يصلي
الظهر وحده او جماعته كذا في شرح المجمع لابن الملك * ويستحب تأخير العصر في كل
زمان ما لم يتغير الشمس * والعبرة بتغير القرص لا بتغير الضوء فمتى صار القرص بحيث لا تحار فيه
العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو شرع فيه قبل
التغير فمده اليتم لا يكره كذا في البحر الرائق فان فلاص غابت البان * ويستحب تعجيل المغرب
في كل زمان كذا في التاني * وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن ينق
بالا نباه ومن لم ينق بالانباه او ترك قيل النوم كذا في التبيين * وفي يوم الغيم ينور الفجر كما
في حال الصحو * ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال * ويعجل العصر خوفا من ان يقع في الوقت
المكروه * ويؤخر المغرب حذرا من الوقوع قبل الغروب * ويعجل العشاء كيلا يمنع مطرا ونلج
من الجماعة هكذا في محيط السرخسي * هذا في الازمنة كلها * ولا يجمع بين الصلوتين في
وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بعذر مما عدا عرته والمزلة كذا في المحيط *

العصل الثالث في بيان لاوقات التي لا يجوز فيها الصلوة وتكره فيها * ثلث ساعات لا يجوز
فيها المكتوبة ولا صلوة الجنائز ولا سجدة التلاوة * ان اطلعت الشمس حتى ترتفع * وعند
الانتصاف الى ان تزول * وعند احمرارها الى ان تغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اداؤه عند
الغروب هكذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مادام الانسان
يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة * هذا اذا وجبت صلوة
الجنائز وسجدة التلاوة في وقت مباح واخرتا الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعها اما لو وجبتا في
هذا الوقت واديتا فيه جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج * وهكذا
في الكافي والتبيين * لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلوة الجنائز التأخير مكروه

هكذا في التبیین * ولا يجوز فيها قضاء الفرائض والواجبات الفائتة من اوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي * والتطوع في هذه الاوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي * حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس او غروبها ثم تهتة كان عليه الوضوء * ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا ينتقض طهارته بالتهتة هكذا في فتاوى قاضيهان في نوانض الوضوء * ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية * واذا اتمه خرج من عبدة ما لزمه بذلك الشروع هكذا في فتم القدير * وقد اساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * ولو قضاها في وقت مكروه جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي * ولو نذر ان يصلي في الوقت المكروه فادى فيه يصح ويأثم ويجب ان يصلي في غيره كذا في البحر الرائق * اذا نذر مطلقا او في غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو اوجه هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج * تسعة اوقات يكره فيها النوازل وما في معناها لا الفرائض هكذا في النهاية والكفاية * فيجوز فيها قضاء الفائتة و صلوة الجنائزة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى ضيخان * منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر كذا في النهاية والكفاية * يكره فيه التطوع باكثر من سنة العجر * ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طامع العجر كان الاتمام افضل لان وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا تنويان عن سنة الفجر على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتبيين * ولو شرع اربعاً فاشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة العجر هو المختار كذا في خزائن التنوير * ومنها ما بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية * واذا فسد سنة العجر ثم قضاها بعد صلوة الفجر لم يجز كذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد صلوة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية * لو اتمت صلوة النفل في وقت مستحب ثم افسدها فقضاها بعد صلوة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزيه هكذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيدين والكسوف والامتنعاء هكذا في النهاية والكفاية * ويكره النفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج * ويكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي * اذا شرع في الرابع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم اربعاً وهو الصحيح واليه مال الامام الصدر الاجل .

الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية * ويكره التنفل اذا اقيمت الصلوة الا سنة الفجر
ان لم يخف فوت الجماعة * وقبل صلوة العيدين مطلقا وبعدها في المسجد لا في البيت * وبين
صلوتي الجميع بعرفة ومزدلفة هكذا في البحر الرائق * ويكره جميع الصلوات سوى الوقتية
اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج نافلا من الحاوي * ويكره
الصلوة وقت مدافعة البول او الغائط * ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس شائعة اليه *
والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من افعال الصلوة ويخل بالخشوع كائنا ما كان
الشغل ويكره اداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق * الباب الثاني في الاذان *
وفيه فصلان * الفصل الاول في صفته واحوال المؤذن * الاذان سنة لاداء المكتوبات
وبالجماعة كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل انه واجب الصحيح انه سنة مؤكدة كذا
في الكافي * وعليه عامة المشائخ هكذا في المحيط * والاقامة مثل الاذان في كونه سنة
للفرائض فقط كذا في البحر الرائق * وليس لغير الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر
والتطوعات والترائيع والعيدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط * وكذا للمندورة وصلوة
الجنائزة والاستسقاء والضحى والافزاع هكذا في التبيين * وكذا لصلوة الكسوف والخسوف
كذا في العينى شرح الكنز * وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صليين بجماعة يصليان بغير
اذان واقامة وان صليين بهما جازت صلواتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة * ونَدَب الاذان
والاقامة للمسافر والمقيم في بيته * وليس على العبيد اذان ولا اقامة كذا في التبيين * تقديم
الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفانها وكذا في الصبح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله *
وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وعليه الفتوى هكذا
في التاتارخانية ناتلا من الحجة * واجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا يجوز كذا في المحيط *
حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعدها لا يجب اعادتها كذا في القنية *
واهلية الاذان تعتمد بمعرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان * وينبغي
ان يكون المؤذن رجلا ماضيا بالاحتياط عالما بالسنة كذا في النهاية * وينبغي ان يكون مهيبا
ويتفقد احوال الناس ويزجر المتخلفين من الجماعات كذا في القنية * وان يكون مواظبا
على الاذان هكذا في البدائع والتاتارخانية * وان يكون محتسبا في اذانه كذا في النهر الفائق *

والأحسن ان يكون اماما في الصلوة كذا في معراج الدراية * والآصل ان يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي * وأن اذن رجل واقام آخر ان غاب الاول جاز من غير كراهة * وان كان حاضرا ويلحقه الوحشة باقامة غيره يكرهه وان رضى به لا يكره عندنا كذا في المحيط * اذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان البالغ افضل * واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعاد وكذا المجنون هكذا في النهاية * ويكره اذان السكران ويستحب اعادته كذا في التبيين * وكراهة اذان المرأة فبعد نداء كذا في الكافي * ويكره اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة * وكراهة اذان الجنب واقامته باتفاق الروايات والاشبه ان يعاد الا اذان ولا يعاد الاقامة * ولا يكره اذان المحدث في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وكراهة اقامته ولا تعاد هكذا في محيط السرخسي * ولو ارند المؤذن بعد الاذان لا يعاد وان اعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج * وادارت في الاذان الاولى ان يبتدئ غيره وان لم يبتدئ غيره وانما جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره الادان قاعدا وان اذن لنفسه قاعدا بلا بأس به * والمسافر اذا مؤذن راكبا لا يكره وينزل للقامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلصة * وان لم ينزل واقام اجزاه كذا في المحيط * ويجوز للمسافر ان ينسخ الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضيخان والخلصة * وفي الحضر يكره ان يؤذن راكبا في اهرار رواية كذا في محيط السرخسي * ولا يعاد هكذا في الخلصة * ويجوز اذان العبد والقروى وادل المدازة وادان الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوة دون بعض بان طن في السوق نهرا او في السكة ايا من غير كراهة اكره غير هؤلاء اولي هكذا في المحيط * وعتي كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلوة فتأذنه وتأذنه البصير سواء هكذا في النهاية * ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يكره تركهما لمن صلى في المصر اذا وجد في المحلة ولا يرق من الواحد والجماعة هكذا في التبيين * والآصل ان يصلى بالاذان والاقامة كذا في التمرناشي * واذان يؤذن في تلك المحلة يكره له تركهما وادراك الاذان وحده لا يكره كذا في المحيط * ولو ترك الاقامة يكره كذا في التمرناشي * ويكره للمسافر تركهما وان كان وحده هكذا في المبسوط * ولو ترك الاقامة اجزاه واكتفى بذكره هكذا في

شرح الطحاوي * فان اذن واقام فهو حسن * وكذا ان اقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط * ولو صلى في بيته في قرية ان كان في القرية مسجد فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصر وان لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشمني شرح النقاية * وان كان في كرم او ضيعة يكتفي باذان القرية او البلدة ان كان قريباً والا فلا * وحد القريب ان يبلغ الاذان اليه منها كذا في مختار الفتاوى * وان اذنوا كان اولي كذا في الخلاصة * وان صلوا بجماعة في الغاية وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره كذا في فتاوى قاضيخان * اهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة يكره تكرار الاذان والجماعة فيه * ولو صلى بعض اهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقية الجماعة فالجماعة المستحبة لهم والكراهة للاولى كذا في المضمرات * ولو صلى في غير اهل الجماعة فلا بأس لاهله ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي * جماعة من اهل المسجد ان نوافي المسجد على وجه المخافتة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر قوم من اهل المسجد وام يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذنوا على وجه الجهر ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة للجماعة الاولى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الاذان * مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم يصلي فيه الناس فوجاً فوجاً بجماعة فالافضل ان يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل المسجد * قوم ذكروا فساد صلوة صلوا في المسجد في الوقت قضاها بجماعة فيه ولا يعيدون الاذان ولا الاقامة * وان قضاها بعد الوقت قضاها في غير ذلك المسجد باذان واقامة كذا في الزاهدي * ومن فاتته صلوة في وقتها فقضاها اذن لها واقام واحداً كان او جماعة هكذا في المحيط * وان فاتته صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيراً في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة كذا في الهدية * وان اذن واقام لكل صلوة فحسن ليكون القضاء على سنن الاء كذا في الكافي * وهكذا في المبسوط للامام السرخسي * والتخير في البواقي انما هو اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس يشترط كلاهما هكذا في البحر الرائق * والضابطة عندنا ان كل فرض اداء كان او قضاء يؤذن له ويقام سواء اداه منفرد او بجماعة الا الظهريوم الجمعة نفي المصرفان اداء باذان واقامة مكروه كذا في التبيين * وفي الجمع بين الصلوتين بعرفة ومزدلفة يؤذن ويقم للاولى ويقم للثانية ولا يؤذن * اذا ضحي على المؤمن

في الاذان او الاقامة يستقبل غيره * وكذا اذا مات في احدهما * ولو سبته الحدث في احدهما
فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او هو اذا رجع هكذا في فتاوى قاضيخان * قال مشائخنا رحمهم الله
الاولى ان يتم الاذان ان احدث فيه واتم الاقامة ان احدث فيها ثم يذهب ويتوضأ كذا
في المحيط * ان احصر المؤذن في خلال الاذان او الاقامة ولم يكن هناك من يلثنه يجب
الاستقبال * وكذا اذا خرس في احدهما وعجز عن الاتمام يستقبل غيره كذا في فتاوى قاضيخان *
اذا وقف في خلال الاذان يعيده اذا كانت الوقفة بحيث تعد فاصلة وان كانت يسيرة مثل التنحنيم
والسعال لا يعيد هكذا في التاتارخانية ناقلاً عن اليتيمة * ويكره التنحنيم في الاذان بغير عذر
فان كان بعذر فلا بأس به هكذا في السراج الوهاج * ويكره رد السلام في الاذان والاقامة
ولا يجب الرد بعده على الاصح كذا في الزاهدي * ولا ينبغي للمؤذن ان ينكلم في الاذان
او في الاقامة او يمشي فان نكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال * واذا انتهى المؤذن في الاقامة
الى قوله قد قامت الصلوة له الخياران شاء اتدّها في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة كذا
في فتاوى قاضيخان والمحيط * الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيةهما *
الاذان خمس عشرة كلمة وآخرة عندنا لا اله الا الله كذا في فتاوى قاضيخان * وهي الله اكبر *
الله اكبر * الله اكبر * الله اكبر * اشهد ان لا اله الا الله * اشهد ان لا اله الا الله * اشهد ان
محمد رسول الله * اشهد ان محمداً رسول الله * حتى على الصلوة * حتى على الصلوة * حتى
على الفلاح * حتى على الفلاح * الله اكبر * الله اكبر * لا اله الا الله * هكذا في الزاهدي * والاقامة سبع
عشرة كلمة خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلوة مرتين كذا في فتاوى
قاضيخان * ويزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين كذا في الكافي * ولا يؤذن
بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاظهر والاصح كذا في الجوهرة
النيرة * ومن السنة ان يأتي بالاذان والاقامة جهرًا رافعاً بهما صوته الا ان الاقامة اخفض منه
هكذا في النهاية والمدائع * وينبغي ان يؤذن على المئذنة او خارج المسجد ولا يؤذن
في المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * والسنة ان يؤذن في موضع ما لي يكون اسمع لجيرانه
ويرفع صوته كذا في البحر الرائق * ويكره للمؤذن ان يرفع صوته فوق الطائفة كذا في
المضمرات * وينبغي على الارض هكذا في القنية * وفي المسجد هكذا في البحر الرائق * ولا ترجع

في الاذان وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان
 محمدًا رسول الله خفيًا الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رابعًا صوته فيكرر الشهادتين فيقول لكل
 من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية *
 ويترسل في الاذان ويحذر في الاقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية * حتى لو ترسل فيهما
 او حذر فيهما او ترسل في الاقامة وحذر في الاذان جاز كذا في الكافي * وتيل يكره وهو الحق هكذا
 في فتح التدير * والترسل ان يقول الله اكبر الله اكبر ويوقف * ثم يقول مرة اخرى مثله * وكذا لك
 يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان * والتحذير الوصول والسرعة كذا في التاتارخانية
 نأثرا عن الينابيع * ويسكن كما تهما على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الرق
 كذا في التبيين * والمد في اول التكبير كفو في آخره خطأ فاحش كذا في الزاهدي * ويرتب
 بين كلمات الاذان والاقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي * واذا قدم في اذانه او في اقامته
 بعض الكلمات على بعض نحو ان يقول اشهد ان محمدًا رسول الله قبل قوله اشهد ان لا اله الا الله
 فالأفضل في هذا ان ما سبق على اوانه لا يعتد به حتى يعيده في آوانه وموضعه وان مضى على
 ذاك جازت صلواتهم كذا في المحيط * ويوالي بين كلمات الاذان والاقامة حتى لو اذن
 فظن انه اقامة ثم علم بعدم افرغ فالأفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الاقامة مراعاة للمرواة * وكذا اذا
 اخذ في الاقامة نظن ان الاذان ثم علم فالأفضل ان يبتدئ بالاقامة كذا في البدائع والغاية للمسروجي *
 ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية * واذا انتهى الى الصلوة
 والفلاح حول وجهه يمينًا وشمالًا وقدباه مكانهما سواء صابى وحده او مع الجماعة وهو الصحيح *
 حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود ينبغي ان يحول وجهه يمنة ويسرة عند هاتين الكامتين
 هكذا في المحيط * وكيفيته ان يكون الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال * وقيل الصلوة
 في اليمين والشمال والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا في التبيين * وان استدرا في صومعته
 عند اتساعها فحسن هكذا في البدائع * فيستدير المؤمن في المؤذنة عند الحيعلتين ويخرج رأسه
 من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقبل حي على الفلاح
 مرتين * وهذا اذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم *
 وما اذا تم بتحويل الرأس يمينًا وشمالًا فيكتفي بذلك فلا يزال القدمان عن مكانهما كذا في

هاها ن شرح الهداية * ويكره التلحين وهو التغنى بحيث يؤدي الى تغير كلماته كذا
 في شرح المجمع لابن الملك * وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن لحنًا كذا في السراجية *
 وهكذا في شرح الوثاية * ويجعل اصبعيه في اذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة اصلية
 وانما شرع لاجل المبالغة في الاعلام * وان جعل يديه على اذنيه فحسن هكذا في التبيين *
 وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ان يرفع صوته بخلاف الاقامة كذا في القنية * والتشريع
 حسن عند المأخرين في كل صلوة الا في المغرب هكذا في شرح النتاية للشيخ ابي المكارم *
 وهو رجوع المؤذن الى الاعلام بالصلوة بين الاذان والاقامة * وتنويب كل بلدة على
 ما تعارفه اما بالتخنيخ او بالصلوة او بالصلوة او قامت فامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل
 ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي * ويؤذن للفجر ثم بتعددها يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد
 مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين * ويصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين او اربع يقرأ
 في كل ركعة نحوًا من عشر آيات كذا في الزاهدى * والوصل بين الاذان والاقامة مكروه
 بالاتفاق كذا في معراج الدراية * والاولى المؤذن في الصلوة التي قبلها تطوع مفسنون او مستحب
 ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في المحيط * فان لم يوصل يجلس بينهما * واما ان كان
 في المغرب فقد اتفقوا على ان الفصل لابد منه فيه ايضا كذا في الغنائية * واخذوا في مقدار الفصل
 فعند ابي حنيفة رح المستحب ان يفصل بينهما بسكينة يسكت فانما ساعة ثم يقيم * ومتدار
 السكينة عند قدم ما يتمكن فيه من قراءة ثلث آيات قصار وآيات طويلة * وعندهما يفصل بينهما
 بجملة خفيفة مقدار اربعة ايام الخطين * وذلك الامام ابي الخلف في الاضائية حتى
 ان عند ابي حنيفة رح ان جالس حازر لا يصل ان لا يجالس * وعندهما على العكس كذا في
 النهاية * ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كما في الساجج * وينظر المؤذن
 الناس ويتم المصعيف المستعمل ولا ينظر رؤس المحلة وكبرها كذا في معراج الدراية *
 ينبغي ان يؤذن في اول الوقت ويتم في اوسطه حتى يفرغ المتوضى من وضوئه والمصل
 من صلواته والمعتصر من قضا حاجته كذا في لما دار خاتبة بالامام من الحجة * ان ادخل الرجل
 عند الاقامة يكره له الا انظار قائما ولكن يتعد ثم يقوم ان بلغ المؤذن قراءته حتى على الفلاح
 كذا في المضمرات * ان كان المؤذن في الامام كل تقدم مع الامام في المسجد فانه يقوم الا امام

والقوم اذا نال المؤذن حتى على الفلاح فمذملما ثنا الثلاثة وهو الصحيح * فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف بكلمة جا وزصفا قام ذلك الصف واليه مال شمس الاثمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده * وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كما رأوا الامام * وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة * وان اقام خارج المسجد فمشا ئخنا تنفوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد * ويكبر الامام نبيل قوله قد قامت الصلوة * قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط * وما ينصل بذلك اجابة المؤذن يجب على السامعين عند الاذان الاجابة * وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلوة وحتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * ويمكن قوله حتى على الفلاح ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن * كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فناوى الغرائب * وكذا في قول المؤذن الصلوة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول اصدققت وبررت كذا في محيط السرخسي * سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجيب كذا في القنية * واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير * واذا بلغ قوله قد قامت الصلوة يقول السامع (اقامها الله واداءها ما دامت السموات والارض) وفي سائر الكلمات يجيب كما يجيب في الاذان كذا في فناوى الغرائب * ولا ينبغي ان ينكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة التران ولا بشئ من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع ويستغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع * ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة * اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحد اذ نهوا واحدا بعد واحد فالحرمة الاولى كذا في الكفاية *

الباب الثالث في شروط الصلوة * وهي عند ناسبعة * الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وستر العورة واستقبال القبلة والدقة والنية والتحريمة كذا في الزاهدي * وفيه فصول اربعة * الفصل الاول في الطهارة وستر العورة * تطهير النجاسة من بدن المصلي ونوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاهدي في باب الانجاس * هذا اذا كانت النجاسة تدرا مانعا وامكن ازالته من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازلتها الا بابداء عورته للناس

يفصل معها * ولو أبدأها للزالة فسق هكذا في البحر الرائق * ويعتبر ظاهر الدين حتى لو اكتحل
بكل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج * المجاسة ان كانت غليظة وهي
اكثر من قدر الدبرهم فغسلها فريضة والصلوة فيها باطلة وان كانت مقدار دبرهم فغسلها
واجب والصلوة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدبرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة
فانها لا تمنع جواز الصلوة حتى تغش كذا في المضمرة * مستر العورة شرط لصحة الصلوة
اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبتيه فسوته
لبست ومورة عند علمائنا الثلاثة * وركبته عورة عند علمائنا جميعا كذا في المحيط * بدن العورة
الاجزاء وكفها وقد منها كذا في المتون * وشعر المرأة ما على رأسها عورة واما المسترسل ففيه
رواية ان الاصم انه عورة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح وبه اخذ العتيق والليث وعليه القتيبي
كذا في معراج الدراية * والآفة كالرجل وبطنها وظهورها عورة * وتدخل في هذا الجواب
ام الولد والمدبرة والمكاتب كذا في التبيين * والمستسعاة بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة
رح كذا في الظهيرية * والخنثى المشكل اذا كان زقيفا فعورته عورة الامة وان كان
حرا امرئاه ان يسترجع بدنه فان مستر ما بين سرته الى ركبتيه قال بعضهم يلزمه الاعادة
وقال بعضهم لا يلزمه كذا في السراج الوهاج * مرافقة صلت عريانا او بغير وضوء تؤمر بالاعادة
وان صلت بغير فتاع فصلواتها تامة استحسانا كذا في محيط السرخسي * وسن العورة في الصلوة
من الغير فرض بالاجماع * ومن نفسه غير فرض عند عامة المشائخ كذا في الشاهان * ما اذا
صلى في تميص بغير ازار كان لو نظر رأى عورته من زينة فعند عامة المشائخ لا تفسد وهو الصحيح *
وان صلى في بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا يجوز صلواته بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
والثوب الرقيق الذي يصف ما تحت لا يجوز الصلوة فيه كذا في التبيين * ولو كان عليه تميص
ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى احد عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته
فهذا ايسر شيء * دليل الاكشاف عولان فيه لا يرى ولا يلمس في الكثرة لا يجعل صفوا الربع
وما فوقه كبير وما دون الربع قليل وهو الصحيح كذا في المحيط * والاصم ان التقدير
في العورة العليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة * اكشاف ما دون الربع معف اذا كان
في وضوء واحد وان كان في عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع ديني مضوم منها يمنع جواز الصلوة كذا

في شرح المجمع لابن الملك * لا يعتبر المجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر حتى
لوا نكشف من الاذن نُسْعَهَا ومن الساق نُسْعَهَا يمنع لان المكشوف قد رربع الاذن هكذا
في القنية * وان انكشف عورته في الصلوة فسترها بلا مكث جازت صلوته اجماعا وان ادى ركنا
مع الانكشاف نسدت اجماعا * وان لم يؤد لكن مكث قدر ما يمكن الاداء تفسد عند ابي يوسف
رح خلا المحدث رح بلانص من ابي حنيفة رح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم *
امة صلت بغير قناع واعتقت في صلواتها فان لم تستتر من ساعتها فسدت صلواتها وان سترت من
ما عتها بعمل قليل جازت كذا في محيط السرخسي * والعمل القليل ان تأخذه بيد واحدة كذا
في السراج الوهاج * والذكر يعتبر بافراده وكذا الانثيان هو الصحيح هكذا في الهداية *
والا لئلا يكونا من عورة على حدة والذكر والامرأة هما هو الصحيح كذا في شرح المجمع
لابن الملك * وهكذا في التبئين * والركبة الى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان
مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلاته وهو الاصح هكذا في التجنيس * وكذا كعب المرأة
مع ساترها كذا في شرح المجمع لابن الملك * وما بين سرتة وعانة عضو على حدة والمراد ما
حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربعه نسدت صلوته كذا في الخلاصة * والظهر بافراده
عورة والمطن كذا وكذا اصدركذا في التا تاريخانية نالاعن العتابة * والتجنب تبع للبطن
كذا في القنية * وتدى المرأة ان كانت صغيرة ناهضة فهي تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهي
عضو على حدة كذا في الخلاصة * ويعتبر كلواحدة عورة بافرادها وكذا الاذنان حتى لو انكشف
ربع واحدة منهما فسدت كذا في الزا هدى * ومن لم يجد ثوبا صاى فاعدا يؤمى بالركوع
والسجود او قائما بركوع وسجود الاول افضل هكذا في الكافي * ليلا كان انهارا في بيت او صحراء
وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * والمراد بالوجود القدرة فان ابيهم له فالاصح انه يجب عليه
استعما له هكذا في الجوهرة النيرة * العاري اذا كان بحضرته من له كسوة فانه يسأله فان ام يعطه
صلى عريانا * ولو وجد في خلال صلوته ثوبا استقبل كذا في التا تاريخانية نالاعن السراجية *
وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فرت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية *
ويصلى العراة وحدانا متبا عدين وان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه
الى القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى ايماء وان اومى القائم او ركع او سجد لثا عد جاز

كذا في الزاهدي * في الحجّة اذا وجد العاري حصيرا او بساطا صلى فيه ولا يصلي عريانا * وكذا ان امكنه ان يستر عورته بالحشيش كذا في التاتارخانية * عريان قدر على طين ياطم به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخصف عليه ورق الشجرة كذا في التنية * ولو وجد ما يستربه بعض العورة وجب استعماله ويستربه القبل والدبر بالاتفاق هكذا في معراج الدراية * وان لم يجد الا ما يستربه احدهما قال بعضهم يستربه الدبر لانه افحش في حالة الركوع وقال بعضهم يستربه القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلوة في ثوب الحرير للرجال وتصيح للنساء ولولم يجد غيره يصلي فيه لا عريانا كذا في فتح القدير * ولو ان امرأة صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلبت قاعدة لا ينكشف شيء منها فانها تصلي قاعدة كذا في التبيين * في العتابة اذا انكشف ربيع عورتها عند السجود تركت السجود كذا في التاتارخانية * والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة * اما لو صلى في ثوب واحد متوشحا بدنه يجوز صلونه من غير كراهة * وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره * واما المرأة بالمستحب لها ان تصلي في ثلثة اثواب ايضا قميص وازار ومثمنعة * فان صلت في ثوبين جازت صلوتها كذا في المحلاصة * وان صلت في ثوب واحد متوشحة به لا يجوز الا اذا سترت برأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسى * وآصاين رجلان في ثوب واحد واستتر كل واحد بطرف منه اجزاه * وكذا المرأة التي احدث طرفيد على بائنه اجزاه كذا في الجوهرة النيرة * ولو كان الثوب يغطي جسدها ورابع رأسها تركت تغطية الرأس لا يجوز * ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضره تركه والمسترافضل كذا في التبيين * عريان وجد قطعة تستر ربيع اصغر العورات فلم يستر فسدت ولا فلا كذا في التنية * موافق صلى في الماء ان كان كذا صححت وان كان صافيا يمكن رؤيته عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج * الفصل الثاني في طهارة ما يستربه العورة وغيره * وجد ثوبا ربيع طاهر وصلي عريانا لم يجز * وان كان اقل من ربيع طاهرا او كانه نجسا حثرت بين ان يصلي عريانا قاعدا بايماء وبين ان يصلي فيه قائما بركوع وسجود وهو افضل كذا في الكافي * ولو لم يجد الا جلدا مينا غير مذبوح لا يجوز ان يستربه عورته ولم يجز صلوته فيه كذا في السراج الوهاج * ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احدهما ربيع الثوب لاستوانتهما في المنع كذا في التبيين *

والمستحب الصلوة في أقلهما نجاسة كذا في الخلاصة * ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دمًا ولا يجوز عكسه * ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء * والا فضل أن يصلي في أقلهما نجاسة * ولو كان ربع أحدهما طاهرًا والآخر أقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين * ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه بقدر ما يمكنه أن ينزربد لم يجز إلا أن يصلي فيه لأنه يمكنه من ثوب العورة بثوب طاهر * ولم يفصل بين ما إذا تحرك الطرف الآخر ولم يتحرك كذا في محيط السرخسي * إلا صلى في جنس هذه المسائل أن من ابتلي بمليتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وإن اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما كذا في البحر الرائق * إذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحرى وصلى وإن كانت الغلبة للثياب النجسة كذا في السراجية * ولو وقع تحريره على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحريره على ثوب آخر فصلى فيه العصر والعصر فاسدة * ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم المغرب في الأول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الأول والثاني فالظاهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان * وهذا وما لو صلى الظهر في الأول بالتحري والعصر في الثاني وفي الأول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة * وإذا صلى في ثوب وعنده أنه نجس فلما فرغ من صلوته تبين أنه طاهر يجوز صلوته كذا في المحيط * إذا كان مع العريان ثوب ديباج وثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج كذا في الخلاصة * المصلي إذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل من قدر الدرهم أن كان في الوقت سعة فلا يضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلوة * وإن كان تغرته الصلوة بجماعة ويجد في موضع آخر فكذلك * وإن خاف أن لا يجد الجماعة أو يغوته الوقت مضى على صلوته كذا في الذخيرة * هذا إذا كان في الصلوة وإن لم يكن فيها لكن انتهى إلى القوم وهم في الصلوة وهو يخشى أن فسله تغرته الجماعة أحب إلى أن يدخل في الصلوة ولا يغسله كذا في الخلاصة * أن وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابه لا يعيد شيئاً من صلوته بالاجماع وهو الأصح كذا في محيط السرخسي والجمهرة النيرة * ولو رأى في ثوبه أصابه

نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتدني ان النجاسة اقليلة لا تمنع الصلوة ومذهب الامام انها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الامام وان كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس كذا في فتاوى قاضيخان في باب النجاسات * قال نصر وبه نأخذ كذا في الذخيرة * النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحد منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلوة * وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة * ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم قد نعدت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعما يكون اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة في قولهم وليس كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد * ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعما تكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة * ولو صلى في ثوبين فاضا به النجاسة احد الطائفتين ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف رجع هو كثر ثوب واحد لا تمنع جواز الصلوة وعلى قول محمد رجع تمنع وقول ابي يوسف رجع اوسع وقول محمد رجع احوط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى ومعه درهم تنجس جانباه المختار انه لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة * وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان موضع انفة نجسا وموضع جبهته طاهرا يجوز صلوته بلا خلاف * وكذا اذا كان موضع انفة طاهرا وموضع جبهته نجسا ومجد على انفة يجوز صلوته بلا خلاف * وان كان موضع انفة وجبهته نجسا ذكر الزند ويسى في نظمه قال ابو حنيفة مجد على انفة دون جبهته ويجوز صلوته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا يجوز صلوته الا اذا كان بجبهته عذرا كذا في المحيط * وان مجد بهما لا يجوز على الاصح هكذا في المحيط السرخسي * وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلوة كذا في الوجيز المكرورى * ولا ينفق الحال بين ان يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين ان يكون موضع الاصابع نجسا واذا كان موضع احدى القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا موضع قدميه اختاف المشائفة * ولا يصح انه لا يجوز صلوته * وان وضع احدى القدمين النبي موضعها طاهرا ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلوته جائزة كذا في المحيط * وان كانت النجاسة تحت يديه اوركتيه في حال السجود لم يفسد صلوته في طاهر الرواية * واختار ابو الليث انها تعدد صححة في

العيون كذا في السراج الوهاج * إذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه إلا أنه إذا سجد يقع ثيابه على أرض نجسة يا بسمة أو ثوب نجس جازت صلوته كذا في المحيط * أن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وأوجعت تصيرا كثر من قدر الدرهم فإنها تجمع وتمنع جواز الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب * وفي المضمرات هو المختار وفي الفتاوى العتابة وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التاتارخانية * وإذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بباغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة * إذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم عاد إلى الأول أن لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلوته وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيخان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب والمكان * ولو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر لا يصير شارعا في الصلوة كذا في الخلاصة * ولو صلى على الدابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلوته فاسدة والصحيح أنه يجزيه كذا في محيط السرخسي * وأوصلي على بساط وفي ناحية منه نجاسة أن لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمنع أداء الصلوة سواء كان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لوحرك أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس * وكذا الثوب والحصير كذا في السراج الوهاج * وفي الحجة البساط إذا أصابته نجاسة ولا يدري في أي موضع هي فإنه يجوز أن يتحرى فيصلّي في الموضع الذي يطمئن قلبه أنه طاهر كذا في التاتارخانية * ولو كانت النجاسة على بطانة مصلّاه أو في حشوها جازت الصلوة عليها إذا لم يكن أحدهما مخيطا على صاحبه ولا مضربا * وأن كان أحدهما مخيطا على صاحبه يجوز على قول محمد لأنه بالخياطة والتضريب لم يضر ثوبا واحدا وعند أبي يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * وقول أبي يوسف أقرب إلى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كانت النجاسة رطبة نالقي عليها ثوبا وصلى أن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالحالي يجوز عند محمد وأن كان لا يمكن لا يجوز وأن كانت يا بسمة جازت إذا كان يصلح سائرا كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى إذا تنهى ثوبه والأعلى طاهر دون الأسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لامير الحاج نافلا عن المبتغي * ولو قام على النجاسة وفي رجله نعلان

او جوربان لم يجز صلوته كذا في محيط السرخسى * ولو خلع نعليه وقام عليهما جاز سواء كان ما يلي الارض منه نجساً او طاهراً اذا كان ما يلي القدم طاهراً او الآجر اذا كان احد وجهيهما نجساً فقام على الوجه الطاهر وصلّى جاز مفر وشدة كانت او موضوعة هكذا في فتاوى قاضي خان * واذا صلى على حجر البرحي او على باب او بساط غليظ او على مكعب ظاهرة طاهرة طاهر وباطنه نجس يجوز عند محمد رح ويذكره فيفتي الشيخ ابو بكر الاسكاف * وهو الاشبه بالترجيح هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج * وكذا اللد هكذا في المحيط * وكذا الخشب اذا طهر ظاهره بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة * اذا اراد ان يصلي على ارض عليها نجاسة يمسحها بالتراب ينظر ان كان التراب قليلاً بحيث لو اسنمته يجدر انحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيراً لا يجد الرائحة يجوز هكذا في النازار خانية * اذا كان على الثوب المبسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الراهج * ولو بسط كتمه على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح انه لا يجوز هكذا في النازار خانية * ولو صلى في جبة ممشوة فوجد في جشوها بعد الفراغ بارة مبنية ياسته ان كان الجبة ثقب او خرق اعاد صلوة ثلثة ايام وان لم يكن اعاد جميع ما صلى في تلك الجبة كذا في السراج الراهج * ومما ينصل بذلك مسائل * اذا صلى وفي كتمه بيضه مذرة ندخال مخرجها جازت صلته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت كذا في فتاوى قاضي خان * وفي النصاب رجل صلى وفي كتمه تارورة فيها بول لا يجوز الصلوة سواء كانت مهنمة او ام نكن لان هذا ليس في مظان ربه مذهب بخلاف البيضة المذرة لانه في معدنه ومطانه وعابه الغثوى كذا في المضمرة * واوصلي والشهيد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلوته وان كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز * رجل دخل في الصلوة ونسي كتمه فرخه حية فامسح به من صلوته رآها مبتدئاً في كان ذالب ظنه انها ماتت في صلوته تجب اعادة الصلوة وان لم يكن غالب ظنه ذاك بان كان مشكلاً لا يجب اعاده كذا في الخلاصة * اعاد منه جازت صلته وان زاد على قدر الدرهم * لا خلاف بين علماء ثنائى طاهر المذهب وهر الصحيح ان من الآدمي طاهره كذا في الدفنى * واوصلي وفي عنقه تلادة فيها من كلب او نوب يجوز صلوته * واذا صلى ومعه فأرة او حية يجوز صلوته وقد أصاء وكذا بل ما يجوز . التوضي بسوره * وان كان في كتمه نعلب او جر وكتب او خنزير لا يجوز صلوته لان سورة بجم . كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وضع في حجر المصلي الصبى الغير المستمسك وعليه نجاسة مانعة

ان ام يمكث قدر ما امكنه اداء ركن لا تفسد صلوته وان مكث تفسد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير * وكذا الجنب والمحدث اذا حمل المصلّي جازت صلوته كذا في السراج الوهاج * ويكره الصلوة في تسع مواطن * في قوارع الطريق * ومعاطن الابل * والمزبلة * والمحزرة * والمخرج * والمغتسل * والحمام * والمقبرة * وسطح الكعبة * ولا بأس بالصلوة والسجود على الحشيش والحصير والبسط والبراري هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الثوب المتنجس معلقاً فوق رأسه اذا قام المصلّي يصير على كفه فصلّي ركناً معه تفسد صلوته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة * ان رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان كان في قاعه انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة وانه يخبر وان كان في قلبه ان لا يلتفت الى قوله وسعه ان لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الامام السيدي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة * الفصل الثالث في استقبال القبلة * لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الامتوجهاً الى القبلة كذا في السراج الوهاج * اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضيخان * ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او ام يكن كذا في التبيين * حتى لو صلّى مكّي في بيته ينبغي ان يصلّي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي * ولو صلّى مستقبلاً بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط * ومن كان خارجاً عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو متول عامة المشايخ هو الصحيح هكذا في التبيين * وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقري المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فان ام تكن فالسؤال من اهل ذلك الموضع * واما في البحار والمنازل فليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضيخان * والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء * وفي فتاوى الحجة الصلوة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بخذاء الكعبة الى العرش كذا في المضمرات * ولو صلّى في جوف الكعبة او على سطحها جاز الى اي جهة توجه ولو صلّى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط * مريض صاحب فراش لا يمكنه

أن يحول وجهه وليس بحضرته أحد يوجهه يجزيه ضلوته الى حينما شاء كذا في الخلاصة *
وكذا اذا كان من يحوله ولكن بضرة التحويل هكذا في الظهيرية * ومن كان خائفا يصلي الى
اي جهة تدركها في الهداية * ويستوي فيه الخريف من عدوا وبيع اولص * وكذا اذا كان
على خشبة في البحر وهو يخاف الغرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في النبيين * وكذلك اذا
صلى الفريضة بالعدو على دابة والنائلة بغير عذر فله ان يصلي الى اي جهة توجد كذا في
منية المصلي * ومن اراد ان يصلي في سفينة تطوعا او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له
ان يصلي حينما كان وجهه كذا في الخلاصة * حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة
حيث دارت كذا في شرح منية المصلي. لامير الحاج * ان استتمت عليه القبلة وامس بحضرته
من يسأله عنها اجنهد وصلي كذا في الهداية * وان علم انه اخطأ بعدما صلى لا يعيدها * وان
علم وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنى عليها كذا في الزاهدني * وان كان بحضرته من يسأله
عنها وهو من اهل المكان عالم بالقبلة لا يجوز له التحري كذا في التبیین * ولو كان بحضرته من يسأله
عنها ولم يسأله وتحري وصلي فان اصاب القبلة جازوا الا لا كذا في منية المصلي * وهكذا
في شرح الطحاوي * وحد الحضره ان يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهره النيرة *
ولو استتمت القبلة في المعازة فوقع اجتهدا الى جهة فاحمده عدلان ان القبلة الى جهة اخري
فان كانا مسافرين لا سفت الى قراهما اما اذا كانا من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ
بقولهما كذا في الخلاصة * وان تحري وصلي الى غير جهة التحري يعيدها وان اصاب القبلة
كذا في منية المصلي * ولا يصلي الى جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو
على الجواز حتى يعلم فساد بغيره فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة * وان ظهر في خلال
الصلوة انه اخطأ يلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم ولا يستقبل
هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحرف ان زال الشك في الصلوة
بان اصاب او اخطأ يستقبل الصلاة والا ان ظهر اخطأ بعد الفراغ او لم يظهر شي يعيد وان ظهر
الاصابة مضى الامر هكذا في الخلاصة * وتحري فلم يقع تحريه على شي قيل يؤخر وتمل
يصلي الى اربع جهات وقيل يخبر كذا في البحر الرائق * والاصوب الاداء كذا في المصبرات * وان
صلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر انه اخطأ ولم يظهر شي هكذا في الظهيرية *

لو دخل بلدة وعين المحارب المنصوبة يصلي اليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المفازة والسماء
 مصحية وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسي * رجل
 دخل مسجداً لا محراب له وقبلته مشكلة فصلّى بالتحرى ثم ظهر انه اخطأ كان عليه الاعادة
 لانه قادر على السؤال من الاهل وان تبين انه اصاب جازت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو سألهم فلم يخبروه وتحري وصلّى جاز وان تبين انه اخطأ كذا في محيط السرخسي * رجل صلى
 في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرى فتبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلوته لانه ليس عليه
 ان يفرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة * ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رأيه الى جهة
 اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ
 منهم من قال يتم صلوته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلوة كذا في فتاوى
 قاضيخان * رجل صلى في مفازة بالتحرى فاقتردى به رجل من غير تحري ان اصاب الامام
 القبلة جازت صلواتهما وان اخطأ جاز صلوة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة * رجل
 اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوساً ولم يكن بحضرتة من يسأله فصلّى بالتحرى ثم تبين انه
 اخطأ روى عن محمد رَحِمَهُ اللهُ الاعادة عليه وهو اقيس وكذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية *
 ولو اشتبهت عليه القبلة فصلّى ركعة بالتحرى فتحول رأيه الى جهة فصلى الثانية الى تلك الجهة
 هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات عن محمد رَحِمَهُ اللهُ انه يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو صلى ركعة بالتحرى الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة
 الثانية ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشايخ فيه الصحيح انه يفسد صلوته كذا
 في الغنية * رجل دخل في الصلوة بالتحرى واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة
 فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوته فصلوة الاول جائزة وصلوة
 الداخل فاسدة * الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان
 الاعمى حين افتتح الصلوة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلوة الامام والمقتدى وان لم يجد
 من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان قوماً اشتبهت
 عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضرتهم احد عدل يسألونه ولا يسئله علامة يستدل بها
 على جهة القبلة او كانوا في المفازة فتحجروا جميعاً وصلوا ان صلوا اوجدنا جازت صلواتهم اصابوا

كتاب الصلوة (٨٩) . في شروط الصلوة * في النية

القبلة اولاً ولو صلوا بجماعة يجوز لهم ايضاً الاصلوة من تقدم على امامه او علم بمخالفته امامه في الصلوة * وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام او صلى الى جانب آخر غير ما صلى امامه * قوم صلوا في مغارة بالتحري وفيهم مسبوق ولاحق فلما فرغ الامام من صلوته فلما يتصيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوته بان يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة * ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلوة هكذا في السراج الوهاج * ومما يحصل بذاك الصلوة في الكعبة * ص فرض الصلوة وبنيها في الكعبة * ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فمن جعل ظهره الى ظهر الامام او جعل وجهه الى ظهره جازت صلوته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة * ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ومن كان عن يمين الامام او يساره جاز اذا لم يكن اقرب الى الجدار الذي ترجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد * وهكذا في المبسوط للامام السرخسي * وذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية * ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً كن في التبيين * وان وقعت امرأة بخذاء الامام وسرى الامام اصابته ان استقامت الجهة التي استبلها الامام فسدت صلوته وان استقبلت الجهة الاخرى لانفسد كذا في الظهيرية * من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صار مستديراً عن الجهة التي صارت قبلة يمين من غير ضرورة كذا في المدائع * الفصل الرابع في النية * النية ارادة الدخول في الصلاة * والشروط ان يعلم بقبلته التي صلا بها صلى وادناها ما لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البديهة وان لم يقدر على ان يجيب الا بتأمل لم يجز صلوته ولا صلاة المذكور باللسان فان دعه لتجتمع عزيمته قلبه فنهى حسن كذا في الكافي * ومن عجز عن احضار القلب بكفيه اللسان كذا في الزاهد * ويتعبد مطلق النية للمنفل والسنة والسراويل * هو الصحيح كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب واخيراً عامة المشايخ كذا في التحنيس * والاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت او نيام الليل كذا في منبذ المصلي *

كتاب الصلوة (٩٠) في شروط الصلوة * في النية

وَأَلَّا حَتِيَا فِي السَّنَنِ أَنْ يَنْوِيَ الصَّلَاةَ مَتَابَعًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ *
الرَّاجِبَاتِ وَالْفَرَائِضِ لَا تَتَأَدَّى بِمَطْلَقِ النِّيَّةِ أَجْمَاعًا كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * فَلَا بَدَّ مِنَ التَّعْيِينِ فَيَقُولُ
نَوَيْتُ ظَهَرَ الْيَوْمِ أَوْ عَصَرَ الْيَوْمِ أَوْ فَرَضَ الْوَقْتِ أَوْ ظَهَرَ الْوَقْتِ كَذَا فِي شَرْحِ مَقْدَمَةِ أَبِي اللَّيْثِ *
وَلَا يَكْفِيهِ نِيَّةُ الْفَرَضِ * وَإِذَا نَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ جَازَ الْإِلَّا فِي الْجُمُعَةِ وَلَوْ نَوَى الظُّهْرَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ
قِيلَ يَجُوزُ هُوَ الصَّحِيحُ * وَأَمَّا يَجْزِيهِ أَنْ يَنْوِيَ فَرَضَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ يَصَلِّي فِي الْوَقْتِ أَمَّا بَعْدَ
خُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا صَلَّى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِخُرُوجِهِ فَنَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي السَّرَاجِ
الْوَهَّاجِ * وَلَوْ نَوَى ظَهْرَ يَوْمِهِ يَجُوزُ وَلَوْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ خَرَجَ وَهُوَ مُخْلِصٌ لِمَنْ يَشْكُ فِي
خُرُوجِ الْوَقْتِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَفِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ يَنْوَى بِالصَّلَاةِ لِلَّهِ وَالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَفِي الْعِيدَيْنِ
يَنْوَى صَلَاةَ الْعِيدِ وَفِي التَّوَرِينِ صَلَاةَ التَّرَكُّزِ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ * وَفِي الْغَايَةِ إِنَّهُ لَا يَنْوَى
فِيهِ أَنْهُ وَاجِبٌ لِلْاِخْتِلَافِ فِيهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَكَذَا يَشْتَرُ التَّعْيِينُ فِي الْمُنْذُورِ وَرُكْعَتِي الطَّوَّافِ
هَكَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * وَلَا يَشْتَرُ نِيَّةَ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ هَكَذَا فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ * حَتَّى لَوْ نَوَاهَا
خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَتَعَدَّ عَلَى رَأْسِ الْإِبْرَةِ أَجْزَاءَ وَتَلْغُو نِيَّةَ الْخَمْسِ كَذَا فِي شَرْحِ مَنِةِ الْمُصَلِّي
لَا مِيرَاجَ * وَبِئْسَ الْكُفَّةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هَكَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ * وَيَحْتَاجُ
إِلَى التَّعْيِينِ فِي النَّضَاءِ أَيْضًا هَكَذَا فِي فَتَنِ الْقَدِيرِ * وَلَوْ كَانَتْ الْفَرَائِضُ كَثِيرَةً فَاشْتَغَلَ بِالْقَضَاءِ
يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَنَحْوَهُمَا وَيَنْوَى أَيْضًا ظَهْرَ يَوْمٍ كَذَا وَعَصَرَ يَوْمٍ كَذَا كَذَا فِي
فَتَاوَى قَاضِيخَانَ وَالظَّهِيرِيَّةِ * وَهُوَ الْأَصَحُّ كَذَا فِي التَّبْيِينِ فِي مَسَائِلِ شَتَّى * فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ
الْأَمْرِ يَنْوَى أَوَّلَ ظَهْرٍ عَلَيْهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ وَالظَّهِيرِيَّةِ * وَهَكَذَا فِي التَّبْيِينِ فِي مَسَائِلِ شَتَّى *
وَيَعِينُ قَضَاءَ مَا شَرَعَ فِيهِ مِنَ النِّفْلِ بِمِثْلِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَفِي الْقَضَاءِ نَوَى أَنَّهُ سَبْتِيَّةٌ نَازِلَةٌ
أَحَدِيَّةٌ أَوْ عَلَى عَكْسِهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ وَفِي الْوَقْتِ يَجُوزُ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ * عَزَمَ عَلَى الظُّهْرِ
وَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ الْعَصْرَ يَجْزِيهِ كَذَا فِي شَرْحِ مَقْدَمَةِ أَبِي اللَّيْثِ * وَهَكَذَا فِي الْقَنِيَّةِ * رَجُلٌ
افْتَتَحَ الْمَكْتُوبَةَ فَظَنَّ أَنَّهَا نَطْوَعٌ فَصَلَّى عَلَى نِيَّةِ التَّطَوُّعِ حَتَّى فَرَغَ وَالصَّلَاةُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ وَلَوْ كَانَ
الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَالْجَوَابُ بِالْعَكْسِ هَكَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ * وَلَوْ افْتَتَحَ الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَى التَّطَوُّعَ
أَوْ الْعَصْرَ أَوْ الْفَائِئَةَ أَوْ الْجَنَازَةَ وَكَبَّرَ يَخْرُجُ مِنَ الْأَوَّلِ وَيُشْرَعُ فِي الثَّانِي * وَالنِّيَّةُ بِدُونِ التَّكْبِيرِ
لَيْسَ بِمَخْرَجٍ كَذَا فِي التَّارِيخِ نَاقِلًا مِنَ الْعَتَابِيَّةِ * وَإِذَا صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الظُّهْرِ ثُمَّ كَبَّرَ يَنْوَى الظُّهْرَ

فهى هى ويجزى بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه اما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلى الظهر ينتقض ظهري ولا يجزى بتلك الركعة كذا فى الخلاصة * واوكبر للتطوع ثم كبر ينوى به العرض بصير شارب فى الفريضة كذا فى فتاوى قاضي خان * والمنعرد يحتاج الى ثلث نيات * الصلوة لا تتعالى * وتعيين انها آية صلوة * وينوى القبلة حتى يكرن جائزا عند الكل كذا فى الخلاصة * والامام ينوى ما ينوى المنفرد ولا يحتاج الى نية لامامة حتى لو نوى ان لا يؤم فلانا نجاء فلان وانتهى به جاز هكذا فى فتاوى قاضي خان * ولا يصير اماما للنساء الا بالنية هكذا فى المحيط * ولو كان مقتديا ينوى ما ينوى المنفرد وينوى الاقتداء ايضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا فى فتاوى قاضي خان * لو نوى الشروع فى صلوة الامام او الاقتداء به فى صلوته يجزيه وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح كذا فى معراج الدراية * ولو نوى صلوة الامام او فرض الامام لا يجزيه هكذا فى التبيين * والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي * ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقوف الامامة يجوز نية عند علماء من بعده كان يفتى الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو اجود كذا فى المحيط * ولو نوى الشروع فى صلوة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا فى صلوة الامام اذا شرع كذا فى المحيط * وهكذا فى فتاوى قاضي خان * ولو نوى الشروع فى صلوة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا فى اخناره قاضي خان كذا فى شرح المنية لامير الحاج * اذا اقتدى بالامام ينوى صلوة الامام ولا يعلم ان الامام فى آية صلوة فى الظهر او فى الجمعة اجزاه آيتها كانت او نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلوة الامام وانما نوى الظهر فاذا هى الجمعة لا يجوز * وان اراد المقتدى تيسير الامر على نفسه ينبغي ان ينوى صلوة الامام والاقتداء به او ينوى ان يصلي مع الامام ما يصلى الامام كذا فى المحيط * ولو نوى الاقتداء فى صلوة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله انه زيد او عمرو او يرى انه زيد فاذا هو عمرو صحت اقتداؤه كذا فى فتاوى قاضي خان * ولو كان المقتدى يرى شخصا الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذى هو عبد الله او لا يرى شخصا الامام فقال اقتديت يا لامام الذى هو فانما فى المحراب الذى هو عبد الله فان اهو جمع عرجا كذا فى المحيط *

وَأَنبَوَى الْأَقْتِدَاءَ بَزِيدَ فَإِذَا هُوَ عَمَرُو لَمْ يَجْزِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَيَنْبَغِي لِلْمُقْتَدِي أَنْ لَا يَعِينِ
الْإِمَامَ عِنْدَ كَثْرَةِ الْقَوْمِ * وَكَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعِينِ الْمَيِّتَ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ *
الْمُصَلِّونَ سِتَّةَ * مِنْ عِلْمِ الْفَرَائِضِ مِنْهَا وَالسَّنَنُ وَعِلْمُ مَعْنَى الْفَرْضِ أَنَّهُ مَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِفَعْلِهِ
وَالْعِقَابَ بِتَرْكِهِ وَالسَّنَةُ مَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِفَعْلِهَا وَلَا يَعْاقَبُ بِتَرْكِهَا فَنَوَى الظَّهْرَ أَوِ الْعَجْرَ أَجْزَأُ تَه
وَاضَتْ نِيَّةُ الظَّهْرِ عَنْ نِيَّةِ الْفَرْضِ * وَالثَّانِي مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَنْوِي الْفَرْضَ فَرَضًا وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ
مَا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ يَجْزِيهِ * وَالثَّلَاثُ يَنْوِي الْفَرْضَ وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ لَا يَجْزِيهِ * وَالرَّابِعُ عِلْمُ
أَنْ فِيمَا يَصَلِّيهِ النَّاسُ فَرَائِضٌ وَنَوَائِلٌ فَيَصَلِّي كَمَا يَصَلِّي النَّاسُ وَلَا يُمَيِّزُ الْفَرَائِضَ مِنَ النَّوَائِلِ
لَا يَجْزِيهِ * وَالْخَامِسُ اعْتَقَادُ أَنَّ الْكُلَّ فَرْضٌ جَازَتْ صَلَاتُهُ * وَالسَّادِسُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَى
عِبَادِهِ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَصَلِّيهِمَا لَأَوْفَاتِهَا لَمْ يَجْزِ تَه كَذَا فِي الْقَنِيَةِ * مَنْ لَا يَعْلَمُ الْفَرْضَ مِنْ
النَّفْلِ وَيَنْوِي الْفَرْضَ فِي كُلِّ مَا يَصَلِّي يَصِحُّ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ فِي صَلَاةٍ لَيْسَ لَهَا سُنَّةٌ قَبْلُهَا مِثْلُهَا كَصَلَاةِ
الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلَا يَصِحُّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ قَبْلُهَا سُنَّةٌ مِثْلُهَا كَصَلَاةِ الْعَجْرِ وَالظَّهْرِ هَكَذَا فِي
شَرْحِ الْمَنِيَةِ لِأَمِيرِ الْحَاجِّ وَفَتْاوى قَاضِي خَانٍ * أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ
مَتَارِنَةً لِلشَّرْعِ هَكَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانٍ * وَالنِّيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ كَالْقَائِمَةِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ
إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا يَقْطَعُهُ وَهُوَ عَمَلٌ لَا يَلِيقُ بِالصَّلَاةِ كَذَا فِي الْكَافِي * حَتَّى لَوْ نَوَى ثُمَّ تَرَضَّأَ وَمَشَى
إِلَى الْمَسْجِدِ فَكَبَّرَ وَلَمْ يَحْضُرْهُ النِّيَّةُ جَازٍ وَلَا يَعْتَدُّ بِالنِّيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ مِنَ التَّكْبِيرِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ *
الرِّيَاءُ لَا يَدْخُلُ فِي الْفَرَائِضِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * لَوْ أَقْتَمْتُمْ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ دَخَلَ فِي قَلْبِهِ الرِّيَاءُ
فَهُوَ عَلَى مَا أَقْتَمْتُمْ * وَالرِّيَاءُ أَنَّهُ لَوْ خَلَا عَنْ النَّاسِ لَا يَصَلِّي وَلَوْ كَانَ مَعَ النَّاسِ يَصَلِّي لِيَرَأَى النَّاسَ *
فَأَمَّا لَوْ صَلَّى مَعَ النَّاسِ يَحْسَنُهَا وَلَوْ صَلَّى وَحْدَهُ لَا يَحْسَنُهَا فَلَهُ ثَوَابُ أَصْلِ الصَّلَاةِ دُونَ الْإِحْسَانِ
كَذَا فِي الْمَضْمُرَاتِ فِي بَابِ النَّوَائِلِ بِنَاءً عَلَى الْعُنَا بِيَةِ * رَجُلٌ أَنْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ لِيَصَلِّيَ الظَّهْرَ
فَوَجَدَ الْإِمَامَ فِي الْقَعْدَةِ وَلَمْ يَدْرَ أَنَّهَا الْقَعْدَةُ الْأُولَى أَوِ الْآخِرَةُ فَاقْتَدَى بِهِ وَنَوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْأُولَى
اقْتَدَيْتَ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ مَا اقْتَدَيْتَ لَا يَصِحُّ الْأَقْتِدَاءُ وَكَذَا لَوْ نَوَى أَنْ كَانَتْ الْأُولَى
اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي الْفَرِيضَةِ وَإِنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي التَّطَوُّعِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ فِي الْفَرِيضَةِ
كَذَا فِي التَّجْنِيسِ * لَوْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَدْرَ أَنَّهَا الْفَرِيضَةُ أَوِ التَّرَاوِيحُ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ
الْعِشَاءُ اقْتَدَيْتَ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ التَّرَاوِيحُ مَا اقْتَدَيْتَ بِهِ لَا يَصِحُّ الْأَقْتِدَاءُ سِوَاكَانَ فِي الْعِشَاءِ

أو التراويح * ولو قال ان كان في العشاء اقتديت وان كان في التراويح اقتديت به فظاهر انه في التراويح او في العشاء صمى الاقتداء كذا في الخلاصة * الباب الرابع في صفة الصلوة وهذا الباب مشتمل على خمسة فصول * الفصل الاول في فرائض الصلوة * وهي ست * منها التحريمة * وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للمفرائض كان له ان يؤدى بها التطوع هكذا في الهداية * ولكنه يكره لترك التحليل من الغرض بالوجه المشروع * واما بناء الغرض على تحريمه فرض آخر لا يجوز اجماعاً * وكذا بناء الغرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج * ولو احرى حرم حاملاً للنجاسة فانه عند فرائضه منها او مكشوف العورة فسترها عند فرائضه من التكبير بعمل يسير او شرع في المكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فرائضه منها او منحرفاً عن القبلة فاستقبل عند فرائضه منها جازها كذا في البحر الرائق * واما شرع بالتسبيح او بالتحليل صمى ولكن الاول ان يشرع بالتكبير كذا في التبيين * وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح كذا في الذخيرة والمحيط والظهيرية * ثم لا صلى عند ابي حنيفة رح ان ما تجرد للتعظيم من اسماء الله تعالى جاز لا يحتاج به نحو الله الله * وسبحان الله * ولا اله الا الله * كذا في التبيين * وكذا الحمد لله * ولا اله غيره * وتبارك الله * كذا في المحيط * وكذا ان اذنا الله اجل واعظم * او الرحمن اكبر * اجزاه عندهما * اما اذا قال ابتداء اجل واعظم او اكبر وام ترون اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعاً بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * وارادوا اللهم * يصير شارعاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفنا ومن تاضيقان * وهو الاصح كذا في المحيطين * ولو ذكر الاسم دون الصفة بان قال الله او الرحمن او الرب ولم يزد عليه بصير شارعاً عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين * وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات في المشايخ ان الشروع عنده بالاسماء الخاصة او بها او بالمشتركة كالرحيم والكريم * ولا يظهر الاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافقني به المصنفاني هكذا في الزاهد * ولو افتتح بالهم اغفر لي لا يصح لا بد ليس به عظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي * اذا قال اسمعني الله او اعون بالله او انا لله ولا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله فان لا يصير شارعاً هكذا في المحيط * واكبر متعجباً ولم يرد به التعظيم او اراد به جواب المؤذن ام يحزنه وان يؤمن كذا في التنازعانية * ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً كذا في التبيين *

ولو قال الله اكبر مع الف الاستغفار لا يصير شارعا بالاتفاق كذا في التاتارخانية فلا
من الصيرفية * ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسية يصير شارعا كذا في المحيط * ولا يصير
شارعا بالتكبير الا في حالة القيام او في ما هرا قرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدي *
حتى لو كبر قاعدا ثم قام لا يصير شارعا في الصلوة * ويجوز افتتاح التطوع قاعدا مع القدرة على
القيام كذا في محيط السرخسي * ويحرم مفارنا لتحريم الامام عند ابى حنيفة رح * وعندهما بعد
ما احرم والفتوى على قولهما هكذا في المعدن * قيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح
وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبیین * والمقارنة على قوله كمقارنة حركة الخاتم
والاصبع والبعديّة على قولهما ان يوصل المقتدى همزة الله براء الاكبر كذا في المصنف في باب
الحنفية * فان قال المقتدى الله اكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله اكبر ووقع قبل قول الامام
ذاك قال الفقيه ابو جعفر الاصم انه لا يكون شارعا عندهم وكذا لو ادرك الامام في الركوع
فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر ووقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة
واجمعوا على ان المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا
في الصلوة في اظهر الروايات كذا في الخلاصة * ان كبر قبل امامه فالصحيح انه ان نوى الاقتداء به
لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعا في صلوة نفسه هكذا في محيط السرخسي *
اما فضيلة تكبيرة الافتتاح فنكلموا في وقت ادراكها * والصحيح ان من ادرك الركعة الاولى
فقد ادرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصر في باب ابى يوسف ره * ولو ادرك الامام وهو
راكع فكبر قائما وهو ير بد تكبيرة الركوع جازت صلوته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي *
ولو كبر بالفارسية جاز هكذا في المتون * سواء كان يحسن العربية او لا الا انه اذا كان يحسنها
يكبر * وعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط *
وعلى هذا الخلاف جميع ان كان الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع
والسجود وكذا كل ما ليس بعريضة كالتركية والزنجية والحشمية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان *
وفي المبسوط البري والآخرس والامى الذى لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك
باللسان كذا في التبیین * ومنها القيام وهو فرض في صلوة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة
النيرة والسراج الوهاج * وفرضه يتادى بادنى ما ينطلق عليه الاسم كذا في الكافي في آخر

فصل القراءة * وحد القيام ان يكون بحيث اذا مذيديه لا يزال ركبتيه * ويكره القيام على احدى القدمين من غير مذر ويجوز الصلوة وللعذر لا يكره كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ومنها القراءة وفرضها عند ابي حنيفة رح يتلوى بآية واحدة وان كانت قصيرة كذا في المحيط * وفي الخلاصة وهو الاصح كذا في التاتارخانية * والمتكفي بهامسي كذا في الرقاية * ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو قوله تعالى ثم قتل كيف قدر ونم نظر يجوز بلا خلاف بين المشائخ * فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كمدها متان او آية هي حرف كصاد بون قاف فيه اخلاف بين المشائخ كذا في المصنفين * والاصح انه لا يجوز كذا في شرح المجمع لابن الملك * وهكذا في الظهيرية والسراج الوهاج وفتح القدير * اذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة البعض في ركعة والبعض في اخرى عامتهم على انه يجوز كذا في المحيط * وهو الاصح كذا في الكافي ومنبته المصلي * واما حد القراءة فنقول تصحيح الحروف امر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه اخذ جماعة المشائخ هكذا في المحيط * وهو المختار هكذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في النقاية * وعلى هذا نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء في اليمين والطلاق والعناق والايلاء والبيع * واما محل القراءة ففي الفرائض الركعتان هكذا في المحيط * ثنائيا كان او ثلاثيا او رباعيا سواء كانتا اوليين او اخريين او مختلفتين هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * حتى لو لم يقرأ في واحدة منه او قرأ في واحدة فقط فسدت صلوته كذا في الشمني شرح النقاية * وفي التروا لنفل الركعات كلها هكذا في المحيط * ولو قرأ في حالة النوم الاصح انه لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا يجوز القراءة بالفارسية الا بعدد عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يفتى هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * ويجوز عند ابي حنيفة رح بالفارسية وبأى لسان كان وهو الصحيح ويروى رجوعه الى فوائده عليه الاعتماد هكذا في الهداية * وفي الاسرار هو اختياري * وفي التحقيق هو مختار مما تمه المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * وهو الاصح هكذا في مجمع البحرين * ومنها الركوع وقدر الواجب من الركوع ما يتناول له الاسم بعد ان يبلغ جده وهو ان يكون بحيث اذا مذيديه نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج * ان لم يركع وذهب من القيام الى السجود بغير الحنة بان خر كالجمل فذلك الانحناء يجزئ من الركوع * والاحدب اذا بلغت حدوته

الركوع بشير برأسه الركوع كذا في الخلاصة والتجنيس * وأما وقته فبعد ما فرغ من القراءة وهو الأصح هكذا في المحيط * ومنها السجود السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهد * وكما في السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا ولو وضع احدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير عذر فان وضع جبهته دون انفه جاز اجماعا ويكره * وان كان بالعكس فكذلك عند انبي حنيف ندرج * ولا يجوز عليه الغتوي * ولو وضع خده او ذقنه لا يجوز لا في حالة العذر ولا في غيرها الا انه في حالة العذر بهما يومي ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين * وأما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ماصلب منه واما اذا سجد على مالن منه وهو الارنبه لا يجوز كذا في السراج الوهاج والجرهرة النيرة * ولو سجد على الحشيش او التبن او على القطن او الطنفسة او الشلج ان اسنقر جبهته وانفه ريجد حجمة يجوز وان لم يستقر لا ولو سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العرزال وهو بالفارسية كاره يجوز كالسرير كذا في الخلاصة * ان سجد على الحنطة او الشعير جاز * وان سجد على الذرة او الجاورس او الدخن او الارز لا يجوز * وان كان الارز او الجاورس او الذرة او الدخن او الحنوج في الجوالق جاز كذا في السراج الوهاج * ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة او ليس في صلوته لا يجوز * ولو سجد على فخذه ان كان بغير عذر المختارانه لا يجوز وان كان بعذر المختارانه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعذر وبغير عذر كذا في الخلاصة * ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبیین * ولو سجد على ظهر الميت وعليه لبد ان وجد حجم الميت لم يجز وان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي * ان كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لبنة او لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهد * وحد اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج * في الحجة لو كان بموضع سجود شوكة كثير او تراصات زجاجة فرفع راسه من موضع السجود ووضع بموضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل الكل سجدة واحدة كذا في التارخانية * ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلوته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو سجد وام يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احد بهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج * ووضع القدم بموضع اصابعه وان وضع اصبع واحد * .

فلو وضع ظهرا لقدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقاً ان وضع احد يدهما دون الاخرى يجوز
صلوته كما لو قام على قدم واحدة كذا في الخلاصة * لو سجد وهو نائم امار السجدة * ولو نام في
ركوعه وسجوده لا يعيد شيئاً كذا في محيط السرخسى * ولو وضع جبهته على حجر صغير ان وضع
اكثر الجبهة على الارض يجوز الا فلا كذا في التجنيس * وهكذا في المحيط * ومنها القعود الاخير
مقداراً للشهد كذا في التبيين * وهو من قواه التحيات الله الى عبده ورسوله هو الصحيح حتى
لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فنكلم فصلوته تامة كذا في الجوهرة النيرة * والقعدة الاخيرة
فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يتعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلوته كذا
في الخلاصة * واما الخروج بصنع المصلى فليس بفرض هو الصحيح هكذا في التبيين والعيني
شرح الكنز واكثر الكتب * الفصل الثاني في واجبات الصلوة * يجب تعميم الايمن
من الثلاثة والرباعية المكتوبتين للقراءة المفروضة حتى لو قرأ في الاخرين من الرباعية
دون الاوليين او في احدى الاوليين واحدى الاخرين ما هيأ وجب عايد سجود السهر كذا
في البحر الرائق * ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات تصادق
آية طويلة في الاوليين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق * وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا
في البحر الرائق * ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق * اذا نسي الفاتحة
في الركعة الاولى او الثانية وقرأ السورة ثم تذكر فانه يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو
ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة وام يقرأ بفاتحة الكتاب
لم يعد الفاتحة في الاخرين * وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها يقرأ في الاخرين الفاتحة والسورة يجهر
بهما هو الصحيح هكذا في الهداية * اذا لم يقرأ بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة
الكتاب وسورة يجهر بهما في قوالهم ويسجد المسهوك كذا في فتاوى قاضي خان في فصل سجود
السهو * ويجب الاقتصار على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة من الاوليين هكذا
في المنية * ويجب مراعاة الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود او جميع الصلوة كعدد
الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة جاز * وكذا ما يفتيد
المسبوق بعد فراغ الامام اول صلوته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً كان أحداً * اما ما مضى غير
مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلوة كالتعدة الاخيرة والترتيب فيها فرض

حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا لو تعدد قدراً التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة أو نحوها بطل التعود كذا في التبيين * أجمعوا على أن الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية * وكذا الطمأنينة في الجلسة هكذا في الكافي * وأما الاعتدال في الركوع والسجود وكل ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي أنه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في شرح المنية لأمير الجاج * وتعديل الأركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفاصله وإدائه قدر تسبيحة كذا في العيني شرح الكنز والنهر الفائق * ويجب القعدة الأولى، قدر التشهد إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات الأربع والثلاث هو الأصح هكذا في الظهيرية * ويجب التشهد في القعدة الأخيرة وكذا في القعدة الأولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وأنشهد أن بقران (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) كذا في الزاهد * وهذا تشهد عبد الله بن مسعود ولاخذ بهذا أولى من الأخذ بتشهاد ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية * ولابد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كانه يحكي الله ويستلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزاهد * ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز * ويجب قراءة القنوت في النور وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها * ويجب الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخاف هكذا في التبيين * ويجهر بالقراءة في النجروني الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان إماماً ويخفيها فيما بعد الأولىين كذا في الزاهد * ويخفيها الإمام في الظهر والعصر وإن كان بعرفة * ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية * وكذا يجهر في التراويح والوتر إن كان إماماً * وإن كان منفرداً إن كانت صلوة يخاف فيها يخاف حتماً هو الصحيح وإن كانت صلوة يجهر فيها فهو بالخيار * والجهر أفضل ولكن لا يبالغ مثل الإمام لأنه لا يسمع غيره كذا في التبيين * ولا يجهد الإمام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق * وإذا جهر الإمام فوق حاجة الناس فقد أساء لأن الإمام إنما يجهر لاسماع القوم ليديره وفي قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج * والذكر إن كان واجباً للصلوة فإنه يجهر به ككسيرة الافتتاح وما ليس بفرض فما وضع للعلامة فإنه يجهر

به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع إذا كان اماماً * وأما المنفرد والمقتدى فلا يجهران به *
وأن كان يختص ببعض الصلوة كتكبيرات العيدين جهراً وكذا القنوت في مذهب العراقيين
واختار صاحب الهداية الإخفاء * وأما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين
والتسبيحات كذا في البحر الرائق * إذا ترك صلوة الليل ناسياً فقضاها في النهار وأما فيها وخاضت
كان عليه السهو * وأن أم أيلاف في صلوة النهار يخافت ولا يجهر * فان جهر ساهياً كان عليه السهو
كذا في تمارين قاضين خان في سجود السهو * والمنفرد إذا قضى هذه الصلوة ففي الجهر فيما يجهر اختلاف
المشائخ والأصح أن الجهر أنضل كذا في المحيط * وهكذا في الكافي * وهو اختيار شمس الأئمة
وفخر الإسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح * وفي الذخيرة وهو الأصح
كذا في التبیین * وفي الخلاصة عن الأصل رجل يصلي وحده نجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة
أو بعضها يقرأ الفاتحة ثانياً ويجهر كذا في البحر الرائق * وأما نوافل النهار فيجهر فيها حتماً
وفي نوافل الليل يتخير كذا في الزاهدي * اختلفوا في حد الجهر والمخافة قال الغني أبو جعفر
والشيخ الإمام السريكر محمد بن الفضل أدنى الجهر أن يسمع غيره وأدنى المخافة أن يسمع
نفسه * وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في الوقاية والنتيجة * وبد أخذ
عامّة المشائخ كذا في الزاهدي * ولو كان بحيث تجاوز شقيقه حتى لو قرب انسان صمّاً خذ من
فمه دخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ بهذه جملة كذا في الخلاصة * الفصل الثالث
في سنن الصلوة وآدابها وكنيتها * سنتها رفع اليدين المنحريتين ونشر أعينها وجهر الإمام
بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والنامين سرّاً وضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع
ونسيجه ثلاثاً وأخذ ركبتيه بيديه وتفريج أصابعه وتكبير السجود ووضع فؤاده ورفع نفسه وسبحه
ثلاثاً ووضع يديه على ركبتيه وأفرأش رجله اليسرى ومصّب اليمنى والتعوية والجلسة كذا في
البحر الرائق * وكذا الطحا نبتة فيهما قدر سمحّة كذا في شرح المنية لأمير الحاج * والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء * وآدابها نظرها إلى موضع سجود حال القيام وإلى ظهر قدمه حال
الركوع وإلى أرنجه حال السجود وإلى خجوه حال القعود وعند المسابقة الأولى إلى منكب
الأيمن وعند الثانية إلى منكب الأيسر وظم يده عند التثاؤب وأحراج كفيه من كمّته
عند التكبير ورفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق * وكيفياتها إذا أراد الدخول في الصلوة

كبر ورفع يديه حذاء اذنيه حتى يحاذي بابها مية شحمة اذنيه وبرؤوس الاصابع فروع اذنيه كذا في التبيين * وَلَا يُطَاطِي رَأْسَهُ عِنْدَ التَّكْبِيرِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * قَالَ الْفَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ يَسْتَقْبِلُ بِبَطْنِ كَفِّهِ الْقِبْلَةَ وَنَشْرَاصًا بَعْدَهُ وَيَرْفَعُهُمَا * فَإِذَا اسْتَقَرَّتَا فِي مَوْضِعِ مُحَازَةِ الْإِبْهَامَيْنِ شَحْمَتِي الْأَذْنَيْنِ بِكَبَرٍ * قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ كَذَا فِي الْمَحِيط * وَالرَّفْعُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ هُوَ الْأَصَحُّ هَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ * وَهَكَذَا تَكْبِيرَاتُ الْقَنُوتِ وَصَلَاةُ الْعَبِيدِينَ وَلَا يَرْفَعُهُمَا فِي التَّكْبِيرَةِ سِوَاهَا كَذَا فِي الْاِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * فَلَوْ رَفَعَ عِنْدَ نَاقِصِ صَلَاتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ * وَإِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ لَا يَضُمُّ أَصَابِعَهُ كُلَّ الضَّمِّ وَلَا يَفْرِجُ كُلَّ الْبَفْرِجِ بَلْ يَتْرُكُهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَيْنَ الضَّمِّ وَالتَّفْرِيجِ هَكَذَا فِي النِّهَايَةِ * وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ التَّكْبِيرِ لَمْ يَأْتِ بِهِ * وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي اثْنَاءِ التَّكْبِيرِ يَرْفَعُ * وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمُسْنُونِ رَفَعَهُمَا قَدْرَ مَا يُمْكِنُ * وَإِنْ اِمْكِنَهُ رَفَعَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ بَيْنَ رَفْعِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الرِّفْعُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْمُسْنُونِ رَفَعَهُمَا كَذَا فِي التَّبْيِينِ * فَنِي الْمَبْسُوطِ لَوْ مَدَّ الْفَ الْلَّهُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْكُفْرَانُ كَانَ قَاصِدًا * وَكَذَا لَوْ مَدَّ الْفَ الْكِبْرَ أَوْ بَاءً لَا يَصِيرُ شَارِعًا * وَلَوْ مَدَّ هَاءَ اللَّهِ فَهُوَ خَطَاءٌ لَغَةِ وَكَذَا لَوْ مَدَّ رَاءَهُ * وَمَدَّ لَامَ اللَّهِ صَوَابٌ وَجَزَمَ الْهَاءَ خَطَاءٌ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ * وَإِذَا قَالَ اللَّهُ الْكِبْرَ بِمَدِّ هَمْزَةِ اللَّهِ أَوْ هَمْزَةً أَكْبَرْتَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ لِمَا كَانَ الشُّكُّ * وَإِذَا أَوْسَطَ الْأَلْفَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ قَالَ بَعْضُهُمْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَفْسُدُ هَكَذَا فِي النِّهَايَةِ * وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ السَّرَّةِ كَمَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ نَا فَلَا عَنْ الْإِمَامِ خِرَازِي * وَهَكَذَا فِي النِّهَايَةِ * وَالْمَرْأَةُ تَضَعُهُمَا عَلَى ثَدْيَيْهَا كَذَا فِي الْمُنِيَةِ * كُلُّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرُ مُسْنُونٍ فَالْسَّنَةُ فِيهِ الْاعْتِمَادُ كَمَا فِي حَالَةِ الثَّنَاءِ وَالْقَنُوتِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ * وَطَلْتِيَامٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مُسْنُونٍ كَمَا فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ نَا لِسَنَةِ فِيهِ الْإِرْسَالُ كَذَا فِي النِّهَايَةِ * وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ * وَبِهِ كَانَ يَفْتَى شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِي وَالصَّدْرُ الْكَبِيرُ بَرَهَانَ الْأُئِمَّةِ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ حَسَامُ الدِّينِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَبِإِسْلَامِ اتِّفَاقٍ فِي قِرْمَةِ الرُّكُوعِ إِذَا الذَّكْرُ سَنَّهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْقُومَةِ كَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ * اسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا الْجَمْعَ بَيْنَ الْإِخْذِ وَالرَّوْضِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَفِي الْمَصْنُوفِ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ * وَذَلِكَ بَانَ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَأْخُذُ الرَّصْفَ

كتاب الصلوة (١٠١) . في صفة الصلوة * في سنن الصلوة

بالخضرو والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي ان يكون بين قدميه اربع اصابع
 في قيامه كذا في الخلاصة * ثم يقول (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَعَالِي جَدِّكَ
 وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) كذا في الهداية * اصلاً كان او مبتدئاً او منفرداً كذا في السالارخانية * ولم يذكر
 في الاصل ولا في النبر رجل ثناء كذا في المحيط * بل يأتى بدعى الفرائض كذا في الهداية *
 ولا يوجه بعد التحريمة ولا بعد الثناء كذا في شرح التتابة المسبحة ابي المكارم * ولا يأتى ان لا يأتى
 بالتوحيد قبل التكبير لتصل النية * وهو الصحيح كذا في الهداية * ثم ينعون وصورتها * انشؤ بالله
 من الشيطان الرجيم * وفي الخبر كذا في الخلاصة * والله اعلم بالصواب * والسنن فيه
 الاخذاء * وهو المذهب عند علماءنا كذا في الذخيرة * ثم المعجزة مع المتراة دون التمام عدد
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله حنبلي ابي عبد المسبرق ايام الى المضاردين * والشيخ
 من تكثيرات العيد كذا في الهداية واكثر المرسن * والله اعلم بالصواب * والصلوة في
 الصلوة ويسمى المعون حنبلي قرائة النية لا ينعون بعد ذلك كذا في الخلاصة * ثم ابي السعيد
 ويختمها ابي من القرآن آية نزلت للمصل من السنن وكذا في التتابة * والصلوة *
 ولا يأتى في الفرائض التبراة كذا في الحويزة * مرة * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 ابي يوسف رح كذا في المحيط * ومن الحديث ودان السبع كذا في الهداية * والشيخ *
 العائنة والسيرة كذا في الهداية والتتابة * وهو الصحيح كذا في الهداية * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 واتخذ كتاب كذا في السراج * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 كذا في المحيط * انما ورد ولا امام سراء وكذا المأموم اذا سمع كذا في الهداية * وان ابي * وان ابي *
 لعان المدون * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 لانفسد صارند ودان السبع * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 ولا الضال * في صلاة لا * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 ابي جعفر * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي * وان ابي *
 من المتقدمين * قال الامام طهيري * ان كذا في السراج * وان ابي * وان ابي *
 * ثم يضم الى الدعاء سورة اونات آيات هت ما في شرح النية لا مبرح * وان ابي *
 * تقوم مقامها كذا في السبعين * ويترك حين يرفع من الترات ويره تصب در الزنب الصحيم

كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية * قال الطحاوي
وهو الصحيح كذا في معراج الدراية * فيكون ابتداء تكبيرة عند اول الخرو و الفراغ عند
الاستواء للركوع كذا في المحيط * ويجهرا لا ماما بتكبيرة الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا
في التاتارخانية * وهو الاصح كذا في الخلاصة * ويجزم الراء من التكبير كذا في النهاية *
ويعتمد بيديه على ركبتيه كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في البدائع * ويفرج بين اصابعه
ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك
على العادة كذا في الهداية * ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لا مستقر *
ولا ينكس رأسه ولا يرفع يعنى يسوى رأسه بعجزه كذا في الخلاصة * ويكره ان ينحني ركبتيه
شبه الثور * والمرأة تنحني في الركوع يسيراً ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها ولكن تضم يديها
وتضع على ركبتيها وتضع ركبتيها ولا تجافي عضدها كذا في الزاهدي * ويقول في ركوعه
(سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) ثلثاً وذلك ادناه فلو ترك التسبيح اصلاً او أتى به مرة واحدة يجوز ويكره *
فإذا انطمأ راعى رفع رأسه فان ترك الطمأنينة يجوز صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
هكذا في الخلاصة * وان كان اما يقول (سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ) بالاجماع * وان كان مقتدياً بأتى
بالتحميد ولا يأتى بالتسميع بخلاف * وان كان منفرداً الاصح انه يأتى بهما كذا في المحيط *
وعليه لا اعتماد كذا في التاتارخانية * وهو الاصح كذا في الهداية * ثم في الرواية التي يجمع بأتى
بالتسميع حال الارتفاع واذا استوى قائماً قال (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) كذا في الزاهدي * وهو الصحيح كذا
في القنية * سنل يرسف بن محمد عمن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمده
قال لا يأتى به بعد ما استوى قائماً * وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال لا يؤتى به في غير
محلّه كالنكبير الذي يؤتى به عند الانحطاط من القيام الى الركوع او من الركوع الى السجود
وكذا لا يأتى ببقية تسبيحة السجود بعد رفع رأسه بل الواجب ان يراعى كل شيء في محله كذا
في التاتارخانية نا فلا عن اليتيمة * اذا قال سمع الله من حمده يقول الهاء بالجزم ولا يمين الحركة
في الهاء كذا في التاتارخانية نا فلا عن الحجّة * ثم اذا استوى قائماً كبر وسجد كذا في الهداية *
ويكبر في حالة الخرو ويقول في سجوده (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ثلثاً وذلك ادناه كذا في المحيط *
ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر كذا في الهداية * والادنى

ففيها ثلث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد * وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل التوم كذا في الهداية * والاول اذا اراد السجود يضع اولاً ما كان اقرب الى الارض * فيضع ركبتيه اولاً ثم يديه ثم انسد ثم جبهته * واذا اراد الرفع يرفع اولاً جبهته ثم يديه ثم ركبتيه * قالوا هذا ان كان حائياً اما اذا كان متخففاً فلا يمكنه وضع الركبتين اولاً فيضع اليدين قبل الركبتين ويثبتهن اليمنى على اليسرى كذا في التبيين * وبضع يديه في السجود هذا ان نية * ويوجه اصابعه نحو القبلة وكذا اصابع رجله ويعتمد على راحتيه ويهدى ضبعيه عن جنبيه * ولا يفتش ذراعيه كذا في الخلاصة * واجبا في بطنه عن فخذيه كذا في الهداية * والمرأة لا تجافي في ركوعها وسجودها وتتعد على رجليها وفي السجدة تنشر بطنها على فخذيه كذا في الخلاصة * والامة كالحر الا في ريع اليدين هذا الاحرام يهي كالرجل كذا في السراج الوهاج * ثم يرفع رأسه ويكثر * واسنة يديه ان يرفع رأسه حتى يستوي جالساً وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا كذا في البحرة البيرة * وآوام سجودنا * ومجد اخرى اجزاء عند ابى حنيفة ومحمد رحمهم الله كذا في الهداية * رقع الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الاستال لا بد لا يمكنه اداء الثانية الا بعد الاستال الى ان لا بد الا بعد رفع الرأس واداء رقع حتى لو امكنه الاستال من غير رفع الرأس ان سجد حتى وسادة وازيلت الوسادة حتى وقع جبهته على الارض اجزاء هداى المهاية * واحده لمواى مقدار الرفع عروى عن ابى حنيفة رح انه ان كان الى التعداد اقرب جازوا ان كان الى الارض اقرب لا يجوز كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في الهداية * وتروى ابو يوسف رح انه اذا رفع رأسه مقداره ما يسمى وابعاداً * قال في المحيط وهذا الاصح كذا في العبدن * وهو الاصح هذا في البدائع * ثم ذكر وينحط للسجدة الثانية واسمها مثل ما سمع في السجدة الاولى كذا في المحيط * ثم ان افترغ من السجدة ينهض على صدوره قد سجد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه كذا في المحيط * وترك الاعتماد مستحب لمن اس به عذر عندنا على ما هربنا في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق * وانما يعتمد بيديه على الارض كذا هو مذهب الشافعي لا بأس به كذا في الظهيرية * وتعمل في الركعة الثانية مثل ما يعمل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدورى * وانما يرفع رأسه

كتاب الصلوة . (١٠٢٠) في صفة الصلوة * في سنن الصلوة

من السجدة الثانية في الركعة الثانية بآية ش رجليه اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه كذا في الهداية * ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة * وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى واخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية * ويقرأ تشهد ابن مسعود كذا في الكافي * ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي * وهذا انتهى الى تراءه اشهد ان لا اله الا الله يشير بالمسبحه * والمختار انه لا يشير كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى كذا في المصنوعات نادلاً عن الكبرى * وكثيراً من المشايخ لا يرون الاشارة بركبتيها في منية المفتي كذا في التبيين * فان افرغ من قراءة التشهد قام كذا في المحيط * وفي الجلاي والقيام من التعدة على صدور قدميه كاتيم من السجدة * وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يده على الارض كذا في الزاهدي * وادام يفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط * ويقرأ فاتحة الكتاب هكذا في الكافي * ويكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج نافلاً عن الاختيار بشرح المختار * وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدت السهو ان كان ساهياً لكن التراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة وعليه الاعتماد كذا في فتاوى فاضيلان * وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة * وهو الصحيح وظاهر الرواية كذا في البدائع * والسكرت مكروه هكذا في الخلاصة * ويجاس في الاخيرة كما جاس في الاولى هكذا في الهداية * وينشهد فاذا فرغ من الشهود يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * وسئل محمد بن كعبية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد * وكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمدًا) والصحيح انه لا يكره كذا في التبيين * فان افرغ من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولا بويه ولا مؤمنين ولا مؤمنات كذا في الخلاصة * ويدعو لنفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة هكذا في التبيين * ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة * ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستحيل سؤاله من العباد كترابهم اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستحيل كتولهم اللهم اغفر لي ايس من كلامهم وقراءه اللهم ارزقني من قبل

الاول كذا في الهداية * فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية *
 وَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا عَظِيمًا تَفْسُدُ * وَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْعِلْمَ وَالْحَيَاةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا تَفْسُدُ كَذَا
 فِي الْمَضْمَرَاتِ * وَفِي الْوَلَوِ الْحِجَةُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ بِدَعَاءٍ مُحْفَرٍ لَا يَخَافُ أَنْ يَجْرِيَ
 عَلَى لِسَانِهِ مَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَذَا فِي الْمَتَارِخِ خَانِيَّةُ * وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يَنْسُدُ أَيْ يَفْسُدُ
 إِذَا لَمْ يَقْعُدْ قَدْرَ الشَّهَادَةِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا إِذَا قَعَدَ فَصَلَاتُهُ تَامَةً يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ كَذَا
 فِي التَّبْيِينِ * وَمَنْ أَدْعَى الْمَأْثُورَةَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمْنِي دَعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي فَقَالَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَأَنْتَ
 لَا تَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَافْغِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَكَانَ
 ابْنُ مَسْعُودٍ يَدْعُو بِكَلِمَاتٍ مِنْهُنَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ بِكَ
 مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ كَذَا فِي النِّهَايَةِ * وَبَسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ الْمُصَلِّيُ بَعْدَ ذِكْرِ الصَّلَاةِ
 فِي آخِرِ الصَّلَاةِ (رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَبَلَّلْ دُعَاءَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لِي وَإِلَآدِي
 وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقْرَأُ الْحِسَابُ) كَذَا فِي الْمَتَارِخِ خَانِيَّةُ نَافِلًا عَنْ الْحِجَةِ * ثُمَّ بَسَلَّمَ تَسْلِيمَيْنِ تَسْلِيمَةً
 مِنْ يَمِينِهِ وَتَسْلِيمَةً مِنْ يَسَارِهِ وَتَحَرَّلَ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَجْهَهُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى بِيَاضَ خَدِّهِ
 الْأَيْمَنِ * وَفِي التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بِيَاضَ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ * وَفِي الثَّانِيَةِ هُوَ الْأَصَحُّ
 هَكَذَا فِي شَرْحِ النِّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْكَوَاكِمِ * وَيَتَحَرَّلُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ *
 الْمُخْتَارُ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ بِالْأَلْفِ وَالْأَمِّ وَكَذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ كَذَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ * وَلَا يَقُولُ
 فِي هَذَا السَّلَامِ فِي آخِرِهِ وَبَرَكَاتُهُ عِنْدَنَا * وَالسَّنَةُ فِي السَّلَامِ أَنْ تَكُونَ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةَ اخْفِضَ مِنَ
 الْأُولَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَهُوَ الْأَحْسَنُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَأَنْ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ فَقَامَ فَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ
 وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ يَتَعَدَّى وَبَسَلَّمَ كَذَا فِي الْمَتَارِخِ خَانِيَّةُ نَافِلًا عَنْ الْحِجَةِ * وَالصَّحِيحُ أَنَّ إِذَا اسْتَدْبَرَ
 الْقِبْلَةَ لَا يَأْتِي بِهَا كَذَا فِي الثَّنِيَّةِ * وَأَوْسَامُ الْأَعْيُنِ يَسَارُهُ فَإِنَّهُ يَسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ أَلَمْ يَكَلِّمْ * وَلَا يَعْبُدُ السَّلَامُ
 مِنْ يَسَارِهِ * وَلَوْ سَلَّمَ تِلْكَاهُ وَجْهَهُ يَسَلِّمُ عَنْ يَسَارِهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * اخْتَلَفُوا فِي تَسْلِيمِ الْمُتَعَدِّي
 قَالَ الْفَتْهَى أَبُو جَعْفَرٍ الْمُخْتَارُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِذَا سَلَّمَ الْأَمَامُ عَنْ يَمِينِهِ يَسَامُ الْمُتَعَدِّي عَنْ يَمِينِهِ وَإِذَا
 قَرَعَ عَنْ يَسَارِهِ يَسَامُ الْمُتَعَدِّي عَنْ يَسَارِهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * وَيَنْوِي مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْحِفْظَةِ
 وَالْمُسْلِمِينَ فِي جَانِبِهِ كَذَا فِي الزَّاهِدِي * وَلَا يَنْوِي النِّسَاءُ فِي زَمَانِنَا وَلَا مَنْ لَا شَرَكَةَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ

هو الصحيح كذا في الهداية * والمتدى يحتاج الى نية الامام مع نية مَنْ ذكرنا * فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم * وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم * وان كان بحذائه نواه في الجانب الايمن عند ابي يوسف ر: وعند محمد ر: ينويه فيهما كذا في المحيط * وهو رواية عن ابي حنيفة رح كذا في الكافي * وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التاتارخانية * والمفرد ينوي الحنطة لا خير * ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البدائع * واداسلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فاعدا لكنه يقوم الى التطوع * ولا يتطوع في مكان الغريضة ولكن ينحرف يمنا ويسرة او يتأخر * وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه * وان كان مقتديا او يصلي وحده ان لم يثبت في مصلاه يدعوا جاز * وكذا ان قام الى التطوع في مكانه وتأخر او انحرف يمنا ويسرة جاز والكل سواء * وفي صلوة لا تطوع بعدها كال فجر والعصر كره المكث فاعدا في مكانه مستقبل القبلة * والنبي عليه الصلوة والسلام سمي هذا بدعة * ثم هو بالخيار ان شاء ذهب وان شاء جلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو افضل * ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بحذائه مسبوق فان كان ينحرف يمنا ويسرة والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشتغل بادعية طريفة كذا في التاتارخانية * الفصل الرابع في القراءة * سنتها حال الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف او عجلة في سيره ان يقرأ بفاتحة الكتاب واي سورة شاء * وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت او الخوف على نفس او مال ان يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت او الا من كذا في الزاهدي * وسنتها حال الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرار ان يقرأ في الفجر سورة البروج او مثلها يحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج * وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالقصار جدا كذا في الزاهدي * وسنتها في الحضر ان يقرأ في الفجر في الركعتين باربعتين او خمسين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر * وذكر في الاصل او دونه * وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة كذا في المحيط * واستحسنوا في الحضر طرأ

لمفصل في الفجر والظهر * وأوسطه في العصر والعشاء * وقصاره في المغرب كذا في الوفاية *
وطوال المفصل من الحجرات إلى البروج * والأوسط من سورة البروج إلى أم يكن * والقصار
من سورة أم يكن إلى الآخر كذا في المحيط والوفاية ومنية المصابي * وفي التبتة إذا كان
يؤدي العصر في وقت مكروه فالصواب أنه يستوفي القراءة المسنونة كذا في التارخانية *
ولم يتوقت في الترتبي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية * فما قرأه فهو حسن كذا
في المحيط * لكن عن النبي عليه السلام أنه أتربسهم اسم ربك ألا على وفل يأبها الكافرون
وتل هو الله أحد فبقراً أحياً هذا للتبرك وأحياناً غير ذاك للتحرز عن هجران باقى القرآن كذا
في التهذيب * ولا يزيد على القراءة المستحبة ولا يثقل على القوم وأبى يخفف بعد أن يكون
على التمام والاستحباب كذا في المصمرات نالاً عن الطحاوي * وأطالة القراءة في الركعة
الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالإجماع * قال محمد ربح أحب إلى أن يطول الركعة
الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاهد في ومعراج الدراية *
وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التارخانية * وعلى هذا الخلاف الجمعة والعيدان
هكذا في البدائع * وبعد هذا اختلف المشائخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما بقدر
الثلث والثلثين * والثلثان في الأولى والثانية * وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى
بثلثين آية ونهى الثانية بقدر عشر آيات أو عشرين كذا في المحيط * هذا بيان الأولى * وأما
لبیان الحكم بالتفاوت وإن كان فاحشاً بأن قرأ في الأولى سورة طويلاً ونهى الثانية ثلث آيات
لابأس به كذا في الظهيرية * وفي بعض شروح الإجماع الصغير لا خلاف أن أطالة الركعة
الثانية على الأولى مكروهة إن كانت بثلث آيات أو أكثر وإن كانت بأقل من ذلك لا يكره كذا
في الخلاصة * قال المرغينة أبي التطويل يعتبر بالآي أن كانت متتالية وإن كانت الآيات متتالية من
حيث الطول والتصرع بأكلمات والأحرف كذا في التبيين * ويكره أن يوقت شيئاً من القرآن
لشيء من الصلوة قال الطحاوي ولا سبب جاني هذا إذا رآه حتماً واجبه لا يجوز غيره أو رأى
قراءة غيره مكروهة وأما إذا قرأ لاجل المشرع عليه أو تبرك بقراءته صلى الله عليه وسلم فلا كراهة في
ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحياً لا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا في التبيين *
الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وصورة كاملة في المكتوبة * فإن جاز الآن يقرأ السورة في

الركعتين كذا في الخلاصة * ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقبل لا يكره وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة • ولو قرأ في ركعة من وسط سورة او من آخر سورة وقرأ في الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى او من آخر سورة اخرى لا ينبغي له ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة * في الحجة لو قرأ في الركعة الاولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ آمن الرسول في ركعة وتلى هو الله احد في ركعة لا يكره كذا في التارخانية * قراءة آخر السورة في الركعتين افضل من قراءة السورة بتمامها ان كان آخرها أكثر آية من السورة وان كانت السورة أكثر آية بقراءتها افضل هكذا في الذخيرة * وإذا اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة او ثلث آيات اختلفوا فيه * والصحيح ان قراءة ثلث آيات اولى اذا بلغت الآيات مقدار اقصر سورة من القرآن كذا في التارخانية * وإذا جمع بين سورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة يكره وأما في الركعتين ان كان بينهما سور لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط * كما اذا كان بينهما صورتان قصيرتان كذا في الخلاصة * وقال بعضهم لا يكره أصلاً وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الاخرى او في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الاخرى او في تلك الركعة آية اخرى فوق تلك الآية * وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات او آية واحدة في ركعة واحدة او في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور كذا في المحيط * هذا كله في الفرائض وأما في السنن لا يكره هكذا في المحيط * ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى بينهما سورة او قرأ سورة فوق تلك السورة في المختار انه يمضي في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة * افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك السورة ويفتح التي ارادها يكره * وكذا لو قرأ اقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلوة ثم بدأه ان يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة • وإذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلوة او الفاتحة ومعها آية او آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط * من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة * في الحجة قراءة القرآن بالقراءات السبعة والروايات كلها

كتاب الصلوة (١٠٩) في صفة الصلوة * في زلة الناري

جائزة ولكني ارى الصواب ان لا يقرأ القراء العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التاتارخانية * الفصل الخامس في زلة الناري * منها وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة اخرى * ان وصل حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخرى نحو ان تقرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون او غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين او سدع الله لمن حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعدد ذلك هكذا في الخلاصة * ومنها ذكر حرف مكان حرف * ان ذكر حرفا مكان حرف ولم يغير المعنى بان تقرأ ان المسلمون وان الظالمون وما اشبه ذلك لم تفسد صلوته * وان غير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشتة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلوته عند الكل * وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشتة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع الساء اختلف المشايخ قال اكثرهم لا تفسد صلوته هكذا في فناوي قاضيخان * وكثير من المشايخ افتوا به * قال القاضي الامام ابوالحسن والتاضي الامام ابو عاصم ان تعدد فسدت * وان جرى على لسانه او كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو اعدل الاقوال والمختار هكذا في الوجيز للكردي * ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك * فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف يجزى صلوته ولا يؤم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل * وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلوته هكذا في فناوي قاضيخان * وهو الصحيح كذا في المحيط * ومنها حذف حرف * ان كان الحذف على سبيل الایجاز والترخيم فان وجد شرائطه نحو ان تقرأ وناو يا مال لا تفسد صلوته * وان لم يكن على وجه الایجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته نحو ان يقرأ ولقد جاءهم رسولنا بالبينات بترك الشاء من جاءت * وان غير المعنى تفسد صلوته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ فما لهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لاهكنا في المحيط * وفي العنابية هو الاصح كذا في التاتارخانية * ونحو ان يقرأ وهم لا يظلمون فرأيت فحذف الالف من افرايت ووصل نون يظلمون فافرايت * وان يقرأ وهم يحسبونهم يحسنون صنعا فحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلوة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهر ما هو محذوف * ومنها زيادة حرف * ان زاد حرفا

فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته منذ عامة المشائخ نحو ان قرأ وانهى عن المنكر بزيادة الياء هكذا في الخلاصة * وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا فيجزم الميم من هم ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلوة * وكذا نحو ان يقرأ ما خلق الذكر والانثى فظهر الالف وكانت محذوفة وظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط * وان غير المعنى نحو ان قرأ زرابيب مكان زرا بى او مثنى مثنى او الذكر والانثى وان سعيكم لشتى والقرآن الحكيم وانك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة * ومنها ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل * ان كانت الكلمة التى قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهى في القرآن لا تفسد صلوته نحو ان قرأ مكان العليم الحكيم وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تفسد وعن ابي يوسف رح تفسد نحو ان قرأ التيا بين مكان التوا بين * وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تنقاربان في المعنى تفسد صلوته بخلاف اذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحا ولا تجميدا ولا ذكرا * وان كان في القرآن ولكن لا يتقاربان في المعنى نحو ان قرأ وعدا علينا انا كما غافلين مكان فاعاين ونحوه مما لو اعتقده يكفر تفسد عند عامة مشائخنا وهو الصحيح من مذهب ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة * ولتنسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو مريم ابنة غيلان تفسد بخلاف واو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رح وعليه عامة المشائخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لان عيسى لا اب له وموسى له اب الا انه اخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي * ومنها زيادة كلمة لا على وجه البديل * الكلمة الزائدة ان غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو ان يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسله اولئك هم الصديقون او لم يوجد نحو ان يقرأ انما يملئ لهم ليزدان وانما وجمالا لا تفسد صلوته بخلاف * وان لم يغير المعنى فان كانت في القرآن نحو ان يقرأ ان الله كان بعباده خبيراً بصيراً لا تفسد بالاجماع وان لم تكن في القرآن نحو ان يقرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح ورومان لا تفسد عند عامة المشائخ هكذا في المحيط * ومنها تكرار الحرف او الكلمة * ان كرر حرفاً واحداً فان كان ذلك اظهار تضعيف لم تفسد صلوته نحو ان يقرأ ومن يرتدد * وان كان زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله ثلاثاً لا مات تفسد * وان كرر الكلمة فان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوته وان تغير نحو ان يقرأ

رب رب العالمين او مالك مالك يوم الدين فالصحيح انه تفسد هكذا في الظهيرية * ومنها الخطاء في التقديم والتأخير * ان قدم كلمة على كلمة او آخر ان لم يتغير المعنى لا تفسد نحو ان قرأ لهم فيها زفير وشهيق وتدم الشهيق هكذا في الخلاصة * وان تغير المعنى نحو ان يقرأ ان الابرار لفي جهنم وان الفجار لفي نعيم فاكثرا المشائخ على انه تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وان قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد نحو ان قرأ انما ذلکم الشيطان يخرف اولياءه فخافوهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا يتغير لا تفسد نحو ان قرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه * ولو قدم حرفا على حرف ان تغير المعنى تفسد صلوته كعفص مكان عصف * وان لم يتغير لا تفسد كما اذا قرأ غناء او حيي مكان احيي هو المختار هكذا في الخلاصة * ومنها ذكر آية مكان آية * لو ذكر آية مكان آية ان وقف وقفا تاما ثم ابتدأ بآية اخرى او بعض آية لا تفسد كما لو قرأ والعصر ان الانسان ثم قال ان الابرار لفي نعيم او قرأ والشمس الى قوله وهذا البلد الامين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد او قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووتف ثم قال اولئك هم شر البرية لا تفسد * اما اذا لم يقف ووصل ان لم يغير المعنى نحو ان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاهم جزاء احسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس لا تفسد اما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية ان الذين كفروا من اهل الكتاب الى قوله خا الذين فيها اولئك هم خير البرية تفسد عند هامة علمائنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة * ومنها الوقف والوصل والابتداء في غير موضعها * اذا وقف في غير موضع الوقف او ابتدأ في غير موضع الابتداء ان لم يتغير به المعنى تغيرا باحشا نحو ان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله اولئك هم خير البرية لا تفسد بالاجماع بين علمائنا هكذا في المحيط * وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو لم يقف منه قوله اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة * وان تغير به المعنى تغيرا باحشا نحو ان قرأ شهدا لله انه لا اله الا هو لا تفسد صلوته عند عامة علمائنا وعند البعض تفسد صلوته * والنتهي على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط * وقال القاضي الامام السعيد النجيب ابو بكر اذا قرئت من القراءة وتريد ان تكبر المار كوع ان كان احتم بالثناء والوصل بالله اكبر اولى ولو لم يكن بالثناء فالفصل

اولى كقوله تعالى ان شائتك هو الا بترهكذا في التاتارخانية * ومنها اللحن في الاعراب *
 اذا لحن في الاعراب لحننا لا يغير المعنى بان قرأ لاترفعوا اصواتكم برفع التاء لاتفسد صلوته بالاجماع
 وان غير المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصى آدم ربه بـ نصب الميم ورفع الرب وما اشبه ذلك
 مما لو تعمد به يكفر واذ قرأ خطأ فسدت صلوته في قول المتقدمين * واختلف المتأخرون قال
 محمد بن منان وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهمداني
 وابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشمس الائمة الحلواني لا تفسد صلوته *
 ومات الله المتقدمون احوط لانه لو تعمد يكون كفر او ما يكون كفرا لا يكون من القرآن * وما قاله
 المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضي خان
 وهو الاشبه كذا في المحيط * وبه يفتى كذا في العتابة * وهكذا في الظهيرية * ومنها ترك التشديد
 والمد في موضعهما * لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين او قرأ الحمد لله
 رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انه لا يفسد وكذا في جميع المواضع وان كان
 قول عامة المشائخ انه يفسد * وما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قرأ اولئك بلامد وانا
 اعطيناك بدون المد لا تفسد * وان كان يغير بان قرأ سواء عليهم بترك المد وكذا في قوله دعاء
 وزد دعاء المختار انه لا يفسد كما في ترك التشديد هكذا في الخلاصة * وان شد في ومن اظلم
 ممن كذب على الله قال بعضهم لا تفسد وعليه الفتوى كذا في العتابة * ومنها ترك الادغام
 والالتيان به * اذا اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد من الناس ويقبض العبارة ويخرجها
 عن معرفة معنى الكلمة نحو ان يقرأ قل الذين كفروا استغلبون بادغام الغين في اللام فسدت
 صلوته وان اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد الا ان المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع اظهار
 نحو ان يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تفسد صلوته * واذا ترك الادغام نحو ان يقرأ
 واينما تكونوا يدرككم الموت بفك الادغام لا تفسد صلوته وان فحش من حيث العبارة هكذا
 في المحيط * ومنها الامالة في غير موضعها * اذا قرأ بسم الله بالامالة وقرأ ما لك يوم الدين
 بالامالة وما شا كل ذلك لا يفسد صلوته كذا في المحيط * ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي
 جمعه امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه * ذكر بعض المشائخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف
 المعروف ما لا يؤدي معناه تفسد صلوته بالاتفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه * وان قرأ

ما يؤدى معناه فعلى قولهما لا تفسد وعلى قول أبي يوسف رح تفسد * والصحيح من الجواب في هذا انه اذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلوة أما لا تفسد صلواته حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدماً ما يجوز به الصلوة يجوز صلواته هكذا في المحيط * ومنها ذكر بعض الحروف عن الكلمة * اذا ذكر بعض الكلمة وما اتى بها لا ينقطع النفس اولاً لأنه نسي الباقي ثم تذكر فذكر الباقي نحو ان اراد ان يقرأ الحمد لله فلما قال ال انقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر وقال حمد لله او لم يذكر الباقي نحو ان اراد ان يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته اراد ان يقرأ فلما قال ال تذكر انه قد كان قرأ وترك ذاك ورکع او ذكر بعض الكلمة وترك تلك الكلمة وذكر كلمة اخرى ففي هذه الصور كلها وما شاكلها تفسد صلواته عند بعض المشايخ وبه كان يفتى الامام شمس الائمة الحلواني * ومن المشايخ من قال ان ذكر مطر كلمة لو ذكر كلها يوجب ذاك فساد الصلوة فذكر شرطه يوجب فساد الصلوة * وان ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط * وللشطر حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ومنهم من قال ان كان لما ذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي ان لا يوجب فساد الصلوة * وان كان الشطر المقروء لا معنى له ويكون لغوا ولم يكن لغوا ولكن يكون مغيراً للمعنى يوجب فساد الصلوة * وعامة المشايخ على انه لا يفسدان هذا مما لا يمكن التحرز عنه فصار كالتنحيم المدفوع في الصلوة هكذا في الذخيرة والمحيط * اذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا يفسد صلواته لان فيه بلوى العامة كذا في المحيط * لو قرأ القرآن في الصلوة بالالحن ان غير الكلمة تفسد * وان كان ذلك في حروف المد والميل لا تفسد الا اذا فحش * وان قرأ في غير الصلوة اختلف المشايخ * وما متهم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * وكرهوا الاستماع ايضاً كذا في الخلاصة * ونقل عن ابي القاسم الصفار البخاري ان الصلوة اذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً الا في باب القراءة لان للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية * ومنها ادخال التانيث في اسماء الله تعالى * اذا قرأ في صلواته هل ينظرون الا ان تأنيهم الله في ظلل من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الاديب تفسد صلواته لان التانيث لا يجوز ادخاله في اسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله الا

هو الحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واشباه ذلك * وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه لا يفسد صلوته لان الانيان ههنا فعل غير الله تعالى * وبعض مشائخنا صححوا ما ذكره الفضلي رحمه الله هكذا في المحيط والذخيرة * ذكر في الفوائد لوقرا في الصلوة بخطاء فاحش ثم رجع وقرأ صحيحا قال عندي صلوته جائزة وكذلك الاعراب * ولو قرء النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب او خفض مكان الرفع والنصب لا تفسد صلوته * الباب الخامس في الإمامة * وفيه سبعة فصول * الفصل الاول في الجماعة * الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتون والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي * وفي الغاية قال عامة مشائخنا انها واجبة * وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة * وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج * واذ فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بلا خلاف بين اصحابنا لكن ان اتى مسجدا آخر صلى بهم مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حية فحسن * وذكر القدوري انه يجمع في اهله ويصلي بهم * وذكر شمس الائمة الاولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حية ان يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه * وتسقط الجماعة بالاعذار حتى لا تجب على المريض والمقعذ والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند ابي حنيفة ر ج * والصحيح انها تسقط باطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين * وتسقط بالریم في الليلة المظلمة واما بالنهار فليست الریم عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخشين او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يحبس غريمه في الدين او يريد سفرا واقامت الصلوة فيخشى ان يفوته القافلة او كان قيما لمريض او يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوته ونفسه تتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تتوق اليه كذا في السراج الوهاج * المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محلة نصاي اهله فيه بالجماعة لا يباح تكرارها فيه باذان ثان اما اذا صلوا بغير اذان يباح اجماعا وكذا في مسجد قاعة الطريق كذا في شرح المجمع للمصنف * ان زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا في السراجية * التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التدامي يكره * وفي الاصل للصدر الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره * وقال شمس الائمة

الحلواني ان كان صومى الامام ثلثة لا يكره بالانفاق * وفي الاربع اختلف المشايخ * والاصح انه بكره هكذا في الخلاصة * الفصل الثاني في بيان من هو الحق بالإمامة * الاولى بالإمامة اعلمهم باحكام الصلوة هكذا في المضمرة * وهذا الظاهر هكذا في البحر الرائق * هذا اذا علم من القراءة قدر ما يقوم به منه القراءة هكذا في التبيين * ولم يطعن في ربه كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غير اورع منه كذا في المحيط * وهكذا في الزاهدي * وان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولى كذا في الخلاصة * فان تساوا وادقأهم اي اعلمهم بعلم القراءة بقى في موضع الترتف ويصل في موضع الرصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية * فان تساوا واورعهم * فان تساوا وافسدهم كذا في الهداية * فان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقا * وان كانوا سواء فاحسنهم فان كانوا سواء فاصبحهم وجهها كذا في تنقيح القدير * اي اكثرهم صلوة الليل كذا في الكافي * فان استووا في الحسن فاشرفهم نسبا كذا في فني القدير * فكل من كان اكمل فهو افضل لان المتصور كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه اكثر كذا في النسيب * فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين بقرع بينهما او الخيار الى التوم كذا في الخلاصة * جماعة عند في دار اضياف فصاحب الدار اولى بان يقدم الا ان يكون معه ذو سلطان او قاض * بان قدم المالك واحدا منهم وكبرة فهو افضل * وان تقدم احدهم جاز * دارها سنا جرهارها اكها وضياف في المستاجر احق بالاذن والاستبذان منه هكذا في التاخرانية * وكذا المستعير اولى من المعير كذا في السراج الوهاج * دخل المسجد من هواي بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى كذا في القنية * والاخرس اذا ام قوما خرسا فصلوة الكل جائزة * وان اما في ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا * وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلوة ان الاخرس مع الامي اذا اود الصلوة كان الامي اولى بالامامة * والامي اذا ام الاخرس فصلوتهما جائزة بلا خلاف كذا في النازخانية * وفي منبة المصلي المعتبر من المتيمم من الحنابلة اولى من المتيمم من الحديث كذا في النهر الفائق * قوم جلوس في المسجد الداخل وتوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من اهل الخارج فامهم وقام امام من اهل الداخل فامهم من يسبق بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهية في حقهم كذا في الخلاصة * رجلا

في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اترأ فقدم اهل المسجد غير الاقرأ فقد اساءوا * وان اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبرة للاكثر كذا في السراج الوهاج * ليس في المحلّة الا واحد يصلح للإمامة لا تلزمه ولا يأتى بتركها كذا في الغنية * الفصل الثالث في بيان من يصلح اماماً لغيره * قال المرغبنا نبي يجوز الصلوة خلف صاحب هوى وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهمي والقدرى والمُشبهة ومن يقول بخلق القرآن * وحاصله ان كان هوى لا يكفر به صاحبه تجوز الصلوة خلفه مع الكراهة والا فلا هكذا في التبیین والخلاصة * وهو الصحيح هكذا في البدائع * ومن انكر المعراج ينظر ان انكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر * وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر * ولو صلى خلف مبتدع او فاسق فهو محرز ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة * والاعتداء بشافعى المذهب انما يصح اذا كان الامام يتحامى مواضع الخلاف بان يتوضأ في الخارج النجس من غير السبيلين كالقصد وان لا ينحرف من القبلة انحرافاً فاحشاً هكذا في النهاية والكناية في باب الوتر * ولا شك انه اذا جاوز المغازب كان فاحشاً كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يكون متعصباً ولا شاكاً في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المنى ويفرك اليا بس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعى الترتيب في الفوائت وان يمسح راسه هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر * ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية * ذكر الامام التمر تاشي عن شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يبقين يجوز الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية * لو علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلوة على زعم الامام كمس المرأة او الذكر او ما اشبه ذلك والامام لا يدري بذاك تجوز صلواته على قول الاكثر وتال بعضهم لا تجوز * وجه الاول وهو الاصح ان المقتدى يرى جواز صلوة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبیین * قال الفضلي يصح اقتداء الحنفى في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة * ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا في الهداية * وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية * واما اقتداء المتوضى بالمتيمم

في صلوة الجنائز فجائز بلا خلاف كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور ان اتحد
عذرهما وان اختلف فلا يجوز كذا في التبيين * فلا يجوز ان يصلي من به انغلات ربه خلف من به
سلس البول كذا في البحر الرائق * وكذا لا يصلي من به سلس البول حلف من به انغلات ربه وجرح
لا يرقأ لان الامام صاحب عذر من المأموم صاحب عذر كذا في الجوهرة النيرة * ولا يصلي الطاهر
خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المسنحة وضمة وهذا اذا قارن الموضوع الحدث
او طرأ عليه هكذا في الزا هدى * ويجوز اقتداء العامل بما سح الخف وبالماسح على الحمرة
وكذا امامة المفتصد لغيره من الاضحاء اذا كان اضمن خروج الدم * والراكب على الادابة
لمن كان معه على دابة والمؤمى لمثله والعاري للعرأة هكذا في الخلاصة * والا مضل
ان يصلي العرأة وحدها فاقعدوا بالايماء وينباعد بعضهم عن بعض فان صلوا جماعة رتق الامام
وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرة النيرة * وان نكدهم جاز كذا في الهادية * وصار بهم جماعة
مكروهة كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * وبصم اقتداء الثائم بالقاعد الذي تركع
وبسجد لا اقتداء الراكع والساجد بالمومئ هكذا في فتاوى قاضي خان * ويؤم لاحد
الثائم كما يؤم القاعد كذا في الذخيرة * وهكذا في الحانية * وفي المظم ان ظهرت يامه
من ركوعه جاز بالانفاق والا فكذلك عندهما وبه اخذ ائمة العلماء خلافا للمحمد ربح اداني
الكفاية * ولو كان لقدم الامام عرج وقام على بعضه يجوز وعده اولي كذا في المسبب * ولا يصلي المنفل
خلف المعرض كذا في الهداية * وان لم يقرأ في الاخير من كذا في الماننا رجا بيته فلا من
جامع الجوامع * وان ائمتين منفصلين بمعتز فامسده ثم اتدعى يد يي ذاك العرض ويومئ قضاء
ما لزمه بالافساد جاز عندنا قضاء هكذا في الكافي * ولا يصح الاقتداء بالاجنوب المطبق
ولا بالسكران * فان كان يجن ويعيق يصح الاقتداء به في زمان الابعاد هكذا في نهج الدين * اصحاحان *
قال العقيمه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين ان يكون لائمه وتنت معلوم او لم يكن فهو بمنزلة
الصحيح من زمان الافاء وبه يأخذ هكذا في السارحانية * وبصم اقتداء المتيم بالسارحانية
وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لاحارج الوقت * المقدم اذا صلى ركعتين
من العصر فتربت الشمس فحاء مسافر واقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداءه * ومصالح كعتي
الظهور اذا اقتدى من صلى الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة * ويجوز امامة الاعرابي

والاممي والعبد وولد الزنا والفاسق كذا في الخلاصة* الا انها تكره هكذا في المتون* امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لهم اول بعضهن محرما فانه يجوز ويكره كذا في النهاية ناتلا عن شرح الطحاوي* ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العيدين وهو الاصح كذا في الخلاصة ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا في الهداية* ويكره امامة المرأة للمرأة في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلوة الجنازة هكذا في النهاية* فان نعلن وقفت الامام وسطهن وبقيامها وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن امامتهن لم تفسد صلواتهن هكذا في الجوهرة النيرة* وصلواتهن فسادت فان نعلن هكذا في الخلاصة* وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن فسدت صلواتهن لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخسي* وللرجال والخنثى مثله لا يجوز* وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز كذا في الخلاصة* وعلى قول ائمة بان يصح الاقتداء بصبيان في التراويم والسنن المطلقة كذا في فتاوى قاضيخان* المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية* وهو الاصح كذا في المحيط* وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق* ويجوز صلوة الاخرى اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارئ هكذا في التاتارخانية* وامامة الامي قوما اميين جائزة كذا في السراجية* اذا امام امي اميا وقارنا فصلوة الجميع فاسدة عند ابي حنيفة رح وقالوا صلوة القارئ وحده* واما اذا صلوا وحدانا فقليل انه على الخلاف* وقيل يصح وهو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين للمصنف* لو افتتح الامي ثم حضرا القارئ قيل تفسد وقال الكرخي لا* ولو حضر الامي على قارئ يصلي فلم يقتد به وصاحي اختلفوا فيه الاصح ان صلواته فاسدة* القارئ اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد يصلي وحده فصلوة الامي جائزة بخلاف* اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامي جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق* ذكر الامام التمرتا شي يجب ان لا يترك الامي اجتهاده في اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم مقدار ما يجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عند الله تعالى كذا في النهاية* ولا يصح اقتداء القارئ بالامي ولا بالآخرى وكذا لا يصح اقتداء الامي بالآخرى والكاسي بالعارى والمسبق

في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيان • ولا ابتداء باللاحق واللاحق بالراكب هكذا
في الخلاصة • لا يصح ابتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي الظهر بمصلي الظهر منه
ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا ابتداء المفترض بالمسئل والمبادر بالابتداء إذا اندر
أحدهما صلوة صاحبه واقتدى أحدهما الآخر • لا يصح • ولا ابتداء من استد طوعاً من استد
طوعاً إلا إذا اشتركا في نافلة واستداهما ثم اقتدى أحدهما بالآخر • لا يصح • يصح ابتداء
الحالف بالحالف • ولا يحذر ابتداء النادر بالحالف • يصح ابتداء الحالف بالناذر هكذا
في محيط السرخسي • المأوى إذا أم العزاة والناس من يحذر صلوة الإمام والعارفين ولا يحذر
صلوة الناسين بالاحياء كذا في الخلاصة • ولا يصح ابتداء الصبح بالذي ثبته بحس وتعد
عليه غسله بالماء بالحدث الدائم كذا في الآثار الحديثة • ولا يحوز إمامة الأئمة الذين
لا يندرج على المكالم ببعض الحروف إلا لمثله إذا لم يكن في اليوم من يتدبر على الكلام هناك
الحروف بما إذا كان في القوم من يتدبر على الكلام بها فسدت صلواته وصلوة الأئمة •
وهو أن يتف في غير مواضعه ولا يتف في مواضعه لا ينبغي الختان يؤم وكذا من ننحني عند الترافة
كثيراً ومن كان به نعمة وهو أن يكلم الله صواباً أو بآفة وهو أن يكلم الله صواباً • والله الذي
لا يتدبر على أحراج الحروف إلا بالاحتياط • لكن الله سبحانه وتعالى أعلم • الحروف أحدها
على الصلوة لا يكره أن يكون إماماً هكذا في المحيط في رد المأوى • المأوى إذا اقتدى
بالأمام لا يصح شره أحد في الوطن في الطوع لا يحب النساء هو الصحيح • وكل جواب عريته
في المأوى إذا اقتدى بالأمام ثم استد على نفسه فهو الجواب في رجل يتدبر بالمأوى أو الصلوة
أو المحدث أو الجنب ثم استد على نفسه • والأصل في هذه المسئلة أن حال الإمام أن كان مثل
حال المتقدم أو مؤخره أو صلوة الكل • وإن كان دون حال المتقدم صح صلوة الإمام ولا يصح
صلوة المتقدم هكذا في المحيط • إلا إذا كان الإمام المتقدم في نافلة أو كان أحرس والمقدم
أما لا يصح صلوة الإمام أيضاً هكذا في فتاوى قاضي حان • وقد استدل بعض العلماء بحاشي
أنما نفدت صلوة الأمام والأحرس عند أبي حنيفة رحمه الله علم أن حاله قلم بأهله إذا لم يعلم لا يفسد
صلواته كما قيل • وفي ظاهر الرواية لا يصلح من حاله الطعام وحاله الجهل إذا في الجهالة • رجلا
افتتح الصلوة مع غيره بل واحد أن يكون إماماً له حبه فصلواتهما بائنة • وإن نوى كل

ان يأتى لصاحبه فصلوتهما فاسدة كذا في محيط السرخسى * لا بأس للرجل ان يؤم الناس
وعلى بدنه تصا ويرلانها مستورة بالثياب * وكذا لو صلى وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة
او صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يصلح للإمامة
ولا يؤم اهل محله ويؤم اهل محله اخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك
المحلة قبل دخول وقت العشاء * ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك كذا في
الاخلاصة * الفاسق اذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة
ولا تترك الجمعة بامامته * وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد آخر ولا يأتى به هكذا
في الظهيرية * رجل ام قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه اولانهم احق بالامامة
يكره له ذلك وان كان هواحق بالامامة لا يكره هكذا في المحيط * وكراهة تطويل الصلوة كذا
في التبيين * وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلوة بعد القدر المسنون * وينبغي له ان يراعى
حال الجماعة هكذا في الجوهرة النيرة * رجل ام قوما شهرا ثم قال كنت مجوسيا فانه يجبر
على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوتهما جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت
بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على
وجه التورع والاحتياط اعاد وصلوتهما * وكذا اذا قال كان في ثوبي قذر كذا في الخلاصة *
وكذا اذا بان ان الامام كافرا ومجنونا او امرأة او خنثى او امسى او صلى بغير احرام او
محدثا او جنبا هكذا في التبيين *

الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء

وما لا يمنع * المانع من الاقتداء ثلاثة اشياء * منها طريق عام مرفية العجلة والوقار هكذا
في شرح الطحاوى * اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة
والاوقار لا يمنع وان كان واسعا يمر فيه العجلة والاوقار يمنع كذا في فتاوى قاضي خان والاخلاصة *
هذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء * ولركان
على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال وبالتالي يثبت بالاتفاق وفي المثنى خلاف على قول
ابى يوسف رح يثبت وعلى قول محمد رح لا كذا في المحيط * ولو قام الامام في الطريق واصطف
الاس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين خلفه في الطريق
مقدار ما يمر فيه العجلة جازت صلوتهم * وكذا فيما بين الصف الاول والتالي الى آخر الصفوف

كذلك في ما يمدح قاضي حان * وأما مع من الاقتداء في البلدات قد رما سمع فيه صغان
وفي مصلح العبدان يصل لا يمدح الاقتداء وإن كان يمدح به الصغان أو أكثر * وفي المحدث الصلاة
التي رارة أحلاف المشايخ * وفي الأثر أن جعله بالمسجد كدين الصلاة * ومما يمدح عظم
لا يمكن الأمور عند ذلك العلاج كالتسوية * وفي كافي شرح أبي * أن كل من يمدح من الزمان
بهم كسرى * وفي السنين * الروايات * وفي النساء * وأن كل من يمدح الزمان * إلا أنه لا يمدح
هو المحمد * وكذلك في الصلاة * وفي السنين * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
هكذا في * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
كان حلف المهر والثمة * حكم أصح الجماعة * وليس الواحد حكم الصوف * وفي كافي *
أحلاف على ما يمدح في الطريق * أن كل من يمدح بركة أو حوص * أن كل من يمدح بركة أو حوص *
جانب يتنجس الجانب الآخر لا يمدح إلا * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
ومما يمدح من النساء * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
ووراء هن صغرى من الرجال * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
قوم صلوا على طهر طاعة في المسجد * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
في طهر * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
صغا واحد * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
صاوة من كان على الطهر * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
اشيع الزاهداني * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
انديس * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
لا يمدح * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
الذي بين الرجال * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
صو النساء * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
واحد منهم * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
فإن كانت النساء * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *
فهو مسترة * وفي كافي * وفي كافي * وفي كافي *

في المحيط * اذا كان بينهما حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبيرا يمنع المقتدى الوصول الى الامام
لرصد الوصول اليه اشتبه عليه حال الامام او لم يشته هكذا في الذخيرة * ويصح ان كان
صغيرا لا يمنع او كبيرا وله ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه
لكن لا يشته عليه حال الامام سيما اذا ورؤية هو الصحيح * واما اذا كان الحائط صغيرا يمنع
وكن لا يشته حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط وان كان
في الحائط باب مسدود تيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول * وقيل يصح لان وضع الباب
للوصل فيكون المسدود كالمفتوح هكذا في محيط السرخسي * والمسجد وان كان لا يمنع الفاصل فيه
كذا في الوجيز للكردي * ولو اقتدى بالامام في اتصنى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز
كذا في شرح الطحايري * وان قام على سطح دار المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان
لا يشته عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * وهو الصحيح الا اذا كان
على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي * وان قام على الجدار الذي بين داره
وبين المسجد ولا يشته حال الامام صح الاقتداء * ولو قام على دكان خارج المسجد متصل
بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء جار المسجد
بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام * وان كان طريقا عاما ولكن
سدت الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التارخانيه فلاحن الحجة *
ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشته عليه
حال الامام يصح الاقتداء * وان اشتبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان
وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشته عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وكذا
لو قام في المذنبه مقتديا بامام المسجد كذا في الخلاصة * الفصل الخامس في بيان
مقام الامام والمأموم * اذا كان مع الامام رجل واحد وصبي يعقل الصلوة قام من
يمينه وهو المختار * ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ولو وقف على
بساره جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي * ولو وقف خلفه جاز * ولم يذكر محمدره الكراهة
بصا * واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يذكره هو الصحيح هكذا في البدائع * وان كان معاندا فانما
خلفه وكذا لك اذا كان احدهما صبيا * وان كان معه رجل وامرأة اقام الرجل على يمينه

والمرأة فخلته وان كان رجلا ن وامرأة اقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما * وان كان معه رجلان ونام
الامام وسطهما فصلواتهم جائزة * رجلان صليا في الصحراء وانتم احدهما بالآخر ونام من
يمين الامام فحاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل ان يكبرا الافتتاح حكى عن الشيخ
الامام ابى بكر طرخان انه لا يفسد صلوة المؤتم جذبه الثالث الى نفسه قبل السكيرا وبعد كذا
في المحيط * وفي الفتاوى العنانية هو الصحيح كذا في التاثيرية * رجلان ام احدهما صاحبه
في ثلاثة من الارض فحاء ثالث ودخل في صلواتهما فتقدم حتى جاوز موضع سجدة متدرا ما يكون
بين الصف الاول وبين الامام لا تعد صلواته وان جاوز موضع سجدة كذا في المحيط *
وان اجتمع الرجال والصبيان والنخعات والاباث والصبغات المراهبات تقوم الرجال انصبي
ما يلي الامام ثم الصبيان ثم النخعات ثم الاناث ثم الصبغات المراهبات كذا في شرح الطحاوي *
وكره لهم حضور الجماعة الا للعجوز في العجور والمغرب والعشاء * والفتوى اليوم لمي الكراهة
في كل الصلوات لظهور المساد كذا في الكافي * وهما المختار كذا في السنين * ويعني القوم
ان اقاموا الى الصلوة ان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسروا بين مناكلهم في الضعيف * ولا بأس
ان يامرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق * وينبغي للامام ان ينفذ اراء الرضا ان وقف
في صمته الرضا او في ميسرته فنداسا لمخالفة السنة كذا في السنين * وينبغي ان يكون
بحذاء الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي * والقام في الصف الاول افضل من
الثاني وفي الثاني افضل من الثالث * وان وجد في الصف الاول رجلا دون الصف الثاني
بحرق الصف الثاني كذا في القنبه * وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام *
فان تساوت المواضع في يمين الامام وهما لاحسن كذا في المحيط * احاذ المرأة الرجل
متسدة لصلواته * ولها شرائط * منها ان تكون المحاذ بدمشقتها نصايح للجماع * ولا عورة للمس
وهو الاصح كذا في السبع * حتى اركبت صميحة لا تسنهي وهي تعقل الصلوة بحادث لا تعد
صلواته كذا في الكافي * ومنها ان تكون الصلوة متاخفة هي التي لها ركيع ومجود وان كانا
بصاة ان بالاماء * ومنها ان تكون الصلوة مشتركة فحريمه واداء * ويعني بالشركة تحريمه
ان يذكر باليمين تحريمهما على تحريمه الامام حذيفة ويعني بالشركة ان يكون لهما امام فاما
هو وان نحتميا او تدبرا فالدرك بان تحريمه على تحريمه الامام وان اداه على انك حذيفة

واللاحق بان تحريمته على تحريمه الامام حقيقة وبان اداءه فيما ينضيه على اداء الامام تقديرا *
 والمسبق بان في حق التحريم منغور في ما ينضيه * فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان
 لا يفسد صلواتهما في التبيين * ومنها ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان
 والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا يفسد صلواته * ومنها ان يكسها بلا حائل
 حتى لو كان في مكان متحد بان كان على الارض او على الدكان الا ان بينهما اسطوانة لا يفسد صلواته
 هكذا في الكافي * وادى الحائل تدر مؤخرة الرجل وغاظة الاصبع * والعرجة تقوم
 مقام الحائل * وان زاده تدره ! يقوم فيه الرجل كذا في التبيين * ومنها ان تكون ممن تصح منها
 الصلوة حتى ان المجنونة اذا حارثت لا يفسد صلواتها كذا في الكافي * ومنها ان ينوي الامام امامتها او
 امامة النساء وقت الشروع لا بعدد ولا يشترط حضور النساء لصحة بيتن * ومنها ان تكون المحاذاة
 في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلوة من عن يمينها
 وبسارها وخلفها من كل صف * ومنها ان تكون جهتهما متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور
 اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلح كل بالتحري الى جهة * والمعتبر
 في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين * والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمه
 والحليلة والصغيرة والمستهة والكبيرة التي يتنفر عنها الرجال هكذا في الكفاية * ثم المرأة الواحدة
 تفسد صلوة ثالثة واحدة من يمينها وآخر من يسارها وآخر خلفها ولا تفسد اكثر من ذلك هكذا
 في التبيين * وعايه الفتوى كذا في النار خاوية * والمرأة ان صلوة اربعة واحد من يمينها وآخر
 من يسارها واثنان خلفهما بحذاءهما * وان كن ثلثا فسدن صلوة واحد من يمينهن وآخر
 من يسارهن وثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جراب الظاهر هكذا في التبيين * ومحاذاة
 الخنثى المشكل لا تفسد كذا في التاتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم *

الفصل السادس في ما يتابع الامام وفيما لا يتابعه * اذا ادرك الامام في التشهد وقام الامام
 قبل ان يتم المقتدي او سلم الامام في آخر الصلوة قبل ان يتم المقتدي التشهد فاما المقتدي ان يتم
 التشهد كذا في الغيانية * وان لم يتم اجزاه * ولو تكلم الامام ببل ان يفرغ المقتدي من التشهد
 فانه يتم التشهد كما لو سلم * واوحدث الامام عمدا قبل فراغ المقتدي من التشهد تفسد صلواته
 هكذا في الخلاصة * الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فنسي بعض من

خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد أن يعود ويتشهد ثم يتبع إمامه وإن خاف أن يفوته الركعة كذا في الكناية * وأوصلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسلم مع الإمام * ولو رجع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدي ثلثا الصحيح الميزان مع الإمام هكذا في فتاوى قاضيخان * إذا رفع المقتدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة * ولو أطل الإمام السجود فرفع المقتدي رأسه بظن أنه سجد ثانيا فسجد معه أن نوى الأولى أو لم يكن له نية يكون عن الأولى وكذا أن نوى الثانية والمتابعة وإن نوى الثانية لأغير كانت عن الثانية * فإن شارك الإمام فيها حاز كذا في التبیین * وأن رفع المقتدي رأسه من السجدة الثانية قبل أن يضع الإمام جبهته على الأرض لا يجوز وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلواته هكذا في فتاوى قاضيان والخلصة * ولو أطل المؤتم السجود وسجد الإمام الثانية فرفع المؤتم رأسه وظن أن الإمام في السجدة الأولى فسجد ثانيا يكون عن الثانية وإن نوى الأولى لأغير لأن النية لم تصادف محلها لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل للإمام كذا في محيط الفرخسي * خمسة أشياء أنكر الإمام ترك المقتدي أيضا وتابع * تكبيرات العيد والتعدة الأولى وسجدة الملاوة والسهم والتسبوت إذا خاف موت الركوع هكذا في الوجيز للكردري * وإن كان لا يخاف بتنت ثم يركع كذا في الخلاصة * وأربعة أشياء أن لم تعد به الإمام لا يتابعه المقتدي * زاد في صاربه سجدة حمدا أو زاد على أو قبل الصحابة رض في تكبيرات العيد أو كبر في صلوة الجنازة خمسا أو ثمانية إلى الخامسة ساهيا كذا في الوجيز للكردري * وإن لم يقيد الخامسة بالسجدة وعاد بها سلم المقتدي معه وإن قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدي * ولو لم يقعد الإمام على الرابعة وتام إلى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدي وسلم ثم قيد الإمام الخامسة بالسجدة فسدت صلواتهم كذا في الخلاصة * وتسعة أشياء أن يترك الإمام أي به المأمون * ترك رفع اليدين في النحر بعد الانتهاء أن كان الإمام في الصلاة وإن كان في السجدة لأعند محمد بن خلاد الثاني . وك تكبيرة الركوع أو السجود أو التسليم فيهما أو المسموع ونزلة المشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشويق أي بالركعة أو السجدة قبل الإمام في الركعات كلها تضي ركعة بلا ترا كذا في الوجيز للكردري * وإذا سجد قبل الإمام

وإذا كان لا بد من إحداهما أو كليهما المقتضى أن يفعل ذلك كذا في المحبط في صفة الصلوة *
 المسبوق من لم يدرك الركعة الأولى مع الإمام
 وإذا أحدهما كذا في البحر الرائق * من فاتته إذا أدرك الإمام في الركعة التي بعده
 فيها لا تأتي بالشاء كذا في الخلاصة * هو الصحيح كذا في التجنيس * وهو الأصح كذا في
 الوجيز المذكور * سواء كان قراءته أو يعيد أو لا يسمع منه * هكذا في الخلاصة * وإذا نام إلى قضاء
 ما سبق في بيته أو يعوز للقراءة كذا في فتاوى قاضيه * وأن أحلصه والظاهرية * ونى صلاة الصلاة
 يأتي به كذا في الخلاصة * وأن أدرك الإمام في الركوع أو السجود * يرى أن كان أكبر رأيه
 أنه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به فائداً ولا ينابع الإمام ولا يأتي به
 وإذا لم يدرك الإمام في الركوع أو السجود لا يأتي به * وأن أدرك الإمام في القعدة لا يأتي
 بالشاء بل يكمل القعدة ثم لا يحطاً ثم يقعد كذا في البحر الرائق في صفة الصلوة * ومنها أنه يصلي
 أولاً * ثم مع الانتهاء ثم يتعصي ما سبق كذا في محبط السرخسي * وإذا بدأ بقضاء ما فاتته
 قبل أن تسد صلواته وهو لا يصح كذا في البظهيرية * وذكر في جامع الفوائد أنه يجوز عند
 بعض الأئمة * آخرين وعليه * لغتوى كذا في المضمرة * والأظهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق
 ومنها أنه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد إلا في موضع * إذا خاف المسبوق الماسح زوال
 حدثه أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر
 أو دخل وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طلع الشمس وخاف أن يسبته الحدث له أن لا ينتظر
 مرغ الإمام ولا سجود سهو * أما إذا كان لا تفسد الصلوة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف
 المسمون أن يمر بالبأس يبرأ يديه أو ينتظر سلام الإمام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراه كذا
 في الوجيز المذكور * ونوقم في خبرها بعد قدر التشهد صح ويكره تحريمها كذا في فتح القدير
 والبحر الرائق * وأن قام قبل أن يتعد قدر التشهد لم يجز * وأورغ المصيرق قبل سلام الإمام
 وتابع الإمام في السلام قبل أن تسد وقبل لا تسد وده يعني كذا في الخلاصة وفتي القدير *
 ومنها أنه لا يقوم إلى القضاء بعد التسليمتين بل ينتظر فراغ الإمام كذا في البحر الرائق * ويمكن
 حتى يقوم الإمام إلى تطوعه أن كان صلوة بعده تطوع أو يستدبر المحراب أن لم يكن أو ينتقل
 عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدار الركعة عليه سجد كذا في المصيرق في باب صلاة العبد *

ومنها أن المسبوق ببعض الركعات رابع الإمام في الشهادتين وإن أتم الشهادتين لا يشعل
بما بعده من الدعوات ثم ما لا يفعل تكلموا به وعن ابن شحات أنه يكره أن يشهد أي تقرأ الشهادتين
لا الله لا اله وهو المختار كذا في الغيبة * والصحيح أن المسبوق قرأ في الشهادتين حتى يبرغ
عند سلام الإمام كذا في التحرير المذكور في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الخلاصة و
فتح القدير * ومنها أنه لا بد من سلام مع الإمام ساهياً أو تملأ لا يزمه محذور السهو وإن سلم بعده أرمه
كذا في الظهيرية * هو المختار كذا في جواهر الأحكام * وإن سلم مع الإمام على ظن
أن عامه السلام مع الإمام فهو سلام عمداً بقصد كذا في الظهيرية * وإن سلم مع الإمام
تأسيًا بظن أن ذلك منسحق ونوى الاستئصال يصير داراً لعلات المنعقد أن الشك في نوى
الاستئصال كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها أنه يقضى أول صلوة في حق التواضع راتين
حق الشاهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بينهما بركعة فيكون ثلث ركعات
وترأت على الناحية وسورة * ولو ترك القراءة في إحدى ركعتيه بعد الركعة من الركعات
وعاين أن يقضى ركعة يقرأ فيها العنقة والسورة ويشهد ويقضى ركعة أخرى كذا في ولا يشهد
وفي الثانية بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة * ولو أدرك ركعتين يصلي ركعتين
ولو ترك في إحدى ركعتيه فسدت * ولو كان الإمام يقضى قراءة في الركعة الأولى في السمع
الثاني فادركه فيه واقتدى به أتى بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيه بعد كذا في الوجيز
للمكردري * ومنها أنه منعد فيما يقضى إلا في أربع مسائل أحدها أنه لا يجوز اقتداء به
ولا الاتتداء به * فلو اقتدى بمسبوق بمسبوق فسدت صلاة المتدري تقرأ أو لم تقرأ دون الإمام كذا في
البحر الرائق * ولو سجد أحد المصنفين المسأولين كمية ما عليه بهتة ملاحظاً الآخر لا اقتداء
به صح هكذا في الخلاصة * ولو ظن الإمام أن عليه سهواً فسجد السهو ما بعده المسبوق
فيه ثم علم أنه لم يكن عليه سهواً فاشهر بالبر والتين أن صلوة المسبوق بعد لا بد اقتدى
في موضع الأمر قال لعقمة بن الميثبي وما لا بأس به كذا في الظهيرية * وإن لم يعلم لا بأس
صالحه في تراجم كذا في فتاوى قاضي خان * هو المختار وبه يذهب أبو حفص الكبير وهو لمأخوذ
به كذا في الغيبة * ولو قام الإمام إلى السجدة الثانية المسبوق في سجدة الإمام
على رأس الركعة بعد صلاة المسبوق من السجدة لم يفسد حتى يسجد السجدة الثانية

ففي العصور ان كان مشكلاً جاز للمفرقين كذا في الظهيرية * الباب السادس في الحدث في الصلوة *
من سبته حدث ترضاً وبنى كذا في الكنز * والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط
ولا يورد بالتالي حدث فيهما ولا بد من الاثابة هكذا في الهداية والكافي * والاستيناف افضل
كذا في المتون * وهذا في حق الكل عند بعض المشائخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً *
وعلى الامام والمأموم انكما لا يجدان جماعة ولا استيناف افضل ايضاً وان كانا لا يجدان والبناء افضل
صيانة لعضيلة الجماعة * وصحح هذا في الفتاوى كذا في الجوهرة النيرة * ثم لجواز البناء
شروط * منها ان يكون الحدث موجباً للوضوء ولا يندرج وجوده وان يكون سماوياً لا اختيائياً
لا بعد فيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق * فاذا احدث في الصلوة من بول او غائط او ريم
او رعايا منعمه انسدت صلوته ولا يبنى * وان لم يتعمد فان كان الحدث موجباً للغسل فكذلك
وان كان موجباً للوضوء فان كان بفعل آدمي فكذلك خلافاً لابي يوسف رح كذا في الخلاصة *
وان اذ ارعه التي ملأ الفم من غير قصد يتوضأ ويبني ما لم ينكلم * وفي التقيؤ لا يبنى هكذا
في المحيط * واما صاب المصلي حدث بغير فعله كما لو اصابته بندقة او رماه انسان بحجر او مدر
فشج رأسه او مس احد قرحه فان ما دلاً يجوز له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا
في شرح الطحاوي * ولو سقط من السطح مدر او لوح فشج رأسه ان كان بمرور المار استقبال الصلوة
خلافاً لابي يوسف رح وان كان لا بمرور المار فمن مشائخنا من قال يبنى بلا خلاف ومنهم
من قال على الاختلاف هو الصحيح * وكذلك لو كان تحت شجرة فسقطت منها ثمرة فجرحت *
ولو دخل الشوك في رجل المصلي او سجد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير
قصد لا يبنى وكذلك لو عصه زنبور فسال منه الدم * ولو عطس فسبغ الحدث من عطاسه
او تنحنح فخرج بقوته ريم قيل لا يبنى وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو سقط من المرأة
الكرسف بغير صنعها مبلولاً بنت في قمرهم جميعاً وبتحريكها تبني عند ابي يوسف رح وعندهما لا تبني
كذا في التبيين * وان سال من دمل به دم توضأ وغسل وبنى * ولو عصر الدمل حتى سال
او كان في موضع ركبتيه دمل فافتح من اعناده على ركبتيه في سجود فهدا بمنزلة الحدث
العمد فلا يبنى على صلوته كذا في المحيط * اذا اغشى في صلوته اوجن او فقهه بتوضاً
ويستقبل الصلوة * وكذلك اذا نام في صلوته واحتلم يستقبل ولا يبنى استحساناً * واذا نظر الى

فرج امرأة فانزل لا يبنى او انتضم البول على ثوب المصلي اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسلها لا يبنى في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * ومنها ان ينصرف من ساعته حتى لو ادى ركنا مع الحدث او مكث مكانه نذر ما يؤدى ركنا نسدت صلوته * ولو قرأ زاهبا تسعد وآتيا لا وقبل بالعكس والصحيح الفساد فيهما * والتسليم والتهيل لا يمنع البناء في الاصح كذا في التبيين * ولو احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده او رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر صريحا به اداء ركن فسدت صلوة الكل * وان لم يرد به اداء الركن عليه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله هكذا في الكافي * امام سبته الحدث في السجود فرفع رأسه مكثا فسدت * وان رفع بلا تكبير لا تسد فيستخلف كذا في الوجيز للكردي * ولو احدث بالجملة ثم انتبه بعد ساعة يبنى وان مكث يقظان ساعة تسد كذا في معراج الدراية * ومنها ان لا يعمل بعد الحدث فعلا من ايا الصلوة لو لم يكن احدث الا لا بد منه او كان من ضرورات ما لا بد منه او من توابعه وتماماته حتى اذا سبته احدث ثم تكلم او احدث متعمدا او تهته او اطل او ثرب او يحوز لك لا يجوز له البناء * وكذا اذا جن او اغشى عليه او اجنب هكذا في البدائع * انظر الى فرج امرأة فامنى هكذا في شرح الطحاوي * ولو استقى من الالباء او السور وهو محتاج اليه فتوضأ جاز له البناء * ولو استنجى بان كان مكشوف العورة بطل البناء هكذا في البدائع * المصلي اذا سبته احدث مذهب ابي حنيفة ما تكشف عورته في الوضوء او كشفها هو قال القاضي ابو علي النسفي ان لم يجد بداء من ذاك لم تفسد صلوته كذا في النهاية * واذا كشفت المرأة ذراعيها للوضوء بطلت صلواتها وهو الصحيح * واذا توضأ يتوضأ ثلثا ثلثا ويستومب رأسه بالمسح ويمضمض ويستنشق ويأتى بسائر السنن وهو الاصح كذا في التبيين * اما لو فصل اربعا اربعا يستكمل الصلوة كذا في السائر خاتمة * ان احدث والماء بعيد والبرق قريب اختار اقل مؤنة من الامرين من الذباب والنزح * والصحيح انه اذا برح اسأ نف كذا في المصنوعات * هو المختار كذا في الخلاصة * احدث وفي منزله ماء فام بنوضا وتصد الحوض والبيت اقرب من الحوض ان كان بينهما قليل من قدر صنتين لم يفسد صلوته وان كان اكثر منه تفسد * ولو كان في بيته ماء ان كان مادته المتوضى من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وترضا بنى على صلوته هكذا في الخلاصة * ولو وجد في الحوض

موضعاً للموضي فتجاوز الى موضع أن كان بعد ركضيق المكان الاول يبنى والا لا كذا
في الوجيز للكردي * ولو ترصاً وتذكر انه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء * واو
لم يذكر حتى قام الى الصلوة ثم تذكر استقبال هكذا في الخلاصة * ولو سى ثوبه فرجع ورفع
استل الصلوة كذا في النار خانية * اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اثناء فتوضاً بذلك
الاء وحمل الاء الى موضع صلوته جازله البناء ان كان حمل الاء على يد واحدة كذا
في المحيط * رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتحه وتوضاً فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والابلا
كذا في النار خانية * وان ملا الاء وحمله بيدتين لا يبنى وان حمله بيد واحدة جازله البناء كذا
في الجهرية النيرة * وان اصابته نجاسة مانعة من جواز الصلوة فغسلها فان كانت من سبق الحدث
سدى وان كانت من خارج لا يبنى خلافاً لابن يوسف رح * ولو كانت من خارج ومن
من الحدث لا يبنى وان كانا في موضع واحد كذا في التبيين * ولو اصابته نجاسة
الاء السزغ بان وجد ثوباً آخر فنزع من ساعته اجاز وان لم يمكنه النزاع من ساعته بان لم يجد ثوباً
في ان ادنى جزء من الصلوة مع ذلك الشرب نكس صلوته بالاجماع وان لم يؤد جزء من الصلوة
وان مكث كذلك لم نكس وان طال * وان امكنه النزع من ساعته بان كان يجد ثوباً
احد فلم ينزع ولم يؤد جزء من الصلوة اختلوا اصحابنا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
نكس صلوته كذا في المحيط * واوسبقه الحدث في الصلوة فابصر فليتوضاً فحدث متعمداً
لا يجوز له البناء كذا في الناري فاضحيان * ومنها ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث لسماوى
كذا في البحر الرائق * بالماسم على الحفين لو احدث وذهب ليتوضاً فذهب وقت مسحه
في حلائ وضوته يستل الصلوة هو الصحيح كما لو احدث في الصلوة فذهب فوجد الماء
لم يبنى وكذا المسند اذا احدث في الصلوة ثم زهت هكذا في محيط السرخسى *
وكذا ما سمع الحميرة اذا دأت حرا حنه او صاحب الحرس السلئل اذا خرج وقت الصلوة
هكذا في التاتار حانية * ومنها اذا كان مقتدياً ان يعود الى الامام ان لم يكن فراغ الامام
وكان بينهما حائل يجمع جراز الاقتداء ولا يفرغ امامه لا يعود * ولو عادا اختلعا في فساد صلوته *
ولو لم يكن بينهما مانع بله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق * والمنع
بعد ما توضاً يبرين اتمام الصلوة في بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا

كتاب الصلوة (١٣٢) في الحدث في الصلوة * بني الاستخلاف

في الكافي * والآمام كالمنفرد ان فرغ امامه والاعد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوقاية *
ومنها ان لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحار الرائق
ومنها اذا كان اماما ان لا يستخلف من لا يصلح للإمامة فلو استخلف امرأة استقبل كذا
في البحار الرائق * فصل في الاستخلاف * في كل موضع جازله البناء فلا امام ان
يستخلف وما لا يصلح له معه البناء فلا استخلاف فيه * وكل من يصلح اماما لا امام الذي
سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفته له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفته كذا
في المحيط * وصورة الاستخلاف ان يتأخر محدودي بآواضعها بدءا على انفسهم انهم تدرعى
وتقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة * له ان يستخلف ما لم يجاز
الصفوف في الصحراء وفي المسجد ما لم يخرج منه كذا في التبيين * اذا أحدث واستخاف رجلا
من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصلح استخلافه * ونفسد صلوة القوم
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح * وفي فساد صلوة الامام روايتان * والاصلح هو الفساد
كذا في فتاوى قاضيخان * والآولي للامام ان لا يستخلف المسبوق وان استخلفه بنفسه
ان لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية * ولو تقدم مبتدئ من حيث انتهى اليه الامام
واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم بهم * فلو انه حين اتم صلوة الامام تبعه او أحدث
متعمدا او تكلم او خرج من المسجد سدت صلواته وصلوة القوم تامة ولا امام الا ان كان
مرغ لا تفسد صلواته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصلح كذا في الهداية * ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده
على ركبته او سجدا يشير بوضعها على جبهته او قراءة يشير بوضعها على فمها كذا في البحار الرائق
وان بقى عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنين فباصبعين * والسجدة التلاوة تضع
صبعه على الجبهة واللسان والمسهو على قلبه هكذا في الظهيرية * هذا اذا لم يعلم الخليفة
ذلك اما اذا علم فلا حاجة كذا في النيات الخانية * رجل اقتدى بالامام في ذوات الاربع
ما حدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكم بقى عليه
فان المقتدى يصلي اربع ركعات ويتعهد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضيخان في فصل
المسبوق * واستخلف لاحقا للخليفة ان يشير للتقوم حتى يؤدي ما عليه من الصلوة ثم يتم بهم
الصلوة ولو لم يفعل ذلك وعصى على صلوة الامام واخروا عليه حتى انتهى الى موضع السلام.

كتاب الصلوة (١٣٢) في الحدث في الصلوة * في الاستخلاف

واستحيان من سلام بهم جازعندما هكذا في المضمضات * والامام المحدث على امامته
 ما لم يخرج من المسجد او يستخلف رجلا يقوم الخليفة في مقامه ينوي ان يؤم الناس
 او يستخلف القوم غيره حتى لو لم يزوج شي من ذلك فتوضأ من جانب المسجد والقوم
 يمشون وهو يرجع الى مكانه واتم صلواتهم اجزاهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى يخرج
 من المسجد فسدت صلوة القوم * ويتوضأ الامام وينوي لا بدني حق نفسك المنفرد كذا في
 المحيط * وان تقدم رجل من غير تقدم واحد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد
 جازوا لخروج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الى الجل الى المحراب ويقوم مقامه
 فسدت صلوة الرجل والقوم ولا تسد صلوة الاول هكذا في فتاوى قاضيان * اذا كان
 حليف الامام شخص واحد واحد الامام تعين ذلك الواحد الامامة عينه الامام بالنية او
 لم عينه * ولو تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الان ينوي القوم ان يأتوا
 بالخير قبل ان يذبح ذلك ولو تقدم الى طائفة رجلا العبوة الاكثر وعند الاستواء تفسد صلوة الكل
 وان تقدم رجلا في السابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقدم والتقدم
 بعضهم بعدا وبعضهم بهذا الصلوة الذي يأتى به الاكثر صحيحة و صلوة الاقل فاسدة وعند
 الاستواء لا يفسد الشرع بفساد صلوة الطائفتين هكذا في التبيين * ولو استخلف من آخر
 المصنف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما تفسد صلوة من كان
 بعده من صلوة الامام الاول ومن من يمينه وشماله في صفته ومن خلفه وان نوى ان يكون
 اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه ينوي ان ينوي الامامة
 فسدت صلواتهم * وشروط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج
 الامام من المسجد كذا في البحر الرائق * ولو استخلف واستخلف الخليفة غيره نال الفضل
 ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جازوا بصير كان الثاني تقدم بنفسه
 او قدمه الاول والا لم يجز هكذا في الخلاصة * لو احدث وليس معه احد فلم يخرج حتى جاء
 من ائتم به ثم خرج كان الثاني خليفة الاول عند اصحابنا راجح هكذا في الظهيرية * اذا حصر
 عن القراءة له ان يستخلف وهذا اذا لم يترأ قدر ما يجوز به الصلوة او اعتراه خجل او خرف
 يحصر عن القراءة من غير نسيان اما ان اقرأ ما يجوز به الصلوة فلا يستخلف بل يركع

ويعضي على صلواته فلو استخلف مسدت صلواته لأنه لا حاجة اليه كذا في التبيين *
 وإذا نسي القراءة أصلاً لا يجوز الاستحلاف والاجماع كذا في العيني شرح الهداية * مسافر أو دى
 مسافر ما حدث الإمام باستخاف مني ما لم يلزم المسافر الإمام ولو استخاف مسافر مني
 الحائض إذا نسي لم يلزم التزم الاتمام كذا في محيط السرخسي في أصل صلوة المسافر * وإذا نسي
 ذلك مسافراً * من ظن أنه حدث فخرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث استعمل الصلوة
 وإن لم يكن حرج من المسجد يصلي ما نسي كذا في الهداية * وهذا بخلاف ما في الزيلعي ١١١
 على ما يروى أو كان على الجماعة من وظن أن مدة مسجد قد انتقض أو بان منه أو كان
 سراً ما نسي أو كان في الظهور وظن أن ما لم يصل المجر أو رأى حدثاً في ثوبه نظره إلى الصلاة يصير
 حيث يعسد صلواته * وإذا داروا لجهة واحدة وصلى الجماعة أو المسجد وكان في الصلاة
 الصلوة أو حكم المسجد أو تقدم فدام ولم ينس له سورة أو من قرأ الصلوة فدام ما نسي
 من السورة والحديث استعمل كذا في التبيين * وإن رأى ما نسي وحده بموضع أو غيره
 في المسجد وكذا في التبيين وشمالاً وحالاً كذا في المحيط * والمرأى أن يأتى به من دونه
 مسدت صلواته لا بد بمنزلة الحديث في حق الرجل وللهذا يعفى بها كذا في التبيين *
 حالف ما نسي سبق الحديث فاصبر ثم سئل أن نسي كذا في الصلاة أو نسي ما نسي *
 وإذا نسي الصلوة في مسأله * إذا طأح الشمس في البحر * أو دخل وقت الصلوة في الحرم *
 أو سقطت حبرته عن يده * أو رآه عدو * أو استخفى أمياً * أو قدر من يده على الصلاة
 أو استخف * وكان ما سجد على الجماعة من مئة مئة منسكه وكان واجداً لما رواه الإمام في
 واجد لا يسطل ويبل بطل * أو مزع حديق يعمل بسبب من لا واسع عن الحاجة إلى الصلاة
 في المزع * وأما إذا كان المزع يعمل عنيف نمت صاروا بالاجماع * أو يعلم أنه في سورة وإن بدى
 أو حفظه السماع ممن يتوأمه من ديب أو شغل أو التعلم أو التوهم حذيفة نمت صاروا هذا إن
 منبر أو أعم ما حيث يجوز أعم امتد ما إذا كان يصلى حتى قارىء بعد ما يؤم أهل المسجد
 واحتماراً إلى البيت أو لا نسيه كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الظهير * أو وجد
 ما نسيه يجوز منه الصلوة وإن لم يكن منه بحال * أو من الباطل أو كانت له صلاة أو لم يكن له الصلاة
 أو لم يكن معه ما يربط به استأجره في بعض شؤره أو طهره أو راعوه أو كان الصلوة بعده

فقد رُوي على استعمال الماء وتذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متروضا يصلي خلف متبعم فقرأى المؤتم الماء أو مؤتما وعلى الإمام فائتة فتذكر المؤتم الفائتة بطلت صلوة المؤتم وحده كذا في التبيين * ثم اذا بطلت الصلوة في هذه المسائل لا تنقلب نفلا الا في ثلث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في أحده هرة النيرة * وهذا اثنا عشرة مسئلة في الروايات المشهورة * وقد زيد عليها مسائل * منها اذا كان يصلي بالشرب النجس فوجد ما يغسل به * ومنها اذا كان يصلي القضاء فدخل عليه الاوقات المكرهه من الزوال او تغير الشدس للغروب او طلوعها * ومنها اذا صلت الاية بغير قناع فاعتقت في هذه الحالة ولم تستمر عورتها من ساعتها * فهذه المسائل كلها اذا حصل له واحد منها بعد ما تعد قدر التشهد او في سجود السهو بطلت صلوته و صلوة من كان خلفه لم يأن امسا * ولو سام وعليده سجود السهو فعرض له واحد منها فان سجد بطلت صلوته والا فلا * ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما تعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلوته دون القوم * وهذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين * الباب السابع
فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها * وفيه بصلان * الفصل الاول فيما يفسدها * المفسد للصلوة
نوعان * قيل ويعمل * النوع الاول في الاقوال * اذا تكلم في صلوته ناسيا او عامدا خاطئا
او قاصدا قليلا او كثيرا بكلم لا صلاح صلوته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى ا تعد
او نوع في موضع القيام فقال له قم او لا اصلاح صلوته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل
الصلوة عندنا كذا في المحيط * هذا اذا تكلم قبل ان يقعد قدر التشهد هكذا في فتاوى
ناب * وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث
يسمع نفسه تفسد صلوته كذا في المحيط * وان لم يسمع وصح الحروف لا تفسد كذا في الزاهدي *
وفي الترازل اذا تكلم في الصلوة وهو في النوم تفسد صلوته وهو المختار كذا في المحيط * يفسدها السلام
للصلوة عمدا واما غيره فان كان على ظن ان الصلوة نامة فغير مفسد وان كان ناسيا للصلوة فمفسد *
ولو سلم على رجل تفسد مطلقا كذا في شرح ابني المكارم * المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه ان يسلم
مع الامام فهو سلام عمدا يمنع البناء كذا في الخلاصة في مما يتصل بمسائل الاقتداء
مسائل المسبوق * وهكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيمن يصح الاقتداء به * ولو سلم

المسبوق مع الامام ينظر ان كان ذا كرا لما عليه من القضاء فسدت صلوته * وان كان ساهيا لما عليه من القضاء لا تفسد صلوته لانه سلام الساهي فلا يخرج منه حرمة الصلوة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو * رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن انها ترويحة او سلم في ظهر على رأس الركعتين على ظن انها جمعة او لم يقم سلم على رأس الركعتين على ظن انه ما فرغ منه يستقبل الصلوة * ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها رابعة فانه يهضي على صلوته ويسجد للسهو كذا في فتاوى قاضي خان * والضابطة ان السهو من السلام ان وقع في اصل الصلوة بوجوب فسادها وان وقع في وصف الصلوة لا يوجب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو * ولو اراد ان يسلم على انسان ساهيا فلما نال السلام تذكر انه لا ينبغي له ان يسلم وهو في الصلوة فسكت تفسد صلوته كذا في المحيط * ولو صافح بنية السلام تفسد صلوته لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة * ولو اشار يريد به رد السلام او طلب من المصلي شيئا ما اشار به او برأسه بنعم او بلا لا تفسد صلوته هكذا في التبيين * ويكره كذا في شرح منبه المصلي لاميير الحاج * رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلوته كذا في المحيطين * ولو قال العاطس يرحمك الله وخاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة * ولو عطس في الصلوة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي * وهكذا في المحيط * ولو عطس فقال المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان اراد به جوابه او استفهامه بالصحيح انه يفسد هكذا في التمر تاشي * ولو قال العاطس لا تفسد صلوته وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو السكرت كذا في الخلاصة * فان لم يحمد فهل يحمد اذا فرغ فاصحح انه يحمد * فان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في التمر تاشي * رجلان يصليان فعطس أحدهما فقال رجل خارج الصلوة يرحمك الله فقالا جميعا آمين تفسد صلوة العاطس ولا تفسد صلوة الآخر لانه لم يدع له هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * في الغناوي ولو قال له يرحمك الله وقال الآخر آمين لا تفسد صلوة من قال آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهاج * اذا قرأ القرآن او ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان امره بشي او نهاه من شي تفسد صلوته فان اراد تنبيهه من يشغله انه في الصلوة لا تفسد كذا في التهذيب * ولو عرض الامام شي فسمع المأمور بالأس بد لان القصد بد اصلاح الصلوة * ولا يسمع للامام اذا قام الى الاخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب

فلم يكن التسبيح مفيداً كذا في البحر الرائق ناقلاً من البدائع * ولو فتح على غير امامه تفسد الا اذا عني به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي * وتفسد صلوته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيخان * وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ به تعدد تفسد كذا في منية المصلي * وان فتح على امامه لم تفسد * ثم قيل ينوي الفاتح بالفتح على امامه التلاوة * والصحيح ان ينوي الفتح على امامه دون القراءة * قالوا هذا اذا رتب عليه قبل ان يقرأ تدر ما يجوز به الصلوة او بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية اخرى واما اذا قرأ او تحول ففتح عليه تفسد صلوة الفاتح والصحيح انه لا يفسد صلوة الفاتح بكل حال ولا صلوة الامام لو اخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي * ويكره للمقتدى ان يفتح على امامه من ساعته لجواز ان يتذكر من ساعته فيصير قارئاً خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي * ولا ينبغي للامام ان يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى القراءة خلفه وانه مكروه بل يركع ان ترأق قدر ما يجوز به الصلوة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي * وتفسير الالغاء ان يردد الآية او يتف ساكناً كذا في النهاية * ارتج على الامام ففتح عليه من ليس في صلوته وتذكر ان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد ولا تفسد لان تذكره مضاف الى الفتح * وفتح المراهق كالبالغ * ولو سمعه يؤتم ممن ليس في الصلوة ففتح على امامه يجب ان تبطل صلوة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق بالتلاعن الغنية * اخبر بما يسره فحمد الله تعالى واراد به جواباً تفسد صلوته وان لم يجوابه واراد به اعلام انه في الصلوة لم تفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي * وان اخبر بما يعجبه فقال سبحان الله او لا اله الا الله او الله اكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد صلوته عند الكل وان اراد به الجواب سعدت عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة * ولو لدغته عقرب فقال بسم الله تفسد صلوته عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية * وتيل لا تفسد لانه ليس من كلام الناس * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * ولو قال عند رؤية الهلال ربي وربك الله تفسد صلوته عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله * ولو عوذ نفسه بشي من القرآن للحمي ونحوها تفسد عندهم هكذا في الظهيرية * مريض صلي فقال عند قيامه او عند انحطاطه بسم الله لما يلحقه من المشتة والوجع لا تفسد صلوته وعليه الفتوى هكذا في المختصرات * في الجامع الصغير والصادر الشهيد وفي قوله ان الله وانما اياه راجعون اذا اراد

الجواب تفسد صلوته عند الكل * ولو قال اللهم صل على محمد ا وقال الله اكبر لا تفسد صلوته بالاجماع ان لم يرد به الجواب اما اذا اراد الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عندا لكل وهم الظاهر * ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلوته * وان سمع اسم النبي عليه السلام فقال جوابا له تفسد * ولو قرأ رجل ما كان محمد ا با احد من رجا لكم وصلى عليه رجل في الصلوة لا تفسد صلوته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فتال هو في الصلوة لعنه الله لا تفسد صلوته * ولو نادى رجل فقال اقروا الفاتحة لاجل المهمات فقرأ المسبوق تفسد صلوته وبه يفتى هكذا في الخلاصة * ولو انشد شعرا يوجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر * ارايت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدع اليتيم * وقراههم وبخزهم وبنصرهم عليهم * ويشقى صدور قوم مويمين * واراد به اشاد الشعر تفسد هكذا في محيط السرخسي * ولو انشأ شعرا وخطبة ولم ينكلم بلسانه لا تفسد وقد اساء كذا في منية المصلي * في الفتاوى ولو تفكر في صلوته فتذكر حد يثا او شعرا او خطبة او مسئلة يكره ولا تفسد صلوه كذا في السراج الوهاج * ولو جرى على لسانه نعم فان كان يعناد ان يجري في كلامه تفسد صلوته ولا فلا لانه يجعل ذلك من القرآن كذا في محيط السرخسي * وان قال بالعارسية آرى فهو بمزلة نعم ان كان ذلك عادة له تفسد الا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * ان دعا بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمغفرة والرزق بان قال اللهم ارزقني الحج اراخفر لي لا تفسد * واودع بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم اطعمني او اتص ديني او زوجني فانه يفسد * ولو قال اللهم ارزقني فلانة فالصحيح انه يفسد لان هذا اللفظ ايضا مستعمل فيما بين الناس * ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي لا تفسد لانه موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر لآخي ذكر الشيخ ابو الفضل البخاري انه يعد * والصحيح انه لا يعد لانه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي * وان قال اغفر لامى او لعمى او لخالى او لزيد فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج * ولو قرأ الامام آية الترضيب والترهيب فقال المقتدي صدق الله وبلغت رسلة فقد اساء ولا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الظهيرية * المصلي كلما يقرأ يا ايها الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبيك سيدى فالاحسن ان لا يفعل ولو فعل قيل لا تفسد صلوته كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في

كتاب الصلوة (١٢٠) فيما ينسد الصلوة وما يكره فيها فيما يفسدها

فتاوى قاضي خان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن • وتوَلَّى الحاج في صلوته تفسد كذا في الخلاصة * ولو قال في أيام التشريق الله اكبر لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اذن في الصلوة واراد به الاذان فسدت في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * واذا سمع الاذان فقال مثل ما يقبل المؤذن ان اراد به جوابه تفسد والا فلا وان لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي * ولو وسوسة الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في امر الآخرة لا تفسد وان كان في امر الدنيا تفسد كذا في التمر تاشي * اذا سئى التشهد في آخر الصلوة نسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما تقرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول ابي يوسف رح لان قعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلوته * وقال محمد رحمه الله لا تفسد صلوته لان قعوده الاول لا يرتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ ولم يرتفض اصلاً لان محل قراءة التشهد القعدة ولا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى * ومن هذا اختلف المشايخ في مسئلة الاروايق لها اناس العاتقة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد وام يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لانه لما انتصب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع او لم يرتفض اصلاً لان الرخصان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * وتوَلَّى في صلته او تَوَلَّى او بكى ما ارتفع بكاه فحصل له حروف فان كان من ذكر الجنة او النار فصلوته تامة وان كان من وجع او مصيبة فسدت صلاته ولو تَوَلَّى لكثرة الذنوب لا يقطع الصلوة * ولو بكى في صلوته فان سال د معذنين غير مصوت لا تفسد صلوته * وتفسير الامين ان يقول آه آه * ونفسير الاوه ان يقول آوه كذا في التاتارخانية * ولو قال اخ اخ نسد بالاجماع وان لم يكن مسموعاً لانفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي * وتوَلَّى في موضع سجدة ان كان غير مسموع لا تفسد صلوته كالتنفس لكن ان تعمد يكره * وان كان مسموعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلوة هكذا في الخلاصة * اذا ساق الدابة بنو له هراً وساق الكلب بقوله هو يقطع وان ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة * وكذا اذا دعا الهرة بما له حروف مهجاة يقطع الصلوة واذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة وكذا

إذا نقرها بما له حروف مهجاة قطع هكذا في الذخيرة * ويفسد الصلوة التنحنع بلا عذر
 بأن لم يكن مدفوعاً إليه وحصل منه حروف هكذا في التبیین * ولولم يظهر له حروف فإنه لا يفسد
 اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البحر الرائق * وإن كان بعذر بأن كان مدفوعاً إليه لا تفسد لعدم إمكان الاحتراز
 عنه كذا الأئمة والتأوه إذا كان بعذر بأن كان مريضاً لا يملك نفسه بشاركاً لعطاس واجشاء *
 ولو عطس أو تجشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسى * ولو تنحنع لأصلاح صوته وتحسينه
 لا يفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الإمام فتحنع المقتدى إيهتدى الإمام لا تفسد صلوته وذكر في العبدان
 المنحنع لإعلام أنه في الصلوة لا يفسد كذا في التبیین * ويعسدها قراءته من مصحف عند أبي حنيفة ربح
 وقال لا يفسد * لأن حمل المصحف وتقليب الأوراق والنظر فيه عمل كثير وللصلوة عنه بذور على
 هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في المحراب لا يفسد *
 ولأن التلقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلوة * وهذا يوجب التسوية بين المحمول
 وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي * ولو كان يحفظ القرآن وقرأه من مكتوب
 من غير حمل المصحف قالوا لا تفسد صلوته لعدم الأمرين * وأم تفصل في المختصر ولا في الجامع
 الصغير بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً من المصحف * وقال بعض المشائخ إن قرأ مقدار آية تفسد صلوته
 والأول * وقال بعضهم إن قرأ مقدار الآية تفسد والأول كذا في التبیین * ولو نظر إلى مكتوب
 هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لا حدانه يجوز كذا في النهاية * وفي الجامع الصغير احتسابه
 لو نظر في كتاب من العدة في صلوته وفهم لا تفسد صلوته بالاجماع كذا في الآثار حاوية * إذا
 كان المكتوب على المحراب غير القرآن فنظر المصلي إلى ذلك وتأمل وفهم عليه قول
 أبي يوسف رحمه الله لا تفسد وبه أخذ مشائخنا وعلى قياس قول محمد ربح نفسداً في الذخيرة
 والصحيح أنه لا تفسد صلوته بالاجماع كذا في الهداية * ولا فرق بين المستفهم وغيره على
 الصحيح كذا في التبیین * ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة والزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن
 فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * النوع الثاني في الأفعال المفسدة للصلاة *
 العمل الكثير بفساد الصلوة والقليل لا كذا في محيط السرخسى * واختلفوا في الغسل بها
 على ثلاثة أقوال * الأول أن ما يقام باليدين عادة كثيراً وإن فعلت بيد واحدة كالنعيم وأمس التمس
 وضد السراويل والرمي من القوس وما يقام بيد واحدة قليل وإن فعل بيدين كرفع التمس

كتاب الصلوة (١٢٢) في داء يفسد الصورة وما يكره فيها * فيما يفسدها

وحل السراويل وامس القلنسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التبيين * وكل ما يقام بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان * والثاني ان يعرض الى رأى الممتلى به وهو المصلى * فان استكره كان كثيرا وان استقله كان قليلا * وهذا اقرب الاقوال الخارأي اني حنيعة رح * والثالث انه لو نظر اليه باظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلوة فهو شبر مفسد وان شك فليس يفسد وهذا هو الاصح هكذا في التبيين * وهو احسن كذا في محيط السرحسى * وهو احتيار العامة كذا في فتاوى قاضيخان والاحلاصة * ان يتلد مسعا او رعة لا يفسد صلوته * وكذا اذا تردى برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبا او ردا على عاتقه لم يفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * وان حمل شيئا بحيث يكلو بحماه في يده مائة مائة صلوته كذا في الطبري * وان اطل او شرب عامدا او باسما يفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * ان كان بين اسمائه شي من الطوام با بطله ان كان قليلا دون الخمسة لم يفسد صلوته الا ان كان من صمداء الخمسة فسدت كذا في السراج الوهاج با قلا عن الامام * وهكذا في الامس والمدنع وشرح الطحاوي * ذكر الامام في هذا في المرحندي * ولو اغمس اسماء لم يفسد اذا كانت العلة للريق كذا في السراج الوهاج * انما يصح حل بل او شرب قبل الشروع في الصلوة ثم شرع في الصلوة وبقي في فمه صل طوام او شرب ما يتلى لا يفسد صلوته وعليه العموم وكذا لو كان بين اسمائه شي وهو يريق في الصلوة لم يفسد صلوته وان كان قد راق الخمسة وهو قول اني حنيعة واني يوسف رحمهما الله ابي المصنفات * واذا خرج من اسمائه لم يفسد صلوته اذا لم يكن ملا اعم كذا في فتاوى قاضيخان والاحلاصة والمحيط * واذا حدث سميمة من خارج را بطلعها فسدت وهو الاصح * واذا اطل شي من الخلاوة ولا يطلع عليها فحل في الصلوة فوجد حلاؤها في فمه او في لسانه لم يفسد صلوته * ولو ادخل الماء او السكر في فيه ولم يمضعه امكن يصلي والخلوة يصل الى حوته يفسد صلوته كذا في الاحلاصة * وهو المحار كذا في الظهيرنة * ولو مصغ او ملك كثيرا فسدت كذا في محيط السرحسى * اذا لاق العوامة فلم ينفصل منه شي ان كثرت فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شي ودخل حلقه فسدت ولو قل واء الى الامم المكه او دخل ريقه لم يفسد * ولو وقع في فمه برة او تطيرة او ثلج فابتلعه فسدت كذا

في السراج الوهاج * وأورع المصلي الغتيلة في المصرجة لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيخان *
 وأووضع الغتيلة في السراج وهو يصلي لا تفسد صلوته لأنه قليل كذا في السراج الوهاج تأثلاً
 عن الفتاوى * إذا أقاء الفم ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وإن أقاء أقل من ملا الفم
 لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وإن أقاء ملا الفم وأبتلعه وهو يقدر على أن يمجه تفسد صلوته وإن
 لم يكن ملا الفم لا تفسد صلوته في قول أبي يوسف رحمه الله وتفسد في قول محمد رحمه الله * والأحوط
 قوله كذا في فتاوى قاضيخان * وإن تقبلاً فإن كان أقل من ملا الفم لم تفسد صلوته وإن كان
 ملا الفم تفسد صلوته كذا في المحيط * المشي في الصلوة إذا كان مستتبلاً القليلة لا يفسد إذا
 لم يكن متلاً حقاً ولم يخرج من المسجد وفي الغضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في المنية *
 وإذا استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية * لو مشى في صلوته مقدار نصف واحد لم تفسد
 صلوته ولو كان مقدار صفين أو مشى دفعة واحدة فسدت صلوته وإن مشى إلى نصف ووقف
 ثم إلى نصف لا تفسد كذا في فتاوى قاضيخان * رفع اليد بين لا يفسد الصلوة * أما مرق العمار
 بمد الرجلين يفسد وبرجل واحدة لا كذا في الخلاصة * وأن حرك رجلاً واحدة الأعلى الدوام
 لا تفسد صلوته وإن حرك رجله نفسد * واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليد من
 والعمل برجل واحدة بالعمل بمد واحدة * وقال بعضهم إن حرك رجله قليلاً لا تفسد صلوته كذا
 في المحيط * وهو إلا وجه هَذَا في البحر الرائق * ولو حول القادر صدره عن القبلة فسدت
 صلوته ولو حول وجهه دون صدره لا تفسد هَذَا في الزاهدي * هذا إذا استقبل من مسأله
 كذا في الذخيرة * ولو ركب الدابة فسدت صلوته لأنه لا يتم الايديين وإن نزل من الدابة لم يفسد
 كذا في فتاوى قاضيخان * رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة
 لا تفسد صلوته وإن وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج * وأما تقدم على الإمام
 من غير مد رفسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي في الصحرا
 رجل يصلي متأخر عن موضع قيامه مقدار سجود لا تفسد صلوته ويعتبر مقدار سجوده من حله
 وعن يمينه وعن يساره * ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القليلة ما لم يتأخر من هذا الموضع
 لم يتأخر من المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطاً ولم يخرج من الخط ولكن
 تأخر مما ذكرنا من المواضع فسدت صلوته كذا في المحيطي بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع

كتاب الصلوة (١٢٢) فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها * فيما يفسدها

ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وضع عليه المكان فسدت صلوته كذا في خزائن الفتاوى * وهكذا في القنية * رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتدى به يصلي المغرب تطوعاً فقام الا امام الى الرابعة فما لم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي قالوا فسدت صلوة الامام والمقتدي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل في من يصح الانتداء به * قتل العقرب والحية في الصلوة لا يفسد الصلوة سواء حصل بضربة او بضربات وهو الاظهر * وفي مجموع النوازل فان وقع هذا للمقتدي فباخذ النعل بيده ومشى اليه لا يفسد وان صار قدام الامام كذا في الخلاصة * ويستوى منه جميع انواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية * وانما يباح قتل الحية والعقرب في الصلوة اذا مر بين يديه وخاف ان يؤذيها ما ان كان لا يخاف الا الذي يذكره كذا في المحيط * ولورمى ثلثة احجار على الولاء او قتل القملات على الولاء او نتف ثلث شعرات على الولاء او اكتحل بتفست صلوته كذا في الظهيرية * وفي الحجة قال بعض المشايخ اذ ارمى حجراً وبسط ذراعه ومد يده لبطاقته ورمى نحو الهواء فسدت صلوته بحجر واحد كذا في التاتارخانية * وعن الحسن رحمه الله في المصلي على الدابة اذا ضربها لاسخراج السير فسدت صلوته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان ضربها ثلثاً في ركعة واحدة تفسد صلوته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط * ولو ضرب انساناً بيد واحدة او بسوط تفسد كذا في منية المصلي * ولورمى طائراً بحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة * ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط السرخسي * ولو لبس الخف فسدت صلوته ولو اجم دابته او امرجها او نزع السرج فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب قد رثلت كلمات في صلوته تفسد صلوته وان كان اقل لا * وفي الفتاوى تقدير ثلث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة * وان كذب على الهواء او على بدنه شيئاً لا يستمين لا تفسد وان كثر كذا في السراج الوهاج * ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضيخان * صبي مص ندي امرأة مصلية ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضاعاً وبدونه لا كذا في محيط السرخسي * وان مص ثلث مصات تفسد صلوتها وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * ولو كانت المرأة في الصلوة فجامعها زوجها بين العخذين فسدت صلوتها وان لم ينزل منها بلنة وكذا لو قبلها بشهوة

او بغير شهوة او مسها بشهوة اما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشبهها لم تفسد صلوته * ولو نظر
الى فرج المطلقة طلاقا رجعييا عن شهوة يصير مرا جبا ولا تفسد صلوته في رواية هو المختار كذا
في الخلاصة * ولو اد من رأسه او لحيته او جعل ماء الورود على رأسه فسدت صلوته * قيل هذا
اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه ولو كان في يده فمسه برأسه او لحيته لم تفسد صلوته
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بحيته تفسد صلوته كذا في محيط السرخسي * اذا حك ثلثا
في ركن واحد تفسد صلوته * هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد
ولو كان الحك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة * ولو مر ما رقى موضع سجدة لا تنسده وان اتم
وتكلموا في الموضع الذي يكره المروزيه * والاصح انه موضع صلوته من قدمه الى موضع
سجدة كذا في التبيين * قال مشايخنا اذا صلى راميا بصره الى موضع سجدة لم يقع بصره عليه
لم يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة * وهو الاصح كذا في البدائع * وهو الاشبه الى الصواب كذا
في النهاية * هذا حكم الصحراء * فان كان في المسجد ان كان بينهما حائل كان انسان او اسطوانة لا يكره *
وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير كره في اى مكان كان * والمسجد الكبير كالصحراء كذا
في الكافي * ولو كان يصلي في الدكان كان اعضاء المار بها ذوي اعضاء المصلي يكره والا فلا كذا
في محيط السرخسي * ولو مر رجلا متحاذيان والكراهة تلحق الذي يلي المصلي كذا في
الصراج الوهاج * قالوا حيلة الركاب ان اراد ان يمران يصيرون وراء الدابة ويصير تصميروا الدابة مستورة ولا اتم
كذا في النهاية * ولو مر اثنان يقوم احدهما امامه ويمر الآخر ويفعل الاخر هكذا ويمران كذا في التنبية *
ويستغني لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه مسترة طولها ذراع وغلظها فاط الاصبع ويقرب
من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن او اليسر والايمن افضل كذا في التبيين * وان تعذر
غرز العود لا يلتقي كذا في الكافي * وصحة جماعة منهم قاضيخان في شرح الجامع الصغير
كذا في البحر الرائق * وفي الخلاصة هو الاصح * وفي القنية هو المختار كذا في شرح ابي المكارم *
* فان وضعها طولا لا مرضا كذا في التبيين * وان لم يكن معه خشبة او شئ يبرز
او يضع بين يديه هل يخط خطا عامة المشائخ على انه لا يخط وهو رواية عن محمد بن وهب
* شاخنا يخط وهو رواية عن محمد بن وهب ايضا * والذين قالوا بالخط اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم
يخط طولا وقال بعضهم يخط كالمحراب كذا في المحيط * ولا بأس بترك السترة اذا من المروء

والمراجعة الطريق هكذا في التبيين * وسترة الامام مسترة للقوم * ويد رء الما ران الم يكن
بين يديه سترة او مربيند وبين السترة بالاشارة او بالتسبيح كذا في الهداية * قالوا هذا في حق الرجال
اما النساء فانهن يصفتن * وكيفيته ان يضرب بظهور الاصابع اليمنى على صفحة الكف
من اليسرى كذا في البحر الرائق نائلا من غايه البيان * والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره *
والاشارة بالرأس او العين او غيرهما كذا في الكافي * اذا زاد في صلوته ركوعا او سجودا ذك
في ظاهرا لروايته انه لا يفسد * وكذلك اذا زاد سجدة تين او اكثر لا تنفسد صلوته * وكذلك
الركوعان وما زاد على ذلك * واذا زاد فيها ركعة تامة قبل اتمام صلوته فسدت صلوته * لو ركع
الاسام وسجد وسجد ورع رأسه منها اجزاء رجل ودخل معه ركع وسجد سجدة تين فانه يفسد صلوته
لان ادخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه يفسد الصلوة هكذا في المحيط * اذا كان يصلي
الظهر مثلا ما نسى العصر او التطوع بنكبة جديدة فان صلوته تفسد لانه صح شروعه في غير
ما هو عليه وهو التطوع فيما اذا نواه او نوى العصر وكان صاحب ترتيب اولم يكن بان سقط
الترتيب بكثرة العوائق او بضيق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة * وكذلك لو كان يصلي التطوع
وافتح الغرض او كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا
في التبيين * ولو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستيناف للظهر بعينه فلا يفسد ما اراده
بحسب بذلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلوة كذا
في البحر الرائق * هذا اذا نوى بقائه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب بتلك
الركعة هكذا في الكافي * ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح نائبا لاجله فهو على
الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة كذا في النهاية * ولو افتتح الظهر ثم كبر ينوي
الاقتداء بالامام فيها بطل الاول * ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى
كذا في الكافي * اذا صلى الظهر اربعا فلما سلم تذكر انه ترك سجدة منها ما هي ثم قام واستقبل
الصلوة وصلى اربعا وسلم فسد ظهره لان نيته دخوله في الظهر نائبا ونفع لغوا فاد صلى ركعة
واحدة فقط خاط المكتوبة بالنافذة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق * وهكذا في
الاخلاق * ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدرا لشهد وزعم انه اتها فسلم ثم قام
تذكر ونوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد للسنة اولا فصلوة المغرب فاصدة لانه صار منتهلا

من الغرض الى النفل قبل فراغها * اما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب ان صلوته سدت
 مقام وكبر للمغرب ثانيا و صلى ثلاثا ان صلى ركعة وفعد قدرا لشهد اجزاء المغرب والا فلا وله
 ان تسبح المغرب و صلى ركعة فظن انه لم يكبر للافتتاح فافتتحها و صلى ثلاث ركعات جازت
 صلوته ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها و صلى ثلاث ركعات لا يجوز صلوته * وبه
 كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانقل
 الى النفل مثل تمام الغرض كذا في الخلاصة * الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره *
 ذكره للمصنف ان يعيبت بثوبه او لحيته او جسده وان يكف ثوبه بان يرفع ثوبه من بين يديه
 او من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية * ولا بأس بان ينفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده
 في الركوع * ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الانزاع من الصلوة وقبله اذا كان
 مضطرا لذلك ويشغله عن الصلوة وان كان لا يضرك ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد
 والسلام كذا في فتاوى قاضيهان * والتوك افضل كذا في محيط المحرمين * ولا بأس بان يمسح
 بعرق من جبهته في الصلوة كذا في فتاوى قاضيهان * كل عمل هو مفيد لا بأس به للمصلي *
 وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جبهته وكان اذا قام من سجوده يمسح
 ثوبه يمنة ويسرة * وما ليس بمفيد يكره كذا في الخلاصة * وهكذا في النهاية * ظهر من انهاء التبيين
 في الصلوة تمسحه اولي من ان ينظر منه على الارض كذا في الغنية * ويكره عد الآي والتسليم باليد *
 وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بذلك * ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز
 في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع
 والظاهر ان الخلاف في الكل كذا في التبيين * قال مشائخنا وان احتاج المرء الى العدد
 عدة اشارة لا انصاها ويعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية * قالوا ان فمزبروس الاصابع
 لا يكره كذا في فتاوى قاضيهان * واختلفوا في عد التسليم خارج الصلوة قال في المستصحبين
 لا يكره خارج الصلوة في الصحيح هكذا في التبيين * ويكره عد السور لان ذلك ليس من افعال
 الصلوة كذا في الهداية * ويكره تلميم الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيصويده مرة او مرتين *
 وفي ظاهر الرواية به مرة كذا في المنية * وتركه احب الى كذا في الخلاصة * ويكره ان يشك
 اصابعه وان يرفع كذا في فتاوى قاضيهان * والفرقة ان يغدزها او يمدد حاجتي تصدرت

كذا في النهاية * والفرقة خارج الصلوة كبرها كثير من الناس كذا في الزاهدي * ويكره مقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشي حتى لا ينجل كذا في التبيين * واختلف الفقهاء فيه على ائوال * ف قيل ان يجمعه وسط رأسه ثم يشده * وقيل ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء * وقيل ان يجمعه من قبل القباء ويمسكه بخيط او خرقة * وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق نا ملا عن غاية البيان * ويكره ان يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره التحصر ايضا خارج الصلوة كذا في الزاهدي * ويكره ان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه من القبلة * فاما ان ينظر بمؤق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره ان يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين * ويكره ان يقعي في التشهد او بين السجدين كذا في فتاوى قاضيخان * والاتعاء ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه بصباهما الصحيح كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في الكافي والنهاية نا فلا عن المبسوط * والاتعاء ان يقعد على عقبيه وقيل على اطراف اصابعه وقيل ان يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا ويعتمد بيديه على الارض وهو الاشبه بافعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدي * ويكره رد السلام بيده والتريع بلاعذر هكذا في التبيين * ويكره ان يفتش ذراعيه وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية * وهو ان يجعل ثوبه على رأسه او كتفيه فيرسل جوانبه * ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين * سواء كان نحتة قميص او لا كذا في النهاية * في الخلاصة والنصاب المصلي ان كان لابس شنة او فرجي ولم يدخل يديه في الكمين اختلف المتأخرون والمختار انه لا يكره كذا في المصنوعات * قالوا ومن صلى في ثياب ينبغي ان يدخل يديه في كميه ويشده بالمنطقة صحابة السدل كذا في فتاوى قاضيخان * واختلف المشائخ في كراهة السدل خارج الصلوة كما في الدراية * وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق * ويكره الصلوة حاصرا رأسه اذا كان يجد العمامة وقد فعل ذلك تكاملا لونها ونا بالصلوة ولا بأس به اذا فعله بدلا وخشوما بل هو حسن كذا في الذخيرة * ولو صلى مع السراويل والقميص منده يكره كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى العتابة ويكره الصلوة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التاتارخانية * ولو صلى را فعا كميه الى المرتقين كره كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره

الصماء وهوان يشتمل بثوبه فيجلل به جسده كله من رأسه إلى قدمه ولا يرفع جائبها يخرج يده منه كذا في التبيين * ويكره لبسة الصماء وهوان يجعل الثوب تحت الابطال اليمن وبطرح حائبيه على عاتقه الا يسر كذا في فتاوى فاضل خان * ويكره الاعتجا وهوان يكور عما منه ويترك وسط راسه مكشوما كذا في التبيين * قال الامام الولوالجي وهو يكره خارج الصلوة ايضا هكذا في البحر الرائق * ويكره الصلوة في ثياب البذلة كذا في معراج الداراني * ويكره التلثم وهو تغطية الابطال والغف في الصلوة والتثاؤب فان غلبه فليكظم ما استطاع فان غلبه وضع يده او كفه على فيه كذا في التبيين * ويكره ترك تغطية النعم عند التثاؤب هكذا في خزائن العفة * ثم اذا وضع يده يضع ظهره باليسار كذا في الزاهد * وتكره المطايي وتغميض عينيه وان يدخل في الصلوة وهو بدافع الا خبثين وان شغله قطعها وكذا الراس وان مضى عليها اجزاه وقدا ساء ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتعل بالوضوء لم يتركها لان الاداء مع الكراهة او لم يل من القضاء * ويكره ان يروح على نفسه بمروحة او كعبه ولا تفسد به الصلوة ما لم يكثر كذا في التبيين * ويكره السعال والتنحيم قصدا وان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الزاهد * ويكره ان يمزق في الصلوة * وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهوان لا يقيم صلته كذا في المحيط * وكذا في القومة التي منها ما في الجلوس التي بين السجدين كذا في شرح منتهى المصابي لامير الحاج * ويكره للمعتد ان يقوم في خلال صفوف الجماعة فيصعد في التمام والقعود وكذا للمعتدي ان يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يكره * فان جرح احد من الصف الى يمينه او يمينه معه بذلك او الى كذا في المحيط * وينبغي ان يكون عالما حتى لا يفسد الصلوة ما في نفسه كذا في خزائن العناوين * وفي الحاوي وان كانت القبور وما وراء المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبور مندار ما لو كان في الصلوة ويمر انسان لا يكره بهننا ايضا لا يكره كذا في التلخيص * ويكره ان يصلي ودين يديه او فوق رأسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه بصاوير * وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التلخيص وهذا اذا

كانت الصورة كبيرة تبدل المناظر من غير تكلف كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدل
للمناظر الا بتأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس ان يحصى رأسها بخيط
إخاط عليها حتى لم يبق للرأس اثر أصلاً ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور
ما هو مطوق واشدها كراهة ان تكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه
هكذا في الكافي * وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه بكرة ولو كانت ملقاة
على الارض لا يكره كذا في الناتارخانية * ولا يكره تمثال غير ذي الروح كذا في النهاية *
ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في
فتاوى قاضي خان * وأذا كرر آية واحدة مراراً فان كان في التطوع الذي يصلي وحده
فذلك غير مكره وان كان في الصلوة المعروضة فهو مكره في حاله الاختيار وما في حالة العذر
والسيان فلا بأس به كذا في المحيط * ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا
في كل صلوة سحافت فيها بالقراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهر *
ويكره للمأموم ان يسمي امام بالركوع والسجود وان يرفع رأسه فيهما قبل الامام كذا في المنية *
في محيط السرحسي * ويكره الجهر بالنسبية والتأمين واتمام القراءة في الركوع والادكار
بعد تمام الاستدال والابتداء على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح
كذا في الترهدي * صاهي وهو حامل صلا جازت صلواته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظ
الصلوة وهو يركع فلا يكره كذا في محيط السرحسي * ويكره نزع القميص والغنصوة ولبسهما
في الصلوة بفعل بشركذا في المحيط * وان رفع العمامة من رأسه ووضعها على
الارض او ردها من الارض ووضعها على رأسه لا يفسد ولا يكره كذا في السراج الوهاج * ويكره
ان يسجد على كور عمامة كذا في الدحيرة * انما يكره اذا لم يمنع وجداً ان حجم الارض فانه
لا يمنع ذلك لم يجز صلا كذا في البرجمدى * اذا سبكتهم ومجد عليه ان اسقط ليقى السراب
من وجهه كره وان اسقط ليقى التواب عن عمامة وثيابه لا يكره كذا في البحر الرائق * رجل يصلي
على الارض ويسجد على خرقة وضعها من يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية *
بكره من يركع في السجدة يكره كذا في الخلاصة * ولا بأس للمتطوع المنفرد ان يتعوز من النار

ويسئل الرحمة عند آية الركعة أو يستغفر وإن كان في الغرض يكره وإما الإمام والمفتدي فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في النفل كذا في المنية * ويكره التمايل على يمينه مرة وعلى يساره أخرى كذا في الذخيرة * ويكره التراوح بين القدمين في الصلوة إلا بعذر وكذا القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية * ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض * ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين * ويكره أن يشم طيباً أو ريحاً كذا في الذخيرة * ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجله عن التلبس في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيهان * ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجدة فيه إذا كان قائماً خارج المحراب هكذا في التبيين * وإذا ضاق المسجد بمن خلف الإمام فلا بأس أن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية * ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهرها روايته كذا في الهداية * أن كان بعض القوم معه فلا يصح أن لا يكره كذا في محيط السرخسي * ثم قدر الارتعاع قائم ولا بأس بما دونه ذكره الطحاوي وقيل أنه مفدر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتباراً بالسرة وهله الامتداد كذا في التبيين * وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق * ويكره الصلوة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم * ويكره للسان أن يخص لنفسه مكاناً في المسجد يصلي فيه كذا في الدرر الكامنة * ولو صلى إلى وجهه انما يكره كذا في المعتمد * ولو صلى إلى وجهه لسان وبينهما ثابث ظهره إلى وجه المصلي لم يكره كذا في التمر تاشي * الاستقبال إلى المصلي مكره سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية * ولو صلى إلى ظهر رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رعدوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فم يكره كذا في الخلاصة * ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضيهان * ومن توجه في صلوته إلى تمور فيه دار تنو قدا وكان فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى صراج لم يكره كذا في محيط السرخسي * وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما شبه ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * إذا سمع الإمام حس جاء وهو في الركوع يطول لبدرج الجاني فإن صرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مفدر تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى * ونيام الإمام في

كتاب الصلوة (١٥٢) فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

غير محاذة الصف مكره هكذا في البحر الرائق * ويكره ان يصلي وفي فيه دراهم او دنانير وان كان لا يمنع من القراءة * ويكره لو صلى وفي يده مال يمسكه كذا في فتاوى قاضيان * ويكره ان يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي * ويكره ان يخطو خطوات من غير عدو ووقف بعد كل خطوة وان كان بعذر لا يكره كذا في المحيط * ويكره ان يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط السرخسي * ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض هي السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيان * ويكره القراءة خاف الامام عند ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا في الهداية * يكره تنكيس الرأس ورفعه ومجاوزة اليدين عن الاذنين وربع اليدين تحت المنكبين واصابع البطين بالفخذين وقيام القرم الى الصف عند الاتامة والامام غائب هكذا في خزائن العقب * ويكره ان يعجلهم عن اكمال السنة كذا في في المنية * نهي الحجة ويكره ان بدت بيده الذباب والبعض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في الدار خاتمة * ولم عمل قليل بغير عذر فهو مكره كذا في البحر الرائق * ولا بأس ان يصلي منقلبا للقرس والجمعبة الا ان يتحركا عليه حره تشع له فم مكره ويجزئه كذا في السراج الوهاج * الصلوة في ارض معصونة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله تعالى شاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مخزن العتاوى * الصلوة جائزة في جميع ذاك لا مستجماع شرائطها وارباعها ووجع على وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلوة اذيت مع الكراهة كذا في الهداية * وان كانت ذاك الكراهة كراهة تحریم فتجب الاعادة او تنزيه فتستحب بان الكراهة التحريمية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير * ومما يتصل بذلك مسائل * المصلي اذا دعه احد ابويه لا يجب ما لم ينزع من صلوته الا ان يستغيث به لشي لان قطع الصلوة لا يجوز الا ضرورة وكذا الاجنبي اذا خاف ان يستط من سطح او يحرقه النار او يعيق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلوة * رجل تام الى الصلوة فسرق منه شيء فيمنعه درهم له ان يقطع الصلوة ويطلب السارق سواء كانت فريضة او نطوعا لان الدرهم مال * امرأة نصلي معا رقد رها جاز لها قطع الصلوة لا صلاحها * وكذا المسافر اذا بدت دابته او خاف الراعي على غنمه الذئب * ولورأى اعمى عند السر تخاف عليه ان يقع بيها قطع الصلوة لاجله كذا في السراج الوهاج * ولو جاء ذمي فبال للمصلي اعرض على الاسلام يقطع وان كان في الفريضة كذا في الخلاصة ويكره الكلام بعد اشتغال

الفجر الا بدكر الخبير كذا في محيط العرخسى * الصلوة بنية مخصوصة لا تفعل كذا في الخلاصة *
 فصل كره غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلق المسجد في غير اوان الصلوة صيانة لمناجاة
 المسجد وهذا هو الصحيح * وكره الوطء فوق المسجد والبول والتخلى لا يرق بيت فيه مسجد *
 واختلفوا في مصلى العيد والجنازة الاصح انه لا يأخذ حكم المسجد * وان كان في حق جواز
 الاقتداء بالمسجد لكرهه مكانا واحدا كذا في التبيين * وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام
 في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائنا
 اليه اشار محمد رحمه الله في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في المطافئ والسدد وان لم تكن
 الصفوف متصلة * ولا يصح في دار الصيارفة الا اذا كان الصفوف متصلة وعلى هذا يصح
 الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكثر على باب المسجد لانها من فناء المسجد متصلة
 بالمسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يذكر نقش المسجد بالجص وماء الذهب كذا في التبيين *
 وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتواي يفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء
 دون ما يرجع الى النش حتى لو فعل بضم كذا في الهداية * وان اجتمعت اموال المسجد
 وخاف الضياع بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي * وليس بمستحسن كذا في القرآن
 على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكناينة وان توطأ * وفي جمع النسخ مصلى
 او بساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا
 لم يأمن من استعمال الغير والواجب ان يوضع في ارض موضوعة لا يوضع فوق شيء وكذا يكره كتمه
 المقام والصالحات بالابواب لما فيه من الاهانة كذا في الكفاية * ويكره المضمضة والوضوء
 في المسجد الا ان يكون ثمة موضع معد لذلك ولا يصلى فيه وله ان يتوضأ في اداء كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولا يمزق على حيطان المسجد ولا يمس يد به على الحصص ولا فوق البراري
 ولا تحتها وكذا المخاط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله ان يرفع كذا في محيط العرخسى *
 فان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصى اهلون من الالقاء تحته لان البوارى ليس
 بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البوارى يدنه في التراب ولا يتردد
 على وجه الارض كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مشى في الطين كره ان يمسحه بحائط المسجد
 او باسطوانته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له ان لا يفعل * وان مسح بتراب

في المسجد فإن كان التراب مجموعاً للابأس به وإن كان منبسطاً يكره وهو المختار وإن مسح بخشبة موضوعة في المسجد للابأس به كذا في محيط السرخسي * ولا يحفر في المسجد بئر ماء ولو كان البئر قد يمتد تترك كبت زمر * ويكره غرس الشجر في المسجد لأنه يشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلوة إلا أن يكون فيه منفعة للمسجد بأن كان الأرض نزهة لا يستقر أساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل النركذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة * مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصالح فيه لأن السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان البلدة فتحت غزوة وبنى مسجد بأذن الإمام جازت الصلوة فيه لأن للإمام أن يجعل الطريق مسجداً فهذا أولى * رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً أن كان بغير عذر لا يجوز وبعذر يجوز * ثم إذا جاز يصلى في كل يوم مرة لا في كل مرة * الخياط إذا كان يخطط في المسجد يكره إلا إذا جالس لدفع الصبيان وصيانة المسجد فمح لا بأس به وكذا الكاتب إذا كان يكتب بأجر يكره وبغير أجر لا * وأما المعلم الذي يعلم الصبيان بأجر إذا جلس في المسجد يعلم الصبيان الضرورة الحرة وغيره لا يكره * وفي نسخة القاضي الإمام وشي أقرار العميون جعل مسئلة المعلم كمسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة * دار فيها مسجد أن كانت الدار إذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة ثبت فيها احترام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للمجنب إذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه وإن كانت الدار إذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وإذا فتحت بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً وإن كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحمل الرجل مراجع المسجد إلى بيته ويحمل من بيته إلى المسجد كذا في الخلاصة * ولا بأس بأن يترك مراجع المسجد في المسجد إلى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك إلا إذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضيخان * إذا تعلق بشيء به بعض ما يلقي في المسجد من البواري فأخرجه ليس عليه الرد إذا لم يعتمد كذا في الخلاصة * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعمارته وبسط السراي والحضر والقناديل والأذان والإقامة والإمامة أن كان أهلاً لذلك فإن لم يكن فالرأي في ذلك إليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف به

شئ يضمن كذا في الخلاصة * الباب الثامن في صلوة الوتر * من ابى حنيئة
رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلث روايات * في رواية فريضة * وفي رواية سنة مؤكدة *
وفي رواية واجب * وهي آخر اقواله * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان كان سنة
تبعاً للعشاء لكره تأخيرها الى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها هكذا في التبيين * ولا يجوز
ان يوترقاً مع القدرة على القيام وعلى راحته من غير عذر هكذا في محيط السرخسي *
ويجب القضاء بتركه ناسياً او عامداً وان طالت المدة * ولا يجوز زيدون نية الوتر كذا في الكفاية *
ومنى نضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط * والوتر ثلث ركعات لا ينصل بينهما بسلام
كذا في الهداية * والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * اذا نزع من القواء في
في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء اذنيه ويتنمت قبل الركوع في جميع السنة * ومقدار القيام
في القنوت قدر ان السماء انشقت هكذا في المحيط * واختلفوا انه يرسل يديه في القنوت ام يعتمد
والمختار ان يعتمد هكذا في فتاوى قاضيخان * والمختار في القنوت الاخفاء في حق الامام
والقوم هكذا في النهاية * وبخافته المنفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك *
وليس في القنوت دعاء موقت كذا في التبيين * والاولى ان يقرأ اللهم انا نستعينك ونقرأ
بعده اللهم اهدنا فيمن هديت * ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا ائنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار * كذا في المحيط * او يقول اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلثاً وهو اخيار
ابى الليث كذا في السراجية * ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فالصحيح ان لا يقنن في الركوع
ولا يعود الى القيام كذا في التاتارخانية * فان عاد الى القيام وقنن ولم بعد الركوع لم تنفس صلواته
كذا في البحر الرائق * اما اذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه لا يعود الى قراءة ما نسي
بالاتفاق كذا في المصمرات * وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة
وبعد القنوت والركوع ويسجد للسهو * وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة
وبعد السورة والقنوت وبعد الركوع ولو انه لم بعد الركوع اجزاء كذا في السراج الوهاج *
الا ما اذا تذكر في الركوع في الوتر انه لم يقنن لا ينبغي ان يعود الى القيام ومع هذا ان عاد
وقنن لا ينبغي ان يعيد الركوع ومع هذا ان عاد والقوم ما تا بعده في الركوع الاول وما
تا بعده في الركوع الثاني او على القلب لا تنفس صلواتهم كذا في الخلاصة * ولا يصلى

على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشائخنا كذا في الظهيرية * المقتدى
 يتابع الامام في القنوت في الوتر ولو ركع الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع
 الامام * ولو ركع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت ضيماً ان خاف فوت
 الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة * ذكر الناطقي في اجناسه
 لو شك انه في الاولى او الثمانية او الثلاثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي
 ركعتين بتعدتين ويقنت فيهما احتياطاً وفي قول آخر لا يقنت في الكل اصلاً ولا اول اصح
 لان الترتيب واجب وما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً كذا في محيط السرخسي *
 المسروق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية * فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانياً
 فيما يقضى كذا في محيط السرخسي في قولهم جميعاً * كذا في المضممرات * واذا أدركه في الركعة
 الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى كذا في المحيط * ولا يقنت في غير الركعة كذا
 في المتون * ولو صلى الترتيب من يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك
 فابعد فيه كذا في فتاوى قاضيخان * ان قنت الامام في صلوة الفجر سكنت من خلعه كذا
 في الهداية * ويتنق قائماً وهو الصحيح كذا في النهاية * الباب التاسع في النوافل *
 من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان * وقبل الظهر والجمعة وبعد هاربع كذا
 في المتون * والاربع بتسليمة واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد به عن السنة *
 آخرى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر
 كذا في التبيين * قال مشائخنا العالم اذا صار مرجعاً في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن
 لحاجة الناس الى فتوة الاسنة الفجر كذا في النهاية * ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق
 فاذا تبين ان الفجر قد كان طلع ذكر القاضي ملاؤ الدين محمود النسفي في شرح المختلغات انه
 لا رواية في هذه المسئلة * وقال المناخرون يجزيه من ركعتي الفجر * وذكر الشيخ الامام الاجل
 شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلوة ظاهراً الجواب انه يجزيه من ركعتي الفجر لان
 الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط * ولا يجوز ان يصلبها فاعدا مع القدرة على القيام *
 وهذا قيل انها قريبة من الواجب كذا في التاتارخا بنية باقلاً من المنافع * ولا يجوز ادائها
 راكباً من غير عذر كذا في السراج الوهاج * السنة لركعتي الفجر ان يقرأ في الاولى الكانرون

وفي الثانية الا خلاص * وان يأتي بهما في اول الوقت وفي بيته هكذا في الحلاصة * ولا يجوز
 اداهما قبل طلوع الفجر * ولو وافق شروعه فيهما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز *
 ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه اقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلوة
 والسنة ما تؤدى متصلا بالمكتوبة * والسنن اذا فاتت من وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتتا
 مع الغرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي *
 وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * وان فاتتا بدون الغرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رح اذا
 في محيط السرخسي * واما الاربع قبل الظهر ان فاتته وحدها بان شرع في صلوة الامام
 ولم يشتغل بالاربع بعامتهم على انه يقضيهما بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح
 هكذا في المحيط * وفي الحنفائق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رح يقدم الاربع وعليه الفتوى
 كذا في السراج الوهاج * ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر ان صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما
 بكل حال وهذا احبط * رجل ترك سنن الصلوة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها ستخفا وان رآها
 حقا بالصحيح انه يأنم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي * ولو صلى الاربع قبل الظهر
 وام يتعد على رأس الركعتين جاز استحسانا كذا في المحيط * وندب الاربع قبل العصر والعشاء
 وبعدها والست بعد المغرب كذا في الكنز * وخبر محمد رح بين الاربع والركعتين قبل العصر
 وبعد العشاء والانضل الاربع في كليهما هكذا في الكافي * ومن المنهوبات صلوة الصحن *
 واقلها ركعتان واكثرها ثنتا عشرة ركعة * ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها * ومنها
 حجة المسجد وهي ركعتان ومنها ركعتان هتيب الوضوء * ومنها صلوة الاستخارة وهي ركعتان *
 ومنها صلوة الحاجة وهي ركعتان * ومنها صلوة الليل كذا في البحر الرائق * ومنتهى تهجد
 عليه السلام ثمانى ركعات واقله ركعتان كذا في فتح القدير ناظلا عن المسوط * اما صلوة التسميع
 ذكرها في الملتقط كبر ويقرأ بثناء ثم يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) خمس عشرة
 مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وهو مرة ثم يقرأ هذه الكلمات مشرا وفي الركوع مشرا وفي القيام مشرا
 وفي كل سجدة عشرا وبين السجدين مشرا وينتهي اربع ركعات * فيل لابن عباس هل يعلم
 لهذه الصلوة السورة قال نعم * اللهم التكاثر * والعصر * وتلى يا ايها الكافرون * وتلى هو الله احد * قال
 المعلى ويصلبها قبل الظهر كذا في المضمرة * التطوع المطلق يستحب ادائه في كل وقت

كذا في محيط السرخسي * وكراهة الزيادة على اربع في نوافل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة واحدة والافضل فيهما ربا ع لانه ادوم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج منه بتسليمتين وعلى القلب يخرج كذا في التبيين * الافضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلوة الرجل في المنزل افضل الا المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة وكرة خلف الصفوف بلا حائل واشد هكراهة ان يصلي في الصف مخالطا للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلوة اما قبل الشروع بما تبي بها في المسجد في اي موضع شاء فاما الحنن التي بعد الفرائض مما تبي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه والاولى ان يتخطى خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لاصحالة كذا في الكافي * وذكر الحلواني الافضل ان يؤدي كله في البيت الا التراويح * ومنهم من قال يجعل ذلك احيانا في البيت * والصحيح ان كل ذلك سواء ولا يختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعد من الرياء واجتمع للاخلاص والخشوع كذا في النهاية * وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد هلا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى لا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف ما نردوا الاربع من النوافل بداي الزاهدي * ولو صلى ركعتي العجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والشراء او الاكل او الشرب فانه يعيد السنة اما باكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة * ولو تكلم بعد الغريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا ولكن ثوابه انقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية * يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب وصورة ولو ترك القراءة في ركعة او ركعتين مسد ذلك الشفع كذا في المصمرات * وان شرع في النافلة على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافسدها لم يقض كذا في الزاهدي * واتفق اصحابنا رحمهم الله ان الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة * نوى انه يتطوع اربعا وشرع فهو شارع في الركعتين مندابي حنيغة ومحمد رحمهما الله كذا في القنية * رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين حامدا لافسدها صلواته استحسانا وهو قولهما * وفي القياس نفسده وهو قول محمد رح * ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح انه تنفسد صلواته * ولو صلى ست

ركعات أو ثمانى ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والأصح أنه على هذا القياس والاستحسان *
 وذكر الامام الصفا رفي نسخته من الاصل أنه إن لم يقعد حتى قام الى الثالث على قياس
 قول محمد ررح يعون ويقعد وعندهما لا يعون ويلزمه سجود السهر كذا فى الخلاصة * والأربع
 قبل الظهر حكمه التطوع عند محمد رحمه الله واما عند ابى حنيفة ررح فيه قياس واستحسان *
 وفى الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا فى المضمرات * والوتر حكمه حكم التطوع عند
 محمد ررح واما عند ابى حنيفة رحمه الله فيه قياس واستحسان وفى الاستحسان لا يفسد وفى
 القياس يفسد عنده وهو المأخوذ كذا فى الخلاصة * وإذا افتتح التطوع على غير وضوء او فى ثوب
 بجس لم يكن داخل فى صلوته فاذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا فى المحيط * ويجوز
 أن يتنفل القادر على القيام قاعدا بلا كراهة فى الاصح كذا فى شرح مجمع البحرين لابن الملك *
 وإذا افتتح التطوع قائما ثم اراد أن يقعد من غير عذر مله ذلك عند ابى حنيفة ررح استحسانا
 كذا فى المحيط * ادا تطوع قائما فامضى لا بأس بان يتوكأ على عصا او حائط هكذا فى
 شرح الجامع الصغير الحسامى * ولو صلى التطوع بالايضاء من غير عذر لا يجوز * ولو شرع
 فى النفل ثم افسده ان خرج به من التحريمه كما لو احدث او نكلم لا يصح بناء الاخرين
 وان لم يخرج كما لو ترك القراءة يصح بناء الاخرين عليه كذا فى التاتارخانية * ولو صلى
 قاعدا فى التطوع او الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس محتميا فى حاله
 القراءة وان شاء جلس متربعا كذا فى التاتارخانية فاعلم ان شرح الطحاوى * والمختار انه يقعد
 كما يقعد فى حالة التشهد كذا فى الهداية * ولو افتتح التطوع وادى البعض قاعدا ثم بدأه
 ان يقوم فقام وصلى البعض قائما اجزاه عندهم جميعا كذا فى المحيط * ولا يكره كذا فى
 محيط الرضى * ومن صلى التطوع قاعدا فاذا اراد الركوع قام وركع فالا فضل ان يقرأ
 شيئا اذا قام فان قام مستويا ولم يقرأ شيئا وركع اجزاه وان لم يستوقفا ثم وركع لا يجزئه كذا
 فى الخلاصة * وقضى ركعتين لربوى اربعا وافسد بعد القعود الاول او قبله كذا فى الكنز *
 وعلى هذا منه الظهر لا بها نافله * وقبل يقضى اربعا حنيا طالانها بمنزلة صلوة واحدة كذا
 فى الهداية والكافى * وهو الاصح كذا فى المضمرات * ونص صاحب النصاب على
 أنه الاصح كذا فى البحر الرائق * ولو قام المتطوع الى الثالثة فندكرانه لم يقعد يعون

وان كان منة الظهر * ومن على البزدي رحمه الله انه لا يعود وان لم ينو اربعاً وقام
الى الثالثة يعود اجماعاً وتفردان لم يعد كذا في البرجندی * ولو قعد في الشفع الاول
وسلم او تكلم لا يلزمه شيء * وعن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه قضاء الاخيرين ولو نوى اربعاً
ولم يقرأ فيهن شيئاً او قرأ في احدى الاخيرين فقط يلزمه قضاء الاوليين عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله * وعند ابي يوسف رحمه الله يقتضي اربعاً * ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخيرين
او قرأ في احدى الاوليين لا غير فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقتضي اربعاً
وعند محمد رح يقتضي الاوليين * ولو قرأ في الاوليين لا غير او قرأ في الاوليين واحدى الاخيرين
فعليه قضاء الاخيرين بالاجماع ولو قرأ في الاخيرين لا غير او قرأ في الاخيرين واحدى الاوليين
فعليه قضاء الاوليين بالاجماع * والاصل فيها عند محمد رحمه الله ان ترك القراءة في الاوليين
او في احدهما يبطل التحريمه اذا قيد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف رحمه الله
ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريمه لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلوة
بدونها في الجملة كصلوة الامي والاخرس والمقتدي لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد
على تركه فلا يبطل التحريمه فيصح شروعه في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة رحمه الله
ترك القراءة في الاوليين يوجب بطلان التحريمه لاجماع الامّة على وجوبها فلا يصح البناء عليه *
وفي احدهما مختلف فيه فحكمنا ببطلانها في حق لزوم القضاء وبقائها في حق لزوم الشفع الثاني
احتياطاً هكذا في التبيين * الداخلة مع الامام في الاوليين من التطوع اذا تكلم قبل ان يدخل
امامه في الاخيرين لا يلزمه الا الاوليان عندهما ولو تكلم بعدما قام الامام الى الاخيرين وقرأ
في الرابع يقتضي اربعاً ولو اقتدى به في الاخيرين وصلاهما مع الامام يقتضي الاوليين * اقتدى
المتطوع بمصلي الظهر في اوله او آخره ثم تكلم يقتضي اربعاً * اقتدى المتطوع بمصلي الظهر
انه لم يصل الظهر قطعها واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه * رجل يصلي الظهر فقال
آخر لله على ان اصلي خلف هذا الرجل هذه الصلوة تطوعاً ثم ذكر انه لم يصل الظهر فدخل
معه بنوى الظهر اجزته من الظهر ولا يلزمه قضاء شيء * رجل صلى اربعاً تطوعاً فاقترى به رجل
في الخامسة ثم افدها يقتضي المقتدي متاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرغ المقتدي
ما نطق بتوضاً فصلى امامه ثلثاً ثم تكلم المقتدي ثم اتم الامام الصلوة متاً يقتضي المقتدي اربعاً كذا

في محيط السرخسي * ومما ينصل بذلك مما نل * لو نذر بالسنن واتى بالمندورية فهو السنة
وقال تاج الدين صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة لانه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب
مناب السنة كذا في البحر الرائق * لو قال لله على ان أصلي يوما فعليه ركعتان كذا في القنية *
ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كما لمفروضات * مع الترتيد ون السنة لكنه يصلي الترتيد
والمغرب اربع كذا في البحر الرائق * رجل قال لله على ان أصلي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه
شي كذا في السراجية * ولو قال بغير قراءة بلزمه صلوة بقراءة عند علمائه الثلاثة ورحمهم الله * ولو قال لله
علي ان أصلي بصف ركعة او ركعة بلزمه ركعة * وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وهو المخذ *
ولو قال ثلث ركعات يلزمه اربع ركعات * وآيات لله على ان أصلي الظهر ثم ابي ركعات لبس عليها
الا الظهر اربع ركعات هكذا في الخلاصة * بدران يصلي ركعتين فصلاهما قاعدان
وعلى الدابة لا كذا في السراجية * ولو بدران يصلي قائما يلزمه قائما ويكره الا عناء على شي
في محيط السرخسي * اذا قال لله على ان أصلي ركعتين اليوم فلم يصلاهما قضاهما *
ولو قال لله لاصلي اليوم ركعتين فلم يصلاهما كفر عن يمينه ولا قضاء عليه * اذا بدران يصلي
في المسجد الحرام او في مسجد ثبت المقدس فصلاهما في مكان دون ذلك جاز حلا لانه من رحمه الله
كذا في السراجية * فصل في التراويح * وهي خمس ترويعات كل ترويع اربع
ركعات بتسليمتين كذا في السراجية * ولو زاد على خمس ترويعات بالحماكة يكره عندنا هكذا
في الخلاصة * والصحيح ان وقتها ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل الترتيد وبعده حتى لو نسي
العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والترتيد اعاد التراويح مع العشاء دون الترتيد لا بها
نعم للعشاء هذا عند ابي حنيفة رحمه الله فان الترتيد تابع للعشاء في الوقت منده والنقد
انما وجب لاجل الترتيب وذلك يستط بعد النسيان فيصم اذا ادنى قبل العشاء بالنسيان بخلاف
التراويح فان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتد به ادنى قبل العشاء وعندهم الترتيد سنة العشاء كالتراويح
فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فتجب الاعادة اذا ادنى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح
وبالجملة اعادة الترتيد مختلف فيه وامام اعادة التراويح وسائر سنن العشاء فممتنع عليه اذا كان الترتيد
باتيا هكذا في التبيين * وتستحب الجلوس بين الترويعتين قدر ترويع واحدة وكذا بين الخامسة والترويع
كذا في الكافي * وهكذا في الهداية * ولو علم ان الجلوس بين الخامسة والترويع ينقل على القوم

لا يجلس هكذا في السراجية * ثم هم مخبرون في حالة الجلوس ان شاء واستبحوا وان شاء وا
 قعدوا ساكتين * وأهل مكة يطوفون اسبوعاً ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون اربع
 ركعات فرائد كذا في التبيين * والاستراحة على خمس تسليمات يكره عند الجمهور كذا
 في الكافي * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه *
 واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره * وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم *
 وتبل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الا خلاطي * وهي سنة للرجال
 والنساء جميعاً كذا في الزاهدي * ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله * وقيل يستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا
 في التبيين * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * لو أدى التراويح بغير جماعة او النساء
 وحدها في بيوتهن كثر تراويح كذا في معراج الدراية * ولو ترك اهل المسجد كلهم الجماعة
 فقد اساءوا وانما كذا في محيط السرخسي * وان تخلف واحد من الناس وصلها في بيته
 فقد ترك الفضيلة لا يكون مسياً ولا ناراً للسنة * واما اذا كان الرجل ممن يقتدى به وتكثر الجماعة
 بحصوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج * وان صابى بجماعة
 في البيت اختلف فيه المشائخ * والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد
 فضيلة اخرى ما دام صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى
 هداية المذنب الامام ابو علي النسفي * والصحيح ان ادائها بالجماعة هي المسجد افضل
 وكذلك في المنوبات * ولو كان العتية قارئاً لا فضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه
 ولا يتدى بغيره كذا في مناقب ناصب خان * قال الامام اذا كان المصلح احباً لابس بان يترك مسجده
 وطرفه وكذلك اذا كان غيره اخف قراءة واحسن صوتاً وبهذا تبين انه اذا كان لا يختم
 في مسجد حبه له ان يترك مسجده ويطوف كذا في المحيط * لا ينبغي للقوم ان يقدموا
 في التراويح الحوشو ان ولكن يتقدموا الدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن
 الحشوع والمديرو والنفس كذا في مناقب ناصب خان * ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه
 اجماع المسلمين كذا في التبيين * الوتر في رمضان بالجماعة افضل من ادائها في منزلة
 وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وقال بعضهم الافضل ان يوتر في منزلة منفرداً

وهو المختار هكذا في التبيين * ويكره للرجال ان يستاجروا رجلا يؤمهم في بيتهم لان
استيجارا لامام فاسد * ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى قاضيخان *
امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي *
والفتوى على ذلك كذا في المضمرات * والمتقدم اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينسعى
ان يوتر في المسجد الثاني * ولو صلى التراويح ثم اراد وان يصلوا ثانيا يصليون فواحد كذا
في التاتارخانية * لرصاي العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم ام قوم آخرين في التراويح
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو ام ينرا لامامة اولا وشرع في الركوع واقتدى به الناس
في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * والا فضل ان يصلي التراويح امام
واحد فان صلوا بما ميم فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال الترويحة
فان انصرف على تسليمه لا يستحب ذلك في الصحيح * واذا حازت التراويح امام ميم على هذا
الوجه جاز ان يصلي الفريضة احدهما ويصلي التراويح الآخر * وقد بان عمر رضي الله تعالى عنه
يؤمهم في الفريضة والوتر وكان ابي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج * وامام
الصبي العاقل في التراويح والنوافل المطلقة يجوز عند بعضهم ولا يجوز عند غيرهم كذا
في محيط السرخسي * اذا فاتت التراويح لا تنضم بجماعة ولا يعيدها وهو الصحيح * وهذا في
فتاوى قاضيخان * واذا تذكروا تسليمة بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل ر لا يصلونها بجماعة
وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج * اذا سلم الامام في ترويحة
فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام امانان عند في قول
ابي يوسف رح وان لم يكن الامام على يقين ياخذ بقول من كان صادقا عند كذا في
فتاوى قاضيخان * واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة
اوفرادي والصحيح ان يعيدوا فردا في كذا في المحيط * صلى العشاء وحده فله ان يصلي
التراويح مع الامام * ولو تركوا الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصلوا التراويح بجماعة *
واذا صلى معه شيئا من التراويح اولم يدرك شيئا منها او صلها مع غيره لكان يصلي الوتر معه هو الصحيح
كذا في القنية * واذا ماتت ترويحة وترويحتان فلو اشتغل بها بفوته الوتر بالجماعة يشتغل بالوتر

كتاب الصلوة (١٦٣) في النوافل * في التراويح

ثم يصلي ما فات من التراويح وبه كان يفتي الشيخ الامام الامتاز طهيد الدين كذا في الخلاصة *
 وأوصلى التراويح مقتدياً بمن يصلي مكتوبة أو قرا أو بافلة الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه
 مكروه مخالف لعمل السلف * ولما تقدم من يصلي التسليمة الاولى بمن يصلي التسليمة الثانية
 فالصحيح انه يجوز كما لو تقدم في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي الاربع قبله هكذا في
 محيط السرخسي * ولما تقدم من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي التراويح ويؤتي سنة العشاء
 جاز * وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان يؤتى التراويح الاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة
 صلوة واحدة هكذا في فتاوى قاضيخان * فاذا صلى التراويح مع الامام ولم يجد لكل
 شفع نية جاز كذا في السراجية * اذا لم يسلم في العشاء حتى ينوي عليه التراويح الصحيح انه
 لا يصح وهو مكروه * واذا بنى التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة *
 السنة في التراويح اساهرا الختم مرة فلا يترك اكمل القوم كذا في الكافي * بخلاف ما بعد التشهد
 من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه ينقل على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوة
 على النبي عليه السلام هكذا في النهاية * والختم مرتين فضيلة * والختم ثلاث مرات افضل كذا
 في السراج البرهان * الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به * اما بالتسليم
 الواحد فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في ما نزل الصلوات * ولو طول
 الاول على الثانية في القراءة لا بأس بذلك في فتاوى قاضيخان * ويستحب التسوية بين الركعتين
 عند هبها وعند محمد روح يطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي *
 روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح
 كذا في التبيين * ويكره الاسراع في القراءة وفي اداء الاركان كذا في السراجية * وكلما رتل
 فهو حسن كذا في فتاوى قاضيخان * والا فضل في زماننا ان يقرأ بما لا يؤدي الى تنفر القوم
 عن الجماعة لكسلهم لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي *
 والمأخرون كانوا يفتون في زماننا بثلاث آيات قصار وآية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم
 تعطيل المساجد وهذا حسن كذا في الزاهدية * وينبغي للامام اذا اراد الختم ان يختم
 في ليلة السابغ والعشرين كذا في المحيط * ويكره ان يعجل لختم القرآن في ليلة احدى وعشرين
 او قبلها * وحكى ان المشايخ رحمهم الله جعلوا القرآن على خمسمائة واربعين ركعاً *
 او قبلها * وحكى ان المشايخ رحمهم الله جعلوا القرآن على خمسمائة واربعين ركعاً *

وا ملّموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين * وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلّمة بعشر من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً ليقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون كذا في فتاوى قاضي خان * لو حصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادي والعشرين لا يترك التراويح في بقية الشهر لأنها سنة كذا في الجوهرة النيرة * الأصح أنه يكره له الترك كذا في السراج الوهاج * وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا فسد الشئ وقد قرأ فيه لا يعتد بما قرأ فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم في الصلوة الجائزة * وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهرة النيرة * والبعض في بعض البلاد تركوا الختم لتوايهم في الصور الدينية ثم بعضهم اختاروا نل هرائله أحد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لأنه لا يشتمل عليه عدد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها كذا في النجيم * اتفقوا على أن أداء التراويح قاعد الاستسحاب بغير عذر * واختلفوا في الجزاءات بعضهم يجوز وهو الصحيح الآن ثوابه يكون على النصف من صلوة التائب * وأن صلى الإمام التراويح قاعد بغير عذر واقتدى به قوم تيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح وإذا صح اقتداء التائب بالناسد اختلفوا فيما يستحب للترم قال بعضهم المستحب أن يمدوا أجنوا عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعد في المناءين ولو صلى أربعاً بتسليمه ولم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تفقد وهو الظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله * وإذا لم تفقد قال محمد بن الفضل ردتوب الأربع عن تسليمه واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وهكذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي بكر الصكاف أنه مثل من رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال إن تذكره في التمام ينمغي أن يعود ويقعد وبسلم إن تذكر بعد ما سجد للثالثة فإن أضاف إليها ركعة أخرى كانت هذه الأربع من تسليمه واحدة وإن نعد في الثانية ندر الشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز من تسليمتين وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمه ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن أحمد وأبي حنيفة عن أبي حنيفة رحمه الله عليه نضاء التراويح لأخير * وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله

قول من لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح * وهل يلزمه للثالثة شيء على قول ابي حنيفة
رح لا يلزمه ساهيا كان او عامدا وعلى قول ابي يوسف رح ان كان ساهيا فذلك وان كان عامدا
فعليه مع التراويح عشرون ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح
في نواحيها هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزم وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا
في الظاهرية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى سب ركعات او ثمانى او عشر ركعات
تسليمة واحدة وتعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح
هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة ان تعد في كل ركعتين
يجوز عن الكل وان لم يتعد في كل ركعتين وتعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح
يجزيه عن تسليمة واحدة كذا في السراج الوجاه * وهكذا في فتاوى قاضيخان * ويكره للمقتدى
ان يتعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم * وكذا اذا غلبه النوم يكره ان يصلى
مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم نهاونا وغفلت وترك التدبر كذا
في فتاوى قاضيخان * رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو وسلم الامام
باتى بالشفع الآخر وتعد للشهد فانتبه الرجل ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام وبوافقه
في التشهد باذ اسلم الامام يقوم ويأتى بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث
كذا في الخلاصة * الباب العاشر في ادراك الفريضة * ان صلى ركعة من الفجر
او المغرب ناقم يقطع ويتدى وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة وان قيد بها لم يقطعها
وان اتمها لم يشرع مع الامام لكرهه النفل بعد صلوة العحر ولما فيه من الاتيان بالوتر في النفل
بعد المغرب او مخالفة امامه كذا في التبيين * وكل ذلك بدعة فان شرع اتمها اربع لان
موافقة السنة احق من موافقة الامام هكذا في الكافي * وهو مسمى كذا في محيط السرخسى *
ولو سلم مع الامام تفسد صلوته فيقضى اربعاً لانه الزمته بالافتداء كذا في الشمنى * ولو اقتدى
هذا المتنفل بمن يصلى المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المتنلى يجوز صلوته ولو لم يقرأ
مكذلك بتبعية الامام كذا نقل من الشيخ الامام الاستاذ خاني * ولو قام الامام الى الرابعة
على ظن انها الثالثة فتابعه المقتدى في الرابعة تفسد صلوة المقتدى فعلى الامام على رأس الثالثة
اولم يقعد هو المختار وان صار صلوة الامام نفلا عندهما لكن كانت فرضا ثم صار منقلا من الفرض

الى النفل فصار كانه صلى صلوتين بتحرير متين فيصير المقتدى مصليا لصلوة واحدة بامامين من غير
 عذر الحدوث فلا يجوز * ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار انه لا يقطعها بيد الركعة بالسجدة
 او لم يقيد وكذا لو شرع في المندورة او قضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاقتداء بالامام
 وفيما يفعل المقتدى * ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت ركعة ثم يدخل مع الامام
 وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح كذا في الهداية * اراد
 بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامته المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل
 لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم بالركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا في النهاية *
 ولو اقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت مثلا واقيمت في المسجد او كان يصلي في
 مسجد فاقامت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا * واروى ثلثا من الظهير يتم ويقتدى متطوعا بخلاف
 ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها بالسجدة حيث يقطعها ويتخير ان شاء عاد الى التعود لبسلم
 وان شاء كبر قائما ينوي الشروع في صلوة الامام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين * والتخيير
 هو الاصح هكذا في معراج الدراية * وقيل يقطع قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لان التعدد
 مشروطة للنحل وهذا قطع وليس بتحليل فان التحلل من الظهر لا يكون على رأس الركعتين *
 ويكفيه تسليمه واحدة كذا في محيط السرخسي * وكذلك في العشاء والعصر غير انه لا يدحل
 معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ * اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر
 بجماعة في قوامهم جميعا ويكون مدركا لصل الجماعة في قوامهم جميعا * وان ادرك ثلثا مع الامام
 كان مصليا مع الامام كذا في السراج الوهاج * ولو شرع في التطوع ثم اقيمت المكتوبة
 اتم الشفع الذي به ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة
 فاقم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروي ذلك عن ابي يوسف رح * وقد قيل يتمها
 كذا في الهداية * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج *
 ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي ان يفوته ركعة
 ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشي فوتهما دخل
 مع الامام كذا في الهداية * ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجو ادراك القعدة كيف يفعل
 فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوته الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام *

وحكى من الفقيه ابي جعفر رح انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله بصلتي
 ركعتي الفجر لان ادراك التشهد مندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية * واما بقية السنن ان امكنه
 ان يأتي بها قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد وان خاف فوت ركعة شرع معه كذا
 في التبيين * ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه في الركوع الاول او الثاني يترك السنة
 وينابع الامام كذا في الخلاصة * دخل مسجد اذن فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي فان كان
 رجلا مؤدنا اراد ان يسجد وتتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج هذا اذا لم يصل فان كان
 قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج ما لم يأخذ المؤذن في الاقامة فان اخذ في الاقامة
 لم يخرج حتى تضاها تطوعا وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فان مكث ولم يدخل معهم بكرة
 كذا في محيط السرخسي * وعن ابي حنيفة الى الامام في ركوعه مكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه
 من الركوع لا يصير مدركا لما في الركعة كذا في الهداية * سواء تمكن من الركوع او لم يتمكن * وكذا
 لو انحط ولم يتف امكن رفع الامام رأسه قبل ان يركع * قال الحبري دخل المسجد والامام راكم
 فقد قال بعض مشايخنا ينبغي ان مكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف كبلابنوته الركوع *
 وعندنا لو مشى ثلث خطوات متوالية تبطل ولا يكره ما انما على انه لا يكره كذا يحتاج
 الى المشي في الصلاة * ذكر الجليلي في صلواته ادرك الامام في الركوع * فحينئذ نائم ثم شرع
 في الاسقاط وشرع الامام في الربع الاصح ان يعتد بها اذا وجدت المشاركة قبل ان يستقيم قائما
 وان لم يكن هكذا في معراج الدراية * اجمعوا انه لا ينتهي الى الامام وهو قائم مكبر ولم يركع
 مع الامام حتى ركع الامام ثم ركع يصير مدركا لتلك الركعة * واجمعوا انه لو اقتدى به
 في قومة الركوع لم يكن مدركا لتلك الركعة كذا في اسرار الرائق * ادرك امامه راكم يحرم قائما
 وكروياتي بالثناء وتكبيرات العبد قائما ان غلب على ظنه انه يدرك الامام في الركوع
 وان خشي ان يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب
 صلوة العبد * ومدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم * ولو سوى
 بينك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز واغت نيتك كذا في فتح القدير * المقتدى اذا اتى
 بالركوع والمعوذ قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة
 وهم صلواته وان ركع مع الامام ومسجد قبله يجب عليه نداء ركعتين * وان ركع قبل الامام

وسجد معه يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة * وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلواته وان ادرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما بجوز هكذا في فتاوى قاضي خان ومن اتى مسجدا قد صلى فيه لا بأس بان ينطوع قبل المكتوبة ما بدأه ما دام في الوقت سنة وان كان فيه ضيق يتركه قيل هذا في غير سنة الظهر والعصر هكذا في الهداية * وهو اختيار شمس الانمة السرخسي وصاحب المحيط وفاضل الخان والتمرناشي والمحجوبي كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية * وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية * والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية * سواء صلى الغرض سجدة او لا الا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية * الباب الحادي عشر في قضاء العوائت * كل صلوة فاتت من الوقت بعد وجوبها فيه يلزمه قضاءؤها سواء ترك عمدا او سهوا او بسبب نوم وسواء كانت العوائت كثيرة او قليلة * فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حاله عقله كما لا قضاء عليه في حاله عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرند ما فاتته من رده ولا على مسلم اسلم في دار الحرب ولم يصل مدة جهله بوجوبها ولا على مغمى عليه ومريض عجز عن الائمة والائمة في تلك الحالة وزادت العوائت على يوم وليلة * ومن حكمه ان الائمة تقضى على الصفة التي فاتت عنه لا العذر وضرورة * فيقتضى مسافره في السفر ما فاتته في الحضر من العرض الرباعي اربع * ولتقيم في الائمة ما فاتته في السفر منها ركعتين * والقضاء فرض في العذر واجب في الواجب وسند في السنة ثم لبس القضاء وقت معين بل جديع اوقات العمرونت الائمة وثبت طلوع الشمس ووقت الروال ووقت العروب فانه لا يجوز الصلوة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق * رجل صلى فارتد واسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي * صبي صابى العشاء ثم دام واحتلم وانسه قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبية اذا بلغت بالحض قبل طلوع الفجر لا يلزمها قضاء العشاء لان الحيض لو طرأ على الرجاء سقط الوجوب فان اقاربه او لم يمتنع * وان بلغت بالسن بلزمها العشاء * وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قيل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت * هو المختار كذا في فتاوى فاضل خان * ومتى قضى العوائت ان قضاها بجماعة فان دنت صلاته بجهريتها بجهريتها الامام بالقراءة * وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخفاية والجهر افضل كما في الوقت وبخافيت فيما يحلت فيه حتما وكذا الامام كذا

في الظهيرية* الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي* حتى لا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة كذا في محيط السرخسي* وكذا بين الفروض والوتره كذا في شرح الوقاية* واصل الفجر وهو ذكرانه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة* ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لأن الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي* وفي الفتاوى العتابية الصبي إذا بلغ وصلى صلوة في وقتها يصير صاحب ترتيب كالمرأة إذا باعت ورات ما صحيحا تصير صاحب مائة بمرة واحدة كذا في التاتارخانية* وأما الترتيب في بعض أعمال الصلوة فليس بفرض عندنا كذا في المحيط* حتى أن من أدرك الإمام في أول الصلوة وناب خلفه أو سبقه الحدث فسبقه الإمام ثم انتبه أو توضأ وعاد فعليه أن يقضى أولا ما سبقه الإمام ثم يتابع إمامه أما إذا أدركه فلو تابع الإمام أو لأم قضى بعد تسليم الإمام جازعند علماءنا الثلاثة* وكذلك في صلوة الجمعة إذا زاحم الناس فلم يقدر على أدائها الركعة الأولى مع الإمام بعد الاقتداء وبقي قُومًا وامكنه أداء الركعة الثانية فادى أول الركعة الثانية قبل أن يؤدي الأولى ثم قضى الأولى بعد تسليم الإمام جازعندنا كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة* ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات ولم تذكر صلوة قد نسيها بعد ما أدى وقتية جاز الوقتية كذا في فتاوى ناصيخان* ولو صلى الظهر على ظن أنه متوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين أنه صلى الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لأنه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن أنه متوضئ ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لأن العصر منه تبع للظهر كذا في محيط السرخسي* وإذا صلى الظهر وهو ذكر أنه لم يصل الفجر وسد ظهيرة ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذكر المظهر يجوز العصر لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين* ولو شك في الظهر أنه هل صلى العجر أم لا لمافرغ تيقن أنه لم يصل العجر يعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي* ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلوة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أن مذهب علماءنا رحمهم الله أن يفسد صلواته قال ولكن لا تفسد حين ذكرها بل يتمها ركعتين وبعدهما تطوعا سواء كان الفائت مديما أو حديثا كذا في المحيط* ولو أن مصلی الجمعة تذكر أن عليه الفجر ما كان بحيث لو طوعها واشغل بالعجر بوقت الجمعة ولا يفوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله

يقطع الجمعة ويصلي الفجر ثم يصلي الظهر * وعند محمد رح يتم الجمعة * ولو كان بحيث أنه إذا
 قضى الفجر أدرك الجمعة مع الإمام فإنه يشتغل بالفجر أجمعاً * وإن كان بحيث إذا قطع الجمعة
 واشتغل بالفجر يفوته الوقت أتم الجمعة أجمعاً ثم يصلي الفجر بعدها كذا في السراج الوهاج *
 ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط الصرخسي * ولو قدم الفائتة جازوا ثم هكذا في
 النهار الفائت * ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفائتة جميعاً حتى
 لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم أنه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر تطلع الشمس قبل أن يقعد
 قدراً والتشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتداد الشمس كذا في التبيين * ويراعى
 الترتيب وإن كان لا يؤدي الوقتية على وجه الأفضل كما لو ضاق الوقت بحيث لا يمكنه أن يصلي
 الوقتية إلا مع تخفيفها وقصر القراءة والأفعال فيها فإنه لا بد من الترتيب والاقتصار على أقل
 ما يجوز به الصلوة كذا في التمر تاشي * ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية
 مع تذكر الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلواته إلا أن يقطعها ويشرع فيها *
 ولو شرع ناسياً والمسئلة بحالها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلواته ولا يلزمه القطع
 كذا في التبيين * يعتبر ضيق الوقت في نفس الأمر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق * حتى
 لو ظن من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاق صلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت ساعة بطل الفجر
 فإن أبطل ينظر ما كان الوقت بسعهما صلاً هما وإلا أعاد الفجر * وكذا يفعل مرة بعد أخرى *
 واشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر وطلعت الشمس قبل أن يتعد قدر التسديد في العشاء صح فجره هكذا
 في التبيين * وكذا إذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر وتنع على ظنه أن الوقت لا يحتمل الصلوة من
 فاقتم الظهر صلاًها وقد بقي من وقت الظهر بعض نظر فيه وإن كان ما بقي من وقت الظهر ما أمكنه
 أن يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم يجزئه التي صلى وعليه أن يقض الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك إن
 بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التارخانية بالناسخ الحجة *
 وإن كانت المتروكة أكثر من واحد والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض
 ذاك البعض حتى لو تذكر في وقت الفجر أنه لم يصل العشاء والوتر وبقي من الوقت ما لا يسع
 فيه إلا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رح يقضى الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد
 طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت

الا ما يسع فيه ثماني ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلى العصر * وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصلى الفجر ثم العصر ثم العائنة هكذا في فتاوى قاضي خان * والعبرة في العصر لآخر الوقت عندا بنى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله كذا في التبيين * وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط ان امكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الصلوتين قبل غروب الشمس فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس ويقع العصر كلها او بعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الا على قول حسن بن زباد رة فان عنده ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية * ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين * ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر او طالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يمضي على صلواته كذا في الجوهرة النيرة * ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض كذا في الزا هدى * ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا في النيات راجية دال على الخلاصة الخافية * ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وحدا الكثرة ان تصير العوائت مستباحا بروج وقت الصلوة السادسة * وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت الاسد سنة والاول هو الصحيح كذا في الهداية * ثم المعتبر فيه ان تبلغ الاوقات المتخللة مذات سنة وان ادعى ما بعدها في اوقاتها * ونيل يعتبر ان تبلغ العوائت متاولو كانت متعديها * وثمره الاختلاف تظهور مما اذا ترك ثلث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايهاها والى على الاول يسقط الترتيب لان المتخللة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسها يعتبر ان تبلغ منا فيصلح جميع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول اصح كذا في التبيين * وهو ومع والثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رة وهو احوط هكذا في فتاوى قاضي خان * وكثرة الفرائت كما تسقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلوة شهر ثم قضى ثلثين فجرا ثم ثلثين ظهرا ثم هكذا صح هكذا في محيط السرخسي * الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم يقضى بعض الفوائت ويبقى الفوائت اقل من ستة الاصح

انه لا يعود هكذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام الزاهد ابو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط * حتى لو ترك صلوة شهر فقضاها الا صلوة واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا كر لها جاز كذا في محيط السرخسي * والغوائت نوعان قد يمتد وحديثة * والتحد يمتد تسقط الترتيب انفاذا * وفي القديمة اختلاف المشايخ رح وذاك كمن ترك صلوة شهر ثم صلى مدة ولم ينقض ذاك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى كذا في الكافي * واذا آخر الصلوة الفائتة عن وقت التذكرة مع القدرة على القضاء هل يكره فالمذكور في الاصل انه يكره لان وقت التذكرة انما هو وقت الفائتة ونأخير الصلوة من وقتها مكرهه بخلاف كذا في المحيط * في الاصل رجل صلى العصر وهوذا كرانه لم يصل الظاهر فهو فاسد الا ان يكون في آخر الوقت لكن اذا فسد الغرض لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يبطل * والمسئلة معروفة * ثم عند ابي حنيفة رحمه الله فريضه العصر تفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات او اكثر ولم يعد الظاهر عاد العصر حائزا لا يجب عليه امارته وعندهما تفسد فسادا باتا لا جواز لها بحال * فالاصل ان عند ابي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الغوائت يسقط بكثرة المودى كذا في المحيط * رجل نسي صلوة ولا يدريها وام يقع تحريمه على شيء بعد صلوة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية * قال العقيدي وبدأ كذا في الشارحانية فالأدب المنابع * وكذا لو نسي صلوتين من يومين ولا يدري اي صلوتين اعاد صلوة يومين * وعلى هذا القياس لو نسي ثلث صلوات من ثلاثة ايام او خمس صلوات من خمسة ايام * وان ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري ايتهما تركا او لا تحري فان لم يكن له رأي يعبد فادى او لامر اخرى عند ابي حنيفة رحمه الله ان يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات * وقال الانامرة الابن التحري ويسقط عنه الترتيب لعجزه فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي * فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان افضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز ايضا * مصابى العصر ان تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انها من صلوة الظهر او من صلوة العصر التي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر * وان لم يعد لشيء عليه

كذا في المحيط * مسائل متفرقة * في اليتيمة مثل والذي عمن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلافتهم اتتدري به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيما والمقتدى مسافرا كذا في التاتارخانية * شافعي المذهب اذا صار حنفي المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيًا ثم اراد ان يتضيها في الوقت الذي صار حنفيًا ينضي على مذهب ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * رجل يرى التيمم الى الرميغ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلثا لا يعيد ما صلى وان صلى كذا من جهل من غير ان يسأل احدا ثم سأل وأمر بالثلث يعيد ما صلى كذا في الذخيرة * وفي الصيرفية امرأة تركت صلاة فحاضت وطهرت فصلبت مع تذكر الثالثة قال لا يجوز كذا في التاتارخانية * حرابي اسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة نياسا واستحسا * ولا يعاتب عليه اذا مات * وكذا اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان في آخر باب ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون * فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه * وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان او رجل وامرأان لا يلزمه كذا في محيط السرخسي * في العتابية عن ابي نصر رحمه الله فيمن يضي صلوات عمرة من غير ان ياتدشي يريد الاحتياط ان كان لا جل النقصان والكره فحسن وان لم يكن اذالك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلاة الفجر والعصر * وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرة * ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى رجل يضي الفوائت فانه يضي الوتر وان لم يستيقن انه هل بنى عليه وتر او لم يبق فانه يصلي ثلث ركعات ويقتت ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة اخرى فان كان وترافنداده وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يضرك القنوت في التطوع * وفي الحجّة والاشغال بالفوائت اولى واهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلوة الصبح وصلوة التسميم والصلاة التي رويت في الاخبار فيها سور معدودة وان كان معهودة فتلك بنية النعل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرة * ولا يضي الفوائت في السجود وانما يضيها في بينة كذا في الرجز المكدري * في الملتقط لو امر بالاب لابنه ان يضي عنه صلوات وصيام ايام لا يجوز عند كذا في التاتارخانية * اذا مات الرجل

وعليه صلوات فاتته فاصلى بان يعطى كفارة صلوته يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر وللموتور نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم اكل صلوة ما ذكرنا كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلوة نصف صاع حنطة منوبين ولود مع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كدارة اليمين وكدارة الظهر وكدارة الافطار * وفي الولو الحجة ولود مع من خمس صلوات تسع اماناء لفقير واحد ومنا لفقير واحد اختار الفتية انه يجوز من اربع صلوات ولا يجوز عن الصلوة السابعة * وفي التيممة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الغديعة من الصلوات في مرض المرن هل يجوز فقال لا * وسئل حميرا لوبرى وابو يوسف بن محمد عن السبع الداني هل يجب عليه الغديعة من الصلوة كما يجب عليه من الصوم وهو حتى يقال لا كذا في التنازل خالصة * في فتاوى اهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم علم انه لم يقرأ في الاووية من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه يعيد الفجر والمغرب والوتر * ولونذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها فالوا يعيد صلوة الفجر والوتر * ولونذكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلوة الفجر والمغرب والوتر * ولونذكر انه ترك القراءة في اربع ركعات يعيد صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الترتو العجر والمغرب كذا في المحيط * ناك الصلوة كذا لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفرائض * الباب الثاني عشر في سجود السهو * وهو واجب كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الهداية * والوجوب مقيد بما اذا كان المرن صالحا حتى ان من عليه السهو في صلوة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط منه السجود * وكذا اذا سهوا في قضاء الغائبة فلم يسجد حتى احدث * وكل ما منع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في السحر الرايق * وفي التنية لو بنى المعلن ناي برص منها فيه لم يسجد كذا في النهر الفائق * وهو كذا بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان * ولو سجد قبل السلام اجزاه عندنا كذا رواية الاصول * وبأني بتساويتين هو الصحيح كذا في الهداية * والصواب ان يسلم تسليمه واحدة وصليبه الحمد والثناء في الاصل كذا في الكافي * ويسلم من يمينه كذا في الزهدى * وكيفية انه يذكر بعد سلامه الاول بخبره احد او تسلم

في سجوده ثم يفعل ثانيا كذا لك ثم يتشهد ثانيا ثم يسلم كذا في المحيط * ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في نعدة السهو هو الصحيح * وقيل يأتى بهما في القعدة الاولى كذا في التبيين * والاحوط ان يصلى في القعدتين كذا في فتاوى قاضيخان * وحكم السهو في الغرض والنفل سواء كذا في المحيط قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليس بركن وإنما أمر بها بعد سجدة السهو ليتق ختم الصلوة بها حتى لو تركها مقام وذهب لا تفسد صلوته كذا قاله المحلوانى كذا في السراج الوهاج * وفي الولوالجية الاصل في هذا ان المترك ثلاثة انواع مرض وسنة وواجب * ففى الاول ان امكنه التدارك بالقضاء يقضى ولافسدت صلوته * وفى الثانى لا تفسدان قيامها باركانها وقد وجدت ولايجبر بسجدة السهو * وفى الثالث ان ترك ساهيا يجبر بسجدة السهو وان ترك عامدا لا كذا في التناخانية * وظاهر كلام الجم الغفير انه لا يجب السجود في العمد وإنما يجب الاعادة جبرا لنقصانه كذا في البحر الرائق * ولا يجب السجود الا بترك واجب او تاخير او ناخير ركن او تقديمه او تكراره او تغييره او حب بان يجهر فيما يخاف من الحقيقة وجوبه بشىء واحد وهو ترك الواجب كذا في الكاى * ولا يجب ترك التعوذ والبسملة فى الاولى والثناء ونكبيرات الانتقالات الا فى تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلوة العيد * ولا يجب بترك رفع اليدين فى العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال او لا ساهيا ولو ترك القومة ساهيا بان انحط من الركعة ساجدا ففى فتاوى قاضيخان ان عليه السجود عند ابي حنيفة ومحمد راح هكذا فى قديم التذكرة * ثم واجبات الصلوة انواع * منها قراءة الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة فى الاولين اواحدهما يلزمه السهو * وان قرأ اثرا الفاتحة ونسي الباقي لا فهو عليه وان بقى الاكثر كان عليه السهو ما ما كان او منفردا كذا فى فتاوى قاضيخان * وان تركها فى الاخرين لا يجب ان كان فى الغرض وان كان فى النفل او لو تروجب عليه كذا فى البحر الرائق * ولو كررها فى الاوليين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو اعادها بعد السورة او كررها فى الاخرين كذا فى التبيين * ولو قرأ الفاتحة الاحدا او قرأ اكثرها ثم اعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا فى الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو * وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا فى التبيين * ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخررا كعاماهيا ثم تذكرها ما رواه ثم نلت آيات وعليه سجود السهو

كذا في الظهيرية * ولو آخر الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين * ربه
قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح * ولو نقرأ في ركعة أو سجدة أو في
تشهد أو يازمه وهذا إذا بدأ بالقراءة ثم بالشهاد وإن بدأ بالشهاد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا
في محيط السرخسي * ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية كذا
في السراج الوهاج نافلا عن الفتاوى * وأما يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسم
عن أبي حنيفة رحمه الله قال إن كان متعمداً فقد أصاء وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو * وروى
أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو والادتمار
كذب في فتاوى قاضيخان * وأن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد
ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الغني أبو الليث يازمه سجود السهو وإن كان
قرأ حرفاً من السورة وكذا إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه
من الركوع فإنه يأني بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو * وفي الخلاصة إذا ركع وأم يقرأ السورة
رفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو هو الصحيح كذا في المدارح * وإذا قرأ
في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة تباها فلا سهو عليه كذا في المحيط * وفي الروايات
المصلي إذا تلا آية السجدة وسمي أن يسجد لها ثم ذكرها وسجد وحسب ذلك سجود السهو
لأنه تارك للموصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه والأول أصح كذا في المدارح * وإذا أراد أن يقرأ في
صلوة تسورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * ربه تعمين القراءة
في الأوليين كذا في البحر الرائق * ومنها راية الترتيب في فعل مكرر بلونيك سجدة من ركعة فنذكرها
في آخر الصلوة سجدة وسجد السهو وترك الترتيب فيه وليس عليه إعادة ما أتى به * ولو قدم الركوع
على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع فيغض أعينه بعد القراءة كذا في البحر الرائق *
ومنها نعد يل الأركان وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وقد اختلف في وجوب السجود بتركه
بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب وإن لم يسجد بتركه ساهياً وصححه في البدائع
كذا في البحر الرائق * ومنها القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين *
ومنها التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى أو الثانية وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك
بعضه كذا في التبيين * سواء كان في الغرض أو النفل كذا في البحر الرائق * ولو نقرأ التشهد

في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب كذا في الظهيرة * ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد ها يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة فان اتشهد فيه فقد اخطا الواجب وتلها محل الشاء كذا في التبيين * ولو تشهد في الاخيرين لا يلزمه السهو كذا في محيط لسرخسي * واذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو كذا في المحيط * واكرر التشهد في التعدة الاولى فعليه السهو * وكذا الزاد على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المصمرات * واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والاول اصح * واكرره في التعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين * واذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكره ان تشهد وعليه السهو في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في المحيط * ويجب ان تعد فيما يقام او قام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرد اراد بالقيام اذا استتم قائما او كان الى القيام اترب فانه لا يعود الى التعدة هكذا في فتاوى قاضي خان * واوعا الى التعدة تفسد صلوته على الصحيح كذا في التبيين * وان لم يكن كذلك يتعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الهداية والتبيين * ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اترب والا لا كذا في الكافي * وفي رواية ان اقام على ركبته اي نهض يقعد وعليه السهو ويستوى به التعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد * وان رفع اليديه وركبته على الارض لم يرفعهما ولا سهو عليه هكذا روي عن ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا ان اسجد في موضع الركوع او ركع في موضع السجود او كرر ركنا او قدم الركنا او اخره ففي هذه النصول كلها يجب سجود السهو * وفي القدوري ومن ترك من صلوته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكر ذلك اماراة كونه مقصودا في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلوته فيجب جبره بسجدة السهو * وان كان فعلا لم يرفع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليمين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود * وان تعد المصلي في صلوته قدر التشهد ثم شك انه صلى ثلثا او اربعا حتى مشغله ذلك من التسليم ثم اتيه ان انه صلى اربعا اتم صلوته فعليه سجود السهو وان شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو

عليه * واذا احدث في صلاته وذهب ليتوضاً فرفع له هذا الشك حتى شغله عن الوضوء ساعة فعليه سجدتا السهو كذا في المحيط * ومنها القنوت * فاذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع * ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو لا نها بمنزلة تكبيرات العيد كذا في التبيين * ومنها تكبيرات العبدين * قال في البدائع اذا تركها ونقص منها او زاد عليها او اتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق * ويستوي في الزيادة والنقصان القليل والكثير فقد روى عن الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلوة العيد يسجد للسهو كذا في الذخيرة * وذكر في كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود الى القيام بخلاف المسروق اذا ادرك الامام في الركوع فانه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق * واو ترك تكبيرة الركوم الثاني في صلوة العيد وجب عليه السهو لا نها واجبة تبعاً لتكبيرات العيد بخلاف تكبيرة الركوع الاول لانها ليست ملحقة بها كذا في التبيين * السهو في الجمعة والعديد والمكتوبة والتطوع واحد الا ان مشائخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لئلا يتبع الناس في فتنة كذا في الاضمرات نافلاً عن المحيط * ومنها الجهر والاختفاء * حتى لو جهر فيما بدا من او خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو * واختلفوا في مقدار ما يجب به السهو مهما قبل يعتبر في الفصلين بقدر ما يجوز به الصلوة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها * والمفترون لا يجب عليهم السهو بالجهر والاختفاء لانهما من خصائص الجماعة هكذا في التبيين * وان جهر بالاعتذار او بالتسمية او بالتأمين لا سهو عليه كذا في فتاوى تاضيقان * فصل في سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط * ولا يشترط ان يكون مقتدياً به وقت السهو حتى لو ادرك الامام بعد ما سها يلزمه ان يسجد مع الامام تبعاً له * ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يتضي الا واني وان دخل معه ما سجد هما لا يتضي ما كذا في التبيين * سهو المؤتم لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على المؤتم كذا في المحيط * والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الي قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته * واللاحق اذا سجد للسهو مع الامام لا يعيد به ويسجد في آخر صلاته * وينبغي للمعقب ان يمكنه ما عدا بعد سلام الامام اجوازان يكون على الامام سهو هكذا

في محيط السرخسى * وتولم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضاء لا يسقط عنه ويسجد في آخر صلوته * ولو سلم الامام مقام المسبوق ثم تذكر الامام ان عليه سهوا فسجد له قبل ان يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعته ثم اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولولم يعد الى متابعته الامام ومضى على قضائه فانه يجوز صلوته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسانا * ولو سجد الامام بعد ما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعته فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج * وتولمها الامام في صلوة الخوف سجد للسهو وتابعه فيها الطائفة الثانية واما الطائفة الاولى فانما يسجدون بعد الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق * واللاحق لا يسجد للسهو فيما بقضى والمسبوق يسجد للسهو فيما يتبقى * وتولمها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسها هو فيما يقضى بكفيه سجدتان * والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدتي السهو * الامام اذا سها ثم احدث فقدم مسبوقا اتبعها الا السلام فانه يقدم رجلا ادرك اول الصلوة فسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من ادرك اول الصلوة تام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد للسهو في آخر صلوته هكذا في محيط السرخسى * رجل صلى الظهر خمسا وتعد في الرابعة قدر التشهد ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى التعدة وسلم كذا في المحيط * ويسجد للسهو كذا في السراج الوهاج * وان تذكر بعد ما قد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى التعدة ولا ينام بل يضيف اليها ركعة اخرى حتى يصير شفعا ويتشهد ويسلم هكذا في المحيط * ويسجد للسهو استحسانا كذا في الهداية * وهو المختار كذا في الكفاية * ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط * والركعتان نافلة ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين * وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره بعد العصر اذا كان من اختيار واما ان لم يكن من اختيار فلا يكره كذا في فتاوي قاضي خان * وفي العجز اذا قام الى الثالثة بعد ما قد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها اربعة كذا في التبيين * وصرح في التجنب من ان الفتوى على رواية حشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق * واذا لم يقعد قدر التشهد في العجز بطل فرضه بترك التعدد على الركعتين * والتنفل

قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكرره بخلاف ما إذا قام إلى الخامسة في العصر قبل أن يتعد في الرابعة وقيد هذا بالسجدة حيث يضم إليها السادسة لأن التنفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين* وإن لم يتعد على رأس الرابعة حتى قام إلى الخامسة أن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاداً إلى الفعدة هكذا في المحيط* وفي الخلاصة الثانية ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو كما في التتارخانية* وإن قيد الخامسة بالسجدة بعد ظهره عندنا كان في المحيط* ونحولت عن رتبة هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية* ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحم في وقت النسيان قال أبو يوسف رحم كما وضع رأسه للسجود تنفس صلاته وقال محمد رحم لأنفسه صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند أبي يوسف رحم يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحم بالرفع والرفع كذا في المحيط* قال بحر الإسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحم كذا في النهاية* وفائدة الاختلاف يظهر مما إذا حدث في هذا السجدة عند أبي يوسف رحمه لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحم يمكنه ذهب ويتوضأ كذا في المحيط* ويتعدو ويتشهد ويسلم كذا في فتح القدير* والاصح أنه لا يسجد للسهو كذا في النهاية* وإن سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلاة أن يسجد للسهو والألا عندهما وهو الاصح وعند محمد وزفر رحمه لا يسجد بعده السلام أن اقتدى به رجل صح عند محمد رحم مطلقا وعندهما صح أن يسجد للسهو* وإن فهمه انتقض الرضوء عنده خلافا لهما وصح رتبة تأمنا اجتماعا وسطا عند سجود السهو* وأورد في الإقامة التלב بوضعا ريعا عنده ويسجد في آخر الصلاة وعندهما لا يتقلب أو بعبارة وسطا عند سجود السهو إذا يجاب به بوجوب إبطا كذا في شرح النفاة للمشيخ أبي المكارم* ومن صلى ركعتين تطوعا سبها فيهما وسجده للسهو ثم أراد أن يصلي آخرتين لم يمين كذا في الهداية* وأورد في صح إبقاء التحريم ويعيد سجود السهو في المختار وكذا المسافر أو نوى الإقامة بعد ما سجد للسهو أزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين رجل صلى العشاء سبها فيها وترأ سجدة التلاوة لم يسجد بها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسئلة على أربعة أوجه أن كل سبها للكل أو عامدا للكل أو باصيا للتلاوة عامدا للتلاوة أو على العكس مني الوجه الأول لا تنفس صلاته بالاتفاق لأن هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج منه حرمة الصلاة* وفي الوجه الثاني والثالث بعد صلاته بالاتفاق لأن سلام العمد

يخرجه عن حرمة الصلوة * وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلوته كذا في المحيط *
 السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتناهى كذا في التهذيب * ولو سهوا في سجود السهو
 عمل بالتحري ولو سهوا في صلوته مرارا يكفيه سجدتان كذا في الخلاصة * ولو اتم في التطوع
 في الليل فخافت متعمدا فقد اساء وان كان ساهيا فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان *
 وفي اليتيمة اذا ترك الجهر في الترويض يلزمه السهو كذا في التاتارخانية * اذا
 احدث الامام وقد سها فاستخلف رجلا يسجد خليفته للسهو بعد السلام وان سها خليفته فيما يتم
 ايضا كئذ يسجدتان لسهوه ولسهو الاول كما لو سها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها
 الخليفة ازم الاول سجود السهو لسهو خليفته وارصها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهوه شيئا
 كذا في الذخيرة * وفي الاصل ان اسلم في الرابعة ساهيا بعد تَعَوُّدِه مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد
 فان عليه ان يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يتشهد ويسلم كذا في المحيط *
 ومما يتصل بذلك مسائل الشك في مقدار المؤدَّى * من شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى
 ام اربعاً وكان ذلك اول ماعرض له اسئلف الصلوة كذا في السراج الوهاج * ثم الاستقبال
 لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام او الكلام او عمل آخر مما ينال في الصلوة * والسلام
 قاعدا او لي ومجرد النية يلغى لا يخرج من الصلوة كذا في التبيين * ثم اختلف المشائخ في
 معنى قوله اول ماعرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة له لانه لم يسه في عمره قط وقال بعضهم
 معناه انه اول سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه كذا في المحيط * وان كثر شكه تحري
 واخذ بالكبراً يد كذا في التبيين * وان لم يتوجه عند شيء بعد الطلب وان يني على الاقل
 نجعلها واحدة فيما لو شك انها نية وذاتية لو شك انها نية وثالثة لو شك انها رابعة وعند البناء
 على الاقل يقعد في كل موضع ينوهم انه محتمل تعبد فرضا كان التعبد او واجبا كيلا يصير تاركا
 فرض التعبد او واجبا * وان وقع في رباي انها لا ولي او ثمانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم
 فيصلى ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى ويتعدى يقوم بصلى ركعة فاني بربع تعدت
 تعدتان مفترضة وهى الثالثة والرابعة وتعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق * وان شك بعد السلام
 او قبل السلام لكن بعد ما نزع من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة *
 رجال شك في صلوته انه صلاها ام لا بان كان في الوقت فعليه ان يعيد وان خرج الوقت

ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط * ولو شك في صلوة النحر وهو في القيام انهاء الثالثة او الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلّي ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدتي السهو * وان شك وهو ساجد ان شك في انهاء الركعة الاولى والثانية فانه يمضي فيها سواء شك في السجدة الاولى والثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية لزمه تكميلها * وان اربع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصلّي ركعة * ولو شك في صلوة النحر في سجود اربع ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته لانه ان كان صلي ركعتين كان عليه انمام هذه الركعة لانها نائية فيجوز * ولو كانت الثالثة من وجه لا تنسد صلوته عند محدد رحمة الله لانها لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كما لو سجدت الحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة زه وان كان هذا الشك في السجدة الرابعة فسدت صلوته * ولو شك في النحر اثناء الثانية ام الثالثة فان لم يقع تحريره على شيء وان كان قائما يقعد في الحال ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وان كان ناعدا والمستثناة بحالها النحر وان وقع تحريره اثناء الثانية مضى على صلوته وان وقع تحريره اثناء الثالثة تحرير في القعدات ان وقع تحريره اثناء الركعتين فسدت صلوته وان لم يقع تحريره على شيء فسدت صلوته ايضا وكذا في ذوات الاربع اذا شك اثناء الرابعة او الخامسة * ولو شك انها نالته او خامسة فعلى ما ذكرنا في النحر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلّي ركعة اخرى ويقعد ويسجد للسهو * ولو شك في الزنبر وهو نائم اثناء الثانية ام الثالثة يتم تلك الركعة ويتنبت فيها ويقعد ثم يقوم فيصلّي ركعة اخرى ويتنبت فيها ايضا هو المخار ابي هنا عبارة الخلاصة * وما لا ينبغي اغفاله انه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء همل بالتحرير او بنى على الاقل كذا في النحر والرائق رافلا عن فتح القدير * واذا شك في صلوته فلم يدرك ثلاثا صلي ام اربعاً ونكركم في ذاك كثيرا ثم استيقن انه صلي ثلث ركعات فان لم يكن تحركه شغل عن اداء ركن بان يصلي وينفكر فليس عليه سجود السهو وان طال تنكره حتى شغله من ركعة او سجدة او يكون في ركوع وسجود فيطول تفكره في ذاك ونعبر عن حاله بالتفكير فعليه سجود السهو استحسانا وهكذا في المحيط

وإغاث علي ظمئه في الصلاة أنه حدث أو أنه لم يدسم تمنع بذلك لا شك أنه فيه ثم يمين أنه لم يحدث أو أنه قد مسح قال أبو بكر إن كان من ركننا حال لتيقن بالحدث أو بعدم المسح وأنه يستعمل الصلاة أو لا بمضي فيها هكذا في ما روي ناضح خان * وأبو عامر السدادي ركننا وشك أنه كبر الافتتاح أو لا وهل أحدث أو لا وهل أصابت النجاسة بربته أو لا أو مسح رأسه أم لا استنبل أن كان أول الصلاة صلي ولا يازم الرضوء ولا فصل نوبته كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى العنابية لو شك في الصلاة مسامرا ومقيم يصل أربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في البازي * رجال صلي يقوم فلما صلي ركعتين وسجد السجدة الثانية شك أنه صلي ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثانية المحظ إلى من خلد ليعام بهم أن قاموا قام هو معهم وإن قعدوا بعد يعمد بذلك فلا بأس به ولا سيما عابه كذا في المحيط * إذا شك الإمام فأكبره عدلان بأخذت رأيهما * رجل صلي وحده أو صلي يقوم للمسلم أخبيرة رجل عدل أنك صليت الظهري ثلاث ركعات قالوا إن كان عند المصلي أنه صلي أربع ركعات لا يلتفت إلى قول المخبر كذا في المحيط * وفي الظهري ثمانية قال محمد بن الحسن روحاً ما أضافه بعد القول واحد عدل بكل حال كذا في الفتاوى العنابية * وأن شك المصلي في الخبر أنه صادق أو كاذب روي عن محمد روح أنه بعد الصلاة احتياطاً وإن شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته وإن لم يكن المخبر عدلاً لا يمتل قراءة كذا في المحيط * آيات ثلث عشر في سجود التلاوة * سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الآيات * في آخر الآيات عند قوله (أن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدوا لله يسجدون) ٢ وأرعد عند قوله (والله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلاً) ٣ والعدو والأصل (٣) والنجى عند قوله (والله يسجد من في السموات) ٤ وفي الآية (أن الذين آمنوا والذين هاجروا من دونه وما يشاءون) ٥ والنجى عند قوله (أن الذين آمنوا والذين هاجروا من دونه وما يشاءون) ٦ والآية الأولى في الحج عند قوله (لم تروا الله يسجد لله من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس) ٧ وحق عابه العذاب ومن يهين الله فماله من مكرم إن الله يفعل ما يشاء - ٧ ولقرآن عند قوله (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اسجدوا لما نمرؤ زادهم بغوراً) ٨ والمائل عند قوله (ويعلم

ما تخفون وما تعلنون) ٩ والم تنزيل عند قوله (اما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بهم اخرجوا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون) ١٠ وص عند قوله (استغفربه وخيرا كعازاب) ١١ وحى السجدة عند قوله (لايسأمون) ١٢ والسجدة عند قوله (فاسجدوا لله واضبطوا) ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله (ما لهم لا يؤمنون اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) * ١٤ واقرأ باسم ربك عند قوله (واسجد وانترب) هكذا في العيني * والسجدة واجبة في هذه المراضع على التالي والسامع سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد كذا في الهداية * رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين واما يجب اذا صحح الحروف وحصل صوت سمع هوا وغيره ان تررب اذنه الى فمه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ آية السجدة بحرف السجدة * وفي مختصر البحر لو قرأ واسجد وسكت ولم يقل واقترب يلزمه السجود كذا في التبيين * رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من اهل وجوب الصلوة اما اداء او قضاء كان اهلا لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة * حتى لو كان التال في دار او محنوبا او صبيبا او حائضا او نفساء او عقيب الطهر دون العشرة والاربعين ام يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاهدى * ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث او الخنب او سمعا تجب عليهما وكذا المريض * ولا يجب ان يسمعها من طير هو المختار * ومن التائم الصحيح انها تجب * وان سمعها من الصدى لا تجب عليه كذا في الخلاصة * التائم ان اخبرانه قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه * وفي النصاب هو الاصح كذا في التتارخانية * ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلواتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقط منها السجدة كذا في المحيط * مضاي التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم سدت صلواته ووجب عليه قضاؤها لا تلزمه اعادة تلك السجدة * كذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعيان بالله ثم اسلم ام تجب عليه تلك السجدة * ولا تجب السجدة بكتاتبة القرآن كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع اول اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة *

ومند هما ان كان السامع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة * ونيل
تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط المرخسي * ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن
يعذر بالتأخير ما لم يعلم * وان تلاها وهو اصم فلم يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة *
اذا قرأ آية السجدة بالهجاء لم تجب السجدة كذا في السراجية * واذا تلا الامام آية السجدة
سجدها ومسجد المأموم معه سراء سمعها منه ام لا وسواء كان في صلوة الجهر او المختار فانه لا انه
يستحب ان لا يقرأها في صلوة المخافتة * ولو سمعها من الامام اجنبي ليس معهم في الصلوة
ولم يدخل معهم في الصلوة لزمه السجود كذا في الجوهرة النيرة * وهو الصحيح كذا في الهداية * سمع
من امام قد دخل معه قبل ان يسجد سجد معه وان دخل في صلوة الامام بعد ما سجدها الامام
لا يسجد ها وهذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي
* وهكذا في النهاية * وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود لافي الصلوة ولا بعد الفراغ
منها كذا في السراج الراجح * واسمع الصلي من اجنبي يسجد بعد الفراغ ولو سجده في الصلوة
لا يجزيه ولا تفسد صلواته كذا في التهذيب * هو الصحيح كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يقرأ المصلي
السامع غير المؤتم فان قرأها اولاً ثم سمعها فسجد ها لم يعدها في ظاهرها رواية * وان سمعها اولاً ثم
تلاها ففبه روايتان وجزم في السراج بانه لا يعيدها كذا في النهر الفائق * وان قرأ آية السجدة
في الصلوة فان كانت في وسط السورة فالأفضل ان يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع ولو لم
يسجد وركع ونوى السجدة يجزيه قياساً وبه يأخذ ولو لم يركع ولم يسجد واتم السورة ثم ركع ونوى
السجدة لا يجزيه ولا يستقط عنه بالركوع وعليه فضاءها بالسجود مادام في الصلوة * وذكر الشيخ الامام
المعروف بخواهر زادة انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع من السجدة
وقال شمس الانتم الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلث آيات كذا في فتاوى قاضي خا *
ولو كانت تختم السورة فالأفضل ان يركع بها ولو سجدها ولم يركع فلا بد من ان يقرأ شيئاً
من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود * ولو رفع ولم يقرأ شيئاً وركع جاز وان لم يركع
ولم يسجد وتجاوز الى موضع آخر فليس له ان يركع بها وعليه ان يسجد مادام في الصلوة
ولو كانت السجدة في آخر السورة وبعدها آيتان او ثلث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدها
فاذا اراد ان يركع بها جاز له ان يختم السورة ويركع ويسجد بها ثم يختم السورة ويركع فان

وصل إليها شيئاً آخر من سورة أخرى فهو أفضل هكذا في المضمرات * وإذا سجد وركع لها على حدة على الفور يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلى لا مير الحاج * ولو قرأ آية السجدة في الصلوة فإراد أن يركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع وإن لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزئه من السجدة * ولو نوى في ركوعه اختلاف المسائخ فيه نال بعضهم يجزئه وقال بعضهم لا يجزئه هكذا في المضمرات * ولاظهاره لا يجوز كذا في شرح ابنى المكارم * وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من الركوع لا يجزئه بالاجماع كذا في البحر الرائق * وأرنوا في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها المتتدى لا ينوب عنه ويسجدنا سلم أمانه ويعيد التعدة ولو تركها تفسد صلواته كذا في التقنية * أجمعوا أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وإن لم ينو للتلاوة كذا في الخلاصة * المصطفى إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع أو أسجدوا وفي القعود فله ينحرف لها ساجداً ثم يعود إلى ما كان فيه ويعيده استحساراً وإن لم يعد جازت صلواته كذا في الظهيرية في فصل السهو * إذا قرأ الإمام آية السجدة وبعض القوم في الرحبة فكبروا الإمام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الإمام من السجدة فكبر نظن التوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم إن لم يزيدوا على ذلك لم يفسد صلواتهم * المصطفى إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالى أن تصدبه اتباع التالى تفسد صلواته * والمستحب في غير الصلوة أن يسجد السامع مع التالى ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة * ومن المستحب أن يتقدم التالى ويصف التوم خلفه فيسجدون * وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح أمام المجل فيها كذا في البحر الرائق * ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتفى في حق التالى بسجدة واحدة وإن اجتمع في حقه التلاوة والسماع * وشرط التداخل اتحاد الآلة واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس وانحدث الأيدى واتحد المجلس واختلفت الأيدى لا تتداخل كذا في المحيط * ولا يبدل مجلس السامع دون التالى يتكرر الرجوب عليه * ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر الرجوب عليه لا على السامع على نول أكثر المسائخ وبه نأخذ كذا في العتابة * والمجلس واحد وإن طال أو اطل أتمه أو شرب شربة أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الأذان أو كانت الدار كبيرة كدار السلطان * وإن انتقل في المسجد أجمع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الرجوب

وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الانتداء لجعل كمكان واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان *
وان اشتغل بالتسبيح والنهليل والقراءة لا ينقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة
ثم نزل قبل السير لم ينقطع ايضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة
لا تجب عليه اخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان تسير فعليه
سجدة واحدة يسجد ها على الارض * ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة ثان وكذا اذا قرأها راكبا
ثم نزل قبل ان تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد ها على الارض كذا في الجوهرة النيرة *
واعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى اوفال لا تقرأ نائبا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة * ويتكرر
في تسديده الثوب والدياسة وكرب الارض هكذا في الكافي * وفي الانتقال من غصن الى غصن
في اصبح الاقوال هكذا في المضممرات * ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا
ان كان يسبح في الماء في بحر او بحر عظيم * اما اذا كان يسبح في حوض او غدير له حد معلوم
فالصحيح انه يتكرر وكذا الوتر فاذا حول الركن في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة *
وان عمل عملا كثيرا بان اكل كثيرا او ايام مضطجعا او باع او نحوه تجب استحسانا لان المجلس
تبدل بهذه الاحمال اسما مصدا رمضا فالله اعلم كذا في محيط السرخسي * والسجدة التي
وحيث في الصلوة لا تؤدى خارج الصلوة كذا في السراجية * وهكذا في الكافي * ويكون انما
يتركها هكذا في البحر اثنان * هذا اذا لم يفسد ها قبل السجود فان افسد ها قضاها خارجها *
ولو بعد ما سجد ها لا يعيد بها كذا في التنبيه * ولو قرأ القرآن في الركوع او السجود لا يلزمه
سجود التلاوة * قال رضي الله عنه وعندي انها تجب ولكن ثمان في فيه كذا في الظهيرية *
ولو قرأها فسجد ثم افسح الصلوة مكانه ثم قرأها نائبا فعليه سجدة اخرى وان كان لم يسجد الاولى عليه
سجدة واحدة حتى لو لم يودها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد ها ثم اعادها في تلك الركعة لا تجب نائبا
كذا في محيط السرخسي * المصنف اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية
والثالثة وسجد للاولى ايس عليه ان يسجد ها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولو قرأ آية السجدة
في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
فيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ او قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى

سجد سجدة واحدة ومقطت منه الاولى كذا في فتاوى تاضيجان * قرأ آية السجدة في ركعة
ثم احدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسمعها من غيره عليه سجدتان كذا في محيط السرخسي *
ولم تقرأ آية السجدة في الصلوة او سمعها من غيره فسجد لها ثم احدث فتوضأ وبنى ثم سمعها منه
وجب عليه سجدة اخرى ويسجد ان افرغ من الصلوة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلوة
ثم احدث فتوضأ وبنى ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة اخرى كذا في الظهيرية * ولو تلاها
في وقت مباح بسجدها في اوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في اوقات مكروهة بسجد في هذه الاوقات
جاز ولو قرأها بازلائم اصابه خوف فركب فسجد اجزأ في حالة الخوف ولا يحزبه في حالة الامن
كذا في محيط السرخسي * وشرائط هذه السجدة شرائط الصلوة الا التحريم * ورأى وضع الجبهة
على الارض او ما يقوم مقامه من الركوع او الائمة للمرض او الركوب على الدابة في السفر * وما
وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة بجور على الارض وينسب
ما يفسد الصلوة من احدث العمد والكلام والفقهية وعليه امانتها كما لو وجدت في سجدة الصلوة
الا انه لا وضوء عليه في الفقهية * وكذا محاذاة المرأة لانفسد ما لو لم يمتنع منها الا تلتصق طهرتها على الصحيح
كذا في البحر الرائق * وسنتها التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي * هو الظاهر كذا في المسنن
واذا اراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام كذا في التمهيد
وبقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلثا ولا ينقص عن الثلث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة
وهو الصحيح هكذا في فتاوى تاضيجان * ولولم يذكر فيها شيء يحزبه كما في المكتوبة كذا في الخلاصة
ويرفع صوته بالتكبير * والمستحب انه اذا اراد ان يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه
من السجود يقوم ثم يقعد كذا في الظهيرية * ثم اذا اراد السجود بنواها بقاءه ويقول باسمه
(اسجد لله تعالى سجدة التلاوة اللد اكبر) كذا في السراج الوهاج * ونهى العمالة وان اؤمها
ليس على الفور حتى لو اذاعها في اى وقت كان يكون مؤذيا لا يصح كذا في التاريخ
هذا في غير اصلونية اما الصلوة ما اذا اخرها حتى طالبت التواضع تصير قضاء ويأثم كذا
في البحر الرائق * القارى اذا كان منده قوم ان كانوا مهين للسجود ويقع في الجحيم
لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا وان كانوا محدثين او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون
او يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة كذا

في الخلاصة * ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير اصلوة لا يكره * والمستحب ان يقرأ معها آية اوايتين كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم يقرأ معها شيئاً لم يضره كذا في الخلاصة * ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر * وسجدة الشكر لامعة لها عند ابى حنيفة رح وهي مكروهة عند لابن ابي شيبة عليها وتركها اولى * وقال ابو يوسف ومحمد رح هي قرينة يثاب عليها وصورتها عندهما ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة او رزقته الله تعالى واداء او مالا او وجد ضالته اذ اندفعت منه نقمة او شفى مريض له او قدم له غائب يستحب له ان يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيها ويسبحه ثم يكبر اخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج * قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التآثر خانية * ويكره ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية * واما ان اسجد بغير صلب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلوة مكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يودى اليه فمكروه كذا في الزا هدي *

الباب الرابع عشر في صلوة المريض *

اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد كذا في الهداية * واصح الاقوال في تفسير العجز ان يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * وكذلك اذا خاف زيادة المرض او ابطاء البرء بالقيام او دوران الرأس كذا في التبيين * او وجد وجعا لذلك وان لحقه بوجع مشقة لم يجز ترك القيام كذا في الكافي * وان كان قادر على بعض القيام دون تمامه مؤمرا بان يقوم قدر ما يقدر حتى انه ان كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان قادر على القيام لبعض القراءة دون تمامها مؤمرا بان يكبر قائما ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يتعد اذا عجز قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت ان لا تجوز صلوته كذا في الخلاصة * ولو قدر على القيام منكثا الصحيح انه يصلي قائما * منكثا ولا يجزيه غير ذلك * وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او على خادم له فانه يقوم ويتكى كذا في التبيين * المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام وان اخرج لا يستطيع اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه المختار انه يصلي في بيته قائما وبه يفتى هكذا في المضمرات * ثم ان اصاب المريض قاعدا كيف يقعد الاصح ان يقعد كيف ينسرح عليه كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا

في العيني شرح الهداية * وإذا لم يقدر على القعود مهتوياً وقد رمتكثاً أو مستنداً إلى حائط أو
 إنسان يجب أن يصلي منكثاً أو مستنداً كذا في الذخيرة * ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا
 على الخنك ركناً في التبيين * وأن عجز من القيام والركوع والسجود وقد رعى القعود يصلي
 قاعداً بإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيخان * حتى لو سوى
 لم يصح كذا في البحر الرائق * وكذا لو عجز من الركوع والسجود وقد رعى القيام بالمستحب
 أن يصلي قاعداً بإيماء وإن صلى قائماً بإيماء جاز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان *
 والمومي يسجد للسجود بإيماء كذا في المحيط * ويكره للمومي أن يرفع يده أو
 وسادة ليسجد عليه فإن فعل ذلك ينظر إن كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع
 جازت صلوته كذا في الخلاصة * ويكون مسياً هكذا في المضمرات * وأن كان لا يخفض رأسه
 لكن يوضع العود على جبهته لم يجزه هو الأصح فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض
 وكان يسجد عليها جازت صلوته كذا في الخلاصة * وإن كان بجبهته جرح لا يستطيع السجود
 عليه لم يجزه الإيماء وعليه أن يسجد على أنفه وإن لم يسجد على أنفه وأوماً لم يجز صلوته كذا
 في الذخيرة * وإن تعذر القعود أوماً بالركوع والسجود مستلقياً على ظهره وجعل رجله إلى القبلة
 وينبغي أن يوضع تحت رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الإيماء بالركوع
 والسجود * وأن اضطجع على جنبه ووجهه إلى القبلة وأوماً جاز وأولاً كذا في الكافي *
 وأن لم يستطع على جنبه الأيمن فعلى الأيسر كذا في المراج الوهاج * ووجهه إلى القبلة كذا
 في القنية * ولشرع صحيح في الصلوة قائماً فحدث به مرض يمنع من القيام صلي قاعداً
 يركع ويسجد وإن لم يستطع فهو مائتاً عداً فإن لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين * ومن
 صلى قاعداً يركع ويسجد ثم صلى على صلوته قائماً عند الشيخين رحمهما الله * وإن
 صلى بعض صلوته بالإيماء ثم تدر على الركوع والسجود امتناً نف عندهم جميعاً كذا في الهداية *
 هذا إذا تدر على ذلك بعدما ركع وسجد ما إذا قدر بعد الافتتاح قبل الأداء حسم له البناء كذا
 في الجوهرة النيرة * وإذا عجز المريض عن الإيماء بالرأس في ظاهر الرواية بسنط عمد
 فرض الصلوة ولا يعتبر الإيماء بالعيني والحاجبين ثم إذا خف مرضه هل يلزمه القضاء
 اختلفوا فيه قال بعضهم إن زاد عجزه على يوم وليتم لا يلزمه القضاء وإن كان دون ذلك

يلزمه كما في الأغماء وهو الأصح هكذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى عليه كذا في الظهيرية *
وان مات من ذلك المرض لأشيء عليه ولا يلزمه فدينه كذا في المحيط * رجل صلى أربع
ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل ان يشهد فهو بمنزلة القيام
ويمضي كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الحاوي ويسجد للسجود كذا في التاتارخانية *
واوكان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود
وتشهد كذا في فتاوى قاضي خان * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة
في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالإيماء فسدت صلوته ولو كان في الثالثة
وظن انها ثالثة، أخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قراءته ويسجد للسجود
في آخر صلوته هكذا في المحيط * وفي التحريد ويفعل المريض في صلوته من القراءة والنسيب
والتشهد ما يجعله الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التاتارخانية * مفارقة المريض
الصحيح فيما هو مأجور عنه فاما فيما يقدر عليه فهو كالصحيح * فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع
ان يتوجه الى القبلة ولم يجد احدا يحوله الى القبلة في ظاهر الرواية انه يصلي كذا ولا يعيد
فان وجد احدا يحوله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحوله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة
لا يجوز وكذلك اذا كان على فراش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا او جده لكن لا يجد احدا يحوله
الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجد احدا يحوله الى فراش طاهر ينبغي ان
أمره حتى يحوله فان لم يأمره وصلى على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط * مريض تحته
سجدة ان كان بحال لا يبسط شيء الاوي تنجس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتنجس
الشيء الاوي يلقه زيادة مشتقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان * ومن اغشى عليه خمس صلوات
عين ولو كثرت لا يقضي راجعون كالأغماء وهو الصحيح * ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات
عند محمد رحمه وهو الأصح * هذا اذا دام الأغماء ولم يفتق في المدة اما اذا كان يفتق بنظر فان كان
لا يفتق ونفت معلوم مثل ان يحس منه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم يعاوده فيغمى عليه
يعتبر هذه الاوقات من حكم الأغماء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاته
تعتبر معلوم كمن يفتق بعينه فينكلم بكلام الأصحاء ثم يغمى عليه فلا عورة بهذه الاوقات كذا في التبيين *
واضح في ما يدرع من صبح او آدمي اكثر من يرم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر

حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب البنيج او الدواء حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين رح كذا في الخلاصة * ولو نام اكثر من يوم وليلة يضي * رجل ان صام في رمضان صلى فاعدا وان اطر يصلي قائما يصوم ويصلي فاعدا كذا في محيط السرخسي * وان صلى المريض قبل الوقت عمدا او خطأ مخافة ان يشغله المرض عن الصلاة لم يجزه وكذلك لو صلى بغير قراءة او بغير وضوء لم يجزه ايضا فان عجز عن القراءة يومئذ ايماء بغير قراءة * رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى ان يوضئه ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه ان يوضئها كذا في المحيط * كل من لا يقدر على اداء ركن الا يحدث يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضيان * حتى لو كان به جراحة لا يستطيع ان يسجد الا ونسب جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك بقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي فاعدا ويومئ ايماء ولو صلى بالركوع وقعد او مائلا لسجود اجزاه والاول افضل هكذا في المحيط * وكذا ان صلى قائما سلس بركله او سال جرحه او لم يقدر على القراءة ولو صلى قائما لم يصبه شيء يصلي فاعدا كذا في السراجية * ومن خاف العدو ان يصلي قائما او كان في خباء لا يستطيع ان يقبض صلبه فيه وان خرج لم يستطع ان يصلي من الطين والمطر يصلي فاعدا * المريض اذا فاتته الصلاة فقصها في حاله الصحة فعل كما يفعل الاصحاء ولو قضىها كما فاتت لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وان قضى في المرض فوائت الصحة قضىها كما قدر فاعدا او مائلا كذا في السراجية * مصل افعد عند نفسه انسانا فيخبره اذا سها عن ركوع او سجود يجزيه ان لم يمكنه الا بهذا كذا في القنية * ويستحب للمريض ان يؤخر الصلاة الى ان يفرغ الامام من صلاوة الجمعة وان لم يؤخر بكرة وهو الصحيح كذا في المضمرات * الباب الخامس عشر في صلاة المسافر * اقل مسافة تنغير فيها الاحكام مسيرة ثلثة ايام كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في جواهر الاحكام التي تنغير بها سفر هي قصر الصلاة واباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعديد والاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم كذا في العناية * والمعتبر السبيل الوسط كذا في السراجية * وهو سبيل الابل وشي الاندام بين اقصر ايام السنة كذا في التبيين * وهل يشترط سير كل يوم الى الليل اختاره فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر

في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا كذا في السراج الوهاج * ولا يعتبر بالفراسخ هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر بالسير في البر وإنما يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحالته كذا في الجوهرة النيرة * وتعتبر المدة من أي طريق اخذ فيه كذا في البحر الرائق * فإذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مهيرة ثلثة أيام ولياليها والآخر دونها فسلك الطريق الأبعد كان مسافرا عندنا هكذا في فتاوى قاضيخان * وإن سلكت الأقصر يتم كذا في البحر الرائق * ولو كان في موضع له طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلثة أيام والثاني في البر وهو يقطع في يومين فإنه إذا ذهب في طريق الماء يتصرف في البر لا يقصر * ولو كان إذا صار في البر وصل في ثلثة أيام وإذا صار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر * ولا يعتبر في البحر ثلثة أيام في ريم مستوية غير هائلة ولا ساكنة كما في الجبل يعتبر فيه أيضا ثلثة أيام وإن كان في السهل نقطع في أقل منها * ولو كانت المسافة ثلثة بالسير المعتاد فسار إليها على الفرس جريا حثيثا فوصل في يومين أو أقل قصر كذا في الجوهرة النيرة * وقصر المسافر في الرابعة ركعتان كذا في الهداية * والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة * فإن صلى أربعاً وتعد في الثانية قدر التشهد أجرته والأخريان لحلة ويصير مسافراً لتأخير السلام وإن لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية * وكذا إذا ترك القراءة في الأوليين أو في ركعة منهما تفسد صلواته عندنا كذا في التاتارخانية * القصر ثابت في حق كل مسافر * سفر الطاعة والمعصية في ذلك سواء كذا في المحيط * وكذا الركاب والمأشى هكذا في التهذيب * ولا يقصر في السنن كذا في محيط الرضى * وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن والمختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار والأمن هكذا في الوجيز الكردي * قال محمد راج ينصر حين يخرج من مصره ويخلف دور المصر كذا في المحيط * وفي الغيانية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * الصحيح ما ذكرناه يعتبر مجاوزة عمران المصر لا غير إلا إذا كان ثمة قرية أو قرى متصلة ببعض المصر فينبذ تعتبر مجاوزة القرى بخلاف القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فإنه تنصر الصلوة وإن لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط * وكذا إذا عاد من سفره إلى مصره لم يترك حتى يدخل عمران * ولا يصير مسافراً بالنية حتى يخرج ويصير مقيماً بمجرد النية كذا

في محيط السرخسي * ثم المعتبر المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران
المصر قصر وان كان بحذاء من جانب آخر ابنية كذا في التبيين * وان كان في الجانب الذي
خرج منه محلة منفصلة من المصر وفي الذم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز
تلك المحلة كذا في الخلاصة * ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة ايام حتى
يترخص برخصة المسافرين والا لا يترخص ابدا ولرطاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق
وغريم او نحو ذلك * ويكفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني انه اغلب على ظنه انه يسافر قصر
ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين * ويعتبر ان يكون من اهل النية حتى ان صميا ونصرانيا اذا
خرجا الى السفر وسارا يومين ثم بلغ الصبي واسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا
في الزاهدي * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوى الإقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوما
او اكثر كذا في الهداية * هذا اذا صار ثلاثة ايام اما اذا لم يسر ثلاثة ايام فعزم على الرجوع
او نوى الإقامة يصير مقيما وان كان في المغازة * ونية الإقامة اما تؤثر بخمس شرائط * ترك
السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح * وصلاحيته الموضع حتى لو نوى الإقامة
في برا وبحرا وجزيرة لم تصح * واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى كذا في
معراج الدراية * قال شمس الأئمة الحلواني دسكرا المسلمين اذا قصدوا موضعا منهم اذ منهم
وخيا منهم وفساطيطهم فنزلوا مغازة في الطريق ونصبوا الاخبية والفساطيط وعزموا عليها إقامة
خمس عشر يوما لم يصبروا متيمين لانها حمرة ولم يستبهمساكن كذا في المحيط * اختلف المتأخرون
في الذين يسكنون في الخيام والاخبية في المغازات من الاعراب والتراكم هل صاروا
مقيمين بالنية عن ابي يوسف ربه روايتان في احدتهما لا وفي الاخرى قال يصبرون متيمين
وعليه الفتوى كذا في الغبانة * وان نوى الإقامة ثل من خمسة عشر يوما انصره كذا في الهداية *
ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج وامر بالاقامة خمسة عشر يوما انصر
كذا في التهذيب * التحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان لا يخرجوا الا
مع الذائقة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما صاموا متدين اربعا
ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كل كل منهما اصلا بنفسه نحو مكة ومنى
والكوفة والحيرة لا يصير مقيما * وان كان احدهما تيمنا لا اخر حتى نجس الجمع على مكانه

يصير مقيما * ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما بقريتين النهار في أحدهما والليل في الآخرى
يصير مقيما إذا دخل التي نوى البيوتة فيها هكذا في محيط السرخي * ولا يصير مقيما بدخوله
أولاني القرية الآخرى كذا في الخلاصة * ذكر في كتاب المناسك أن الحاج إذا دخل مكة
في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق الشرط
وقيل كان سبب تفتحه عيسى بن إبان هذه المسئلة وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال
فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرا
فجعلت أتم الصلوة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة رح فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى
وعرفات فاما رجعت من منى بدأ لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت
أقصر الصلوة فقال لي صاحب أبي حنيفة رح أخطأت فانك مقيم بمكة فما لم تخرج منها
لأنصير مسافرا فتلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس محمد رح واشتغلت
بالفقه كذا في البحر الرائق * حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البغي في دار الإسلام
في غير مصر ونوا الإقامة خمسة عشر يوما قصرُوا لأن حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح نيتهم
وأنزلوا في بيوتهم كذا في التمر تاشي * ولهذا قال أصحابنا رح في تاجر دخل مدينة لحاجة نوى
أن يقيم خمسة عشر يوما لضعاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع
وبين أن لا يقضى فيقيم فلا يكون بيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج
إلى مكان ويريد أن يترخص برخص السفر ينوى مكابا بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق
نقل عن معراج الدراية * ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الإقامة في موضع الإقامة
صح نيتة كذا في الخلاصة * إذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلوا بالسلامة
وطأبو؛ ليقتلوه فخرج هاربا يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وإن أقام في موضع مختفيا شهرا أو أكثر
لأنه صار محاربا بهم وكذا المستأمن إذا غدروا عليه ليقتلوه وإن كان واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة
من دار الحرب فلما طأبو؛ ليقتلوه اختفى فيها فإنه يتم الصلوة لأنه كان مقيما بهذه البادية فلا يصير
مسافرا ما لم يخرج منها وكذلك لو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقاتلهم أهل الحرب
وهم مقيمون في مدينتهم فإنهم يتمون الصلوة وكذلك إن غلبهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا
منها يريدون مسيرة يوم فإنهم يتمون الصلوة وإن خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصرُوا الصلوة

فإن عاد والى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدنيتهم انما وافيهما الصلوة * وإن كان المشركون غلبوا على مدينتهم واقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وخاض المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصارت دارا لسلام يتمون فيها الصلوة وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلوة فيها كذا في المحيط * والا سير في دار الحرب اذا بلغت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوما في غارا وسجوة لم يضر مقيما كذا في الخلاصة * وفي النجيس عسكري المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يتمون الصلوة وان لم يتخذوها دارا ولكن ارادوا الإقامة بها شهرا واكثر فانهم يقصرون كذا في البحر الرائق * وكل من كان تبعا لغيره يلزمه طاعته يصير مقيما باقامة ومسافرا بنيتته وخروجه الى السفر كذا في محيط السرخسي * فيصير الجندی مقيما في الغيا في بنية اقامة الامير في المصر كذا في الكافي في نواتق الرضوء * الاصل ان من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقيما بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والرفيق مع مولاه واللميذ مع امهائه والاجير مع مستأجره والجندی مع اميره فهؤلاء لا يصيرون مقيمين بنية انفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط * ثم المرأة انما تكون تبعا للزوج اذا اوتياها مهرها المعجل وامداد المهر فلو لم يكونا تبعا له قبل الدخول والجندی انما يكون تبعا للامير اذا كان يرزق من الامير كذا في التبيين * اما اذا كان رزاقهم من اموال انفسهم فالعبرة لنيتهم كذا في الظهيرية * المحبوس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين ان كان المطلوب معسرا وان كان موصرا يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم ان لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرة * العبد اذا كان بين المولى وبين السفر فنوى احدهما الإقامة دون الآخر فان كانا تهايا في خدمته والعبد يتم يوم خدمته ويقصر يوم خدمته الآخر وان لم يكونا تهايا قالوا ينبغي ان يصلى اربعاعته الاصل ويقعد على رأس الركعتين لامحالة احتياطا كذا في الغياثية * ان لم يعلم التبع باقامة الاصل قيل يصير مقيما وقيل لا يصير مقيما وهو الاصح لان في لزوم الحكم قيل العام بدخولها وضربها وهو دفعه شرعا * العبد اذا خرج مولاه سألته ان لم يخبره اتم صلواته وان صاى اربعيا بما لم يقعد في النائية ثم اخبره مولاه انه قصد مسيرة سفر حدين خرج الاصح انه لا يعيدها لهما بينما كذا في محيط السرخسي * اذا ام العبد

مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت نيته في حقه وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد ربح فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلواته أربعاً ثم يعلم العبدان المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه أولاً ويشير بأصبعيه ثم ينصب أربع أصابع ويشير بأصابعه الأربع كذا في المحيط * ولو نوى المسافر الإقامة في الصلوة في الوقت أتمها منفرداً كان أو مقتدياً مسجداً كان أو مدركاً كان لاحقاً فنوى الإقامة بعد فراغ الإمام لم يتمها بخلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الإمام فإن نكلم اللاحق بعد ما نوى الإقامة صلى أربعاً إن كان في الوقت وإن خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي * ولو خرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الإقامة فاندلج التحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلوة كذا في الخلاصة * المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم تصح نيته في هذه الصلوة لأنه نوى الإقامة بعد الخروج ويستقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأنه لو عاد إلى سجود السهو تصح نيته الإقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلوة فيبطل وإن سجد لسهو ثم نوى الإقامة تصح بيته وتصير صلواته أربعاً سواء سجد مسجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لأنه لما سجد السهو عاد حرمة الصلوة فصارت ركعة لو نوى الإقامة فيها * ولو كان مسافراً في أول الوقت إن صلى صلوة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة وإن أقام بعد الوقت يتنصّل صلوة السفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير وضوء يصلي الظهر ركعتين والعصر أربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلى الظهر بغير وضوء يصلي الظهر أربعاً والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي * مسافر أقام ثم سافر فحدث واستخلف مسافراً فنوى الثانية لا يتغير فرض من خلفه * وإن نوى الإمام الإقامة بعدما أحدث قبل أن يخرج من المسجد يصير فرضه ونقض القوم أربعاً كذا في الظهيرية * مسافر اقتدى به سافر فحدث الإمام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الاتمام كذا في محيط السرخسي * وإن اقتدى مسافر بمقيم أتم أربعاً وإن أفسده يصلي ركعتين بخلاف

ما الرافق قدى به بنية النفل ثم اسد حيث يلزم الاربع كذا في التبیین * وان صلى المسافر بالمقربين
 ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم كذا في الهداية * وصاروا منفردين كالمسبوق الا انهم
 لا يقرأون في الاصح كذا في التبیین * ويستحب للامام ان يقول اتموا صلواتكم فاقوم سعة
 كذا في الهداية * الخليفة اذا سافر يصلي صلوة المسافر بن كذا في الذخيرة * ولا يكره الخروج للمسافر
 يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وان كان يعلم انه لا يخرج من مصره الا بعد مضي الوقت بلزمه
 ان يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ادائها كذا في محيط السرخسي * ولا نساهل المرأة
 بغير محرم ثلثة ايام وما فوقها * والصبي الذي لم يدرك لبس محرم وكذا المعنوة * والشح
 الكبير الذي يعتل محرم كذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكراهة * وان ادخل المسافر
 مصره اتم الصلوة وان لم ينوال قامة فيه سواء دخله بنية الاختيار او دخله لقضاء الحاجة، كذا
 في الجوهرة النيرة * عبارة عامة المشائخ ان الاوطان ثلثة * وطن اصلي وهو موطن الرجل
 او البلد الذي تاهل به * ووطن سفر وقد سمي وطن اقامة وهو البلد الذي ينوي السفر اليه
 فيه خمسة عشر يوما او اكثر * ووطن سكني وهو البلد الذي ينوي الاقامة فيه دون خمسة عشر
 يوما * وعبارة المحققين من مشائخنا ان الوطن وطن اصلي ووطن اقامة ووطن سفر
 وطن السكني وطن وهو الصحيح كذا في الكفاية * وبطلان الوطن الاصلي والوطن الاثني
 ان الانتقال عن الاول باهله واما ان لم ينتقل باهله واكنه استحدث اهلا امة اخرى فلا يبطل
 وطنه الاول ويتم فيهما ولا يبطل الوطن الاصلي باشاء السفر بوطن الاقامة * ووطن الاقامة
 يبطل بوطن الاقامة وباشاء السفر وبالوطن الاصلي كذا في التبیین * ولو انتقل باهله وماله
 الى بلد وبقي له دور وعقار في الاول قيل تنقل الاول وطنا له فاليه اشار محمد رجب في الكتاب
 كذا في الزاهدی * ثم تقدم السفر ليس بشرط الثبوت الوطن الاصلي والاجماع كذا في المحيط *
 وهل من شرط وطن الاقامة تقدم السفر عليه رواية اثنان احد يهمه الا يكون الا بعد السنة ثالثة ايام
 والثانية يكون وطنا وان لم يتقدمه سفر وام يكن بينه وبين اهله ثلثة ايام كذا في السراج الزاهج *
 وهرطغر الرواية كذا في البحر الرائق وشرح منية المصلي لامير الحاج * المسافر اذا خاف المصير
 او قطاع الطريق ولا ينتظر الرقعة جاز ان ياتى بالصلاة لانه بعد منة كذا في فتاوى العراني *
 ومما يتصل بذلك الصلوة على الدابة والسند * . يجوز التطوع على الدابة خارج لمصر

ويومئذ حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي * فان صلى الى غير ما توجهت الدابة
لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز في المصر من دأبى حنيفة رح كذا في محيط السرخسي *
والصحيح ان المسافر وغيره اذا فرغ من ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر حتى ان من خرج
الى ضياعه جاز له ان يصلى التطوع على الدابة وان لم يكن مسافرا كذا في المحيط * نكأوا
في حد خارج المصر ولا يصح انه مقدربا يجوز للمسافر ان يصلي فيه كذا في السراج الوهاج *
وكيفية الصلوة على الدابة ان يصلى بالايما كذا في الخلاصة * وهي الحجة ويصلى قاعدا
على السرج او الكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا في التاتارخانية * ويجعل السجود
احفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سائرة دابته او واقفة كذا في الخلاصة *
والسجود على شيء وضع عنده او على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ويجوز ان يرمي
على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج * ويستوى الحمار عندنا بين ان يعتصم الصلوة
مستتملة الذلة وبين ان يفتتحها مستتملة الذلة كذا في المحيط * وفي الحديث هو المختار
في التاتارخانية * ويصلون فرادى فان صلوا جماعة صلاوة الامام تامة وصلوة القوم فسادة كذا
في الخلاصة * واذا صلى على الدابة خارج المصر هل له ان يسوق الدابة ذكر شيخ الاسلام
في شرح السيران المسئلة على التفصيل ان كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له ان يسوقها فاما
اذا كانت لا تنساق بنفسها فساقها هل تعد صلواته قال ان كان معه سوط مهيبة وخشعة به لا تفسد
العمل تلليل كذا في الذخيرة * والسنن الرواتب نوافل حتى يجوز على الدابة كذا في التبيين *
السنن التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ اكثرهم على انه ينزل ويتمها بازلا
وهو المأخوذ بكذا في الغنيائية * واذا افتتح التطوع على الارض فتمها راكبا لم يجوز لو افتتحها
راكبا فتمها راكبا كذا في المتون * وجعلان في محمل اقتدى احدهما بالآخر في التطوع
اجراهما وكذا في العرض حالة الضرورة كذا في السراجية * سواء كان في شق او شقين
لانه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء * فان كان كل واحد على دابة لم يجوز صلوة المقتدى
لان بين الدابتين طريقا مستطرقا وانه مابع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز
الكتابة على الدابة الا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الراجبات مثل
الوتر والمنذور والاشروع الذي اسده وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت على الارض

هكذا في العيني شرح الكنز * ومن الاعذار ان يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه وهما في ثيابه
 او اذ ابتدأ لصا ومبعا او عدا او كانت الدابة جموحا لنزل عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين
 او كان شيخا كبيرا لا يمكنه ان يركب ولا يجدم من يركبه او كان في طمس وردغة لا يجد على الارض
 مكانا يابسها هكذا في المحيط * هذا اذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن في هذه الحالة
 لكن الارض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة * ولا يلزمه الا عادة اذا استطاع النزول
 كذا في السراج الرواح * المعذور ان امكنه ان يثاق الدابة بوقف وبصلي بالاباء ولو لم يرتفع
 لا يجوز كذا في المصبرات * واما اذا صلى العجالة وان كان طريقها على الدابة وهي تسير
 او لا تسير فهي صلوة على الدابة وتدبر حكمها وان لم يكن منهى بمنزلة السجدة وكذا ان ركز
 تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الارض لا على الدابة يكون سجدة الارض كذا
 في التبيين * ولا يضرب النجاسة على الدابة وقيل ان كانت على السرج او الركاب من تمنع وقيل
 ان كانت على الركابين لا تمنع والا صحت عدم المنع مطلنا كذا في العيني شرح الكنز * اما الصلوة
 في السفينة والمستحب ان يخرج من السفينة للفريضة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي *
 واذا صلى قاعدا في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجزى لا يجوز اجماعا كذا في المذهب *
 ولو صلى فيها ان كانت مشدودة على الجذ مشددة على الارض فصلى فانما اجزاه وان لم يكن
 مشددة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلوة فيها كذا في محيط السرخسي * وان كانت موقفة
 في لجة البحر وهي تضرب فالاصح ان كان الريح تحركها بحركتها شديدا فهي كالسائرة
 وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا في التمر تاشي * اجمعوا انه لو كان بحال بدور رأسه
 لو قام تجوز الصلوة فيها فامد كذا في الخلاصة * وبأنه اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة
 كذا في الكافي في باب صلوة المريض * وكما دارت السفينة بحول وجهه اليها ولو ترك تحول
 وجهه الى القبلة وهو قار عليه لا يجزيه ولو صلى بها بالاباء وهو قار على الركوع والسجود
 لا يجزيه في قولهم جميعا هكذا في المصبرات في باب صلوة المسافر * ولا يصبر مقيما بنية الإقامة
 فيها وكذا صاحب السفينة والملاح الا ان تكون السفينة بقرب من المدة او ترند مع يكون مقيما
 باقامته الا صلوة كذا في المحيط * وفي الواو الحجة اتتج الصلوة في السفينة حاله اقامته

في طرف البحر فنقلها الريح وهو في السفينة ننمى السفريتم صاوة المقيم هذا بي يوسف رحمه الله
وفي الجمعة ائتموى عانى قول ابي يوسف رحمه الله احتياطا * وفي العتابة ولو كان مسافرا
وشرع في الصلوة في السفينة خارج المصر فجرت السفينة حتى دخل المصر يتم اربعا كذا
في التاتار خانية * ولا يجوز ان يأتم رجل من اهل السفينة بامام في سفينة اخرى فان كانت السفينتان
مقرونتين يجوز كذا في الخلاصة * وفي الموازل اذا كان بحال يتدرا ان ينسب من احد بهما
الى الاخرى من غير عنف فهما بمنزلة المقرونتين وتجز صلوة الطائفتين كذا في التاتار خانية *
ومن اقتدى على الجدي امام في السفينة او على العكس فانه ينظر ان كان بينهما طريق او طائفة من النهر
لم يجزا لانتداء وان كان على العكس يجوز * واذا وقف على الاطلال يقتدى بالامام في السفينة صح
اقتداءه الا ان يكون امام الامام كذا في المحيط * واذا استوثق السفينة وهو في الصلوة
استقبلها لانه عمل كذا في محيط السرخسى * الباب السادس عشر في صلوة الجمعة *

وهي فرض عين كذا في التهذيب * ثم لوجوبها شرائط في المصالح وهي الحرية والذكورة
والاقامة واصحة كذا في الكافي * والقدر على المشي كذا في البحر الرائق * والبصر كذا
في التمر تاشي * حتى لا تجب الجمعة على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في
محيط السرخسى * ولا على المتعد بالاجماع كذا في المحيط * وان وجد من يحمله كذا في الزايدى *
ولا على الاعمى وان وجد قائدا كذا في السراجية * والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمرضى
لا تجب عليه * والمطر الشديد والاختفاء من الساطان الظالم مستط كذا في فتح القدير * وللمولى
ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد * وعلى المكاتب الجمعة وكذاك معتق البعض
اذا كان يسمى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في
فتاوى قاضى خان * وفي العبد الذى حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصح
انه يصلى اذا لم يخل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية * والمستأجر ان يمنع الاجير
عن حضور الجمعة وهذا قول الامام ابي حفص رحمه الله قال ابو على الدقاق ليس له ان يمنعه
في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريب لا يحط عنه شيء
وليس للاجير ان يطالب من المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط * وظاهر المتن
يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق * ومن لاجمعة عليه ان ادبها جاز من فرض الوقت كذا

في الكنز* ولادائها شرائط في غير المصلين منها المصروف كذا في الكافي* والمصري ظاهر الرواية
الموضع الذي يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنة منى
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان* وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية*
ومعنى اقامة الحدود القدرة عليها هكذا في الغياثية* وكما يجوز اذا واجهته في المصريف يجوز
ادائها في فناء المصروف والموضع المعد لمصالح المصريف متصلا بالمصروف ومن كان مقيما بموضع بينه
وبين المصريف فرجة من المزارع والمراعى نحو النبع ببخارا لاجمعة على اهل ذلك الموضع
وان كان النداء يباغهم* والغلو والميل والاميل ليس بشئ هكذا في الخلاصة* هكذا روى
الغنية ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو اختيار شمس الائمة الحلواني كذا
في فتاوى قاضي خان* القروى اذا دخل المصروف ونوى ان يمكث يوم الجمعة لزمه الجمعة
لانه صار كواحد من اهل المصريف في حق هذا اليوم* وان نوى ان يخرج في يومه ذلك قبل
دخول الوقت او بعده ذلك لاجمعة عليه وليرضى مع ذلك كان ملجورا كذا في فتاوى قاضي خان
والسجنيس والمحيط* ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى والبادى اهم ان يصلوا الظهر
بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة* والمسافرون اذا حضروا يوم الجمعة في مصريف يصلون بفرادى
وكذلك اهل المصريف اذا فاتتهم الجمعة واهل السجن والمرضى ويكره لهم الجماعة كذا
في فتاوى قاضي خان* وجازت بمنى في الموسم للبيعة او لامير الحجارة لا لامير الموسم كذا
في الوقاية* سواء كان امير الموسم مقيما او مسافرا الا اذا كان مأذونا من جهة امير العراق
او امير مكة وتبيل ان كان مقيما تجوز وان كان مسافرا لا تجوز والصحيح الاول هكذا في البدائع*
ولا تجوز في غير هذه الايام كذا في محيط السرخسى* ولا الجمعة بعرفات اتفا كذا في الكافي*
وتؤدى الجمعة في مصروف واحد في مواضع كثيرة وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح*
ونكر الامام السرخسى انهما الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تأخذ هكذا في السحر الراقى*
اذا اصاب الناس مطر شديد يوم الجمعة بهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة* ثم في كل موضع
وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصروف وغيره واقام اهله الجمعة ينبغي ان يصلوا
بعد الجمعة اربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم تنع الجمعة موقعها يخرج من مهدة
فرض الوقت بيقين كذا في الكافي* وهكذا في المحيط* ثم اختلفوا في نيتها قبل بنوى

آخر ظهر عليه وهو الاحسن * والاحوط ان يقول نويت آخر ظهر ادركت وقتك ولم اصله بعد كذا في الغنية * وفي فتاوى آهو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع الذي يصلي بعد الجمعة في ديارنا كذا في التاتارخانية * ومنها السلطان عاد لا كان او جائرا هكذا في التاتارخانية نافلا من النصاب * ومن امره السلطان وهو الامير والقاضي او الخطباء كذا في العيني شرح الهداية * حتى لا يجوز اقامتها بغير امر السلطان وامر نائبه كذا في محيط السرخسي * رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * مرض الامير فصلى الشرطي لم يجز الا باذنه كذا في التاتارخانية نافلا من جامع الجوامع * العبد اذا قلدهم ناحية فصلى بهم الجمعة جاز كذا في الخلاصة * صلوة الجمعة خلف المتغلب الذي لا منشور له من الخليفة يجوز ان كان سيرته سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية * المرأة ان كانت سلطانية يجوز امرها باقامة الجمعة لاقامتها هكذا في فتح القدير * الصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكنب في منشورهم كذا في العيانية * والى مصر مات صلى بهم خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي جاز ان لم يكن ثمه واحد منهم واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز كذا في السراجية * ولو تعذرا الاستيذان من الامام فاجتمع الناس على رجل فصلى بهم الجمعة جاز كذا في التهذيب * ولومات الخليفة وله ولاية وامراء على امور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط السرخسي * اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة * ولو قال اخطب لهم ولا تصل اجزاه ان يصلى بهم كذا في الزاھدي * ولو استعمل صبي او نصراني على مصر فاسلم هذا او بلغ ذلك لا يقيم ان الجمعة الا بامر جديد الا ان قال لهما الخليفة اذ اسلمت فصل وان ابلغت فصل كذا في التهذيب * الخليفة ان سافر وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو مصر بمصر من امصار ولايته فجمع بها وهو مسافر جاز لان صلوة غيره نجور بان نه فصلوته اولي واولي امام مصر مصرنا ثم يفر الناس عنه اخوف عدوا وما شبه ذلك ثم عاد واليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الاله * اذا منع اهل المصر ان يجمعوا لم يجمعوا قال الغنية ابو جعفر رح هذا اذا نهتهم مجتهدا بسبب من الاسباب واراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون

مصرافا ما اذا بهم متعنتا واضرار اياهم فلهم ان يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية * الامام اذا ازل كان له ان يصلي الجمعة بالناس الى ان ياتيه الكتاب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله او علم بقدم الامير فصلوته باطله كذا في فتاوى قاضي خان * ولو انتمخ الامام الجمعة ثم حضروا لآخر فانه يمضي في صلوته كذا في الخلاصة * بلان عليها ولا كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتمسوا واليا مسلما كذا في معراج الدراية * ومنها وقت الظهر حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلوة تنسد الجمعة وان خرج بعد ما تعذر قدر التشهد فكذا عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط * وليس له ان يبني الظهر عليها لاختلاف الصلوتين كذا في التبيين * المقتدى ان اقام في صلوة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوته ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائم اليها جمعة كذا في المحيط * ومنها الخطبة قبلها * حتى لو صلوا بلا خطبة او خطب قبل الوقت لم يجوز كذا في الكافي * الخطبة تشتمل على فرض وسنة * فالفرض شيان الوقت وهو ما بعد الزوال وقبل الصلوة حتى او خطب قبل الزوال او بعد الصلوة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق * وكنت تحميدة او تهليلة او تسبيحة كذا في المتنون * هذا اذا كان على تصد الخطبة اما اذا طس فحمد الله اوسبح او هلل منعجا من شيء لا ينوب من الخطبة اجما ما كذا في الجوهرة النيرة * خطب وحده او بحضرة النساء الصحيح انه لا يجوز كذا في معراج الدراية * ولو حضر واحد او اثنان وخطب وصلى بالثلثة جاز كذا في الخلاصة * ولو خطب والقوم نيام او صم جازت كذا في العيني شرح الهداية * وامامتها خمسة عشر * احدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب وثانيها القيام كذا في البحر الرائق * ولو خطبت فاعدا او مضطجعا جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وثالثها استقبال القوم بوجهه * ورابعها التعوذ في نفسه قبل الخطبة وخامسها ان يسمع القوم الخطبة * وان لم يسمع اجزاه ومارسها البداية بحمد الله وسابعاها التذات عليه بما هو اهله وثامنها الشهادة وتساعها الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وما شرها العظة والتذكير والحادى عشر قراءة القرآن * وتاركها مسمى كذا في البحر الرائق * ومتدار ما يقرأ فيها من القرآن ثلث آيات فصار الآية طويلة كذا في الجوهرة النيرة * والثاني مشرامادة التحميد والثناء

على الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية والثالثة عشر زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات والرابع عشر تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل والخامس عشر الجلوس بين الخطبتين هكذا في البحر الرائق * ومقدار الجلوس بينهما مقدار ثلث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الراجح ناقلاً عن الفتاوى * قال شمس الأئمة السرخسي في تقدير الجلسة بين الخطبتين انه اذا تذكر في موضع جلوسه واستقر كل مضومنه في موضعه قام من غير مكث ولبت كذا في التاتارخانية * والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغبائية * والاصح انه يكره مسياً بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في الغنية * والذعود قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكنز * وأما الخطيب فيشترط فيه ان يتاهل للامامة في الجمعة كذا في الزاهدى * ومن السنة ان يكون الخطيب على منبر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن المستحب ان يرفع الخطيب صوته وان يكون الجهر في الثانية دون الاولى كذا في البحر الرائق * وينبغي ان تكون الخطبة الثانية الحمد لله نحمده ونستعينه الخ * وذكر الخلفاء الراشدين والعميين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين منحسن * بذلك جرى التوارث كذا في التحنيس * ويكره للخطيب ان ينكلم في حال الخطبة الا ان يكره امره بمعروف كذا في فتم القدير * ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب كذا في الكافي * واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستخلف رجلاً ان شهد الخليفة الخطبة جازوا الا فلا * ولو احدث بعد الدخول في الصلوة جاز كذا في التهذيب * واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وقال لا بأس اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلوة كذا في الكافي * سواء كان كلام الناس او التسميع او تسميت العاطس او رد السلام كذا في السراج الوهاج * واما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابتها فمن اصحابنا راجح من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به وانما ينكلم بأسانه واكذبه اشار بيده او برأسه او بعينه نحو ان رأى منكراً من انسان فنهذه بيده واخبر بخبر فاشار برأسه الصحيح انه لا بأس به هكذا في المحيط * ويكره الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام كذا في شرح الطحاوى * والنائي عن الامام في استماع الخطبة كالقريب والانصات في حقه هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * وهو الاحوط كذا في التبيين * وقيل يقرأ القرآن وقيل يسكت وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلوة حتى لا ينبغي ان يأكل

أو يشرب والامام في الخطبة هكذا في الخلاصة * ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان امام الامام فان كان من يمين الامام أو يساره قريباً من الامام ينحرف الى الامام مستعداً للسمع كذا في الخلاصة * والذي عليه عامة مشائخنا ان على القوم ان يسمعو الخطبة من اولها الى اخرها * والدنو من الامام افضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشائخنا راجع كذا في المحيط * ولا يتخطى رقاب الناس للدنو من الامام * وذكر النقطة ابو جعفر من اضحاح بن ارج انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره ان يأخذ لان للمسلم ان يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يجيء بعده وينال فضل القرب من الامام فان لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان واما من جاء والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان * واما تخطي السؤال فذكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في التبيين والرائق * المختار ان المسائل اذا كان لا يبرين بدى المصالح ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحاجات ويسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء * ولا يحل اعطاء سؤال المسجد ان لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز المذكور * اذا شهد الرجل عمداً الخطبة ان شاء جلس محتباً او متربعا او كما تيسر لانه ليس بصلوة عملاً وحقائقه كذا في المصدرات * ويستحب ان يتعدى بها كما يتعدى في الصلوة كذا في معراج الدراية * ان كان في النفل ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعدها عند الركعتين هكذا في القنية * ويكره ان يخطب منكراً على قوس او مصاكفاً في الخلاصة * وهكذا في المحيط * ويتقدم الخطيب السيف في كل بلد فتمت بالسيف كذا في شرح الطحاوي * ومنها الجئمة * واقلها بلنذ سوى الامام كذا في التبيين * ولا يشترط كونه ممن حضر الخطبة كذا في فتح القدير * ولو خطب الامام يوم الجمعة وبفر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة اجزأهم كذا في محيط السرخسي * والشرط فيهم ان يكونوا صالحين للامامة اما ان كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهرة النيرة * ونعقد الجمعة بايتام العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس كذا في محيط السرخسي * ان اكبر الامام للجمعة والقوم غصروا لم يشروا معه ذكر في الاصل

نهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة والا استقبلها ولم يذكر خلافا
 كذا في الغيانية * ولو كبروا مع الامام ثم نفروا وخرجوا من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل
 رفع الامام رأسه من الركوع اجزاهم الجمعة كذا في محيط السرخسي * اذا كبروا الامام
 ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى احدثوا ثم جاء آخرون وذهب الاوان جاز استحسانا *
 ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى ناضي خان * ان نفروا
 بعد الافتتاح قبل التقيد بالسجدة لم يجمع عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في النمر تاشي *
 وان نفروا بعد ما قيد الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند ملأنا الثلاثة كذا في المضمرات *
 ومنها الاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لو اجتمعوا
 في الجامع واغلقوا ابواب المسجد على انفسهم وجمعوا لم يحز * وكذلك السلطان اذا اراد
 ان يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار واذن ان يدخلها ما حازت صلواته شهدتها العامة او لم يشهدوها
 كذا في المحيط * وبكره كذا في التاتار خانية * وان لم يفتح باب الدار واجلس البوابين عليها
 لم يحزهم الجمعة كذا في المحيط * ويحوز ثلثه سائر العبد **ب**ض ان يؤموا في الجمعة كذا
 في القدوري * ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره كذا في الكنز * ويستحب للمريض والمسافر
 واهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا
 في الوجيز للكردي * ان ادى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادر كها مع الامام بطل ظهره
 سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد او غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته
 والامام فرغ منها لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليه فرغ عنها
 بطل ظهره عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وان خرج لا يريد الجمعة لا يبطل اجماعا كذا
 في الكافي * وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا لفراغه لا يبطل هكذا في التبيين *
 ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا انه لا يرجو ادراكها ابعد المسافة
 بطل ظهره في قول البلخييين وهو الصحيح * فان توجه اليها ولم يصل الامام بعد راي غير مذر
 اختلفوا في بطلان ظهره الصحيح انه لا يبطل * واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم
 خرجوا قبل اتمامها لثبته الصحيح انه يبطل ظهره هكذا في الكفاية * ثم المعتبر في السعي الانفصال
 عن داره فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح القدير * ولو كان جالسا في المسجد

بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشرع مع الامام اتفاداً كذا في البحر الرائق * والمريض
 اذا وجد خنة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة يصلي الجمعة ينتقض ظهره وانقلب
 نعله كذا في النهاية * ومن ادركها في النشيد او في سجود السهوا تم جمعة عند الشيخين رح *
 وكرد في المصر ظهرا المعذور وغيره كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده * وكرد
 جماعة الظهر لاهل المصر اذا لم يجمعوا لما في * وما اهل القرى فلم يترك بالادان والائمة
 من غير كذا هذه ركعة فاضحيان وغيره وهكذا في شرح مختصر الوقاية لابن المكارم * ويجب السعي
 وترك السعي بالادان الاول * وقال الطحاوي يجب السعي ويكره السعي عند ادان المنبر *
 وقال الحسن بن زياد المعبر هو الادان على المارفة والاصح ان كل ادان يكون قبل الروال
 فهو غير معتبر والمعتبر اول الادان بعد الروال سواء كان على المنبر او على الزوراء كذا
 في الكافي * وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تحب عندنا عامة القهاء * واخلف
 بن اسحاق انه والاصح ان يمشي على السكينة والرفق كذا في التمهيد * واذا اجلس على المنبر
 اذن يمين يديه واقيم بعد تمام الخطبة * بذلك جرى النوارث كذا في البحر الرائق *
 وصلوة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بدأحة الكتاب واي سورة شاء ويقرأ بالقراءة
 فيها كذا في محيط السر حسي * واذا كبر وام يستطع ان يسجد على الارض المرحام بالله
 ينظر حتى يقوم الناس وان وجد درجة سجد * وان سجد على ظهر رجل آخر اجزا وان وجد
 درجة وسع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يحر كذا في منار قاضي خان * ولو زحمه الناس
 فلم يستطع السجود موقوف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يمضي في صلواته بعين قراءه كذا
 في البحر الرائق الواسع رحل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما كان له ان كان الخيا وان شاء جهر وان شاء
 خافت كالمنفرد في صلوة الفجر كذا في الخلاصة * ويستحب لمن حضر الجمعة ان يدهن ويمس
 طيبا ان وجد * ويلبس احسن ثيابه ان كان * ويستحب الثياب الموضوعة في الصلوة الاول
 كذا في معارج الدار * الباب السابع عشر في صلوة العبدین وهي واجبة وهو الاصح
 كذا في محيط السر حسي * ويستحب يوم التطهر للمحل الاغتسال والسواك وامس ادهن
 ثيابه كذا في القنية * جد بدا كان او غسل كذا في محيط السر حسي * ويستحب التخنم والتطيب
 والتبكير وهو سرعة لا يتباه ولا ينكار وهو لمساومة الى المصلي واداء صدقة التطهر قبل الصلوة *

وصلوة الغداة في مسجد حبه والخروج الى المصلى ما شيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية * ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي افضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية * واستحب في عيد الفطر ان ياكل قبل الخروج الى المصلى تمرات ثلثا وخمسا او سبعا او اقل ازاكثر بعد ان يكون وترا ولا ما شاء من اى حلوان كذا في العينية شرح الكنى * ولولم ياكل قبل الصلوة لا يأثم ولولم ياكل بعده الى العشاء ربما يعاتب عليه * والاضحى كالفطرية الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد كذا في القنية * وفي الكبرى الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى هل هو مكروه فيه رواينان والمختار انه لا يكره لكن يستحب له ان لا يفعل كذا في التاتارخانية * ويستحب ان يكون اول تناوهم من لحوم الاضاحى التي هي ضيافة الله كذا في العينية شرح الهداية * والخروج الى الجبابة في صلوة العيد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المصنوعات * ويجوز اقامة صلوة العيد في موضعين اما اقامتها في ثلثة مواضع فعند من يمدد رح يجوز وعند ابي يوسف رح لا يجوز كذا في المحيط * ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشائخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا كرهه وقال بعضهم يكرهه كذا في فتاوى تاضيخان * والصحيح انه لا يكره كذا في العرائف * وينبغي ان يخرج الناس الى المصلى على السكينة والرفق مع غض البصر عما لا ينبغي ان يصر كذا في المصنوعات * وبكبر في الطريق في الاضحى جهرا ويخطب عند الانتهاء الى المصلى وهو المأخوذ به * وفي الفطر المختار من مذهبه انه لا يتجهز وهو المأخوذ به كذا في الغياثية * اما من استحب كذا في الجهرية النيرة * تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة كذا في الهداية * ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة * فانها سنة بعد الصلوة ويجوز اقل صلوة بدونها وان خطب قبل الصلوة جاز ويكره كذا في محيط السرخسى * ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضى خان * المستحب ان يصلى اربعا بعد الرجوع الى منزله كذا في الزان * اذا قضى صلوة الفجر قبل صلوة العيد لا بأس به ولولم يصل صلوة الفجر لا يمنع جواز صلوة العيد وكذا يحزر قضاء الفوائت القديمة قبلها لكن لو قضى بعدها فهو احب واولى هكذا في التاتارخانية باقلا من الحجّة * وونت صلوة العيدين من حين تبيض الشمس الى ان تزول كذا في السراجية * وهكذا

في التيسين * والآضل ان يعجل الاضحى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة * ويصلى الامام ركعتين
فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ جهرا ثم يكبر تكبيرة الركوع فاداءام الى الثانية
قرأ ثم كبر ثلثا وركع بالرابعة فتكون التكبيرات الزوائد ستا ثلثا في الاولى وثلثا في الاخرى
ولت اصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤ الى
بين القراءتين وهذا رواية ابن مسعود وبه اخذ اصحابنا كذا في محيط الهوى * ويرفع يديه
في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث نسيجات كذا في التيسين * وبه اتفق مشايخنا
كذا في العمائية * ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهيرية * ثم يخطب بعد الصلوة
خطبتين كذا في الجوهرة النيرة * ويجلس بينهما جلسة حميمه كذا في فداوى فاضى خان *
وإذا صعد المنبر لا يجلس عندها كذا في العينية شرح الهداية * ويخطب يوم المطر
بالكبرياء والسبب والتذليل والتحميد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في ائدار خانية *
وتسحب ان يفتح الخطبة الاولى بنسج تكبيرات تترى والثانية بسمع كذا في الزا هدى *
يعلم الناس صدقنا الظن واحكامها وهي خمسة على من تحب ومن تجب وهتى نجب وكم
نجب ومما يحب كذا في الجوهرة النيرة * ونرى عبد البحر بكبر الخطيب وبسمه ويعظ الناس
وبعدهم احكام الذبح والمحرو والقربان كذا في الدار خانية * ويعلم تكبير المشرق كذا في
الراد * واداء الامام في الخطبة بكبر النور معد واداء صلى الله عليه وسلم
بصلى الله عليه وسلم في انفسهم امثالا لامر والسنة الانصاف كذا في التا زار خانية دالملا من الحاجة *
اداء التيسين من لا يرمى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالعة مسرة
فلا تسئل دالمنا بعد كذا في العمائية * قال محمد راجى الجامع اذا دخل الرجل مع الامام
في صلوة العيد وهذا الرجل يرمى تكبيرتين مسعود رضى بكبر الامام غير ذلك اتبع الامام
الا اذا تراءى بكبير الم يكبر واحد من الغناء ثم لا يابعد كذا في المحط * لكن هذا اذا كان
بقرب الامام بسمع التكبيرات منه باما اذا كان يبعد منه يسمع من المكبرين بانى بجمع ما يسمع
وان خرج من افويل الصحابة احوال ان العلط من المكبرين فلو ترك شيئا منها رابما كان المبروك
ما اتى به الامام كذا في البدائع * قال محمد راجى الكبير واوان رجلا دخل مع الامام
في صلوة العيد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام بكبر راجى رضى الله عنه ما ست تكبيرات

فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رض فانه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حال ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأي الامام كذا في التارخانية * ولو انتهت رجل الى الامام في الركوع في العيد فانه يكبر الافتتاح فاما فان امكنه ان يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأي نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بالتكبيرات عند ابى حنيفة ومحمد رح هكذا في السراج الوهاج * ولا يرفع يديه اذا اتى بتكبيرات العيد في الركوع كذا في الكافي * ولو رفع الامام رأسه بعد ما ادنى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج * ولو ادرك في القومة لا يتضي فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات * واللاحق يكبر برأى امامه كمن شرع مع الامام ورام فانتبه يكبر برأى الامام لانه كانه خلف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي * اذا ادرك الامام في صلوة العيد بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم او بعد ما سلم قبل ان يسجد للسجود او بعد ما سجد للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويضئ صلوة العيد * ومن المشائخ من قال المذكور قول ابى حنيفة واسى يوسف رحمهما الله واما على قول محمد رح لا يصير مدركا لصلوة الجمعة ومنهم من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية * في الانفع تكبيرة الركوع في صلوة العيد من الواجبات لانها من تكبيرات العيد وتكبيرات العيد واجبة * وفي المنافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السهو اذا قال (الله اجل او اعظم) في صلوة العيد دون غيرها * واذا نسى الامام تكبيرات العيد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة او في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التارخانية * وتؤخر صلوة عيد الفطر الى الغد اذا منعهم من اقامتها عذر بان غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلّوها في يوم غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال * ولا تؤخر الى بعد الغد * والامام لو صلّوها مع الجماعة وفاتت عن بعض الناس لا يضر بها من فاتته خرج الرئت او ام يخرج هكذا في التبيين * واذا حدث عذر يمنع من الصلوة في يوم الاضحى صلّوها من الغد وبعد الغد ولا يصاها بعد ذلك كذا في الجوهرة النيرة * ثم العذر هنا المنفى الكراهة حتى لو اخرها الى ثلثة ايام من غير عذر جازت الصلوة وقد اساءوا وبنى الفطر للجواز حتى لو اخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز هكذا في التبيين * ووقتها من الغد كوقتها من اليوم الاول كذا في التارخانية *

امام صلى بالناس صلوة العيد يوم العطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلوة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من اعدلم يخرج وان كان ذاك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من العدة ويصلى وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم نزل الشمس وان زالت يخرج من العدة ويصلي ما لم ترل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك وان علم يوم النحر قبل الزوال ياتي في الناس بالصلوة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى نزل الشمس كذا في دواوي واصباحان * وتقدم صلوة العدة على صلوة الجنازة اذا اجتمعنا ونقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في القنية * والتبعية وهوان يحتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع نشبها بالواتفس بعرفة ليس بشي كذا في السنين * ومما اتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع الاول في صوته وآثاره في عده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته واصغته فانه واجب * راما عده وما هيته فهو ان يقول مرة واحدة (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والمحمد * واما شروطه فانما مة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في النمين * ولا يشترط الحرية والسلطان عداني حنية روح على الاصح هكذا في معراج الدراية * واما وقته فاوله عقيب صلاة العصر من يوم عرفة وآخره في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق هكذا في التبيين * والتحرى والعمل في عامة الامصار واما الا عصار على قولهما كذا في الزهدي * وينبغي ان يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم او احدث متعمدا سقط كذا في التهذيب * ولا يكبر عقيب الوتر وعقيب صلوة العدة * ومن نسي صلاة من ايام التشريق وذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضها وكبر كذا في الخلاصة * واذا فاتته صلوة قبل هذه الايام وقضها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلوة في ايام التشريق وقضها في غيرها بايام التشريق او قضها في ايام التشريق من قابل لا يكبر عقيبها * وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر والمرأة الحائض ان تكبر وكذا يجب على المسنوق ويكبر بعد ما ذبح ما داته * ولو ترك الامام التكبير بكبر المقتدى وينظر المقتدى الامام حتى ياتي بشي يقطع المكبر وهي الاشياء التي نقطع السناء كالخروج من المسجد والحدث العدة والكلام كذا في السنين * واذا احدث الامام

بعد السلام تبال التكبير الا صمحه انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة *

الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف * وهي سنة هكذا في الذخيرة * واجمعوا انها تؤدى بجماعة * واختلفوا في سنة ادائها قال امامنا يصلى ركعتين كل ركعة بركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما احب كذا في المحيط * والا فضل ان يطول القراءة فيهما كذا في الكافي * ويدعو بعد الصلوة حتى تنجى الشمس كمال الانجلاء كذا في السراج الرهاج * ويجوز تطويل التراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف التراءة اذا خفف احدهما طيل الآخر كذا في الجوهرة النيرة * ولا يصلى هذه الصلوة بجماعة الا امام الذي يصلى الجماعة * قال شمس الائمة المحلواي فان عدم الامام الذي يصلى الجماعة والعديد من فاتهم يصارون وحدانا في مساجدهم الا اذا كان الامام الا عظم الذي يصلى الجماعة والعديد من امرهم ذلك فحينئذ يجوز ان يصلوا بجماعة يؤمهم فيها امام حييهم في مساجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلوة الجماعة في كسوف الشمس في قول ابى حنيفة رحمة الله عليه كذا في المحيط * والصحيح قوله كذا في المضمرات * وليس في هذه الصلوة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط * والمرضع الذي يصلى فيه الجماعة او المسجد الجامع * او صلوا في منزل آخر جاز والاول انضل * ولو صلوا وحدانا في منازلهم جاز * ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصلوا اجزاهم كذا في خزائن المتين * ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التاتارخانية * ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جالس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم * قال شمس الائمة المحلواي وهذا احسن * ولو قام واعتمد على عصاه او على قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في المحيط * وان لم يصل حتى تجلت لم يصل بعد ذلك وان تجلى بعضها جاز ان يبتدىء الصلوة فان سنها سحب او حائل وهي كسفة صلى وان غربت كسفة امسك عن الدعاء واشتغل بصلوة المغرب * وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهى عن الصلوة فيها لم يصل كذا في الجوهرة النيرة * ومما يتصل بذلك الصلوة في خسوف القمر يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدانا هكذا في محيط السرخسي * وكذا لك اذا اشتد الالهوال والافزاع كالرييح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا او ثلجا او احمرت والنهار اذا اظلم وكذا

اداء عم المرض كذا في السراحيه * وكذا في الرلازل والصواعق وانتثار الكواكب والصواعق الهائل
 دال لال والاحرف الب من العدو ووجود لك كذا في التبيين * وذكر في الدائع انهم يصلون
 في صلاتهم كذا في المحررات * الكتاب التاسع عشر في الاستسقاء * قال ابو حنيفة رح
 ليس في الاستسقاء صلوة مسبوقة في حملة كذا في الهداية * ولا حطمة منه وامنه رداء وامه مدار
 وان صار واحدا بالاداس بكذا في الدخيرة * وليس فيه قلب رداء صدأى ح منه رح هكذا
 في التبيين * وفي الاخرج الامام وبصاي بهم ركة من جمهورهم التراء كذا في المصبرات *
 الاصل ان يترا سمي اسم ركة لا على في لا على وهل اسك حدثت العاشية في الزاد
 في العيم شرح الهداية * واخط حطتين بعد الصلوة واستعمل الناس بوجهه اهل البيت الارض
 لا على المرويعصل بس الحطتين بحلقة وان شاء حط حطمة واحدة وادعوا الله راس ح
 ويس عبر المؤمنين والمؤمنات وهن متكى قوسا اذا صبح صدر من حطمة ثلث رداء ردا
 في المصبرات * وصفا بتليق الرداء ان كان مرتعا جعل اسدله علاه وا علاه سله وان كل مدورا
 جعل الحادى الا من على الا يسر والا يسر على الا من واكن اليوم لا تلبس ارداءهم هذا
 في الكافي والمحيط والسراج والتهذيب * وفي الحديث والامرع الاله من الحطمة جعل طهارة
 الى اس دوحها الى التنا وتلبس بها ثم س على رداء الاستسقاء والاس بعد مس س
 ووحدهم الى التنا في الحطمة والرداء يدعوا الله الى وس عبر المؤمنين و حددون المنة
 وس عبرون * ثم بعد الرداء ان رجع يدعوا الله بحسن وان ترك ذلك واشاد صعد الله انه
 بحسن رداءه ليس بمرمون انه اهل الاستسقاء في الرداء بسط المدين كذا في المصبرات *
 ومضت الخوم الحطمة الاستسقاء كذا في المحيط * ثم المستحب ان يخرج الامام الناس
 بشه ايام متناهات كذا في الزاد * وام يمل اكثر من ذلك ولا يخرج بها المبرو يخرجون مشاة
 في باب حلق او عسله ومبرمة يداس حاش من مبراصعين الله مروحى با كسى رؤسهم *
 ثم في كل يوم يتدعون الصدقة قبل الخروج م يخرجون كذا في الطهيرة * وفي المسند
 وان لم يخرج الامام الناس الخروج وان خرجوا عبران بدار * ولا يخرج اهل الدمة
 في ذلك مع اهل الاسلام كذا في الدار حاشية * وان خرجوا مع انفسهم الى نهم اراى كذا فيهم
 اوالى الصخر ايام يصغر عن ذلك كذا في العيم شرح الهداية * وانما يكون الاستسقاء

في موضع لا يكون لهم أودية ولا أنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم أو زروعهم أو يكون ولا يكفي لهم ذلك * فاما اذا كانت لهم أودية وآبار وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانها انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط * الباب العشرون في صلاة الخوف * لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اما بعده فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد * واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدوري * وصورة اشتداد الخوف ان يحضر العدو بحيث يرونه فخافوا ان يشتغلوا جميعا باصلوة يحمل عليهم هكذا في الجوهرة النيرة * فلو رأوا سوادا وطمونة عدوا وصلوها فان تبين كما ظنوا جازت وان ظهر خلافه لم يجز اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلوة قبل ان يتجاوز الصفوف وان لهم ان يبنوا استحسانا كذا في فتح القدير * وهذا كله في حق القوم واما الامام فصلوته جائزة بكل حال لعدم المفسد في حق كذا في البحر الرائق * وكيفية صلاة الخوف ان كان الامام والقوم مسافرين فان ام يتنازع القوم في الصلوة خلفه فالأفضل للامام ان يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يامر رجلا من الطائفة التي بازاء العدو وان يصلي معهم تمام صلواتهم ايضا وان تنازع كل طائفة فقالوا ان يصلي معك يجعل القوم طائفتين يقف احدهما بازاء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو ونجي الطائفة التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجيء الطائفة الاولى مكان صلواتهم فيقضون ركعة بغير قراءة فاذا صلوا ركعة تعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجيء الطائفة الاخرى مكان صلواتهم فيقضون ركعة بقراءة وان كان الامام والقوم مقيمين والصلوة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو وبفتح الصلوة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويتعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو ونجي الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجيء الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون ويقفون بازاء العدو ثم تجيء الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة * وان كان الامام مقيما والقوم

مسافرين او مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين * وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فان اتمت الطائفة الاولى صلوتهم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانهم مسبوقون بها ولا حرجين بفاتحة الكتاب * وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة ومن كان مسافرا خلف الامام بقي الى تمام صلوته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلوته ثلاث ركعات ثم انصرفوا بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام ومن كان مسافرا صلى ركعة بغير قراءة لانه مدرك اول الصلوة ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا اتمت الطائفة الاولى صلوتهم ينصرفون بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فمن كان مسافرا صلى ركعة بقراءة لانه مسبوق ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانه كان مسبوقا فيها وفي الاخر بين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين ان يكون العدو مستقبلا القبلة او مستدبرا هكذا في المحيط * ولو صلى بالاولى ركعة وانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة وانصرفوا فصلوة الكل فاسدة * واصلة ان الاحراف في غير اوانه معسود وتركه في اوانه غير معسود * فعلى هذا الوجه اربع طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فصلوة الاولى والثالثة فاسدة وصلوة الثانية والرابعة صحيحة * وان حادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يتوضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلى ثلاثا بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويتعدون ثم يتقدمون فيصلون اخري بالفاتحة وسورة ولا تعدون ثم يصلون ركعة الثالثة بالفاتحة لاغير ويتعدون وسامون كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في تسم غير صار حكمه حكم داك العير الا ان ادخل بعد ما مرغ من قسم نفسه بان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وبصره في الارجل التي حتى صلى الثانية ثم اصرت صلوته لانه وان دخل في قسم الثانية امكن لم يصرفه في الارجل التي من تسمه كذا في محيط السرحسي * وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة * واذا خطا

وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثانية ركعتين فسدت صلواتهم جميعا* ولرصاي بالاولى
ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصوله الاولى فاسدة وصلوة الثانية
جائزة وينضون ركعتين احد بهما بغير قراءة والثانية بقراءة* ولو جعلهم في المغرب ثلث
طوائف فصلي بكل طائفة ركعة فصوله الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة جائزة* وتقضى الثانية
ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقضى ركعتين بقراءة كذا في الجوهرة النيرة*
ثم الخوف من العدو ومن سبع سواء* والخوف لا يوجب تصرا للصلوة الا انه باج له المشي
في الصلوة كذا في المضمرة* ولا يقاتلون في حال الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم لان
القتال ليس من اعمال الصلوة* وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهرة النيرة*
سواء كان انصرافه عن القبلة الى العدو او من العدو الى القبلة* ولا يصلي سا بحا في البحر
ولا ما شاكذا في المضمرة* وان كان ماشيا هاربا من العدو فحضرت الصلوة ولم يمكنه الوقوف
ليصلي بانه لا يصلي ما شيا عند نابل يؤخر* واذا سهاني صلوة الخوف وجب عايد سجدة السهو
كذا في المحيط* فان اشتد الخوف صارا ركبا ففراد في يومئذ بالركوع والسجود الى
اي جهة شاءوا اذ لم يتقدروا على التوجه الى القبلة كذا في الهداية* واشتداد الخوف
هنا ان لا بد منهم العدو بان يصلوا نازلين بل يهجموهم بالمحاربة كذا في الجوهرة النيرة*
ولا يصلون بجماعة ركبا الا ان يكون الامام والمقتدى على دابة فصيح اقتداء المقتدى به*
واذا صلى بالامام لم يلزمه الامادة بعد زوال العذر في الوقت وخارج الوقت والرجل يومئذ
اذ لم يتقدروا على الركوع والسجود* والراكب اذا كان طالبا لا يصلي على الدابة وان كان
مطلوبا لا بأس بان يصلي على الدابة كذا في المحيط* ثم كل من كان يمكنه ان ينزل يصلي
راكبا تفسد صلواته عندنا كذا في المضمرة* ولو حصل الامن في وسط الصلوة بان ذهب العدو
لا يجوز ان يتمو صلوة الخوف ولكن يصلون صلوة الامن ما بقي من صلواتهم ومن حول منهم
وجهه عن القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلواته ومن حول منهم وجهه قبل انصرف العدو
لاجل الصلوة ثم ذهب العدو بنى على صلواته كذا في التاتارخانية* قال محمد رح في الزيادات
امام صلى الظهر بالناس صلوة الخوف وهم متيمنون فلما صلى بطائفة ركعتين انصرفوا
الا واحد منهم لم تفسد صلواته ولكن لا يستحب له ذلك* فان صلى مع الامام الركعة الثالثة

فعلم انه اما في ما صنع وانحرف بعد الثالثة او بعد الرابعة فهل ان يقعد الامام قدر التشهد فصلوته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم فصلوته تامة فان افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة اقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى اتموا فصلوتهم تامة اما صلوة من بقي مع الامام فظاهر ما صلوة من انحرف فلان هذا الانحراف في ارادة والضرورة متحقة * ولو افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلوتهم * وان انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلوتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلث ركعات وانصرفت طائفة ليغفوا بازاء العدو ولا يكر لهذا الفصل في الكتاب * وقد اختلف المشايخ فيه * قال بعضهم لا تفسد صلوتهم لان بعد اداء الشطر الى ان يفرغ الامام او ان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط * صلوة الخوف تجوز في الجمعة والعيد بن كذا في السراجية * فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصروف او اذا ان يصلوا بالناس صلوة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يومئذ مذهب ابن مسعود زابعته الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية * وان كان رأى كلوا حدة من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا اتقن بخطاء الامام وام يقل به احد من الصحابة * فاذا فرغ الامام من صلوته وانحرفت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقضون قدر قراءة الامام او قل ايا اكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذا اتموا انحرفوا وجاءت الطائفة الثانية ويتضمن الركعة الاولى بقراءة ويبدون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير واحد في روايتي النواذر وهو الاستحسان كذا في المحيط * الباب الحادي والعشرون في الجنائز * وفيه سبعة فصول * الفصل الاول في المحتضر اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شدة اليمس وهو السنة كذا في الهداية * وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزاهدى * وعلامات الاحتضار ان يسترخي قدماه فلا تنتصبان ويتعوج الفم وينخسف صدغه ويمتد جلدته الشخصية كذا في التبيين * وتمتد جلدة وجهه فلا يبري فيها تعطف هكذا في السراج الرواج * ولقن الشهادة كذا في صورة التلخيص ان يقال عنده في حالة النزاع قبل الغرغرة جهرا وهو يسمع

(اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله * ولا يقال له قل ولا يلج عليه في قولها مخافة ان بضجر نازا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا ان ينكلم بكلام غيرها كذا في الجوهرة النيرة * وهذا التلقين مستحب بالاجماع * واما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية * ونحن نعمل بهما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات * ويستحب ان يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخبر كذا في السراج الوهاج * قالوا واذ اظهرت من المختصر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين كذا في فتح القدير * وحضور اهل الخير والصلاح مرغوب فيه * ويستحب قراءة سورة يس عند كذا في شرح منية المصلى لامير الحاج * وحضر عنده من الطيب كذا في الزا هدى * ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فناوى قاضى خان * فاذا مات شد والحية وغمضوا عينيه * وينزل ارفق اهل به اغماضه با سهل مما يتدر عليه ويشد لحياه بعصا به عربضة يشدها في لحيته الاسفل وبربطها فوق رأسه كذا في الجوهرة النيرة * ويقول مغمضه (اسم الله وحى) مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعده بلقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه) كذا في التبيين * ولبس مفاصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمد هما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمدها ويرد فخذيه الى بطنه وساقيه الى فخذيه ثم يمدها كذا في الجوهرة النيرة * ويستحب ان ينزع عنه ثيابه المني مات فيها ويسجى جميع بدنه بثوب ويترك على شئ من رفع من لوح او سرير لئلا يصيبه مداوة الارض فيتغير ريحه ويجعل على بطنه حديدة او طين ، طب لئلا ينتفخ كذا في السراج الوهاج * ويستحب ان يعلم جيرانه واصدقائه حتى يودوا حقه بالصلاة عليه والدعاء له كذا في الجوهرة النيرة * وكره بعضهم الداء في الاسواق والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسى * ويستحب ايضا ان يسارع الى قضاء دينه وابرائه منه ويبادر الى تجهيزه ولا يؤخره ان مات فجاءه ترك حتى يتيقن بموته كذا في الجوهرة النيرة * ويكره قراءة القرآن عنده حتى يعسل كذا في التبيين * ١٠١ است و انراى اضطرب في بطنه ، زال محمد رحمة الله شق بطنها ونخرج الواد لا سعه ١٠٢ ان داني فتاوى قاضى خان * الفصل الثانى فى العسل * عسل الميت حق ١٠٣ ب عانى الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية * ولكن اذا قام به البعض

سقط من الباتين كذا في الكافي* والواجب هو الغسل مرة واحدة والنكوار سنة حتى لو امكن في
 بغسله واحدة او خمسة واحدة في ماء جار جاز كذا في البدائع* ويجزئ الميت اذا اريد غسله
 وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية* ويوضع على سريره حجر وترا قبل وضع الميت عليه*
 وكيفيته ان يدار الحجر حول السرير مرة وثلاثا او خمسة ولا يزار عليه هكذا في التبيين والعيني
 شرح الكنز* وكيفيته الوضع عند بعض اصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلوة
 بآي ماء* ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر* والاصح انه يوضع كما تيسر كذا في الظهيرية
 ويستحب ان يستمر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الاغاسله او من يعينه كذا في السراج الرهاج*
 ويستمر عورته بخرقه من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي* وهو الصحيح كذا
 في المحيط* ظاهرا لمذهبنا ان يستمر عورته الغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة* هو الصحيح
 كذا في الهداية* ويستنجى عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسي*
 وصورة استنجائه ان يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوءة لان مس العرة حرام كالنظر اليها
 كذا في الجوهرة النيرة ولا ينظر الرجل الى فخذ الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر
 الى فخذ المرأة كذا في التاتارخانية* ثم يوضأ وضوءه للصلوة الا اذا كان صغيرا لا يوضأ
 كذا في فتاوى قاضي خان* ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط* ويبدأ
 بالميا من اعترافا بما لو اغتسل في حيوته* ولا بمضمض ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان*
 ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فمه ويمسح بها
 اسنانه وشفتيه ولها ته ولثته وينقيها ويدخل في منخريه ايضا كذا في الظهيرية* قال
 شمس الاثمة الحلواني وعليه همل الناس اليوم كذا في المحيط* واختلفوا في مسح رأسه والصحيح
 انه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين* والغسل بالماء الحار افضل عندنا كذا
 في المحيط* وبغلي الماء بالسدرا وبالبحر فانه ان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية*
 ويغسل رأسه وحيته بالخطمي وان لم يكن فباصابون وحرة لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه
 شعرا اعتبارا بحالته الحيوة كذا في التبيين* فان لم يكن فيكفبه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي
 ثم يضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يابى النخيت منه
 ثم يجمع على شقه الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يابى النخيت منه

لان السنة هي البداية بالميا من * ثم يجلسه ويسنده اليه و بمسح بطنه مسحاً رقيقاً نحر را
عن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوء ثم ينشفه بثوب كيلا يبتل
اكفائه * ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يتقص ظفره ولا شعرة كذا في الهداية * ولا يتقص شاربه
ولا ينتف ابطة ولا يحلق شعر دانه ويدفن بجميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان ظفره
منكسراً لا بأس بان يأخذه كذا في المحيط * ولا بأس بان يجعل القطر على وجهه وان يحشى به
مخارقه كالدبر والقبل والاذنين والفم كذا في التبیین * الميت اذا وجد في الماء لا بد
من غسله لان الخطاب بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد من بني آدم فعل الا ان يحركه
في الماء بنية للغسل عند الإخراج كذا في التجنيس * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي *
ولو كان الميت متغسلاً يتعذر مسحه كفئ صب الماء عليه كذا في التاتارخانية باقلاً من العتابة *
وحكم المرأة في الغسل كحكم الرجل * ولا يرسل شعرها على ظهرها كذا في التاتارخانية
باقلاً من شرح الطحاوي * ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه وان لم يستهل
ادرج في خرقته ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية *
والاستهلال ما يعرف به حيوة الواد من صوت او حركة * ولو شهدت الذاباة والام
على استهلال الراد بان تراهما مقبول في جواز الصلوة عليه هكذا في المصمرات * آسقط الذي
ان يتم اعضاءه ولا بصاى عليه باتفاق الروايات * والمختار ان يغسل ويدفن ملفوفاً في خرقته
كداءي فناوي قاضي خان * ولو وجد اكثر البدن او نصفه مع الرأس يغسل ويكفن
ويصلى عليه كذا في المصمرات * واذا صلى على الاكثر لم يصل على الباقي اذا وجد
كذا في الايضاح * وان وجد نصفه من غير الرأس او وجد نصفه مشقوقاً طولاً فانه لا يغسل
ولا يصلى عليه ويلف في خرقته ويدفن فيها كذا في المصمرات * ومن لا يدري انه مسلم او كافر
فان كان عليه سيما والمسلمين او في بقاع دار الاسلام يغسل والا فلا كذا في معراج الدراية *
موتى المسلمين اذا اختلط بموتى الكفار او قتلى المسلمين يقتل الكفار ان كان للمسلمين
علامة يعرفون بها يميز بينهم * وعلامة المسلمين الختان والحضاب وابس السواد فيصلون عليهم
وان لم تكن علامة ان كانت الغاية للمسلمين يصل على الكل وينوى بالصلوة الدماء للمسلمين
ويدنون في مقابر المسلمين وان كانت الهابة للمشركين فانه لا يصل على الكل ولكن يغسلون

ويكفنون ولا يكن لا على وجه غسل موتى المسلمين وتكفينهم * ويدفنون في مقابر المشركين
وان كانوا سواء فلا يصلى عليهم ايضا * واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين
وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذهم مقبرة على حدة كذا في المصمرات *
وان سى صبي مع احد ابويه او بعده ثم مات لا يغسل حتى يقربا لاسلام وهو يعقل او يسلم
احدهما وفي الاجداد اختلاف * وان سى وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي *
ومات الرحل في السفينة غسل وكفن كذا في المصمرات * وبصلى عليه وبتغل ويرمى في البحر
كذا في معراج الدراية * ومن قتل اغني او قطع طريق لا يغسلان ولا يصلى عليهما * وقيل هذا اذا
قبلا في حالة المحاربة قبل ان يضع الحرب اوزارها اما اذا قتل بعد ثبوت بد الامام عليهما فانهما
يغسلان ويصلى عليهما وهذا حسن اخذ به الكبار من المشايخ رحمهم الله * ومن يقتل الناس خنقا
لا يغسل ولا يصلى عليهم ومشائخنا رحمهم الله جعلوا حكم المنتولين بالعصبة حكم اهل البغي على
هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي * والمكابرون في المصرد السلاح بالليل امرأة قطاع الطريق كذا
في الذخيرة * وينبغي ان يكون الغسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى ناصي خان * ولو كان الغسل
جنسا او حائضا او كائنا جاز ويكره كذا في معراج الدراية * ولو كان محمدا لا يكره اتنا فاه كذا
في القنية * ويستحب للغسل ان يكون اقرب الناس الى الميت ان لم يعلم الغسل فاهل الامارة
والورع كذا في الزاهدي * يستحب ان يكون الغسل ثلثا بستان في الغسل ويكنم ما يرى من تنعيم
ويظهر ما يرى من جميل * فان رأى ما يعجبه من نهال وجهه وطيب رائحته واشبه ذاك
يستحب له ان يحدث به الناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه ونتن رائحته
وانقلاب صورته واعبر اعضائه وغير ذاك لم يجز له ان يحدث به احدا كذا في الجوهرة النيرة *
فان كان الميت بعد ما مظهر البدنة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بان يحدث به الناس
ليكون زجرا لهم من البدنة كذا في السراج الوهاج * ويستحب ان يكون بقرب الغاسل
مجمرة فيها بخور لئلا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا
في الجوهرة النيرة * والافضل ان يغسل الميت مجانا وان ابتغى الغاسل الاجر فان كان هناك
غيره يجوز اخذ الاجر والامام بحر كذا في الظهيرية * وغسل الرجال الرجال والنساء النساء
ولا يغسل احدهما الاخر وان كان الميت صغيرا لم يشتهى جازان يغسل النساء وكذا ان كانت

صغيرة لا تشتهي جاز للرجال غسلها * والمحبوب والخصم في ذلك كالفعل * ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها او ابنته وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله * واما هو فلا يغسلها هندنا كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها رجعا ثم مات عنها وهي معتدة تغسله كذا في محيط السرخسي * فان مات في آخر مدتها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة ان تغسله كذا في شرح الطحاوي * والاصل فيه ان كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالنكاح يحل لها ان تغسله والا فلا كذا في التاتارخانية نأفلا من العتائية * واليهودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها لكنه اقبل كذا في الزاهدي * اذا كان للمرأة محرم يُيممها باليد واما الاجنبى فبخبرته على يده ويغض بصره من ذراعيها * وكذا الرجل في امرأته الا في غرض البصر * ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضى خان * ولو ماتت ام ولده او مدبرته او مكاتبته او جاريته لا يغسلها المولى وكذا على العكس * ولو مات رجل بين النساء تُيممه ذات رحم محرم منه او زوجته او امته بغير ثوب وغيرها بثوب كذا في معراج الدراية * ولو مات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافرانهن يعلمنه الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشتهي وطاقت ان تغسله علمنها الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة او صبية لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرات * والخنثى المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويُمم وراء ثوب كذا في الزاهدي * وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلقى في خرقه ويجفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقي كذا في الهداية * وينبغي ان لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلوة على الميت * وازامات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر ييمم ويصلى عليه هكذا في المحيط * رجل مات ولم يجد واما في ييمموه وصلوا عليه ثم وجد واما غسل ويصلى عليه ثانيا في قول ابي يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضى خان * الفصل الثالث في التكفين * وهو فرض على الكفاية كذا في تنقيح القدير * كفن الرجل سنة ازار وطميطس ولغافة وكفاية ازار ولغافة وضرورة ما وجد

كتاب الصلوة (٢٢٥) . في الجنائز * في التكفين

هكذا في الكنز * والآزار من القرن الى القدم واللغافة كذلك والقميص من اصل العنق الى القدم كذا في الهداية * بلا جيب ودخريص وكمين كذا في الكافي * وليس في الكفن عمامة في ظاهرها لرواية * وفي الفتاوى استحسناها المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبا على وجهه بخلاف حال الحيوة كذا في الجوهرة النيرة * وكفن المرأة سنة درع وآزار وخمار ولحانة وخرقة تربط بها ثدياها وكفاية آزار ولغافة وخمار هكذا في الكنز * ومريض الخرقة مابين الثدي الى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين * والاولى ان تكون الخرقة من الثديين الى الفخذ كذا في الجوهرة النيرة * ويكره الاتصاف على ثوبين اياها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز * والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وادنى ما يكفن به الصبي الصغر ثوب واحد والصبي ثوبان كذا في السبب * والخنثى يكفن كما تكفن المرأة احتياطا ويجنب الحرير والمعصر والمزعر وكذا في الجوهرة النيرة * ويكفن بكنز مثله وهو ان ينظر الى مثل ثيابه في الحيوة لخروج العبد من ذنبي المرأة ينظر الى ما يلبس اذا خرجت الى زيارة ابويها كذا في الزاهد * ولا بأس بالمرود والكمال والتصب وفي حق النساء بالحرير والابرسم والمعصر والمزعر ويكره للرجال ذلك * واحب الاكمان الثياب البيض هكذا في النهاية * والخلق واجد في المكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة * وكل ما لبس الرجال لمسه في حال الحيوة له اح تكفينه بعد الرواية وما لبس النساء لمسه في حال الحيوة لا لبس تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح الطحاوي * وان كان المال كثيرة وبالورثة ثلثة فكفن السنة الاولى وان كان على العكس فكفن الكفاية الاولى كذا في الظهيرية * واذا اختلفت الورثة في الكفن فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في ثلثة كفن في ثلثة لانه المسترون كذا في الجوهرة النيرة * وكيفية التكفين ان يمسط للرجل اللغافة ثم بسط عليها آزار ثم يوضع الميت على الآزار ويقص ويوضع الحنوط في رأسه واجهته وساير جسده كذا في المحيط * ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورد في حق الرجل كذا في الايضاح * ويوضع الكافور على جبهته وابعده ويديه وركبتيه وقدمه ثم يعطى الآزار عليه من نبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللغافة كذلك كذا في المحيط * وان خيف انتشار الكفن بعقد بشي كذا في محيط السر خسي * واما المرأة تبسط اياها اللغافة والآزار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الآزار

وتلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمر فوق ذلك ثم يعطف الازار واللثام كما بينا في الرجل ثم يخرجته بعد ذلك تربط فوق الاكفان فوق الذدين كذا في المحيط * ويجمر الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وتراوا احدة او ثلثا او خمسا ولا يزداد على ذلك كذا في العيني شرح الكنز * وجميع ما يجمر فيه الميت ثلثة مواضع مند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه كذا في التبيين * والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمر الامة كما تجمر الحية كذا في المحيط * والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالمرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين * ومن لم يكن له مال فالكفن على من يجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله امرأة وسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط وان لم يكن له من يجب عليه نفقته فكفته في بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الراعي * وفي العتابة وان لم يوجد ذاك فسل وجعل عليه الاد خروءن ويصلى على قبره كذا في النافذة تاريخية * رجل مات في مسجد قوم مقام احدهم وجمع الدراهم ففضل من ذلك شيء ان صرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يتقدر على صرفه الى الكفن يتصدق به على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * وان سرق كفنه وهو طري كفن كفنا نانيا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء واصحاب الوصايا ولو لم يفضل التركة من الدين وان لم يقبض الغرماء دونهم بدأ بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شيء وان تفسخ كفنه ثوب واحد وان اكله السبع وبقي الكفن عاد الى التركة ولو كونه اجنبى او قريبه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا في معراج الدراية * الفصل الرابع في حمل الجنائز * سن في حمل الجنائز اربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * اذا حملوه على سرير اخذوه بقوائم الاربع به وردت السنة كذا في الجوهرة النيرة * ثم ان في حمل الجنائز شيئين نفس السنة وكما لها اما نفس السنة فهي ان نأخذ بقوائمها الاربع على طريق التعاقب بان تحدل

من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع وأما كمال المنة فلا يتحقق الا في واحد وهو ان يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة كذا في التاتارخانية * فيحمله على عاتقه الا يمين ثم المؤخر الا يمين على عاتقه الا يمين ثم المقدم الا يسره على عاتقه الا يسره ثم المؤخر الا يسره على عاتقه الا يسره هكذا في التبيين * ويكره حملها بين العمودين بان يحملها رجلان احدهما مقدمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما اشبه ذلك ولا بأس بان ياخذ احدهما بيده او يضع على المنكب * ويكره له ان يضع نصنعه على المنكب ونصفه على اصل العنق هكذا في شرح الطحاوي * وذكر الاسيحاوي ان الصبي الرضيع او الفطيم او فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم ولا بأس بان يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبيرا يحمل على الجنازة كذا في البحر الرائق * ويسرع بالميت ونفت المشي بلا خبب * وحده ان يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة كذا في التبيين * الا فضل للمشي للجنازة المشي خلفها ويجوز امامها الا ان يتباعد عنها ويتقدم الكل فيكره ولا يمشي من يمينها ولا من شمالها كذا في فتح التدير * وفي حالة المشي بالجنازة يتقدم الرأس كذا في المضمرات * واتباع الجنازة افضل من التوافل اذا كان لجوارا وتراثة او صلاح مشهور كذا في البحر الرائق * ولا بأس بالركوب في الجنازة والمشي افضل * ويكره ان يتقدم الجنازة راكبا كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره النوح والصياح وشق الجيوب في الجنازة ومنزل الميت * فاما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به * والصبر افضل كذا في التاتارخانية * ولا يتبع بنار مني مجمرة ولا شمع كذا في البحر الرائق * ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة * واذا كان مع الجنازة ما نخذل وصا نخذل جرت * فان لم فنزجر فلا بأس بان يمشي معها لان اتباع الجنازة سنة فلا يتركه لبدعة من غيره * ولا يقوم للجنازة الا ان يريد ان يشهد كذا في الايضاح * وكذا اذا كان القوم في المصلى وجيء بجنازة قال بعضهم لا يقومون اذا رأوها قبل ان توضع الجنازة من الاضائق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وعلى متبعي الجنازة الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكور ونراة القرآن كذا في شرح الطحاوي * فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وضعت الجنازة على الارض مند القبر فلا بأس بالجلوس

وانما يكره قبل ان يوضع من مناكب الرجال كذا في الخلاصة * والانفضل ان لا يجلس
 ما لم يسووا عليه التراب كذا في محيط السرخسى * واذا نزلوا به للصلوة يوضع مرضا للقبالة
 كذا في التنا ر خانية * ويجوز الاستيجار على حمل الجنائز كذا في فتاوى قاضى خان *

الفصل الخامس في الصلوة على الميت * الصلوة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض
 واحد اكان او جماعة ذكر اكان او انثى سقط من الباقيين واذا ترك الكل انموا هكذا
 في التنا ر خانية * والصلوة على الجنائز تنادي باداء الامام وحده لان الجماعة ليست
 بشرط الصلوة على الجنائز كذا في النهاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته ما دام الغسل
 ممكنا وان لم يمكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن اخراجه الا بالنش تجوز الصلوة
 على قبره للضرورة * ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن يعاد الصلوة لفساد الاولى هكذا في التبيين *

وطهارة مكان الميت ليس بشرط هكذا في المصنوعات * ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة
 صغيرا كان او كبيرا ذكر اكان او انثى حرا كان او عبدا الا الغاية وقطاع الطريق ومن بمثل حالهم *
 وان مات حال ولادته فان كان خرج اكثره صلى عليه وان كان اقله لم يصل عليه وان خرج نصفه
 لم يذكروني الكتاب ويجب ان يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلوة على نصف الميت
 كذا في البدائع * والصبي اذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات هناك
 دلى عليه تبعا لصاحب اليد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح لا يصلى على كل من يقتل
 على متاع ياخذة هكذا في الايضاح * ومن قتل احدا بوجه لا يصلى عليه اهانة له كذا في التبيين *

ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو ليضربه بالسيف فخطأ واصاب نفسه ومات
 غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة * ومن قتل نفسه همدا يصلى عليه عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو لا يصح كذا في التبيين * ومن قتل بحق بسلاح او غيره كما
 في القود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة * والذي صلبه الامام
 من ابي حنيفة رح فيه روايتان * روى ابو سليمان عنه انه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضى خان *

اولى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر فالقاضي ثم امام الحى ثم الولي هكذا
 في اكثر المتون * ذكر الحسن من ابي حنيفة رح ان الامام الاعظم وهو الخليفة اولى ان يحضر فان
 لم يحضر امام مصر فان لم يحضر فالقاضي فان لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر امام الحى

فان لم يحضر فالاقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من مشائخنا رحمهم الله كذا في الكفاية والنهاية ومعراج الدراية والعناية * والاولياء على ترتيب العصابات الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين * قيل هذا قول محمد بن علي وعندهما الابن اولي والصحيح انه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغيابة وفتح القدير * ولاحق للنساء في الصلوة على الميت وللصغار * وللأقرب ان يقدم على الأبعد من شاء فان قاب الأقرب في مكان تغرت الصلوة بحضوره فالأبعد أولى فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد ان يمنعه * والمريض في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من يشاء وليس للأبعد ان يمنعه ان تساوى وليان في درجة ما كبرهما سنا أو وليا وليس لاحدهما ان يقدم غير شريكه الا باذنه فان قدم كل واحد منهما رجلا كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهرة النيرة * وفي الكبرى الميت اذا وصي بان يصلى عليه لان فالوصية باطلة وعليه الفتوى كذا في المضمرات * عبد مأت واختصم في الصلوة عليه المولى وابو العبد وابنه وهما حران فالمولى احق بالصلوة عليه كذا في المحيط * وفيه الفتوى كذا في المضمرات * ولا ولاية للزوج عندنا لانقطاع الوصلة بالموت كذا في الجاهع الصغير لقاضي خان فان ام يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الحجران أولى من الاجنبى كذا في التبيين * ولومات امرأة ولها زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للأب من الزوج لكن بكرة للأب ان يتقدم اباه وينبغي ان يقدمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الولي وتعظيم زوج امه غير واجب عليه كذا في البدائع * ولا يصلى على ميت المرأة واحدة والتنفل بصلوة الجنائز غير مشروع كذا في الايضاح * ولا يعيد الولي ان صلى الامام الاظم او السلطان او والى او القاضي او امام الحى لان هؤلاء أولى منه وان كان غير هؤلاء ان يعيد كذا في الخلاصة * وان صلى عليه الولي لم يجز لاخذ ان يصلى بعده ولو اراد السلطان ان يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه * ولو صلى عليه الولي ولم يتبعه فليس لهم ان يعيدوا كذا في الجوهرة النيرة * فان صلى غيرا لولى او السلطان اعاد الوالى ان شاء كذا في الهداية * رجل صلى صلوة الجنائز والولى خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلى معه جاز ولا يعيد الولي * ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد * وان كان الامام على طهارة والتموم على غير طهارة صحت صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه كذا في الخلاصة * اذا صلى المريض

على جنازة قاعد أو هو وليها والقوم خلفه قيام جاز * رجل مات في غير بلده ثم جاء أهله فحملوه إلى منزله إن كانت الصلوة بأذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضي خان * حضرت وقت صلوة المغرب جنازة تقدم صلوة الجنائز على سنة المغرب كذا في القنية * ولا يجوز الصلوة على الجنائز راكبا كذا في المحيط * وكل ما يعتبر شرطا لصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر شرطا لصحة صلوة الجنائز هكذا في البدائع * فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجها إلى الكعبة مقتديا بالامام ولو تنكر الامام بالذنب انه يؤدي صلوة الجنائز يصح * ولو قال المقتدي اقتديت بالامام يجوز كذا في المصمرات * ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه أمام المصلي فلا يصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق * وتفسد صلوة الجنائز بما تفسد به سائر الصلوات الا محاذاة المرأة كذا في الزاهدي * اذا كان القوم سبعة قاموا ثلثة صفوف يتقدم واحد وثلثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعد هما كذا في التاتارخانية * يقوم للرجل والمرأة بحذاء الصدر وهذا الحسن مراقف الامام من الميت للصلوة عليه وان وقف في غيره جاز * وصلوة الجنائز اربع تكبيرات * واوترك واحدة منها لم يجز صلوته كذا في الكافي * فيكبر للافتتاح ويقول سبحانك اللهم أنت خير ثم يكبر اخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر اخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين * وليس فيها دعاء موقت * ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا ونسنا اللهم من احببته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان * فان كان الميت صغيرا من ابي حنيفة رجع انه يقول (اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا خرا واجر اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا * هذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي بأى دعاء شاء * ثم يكبر لرابعة ثم يسلم تسليمتين * وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان * وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي * ويحانت في الكل الا في التكبيرة كذا في التبيين * ولا يقرأ فيه القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به * وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي * ولا يرفع يديه الا في التكبيرة

كتاب الصلوة (٢٢١) في الجنائز * في الصلوة على الميت

الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز * والا امام والقوم فيه سواء كذا في الكافي * ولا ينوي الميت في التلخيص بل ينوي بالاولى من من يمينه وبالثانية من من شماله كذا في السراج الوهاج * وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * ولو كبر الامام خمسا فالمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن ابي حنيفة رح يمكث حتى يسلم معه وهو الاصح * كذا في محيط السرخسي * واذا جاء رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضرا انتظره حتى يكبر الثانية ويكبر معه * فاذا فرغ الامام كبر المسبوق التكبيرة التي فاتته قبل ان ترفع الجنائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله * وكذا ان جاء وقد كبر الامام تكبيرة ثم اوتلنا كذا في السراج الوهاج * وان جاء رجل وقد كبر الامام اربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في رواية عن ابي حنيفة رح * والاصح انه يدخل وعليه الفتوى كذا في المصمرات * ثم يكبر ثلاثا قبل ان ترفع الجنائز متتابعاً لادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو رفعت بالايدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا يأتي كذا في الظهيرية * وان كان مع الامام فقل ولم يكبر مع الامام او كان في النية بعد فآخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سلم الامام بعد الثلاثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم كذا في التاتارخانية * ولو اجتمعت الجنائز يخبر الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في جراح الدراية * وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطورا واحداً او يقف عند ائصلهم وان شاء وضعهم واحداً وراء واحد الى جهة القبلة * وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلواتهم خلفه حالة الحيدة فيقرب منه الافضل فالافضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء ثم المراهقات * واوكان الكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمة الله بوضع اهلهم واسنهم مما يلي الامام * ولو اجتمع حرمه فامشهور بتقديم الحر على كل حال كذا في فتح القدير * واذا كبر الامام على جنازة فجئ باخرى مضى على صلواته على الاولى * فاذا فرغ استأنف على الثانية * وان كان لما وضعوا كبر التكبيرة الاخرى ينوي بهما نهي الاولى ايضا ولا يكون للثانية

وان كبر الثانية بنوى الثانية وحدها فهي للثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعادة الصلوة على الاولى كذا في السراج الرواج * ولو احدث الامام في صلوة الجنائز فقدم فيه جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دفن الميت قبل الصلوة او قبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلثة ايام * والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم انه قد تمزق كذا في السراجية * والصلوة على الجنائز في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط * وصلوة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة مكروه سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد والميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هو المختار كذا في الخلاصة * ولا يكره بعد المطر ونحوه كذا في الكافي * ويكره في الشارع وارضى الناس كذا في المضمرات * اما المسجد الذي بنى لاجل صلوة الجنائز فلا يكره فيه كذا في التبيين * ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بان اهل الجنائز قبل الدفن * وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنه كذا في المحيط *

الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر * دفن الميت فرض

على الكفاية كذا في السراج الرواج * والسنة هو للحدود الشق كذا في محيط السرخسي * وصفة اللحد ان يحفر القبر بتمامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفيرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط * ويجعل ذلك كالميت المستق كذا في البحر الرائق * فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضيخان * وصفة الشق ان تحفر حفيرة كالنهر وسط القبر يبنى جانباه باللبن او غيره * ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في شعراج الدراية * وينبغي ان يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو افضل كذا في الجوهرة النيرة * وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله طول القبر على قدر طول الانسان ومرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات * وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه جوز اتخاذ النابوت في بلاد الرخاوة الارض قال ولو اتخذت نابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي ان يغرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبنة الخفيفة على يمين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد * ويكره الا جرف في اللحد اذا كان يلي الميت كذا

في فتاوى قاضي خان * ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فساقى كذا في فتح القدير *
والشفع كالوتر في من دخل كذا في الكافي * ويستحب ان يكونوا اقرباء امراء وصلحاء كذا
في التاتارخانية * ودنوا من الحرم والى بادخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة *
وكذا في الرحم غير المحرم والى من الاجنبى فان لم يكن فلا بأس للاجانب وضعها كذا
في البحر الرائق * ولا يدخل احد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي * ويدخل الميت
مما يلي القبلة وذلك ان يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد
فيكون الآخذ له مستقبل القبلة حاله الاخذ كذا في فتح القدير * ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة
رسول الله) كذا في المتون * ويوضع في التبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة *
وتحل العقدة ويسوى اللبن والقصب لا الآجر والخشب * ويسجى قبرها لا قبورها ويهاى التراب
كذا في المتون * ولا بأس بان يهيلوا بايديهم او بالمساحى وبكل ما امكن كذا في الجوهرة النيرة *
ويكره ان يزداد على التراب الذى اخرج من القبر كذا في العيني شرح المكنز * ويستحب
لمن شهد دفن الميت ان يحثو في قبره ثلث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون
من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعبدكم) وفي الثالثة
(ومنها نخرجكم تارة اخرى) كذا في الجوهرة النيرة * ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن
كذا في السراج الوهاج * ويسمى القبر قدرا الشبر ولا يربع ولا يخصص * لا بأس برش الماء
عليه * ويكره ان يبنى على القبرا ويقعد او ينام عليه او يوطأ عليه او يقضى حاجة الانسان
من بول او غائط او يعلم بعلامته من كتابة ونحوه كذا في التبيين * وانما خربت القبور فلا بأس
بتطيينها كذا في التاتارخانية * وهو الاصح عليه ! فتوى كذا في جواهر الاخلاص *
ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التاتارخانية * رجل حفر قبره فادفن ميت
آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جازولكن يضمن ما انفق صاحبه فيه كذا
في المصمرات * والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت
ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينحرجز ورويقسم لحمها يتلون القرآن ويدعون للميت
كذا في الجوهرة النيرة * قراءة القرآن عند القبر عند محمد رحمه الله لا تكرة ومثنا نحن رحمهم الله
اخذوا بقوله وهل ينتفع بالمثارة ينتفع هكذا في المصمرات * ويكره ان يبنى على القبر مسجدا

او غيره كذا في السراج الوهاج * ويكره عند القبر ما لم يعهد من السنة * والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده فانما كذا في البحر الرائق * ولا يدفن اثنان او ثلثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسى * وان كانا رجلين يقدم في اللحد افضلهما هكذا في المحيط * وكذا اذا كانا امرأتين هكذا في التاتارخانية * ولو يلي الميت وصار ترابا جازد فن غيره في قبره وزرعوا لبناء عليه كذا في التبيين * ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى تدوميل او ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة * وكذا الوما في غير باده يستحب تركه فان نقل الى مصرأ خروا بأس به * ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة واخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضى خان * اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن مالکها فالمالک بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التجنيس * واووضع الميت لغير القبلة او على شقه الا يسر او جعل رأسه موضع رجله واهبل عليه التراب لم ينبش * ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين * وان وقع في القبر متنا م فعلم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينبش كذا في فتاوى قاضى خان * الاول لو كان المال درهما كذا في البحر الرائق * ويكره قطع الخشب والحشيش من المقبرة فان كان يابسا فلا بأس به كذا في فتاوى قاضى خان * والمشي في المقابر بنعلين لا يكره عند كذا في السراج الوهاج * ومما يتصل بذلك مسائل التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية وروى الحسن بن زياد اذا جرى اهل الميت مرة فلا ينبغي ان يعزیه مرة اخرى كذا في المضمرة * وقتها من حين يموت الى ثلثة ايام ويكره بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى اليه غائبا فلا بأس بها * وهى بعد الدفن او الى منها قبله * وهذا اذا لم ير منهم جزع شديد فان رأى ذلك قدمت التعزية * ويستحب ان يعم التعزية جميع اقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا ان يكون امرأة شابة فلا يعزىها الا محارمها كذا في السراج الوهاج * ويستحب ان يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجا وزمنه وغمدته برحمته ورزقك الصبر على مصيبته واجرك على موته كذا في المضمرة نا فلا من الحجة * واحسن ذلك تعزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لله ما خذوله ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى * ويقال في تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجرک واحسن عزاک وفي تعزية الکافر بالمسلم احسن الله عزاک وغفر لمبتک ولا يقال اعظم الله اجرک وفي تعزية الکافر بالکافر اخلف الله ملبک ولا نقص مددک کذا فی السراج الرواج * ولا بأس لاهل المصيبة ان يجلسوا فی البيت او فی مسجد ثلثة ايام والناس یاتونهم ويعزونهم * ويکره الجلوس علی باب الدار * وما یصنع فی بلاد العجم من فرش البسط والقیام علی قوارع الطرق من اتيح القبائح کذا فی الظهيرية * وفي خزانه الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلثة ايام رخصة وتركه احسن کذا فی معراج الدرانه * واما النوح العالی لا یجوز * والبكاء مع رفة القلب لا بأس به ويکره للرجال تسويد اثیاب و نمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء واما تسويد الخدود والایدي وشق الجيوب وخذش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب علی الرؤس والضرب علی الفخذ والصدور وایقان النار علی التهور فمن رسوم الجاهلية والباطل والغرور کذا فی المضممرات * ولا بأس بان يتخذ لاهل المیت طعام کذا فی التبیین * ولا یباح اتخاذ الضیافة عند ثلثة ايام کذا فی التاتار خانية * التصل السامع فی الشهيد * وهو فی الشرع من قتله اهل الحرب والبغی وقطاع الطريق او وجد فی معركة وبه جرح او یرج الدم من عینه او اذنه او جوفه او به انرا الحرق او وطنته دابة العدو وهو راكبها او سائقها او کدمته او صدمته بیدها او برجلها او نفرها دابة بضرب او زجر فقتلته او طعنوه فالقوه فی ماء او نار او رموه من سور او استطوا علیه حائط او رموا ناراً فینا وهت بها ریح الینا او جعلوها فی طرف خشب رأسها عندنا او ارسلوا الینا ماء فاحترق او غرق مسلم او قتل مسلم ظلماً او ام یجب به دية کذا فی الکافي * وكذا ان قتل اهل الذمة او المستأمنون هکذا فی العینی شرح الهدایة * ولو وجبت الدية بصلح او بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب النصاص اکنه سقط بالصلح او الشبهة کذا فی العینی شرح المکنز * ومن قتل مدافعاً عن نفسه او ماله او عن المسلمین او اهل الذمة باى آلة قتل بحدید او حجر او خشب فهو شهید کذا فی محیط السرخسی * ولو کان المسلمون فی سفينة فر منهم العدو بالنار فاحترقوا من ذاک وتعدى الى سفينة اخرى فیها المسلمون فاحترقوا فم کلهم شهیداً کذا فی الخلاصة * وحکمه ان لا یفسل و یصای ما به دائمی محیط السرخسی * ویدفن بدمه وثیابه کذا فی الکفوي * ولیرکان فی ثوب الشهيد نجاسة تفسل

كذا في العتابة * وينزع منه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والفرو والحشور والخف والقنسوة والسراويل ولم يذكر محمد رح السراويل الا في السير * وكان الشيخ ابو جعفر الهمداني يقول الاشبه ان لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشائخنا رحمهم الله هكذا في المحيط * ويزاد حتى يتم الكفن وينقص ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي * ويجعل الحنوط للشهيد كما في الميت كذا في البحر الرائق * ويغسل ان قُتل جنبا او صبيا او مجنونا عند ابي حنيفة رح هكذا في التبيين * وكذا تغسل ان قتلت حائضا او نفساء او طهرت او تم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرئي حيا في الاصح هكذا في الكافي * اما لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ويغسل من ارتث وهو من صار خلقا في حكم الشهادة لنيل مراتب الحمية وهو ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا الا اذا حمل من مصرعه كيلا يطله الخيول * ولو اواه فسطاط او خيمة او بقي حيا حتى مضى وقت الصلوة وهو يعقل فهو مرتث هكذا في الهداية * ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وهذا كله اذا وجد بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضائها فلا يكون مرتثا كذا في التبيين * ويغسل ان اوصى با مرد نياوى او قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بحديدة ظمما كذا في العيني شرح الكنز * وكذا الوقام من مكانه او تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة * وان انفلتت دابة مشرك وليس عليها احد فوطئت مسلما او رمى مسلم الى المشركين فاصاب مسلما او نفرت دابته من دابة مشرك فرمته او هربوا المسلمين فالجأهم الكفار الى نار او خندق او جعلوا المسلمون الخسك حولهم فمشوا عليها وماتوا يغسلون خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسى * وان عثر دابة رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتلته فغسل عند ابي حنيفة رح ولورأت دابة المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من فيز تنغير المشركين ورمت صاحبها وقتلته فغسل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذا لو ان المشركين تحصنوا في مدينة فصعد المسلمون بسورها فمالت رجل انسان منهم فوقع ومات فغسل عندهما وكذا لك لو انهزم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلما وصاحبها عليها او سائق او قائد غسل وكذا لك لو ان المسلمين نقبوا الحائط فوقع عليهم من نقبهم فغسلوا الا على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * وكذا لك اذا حمل على العدو فسقط من فرسه

كذا في البدائع * وأن تراى الفريقان ولم يتقا تلافيل من وجد ميتا حتى يعلم أنه قتل بحديدة ظلما كذا في التاتارخانية * ولو وجد في المعركة ولم يكن به اثر القتل من جراحة او خنق او ضرب او خروج دم لم يكن شهيدا وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه من غير آفة في البطن كالأنف والذکر والدبر وكذا لو خرج من فمه دازلا من رأسه هكذا في البدائع * والأصل ان كل من صار مقتولا في قتال ثلث اهل الحرب او البعثة او قطاع الطريق بمعنى مضاف الى العدو سواء كان بالباشرة او التسبب كان شهيدا وكل من صار مقتولا بمعنى غير مضاف الى العدو لا يكون شهيدا كذا في المحيط *

المات الناس والعشرون في السجدة *

مسألة مبنية على اصول منها السجدة متى اديت في محلها تصح بغیر النية ومتى فانت من محلها لا تصح الا بالنية * ثم انما تصير والتة من محلها اذا تخلل بينها وبين محلها ركعة واحدة ومنها متى وقع الشك في ترك الركعة او السجدة فانه يجمع بينهما ليخرج عما عليه بيقين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها سدت صلوتك ومنها انه ما تردد به بين الواجب والبدعة ياتى به احتياط وما تردد به بين البدعة والسنة ترك ومنها انه ينظر الى المتركة من السجدة والى المودعة فاليها اقل فالعبرة له لان اعتبار الاقل اسهل كذا في محيط السرخسى والظهيرية *

رجل صلى صلوة السحر فتذكر في آخرها قبل السلام او بعده انه ترك منها سجدة فعليه ان يسجدها ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهر فان علم انها من الركعة الاولى وغالب رايه ذلك بنوى القضاء وكذا لو لم يعلم انها من الاولى او الثانية وام يقع تحريمه على شئ وان علم انها من الثانية لا ينوى القضاء ولو تذكر انه ترك منها سجدتين ان علم انه تركهما من الركعتين او من الركعة الاخيرة فعليه ان يسجدهما ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهر ولو علم انه تركهما من الركعة الاولى فعليه ان يصلى ركعة ولو لم يعلم انه كبر تركهما يسجد سجدتين بنوى القضاء من الاولى ثم يصلى ركعة * ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون مدركا لملك الركعة لان السجدة تضمنان الى الركوع الاول هذا في رواية وفي رواية تضمنان الى الركوع الثاني فيصير مدركا على هذه الرواية وان كان لا يعلم من ايها ترك فانه يسجد سجدتين اولاً ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلى ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد السهر ولو تذكر انه ترك منها ثلث سجدة فانه يسجد سجدة ويصلى ركعة ثم يتشهد ولا ينوى القضاء في السجدة *

ولو تذكر انه ترك منها اربع سجدة فانه يسجد سجدتين ويضم الى الركوع الاول في رواية

وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى هكذا في الخلاصة * واذا صلى
صلوة المغرب وترك منها سجدة يأتي بالسجدة وحدها وينوي ما عليه وينشئ ويسلم ويسجد
سجدة السهو وان ترك سجدة منهن يؤمر بالعمل بالتحري ان لم يدرا نهما من ركعتين
او واحدة وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ الاحتياط ويسجد سجدة ينوي بهما جميعا ما عليه
او القضاء ويتشهد بعدهما ثم يصلي ركعة اخرى ثم ينشئ ويسلم ويسجد سجدة السهو ثم
يتشهد ويسلم * وان ترك ثلث سجدة يؤمر بالتحري على ما بينا * وان لم يقع تحريمه على شيء
يسجد ثلث سجدة ويجلس بعدها جالسا مستحقا لو تركه تفسد صلوة ثم يقوم فيصلي ركعة
ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو بعد السلام * وان ترك اربع سجدة ولم يدرك كيف
تركهن من ركعتين او ثلث سجدة يجلس جالسا مستحقة ثم يقوم فيصلي ركعة ويتشهد
ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو * وان ترك خمس سجدة
فالطهور سجدة واحدة فيضيف اليها اخرى ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة
ويتشهد ثم يسجد سجدة السهو * قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده هذا اذا نوى
بها من الركعة التي قيدها بالسجدة الواحدة حتى لا يلتحق بركوع آخر بعد تلك الركعة اما اذا سجد
مطلقا ولم ينو يجب ان تعد صلوته * وحكم نوات الاربع كحكم نوات الاثنين والثلث لو ترك واحدة
او اثنتين او ثلثا هكذا في الظهيرية * وان ترك اربع سجدة ولا يدري كيف ترك يسجد اربع سجدة
ويجلس جالسا مستحقة ولو تركها تفسد صلوته ثم يصلي ركعة ويقعد وينشئ ثم يقوم ويصلي اخرى
ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وان ترك خمس سجدة يسجد ثلثا ولا يقعد بعدها ويصلي
ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وان ترك ستا يسجد سجدة ثم يصلي ركعتين ثم يقعد
ثم يصلي ركعة * وان ترك سبعة يسجد سجدة وصلى ثلث ركعات فالواحد اذا نوى بالسجدة الركعة التي
قيدها بالسجدة وان سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر يأتي بسجدة ينوي باحدهما ما عليه حتى يلتحق
احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصليا ركعتين ثم اذا صلى ثلثا وتشهد في الثانية
من الثلث ثم صلى الرابعة جازت صلوته * ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ثلث
ركعات ولو صلى الفجر ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية او قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت
صلوته ولو ترك سجدة فففيه قولان والاصح انها تفسد وكذلك لو ترك ثلث سجدة ولو ترك اربعا

لا تفسد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة * ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت
وكذا لو ترك سجدتين في الاصح او ترك ثلثا او اربعا او خمسا ولو ترك ستا لم تفسد وهو كمن
صلى الظهر اربعا وترك اربع سجعات كما مر ولو ترك سبعة لم تفسد ويسجد ثلث سجعات ويصلي
ركعتين ولو ترك ثمانى سجعات سجد سجدتين ويصلي ثلث ركعات كذا في محيط السرخسى *
وان ترك تسع سجعات يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين
ويقعد مستحقا وان ترك منها عشر سجعات يسجد سجدتين ثم يصلي ثلث ركعات ويسجد للسهر
هكذا في الظهيرية * ولو صلى المغرب اربعا تفسد صلاته ولو ترك سجدتين فيه قولان وكذلك
لو ترك ثلثا او اربعا ولو ترك خمسا لا تفسد ويسجد ثلث سجعات وبصاى ركعة ولو ترك
ستة سجد سجدتين ويصلي ركعتين كما لو صلى المغرب ثلثا وسجد سجدتين كذا في محيط السرخسى *

* كتاب الزكاة *

ومنه ثمانية ابواب * الباب الاول في تفسيرها وصفتها وشراؤها اما تفسيرها فهي تملك المال
من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا
في الاثر م كذا في التبيين * واما صفتها فهي ثريضة محكمة يكسرها هدا و يقتل ما بها هكذا
في محيط السرخسى * ويجب على الفور عند تمام العول حتى يأثم ثم بنا خيره من مير عذر
وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأثم عند الموت والاول اصح كذا في التهذيب *
واما شرط ادائها فنية مقارنة للاداء او لعزل ما وجب هكذا في الكفر * باذا نوى ان يؤدي
الركوة ولم يعزل شيئا فجعل يتصدق شيئا مشيا الى آخر السنة ولم يحضره النية لم يحرم الركوة كذا
في التبيين * اذا كان في وقت التصديق مال لو مثل مما اذا تؤدي يمكنه ان يجب من غير ركوة
مذلك يكون بده منه واوقال ما تصدقت الى آخر السنة فقد نويت من الركوة لم يجز كذا في السراجية *
ان اول كل في اداء الركوة اجزؤه النية عند الدفع الى الوكيل فان لم يوصدا اتمو وكيل وروي
عن مدد مع الوكيل جاز كذا في الجوهرية البيرة * وتعتبر بنية الموكل في الركوة دون الوكيل كذا
في معراج الدراية * فلو دفع الركوة الى رجل وامره ان يدفع الى المتراء فدفع ولم يوصد الدفع
جا ز لو دفعها الى الذمي ليدفعها الى الفقراء جاز لوجود النية من الامر هكذا في محيط السرخسى *
فان تجدد للموكل بية اخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير كان ما نوى اخيرا

حتى لو دفع اليه دراهم يتصدق بها من زكاة ما له فلم يدفع المأمور حتى نوى الأمر ان يكون من نذره وقعت من ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان دخلت هذه الدار فلله على ان اتصدق بهذه المائة فدخل وهو ينوي عند الدخول ان يتصدق بها من الزكاة لم يجزه من الزكاة كذا في محيط السرخسي * واذا هلك الودعة عند المودع فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اداء الزكاة * واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه من الزكاة فان كان المال قائما في يد الفقير اجزاه والا فلا كذا في معراج الدراية والزاهدى والبحر الرائق والعيني شرح الهداية * رجل ادى زكاة غيره من مال ذلك الغير فاجازه المالك فان كان المال قائما في يد الفقير جاز ولا فلا كذا في السراجية * ومن تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وهذا استحسان كذا في الزاهدى * ولا فرق بين ان ينوي النفل او لم تحضره النية * ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوي به من النذر او واجب آخر يقع عما ينوي ويضمن قدر الواجب * ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه زكاة المودع عند محمد ر ح كذا في التبيين * وعن ابي حنيفة ر ح مثله وهو الا شبه كذا في الزاهدى * ولو كان له دين على فقير فبرأه منه سقط عنه زكوته نوى به من الزكاة او لانه كالهلاك ولو ابرأه من البعض سقط زكاة ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء من الباقي كذا في التبيين * ولو كان من عليه الدين غنيا فوهبه منه بعد الحول ففي رواية الجامع بضمن قدر الزكاة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * ولو امر فقيرا بقبض دين له على آخرون نوى من زكاة مدين عنده جاز كذا في البحر الرائق * ولو وهب دينه من فقير ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر او نوى زكاة عين له لم يجز كذا في الكافي * واداء العين عن العين ومن الدين جائز واداء الدين عن العين وعن دين يقبض لا يجوز واداء الدين عن دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اراد الرجل اداء الزكاة الواجبة قالوا الافضل الاعلان والاظهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضي خان * ومن اعطى مسكينا دراهم وسمها هبة او قرضا ونوى الزكاة فانها تجزيه وهو الاصح هكذا في البحر الرائق ناقلا من البتني والفتية * واما شروط وجوبها فمبها الحرية حتى لا تجب الزكاة على العبد وان كان مأذونا

في التجارة وكذا المدبر وام الولد والمكاتب * واما المستعني فحكمه حكم المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع * ومنها الاسلام حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت فلو بقي على ارتداده سنين فبعد اسلامه لا يجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية * قال الصيرفي فيه اذا اسلم الكافر في دار الحرب واقام سنين هناك ثم خرج اليه لم يكن للامام الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويفتي بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا اسلم في داره فانه تجب عليه الزكاة عليه لم يعلم كذا في السراج الوهاج * ومنها العقل والبلوغ فليس للزكاة على صبي ومجنون اذا وجد منه المجنون في السنة كلها كذا في الجوهرة النيرة * فلوا فاق في جزء من السنة بعد ملك النصاب في اولها واخرها قل ذلك او كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية * وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * هذا في المجنون العا رضي بان جن بعد البلوغ امانى الاصلي بان بلغ مجنوناً فعند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي * وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه كذا في التبيين * وتجب على الممضى عليه وان استوصب الاقضاء حولا كما ملا كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها كون المال نصا بها فلا تجب في اقل منه كذا في العيني شرح الكنز * رجل ادعى خمسة من المأنتين بعد الحول الى الفقير او الى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم متوفى لم يكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب * واذا اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله ان يسترد من الوكيل ان لم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها الملك التام وهو ما اجتمع فيه الملك والبدوا ما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض او وجد البدون الملك كملك المكاتب والمديون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج * واما المبيع قبل القبض قبل لا يكون نصا بها والصحيح انه يكون نصا بها كذا في محيط السرخسي * ولا تجب على المرئى في مبدئه المعد للتجارة اذا ابق كذا في شرح المجمع لابن الملك * ولا على الزوج لو خالها على الف ولم يقبضها سنين كذا في المضمرات * ولا على الراهن اذا كان الرهن

في يد المرتبه هكذا في البحر الرائق * وأما العبد المأذون أن كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق وإن لم يمكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكوة إذا تم الحول كذا في معراج الدراية * قيل ينبغي أن يلزمه الأداء قبل الأخذ والصحيح أنه لا يلزمه الأداء قبل الأخذ كذا في محيط السرخسي * وعلى ابن السبيل زكاة ماله لأنه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة * ومنها فروغ المال عن حاجته الأصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وصبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام أهله وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والمؤنة والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها إذا لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلوسا للنفقة نذا في العيني شرح الهداية * وكذا كتب العلم أن كان من أهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج * هذا في الآلات التي ينتفع بنفسها ولا يبقى أثرها في الممول وما إذا كان يبقى أثرها في الممول كما لو اشترى الصباغ وصفرا وزعفرانا لبصغ ثياب الناس باجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة إذا بلغ نصابا وكذا كل من ابتاع مينا لعمل به ويبقى أثره في الممول كالعنص والدهن لدبغ الجلد فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وإن أم يبق لذلك العين أثر في الممول كالصابون والحرص لا زكاة فيه كذا في الكفاية * ومنها الفراغ عن الدين قال أصحابنا رحمهم الله كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وضمن المبيع وضمان المتلفات وارش الجراحة وسواء كان الدين من النقود أو المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بخلع أو صلح من دم عمد وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى كدين الزكاة فإن كان زكاة سائمة يمنع وجوب الزكاة بلا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله سواء كان ذلك في العين بأن كان العين قائما وفي الذمة باستهلاك النصاب * وإن كان زكاة الأثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا فعند أبي حنيفة ومحمد رح الجواب فيه كالجواب في النسائم ولو كان الدين خراج أرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا إذا كان خراجا يؤخذ بحق وكان تمام الحول بعد ادراك الغلة وأما إذا كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة مالم يؤخذ منه قبل الحول وكذا لك الأرض العشرية إذا خرجت طعاما واستهلكه وضمن مثله ديناً في الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم

ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التانار خانية * وكذا لك المهر يمنع موجلا كان او معجلا لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح على ظاهر المذهب * وذكرنا لبزدوى في شرح الجامع الكبير قال مشائخنا رحمهم الله في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد ادائه لا يجعل مانعا من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن ايضا هكذا في جواهر القتاوى * واما نفقات المزوجات فما لم تصدر دينا ما بفرض القاضي او بالتراضى لا تمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي او التراضى وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة نحو ما دون الشهر واما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير دينا بل تسقط كذا في البدائع * وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا الحقه الدين بعد وجوب الزكاة لم تسقط الزكاة هكذا في الجوهرة النيرة * واما الدين المعترض في خلال الحول ذكره في العيون ان عند محمد رحمه الله يمنع وجوب الزكاة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يمنع كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة لعبد بقدر الدين * رجل له على رجل الف درهم وكفل بها رجل بامر المديون او بغير امره ولكل واحد من الاصيل والكفيل الف درهم فحال الحول على ما لهما لا زكاة على واحد منهما * ولو اغتصب رجل الغاصم رجل فجاء آخر واغتصب الف من الغاصب واستهاكه ولكل واحد منهما الف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل له الف درهم وعليه الف درهم واه داروخادم لغير التجارة وقيمتة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته معد للقلب والتصرف فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم مشغوران بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة لانه لا يزيل حاجته بل يزيد فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قليل وكثير ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح كما نراينهم من بيع ذلك ومن هذا قال مشائخنا رحمهم الله ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا مظهره ولكنه محتاج اليها يحل له اخذ الصدقة الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوي ما نبي درهم هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * والفاضل من حاجته من كل تصنيف نسخة

وقيل ثلث والمختار الاول هكذا في فتح القدير * وان سقط الدين كان ابرأ البدائن من عليه الدين
اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند مصدر تجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا
في فتح القدير * وهكذا في الكافي * وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى
من النذور والكفارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في مصب السرخسي *
و ضمان اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التاتارخانية *
وقالوا في من ضمن الدرك فاستحق المبيع انه ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع
هكذا في البدائع * وان كان له نصب كما ان كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وموائم
وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير ولا فان فضل منهما صرف الى العروض
فان فضل منها فالى السوائم فان كانت السوائم اجناسا مختلفة صرف الى اقلها زكاة
وان استوت فيها صرف الى اي ما شاء هكذا في التبيين * وهذا ان حضر المصدق فان لم يحضره
فالتحيز لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وادى الزكاة من السائمة لان في حق
صاحب المال هما سواء وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية ان يأخذ من السائمة
دون الدراهم فلهذا صرف الدين الى الدراهم واخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط
للإمام السرخسي * له مائتان ووصيف وتزوج على مثله واستقرض بر الحاجة وبقي لا تجب
لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر رح يجب صرف الدين الى الجنس كذا في
الكافي * ومنها كون النصاب ناميا حقيقة بالتوالد والتناسل والتجارة او تقديرا بان يتمكن من الاستئمان
بكون المال في بدءه او في بدائمه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي ونعالي هكذا في التبيين *
فالخلقي الذهب والفضة لانهما لا يصلحان للانتفاع باعيانهما في دفع السوائم الاصلية فتجب الزكاة
فيهما نوى التجارة اولم ينو اصلا او نوى النفقة * والغنمي ما سواهما ويكون الاستئمان فيه بنية التجارة
او الاسامة * ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة او الاسامة * ثم نية التجارة
قد يكون صريحا وقد يكون دلالة الصريح ان ينوى عندئذ التجارة ان يكون المملوك للتجارة
سواء كان ذلك العقد شراء او اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود والعروض * وما الدلالة
فهى ان يشتري مينا من الاميان بعروض التجارة او بواجر دارة التى للتجارة بعرض من العروض
مصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع مينا

معدّة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية * وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكل من في المسئلة روايتان ومشايع بلخ كانوا يصححون رواية الجامع * وما ملكه بعقد ليس فيه مبادلة اصلا كالهبة والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح من دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولو ورثه فنوى للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين * وفي السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الا سائمة او التجارة بعد الموت تجب وان لم ينووا قيل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي * ومن اشترى جارية للتجارة ونوبها للخدمة بطلت منها الزكاة كذا في الزاهدي * ويشترط ان يتمكن من الاستنماء بكون المال في يده او بد نائبه فان لم يتمكن من الاستنماء فلا يكون زكاة * اياه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين * وهو كل ما بقي اصله في ملكه ولكن زال من بدنه زوالا لا يرجع موده في الغالب كذا في المحيط * ومن مال الضمار الدين المجهود والمغصوب اذا لم يكن عليهما بينة فان كانت عليهما بينة وجبت الزكاة الا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقرا * ومنه المفقود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المنسى مكانه * وما المدفون في حرز ولود ارضه اذ انسيه وليس منه كذا في البحر الرائق * وان كان مدفونا في ارضه او كرمه قيل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة لا ينعقد نصبا * وان كان الدين على جاحد وعليه بينة غير مادية قيل لا تجب والصحيح انها تجب كذا في الكافي * والدين المجهود اذا لم يكن عليه بينة ثم صارت له بعد سنين بان اقر عند الناس لا يجب عليه الزكاة كذا في التبيين * وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ما مضى * وفي مقربه تجب مطلقا سواء كان مليا او مسرا او مفلسا كذا في الكافي * وان كان الدين على مفلس نلسه القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وان كان المدفون بقر في السرو يجحد في العلابية لم يكن نصبا وان كان مقرا فلما تدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البينة ومضى زمان في تعدل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى ان عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هرب فريسه وهو يقدر على طلبه والتوكيل

بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي * وأما سائر الديون المقربها فهي على ثلاث مراتب عند البيهقي رحمه الله ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بدلا من شيء نحو الميراث أو بفعله لا بدلا من شيء كالوصية أو بفعله بدلا مما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلح من دم العمد والدية وبدل الكتابة لا زكاة فيه عنده حتى يقبض نصا أو يحول عليه الحول * ووسط وهو ما يجب بدلا من مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البدلة إذا قبض ما نتين زكى لما مضى في رواية الأصل * وتوى وهو ما يجب بدلا من سلع التجارة إذا قبض أربعين زكى لما مضى كذا في الزاهدي * ومنها حولان الحول على المال العبرة في الزكاة للحول القمري كذا في التتبية * وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصناه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية * ولو استبدل مال التجارة بالنقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي * ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه إلى ماله وزكته سواء كان المستفاد من نمائه أولا وبأى وجه استفاد ضمه سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك * ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الأبل فإنه لا يضم هكذا في الجوهرة النيرة * فان استفاد بعد حولان الحول فإنه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي * ثم انما يضم المستفاد عندنا إلى أصل المال إذا كان الأصل نصا بآنا ما إذا كان أقل فإنه لا يضم إليه وإن كان يتكامل به لنصاب وينعقد الحول عليهما حال وجود النصاب كذا في البدائع * ولو كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فزكته ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من الدراهم قد مضى عليه نصف الحول فعند البيهقي رحمه الله لا يضم إليه ثمن السائمة بل يستأنف حولاً جديداً وعندهما يضمه ويتركبهما جميعاً وهذا إذا كان ثمن السائمة يبلغ نصا بآنا نفرا دة ما إذا كان لا يبلغ نصا باضمه بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة * وأما ثمن الطعام المعشور و ثمن العبد الذي أدى صدقة فطرته فإنه يضم أجماعاً * وأربع الماشية قبل الحول بدراهم أو ماشية ضم الثمن إلى جنسه بالاجماع بان يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية * وإن جعل الماشية بعد ما زكته صلوة ثم باعها ضم ثمنها أجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإن كان له أرض فادى خراجها ثم باعها ضم ثمنها إلى أصل النصاب كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله لا زكاة في الدراهم

ثم اشترج بها سائمة وعنده من جنسها سائمة لم يضمها اليه لانها تبدل مال ادبت الزكاة عنه * ولو وهب له الف ثم ائاد الف قبل الحول ثم رجع الوهب في الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى يمضي حول منذ ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع * رجل له مائتا درهم فحال عليه ثلثة احوال الا يوما ثم ائاد خمسة يزكى للحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدين الزكاة كذا في محيط السرخسي * رجل له ضم التجارة تساوى ما تى درهم فما تى قبل الحول فساخها وربع جلدتها حتى باع جلدتها نصفها فتم الحول كان عليه الزكاة * ولو كان له مصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصرف الذي يتي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاصيين * ويجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة * وانما يجوز التعجيل بثلثة شروط احدها ان يكون الحول منعقدا عليه وقت التعجيل والثاني ان يكون النصاب الذي ادنى منه كاملا في آخر الحول والثالث ان لا يفوت اصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب او الفضة او اموال التجارة اقل من المائتين فعجل الزكاة ثم كمل النصاب او كانت له مائتا درهم او عروض للتجارة قيمتها مائتا درهم فتصدق بالخمسة عن الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب باتص او كان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوى * وكما يجوز التعجيل بعد ما كان نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضيهان * فلو كان عنده مائتا درهم فعجل زكاة الف فان استفاد ما لا اربع حتى صار الف فتم الحول وعنده الف فانه يجوز التعجيل وستة من زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد فالمعجل لا يجزى من زكونها فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له ان يزكى كذا في البحر الرائق * ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية * ولو عجل زكاة الفين وله الف فقال ان اصبحت الف اخرى قبل الحول لم يضمنها والا نهى من هذه الالف في السنة الثانية اجرا * رجل له ربع مائتا درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم انه ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي * رجل له نصابان هب ونضة مجل من احدهما يقع منهما الان التعيين اقول اتحاد الجنس بدليل الضم

وان هلك احدهما تعين الآخر كذا في الكافي * * ولو ملك نصبا من حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فهلك المودى منه لا يقع من الباتى كذا في محيط السرخسى * ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم ايسر قبل الحول او مات او ارتد جاز ما دفعه من الزكاة كذا في السراج الوهاج * قال اصحابنا رحمهم الله اذ اقامت من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط .

الباب الثاني في صدقة السوائم وفيه خمسة فصول الفصل الاول في المقدمة تجب الزكاة في ذكورها واناثها ومختلطهما * والسائمة هي التي تسام في البرارى لقصد الدر والنسل والزيادة في الثمن والسمن حتى لو اسيمت للحمل والركوب لا للدر والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسى * وكذا لو اسيمت للحم * ولو اسيمت للتجارة ففيها زكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع * فان كانت تسام في بعض السنة وتعلف في البعض فان اسيمت في اكثرها نهى سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسى * حتى لو ملكها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيه الزكاة كذا في التبيين * وان كانت للتجارة فرعها ستة اشهر واكثر لم تكن سائمة الا ان ينوى ان يجعلها سائمة بمنزلة مبدل التجارة اذا اراد ان يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان ينوى ان يخرج من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة * وان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او يعلفها فلم يفعل حتى حال كان عليه الحول ففيها زكاة السائمة كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى للتجارة ثم جعلها سائمة يعتبر الحول من وقت الجعل كذا في محيط السرخسى * **الفصل الثاني في زكاة الابل** * ليس في اقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية * ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة هكذا في العينى شرح الكنز * والشاة من الغنم مالها سنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهرة النيرة * فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة الى ستين واذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة ومشرين كذا في الهداية * ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة ومشرين شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان

وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقائق ثم نجب في كل خمس يزبد على مائة وخمسين شاة الى مائة وخمس وسبعين فعيا ثلث حقائق وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلث حقائق وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقائق الى مائتين هكذا في العيني شرح الكنز * ان شاء ادنى من المائتين اربع حقائق من كل خمسين حقة وان شاء ادنى خمس بنات لبون من كل اربعين بنت لبون هكذا في فتاوى فاضل خان * ثم تستأنف الفريضة ابدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا * والبخت والعراب سواء كذا في الهداية * وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكوة في الابل السائمة بنت مخاض فصاعدا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوى * ويحسب الصغير والا على في العدد ولا يؤخذ ان في الزكوة ولا يأخذ الرقبى وهي المربية ولدها والاكولة التي تسمن للاكل والحامل والحمل وخيار السائمة ويؤخذ من اوساطها كذا في محيط السرخسى * وجب مسن ولم يوجد دفع اعلى منها واخذ الفضل اودونها ورد الفضل اودفع القيمة الان في الوجه الاول المصدق ان لا يأخذ ويطلب دين الواجب او قيمته لانه شراء ولا جرم على الشراء وفي الوجه الثاني يجزى جعل قابضا بالتخلية لانه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي * الفصل الثاني في زكوة البقر ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة * فاذا كانت ثلثين سائمة فبيع اربع تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية * ثم ليس في الزيادة شيء حتى يبلغ اربعين كذا في شرح الطحاوى * وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة * واذا زادت على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذاك اي ستمين عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهذا رواية الاصل * ثم في الستين تبيعان او تبعتان كذا في الهداية * وبعد الستين بتعبر الاربعينات والثلاثينات فيجب في كل اربعين مسن او مسنة وفي كل ثلثين تبيع او تبعة * ففي سبعين مسن وسبع وثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة تبعة وفي مائة مسنة وتبعتان هكذا في شرح الطحاوى * وان احتمل تقدير المسنة والتبعة فهو مخير كما في عشرة من مثلاً ان شاء ادنى ثلث مسنات وان شاء ادنى اربع تبعة كذا في التبيين * وانما موس كالبقر وعند الاختلاف يجب ضم

كتاب الزكاة (٢٥٠) في صدقة السوائم * في زكاة الغنم * فيما لا تجب

بعضها الى بعض لتكميل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من اقلها ان كان بعضها اكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ على الادنى وادنى الا على كذا في البحر الرائق * وفي المنافع الذكر والانشى في هذا الباب سواء * وفي الفتاوى العتابية الافضل في البقران يؤدى من الذكر للتبيع ومن الانشى التبيعة كذا في التنازخانية * وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تبع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي *

الفصل الرابع في زكاة الغنم * ليس في اقل من اربعين من الغنم سائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين * فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها ثلث شاة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شاة ثم في كل مائة شاة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وعليه اعتمد الاجماع * وادنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو الشنى وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوي * والمتولد بين الغنم ولطباء يعتبر فيه الام فان كانت غنما وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والافلا وكذا المتولد بين البقر الا هلى والوحشى كذا في محيط السرخسى * الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة * لاشى

في الخيل وهذا عندهما وهو المختار المفتوى الا ان تكون للتجارة كذا في الكافي * فان كانت للتجارة فحكمها حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا سواء كانت سائمة او مخلوطة كذا في المصمرات * والحمير والبغال والافهد والكلب المعلم انما تجب فيها الزكاة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية * ليس في الحملان والافصال والعجا جيل صدقة عند ابي حنيفة رحمه الله وهو آخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله * واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاً له في اعتقادها نصاباً دون تادية الزكاة كذا في الهداية * حتى لو كان له اربعون حملاً او واحدة مسنة تجب شاة وسط * فان كانت المسنة وسطاً او دونه اخذ وان هلكت بعد الحول سنطت الزكاة عندهما وكذا لو كان له خمسون فصلاً الا حنة وسطاً تجب هي فان هلك نصف الفصال سقط نصف الحنة وبقي نصفها كذا في الكافي * ولا يجزئ اخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهرة النيرة * وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية * الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض * وفيه فصلان * الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة

كتاب الزكاة (٢٠١) في زكاة الذهب والفضة

تجب في كل ما نبي درهم خمسة دراهم وفي كل مشرين منقال ذهب نصف منقال مضر وبا
 كان اولم يكن مصرفا او غير مصوغ حليا كان للرجال او للنساء تبرأ كان او سبيكة كذا في الخلاصة *
 و يعتبر فيهما ان يكون المودى قدر الواجب وزبا ولا يعتبر فيه القيمة عند البحنيفة و ابي يوسف ربح
 حتى لو ادنى من خمسة دراهم جياذ خمسة زبوا قيمتها اربعة دراهم جياذ جاز عندهما ويكره
 ولو ادنى اربعة جياذ قيمتها خمسة ردية من خمسة ردية لا يجوز * ولو كان له ابريق فضة وزنه
 ما تان و قيمته لصيافته ثلثاثة ان ادنى من العين يودى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة
 ونصف وان ادنى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو ادنى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع
 هذا في التبئين * وكذا في حق الوجرب يعتبر ان يبلغ وزبها نصابا ولا يعتبر فيه القيمة الاجماع
 حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون و قيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا
 في العيني شرح الكنز * وفي الينا بيع ان كملت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا يجب فيها
 الزكاة وان قل النقصان كذا في التاتار خانية * ويعتبر في الذهب وزن المائتين و نبي الدراهم وزن
 سبعة * ونفسيرة ان تزن كل عشرة منها سبعة مائتين كذا في فتاوى قاضي * والمتقال هو الدنار
 عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في السيين * الدراهم
 اذا كانت معشوشة فان كان الغالب هو الغضة فهي كالدراهم الحاصلة وان غلب العش
 فليس كالغضة كالستوتة في نظر ان كانت رائجة او نوى التجارة اعتبرت بيمتها فان بلغت
 نصابا من ادنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت بها الزكاة والا فلا
 وان لم يكن اثما رائجة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون مبالغ من الغضة تباع ما نبي
 درهم بان كانت كثيرة ويتخلص من الغش فان كان يما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا
 في كثير من الكتب * وكم الذهب المعشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا فبيد اختلاف *
 واختار في الخباية والخلصة الوجوب احياطا كذا في البحر الرائق * والذهب المخاوط بالفضة
 ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت
 فيه زكاة الفضة * وهذا اذا كانت الفضة غالبة واما اذا كانت معارضة فهو كله ذهب لا بد
 اعزوا على قيمة كذا في التبئين * واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة
 فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط * وليس في الزيادة على ما نبي درهم

وعشرين مثقالا زكاة في قول اب حنيفة رح ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما او اربعة مثاقيل كذا في فتاوى فاضيل خان * ثم في كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان كذا في الهداية * وتضم قيمة العروض الى الثمنين والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكنز * حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينارا وخمسين درهما تضم اجماعا كذا في الكافي * ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند ابى حنيفة رح اختلفوا فيه والصحيح انه تجب كذا في محيط السرخسي * ولو فضل من النصابين اقل من اربعة مثاقيل واقل من اربعين درهما فانه تضم احدى الزيادةتين الى الاخرى حتى يتم اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب كذا في المصمرات * ولو ضم احد النصابين الى الآخر حتى يودي كله من الذهب او من الفضة لا بأس به لكن يجب ان يكون التقويم بما هو انفع للفقراء تدراورا واجا والافيوذي من كل واحد ربع عشرة كذا في محيط السرخسي *
* الفصل الثاني في العروض *

الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية * ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين * ويعتبر القيمة عند حلول الحول بعد ان تكون قيمتها في ابتداء الحول ما تني درهم من الدراهم الغالب عليه الفضة كذا في المصمرات * ثم في تقويم عروض التجارة التحجير يقوم بايهما شاء من الدراهم او الدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فتح تعين التقويم بما يبلغ نصابا هكذا في البحر الرائق * اذا كان له مائتا ففيز حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم فتم الحول ثم زاد السعرا وانتقص فان ادبى من مينها ادبى خمسة افقرة وان ادبى القيمة يعتبر قيمتها يوم الوجوب لان الواجب احدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعندهما يوم الاداء وكذا كل مكيل او مرزون او معدود وان كان الزيادة في الذات بان ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان النقصان ذاتا بان ابتلت تعتبر يوم الاداء عندهم كذا في الكافي * ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث عدل للتجارة الى بلد آخر فحال الحول يعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مغارة تعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتى القديرنا فلا من الفتاوى * ويضم بعض العروض

الى بعض وان اختلف اجناسها * واما البواقيت واللاى والجواهر فلا زكوة فيها وان كانت داليا
الا ان تكون للتجارة كذا في الجوهرة النيرة * ولو اشترى قدورا من صفر يمسكها ويواجهها لا تجب
فيها الزكوة كما لا تجب في بيوت الغلة ولو دخل من ارضه حنطة تباع قيمتها قيمة نصاب ونوى
ان يمسكها او يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيه الزكوة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان نحايا اشترى
دواب او يبيعها فاشترى جلاجل او مقاديرا او براقع فان كان بيع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكوة
وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكوة فيها كذا في الذخيرة * وكذلك العطار لو اشترى
القوارير * ولو اشترى جوالق ليؤاجرهم من الناس فلا زكوة فيها لانه اشترىها للغلة لا للمسايرة
كذا في محيط السرخسى * والتخا اذا اشترى حطبيا او ملحالا جل الخبز فلا زكوة فيه واذا اشترى
سمما يجعل على وجه الخبز ففيه الزكوة كذا في الذخيرة * مضارب ابتاع عبدا وثوبا له
وحمولة زكى الكل بخلاف رب المال حيث لا يركى الثوب والحمولة لانه يملك الشراء لغير التجارة
كذا في الكافي * ولو اشترى المضارب طعاما لنفقة صبيد التجارة وحال ما له الحول وجبت
فيه الزكوة * والمالك لو اشترى طعاما لنفقة صبيد التجارة لا تجب فيه الزكوة كذا في محيط السرخسى
المال الذي يجب فيه الزكوة ان ادى زكوته من خلاف جنسه ادى قدر قيمة الواجب اجماما *
وكذا اذا ادى زكوته من جنسه وكان ممالا يجرى فيه الربوا واما اذا ادى من جنسه وكان ربوا
فابوحنيفة وابويوسف رحمهما الله يعتبران التدرج لا القيمة هكذا في شرح الطحاوى *
مسائل شتى * ولو شك رجل في الزكوة فلم يدرك زكوى او لم يرك دابة يعيدها كذا في
المحيط والسراجية والبحر الرائق نافلا من الواتعات * الزكوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو مع النصاب
ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذى يليه الى
ان ينتهى * وان هلك المال بعد وجوب الزكوة سقطت الزكوة وفي هلاك البعض يسقط بقدر
هكذا في الهداية * ولو استهلك النصاب لا يسقط هكذا في السراجية * واستبدال المال بالتجارة
بمال التجارة ليس استهلاكا بخلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا اذا دأب بها
بم لا يتغابن الناس في مثله فانه يضمن زكوة قدر الحاجة * واقرض النصاب بعد الحول ليس
بمستهلاك وان نوى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق * وان حبس السائد

كتاب الزكاة (٢٥٢) في زكاة الذهب والفضة* في مسائل شتى

من العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استهلاك فيضمن وقيل لا يضمن* ولوا زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة او بعوض ليس بمال كالاها را وليس بمال الزكاة كعبيد الخدمة صار مستهلكا مضامنا قدر الزكاة بقى العوض في يده او لم يبق* ولورجع في الهبة بقضاء وقبض رال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزا هدى* ويؤخذ من سائمة بنى تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ من فقراءهم ولا من مواليهم الا الجزية كذا في محيط السرخسى* وايس على الصبى من بنى تغلب في سائمته شىء وعلى المرأة ما على الرجل منهم كذا في الهداية* قال في الكتاب لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق كذا في فتاوى قاضى خان* فاذا كان لرجل ثمانون شاة تجب فيها شاة ولا يفرق كانها لرجلين فيؤخذ شاتان وان كان لرجلين وجبت شاتان ولا يجمع كانها لرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة كذا في محيط السرخسى* الخليطان في المواشى كغير الخليطين فان كان بصيب كل واحد منهما يملع نصابا وجبت الزكاة والا فلا سواء كان شركتهما عنانا او مغاوضة او شركة ملك بالارث او غيره من اسباب الملك وسواء كانت في مرعى واحد او في مراعى مختلفة فان كان بصيب احدهما يبلغ نصابا ونصيب الآخر لا يبلغ نصابا وجبت الزكاة على الذى يبلغ نصيبه نصابا وان الآخر وان كان احدهما ممن يجب عليه الزكاة دون الآخر فالتجب على من تجب عليه اذا بلغ نصيبه نصابا ولركان بينه وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة فصار له من كل شاة نصفها حتى صار له اربعون شاة فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لاشىء عليه وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا ستون بكرة كذا في السراج الوهاج* وما كان بين الخليطين يترا جعان بالسوية فاذا كان بين الرجلين احدى وستون من الابل لاحد هما ست وثلاثون والآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما اخذ السامى من ملكة زكاة شريكه كذا في فتاوى قاضى خان* الرجل اذا كان له سرائم فجاءه المصدق يريد اخذ الصدقة فقال ليس هى لى فالقول قوله مع اليمين كذا في شرح الطحاوى* ولرطلب الامام الزكاة فمنعه حتى هلك المال لا يضمن وهو الصحيح وعليه عامتهم كذا في التبيين* واذا اخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثنى عليهم كذا في الهداية* وفى التحفة الراعب فى الابل الا نوته حتى لا يجوز سوى الاناث ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا فى التاتارخانية* ويؤخذ من زكاة الغنم الذكور

والاناث لان اسم الشاة ينتظمهما بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون كذا في السراج الوهاج * ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدة الغطرو العشر والندر كذا في الهداية فلو ادعى ثلث شياء سمان من اربع وسطاو بعض بنت لبون من بنت مخاض جار كذا في فتح القدير * واذا كانت لرجل مائتا ففيز حنطة قيمتها مائتا درهم فصاحبها بالخيار ان شاء ادعى زكوتها من العين وهي خمسة اقفرة حنطة وان شاء ادعى زكوتها من القيمة كذا في شرح الطحاوي * اذا باغ السائمة فان كان المصدق حاضرا فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان شاء اخذ الواجب من العين المشتراة وبطل البيع في القدر المأخوذ وان لم يكن حاضرا وقت البيع وحضر بعد التفريق من المجلس فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ قيمة الواجب من البائع واوباع طعاما واجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ من البائع وان شاء اخذ من المشتري سواء حضر قبل الافتراق او بعده كذا في المحرر الرائق وشرح الطحاوي * رجل آجر ارضه ثلث سنين كل سنة ثلثمائة درهم فحين مضى ثمانية اشهر ملك مائتي درهم فينقد عليه الحول فاذا مضى حبل بعد ذلك فعليه زكاة خمسمائة فاذا مضى حبل بعد ذلك يركى ثمانى مائة الا ما وجب عليه من زكاة خمسمائة * رجل له الف درهم لامال له غيرها اسنأجر بها دارا عشر سنين لكل سنة مائة فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدار في يدا لآجر يركى الآجر في السنة الاولى عن تسعمائة وفي الثانية من ثمانى مائة الارزوة السنة الاولى ثم يستط لكل سنة زكاة مائة اخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكاة على المسنأجر في السنة الاولى والثانية بنقصان بصاده في الاولى وعدم تمامه في الثانية ويركى في الثالثة ثلثمائة ثم يركى لكل سنة مائة اخرى وما استفاد قبلها الا انه يرفع عنه زكاة السنين الماضية * واوكان آجر الدار بجارية التجارة قيمتها الف والمسئلة يحالها فلا زكاة على الآجر لان عين الجارية صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة الهلاك وعلى المستاجر زكاة كما وصفنا * واوكان الاجرة * كبل او موزوبا بغير عينه هو بمنزلة الدراهم وان كان بعينه فهو بمنزلة الجارية واوسلم الدار ولم يقبض الاجرة ينتقل قبضه بكم الاستأجر كحكم المؤجر وحكم المستأجر كذا في محيط السر خسى * جل اشترى مبدء التجارة مساوى مائتي درهم بمائتين ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى الحول فمات العبد عندا البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري

كتاب الزكاة (٢٥٦) في زكاة الذهب والفضة في مسائل شتى

وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا
في فتاوى تاضى خان * باع عبدا للخدمة بالف فحال الحول على الثمن فرد بعيب بقضاء
اورضاء زكى الثمن ولو باع بعرض للتجارة فرد بعيب بعد حول بقضاء لم يزك البائع العرض
والعبد ولم يزك المشتري العرض وزكى البائع العرض ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد
وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه استهلك كذا في الكافي * ولو اخر زكاة المال
حتى مرض يودى سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال واراد ان يستقرض لاداء الزكاة
فان كان في اكبر رأيه انه اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه يقدر على ذلك
كان الافضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي
ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين
كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين كان اشده كذا في محيط السرخسى *
رجل تزوج امرأة على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امته فحال الحول عندها علم انها كانت امته
زوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رح انه لا زكاة
على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فتضى عليه بالدية ودفع الدية فحال الحول
ثم نبتت لحيته وردت الدية لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل اقر لرجل بدين الف درهم
ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على واحد منهما وكذلك
رجل وهب لرجل الناد ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء
واسترد الالف لا زكاة على واحد منهما كذا في فتاوى تاضى خان * رجل وجبت عليه زكاة المائتين
فاقر خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا يسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال
بعد ما اقر زكاة الخمسة ميراثا فانه كذا في التاتارخانية فالا من الظهيرية * ولو تزوج امرأة
على اربعين شاة سائمة وقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه
زكاة النصف الباقى كذا في فتاوى تاضى خان نبي فصل مال التجارة * واذا وجبت الزكاة
على رجل وهو لا يؤمن بها لا يعمل للمغتر ان يأخذ من ماله بغير علمه وان اخذ كان لصاحب المال
ان يسترد ان كان قائما وان كان هالكا يضمن كذا في التاتارخانية * السلطان اذا اخذ الجبايات
او مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلغوا فيه والصحيح انه يستط

كذا قال الامام السرخسي * هكذا في المضمرة * وللبدل حكم المبدل حتى لو تفاضا مبدا
بعد ولم ينو شيئا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما
للتجارة والاخر للخدمة فبدل ما كان للتجارة للتجارة وبدل ما كان للخدمة للخدمة * تقاضيا مبدا
بعد في نصف الحول وهما للتجارة وقيمة احدهما الف وقيمة الاخر ما يتان وتم حولهما فظهر
بالا وكس عيب ينقصه مائة لم يترك واحد منهما لعدم كمال النصاب في طرفي الحول فان تم الحول
بعد الشراء زكى سيد الارفع لانه بقى في يده الف حول ولم يترك الاخر لعدم النصاب ان رد العيب
بلا قضاء لم يترك الراد وان حال الحول بعد الشراء وزكى المردود عليه الغال انه يبيع جديد فصار مستهلكا
وان رد بقضاء زكى المردود ولو ظهر عيب بالارفع ينقص ما تبين بعد نصف حول من وقت الشراء
ولا عيب بالآخر فرد بقضاء او برضاء زكى الراد المردود وزكى المردود عليه المأخوذ كذا
في الكافي * رجلا ن دفع كل منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخط ما لهما ثم تصديق
ضمن الوكيل مال الدافعين وكاست الصدقة منه كذا في فتاوى ناصيخان ، ولو وضع الزكاة
على كف فانتبهها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده مرفعه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال
قائم كذا في الخلاصة * الباب الرابع فيمن يمر على العاشر * وهو من نصبه الامام
على الطريق لياخذ الصدقات ويا من التجارة ربه من اللصوص * وكما يأخذ العاشر
صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي * ويشترط
في العامل ان يكون حرا مسلما غير هاشمي كذا في البحر الرائق ناقلا من الغاية * واذا مر
عليه المسلم بمال التجارة اخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول
ويضعه مريض الزكاة * وان مر عليه الذمي يأخذ منه نصف العشر ويضعه مريض الجزية والخراج
ولا يستطع منه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه اكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج *
ومن مر على العاشر باقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان او ذميا او حربيا علم ان له مالا
آخر في منزله اولم يعلم كذا في محيط السرخسي * مر على العاشر مال فقال لم يحل عليه الحول
ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول او قال على دين مطالب
من العباد او اديته انا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر او ادبت الى ما شر آخر وكان
في تلك السنة ما شر آخر وحلف صدق * ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة

وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا اذا دعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر هكذا في الكافي * راذا انى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليس بشرط كذا في البدائع * وان حلف انه ادعى الى ساع آخر فظهر كذب بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التاتارخانية نافلا من جامع الجوامع * وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي كذا في الكنز * ولا يمكن اجراؤه على عمومته فان ما يؤخذ من الذمي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال اديتها انا لان فقراء اهل ذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين * ولو قال في السوائم ادبت انا الى الفقراء في المصر لا يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادائه والزكاة هو الثاني والاول ينقلب نفلا هو الصحيح هكذا في التبيين * وفي جامع ابي اليسر لو اجاز الامام اعطائه لم يكن به بأس لانه لو اذن الامام في الابتداء ان يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا اجاز بعد الاعطاء كذا في البحر الرائق * مرسوائهم او نقود فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج * مر على العاشر بعروض فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي * ولو مر بما تى درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصا با فيؤخذ منه لانه مال له كذا في الهداية * وكذا لو مر بمدة ماذون بمال فان كان المولى لا ياخذ وان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح * وان كان مولاه معه ياخذ منه الا اذا كان على العبد دين يحيط بما له كذا في الكافي * ولو مر بالذمي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان ما تى درهم فصامدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج * ولم يذكر محمد رحمه الله حكم جلود الميتة اذا مربها الذمي على العاشر فلو او ينبغي للعاشر ان يعشرها هكذا في المحيط * وياخذ من الحربي العشرة الا ان ياخذها من تجارنا اكثر او قل فيؤخذ منهم كذلك وان لم ياخذها منا شيئا لم ياخذ منهم شيئا مجازاة لهم على صنيعهم * وان اخذوا منا جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى ما منه ولا يؤخذ من مكاتب الحربي وصبيانهم الا اذا اخذوا من صبياننا ومكاتبنا كذا في محيط السرخسي * ولا يصدق الحربي في شيء الا ان يدعى في الجوارى انهن امهات اولادى وفي الغلمان انهم اولاده لان انفراد

بالنسب وامومية الولد صحيح فانعدمت صفة المالية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مر بخمسين درهما لم يؤخذ منه الا ان يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم هل يعشروننا ام لا ونعلم ولكن لانعلم قدر ما يأخذون منا اخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج * وان مرا الحربي على العاشر فعشرة ثم مرمرة اخرى لم يعشرة حتى يحول الحول وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا كذا في الهداية * ولو مر حربي بعاشر ولم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشرة لما مضى كذا في التبیین * ولو مر المسلم والذمي على العاشر ولم يعلم بهما ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهما كذا في محيط السرخسی والسراج الوهاج * ولو مر عليه باربعين شاة وقد حال عليها حولان اخذ منه للاول دون الثاني كذا في السراج الوهاج * ويؤخذ من بنى تغلب نصف العشر والمأخوذ منه موز من الجزية ولو مر صبي او امرأة من بنى تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج * ومن مر بعاشر الخوارج وعشروا ثم مر على عاشر اهل العدل عشرة ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد واخذوا زكاة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي * مر على العاشر بما يتسارع اليه الفساد كالفواكه والرطاب والبقول واللبس وقيمته بصاب لم يعشرة عند ابي حنيفة رح وعندهما يعشرة كذا في السراج الوهاج * وهكذا في محيط السرخسی والكاظمي * ولو مر بمواشي سائمة دون النصاب وفي بيته ما يكمله نصابا اخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج *

الباب الخامس في المعادن والركاز ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بال نار

ومائع وماليس بمنطبع ولا مائع * اما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفرة ففيه الخمس كذا في التهذيب * سواء اخرجته حرا وهد او ذمي او صبي او امرأة وما بنى فلاخذ * والحربي والمستامن اذا عمل بعيران او الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه فله ما شرط وسواء وجد في ارض مشرية او خراجية كذا في محيط السرخسی * اذا عمل رجلان في طلب الركاز فاصابه احدهما كان للواحد واذا امتا جرا جراء للعمل في المعدين فالمصايب للمستاجر كذا في البحر الرائق * واما المائع كالقبر والنفط والملم * وماليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجص والجواهر والياقوت فلا شيء فيها كذا في التهذيب * ويجب الخمس في الزبيق

كذا في محيط السرخسى * ولا يجب فيما وجده في داره وارضه من المعدن عند ابى حنيفة رح
وقالا يجب كذا في التبيين * ومن وجد كنزا في دار الاسلام في ارض غير مملوكة كالقلاية فان كان
على ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان على ضرب
اهل الجاهلية كالدرهم المنقوش عليها الصليب والصنم ففيه الخمس واربعة اخماسه للواجد
كذا في محيط السرخسى * ولو اشتبه الضرب بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهليا
في ظاهر المذهب كذا في الكافي * ويستوى ان يكون الواجد صغيرا او كبيرا حرا او عبدا مسلما
او ذميا وان كان حربيا مستأثرا لا يعطى له شيء الا ان يكون الحربى عمل باذن الامام وشرطه
ومقاطعته فعليه ان يفى بالشرط كذا في المحيط * وان وجد في ارض مملوكة اتفقوا جميعا على
وجوب الخمس فيه واختلفوا في اربعة اخماسه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هي لصاحب الخطة
كذا في شرح الطحاوى * وفي الفتاوى العتابية اذا كان صاحب الخطة ذميا فلا شيء له فان لم يعرف
المخط له ولا ورثته يصرف الى اقصى مالك في الاسلام يعرف له كذا في التاتارخانية * ولورثته كذا
في البحر الرائق نافلا من البدائع وشرح الطحاوى * والا يكون لبيت المال كذا في محيط السرخسى *
ولو وجد مسلم ركازا او معدنا في دار الحرب في ارض غير مملوكة لاحد فهو للواجد ولا خمس فيه
ولو وجده في ملك بعضهم فان دخل عليهم بامان رده عليهم ولو لم يرد واخرجه الى دار الاسلام
يكون ملكه الا انه لا يطيب له ولو بامه يجوز بيعه ولكن لا يطيب للمشتري ايضا كذا في شرح الطحاوى *
وسبيله التصديق به كذا في البحر الرائق * وان دخل بغير امان يكون له من غير خمس
كذا في محيط السرخسى * والامتناع من السلاح والآلات واثاث المنازل والفصوص والقماش
في هذا كذا حتى يخمس كذا في التبيين * ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر
والؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو اخرج النقيدين من البحر
لا شيء فيهما كذا في التهذيب * وليس في الفيروز الذي يوجد في اجبال خمس كذا في الهداية
الباب السادس في زكاة الزروع والثمار * وهو فرض وسببه الارض النامية بالخارج حقيقة
بخلاف الخارج فان سببه الارض النامية حقيقة او تقديرا بالتمكين فلو تمكنت ولم يزرع
وجب الخراج دون العشر * ولو اصاب الزرع آفة لم يجب وركنه التمليك وشرط ادائه
ما مر في الزكاة وشرط وجوبه نوعان الاول شرط الاهلية وهو الاسلام فانه شرط ابتداء

ولا يبتدأ الا على مسلم بلا خلاف * والعلم بالفرضية * واما العقل والبلوغ فليس من شرائط الوجوب حتى يجب العشر في ارض الصبي والمجنون لان فيه معنى المؤونة ولهذا جاز للامام ان يأخذ جبرا ويسقط من صاحب الارض الا انه لا ثواب له وكذا لو مات من عليه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة وكذا ملك الارض ليس بشرط للوجوب لوجوبه في الاراضي الموقوفة ويجب في ارض المأذون والمكاتب والنوم الثاني شرط المحلية وهو ان تكون عشيرة فلا مشرفي الخارج من ارض الخارج ووجود الخارج وان يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته نماء الارض هكذا في البحر الرائق * ولا مشرفي الحطب والحشيش والقصب والطرفاء والسعف لان الاراضي لا تستنمي بهذه الاشياء بل تفسدها حتى لو استنمى بقوائم الخراف والحشيش والقصب وفصوص النخل او فيها دلب او صنوبر ونحوها وكان يتعدو يديه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي * ويجب العشر عند ابي حنيفة رحمه الله في كل ما يخرج من ارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف الحبوب والبقول والرياحين والاوراد والرطاب وتصب السكر والزهرية والبطيخ والقضاء والخيار والبازيجان والعصفور واشباه ذلك من الثمرة باقية او غير باقية قل او كثر هكذا في فتاوى قاضيخان * سواء يسقى بماء السماء او سحبا ينفع في الوسق او لا يقع هكذا في شرح الطحاوي * ويجب في الكتان وبذرة لان كل واحد منهما مقصود كذا في شرح المجمع * ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المضمرات * ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا لمن اذا سقط على الشوك الا خضر في ارضه كذا في خزائنه المفتين * وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الحبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية * ولا مشرفي ما هو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق * ولا يجب في البذور التي لاتصلح للزراعة والمتداوى كبذر البطيخ والنانخوة والشربير كذا في المضمرات * ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر التطن والابازيجان والكندرو والمرز والتين هكذا في خزائنه المفتين * ولو كان في دار رجل شجرة مندة لا مشرفيها كذا في شرح المجمع لابن الملك * وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحبا وبدالية يعتبر اكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر كذا في خزائنه المفتين * ووفد وقت خروج الزرع

وطهور الثمر عندا بيمينه ربح كذا في البحر الرائق * فلو جعل مشرا رضى قبل الزرع لا يجوز ولو جعل
بعد الزراعة بعد النبت فانه يجوز ولو جعل بعد الزراعة قبل النبت فلا ظهر انه لا يجوز ولو جعل عشر
الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوى *
ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك اخذ الضمان
منه وادى عشرة وان استهلكه المالك ضمن عشرة وصار ديناً في ذمته * ويسقط بالردة
وموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه هكذا في البحر الرائق * تغلبى لارض
عشرية عليه العشر مضاعفا وان اشترىها ذمى من تغلبى فهي على حالها عندهم وكذا اذا
اشترىها منه مسلم او اسلم التغلبى عند ابي حنيفة ربح سواء كان التضعيف اصليا او حادنا *
ولو كانت الارض اسلم باعها من ذمى غير تغلبى وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة ربح فان
اخذها منه مسلم بالشفعة اوردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي ارض الصبي
والمرأة التغلبيين ما نى ارض الرجل * وليس على المجوسى فى دارة شىء هكذا فى الهداية * وان جعل
مسلم دارة بستانا فمؤونته تدور مع مائه فان سقته بماء العشر فهو عشرى وان سقته بماء الخراج فهو
خراجى بخلاف ما اذا جعل الذمى دارة بستانا حيث يجب عليه الخراج كيف ما كان وداره حرة
كذا فى التبيين * وكذا المقلب ركذا فى البحر الرائق * ولو ان المسلم او الذمى سقته مرة
بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والذمى بالخراج كذا فى معراج الدراية *
نم ماء العشر ماء البئر التى حفرت فى ارض العشر وماء العين التى تظهر فى ارض العشر
وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام مشرى كذا فى المحيط * وماء انهار رشقها عجم وماء بئر
حفرت فى ارض خراجية خراجى واما ماء سيحون ودجلة والفرات فخراجى عند ابي حنيفة
وابى يوسف رحمهما الله كذا فى الكافي * ولو آجر ارضا عشرية كان العشر على الآجر
عند ابي حنيفة ربح وعندهما على المستاجر كذا فى الخلاصة * ولو هلك الخارج قبل الحصاد
لا يجب العشر على الآجر وان هلك بعد الحصاد لا يسقط من الآجر وعندهما لو هلك قبل الحصاد
او بعده فانه يهلك بما فيه كذا فى شرح الطحاوى * ولو آجراها من مسلم فزرها فاعشر
على المستعير ولو آجراها من كافر فالعشر على المعير عند ابي حنيفة ربح وعندهما على الكافر ولكن
مند محمد ربح عشر واحد وعند ابي يوسف رحمه الله عشران كذا فى محيط السرخسى *

وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصة وعلى قوله على رب الارض لكن يجب في حصته في مئنه وفي حصة المزارع يكون ديناً في ذمته كذا في البحر الرائق * ولو هلك المحارح منط العشر عنهما عندهما ومندابي حنيفة رح قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه مشر حصة المزارع ويسقط في حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد او صرفه فلا مشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب على رب الارض عشر البديل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو غصب ارضاً مشرية نزرعها ان لم تنقصها الزراعة بلا مشر على رب الارض وان نحصتها الزراعة كان العشر على رب الارض كذا في الخلاصة * واذا باع الارض العشرية وفيها زرع قد ادرك مع زرعها او باع الزرع خاصة فعشره على البائع دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان فصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى ادرك فعشره على المشتري كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الطعام المعشور فللمصدق ان يأخذ مشره من المشتري وان تفرقا وان شاء اخذه من البائع ولو باعه باكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق ان يأخذ مشرا الطعام وان شاء اخذ مشر الثمن وان كان الابع حايين فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للمصدق الا اخذ عشر الطعام وان استهلكه اخذ من الابع عشر طعام مثله الا ان يعطيه مقدار قيمته من الثمن * وان كان المشتري استهلكه فالمصدق بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري مثل عشرة لان كل واحد منهما متلف حتى ولو باع العنب اخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اخذه مصير اثم باعه فعليه مشر ثمن العصير كذا في محيط السرخسي * ولا تحسب اجرة العمال ونفقة البقر وكري لانها رواجرة الحافظ وفيه ذلك فيجب اخراج الواجب من جميع ما اخرجته الارض مشرا او نصفها كذا في البحر الرائق * ولا يأكل شيأ من طعام العشر حتى يؤدي مشره كذا في الظهيرية * وان امرز العشر يحل له اكل البائى وقال ابو حنيفة فهو ما اكل من الثمرة او اطعم غيره ضمن مشره كذا في محيط السرخسي * في باب ما يحسب لصاحب الارض * الباب السابع في المصارف * منها الفقير وهو من له ادنى شىء وهو مادون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا يخرج من الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير * التصديق على الفقير العالم افضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدي * ومنها المسكين

وهو من لاشي له فيحتاج الى المسئلة لقوته او ما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا يحل المسئلة له فانها لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد سترة بدنه كذا في فتح القدير * ومنها العامل وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور وكذا في الكافي * ويعطيه ما يكفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم واياهم مادام المال باقيا الا اذا استغرقت كفاية الزكاة فلا يزاو على النصف كذا في البحر الرائق * وان حمل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في الينابيع * وهكذا في محيط السرخسي * ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيها لقراية النبي صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ وتحل للغني كذا في التبيين * فان عمل الهاشمي هليها ورزق من غيرها لابس به هكذا في الخلاصة * ولو هلك المال في يد العامل اوضاع سقط حقه واجزأ من الزكاة من المودين كذا في السراج الوهاج * المصدق اذا اراد ان يعجل حق عماله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل ان لا يأخذ كذا في الخلاصة * ومنها الرقاب هم المكاتبون * ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي * ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك اولم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * ولا يجوز لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقيقة كذا في محيط السرخسي * ومنها الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا من دينه او كان له مال على الناس لا يمكنه اخذه كذا في التبيين * والدفع الى من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات * ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند ابي يوسف رح وعند محمد رح منقطع الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين * والصحيح قول ابي يوسف رح كذا في المضمرات * ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع من ماله كذا في ابدائع * جاز له الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له ان يأخذ اكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب من ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي الاعتبار ثم لا يلزمه ان يتصدق بما يصل في يده من قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين * والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية * بهذه جهات الزكاة ولما لك ان يدفع الى كل واحد وله ان يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية * وله ان يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير * والدفع الى الواحد افضل اذ الم يكن المدفوع نصابا كذا في الزاهدي * ويكره ان يدفع الى رجل ما نتي درهم

فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا فدفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لايبقى له شيء او يبقى دون المأتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز ان يعطى له مقدار ما لو وزع على ميله يصيب كل واحد منهم دون المأتين كذا في فتاوى قاضيخان *
وتدب الاغناء من السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين * واما اهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلغا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز الا ان فقراء المسلمين احب الينا كذا في شرح الطحاوي * واما الحربى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالإجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز ان يبنى بالزكاة المسجد وكذا القناطير والمقابر واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه * ولا يجوز ان يكفن بهاميت ولا يقضى بها دين الميت كذا في التبيين * ولا يشتري بها عبدا يعتق ولا يدفع الى اصله وان علا وفرعه وان سفل كذا في الكافي * ولا يعطى الولد المنفى ولا المخلوق من مائه بالزنا كذا في التمر تاشي * ولا يدفع الى امرأته للاشراك في المنافع مائة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة رح كذا في الهداية * ولا يجوز ان يدفع الى عبده ومكاتبه ومدبره وام ولده ولا الى معتق البعض عند ابى حنيفة رح وصورته ان يعتق مالك الكل جزء شائعا منه او يعتقه شريكه فيستسعيه الساكت فيكون مكاتبه اما اذا اختار التضمين او كان اجنبيا من العبد جاز له ان يدفع الزكاة اليه لانه كمكاتب الغير كذا في التبيين * ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصبا اى مال كان دنانيرا او دراهم او سوائهم او مروضا للتجارة او لغير التجارة فاضلا من حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدى * والشرط ان يكون فاضلا من حاجته الاصلية وهى مسكنه واثاث مسكنه وثيابه وخدامه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء ان هو شرط وجوب الزكاة لا الحرمان كذا في الكافي * ويجوز دفعها الى من يملك اقل من النصاب وان كان صحيحا مكتسبا كذا في الزاهدى * ولا يدفع الى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية * ولا يجوز دفعها الى ولد الغنى الصغير كذا في التبيين * ولو كان كبيرا فقيرا جاز و يدفع الى امرأة غنى اذا كانت فقيرة وكذا الى البنت الكبيرة اذا كان ابوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها وبغنى الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي * ويجوز صرفها الى الاب المعسر وان كان ابنه موسرا

كذا في شرح الطحاوي * ويجوز صرفها الى من لا يحل له السؤال اذالم يملك نصابا وان كانت له
 كتب تساوي ما تنى درهم الا انه يحتاج اليها للتدريس او التحفظ او التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه
 كذا في فتاوى قاضيخان * سواء كانت فقها او حديثا او ادبا هكذا في محيط السرخسي * وكذا لو كان عنده
 من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي ما تنى درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه
 ولا يجوز له اخذها وكذا لو كان له حوانيت او دار فله تساوي ثلثة آلاف درهم وغلته لا تكفي لقوته وقوت
 عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد ر ح ولو كان له ضيعة تساوي ثلثة آلاف ولا يخرج ما يكفي
 له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان وهو يساوي
 ما تنى درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغسل وغيره لا يجوز
 صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر * والذى له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة
 يجوز له ان يأخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين
 معسرا يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون موسرا معترفا
 لا يحل له اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة وان لم يكن بينة ما دله
 لا يحل له اخذها مالم يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذها
 هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح
 كذا في الزاهدى * ولا يدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل
 وآل الحارث بن عبدالمطلب كذا في الهداية * ويجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم
 كذا رتبة ابي لهب لانهم لم يناصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المصالح الوهاج *
 هذا في الواجبات كالزكاة والندى والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز الصرف اليهم كذا
 في الكافي * وكذا لا يدفع الى مواليتهم كذا في العيني شرح الكنز * ويجوز صرف
 خمس الركاز والمعدن الى فقراء بني هاشم كذا في البحر هرة الثيرة * والوكيل اذا اعطى
 ولده الكبير والصغير او امرأته وهم محايض جاز ولا يمهلك شيأ كذا في الخلاصة * اذا شك
 وتحري في وقوعه في اكبر رأيه انه محل الصدقة فدفع اليه او سأل منه فدفع او رآه في صفى الفقراء
 فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وما اذا ظهر انه
 غني او هاشمي او كافرا ومولى الهاشمي او الوالدان او المولودون او الزوج او الزوجة فانه

يجوز ويسقط منه الزكاة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ظهر انه عبده او مدبرة او ام ولده او مكاتبه فانه لا يجوز وعليه ان يعيدها بالا جماع وكذا المستسعى عند ابي حنيفة رح هكذا في شرح الطحاوي * واذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف ام لافهو على الجواز الا اذا تبين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحر او تحرى ولم يظهر له انه مصرف او غلب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا تبين انه مصرف هكذا في التبيين * ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قوم هم احوج اليها من اهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزأه وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بان اخرجه بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل * والافضل في الزكاة والفطر والنذور والصرف اولاً الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى الامام والعمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوال والخالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل امصر او قريته كذا في السراج الوهاج * ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال * وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان اولاده الصغار وعبده في الصحيح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وما اخذه ظلمة زماننا من الصدقات والعشور والخراج والجبايات والمصادرات فالاصح انها تسقط جميع ذلك من ارباب الاموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم كذا في التنا تاريخية في الفصل الثامن من الزكاة * ولو قضى دين الفقير بزكاة ماله ان كان با مرة يجوز وان كان بغير مرة لا يجوز ومقط الدين * ولو دفع اليه دار ليسكنها من الزكاة لا يجوز كذا في الزاهد * ونوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه او لمن ياتيه بالبشارة او ياتى بالبا كورة اجزأه * ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة ولم يستاجر ان كان الخليفة محال لم يدفعه يعلم الصبيان ايضاً اجزأه والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الامياد وغيرها منية الزكاة كذا في معراج الدراية * اذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها او يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة * او من كان في ماله من الاقارب او الاجانب الذين يعولونه والمملوك يقبض للمملوك * ولو دفع الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل

فندفع الى ابويه او وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز* ولو قبض الصغير وهو مرأق جاز وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرمى ولا يخدع عنه ولو دفع الى فقير معنوه جاز كذا في فتاى قاضى خان* فصل ما يوضع في بيت المال اربعة انواع الاول زكاة السوائم والعشور وما اخذ العاشر من تجار المسلمين الذين يمرون عليه ومحله ما ذكرنا من المصارف والثانى خمس الغنائم والمعدن والركاز* ويصرف اليوم الى ثلثة اصناف اليتامى والمساكين وابن السبيل والثالث الخراج والجزية وما صولح عليه بنو نجران من الحلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذه العاشر من المستأمنين وتجار اهل الذمة كذا في السراج الوهاج* ويصرف تلك الى عطايا المقاتلة وسد النغور وبناء الحصون ثمه والى مرأص الطريق في دار الاسلام حتى يقع الا من عن قطع اللصوص الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط السرخسى* والى كرى الانهار العظام التى لا ملك لاحد فيها كالجبجون والفرات ودجلة كذا في شرح الطحاوى* والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارزاق الولاة واعوانهم والقضاة والمفتين والمحتسبين كذا في محيط السرخسى* والمعلمين والمنعلمين كذا في السراج الوهاج* ويصرف الى كل من تلتد شياً من امور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسى* والاربعة اللقطات ه كذا في محيط السرخسى* وما اخذ من تركة الميت الذى مات ولم يترك وارثا او ترك زوجا وزوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى وادويتهم وهم فقراء والى كفن الموتى الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقل جنايته والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من يجب عليه نفقته وما شبه ذلك كذا في شرح الطحاوى* فعلى الامام ان يجعل بيت المال اربعة لكل نوع بيتان لكل نوع حكما يختص به لا يشاركه مال آخر فيه فان لم يكن في بعضها شىء فلا امام ان يستقرض عليه مما فيه مال وان استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج الا ان يكون المقاتلة فقراء لان لهم حظا فيها فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم الفى والغنيمة والفقراء حظ فيها وانما لا يعطى لهم لاستغنائهم بالصدقات

كذا في محيط السرخسى * والواجب على الائمة ان يوصلوا الحقوق الى اربابها ولا يهبسوها عنهم * ولا يحل للامام واعوانه من هذه الاموال الا ما يكفيهم وعائلتهم ولا يجعلونها كنوزا * وما فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان اقتصر الائمة في ذلك فوبأله عليهم * والافضل للامام والمصدق ان لا يتعجل رزقه لشهر ثلث بل ياخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الرهاج * ولا شيء لاهل الذمة في بيت المال الا ان يرى الامام ذميا يهلك جوفا فعليه ان يعطيه من بيت المال لانه من اهل دار الاسلام وكان عليه احياء كذا في محيط السرخسى * ومن له حظ في بيت المال فطربما هو وجه لبيت المال فله ان ياخذ ديانة وللامام الخبار في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية * الباب الثامن في صدقة الفطر * وهي واجبة على الحر المسلم المالك لمقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية وجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى قاضيخان * وانما تجب صدقة الفطر من اربعة اشياء من الحنطة والشعير والتمر والزبيب كذا في خزنة المفتين وشرح الطحاوي * وهي نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر * ودقيق الحنطة والشعير وسويقهما مثلهما والخم لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح * واما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عندا يهينفه رح لانه يؤكل بجميع اجزائه * وروى عن ابي حنيفة رح صاع وهو قولهما ثم تيل يجوز اذؤه باعتبار العين والاحوط ان يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسى * ثم الدقيق اولى من البر والدراهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة * وما سواه من الحبوب لا يجوز الا بالقيمة * وذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل من عين المبتصو عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * وانوادى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها او نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز من الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة من صاع من شعير هكذا في محيط السرخسى * فان ادنى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر او نصف صاع من تمر ومنا واحد من الحنطة او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا كذا في البحر الرائق * والصاع ثمانية ارطال ابا لعدادى والرطل البغد ادنى مشرون استارا كذا في التبیین * والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية *

ثم يعتبر نصف صاع من بز او صاع من غيره بالوزن فيما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كم رطلا وهو اجماع منهم بانه معتبر بالوزن كذا في التبيين *
ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذاك لم يجب عليه الصدقة
ومن ولد او اسلم قبله وجبت ومن ولد او اسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا ايسر قبله نجب
ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي * ومن مات بعد طلوع الفجر فله واجبة
عليه وكذا اذا انتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهرة النيرة * وان قدموها على يوم الفطر جاز
ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان اخروها من يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها
كذا في الهداية * ولو عجل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق *
وفي تجنيس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبر او لمرض لا يستقط عنه صدقة الفطر كذا
في المصمرات * والمستحب للناس ان يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج
الى المصلى كذا في الجوهرة النيرة * واما وقت ادائها فجميع العمر عند عامة مشائخنا رحمهم الله
كذا في البدائع * وتجب من نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي * والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير
سواء كان الجنون اصليا او عرضيا وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط * ثم اذا كان
للولد الصغير والمجنون مال فان الاب او وصيه او جد هما او وصيه يخرج صدقة فطرا نفسهما
ورقيقتهما من مالهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يودی من الجنين لانه لا يعرف
حيوته هكذا في السراج الوهاج * وليس على الاب ان يودی الصدقة من ممالك ابنة الصغير
من مال نفسه وكذا المعتوه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وليس على الجد ان
يودی الصدقة من اولاد ابنة المعسر اذا كان الاب حيا وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية
كذا في فتاوى قاضيخان * والولد بين الابوين على كل واحد منهما صدقة تامة كذا
في الظهيرية * وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا او ميتا فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على
واحد منهما لاجل ام هذا الولد كذا في الخلاصة * زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه
ثم جاء يوم الفطر لا يجب على الاب صدقة الفطر كذا في التاتارخانية * ويودی من مملوكة
لخدمته مسلما كان او كافرا ويجب من مدينته وامهات اولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر
عبد المستاجر وعبد الماذون وان كان على العبد دين مستغرق * ولو كان العبد موصى بخدمته

كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا عبد العارية والوديعه والعبد المجاني عمدا او خطأ لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى المجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيخان * ومن الرهون تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب وكذا بسببه تجب عليه من نفسه كذا في التبيين * ولا تجب من عبده للتجارة عندنا ولا من عبيد عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يخرج من مكاتبه لقصورا للملك فيه ولا يخرج المكاتب ايضا من نفسه لفقره ولا يخرج المولى من رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب ايضا منه واما المعتق بعرضه فعند ابي حنيفة ربح هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما هو كحرمديون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج * وان اعجز المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا تجب من عبدا وعبيد مشترك بين اثنين ولو كان له عبد آبق او مأسورا ومغصوب مجبور لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه ايضا من نفسه بسببهم كذا في التبيين * فان عاد الآبق من الاباق او رد المغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع او للمشتري او لهما جميعا او شرط الخيار لغيره فمريوم الفطر في مدة الخيار ان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ فعلى البائع * ولو رده المشتري على البائع بخيار رؤية او عيب ان رده قبل القبض تجب على البائع وان رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين * ولو اشترته بعقد بات فمريوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على احد منهما كذا في السراج الوهاج * ولو كان العبد مبيعا يباعا فاسد مريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو متبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع واعتقه المشتري فالصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * وتجب من عبده المذخور بالتصدق كذا في التاتار خانية * والعبد المجهول مهرا ان كان بعينه تجب على المرأة قبضته او لم تقبض لانها ملكته بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بها ثم مريوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على احد وان كان متبوضا فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين * وان كان بغيره فلا صدقة على احد كذا

في الناتا رخانية * ولو قال لعبد * اذا جاء يوم الفطر فانت حرجاء يوم الفطر عتق * العبد وتجب على
المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة النيرة وفتاوى قاضيخان * ولا يؤدي
عن زوجته ولا من اولاده الكبار وان كانوا في عياله * ولو اوصى منهم او من زوجته بغير امرهم
اجزأهم استحسانا كذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يجوز
ان يعطى من غير عياله الا بامر كذا في المحيط * ولا يرد من اجداة وجداته ونوافله كذا
في التبيين * ولا يلزم الرجل الفطرة من ابية وامه وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما
كالاولاد الكبار كذا في الجوهرة النيرة * ولا يجب ان يؤدي من اخوة الصغار ولا من قرابته
وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤونة
فكل من كان عليه ولاية ومؤونة بنفقة فانه يجب عليه صدقة الفطرية والا فلا كذا في شرح الطحاوي *
ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقة على مسكينين او اكثر لم يجز *
ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين * واذا مات من عليه زكاة
او فطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع
فان امتنعوا لم يجبروا عليه * وان اوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهرة النيرة *
المرأة اذا امرها زوجها بداء صدقة الفطر فخلطت حنطته بحنطتها بغير ان الزوج قد نعت
الى الفقير جازعها لاعتن الزوج عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الظهيرية * رجل له اولاد
وامرأة فكل الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير
بنيتهم يجوز عنهم * ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة *

كتاب الصوم

وفيه سبعة ابواب * الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه اما تفسيره

فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب
من الاله كذا في الكافي * وانواعه فرض وواجب ونفل * والفرض نوعان معين كرمضان *
وغير معين كالكنارات وقضاء رمضان * والواجب نوعان * معين كالنذر المعين * وغير معين
كالنذر المطلق * والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين * وسببه مختلف ففي المنذر والنذر
وفي صوم الكفارة اسبابها من الجنث والقتل * وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا

في فتح القدير* وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام ابو زيد وفخر الاسلام وصدر الاسلام ابو اليسر الى انه الجزء الاول الذي لا يتجزى من كل يوم كذا في الكشف الكبير* قال في غاية البيان وهو الحق منبدي وصحة الامام الهندي كذا في النهر الفائق* فاذا افاق في الليلة الاولى ثم اصبح مجنوناً واستوجب الشهر كله ذكر شمس الاثمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق* وعلية الفتوى هكذا في معراج الدراية* وعلى هذا اذا افاق في ليلة في وسط الشهر ثم اصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق* والافاقه بزوال جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزاهدي* ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس* وقد اختلف في ان العبرة لاول طلوع الفجر الثاني اولا ستطارته وانتشاره فيه قال شمس الاثمة الحلواني القول الاول احوط والناسي اوسع هكذا في المحيط* واليه مال اكثر العلماء كذا في خزائن الفتاوى في كتاب الصلوة* تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم تغرب قضه ولا كفارة عليه لانه ما تعمد الا فطار كذا في محيط السرخسي* اذا شك في الفجر فافضل ان يدع الاكل ولو اكل فصومه تام مالم يتيقن انه اكل بعد الفجر فيقضى حينئذ كذا في فتح القدير* وان كان اكبر رايه انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاؤه عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج* هذا اذا لم يظهر له شيء ولو ظهر انه اكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين* وان ا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق* وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كما في حقوق العباد* وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر انه لم يطلع ما كل ثم ظهر انه قد كان طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليس بحجة تامة كذا في فتاوى تاضيخان* ولو دخل عليه جماعة وهوية تسحر فقالوا للفجر طالع فقال الرجل اذا لم اصر صائماً وصرت مفطراً فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو محمد رح ان كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة مد لا كان او غير مد لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة*

إذا قال الرجل لامرأته انظري ان الفجر طالع اولا فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح انه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع هكذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي * ولو اكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان هكذا في التبيين * ومختار الفقيه ابي جعفر ر ح لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير * وان تبين انه اكل قبل الغروب تجب عليه الكفارة كذا في التبيين * وان افطروا كبررا به ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصارت بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان * سواء تبين انه اكل قبل الغروب او لم يتبين له شيء هكذا في التبيين * اذا شهد اثنان ان الشمس غابت وشهد آخران انها لم تغب فافطرت ثم ظهر انها لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اراد ان يتسحربا لتحري فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه مطالعة الفجر بنفسه او بغيره وذكر الشيخ شمس الاثمة الحلواني ان من تسحربا كبر الراي لا بأس به اذا كان الرجل ممن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فمبيله ان يدع الاكل * وان اراد ان يتسحرب بصوت الطبل السحري فان كثر ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع اطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علمه الله يعتمد عليه وان لم يعرف حاله محتاط ولا يأكل وان اراد ان يعتمد بصياح الديك فقد انكر ذلك بعض مشائخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جربة مرارا وظهر له انه يصيب الوقت وذكر شمس الاثمة الحلواني ان ظاهرا من ذهب اصحابنا رحمهم الله في ظاهر الرواية انه يجوز الانطراب بالتحري كذا في المحيط * اما شروطه فثلاثة انواع * شرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ * وشرط وجوب الاداء الصحة والاقامة * وشرط صحة الاداء النية والطهارة من الحيض والنفاس كذا في الكافي والنهاية * والنية معرفته بقلبه ان يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * والسنة ان يتلفظ بها كذا في النهر الفائق * ثم هندا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضيخان * والتسحر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على انه لا يصبح صائما لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع من نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه

في الصيام ما تكملها كذا في السراج الوهاج * ولو قال نويت ان اصوم ضد ان شاء الله تعالى صحت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية * وان نوى ان يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائما بهذه النية * فان اصبغ في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان ذكر شمس الائمة الحلواني من الفقيه ابي جعفر من اصحابنا رحمهم الله في صيرورته صائما روايتين والاظهر انه لا يصير صائما كذا في المحيط * اذ انوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني * ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولو نوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائما غدا ثم نام او اغمى عليه او غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة * جاز صوم رمضان والندرا المعين والنفل نية ذلك اليوم او بنية مطلق الصوم او بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجامع الصغير * وذكر القدوري ما بينه وبين الزوال واصحيم الاول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم كذا في التبيين * وانما يجوز انية قبل الزوال ان لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينال في الصوم واذا وجد قبله ما ينال فيه من الاكل والشرب والجماع حامدا او ناسيا فلا يجوز انية بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي * واذا نوى من النهار ينوي انه صائم من اوله حتى لو نوى انه صائم من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة السيرة والسراج الوهاج * ولو اغمى عليه في ليلة من رمضان او في يوم منه فان افاق قبل الزوال ونوى الصوم اجزاء وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا ارتد رجل عن الاسلام اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضيخان * والا فضل ان يبني النية في موضع يجوز نيته من النهار كذا في الخلاصة * وان بعين النية كذا في الاختيار شرح المختار * واذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان يقع من رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة راجح اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع منه * ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي * والاصح انه يقع من رمضان كذا في محيط السرخسي * واما المريض فالصحيح ان صومه يقع من رمضان كذا في الكافي * ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع من رمضان كذا في محيط السرخسي *

كتاب الصوم (٢٧٦) تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه

الذّر المعين اذا صامه بنية واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة كن من الواجب عليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في البحر الرائق * وشرط القضاء والكفارات ان يبيت ويعين كذا في النقاية * وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج * ولو اشتبه على المأسور شهر رمضان فصام متحريا جاز ان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد وايام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان هكذا في البدائع * فاذا وافق صومه شوالا فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصا وذو الحجة كاملا فثلاثة ايام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة ايام وان وافق صومه ذال القعدة او شهرا آخر فان كانا كاملين او ناقصين او الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فبوم هكذا في السراج الوهاج * ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الاولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه ابو جعفر ان نوى صوم رمضان منهما يجوز وان نوى من الثانية منسرا لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي ان ينوى اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا الشهر رمضان وان لم يعين الاول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة * اذا افطر رمضان متعمدا او هو فقير فصام احدى وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه ابو الليث كذا في فتاوى فاضل خان * ومتى نوى شيئين مختلفين متساويين في الوكادة والفريضة ولا رجحان لاحدهما على الاخر بطلا ومتى ترجم احدهما على الآخر ثبت الراجح كذا في محيط السرخسي * فاذا نوى من قضاء رمضان والنذر كان من قضاء رمضان استحسانا وان نوى النذر المعين والتطوع ليلا او نهارا او نوى النذر المعين وكفارة من الليل يتع من النذر المعين بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان من القضاء استحسانا كذا في فتاوى فاضل خان * واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع

يقع من رمضان في قول أبي يوسف رح وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة *
ولو نوى الصوم من كفارة الظهار أو من قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع من النفل
بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * ولو نوى من كفارة وتطوع جاز من الواجب استحسانا
كذا في الذخيرة * ولو نوت المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صومها كذا
في السراج الوهاج * ولو نوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن من واحد منهما عند
أبي يوسف رح للتعارض وعند محمد رح لمكان التنافي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط *
وأذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا يصبح نيته من القضاء يصير شارعا في التطوع
فإن انظر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة *

الباب الثاني في رؤية الهلال يجب

أن يلتبس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فإن رآه صاموه
وإن غم أكملوه ثلثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ينبغي أن يلتبسوا هلال
شعبان أيضا في حق تمام العدد وهل يرجع إلى قول أهل الخسرة العدل ممن يعرف علم
النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز للهنعم أن يعمل بحساب
نفسه كذا في معراج الدراية * وبكره الإشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية * وإذا
رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطروا وهو من الليلة المستقبلة هو المختار
كذا في الخلاصة * أن كان بالسما علة فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان
عدلا مسلما عاقلًا بالغًا حرا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة
الواحد وشهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهرها رواية هكذا في فتاوى قاضيان *
وأما مستور الحال فالظاهر أنه لا تقبل شهادته * وروى الحسن عن أبي حنيفة رح أنه تقبل
شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط * وبه أخذ الحلواني كذا في شرح النتاية للمسيخ
أبي المكارم * وتقبل شهادة عبد على شهادة عبد في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة *
ولا تقبل شهادة المراهق * ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدموى ولا حكم الحاكم
حتى أنه لو شهد عند الحاكم ومع رجل شهادته عند الحاكم وظاهرة العدالة وجب على
السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم وهل يستنسر في رؤية الهلال قال أبو بكر لا سكاف
إنما تقبل إذا سربان قال رأيت خارج المصر في الصحراء أو في البلدين خلل السحاب

وفي ظاهر الرواية انه تقبل بدون هذا واذا رأى الامام او القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده بين ايها امر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحى كذا في السراج الوهاج * اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه ان يشهد بها في ليلته حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى حتى الجارية المحدودة تخرج وتشهد بغير ان من مولها والفاسق اذا رأى وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوجيز للكردي * هذا في المصر واما في السواد اذا رأى احدى هلال رمضان شهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله بعد ان يكون عدلا اذ لم يكن هناك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط * رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه ان يصوم وان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان افطر قبل ان يرد القاضي شهادته بالصحيح انه لا يجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو شهد فاسق وقبلها الامام وامر الناس بالصوم فافطروا او اواحد من اهل بلده قال عامة المشايخ يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الا مع الامام كذا في الكافي * وان لم يكن بالسما علة لم تعمل الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفروض الى رأى الامام من غير تعديدهم الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج الوهاج * وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية * وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرفي نني وصاحب الاقضية والفتاوى المصري اكن في ظاهر الرواية لافرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية * ويلتمس هلال شوال في تاسع وعشرين من رمضان فمن رأى وحده لا يفطرا خذا بالاحتياط في العبادة فان فطر فضله ولا كفارة عليه كذا في الاحنيا شرح المختار * رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تعمل شهادته كان عليه ان يصوم فان افطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو شهد هذا الرجل عند صدق له فاكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير * ولو رأى الامام وحده او القاضي وحده هلال شال لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا حهرا كذا في السراج الوهاج * وان كان بالسماع علة لا تقبل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين

ويشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة كذا في خزائنة المفتين * وإذا أخبر رجلان في هلال شوال في المواد والسماء متغيمه وليس فيه وال ولا قاض ولا بأس للناس ان يفطروا كذا في الزاهدي * ويشترط العدالة كذا في النقاية * ولا يشترط الدموح ولا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب * وان كانت مصحبة لا يقبل الا قول الجماعة كمل في هلال رمضان كذا في خزائنة المفتين * وهكذا في الكافي * وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل ايضا اذا جاء من مكان آخر هكذا في الذخيرة * والاضحى كالفطر في ظاهرا لرواية وهو الاصح كذا في الهداية * وكذا غيرهما من الإهالة لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين هكذا في البحر الرائق * اذا صاموا بشهادة الواحدوا كملوا ثلثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيما روى الحسن من ابي حنيفة رحمهما الله للاحتياط ومن محمد رح انهم يفطرون كذا في التبيين * وفي غاية البيان قول محمد رح اصح كذا في النهر الفائق * وقال شمس الاثمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت متغيمه فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة * وهو الاشبه هكذا في التبيين * وان اشهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغيمه وقبل القاضي شهادتهما وصاموا ثلثين يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متغيمه يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت مصحبة يفطرون ايضا على الصحيح كذا في المحيط * وان اشهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا الهلال قبل صومكم بيوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا نتفاء التهمة كذا في الخلاصة * ولا مبرة لا خلاف المطالع في ظاهرا لرواية كذا في فناوي قاضي خان * وعليه فتوى الفقيه ابي الميث وبه كان يفتي شمس الاثمة الحلواني قال لو رأى اهل مغرب هلال رمضان بحب الصوم على اهل مشرق كذا في الخلاصة * ثم انما يلزم الصوم على متأخري الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية اولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلدة قد رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا هذا اليوم ثلثون بحسابهم ولم يرهؤا هلال لا يباح بطرفه ولا يترك التراخي في هذه الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤية غيرهم ولو شهدوا ان قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنتان برؤية الهلال في ليلة كذا ونفسى

بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير * اذا صام اهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤيته ثلثين يوماً لم يروا هلال رمضان قضاوا يوماً واحداً وان صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال لانقضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلثين يوماً من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضاوا يومين كذا في الخلاصة * اذا صام اهل مصر تسعة وعشرين يوماً للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوماً فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين يوماً ليخرج من العهدة بيقين كذا في المحيط * الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره. يكره مضغ العلك للصائم كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المتن * قال مشائخنا المسئلة على التفصيل ان لم يكن العلك ملتصقاً بمصباح فطره وان كان مصباحاً ملتصقاً فان كان اسود فطره وان كان ابيض لم يفطره الا ان في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط * وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر كذا في الكنز * ومن العذر في الاول مالو كان زوج المرأة وصيدها سبي الخلق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني ان لا يجد من يمضغ الطعام لصبيها من حائض او نفساء او غيرها ممن لا يصوم ولم يجد طبيباً ولا لبناً حليماً كذا في النهار الفائق * وذكروا في التجنيس ان كراهة الذوق في صوم الغرض واما في التطوع فلا بأس كذا في النهاية * ويكره للصائم ان يذوق العسل او الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل لا بأس به اذا لم يجد بداً من شرائه او يخاف الغبن كذا في الزاهد * ويكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج الوهاج * وكذا المبالغة في المضغ والاستنشاق قال شمس الائمة الحلواني وتفسيره لك ان يكثر امساك الماء في فمه ويملاً فمه لان يغرغر كذا في المحيط * ولو فسا الصائم او اضطرب في الماء لا يفسد الصوم ويكره له ذلك كذا في معراج الدراية * ومن ابى حنيفة رح انه يكره للصائم المضغ والاستنشاق بغير وضوء * وكره الاغتسال وصب الماء على الرأس والاستنقاء في الماء والتلف بالثوب المبلول وقال ابو يوسف رح لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * ويكره للصائم ان يجمع ريقه في فمه ثم يبتلعه كذا في الظهيرية * ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال ابو يوسف رحمة الله يكره المبلول بالماء * وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك واما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان *

ولا يكره كحل ولاد هن شارب كذا في الكنز * هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاهنا كذا في النهر الفائق * ولا ترق بين ان يكون مفطر او صائما كذا في التبيين * ولا بأس بالحجامة ان امن على نفسه الضعف اما ان اخاف فانه يكره وينبغي له ان يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر والغصد نظير الحجامة هكذا في المحيط * ولا بأس بالقبلة ان امن على نفسه من الجماع والانزال ويكره ان لم يأمن والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين * واما القبلة الفاحشة وهي ان يمص شفثيها فيكره على الاطلاق * والجماع فيما دون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية * قيل ان المباشرة الفاحشة تبكره وان امن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمباشرة الفاحشة ان تعانقا وهما متجردان وبمس فرجه فرجها وهو مكروه بلا خلاف هكذا في المحيط * ولا بأس بالمعاينة ان ايا من على نفسه او كان شيخا كبيرا هكذا في السراج الوهاج * ومن اعصى جنبا او احتلم في النهار لم يضره كذا في محيط السرخسي * التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال النقيذ ابو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج * ثم تأخير السحور مستحب كذا في النهاية * ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج * وتعجيل الاطوار افضل فيستحب ان يفطر قبل الصلوة * ومن السنة ان يقول عند الاطوار اللهم اك صمت وبيك امننت وملكك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاعف لي ما قدمت وما آخرت) كذا في معراج الدراية في فصل المتفرقات * وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان او من شعبان ان نويته من رمضان او من واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضيخان * والثاني دون الاول نهي الكراهة هكذا في الهداية ثم ان ظهر انه من رمضان اجزا عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا في الوجه الاول وان اظهر لانضاء عليه هكذا في فتاوى قاضيخان * وفي الوجه الثاني بصحهما نوى وهو الصحيح كذا في الكافي * وان لم يظهر في الوجه الثاني انه من شعبان او من رمضان لا يقع مما نوى بلا خلاف هكذا في المحيط * وان نوى التطوع فالصحيح انه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا فان افطر كان عليه التضاد لانه شرع ملتزما هكذا في فتاوى قاضي خان * وان اطاق النية

فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعا وان ظهر انه من رمضان
 جاز من رمضان كذا في المحيط * وان ضجع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان
 من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائما وان ضجع في وصف النية
 بان ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر او ينوي
 ان يصوم من رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه ايضا ثم
 ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يستط الواجب
 في الابل وصار تطوعا غيره ضمنون فيهما هكذا في التبيين * اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة
 ليلة الثلاثين والسماء متغيرة كذا في التبيين * او شهد واحد فردت شهادته او شاهدان فاستدان
 فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء صحيحة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك كذا
 في الزاهدی * اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه افضل ام افطرنا لو ان كان صام
 شعبان او وافق صوما كان يصومه فصومه افضل كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا
 ان صام ثلثة ايام من آخر شعبان كذا في التبيين * ولو لم يراقق اختلافوا فيه واختار ان يفتي
 بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب * ويفتي العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال
 ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الصحيح كذا
 في فتاوى قاضيخان * والفاصل بين الخاصة والعامة هو ان كل من يعلم نية الصوم يوم الشك
 فهو من الخواص والافهم من العوام * والنية ان ينوي التطوع لا يعتد بصوم ذلك اليوم
 ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فمن رمضان كذا في معراج الدراية * رجل اصاب يوم الشك
 متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم فذكر في الفتاوى انه لا يجوز كذا
 في الظهيرية في باب النية * ويكره صوم يوم العدين وايام التشريق وان صام فيها كان
 صائما عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم انط كذا في الكنز *
 هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الفائق * ويكره صوم ستة
 من شوال عند أبي حنيفة رح متفرقا كان او متتابعا * وعن أبي يوسف كراهته متتابعا
 لا متفرقا لكن مائة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق * والا صم انه لا بأس به
 كذا في محيط السرخسي * ويستحب السنة متفرقة كل اسبوع يوما كذا في الظهيرية

في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب * ويكره صوم الرضال وهوان يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام المنهي عنها واذا افطر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة * ويكره ان يصوم اياما لا يفطر فيهن ليلا ونهارا هكذا في السراج الوهاج * والا فضل ان يصوم يوما او يفطر يوما كذا في الخلاصة * وما صرم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شهس الاثمة، الحلواني لا بأس به اذا كان لا يعتد تعظيم ذلك اليوم كذا في الذخيرة * ويكره صوم يوم النير وزوال مهرجان اذا تعمده ولم يوافق صوما كان يصومه تبذل لك اما الكلام في افضالية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالافضل انه ان يصوم والا فالافضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرية * وهو اخنار هكذا في محيط السرخسي * ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا ينكح كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صائما او محرما بحج او عمرة وليس للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمدبرة وام الولد فان صام احد من هؤلاء فلزوج ان يفطر المرأة والمولى ان يفطر العبد والامة وتتضي المرأة اذ ان لها زوجها وبات وينضي العبد اذا اذن له المولى او اعتق فاما اذا كان الزوج مريضا او صائما او محرما ماله يمكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وان نهىها وليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الحويزة النيرة * وكل صوم وجب على المملوك بسبب باشره كالتطوع الا الصوم الظهار كذا في الخلاصة * ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضربه لمذ ان يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي * واما بنت الرجل وامه واخته فيتعطون عن غير اذنه كذا في السراج الوهاج * ويكره للمسافر ان يصوم اذا اجهد الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه او عاتقهم مغطرين فان كان رفقاؤه او عاتقهم مغطرين والنفقة شائعة بينهم فالافضل كذا في الظهيرية * واذا اصبح المسافر صائما فدخل مصرية او مصر او آخر فمضى الاقامة كره له ان يفطر كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يكره صوم التطوع امن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدارانية ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضيخان * وصوم يوم الجمعة باقرا مستحب عند العامة فالانبيس والخذيس كذا في البحر الرائق * ويستحب

صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام * والأشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب ثلثة سرد وواحد فرد * ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج * ويكره صوم عرفة للحاج ان اضعفه كذا في البحر الرائق * وكذا صوم يوم التروية لانه يعجزه عن افعال الحج * المرفوعات من الصيام انواع اولها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العامة والصحابة رض كذا في الظهيرية * المسنون ان يصوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير * ويكره صوم عاشوراء مفرد كذا في محيط السرخسى * وصوم ايام الصيف لطراها وحرها ادب كذا في الظهيرية * الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد والمفسد ما يزيل من النوع الاول ما يوجب القضاء دون الكفارة * اذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * ولو قيل لرجل يا كل انك صائم وهو لا يذكر فالصحيح انه يفسد صومه كذا في الظهيرية * رجل نظر الى صائم يا كل ناسيا ان رأى فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم الى الليل فالمختار انه يكره ان لا يذكره وان كان يضعف في الصوم بان كان شيخا كبيرا يسعه ان لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الاعذار المبيحة * لو اكل مكرها او مخطئا عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان * المخطي هو الذاكِر للصوم غير القاصد للفطر اذا اكل او شرب هكذا في النهر الفائق * والناسي عكسه هكذا في النهاية والبحر الرائق * وان تمضمض او استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذاكِر الصوم فسد صومه وعليه القضاء وان لم يكن ذاكِر الا يفسد صومه كذا في الخلاصة * وعليه الاعتماد * ولم يمس رجل الى صائم شيئا فدخل حلقه فسد صومه لانه بمنزلة المخطي وكذلك اذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج * النائم اذا شرب فسد صومه وليس هرا الناسي لان النائم او ذاهب العقل اذا نسي لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضيهان * واذا ابتاغ مالا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالحجر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين * ولو ابتلع حصاة او بواة او حجرا او مدرا او قطعا وحشيشا او كاعذة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة * ولا كفارة في السفر رجل اذا لم يدرك ولم يكن مطموخا ولا في ابتلاع الجوزة الرطبة كذا في النهر الفائق * ولو ابتلع جوزة يابسة او لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضه بقشرها او رمانه بقشرها لا كفارة عليه

كذا في الخلاصة * والفستق ان كان رطبا فهو بمنزلة الخبز وان كان يا بسا ان مضغه فعليه الكفارة
 اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق الرأس فكذلك
 عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى تاضيخان * ولو اكل قشرا البطيخ ان كان يا بسا او كان
 بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وان كان طريا بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية *
 ولو اكل الارز والجوارس لا يجب الكفارة كذا في الذخيرة * ولا كفارة باكل العدس والماش
 هكذا في الزاهدي * ولو اكل الطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه وان كان يعتاد اكل
 هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية * وان اكل ما بين اسنانه لم يفسد ان كان قليلا
 وان كان كثيرا يفسد والحمصة وماؤها كثير وما دونها قليل وان اخرجها واخذ بيده ثم اكل ينبغي
 ان يفسد كذا في الكافي * وفي الكفارة اقاويل قال الفقيه رحمه الله والاصح انه لا تجب الكفارة
 كذا في الخلاصة * واذا ابتلعها سمسمة بين اسنانه لا يفسد صومه لانه قليل وان ابتلع من الخارج
 يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انها تجب اذا ابتلعها ولم يمض بها كذا في الغيائية
 وفتاوى قاضيخان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وان مضغها لا يفسد الا
 ان يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه كذا في فتوح العديرة
 ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لانها تتلاشى كذا في فتاوى تاضيخان * ولا كفارة في الظاهر
 في ابتلاع اللقمة الموضوعة لغيره كذا في الوجيز للكردي * اذا بغيت لقمة السجود في فيه
 فطلع الفجر ثم ابتلعها او اخذ كسرة خبز لياكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها مع
 ذكر الصوم قال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخرجها عليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها لا كفارة
 عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى تاضيخان * ولو ابتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة الا
 اذا كان بزاق صديقه فم يلزمه الكفارة كذا في المحيط * وان ابتلع بزاق نفسه من يده فسد صومه
 ولا يلزمه الكفارة كذا في الوجيز للكردي * ترطببت شعثاه ببزاقه عند الكلام او غيره
 فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الراهدى * ولو سال اعبه من يده اي ذننه من غير ان ينقطع
 من داخل فمه ثم رده اليه فابتلعه لا يفطره لانه لا ينم الخروج بخلاف ما اذا انقطع كذا
 في الظهيرية في المقطعات * في الحجة رجل له علة يخرج الماء من مده ثم يدخل ويدخل في الحلق
 لا يفسد صومه كذا في التاتارخانية * ولو بقي بلبل بعد المضضة فابتلعه مع البزاق لم يفطره

ولو دخل الحائط انفه من رأسه ثم استشمه فدخل حلقة عمد الم يفطره لانه بمنزلة ريقه كذا في محيط السرخسى * ولو اكل دما في ظاهر الرواية عليه النضاء دون الكفارة لانه مما يستقذره الطبع كذا في الظهيرية * الدم اذا خرج من اللسان ودخل حلقة ان كانت الغلبة للبزاق لا يضره وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كانا سواء افسد ايضا استحسانا * صائم عمل عمل الا برسم فدخل الا برسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ او صفرة او حمرة واختلط بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلعه وهذا كصومه فسد صومه كذا في الخلاصة * ولو مص الهليلج فدخل البزاق حلقة لم يفسد مالم يدخل مینه كذا في الظهيرية * ولو مص سكر حتى وصل الماء حلقة فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسى * وماليس بمقصود بالاكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب اذا وصل الى جوف الصائم لم يفطره كذا في ايضاح الكرمانى * ولو اخذ الذباب واكله يحب عايه النضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوى * ولو تآءب فرفع رأسه فوقع في حلقة قطرة ماء انضب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج * والمطروا للنجس اذا دخل حلقة يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دخل حلقة غبار الطاحونة او طعم الادوية او غبار الهرس او شباهه او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالريح او بحواف الدواب واشباه ذلك لم يفطره كذا في السراج الوهاج * الدموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين او نحرها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع شيء كثيرا فابتلعه يفسد صومه وكذا مرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة * وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطره كذا في شرح المجمع * ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره كذا في النهر الفائق * ولو اقطر شيئا من الدواء في مینه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقة * وانما يترك اثر الكحل ولونه في بزاته عامة المشائخ على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في التبيين * ان اقاء واستقاء ملا الغم اودونه عاد بنفسه او اعاد او خرج فلا فطره الاي الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط ملا الغم كذا في النهر الفائق * وهذا كانه القى طعاما او ماء او مرة فان كان بلغما فغير مفسد المصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح اذا ملا الغم * وقوله هذا احسن من قولهما هكذا في فتح القدير * ومن احتقن او استعط او افطر في اذنه دهن او افطر ولا كفارة

عليه هكذا في الهداية * ولو دخل الدهن بغير صنعه فطره كذا في محيط السرخى * ولو أقطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في محيط البحر خسى * وإذا أقطر في أجليه لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط * سواء أقطر فيه الماء أو الدهن وهذا الاختلاف فيما إذا وصل المئانة وأما إذا لم يصل بأن كان في تصبئة المذكور بعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين * وفي الأقطار في أقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وفي دواء الجائفة والآمة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول إلى الجوف والدماغ لا لكونه رطباً أو يابساً حتى إذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية * وإذا لم يعلم أحدهما وكان الدواء رطباً فعند أبي حنيفة رحمه الله يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وإن كان يابساً فلا فطرانفاً هكذا في فتح القدير * ولو طعن برمحه أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وإن بقي طرفه خارجاً لا يفسد كذا في التبيين * ومن ابتلع لحماً مربوطاً على خيط ثم انتزعه من ساعته لا يفسد وإن تركه فسد كذا في البدائع * ولربما ابتلع خشبة وطرّفها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها فسد صومه كذا في الخلاصة * ولو أدخل أصبعه في أمته أو امرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار إلا إذا كانت مبتلة بالماء أو الدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء أو الدهن هكذا في الظهيرية * هذا إذا كان ذاكراً المصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لأن الصرم إنما يفسد في جميع الفصول إذا كان ذاكراً للمصوم وإلا فلا هكذا في الزا هدى * وإذا أخرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقته كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائماً كذا في محيط السرخى في باب الاستجمار * والصائم إذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبلغ الحقة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق * وإذا جامع مكرهاً في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان * وعليه الفتوى وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة * إذا أوجع قبل طلوع العجر فلما خشي الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لأتضاء عليه وإن بدأ بالجماع ناسياً أو أولج قبل طلوع الفجر ثم طلع العجر أو الناسى تذكر أن نزاع نفسه في فورة لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * وإن بقي على ذلك عليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * وإن أظفر إلى

امرأة بشهوة في وجهها او فرجها كررا النظر او لا لا يفطر اذا انزل كذا في فتح القدير * وكذا لا يفطر بالفرج
اذا امنى هكذا في السراج الوهاج * واذا قبل امرأته وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط *
وكذا في تقبيل الامه والغلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بللا وان وجدت لذة ولم تربلا فسد
عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله كذا في الزاهدي * ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد
كذا في المحيط * والمس والمباشرة والمصافحة والمعاينة كالقبلة كذا في البحر الرائق *
ولو مس المرأة وراء ثيابها فامنى فان وجد حرارة جلدها فسد ولا فلا كذا في معراج الدراية *
ولو مس المرأة زوجها حتى انزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشائخ
كذا في المحيط * وان مس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج * وان
جامع بهيمة او ميتة او جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وان انزل في هذه الوجوه
كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان * الصائم اذا عالج ذكره حتى
امنى عليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشائخ كذا في البحر الرائق * واذا عالج ذكره
بيدا امرأته فانزل فسد صومه كذا في السراج الوهاج * ولو جومعت النائمة او المجنونة جنونا
عارضيا بعد نيتها حالة الافاقة يفسد صومها عند الثلاثة كذا في الخلاصة * فان عملت امرأتان
بالسحق ان انزلنا افطرنا ولا فلا كذا في السراج الوهاج * ولا كفارة مع الانزال كذا
في فتح القدير * النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة من جامع عمد في احد
السبيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية * وعلى المرأة
مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة وان كانت مكرهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا
ان كانت مكرهة في الابتداء ثم طأ وعته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مكنت نفسها
من صبي او مجنون فزنى بها فعليها الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي * اذا اكل متعمدا ما يتغذى
به او يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا اذا كان مما يؤكل للغذاء او للدواء فاما ان لم يقصد لهما
لا كفارة وعليه القضاء كذا في خزانة المفتين * فالصائم اذا اكل الخبز او الاطعمة او الاشربة
او الادهان او الابان او اكل اهليلة او ممكنا او زعفرانا او كامورا او غالية عليه القضاء والكفارة
عندنا هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا اذا اكل الخل والمرى وماء العصفرو ماء الزعفران
وماء البافلاء والبطيخ وماء القنماء والقند وماء الزرجون والمطر والنلج والبرد ان اعتمد ذلك *

وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدواء كالطين الارمني او الطين الذي يقلى فيؤكل او دقيق الذرة
اذا الله بسمن او ابتلع بطيخة صغيرة وكذا اذا اكل لحما خيرا مطبوخا او شحما خيرا مطبوخا على المختار
كذا في خزانة المفتين * وان ابتلع شعيرا ان كان متعلبا يلزمه الكفارة وان كان غير متعلبا
لا يلزمه لان المتعلبي يؤكل مادة وغير المتعلبي لا كذا في محيط السرخسي * وفي دقيق الذرة
اذا الله بالسمن او الدبس تجب الكفارة وكذا لو اكل الحنطة هكذا في الخلاصة * وان اكل
تروثم الذرة قال الزند ويسى ارى ان عليه الكفارة لان فيها حلوة ويلتذ بها كذا في السراج الرواج *
وان اكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان مما
لا يؤكل كورق الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق * وعلى هذا
التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين * ولو اكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة
وان ابتلعها كما هي ان لم يكن معها تفروقه فعليه القضاء والكفارة باقتناع وان كان معها
تفروقه قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال ابو سهل لا كفارة وهو الصحيح
في الظهيرية * ولو ابتلع لوزة رطبة يلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي * ولو مضغ لوزة
او جوزة رطبة او يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية * وفي المالح لا تجب الكفارة
الا اذا اعتاد اكله وحده كذا في التبيين * ولو اكل المالح تجب الكفارة هو المحضار كذا في
الخلاصة * قال صدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * ومما
يتصل بذلك مسائل لو اكل او شرب او جامع ناسيا وظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة
عليه وان علم ان صومه لا يفسد بالنسيان عند ابي حنيفة رح لا يلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة *
ولو ذرعه القى فظن انه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا
في البحر الرائق * واذا احتلم فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه هكذا
في المحيط * وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرية * ولو احتجم فظن ان ذلك يفطره ثم اكل
متعمدا عليه القضاء والكفارة الا اذا افتنه فقيه بالفساد ولو بلغه الحديث واصمده كذا عند محمد رح
ومن ابي يوسف رح خلاف ذلك وان عرف تاويله يجب الكفارة كذا في الهداية * واذا اكتحل
او ادهن نفسه او شاربته ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا ان كان جاهلا فانتهى له بالفطر فلا يلزمه الكفارة
هكذا في فتاوى ناصبجان * اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئا ونوى الصوم ثم جامع

متعمد الا كفارة عليه وكذا اذا افاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج *
وان اصاب في يومنا وللصوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير *
والصحيح اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضيخان *
وهو الاصح هكذا في الظهيرية * فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها
في اول اليوم يباح له الفطر يسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استاك فظن ان ذلك فطرة
فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة * ولو اغتاب انسانا فظن
ان ذلك يفطره ثم اكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة وان استغتم في فقيها او تأول حديثا كذا
في البدائع * وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو افطرت المرأة متعمدة
ثم حاضت او مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو افطر ثم اغشى عليه كذا
في محيط السرخسي * ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا يسقط الكفارة
وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو جامع بهيمة او ميتة فظن ان ذلك فطرة فاكل متعمدا
فعليه الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو ادخل اصبعه في دبره
او سلكته قد ابتلعها ولم يغسلها من يده ثم اكل بعد ذلك متعمدا * ولو نظر الى محاسن المرأة فظن
ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا فهو كالقبيح كذا في الخلاصة * وان اكل ميتة قد تدورت
فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدورت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو ان رجلا قدم ليقتل في نهار رمضان فاستسقى رجلا فسقاه فشربه ثم عفى عنه قال الشيخ الامام
ظهير الدين يجب عليه الكفارة * اذا جامع امرأته طوعا نهيها متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر
في ظاهر الاصول لا يسقط الكفارة هكذا في الظهيرية *
الباب الخامس في الاعتذار التي
تبيح الافطار منها السفر الذي يبيح الفطر * وهو ليس بعدد رفي اليوم الذي انشأ السفر فيه كذا
في الغيانية * فلو سافر نهار الا يباح له الفطر في ذلك اليوم وان افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو افطر ثم
سافر كذا في محيط السرخسي * ولو اكل في اول النهار متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر
لا يسقط منه الكفارة في ظاهر الرواية * ولو سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا
في الخلاصة * ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى اهله ليحمل شيئا نسيه فاكل بمنزله ثم
خرج القياس ان تجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الغيانية * ومنها

المرض المريض اذا خاف على نفسه التلف او ذهاب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة
وامتداده فكذلك صندنا وعلية القضاء اذا انظر كذا في المحيط * ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض *
والاجتهاد غير مجرد الوهم بل هو غلبة ظن عن اشارة او تجربة او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر
الفسق كذا في فتح القدير * والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى هكذا
في التبيين * ولو كان له نوبة الحمى فاكل قبل ان يظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير *
ومن كان له حمى غيب فلما كان اليوم المعتاد افطر على توهم ان الحمى يعاودة ويضعفه
فأخلف الحمى يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ومنها حبل المرأة ورضاها * الحامل
والمرضع اذا خافنا على انفسهما او ولدتهما افطرا وقضتا ولا كفارة عليهما كذا في الخلاصة *
ومنها الحيض والنفاس واذا حاضت المرأة او نفست انطرت كذا في الهداية * المرأة اذا انطرت
على انه يوم الحيض ثم انه لم تحض في يومها ذلك الا ظهران عليها الكفارة كذا في الظهيرنة *
ولو ظهرت ليلا صامت الغدان كان ايام حيضها عشرة وان كانت دونها وان ادركت من الليل
مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع العجر مع فراغها من السبل لا تصوم لان
مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت ايامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي *
ومنها العطش والجوع كذا في اذا خيف منهما الهلاك او نقصان العقل بالامانة اذا وضعت
عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم * وكذا الذي ذهب به مؤكل الاساطيل الى العمارة
في الايام الحارة اذا خشي الهلاك او نقصان العقل كذا في فتح القدير * ومنها كبر السن والشيخ
العاني الذي لا يعدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكنا كما يطعم في الكفارة كذا
في الهداية * والعجوز مثله كذا في السراج الوهاج * وهو الذي كل يوم في نقص الى ان يموت
كذا في البحر الرائق * نعم ان شاء اعطى الفدية في اول رمضان بمرة وان شاء اخرها الى آخره
كذا في النهار الغائث * ولو قدر على الصيام بعد ما دى بطل حكم النداء الذي فداه حتى
يجب عليه الصوم هكذا في النهاية * ولو كان صوم كفارة اليمين او صوم كفارة النفل معجز عنه
وصار شيخا فانها اذا اراد ان يطعم عنه لم يجز * والاصل فيه ان كل صوم اذا كان اصلا بنفسه ولم يكن
بدلا عن غيره جاز الاطعام بدلا عنه اذا وقع اليأس من الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره
ولم يكن اصلا بنفسه لم يحز الاطعام عنه وان وقع اليأس من الصوم كفارة اليمين لا بدل

من غيره فلا يجزى الاطعام منه واما في كفارة الظهار وكفارة الانطار في شهر رمضان اذا عجز
عن الاتاق لفقره وعجز من الصوم لكبره جاز له ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا
عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي * ولو فات صوم رمضان بعد المرض او لسفه
واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان اوصى بان يطعم عنه وصيته
وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله * فان برى المريض او قدم المسافر وادرك من الوقت
بقدر ما داته فيلزمه قضاء جميع ما درك فان لم يصم حتى ادركه الموت فعليه ان يوصى بالفدية
كذا في البدائع * ويطعم عنه واية لكل يوم مسكينا نصف صاع من برا وصاع من تمرا وصاعا
من شعير كذا في الهداية * فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء كذا
في فناوي قاضيخان * ولا يصوم منه الولي كذا في التبيين * فان صم المريض او اقام المسافر
ثم ما تالرمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وهذا تولهم جميعا من غير خلاف هذا هو الصحيح
كذا في السراج الوهاج * وان جاء رمضان الثاني وام يقض الاول تدم الاداء على القضاء
كذا في النهر الفائق * ذكر الرازي عن اصحابنا ان الانطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل
هكذا في الكافي * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق *
والضياية فيما روى عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله عذره هو الاظهر هكذا في الكافي *
قالوا والصحيح من المذهب انه ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى
بترك الافطار لا يفطر وان كان يعلم انه يتأذى بترك الافطار يفطر ويتضي * قال الشيخ الاجل
شمس الائمة الحلواني احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر
دفعلا لذى من اخيه المسلم وان كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وان كان في ترك الانطار
اذى المسلم وهذا اذا كان الافطار قبل الزوال ما بعده فلا يفطر الا اذا كان في ترك الافطار
عقوق الوالدين كذا في المحيط * وتكون عذرا في حق المضيف والمضيف كذا في شرح الوقاية *
الضيافة ليست بعد في الصوم الواجب كذا في النهاية * المجنون اذا افاق في بعض الشهر يلزمه
قضاء ما مضى وان استوصب جنونه كل الشهر لم يتقضه * وفي ظاهرا لرواية لم يفصل
بين المجنون الطارئ على البلوغ والمقنن له كذا في محيط السرخسي * ولو اتفق بعد الزوال
من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية *

ولو أغمى عليه رمضان كله فضاؤه وهذا بالاجماع كذا في معراج الدراية * أغمى عليه اوجن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك اياما لم يقض يوم ناك الليلة لانه ان كان يعلم انه نوى الصوم فظاهر وان لم يعلم فظاهر حاله النية والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مشافرا ومتهنكا بعناد الفطر في رمضان فضاؤه لأن ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينو كذا في الزا هدى * العزى اذا علم انه يقاتل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله ان يفطر كذا في محيط السرخسى * فان لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لان في القتال يحتاج الى تقديم الاطوار لينقضي ولا كذا في المرض كذا في الظهيرة في المقطعات * المحترف المحتاج الى نفقته علم انه لو اشتغل بحرفته يلحقه ضرر مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قبل ان يمرض كذا في النية * الباب السادس في النذر * الاصل ان النذر لا يصح الا بشروط احدها ان يكون الواجب من جنسه شرعا ولذلك لم يصح النذر بعيادة المريض والثاني ان يكون متصوفا لا وسفا فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة والثالث ان لا يكون واجبا في الحال وفي ناسي الحال فلم يصح بصلوة الظهر وغيرها من المفروضات هكذا في النهاية . والرابع ان لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق * وان قال الله على صوم يوم انحر اظفرو وتضي وهذا النذر صحيح لانه مشروع بنفسه منهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وان صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية * ولا بد من شرط آخر وهو ان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امس لم يصح فذره كذا في البحر الرائق * ولو قال للمسلم ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * وهو المختار كذا في السراجية * وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رح ولا رواية فيه عن غيره كذا في الخلاصة ولو قال الله على ان اصوم اليوم الذي تقدم فيه فلان فقدم ابلالا المراد شيء ولم يقدم قبل الزوال وام باطل صام كذا في محيط السرخسى * ولو قال للمسلم ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ابدا فقدم فلان في يوم قد اكل فقدم لم يلزمه صوم ذلك اليوم وباعده صوم كل يوم مثله فيما يستعمل كذا في السراج الزهاج * وكذا في المحيط * وان جعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ابدا فعليه فلان في

اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذ لك اليوم وحده ابدا ولا شئ عليه فمير ذ لك كذا في المحيط *
 اذا قال لله على ان اصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع *
 ولو قال لله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال لله على ان اصوم يومين او ثلثة او عشرة لزمه
 ذ لك ويعين وقتا يؤدي فيه فان شاء فرق وان شاء تتابع الا ان ينوى التتابع عند النذر فيحيز لزمه
 متتابعاً وان نوى فيه التتابع وافطر يوماً فيه او حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت
 كذا في السراج الوهاج * ولو اوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً اجزاه كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً وافطر يوماً لا يدري ان يوم
 الاطار من الخمسة او من العشرة فانه يصوم خمسة ايام آخر متتابعات فيؤجد عشرة متتابعة كذا
 في الظهيرية * ولو قال لله على ان اصوم يوماً ويوما فعليه صوم يوم واحد الا ان ينوى بذ لك
 الابد ولو قال لله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلثة ايام الا ان ينوى الاكثر *
 ولو قال صوم ايام كثيرة ولا يتي له فعليه صوم عشرة ايام عند ابي حنيفة رح وعندهما سبعة ايام
 كذا في السراج الوهاج * ولو قال لله على صوم الايام ولا يتي له فعليه صيام عشرة ايام وعندهما سبعة ايام
 كذا في السراجية * ولو قال بضعة عشرة يوماً فهو على ثلثة عشر يوماً كذا في فتح القدير * وكذا
 لو قال لله على ان اصوم كذا يوماً يلزمه صوم احد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم
 احد وعشرين كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لله على صوم جمعة لزمه سبعة ايام
 الا ان ينوى يوم الجمعة خاصه والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج * ولو قال صوم الجمع
 فعند ابي حنيفة رح هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العشر ولو قال جمع هذا الشهر
 فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الاثمة السرخسي هذا هو الاصح كذا
 في الظهيرية في المقطعات * اذا قال لله على ان اصوم يوم الخميس فهو على اقرب خميس
 اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس يأتي الا ان ينوى ذلك * ولو قال لله على ان
 اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة ايام لزمه سبع سبت
 لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج *
 اذا نذر بصوم كل خميس يأتي عليه فافطر خميساً واحداً فعليه قضاء ذ لك في المحيط *
 واذا نذر القضاء حتى صار شيخاً فانيا او كان النذر بصيام الابد فعجز ذ لك او باشغاله بالمعيشة

لكون صناعته شافعة له ان يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته
يسنعه الله انه هو الغفور الرحيم ولولم يقدر لشدة الزمان كالحركة ان يفطر وينظر الشتاء فيفرض كذا
في فتح القدير * هذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة * ولو اراد ان يقول لله على صوم يوم
يجري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوي فيه الصد و غيره * اذا قال لله
على صوم شهر لزمه ثلثون يوما وتعيين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء غيب النذر حتى لا يأتيه بالنأخير
كذا في السراج الوهاج * ولو قال لله على ان اصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي
هو فيه وان نوى شهره فهو على ما سوى كذا في المحيط * ولو قال لله على ان اصوم شهر امتتبع لزمه التتابع
وان اطلق يخبر وان عين الشهر فاطر يوما قضاء ولا يستقبل وان افطر كله يخبر في القضاء
بين التفرق والتتابع كذا في الزاهد * ولو قال لله على صوم شوال و ردى القعدة
ودى الحجة فصامهن بالاهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين ثلثين وسؤال تسعة وعشرين
داية صوم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى وايام التشريق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لله
على صوم ثلثة اشهر فعين للصوم شوالا وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلثين
ثلثين يوما وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة ايام كذا في الخلاصة * ولو قال لله على ان اصوم شهرا
مثل شهر رمضان ان نوى المائنة في التتابع يلزمه صوم شهر متتابع وان نوى المائنة في العدد
او لم يكن له بية يلزمه ان يصوم ثلثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابع كذا في المحيط *
وفي التوازل وبه نأخذ كذا في التاتار خانية * وكذا لو اراد مثله في الوجوب ان يرق كذا في فتاوى
قاضي خان * ولو قال لله على صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها
كذا في الهداية * هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر
وكذا لو قال بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وايام التشريق كذا في فتح القدير
ناقلا من غاية البيان * ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالاهلة وببعض خمسة
و ثلثين يوما ثلثين يوما لرمضان وخمسة ايام قضاء من يوم الفطر والنحر وايام التشريق *
ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان
لان السنة المتتابعة لا تخلو من شهر رمضان كذا في الخلاصة * واذا اوجبت المرأة على نفسها
صوم سنة بعينها قضت ايام حبضها لان تلك السنة قد تخلو من ايام الحيض فصم الاجاب

كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال دهر فهو على ستة اشهر او الدهر فعلى العمر كذا
 في فتح القدير * وهكذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلق النذر بالصوم بشرط واداه قبل وجوده
 لا يجوز اجماعا و اذا كان مضافا الى وقت واداه قبل مجيء الوقت بان قال لله على ان اصوم
 رجباً نصام ربيع الاول مكانه فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وهو قول ابي حنيفة رح *
 وعلى قول محمد رح لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى
 بقول لله على وهذا قياس وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قبالا
 ولا استحسانا كذا في الظهيرية * و اذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل ان يمضي شهر بمره
 صوم شهر حتى يلزمه ان يوصي بذلك فيقطع عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة سواء كان الشهر
 بعينه او بغير عينه نص عليه في باب الاعتكاف * المريض لو قال لله على ان اصوم شهر فمات
 قبل ان يصح لا يلزمه شيء * و يوصي يوماً لزمه ان يوصي بجميع الشهر وقال محمد رح يلزمه الايصاء
 بقدر ما صح كذا في الاخلاصة * ولو قال لله على ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر
 و آخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لله
 على ان اصوم رجباً ثم صام من كفارة ظهارة شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاه ويجب عليه
 تضاع رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات * الباب السابع في الاعتكاف
 لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومقسداته ومحظوراته *
 اما تفسيره فهو المبيت في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية * وينقسم الى واجب
 وهو المنذور تنجيذا او تعليقا والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب
 وهو ما سويهما هكذا في فتح القدير * واما شروطه فمنها النية حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز
 بالاجماع كذا في معراج الدراية * ومنها مسجد الجماعة فيصحب في كل مسجد له اذان واقامة
 هو الصحيح كذا في الخلاصة * وفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد
 النبي عليه الصلوة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في ما كان اهله اكثر واوفر كذا
 في التبيين * والمرأة تعتكف في مسجد بيتها * اذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها
 كمسجد الجماعة في حق الرجل لا تخرج منه الا الحاجة الانسان كذا في شرح المبسوط
 للامام السرخسي * ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي *

والأول اضل ومسجد حبيها افضل لها من المسجد الأعظم ولها ان تعتكف في غير موضع صلواتها من بيتها اذا اعتكفت فيه كذا في التبيين * ولولم يكن في بيتها مسجد تجعل موضعاً منه مسجداً فتعتكف فيه كذا في الزهدى * ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه رواية واحدة * ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ر ح وهو قولهما ان الصوم ليس بشرط في التطوع * وليس لافقه تفدير على ظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صبح * كذا في التبيين * وأورد اعتكاف ليلة أو يوم قدا كل فيه لم يصح ولو زال الله على ان اعتكف شهراً بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية * وبشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف حتى ان من نذر باعتكاف رمضان صبح نذره كذا في الذخيرة * فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه ان يقضى اعتكاف شهراً آخر متتابعاً ويصوم فيه كذا في المحيط * وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر فاعتكف فيه لم يجزه لان الصوم صار ديناً في ذمته فافات من وقتها وصار منصوصاً بنفسه والمقصود لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزبه ولو افطر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف اجزاه لان القضاء مثل الاداء كذا في محيط السرخسي والخلاصة * اذا أصبح الرجل صائماً مطوعاً ثم قال في بعض النهار الله على ان اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة ر ح لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم الواجب والصوم في اول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جماعه واجبا بعد ذلك كذا في المحيط * ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والغسل لان التأثير ليس من اهل العبادة والمجنون ليس من اهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون عن المسجد * واما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف فيصبح من الصبي الماقل ولا يشترط الذكورة والحريية فيصبح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لها زوج كذا في البدائع * فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن صبح منعاً ويكون مسياً في ذلك وللمكاتبة ان يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى ان يمنع كذا في فتاوى قاضي خان * وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزوج ان يمنعها من ذلك وكذلك العبد والامة اذا رآه للمولى ان يمنع كذا في المحيط * فاذا امتنع فعليه وان بانته قضت كذا في فتح العدير * ذكر في المنتقى

ولو اذن لها في الاعتكاف شهرا فارادت ان تعتكف متتابعاً فلزوج ان يأمرها بالتفريق
ولو اذن لها في اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له ان يمنعها كذا في محيط السرخسي *
وما آدابه فان لا ينكلم الا بخير وان يلزم بالاعتكاف عشرة من رمضان وان يختار افضل المساجد
كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج * ويلزم التلاوة والحديث والعلم
وتدريسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبياء عليهم السلام واخبار الصالحين وكتابة
امور الدين كذا في فتح القدير * ولا بأس ان يتحدث ما لا اثم فيه كذا في شرح الطحاوي *
واما محاسن فظاهرة فان فيه تسليم المعتكف كليته الى عبادة الله تعالى في طلب الزلفى
وتباعد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف
اوقاته في الصلوة اما حقيقة او حكماً لان المقصد الاصلى من شرعيته انتظار الصلوة بالجماعات
وتشبيه المعتكف بنفسه بمن لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين يسبحون الليل
والنهار وهم لا يسأمون ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا
في النهاية * واما منسداً فممنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلاً ونهاراً
الا بعد رواه من خرج من غير عذر ساء فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط *
مراء كان الخروج عادماً او ناسياً هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا تخرج المرأة من مسجد
بينها الى المنزل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها
ان ترجع الى بيتها وتبنى على اعتكافها كذا في التبيين * ومن الاعذار الخروج للغائط
والبول واداء الجمعة فاذا خرج لبول او غائط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما
فرغ من الوضوء * ولم يكتف في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند ابي حنيفة رح كذا
في المحيط * ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان
قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج *
وان كان خرج لحاجة الانسان له ان يمضي على النوبة كذا في النهاية * وهكذا في العناية *
واما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد
فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية * ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريباً
من الجامع بحيث لو انظر زوال الشمس لا يفوته الخطبة والجمعة وان كان بحيث تفوته لم ينتظر

زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي الجامع فيصلي اربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكنه ان يصلي اربع ركعات او سنا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي * فان مكث يوما وليلة او انما امتكافه لا ينسده ويكره كذا في السراج الوهاج * فان خرج من المسجد بعد ربان انهدم المسجد او اخرج مكرها تدخل مسجدا آخر من ساعته لم يفسد امتكافه استحسانا هكذا في البدائع * وكذا لو خاف على نفسه او ماله فخرج هكذا في التبيين * ولو خرج لبول او غائط فحسب الغريم ساعة فسد امتكافه عند ابني حنيفة رح وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهما اليسر على المسلمين هكذا في الخلاصة * ولا يخرج لعيادة المريض كذا في البحر الرائق * ولو خرج لجنائز يفسد امتكافه وكذا لصلواتها ولو تعينت عليه او لانجاء الغريق او الحريق او الجهاد اذا كان النفي عامما او لاداء الشهادة هكذا في التبيين * وكذا اذا خرج ساعة بعد المرض فسد امتكافه هكذا في الظهيرية * ولو شرط وقت النذر والالتزام ان يخرج الى عيادة المريض وعلوة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز لذلك كذا في التاتارخانة ناقلا عن الحجة * ولو سعد المئذنة لم يفسد امتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع * والمؤذن وغيره سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وتناوى قاضيان * ولا بأس ان يخرج رأسه الى بعض اهله ليعسده كذا في التاتارخانية * هذا كله في الاعتكاف الراجب اما في النعل فلا بأس بان يخرج بعذره غير في الماهر الرواية * وفي المنع لا بأس فيه بان يعود المريض وشهد الجنائز كذا في شرح المعانيع الشيخ ابي المطهر ومنها الجماع ودواعيه فيحرم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل واللمس والمعاينة والجماع فيما عدا الزوج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامدا او باسما ابلا او نهرا يعسد الاعكاف انزل اوله ينزل وما سواد يفسد اذا انزل وان لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع * والراعي بالمعكر والنظر لا يفسد امتكافه كذا في التبيين * وكذا الواحد نام كذا في فتح القدير * ثم ان امكنت الاغتسال في المسجد من غير ان يتلو في المسجد فلا بأس به ولا في الخروج ويعتسل ويعود الى المسجد وارتوضا في المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وتناوى قاضيان * ومنها الاغتسال بغير غسل الاغصاء والجنون لا يفسد بخلاف حتى لا ينقطع المتابع وان اغشى عليه اما او احبب له لم يفسد عليه وعليه ان ابرئ ان يستقبل وان بطاؤل الجدران وبقي سمين ثم افاق يجيب عليه ان يصلي كذا في البدائع *

وأن صار معتوها ثم افاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضيخان * وأما محظوراته فمنها الصمت الذي يعتقده عبادة فانه يكره هكذا في التبیین * وأما إذا لم يعتقده قربة فلا يكره كذا في البحر الرائق * وأما الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرة النيرة * ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال كذا في الخلاصة * أن الأكل المعتكف نها را ناسيا لا يضر * لان حرمة الأكل لاجل الصوم لاجل الاعتكاف كذا في النهاية * والأصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجل الصوم لا يخل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كاللأكل والشرب كذا في البدائع * ولأبأس للمعتكف ان يبيع وبشترى الطعام وما لا بد منه وأما اذا اراد ان يتخذ متجرا فيكره له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة * وهو الصحيح هكذا في التبیین * ويجوز للمعتكف ان يتزوج ويراجع كذا في الجوهرة النيرة * ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة * واذا سكر المعتكف ليلا لم يفسد اعتكافه لانه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كما له اكل مال الغير كذا في فتاوى قاضيخان * وأذا أسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فان كان اعتكاف شهر بعينه اذا افطريوما يقتضي ذلك اليوم وان كان اعتكاف شهر بغير عينه يارمه الاستقبال سواء أسد بصنعه من غير عذر كالخروج والجماع والأكل في النهار او بعدد كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغير صنعه كالحيض والجنون والاعمال الطويل كذا في فتح القدير * وما يتصل بذلك مسائل اذا اراد ايجاب الاعتكاف على نفسه بنهني ان يذ كر بلسانه ولا يكتفى لايحابه النية بالعلب ذ كر : شمس الائمة كذا في النهاية * وهكذا في الخلاصة * وههنا اصلان احدهما انه اذا ذ كر الايام بلفظ الجمع او التثنية يتناول ما با زائها من الليالي يتناول ما با زائها من الايام كذا في الكافي * فلو نذر اعتكاف ثلثة ايام او اكثر او يومين او ثلث ليال او اكثر او ليلتين لزمه الايام بلياليها والليالي بايامها ان لم يكن له نية فان نوى بالايام الايام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صححت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع * ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير * وتانيهما انه مني

لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً
هكذا في البدائع * فلو نذر اعتكاف شهر بعينه او بغير عينه او ثلثين يوماً يلزمه متتابعاً ومتى شاء
ان لم يعين الشهر كذا في الظهيرية * ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابعداً من الليل
لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي * فلو قال لله على ان اعتكف
يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها والميلة الثانية ويومها
ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا
في فتاوى تاجيخان * ولو نذر اعتكاف يوم العید قضاء في وقت آخر وعليه كدابة اليمين ان يوى
اليمين فلو اعتكف فيه اجزاه واساء كذا في الخلاصة * ولو اعتكف المرجل من غير ان يوجب
على نفسه ثم خرج من المسجد لاشي عليه كذا في الظهيرية * ولو نذر اعتكاف يوم او شهر معين
فاعتكف قبله او نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق *
ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح بذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم *
ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم اسلم لم يلزمه شي كذا في محيط السرخسي * ولو نذر اعتكاف شهر
فمات اطعم اكل يوم نصف صاع من براوصا ما من تمر او شعير ان اوصى كذا في السراجية *
ويجب عليه ان يوصى هكذا في البدائع * وان لم يوصى واجازت الورثة جازاك ولو نذر
اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشي عليه وان صح يوماً ثم مات اطعم عنه
من جميع الشهر كذا في السراجية * المنفقات رجل افطر في شهر رمضان سنة تسعين
وخمساً ثم نسي شهر اثنى عشر من الشهر الذي عليه وهو يري انه رمضان سنة احدى
وتسعين وخمساً ثم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وان صام شهر اثنى عشر من رمضان
سنة احدى وتسعين وخمساً ثم نسي انه افطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية *
وهكذا في فتاوى تاجيخان * ولو اسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان
لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزاهدى * وان اسلم
في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك او لم يعلم كذا في فتاوى تاجيخان في فصل
روية الهلال * ولو اسلم قبل الزوال ولم يأكل نصاب تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم
الاهلية في اول النهار والصوم لا يتجرى كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الاعساك *

وأن بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى التطوع كان متطوعا على الصحيح هكذا في الجوهرية النية والسراج الوهاج* قال الرازي يؤمر الصبي اذا اطاقه وذكرا بوجعفر اختلاف مشاء.

بلجرح فيه والاصح انه يؤمر وهذا اذا لم يضر الصوم ببده فان اضر لا يؤمر به واذا امر فلم يصم لاقضاء عليه وسئل ابو حفص ايضرب ابن عشرين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح انه بمنزلة الصلوة هكذا في الزاهدی* كل من كان له عذر في صوم رمضان في اول النهار مانع من الوجوب او مبني للفطر ثم زال عذره وصار بحال لو كان عليه من اول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار واسلم الكافروا فاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في اول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضي فيه بان افطر متعمدا او اصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين انه من رمضان او تسحر على ظن ان الفجر لم يطاع ثم تبين انه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم تشبها بالصائم كذا في البدائع في فصل حكم الصوم الموقت* وكذا الذي اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر انها لم تغب وكذا من افطر خطأ او مكرها هكذا في الخلاصة* وقيل الامساك مستحب لا واجب واصحح الوجوب كذا في فتح القدير* واجمعوا على انه لا يجب التشبه بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة* وهل تأكل الحائض سرا او جهرا قيل سرا وقيل جهرا والمسافر والمريض الاكل جهرا رواية واحدة كذا في السراج الوهاج* ومن دخل في صوم التطوع ثم افسده قضاءه كذا في الهداية* سواء حصل الفساد بصنعه او بغير صنعه حتى اذا حاضت الصائمة المتطوعة يجب القضاء في اصح الروايتين كذا في النهاية* اختلف اصحابنا رضى في الصوم المظنون اذا افسده بان شرع في صوم او صلوة على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافطر متعمدا قال اصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الافضل ان يمضي فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم ايسر في خلاله فافطر متعمدا كذا في البدائع* اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع العجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان افطر يلزمه القضاء كذا في الخلاصة* ومن لم ينو رمضان كله صوما ولا فطرا فعليه فضاؤه كذا في الهداية* ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان كذا في الكنز* كذارة الفطر وكفارة الظهار واحدة وهي عتق رقبة

مؤمنة او كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام
متين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر او شعيرا او نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر
في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبها فان كان وقت الاداء معسرا انجز به الصيام وان كان
موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة * ولو جامع مرارا في ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه
كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية كذا في متم التقدير * ولو فطر
في يوم فاعتق ثم افطر في اليوم الثاني فاعتق ثم افطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحقت الرقبة
الاولى فلا شيء عليه ويكفي لو استحقت الثانية * ولو استحقت الثالثة فعليه اعتاق رتبة
واحدة لان ما تقدم لا يجزى عما تأخر ولو استحقت الثانية ايضا فعليه اعتاق رقبة واحدة
لليوم الثاني والثالث ولو استحقت الاولى ايضا فعليه كفارة واحدة ولو استحقت الاولى
والثالثة اعتق رقبة واحدة لليوم الثالث * ولو جامع في رمضانين ولم يكفر للاول
فعليه لكل جامع كفارة في الظاهر كذا في البدائع * اذ اُلزم الكفارة على السلطان وهو موسر
بماله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يغني باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق * شهر رمضان
اذ جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى
حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم نحرتم يوم صومكم لانه
يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الا بد كذا في فتاوى قاضيخان في فصل رؤيته الهلال *
اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلثة عشر * سبعة منها يجب فيه التتابع وهي رمضان وكذا التل
وكذا الظهار وكفارة اليمين وكفارة الاطاري في رمضان والنذر المعين وصوم اليمين المعين
وسنة لا يجب فيه التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المنعة وصوم كفارة الخلق وصوم جراء الصيد
وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا صوم من شهر اكذا في البحر الرائق *
ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالمنابة مستحبة مسارعة الى استئطافه عن ذمتك كذا
في السراج الوهاج * اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة هدا
في معراج الدراية * وعن ابي حنيفة رح انها في رمضان ولا تدرك الا ليلة هي وقد تقدم
وتأخر وعندهما كذلك الا انها متعينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة
وشروحه كذا في متم التقدير في باب الاعتكاف * حتى لو قال اعبدته انت حر ليلة التدرمان قال

كتاب المناسك (٣٠٢) في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه وغيزها

قبل دخول رمضان عتق اذا انساخ الشهر وان قال بعد هـ صى ليلة منه لم يعتق حتى ينسأ به رمضان العام التابل عنده لجواز انها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر لا تى في الليلة الاخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عتق كذا في الكافي * وفي ملتقى البحار قول ابي حنيفة رح راجع كذا في معراج الدراية * وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى * والندرا الذي يقع من اكثر العوام بان يأتى الى تبر بعض الصلحاء ويرفع سترة قائلا يا سيدى فلان ان قضيت حاجتى فلك منى من الذهب مثلاً كذا باطل اجماعاً نعم لو قال يا الله انى نذرت لك ان شفيت مريضى او نحوه ان اطعم الفقراء الذى يباب السيدة نفيسة او نحوها واشترى حصيراً المسجدا او زبناً او قودها او دراهم لمن يقرم بشعائرها مما يكون فيه نفع الفقراء والندرا لله وذکر الشيخ انما هو محل صرف النذر لمستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الا الى الفقراء لا الى ذى علم لعامة ولا لحاضرى الشيخ الا ان يكون واحداً من الفقراء وان اعرف هذا فما يؤخذ من الدراهم ويحدها وينقل الى ضرائح الاولياء تقرباً اليهم فحرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها للعتراء الاحياء قولاً واحداً وقد ابتلى الناس بذلك هكذا في النهر الفائق والبحر الرائق * وكرة مجاهد رح ان يقال جاء رمضان وذهب وقال لا ادرى لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمداً رح لم يرد على مجاهد رح قوله والا صرح انه لا يكره كذا في محيط السرخسى *

* كتاب المناسك *

وفيه سبعة عشر باباً الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه واركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته * اما تفسيره فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمات بنية الحج سابقاً هكذا في فتح القدير * اما فرضيته فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بدلائل مقطوعة حتى يكفر جاحداً وان لا يجب في العمر الامرة كذا في محيط السرخسى * وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الا مكان الى العام الثانى كذا في خزنة المفتين * فاذا اخرة وادى بعد ذلك وقع اداء كذا في البحر الرائق * وعند محمداً رح يجب على التراخى والتعجيل افضل كذا في الخلاصة والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة اما اذا كان غالب ظنه الموت اما بسبب الهرم او المرض فانه يتضيق عليه الوجوب

اجماعا كذا في الجوهر النيرة * وثمرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترد شهادته عند من يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين * واما وقته فاشهر معلومات والاشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة واذا عمل شيئا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل اشهر الحج لا يبرز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية * واما شرائط وجوبه فمنها الاسلام حتى لو ملك ماله الاستطاعة حال كفره ثم اسلم بعدما انتقل لا يجب عليه شيء بناك لاستطاعة بخلاف ما للملك مسامحا فلم يحج حتى انتقل حيث يتقرب بالحج في زمانه بناء على كذا في فتية المتدبر * ولو حج ثم ارتد ثم اسلم لزمه اخري اذا استطاع كذا في السراجية * ومنها العتق لا يجب على المجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق * ومنها البلوغ فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان * واوان الصبي اذا حج قبل البلوغ فلا يكون ذلك من حجة الاسلام ويكون تطوعا واوا حرم ثم بالغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية واستأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون من حجة الاسلام بالاحرام كذا في شرح الطحاوي * وكذا المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم قبل الوقوف بعرفة فجدد الاحرام كذا في المدائع * ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احل بمكة واحرم من مكة اجزاه من حجة الاسلام ولم يكن عليه لمحاويزة الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها الحرية فلا يجب على عبد ولو مدبرا او ام ولد او مكاتبا او مبعضا او مودونا في الحج واركان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق * ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزيه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام واحرم وحج اجزاه من حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها الدورة على الزاد والراحلة طريق المالك والاجارة دون الامارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لامتد له عايه كالو الدين والمواودين ومن غيرهم كالا جانب كذا في السراج الراهج * ولو هب له مال ليحج به لا يجب عليه قبله سواء كان الواهب ممن يعتمد منه كالا جانب ولا يعتمد كالا يدين والمواودين كذا في فتية التدبير * وتفسير ما كذا الزاد والراحلة ان يكون له مال باخل عن حاجته

وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمه واثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا راكبا لا ماشيا
وهو ما يقضى به دينه ويمسك لنفقة عياله ومروءة مسكنه ونحوها الى وقت انصرافه كذا
في محيط السرخسي * ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير كذا في التبيين *
والعيال من يلزمه نفقته كذا في البحر الرائق * ولا يترك نفقة لما بعد اياه في ظاهر الرواية كذا
في التبيين * والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه فمن قدر على رأس زاملة وامكنه السفر
عليه وجب والافان كان مترفا فلا بد من ان يقدر على شق محمل ولا يثبت الاستطاعة
بعقبة الاجيرو هو ان يكثرى رجلان بعير او احد ابتعا قبان في الركوب يركب احدهما مرحلة
او فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكثرى به مرحلة ويمشى مرحلة لم يكن موسرا كذا
في فتاوى قاضيخان * وفي النبايع يجب الحج على اهل مكة ومن حولها من كان بينه وبين مكة
اقل من ثلاثة ايام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدرُوا على الراحلة ولكن لا بد ان يكون لهم
من الطعام مقدار ما يكفيهم وعياله بالعرف الى مودهم كذا في السراج الوهاج *
الفغير اذا حج ماشيا ثم اسر لاحج عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وجد ما يحج به وقد قصد الزوج
يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة اوجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين * اذا كان له دار يسكنها
وعبد يستخدمه و ثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت به الاستطاعة * وفي التحريد ان كان له
دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه ان يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك
وعنده دراهم يبلغ به الحج ويبلغ ثمن مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها
في غير الحج اثم كذا في الخلاصة * وكذا من كان له ثياب لا يمتثلها كان عليه ان يبيع ويحج
بثمنها ان كان بثمنها وفاء بالحج ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يارمه بيع الفاضل لاجل الحج كذا
في فتاوى قاضيخان * اذا كان له منزل يسكنه ويمكنه ان يبيع ويشترى بثمنه منزل اذن منه يحج
بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * وان اخذ به فهو افضل كذا في الايضاح * ولا يجب
بيع مسكنه والاقتصار على السكنى بالاجارة اتفاقا كذا في البحر الرائق * قالوا في كتب الفقه
اذا كانت لغتيه وهو يحتاج الى استعمالها لا يثبت بها الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت بها
الاستطاعة وان كانت كتب الطب والنجوم يثبت الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها والنظر
فيها او لا يحتاج كذا في المحيط * قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك

ما لا مقدار ما لورفع منه الزاد والراحلة لذهابه واياه ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه
 الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كانت يتجر بها عليه الحج
 والا فلا وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا ونفقة عياله
 واولاده من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته وان كان صاحب ضيعة ان كان له
 من الضياع ما لوباع مقدار ما يكفى الزاد والراحلة ذاهبا وجائيا ونفقة عياله واولاده يبقى له
 من الضيعة قدر ما يعيش بغلة الباتى يفترض عليه الحج والا فلا وان كان حرثا اكارا فملك ما لا
 يكفى الزاد والراحلة ذاهبا وجائيا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى رجوعه ويبقى
 له آلات الحرثين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والا فلا كذا في فتاوى قاصين *
 ومنها العلم بكون الحج فرضا والعلم المذكور ينبت لمن في دار الاسلام بمحرمه الوجود فيها
 هو علم بالفرضية ولم يعلم ولا فرق في ذلك بين ان يكون نشأ على الاسلام اولا فيكون علما
 حكما ولمن في دار الحرب باخبار رجلين او رجل وامرأتين او مستورين او واحد عدل
 وعندهما لا يشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق * ومنها سلامة البدن حتى ان المتعد
 والزمن والمفلوج ومنقطع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الاحجاج ان ملكوا الزاد
 والراحلة ولا الايصاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الرحلة وكذا المكمل
 كذا في فتح القدير هذا ظاهر المذهب عن ابي حنيفة رح وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما
 انه يجب عليهم فان احجوا اجزاهم مادام العجز مستمرا بهم فان زال عاينهم الامانة بانفسهم
 وظاهر ما في النخبة اختياره فانه اقتصر عليه وكذا في الاستيعاب وتبواه المحقق في فتح القدير
 كذا في البحر الرائق * والحق بهم المحبوس والخنثى من السلطان الذي يمنع الناس
 من الخروج الى الحج وكذا لا يجب الاحجاج عنهم كذا في النهر الفائق والاصح
 ان ملك الزاد والراحلة ان لم يجد تائدا لا يلزمه الحج بنسبة في قراهم وهل يجب الاحجاج بالمال
 فعند ابي حنيفة رح لا يجب وعندهما يجب وان وحده ائدا عند ابي حنيفة رح لا يجب الحج
 بنفسه ومن صاحبيه في رواية ان كذا في فتاوى قاصين * ولو ملك الزاد والراحلة
 وهو صحيح البدن ولم يحج حتى صار زمن او مفلوجا لزمه الاحجاج بالمال بالاخلاق في المحيط *
 ولو تكلف هؤلاء الحج بانفسهم سقط منهم حتى لو صحوا بعد ذاك لا يجب ما يهمل الاداء هذا

في فتح القدير * ومنها امن الطريق قال ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبیین * قال الكرمانی ان كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح وسيحون وجيحون والنرات ونيل انهار لا بحار كذا في فتح القدير * وكذا دجلة هكذا في فتاوى قاضيخان * ومنها المحرم للمرأة شاة كانت او عجوزة اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام هكذا في المحيط * وان كان اقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع * والمحرم الزوج ومن لا يجوز صداقتها على التابيد بقراءة او رضاع او وصاهرة كذا في الخلاصة * ويشترط ان يكون مأمونا عا فلا باغا حرا كان او عبدا كافر اكان او مسلما هكذا في فتاوى قاضيخان * والمجوسى اذا كان يعتنق ابادنة منا كجنتها لا يسافر معها كذا في محيط السرخسى * والمرأه حق كالباع وعبد المرأة ليس بمحرم لها كذا في الجوهرة النيرة * ولا عبرة لاصبى الذى لا يحتلم والمجنون الذى لا يفريق كذا في محيط السرخسى * ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها للمحرم ليحج بها وعند وجود المحرم كان عليها ان يحج بحجة الاسلام وان لم يأن لها زوجها في النفقة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تتزوج للمحج كذا في فتاوى قاضيخان * ثم تكلموا ان امن الطريق وسلامة البدن على قول ابى حنيفة رح ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب الحج ام لا دائه بعضهم جعلوها شرطا للوجوب وبعضهم شرطا للاداء وهو الصحيح * وثمرة الخلاف فيما اذا مات قبل الحج فعلى قول الاولين لا يلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية * ومنها عدم تيام عدة في حق المرأة عدة وفات كانت او عدة طلاق والطلاق بائن او رجعى هكذا في شرح الطحاوى * فلا تخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضيخان * وان لزمته العدة بعد الخروج الى الحج وهى مسافرة فان كان الطلاق رجعيا لم تفارق زوجها والانضل لزوجها ان يراجعها وان كان الطلاق بائنا فهو كلاجنى كذا في السراج الوهاج * ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج اهل بلدة الى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في اول السنة قبل اشهر الحج وقبل ان يخرج اهل بلدة الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث احب

وان اصراف ماله ثم خرج اهل بلده لا يحب عليه الحج فاما اذا جاء وقت خروج اهل بلده
فيلزمه الذهاب فلا يجوز له صرفه الى غيره فان صرفه الى غير الحج اثم وعليه الحج كذا في البدائع *
واما شرائط صحة ادائه فثلاثة * الاجرام والمكان والزمان هكذا في السراج الرواح * واما ركنه
مشي ان الوقوف بعرفة وطواف الزبارة لكن الوقوف اقرب من الطواف كذا في النهاية * حتى انفسد الحج
بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزبارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان *
واعا واجباته فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق
او التنصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوي * واما مسننه فطواف القدوم والرمل فيه
او في الطواف الغرض والسعي بين الميملين الا حضر بن وبيتوته بمعنى في ليالى ايام النحر
والدفع من منى الى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبلها كذا في فتح القدير *
والمتمتة بمزدلفة سنة والترتيب بين العمارة الثلث سنة هكذا في البحر الرائق * واما آدابه
فانه اذا اراد المجل ان يحج قالوا ينبغي ان يسضي دونه كذا في الظهيرية * ويشاور زاراي
في سفره في ذلك الوقت لاني نفس الحج فانه خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك * وسنتها
ان يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاسحابة عنده دليته السلام
ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من حصره ومن كل من عاينه كذا
في فتح القدير * وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفريطه في ذلك والعزم الى
عدم العود الى مثل ذلك كذا في البحر الرائق * ويتجرد عن الرياء والسمعة والعشر ولذا كره
ومع العلماء الركوب في المحمل وقيل لا يكره اذا تجرد عن قصد ذلك * وبجته يقي تحصيل نفسه
حلال فانه لا قبل بالحج بالمنتهى الحرام مع انه يستط الفرج معها وان كانت معصوبه كذا
في فتح القدير * اذا اراد الرجل ان يحج بمال حلال نية شبهة فانه يستدين للحج ويتضي دينه
من ماله كذا في فساوي قاضي خان في المقطعات * ولا بدائه من رفق صالح يذكره اذا نسي
وبصبره اذا جرع ويمنه اذا عجز ذكره من الاجانب اولي من الاتارب تبعدا من ساحة القطيعة
كذا في فتح القدير * وفي اليه بيع ويترك فنته عياله ويخرج بنفس طيبة ويتقي الله في طريقه
ويكثر ذكر الله ويجتنب الغضب ويكثر الاحتمال من الناس واستعمل السكينة والوقار
بترك ما لا يعنيه كذا في الآثار خاتمة في تعاليم اعمال الحج * ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل

اكثر منه كذا في فتح التدير* ويحترز من تحميلها فوق ما تطيقه ومن تقليل ملئها المعتاد بلا ضرورة ولو مملوكة له* ونجريد السفر من التجارة احسن ولو اتجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق* ولا يماكس في شراء الادوات ولا يشارك في الزاد* واجتماع الرقعة كل يوم على طعام احدهم احل* ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والا فيوم الاثنين في اول النهار والشهر ويودع اهله واخوانه ويستحلهم ويطلب دعاءهم ويأتيهم لذلك وهم يأتونهم اذا قدم كذا في فتح التدير* ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج (اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت تقنى وانت رجائي اللهم اكفني ما اهتمني وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عزجارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني الى الخير اينما توجهت اللهم اني اعوذ بك من وعناء السفر وكابة المنقلب والحوار بعد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال) واذا خرج يقول (بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم ونقني امانحب وترضي واحفظني من الشيطان الرجيم) ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في الظهيرية* الحج راكبا افضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات* وفي النوازل والمختار ان الطريق ان كان قريبا فالفضل ان يحج ماشيا وان كان بعيدا فالفضل ان يحج راكبا كذا في التنازخانية في المتفرقات* ويكره الحج على الحمار والجمال افضل كذا في ماوى قاضي خان في المتفرقات* واذا ركب الدابة يقول (بسم الله والحمد لله الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني في خيرامة اخرجت للناس سبحانه الذي منحنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين) كذا في الظهيرية* الاحسن للخارج ان يبدأ بنفسه فاذا قضى نسكه اتى الى المدينة* في الكبرى لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بما شاء وان بدأ بالمدينة مع هذا في الاول جاز كذا في التنازخانية في الفصل الثالث من الحج* ثم الركن لا يجزى عنه البدل ولا يتحلص عنه بالدم الا باتيان عينه والواجب يجزى عنه البدل اذا تركه ولو ترك السنن والآداب فلا شيء عليه وتنداساء كذا في شرح الطحاوي* واما محظوراته فنوعان احدهما ما ينفعه في نفسه وذلك ستة الجماع والحاق وقلم الاظفار

والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس المخيط والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحل والحرم وتقطع شعرا الحرم كذا في الجامع الصغير لفاضي خان والتجفة وغيرهما كذا في النهاية * ومما يتصل بذلك مسائل ويكره الخروج الى الحج اذا كره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضيان في المتطوعات * ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كره خروجه زوجته وأولاده او من سواهم ممن يلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بان يخرج ومن لا يلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المخيط * ذكر في فتاوى الشيخ ابي الليث رحمه الله اذا كان الولد امرد صبيا الوجه فلاب ان يمس به من الخروج حتى يلتحق * في الملتقط حج الفرض اولى من طاعة الوالدين وطاعتهما اولى من حج النفل * وفي الكبير لو كان اسفرا تخونا مثل البحر لا يخرج الابان المرادين كذا في التاتارخانية * ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه ادين وان لم يكن عنده مال مالم يقض دينه الابان الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كمل بادن الموم لا يخرج الابانها وان كمل بغير اذن العريم لا يخرج الابان الطالب وحده وله ان يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المتطوعات * الباب الثاني في المراتب المراتب التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الامحر ما خمسة * لاهل المدينة والحياتنة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حنة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن بللم * وفائدة التأتيت المنع من تاخير الاحرام عنها كذا في الهداية * فان قدم الاحرام على هذه المراتب جاز وهو الافضل اذا امن مرافعة المحظورات والافالتاخير الى الميقات افضل كذا في الجوهرة النيرة * وكل واحد من هذه المراتب وثنت لاهلها ولمن مر بها من غير اهلها كذا في التبيين * ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم ابى ميقاتا آخر فاحرم منه اجزاه الا ان احرامه من ميقاته افضل كذا في الجوهرة النيرة * وهذا في غير اهل المدينة لان اهل المدينة اخص بوقته كذا في السراج الوهاج * وكل من قصد مكة من طريق غيره ملوك احرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المراتب كذا في محيط السرخسي * ومن حج في البحر فوقته اذا حاذى موضع من البحر لا يتجاوز الامحر ما كذا في السراج الوهاج *

وان سلك بمن الميقاتين في البحر او البر اجتهد واحرم اذا حاذى ميقاتا منهما وابتعدهما الى
 الا حرام منه كذا في التبيين * فان لم يكن بحيث يحاذى فعلي مرحلتين الى مكة كذا في البحر الرائق *
 ومن كان اهله في الميقات او داخل الميقات الى الحرم فمبقا لهم للحج والعمرة الحل الذي
 بمن المواقيت والحرم ولداخرا الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط * وونت المكى الاحرام
 بالحج الحرم والعمرة الحل كذا في الكافي * فيخرج الذي به بدالعمرة الى الحل من
 ابي جائب شاء كذا في المحيط * والتنعيم افضل كذا في الهداية * ولا يجوز المآذني
 ان يدخل مكة بغير احرام يرمى النسك او لا ولودخلها فعليه حجة او عمرة كذا في محيط السرخسي
 في باب دخول مكة بغير احرام * ومن كان داخل الميقات كالمستأني ان يدخل مكة لحاجته
 بلا احرام الا اذا اراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا خرج فيه كذا في الكافي * وكذلك
 المكى اذا خرج الى الحل للاحتطاب او الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير
 احرام وكذلك لا تأتي اذا صار من اهل البستان كذا في محيط السرخسي *

الباب الثالث في الاحرام * وله ركن وشرط فالركن ان يوجد منه نعل من حصان من الحية وهو
 نومان احدهما فلان يقول (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك اله) وهي مرة شرط والزيادة سنة
 والزيادة بغير كذا الاساءة كذا في محيط السرخسي * ولان كان مكان التلبية تسبيح او تحميدا وتحليل
 او تعجيدا او ما اشبه ذلك من ذكر الله تعالى ويرى به الاحرام صار محرما سواء كان يحسن التلبية
 او لا يحسنها بالاحرام وكذا اذا اتى بلسان آخر اجزاء سواء كان يحسن العربية او لا يحسنها
 كذا في شرح الطحاوي * والعربية افضل * ولو قال اللهم ولم يرد عليه فمن قال يصير به
 شارعا في الصلوة يتول بصير محرما وعلى قول من لا يصير به شارعا في الصلوة لا يصير محرما هكذا
 في فتاوى قاضيخان * والذاني فعل وهو ان يتلبد بدنة وساقها وتوجه معها يريد الحج يصير محرما
 وان لم يلبس سراة قلد بدنة تطوعا او بذرا او جراء صيدا او نحوه وان بعث بها على يدي رجل
 ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها الا هدى متعة او قران فانه يصير محرما حين
 توجه قبل ان يلحقها كذا في محيط السرخسي * فاذا ادركها وساقها او ادركها فتد اقترنت
 نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء كذا في الهداية *
 لو اشترك قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فتلد احدى بهم بامرهم فتد احرموا وبغير امرهم صار هو

محرم ما ونهم وصفة التقليدان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء شجر كذا في محيط السرخسى * ولو جال بدنة او تلد شاة ونوى بهما الاحرام فتوجه معها لم يصير محرما وكذا لك اذا شعر بدنة ونوى به الاحرام في تولهم جميعا كذا في المضمرة * ويستحب التجليل والتصدق بالجل * والتقليد احب من التجليل كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر كذا في الهداية * والاشعار ان يطعن في سنامها من الجانب الا يصر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول ابي حنيفة رح وفاقا هو حسن كذا في المضمرة * ولتجليل ان يلبس بدنته الجل كذا في شرح الطحاوي * واما شرطه فانه حتى لا يصير محرما بالتلبية بدون نية الاحرام كذا في محيط السرخسى * ولا يصير شاعرا بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من الذكر او سوق الهدى او تقليد البدنة كذا في المضمرة * واذا اراد الاحرام اغتسل او ترضأ والغسل افضل الا ان هذا الغسل للتنظيف حتى يؤمر به الحائض كذا في الهداية * ويستحب في حق النفساء والصبي * ويستحب كمال التنظيف من قص الاظفار والشارب وحلق الا بطين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال او اراده والاعتسار بجمعه وازالة الشعث والوسخ عنه ومن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما * ومن المستحب عند ارادة الاحرام جمع زوجته او جاريته ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة كذا في البحر الرائق * ونزع الخطيط والخف ويلبس ثوبين اذا راى رداء جديدين او غسيلين والجديد افضل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لبس ثوبا واحدا يستر عورته جاز كذا في الاختيار شرح المختار * والا زار من السرة التي ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز طرفيه في ازاره فلا بأس به او خملته بخلال او مسلدا وشده على نفسه بحبل اساء ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق * ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه اليسرى ويمتد كتفه الايمن مكشورا كذا في خزائن المختارين * ويدهن باي دهن شاء مطيبا كان او غير مطيب واجمعوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى منه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبقى منه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى منه على قول الكل على احدى الروايتين منهما قالوا وبه تأخذ

كذا في البحر الرائق * ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيهما بما شاء وان قرأ في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب
وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب ونزل هو الله احد تبركا بفعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو افضل كذا في المحيط * وكثير من عامائنا يقرؤون بعد الفراغ من سورة
قل يا ايها الكافرون (ربنا لاتزعقلوبنا الآية) وبعد الفراغ من سورة الاخلاص (ربنا اتنا من لدنك
رحمة وهي لنا من امرنا رشدا) كذا في خزائن المفتين * ولا يصليها في الوقت المكروه ويجزيه المكتوبة
كذا في البحر الرائق * ثم اذا فرغ من صلوته يطلب من الله التيسير ويدعو اللهم اني
اريد الحج فيسره لي وتقبله مني (كذا في المحيط * ثم يلبي في دبر الصلوة او بعد ما منته به راحلته
والتلبية في دبر الصلوة افضل عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وصفة التلبية ان يقول (لبيك اللهم
لبيك لبيك لاشريك لك ابيك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك) وقوله ان النعمة
لك يروى بفتح الالف وبكسرها وبالكسر مع قال الكرخي يا بى بها ولا ينص منها كذا
في المحيط * وان زاد عليها فهو حسن بان يقول (لبيك الله الخلق لبيك غفار ائذ نوب لبيك
وسعديك والخير كله بيدك والرضاء لك) كذا في محيط السرخسي * واما النص فمكره اتذنا
كذا في البحر الرائق * ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على النبي المعلم للخيرات ودعا بما شاء الا انه
يخفض صوته اذا صام عليه كذا في فتح القدير * ويكثر التلبية ما استطاع في ادبار الصلوات كذا
في المحيط * وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في ادبار المكتوبات دون الفائتات والنافلات
هكذا في شرح الطحاوي * وكذا كلما بقي ركبا او علا شرفا او هبط واديا وبالا سحار وحين استيقظ
من منامه كذا في المحيط * او استعطف راحلته وعند كل ركوب ونزول كذا في التبيين *
ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت من غير ان يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير *
ومما يتصل بذلك مسائل واذ النبي وهو يريد القرآن او افراد فهو كمانوي وان لم يتكلم بهما
في احرامه كذا في الايضاح * عن محمد ربح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم
ولم يحضره النية قال هو حرم قيل له فان خرج ولا نية له واحرم ولم ينوشيا قال له ان يجعله ما شاء
ماله بطف بالبيت كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا طاف شوطا واحدا كان احرامه احرام عمرة
كذا في محيط السرخسي * وكذا لو لم يطف حتى جامع او احصر كانت عمرة لان القضاء قد وجب
فا وجبنا ما هو الاقل والمتيقن وهو العمرة كذا في الايضاح * واذا احرم بحجة وعليه حجة

الاسلام ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهي من حجة الاسلام تتأدى بمطلق النية كذا في الظهيرية *
ولو احرم بحجنتين عند الميقات او عند غيره لزمتاه جميعا في قول البيهقي وابي يوسف رحمهما الله
وكذا لو احرم بعمرتين عند الميقات او عند غيره لزمتاه كذا في فتاوى قاضي خان * احرم ولم ينو حجة
ولا عمرة ثم احرم بحجة فالاولى عمرة وان احرم بعمرة فالاولى حجة وان لم ينو بالاحرام الثاني شيئا
فهو قارن ولو لم ينو بالحج وهو ينوي العمرة او لم ينو بالعمرة وهو ينوي الحج فهو كما نوى ولو لم ينو
بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارنا كذا في محيط السرخسي * واذا احرم الرجل بشيء
ونسبه يلزمه حجة وعمرة وان احرم بشيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل امره
على القرآن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو احرم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة كذا
في محيط السرخسي * ولو احرم نذرا او نفلا كان نفلا او نوى فرضا وتطوعا كان تطوعا عنده وكذا
عند ابي يوسف رح في الاصح كذا في فتح القدير * الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام *
واذا احرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والنسوق والجبال * والرفث الجماع *
والنسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى * والجبال هي المخاصمة مع رفقائه
هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل صيدا كذا في الهداية * ويتقى تعرض الصيد باخذ
او اشارة او دلالة او اعانة ولا يلبس مخيطا قميصا او قباء او سراويل او عمامة او نكسوة او خفا
الا ان يقطع الخف اسنل من الكعبين كذا في فتاوى قاضي خان * والكعب هذا المنصل الذي
في وسط القدم عند مفصل الشراك كذا في التبيين * ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي به
ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بان يضع يده على انفه كذا في البحر الرائق * ولا يلبس الجوربين
كما لا يلبس الخفين كذا في المحيط * والاحرام من لبس المخيط هو اللبس المعتاد حتى لو اترر
بالقميص والسراويل او وضع القباء على كتفه او دخل منكمبه ولا يدخل يديه لا بأس به كذا
في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بشدة الهميان او المنطقة المحرم سواء كان في الهميان نعقته او نفقة
غيره وسواء كان شد المنطقة بالابريسم او بالسيور هكذا في البدائع والسراج الرواح * ولا يشد طيلسانه
بالزرا وبالخلال لانه يشبه المخيط ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا كذا في
فتاوى قاضي خان * ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصفر او زعفران او غيره الا ان يكون غسلا بحيث
لا ينفض فلا بأس به قيل في النفض ان يتناثر صبغه على البدن وقيل لا ينفذ وهو الاصح

كذا في محيط السرخسى * ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه ويستوى في ذلك الحلق بالموسى والنورة والقلاع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في الصراج الوهاج * ولا يأخذ من ظفره شيئاً كذا في محيط السرخسى * ولا يمس طيباً بيده وان كان لا يقصده التطيب كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يدهن كذا في الهداية * وليس له ان يختضب بالحناء لانه طيب كذا في الجوهرة النيرة * ولا بأس بان يكتحل بكحل ليس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه وانما يحك فليفرق بحكه خوفاً من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعراً واذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسى * ولا بأس بان يستظل بالبيت والمحمل كذا في الكافي * ولا بأس بان يستظل بالنفساط كذا في فتاوى قاضى خان * وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر لا يصيب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصيب رأسه او وجهه كذا في مكان التغطية كذا في المحيط * ولا بأس للمحرم ان يحتجم او يفتصد او يجبر الكسرا ويختتن كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يتقطع شجر الحرم غير الاذن خروك ذلك الحلال كذا في شرح الطحاوى * الباب الخامس في كيفية أداء الحج * يستحب

ان يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للحياء . نفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء من اعلى مكة على درب المعلى ولا يدخل في التبيين * والمستحب ان يدخلها نهراً كذا في التبيين * والمستحب ان يكون ملبياً في دخوله حتى يأتي باب بنى شيبه فيدخل المسجد الحرام منه متواضعاً خاشعاً ملبياً ملاحظاً لجلالة البقعة مع التلطف بالمزاحم كذا في البحر الرائق * ويدخل المسجد حافياً الا ان يتضرر به كذا في الاختيار * ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول (بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله اللهم افتح لى ابواب رحمتك وادخلنى فيها اللهم انى اسالك فى مقامى هذا ان تصلى على سيدنا محمد مبدك ورسولك وان ترحمنى وتقبل عثراتى وتغفر ذنوبى وتضع عنى وزرى) كذا في التبيين * فانما يسن البيت كبر وهلل ويقول (لا اله الا الله والله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينئذ بنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيماً وتشريفاً ومهابةً وزد من تعظيمه

وتشريفه من حجة واعتمره تعظيماً وتشريفاً ومهابةً (كذا في السراج الوهاج * ويدعو بما بدأ له
 كذا في التبيين * ثم يبدأ بالحجر ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل في الصلوة
 كذا في الظهيرية * ويستقبله وبكبراً فعائديه كما يكر للصلوة ثم يرسلهما كذا في فتاوى قاضيجان *
 وفي المدائع وغيره والصحيح انه يرفع حذاء منكميه كذا في النهر الفائق * ويستلمه وصنفة الاسلام
 ان يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان امكنه من غير ان يؤذي احداً ويقول عند السلام به
 (بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي واسرح لي صدري
 ويسر لي امري وعافني ممن مافيت) كذا في المحيط * والامس الحجر بيده وتقل يده وان
 لم يستطع ذلك امس الحجر شيئاً يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي *
 فان لم يستطع شيئاً من ذلك يستقبله ويرفع يديه مستقبلاً بباطنهما اياه ويكبر ويهمل ويحمد
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في سمع القدير * وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب
 كذا في السراج الوهاج * ولا يعمل باطن كفيه الى السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا
 في النهاية * ويقول ' الله اكبر الله اكبر اللهم اعطني ايما با وتصديقاً بكتابك وولاً بعهدك واولياءك
 لنبيك وصنعة ببيتك اشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله آمين
 بالله وكفرت بالحبث والطاموت) كذا في المحيط * ثم اخذ بما عن يمينه مما يلي باب البيت
 فيطوف سبعة اشواط وقد اضطجع قبل ذلك كذا في الكافي * وينبغي ان يبدأ بالطواف
 من جانب الحجر الذي يلي الركن اليماني فيكون ما راعى جميع الحجر بجميع يديه فيخرج
 من خلاف من يشترط المرور كذا لك عليه * وشرحه ان يقف مستقبلاً على جانب الحجر
 بحيث يصير جميع الحجر من يمينه ثم يمشي كذلك مستقبلاً حتى يجاوز الحجر فاذ اجازه
 ان يفلح وحده يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير فوعده يتعاقب
 بالطواف * وآوآء عن يساره وهو جائز مع الامة كذا في السراج الوهاج * والاصطلاح
 هو ان يلتفت طرف رءائه على كتفه الا يسر ويخرجه تحت ابطه الا يمن ويلقى طرفه الآخر
 على كفه الا يسر ويكون كعبه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف الرداء كذا في التبيين *
 ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر الاسود كذا في الكافي * وانتاح الطواف من الحجر الاسود
 ستة عند عامته مشائخنا حتى لو فتحت الطواف من غيرا الحجر جاز ويكره كذا في محيط السرخسي *

ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية *
 فيعيد الطواف فان اعاده على الحطيم وحده اجزاه كذا في الاختيار شرح المختار * وكلما مر
 بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر
 ويكبر ويهمل كذا في فتاوى قاضيخان * ويحتم الطواف بالاستلام كذا في الهداية * وان
 افتتم الطواف بالاستلام الحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك اجزاه واذا ترك رأسا فقد
 اساء كذا في شرح الطحاوي * ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي *
 وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامى كذا في محيط السرخسى * ويرمل في الثالثة
 الاولى من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي * وكذا في كل طواف بعده سعى فانه
 يرمل مئة كذا في فتاوى قاضيخان * وتفسير الرمل ان يشرع في المشى ويهز كفيه شبه المبارز
 يتبخر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط * فان زاحمه الناس
 في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسى * ولو ترك الرمل في الشوط الاول
 لابرمل الا في الشيطيين بعده وبنيساند في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولو رمل في الكل
 لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق * ولا يرمل في طواف القدوم ان اخرا السعى الى طواف
 الزيارة كذا في التبیین * وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية واللقاء وليس
 على اهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي * فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات
 ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية * وان افرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم
 عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلوة في المقام بسبب المراحة يصلي حيث
 لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية * وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضيخان *
 وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد
 ولا يجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدى * ويستحب له ان يدعو بعد صلوته
 خلف المقام بما يحتاج اليه من امور الدنيا والآخرة كذا في التبیین * ويصلي ركعتي الطواف
 في وقت يباح له اداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي * ويستحب ان يأتي زمزم بعد الركعتين
 قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتصلع ويفرغ الباقي في البئر ويقول (اللهم انى اسئلك
 رزقا وسعا وعلمنا نفعا وشفاء من كل داء) ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا

في فتح القدير * ثم اذا اراد ان يسعى بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين * ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في كل طواف بعده سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف ليس بعده سعي فلا مرد فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية * ثم يخرج الى الصفا * والافضل ان يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة * ويقدم رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين * فيبدأ بالصفا فيصعد عليها والصعود على الصفا والمرورة سنة حتى يكره ان لا يصعد عليهما كذا في محيط السرخسي * وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمرأى منه كذا في الهداية * ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلثا كذا في الظهيرية * ويهمل ويحمد الله ويشني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته كذا في محيط السرخسي * ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج * ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هينته حتى يأتي بطن الوادي فان كان عند الميل الاخضر يسعى في بطن الوادي سعيا حتى يجاوز الميل الاخضر فان اخرج منه يمضي على هينته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبلا القبلة فيحمد الله ويكبر ويهمل ويشني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويفعل ما فعل على الصفا ويطوف بهما هكذا اسمعنا شواطئ يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي كل شوط كذا في محيط السرخسي * والسعي من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهر الخمار كذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * اذا سعي معكوسا بان بدأ بالمروة فمن اصحابنا من قال يعتد به واكن يكره والصحيح انه لا يعتد بالشوط الاول كذا في الذخيرة * وشرط السعي ان يكون بعد الطواف حتى لو سعي ثم طاف اعاد السعي ان كان بمكة والسعي بعد الاحلال في الاجماع يجوز وكذا بعد الاشهر والحيف والجنازة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي * والاصل ان كل عبادة تؤدى في المسجد من احكام المناسك فالتطهارة ليس من شرطها كالسعي والتوقف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار ونحوها وطل عبادته في المسجد فالتطهارة من شرطها والطواف يؤدى في المسجد كذا في شواح الطحاوي * المفرد بالحج اذا انتهى

بطواف القدوم فالأفضل ان لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة * وروى عن
 أبي حنيفة رح انه اذا احرم بالحج يوم التروية اقبله فان طاف وسعى قبل ان يأتي منى فهو افضل
 الا ان يكون اهلاً بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسى * ولما اقيمت للصلوة
 والرجل يطوف او يسعى يترك الطواف والسعى ويصلي ثم ينسئ بعد الفراغ من الصلوة
 واذا اقيمت الجنزة خرج من سعيه اليها فاذا فرغ وما د بينى على ما كان هكذا في فتح القدير *
 ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعى كذا في التاتارخانية * وان افرغ
 من السعى يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما الى يوم التروية ولا يحل له
 شئ من المحظورات فمادام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة اشواط كذا
 في فتاوى قاضيخان * لكنه لا يسعى عقيب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط * ويصلي
 لكل اسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوى * ويكره له
 الجمع بين الاسبوعين بغير صلوة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء انصرف من
 شفع او ترك كذا في السراج الوهاج * وطواف التطوع افضل من صلوة التطوع للغرباء ولاهل مكة الصادرة
 افضل كذا في شرح الطحاوى والبحر الرائق * وعند الطواف الذكر افضل من القراءة كذا
 في السراجية * واذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج
 الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية
 بعرفات يوم حرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم كذا
 في الهداية * كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم حرفة فانها خطبتان فيجلس
 بينهما وكلها بخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم حرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلى
 الظهر كذا في التبيين * ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلوة الفجر وطلوع الشمس
 كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جاز والاول اولى
 هكذا في البدائع * ثم لا يترك التلبية في احواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره
 يلبي عند الخروج من مكة ويدعو بما شاء ويهلل كذا في التبيين * ويبست بمنى ويصلى ثمة
 صلوة الفجر يوم حرفة بنجلس ثم يتوجه الى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج
 منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * وتوبات بمكة وصلى بها الفجر يوم

عرفته ثم توجه الى عرفات و يمر بمنى اجزاه ولكن اهما بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة له ان يخرج الى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين * فاذا انتهت الى عرفات ينزل في اى موضع شاء كذا في فتاوى قاضى خان * وقرب الجبل افصل كذا في التبيين * ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب المارة هكذا في المحيط * واذ زالت الشمس اعتسل ان احب وبعده الامام المنبر يؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسى * وهرطاعه اذهب وهر الصبح كذا في البحر الرائق * ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويحلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسى * وان خطب قاعدا اجزا ولكن القيام افضل وان ترك او خطب قبل الزوال اجزا ونداء كذا في الجوهرة النيرة * وبعلم الناس في الخطبة الموتوف بعرفة والمزدلفة والاضمة ورمى جمرة العقبة في يوم النحر والنحر والحق وطراف الزيارة وجميع الماسك الى البرم الثاني من ايام النحر كذا في غاية السروجى شرح الهداية * ثم ينزل فيصلى الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بان ان واقتمت ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسى * ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره واعاد اذان العصر في ظاهر رواية هكذا في الكافي * وكذا اذا اشتعل بينهما بعمل آخر من اكل او شرب كذا في السراج الراج * ثم اجوز الجمع اعني تندسم العصر على وقتها واداءها في وقت الظهر شرائط منها ان تكون مرتبة على ظهور جائز استحسانا كذا في البدائع * واصلى الظهر قبل الزوال على ثلث ان الشمس زالت والعصر دعه اعاد الخطبة والصلوتين استحسانا كذا في محيط السرخسى * ومنها الوقت وهو ان يكون يوم عرفة والمكان وهو عرفات كذا في الكفاية * ومنها احرام الحج قالوا ينبغي ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضى خان * ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة كذا في الهداية وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * ومنها الجماعة عند ابيحنينة رح ومندهما ليس بشرط فمن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقتته عند ابيحنينة رح وقالوا يجمع

بينهما المنفرد كذا في الهداية * والصحيح قول ابى حنيفة رحمه الله كذا في الزاد * ولو فاتاه مع الامام او فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقتته ولا يجوز له تقديم العصر على قول ابى حنيفة رح كذا في شرح الطحاوى * ولا يشترط الا امام لجميع اداء الظهر كذا في البحر الرائق * فاذا ادرك مع الامام ركعة واحدة من الصلوتين او شيئا من الصلوتين جازا لجمع اجماعا كذا في الجوهرة النيرة * ولو نفر الناس عن الامام فصلين وحده الصلوتين جاز ذكره مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قيل يجوز عندهما وصدا ابى حنيفة رح لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط المرخسى * لو احدث الامام في الظهرنا استخلف غيره بجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين * واو احدث الامام بعد ما خطب وامر رجلا بالصلوة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له ان يصلى بهم الصلوتين جميعا وله لم يامر احدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول ابى حنيفة رحمه الله لان المذهب عنده ان الامام او من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما اجزاهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوى * ومنها ان يكون الامام هو الامام الاعظم او نائبه وهو شرط عند ابى حنيفة رح هكذا في الجوهرة النيرة * فلو صلى الظهر بجماعة لا مع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند ابى حنيفة رح والصحيح قوله هكذا في البدائع * ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطة صلوا كل واحدة منهما في وقتها كذا في التبيين * وان افرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط * وصرفات كلها موقوف الابطن عرنته كذا في الكنز * ويقف في اى موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان * والموقف شرطه شيان احدهما كونه في ارض عرفات والثاني ان يكون في وقته وليس القيام من شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جاز وكذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق * والا فضل ان يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط * وواجبه الامتداد الى الغروب * واما سنننه فالاغتمسال والخطبتان والجمع بين الصلوتين وتعجيل الوقوف عقبيهما وان يكون مفطرا وان يكون متروضا وان يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وان يكون حاضر القلب فارغا عن الامور الشاغلة عن الدماء وينبغي وان يجتنب في موقفه

طريق القوافل وغيرهم لئلا ينزعج بهم وان يقف عند الصخرات السود موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق * ووقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلوتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * ويرفع الايدي سبطا ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع * ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجتهد في الدعاء ويلبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي * ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية * ولا يزالون في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لهم الى غروب الشمس كذا في المصبرات * وايسر عن اصحابنا بعد دعاء صرقت لان الانسان يدعوا بما شاء كذا في البدائع * وليكن دعائه بعرفات (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا بعد الاياه ولا نعرف ربا سواه اللهم اجعل في قامي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار اجري من النار بعنوك وادخلني الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اذ هديتني الاسلام فلا تنزعني عني ولا تنزعني منه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط * والسنة ان يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهرة النيرة * ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع فجر النحر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها او جاهل او نائم او يفظان مغيثا ومحنونا او معدي عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار معدرا للحج ولا يجزى عليه الفسار بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي * وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة واكملوا ذال القعدة ثلثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر حاراستحسانا والقياس ان لا يجوز كما لا تبين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضيهان * وان لم يدرك عرفات حتى طلع النحر من اول يوم النحر فقد باته الحج وسقط عنه افعال الحج ويتحول احرامه الى العمرة فيأتي بافعال العمرة ويحل ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي * والليالي كلها تابعة للايام المستقبلة لا للايام الماضية الا في الحج فانها في حكم ايام ماضية

لا في حكم ايام مستتبلة * ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية وايام النحر تابعة ليوم عرفة حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذلك لا يجوز التضحية فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسى * واذا غربت الشمس افاض الاله ام والناس معه صلى هينتهم حتى يأتوا بمزدلفة كذا في الهداية * والا فصل ان يمشى صلى هينته فاذا وجد فرجة اسرع كذا في التبيين * وينبغي ان يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا تأخر الامام عن غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار * وبكبر ويهمل ويحمد ويلى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين * وان خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط * والا فصل ان يقف في مكانه كيلا يكون آخذا في الاداء وهو الافاضة قبل ان انه وكه لا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين * ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضة الامام انصرف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية * ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل ان يأتى المزدلفة فعليه ان يعيدها اذا اتى بمزدلفة في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل ان يعيدهما بمزدلفة عادتا الى الجواز تراهم جميعا كذا في شرح الطحاوى * ولو خشي طلوع الفجر قبل ان يصل المزدلفة فصليهما في الطريق جاز كذا في التبيين * ولو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب يصلى المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يعد العشاء حتى انشجر الصبح عاد العشاء الى الجواز كذا في الظهيرية ويستحب ان يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين * واذا اتوا المزدلفة نزلوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارعة الطريق كذا في محيط السرخسى * والنزول بقرب الجبل الذي يقال له فزع افضل كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلى الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلى بهم صلاة العشاء باذان واقامة واحدة في قول اصحابنا الثلاثة كذا في البدائع * ولا يتطوع بينهما ولو تطوع بينهما او اشتغل بشيء اعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند البيهقي رحمه الله * ومن صلى المغرب او العشاء وحده اجزاه بخلاف الصلوتين بعرفة صلى البيهقي رحمه الله والا فصل ان يصلى مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح * ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط

في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية * واذا فرغ من العشاء
 يبيت ثم كذا في المحيط * وينبغي ان يحصى هذه الليلة بالصلوة والقراءة والذكر والدعاء
 والتضرع كذا في التبيين * فان مربها ما بعد طلوع الفجر من غير ان يبيت بها فلا شيء عليه
 ويكون مسياً بتركه السنة كذا في البدائع * فاذا طلع العجر صلى الامام بالناس الفجر بغلس
 ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدرى * ويقف الناس وراء الامام او حيث شاءوا كذا
 في محيط السرخسى * والافضل ان يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قرح
 كذا في شرح الطحاوى * ويحمد الله ويفنى عليه ويهلل ويكبر ويلبى ويصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا في الراد * ويدعو الله حاجته رافعاً يديه الى السماء كذا في المحيط * والمزدلفة كلها
 موقوف الا بطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان * واذا بلغ بطن محسراً سرع ان كان ما شيا
 وحر كدابته ان كان راكباً قدر رمية ذكره الكرماني وهو اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية *
 ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع العجر الى ان يصفر جدا فاذا طلعت الشمس خرج وقته
 ولو وقف فيها في هذا الوقت او مربها جاز كما في الوقوف بعرفة وقبلاً او بعده لا يجز كذا
 في التبيين * ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها الا اذا كانت به
 علة او مرض او ضعف فشاف الزحام دفع منها ليلاً فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج *
 فاذا اسفر جدا دفع منها قبل طلوع الشمس والناس معه حتى يأنوا منى كذا في الراد * روى
 عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه حدث الاسفار فقال اذا اسفر بحيث لم يبق الى طلوع الشمس
 الا مقدار ما يصلى ركعتين يذهب كذا في المحيط * فان دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصلى
 الناس العجر فقد امس ولا شيء عليه كذا في البدائع * ثم يأتي خمررة العتمة قبل الزوال
 فيرميها سبع حصيات في بطن الوادي من اسفل الى اعلى مثل حصاة الحذف ويكسر مع كل حصاة
 ولا يرمى يؤمئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها كذا في شرح الطحاوى * ولو جعل بدل النكبير
 تسبيحاً او تهليلاً جاز ولا يكون مسياً كذا في البدائع * وبقطع الليلة عند اول حصاة يرميها
 في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين المعرد والمتمتع والقارن
 كذا في البحر الرائق * والمعتمر يقطع اذا استلم الحجر وفانت الحج اذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية
 حين يأخذ في الطواف فان كان قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر

اذا نبح هديه ولو حلق الحاج قبل ان يرمى جمرة العقبة طمع التلبية وان زارا البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عندا بيمينه ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسى * ثم يرجع الى منى فان كان معه نسك ذبحه وان لم يكن فلا يضره لانه مفرد بالحج ولو كان قارنا او متمتعاً فلا بدله من الذبح ثم يحلق او يقصر والحلق افضل كذا في شرح الطحاوى * هذا في غير المحصر فاما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر الفائق * ثم التخيير بين الحلق والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تعذر الحاق لعارض تعين التقصير او التقصير تعين الحلق كان لبده بصمغ فلا يعمل فيه المقراض ومتى نقص تناثر بعض شعره لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للمحرم ازالة شعره بغيرهما كذا في البحر الرائق * والتقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدارا لأملة كذا في التبيين * وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على قدر الاملة اذا طراف الشعر غير متساوية عادة فوجب ان يزيد على قدر الاملة حتى يستوفي قدر الاملة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وحلق الكل افضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي * ثم الحلق موقت بايام النحر هو الصحيح وافضل هذه الايام اولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعرا كان حلق قبل ذاك او بسبب آخر ذكر في الاصل انه يجري الموضع على رأسه لانه لكان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه اجراء الموضع واذا لكان الشعر فما عجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه * ثم اختلف المشايخ في اجراء الموضع انه واجب او مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط * قال محمد درج لركان برأسه قروح لا يستطیع معها ان يمر الموضع على رأسه ولا يصلى الى تقصيره فتدخل بمنزلة من حلق رأسه لانه عجز عن الحلق والتقصير فسقط عنه والاحسن له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر وان لم يؤخر لاشي عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى او من يحلقه فلا يجزيه الا الحاق او التقصير وليس هذا بعذر كذا في محيط السرخسى * ولزحلق بالنورة اجزاء كذا في السراج الوهاج * ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بيمين الحائق لا المحلوق ويبدأ بشق الايسر كذا في فتح القدير * ويستحب دفن شعره والدماء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر فلا بأس به وكراهة القاءه في الكنيف والمغتسل كذا في البحر الرائق * ويستحب قص اظفاره وشاربه

واستحداه بعد خلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يأخذ من لحيته شيئاً
 ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبیین * ثم اذا حلق او قصر حل له كل شيء حرم عليه
 بالاحرام الا النساء كذا في فتاوى قاضيان * وكذا توبع الرطبي كاللمس والقبلة لا يحل له
 كذا في السراج الوهاج * ولا يحل الجماع في ما دون الفرج عندنا كذا في الهداية *
 ولولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في المبين * ثم يطوف بالبيت
 في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغدا وبعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطرف سبعة
 اشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضيان * ويحل له النساء
 بالخلق السابق لالبا لطواف واذا طاف منه اربعة اشواط حل له النساء لانها هي الركن وما زاد
 واجب ينجر بالدم وهو الصحيح هكذا في التبیین * ولولم يطف اصلاً لم يحل له النساء وان طال
 ومضت سنون وهذا اجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولرطاف طواف الزيارة
 محدثا وجنبا خرج عن احرامه ويحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا
 في فتاوى قاضيان * واذا طاف بالبيت منكوسا بان اخذ من يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة
 اشواط يعتد بطوافه في حق التحال وعليه الاعادة مادام بمكة ولرطاف منكشف العورة تد رما
 لا يجوز الصلوة معه اجزاه واذا طاف طرف الزيارة في ثوب كله نجس فمذاوم الوطاف عربا وسواء
 فاذا كان من الثوب قد رما يوارى عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه كذا
 في الظهيرية * ولولم يجعل طوافه من وراء الحطيم بل طاف وسطه في الطرف الواجب
 فان كان بمكة اعادة الطواف جميعه لياتي به على ترتيبه فان لم يفعل واعادة على الحطيم
 اجزاه عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا الطرف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن
 وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضيان * وفي الحجة وينال له طواف الواجب كذا
 في الباتار خاتمة * فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يمل في هذا الطواف
 ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي * ولا يضلنا خيرهما اطراف اركان ليصير تبعاً للمدرّس
 دون السنن كذا في البحر الرائق * ثم يعود الى منى فينمى به لرمي الجمار في بنية الايام
 ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويكره ان يبيت
 في غير منى في ايام منى كذا في شرح الطحاوي * فان بات في غيره متعمدا فلا شيء عليه عندنا

كذا في الهداية * سواء كان من اهل الحقاية او غيره كذا في السراج الوهاج * وعندنا لا خطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتى تلى مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم بما يليها وهو الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجمرة الاولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي * والمقام الذي يقوم فيه الناس على الوادي كذا في المحيط * كل رمى بعده رمى فانه يقف بعده وكل رمى ليس بعده رمى فانه لا يقف بعده لان العبادة قد انتهت كذا في الجوهرة النيرة * ويطيل القيام ويتضرع كذا في التبيين * فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته ويرفع يديه حذاء منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الادعية وينبغي للحاج ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي * فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمى الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم ينفر ان احب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمى بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضي خان * والكلام في الرمي في مواضع * الاول في اوقات الرمي وله اوقات ثلثة يوم النحر وثلثة من ايام التشريق اولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلثة انواع مكروه ومسنون ومباح فما بعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى زوالها وقت مسنون وبعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسى * ولو رمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفانا كذا في البحر الرائق * واما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيهما قبل الزوال الا ان ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روي في ظاهر الرواية * واما وقته في اليوم الرابع فعند ابي حنيفة رح من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسى * الثاني انه يجوز الرمي بكل ما كان

من جنس الارض بشرط وجود الامتثال حتى لا يجوز بالفير وزج والياثوت كذا في السراج الوهاج *
وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية * ويجوز بالحجر والمدروطين والمغرة والنورة
والزرنينج والملح الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة
هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * الثالث في مقدار ما يرمى به * فنقول يرمى بالصغار مثل حصي
الخدف كذا في المحيط * واختلفوا في مقدارها والمختار قدر البالي فلا ولورمي بحجرا كبيرا واصغر
جاز كذا في الاختيار وشرح المختار * وليس بمستحب كذا في التارخانية * الرابع في صفة المرمى به
فنقول ينبغي ان تكون مفسلة كذا في السراج الوهاج * ولورمي بمنجسة بيقين كره واجزاه
كذا في فتح القدير * ويستحب ان يأخذ حصي الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمى بحصاة
اخذها من عند الجمرة فان رمي بها جاز وقد اصابه كذا في السراج الوهاج * ويكره ان يلسق حجرا
واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير * الخامس في
كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي ابهامه وسبابه كانه ما ند
ثلثين ويرميها كذا في المحيط * وفي الولل الحية وهو الاصح كذا في التارخانية * قالوا
وينبغي ان يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة اذرع فصاعدا وذكر في الاصل لو قام
عند الجمرة ووضع الحصى عندها وضعا لا بحرية ولو طرحها طرعا اجزاه لكنه مسمى المخالفة
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * السادس في صفة الراعي * بل رمي بعده رمي
قالوا فضل ان يكون ما شيئا والا فرا كما هكذا في المتنون * السابع في محل الرمي * فنقول
محل رمي الحمار الثلث اولها نلى مسجد الخيف والوسطى التي تليها والا خيرة هي جمرة
العقبة كذا في المحيط * الثامن ان من اى موضع يرمى * فنقول يرمى من بطن الرادى
يعنى من اسفله الى اعلاه كذا في السراج الوهاج * ويقذف جامة اليمين هكذا في شرح الطحاوى *
ولورميها من اعلاه جاز والاول السنة لا من عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية *
ويستقبل في الرمي جمرة العنبة يجعل منى عن يمينه والكعبة من يساره ويقوم حيث يرمى
موقع حصياته كذا في فتاوى قاضي خان * التاسع في مريض وقوع الحصى * فنقول ينبغي
ان يرمى الحصاة عند الجمرة او ثريبا منها حتى لو وقعت بعيدا منها لم يحز كذا في المحيط *
ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على محمل وثبتت عليه اصابه وان سقطت عن المحمل

او من ظهر الرجل في سنتها ذلك اجزاء كذا في الظهيرية * العاشر في مدد الحصاة * فنقول يرمى كل جمرة بسبع حصيات * وفي الينا بيع يرميها بيمينه كذا في التاتارخانية * ولو رمى احدا لجمار بسبع حصيات رمية واحدة فهي بمنزلة حصاة واحدة وكان عليه ان يرمى ستة اخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي * الحادي عشر انه يكر عند كل حصاة * فيقول (بسم الله والله اكبر) رغا للشيطان وحزبه ويقول (اللهم اجعل حجي مبرورا وسعي مشكورا وذنبي مغفورا) كذا في المحيط * الثاني عشر انه في اليوم الاول يرمى جمرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط * وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان اعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي * رجل رمى في اليوم الثاني بالجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان رمى الاولى ثم عاد على الثانية والثالثة فحسن مراعاة للترتيب وان رمى الاولى وحدها اجزاء عندنا هكذا في التاتارخانية * فان رمى كل جمرة بثلاث اتم الاول باربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان رمى كل واحدة باربع اتم كل واحدة بثلاث وان استقبل رميها فهو افضل * وفي مناسك الحسن اذا رمى بالجمرة الاولى بحصاة ثم رمى بالجمرة الوسطى بحصاة ثم رمى بالجمرة الاخيرة بحصاة ثم رجع فرمى بحصاة حصاة حتى رمى كل واحدة منهم بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجمرة الاولى ورمى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فعليه ان يتمها برمى ثلاث حصيات ورمى جمرة العقبة بحصاة فيتمها برمى ست هكذا في المحيط * وعن محمد بن جرير بن عثمان الجمارا لثلاث فاني يده اربع حصيات لا يدري من ايتهن هي يرميهم عن الاول ويستقبل الجمرتين الباقيتين ولو كان نلنا اعداها على كل جمرة واحدة وكذا لك لو كانت حصاة او حصاتين اعاد كل حصاة ويجزيه كذا في محيط السرخسي * ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقوم حتى يرمى كذا في الهداية * ثم يأتي المحصب وهو الا بطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا انه سنة فيصير سبأ بتركه ثم يدخل مكة ويطوف للصدر وسبعة اشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي * ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الاناضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين * وله وقتان وقت الجواز ووقت الاستحباب

فالاول اوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم اطال الاقامة بمكة ولوسنة ولم ينو الاقامة بها ولم يتخذها دارا جازطوانه واما آخره فليس بموقوت مادام مقيما حتى لو اقام عاما لا ينوي الاقامة فله ان يطوف ويقع اداء والثاني ان يوتعه عند ارادة السفر حتى روى عن ابى حنيفة رحمه الله انه لو طافه ثم اقام الى العشاء فاحب الى ان يطرف طوافا آخر ليكون توديع البيت آخر مهده عن مورده كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بالتأخير عن ايام النحر بالاجماع كذا في البدائع * وطواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على اهل مكة واهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح * ولا يجب على الحائض والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي * كوفي فرغ من افعال الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصدر لا على من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل ان يحل النفر الاول * والنفر الاول بعد يوم النحر بيومين اما اذا عزم بعده فقد لزمه طواف الصدر ولا يبطل باختياره السكنى وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح التمام مع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * كوفي حجة واتخذ مكة دارا ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لانها استوطنها صار من اهلها بلحق بالمكنى والمكنى اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر مكذا هذا * حائض طهرت قبل ان تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفرو طهرت فليس عليها ان تعود وكذا لو انقطع دمها فلم نعتسل ولم يذهب وفتت الصلوة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميقات فعليها الطواف كذا في محيط السرخسي * ومن نفرو لم يطف للصدر ثم انه يرجع ما لم يجاوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع بعمره وان عاد بعمره ابتداء بطوافها فادفرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج * قال الشيخ الامام الكرخي عن ابى حنيفة رحمه الله اذا مرغ من طواف الصدر اتى المقام وصلى عنده ركعتين ثم اتى زمزم فيشرب من ما فيها كذا في الظهيرية * وكيعيته ان يأتى زمزم فيستقى بنفسه الماء فيشربه مستتبلا القبلة بتضلع عنه ويتمس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح

به وجهه ورأسه وجسده ويصب عليه ان تيسر ويستحب ان يأتي البيت اولا وقبل العتبة ويدخل البيت حافيا ثم يأتي الملتزم كذا في التبيين * وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول (السائل بيا بك يسألك من فضلك ومعروفك ويرجو رحمتك) كذا في الظهيرية * ويلتزمه ساعة يبكي كذا في الكافي * ويتشبه باستار الكعبة ان كانت قريبة بحيث ينالها والا وضع يديه فوق رأسه مبسوطين على الجدار قائمتين هكذا في البحر الرائق * ويلصق خده بالجدار ان تمكن من ذلك كذا في الكافي * ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته كذا في فناوين قاضي خان * ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان امكنه ان يدخل البيت فحسن وان لم يدخل اجزاه كذا في محيط السرخسي * ثم ينصرف وهو يمشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيب حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي * وادأخر ج من مكة يخرج من الثنية السفلى من اسفل مكة كذا في فتح القدير * والارأ في جميع ذلك كالمجل غير انها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو اسدلت على وجهها وجازوا لا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية * بل تسمع نفسها لا غير لاجماع العلماء على ذلك كذا في التبيين * ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق رأسها واكن تتصر كذا في الهداية * وتلبس من المخيط ما بدأ لها من الدرع والقميص والخمار والخف والغفازين ولكن لا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل كذا في الكفاية * ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس المخيط من حرير او غيره وتلبس الحللى ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع الا ان تجد الموضع خاليا كذا في الهداية * وفي الحجة وليس عليها ان تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التاتارخانية * والخنثى المشكل كالمراة في جميع ما ذكرنا احتياطا كذا في التبيين * فصل في المتفرقات * ومن اغمى عليه فاهل عنه رفقاؤه جاز عند ابى حنيفة رح وقال لا يجوز ولو امرنا نأبى بان يحرم عنه اذا اغمى عليه او نام فاحرم المأمور منه صحح بالاجماع حتى لو افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز كذا في الهداية * ولا يلزم النائب التجرد من المخيط حال احرامه عن الغمى عليه كذا في البحر الرائق * اختلفوا في ما لو استمر مغمى عليه الى وقت اداء الافعال هل يجب

ان يشهد وابنه المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف اولاً بل مباشرة الرقعة لذلك منه يجزئه
فاختار طائفة الاول واختار آخرون الثاني وجعله في المبسوط الاصح كذا في فتم القدير *
وان احرم عنه او طاف به او رمى عنه من ليس من رفقة اخلفوا فيه قيل لا يجزئه عنده
وقيل يجزئه كذا في محيط السرخسي * في المنقني عيسى ابن ابان عن محمد بن رجل
احرم بالحج وهو صحيح ثم اصابه عنه فقضى به اصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذا
سنتين ثم افاق اجزاه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذا لك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح
او مريض الا انه يعقل بما فمى عليه بعد ذلك فحمله اصحابه وهو مغشى عليه وطافوا به فلما
قضوا الطواف او بعضه افاق وقد اغشى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً اجزاه ذلك عن
طوائف كذا في المحيط * ذكر الا سبيجاني ومن طيف به محمولا اجراً ذلك الطواف عن الحامل
والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول او لم ينوار كان الحامل
طواف العمرة والمحمول طواف الحج او بالعكس ولو كان الحامل ليس بمحرم فالمحمول
هما او جهة احرامه كذا في البحر الرائق * وهكذا في شرح الطحاوي * مريض لا يستطيع الطواف
فطاف به اصحابه وهذا ان كان لم امرهم لا يجزئه وان كان امرهم ثم نام اجزاه وكذا اذا
دخلوا به الطواف او وجهه نحوه فنام بطاؤه اجزاه هكذا في المحيط * مريض لا يستطيع الرمي
نرضع الحصى في كفة ايمريه او يرمي عنه غيره وامره كذا في محيط السرخسي في صفة الرامي *
راو قال لبعض من عنده استاجر لي من يحملني فيطوف بي ثم عليه صناديق ثم راح بعض
الذي امره بذلك من موره بل تشاغل بغيره لم يولاً ثم استأجر ثوباً يحمله وهو قائم نظراً له
قال استحسن اذا كان في موره ذلك انه يجزى ما اذا طال ذلك زمانه واكثره واحتملوه وهو قائم
لا يجزئه عن الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط * استأجر وارجاه جمعوا امرأته ففراهما
ونما والطواف احرامهم وإليه الاحقة واحراً المأبى ان ذي الحاملين طلب غداهم والمحمل
يعقل وقد اوى الطواف احناً المحمول دون الحاملين وان كان مريضاً لم يحرم كذا
في فتم القدير * طواف وجد ٢ وتمت اكرن عنه وان بعد نظراً ما او عن غيره والحج حجة
اد اقدم مكة وطاف بها نظراً كان للغدوم وان كان صحياً ما بالعمدة طوافه بكون العمرة
وان كان فارناً طوافه اولاً للعمرة ثم للحج وكذا الطواف وقت طواف الزيارة فان لم ينو

لذلك ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للغريم او هاربا من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينوه كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل كيفية اداء الحج * الصبي لو احرم بنفسه او احرم عنه صار محرما كذا في التبیین * وفي الاصل الصبي الذي يحج به ابوه يقضى المناسك ويرمى الجمار اذا كان صبيا لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط * ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسی * وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض اعمال الحج نحو الرمي وما اشبه ذلك لم يكن عليه شيء * ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير وارتكب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير * وينبغي لمن احرم عن الصبيان ان يجرده ويلبسه ثوبين ازار او رداء ويجنبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام لاشيء عليه ولا على وليه لاجله ولو افسده لا قضاء عليه وكذلك اذا اصاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوی * واذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان اقرب اليه حتى لو اجتمع والده اخ يحرم عنه الوالد دون الاخ كذا في فتاوى قاضي خان في كيفية اداء الحج * الباب السادس في العمرة * وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على سنة مخصوصة وهو ان يكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسی * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام بكرة فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضي خان * وهي يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والاظهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا الوادع في هذه الايام صح ويأتي محرما بها فيها كذا في الهداية * في المنتقى بشر من ابي يوسف رح في الامالي رجل اهل بعمرة في اول العشرة ثم قدم في ايام التشريق فاحب الى ان يؤخر الطواف حتى يمضي ايام التشريق ثم يطرف وائس عليه ان يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام اجزاه ولادم عليه ولراهل بعمرة في ايام التشريق فانه يومربان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضى ايام التشريق ثم طاف لها اجزاه ولادم عليه كذا في المحيط * واما ركنها فالطواف * واما واجباتها والسعي بين الصفا والمروة والحلق او التقصير كذا في محيط السرخسی * واما شرائطها فنشراط اللحم الا لو نت هذا

في البدائع * وامامتها وآدابها هو من الحج وآدابه الى الفراغ من السعي * وامامتها
 فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج باقلا من البدائع *
 المعرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات او قبل الميقات في اشهر الحج او في غير اشهر الحج
 ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد التلب بيقول (ليكن بالعمرة او يقصد بتلبه ولا يذكرها
 بلسانه والذكر باللسان افضل كذا في المحيط * ويجنب المحرم بالعمرة ما يجنب المحرم
 بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج اذا طاف وسعى
 وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما استدل في اصح الروايات كذا في
 الظهيرية * الباب لساعى النحر وان منع * القارن هو ان يجمع بين احرامى الحج
 والعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها هكذا في معراج الدراية * سواء احرم بهما معا
 او احرم بالاحدة وادف اليها العمرة او احرم بالعمرة ثم اضاف اليها الاحدة الا انه اذا احرم
 بالاحدة وادف اليها العمرة فتداساء فيما صنع كذا في المحيط * ان اراد الرجل القران
 يتأهب الاحرام كما يذأب المبرن متوضأ او يعتسل ويصلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم انى
 ارد العمرة والحج (ثم يلى تيقول (بمك عمرة وحج معا) كذا في فتاوى قاصحان * ويذكره بلسانه
 عند التلبية مع قصد القلب او يقصد بهما التلب ولا يذكرهما باللسان والذكر باللسان افضل اذا لم
 على هذا الوجه يصير محرما باحرامين فبعثتم في اشهر الحج او قبلها بالحج من عام ذاك كذا في
 المحيط في تعليم اعمال الحج * وادنى القارن بافعال العمرة ثم تأبى بافعال الحج كذا في محيط
 السرخسى * فبدا في طواف التذوم سبعة اشواط ويسعى كذا في الهداية * ولطاف الحج والعمرة طوافين
 صوابين من غير ان يسعى بهما ثم سعى سعيين جازوا سواء كذا في التبيين * ادأطاف القارن
 لعمرة ثلثة اشواط وسعى اليها ثم طاف لعمرة كذا في ثم وقف بعرفة ثم ادأطاف المحسوب من طواف
 العمرة ونقضى شرا واجدا وان طاف العمرة وبعد السعى اليها المحسوب وجزا بالعمرة استحبها
 وهو ان كذا في محيط السرخسى * ان طاف القارن وسعى اولاً بالحج ثم طاف وسعى للعمرة الاول
 للعمرة والثانى بالحج كذا في الحويزة النيرة * قارن طاف لعمرة وحج وسعى بركعتين ان يكون احده
 كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط * ولا يحلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية * ادأرمي جدر العقبة
 يوم النحر يذبح دم النحران وهذا الدم نسك من الماسك كذا في تارخى تاضىخان * ويتحلى

بالحلق عند نال بالذبح كذا في الهداية * وان كان القارن ماق الهدى مع نفسه كان افضل
 ثم يحلق او يقصر كذا في فتاوى قاضيخان * والمتمتع من يأتي باعمال العمرة في اشهر الحج
 او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلم باهله
 بينهما الما ما صحها كذا في فتاوى قاضيخان * سواء حل من احرامه الاول او لا كذا في
 محيط السرخسي * وليس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بل اذا وها
 فيها او اذا اكثر طوافها فلو طاف ثلثة اشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعة الباقية
 ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير * فلو طاف المتمتع اكثر طواف عمرته قبل
 اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بعمرة ومفرداً بالحجة ولا يجب
 عليه الهدى كذا في الظهيرية * ولا يشترط ان يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام
 فعلها حتى لو احرم في رمضان وانام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم طاف لعمرته
 من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق * ولا لمام الصحيح ان يرجع
 الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقاً عليه كذا في المحيط * والالمام الصحيح انما يكون
 في المتمتع الذي لا يسوق الهدى اما اذا ساق الهدى فالمامه فاسد ولا يمنع صحة التمتع
 ذاق السراج الوهاج * وان اعتمر في اشهر الحج ثم حل منها ورجع الى اهله ثم حج من
 عامه ذلك لم يكن متمتعاً واذا اعتمر في اشهر الحج وطاف له ثلثة اشواط حل ورجع الى اهله
 ثم رجع الى مكة وتضي ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان
 طاف اربعة اشواط ثم رجع والمسئلة بها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي * ولو عمر
 في اشهر الحج ثم عاد الى اهله قبل ان يحل منها ولم يلم باهله وهو محرم ثم عاد بذلك الاحرام فانه
 عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما اذا طاف لعمرته ثلثة اشواط وانحل
 ثم عاد الى اهله وهو محرم ولو انه رجع الى اهله بعد ما طاف اكثر الطواف لعمرته او كاه لم
 يحل ولم يلم باهله محرمات عادوا ثم بتية عمرته وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً قبل
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمه الله لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية *
 والمتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى صفة المتمتع الذي
 لا يسوق الهدى ان يبتدى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى

يخلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج * والأحرام من الميقات ليس شرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو أحرم بها من ذبيرة أهله وغيرها جاز وصار متمتعا وكذا الحلق بعد الفراغ منها ليس بحتم بل له الخياران شاء تحلل وإن شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج كذا في التبيين * ويقطع التلبية إذا ابتداء الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج * ثم يقيم بمكة حلالا كذا في الهداية * وليس الإقامة بمكة شرط بل معناها أنه إذا أراد أن يقيم للحج من عامه ذلك فليقيم حلالا إلى وقت إحرام الحج وإقام بمكة حراما ما جاز كذا في السراج الوهاج * فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلام كذا في الهداية * والمسجد أضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير * وهذا الوقت ليس بلام حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهرة النيرة * ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين * وكلما عجل فهو أفضل كذا في الجوهرة النيرة * ويفعل ما يفعله الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمعن بعد ما أحرم بالحج طاف طواف التذوم وسعى ولم يرمل في طواف الزيارة سراء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير * ويجب الدم على المتمعن شكرا لما أنعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى تاضيفان * ولا يخلق رأسه حتى يذبحه وإن كان معسرا لا يجد ثمن الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وأما يجوز له أن يصوم ثلثة أيام بعد إحرام العمرة إلى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة * والأفضل أن يصوم هذه الأيام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما تباها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية * ولا يجوز صومها إلا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم إن شاء تأخر وإن شاء فقه كذا في الجوهرة النيرة * فإذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضى أيام التشريق عند كذا في الظهيرية * وإن صامها بمكة بعد ما راعه من الحج جاز عندنا كذا في القدوري * قال أبو حنيفة رخص ومن لم يصم الثلثة ليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي * ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلثة أيام أو بعد ما أكمل قبل أن يخلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل إلا بالهدى * وأما وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل

ان يصوم سبعة ايام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن من ابى حنيفة رحمهما الله ولولم يصم الايام الثلاثة لم يجزه الصوم بعد ذلك ولا يجزيه الا الدم فان لم يجد هديا وحل فعليه دم للمتعة ودم لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية * وانما حجز من الاداء اوصات واوصى لم يجزه الغديته انما يلزمه الدم منه كذا في التاتارخانية * ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان انتهى الهدى الى يوم النحر لم يجزه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين * وحكم القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجده والصيام ان لم يتدر عليه كذا في الظهيرية * فان اراد المتمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه كذا في القدوري * وهو افضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهرة النيرة * ولورث ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدا له ان لا يتمتع كالله ان لا يتمتع كذلك ويفعل بهديه ما شاء كذا في غاية السروحي شرح الهداية * القرآن في حق الآفا في افضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه افضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية كذا في المحيط * وليس لاهل مكة تمتع ولا تارة وانما اهم الافراد خاصة كذا في الهداية * وكذلك اهل المواقبت ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج * اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح ترائه واخرج الى الكوفة وهل بالعمرة واعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً ولو ان المكي خرج الى الكوفة واحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً وصح المامه مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط * ولو احرم لعمرة قبل اشهر الحج فقضاها وتحلل واقام بمكة فاحرم لعمرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فان كان حين فرغ من الاولى خرج فجاوز الميقات قبل اشهر الحج فاهل منه لعمرة في اشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن متمتعاً الا اذا خرج الى اهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند ابي حنيفة رح وعندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج واقام بمكة او ببصرة وحج من عامه ذلك صار متمتعاً كذا في المتنون * ولو اعتمر في اشهر الحج ثم انسدها واتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد

ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولولم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله الممنوعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رح لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في فتاوى قاضيخان * هذا اذا اصر في اشهر الحج وافسدها ولوانه اصر قبل اشهر الحج وافسدها ثم اتمها على العساة ولم يخرج من الميقات حتى دخل اشهر الحج وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع ولو عاد الى غير اهله ولحق بموضع لاهله المتمتع والذان ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول ابى حنيفة رح ان رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقه اشهر الحج وهو من اهل المتمتع ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقه اشهر الحج وهو ليس من اهل المتمتع وتوجه اليه النهى من التمتع فلا يرتفع عنه النهى حتى يلحق باهله وعند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله يكون متمتعاً في الوجهين هكذا في شرح الطحاوى * ومن اصر في اشهر الحج وحج من عامه فأيهما افسد مضى فيه وسقط دم المنة كذا في الهداية * ولو تمتع وضحي ام بحزة عن المنة كن ابي الكنز * الباب الثامن في الجنائز * وفيه خمسة فصول * الفصل الاول فيما يجب بالطيب او التدهن * الطيب كل شيء له رائحة مستلذة ويعد الغلاء طيباً كذا في السراج المبرق * قال اصحابنا الاشياء التي تستعمل في المدن على ثلاثة انواع نوع هو طيب محص معد للتطيب بناسك والكاهن والعنبر وغير ذلك يجب به الكفارة على ابي وجه استعمال حتى قالوا وداوى عينه بطيب يجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا منه معنى الطيب ولا يصدر طيباً بوحده ما لا شحم نسواء اكل او ادهن او جمل في شقاق الرجل لا يجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على وجه الطيب ويسعمل على وجه الدواء كالریت والشبرج ويعنبر فيه الاستعمال فان استعمال استعمال الانهال في المدن يطهر له حكم الطيب وان استعمال في مأكل او شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في الدائع * ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره وراشه كذا في فتح القدير * فان استعمال الطيب فان كان كثيراً ما حشا فيه الدم وان كان قليلاً ففيه الصدقة كذا في المحيط * واحتاف المشائخ في الحد الفاصل بين التليل والكثير فبعض مشائخنا اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة

بربع العضو الكبير * والشيخ الامام ابو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير ومالا فلا والصحيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو للطيب حتى لو طيب به عضوا كاملا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين * هذا في البدن واما الثرب والفراش اذا التزق به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والا فما يتبع عند المبتلى به كذا في النهر الفائق * ويستوى في وجوب الجزاء بالتطيب الذكر والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع * ولو طيب جميع اعضاءه فعليه دم واحد لاتحاد الجنس كذا في التبيين * وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رح اذا كفر للارل فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر للاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج * وان خضب رأسه بخناء يجب الدم وهذا اذا كان ما نعا وان كان ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الرأس كذا في الكافي * ولا يخلو خضب رأسه بالوسمة لاشي عليه وعن ابي يوسف رح اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداق فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية * ولا ينسل رأسه ولحيته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول ابي حنيفة رح ولو غسل المحرم باثنان فيه طيب فان كان من رآه سماء اشدانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى ابي حنيفة في فصل ما يجب بلبس الخطي * ولو لمس طيبا لتزق به مقدار عضو كاهل وجب الدم سواء قصد التطيب او لم يتصد وان كان اقل من ذلك فصدقة وان لم يلزق به فلا شيء عليه وعن محمد رح فيمن اكتحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج * ولو كان الطيب في اعضائه متفرقة يجمع ذلك كله وان باخ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة اخرى مداوها مع لارل فليس عليه الكفارة ما لم تبرأ الاولى كذا في البحر الرائق * ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شيء على المحرم في اكله سواء كان يوجد رائحته اولا كذا في البدائع * وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلر با فلا شيء عليه غير انه ان وجدت معه الرائحة كره وان كان غالبا وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب

فان كان غالبا قدم والا فصدقة الا ان يشرب مرارا فيجب دم هكذا في النهر الفائق *
وان اكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم ان اكان كثيرا كذا في البدائع *
لو دخل بيتا نذرا جمر فعلق بثوبه رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استجمر
ثوبه فعلق بثوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به
شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادهن بدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن
البنفسج ومائرا لادهان التي فيها الطيب فعليه دم ان اباح عضو كاملا وان كان غير مطيب
بان ادهن بزيت وبشبرج فعليه دم في قول ابى حنيفة رح كذا في البدائع * وان اوجب الحزاء
بالتطيب فلا بد من ازالته من بدنه او ثوبه فلو لم ينزله بعد ما كفره اختلغوا في وجوب دم آخرائه
واظهروا القولين الوجوب كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب
والنمار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو ربط مسكا وكابورا
او عنبرا في طرف ازاره لزمته القدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجد رائحته * ولا بأس ان تقعد
في دكان عطار او موضع يتبخر فيه الا انه يذكر ان اكان جلوسه هناك لاستشمام الرائحة ولا بأس
باكل الخبيص للمحرم وهو الحلواء المزجفر كذا في السراج الوهاج * ولو تطيب قبل الاحرام
ثم انتقل بعده من مكان الى اخر من بدنه فانه لا شيء عليه اتفا كذا في البحر الرائق *
العصل الثاني في اللبس * ان اللبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد هو ما

الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك قصدت كذا في المحيط * سواء لمسد ناسيا او عاصدا
ما لما اوجاهلا مخنارا او مكرها كذا في البحر الرائق * ان ادخل منكبيد النباء دون ان
يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير ان يزره وان زرا القباء
او الطيلسان يوما لزمه دم بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار بحبل يوما كره له ذلك ولا شيء عليه كذا
في فتح القدير * ولو لبس المحرم المحيط اياما فان لم ينزعه ليلا ولا نهارا يكتفيه دم واحد بالاجماع
وان نسي الهدى ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس
مبتدأ الا ترى انه لو احرم وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا
فعليه دم ولو نزعه وحزم على تركه ثم لبس ان كفر الاول فعليه كفارة اخرى بالاجماع وان
لم يكفر فعليه كفارتان في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وان كان يلبسه بالنهار وينزعه

بالليل من غير ان يعزم على تركه فلا يجب عليه الا لدم واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوى *
 ولو لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة
 كذا في محيط السرخسى * ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك
 فعليه صدقة كذا في الخلاصة * وكذا اذا غطاه ليلة كاملة سواء غطاه عامدا او ناسيا او نائما
 كذا في السراج الوهاج * اذا غطى ربع رأسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك
 فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور * ومن محمد ربح انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر
 من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط * ويكره له ان يعصب رأسه او وجهه
 بعير علة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوى * ولو عصب مرضعا
 آخر من جسده لاشي عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير * ولو حمل المحرم
 شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بر ونحوها
 فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط *
 وان لبس المحرم محرما او حلا لا مخطئا او مطيبا بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية *
 ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة
 واحدة وهي كفارة السروية بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين او قميصا وجبة او اضطر الى
 القانسوة فلبس قلنسوة وعامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره
 كما ان اضطر الى لبس العمامة او القلنسوة فلبسهما مع القميص او غير ذلك فعليه كفارتان
 كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوبا للضرورة ثم زالت الضرورة فدوم على ذلك يوما او
 يومين فما دام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة وان تيقن بزوال الضرورة
 فعليه كفارتان كفارة ضرورة وكفارة اختيار هكذا في البدائع * ولا صل في جنس هذه المسائل ان الزيادة
 في موضع الضرورة لا تعتبر جنائية مبداء بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة
 تعتبر جنائية مبتدئة كذا في المحيط والذخيرة * والمحرم اذا امراضا اصابه الحمى وهو يحتاج الى لبس
 الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم يزل عنه تلك العلة وان زالت عنه
 تلك الحمى واصابته حمى اخرى او زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول
 ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا في شرح الطحاوى * ولو حضر مدوا فاحتاج الى لبس الثياب

فلبس ثم ذهب فنزع ثم عادا وكان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويبرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العذر * والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع * الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار * ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجزيه غيره كذا في شرح الطحاوي * سواء حلق في الحرم او غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك اذا حلق ربع رأسه او ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * وان احلق ربع لحيته فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج * وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية * وان حلق عاتقه او باطنه او نعليه او واحدتهما فعليه دم كذا في السراج الوهاج * وان حلق من احدى الابطين اكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو حلق موضع الحجامة كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيان * وان اخذ من شاربته ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلامثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية * وان احلق مضوا كاملا فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة اراد به الفخذ والساق والابط دون الرأس واللحية كذا في المحيط * وان نتف من رأسه او من اذنائه او لحيته شعرات نفى كل شعرة كن من الطعام كذا في فتاوى قاضيان * اصابع وشعر اقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وان اخبر المحرم فاحترق بعض شعرة تصدق له واداك المحرم رأسه او لحيته وانتشر منها شعر فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج * اذا حلق رأسه واخذ لحيته واطيبه وعل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه كل شيء من ذلك دم * وان قال ابي حنيفة وابي يوسف رح * وان احلق رأسه وارق اذناك وما وهب عدني مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر وان حلق في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم وثم حتى حلق كله في اربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفا ما لم يكفر الاول * كذا في فتح القدير * حلق رأس محرم او حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بأمرد او بغير أمرد غائبا عن الحلق رأسه او مكرها كذا في غاية السروجي

شرح الهدایة * ولو حلق الحلال رأس من منحرّم بامرّه أو بغير امرّه كانت الكفارة على المحرّم ولا يرجع بذلك على الحالق كذا في فتاوی قاضیخان * وعلى الحالق الحلال صدقة كذا في غایة السروجی شرح الهدایة * وأن أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره اطعم ما شاء كذا في الهدایة * من آخر الحلق حتى مضت ایام النحر فعليه دم كذا القارن والمنتمتع اذا اخرج الذبیح حتى مضت ایام النحر كذا في المحيط * قارن حلق قبل الذبیح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبیح ودم للقران عند ابی حنیفة رح هكذا في التبيين * وليس للمحرّم ان يقص اظفاره فاذا قص اظافر ید واحدة أو رجل واحدة من غیر ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم اظافر یدیه ورجلیه في مجلس واحد يكفيه دم واحد * ولو قلم ثلثة اظافر من ید واحدة أو رجل واحدة يجب علیه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا ان يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قلم خمسة اظافر من ید واحدة ولم يكفر ثم قلم اظافر یدیه الاخری ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسین فيلزمه دمان ولو قلم خمسة اظافر من ید واحدة في مجلس واحد وحلق ربع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد ومجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة ولو قلم خمسة اظافر من الاعضاء الاربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول ابی حنیفة وابی یوسف رحمهما الله وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربعة اظافر تجب علیه الصدقة وان كان جملتها ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا ان بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوی * انكسر ظفر المحرّم وتعاق فأكذه فلا شیء علیه كذا في الكافي * وحكم التنف والقص والاطلاع بالنورة والقلع بالاسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج * مسائل تتعلق بالفصول السابقة في كل موضع اذا فعل مختارا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والنلم اذا فعل ذلك بعلة او ضرورة فعليه اي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوی * وذلك اما النسك او الصدقة او الصوم فان اختار النسك ذبیح في المحرّم كذا في المحيط * وان ذبیح في غیر المحرّم لا يجوز عن الذبیح الا ان اتصدق بلحمه على ستة مساكین على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوی * وان اختار الصوم صام ثلاثة ایام في ای مكان شاء كذا في المحيط * ان شاء تابع وان شاء فرق كذا في شرح الطحاوی * وان اختار الصدقة نصدق بثلاثة اصوع حنطة على ستة مساكین لكل مسکین

نصف صاع والا نضل ان يتصدق على نساء مكة ولو تصدق على غيره نساء مكة جا زكذافي المحيط * ويجوز فيه النمايك وطعام الاباحه على قول ابى حنيفة وابى يوسف رج وعند محمد رج لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوى * الفصل الرابع في الجماع * الجماع فيما دون الفرج واللدس والفيلة بشهوة لا ينسد الحميم والعمره انزل او لم ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسى * وكذا لو عاتتها بشهوة ولو اتى بهيمة فاوجها لاشي عليه الا ان انزل يجب عليه الدم ولا يفسد حجه ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوى في باب الحميم والعمره * وان نظرا الى ترج اسراف شهوة فامني لاشي عليه كما لو نكح فامني كذا في الهداية * وكذا ان اطال النظرا وكرر كذا في عاينه السروجي شرح الهداية * وكذا الاحتلام لا يوجب شبهة سوى المسئل وان استمنى بكنهه وانزل بعليه دم عند ابى حنيفة رج كذا في السراج الوهاج * اذا كان منردا بسخة وجامع امرأته قبل وقبوه بعرفه وهم محرمون فسد حجتهم اذا التقى الختان وغابت الحشفة وعليهما المضي والا فامام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم ويجزى الشاة في ذاك وعليهما قضاء السخة من قابل ولا يجب عليهما العمره كذا في شرح الطحاوى * ويستوي فيه الرطبي عن سليمان وعمد وكراهه ويوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط السرخسى * ولو كان الزوج صبييا بجامع مثله فسد حجه وان كان له صبية او مكنونة انعكس الحكم كذا في فقه الزندري * ولو جامع قبل الوتوف بعمرته ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحدا لا يجب الادام واحدا وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما ان في قول ابى حنيفة وابى يوسف رج والجامع مرة بعد اخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه اذلك اكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد او في اس متعددة كذا في شرح الطحاوى * ولو جامع امرأته بعد الوتوف بعمرته لا يفسد حجه جامع ناسيا او عامدا كذا في فتاوى قاضي خان * ويجب على كل واحد منهما ابدنه ولو جامعها مرة بعد اخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا بدنه واحدة وان كان في مجلسين يجب عليه بدنه الاول وشاة الثاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف رج والله كذا في شرح الطحاوى * وان كان الجماع الثاني على وجه الرض فلا دم عليه المناصك كذا في المحيط * وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في الكافي * ولو جامع بعدما طاف طواف الزيارة

كله او اكثره لا شيء عليه ولو طاف لها ثلث اشواط تجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح الطحاوي *
ولو لم يحلق للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبیین * وان جامع في العمرة
قبل ان يطوف اربعة اشواط فسد عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف
اربعة اشواط واكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية * وان اجمع المعتمر مرة بعد اخرى
في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الانصاح *
هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه هكذا في شرح الطحاوي * وان كان
قاربا رجا مع قبل ان يطوف بعمرته فسد عمرته وحجته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمرة من قابل
وستطردم القرآن كذا في المحيط * وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي * وان جامع بعد
ما طاف بعمرته قبل الوقوف فسد حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل
وسقط عنه دم السران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته اربعة اشواط وان جامع بعد ما وقف
بعمرته لا تفسد عمرته ولا حجته وعائده جزور لحجته وشاة لعمرته ولزم دم القرآن كذا في المحيط *
ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة او اكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق
او انقصير يجب عائده شاة ان ابقا الاحرام اهما جميعا ولو جامع مرة اخرى فان كان في المجلس
الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان ويجزيه شاتان هكذا
في شرح الطحاوي * وان كان متمنعا فان لم يسق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب
في المنفرد بالحج والمنفرد بالعمرة وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام
وهو سفر طردم المتعة حتى جامع قبل الطواف لعمرته او قبل الوقوف بعرفة ولزم الدمين متين
جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط * والمرأة والرجل في ذلك سواء كذا اذا جومعت
ناثمة او مكرهة او جامعها صبي او مجنون كذا في نواوین تاضيخان * الفصل الخامس
في الطواف والسعي والرمي والجمار * وارطاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان
جنبيا فعليه بدنة وكذا لو طاف اكثره جنبيا او محدثا والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح
عليه والا صم ان يعيد في الحدث ندبا وفي الجنابة وجوبا ثم ان اعاده وقد طاف محدثا لادم
عليه وان اعاده بعد ايام النحر * وان اعاده وقد طاف جنبيا في ايام النحر لا شيء عليه وان
اعاده بعد ايام النحر يجب الدم عند ابي حنيفة رح بالتأخير كذا في الكافي * ويسقط عنه البدنة

كذا في السراج الوهاج * ولورجع الى اهله وقد طاف جنة * يجب ان يعود ويعود باحرام جدد
 وان لم يعد وبعث بدنه اجزاه الا ان العود هو الافضل * ولورجع الى اهله وقد طاف مجددا
 ان عاد وطاف جازوا ان بعث بالشاة بهواصل كذا في الميسن * ومن ترك من طواف الزيارة
 ثلثا شوط مما دونها فعليه شاة بالرجوع الى اهله اجزاء ان لا يعود ويبعث شاة كذا في الهدية *
 ولوطاف لاقلم من طواف الزيارة مجددا ان رجع الى اهله بحب عليه الصدقة لكل شوط يصح
 صاع من حنطة الا ان يبلغ تيممه وما دله يتم من شاة ولوطاف اهله جنة ورجع الى اهله
 يحب الدم واحد به الشاة وان كان بمكة واداه طاهره طاهره وحب عليه وعند ابى حبة ربح
 ان اعاده اعاد ايام الحرس طواف وان اعادها بعده يحب عليه الصدقة لكل شوط يصح صاع من حنطة
 هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولوطاف طواف الزيارة وفي بونه بحجاسة
 اكثر من قدر الدرهم اجزاء ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط * ومن طاف طواف
 الصدر مجددا فعليه صدقة وهذا هو الاصح * وان طاف اهله مجددا فعليه صدقة في الروايات
 كلها ويستطاع الاعادة الاحماء كذا في السراج الوهاج * ولوطاف طواف الصدر كله حنطا او اكثر
 يحب عليه الدم وسحره الشاة ان كان رجع الى اهله وان كان بمكة واداه استل ولا يحب
 هائه للناحية شيء بالابدان ولوطاف اهله جنة ان رجع الى اهله يحب عليه الصدقة لكل
 شوط يصح صاع من الحنطة وان كان بمكة واداه استل بالاحماء كذا في شرح الطحاوي في
 باب الحج والعمرة * ولوطاف طواف الصدر او اكثره يجب عليه شاة ولو ترك المنة اشرا من
 طواف الصدر بعينه ان طعم ثلثة مساكين لكل مسكين يصح صاع من تركه في الطي * اذا
 طاف الزيارة حسا وحب عليه الاعادة ان طاف للصدر في آخر ايام المشرق على الظهارة وقع
 طواف الصدر عن طواف الزيارة صار باردا لو اف الصدرة يحب عليه دم امركه وهذا
 لاحداث ويجب عليه دم آخر حبر طواف الزيارة صدقة في حنطة ربح كذا في المحيط * ولوطاف
 طواف الزيارة مجددا ولوطاف الصدر في آخر ايام التشريق طاهره عليه دم هدا في التيسين * وان
 طاف طواف الزيارة على غيره وصوء وطاف طواف الصدر حنطا عليه دم ان في قولهم دم اطواف
 الزيارة ودم طواف الصدر وان ركلا الطوافين يجر حرام على النساء اذا وعليه ان يرجع
 وطواف طواف الزيارة وطواف الصدر وعاد دم التاخير طواف الزيارة في قول ابى حبة ربح

ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت * واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لتركه طواف الصدر دم وان ترك من طواف الزيارة اكثره بان طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت اربعة اشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول ابي حنيفة رح ودم لترك اربعة اشواط من طواف الصدر في قواهم فان ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة لترك الثلثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما اربعة اشواط صار لكل للزيارة وهي ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة دم وترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ولتنقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث بهما نيزحان في العام الثاني بمنى كذا في فتاوى قاضي خان * ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج * وذكر في غاية البيان ان طاف محدثا وسعياً ورمل عقبيه فهو جائز والا فضل ان يعيدهما عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعياً ورمل عقبيه فانه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق * اذا طاف للعمرة محدثا او جنباً فمادام بمكة يعيد الطواف فان رجع الى اهله ولم يعد ففي المحدث يلزمه الشاة وفي الجنب يكتفيه الشاة استحسانا هكذا في المحيط * ومن طاف اعمرة وسعياً على غير وضوء فمادام بمكة يعيدهما فاذا اعادهما لاشيء عليه فان رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لو نوع التحلل باء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية * وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة اعاد مادام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار * ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه تام كذا في التدوير * وان سعى جنباً او حائضاً او نفساء فسعيه صحيح وكذا لو سعى بعد ما حل وجامع وكذا بعد الاشهر كذا في السراج الوهاج * ولو طاف راكباً او محمولا او سعى بين الصفا والمروة راكباً او محمولا لكان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فمادام بمكة فانه يعيد واذا رجع الى اهله فانه يريق لذلك دماً عندنا كذا في المحيط * ومن افاض

من العرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم اما بعد الغروب فلا شيء عليه فان ما قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان ما بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لا فرق بين ان يفيض باختيار او ذببه بعيره هكذا في السراج الوهاج * ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية * ولو ترك الجمار كلها او رمى واحدا او جمرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك اكلها تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار * ويجب شاة بتأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج او للعمرة عند ابي حنيفة. ومحمد رحمهما الله ويجب دمان عند ابي حنيفة رح بتدبير الغارن والمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق * الباب التاسع في الصيد * هو الحيوان الممتنع الموحش في اصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون تولده وتناسله في البر وبحرى وهو ما يكون تولده في الماء لان المولود هو الاصل والتعيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين * ان قتل حرم صيدا فعليه الجزاء كذا في المتون * ويستوى في ذلك العائد والناسى والتخاطى والمبتدى بغفل الصيد والعائد الى تل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج * والمبتدى في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين * المملوك والمباح سواء كذا في المحيط * والجزاء قيمة الصيد بان اسمه مدان في المكان الذي قتل فيه في زمان التل لاختلاف التيمم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بريدة لا يباع فيها الصيد يعتبر وقت الموضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين * ثم هو مخير في العبد ان شاء اشترى بها هديا وذبحه ان بلغت القيمة هديا وان شاء اشترى طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من براوصا عا من زهر او شعير وان شاء صام كذا في الكافي * فان اختار الصوم قوم المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء صام عنده يوما وان شاء اخرج طعاما كذا في الايضاح * وان كان الواجب دون طعام مسكين اما ان يطعم القدر الواجب او يصوم يوما كاملا كذا في الكافي * وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والنصدق بالحمد على العسراء ويجوز الاطعام في بني مريضه كذا الصوم هكذا في التبيين * وان ذبحها في الحلال لم يجز من الهدى واجزاء من الطعام اذا تصدق بالحمد على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة

إذا بلغ قيمته والا فيكمل وإذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وإن كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط * وأن اختار الهدى وفضل منه شيء لا يبلغ الهدى فهو بالخيار بالفضل إن شاء صام من كل نصف صاع من بريوما وإن شاء تصدق به واتى كل مسكين نصف صاع وإن شاء تصدق بالبعض ويصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار إن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما ودعى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثالث كذا في التبيين * ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه ما على المحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم كذا في النهاية * الحلال إذا قتل صيدا في الحرم فحكمه على ما ذكر إلا أن الصوم لا يجوز فيه والقارن إذا قتل صيدا فعليه جزاء إن كذا في شرح الطحاوي * ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقيمتها شاء وإن صام السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا إذا صال الصيد كذا في السراج الوهاج * المحرم إذا قتل بآية معلما فانه يجب عليه قيمته بآية معلما بالغه ما بلغت لصاحبه ويجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألف وسلم فقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذا لو أتلف حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * محرم جرح صيدا فإن مات منه يضمن قيمته وإن برئ منه ولم يبق له أثر لا يضمن وإن بقي له أثر يضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا في محيط السرخسي في قتل المحرم الصيد * فإن وجد بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن الجرح فقط كذا في النهر الفائق * ولو جرح صيدا أو نتف شعرة أو قطع وضوامة ضمن ما نقصه ولو نتف ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة كذا في الهداية * محرم كسر بيضة من بيض الصيد فإن كانت مذرة فلا شيء عليه وإن كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية * وكذا إذا شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي * ولو جرح صيد فكفر ثم قتله كفر آخرى ولو لم يكفر حتى قتله لزمه كفارة بالقتل ونقصان بالجرأة كذا في المحيط * وإن قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه لذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج الوهاج * حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته

بشعرا و بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة و قيمته يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر
 ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو ادى الجزاء ثم ازادت قيمته في الحرم بشعرا و بدن ثم مات
 من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير * محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من الاحرام فزاد شعرا
 او بدنا ضمن النقصان و قيمته كاملة يوم مات وان فدى قبل الزيادة لايضمنها فان كان محرما
 بعد ضمن الزيادة بعد الغداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلة يوم مات *
 حلال جرح صيد الحرم ولم يخرج من الصيدية و جرح حلال آخر مثل ذلك ومات منهما فعلى
 الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جريح وما بقى من قيمته فعليهما
 نصفان فان قطع الاول يده او رجله واخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده او رجله ضمن الاول
 قيمته كاملة مات اولا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه
 الجنائتان ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصه جنائية غير زائدة و قيمته زائدة يوم مات وبه الجنائية
 الثانية وضمن الثاني ما نقصته جنائية زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان وارقتله الثاني
 او فقا عينه ضمن كل قيمته وبه الجنائية الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني قطع يده او رجله
 ومات منهما ضمن الاول ما نقصته جنائته صحيحا ونصف قيمته وبه الجنائتان وضمن الثاني
 قيمته وبه جرح الاول مات اولا وكذا لو كانا محرمين الا في تنصيف القيمة كذا في الكافي *
 المحرمان اذا قتلا صيدا في الحل او في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذا ان اشرك
 مشركا من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي *
 ولو كان شريك المحرم صبيا او كافرا الاشياء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل * حلالان
 قتلا صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتسم الغرم على
 عدد الرؤوس وان ضربه احدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم على
 كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على
 المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين * حلال اصطاد صيدا في الحرم
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخذ على القاتل بما غرم كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو ان حلالا وقارنا قتلا صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء
 وعلى القارن جزاءان ولو ان حلالا ومفردا وقارنا اشتركا في قتل صيد في الحرم فعلى الحلال ثلث جزاء

وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء ابن وعلى هذا القياس يجري هذه المسائل كذا في شرح الطحاوي * ولو بدأ الحلال وثني المفرد وثلاث القارن ومات فعلى الحلال ما نقصته جراحته صحيحا من قيمته وثلاث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصته جراحته وبه الجرح الاول وقيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى القارن ما نقصته جراحته وبه الاوليان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الاولى قطع يدا ورجل او كسر جناح والثانية فمأ العينين فعلى الاول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الاول وعلى القارن قيمتان وبه الجنائتان كذا في غاية السروجي شرح الهداية * محرم بعمره جرح صيد اجرحا لا يستهاكه ثم اضاف اليها حجة ثم جرحه ايضا فمات من كل فعلية للعمرة قيمته صحيحا وقيمته للحج وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم احرم بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمرة قيمته وبه الجرح الثاني وللحج قيمته وبه الجرح الاول * ولو كان حين حل من العمرة قرن بحجة وعمره ثم جرح الصيد فمات ضمن للعمرة القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقرن قيمتين وبه الجرح الاول فلو كان الجرح الاول استهلاكا بان قطع يده والمسئلة بحالها غرم الاول قيمته صحيحا وغرم للقرن قيمتين وبه الجرح الاول ولو كان الثاني اضاف قطع يده فهذا والجرح الاول سواء كذا في محيط السرخسي * مفرد بعمره جرح صيد او جرحه حلال ايضا ثم اضاف المنرد الى العمرة حجة فجرحه ايضا فمات الصيد من ذاك كله ضمن للعمرة قيمته وبه جرح الحلال وقيمته للحج وبه الجرحان وضمن الحلال ما نقصته جرحته وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمره بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه بمات ضمن للعمرة قيمته وبه الجنائتان الاخرتان والقرن قيمتين وبه الجنائتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائات مستهلكات كقطع يد ورجل وفم العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا والقرن قيمتان وبه الجنائتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصته جرحه مجرحا الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافي * ثم اعلم ان الجزاء يتعدى بتعدد المتناول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل * صاد المحرم صيدا غيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جنابة على الاحرام وتعجيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق * اذا قتل الصيد تسببا فان كان متعديا في التسبب يضمن والا فلا فان نصب شبكة فتعلق بها صيد فمات او حفر حفرة للماء

فوقع فيها صيد ومات لاشيء عليه ولو اصاب محرم محرماً او حلالاً على صيد ضمن كذا في البدائع *
 كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ويتعلق بها من الجزاء ما يتعلق
 بالقتل كذا في المحيط * وصفة الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالماً بالصيد
 وان يصدق في الدلالة حتى لو كذب به وصدق غيره لاضمان على المكذب وان يبقى الدال
 على احرامه حتى يقتله المدلول اما لو تحلل بقتله المدلول بعد ذلك لاشيء عليه وياثم
 وان يأخذ المدلول الصيد قبل ان ينفلت عن مكانه حتى انه لو انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك
 فقتله لاشيء على الدال كذا في السراج الوهاج * محرم دُلَّ محرماً على صيد فعلى كل واحد منهما
 جزاء كامل * محرم دُلَّ حلالاً فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شيء على الحلال كذا
 في المحيط * حلال دُلَّ محرماً او حلالاً على صيد المحرم فلا شيء على الدال وعلى الدال الجزاء
 كذا في محيط السرخسي * ولو اشار اليه فان كان المشار يرى الصيد او يعلم به من غيرا شارته
 فلا شيء على المشير الا انه يكره ذلك هكذا في البدائع * امر المحرم محرم ما يقتل الصيد وانه عليه
 فامر الثاني ثالثاً بقتله فقتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل * واذا خبر محرم محرم بصيد فلم يره
 حتى اخبره محرم آخر لم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد وقتله كان على كل واحد جزاء
 ولو ارسل محرم محرم الى محرم فقال قل له ان فلان يقول لك في هذا الموضع صيد فذهب فقتله
 فعلى الرسول والمرسل والقائل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلا شيء
 على احدا الا القاتل فان عليه الجزاء ولو ان محرم اشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد
 من وكرة والمشير يرى صيدا واحداً فانطق ذاك الرجل واخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان
 في الوكر فان على الامر الجزاء في الذي امر به ولا شيء عليه في الآخر * لو رأى محرم صيدا
 في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا ان يرميه فذله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك
 اليه فراه وقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء هكذا في المحيط * وان استعار من محرم سكينا
 فقتل به صيدا ولا جزاء على المحرم ويكره له ذلك هذا اذا نذر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على
 ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي * محرمون نزلوا بمكة بيتا وفيه نوا هض
 وحمام فامر ثلثة منهم رايعهم باغلاق الباب فاعلته وخجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً
 قد ماتت مطاشاً فعلى كل واحد منهم الجزاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * المحرم

اذا اخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده او في قفص معه او في بيته فان ارسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لان الصائد ما ملك الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء ولا يأخذ ان يرجع بما ضمن على القاتل عندا صحابنا الثلاثة رح لو صاب الحلال صيدا ثم احرم ممسكا اياه بيده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى هلك في يده يضمن كذا في البدائع * ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان يسترده اذا تحلل من احرامه كذا في شرح المجمع لابن الملك * وان ارسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه او في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع * ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحله او قفصه لا يجب عليه الا ارسال كذا في الكفاية * ولو احرّم وفي يده صيد في قفص او احرم وفي قفصه صيد ولم يدخله في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي * ولو ادخل الحرم معه بازيا فارسله فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * حلال غصب من حلال صيدا ثم احرم الغاصب والصيد في يده يارمه ارساله ويضمن قيمته لما لكه وان دفعه الى المغصوب منه برئ من الضمان وقد اساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد * اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائتا يجب قيمته كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين ان يبيعه في الحرم او بعدما اخرجته منه فباعه خارج الحرم * ولو تباع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم يتصدق بقيمته ولا يجزيه صوم * واختلفوا في جواز الذبح عنه فقيل لا يجزيه وفي ظاهر الرواية يجزيه هكذا في التبيين * الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل المحرم اذا ذبح صيدا في الحل او الحرم بصير مية وهي المحرم الجزاء كذا في السراجية * المحرم ان ارصى صيدا فقتله وارسله فاكله او بازىه لمعلم فقتله فلا يحل اكله وعليه جزاء ولو اكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل ان يؤدى جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان اكل بعد ما أدى الجزاء فعليه قيمة ما اكل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان اكل منه حلال او محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا

في شرح الطحاوي * ولأبأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذالم يدل المحرم عليه ولا امره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية * ولو كسر المحرم بيض صيد فادى جزاءه ثم شواه فأكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي * ولو رمى صيدا ببعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط * فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل واركان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطاً وهذا اذا كان قائماً اما اذا كان مضطجعاً على الارض العبرة لرأسه لا لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحل وهو على الاغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في الصراج الوهاج * ولو حصل احد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان من الحرم من غير ان يجرى السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا ارسلهما * وفي الولو الحية ولورماه وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعدما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاءه ويكره اكله كذا في التاتارخانية * واذا ارسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبعت الكلب واخذته في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤتى الصيد ولو رمى الحلال الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم واصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط * وفي الخانية قال عليه الجزاء في قول ابي حنيفة رحمه الله فيما اعلم كذا في التاتارخانية * ولو ارسل في الحرم كلباً على ذئب واصاب صيداً او نصب شبكة للذئب ووقع فيها صيد لاشيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نفر بتنفير فتوقع في بئر او صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً او سائقاً او قائداً او نلفت ادا بدتها او رجلها او نملها صيداً فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية * ومن اخرج طيبة من الحرم فولدت اولاداً فماتت هي واولادها فعليه جزاءهن * حلال اخرج طيبة من الحرم وجب عليه ارسالها وكون مضمونة عليه الى ان تصل الى الحرم فان ولدت او زادت في بدنها او شعرها تبطل وصواها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن اكل وبعد التكفير ضمن الاصل دون الزيادة واولادها ما ولدت في يد المشتري او زادت في بدنها او شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع ادنى جزاءها ضمن الكل

وان كان ادنى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون التولد والزيادة كذا في غاية السروجي * ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا اخذ القملة من بدنه ورأسه او ثوبه اما ان اخذها من الارض فقتلها لاشيء فيه سواء قتل القملة او القاها على الارض وان قتل قملتين او ثلثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكما لا يجوز ان يقتل القمل لا يجوز ان يدفعه الى خيرة ليقبله فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له ان يشير الى القمل ولا ان يلقي ثيابه في الشمس ليموت القمل ولا ان يغسل ثيابه ليموت القمل فان القي ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا فان القي ثيابه في الشمس للتجفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من نيته لاشيء عليه وان دفع ثوبه اليه حلال ليقتل قملة فقتله فعلى الامر الجزاء ولو اشار الى قملة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب الابقع وما يأكل الجيف اما ما يأكل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحية والعقرب والغارة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الحلم والاوزاغ وصياح الليل كذا في السراج الوهاج * والضبع والثعلب الذي لا يتددى بالاذى غالباً فله قتله ولا شيء عليه كذا في غاية السروجي * المحرم ممنوع من قتل صيد البر الا الفواسق وهي التي تبندى بالاذى كذا في جامع الصغير لقاضي خان * وللحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاجة وبط اهلي كذا في الكنز * واعلم ان شجر الحرم انواع اربعة * ثلث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وهي كل شجر انبتة الناس وهو من جنس ما ينبتة الناس وكل شجر انبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس وكل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبتة الناس وواحد منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها فاذا قطعها رجل فعليه الجزاء وهو كل شجر نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس ويستوى في هذا الواحدان يكون مملوكا لانسان او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام فيلان فقطعه انسان فعليه قيمته لما كره عليه قيمة اخرى لحق الشرع كذا في المحيط * اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطبا بالشرائع اشترى بقيمته طعاما تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في اى مكان شاء وان شاء اشترى بها هديا ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم

سواء كان محرماً او حلالاً او فارناً اذا أدى قيمته بكرة له الانتفاع بالمقلوع ولو باع يجوز بيعه
ويتصدق بقيمته وما كان يمس من اشجار الحرم وخرج من حد النماء والزيادة فلا بأس بقلعه
والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي * ولو قطع الشجرة فالمعبر اصلها دون اغصانها فان كان اصلها
في الحرم واغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه في
الحل فهو من شجر الحرم احتياطاً ويجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان
لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج * ولو قطع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها
ثم نبتت ثم قلعها ثانياً فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمن كذا في البحر الرائق * ولا اشتراك
في قطع شجرة الحرم محرمان او حلالان او محرّم وحلال فعليهما قيمة واحدة كذا في غاية السروجي *
وان احتش حشيش الحرم وهو رطب وجب عليه قيمته ولا شيء عليه في اخذ اليا بس هكذا
في شرح الطحاوي * ولا يرمى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذنخر ولا بأس باخذ الكمأة في الحرم
كذا في الكافي * الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام * اذا دخل الآفاقي مكة
بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمرة فعليه لدخول مكة ما حجة او عمرة فان احرم بالحج
او العمرة من غير ان يرجع الى الميقات فعليه دم لتترك حق الميقات * وان عاد الى الميقات
واحرم فهذا على وجهين فان احرم بحجة او عمرة عماله لم يخرج من الهدية وان احرم بحجة
الاسلام او عمرة كانت عليه ان كان ذلك في عامه اجراه عماله لم يذم لدخول مكة بغير احرام
استحساناً كذا في المحيط * وكذا ان حج من عامه ذلك حجة نذر ها هكذا في النهاية * وان
تحولت السنة وباقي المسئلة بحالها لم يجزئه عماله لدخول مكة بغير احرام كذا في المحيط
في بيان موافقت الاحرام * ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمرة غير محرّم فلا يخلو
اما ان يكون احرم داخل الميقات او عاد الى الميقات ثم احرم فان احرم داخل الميقات ينظر ان
خاف فوات الحج متبياً ما دونه لا يعود ويمضي في احرامه ولزمه دم وان كان لا يخاف
فوات الحج فانه يعود الى الوقت واذ عاد الى الوقت فلا يخلو اما ان يكون حلالاً او محرماً فان
حلالاً ثم احرم سقط عنه الدم وان عاد الى الوقت محرماً قال ابو حنيفة رح ان لبى سقط
عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعندهما يسقط في الوجهين ومن جاوز وقته غير محرّم ثم اتى
وقتا آخر اقرب منه واحرم جاز ولا شيء عليه ولم يجز الميقات ويورد بستان بنى عامر دون مكة

فلا شئ عليه * كوفي جاوز الميقات بغير احرام واهل بعمره ثم اهل بحجة فهذا على اوجه اما ان يحرم بالعمرة اولاً ثم بالحجة او يحرم بالحجة اولاً ثم بالعمرة من الحرم او قرن بينهما فان احرم بالعمرة ثم بالحجة او قرن بينهما فعليه دم واحد استحساناً وان احرم بالحجة اولاً ثم بالعمرة من الحرم فعليه دمان احدهما لتترك احرام الحجة من الوقت والثاني لتترك احرام العمرة من الحل * رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فانسدها او فاتته الحجة فقضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم اذن له صلاة ان يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا اعتق واما الكافر فريد دخل مكة ثم اسلم ثم يحرم فلا شئ عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يحتلم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي * ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا ما نهى عنه عليه لكل مرة اما حجة او عمرة فان خرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط منه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة * مكى خرج من الحرم يريد الحج واحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يشتغل باعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد ملبياً سقط عنه الدم بخلاف وان عاد غير ملبى لا يسقط عنه عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في التاتار خانية * وان خرج المكي الى الحل لحاجة ثم احرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شئ عليه * والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرماً عندهما ومحرماً ملبياً عند ابي حنيفة رح سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم واهل منه بيل الاحرام فلا شئ عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية *

الباب الحادي عشر في اضافة الاحرام الى الاحرام * يجب ان يعلم بان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لزمته عند ابي حنيفة وابى يوسف رح وعند محمد رح تلزمه احدهما الا انه لا بد من رفض احدهما عند ابي حنيفة وابى يوسف رح فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء اعمال العمرة على اعمال الحج بدعة اما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس ببذعة حتى ان من احرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم بيل

بعمره رفض العمرة هكذا في المحيط * ولزمه دم الرض وقضاء العمرة كذا في النهاية * ولو احرّم بحجة ثم احرّم بعمره قبل ان يطوف للحجة شوطا فانه لا يرفض العمرة كذا في المحيط * قال ابو حنيفة رح اذا احرّم المكي بعمره وطاف لها شوطا ثم احرّم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره كذا في الهداية * ولو احرّم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة فانه يرفض العمرة اتفاهكذا في الكافي * فان طاف لعمرته اربعة اشواط ثم احرّم بالحج رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرفض ايها رفضه الا ان في رفض العمرة قضاؤها وفي رفض الحج قضاؤها وعمره وان مضى عليهما اجزاه وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية * كوفي احرّم بالحج ثم احرّم بعمره لزمه ويصير بذلك فارنا لكنه اساء فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته فان توجه اليها لم يترفض حتى يتق فان طاف بالحج للتحية ثم احرّم لعمره لزمته ولو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة لانسك ويستحب ان يرفض عمرته كذا في الكافي * اذا احرّم بالحج وفرغ منه ثم احرّم بالحج آخر يوم انصر لزمه الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فاعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني او لم يحلق كذا في التبيين * ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت وهو دم جبر وكفارة كذا في الهداية * الحاج اذا اهل بعمرته في يوم النحر او ايام التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يحب دم لم رفضها وعمره مكانها وان مضى عليها جاز وعليه دم كفارة * واذا حاق بالحج ثم احرّم لا يرفضها كذا ذكر في الاصل وقال مشائخنا يرفضها وان فاته الحج ثم احرّم بعمره رفضها وان احرّم بالحج رفضه ايضا واذا رفض لزمه الدم وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج عمرة وحج كذا في الكافي * الباب الثاني في اشرف الاحصار * المحصر من احرّم ثم منع من مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو والمرض او الحبس او الكسرا والقرح او غيرها من الموانع من اتمام ما احرّم به حقيقة او شرعا وهذا قول اصحابنا رح كذا في البدائع * وحد المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا ان يقعد عن الذهاب والركوب الا لزيادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج * ولو سرفت نفقته او هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصور وان كان يقدر على المشي فليس بمحصر وان احرمت ولا زوج لها او معها محرم فمات محرمها او احرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها

فمات زوجها فانها محصورة هكذا في البدائع * وان مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغير ان زوجها منعها من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا احرمها من طوافها وان يحللها ويكرها محصرين كذا في السراج الوهاج * وان احرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصورة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج اهل بلد هافليست بمحصورة وان كان لها زوج ولا محرم معها فمنعها الزوج فهي محصورة وهل للزوج ان يحللها روى من ابي حنيفة رح ان له ان يحللها ثم الاحصار كما يكون من الحج يكون من العمرة عند عامة العلماء واما حكم الاحصار فهو ان يبعث بالهدى او بتمنه ليشتري به هديا ويذبح منه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الاهلال بغير ذبح عند الاحصار او لم يشترط ويجب ان يواعد يوما معلوما يذبح منه فيحل بعد الذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا * واما الحلق فليس بشرط التحلل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلق فحسن كذا في البدائع * المحصر ان كان لا يجد الهدى ولا ثمنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج * ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لا حلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد جازا استحسانا كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمرة من قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فاما يتحلل بذبح هديين وعاليه عمرتان وحجة كذا في المحيط * ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما ويكون الآخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع * ولو بعث بهدي واحد ليتحلل من الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل من واحد منهما كذا في النبيين * ولو بعث بهديين ولم يعين احدهما للحج او للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي * وان دخل قارنا نطاف لعمرته وحجته فخرج فاحصر قبل ان يتنق بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه عمرة مكان عمرة وعليه دم لتقصيره في غير احرام عند ابي حنيفة ومحمد رح * والمحصر اذا قضى حجته في ما منه فلا عمرة كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ولو احرم بشئ لا ينوي حجة

ولا عمرة ثم احصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة استحسانا * ولو احرم بشي * وسماه فنيسته واحصر
يحل بهدي واحد وعليه حجة وعمرة كذا في البدائع * ولا احرم بحنتين او عمرتين ثم احصر
يتحلل بد ميين عند ابي حنيفة رح وعندهما بهدي واحد كذا في غاية السروجي شرح الهداية *
ومن اهل بعمرتين وسار الى مكة ليؤتيهما فان احصر يلزمه هدي واحد من عمرة واحدة
ولو لم يسرحته احصر يلزمه هديان عند ابي حنيفة رح وعليه عمرتان عندهما خلافا لمحمد رح *
محصر بعث بالهدي ثم زال الاحصار فان علم انه يدرك الهدي والحج يلزمه الذهاب وان
علم انه لم يدركهما لا يلزمه وان علم انه يدرك احدهما ان كان يدرك الهدي دون الحج
لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدي يلزمه الذهاب قياسا ولا يارمه استحسانا
كذا في محيط السرخسي * وان ادرك هديه صنع به ماشاء كذا في المحيط * المفرد بالحج
اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فاحرم وحج من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا
في غاية السروجي شرح الهداية * رجل احصر بحجة او عمرة فبعث بهدي الاحصار ثم زال
الاحصار وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدي ونوى ان يكون للاحصار الثاني
جاز وحل به وان لم ينو حتى يحرم يحجزه كذا في محيط السرخسي * ومن وقف بعمرته ثم احصر
لا يكون محصرا ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين *
قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع * وان قدر على احدهما ليس بمحصر لانه اذا
قدر على الوقوف امن عن الفوات واما اذا قدر على الطواف فلان كانت الحج يتحلل به
هكذا في التبيين * ومن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف
بمنزلة دم وان ترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير دم ولتأخير الحلق دم
في قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شي * كذا في المحيط * هدي
الاحصار لا يجوز بذه الا في الحرم عندنا ويجوز بذه قبل يوم النحر وبعده عند ابي حنيفة رح
وعندهما لا يجوز واجمعوا ان هدي الاحصار من العمرة يجوز بذه في اي وقت كان بعد ان كان
في الحرم هكذا في السراج الوهاج * الباب الثالث عشر في فوات الحج * من احرم بالحج
فرضا كان او من ذرا او تطوعا صحيحا كان او فاسدا سواء طرأ ساد او انعقد فاسدا كما ان احرم
مجا معارفاته الوقوف بعمرته حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى

ويتحلل ويتقضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية * وأن كان فائت الحج قارنا فإنه بطوف
 للعمرة ويسعى إليها ثم يطوف طوانا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وتبطل عندهم
 القران ويفطع التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به كذا في البدائع * وأن كان فائت الحج
 متمتعاً قد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط * اختلاف أصحابنا فيما يتحال
 به فائت الحج من الطواف أنه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحم
 باحرام الحج وقال أبو يوسف رحم باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع *
 وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما إذا احرم بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحم يرفضها حتى لا يصير
 محرماً بحجتين وعند أبي يوسف رحم لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط * وليس على فائت
 الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيتان * الباب الرابع عشر في الحج من الغير * الاصل في
 هذا الباب ان الانسان انه ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة كان او صوما او صدقة او غيرها كالْحج
 وقراءة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلوة والسلام والشهداء والاولياء
 والصالحين وتكفين الموتى وجميع انواع البر كذا في غاية السروجى شرح الهداية *
 والامارات ثلثة اذراع * مالية محضه كالزكاة وصدقة الفطر * وبدنية محضه كالصلوة والصوم *
 ومركبة منهما كالْحج * والاثابة تجري في النوع الاول في حالتى الاختيار والاضطرار ولا تجرى
 في النوع الثانى وتجرى في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي * ويجوز النيابة في الحج
 شرائط * منها ان يكون المحجوج منه عاجزاً عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادراً على الاداء بنفسه
 بان كان صحيح البدن وله مال او كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه ومنها استدامة العجز
 من وقت الاحجاج الى وقت الموت هكذا في البدائع * حتى لو احج من نفسه وهو مريض
 يكون مراعى فان مات اجزاه وان تعافى بطل وكذا لو احج من نفسه وهو محبوس كذا
 في التبیین * فان احج الرجل الصحيح عن نفسه رجلاً ثم عجز لم يجز به الحجة كذا في السراج الوهاج *
 وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا للنفل كذا في الكنز * ففي الحج النفل يجوز النيابة
 حالة القدرة لان باب النفل اوسع كذا في السراج الوهاج * ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج الغير
 منه بغير امره الا الوارث يحج من مورثه بغير امره فانه يجزيه ومنها نية المحجوج منه عند الاحرام
 والافضل ان يقول بلسانه ابيك من فلان ومنها ان يكون حج المأمور بمال المحجوج منه

فان تطوع الحاج عنه بمال نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا اوصى ان يحج بماله ومات فتطوع عنه وارثه بمال نفسه كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مالا للحج من ميت فانفق المأمور شيئا من مال نفسه فان كان في ماله وفاء بالنعمة لا يصير مخالفا ويرجع بما انفق من مال الميت استحسانا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فانفق شيئا من ماله ينظر ان كان اكثر النفقة من مال الميت جاز ووقع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * ومنها ان يحج راكبا حتى لو امره بالحج فحج ما شيا يضمن النفقة ويحج عنه راكبا كذا في البدائع * ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه وهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين *

والانضلل للناس ان اذا اراد ان يحج رجلا عن نفسه ان يحج رجلا تدحج من نفسه ومع هذا الواجب رجلا لم يحج من نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسط الحج عن الأمر كذا في المحيط وفي الكرماني الافضل ان يكون عالما بطريق الحج وافعاله ويكون حرا اقل بالغا كذا في غاية السروجي شرح الهداية *

ولو احج عنه امرأة او عبدا او امه باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي * واذا امره رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه حجة باهل بحجة واحدة عنهما جميعا فهذه الحجة من نفسه ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن احدهما بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان لهما ان يجعله عن ابهما شاء واذا ابهم الاحرام فجعله عن احدهما وام يعين فان مضى على ذلك الا بهام صار مخالفا وان عين احدهما قبل المضى قال ابو يوسف رح هو مخالف ويقع الحج من نفسه وقال ابو حنيفة ومحمد رح يقع عن عينه وهذا بخلاف ما ان ابهم الاحرام فلم يعين حجة او عمرة فان لهما ان يعين ماشاء هكذا في شرح المحمف للمصنف * وان اطاق بان سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانص مبد وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالف كذا في التبيين *

واذا امر غيره بالامران بحجة او عمرة فترن فهو مخالف ضامن في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يجزى عن الأمر استحسانا وهذا خلاف فيما اذا قرن عن الأمر اموالون منى باحدهما عن شخص آخر او من نفسه فهو مخالف ضامن بلا خلاف ولو امره بالحج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قراهم جديعا كذا في المحيط وفي الخاتبة ولا يجوز ذلك عن حجة لاسلام كذا في النانار خاتبة واوامره بالعمرة فاعتمر او لا ثم حج

عن نفسه لم يكن مخالفاً وان كان حج أولائهم امتنع فهو مخالف في قولهم جميعاً كذا في المحيط * ولو امره
 أحدهما بالحج والآخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع فجمع يردّ مالهما وإن امره بالجمع جاز كذا
 في محيط السرخسي * أما مور بالحج ينفق من مال الأمر ذهاباً وجائياً كذا في السراجية *
 ولو أحج رجلاً يؤدى الحج ويقوم بمكة جاز ولا يفضل أن يحج ويرجع وإذا فرغ الأمر بالحج
 من الحج ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً انفق من مال نفسه ولو انفق من مال الأمر يضمن
 فإن أقام بها أياماً من غير نية الإقامة قال أصحابنا إنه إن أقام إقامة معتادة مقدار ما يقيم الناس بها
 عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وإن أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زمانهم
 فإما في زماننا فلا يمكن السير والافراد والآحاد ولا الجماعة قليلاً من مكة إلى المدينة فما دام
 منتظراً خروج القافلة فنفته في مال المحجوج عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب
 والإياب على ذهاب القافلة وإيابهم فإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً حتى سقطت نفقته
 من مال الأمر ثم رجع بعد ذلك هل يعود نفقته في مال الأمر ذكر القدوري في شرح مختصر الطحاوي
 أن على قول محمد رجع يعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رجع لا يعود إذا لم يكن اتخذ
 مكة داراً وإن اتخذ مكة داراً ثم عاد لا يعود النفقة في مال الأمر بخلاف كذا في البدائع *
 ولو خرج الأمر بالحج قبل أيام الحج ينبغي أن ينفق من مال الأمر إلى بغداد وإلى الكوفة
 ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى جاء أو أن الحج ثم يرتحل وينفق من مال الميت حتى
 يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت كذا في محيط السرخسي *
 ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بحوائج نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فإن حج بمال نفسه
 من الميت من ماله قابل أجزاء وإن فاته الحج بأفنة سماوية وسقط من البعير قال محمد رجع لا يضمن
 النفقة المأضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج * والمأمور بالحج إذا
 أخذ طريقاً آخر بعد أكثر نفقة فإن كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي *
 الباب الخامس مشرق الوصية بالحج * من عليه الحج إذا مات قبل أدائه فإن مات من غير
 وصية يأثم بخلاف وإن أحب الوارث أن يحج عنه حج وأرجوان يجزيه ذلك إن شاء الله تعالى
 كذا ذكر أبو حنيفة رجع * وأن مات من وصية لا يستطع الحج عنه وإذا حج عنه يجوز عندنا باستجماع
 شرائط الجواز وهي نية الحج وإن يكون الحج بمال الموصي أو بأكثره لا تطوعاً وإن يكون راكباً لا مشياً

ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بان اوصى ان يحج عنه بثلث ماله او اطلق بان اوصى بان يحج عنه هكذا في البدائع * فان لم يبين مكانا يحج عنه من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكفي للحج من وطنه ما اذا كان لا يكفي لذلك فانه يحج عنه من حيث يمكن الاحجاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط * ولولم يكن له وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي * واذا كان له اوطان شتى يحج عنه من اقرب اوطانه الى مكة بلا خلاف لا من ابعدا و طانه هكذا في التاتارخانية * وان اوصى ان يحج عنه من موضع كذا من غير بلده يحج عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة وبعدها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرد على الورثة لا يسعه ان يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع * ولو اوصى بحج عنه من غير وطنه مع امكان الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي احج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فم لا يكون ضامنا ولو احج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ اعدته فان الوصى يكون ضامنا ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون محل الغاوير الفضل على الورثة كذا في الظهيرية * فان خرج من بلده الى بلدا قرب من مكة فان خرج لغير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا وان خرج للحج فمات في بعض الطريق واوصى ان يحج عنه فكذلك في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحج عنه من حيث بلغ كذا في البدائع * وفي الزاد والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المصنوعات * واذا خرج للحج واتام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به واوصى بان يحج عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غايد السروجي شرح الهداية * اذا اوصى بان يحج عنه فمات الحاج في طريق الحج يحج عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين * هذا اذا كان الثلث يكفي للحج من منزله فان لم يكف حج عنه من حيث بلغ استحسايا كذا في النهر العائق * اوصى بحج فاحج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة او سرقت قبل الخروج او في الطريق او في بدا الوصى قبل ان يدفع اليه قال ابو حنيفة رح يحج من ثلث ما بقي من المال كذا في الممر تاشي * وهكذا في التاتارخانية * وان اوصى بحج وماله يكفي لرحلة واحدة ولا يكفي للثانية يحج عنه واحدة

وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ان اوصى ان يحج عنه
بثلث ماله وثلثه يبلغ حججا فان قال احجوا عني بثلث مالي حجة واحدة او قال حجة ولم يعمل واحدة
يحج منه حجة واحدة وان قال احجوا عني بثلث مالي ولم يزد على هذا يحج عنه حججا الى
ان لا يبقى من ثلث ماله شيء والوصي بالخيار ان شاء احج عنه حججا في سنة واحدة وان شاء
احج رجلا في كل سنة مرة والاول افضل * فان احج الوصي بالثلث حججا وبقي شيء قليل لا يغني
للحج من وطنه ويغني للحج من اقرب المواقيت او من مكة او ما اشبه ذلك يأتي بذلك ولا يرد
الباقى على الورثة هكذا في المحيط * وان اوصى ان يحج عنه بثلث ماله في كل سنة حجة لم يذكره
في الاصل روى عن محمد بن روح انه كالتأني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو قال
الميت للوصي ادفع المال الى من يحج عني لم يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت
ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال
الى وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز *
واذا اوصى بان يحج عنه بماله فتبرع منه الوارث او الاجنبى لا يجوز وان اوصى الرجل
بان يحج عنه فان احج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله ان يرجع
في مال الميت وكذا الزكوة والكفارة ولو فعل ذلك اجنبى لا يجوز ولو اوصى بان يحج عنه
فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت من حجة الاسلام كذا في فتاوى قاصيخان *
واذا اوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع يجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية
وهو الاصح * ولو اوصى بان يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة
لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك
اذا اوصى بان يحج عنه بهذه المائة بعينها وقد هلك منها درهم او اكثر فانه يحج عنه بالباقي
ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوى * ولو اوصى لرجل بالف واوصى بالف للمساكين
واوصى بان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلثه بباع الفى درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم
ينظر الى حصته للمساكين فيضاف الى حجته حتى يكمل فما نضل فهو للمساكين * ولو اوصى
بان يحج عنه بالف درهم وذلك النقد لا يزوج في الحج فللوصي ان يصرفها الى الدراهم التي
تزوج في الحج وان شاء يدفع الدنانير بقيمتها * لو امر الوصي رجلا ان يحج عن الميت في هذه السنة

واعطاه النفقة فام يحج حتى مضت السنة وحج من قابل جاز من الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط الحرمي * الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة اجزاه عن الميت ولو لم يموت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فيرجع بغير احرام بنفقة ويقضى ما بقى كذا في الذخيرة في فصل الامور بالحج * وان افسد حجه بجماع قبل الوقوف رد ما بقى في يده من المال وضمن ما انفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة واما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج * اوصى ان يحج عنه فلان فمات فلان فعن محمد ربح يحج عنه غيره والا ان يقول لا يحج الا فلان او لا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره ليحج من الميت لم يجز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك وينبغي للوصي ان يأذن لذي ان يحج غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير * الحاج عن الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع * اذا قال الوصي للحاج ان فنى المال واستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط * ولو احرمت من الميتات او دونها فاضام المال فانه يقع من مال نفسه حتى قضى المسامك ورحم الى اهله لم يرجع به على الوصي الا بما مر الفاضل في هذا كذا في فاية السروحي شرح الهداية * ولو ضاع مال النفقة بمكة او بقرب منها او لم يقع من مال النفقة فانه يقع المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع من مال الميت كذا في التنازع حاشية * اذا اساء جرد المأمور بالحج خادما لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو من مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو من مال الميت والمأمور بالحج ان يدخل الحمام ويعطى اجرا لعمارة وغير ذلك مما يفعل الحاج * لو وصى اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم اراد ان يسترد المال عند ان له ذلك ما لم يحرم بان استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الى بلده ينظر ان استرد المال استردته منه النفقة في المدعى وان استرد اضعف رأيه واحمله باصناف المناسك والنفقة في مال الميت وان استرد لا يثبت له نفقة في مال الوصي هكذا في المحيط * لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشعرا بالعمرة بنفسه في مال نفسه وان افرغ منه فنفته في مال الميت كذا في فاية السروحي شرح الهداية * الباب السادس عشر في الهدى * وهو مشتمل على أمور لا تزال معروفة بالهدى وهو ما يهدي من النعم الى الحرم هكذا في التبيين *

ويكون هديا يجعله هديا صريحا او دلالة وهي اما بالنية او بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا
 كذا في البحر الرائق * وهو من ثلثة انواع الابل والبقرو الغنم كذا في الهداية * وعندنا
 الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر خاصة كذا
 في محيط السرخسي * ولثاننى ما يجوز فيه وما لا يجوز * لا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا
 والشاة جائزة في كل شىء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعدا لتوف
 كذا في الهداية * والثالث ما يسن وما يكره * تقليدا لهدى مسنون كذا في محيط السرخسي *
 يتلذ هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذى اوجبه على نفسه بالنذر * ولا يقلد دم الاحصار
 ولا دم الجنابات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنابات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج *
 ولا يسن تقليد الشاة عندنا هكذا في الهداية * والرابع ما يفعل بالهدى وما لا يفعل * لا يركب الهدى
 الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استذلاله وابذاله
 فينافي التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي * ولوركبها او حمل عليها فنقضت فعلية ضمان
 ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق * وان كان لها لبن لم يحلبها
 وينضج صبرها بالماء البارد حتى ينقطع لبنها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضر
 ذاك البدن يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثله او بقيمته كذا في الكافي *
 وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق * ان ولدت تصدق به او ذبحه معها وان باعه
 تصدق بثمنه كذا في التبيين * فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هديا فحسن كذا
 في البحر الرائق * ومن ساق هديا فعطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا اقام غيره
 مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء كذا في الكافي * هذا اذا
 كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج * واذا عطبت البدنة
 في الطريق فان كان تطوعا نحرقها وصبغ نعلها بدمها وضرب صفحة سنامها وام يأكل هو منها شىء
 ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزر السباع وان كانت واجبة
 اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء كذا في الكافي * اذا بلغ هدى التطوع الحرم وعطب فيه
 قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيها انتصان يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه
 وان كان الانتصان الممكن يسيرا بحيث لا يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه واكل وهذا

بخلاف هدى المتعة ، انه لو مطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يحزبه واذا سرق هدى رجل
 فاشترى مكانه اخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول ، ان يحزهما فهو افضل وان نحر الاول
 وباع الآخر اجرا وان نحر الآخر وباع الاول وان كان تمتع الآخر مثل فدية الاول او اكثر لا شيء
 عليه وان كان اقل يتصدق بالعصل ما بينهما كذا في المحيط * ويجوز ذبح دم الطور قبل
 يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي * ودفعه يوم النحر افضل كذا في السنين * ولا يجوز ذبح
 هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية * حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعا وبعد
 كان باركا للمواجب عند الامام ، لزمه دم هكذا في المحررات * ونحوه ذبحه قبل الهدايا
 في اى وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في الهداية * ويجوز ان يتصدق بها
 على مساكين الحرم وغيرهم الا ان مساكين الحرم افضل الا ان يكون غريم احوج منهم
 كذا في الجوهرة المبرورة * قل دم يحوزاه اكلا لا يجب عليه التصدق به بعد الذبح
 بل يسحب ان يتصدق بالثلث وما لا يحوزاه اكلا يحب عليه المصدق به لو هلك بعد الذبح
 لاضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يحب عليه الصدقة به بغير تمينه
 ويتصدق بها وان كان مما لا يحب عليه الصدقة به لا يعرف شيئا ويجوز بيعه سواء كان حيا
 اكلا ولا يحزوز ويحب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج * ويسحب اصاحته ان اكل
 من هدى المطوع اداغ الحرم ومن هدى المتعة والقران هكذا في السنين * ويجوز ان
 ان يطعم العنبر ولا يحوز الا على من بعد الهدايا كدماء الكائنات وانذرو هدى
 الاحصاروا انطوع ادا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج * ولا يجب تعريف الهدى وهو
 ان يذهب الى عرفات ولوعرف هدى المتعة والقران بحسن * والاتصال في الحزور والنحر
 وفي البقر والغنم الذبيح وينحر الابل قداما والله ان يجمعها والاول افضل ولا يذبح المقرو والغنم
 قائما وبجمعهما ويسحب الحميم ، استبدال التملك والاولى ان يولى ذبح نفسه اذا كان بحسن
 ذلك كذا في السنين * ويتصدق بالثلث وحطاه هو او اعطاه احد الا حذره منه كذا في الكنز *
 ويجوز ان يتصدق على الجرار منها سري احده عند الاثم وان اعطاه شيئا منها لغيره ضمنه
 كذا في غاية السر وحى شرح الهداية * والتماس الذر الهدى ان قال لله ماى هدى
 فان نوى شيئا من الاربع الثلثة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى الشاة هدى وان قال لله

على بدنة فان نوى شيئاً من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فله ان يختار اي النوعين شاء
 كذا في المحيط * البدنة اذا اوجبها بالنذر فانه ينحرها حيث شاء الا ان نوى ان ينحر بمكة فلا يجوز
 نحرها الا بمكة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح ارى ان ينحر
 البدن بمكة ولو اوجب جزوراً فهو من الابل خاصة كذا في البدائع * ولو نذر هدياً يختص
 ذبحة بالحرم اتفقا ولو نذر جزوراً يجوز في غير الحرم اتفقا كذا في شرح مجمع البحرين
 لابن الملك * ولو قال لله على ان اهدي شاة فاهدي جزوراً جاز * واذا ادعى مثل ما عينه
 في نذره او افضل منه او اهدى قيمته اجزاه هكذا في المبسوط للامام السرخسي *

الباب السابع عشر في النذر بالحج * الحج كما هو واجب بايجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع
 شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام ففد يجب بايجاب الله تعالى بناء على وجود سبب الوجوب
 من العبد وهو ان يقبل لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقاً او معلقاً بشرط
 بان قال ان فعلت كذا فله على ان احج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح كذا في البدائع * واذا علق الحج بشرط ثم علته بشرط
 آخر ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو قال لله على احرام او قال على احرام حج فعليه حجة او عمرة والتعيين
 اليه وكذا اذا قال لفظاً يدل على التزام الاحرام بان قال لله على المشي الى بيت الله
 او الى الكعبة او الى مكة جاز وعليه حجة او عمرة كذا في البدائع * وهو الاستحسان هكذا
 في محيط السرخسي * بان عين حجة او عمرة كان عليه ان يحج او يعتمر ما شيئا ثم اذا حج او اعتمر
 ما شيئا متى يبدى بالمشي ومتى يترك المشي ففى الحج يترك المشي متى طاف للزيارة
 وفي العمرة متى طاف وصعب * وفي البداية اختلف المشائين بعضهم قالوا يمشى من حيث يحرم
 ومنهم من قال يمشى حين يخرج من بيته كذا في المحيط * وهما الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان *
 فلو ركب اراق دماً وكذا اذا ركب في اكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسابه من الدم
 وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبیین *
 ولو قال لله على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شئ في قول
 ابي حنيفة رح وعندهما يصح ويلزمه حجة او عمرة ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح

في قواهم جميعا ولو قال علي ذهاب الى بيت الله او الخروج او السفر او الايمان لا يصح في قواهم
ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى الحرم او الى المسجد الحرام
او الى الصفا والمروة والجواب فيه كالجواب في قوله لله علي المشي الى بيت الله او الى
كذا وكذا على الاتفاق والاحلاف كذا في البدائع * ولو قال لله علي حجة الاسلام
مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط * ولو قال لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان
وكذا لو قال علي عشر حجة في هذه السنة كان عليه عشر حجة في عشر سنين وكذا لو اوجب
علي نفسه مائة حجة ازمنته ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد ربح يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال
لبيك بحجة لا اطوف بها اطواف الزيارة ولا تنفي بعنة يلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى صاحب خان *
اد قال لله علي ثلثون حجة فاحسب ثلثين نفسا في سنة واحدة وان مات قبل ان يحسب
وقت الحسب جاز الكل وان جاء وقت الحسب وهو حي قادر على الحسب بطلت حجة واحدة
وعلى هذا كل سنة نجى كذا في المحيط * واو قال المريض ان عاينى الله من مرضي هذا
معاني حجة فبرأ لزمته حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا بد ان الله او قال ان برئت
فعلي حجة فبرأ وحسب حاز ذلك من حجة الاسلام ولو يومين غير حجة الاسلام صحب بيده هكذا
في الخلاصة * مسائل شتى * اهل مريه وقعوا في يوم وشهد قوم اياهم وقفوا بل يوم الوتر
بان شهدوا اياهم وقفوا يوم التروية بطل وعليهم الاعادة * وان شهدوا اياهم وتبعوا بعد يوم الوقوف
بان شهدوا اياهم وقفوا يوم الاحزاب بطل وبحرهم حجتهم وهذا استحسان * وان شهدوا يوم
المروية ان هذا اليوم يوم عرفه بان امكن للمسلم ان ينفى مع الناس او اكثرهم بها راقب
شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يتبعوا مشقة فليحسب حج وان امكن ان يتف معهم ليلا نهارا
فكذلك استحسانا حتى اذا لم يتبعوا فليحسب الحجة وان لم يمكن ان يتف مع اكثرهم لا تقل
شهادتهم وبأمرهم ان يتبعوا من "عدا استحسانا والشهود ٢ هذا كواحد من الناس حتى لو اتوا
بمارا واوامهم يتبعوا مع الناس فليحسب الحجة كذا في المصنف * وعائيتهم ان يحلوا بعمرة وصلاتهم الحجة من
قابل * الشهيد اذا شهد افي زعمه ان يحكمهم الشريف بعرفته بها انتمل شهادة شاهد من عدا من ادا شهدوا
في زمان لا يمكنهم الشريف بعرفته ارا ويحسب احسن الى الوتر في هذا لا تسلم منه شهادة عدلين
لان الوتر بغير شهادتهم حتى يترفع بالليل يمكن الله ان لا يتقبل منه الا لا يظهر كذا

في المحيط * والحاصل ان في كل موضع لو قبلت الشهادة لغات الحج على الكل لا يقبل
 الامام الشهادة وان كثرا شهدوا * وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لغات الحج على البعض دون
 البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا احرمت بغير حجة الاسلام
 وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تمضي على ذلك هكذا في شرح الطحاوي
 في باب الفدية * وان كان لها زوج فاذن لها في الحج فاحرمت بالحج قبل اشهر الحج فله
 ان يحللها وان احرمت في اشهر الحج فليس له ان يحللها وان كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها
 قبل اشهر الحج فاحرمت في وقت خروج اهل بلادها لم يكن له ان يحللها وان احرمت قبل ذلك
 كان له ان يحللها الا ان يكون احرامها قبل ذلك بايام يسيرة هكذا في المحيط * وان احرمت
 بغير اذن له لمزوحها ان يمنعه او يحللها بغير هدى ولا ثبت التحليل بقول الزوج حللتك بل يفعل بها
 ادنى ما هو من محظورات الاحرام من قص ظفرا وتصير شعرا وتطييبها بطيب او تجميلها او تعانها
 فتحل بذلك وعليها هدى الاحصار وتضاء حجة وعمرة اذا اذن لها زوجها بالا حرام في عامها
 ذلك فاحرمت ونوت القضاء اولم تنويكون تضاء وستطبت منها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة
 ويجب عليها دم لرفض الاول وان تحولت السنة فلا الابنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا
 في شرح الطحاوي في باب الفدية * ولو احرمت بحج نفل ثم تزوجت فللزواج ان يحللها عندنا
 بخلاف ما اذا احرمت بالقرض فليس له ان يحللها ان كان لها محرم وان لم يكن لها محرم وان لم يمنعها
 كذا في البحر الرائق * ولما جامع زوجته او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا ونسد حجبها
 وان علمه كان تحليلا ولو حالها ثم بدا له ان ياذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حالها
 فاحرمت تحللها فاحرمت هكذا مرارا ثم حجت من عامها اجزاها عن كل التحليلات
 تاك الحجة الواحدة ولو ام يحج بعد التحليلات الا من قابل كان عليها لكل تحليل عمرة كذا
 في نتم التدبير * العبد والامة اذا احرما بغير اذن السيد له ان يمنعهما ويحللها بغير هدى
 وعلى كل واحد منهما هدى الاحصار وتضاء حجة وعمرة بعد العتق * ولو احصر العبد والامة
 بعد ما اذن السيد لهما كان للمولى ان يبعث عنه هديا فيذ به عنه في الحرم فيحل هكذا
 في شرح الطحاوي في باب الفدية * ولو اذن لعبد او امته جاز له ان يحللها مع الكراهة
 وان اراد المولى ان يحلل عبده صنع به ادنى ما يحظره الاحرام من قص ظفرا وتصير شعر

او تطيبه او غير ذلك ولا يكون محللا له بالنهي فقط ولا بقوله حللتك هكذا في السراج الوهاج *
 اذا احرم العبد او الامة باذن السيد ثم باعها بجوز البيع والمشتري ان يمعنهما ويحللها معندنا
 كذا في شرح الطحاوي في باب الغديّة * ذكر الاصبغيا بي انه لا يجوز الا صتيجار على الحج
 ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استؤجر على الحج ودفع اليه الاجرة فحج من الميت فانه
 يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والحج في طوامه وشرايه وثيابه ومركوبه
 ومالادمنه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقدير فما فضل في يده بعد رجوعه يرد على الورثة ولا يحل له
 ان يأخذ الفضل لنفسه الا ان تبرع الورثة بترك الفضل للحاج وهم من اهل التبرع حل له
 بتمليك الورثة اياه هكذا في شرح الطحاوي في اوائل كتاب الحج * المأمور بالحج عن الميت
 ان ارجع عن الطريق وقال منعت وقد انفق من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن
 لجميع النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يدل على صدق مقاتله * المأمور بالحج ان قال حججت
 عن الميت وانكر الورثة او الوصي فالقول قوله مع يمينه الا ان يكون للميت على المأمور دين
 فقال حيم عنى هذا المال حجة فحج عنه بعد موته فعليه ان يقيم السنة على انه حيم به كذا
 في المحيط * لا بأس باخراج حجارة الحرم وترايبه الى الحل عند ناء كذا الحال تراب
 الحل الى الحرم * واجمعوا على اباحة اخراج ماء زمزم ولا يأخذ شيئا من اثمار الصحبة
 وما سقط منها يصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كذا في غاية السروجي شرح الهداية *
 ولا يجوز اتقان المساويك من اراك الحرم وسائر شجره ولا يجوز اخذ شيء من طيب الكعبة
 لا للبرك ولا لغيره ومن اخذ شيئا عند انمردده اليه ان اراد التبرك بقي بطيب من عنده فمسحه
 بها ثم اخذ كذا في السراج الوهاج * خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم * قال مشايخنا
 انها افضل المنذوبات وفي مناسك النارسي وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن له
 صعة * والحج ان كان فرجاء الاحسن ان يبدأ به ثم ينهي بالزيارة وان كان نعلانا بالخيار فان اتم
 زيارة القبر بنومعه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما احد المساجد الثمانية التي
 يشد اليها الرحال وفي الحديث لا يشد الرحال الا ثلثة مساجد المسجد الحرام ومسجد ذي
 المسجد الاقصي * اذا توجه الى الزيارة يكسر من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
 مدة الطريق كذا في فتح القدير * ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي

مشرون مسجد اذ كر ذلك الكرمانى فى مناصكه فاذا وقع بصره على اشجار المدينة زاد
 فى الصلوة والتسليم كذا فى غاية السروجى شرح الهداية * واذا عاين حيطان المدينة صلى عليه
 ويقول (اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار وامانا من العذاب وسوء الحساب)
 ويغتسل قبل الدخول او بعده ان امكنه ويتطيب ويابس احسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه
 الصكينة والوفار كذا فى الاختيار شرح المختار * وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من
 المدينة والمشى الى ان يدخلها حرم وكل ما كان ادخل فى الادب والجلال كان حسنا
 كذا فى فتح القدير * واذا دخل المدينة يقول (اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اقللن ورب الرياح وما اذرين اسئلك خير هذه البلدة وخير اهلهما وخير ما فيها واعون بك
 من شرها وشر ما فيها وشر اهلهما اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار
 وامانا من العذاب وسوء الحساب) كذا فى فتاوى قاضيهان * واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة
 فى دخول المساجد من تقديم اليمنى كذا فى فتح القدير * ويقول (اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى ابواب رحمتك اللهم اجعلنى اليوم من اوجه من توجه
 اليك واقرب من تقرب اليك وانجم من دعاك وابتغى مرضاتك) كذا فى فتاوى قاضيهان *
 ويكون دخوله المسجد من باب جبرئيل او غيره كذا فى غاية السروجى شرح الهداية *
 ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون همود المنبر بخذاء منكبه الايمن وهو موقفه
 عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينهض
 فيتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة ثم يدنونه ثلثة اذرع اربعة
 ولا يدنونه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التبركة نهرا هيب واعظم للحرمة ويتف كما يتف
 فى الصلوة ويمثل صورته الكريمة البهية كانه نائم فى احد عالم به يسمع كلامه كذا فى الاختيار شرح
 المختار * ثم يقول (السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته شهد انك رسول الله قد بلغت
 الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وداهدت فى امر الله حتى قبض روحك حميدا محمودا
 فجزاك الله من صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك افضل الصلوة وازكاها واتم التحية
 وانما ها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النيبين واسقنا من كاسه وارزقنا من شفاعته واجعلنا
 من رفقاءه برم القيمة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال

والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ولا يرفع صوته ولا يتصد كذا
في غاية السروجي شرح الهداية * ويبلغه سلام من اوصاه فيقول (السلام عليك يا رسول الله من فلان
بن فلان يستشفع بك الى ربك يا شفيع له ولجميع المسلمين) ثم يقف عند وجهه مستدبراً لقائه
ويصلي عليه ما شاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول
(السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك
يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا امينه على الامرار جزاك الله عنا افضل ما جزى اما ما عن امة
نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنه اجه خير مسلک وقابلت اهل الردة والبدع
ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تنزل فائلاً للحق ناصراً لاهله حتى اذك اليتيم والاسلام عليك
ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه ولا تخيب معينا في زيارته برحمتك يا كريم * ثم يتحول
حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول (السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك
يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرم الاصنام جزاك الله عنا افضل الجزاء ورضي عن استخلائك
فقد نظر للاسلام والمسلمين حياً وميتاً فكفلت الاينام ووصلت الالام وقوى بك الاسلام
وكنت للمسلمين اما ما مرضيا وها ديا مهديا جمعت شملهم واضيئت فقيرهم وجبرت كسيرهم
فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته) ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول (السلام عليكم يا ضجيجي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين
والقائمين بعده بمصالح المسلمين جراً كما الله احسن جزاء جئنا كما نتوصل بكما الى رسول الله
ليشفع لنا ويسأل ربنا ان يتقبل معينا ويحيينا على بملته ويميتنا عليها ويجشرناني زمرة ثم يدمو انفسه
ولو اديه ولعن اوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين) ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم بالاول
ويقول (اللهم انك قلت وقولك الحق ولوانهم ان ظلموا انفسهم جاؤك الآبد وقد جنناك
صامعين قواك طائعين امرك ومنشغعين بنبيك الذي اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان الآية ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحانه ربك رب العزة مما يصفون
الى آخرة السورة ويزيد في ذلك ما شاء وينتص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفى
لدا ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة ابي امامة التي ربطت نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي
بين التبر والمنبر يصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالحوض

المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلى فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التوسيع والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يديه عليها ان اخطب اينال بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ويتعوذ برحمته من مخطئه وخضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنانية وهي التي فيها بقية الخدع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن وبجته ان يحيى ليلية مدة مقامه بتراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجهرا كذا في الاختيار شرح المختار * ويكثر الصلوة بالمدينة ما دام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ويستحب ان يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويؤثر في البقيع قبة العباس وفيها معبد الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ويصلي في مسجدة اطمة رضي الله تعالى عنهم البقيع ويستحب ان يزور شهداء احدى يوم الخميس يقول (سلام عليك بما صبرتم فنعمة عظمى الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان يأتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد منه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب الملوك وبين ياه حبيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسلك كربى وحزنه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف يا ذا ائمة الاحسان يا ارحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار * قالوا ليس في هذه المواضع موقوف فباي دعاء عاجز كذا في فتاوى قاضيخان * ويستحب له مدة مقامه بالمدينة ان يصلي الصلوات كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اراد الرجوع الى بلده استحب له ان يودع المسجد بركتين ويدعو بما احب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج *

• رب يسر ولا تعسر • بسم الله الرحمن الرحيم وتتم بالخير •

كتاب النكاح

وفيه أحد عشر بابا • **الباب الأول في تفسيره شرعا وصفه وركنه وشرطه وحكمه •**
أما تفسيره فهو عقد يرد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز • وأما صفته فهو أنه في حالة الاعتدال
منه مؤكدة وحالة التوفان واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاحتيار شرح المحار •
وأما ركنه فالإيجاب والقبول كذا في الكافي • والأيجاب ما يتعاط به أول من أتى جانب
كان والقبول جوابه هكذا في العناية • وأما شرطه فمنها العقل والبلوغ والحرية في العاقد
إلا أن الأول شرط الاعتقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا عقل والآخر من شرط
النكاح أن نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على إجازة وإيمه هكذا في البدائع • ومنها المحل
القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية • ومنها صواع بل من العاقد من
كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيخان • ولوعقد النكاح بلفظ لا يعهم أن كبره نكاحا ينعقد
هو المختار هكذا في مختار الفتاوى • ومنها الشهادة قال عامة العلماء أنها شرط جواز النكاح
هكذا في البدائع • وشرط في الشاهد أربعة أمور الحرية والعقل والبلوغ والإسلام فلا ينعقد
بحضرة العبيد ولا فرق بين القرن والمذبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصميين ولا بحضرة
الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق • ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذميمة بالنكاح
ينعقد بشهادة الذميين سواء كانوا موافقين لها في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج •
وإسلام الشاهد من ليس بشرط في نكاح الكافرين فيمنع عقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة
الكافرين سواء كانوا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع • ويصح بشهادة
العائنين والأعميين كذا في فتاوى قاضيخان • وكذا بشهادة المحدودين في القذف
وإن لم يتوبا كذا في البحر الرائق • وكذا يصح بشهادة المحدودين الزنا هكذا في الخلاصة •
وينعقد بحضور من لا يقبل شهادته له أصلا كما إذا تزوج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا إذا تزوج

بشهادة ابنه لا منها او ابنيها لا منه هكذا في البدائع * والاصل في هذا الباب ان كل من يصلح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا ومن لا فلا كذا في الخلاصة * ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع * ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية * ولا ينعقد بشهادة المرأتين بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضيخان * ومنها سماع الشاهدين كلاهما معا هكذا في فتح التدبير * فلا ينعقد بشهادة نائمين اذا لم يسمعا كلام العاقدين كذا في فتاوى قاضيخان * وتكلموا في الاصميين اللذين لا يسمعان والصحيح انه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس ان كان يسمع كذا في الخلاصة * ولو سمعا كلام احدهما دون الآخر او سمع احدهما كلام الآخر كلاهما والآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع * واو كان بحضرة الرجاين واحدهما اصم فسمع السميع دون الاصم فصاح السميع او رجل آخر في اذن الاصم لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نظم الزندويسي اذا سمع احد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم اعاد العقد فالذي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالانفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال بعضهم مثل ابي سهل ينعقد وقال الزندويسي لاناخذ بقول ابي سهل كذا في الذخيرة * وان سمعا كلام العاقدين ولم يعرفا نفسيهما قيل بانه يصح والظاهر خلافه ومن محمد ربح اذا تزوج امرأة بحضرة تركيبين او هنديين قال ان امكنهما ان يعبرا ما سمعا جازوا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * وهل يشترط فهم الشاهدين العقد ذكر في الفتاوى ان الاعتبار السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاعجميين جاز قال الظهير والظاهر انه يشترط الفهم ايضا كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * ولو تزوج امرأة بحضرة السكارى وهم عرفوا امر النكاح غير انهم لا يذكرونه بعد ما صحوا انعقد النكاح هكذا في خزانة المفتين * وفي فتاوى ابي الليث رجل قال لتوم اشهد واني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالتها ولم يبروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت في البيت معها اخرى

لا يجوز * رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهد هم ان كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة رأوا الاب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الاب لا تقبل كذا في الذخيرة * رجل بعث اقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال الاب زوجت ونسل عن الزوج واحد من القوم لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والتجنيس * ومن تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجنيس * امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فقال الوكيل بحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابائها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتممية كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي الامام ركن الاسلام على البغدادي في الابتداء لم يشترط ذكر الجدة ثم رجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في المصمرات * وان كانت حاضرة متنتبة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو الصحيح وان اراد الاحتياط يكشف وجهها حتى يراها الشهود او يذكر اسمها واسم ابائها وجدها واركان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا يعرف الشهود انه اراد به المرأة التي يعرفونها جاز النكاح كذا في محيط السرخسي * ومن امر رجلا ان يزوجه صغيرته تزوجها عند رجل والاب حاضر وصح والا فلا كذا في الكنز * قالوا اذا زوج ابنته البكر اليه بالعتق وامرها وبخضرها ومع الاب شاهد آخر يصح النكاح وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي * واورد كل رجلان بزوجه عبيد فزوج الوكيل العبد امرأة بشهادة رجل والعبد حاضر لا يجوز كذا في التجنيس * واذا اذن الرجل لعبد في النكاح فزوج العبد بحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب انه يجوز عند اصحابنا كذا في التجنيس * واورد رجل المولى عبده البالغ امرأة بحضرة رجل واحد والعبد حاضر وصح وان كان العبد ثمة لم يجوز على هذا الامة وقال المرغيناني لا يجوز كذا في النبيين * ومن هذا الجنس مسئلة ذكرت في مجموع النوازل امرأة وكلت رجلا بان يزوجه رجلا تزوجه بحضرة امرأتين والمؤكلة حاضرة قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة * وونت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقوفا على الاجازة وام يحضر عند العقد لم يجوز كذا في البدائع * ومنها رضا المرأة اذا كانت بالعتق بكرات او ثيبا فلا يملك المولى ايجابها على النكاح عندنا كذا في فتاوى ناصب خان * ومنها ان يكون الايجاب والقبول في

مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا اضرين فاجب احدهما فقام الاخر من المجلس قبل القبول او اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد وكذا اذا كان احدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بحضرة شاهد من زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال قبلت او قال رجل بحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت زوجت نفسي منه لم يجوز ان كان القبول بحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ارسل اليها رسولا او كتب اليها بذلك كتبا فاقبلت بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة جاز لاتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة لا يجوز عندهما وعند ابي يوسف رح يجوز هكذا في البدائع * واذا بلغها الكتاب وقرأه ولم تزوج نفسها منه في ذاك المجلس وانما زوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح كذا في الخلاصة * ولو قالت ان فلانا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب العتد وسمعوا كلام الخطاب باسمها اياهم هكذا في الذخيرة * والحدود والعبد والصغير والكبير والعدل والغاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة * ولو عتدا وهما يمشيان او يسيران على الدابة لم يجوز ان كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق * والفور في التبول ليس بشرط عندنا كذا في العيني شرح الهداية * ومنها ان لا يخالف القبول الايجاب فاذا قال لا خرز وجتك ابنتي على الف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد النكاح بينهما ذكره في فتاوى ابي الليث * وفي مجموع النوازل عند تزوج امرأة على رقبتها بغير اذن سيده فقال السيد اجزت النكاح ولا اجيز على رقبتها فالنكاح جائز ولها الاثل من مهر مثاها ومن قيمة العبد يباع به كذا في الذخيرة * ولو زوجت نفسها منه بالى فقبله بالفين او بخمسمائة صح وتوفي لزوم الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر النائق * ومنها ان يضيف النكاح الى كلها او ما يعبر به من الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل * ولواضاف النكاح الى ظهرها او بطنها ذكر الحلواني قال مشائخنا الاشبه من مذهب اصحابنا انه ينعقد كذا في البحر الرائق * ولواضاف النكاح الى نصف المرأة في رواية ابن الصريح انه لا يصح كذا في فتاوى تاضيخان

والظهيرية * وفي التفاريق تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار
 الفتاوى * ومنها ان يكون الزوج والزوجة معلومين فلو زوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا
 كانت احدهما متزوجة فينصرف الى العارضة كذا في النهر الفائق * جارية سميت في صغرها
 باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صار متعزوفة باسمها الآخر
 والاصح منبذى ان يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية * رجل له بنت واحدة اسمها
 فاطمة قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى
 الفضلى انه لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت
 واحدة جاز كذا في المحيط * ولو كان ارجل بنتان كبيرى اسمها عائشة وصغيرى اسمها
 فاطمة واراها ان يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى * ولو قال زوجت
 ابنتى الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدتهما كذا في الظهيرية * ابو الصغيرة اذا قال زوجت ابنتى
 فلانة من ابن ملان وقال فلان ثبأت لابنى ولم يسم الابن ان كان له ابنان لا يجوز ان كان له
 ابن واحد يصح ولو ذكر ابنا ابنت اسم الابن فقال زوجت بنتى من ابك فلان قال ابو الابن
 قبلت صح * خنثيان صغيران قال ابراهمهما لابى الآخر بمحض من الشهود زوجت ابنتى
 هذه من ابك هذا وقبل الآخر ثم ظهران الجارية كانت فلاما والعلام كان جارية كان
 النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيلان * ولو قال ابو الصغيرة لابى الصغير
 زوجت ابنتى ولم يزد عليه شيئا وقال ابو الصغير قبلت يقع النكاح للاب وهو المختار كذا
 في مختار الفتاوى * وهو الصحيح كذا في الظهيرية * وما احكامه فحل استماع كل منهما
 بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير * وملك الحبس وهى صيرورتها
 ممنوعة من الخروج والبروز * ووجوب المهر والنفقة والكسوة عاينه وحرمة المصاهرة
 والارث من الجانبين ووجوب العدل بين النساء وحقوقهن ووجوب اطاعتها ما لم يضرها
 الى الفراش وولاية تاديبها ان لم تطعه بان نشرت واستحباب معاشرتها بالمعروف هكذا
 في البحر الرائق * وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج *
 الباب الثانى فيما ينعقد به النكاح ومالا ينعقد به بالاجاب والتبويل وضعا للمضى او وضع
 احدهما للمضى والاخر لغيره مستقبلا كان بالامر او حالا كالمضارع كذا في النهر الفائق *

فاذا قال لها اتزوجك بكذا فقلت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت كذا في الذخيرة * ولو قال تزوجيني نفسك فقبلت انعقدان لم يقصد به الاستقبال هكذا في النهر الفائق * وكما ينعقد بالعبارة ينعقد بالاشارة من الاخر من ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية * ولا ينعقد بالكتابة من الحاضر من فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق * وما ينعقد به النكاح فهو نومان صريح وكتابة فالصريح لفظ النكاح والتزويج * وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق نالاعن المبسوط * فينعقد بلفظ الهبة هكذا في الهداية * ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال وهبت بنتي اخذ منك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة * اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * وينعقد بلفظ التملك والصدقة ولفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية * وكذا بلفظ الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكنز والتبيين * ولو قال لامرأة كنت اى او صرت لى فقالت نعم او صرت لك كان نكاحا كذا في الذخيرة * وكذا لو قال كرنى امرأتى بمائة فقبلت او اعطيتك مائة على ان تكونى امرأتى فقبلت كان نكاحا كذا في الوجيز للكردي * اذا قال ثبت حتى في منافع بضعت بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة * ولو قالت امرأة عرستك نفسي فقال قبلت يكون نكاحا هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قالت المبانة ردت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضرة الشاهدين يكون نكاحا كذا في محيط السرخسى * وفي اجناس الناطقى ان اطلق امرأته ثلثا او بائنا ثم قال لها راجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحضر من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر المال فان اجمعا على ان الزوج اراد به النكاح كان نكاحا الا لا كذا في الذخيرة * ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحضر من الشهود فقالت المرأة رضيت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأة ما باشيدى فقالت باشيدم لا ينعقد الا اذا قال لها باشيدى بزنى فقالت باشيدم يكون نكاحا وقيل نكاح النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره دخر خويش مراده فقال وادم ينعقد النكاح

وان لم يقل الخاطب يذير قسم ولو قال مرادى فقال دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخاطب
 يذير قسم الا اذا اراد بقوله دادم التحقيق دون السوم فتح ينعقد وان لم يقل الخاطب يذير قسم
 وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان في قوله وخرخيش مراده
 لا بد ان يقول بزنى ويقول الآخر بزنى دادم فاما بدون ذلك لا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ
 وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسئلة منفعة عليها كذا في المحيط * قيل لامرأة
 خويشتن را بفلمان بزنى دادى فقالت داد وقيل للزوج يذير قسمي فقال يذير قسم ينعقد النكاح
 وان لم تقل المرأة دادم والزوج يذير قسم * قيل لامرأة خويشتن را زن من كردى فقالت كردم
 ينعقد المكاح * وكذا لو قال خويشتن را زن من كردايندى فالت كردايندم هكذا في الذخيرة *
 قيل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في انشاء الكلام من ويرا خواستم
 وقال الرجل قبلت صم النكاح كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمن قال لامرأة خويشتن را
 بهزار درهم كاين من بزنى دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد المكاح وارتالت سباس دادم
 لا ينعقد لان الاول اجابة والثاني وعد كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك
 فقال الرجل نعم اذكارى يذير قسم يصح النكاح واولم ينل الرجل ذلك اكنه قال ايها شاباش
 ان لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة * ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح ولا الادارة
 والاباحة والاحلال والتمتع والاجازة والرضاء ونحوها كذا في النسيب * ولا بلفظ لافاة والخلع
 والصلح والبراءة هكذا في فتاوى قاضيان * ولا بلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي *
 ولا بلفظ لاصفاق والولاء والابداع كذا في غاية السروجي * ولا بلفظ الفداء كذا في البحر الرائق *
 ولا بلفظ ايرصية لايها تزوج الملك مضافا الى ما بعد الموت كذا في الهداية * وهكذا
 في الكافي * وان قال ايرصيت ببضع اهتبي للحال بالف درهم وقبل الآخر ينعقد النكاح كذا في
 النهاية * رجل قال لآخر زوج بنك فلانة مني بكذا فقال ابو الصغيرة ارفعها وادهب حيث شئت
 لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وارادت ان تقول
 بمائة دينار فقبل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة *
 رجل بعث جماعة الى رجل ليخطبوا ابنه فقالوا وخرخويشتن قلنا دادم فقال دادم
 وقالوا يذير قسم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى الخاطب * رجل وامرأة اترا بالنكاح

بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ما زن وشويم لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار كذا في الخلاصة *
 ولو قال ابن زن من است بمحضر من الشهود وقالت المرأة ابن شومي من است ولم يكن
 بينهما نكاح سابق اختلاف المشائخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية *
 وفي شرح الجصاص المختار انه ينعقد اذا قضى بالنكاح او قال الشهود لهما جعلنا هذا نكاحا
 فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى * وفي اليتيمة سئل على السعدى عن رجل سلم
 على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت عليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان
 قال لا ينعقد كذا في التاتارخانية * قيل لرجل وخر فويشتن را بر سر من ار زاني داشتي
 فقال داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة * اذا قال ابو الصغير اشهدوا اني قد زوجت
 بنت فلان الصغيرة ابني فلانا بمهر كذا فقيل لابي الصغيرة اليس هكذا فقال ابو الصغيرة هكذا
 ولم يزد على ذلك فالاولى ان يجدد النكاح وان لم يجدد جاز هكذا في فتاوى قاضي خان
 والظهيرية * ولو قال بالفارسية خويشتن را بزني دادم بتو بهزار درهم فقالت پذيرفتم لا ينعقد
 النكاح لان لفظه بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التحنيس * واذا قال لابي البنت زوجتني
 ابنك وقال ابو البنت زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذاك قبلت
 لان قوله زوجتني استخبار هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي لفظ القرض والرهن اختلاف
 المشائخ والصحيح عدم الاعتداد كذا في فتاوى قاضي خان * وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول
 ابي حنيفة ومحمد ومحمد ر حدهما الله لان نفس القرض تمليك عندهما وهو المختار كذا في
 مختار الفتاوى * وبلفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا في الصرف فيه قولان كذا في العيني
 شرح الكنز * النكاح المضاد كقول زوجتك غدا غير صحيح اما المعلق وان كان على امره ضعي
 صح لانه معلوم الحال فلو خطبت بنته واخبر انه زوجها من فلان قبل هذا فكذبته فقال ان لم اكن
 زوجها منه فقد زوجتها من ابنك وقيل ابو الابن عند الشهود فبان انه لم يكن زوجها من احد
 صح النكاح كذا في النهر الفائق * وان قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا ان اجاز
 ابي اورضي فقالت قبلت لا يصح * رجل تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها في الطلاق
 بيدها ذكر محمد رح في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر بيدها
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة

فقلت زوجت نفسي منك على أني طالق او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا لنكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بيدها وكذا المرلى اذا زوج امته من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امك هذه على الف على ان امرها بيدك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك امتي على ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويكون الامر بيد المولى * ولو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها ما مرها بيدك ابدأ اثم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكن اخراجه ابدأ كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر شمس الائمة السرخسي اذا تزوج امرأة على الف الى الحصاد والدياس اختلف مشائخنا في هذه المسئلة والمختار عندي انه ينعقد ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى * ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج او للمرأة اولهما ثلثة ايام او اقل او اكثر حتى انه اذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل الا اذا كان العيب هو العيب والخصمى والعنة فان المرأة بالخيار وهذا عند ابي حنيفة وابى يوسف رحمهما الله هدا في شرح الطحاوى * فاذا شرط احدهما صاحبه السلامة من العمى والشلل والرمانة او شرط صفة الجمال او شرط الزوج * عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في النانا رخابية * رجل تزوج امرأة على انه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث تزوج امرأة على ان اياه بالخيار يصح النكاح ولا خيار كذا في الذخيرة *

الباب الثالث في بيان المحرمات وهي تسعة اقسام القسم الاول المحرمات بالنسب

وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وهن محرمات نكاحا وطئاً ودوامه على التابيد * فالامهات ام الرجل وجداته من قبل ابيه وامه وان علون واما البنات فبنته الصلبية وبنات ابنه وبنته وان سفلى واما الاخوات والاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام وكذا بنات الاخ والاخت وان سفلى واما العمات فثلث هممة لاب وام وعممة لاب وعممة لام وكذا عمات ابيه وعمات اجداده وعمات جداته وان سفلى واما عممة العممة فانه ينظر ان كانت العممة القرىي عممة لاب وام او لاب فعممة العممة حرام وان كانت القرىي عممة لام فعممة العممة لا تحرم واما الخالات فثلاثة لاب وام

كذا وجد في جميع النسخ الحاضرة والمقام يقتضي ان يقال وان علون

وخالة لاب وخالة لام وخالات آبائه وامهاته واما خالة الخالة فان كانت الخالة القربى
خالة لاب وام اولام فخالتهما تحرم عليه وان كانت القربى خالة لاب فخالتهما لا تحرم عليه
هكذا في محيط السرخسى * القسم الثاني المحرمات بالصهرية وهي اربع فرق
الاولى امهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون والثانية بنات
الزوجة وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوى للتدسى *
سواء كانت الابنة في حجره او لم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * واصحابنا
ما اقاموا الخلعة مقام الوطى في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به
جميع المهر * والثالثة حليمة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن او لا
ولا تحرم حليمة الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسى * والرابعة نساء الآباء
والاجداد من جهة الاب والام وان علوا فهؤلاء محرمات على التبايد نكاحا ووطئا
كذا في الحاوى للتدسى * ويثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا
في محيط السرخسى * فلو تزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه امها بمجرد العقد بل بالوطى هكذا
في البحر الرائق * وتثبت بالوطى حلالا كان او عن شبهة وزنا كذا في فتاوى قاضي خان * فمن
زنى بامرأة حرمت عليه امها وان علت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم المزنى بها على آباء
الزاني واجداده وان علوا وابنائهم وان سفلوا كذا في فتح القدير * ولو وطئها فافضا لا تحرم عليه
امها لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حبلى وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق * وكما تثبت
هذه الحرمة بالوطى تثبت بالمس والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة *
سواء كان بنكاح او ملك او فجور عندنا كذا في الملتقط * قال اصحابنا الربيع وغيره في ذلك
سواء هكذا في الذخيرة * والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبالة وكذا المعانقة كذا في فتاوى
قاضيخان * وكذا لو عضها بشهوة كذا في الخلاصة * فان نظرت المرأة الى ذكر رجل ولمسته
بشهوة او قبلته بشهوة تعلقت به حرمة المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة * ولا تثبت بالنظر
الى ما ثرا لاجزاء الا بشهوة ولا يمس سائر الاعضاء الا من شهوة بخلاف كذا في البدائع *
والمعتبر بالنظر الى الفرج الدا خل هكذا في الهداية * وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية
وجواهر الاخلاط * قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما ينع النظر

في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة وراء
صنوبر في اوزجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة * ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج امرأة
فنظر عن شهوة لا تحرم عليه امها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة
على شيء حوض او على منطرة فنظر الرجل في الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا
في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل
فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة
فتمنى ان يكون له جارية مثلهما فوقعته منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت
على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشبهة وقعت على التي تمنىها لا تحرم لان نظره
في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة * ثم لا فرق
في ثبت الحرمة بالمس بين كونه عامدا او ناسيا او مكرها او مخطئا كذا في فتح القدير * او زائما
هكذا في معراج الدراية فلوما يقطر زوجته ليحيا معها فرصات يده الى ابنته منها فقرصها بشهوة وهي
ممن تشبهن بطن انها امرأته حرمت عليه الام حرمة مؤبدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لمس شعرها
بشهوة ان لمس ما اتصل برأسها تثبت وان لمس ما استرسل لا تثبت واطبق الاطقي اطلاقا من غير
هذا التفصيل كذا في الظهيرية * وهكذا في وجيز الكرد ري والسراج الرهاج * ولو لمس ظنرها
بشهوة تثبت كذا في الخلاصة * ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما
ثوب اما اذا كان بينهما ثوب فان كان صغيرا لا يجد لمس حرارة المسوس لا تثبت حرمة المصاهرة
وان انتشرت آلبه بذكوان كان رقيقا بحيث يصل حرارة المسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة *
وكذا لو لمس اصغر الخف لان كان منعلا لا يجد لمس القدم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا لمس الرجل
المرأة وبينهما ثوب فان كان يجذب برد الثياب او برد الشفة فهو تعبدل وامس كذا في المحيط والدوام
على المس ليس بشرط ان يثبت الحرمة حتى قيل اذا مديد الى امرأة بشهوة فوقعته على انف ابنتها
فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته كذا في الذخيرة * ويشترط
ان تكون المرأة مشتبهة كذا في التبيين * واغتوى على ان بنت تسع محل الشهوة لامرأته كذا
في معراج الدراية * وقال الغفيرة ابوالميثم ماذون تسع سنين لا يكون شهوة عليه الفتوى
كذا في فتاوى قاضيخان * وحكي من الشيخ الامام ابي بكر رح ان كان يقول ينبغي المفتي

ان يفتي في السبع والنمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها غيلة ضخمة جسيمة فم يفتي
بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات * فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة كذا
في البحر الرائق * ولو كبرت المرأة حتى خرجت من حد المشتهاة بوجوب الحرمة لانها
دخلت تحت الحرمة فلم تخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين * وكذا يشترط الشهوة
في الذكر حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة ابيه لا يثبت به حرمة المصاهرة كذا في
فتح القدير * ووطئ الصبي الذي يجمع مثله بمنزلة وطئ البالغ في ذلك * قالوا والصبي الذي
يجمع مثله ان يجمع ويشتهى وتستحيى النساء من مثله كذا في فتاوى قاضيخان * والشهوة
تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتهى بعد الترك لا يتعلق به الحرمة *
وحدة الشهوة في الرجل ان تنتشر آله او تزداد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين * وهو الصحيح
كذا في جواهر الاخلاط * وبه يفتي كذا في الخلاصة * فمن انتهرت آله فطلب امرأته
واولجها بين فخذى ابنتها لا تحرم عليه أمهما لم تزد انتشارا كذا في التبيين * هذا الحد
اذ كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيئا او منينا فحد الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتهاء
ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الا شهوة ان كان متحركا كذا في المحيط * وحد الشهوة
في النساء والمحبوب هو الاشتهاء بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فازدياده كذا في شرح النقاية
للشيخ ابي المكارم * ووجود الشهوة من احدهما يكفي وشرطه ان لا ينزل حتى لو انزل
هند المس او النظر لم يثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى
كذا في الشمني شرح النقاية * ولو من وانزل لم يثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تبين
بالانزال انه غير داع الى الوطئ كذا في الكافي * ولو نظرا الى دبر المرأة لا تثبت به
حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا الوطئ في دبرها لا يثبت به الحرمة كذا في التبيين *
وهو الاصح هكذا في المحيط * وعليه الفتوى * كذا في جواهر الاخلاط * واذ جامع ميتة
لا يثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضيخان * ومما يتصل بذلك مسائل لو اقرب حرمة المصاهرة
يؤاخذ به ويفرق بينهما وكذلك اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته
أمك قبل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى
دون العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع من ذلك وقال كذبت

فالقاضي لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً فيما اتى لا تحرم عليه امرأته *
 وذكر محمد روح في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأة هذه امي من الرضاعة ثم اراد ان
 يتزوجها بعد ذلك فقال اخطأت في ذلك فله ان يتزوجها استحساناً ووجه الفرق بينهما انه ههنا
 اخبر عن فعله والخطأ فيما هو فعله نادر فلا يصدق فيه واما في الرضاع ما اخبر عن فعل نفسه في
 زمان يتذكر وهو انما سمع من غيره والخطأ فيه ليس بنادر كذا في التجنيس والزيد * وذا قبلها
 ثم قال لم يكن عن شهوة او طمسه او نظر الى فرجها ثم قال ام يكن بشهوة فعد ذكر الصدق والشهيد روح
 في النقبيل يغتنى بشبوت الحرمة ما لم يتبين انه قبل بغية شهوة وفي لمس والنظر الى الفرج لا يغتنى
 بالحرمة الا اذا تبين انه فعل بشهوة لان الاصل في التنبيل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا
 في المحيط * هذا اذا كان المس على خير الفرج واما اذا كان على الفرج لا يصدق ايضاً
 كذا في الظهيرية * وكان الشيخ الامام الاجل طهيرا الدين المرغيناني يغتنى بالحرمة
 في القبلة في النكاح والرأس وان كان على متعة وكان يتول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة
 وفي البتالي وصدق اذا انكر الشهوة في لمس الا ان يفهم آله منسشرة وانتهى كذا في المحيط *
 ولو احدى نديها ووال ما كان من شهوة لا يصدق لان العايب خلاه وكذا لو ركب معها على
 دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر بها الماء كذا في الوحيير الكندي * ودمل الشهادة
 على الاقرار باللمس والتنبيل بشهوة كذا في جواهر الاخلاطي * وهل الشبهة على لمس
 اللبس والمقبيل بشهوة المحرمات يسل وان ذهب عن الاسلام على الجردوى كذا في التجنيس
 والزيد * ودداد ذكر محمد روح في كتاب النكاح ان الشهوة مما يوتى بالجماع اما
 بتحريك العضو من الذي يتحرك عضوه او بآثار مضمرة لا تسبب دضره كذا في ان خيرة *
 وهو المأمول كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي على اسعدى عن سدران باشر ابنه وتبناها
 وقصد ان يجامعها فقالت الائمة بنتك نتركها هل تحرمها قال نعم كذا في السانازا رحا نية *
 قيل لرجل ما فعلت بام امرأتك قال جامعته قال يثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل
 والمستول هازمين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب كذا في المحيط * رجل له جاريتة يقال قد
 وطنتها لا تحل لابنه وان كانت في غيره ملكه قال قد وطنتها لابنه ان يكذب ويطأه لان الظاهر وشهد له
 ولو تسرى جاريتة ميراث ابية يسعد ان يطأها حتى يعلم ان الاب وطئها كذا في محيط المرخسي *

كتاب النكاح (٢٩٠) في المحرمات بالرضاع والمحرمات بالجمع

رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاها وجدها قد انتضت فقال لها من انتضك فقالت ابوك ان صدقها الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في الظهيرية * لو ادعت المرأة ان مس ابن الزوج أيها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في السراج الوهاج * رجل قبل امرأة أبيه بشهوة او قبل الاب امرأة ابنته بشهوة وهي مكروهة وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدقته الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع بذلك على الذي فعل ان تعمد الغافل الفساد وان لم يتعمد لا يرجع وفي الوطى لا يرجع وان تعمد بالوطى الفساد لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجمع * تزوج بامه رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها فادعى الزوج انها قبلته بشهوة وكذبته المرأتى فانها تبين من زوجها لا فرا الزوج انها قبلت بشهوة ويلزمه نصف المهر بتكذيب المولى أيها قبلته بشهوة ولا يتقبل قول الامة في ذاك لو قالت قبلته بشهوة كذا في المحيط * ولو اخذت ذكرا الختن في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزائن الفتاوى * ذكر محمد ربح في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد امثله عليه او ام يشبهه كذا في الذخيرة * واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التأييد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطى الحرام وبما يثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيهان * لا بأس بان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته ابنتها او امها كذا في محيط السرخسى * وفي الفتاوى الصغرى ان الف ذكوة في خرفة وجامعها كذلك ان كانت خرفة لا تمنع وضول الحرارة الى ذكوة تحمل المرأة على الزوج الاول وان كانت تمنع كالمنديل فلا تحل كذا في الخلاصة * القسم الثالث المحرمات بالرضاع * كل من تحرم بالقراءة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسى * القسم الرابع المحرمات بالجمع وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات * والجمع بين ذوات الارحام اما الجمع بين الاجنبيات فانه لا يحل للرجل ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة كذا في محيط السرخسى * ولا يجوز للعبدان يتزوج اكثر من اثنتين كذا في البدائع * المكاتب والمدبر وابن ام الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية * ويجوز للحرة ان يتصرى من الاماء ما شاء من العدد وان كنَّ

وليس العبدان يتسرى وان اذن له مولاه فيه كذا في الحداوى * وللعبدان يتزوج اربعاً من الحرائر
والآماء كذا في الهداية * وللعبدان يتزوج اثنتين حرتين كأنهما اثنتين كذا في البحر الرائق * وإذا
تزوج الحر خمساً على التعاقب جاز نكاح الرابع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمساً
في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبدان تزوج ثلثاً وتزوج الحرة خمساً ثم أسلموا ان تزوجهن
على التعاقب جاز نكاح الرابع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة
ففرق بينه وبين الكل في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وان تزوج واحدة ثم اربعاً
جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيهان * رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة
وثلثاً في عقدة ولا يعلم ما الاولى صح نكاحها على كل حال والله المسمى والعمريتان والامان
الى الزوج حال حيوتها وموتها فعلاً او قولاً فمن ظهر فسادها لا مهرانها ولا مبرات كذا
في التاتارخانية * ولو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد كان لهما انفساً مع نسوة
جاز نكاح الآخر كذا في محيط السرخسى * وأما الجمع بين ذوات الارحام فانه لا يجمع بين
اثنين بنكاح ولا يوطئ بملك بيمين سواء كانا احتمن من النسب او من الرضاع هكذا
في السراج الوهاج * والاصل ان كل امرأتين او صورتين احدهما من ابى جانب ذكر الم يجوز
النكاح بينهما برضاع او نسب لم يحر الجمع بينهما هكذا في المحيط * ولا يجوز الجمع بين امرأة
وعمتها سباً او رضاعاً وخالها كذلك ويجوز بين امرأة وبنات زوجها وان المرأة
لو مرضت ذكراً حلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجاريته ان قدم
حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقراة او رضاع كذا في شرح الفتاوى المشيخ ابى المكارم *
فان تزوج الاحتمن في عقدة واحدة يفرق بينهما وتبينه ان كان قبل الدخول لا شيء لهما وان كان
بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المصمورات *
وان تزوجهما في عتدين فنكاح الاخيرة واسدو يجب عليه ان يغارها او اعاد التامضي بذلك
يفرق بينهما ان غارها قبل الدخول لا يثبت شيء من الاحكام وان غارها بعد الدخول فله المهر
ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعابها العدة ويثبت النسب ويعتزل من امرأته
حتى تنقضي مدة اختها كذا في محيط السرخسى * ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري ايهما
امسق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فاندلا يتحرى في ذلك ويفرق بينه

وبينهما كذا في شرح الطحاوي * وإلهما نصف المهر إذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وإن كانا مختلفين يتضي لكل واحدة منهما مهر ربع مهرها وإن لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة إلهما بدل نصف المهر وإن كانت الفقرة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملا كذا في التبیین * قال أبو جعفر الهندواني رحمه الله عن المسئلة إذا أدعت كلواحدة إلا ولية ولا حجة إلهما فيتضي بنصف المهر إلهما أما إذا قالنا لا ندري أي العقد بين أول فلا يقضي بشيء حتى تصطلحا كذا في غايته السروجي * وصورة الاصطلاح هي أن تقر لا عندنا قضى لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدونا فنصطليح على أخذ نصف المهر فيقضي لنا قضى كذا في النهاية * وإذا برهنت كلواحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * وكل هذه الأحكام المذكورة بين الاختصاص ثابته بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح التدير * وإن أراد أن يتزوج أحدهما بعد التفرق فله ذلك إن كان التفريق قبل الدخول وإن كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما وإن انقضت عدة أحدهما دون الأخرى فله أن يتزوج عدة وجهاً دون الأخرى ما لم تنقض عدتها وإن انقضت عدتها وإن يتزوج بإيتهما شاء كذا في التبیین * ولا يجوز الجمع بين الاختمين استمناهما كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً وإذا ملك اختين كان له أن يستمتع بإيتهما شاء فإذا استمتع بأحدهما فليس له أن يستمتع بالأخرى بعد ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى اختها كان له أن يطأ الأولى وليس له أن يطأ الأخرى بعد ذلك ما لم يحرم الأولى على نفسه وتحریمه إياها ما بالتزويج من رجل أو بالأخراج من ملكة إما بإعتاق أو هبة أو بيع أو صدقة أو كفاية كذا في شرح الطحاوي * وأما بعض البعض كالمك أو كذا تمليك البعض كتمليك المك كذا في التبیین * ولو قال هي علي حرام لا يحل له الأخرى كالحيض والمفاس والأحرام والصيد كذا في غايته السروجي * وإن وطئها ليس له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الأخرى بماتلنا * وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت إليه ألبسة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحه زوجها وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الأخرى على نفسه كذا في فتاوى فاضلهم * ولو تزوج جارية فلم يطأها حتى اشترى اختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة

لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشتراها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي * وان تزوج اخت امته لدخولها في النكاح وان اجاز لا يدها الا مئة وان كان لم يوطئ المنكوحه ولا يوطئ المنكوحه لا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب ثم يوطئ المنكوحه ويوطئ المنكوحه ان لم يكن وطئ الامه او كذا في الهداية * ولو تزوج اخت امته نكاحاً فامدالم تحرم عليه امته الموطوءة لا اذا دخل بالمنكوحه فيه تحريم الموطوءة كذا في البحر الرائق * اخذنا قالت كل واحدة منهما ارحل واحد قد زوجت نفسها منك بكذا. وخرج الكلام ان منهما معا فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بدأ الزوج بالزوجة كما لو واحدة منكما بالف درهم فتألت احدهما رضيت وامت الاخرى ان ترضي فنكاحهما باطل كذا في الذخيرة * قال محمد رح في النكاح مع رجل وكل رجلا ان تزوجه امرأة وكل رجلا آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة بغير امرها وهما اخذان من الزيادة وخرج الكلام ان معا فلهما باطلان وكذا لك اركان احدهما كالحسن برضا المرأة او كان كلاهما برضاها كذا في الهداية * قال محمد رح رجلان لم يركلا بكاح وكلا فوضوا من زوجا رجلا اختين في صدقتين مائة من برضا الاختين وخاطب من كل واحدة منهما حاطب ووقع العقدان معا باغ ذاك الزوج واجاز نكاح احدهما جازوا وانهم ازوجاه في حقة بان قال كل واحد منهما ازوجت بلانته ولانته وخاطب عنهما رجلا لا يجوز شي من ذاك كذا في الذخيرة * يزوج اخنتين واحدة منهما معتدة الغمراو منكحة تصح النكاح العارضة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز ان يزوج اخت معتدة تسوء كانت العدة عن طلاق رجعي او بائن او ثلاث او من نكاح باسد او من شبهة وكذا لا يجوز ان يزوج اخنتها في دةتها كذا لا يجوز ان يزوج احدا من ذوات المحارم اني لا يجوز الجمع بينهما وكذا لا يحل ان يزوج اربعا سواها كذا في الكافي * واذا صدق ام واده لم يحل له تزوج اخنتها حتى تنتضي دةتها ويحل اربع سواها عندها وصندبها تحل الاخت ايضا كذا في فتح البدير * فان قال الزوج اخبرتنى ان مدتها قد انقضت بان كان ذاك في مدة لا تنتضي في مثلها العدة لا قبل قولها ولا قبلها ان اخبرت الا ان تعسره بما هو محتمل من اسقاط منقبة مستبين الخلق او تسوءه وان كان ذلك في مدة تنتضي في مثلها العدة ان صدقت او كانت ما كنهه او فائبة فله ان يزوج اخرى او اختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبت في قولها فلها كذا في المبسوط *

ويجوز ان زوج المردة ان الحقت بدار الحرب تزوج اختها قبل انقضاء مدتها كما ان امانت فان
 هادت مسلمة فاما بعد تزوج الاخت او قبله نفى الاول لا يفسد نكاح الاخت لعدم مود العدة
 وفي الثاني كذلك عند ابي حنيفة رح لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس
 له تزوج الاخت ومودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبه الا يرى انه يعاد اليها ماله او تعود معتدة
 كذا في فتح القدير * ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما مائة للآخرى ولا بين امرأتين كل منهما
 خالة للآخرى وصورة ذلك ان يتزوج كل من رجلين ام الآخر ويولدها بنتا فيكون كل واحدة
 من البنتين عمه للآخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر واودها كانت بنت كل واحد منهما خالة
 للآخرى كذا في الهداية * رجل تزوج المضمومة الى محرمته وصورته ان يتزوج امرأتين
 احد بهما لا يحل له نكاحها بان كانت محرمته لذات زوج او وثنية والآخرى يحل له
 نكاحها حتى يصح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى والمسمى كله للتي جاز نكاحها وهذا
 عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين * ولو دخل بالتي لا تحل فالمذكور في الاصل ان لها
 مهر المثل بالغاما باغ والمسمى كله للمحللة قال في المبسوط وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح
 هكذا في فتح القدير * التسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرية او معها لا يجوز نكاح الامة
 على الحرية ولا معها كذا في محيط السرخسي * وكذا المدبرة وام الولد كذا في فتح القدير *
 ولو جمع بين الامة والحرية في عقد واحدة صح نكاح الحرية وبطل نكاح الامة وهذا اذا كان يصح
 نكاح الحرية وحدها فان لم يصح فضمها الى الامة لا يوجب بطلان نكاح الامة كذا في الخلاصة *
 ولو نكح الامة ثم احررها صح نكاحها كذا في فتاوى دافعي * فان تزوج امة على حرية في عدة
 من طلاق بائن او ثلث لم يجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز وان كانت معتدة من طلاق
 رجعي لم يجز بالاتفق كذا في الكافي * ولو تزوج امة وحرية والحرية في عدة من نكاح فاسد
 او من وطئ بشبهة ذكر الحسن انه على الخلاف بينه وبينهما وخيرة قال يجوز نكاح الامة
 ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والاشبه وانما تزوج الرجل حرية في عدة امة من طلاق رجعي ثم رجع الامة
 جاز هكذا في الذخيرة * بعد تزوج حرية ودخل بها بغير ان مولاة ثم تزوج امة بغير ان مولاة
 فاجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرية دون الامة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح
 العبيد والاماء * ولو تزوج امة بغير ان مولاها ولم يدخل بها ثم تزوج حرية ثم اجاز المولى

كتاب النكاح (٢٩٠) في المحرمات التي يتعلق بها حق الغير

لم يجز * ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الاجازة جاز كذا في محيط المرخمي * رجل له بنت كبيرة وامه كبيرة فقال الرجل قد زوجتكمهما اكلوا حدة منهما بكذا قبل الزوج نكاح الامة كان باطلا فان قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط * ويجوز تزوج الامة مسامة كانت او كباية وان قدر على حرة كذا في الكافي * ويكره نكاح الامة مع طول الحرة هكذا في البدائع * ولو تزوج اربعة من الائمة وخمس من الحرائر في عقد صحيح نكاح الائمة كذا في محيط السرخسي * القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير لا يجوز للرجل ان يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج * سواء كانت العدة من طلاق او وفاة او دخول في نكاح فاسد او شبهة نكاح كذا في البدائع * ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير لا تجب حتى لا يحرم على الزوج وطئها كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز لصاحب العدة ان يتزوجها كذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن هناك ما يع آخر سوى العدة كذا في البدائع * وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ان يتزوج امرأة حرة لا من الرنا ولا بطأها حتى تضع وقال ابو يوسف رح لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط * وكذا الاباح وطئها لا يباح دواعيه كذا في فتنه التدبير * وفي مجموع التوازل اذا تزوج امرأة تدزبي هو بها وظهر بها حمل فالنكاح جائز عند الكل والله ان بطأها عند الكل وتسحق النفقة عند الكل كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة فجاءت بسطة تداستبان خلفه ان جاءت به لا رعدة اشهر جازا النكاح وان جاءت به لانل من ذلك ام يجز لان خلفه لا يستبين الا في مائة وشد من دمه كذا في الظهيرية * وحمل ثابت النسب لا يجوز نكاحها اجماعا وعن ابي حنيفة رح ان كان الحمل من حربى كالمهاجرة والمسبية يجوز النكاح ولا بطأها حتى تضع حملها رواها ابو يوسف رح منه واعتمدها الطحاوى والمنع رواية محمد رح واعتمدها الكرخي وهو الاصح المعتمد منه هكذا في التبیین * رجل زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل وان لم يكن حاملا صح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ومن وطئ جارته ثم زوجها جاز النكاح الا ان عليه ان يستبرئها صيانته كذا في الهداية * وهذا الاسناد على الواجب بطريق الا متحباب دون التحم هكذا في شرح الهداية * وان جاز النكاح فلزوج ان بطأها قبل الاستبراء

هند ابى حنيفة وابى يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها كذا
 في الهداية * وقال الفقيه ابو الليث قول محمد رح انرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية *
 وهذا الخلاف فيما اذا زوجها المولى قبل ان يستبرئها فلو استبرأها قبل ان يزوجها جاز وطى الزوج
 بلا استبراء اتفاقا كذا في فتح القدير * واذا رأى امرأه تزنى فتزوجها حل وطئها قبل ان يستبرئها
 صندهما وقال محمد رح لا احب له ان يطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية * الاب اذا تزوج
 بجارية ابنه يجوز عندنا كذا في التاتارخانية * ويجوز نكاح المسبية لغير السابى اذا سببت وحدها
 دون زوجها واخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولاعدة عليها وكذا لك المهاجرة يجوز نكاحها
 ولاعدة عليها في قول ابى حنيفة رح * وقال ابو يوسف ومحمد رح عليها العدة ولايجوز نكاحها
 ولاخلاف في انه لا يحل وطئها قبل الاستبراء بحیضة كذا في البدائع * القسم السابع المحرمات بالشرك
 لايجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج *
 ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسرها والمعطنة والزناقة
 والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتتدة كذا في فتح القدير * ولا يطأ المشركة والمجوسية
 بملك اليمين ويجوز للمسلم نكاح الكتابية الحربية والذمية حرة كانت او امدة كذا في محيط
 السرخسى * والاولى ان لا يفعل ولا يؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير * ثم اذا تزوج المسلم
 الكتابية فله منعها عن الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج * ومن اتى ان الشمر
 في منزله كذا في النهر الفائق * ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنازة كذا
 في السراج الوهاج * واذا تزوج المسلم كتابية حربية في دار الحرب جاز ويكره ان يخرج بها
 الى دار الاسلام بتيا على النكاح كذا في فتاوى قاضيهان * وان خرج وتركها في دار الحرب
 وقعت الفرقة بتباين الدارين كذا في شرح المبسوط للامام السرخسى * والمبيض اذا تزوج بمبيضة
 مشهود وولى ثم اسلما جميعا وتركهما كانا يعتد انه من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلا بها
 ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزواج آخر بعد اسلامها قبل ان يقع الفرقة بينها
 وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانا يظهران الاسلام
 ويعتقد ان الكفر كان نكاحهما جائزا ولايجوز نكاح المرأة مع الزوج الثانى وان كانا يظهران
 الكفر او احدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وبصح نكاح المرأة مع الثانى كذا

في فتاوى قاضي خان * وكل من يعتقد ذنبا سماويا وله كتاب منزل كصحن إبراهيم عليه السلام وشيث وزبور داؤد عليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز منّا كتحتمهم وأكل ذبائحهم كذا في التبیین * وأما الصابغات فيجوز للمسلم منّا بى حنیفة روح ويكره ولا يجوز مندهما وكذلك ذبائحهم وهذا الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبى حنیفة رحمه الله أنهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعظمون بعض الكواكب كتعظيمنا القبلة وهم أجمعلا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة الأولاد كذا في الكافي * وهكذا في أكثر شروح الهداية * ومن كان أحد أبويه كفايا والآخر مجوسيا كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع * ولو تزوج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه وانفسخ نكاحها وإن تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت فعند أبى حنیفة روح لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة * قال الخجندی والاصل في هذا أن أحد الزوجين إذا صار إلى حال لا يستطيع العقد لا يجوز فالجائز يبطل ثم إذا فسد النكاح بالتمجس ان كان من قبلها فإنه يحصل التفريق ولا شيء لها من الصداق ولا متعة ان كان قبل الدخول بها وإن جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق إن كان مسمى وإن لم يكن مسمى فتجب المتعة وإن كان بعد الدخول حسب جميع المهر كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز للمرتدة أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا نافرة أصلية وكذا لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المسوط * ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي كذا في السراج الوهاج * وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافر إلا للمرتدة كذا في ماوى قاضي خان * ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وإن اختلفت شرائعهم كذا في البدائع * ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لا سنوا لهما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير قاضي خان * القسم لنا من المحرمات بالملك * لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبدها ولا العبد المشرك بينها وبين غيرها وإذا احترض ملك المميين على النكاح يبطل النكاح بأن ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصاصه كذا في البدائع * إذا تزوج الرجل أمته أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك كجارية من أكساب مكاتبه أو أكساب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي * قالوا في هذا الزمان الأولي

ان يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية *
 المأذون والمدبر اذا اشترى منكوحتهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته
 لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب امه فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * واما المعتق
 بعضه فعند ابي حنيفة رح هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما
 هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحه
 في قول ابي حنيفة رح * والمكاتب اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر كذا الرجل
 اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو اعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاته
 لا ينقلب النكاح جائزا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج المكاتب او العبد بنت مولاة
 باذن جازا المكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب لا يفسد بموت المولى
 عندنا كذا في المبسوط * وبعد ذلك ان اعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورد في الرق
 يبطل نكاح البنت ويستطاع كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها
 من رقبته الزوج يستطاع المهر ويقتضى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى
 بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضيخان * القسم التاسع المحرمات بالطلاق
 لا يحل للرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابته الزوج الثاني ولا امه طلقها ثنتين وكما
 لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج امه
 ثم طلقها ثنتين ثم اشترىها واعتقها لا يحل اذ ان يتزوجها حتى يتزوج غيرة ووطأها ويطلقها وتنقض
 عدتها كذا في السراج الوهاج * ومما يتصل بذلك مسائل نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل
 ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان
 في الفاظ النكاح * وهو ان يقول لامرأة خالية من الموانع انمتع بك كذا مدة عشرة ايام مثلا
 او يقول ايا ما ومتعيني نفسك ايا ما وعشرة ايام او لم يذكرا ايا ما بكذا من المال كذا
 في فتح القدير * والنكاح الموقت باطل كذا في الهداية * ولا فرق بين طول المدة وقصرها
 على الاصح ولا بين المدة المعلومه والمجهولة كذا في النهر الفائق * قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الائمة الحلواني وكثير من مشائخنا قالوا اذا سميا ما يعلم يفينا انهما لا يعيشان اليه كالف سنة
 ينعقد ويبطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة او خروج الدجال او نزول عيسى عم وهكذا

روى الحسن عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط * ولو تزوجها مطلقاً وفي نيته ان يقعد معها مدة نواها بالنكاح صحيح كذا في التبيين * ولو تزوجها على ان يطلق بعد شهر، إنه جائز كذا في البحر الرائق * ولا بأس بتزويج النهاريات وهوان يتزوجها على ان يقعد معها نهاراً دون الليل كذا في التبيين ويجوز للمحرّم والمحرمة ان يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم رايته * ومن ادعت عليه امرأه بكاحها واقامت بينه فجعلها العاضى امرأته ولم يكن تزويجها وسعها المأمم معه وان تدعه يجامعها وهذا عند ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح أولاً وفي قوله الآخر وهو قول محمد رح لا يسعه ان يطأها كذا في الهداية * ثم يجعل قضاء العاضى انشاءً وانما يشترط ان تكون المرأة محلاً للنشاء حتى لو كانت ذات زوج او في عدة غيرة او مطلقة منه الا ان لا ينفذ قضاءه ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين * وكذا لو ادعى عليها النكاح فحكمه كذا وكذا ان لم يرضى بالطلاق بشهادة الروضع عامها حل لها الزوج باخبر بعد العدة وحل للشاهد تزويجها وحرمت على الاول وعند ابي يوسف رح لا يحل الاول ولا للثاني وعند محمد رح يحل الاول ما لم يدخل به الثاني فادخل به احرمت عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا يحل له ابد كذا في البحر الرائق * ادعى رجل على امرأة تكاحاً فجدت فصالحها على ما ائنه على ان تقر بذاك واقرب هذا المال لازم وهذا الاراء من رايه انشاء النكاح فان كان بمحض من الشهود صم النكاح ووسعها لمأمم مع زوجها اسمها من رايها والا لا ينعقد النكاح ولا يسعها المأمم مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط *

الباب الرابع في الاوياء * تثبت الولاية باسمه اب اربعة بالقراءة والولاء والامامة والملك كذا في البحر الرائق * واقرّب الاوياء الى المرأة الابن ثم ابن الابن وان سئل ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان ملا كذا في المحيط * فادان كان المجنونة اب وابن اوجد وابن الولاية للابن عندهما وعند محمد رح الاب كذا في السراج الوهاج * والا فضل ان يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف كذا في شرح الطحاوي * ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الابن ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وام ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب

ثم رجل هو ابعد العصبات الى المرأة وهو ابن عم بعيد كذا في التاتارخانية * وكل هؤلاء لهم ولاية الاجبار على البنت والذكر في حال صغرهما وحال كبرهما اذ اجنبا كذا في البحر الرائق *
ثم مولى العتامة يستوى فيه الذكر والانثى ثم عصبته المولى كذا في التبیین * وعند عدم العصبه كل قريب يرث الصغیر والصغيرة من ذوی الارحام يملك تزويجهما في ظاهر الرواية من ابی حنیفة رح وقال محمد رح لولاية لذوی الارحام ونول ابی یوسف رح مضطرب والاقرب عند ابی حنیفة رح الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم هكذا في فتاوی قاضیخان * وبعد اولاد الاخوات العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنت الامام ثم بنت العمات والجد الفاسد اولی من الاخت عند ابی حنیفة رح كذا في فتح القدير *
ثم مولى الموالاة ثم السلطان ثم القاضی ومن نصبه القاضی كذا في المحيط * القاضی انما يملك انکاح من یحتاج الى الولی اذ كان ذلك في عهده ومنشورة وان لم یکن ذاك في عهده لم یکن ولیا فان زوجها القاضی ولم یأذن السلطان له بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضی ذاك النکاح جازا استحسانا كذا في فتاوی قاضی خان * وهو الصحيح كذا في محیط السرخسی * القاضی ان زوج صغيرة من نفسه فیه نكاح بغير ولی لان رعيته في حق نفسه وانما الحق للذی هو فرتقه وهو الولی وهو في حق نفسه ايضا رعية وكذا المك المخلیفة في حق نفسه رعية كذا في المحيط * ویجوز لابن العم ان یزوج ابنته عمه من نفسه كذا في الحاوی * والقاضی ان زوج الصغيرة من ابنته لا یجوز بخلاف سائر الاولیاء كذا في التجنیس والمزید * الوصی لا ولاية له في انکاح الصغیر والصغيرة سواء اوصی اليه الاب او لم یوص الا اذا كان الوصی ولیهما فتح یملك الانکاح بحکم الولاية لا بحکم الوصایة كذا في المحيط * ولو كان الصغیر والصغيرة في حجر رجل یعولهما كالمعتق ونحوه فانه لا یملك تزويجهما كذا في فتاوی قاضی خان * ولا ولاية للمملوك على احد ولا للمکاتب على ولده كذا في محیط السرخسی * ولا ولاية للصغیر ولا مینون ولا کافر على مسلم ومسلمة كذا في الحاوی * ولا مسلم على کافر وكافرة كذا في المضمرات * قالوا ینبغی ان یقال الا ان یكون المسلم سیدامة کافرة او سلطانا كذا في البحر الرائق * وللکافر ولاية على مثله كذا في التبیین * ولا ولاية للمرتد على احد لا على محلم

ولا على كافر ولا على مرید مثله كذا في المدافع * والغسق لا يمنع الولاية كذا في ما وسمي قاضيه ان *
 وادان جن الراي حنودا مطنة بزول ولا به وان كان يحسن وينطق لا بزول ولا به وتمنذ نصرماته
 في حالة الولاية كذا في الذخيرة * وقد رانا امام الاطراق في رواية شهيرة في كذا
 في الوجير للكردي * وهكذا في المسر الراقي * وادان في الاسن * وسمي او محمد * تسمي
 ولاية الاب عليه في ماله ونفسه كذا في ما وسمي قاضيه ان * وفي رواية في البيت رجل زوج
 ابنة الكبير امرأة فلم يحرجني جن حنودا مطنة اما دار الاب دلك المكاح يحوزون ذكر النقية ابو بكر
 في غير هذه الصورة خلافا فقال الاسن ادا دلع عاولا م حسن او علة وعلی تول ای يوسف رح لا يعود
 ولاية الاب فياسا حسی لو صرت في ماله وزوجا مراد لا يحوز الی يعود الولاية الى الی صبی وعلی
 قول محمد رح يعود الولاية الى الاب استحسانا دال النقية ابو بكر الی يعود ولاية الاب
 عند علمائه الائمة كذا في الذخيرة * والآب ادا حسن او علة لا يمت الی الولاية في حق
 التزويج ثبت عندنا في حنیفة وانی یوسی رحمهما الی كذا في الوصیر الكردي * وفيه والی صبی هندا
 في العیانة * وادا اجتمع للصغير والصغيرة وایان وسموین بالاحواس والی صبی الیهم روح حاز
 عندنا كذا في ما وسمي قاضيه ان * سواء اجاز الآحوا وسمی بتلافی الیهم من الاسن روحها
 احدهم الا يحوز الا احدة الآخر الی الیهم وانی الیهم من الاسن ادا حات وادان الیهم
 ثبت النسب من كل واحد منهما يتعقد كل واحد منهما المروی كذا في السراج الوهاج * وان
 زوجاها علی المعاقب حاز الاول دون الثاني وان روحها كل واحد منهما من رجل آخر
 فوقعوا معا ولا علم الیهم اول بطل العبدان كذا في ما وسمي قاضيه ان * وان روح الصغير
 او الصغيرة بعد الاراء فان كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية توفى الیهم الیهم
 اجازته وان لم يكن من اهل الولاية بان كان صغيرا او كل كسرا محمولا حاروا بان الاقرب مائما
 فبیة منتطعة جاز بكاح الیهم كذا في المحيط * والامة ادا مات ولاها المس الامارت المروی
 كذا في السراج الوهاج * ثم قدر العینة بمسافة القصيرة وهو اخيار اكثر المأخذ من وعلمه المروی *
 وقال شمس الامة السرحسی ومحمد بن المصلح الیهم انه مقدر بمات الیهم احدا لمحب
 الی استطلاع رأیه وهذا حسن كذا في التبيين * وعلمه المروی كذا في حواهر الا حلاطی *
 حتى لو كان مختفيا في البلدة لا يوفى عليه يكون فبیة منتطعة كذا في شرح مجمع البحرين *

ولزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توفى على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحولت الولاية الى الابد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الابد الا باجازة منه بعد تحول الولاية اليه هكذا في الظهيرية * واختلف مشائخنا في ولاية الاقرب انها تنزل بالغيبتهام بقيت قال بعضهم انها باتية الا انه حدث للابد ولاية بغيبته الاقرب فتصير كأن لها وليين مستويين في الدرجة كالاخوين والعمين وقال بعضهم يزول ولايته وتنتقل الى الابد وهو الاصح كذا في البدائع * فلزوجها حيث هو لا رواية فيه وينبغي ان لا يجوز لانتطاع ولايته كذا في محيط السرخسى * وان زوجها الاقرب حيث هو اختلفوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في فتاوى قاضيان والظهيرية * فان وقع عقد الاقرب والابد معا فلا يجوز كلاهما وكذلك اذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوى * ويبطل ولاية الابد بمجرد الاقرب لاما عقده لانه حصل بولاية تامة كذا في التبیین * واجمعوا ان الاقرب اذا مضى ينتقل الولاية الى الابد كذا في الخلاصة * غاب الولي او مضى او كان الاب والجدة فاسفا فللقاضى ان يزوجه من كفؤ كذا في الوجير للكردي * بولي الصغير والصغيرة ان ينكحهما وان لم يرضيا بذلك كذا في البرجندی * سواء كانت بكرا او ثيبا كذا في العيني شرح الكنز * المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فللولي انكاحهما اذا كان الجنون مطبقا كذا في النهر الفائق * واذا زوج غير الاب والجدة الصغيرة فالاحتياط ان يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير مهر مسمى الامرين احدهما انه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول ويصح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ ان تزوج او بلفظة كل امرأة تزوجهما ينقد الثاني بمهر المثل وتحل وان كان ابا او جدا فكذلك عند ابى يوسف ومحمد رحم وعند ابى حنيفة رحم للوجه الثاني كذا في التجنيس والمزید * فان زوجها الاب والجدة فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجها غير الاب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحم ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية * فان اختار الصغير او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضى بينهما حتى مات احدهما توارثا ويحل للزوج ان يطأها ما لم يفرق القاضى بينهما كذا في المبسوط * وان زوج القاضى او الامام ثبت الخيار

هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي * سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كنز ولاوى لها ولا ناضي في ذلك الموضع قال ينقذ ويتوقف على اجازتها بعد بلوغها كذا في الساتر خاتمة * وادان زوجت الصغيرة نفسها باجازة الاخ الولى جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط لسرخسى * ويبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا تمتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر تبطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكر الان الزوج قد بنى بهائم باغت عند الزوج لا تبطل خيارها بالسكوت ولا بقياها عن المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا او يوجد منها فعل يستدل به على الرضا كالتمكن من الجماع او طلب المفتة او ما اشبه ذلك اما لو اكلت طعامه او خد منه كما كانت فهي على خيارها واذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار سكنت تبطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود تبطل خيار البلوغ كذا في المحيط * ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ نتول المطالب الحقيقين ثم نبدأ في الميسر بحسب النفس كذا في السراج الرهاج * ولا يبطل خيار العلام ما لم يقل رضيت او بجى منه ما يعلم انه رضا ولا يبطل بالقيام في حق العلام وانما يبطل بالرضى هكذا في الهداية * وادان ركت بالحص لا بأس بان تحذر نفسها مع رؤية الدم بان رأيت الدم في الليل تقول فسخت النكاح وتشهد ان النكاح فسخت وتقول انما رأيت الدم الآن لانه لا يصدق ان تقول رأيت الدم في الليل وفسخت ركة في مجموع النوازل قال رض وان كان هذا كذا بالكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة * قال هشام سألت محمدا عن الصغيرة التي زوجها عنها اذا حاضت فبالت الحمد لا تخبرت فهي على خيارها فان بعثت حادها حين حاضت تدعو الشهود لمشهدهم فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فمكنت اياها ما لا تقدر على الشهود قال الزمها النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط * ان سماعه من محمد بن روح اذا اختارت نفسها وشهدت على ذاك وام نستم الى القاضي شمر بن فهمي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في النخبة * ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي وردت النكاح كما باعت وقال الزوج لا لمسكت وسقط خيارك فالتول قول الزوج كذا في المحيط * التصير والصغيرة المرتوفان اذا زوجها المولى

ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغنى عنه حتى لو اعتق امته الصغيرة
اولا ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره الا سبيجابي كذا في البحر الرائق * ارتد مسلم
ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج العم الجارية مسلما
فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين
بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلموا فان الجارية والام مملوكتان والزوج
والاب حران فان بلغت الجارية لا خيار لها ولها خيار العتق اذا اعتق كذا في محيط السرخسي *
ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها الرجل والمرأة وكذا الفرقة
بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف المخيرة كذا في السراج الوهاج * والضا بطة ان كل فرقة
جاءت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ لخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت
من قبل الزوج فهي طلاق كالايلاء والحب والعنة كذا في النهر الفائق * واذا وقعت الفرقة
بختيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلامهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج
او باختيار المرأة وان كان دخل بها فلها المهر كما لا وقعت الفرقة باختيار الزوج
او باختيار المرأة كذا في المحيط * معتوهة زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار
وان زوجها ابوها او جدّها ثم عقلت فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي * ولو زوجها الابن
فهو كالاب بل اولى كذا في الاختلاصة * واختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة فقليل لا يدخل بها
ما لم تبلغ وتيل يدخل بها اذا بلغت تسع سنين كذا في البحر الرائق * واكثر المشايخ على انه
لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت ضخمة سميئة تطيق الرجال ولا يخاف
عليها المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين وان كانت نحيفة مهزولة
لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها وان كثر سننها وهو الصحيح
واذا نقد الزوج المهر وطلب من القاضي ان يأمر ابا المرأة بتسليم المرأة فقال ابوها انها
صغيرة لاتصلح للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظر ان كانت ممن
تخرج اخرجها واحضرها وينظر اليها فان صلحت للرجال او مر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح
لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من ينق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها
تطيق

تطبق الجماع وتحتمل الرجال أمر الأب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحتمل الرجال لا يؤمر
بنسليمها الى الزوج كذا في المحيط * بغذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي مند ابى حنيفة وابى
يوسف رح في ظاهر الرواية كذا في التبیین * سئل شيخ الاسلام طاء بن حمزة عن امرأة شاعبة
بكر بالغة زوجت نفسها من حنفى بغير اذن ابائها والاب لا يرضى ورد هل يصح هذا النكاح قال نعم
وكذا لك لو زوجت نفسها من شاعبي كذا في الظهيرية * لا يجوز نكاح احد على بالغة صحيحة
العقل من اب او ساط ان بغير اذنها بكرة كانت او ثيبا فان فعل ذاك فالنكاح موقوف على اجازتها
فان اجازته جاز وان ردتته بطل كذا في السراج الوهاج * ولو ضحكت البكر مند الاستيمار
او بعد ما بلغها الخبر فهو رضا هكذا ذكر التدويري وشيخ الاسلام كذا في المحيط * وهكذا
في الكافي * وقالوا ان ضحكت كما مستهزئة لما سمعت لا يكون رضا كذا في المبسوط والكافي *
وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * وان تبسمت فهو رضا هو الصحيح من المذهب ذكره
شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط * وان يكت اخلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان
بخروج الدمع من غير صرت يكون رضا وان كان مع الصوت والصاح لا يكون رضا كذا
في فتاوى قاضي خان * وهر الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان اسنأذن
الولي البكر البالغة فسكتت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد
ما زوجها الولي فهو رضا وكذا لو طالبت بصدقها بعد العلم فهو رضا كذا في السراج الوهاج *
واذا قال لها ابري اريد ان ازوجك من فلان بالى فسكتت ثم زوجها فذلك لا يرضى
او زوجها ثم باعها اخبر فسكتت بالسكرت منها رضا في الرجوع من حجبها اذا كان المزوج هو الولي
وان كان لها ولي فبمن الزوج لا يكون السكرت منها رضا ولا بالخيار ان شاءت رضيت وان
شاءت ردت وان باعها اخبر من رجل واحد ان كان ذاك الرجل رسول الربى يكون مكوثها
رضا سواء كان الرسول عدلا او غير عدل كذا في المضمرات * وان كان اخبر فضوايا شرط
فيه العدد او العدل عند ابى حنيفة رح حلا فاما كذا في الثاني * وقال بعض مشائخنا رح
ان كان المخبر اجنب ليس بولي ولا رسول عنه ان كان اخبر رجلا واحدا غير عدل وان صدقته
في ذاك ثبت النكاح وان كذبته لا يثبت وان شاهر صدق المخبر عند ابى حنيفة رح وعندهما

وفي بعض النسخ في شرح المبسوط للامام السرخسي

يثبت النكاح اذا ظهر صدق المحبر كذا في الذخيرة * ولو بلغها الخبر فتكلمت بكلام اجنبي فهو
 مكوت ههنا فيكون اجازة هكذا في البحر الرائق * بكر بلغها خبرا لنكاح فاخذها العطاس
 او السعال فلما ذهب عنها قالت لا ارضى جاز الرد ان اقلت متصلا به وكذا لك اذا اخذتمها
 ثم ترك فقالت لا ارضى جاز الرد في هذا الموضع ايضا كذا في الذخيرة * وتعتبر في الاستيمار
 تسمية الزوج على وجه يقع به المعرفة كذا في الهداية * حتى لو قال لها اريد ان ازوجك
 من رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال لها ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا
 بزوجهما الولي من اتيهم شاء فان قال من جبراني او بنى عمي ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا
 والا فلا كذا في التبیین * وهذا كله ان الم تفوض الامر اليه اما ان اقلت انا راضية بما تفعله انت
 بعد قوله ان اقواما يخطبونك او زوجني ممن تختاره ونحوه فهو استيذان صحيح وقيل يشترط
 ذكر المهر وهو قول المتأخرين * وفي فتح القدير وهو الوجه كذا في البحر الرائق * فان استأمرها
 الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولو
 ان ترد بعد ذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستيمار فسكتت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج
 ولم يذكر المهر فسكتت قالوا ان وهبها من رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تسمية فيه
 واذا ظهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهرا المثل وان زوجها بمهر مسمى
 لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبله وان
 زوجها الولي بغير الاستيمار ثم اخبرها بعد النكاح فسكتت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج
 والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا وان ذكر الزوج والمهر فسكتت كان رضا وان
 ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستيمار قبل النكاح وان ذكر المهر
 ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوجها وليها فعالت لا ارضى ثم رضيت في المجلس
 لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آذان اقواما
 يخطبونك فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تجيز نكاحه كان
 لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * سئل الشيخ الامام الفقيه ابو نصر عن رجل زوج وايته
 فلما بلغها الخبر قالت هو ذميم لا ارضى به او قالت هو ذباغ لا ارضى به قال هذا كلام واحد

فلا يضرها ما قدمت وبطل النكاح كذا في المحيط * واذا استأمرها الولي في نكاح رجل فابت ثم زوجها الولي منه فسكتت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لنا صيخان * ولو زوجها الولي بحضرتها فسكتت اختلف الشائخ فيه والاصح انه رضا ولو زوجها وليان متساويان كلوا حد منهما من رجل فاجازتهما معا بطلا لعدم الاولية وان سككت بتيا موقوفين حتى تجيزا حدتهما كذا في التبیین * وهريظهر الجواب كذا في البحر الرائق * واذا استأمر البكر الولي في التزويج من رجل فقالت غيره اولى لم يكن ذلك ان ناولوا خبرها به بعد العقد فقالت ذاك كان اجازة كذا في الذخيرة * بالغة زوجها ابوها فبلغها الخبر فقالت لا اريد او قالت لا اريد فلانا فالمختار انه يكون ردا في الوجهين كذا في التمار خانية ما فلا من العتابية * ولو قال اهلها اني اريدان ازوجك من فلان فقالت يصليهما فلما خرج الولي قالت لا ارضى ولم يعلم الولي بقولها حتى زوجها من فلان صح ولو زوجها الولي فقالت نعم ما صنع ما لا يصح انه اجازة ولو قالت احسنت او اصبحت اوبارك الله لك اولنا او تملت التهنية فهو رضا وقال ابن سلام رح اذا قال لها الولي ازوجك من فلان فقالت باكي ليست انه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي الى النكاح او كنت قلت لك لا اريد فهو رد للنكاح المأشور * وكذا لو قالت لا ارضى او لا اصبر او انا كارهة عن ابي يوسف رح انه رد * واما قولها لا يعجبني او لا اريد الا زواجا فلا يكون ردا حتى لو رضيت بعد ذلك يصح ولو قالت لا اريد فلانا فهو رد كذا في الظهيرية * وهو الاظهر والا قرب الى الصواب بكذا في المحيط * ولو قالت انت اصلم او بالذارية توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرية * بكرر زوجها ابن صمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضى كان لها ذاك لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة و محمد رحمهما الله فلا يعمل الرضا * ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه جاز اجماعا كذا في فتاوى قاضي خان * قال الاب المبكر ابالعة ان فلا يذكر كره بمهر كذا فوئت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غاثة السوء و جبر * ولو زوجها الولي بغير استئمان ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رد دت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لنا صيخان * وان اقام الزوج البينة على سكوتها حين

بلغها الخبر نهى امرأته والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها
اليمين كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم * فاذا بطلت بقضى
عليها بالنكول وان اقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر واقامت بينة على الرد فبينتها
اولى كذا في المحيط * واذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها تنكلم ثبت سكوتها بذلك كذا
في فتح القدير * ولو اقام الزوج البينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت البينة انها ردت
حين اخبرت كانت البينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج * ولو كانت البكر قد دخل بها
زوجها ثم قالت ام ارض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها اياه من الدخول بها رضا الا اذا دخل
بها وهي مكرهة نعم لا يثبت الرضا وان اقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلى
انها تتقبل وقيل الصحيح انها لا تتقبل لان التمكين منها بمنزلة الاقرار بالرضا واو اقرت بالرضا
ثم ادعت الرد لا يصح دعواها ولا تتقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحيط * ولا يقبل عليها قول واياها
بالرضا لانه يقر عليها بثبوت المالك للزوج واقارره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا
في شرح المبسوط الامام السرخسى * رجل زوج ابنته البعثة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها
فقال ورثة الزوج انها زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح وام ترض فلاميراث وقالت زوجنى
ابى باصرى كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجنى ابنى بغير امرى
فبلغنى الخبر فريضت فلامهر لها ولا ميراث كذا في فتاوى ناضى خان * ولو استأذن الثيب
فلا بد من رضاها بالقول وكذا اذا بلغها الخبر كذا في الكافي * وكما يتحقق رضاها بالقول كقولها
رضيت وقبلت واحسنت واصببت وبارك الله اك اولنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها
ونفقتها وتمكينها من الوطى وقبول التهنئة والضحك بالسروور من غير استهزاء كذا في التبيين *
والثيب اذا زوجت قبلت الهدية بعد التزويج فذلك ليس برضا كذلك لو اكلت من طعامه
او خدمته كما كانت تخدمه قبل ذلك * ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة
قال ومضى ان هذا اجازة كذا في الظهيرية * وان زالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة
او تعنيس نهى في حكم الابكار وان زالت بكارتها بغير ذلك عند ابي حنيفة رح * وعندهم الا يكتفى
بسكوتها فان اخرجت راقم عليها الحد فالصحيح انه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الزنا عادة لها

كذا في الكافي * واذا مات زوج البكر بعدما خلا بها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار
وكذا لو وقعت الفرجة بين العنين وامراته وكذا لو زالت بكارته ابحرف الاستنجاء ولو زالت بكارتها
بنكاح فاسدا وجو صحت بشبهة تزوج كما تزوج الشيب هكذا في الاختلاصة * المات اثنا عشر في الاكفاء *
الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي * ولا دعي في جواب النساء
للرجال كذا في البداية * فان تزوجت المرأة وجلا خيرا منها ليس للولي ان يفرق بينهما
فان الولي لا يتغير بان يكون تحت الرجل من لا يملك كذا في شرح المبسر ط الا ان السرخسي *
الكفاءة تعتمد في اشياء منها النسب فترش بعضهم اداء لبعض كيف كانت حتى ان النورشي الذي
ليس بها شمي يكون كفوا لها شمي وخير التوريشي من العرب لا يكره كفو التوريشي
والعرب بعضهم اكفاء لبعض * الا نصارى والمهاجرين فيهم سراء كذا في فتاوى قاضي خان *
وبنوباهة ليسوا باكفاء لعامة العرب والصحيح ان العرب كلهم اكفاء كذا في ادب السرخسي
كذا في الكافي * والصراحي وهم خير العرب لا يكونون اكفاء للعرب والموالي بعضهم اكفاء لبعض
كذا في العتابة * قالوا الحسين كفؤ المنسوب حتى ان التقيي يكون كفوا للمعاري كذا في قاضي خان
والعتابي في جوامع النفع * وفي الدنيا بيع والعالم كفؤ المعربة والعلوية والاصبح كذا في العتابة
كذا في غاية السروجي * ومنها اسلام الآباء من اسلم بنده وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا له
اب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا له ابوان
فصا عدا في الاسلام كذا في البداية * والذي اسلم بنده لا يكون كفوا له ابوان كذا في الاسلام
ويكون كفوا له هذا اذا كان في موضع قد تباعد عن الاسلام وطال واما اذا كان العهد قريبا
بحيث لا يعير ولا يكون ذم عيبا له يكون كفوا كذا في السراج الرواحي * ومن له ابوان في الاسلام
كان كفوا لامرأة لها ثلثة آباء في الاسلام او اكثر كذا في المحيط * رجل ارتد والعهد بالله ثم اسام
فهو كفؤ لمن لم تجر عليه ردة كذا في التقيي * ومنها المحررة والمملوك كيف كان لا يكون
كفوا للمحررة وكذا المعتق ابوه لا يكون كفوا للمحررة الا صليبه كذا في فتاوى قاضي خان * والمعتق
يكون كفوا لثلاثة كذا في شرح الطحاوي * والمعتق ابوه لا يكون كفوا للمرأة التي لها ابوان في المحررة
كذا في فتاوى قاضي خان * والذي هو حر مسلم في الاصل بابيه وجده بان ولد جده حرا مسلما
كفوا له آباء احرا مسلمون ولو كان جده معتقا ولو كان اسلم لا يكون كفوا له * والمعتق لا يكون كفوا

لامرأة امها حرة الاصل وابوها معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العتابية * ومولاة اشرف
القوم لا تكون كنف المولى الرضيع لان الرلاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة بنى هاشم اذا زوجت
نفسها من مولى العرب كان لمعتنها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوى * ومولاة الهاشمي
لا تكافى مولى القريشي كذا في التمر تاشي * ومعنة اشرف التوم تكون كنف المولى الى كذا في
الذخيرة * وتعتبر الكفاءة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يفتخرون بهما دون
النسب هكذا في التبيين * اما في حق العرب فاسلام الاب ليس بشرط كذا في المحيط * فلو تزوج
ضربى له اب كافر بعبودية لها آباء في الاسلام فهو كنف واما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز
استرقاقهم كذا في البحر الرائق * ومنها الكفاءة في المال وهوان يكون مالكا للمهر والنفقة وهو المعتبر
في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكها ولا يملك احدهما لا يكون كنف كذا في الهداية *
موسرة كانت المرأة او معسرة هكذا في التجنيس والمزيد * ولا يعتبر الزيادة على ذلك حتى ان
من كان قادرا على المهر والنفقة كان كنفها وان كانت هي صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح
من المذهب * وان كان يقدر على نفقتها بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه
عامتهم على انه لا يكون كنف كذا في المحيط * المراد بالمهر المعجل وهو ماتعارفوا تعجيله
ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا كذا في التبيين * قال ابو نصر يعتبر في النفقة ثوب سنة وكان
نصير رح يقول يعتبر ثوب شهر وهو الاصح هكذا في التجنيس والمزيد * وعن ابي يوسف رح
ان كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كنفها وهو الصحيح كذا في شرح
الجامع الصغير لقاضي خان * والا حسن في المحترفين ما قال ابو يوسف رح كذا في فتاوى
قاضي خان * ثم انما يعتبر القدرة على النفقة ان كانت المرأة كبيرة او صغيرة تصلح للجماع اما اذا
كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا يعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة
على المهر كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كنف لانه
انما يعتبر حالة العقد كذا في التجنيس والمزيد * رجل تزوج اخته الصغيرة من صبي له طاعة لنفقة
وليس له طاعة المهر قبل الاب النكاح وهو غنى جاز لانه يعد غنيا بغنى الاب في حق المهر دون النفقة
لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتحملون مهور لابناء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة *
ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كنف الا ان له ان يقضى اى الدينين شاء كذا في النهر الفائق *

ومنها الديانة تعتبر الكفاءة في الديانة وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هو الصحيح
 كذا في الهداية * فلا يكون الفاسق كفؤا للمصالحة كذا في المجمع * سواء كان معلن الفسق او لم يكن
 كذا في المحيط * وذكر السرخسي ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان الكفاءة من حيث الصلاح
 غير معتبرة كذا في السراج الوهاج * رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن انه صالح
 لا يشرب الخمر وفوجدت الاب شربا مدمنا وكبرت الابنة فتاقت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف
 ابوها بشرب الخمر وخابه اهل بيته الصالحون فالتكاح باطل ابي يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا
 في الذخيرة * وانما الخلاف بين ابي حنيفة رح وصاحبه فيما اذا زوجها من رجل مرفق غير كفؤ
 فعند ابي حنيفة رح يجوز لان الاب كامل الشفعة وامر الراي فالظاهر انه تامل غاية التامل ووجد
 غير الكفو اصلح من الكفو كذا في المحيط * ثم الكفاءة تعتبر عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد
 ذلك حتى لو تزوجها وهو كفؤ ثم صار رجلا او امرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج *
 ومنها الحرفة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح لا يعتبر الحرفة ويكره المبطر كفؤا للعطار وفي
 قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واحد من الراييين عن ابي حنيفة رح صاحب الحرفة الدنية
 كالبيطار والحجام والحائك والكناس والديباغ لا يكون كفؤا للعطار والمزارع والصراف
 هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا الحلاق لا يكون كفؤا لهم كذا في السراج الوهاج *
 والمروي عن ابي يوسف رح ان الحرف متى توارست لا تعتبر للتفاوت وثبتت الكفاءة
 والحائك يكون كفؤا للمحجم والديباغ يكون كفؤا للمكناس والصراف يكون كفؤا للحجام والعطار
 يكون كفؤا للمزارع شمس الائمة السمراني وعامة الفتوى كذا في المحيط * والجماع لا يعد
 في الكفاءة كذا في فتاوى قاضيخان * قال صاحب الكتاب المتصبعة ان براعى الاولاء المجاسة
 في الحسن والجمال كذا في التنازعانية نابل من الحجة * واختلعا في العمل قال بعضهم لا يعتبر
 وكذا في فتاوى قاضيخان * ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفؤ صحيح النكاح في ظاهر الرواية
 من ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح آخره قول محمد رح آخره ايضا حتى ان تبطل التفريق
 يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والايلاء والتوارث وغير ذلك ولكن لا ولاء حتى الاضرار
 وروى الحسن عن ابي حنيفة رح ان النكاح لا ينعقد ويخذ كثير من مشايخنا رح كذا في المحيط *
 واختار في زماننا للفتوى رواية الحسن * وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي

رواية الحسن اقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى تاضيخان في فصل شرائط النكاح *
وفي البرازية ذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت او ثيبا على قول الامام
الاعظم وهذا ان كان لها ولي فان لم يكن صح النكاح اتفاقا كذا في النهار الفائق * ولا يكون التفريق
بذلك الا عند القاضي اما بدون فسخ القاضي لا يفسخ النكاح بينهما ويكون هذه فرقة بغير طلاق
حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط * وان دخل بها او خلا
بها خلوة صحيحة يلزمه كل المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في الصراج الراجح * والذي
يلى المرافعة الى القاضي المحارم عند بعض المشايخ * وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذاك
على السواء حتى يثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن اشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا يثبت
هذه الولاية لذوي الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ *
وان اتزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها وفرق القاضي بينهما بخصومة الوالي والزمة المهر والزمها
العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولى وفرق القاضي بينهما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر
الثاني كاملا وعليها عدة مستقبلة في قول ابي حنيفة والى يرسف رحمه الله كذا في شرح المبسوط
للإمام السرخسي * وان ازوجت نفسها من غير كفوء بغير رضا الولى فقبض الرئى مهرها
وجهازها من رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضا و
تسليم العقد وان لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها نفقتها تقدم مهرها عليه بوكالة من كان ذاك
منه رضا وتسليم للعقد استحسانا * وهذا ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاصمة الولى
اي اذا في المهر والنفقة فاما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذاك عند القاضي لا يكون رضا بالنكاح
قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وسكوت الرئى عن المطالبة بالتفريق لا يبطل العقد في الفسخ وان
طال الزمان حتى نلذ كذا في شرح الجامع لصغير تاضيخان * اذا وادت منه فليس الاولياء
حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام وان ازوجت نفسها من غير كفوء فعلم الولى بذلك فسكت
حتى ولدت اولاد ثم بدأه ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما كذا في النهاية * وان ا
زوجت نفسها من غير كفوء ورضى به احد الاولياء لم يكن لهذا الولى ولا لمن مثله اودونه
في الولاية حق الفسخ ويكون ذاك لمن فرقه كذا في فتاوى تاضيخان * وكذا اذا زوجها

احد الاولياء برضاها كذا في المحيط * وان زوجها الولي من غير كفو فدخل بها ثم بان
من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للمولى ان يفسخ كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو طلقها طلاقا رجعيًا وراجعها بغير رضى المولى لا يكون للمولى حق التفريق
كذا في الخلاصة * في المنتهى ابن سعادة عن محمد بن حمران امرأة تحت رجل هو ليس بكفو له انصم
اخوها في ذلك وابوها غائب عنها غيبة منقطعة او خاصمة واولى آخره غيره اولى منه وهو غائب
غيبته منقطعة فادعى الزوج ان الولي الاولى زوجته يؤمر باقامة البينة فان اقام بينة على ذلك
قبالت بينته واخذ به على الولي الاولى والامرق بينهما هكذا في الذخيرة * في المنتهى بشرع
ابن يوسف رجل زوج امته له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى انها ابنته بنت النسب والنكاح
على حاله ان كان الزوج كفوا فان لم يكن كفوا فهو في القياس لازم لانه هو الذي زوج وهو ولي
ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري انها بنته كذلك اذا كان الزوج كفوا وان كان الزوج
غير كفو فالقياس كذلك لانه زوجها ولي مالك * وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأته باذن مولاه
ولم يخبر وقت العقد انه حرا وعبد ولم تعلم المرأة ايضا ولا اولياؤها انه حرا او عبد ثم ظهر انه عبد
فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح بلا خيار لها واكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء
هم الذين باشروا عقد النكاح عليها وباتى المسئلة بحالها فلا خيار للمرأة ولا الاولياء وبمثل ما اخبر
الزوج انه حرو باقى المسئلة بحالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على ان المرأة اذا زوجت
نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفو او غير كفو ثم علمت انه غير كفو لا خيار لها
ولكن الاولياء الخيار وان كان الاولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كفو
او غير كفو لا خيار لواحد منهما وما اذا شرط الكفاءة او اخبرهم بالكفاءة ثم ظهر انه غير كفو
كان لهم الخيار * وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو كفو لا امرأة معروفة النسب
قال لا كذا في المحيط * ولو انتسب الزوج لها نسب غير نسبه فان ظهر ونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ
نابت لكل وان كان كفوا فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فواقع ما اخبر
فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية * ولو كانت هي التي غرت الزوج وانتسبت الى غير نسبها
لا خيار للزوج وهي امرأتها ان شاء امسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لفاضل خان *
ولو تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لا بيه او صده لا بيه كان لها حق الفسخ

كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها رجل من بنى قريش
واثبت القاضي نسبها منه وجعلها بنتا له وزوجها حجام فلهذا الاب ان يفرق بينها وبين زوجها
ولو لم يكن كذا لك لكن اقرت بالرق لرجل لم يكن ملولاها ان يبطل النكاح بينهما كذا
في الذخيرة * المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفؤ هل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى
الاولياء افتى الفقيه ابو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشائخنا
اقتوا بظاهر الرواية ليس لها ان تمنع كذا في الخلاصة * ولو تزوجت المرأة وتعتت من مهر مثلها
فللولى الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها او يفارقها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها
وان فارقها بعده فلها المسمى وكذا اذا مات اجد هما قبل التفريق وهذا عند ابي حنيفة رح
وقالا ليس له الاعتراض هكذا في التبیین * ولا يكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض
القاضي بالفرقة بينهما فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق كذا في السراج الوهاج *
السلطان اذا اكره رجلا ليزوج موليته من كفؤ باقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم
زال الاكراه فللولى حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لاحق للولى في ذلك وكذا في مسئلة اذا كانت المرأة
مكرهة ثم زال الاكراه على قول ابي حنيفة رح حق الخصومة للمرأة مع الولي وعلى
قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بفصل معرفة الاولياء *
واذا اكرهت المرأة على ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار لها
واما اذا اكرهت على ان تزوج نفسها من غير الكفؤ او باقل من مهر المثل ثم زال
الاكراه فلها الخيار كذا في المحيط * واذا اكرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد
ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج كفؤا والمسمى اكثر من مهر المثل او مثله
جاء وان كان اقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال له اما ان تبلغ اليه
والا فارقها فان بلغ فيها ونعمت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شيء وان دخل بها وهي مكرهة
فهذا رضا منه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طائعة فهذا رضا منها بالمسمى الا ان الاولياء
الاعتراض عليها عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس لهم ذلك هذا اذا كان الزوج كفؤا اما اذا كان
غير كفؤ فلا ولياء ان يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكرهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض

لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طائفة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضا منها بالنكاح لان تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضىت ويستط الخيارات الثابتان لهما التفريق لعدم الكفاءة وتامام مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفريق لعدم الكفاءة ولتقصان المهر عند ابى حنيفة رح وعندهما الهما الخيار لعدم الكفاءة لاخير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شيء كذا في السراج البرهان في كتاب الاكواء * ولو تزوج وادى الصغير من غير كفوفان زوج ابنة امته او ابنته عبدا او زوج بغين فاحش بان زوج البنت وتقص من مهرها او زوج ابنة وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند ابى حنيفة رح كذا في التبيين * وعندهما لا يجوز الزيادة والخط الا بما يتغابن الناس فيه قال بعضهم فما اصل النكاح نصحيح والاصح ان النكاح باطل عند هذا هكذا في الكافي * والصحیح قول ابى حنيفة رح كذا في المصمرات * واجمعوا على انه لا يجوز ذاك من غير الاب والجد ولا من القاضى كذا في بنا وبن قاضيان * والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب صحابة او فسدا ما اذا عرف ذاك منه بالنكاح باطل احكاما وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجه لهما اجماعا كذا في السراج البرهان * وان كانت الزيادة والانتصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالانفاق وكذلك الحركات في غير الاب والجد من سائر الاولياء كذا في المحيط * الباب السادس في الرضا بالنكاح عند هذا * يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في النهار خاتمة ناقلا عن المحقق اخبره زاده * امرأة نالت اجل زوجها ممن شئت لابها ان يزوجه من نفسه كذا في التنجيس والمزيد * رجل ولى امرأة ان تزوجه فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وان اولى رجلا ان يزوجه امرأة بعينها ببدل سمها فزوجها التوكيل لنفسه بذلك الدال حاز النكاح للتوكيل كذا في المحيط * وكلت رجلا بان يتصرف في امورها فزوجها من نفسه نالت المرأة اريد البيوع والاشريفة لا يجوز النكاح لانه لو وكلت بتزويجها لا يملك ان يزوجه من نفسه فهذا اولى كذا في التنجيس والمزيد * امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه بمال فزوجت فلانة من نفسى يجوز وان لم تغل قبلت كذا في الخلاصة * امرء رجلا ان يزوجه فزوج ابنته الصغيرة او بنت اخيه الصغيرة وهو وليها لا يجوز وكذا كل من ابى امورها بغير امرها ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها ذكر في الاصل ان على قول ابى حنيفة رح لا يجوز الا ان يرضى

بها الزوج وعلى قولهما يجوز ولو زوجه اخته الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف كذا في المحيط *
 الوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابية او ابنه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح كذا
 في فتاوى قاضيخان * وان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف كذا في المحيط * الوكيل بالنكاح
 من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفوها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح
 وان كان كفو الا انه اعمى او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصيا او عنيئا *
 ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة عمياء او شلاء او رتقاء او مجنونته او صغيرة تجامع
 او لا تجامع حرة او امته ليست بكفو له مسلمة او كفا بية جاز في قول ابي حنيفة رح كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو زوجه الوكيل امته نفسه لا يجوز اجماعا كذا في النهاية *
 ولو زوجه شهواء او فرهاء لها لعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا لا خلاف كذا
 في الظهيرية * وعلى هذا الخلاف ان زوجه مقطرة اليمين او مغلوجة هكذا في النهاية *
 امرء ان يزوجه بيضاء فزوجه سوداء او على العكس لا يصح ولو عمياء فزوجه بصيرة يصح
 كذا في الوجيز للكردري * امرء بان يزوجه امته فزوجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه
 او مدبرة او ام ولد جاز كذا في الخلاصة * الوكيل بالنكاح الفاسد ان زوجه نكاحا جائزا
 لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج
 طالق ان تزوجه بالنكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط * رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة
 مروجه امرأة قد ابانها الموكل قبل التوكيل جاز ان الم يكن الموكل شكا اليه من سوء خلقها
 ونحو ذلك ولو زوجه الوكيل امرأة فارتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان
 في كتاب الوكالة * واذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذ فعلت ذلك فامر بها فزوجه
 الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بهما ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على اني
 اذا تزوجتها فامر بها فزوجه امرأة لم يكن الامر بهما الا ان يشترط الوكيل * ولو وكلت
 رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج ان يزوجهها يكون الامر بهما ثم زوجها منه
 جاز النكاح ويكون الامر بهما حين زوجها * زوجه امرأة كان الموكل آلي منها او كانت
 في مدة الموكل جاز نكاح الوكيل ولو زوجه الوكيل امرأة هي في نكاح الغير او في مدة الغير
 وهو يعلم

وهو يعلم بذلك ان لم يعلم قد دخل المرء على المرء ولم يعلم بذلك فرفق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذا لو تزوجه ام امرأته * ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة او فلانة فابتنهما تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجهما جميعا في عقد لم تجزوا حدة منهما كذا في فتاوى قاضي خان * امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقد لا يلزمه واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير اباضي خان * فان اجاز نكاحهما او نكاح احدهما فكذا في البحر الرائق * ولو تزوجه في عقد تبين لزمته الاولى ونكاح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني شرح الهداية * ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك واخرى معها لزمته تلك * ولو وكله ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه واحدة اذا وكله ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه احدهما وتفريق العقد ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني الا اثنتين في عقد واحدة فزوجه امرأة لم يلزمه وكذلك في العينين اذا الحق بآخرة كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الاخرى فزوجه احدهما لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال زوجني اثنتين الا عتيت تجوز احدهما الا ان يقول في عقد ولو قال هاتين في عقد وهما اختان جاز التفريق الا ان ينهيه عن التفريق كذا في المآثر الخانية * ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فانها تزوجت عنها او طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل ايادها كذا في فتاوى قاضي خان * وكله ان يزوجه من قبيلة فزوجه من قبيلة اخرى لم يجز كذا في الخلاصة * وكل رجل ليروجه فلانة فتزوجها الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلما ان الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من المرء جاز تزويجها ايادها كذا في فتاوى قاضي خان * واولم تزوجه الوكيل اكثر تزوجه المرء بنفسه ثم ابانها فزوجه الوكيل ايادها لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة * اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها فزوجه ايادها باكثر من مهر مثاليها ان كانت الزيادة بحيث يتعاضد الناس في مثاليها يجوز بلا خلاف وان كانت الزيادة بحيث لا يتعاضد الناس في مثاليها فكذلك عند ابى حنيفة ربح وعندهما لا يجوز * وكل رجلان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجه الزيادة ان كانت الزيادة مجهزة في نظر المهر مثاليها ان كان الفاء او قل جازا لنكاح ويجب ايادها ذلك وان كان اكثر لا يجوز مالم يجز الزوج وان زاد شيئا معلوما لا يجوز مالم يجز الزوج كذا في المحيط * ولو وكل رجلا بان يزوجه فلانة

بالف درهم فزوجها آياه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالخيار باق ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والا يجب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا غرم الزيادة والزمكما النكاح ام يكن لك ذلك كذا في فناوى قاضين * وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بانه امره بذلك ثم انكر الزوج الا امره بالزيادة على الالف فانكار الامر بالزيادة انكار الامر بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها ان تطالب المأمور بالمهر وبعد هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالب بجميع المهر واختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح انه انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان التقاضى فرق بينهما المطلبها ذلك حتى لا تبقى معلنة فستطو نصف المهر عن الاصل بزعمها الكون الغرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول * وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها لم تطالب بالتريق لكن قالت اصبر حتى يقر زوجي بالنكاح او اجد بينة على الامر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر بزعمها على الاصيل فكذا على الكفيل كذا في المحيط * وكل رجلان يزوج امرأة بمائة على ان المعجل عشرون والمؤجل ثمانون فجعل الوكيل المعجل ثلثين لا يصح العقد ويكون موقفا على الاجازة فان اقدم الزوج على الوطء وام يعلم بما صنع الوكيل لا ينعقد العقد وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجازة * امرت رجلان يزوجها على الفين فزوجها على الف فدخل بها ولم تعلم فلها ان ترد النكاح ولها مهر مثلها بالغ ما بلغ كذا في خزائن المفتين * وكل رجلان يزوج امرأة بالالف درهم فابت المرأة حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب نفسها فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف امره وفي هذا اختلاف مضر للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب تجب قيمته على الزوج لا على الوكيل لان الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار ولا يكون الدخول بها رضا بما خالف به الوكيل ان شاء اقام معها وان شاء فارقه فاذا فارقه فلها الاقل مما سمى لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التجنيس والمزيد * وكل رجلان يزوج امرأة فزوج الوكيل امرأة على عبد للوكيل او مرض له صح التزويج ونفذ ولزم الوكيل تسليمه واذا سلم لا يرجع على الزوج بشئ وان

لم تقبض المرأة العبد الممهر وحتى هلك لاضمان على التوكيل وتراجع المرأة بقيمة العبد على الزوج
ولزوج التوكيل امرأة بالى درهم من ماله بان قال زوجها هذه المرأة بالى من مالى
ان كان زوجها هذه المرأة بالى هذه جاز النكاح والمال على الزوج ولا يطالب التوكيل
باللأى المشار اليه كذا فى الذخيرة * ولزوج العبد للزوج جاز على الزوج قيمة عبده
استعسا ناكذ فى محيط السرخسى * والعبد لا يصير مهورا مالم يرض به الزوج كذا فى المحيط *
وكله ان يزوجه امرأة فزوجها ثيابا وضمن لها عند المهر جاز لك وام يرجع به التوكيل
على الزوج كذا فى المسوط * وظنه ان يزوجه امرأة على النى درهم بان ابنت فما بين الالى
الى الفين فابنت المرأة ان تزوج نفسها وزوجها بالفين ذكر فى الاصل ان ذلك جائز لازم المروج
كذا فى المحيط * وظلت رجلا بان يزوجه من رجل بمهر اربع مائة درهم تزوجه التوكيل
واقامت المراد مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان التوكيل زوجها منه بدنة وصدقه التوكيل ينظر
ان اقر الزوج ان المرأة لم تنكح بديار المرأة بالاختيار ان شاءت اختارت النكاح وانسأها
غير ذلك وان شاءت ردت وانها عليه مهر مثلها بالاعاد ابغى ولا نفقة لها فى العدة وان انزل الزوج
ذلك كذا فى محيط السرخسى * هذا اذا كان المهر مدكر او ما دام يكس بان
وعلى رجل رجلا آخر بان يزوجه امرأة يزوجه امرأة بانكسر من مهر المال بما لا ينفع من الناس
فيديو وظلت رجلا بان يزوجه من رجل فزوجها بالى من مهر المال بما لا ينفع من الناس فيديو جاز
صدابى حنية روح خلا ما لهما كذا فى الخلاصة * وظنه بان يزوجه امرأة بالى درهم موجه
امرأة بخمسين دينار باذنها اولا بانها ثم جدد بالى باذنها اولا باذنها بطل الاول بالنانى
وان كان الاول بالى بلا اذنها والنانى بخمسين دينار بلا امرها لا ينقض الاول وان كان الثانى
بامرها بطل الاول كذا فى الكافى * وكله ان يزوجه امرأة بعد الطهر فزوجها قبل الطهر او
بعد لعد لا يجوز ولو كلف بالسر زيج على ان يأخذ خطا الزوج وام يأخذ خطا المهر صريح كذا
فى الوجيز للكردرى * رجل قال لغيره زوج ابنتى هذه رجلا يرجع الى علم ودين بمشورة
فلان تزوجه رجلا على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من المشورة ان يكون
النكاح ممن كان بهذا الصفة فان حصل الغرض والحاجة الى المشورة كذا فى فتاوى
فاضل الان * رجل ارسل رجلا ليخطب له فلانة تزوجه له جاز سواء كان بمهر مثل

اوغبين فاحش كذا في السراجية * وكل رجلا ان يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل الى ابي المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الاب وهبت ثم ادهى الوكيل اني اردت النكاح لموكلتي ان كان القزل من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما اصلا وان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل وكذا اذا قال الوكيل قبلت لفلان لان الوكيل لما قال هب ابنتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وما اذا قال الوكيل هب ابنتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل قبلت فان قال قبلت لفلان او قال قبلت مطلقا ففي الوجهين ينعقد العقد للموكل هكذا في المحيط * وان قال ابو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخاطب او من موكله فقال الخاطب قبلت يصح النكاح للخاطب كذا في التاتارخانية * الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضى خان في كتاب الوكالة * اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه وقالت ما صنعت من شىء فهو جائز جاز للوكيل ان يوكل غيره بتزويجها فحضر الوكيل الموت واوصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط * اذا وكلت المرأة والرجل رجلين بالتزويج ففعل احدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضى خان * وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها وكل آخر ايضا ووكلت امرأة وكيلين كذا لك فالتقى وكلا الزوج ووكلا المرأة فزوج احدا الوكيلين بالف وقبل وكيل من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها ووقع العقد ان معا وجهلا واختلف في السابق صح بنهر المثل كذا في الكافي * ولو وكل رجلا يزوجه امرأة فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج ان اصدقته المرأة في ذلك لانهما تصادقا على النكاح فثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق كذا في فتاوى قاضى خان * ولو وكلته بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك او لم يعلم ولو اخرجته من الوكالة ولم يعلم وكيل بذلك لا يخرج من الوكالة وانما زوجها جازا لنكاح ولو كان وكلا من جانب

جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها او بنتها خرج الوكيل من الوكالة كذا في المحيط * امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من انسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخارا ينعزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرعيني وبه يفتي الفاضل برهان الدين وفتوى بعض مشايخ بخارا انه لا ينعزل كذا في التاتارخانية ناقلا عن فتاوى آهوه * ولو وكله بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعيان بالله ولحققت بدار الحرب ثم سببت واسلمت فزوجها الآية جازي قول ابي حنيفة رح * مريض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكيلاً في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية آري آري ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية * رجل له ابن ولابنة ابنة فاكراه الاب ابنه على ان يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من اراد ان يزوجه من ابنتي فليزوجها فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى ناصيخان * ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة وتحت اربع نسوة انصرف الوكالة الى حاله يملك الزوج ذلك وهو ان تبين واحدة من نسائه كذا في محيط السرخسي * اجمع اصحابنا ان الواحد يصلح وكيلاً في النكاح من الجانبين وولي من الجانبين وولي من جانب اصيلا من جانب ووكيل من جانب اصيلا من جانب وولي من جانب ووكيل من جانب * اما الواحد هل يصلح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب فصوليا من جانب او اصيلا من جانب فصوليا من جانب او وكيل من جانب فصوليا من جانب حتى يتوقف العند على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد رح لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير للناضي خان * كل عد صدر من الفضولي وله قابل يتقبل سوء كان ذلك القابل فصوليا آخر او وكيل او اصيلا انعقد موقوفاً كذا في النهاية * وشطر العند يتوقف على القبول في المجلس ولاية قف على ما وراء الميس كذا في السراج الوهاج * رجل قال اشهدوا اني تزوجت فلانة فمعهما الخبر فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي الشهود اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان فانكح فبطل الخبر فاجاز لا يجوز ولو قبل فصوليا من العائب في الفصليين يتوقف على اجازة الغائب في قول اصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان * وثبت الاجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق * رجل زوج رجلاً امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال نعم ما صنعت او بارك الله لنا فيها لو قال احسنت او اصبحت

كان اجازة كذا في فتاوى فاضيل خان * وهو المختار اختاره الشيخ ابوالليث كذا في المحيط * واذا علم انه اراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فتح لا يكون اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنية كان اجازة هكذا في فتاوى فاضيل خان * وفي الحجة قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية * زوج رجلا امرأة بغير اذنها فقالت لم يعجبني ما فعل او قالت مراغوش نيام اين كار لا يكون رد احتى لو رضيت بعد ذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العمادية * قبول المهر اجازة وقبول الهدية ليس باجازة كذا في فتح القدير * وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفضولي بئس ما صنعت يكون اجازة في النكاح كذا عن محمد رح وفي ظاهر الرواية يكون رد او عليه الفتوى * والا اجازة بالفعل بسوق المهر اليها وهل يشترط وصول المهر اليها قال ظهير الدين يشترط وقال مولانا والقاضي الامام فخر الدين لا يشترط * ولو خلا به اهل يكون اجازة قال مولانا تكون وقال بعضهم نفس السخوة لا تكون اجازة كذا في الفصول العمادية * رجل زوج امرأة من رجل بغير امرها فبلغها الخبر فقالت باك نيت فهذا اجازة هكذا ذكر الفقيه ابوالثلاث رح * وكان الفقيه ابو جعفر رح يفتي به كذا في الذخيرة * ولو زوجته الفضولي اربعا في عقدة وثلاثا في عقدة فطلق واحدة من فريق كان اجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير * فضولي زوج رجلا عشرا في عقود وبلغهن فاجزن نكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد ابنته من رجل وهن مدركات فاخترن جميعا اجازة نكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا احد عشر رجلا فنكاح الثلث الاخيرة جائز وان كانوا اثني عشر فنكاح الرابع جائز وان كانوا ثلثة عشر فنكاح الاخيرة وحدها جائز كذا في غاية السروجي * فضولي زوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فللزوجة ان يختار اربعا منهن ويفارق الاخرى كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل اربعا بغير اذنهن ثم اربعا ثم نتمين توقف ثنتان كذا في العتابة * قال محمد رح رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنها بالف درهم وخاطب عن الرجل رجل آخر بغير اذنه فكانا فضولين ثم انهما جددا النكاح بخمسين دينارا بغير اذنهما حتى توقف النكاحان على اجازتهما ثم ان المرأة اجازت احدا لنكاحين واجاز الزوج احدهما ايضا فان اجاز الزوج النكاح الذي اجازته المرأة بان اجازت النكاح بالف درهم واجاز الزوج ذلك ايضا اجاز النكاح بالف درهم وان اجاز الزوج النكاح الآخر بان اجاز النكاح بخمسين دينارا فانه لا يجوز ان اجمعا بعد ذلك على اجازة الثاني لا يجوز ان

اجمعاً على اجازة الاول كان جائزاً وكذلك لو ان المرأة بدأت واجازت النكاح الثاني كان ذلك فسخاً منها للاول حتى لو اجمعاً على الثاني يجوز ولو اجمعاً على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة واجاز احد النكاحين بطل الآخر هذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز ولا من المجاز آخر اما اذا نسى المجاز الاول ثم اجمعاً بعد ذلك على احد النكاحين وتصادف على ذلك بان لا تذكرنا ان هذا هو المجاز لا لافاقه جاز هذا النكاح فان لم يتذكر المجاز ولا اجمعاً على احد النكاحين من غير تذكر المجاز الاول لم يجوزوا احد منهما ابداً ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان المزوج ان يجيزا بينهما شاء اما النكاح بالنسبة والنكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو اجازا حدهما النكاح بالدرهم والآخر بالدينار وخرج الكلامان منهما معاناه ينتقض النكاحان جميعاً وان اجاز كل واحد النكاحين جميعاً وخرج الكلامان منهما معاً فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معاً بل على التعاقب فينفذ احد النكاحين لا محالة وان اجازا حدهما نكاحاً لا بعينه بان قال الزوج مثلاً اجزت احد النكاحين او قال اجرت هذا او هذا فاجازة المرأة في هذا المسئلة لا تغني عن اربعة اوجه اما ان قالت اجزت ما اجاز الزوج وخرج الكلامان معاً ففي هذا الوجه، يجوز احد النكاحين واما ان قالت اجرت غير ما اجاز الزوج اخرج الكلامان معاً ينتقض النكاحان جميعاً واما ان قالت اجزت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجزت ما اجاز الزوج يجوز احد النكاحين واما ان قالت اجزت احدهما وثابت اجزت هذا ومثل ما قاله الزوج او هذا خرج الكلامان معاً ذكر انهما لم يجيزا نكاحاً بعد ولهما ان يجتمعا على احد النكاحين ايهما شاء او ان شاء افسخا كلا العقدين كذا هي الذخيرة * ولو قال اجزت احدهما وقال الآخر بعده اجرت احدهما جاز النكاح عندا بنى حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي * بضولي زوج عندا امرأتين في عقدة ثم زوجها امرأتين في عقدة وذا برضا النسوة فعتق له ان يجيز نكاح ثنتين اما الاولى من او الاخرتين او احدي الاولى ومن واحد من الاخرتين ولو اجاز نكاح الثالث بطل ولو اجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت لا نكحة وتعت في عقدة لم يلحقها الاجازة ابداً كذا في الكافي * وان تزوج العبد ثلثاً بعتود بغير ادن المولى فاجاز المولى الكل صححت الثالثة كذا في العتابة * والاصل ان الاجازة بمنزلة العتد في حق المحل فان كان المحل بحال لا يصح اجتماعه في انشاء العقد لا يصح اجتماعه

في الامضاء والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة * رجل زوج رجلا بغير اذنه صغيرتين في عقد بغير اذن ابويهما وخاطب عنهما خاطب فارضعتهم امرأة ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح احدهما واجاز ابوها لايحوز ولو ارضعت احدهما وماتت ثم ارضعت الاخرى فاجاز نكاحها فاجاز ابوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من وليين في عقدتين ثم صارتا اختين واجاز نكاح احدهما جاز * صغيرتان بنتا من زوجهما معهما في عقدتين من رجل بغير امره فارضعتهم امرأة فاجاز الزوج نكاح احدهما لم يحوز ولو كان لكل واحد من هو وليها والمسئلة بحالها فاجاز نكاح احدهما جاز * ولو تزوج امتين في عقد برضاهما بغير اذن المولى فاعتق المولى احدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فاجاز نكاح الامة لايحوز وكذلك لو زوج رجل رجلا امتين في عقد بانهما واذن مولاها فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح الامة لايحوز وان اجاز نكاح الحرة جاز ولو ان المولى اعتقهما معا فاجاز نكاح احدهما او كليهما جاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة او اعتق احدهما وسكت ثم اعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فاجاز نكاحهما معا او متعاقبا يصح نكاح المعتقة الاولى دون الاخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانتا لموليين فاعتق احدهما احدهما له اجازة نكاح ايتهما شاء واكانتا لرجل واحد يحوز نكاح الحرة دون الامة كذا في محيط السرخسي * اذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولى امه فماتت الحرة او زوجه اخت امراة فماتت امراة ته ليس امه ان يحيز وكذا لو كان تحته اربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت احدهن ليس له ان يحيز في الخامسة ولو زوجه خمس دفعه واحدة ليس له ان يحيز في بعضهن هكذا في السراج الوهاج * حرته امرأة زوجه رجل اربع نسوة بغير امره فبلغه ذلك فاجاز نكاح بعضهن لم يحوز ولو زوجه اربع نسوة في عقود متفرقة فاجاز نكاح بعضهن جاز فان اجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يحوز وبطل نكاح الكل حتى لو اجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لايحوز ولو ماتت امراة قبل الاجازة في العقد الواحد او في العقود المتفرقة ثم اجاز نكاح الكل لم يحوز كذا في المحيط * لو ان رجلا زوج ابنته البالغة من رجل فائب وقبل من الزوج فضولى فمات ابو المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته * رجل زوج ابنة البالغ امرأة بغير اذنه فجاء الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب ان يقول اجزت النكاح على ابنة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا زوج رجل بنت اخيه من ابنة وهما

وهما صغيران ولا بنته أخيه أب ثم مات أبوه قبل إجازة النكاح فاجاز العم هذا النكاح قبل بلوغها
صحت الإجازة ونفذ النكاح وكذلك إذا زوج الرجل ابنة البالغ امرأة بغير إذن الابن فلم يبلغ
حتى صار معتوها فاجاز الأب ذلك النكاح حازو وكذلك العبد إذا تزوج بغير إذن المولى
ثم خرج من ملكه إلى ملك غيره فاحاز الثاني النكاح صم إجازته ونفذ العقد وكذلك الأمة
إذا زوجت نفسها بغير إذن المولى بخروجت من ملكه إلى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث
فإن لم يحل فرجها للمالك الثاني بأن ورثها جماعة أو ورثها ابنة وكان الميت وطئها أو باها
أو وهبها من جماعة أو من ابنة وكان الأب وطئها فلو ارث الإجازة وإذا كانت الجارية
تحلل للثاني في هذه الصورة بأن وهبها من أحسنى أو باعها من أحسنى أو من ابنه ولم يكن الأب
وطئها أو ورثها ابنة ولم يكن الميت وطئها فإنه لا يصح الإجازة من الثاني ولا يصح النكاح
بإجازة الثاني كذا في المحيط * ومما يتصل بذلك مسائل الفسخ * العاقدون في الفسخ أربعة الأول
ما قد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي * فإذا زوج رجلاً امرأة بغير إذنه ثم قال
فسخت العقد لا يفسخ وكذا الزوج إذا تزوج امرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون
فسخاً للأول الثاني عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل * رجل وطئ رجلاً
ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فإن هذا الوكيل يملك الفسخ
بالقول ولو تزوجه اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الأول هكذا في ما وى قاضي خان *
فإن أنكحها الوكيل بعينها نكاحاً آخر ينقض الأول كذا في محيط السرخسي * الثالث ما قد
يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل زوج رجلاً امرأة بغير إذنه ثم إن الزوج وكله
بأن يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخت تلك المرأة بنفسه نكاحاً الأولي ولو فسخ ذلك العقد
بالقول لا يصح فسحه الرابع عاقد يملك الفسخ بالقول والفعل جميعاً وصورة رجل وطئ رجلاً
ليزوجه امرأة بغير عينها فزوجه امرأة خاطب عنها فضولي فإن فسخ الوكيل هذا العقد صم
فسحه ولو تزوجه اخت تلك المرأة يفسخ العقد الأول هكذا في ما وى قاضي خان * فالنصولي
في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الإجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف
يملك الرجوع نولاً وفلاً كذا في الظهيرية * ولو زوج له فضولى امرأة ثم وكل رجلاً
بأن يزوجه له امرأة فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على روايته الجامع ولو تزوجه اختها

بامرها بطل نكاح الاول * احد الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما باشره الوكيل الآخر
موتونا قصد او يملك نقضه بنكاح اختها او بتجديدا لاول بمهر آخر كذا في العتائية *
ولو تزوج امرأة بغير اذنها ثم وكل رجلا بان يزوجه امرأة فنقض بلسانه ما قبل الزوج
لم يصح فان زوجه اختها ينتقض الاول ولو زوجه الوكيل امرأتين في عقدة احدهما اخت الاولى
او اربعاً في مقدة لم ينتقض نكاح الاولى كذا في محيط السرخسى * الباب السابع في المهر *
وهو مشتمل على فصول * الفصل الاول في بيان ادنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهراً وما
لا يصلح مهراً * اقل المهر عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراً
وان كانت قيمته اقل كذا في التبیین * وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد
في ظاهر الرواية حتى لو تزوجها على ثوب او مكيل او موزون وقيمته يوم العقد عشرة نصارت
يوم القبض اقل ليس لها الرد وفي العكس لها ما نقص كذا في النهر الفائق * ولو انتقص الثوب
لقوات جزء منه قبل القبض فلها الخيار ان شاءت اخذته وان شاءت اخذت عشرة دراهم
هكذا في محيط السرخسى * المهر انما يصح بكل ما هو مال متقوم * والمنافع تصلح مهراً
غير ان الزوج اذا كان حراً قد تزوجها على خدمته ايتها جاز النكاح ويقضى لها بمهر المثل
عند ابي حنيفة وابي يوسف رج هكذا في الظهيرية * ولو تزوجها على خدمة حراً آخر
فان لم يكن بامره ولم يجز وجبت قيمتها وان كان بامره فان كانت خدمة معينة تستدعى مخالطة
لا يؤمن معها الا نكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتعطى هي قيمتها او لا تستدعى ذلك وجب
تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحرح حتى تصير احق بها لانه اجير وخذ
فان صرفته في الاول نكاح الاول وفي الثاني كالثاني هكذا في فتح القدير * ولو تزوجها على خدمة
عبده او امته صح كذا في النهر الفائق * ولو كان الزوج عبداً فلها خدمته بالاجماع كذا
في محيط السرخسى * ولو تزوج امرأة على ان يعلمها القرآن كان لها مهر من لها كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو تزوجها على ان يرعى غنمها او يزرع ارضها في رواية لا يجوز وفي
رواية جاز كذا في محيط السرخسى * والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر
الفائق * والصواب ان يسلم لها اجماعاً استدلالاً بقصة موسى وشعيب عليهم السلام * وشريعة
من قبلنا يلزمنا اذا قص الله تعالى اورسوله بلا انكار كذا في الكافي * واذا تزوج على تعليم الحلال

والحرام من الاحكام او على الحجم والعمرة ونحوها من الطامات لاتصح التسمية عندنا * ثم الاصل في التسمية انها اذا صححت وتقررت يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة يكمل عشرة عندنا صحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية وتزلزلت يجب مهر المثل واذا تزوجها على ان لا يخرجها من بلدها او على ان لا يتزوج عليها لا يصح التسمية وان المذكور ليس بمال * وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على ميتة او دم او خمر او خنزير لم يصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة ارضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صححت التسمية كذا في البدائع * ولو تزوج العبد على رقبته بان مولاه امته او مدبرة او ام ولد جاز ان تزوج عليها حرة او مكاتبه لا يجوز ولا ينفذ بتميته كذا في غاية السروجي * ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته اخبرني اهل دم حمده له عليها او على ان يحج بها كان مهر مثلها كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له على امرأة الف درهم ثمن مبيع فتزوجها على ان اخذ ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتاخير باطل كذا في الظهيرية * رجل تزوج على الالف التي له على فلان جاز النكاح وانما الخيار ان شاءت آخذت الزوج بالالف وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكاها بنقض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على الالف التي له على فلان الى سمة فرضت بذاك فتزوجها على ذاك كان لها الخيار ان شاءت آخذت الزوج بالمال وان شاءت اتبعت المديون فان اخذت الزوج آخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضي خان * واد اتزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير او على هذه الدار وهي ملك الغير النكاح جائز والتسمية صحيحة بعد ذلك ينظر ان احاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها من المسمى وان لم يجز المستحق لا يبطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما يجب فدية المسمى كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة على عيب عبد اشتراه منها جاز فان كان قبيحة العيب عشرة فلم يردك وان كانت اقل من عشرة وجب تكديل العشرة كذا في الظهيرية * قد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل واكلوا احدة من المراتبين مهر مثلها وهو ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوج اخاه او امه على ان يكون يضم كل واحد منهما صداق الاخرى كذا في الجوهرة النيرة * واد اسمي في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما ينسب نحيله العام او على ما يخرج ارضه العام او على ما يكتسب فلا مد لا يصح التسمية وكان لها

مهر المثل وكذا ان اسمى ماليس بمال للحال من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون فتمه او على ما في بطن جاريتها لا يصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط * وان تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اجنبي كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج بنظر ان حكم بمهر مثلها او اكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها او اقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجنبي فان حكم بمهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضى الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضى المرأة كذا في البدائع * الفصل الثاني فيما يتأكد

به المهر والمتعة * والمهر يتأكد باحد معان ثلثة الدخول والخلو الصحيحة وموت احد الزوجين سواء كان مسمى او مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراءة من صاحب الحق كذا في البدائع * وان تزوجها ولم يسم لها مهرا او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وكذا ان اتمت هي فان طلقها قبل الدخول والخلو فلها المتعة ولو فرض القاضي لها مهرا او فرض الزوج بعد العقد ففي حال التأكيد يتأكد كما يتأكد مهرا لمثل وان طلقها قبل الدخول تجب المتعة ولا ينتصف المفروض في قول ابي حنيفة ومحمد رخص كذا في السراج الوهاج * ولا تجب المتعة الا اذا احصت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالايلاء والمعان والجب والعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله امها وابنتها بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كردها وابائها الاسلام وتقبيلهما ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة وكذا الواشترى زوجته من المولى او اشتراها وكيله منه ولو باعها المولى من محل ثم اشتراها الزوج منه تجب المتعة وكل موضع لا تجب المتعة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجوده كذا في التبيين * وفي كل محل اوجب العقد مهرا لمثل ففي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة فحسب كذا في التبيين * المتعة ثلثة اثواب قميص وملحفة ومقنعة وسط لا حميد غاية الجودة ولا ردى غاية الرداءة كذا في المحيط * هذا في عرفهم واما في عرفنا فيعتبر مرفنا كذا في الخلاصة * ولو اعطاها قيمة الاثواب دراهم او دنانير تجبر على القبول

كتاب المكاح (٢٢٩) في المهر ونكاحها وتأكد به المهر والمتعة

على القبول كذا في البدائع * ثم لا تزاد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي * ويعتبر فيها حالها التي فيها مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين * فان كانت من السفلة يمتعها من الكرياس وان كانت من الوسطى يمنعها من القروان كانت من رفعة الحال يمنعها من الاب وبسم وهو الاصح كذا في الينابيع * والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي * وقيل يعتبر بها حالها حكاة صاحب البدائع * وهذا القول اشبه بالنفقة كذا في التبيين * قال الرازي الحلي وهو الصحيح وعليه العموم كذا في المهر العائق * ولاصة للمتوهم عن زوجها اسمها المهر او لم يسم دحلها زوجها او لم يدحلها وكذا لك على نكاح فاسد فرق القاضي فيه بينهما اصل الدحل بها وتمايل الخلوة او بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا متعة بينهما والعدد بمنزلة الحرة وحرب المتعة اذا كان المكاح باذن المولى كذا في المحيط * المتعة عندنا على ثلثة اوجه متعة راجية وهي للمطالبة قبل الدخول ولم يسم المهر او لم يسم المتعة وهي المطلقة بعد الدخول ولا راجية ولا مستحقة وهي المطلقة قبل الدخول وقد سميها المهر او كذا في السراج الوداج * والخلوة الصحيحة ان يبينها في مكان مسدود لا يسمع منه صوت من الرطب حسا او شرعا او طمعا كذا في فتاوى القاضي خان * والخلوة المساعدة ان لا يكون بين الرطب حفاة كالمريض المدنى الذى لا يمكن من الرطب * ومريض او مريض سواهما صحيح كذا في الخلاصة * اما المريض بالمرأى بما يمنع الجماع او المحق بدخولها او صحيح ان مريضه لا يخلو عن تكسر وعقد مكان ما بعد صوابه او لا وهذا المنصلي في مرضها كذا في الكافي * اذا حلا ما صرا تدا حدهم اعزهم فمرض او نزل او في صوم مرض او صلا مرض لا يصح الخلوة وفي صوم النساء والنذور والعتاة روايان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم المطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وخلوة المطوع لا يمنع والحائض والغاسس يمنع ولو كان معها داهم او اعشى لا تصح الخلوة ولو كان معها صبي لا يخلو او مع عبيد لا يمنع الخلوة وان كان معها صبي يعزل بان امكته ان يعزها او بان معها اصم او اخرس لا يصح كذا في فتاوى صاحبان * والمجنون والمعترا كالصبي بان كانا غفلان فاستباحا خلوة وان كانا غفلان فهي خلوة كذا في السراج الوداج * وان كان معها داربذ الامانة اخلفوا فيد والعموم على انه يصح كذا في الحرة المبررة * وجاز الدخول لا يمنع الخلوة كذا في عراج الدرر * وكان محمد روح اولاً يقول ان كان ثمة متعة يصح خلاف

ما لو كان ثمة أمته ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في المحيط والدخيرة وفتاوى قاضيخان * وأن كان معهما زوجته الأخرى يمنع صحة الخلوة وأن كان معهما كلب عقور يمنع وأن لم يكن عقورا فإن كان للمرأة فكذلك وأن كان للزوج صحت الخلوة كذا في التبیین * ولو دخلت على زوجها وهونائمه وحده صحت الخلوة علم بدخولها أولم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده للنائم حكم اليقظان كذا في الظهيرية * المرأة إذا دخلت على الزوج ولم يكن معه أحد ولم يعرفها الزوج فمكثت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوة ما لم يعرفها هكذا اختار الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط * وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التاتارخانية * ويصدق أنه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوة كذا في التبیین * ولا يصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا تجامع مثلها والكافرا إذا خلاها مراته بعد ما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافرا مراته مشرقة فخلاها لا تصح كذا في فتاوى قاضيخان * ومن الموانع لصحة الخلوة أن تكون المرأة رتقاء أو قرناء أو عفلاء أو شعراء كذا في التبیین * ولو طاهر منها ثم خلا بها قبل التكفير لم تصح لحرمة وطئها عليه كذا في البحر الرائق * وأن خلا بها ولم تمكنه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج * وخلوة المحبوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله وخلوة العنمين والخصى خلوة صحيحة كذا في الدخيرة * والمكن الذي يصح فيه الخلوة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير أن ينهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولا تصح الخلوة في الصحراء ليس بقربيهما أحدان لم يأمنوا مروراً إنسان وكذا لو خلا على سطح ليس على جوانبه ستر أو كان الستر رقيقاً وقصيراً بحيث لو قام إنسان يقع بصره عليهما لا يصح الخلوة إذا خافا هجوم الغير فإن آمنوا صحت الخلوة كذا في الظهيرية * ولو خلا بها في الطريق انكانت جادة لا تصح وإن أم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج * ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام فإن حملها إلى الرستاق إلى فرسخ أو فرسخين وعُدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو خلا بها في خيمة في مغارة صحت الخلوة كذا في الظهيرية * ولو حجب بها فنزل في مغارة من غير خيمة فليست الخلوة صحيحة

وكذا في الجمل كذا في التبئين * وفي بستان لا باب له باق ليست بخلوقة وان كان له باب وفاق
فهو خلوقة كذا في الخلاصة * ولو خلا بها في محمل عليه قبة مضروبة ليلا ونهارا ان امكنه الرطوب
صحت الخلوقة ولو خلا بها في بيت غير مسقف او في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في
فتاوى قاضيان * وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية * ولو خلا بها
في حجلة او قبة فارخى الستر عليه فهو خلوقة صحيحة كذا في البدائع * ولو كان ستر في البيت
بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوقة وفي المنتقى قال ابو يوسف رح لو كان الستر
من ثوب رقيق بر من منه او كان قصير بحيث لو نام انسان وراءه لا يكون خلوقة هكذا في الخلاصة *
وفي البيوتات المثلثة او الاربعة واحد بعد واحد اذا خلا بامرأته في البيت التصوي ان كانت الابواب
مفتوحة من اراد ان يدخل عليهما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوقة وكذا لو خلا بها
في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليهما غيرهما من المحارم
والاجانب يدخل لا تصح الخلوقة كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوارل سئل شيخ
الاسلام عن تروج امرأة دار خلتها امها عليه وخرجت ودرت الباب الا انها لم يخلقه والبيت
في خان يسكنها الناس كثيرة وهذا البيت طابق مفتوحة والناس تعود في ساحة الخان ينظرون
من بعيد هل تصح هذه الخلوقة قال ان كانوا ينظرون في الطوائف يتصدون اهمارهم ان اذناك
لا تصح واما المظر من بعيد والتعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوقة ما لم يتقدرا ان ينتقلا
في البيت الى زاوية لا يقع ابصارهم عليهما كذا في الدخيرة * نجب العدة في الخلوقة سواء كانت
الخلوقة صحيحة او فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر التدوير ان المانع ان كان شرعا نجب
وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا تجب واصحنا بناءا فاموا الخلوقة الصحيحة مقام الرطوب في حق
بعض الاحكام دون البعض فاموها مقامه في حق تأكد المهر وثبت النسب والعدة والمنفعة
والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس
قول ابي حنيفة رح ومراعاة وتمت الطلاق في حقها وام يقيمها مقام الرطوب في حق الاحصان
وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث واما في حق وقوع طلاق آخر ففقه روايتان
والاقرب ان يقع كذا في التبئين * ولا نقام الخلوقة مقام الرطوب في حق زوال البكارة حتى
لو خلا بغيرهم طلقها تروج كالا بكار كذا في الوجيز للكردي * وان تأكد المهر لم يسهط

كتاب النكاح (٢٣٢) فيما سمي مالا وضم اليه مالميس بمال

وان جاءت الفرقة من قبلها بان ارتد او طأوصت ابن زوجها بعد ما دخل بها او خلا بها وقبل ذلك يسقط جميع المهر لمجيء الفرقة من قبلها كذا في المحيط * ولا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حنفى انقه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المسمى سواء كانت المرأة حرة او امه وكذا اذا قتل احدهما سواء قتله اجنبى او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج نفسه اما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شىء من المهر بل يتأكد لكل عندنا كذا في البدائع * وان كانت امه فقتلت نفسها روى الحسن عن ابى حنيفة رح انه يسقط مهرها وروى عن ابى حنيفة رح انه لا يسقط وهو قواهما وان قتلها مولاها قبل الدخول يسقط مهرها عند ابى حنيفة رح وعندهما لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعا فلا اما ان كان صبيا او مجنونا لا يسقط اجماعا كذا في الجوهرية النيرة * وان اقتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج * وان مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عندا صحابنا كذا في البدائع * ومهر مثلها يعتبر بقرم ابىها اذا اسنرتا سنا وجمالا وبلدا وعصر او عتلا وديننا وبكارة وكذا يشترط ان تستويا في العلم والادب وكمال الشقاق وان لا يكون لهما ولد كذا في التبیین * وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة الزوج كذا في المحيط * وقالوا يعتبر حال الزوج ايضا بان يكون زوج هذه كزوج امثالها من نسائها في المال والحسب وعدم مهابتها كذا في فتح القدير * وتورم ابىها اخواتها لابيها وامها او لابيها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر امها الا ان تكون امها من قوم ابىها بان كانت بنت عم ابىها كذا في المحيط * فان لم يوجد فمن الاحانب من قياة هى مثل قبيلة ابىها كذا في التبیین * وفي المنتقى ويشترط ان يكون المشر بمهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالتول قول الزوج مع يمينه كذا في الخلاصة * زوجت نفسها بمهر امها جاز وفي الذخيرة هو صاحب كذا في غاثة السروجى *

الفصل الثالث فيما سمي مالا وضم اليه مالميس بمال * ان تزوجها على الف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط * وللمرأة المسمى فنت كذا في البحر الرائق * بخلاف ما اذا تزوجها وعلى الف وعلى ان يطلق فلانة فلانة لا يقع الطلاق مالم يطلق ثم اذا شرط التطليق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مناه كما لو تزوجها على الف درهم وكرايتها

وكرامتها وتزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدي لها هدية فلم يوف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يوف الزوج بالمشروط كذا في المحيط * هذا إذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يوف بما وعد فليس لها إلا المسمى فإن وفى بما شرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة للأجنبي ولم يوف فليس لها إلا المسمى هكذا في البحر الرائق * ولو تزوج مسلم مسلمة وسمى لها في عقد النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وأرطال من خمر فالمهر ما سمي لها إذا كان عشرة فصاعدا ويبطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لأن الخمر لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضررتها فلانة على أن ردت عليه عبدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم ألف والطلاق على وضعها وعلى العبد وإن كان قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف ألف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ثمة ونصف الألف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صداقا لها وانقسم البضع والعبد على الطلاق بالألف أيضا وصار بمقابلته الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابلته الألف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائنا فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمسمائة حصاة العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وإن كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضررتها فلانة على أن ردت عليه عبدا فلهذا لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصار نصف الألف صداقا لها والنصف ثمن العبد إذا كان قيمة البضع وقيمة العبد على السراء فبعد ذلك ينظر إن وفى لها بالشرط أن يطلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وإن لم يطلق ضررتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط * ولو تزوجها على ألف وإن يطلق ضررتها على أن ترضى المرأة عليه عبدا ثم طلبها علم بان هذه عقود ثلثة نكاح وبيع وطلاق فجعلنا نقسم ما في جانب وهو الألف وطلاق الضررة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصار نصف الألف بأزاء العبد فيكون ثمةا ونصفها بأزاء البضع فيكون مهرا وطلاق الضررة نصفه بأزاء العبد فيكون خلعا ونصفه بأزاء البضع فلا يصبر مهر إلا أنه ليس بمال ولكن يعتبر حثا للمرأة فإذا طلقها فلا يخلو أما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يخلو ما أن يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فإذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج مائتين وخمسين وله نصف العبد وإن طلق الضررة

والمسئلة بحالها فللزوجة ما تثنان وخمسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضرة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضرة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وقد طلق الزوج الضرة يرجع عليها بخمسائة حصه العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضرة يرجع بالخمسائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي *

الفصل الرابع في الشروط في المهر * لو تزوجها على الف وشرط عليها ثوبا يعينه تسم الالف على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها فحصه الثوب ثمنه وحصه البضع مهرها كذا في العتابة *

ولو تزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة او تزوجها على الف ان لم يخرجها من بلدها وعلى الفين ان اخرجها منها او تزوجها على الف ان كانت مولاة وعلى الفين ان كانت عربية وما اشبه ذلك فلا شك ان النكاح جائز وما المهر فالشرط الاول حائز بلا خلاف فان وقع الوفاء به فالحال ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاء به فان كان على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول ابي حنيفة رح ونال ابو يوسف ومحمد رح الشرطان جائزان كذا في المدائني * ولو تزوجها على الفين ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بلا خلاف كذا في الخلاصة * ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في القنية * رجل تزوج امرأة على انها بكر مدخل بها فوجدها غير بكر المهر واجب بكماله كذا في التبيين والمزيد * ولو تزوجها على الف حالة او على الف الى سنة فعند ابي حنيفة رح يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها الفا او اكثر لها الف حالة وان كان اقل من الالف لها الالف الى سنة ولو تزوجها على الف حالة او على الفين الى سنة فعند ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها الف درهم او اكثر فلها الخيار ان شاءت اخذت الف درهم الى سنة وان شاءت اخذت الفا حالة وان كان مهر مثلها اقل من الالف فالخيار له يعطيها اتي الما لين شاء وان كان مهر مثلها اكثر من الف واقل من الفين فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي * وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في العتابة * وفي المختص اذا قال لامرأة اتزوجك على الف درهم على ان تزوجني فلانة بمهر من عندك تعطينه اياها فتزوجها على ذلك كان النكاح بحتصها من الالف اذا قسم على مهرهما وليس عليها ان تزوج فلانة ولو قال اتزوجك على الف

على اربعمائة دينار على ان يعطيها بكل مائة خادم ما بغير عينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لايزاد على اربعمائة دينار ولا ينقص عن اربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعينها فالشرط جائز ولها اربعة خدام وسط كانها تزوجها على ذلك كذا في محيط السرخسى * ولو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك اليها عشرة من الابل الاوساط فيجوز استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان * ابن سماعة عن محمد رح امرأة زوجت نفسها من رجل على ان يبرئ فلانا ماله عليه من الدين برئ فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن ابي يوسف رح في الامالي ان زوج ابنته على ان يبرئه من الدين الذي له عليه او زوجت المرأة نفسها على ان يبرئها من الدين الذي له عليها هو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الالف والنفقة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لامته اعتقتك على ان تتزوجني ويكون العتق صداك فقبلت عتقت ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها والا يجب عليها قيمة نفسها ولو قالت لعبدها اعتقتك على ان تزوجني بالف او على ان تعطيني الفاقبل عتق فان ابى ان يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بالف قسم الالف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها فما اصاب الرقبة فتمننه وما اصاب المهر فمهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العتابة * الفصل الخامس في المهر يدخله الجهالة * المهر المسمى انواع ثلاثة منها ما هو مجهول الجنس والوصف كما لو تزوجها على ثوب او دابة او دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على صافي بطن جاريته او غنمه او على ما يثمر نخيله العام ونوع هو معلوم الجنس مجهول الوصف كما لو تزوجها على عبد او فرس او بقرا او شاة او ثوب هر وى يجب الوسط ان شاء ادنى عينه وان شاء ادنى قيمته كذا في الظهيرية * وهذا ان كان العبد او الثوب مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك على عبدى او ثوبى ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة من اسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط * ويعتبر قيمة الوسط بقدر غلاء السعر والرخص منه دابى يوسف ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح هكذا في الكافي * وعليه الفتوى كذا في غاية السروجى * ولو صالحا على اكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وباقى يجوز كذا في العتابة * ونوع هو معلوم الجنس والصفة كما لو تزوجها على مكيل او موزون موصوف

موصوف في الذمة صحت التسمية ولو لم ينسليمه هكذا في الظاهرية * ولو روج على كرحضة
مطلقة وام بصدقه ان شاء اعطى كراوسطا وان شاء اعطى قيمته كذا في محيط السرخسي *
واحراب في سائر المكالات والمزونات بطر الحجاب في الحمة كذا في المحيط * ولو روجها
على هذا العدد او على هذا الالف حكم مهر المثل وكذا اذا روجها على هذا العدد او على
هذا العدد واحد هما او كس حكم مهر مائة وان كان مهر مائة مثل اربعة مائة او اكثر لها
الاربع اربعة وان كان مثل او كس مائة او الالف الاربع اربعة وان كان بينهن اربعة
مهر مائة او هذا عدد احد الزوجين والآخر لا يفسد ذلك ولا على هذا خلاف لو روجها
على البكر المسمى كذا في المسن * ولو طهرها على الدخول اياها نصف الاوكس الاحكام كذا
في المسن * وان كان على الاوكس من المهر مائة كان المهر مائة هكذا في المسن *
ولو روج على اميت فان طهر الرجل دبرها فليس بشعر وان طهر الرجل اذال من صدره
فليس بشعر وسط اذالها فليس بشعر الا ان كانت البكر لا طهرها الا بالواو وهذا
في صحتها فانما هو المهر لا ينصرف الى المهر الا بالواو لا بالواو الا بالواو وانما هو
البكر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *
مهر المهر المسمى من الدبر والواو لا يصح ما اذا لم يكن له كذا في المسن *

فكسدت الدراهم وصار النقد غيرها يجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ذكره الصدق الشهيد * والا نقطاع كالكساد والكسادة ان لا تروج في جميع البلدان اما اذا كانت تروج في بعض البلدان فلا تكون كسادة * في العيون فلو لم يكسد ولم ينقطع ولكن رخص او غلا لا يعتبر هذا اذا كانت رائجة وقت العقد فان كانت كسادة تجب تلك الدراهم اذا سوت عشرة دراهم كذا في الخلاصة * وان تزوجها بكذا من العدليات وهي كسادة قالوا يجب لها مهر المثل لانها اذا كانت كسادة كانت سلعة وزنية وهي انما تعرف بالاشارة او بذكر الوزن وهو ما ذكره الوزن انما ذكره العد كذا في المحيط * واذا تزوجها على مثل هذا الزنبيل حنطة او بوزن هذا الحجر ذهباً او على قدر مهر فلانة او قيمة هذا العبد او قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكره ولو ذكر دراهم او على ناقة من هذه الابل او على ثوب قيمته عشرة اوقال بجميع ما املك وينصف مهر المثل او على سكنى دار موقوفه او على ان يرد آبقها بسبب مهر المثل هكذا في العتابية * واذا تزوجها على الف رطل خل فان كان الغالب في ذلك البلد خل التمر فهو عليه وان كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحداً منها غالباً فلها مهر المثل كذا في المحيط * ولو تزوجها على دينار وشمس يجب مهر المثل ولا يزداد على ديناران ساويين عشرة دراهم كذا في غايه السروجي * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان يكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * واذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم ان شاءت اخذتها وان شاءت اخذت مهر المثل كذا في غايه السروجي * ولو تزوج امرأتين على الف قسمت على مهر منلهما فان طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الف على قدر مهر بهما كذا في محيط السرخسي * فان قبلت احد بهما دون الاخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الف على قدر مهر منلهما فما اصاب حصة التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود الى الزوج كذا في البدائع * وان لم يصح نكاح احد بهما فكل الف للآخرى عند أبي حنيفة رح ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رح وهو الصحيح

كتاب النكاح (٢٢٩) في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى

كذا في المحيط السرخسي * ولو أن أخا وأختا ورثا دارا من أبيهما فتزوج الأخ امرأة بميت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم تبرض الأخت بذلك قالوا يتقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الأخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج كذا في فتاوى قاضي خان * وان تزوجها على عبد من عبده او قميص من قمصان او عمامة من عمامة يصح ويجب الرسط من ذلك او القرعة كذا في غاية السروجي * ولو تزوجها على جهاز زينت فلها وسط ما يجهر به النساء كذا في التاتارخانية * الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى * ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخل فانها وخميرها مهر مثلها عند أبي حنيفة ربح وان تزوجها على هذا العبد فانها وحجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الهداية * ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر اذا هو حل او هذا الحر فانها هو عبدا وهذا المنة فانها هي ذكيتها لها المصار اليه في الاصح عند أبي حنيفة ربح والله قال ابو يوسف ربح هكذا في فقه القدير * ولو قال على هذا الحر فانها هو عبد غيره يجب تبينه وان كان عبدا يجب مهر المثل كذا في العنابية * وان تزوج امرأة على عبد بعينه فان هي جارية او على ثوب مروي بعينه فانها هو مروي فان عليه عبدا يعدل قيمة الجارية وثوب المروي بتمن المروي كذا في الذخيرة * ولو تزوجها على هذا العبد فظهر صدقها او مكابا او على هذا الاثنية فظهرت ام ولد يجب في ذلك كله القيمة بالانفاق كذا في غاية السروجي * سواء تعلم المرأة بحال العبد او لا هكذا في فتاوى قاضي خان * وان تزوج امرأة وسمى لها شبرا وأشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال ابو حنيفة ربح ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كانا حراميين او كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل او كان ذلك مشكلا وقت العقد لا يدري كذا في التوزع امرأ على هذا الدن من الخل فانها هو طلاء ما بها مثل الدن من الخل وان كان مهرها خمرها مهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلالا اختلعت الروايات منه من أبي حنيفة ربح والاصح ما روي عن يوسف ربح عندنا اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج على هذين العبدين او على هذين الدينين من حل فاداهما حرا وخمر لهما العبد والحل الباقي لا غير عندنا بمحنة ربح كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فان الاشئ فيه فانها مثل ذلك الرق سيما ان كان يساوي عشرة وان تزوجها

على ما في الزق من السمن فاز الاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الزق شئ آخر من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضين خان * وفي المستقى عن محمد رح ان تزوج امرأة على الارض وحددها على ان فيها عشرة اجرة فقبضتها المرأة فاز اهي ستة اجرة وكان ذلك قبل ان تدرعها فلها الخيار ان شاءت اخذت الارض ولا شئ لها غيرها وان شاءت ردت الارض واخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت عشرة اجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الارض او وهبتها وسلمتها ثم علمت انها ستة اجرة فلا شئ لها غير الارض وكذلك الاولوة اذا انتقصت من وزنها والثياب ان انتقصت من ذراعها ولو لم تكن باعته ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة ونحوها من الانهار فجرى فيها وصارت مستهاكة ثم علمت انها ستة اجرة رجعت على الزوج بتمام قيمة الارض وكذلك اذا تزوجها على عشرة اثواب هروية باعيا لها على ان كل ثوب منها عشارى فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شاءت اخذتها وان شاءت ردتها واخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها سباعية فهي بالخيار ان شاءت اخذت الثياب ولا شئ لها غيرها وان شاءت اخذت الثياب العشارية ورددت الثوب الذي وجدته سباعيا واخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رفعته وجوده كذا في المحيط * ولو تزوجها على عصير بعينه فتخمر قبل القبض روى عن ابي يوسف رح لها عصير مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمتها كذا في محيط السرخسى * ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاز اهي تسعة قال محمد رح انها التسعة وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول ابي حنيفة رح لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب احد عشر قال محمد رح يعطيها عشرة منها اى عشرة شاء وفي قياس قول ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الا خمس ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الا حود يعزل الا حود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الا حود واقل من قيمة الاثواب اذا عزل الا خمس كان لها مهر المثل والفتوى على قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان * واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاز اهي تسعة فلها تسعة

تسعة وثوب آخره روى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسى * رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على انها عشرة اكرار فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكر آخر مثل التسعة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا تزوج امرأة على ارض على ان فيها الف نخل وحددها ونزوها على دار وحددها على انها مبنية بالآجر والجص والساج اذا الارض لا تنخل فيها وان الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شاءت اخذت الدار والارض ولا شيء لها غير ذلك وان شاءت اخذت مهر مثلها وان طلقتها قبل ان يدخل بها لم يكن لها الا نصف الارض ونصف الدار على ما وجدت بها عليه الا ان يكون منعتهما اكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شاءت اخذت نصف الارض او نصف الدار ولا شيء لها غير ذلك وان شاءت اخذت المتعة كذا في المحيط *

الفصل السابع في الزيادة في المهر والحط عنه وفيما يريد وينتقص * الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * فاذا زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة كذا في السراج الوهاج * هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر او لا من زوج او من ولي كذا في النهر الفائق * والزيادة انما تكذبها حد معان ثلثة اما بالدخول واما بالخلوة الصحيحة واما بموت احد الزوجين فان وقعت الفرقة بينهما من غير هذا المعاني الثلاثة بطلت الزيادة ويتنصف الاصل ولا يتنصف الزيادة كذا في المصمرات * وفي ما روى الشيخ الامام الفقيه ابى الليث رح ان الزيادة في المهر بعد دية المهر صحيحة وفي اكراد شيخ الاسلام حواهر راده رح ان الزيادة في المهر بعد الفرقة باطلبة * وهكذا روى بشر من ابى يوسف رح بصورة ما روى بشر اذا طلق امرأته ثلثا قبل الدخول بها او بعده ثم زادها في المهر لم يصح وكذا اذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجعيًا ثم زادها في المهر بعد ذلك لا يصح الزيادة وفي القدر روى ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابى حنيفة رح وعندهما لا تجوز كذا في المحيط * المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجها زدت في مهرك لم يصح لانها مجهولة او قال امار اجعنتك بمهر الف درهم ان قبلت جازوا ولا بلا لانه زيادة في المهر فيتمتع على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجاس الاصم انه يشترط كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها بكسر الهمزة والمختار عند الفقيه ابى الليث ان افتردها جائزا اذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة * والاشبه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة

كذا في الوجيز للكردي * ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالفين اختلفوا فيه
 ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة رح في كتاب النكاح ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رح
 لا يلزمه الالف الثانية ومهرها الف درهم وعلي قول ابي يوسف رح يلزمه الالف الثانية وبعضهم
 ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشائخنا رحمهم الله المختار عندنا ان لا يلزمه الالف الثانية كذا
 في الظهيرية * وفتوى القاضي الامام علي انه لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة
 في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة * قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني
 بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية * وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة
 بل نزع كذا في الوجيز للكردي * ابراهيم عن محمد رح زوج امته من رجل على مهر معلوم ثم
 اعتقها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رح ان
 الزيادة لها ولا اجبر الزوج على دفع الزيادة الى المولى وان باعها فالزيادة للمشتري ولا اجبر الزوج
 على دفع الزيادة الى المولى قال محمد رح في الجامع حرر زوج امته بغير ان مولاه على مائة درهم
 فقتل الزوج المولى اجزى النكاح فقال المولى اجزته على ان تزيد في الصداق خمسين درهما فان
 رضى الزوج بذلك صح ويثبت الزيادة وان لم يرض به لم يثبت الاجازة وفيه ايضا امته منكحة
 اعتقت حتى يثبت لها الشيا رون قال لها زوجها زدتك في صداقك خمسين درهما على ان
 تختار بيني ففعلت صح الاختيار وتثبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمنزلة لو قال لها لك
 على خمسون درهما على ان تختار بيني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المنتقى
 ادعى نكاح امرأة وهي تجحد ثم ان الزوج مع المرأة اصطالحا على ان ادطاها الف درهم
 ان اجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها ازيدك مائة على ان تقرى
 بالنكاح ففعلت فان وجد بينة على اصل النكاح الاول لم يكن له ان يرجع في المالد لانها بمنزلة
 زيادة في المهر كذا في المحيط * وان حطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية * ولا بد
 في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح ومن ان لا تكون مريضة مرض الموت
 هكذا في البحر الرائق * واذا تزوج الرجل امرأة على عبد ارجا رية او على عيين من الاعيان
 فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة
 من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمال او كانت بيضاء احدي العينين فانجلى البياض

او كان اخرس فتكلم او اصم فاستمع او كانت نجيلا فاثمرت او ارضا فزرع فيها او منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارش والعقرو الوبر اذا جزو الصوف والشعر اذا ازيل والتمر اذا جزو الزرع اذا حصد فان الاصل والزيادة يتنصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي * ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها يتنصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط * وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبغ الثوب او بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتنصف ويجب عليها نصف القيمة يوم حكم بالقبض وان كانت منفصلة غير متولدة منه كالممة والكسب والعلة فان الاصل يتنصف والزيادة كلها المرأة عند ابي حنيفة راجع وعندهم الاصل والزيادة كلاهما يتنصفان هكذا في شرح الطحاوي * ولا ركان الزوج آجره فالآجر له ويتصدق به كذا في محيط السرخسي * وان كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل والله يمنع النصف والمزوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها اراد ان يتركها او يتركها بغير ربح ولا محمد راجع لا يمنع النصف هكذا في شرح الطحاوي * وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فلهما النصف وعليها نصف القيمة الاصل هكذا في البدائع * وان كانت منفصلة متولدة من الاصل تمنع النصف بالاجماع وان كانت منفصلة غير متولدة بالزيادة للمرأة والاصل بينهما نصفان هذا اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول بها واما ان ورد الطلاق اولاً ثم اثمرت الزيادة فاما ان يكون بعد الفصاء بالنصف للزوج او قبل الفصاء قبل الفصاء او بعده فان كان قبل الفصاء فالزيادة والاصل بينهما نصفان وجد الفصاء او لم يجره وان كان بعد الفصاء وكان بعد الفصاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل ان يتنصف بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالمقبوض بحكم فقد ما سد هكذا في شرح الطحاوي * ولو رقت او تملت ابن زوجها قبل الدخول بها بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها رد قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع * اذا انتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجه احدها ان يكون النقصان بآفة سماوية وانتهى على وجهين ان كان النقصان يسيراً كان لها نصف الخادم معيباً من غير ضمان النقصان ليس لها غير ذلك وان كان النقصان فاحشاً فلها الخيار ان شاءت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شاءت اخذت نصف الخادم معيباً من غير ان يضمن الزوج ضمان النقصان

الوجه الثاني ان يكون النقصان بفعل الزوج وانه على وجهين ايضا ان كان النقصان يسيرا فانها تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها ان تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شاءت اخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وتركت الخادم وان شاءت اخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان الوجه الثالث ان يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه لها نصف الخادم لاشي لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا او فاحشا الوجه الرابع ان يكون النقصان بفعل الصداق ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بأفة سماوية الوجه الخامس ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وانه على وجهين ان كان يسيرا فانها تأخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبي نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشا ان شاءت اخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبي بنصف قيمة النقصان وان شاءت تركت الخادم على الزوج واخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان بأفة سماوية والنقصان يسيرا اخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشا ان شاء اخذ النصف كذلك معيبا من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمنها نصف قيمته صحيحا يوم التبضع وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق مائة المشائخ رحمهم الله على ان الزوج ان يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح * وان كان النقصان قبل الطلاق وبعد الطلاق بفعل المرأة فهذا وما لو كان النقصان بأفة سماوية سراء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب ايضا وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبي ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم تبضه لان الاجنبي قد ضمن الارش فتصير هذه الزيادة منفصلة الا ان تكون هي ابرأت الجاني عن الجنابة او هلك الارش في يدها قبل الطلاق فتح ينصف لزوال المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيدان هذا وما لو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء اخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا وما لو كان النقصان بفعل الاجنبي سواء وان هلك

هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها ملها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها مله على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط * وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا تردة الا بعيب فاحش وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير ان لم يكن مكبلا او موزونا اما اذا كان مكبلا او موزونا فيرد بالعيب اليسير كذا في الظهيرية * وليرزوج امرأة على ائمة بعينها فماتت في يدها ثم علمت انها عمياء رجعت عليه بنقصان العمى كما في البيع وان لم تكن الامتة معينة بالمرأة تضمن قيمتها وعمياء ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فيتقاضى ان ويرد عليها افضل ذاك وان كانت قيمتها وعمياء اكثر من قيمته خادم وسط ثم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء كذا في محيط السرخسي * الفصل الثامن في السمعة * اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية باكثر من ذاك فالمستأند على وجهين الاول ان يتواضعا في السر على مهر ثم تعاد في العلانية باكثر من كان ما تعاد اعليه في العلانية من جنس ما تواضعا عليه في السر الا ان اكثر مما تواضعا عليه في السر فان اتفقا على المواضعة او اشهد الرجل عليها او على وليها ان المهر هو المسمى في السر والريادة سمعة والمهر ما تواضعا عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على الف وانكرت المرأة المواضعة على ذاك والمهر هو المسمى في العقد ويكون القدر قول المرأة الا ان تقوم المروحة ببينة وان كان ما زادوا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضعا عليه فان لم ينفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينعقد النكاح بمهر المنزل وان اتواضعا الرجل والمرأة في السر ان المهر دنانير وبتزوجها في العلانية على ان لامهرها من مهرها الدنانير التي تواضعا عليها في السر وان تزوجها في العلانية على ان لا تكون الدنانير مهرها لها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينعقد النكاح بمهر المنزل في الوجهين جميعا الوجه الثاني ان يتعاد في السر على مهر ثم اتفقا في العلانية باكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر واشهدان الزيادة في العلانية سمعة ما المهر هو المذكور عند العقد في السر انما اذا لم يشهدان الزيادة في العلانية سمعة نفى شرح مختصر الطحاوي على قول ابي حنيفة ومحمد رح ان المهر مهر العلانية ويكون هذاريادة على المهر الاول سواء كان من جنسه او خلاف جنسه فبانه اذا كان من خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر الاول وان كان من جنسه فبندر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة

وذكر شيخ الاسلام رح انهما اذا تعاقد في السر بالف واطهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما اقررت به في العلانية هزل وقالت المرأة لابل جد فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا ان يقوم للزوج بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة *

الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم او استحق فان كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والا بالقيمة كذا في المحيط *

وكذا لو وهبت العيس الممهور للزوج ثم استحققت ترجع عليه بقيمة كذا في الظهيرية *

ولو استحق نصف الدار الممهورة ان شاعت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاعت اخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسي *

ولو تزوج امرأة على ايمها عتيق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل التضاء بالقيمة لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بعد التضاء بالقيمة لم يكن لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسي *

لا تملك المرأة الا بالقضاء او بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة او التسليم اليها كذا في الظهيرية * ولو تزوجها على عبد الغير او على عبد نفسه ثم استحق يجب قيمته العبدان لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل التضاء عليه بالفدية يؤمر بتسليم عينه كذا في العتابة *

الفصل العاشر في هبة المهر للمرأة ان تهب ما لها لزوجها من صداق دخل بها زوجها ولم يدخل وليس لاحد من اولائها اب ولا غير الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي *

وليس للاب ان يهب مهرا بنته عند عامة العلماء كذا في البدائع * وللمولى ان يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وام ولده واما المكاتبة فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا برأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي * امرأة الميت اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجية * ولو وهبت من ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في التاتارخانية *

فان تزوجها على الف نقبضتها ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بخمسائة وكذا ان كان المهر مكيلا او موزونا آخر في الذمة لعدم تعيينها فان لم تقبض الالف حتى وهدتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد

منهما بشيء على صاحبه عند أبي حنيفة رح ولو كانت وهت اتل من النصف وقبضت الباني
فعنده يرجع عليها الى تمام النصف كذا في الهداية * في المنتهى ابراهيم من محمد رح ولودفع الالف
كلها اليهم انهم اخذت فيه بالفي قبل ان يدخل بها رجع عليها في النياس بخمسة انة وفي الاستحسان
لا يرجع عليها بشيء كذا في المحيط * ولو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالمريض فوهبت له
نصفه او كله قبضت او لم تقبض ثم طلق قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ولو تزوجها على حيوان
او عرض في الذمة كذا الجواب كذا في الكافي * سواء قبضت او لم تقبض كذا في الكفاية *
واذا وهبت الصدق من احبني وسأله على النصف قبضت ثم طلق قبل الدخول بها رجع عليها
بنصفه ولو قبضت الصدق ووهبه من الاحبني ثم وهبه من الروح ثم طلق قبل الدخول بها رجع
عليها بالنصف * الدين والعين بعد سر كذا في المحيط * اذا باعته المرأة او وهبت على موضع
ثم طلقها رجع اليها بمثل نصفها فيما له مثل او بنصف التيممة فيه الا مثل له ثم ان كانت باعته
من النصف قبل ان ينفذ التيممة يوم البيع وان نادت قبضت من باعته وعليه النصف التيممة يوم
القبض كذا في المدافع * رجل اشترى امرأة لا تزوجه لم يتهمة في مالها على من المهر وهبت مهرها
على ان يتزوجها ثم ان يتزوجها او طلق على الزوج بزوج او لم يزوج كذا في الاستلاصة *
مسألة عن قال لامرأته براءتني من مهرك حتى اذهب اليك كذا قالت ابرأك ثم بى الزوج
ان يعطى ما شئت فقل المهر كذا في المدافع * امرأه ادركت ما مدركه ووهبت مهرها من زوجها
قالوا نظروا في دعائها فان كان مدركها مدركات صحتها ابرأها حتى انزلت بعد ذلك ما ست مدركه
لم يعمل توليها وان لم تكن قد ابرأها فمدركات لا يصح قرارها بالرضي المذنب الى عندو بسبغى المعاضى
ان احتاط في ذلك وبسأله عن سنها وبتولها ام لا امرت ذاك كذا قالوا في علام اقرب الملوغ
ان القاضى بسأله عن وحده وجماله في ذاك كذا في المدافع * احسبنا في هبة المهر
قالت وهدية اك بشرط ان لا يملكه من مال غيره بل بالتول كذا في القينة *

المصل الثاني عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والى حبلى في المهر وما يتعلق بهما في كل
موضع دخل بها وصحت الخلوة وتناكد على المهر او ارادت ان يمنع نفسها بالاستبراء المعجل
لها ذاك عند خلافا لها وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحق التطوع عنده الا اذا
خرجت خروجا فاحشا ونبل تسليم النفس لها ذاك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي

صغيرة او مكروهة او مجنونة فللاب حبسها حتى يوفي لها المعجل كذا في العنابية * ولو دخل الزوج بها او خلا بها برضاها فلها ان تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمعجل في صرف ديارنا عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد ابو القاسم الصفار رح يفتي في السفر بقول ابي حنيفة رح وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشائخنا رح اختياره كذا في المحيط * واذا اوفاه مهرها فنقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زماننا وان اوفاه المهر ولكن ينقلها الى القرى اين احب وعليه الفتوى * وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية كذا في الكافي * زوج ابنته البكر البالغة فاراد ابوها التحول الى بلد آخر بعياله فله ان يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذالم يكن اعطاها المهر وان كان قد اعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط * فان اعطاها المهر الا درهمها واحدا فلها ان تمنعه من نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج * صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن كان له حق امساكها قبل النكاح ان يردها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضي خان * واذا زوج العم بنت اخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزيد * ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طال لب الزوج الاب بتسليم المرأة فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بان يعطيه كفيلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكونة والبنت بالبصرة لا يكلف الاب بنقل البنت الى الكونة ولكن يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة ونأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي * وان بينوا قدرا المعجل يعجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك معجلا ولا يقدر بالربع ولا بالخمس وانما ينظر الى المتعارف وان شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل معجلا

معجلاً ويترك العرف كذا في فتاوى تاضيخان * ولو باعها بالمهر متاعاً فلها ان تمنع نفسها منه حتى تنقبض المتاع وقال ابو يوسف رجوا اذا قبضت المهر ما ذاهو زيف او دراهم لا تنفق فلها ان تمنع نفسها منه حتى يبدأها ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المهر المقبوض زيفاً او ما اشبه ذلك او كان متاعاً اشترت منه وتبضت فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها ان تمنع نفسها منه كذا في المحيط * في المنقضي اذا كان المهر حالاً وحالته عليه غريمها بالمهر فلها ان تمنع نفسها منه حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الروح حالاً بالمعجل على غريم له على ان ابراءته من المهر منى الاستسنان ليس له ان يدخل بها حتى تأخذ المهر كذا في الذخيرة * واذا كان المهر مؤجلاً اجلا معارفاً يحل الاحل ليس لها ان تمنع نفسها لتسنى في المهر على اصل ابي حنيفة وهو ممنوع كذا في المدائع * نروح امرأة على الف الى سنة ما راد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل ان يوطئها شيئاً وان شرط الزوج الدخول بها في العقد قبل السنة بل ذلك وائس لها المنع عنه بلا خلاف كذا في جواهر الاخلاص * وان لم يشترط بال محمد رج له ذلك كما بيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين قال ابو يوسف رجوا ليس له ذلك وبه كان يعنى الصدوق كذا في الخلاصة * واشترط عليه ان يدخلها قبل انقضاء المعجل صبيح الشرط ولو كان المهر مؤجلاً ثم عجل من ابي يوسف رجوا ان تمنع كذا في العتابة * وان كان بعضه عاجلاً وبعضه آجلاً استوفيت العاجل وكذا لو اجله بعد العقد مدة معلومة ليس لها ان تحبس نفسها او على قول ابي يوسف رجوا ان تحبس نفسها الى استيناء البذل عند الاحل كذا في شرح البحار مع الضعيف تاضي خان * ولو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل كما حرت العادة في ديارنا ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالاً وقال بعضهم يجوز وينفع ذلك دليلاً في وقت وقوع النكاح بالموت او الطلاق وروى عن ابي يوسف رجوا ما يؤيد هذا القول كذا في المدائع * لا خلاف لاحد ان تأجيل المهر الى غاية معلومة بحوشر او سنة صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم بصح وهو الصحيح وهذا لان العاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت لا يرى ان تأجيل المعص صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط * وبالطلاق الرجعي يعجل المؤجل ولا راجعها لا يتأجل كذا افتى الامام الاسنان كذا في الخلاصة * وان ارتدت والعيان بالله ثم اسلمت واحبرت على النكاح هل لها ان تطالبه

ببقية المهر فيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط * في المنتقى ولو تزوج امرأة على ثوب موصوف
الى اجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا في الذخيرة
رحل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلة فاعطاها قيمة الثياب
كان لها ان لا تقبل القيمة وان لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع من اخذ القيمة كذا في الظهيرية *
رجل تزوج امرأة بالثوب على ان ينقدها ما تيسر له والبقية الى سنة كان الالف كله الى منه
الا ان تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شيء او كله فتأخذ كذا في فتاوى قاضي خان *
امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت صداقتها ثم ادركت فانكحت الام وصيتها فلها ان تطالب
امها الصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها ان تطالب زوجها والزوج يرجع الى الام
وكذا في غير الاب والجد من الاولياء * رجل قبض مهورا بنته من الزوج ثم ادعى عليه الرد ثانيا
ان كانت المرأة بكر الم يصدق الابينة وان كانت ثيبا يصدق كذا في محيط السرخسي
في باب انكاح الصغير والصغيرة * وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر الصغيرة كانت
او كبيرة الا اذا نهت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك * والوصي يملك ذلك
على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لهادون غيرها ولو اقر الاب انه قبض صداقتها في صغرها
وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت بالغة حين اقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا
لانه صدته الا ان يقبض بشرط ان تبرأ بنته كذا في العتابية في الفصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها
بالمحرمة وغيرها من كتاب النكاح * رجل تزوج بالغة ودفع الى ابوها بمهرها ضيعة
فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى بما فعل الاب فهذا على وجهين اما ان كان ذلك في بلد
لم يجز التعارف بدفع الضيعة بالمهر او في بلد جرى التعارف ففي الوجه الاول لم يجز بكر كانت
او نيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فاخذ الاب مكان المهر المسمى
ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف انهم يأخذون الضيعة باضعاف قيمتها لم يجز
وان كان في بلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بالمهر باضعاف قيمتها جاز * صغيرة لا يستمتع بها
زوجها فللاب ان يطالب الزوج بمهرها كذا في التجنيس والمزيد *

العصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر * اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال
قيام النكاح مندأبى حثيفة ومحمد رح يحكم مهر المثل فان شهدا أحدهما كان القول قوله

فجازان يستحق مائة دينار من غير تراخ هذا اذا كان المهر ديناً فاما اذا كان مينا فان
اختلغا في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلغا في قدره
فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كرو قالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه
كران فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين وان كان مما لا يتعلق العقد بقدره بان تزوجها
على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلغا فقال الزوج تزوجتك على هذا
الثوب بشرط انه ثمانية اذرع فقالت انه عشرة اذرع لا تسعة فان ولا يحكم مهر المثل والتول
قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك
على هذا العبد وتالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل
واحد وهو ما اذا كان مهر مثلاً مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما اذا
اختلفا في الدرهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار او اكثر فلها مائة دينار كما مر كذا
في البدائع * ولو اتفهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوهما فهلك عند الزوج
ثم اختلفا في قيمته بالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو قال تزوجتك
على عبدى الاسود وقيمتة الالف قدمات في يدي وقالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الابيض
وقيمتة الف درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين
الدعويين * ولو تزوجها على كربعينه فهلك فاختلغا في مقداره او صفته او تزوجها على ثوب
بعينه او نقرة فضة بعينها او ابريق فضة بعينه فهلك واختلفا في الذراعان او الوصف او الوزن ففي
كل ما ذكرنا ان القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله ايضاً بعد الهلاك كذا في المحبطين *
ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعاً بالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام
مهر مثلها كذا في الظهيرية * ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك
على امتي هذه وهي ام المرأة واقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعتق الامة على الزوج باقراره
ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة البينة على انه تزوجها بمائة دينار
واقام ابو المرأة وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي
امة الزوج مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعاً مهر لها
ويسعى

ويسمى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولولم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة لتزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة لتزوجها بالف درهم فتضمن العاصي بمئة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان انا المرأة وهرم للزوج اقام البينة لتزوج المرأة على رقبتها وان القاضي يبطل النكاح الاول ويتضمن بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على انهاء وصده الاب في ذلك فاقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تفهم البينة فتضمن القاضي بمئة الاب والزوج وجعل الاب صداقاً اعتقه من مالها وجعل ولادة اياها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بمئة المرأة ويتضمن القاضي اياها على الزوج بمائة دينار ويجعل اياها حراً من مال الزوج ويطلب الولاء الذي كان ضمن به المرأة كذا في نه اوى قاضيخان * ولو اختلفا بعد الطلاق فليكن بعد الدخول او قبل الدخول بعد الخلوة فالحجوب فيه كالجواب فيما اواخلفا حال قيام النكاح وان كان قبل الدخول اياها وقبل الخلوة فليكن المهر دينه فاختلفا في الالف والالفين بالقول قول الزوج وبه صفت ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكي الاجماع وقال بصف الالف في احوالهم وذكر محمد روح في الجامع وقال بضمي ان يكون القول قول المرأة الى منعه المهر والقول قول الزوج في الريادة على قياس قول ابي حنيفة روح والاصح هو الاول وقبل لاختلاف بين الروايتين في الحقيقة واما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة بوضع المسئلة في كتاب النكاح في الالف والالفين فلا وجه لتحكيم المسئلة ووضع في الجامع الكسرى في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومنعة منها مشرون وان كان المهر صيماً كما في مسألة العبد والجارية فلها المنة الا ان يرضى الزوج ان يأخذ بصف الحاربة كذا في المدائع * وليكن الاختلاف في اصل المسمى بان يباع احدهما وادعاه الآخر بحجب مهر المنزل وهذا الاتفاق كذا في التبيين * ولا يرد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعة للتسمية ولا يفتص مما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي اياها كذا في البحر الرائق * وان كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول بحجب المنة والاتفاق كذا في فتح القدير * وان كان الاختلاف بعد موت احدهما والجواب فيه كالجواب في حيوبهما حال قيام النكاح في الاصل اوى المقدار كذا في الايضاح شرح الخنز * وان مات الزوجان

ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستنكر وهذا عند أبي حنيفة رح كذا في التبیین * وللمستنكر تفسير ان احدهما ان يدعي انه تزوجها باقل من عشرة وبه اخذ بعض مشائخنا والثاني ان يدعي انه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر وبه اخذ عامة المشائخ وهو الصحيح كذا في المحيط * وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشيء في قول أبي حنيفة رح * وقالوا يقضى بمهر المثل فالواو الفتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضي خان * وقال مشائخنا رح هذا كله اذا لم تسلم المرأة نفسها فان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحيوة او بعد المات فانه لا يحكم مهر المثل لانا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تستعجل شيئاً من مهرها عادة فيقال لا بد ان تتري بما استعجلت والافضينا عليك المتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسى * اذا مات الزوجان وقد سمى لها مهر انبث ذلك بالبينة او بتصادق الورثة فلورثتها ان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا اذا علم ان الزوج مات اولاً او علم انهما ماتا معاً اولم تعلم الولاية واما اذا علم انهما ماتتا اولاً فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير * ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الا خلاطى * لو أبرأت زوجها من مهرها او وهبتها اياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة ابرأته في مرض موتها وانكر الزوج فالقول قوله كذا في التبیین * امرأة ادعت على زوجها بعد موته ان لها عليه الف درهم من مهرها فالقول قولها الي تمام مهر مثلها عند أبي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى * قال هشام سألت محمداً رح عن امرأة ادعت ان هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على الفين واقامت على ذلك بينة واقام الزوج بينة انه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة المرأة قلت وان كان معها ولد لاكثر من سنتين قال وان كان كذا في الذخيرة * الزوج اذا ابى ان يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنانير والعقد بالدراهم تجب الدراهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضى الله تعالى عنه تاويله بينه وبين الله تعالى اما القاضي يجبره على الدنانير الا اذا علم ان العقد بالدراهم كذا في التانراخانية * ومن بعث الي امرأة شيئاً فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهرى الا كل كالشواء واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فان القول قولها فيه استحساناً بخلاف ما اذا لم يكن

مهيئاً للاكل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا في التبيين * وذكر الفقيه ابو الليث المختار ان القول قوله في متاع لم يكن واجبا على الزوج كاخف والملاءة ونحوه وفي متاع كان واجبا عليه كالنخما رواه الدرر ومتاع الليل فليس له ان يحتسب من المهر كذا في محيط السرخسى *

ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع بمهرها لانه بيع بالمهر ولا يتغير ربه الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالك لا ترجع ولو قالت هي من المهر وقال هو رد يعة بان كان من جنس المهر القول قولها وان كان من خلافه القول قوله كذا في التبيين *

اعطاها ما لا وقال من المهر وقالت من النصفه بالقول للزوج الا ان نقيم هي البينة كذا في فتح القدير * رحل بعث الى امرأته متاعا وبعث ابو البراءة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول قول الزوج مع يمينه فان دأى ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثل باردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن منليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وما الذي بعث ابو المرأة ان كان هالكا لا ترجع على الزوج بشيء وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال الابنة ابى الغة برضاها فلما حوج فيه كذا في فتاوى قاضيخان * سئل على بن احمد عمي ارسل الى خطيبته دابير ثم استخذ والده ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو يتدتها من المهر هل يكون القول قوله وقال القول قول الماعث قيل انه لو دفع المهر دابير فقال اعتقوا البعض الى اجرة الحائك والبعض الى من الشاة المشراء والبعض الى الحورية كما هو العادة ثم بعد ذلك نزلت اليه ثم بعد ذلك بدعى اني بعثت الهدايا لاجل المهر فيقول قوله فإل ادأصرح بالقول لا تقبل قوله في النعيس وسئل ابو حامد عن رجل خطب لابنته خطيبة وبعث اليها دأهم ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المعروف فقال ان بنت الوصلة بينهما فهو ملك لابنته وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا يرجع الى بيانه وسئل والدي عن بعث الى الخطيبة سدا وجورا واوزا ومرا وغيرها ثم بدأ لهم بتركوا المعافاة هل لهذا الخطيب ان يرجع ما بهم باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأذن له ذاك فله ذلك كذا في التاتارخانية * بزواج امرأة وبعث اليها هدايا وموضت المرأة على ذلك موضا

ثم زفت اليه ثم فارقتها وقال اما بعثت اليك عارية واراد ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول له في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة ان تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط * قال ابو بكر الاسكاف رح ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذاك وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت ان يكون عرضا كان ذلك هبة منها وبطامت نيتها كذا في فتاوى قاضيخان * في الحجة ولو ارسل الى المرأة نافجة مسك او طيبا ثم قال كان من المهر فالقول قوله * وفي الحاوي فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت ان زوجها وحه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف ارادت الرجوع في العرض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهر او ان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فيه يصير قيمته قصاصا بمهرها كذا في التناخانية * امرأة ماتت فانتخدت امها ما تما وبعثت الى ام المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقتها في ايام المأتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح وتطعم من اجتماع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وفي مجموع النوازل بعثت الى امرأته ايام العيد دراهم فقال عيدي او قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط *

الفصل الثالث عشر في تكرار المهر * رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه لما تزوجها اولاً وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان قول الشافعي رح لا يقع الاطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانياً وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقاً بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح

في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهرا ن ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدته من طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكوحه واو قال كلما تزوجتك فانت طالق بائن فتزوجها ثلث مرات ودخل بها في كل مرة بانث منه بثلث وعليه خمسة مهر ورو نصف في قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله نصف مهر النكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها من شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطى من شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر ورو نصف * واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح وعليه استنبال العدة عندهما واو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانث من زوجها قبل الدخول بفعل من قباها كالعدة ومطاعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل واذا كانت امه واعنت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل النكاح الثاني * واذا تزوجت المرأه من غير كسر ودخل بها فروع الوالى الامر الى التقاضى وورق بينهما ووجب المهر واو اعدت ثم تزوجها هذا الرجل او روى وورق التقاضى بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب اهما مهر كامل والى امرها عدة مستقبلة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح * رجل تزوج صغيرة تزوجها واو ادخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وورق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما ما عليه مهر كامل وعليه عدة مستقبلة * رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها نطائنة بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وورق بينهما كان عليه مهر كامل وعليه عدة مستقبلة وعانى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعيان بالثمة ثم اسامت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعليه هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم اصنفت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعليه هذا رجل تزوج امرأة فاصدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليه عدة مستقبلة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في فتاوى قاضى خان * واو وطى جارية ابنته او جارية مديونة او وطى امرأة في النكاح الناسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية * الاصل ان الوطى منى حصل مقبب شبهة الملك

مرارا لم يجب الامهر واحد لان الوطى الثانى صادف ملكه ومنى حصل الوطى عقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطى مهر على حدة لان كل وطى صادف ملك الغير ولو وطى الابن جارية الاب مرارا وقد ادعى شبهة فعليه بكل وطى مهر وكذا لو وطى جارية امراته ولو وطى مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد ولو وطى احد الشريكين الجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطى نصف مهر ولو وطى مكاتبته وبين غيره مرارا فعليه فى نصفه نصف مهر واحد وعليه فى نصف شريكه بكل وطى نصف المهر وذلك كله للمكاتبته * رجل زنى امرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا فى محيط السرخسى *
 اذ اقال لامراته ولم يدخل بها است طالق حين اخلوبك او قال اذا خلوت بك فخلابها وجامعها فعليه مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا اثر للخلوة فى هذه الصورة لان المهرانما يتأكد بالخلوة اذا كان فيها مدة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر وان اقال لاجنبية اذ تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلابها ودخل بها ونع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول اذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الا مهر واحد كذا فى المحيط * ولو وطى المعتدة عن الطلقات الثلاث وادعى شبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جملة نظن انها لم تنع فهذا ظن فى موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الطلقات واقعة لكن ظن ان وطئها حلال فهذا الظن فى غير موضعه فيلزمه بكل وطى مهر كذا فى الخلاصة * اذا اشترى جارية ووطئها مراراثم استحققت كان عليه مهر واحد وان استحق نصفها كان عليه نصف المهر للمستحق كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو وطى منكوحته مراراثم ظهر انه حلف بطلاقها يلزمه مهر واحد كذا فى محيط السرخسى * غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهى نائمة لا تدري ان كانت نيبا ليس عليه حد ولا عقروا كانت بكرا وافتضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت امدة ان كانت نيبا لاشمى عليه وان كانت بكرا وافتضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا فى فتاوى قاضى خان * الصبي اذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان اقرب ذاك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغه فانهب عذرتها اذ كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائعة دعه الى نفسها فلا مهر عليه والصبيبة اذا ادعت صبيبا الى نفسها وانهب عذرتها فعليه المهر لان

امرها لم يصح في اسقاط حتها بخلاف الالف واللام اذا دعت صبيا فزني به الزمة المهر لان
 امرها لم يصح في حق المولى كذا في المحيط * والمراد من المهر العترة وتنسبوا العترة الواجب
 بالوطي في بعض المواضع وتندبر مثال الشبه الامام نجم الدين سألت القاضي الامام الاسبيجاني
 عن ذلك بالقبول فكتب هو العترة بنظر بكم تستاجر البرنا لو كان حلالا ليجب ذلك التدر كذا
 نقل من مشائخنا كذا في الخلاصة * وفي الحجة روي عن ابي حنيفة ر ح قال تنسبوا العترة هو ما تزوج
 به مثلها وعليه النقول كذا في التاتارخانية * ر ح و وقع على امرأته فلما حاطها طلتها وهو علي
 تلك الحال ثم اتم جماعه بعد الطلاق وتضي حاجته ثم انحنى قال محمد ر ح وهو احدي الروايتين
 عن ابي يوسف ر ح ليس عليه حد ولا مهر لان لكل فعل واحد فان كان اوله وآخره حلالا
 لا يجب احد ولا المهر الا اذا اخرج ثم ادخل بعد الطلاق اما اذا لم يفعل ذلك وبكده عالم
 بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر عليه ولو كان الطلاق رحمة على قول محمد ر ح واحدي الروايتين
 عن ابي يوسف ر ح لا يصبر مراجعا واد ا قال لا منه بعد النكاح انما نين انت حرة ثم اتم الجماع
 لا عقر عليه في قول محمد ر ح الا اذا اخرج بعد العق ثم ادخل كذا في نه ر ح في حان *
 رجل تزوج امرأة ونزول ابنته بنتها فرقت امرأة كل واحد منهما الى الآخر فوطئة على المعاتب
 فعلى الوطي الاول جمع مهر الموطوء ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواجب الا حير مهر امرأته
 فان وطئا معا فلا شيء على واحد منهما لامرأة رجل وابنته تزوجا اجنبيتين وزفت كل واحدة منهما
 الى زوج صاحبها فوطئا كان على كل واحد منهما عقر النتي وطئها وايس على كل واحد منهما
 مهر امرأته * احوان تزوج احدهما امرأة والآجر امها فزفت كل واحدة منهما الى غير زوجها
 فوطئا قال ابو يوسف ر ح بانك عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما الامرأة
 نصف مهرها وعليه النتي وطئها عقرها وايس لاحدهما ان يتزوج امرأته بعد ذاك وتزوج الام
 ان يتزوج البنت النتي وطئها وايس لزوج البنت ان يتزوج الام وكذا يك لو لم يكن بين الزوجين
 قرابة واليكم لا يختلف كذا في الظهيرية * زمت اليه غير امرأته فوطئها لم يهر مثلها ولا يرجع
 على الزاف فان كانت ام امرأته حرمت المرأة * وللمرأة نصف المهر قبل الدخول زمت
 امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها ام يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه
 وجب على الابن مهر المنزل ولو قبلها بشبهة لعمدة الفساد رجع الاب على الابن بنصف المهر لانه

لامهر على الابن وروى ابن سماعه عن ابي يوسف رح مريض وهب من مريض جا ريته ووطئها الموهوب له وعقرها مائة وتيمتها ثلثمائة ثم وهبها الموهوب له من الواهب ثم ماتا من مرضهما فلا عقر على الموهوب له قال محمد رح في مريض وهب جا ريته من رجل ثم ووطئها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقر عليه ولو قطع الواهب يدها فلا شيء عليه بخلاف الصحيح اذا ووطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي * مريض وهب جا ريته لانسان وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له ووطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين بضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية * في نوادر المعلى من ابي يوسف رح رجل فصب امرأة وجامعها فيما دون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكرا فعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر عليه كذا في التاتارخانية * الفصل الرابع عشر في ضمان المهر * زوج ابنته الصغيرة او الكبيرة وهي بكر او مجنونة رجلا وضمن عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها او وليها ان كانت اهلا لذاك ويرجع الوالى بعد الاداء على الزوج ان ضمن بامره هكذا في التبیین * زوج ابنته من رجل على الفى درهم واشهد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بالفى درهم على ان الف درهم من مالى وعلى فلان الف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج والاب ضامن عنه الف درهم فان اخذت المرأة ذلك من ابوها او من ميراثه كان للاب او لورثته ان يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط * واذا زوج ابنة الصغير امرأة وضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جاز اذا قبلت المرأة الضمان واذا ادعى الاب ذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما ادعى استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في اصل الضمان كذا في الذخيرة * ثم للمرأة ان تطالب الوالى بالمهر وليس لها ان تطالب الزوج ما لم يبلغ فان ابلغ تطالب ايها شاعت كذا في التبیین * اذا ضمن الاجنبى بامر الاب يرجع وكذا الوصى لو ادعى مهره يرجع فان مات الاب قبل ان يؤدى للمرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الابن وان شاءت من تركة الاب ثم بعد ذلك يرجع الورثة على الابن عند اصحابنا الثلاثة رح كذا في الخلاصة * فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا الخصاص في ادب القاضى انه لا يكون متبرعا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويحسب ذلك

من مبراث الابن كذا في الذخيرة * وفي البتالي اذا قال الاب اشهدوا بانى قد زوجت ابنى
 ولانة لم يلزمه الا ان يؤدى فيكون صلة عند بنى يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة * ولو كان الابن
 كبيرا وضمن الاب عنه بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذت المرأة من تركته لم يرجع
 وورثته بالاحماع والمجانين كالصبيان في ذاك كذا في فتاوى ناصيخان * هذا كله اذا حصل
 الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه تصد بهذا الضمان
 اتصال النفع الى الوارث والمرضى محجور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة * واما خطبها
 وضمن لها المهر وقال امرنى بذلك بروحت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة
 والامر بالضمان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من اهل الضمان واذا ادعى الضمان
 رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضمان وصدقه في الرسالة صح النكاح وصح
 الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة ان ترجع على الرسول
 بالصدق ولا ترجع الرسول على الزوج بما ادعى وان كذبه في الرسالة * الامر بالضمان ولا يبنده
 على ذاك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها ان يطالب الرسول بالمهر وبمعهدا احتلت
 الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان المرأة تطالب الرسول ببعض
 الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها تطالب الرسول بجميع المهر فتقبل في المسئلة
 * وان وتقبل اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة كذا
 في المحيط * ولو قال لم بأمرنى الزوج بشئ لكنى ازوجك منذ وضمن المهر والعتل يجبر فقبلت
 وانكر الزوج الرسالة بطل ذاك كله كذا في الغانية في فصل من لا يجوز نكاحه بالمحرمة * والوكيل
 بالترويض اذا ضمن لها المهر وادعى ان كان بامرته يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة
 بالنكاح * الفصل الخامس عشر في مهر الذمي والحربي * ما صلح مهران في نكاح المسلمين
 فانه يصلح مهران في نكاح اهل الذمة وما لا يصلح مهران في نكاح المسلمين لا يصلح مهران في نكاحهم
 ايضا الا اخمروا الخنزير كذا في البدائع * ولو نكحتم ذمى ذمى بميتة او ذمى او نكحها بغير مهر او
 نفيا او سكنا عنه وذلك العقد جائز عندهم فوطئت او طلقت قبل الوطى او مات الذمي صها
 لا مهر لها في الصورتين عند ابى حنيفة رح كذا في العيني شرح الكفر * سواء اسلم او رفع
 احدهما الا امرالينا وتراعى هذا اذا لم تدبوا بمهر المثل بالفي هكذا في فتح القدير *

وكذا الحريبان ان تعاقد علي ميتة او دم او علي ان لامهر لها في دار الحرب لا مهر لها بالاتفاق بين اصحابنا الثلاثة كذا في العيني شرح الكنز * سواء اسلمها او ترافعا هكذا في فتح القدير * فان تزوج ذمي ذمية علي خمر او خنزير ثم اسلمها او اسلم احدهما فان كان الخمر والخنزير بعينه ولم تقبض فليس لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لها مهر مثلها سواء كان بعينه او بغير عينه وقال محمد رح لها القيمة سواء كان بعينه او بغير عينه ولا خلاف في ان الخمر والخنزير اذا كان دين في الذمة ليس لها غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع * ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف العين عند ابي حنيفة رح وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة وفي الخنزير لها المنفعة كذا في الكافي * الفصل السادس عشر في جهاز البنت * لوجهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى * ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزواج ان يستردوه لانه رشوة كذا في البحر الرائق * واذا بعث الزوج الي اهل زوجته اشياء عند زفافها منها ديباج فلما زفت اليه اراد ان يسترد من المرأة الديباج ليس له ذلك اذا بعث اليها علي جهة التملك كذا في الفصول العمدية * جهاز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها ماله وكان علي وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهازتني به او قال الزوج ذلك بعد موتها فالقول قولهما دون الاب وحكي من علي السعدي ان القول قول الاب وذكر مثله السرخسي واخذ به بعض المشايخ وقال في الروايات ان كان العرف ظاهرا بمثله في الجهاز كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب كذا في التبیین * قال الصدر الشهيد رح وهذا التفصيل هو المختار للفتوى كذا في النهر العائق * واذا كان القول للزوج واقام الاب يمينه تبليت يمينه واليمين الصحيحة ان يشهد عند التسليم الي المرأة اني انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة معلومة ويشهد الابنة علي اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي ما رية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا في البحر الرائق * ولو تزوج ابنته البالغة وجهازها بامتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز ولو كان لها علي ابيها دين فجهز لها ابوها ثم قال جهازتها بدينها علي وقالت بما لك فالقول للاب ولودفع الي ام ولده شيئا لتتخذ جهازا للبنت

ففعلة وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها ما لم يسلمها ابوها * صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها
وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت امها فسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختوتها ادعوى نصيبهم
من جهة الام * امرأة نسجت في بيت ابوها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه ابوها ثم مات الاب
فهذه الاشياء لها باعتبار العادة ولو دفعت الام في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة الاب بحضرته
وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا وانفقت الام
في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن هكذا في القنية * تزوجها واعطاها ثلثة آلاف
دينار به ست بيتان وهي بنت موصر ولم يعطها الاب جهازا انتى الامام جمال الدين
وصاحب المحيط بانه يتمكن من مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهر
له طلب دست بيتان قال وهذا اختيار الائمة * فزوجها وقال ازوج بنتي منك بجهاز
مظيم وارد عليك دست بيتان كذا دينار فاخذ دست بيتان واعطاها بلاجها رلار وايت فيه الا ان
صدر الاسلام برهان الائمة ومشائخ بخارا اجابوا بانه ان لم يجهرها يسترد ما اراد على دست بيتان
منها * وقدر الجهاز بدست بيتان صدر الاسلام وصمد الدين النسفى لكل دينار من دست بيتان
ثلثة دنانير او اربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه دست بيتان وقال الامام
المرغيناني الصحيح انه لا يرجع على ابى المرأة بشى لان المال في النكاح غير متصور
كدانى الوجيز للكردى * رجل جهر لابنته له مات قبل التسليم اليها وطلب بقیة الورثة نصيبهم
من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فلها في الورثة نصيبهم هكذا ذكره هو الصحيح
لانها اذا كانت بالغة ولم يعلم اليها لا يصح القبض والملك بخلاف ما اذا كانت صغيرة
حيث لا نصيب للباقين لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضا لها كذا فى جواهر النساوى *
امرأة دفعت متاعا لها الى الزوج وقالت ابن را فروش ودر كته ائى غرج كن ففعل هل عليه
قيمتها لانهم كذا فى النساوى الخجندى * رجل اتفق على عدة العيرها على طبع ان يزوجها اذا انقضت
عدتها فلما انقضت عدتها ثبت ان تزوج ان شرط في الاتفاق المتزوج يرجع عليها بما اتفق زوجت
نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لزوجت نفسها وان لم يشترط لكن
اتفق على هذا الطمع اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح *
وقال الشيخ الامام الامتاد رح الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه اولم تزوجه لانها رثوة

وهكذا اختاره في المحيط * وهذا اذا دفع الدراهم اليها تنفق الى نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشيء * ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع باجر المثل شرط التزوج ام لا اذا علم انه يعمل لهذا الغرض * قال الاستاذ طهير الدين خالي رح لا يرجع كذا في الخلاصة * رجل خطب ابنة رجل فقال ابو البنت بلى ان كنت تنقد المهر الى ستة اشهر او الى سنة ازوجهامنك ثم الرجل بغد ذلك بعث بهدايا الى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك * امرأة لها مائة ليرة قالت لزوجه انفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري لانك استخذمتهم قال ابو القاسم ما انفق عليهم باطعروف يكون مهرا كذا في فتاوى قاضي خان

الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت * قال ابو حنيفة ومحمد رح اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرقة بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدم والفرش والشاء والثور فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * وان اقامت اجد هاتم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح ما يصلح للرجال فهو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رح هو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وقال ابو حنيفة رح المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بتلك فهو للرجل كذا في المحيط * وان كان احدهما حرا والآخر مملوكا صحجورا كان اوما ذونا او مكا تبا كان المتاع كله للحرة منهما ايها كان وقالوا ان كان المملوك صحجورا فكذلك وان كان مأذونا او مكا تبا فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان احدهما مسلما والآخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء ولو كان احدهما صغيرا والآخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء كذا في فتاوى

لواختلفا في الكرباس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجه باذننى وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضى خان * وفي نكاح فتاوى ابي الليث امرأة غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن امتعة لحاجة بينهما واتخذا ببيع الكرباس ثياب البيت فجميع ذلك من الكرباس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التى اشترى الزوج لها واعلم عادة انه اشترى لها فللمرأة ذلك * وفي بيع فتاوى ابي الليث رجل كان يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها احيانا دراهم ويقول اشترى بها قطننا واغزلى فكانت تشتري وتغزل ثم تبيع وتشتري بثمنها امتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة * غزلت القطن باسم الزوج لتجعل له منديلا فماتت قبل النسج فهو لصاحب القطن * رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشترى لها من الحوزة فبى تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فنسجه اثوابا ثم وعت الفروقة فان كان نسجها لبيع او يتخذ الثياب له فبى له وان كان لها فبى لها كذا في القنية * الباب الثامن في النكاح الفاسد واحكامه * اذا وقع النكاح فاسدا فارق القاضى بين الزوج والمرأة بان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلها الاقل مما سمى لها ومن مهر مثلها ان كان ثمة مسمى وان لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغام بالغ وتجب العدة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للمعقود عليه ويعتبر العدة من حين يفرق بينهما عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لانكرن الا بالقول كخلت سبيلك او تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة ا ما لو انكروا قال ايضا اذ هبى ونزوحى كان متاركة وبعدم مجبى احدهما الى الآخر بعد الدخول لا يحصل المتاركة * وقال صاحب المحيط وقبل الدخول ايضا لا يتحقق الا بالقول ولكل فسخه بغير محضر صاحبه وبعده لا الا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردرى * وعلم غير المتاركة شرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عدتها كذا في القنية * والصحيح ان عامها بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط في الطلاق * وعدة الوفاة لانجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وان صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردرى * ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد ويعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد درج وعليه الفتوى قاله ابو الليث كذا في التبيين *

والنكاح العاصد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا. ان من امرها شهوة
ثم تركها الله ان تزوج الام كذا في الخلاصة * الحوا اذا شترى امرأة فاسدا النكاح بخلاف العبد المأذون
اذا اشترى امرأة كذا في السراحيبة * والد حول في النكاح انه اسد لا يصير محصنا ولو وطئها بعد
التفريق بحد في معراج الدنيا * وان يزوج النكاح اسدا او دلا بها وادعت رادوا كذا روح الدخول
فعن امي يوسف روح رواه ان في رواية الائمة الثمينة النسب ونسب المهر والعدة وفي رواية ان
لا ثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وان لم يحل بها لا ارثه الوالد كذا في المحيط * قالت
عن زوجته المكرمين مروجت ودعت اولادها وصفت امرأة مروجت اخرى ولدت اولاد
او ادعت الطلاق واعدت وجه وحب آخ وولدت او دعى المهر ازوجهها اسدت وتزوجت
بآخر فولدت فالولد عند الامم الاول له الاول او ادعت او ادعت له في اربعة الال من سنة اشهر
او اكثر من سنتين وللزوج الثاني ان يدفع الرقوة اليهم وقبل شال هم لكذا في المرجز
للكرد ري * وروي عند الكرم المخرجين عن امي شمة روح ان الاولاد الروح الثاني
ورجع الي هذا القول وعليه المتولين كذا في المجنس * وهكذا في ثلثين اتممت ان والسراحيبة *
وبه اتفق الصدر الشهيد * وقال الامم ظهير الدين السيوطي عني انه الاول لان الله ادناش
والصواب كان الاول حاصرا والمسألة بخلافه اذا الاول كذا في الجرح المذكور ري * رحل روح
امرأة فاسطت ستطاد استعان حلقه لاربعة اشهر من وقت الكاح في روايات لاربعة اشهر
الا يوم الا يجوز * المطامنة اذا تزوجت ثم طالب بمعدة يطرا فان بين المان الاول وبين
تزوج الثاني اقل من شهرين صدقت وسدالمطاح وان كان شهران فصاعدا لا صدق وصح النكاح
كذا في الخلاصة * لباب التاسع في نكاح الرقيق * نكاح التمس والمطاب والمدة والامنة وام الولد
بلا ان اسد موقوف ان احاز بعد وان رد بطلان نكحه الاول ان المهر عليهم وبيع القن فيه
لا الا حبان بل يسعيان كذا في الوثيقة * وكذا وادام الوالد ومعتق المعص لانه ان فيه بل يسعيان
هكذا في الممن * وكذا المكافاة لا تملك بتر ويبيع بفساد دون ادن المولى وكذا المأذون لانه انما ادن
له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج بمسها اذا في السراج الوهاج ثم انما يبيع العبد مرة
وام يوف الثمن المهر لايه اعنا بل يطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر بخلاف العتق حدث بماع
لها مرة بعد اخرى واموات العبد سقط المهر والعقبة كذا في التبليس * وما يحب على العبد بيع

اذن المولى من المهر يؤخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضى خان * باع عبده بعد ما زوجه امرأة بالمهر فى رتبة الغلام يدور معه اينما دار هو الصحيح كدبى الاستهلاك * زوج عبده حرة ثم اعتقه نخير فى تضمين المولى او العبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها * زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى بالمهر فى رتبة العبد يؤخذ اذا اعتق كذا فى القنية * رجل زوج عبده امرأة بالف درهم ثم باع منها تسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعمائة بمهرها ويبطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد لرجل آخر من الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعمائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبع المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم ما بقى من دينه اذا عتق كذا فى فتاوى قاضى خان * ويملك المولى اجبار جميع ما يملكه الا المكاتب والمكاتب كذا فى العتبية * فلهما لا يجبران على النكاح وانكنا صغيرين وهذا من اغرب المسائل حيث اعتبر فيها رأى الصغير والصغيرة فى تزويجهما حتى نالوا الوزن وجهما لمولى بغير ان منهما ترتفع على اجازتهما فان ادنيا لمال وعتقا لا يعتبر أيهما ماداما صغيرين بل يتنرد به المولى والوالى كذا فى البيهين * ولو رضيت المكاتب للصغيرة قبل الاداء ثم عتقت لاختيار لها للحال لانها صغيرة ولها اختيار العتق اذا بلغت كذا فى الكافى * ولو ان هذه المكاتب لم ترض بالنكاح ولم ننفضه حتى عجزت وردت فى الرق بطل النكاح حتى لو اجازة لم يعمل اجازته ولو كان مكان المكاتب مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضا ثم عجز ورد رقيقا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقفا على اجازة المولى كذا فى المحيط * والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا عندا بنى حنيفة رح وثالا لا يتناول الا الصحيح كذا فى التبيين * فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم اراد ان يتزوج اخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند ابي حنيفة رح لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا فى البدائع * واذا اذن لعبده فى النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها يلزمه المهر فى الحال فى قول ابي حنيفة رح كذا فى المحيط * ولو ان له بنكاح فامد نصا ودخل بها يلزمه المهر فى الحال فى قولهم جميعا كذا فى البدائع * ان لى لعبده فى النكاح مطلقا فتزوج امرأتين فى عقد لم تجز واحدة منهما الا اذا اقترن به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء او ما شبهه فتح يعم ويتزوج

ويتزوج ثنتين وان قال المولى عنيت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط * ولو تزوج العبد والامته بعير اذن المولى ثم اجاز تبيل المدخول او بعد بحسب مهر واحد وهو المسمى وان طلبها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتابة * قل ما وحب من مهر الامة مهر للمولى سواء وجب بالعتد او بالدخول وسواء كان المهر مسمى او مهر المثل وسواء كانت الامة منه او مدبرة او ام واد الا المكانبة والمعتق بعضها فان المهر لهما كذا في البدائع * زوج امته او تزوجت بامته ثم عتقت فلهما النسخ والمهر للمولى كذا في المصنوع * اذا زوج امته ثم عتقتها ثم زاد الزوج في مهرها فزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد بن عيسى بن يوسف عن روح ان الزيادة لهما وكذلك لزيادة المهر لغيره ان كان المهر مسمى كذا في المحيط * اذا تزوج العبد بعير اذن المولى وقال له المولى طلبها رجعية بذكر اجاز كذا في المنهين * ولو قال له المولى لانهما او قال له بارهما لم يكن اجاز كذا في البدائع * ثم الاصل انه ان اذن السيد ثبته بالخبر مع كراهة اجزت او رخصت به او ادبت منه وسميت ايضا بالزانية لولا او مولا مثل ان يقول عند سماعة هذا حسن او صواب او دعم ما صنعت لو دارك الله بالزاد اسما او ساقا او يده او راسه بخلات الهدية تال الفيداد الاسم لا يكون شيئا من هذه الاقوال احوار والاول اخذ ابن ابي الليث وفيه كان يفتي الصدر الشهيد الا اذا علم انه الله على وجه الاستبراء والادب في النكاح لا يكون احوار فان اجاز العدة اصبح جارا مستحسنا بائنا بعد ادراكه فله ان يزوج مولا في المروءة ما جاز ما صعد المصراعي كذا في المنهين * بلحقت امته وان مولاها على ما تقدم فيهم فقال المولى للزوج احرت علي ان تزيد لي خمسين درهما وابني الزوج ذلك فليس هذا باجازة ورد للمولى ان يحبر وكذا لو قال لا اجيز حمي نريد ابي خمسين او الا بزيادة خمسين وان تبيل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال لا احبره واذن زدي خمسين او قال لا احبره النكاح واخبره ان زد نبي عشرة فهو رد وبطل النكاح الاول ولو قال اجزت بخمسين دينارا ورخصي الزوج صح النكاح بخمسين دينارا كذا في الكافي * قال الزوج للمعتقة لك خمسون درهما على ان تخاريني لزم العقد ولا شيء لهما ولو قال اختاريني ولك خمسون زيادة على صدائك صححت ويجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجت بعير شهدها جاز المولى بحضرتهم لا يصح كذا في الكافي والاب والجد والوصي

والقاضي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامة ولا يملكون تزويج العبد
والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشريك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة
عند ابي حنيفة ومحمد رح ولتزوج الاب او الوصى امة الصبي من عبده لا يجوز كذا
في الخلاصة * واذا زوج امته من عبده لامهر لها عليه كذا في المحيط * زوج امته من عبده
على ان امرها بيده ان ابتداء المولى فقال زوجها منك على ان امرها بيدي اطلقها كما اريد
وقبل العبد صم وصار الامر بيده وان ابتداء العبد وقال زوجني امتك على ان امرها بيدك
نطلقها كما تريد فزوجها لم يصير الامر بيده كذا في الوجيز للكردي * ولتزوج الاب جارية ابنة
من عبده ابنه جاز عند ابي يوسف رح خلافا لفرح لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه
ضرر فيملك الاب كذا في محيط السرخسي * واذا تزوج العبد المكاتب او المدبر او ابن
ام الولد بغير اذن المولى ثم طلقها فلا تقبل اجازة المولى بهذا الطلاق متاركة النكاح وليس
بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق * ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان
اجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا يملك اجازته وان اذن له ان يتزوجها بعد هذا الطلاق
كرهت له ان يتزوجها ولم افرق بينهما ان فعل كذا في المحيط * ولتزوج احد المولىين امته
ودخل بها الزوج فلآخر النقص فان نقص فله نصف مهر المثل وللمزوج الاقل من نصف مهر المثل
ومن المسمى كذا في الظهيرية * مجهولة النسب اقرب بالرق لابي الزوج وقال الزوج هي حرة الاصل
ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العتابية * امة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاحاز المشتري النكاح
ان كان دخل بها الزوج صم والا لان الحل البات اذا طرأ على الموقوف بطله حتى لو كان المشتري
ممن لا يحل له وطئها يجوز مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير
اذن المولى فمات المولى فاجاز الوارث نكاحها صحت اجازته كذا في مناوي فاضيل *
ويجوز نكاح المكاتب باذن الوارث كذا في العتابية * اذا اذن الرجل لعبده ان يتزوج على
رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد باذن مولاهن حاز النكاح وصار العبد مولا هن *
وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلا
هذا اذا اذن له ان يتزوج على رقبته امرأه ما اذا اذن له ان يتزوج امرأة ولم يفل على رقبته
فتزوج امرأة حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته استحسانا كذا

في المحيط * هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل او اكثر مما ينغابن فيه فان كان مما لا ينغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم ينفع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي * واذا امر مكانه او مدبرة ان يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد جازوكذا اذا تزوج حرة او مكاتبه * واذا صم النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما بسعيان في ذلك * قيد خروج حرة او امة او مكاتبه او ام ولدا او مدبرة على رقبته بغير إذن المولى ببلغ المولى ذلك واجاره فان كان تروج امة او مدبرة او ام ولد عمل احازته وصم وان كان تزوج حرة او مكاتبه لا يعمل احازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لم يملك من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما اجار المولى النكاح يكون ذلك ديناً في رقبته بما عهده الا ان ينفذ به المولى وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد الاعتق وان كان تزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد اجازة المولى النكاح لا يجب الا المسمى وهو رقبة العبد للمولى وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح فذلك الحجاب لا يجب الا المسمى وهو رقبة العبد للمولى بعض مشائخنا خرج قالوا ما ان كرجواب الاستحسان كذا في المحيط * قيد تروج امة بغير إذن المولى ثم تزوج حرة او اجاز المولى بكاهما جاز النكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم امة واجار نكاحهما جاز نكاح الحرة صند ابى حنيفة راج وكذا لك عبد تروج امرأة ثم امرأة ثم امرأة ببلغ المولى واجار الكل وام يدخل بهن جاز نكاح النكاح وان دخل بهن مسد كاهن كذا في الظهيرية * ولو تزوج بغير إذن سيده امة ثم حرة ثم اسد ثم اجار السيد بكاهن جاز الامة الاخيرة ولو تزوج حرين ودخل باحدهما ثم تروج امة واجاز المولى كله قال ابو حنيفة راج يجوز نكاح الحرين ولو تزوج امتين في عدة ودخل باحدهما ثم تزوج حرين في عدة ودخل باحدهما ثم اجاز المولى نكاح احد الغريمين لم يحرم نكاح شئ منهن كذا في المحيط السرخسي * قيد تروج حرة وامة ثم حرة واجاز المولى الكل جاز الحرين وان دخل بهن مسد كاهن اسد * قيد تروج حرة ماله العبد لم يأن للمولى وقد نص النكاح هو وثالث المرأة قد ان يفرق بينهما لا مزارا ان النكاح اسد ولا يملك المهر ان كان دخل بهن ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها بقية العدة كذا في الظهيرية * وكذا اذا قامت لادري ان ام لا كذا في التارخاد كذا فلا صن جامع الجوامع * ومن زوج عبيد ام ولد مديونا

امراة جازوا المرأة اسوة للغرماء ان كان النكاح بمهر المثل او اقل فلو زوجه منها باكثر طواب بالزيارة بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير * ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرقة من قبل المولى قبل الدخول كالحره تردا وتقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمر تاشي * وكذا يسقط المهر لو اعتهقها قبل الدخول فاختارت الفرقة ولو باعها وذهب بها المشتري من المصر او غيبها بموضع لا يصل اليه الزوج يسقط المطالبة بالمهر حتى لو احضرها بعده فله المهر كذا في البحر الرائق * ولو باعها من آخر ثم اشترى بها الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الاول كذا في التمر تاشي * ولو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به او لم يعلم كذا في العتابة * ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا وان انتقض البيع بطل النكاح عند ابي يوسف رح خلا فالحمد رح وبقول ابي يوسف رح يفتى كذا في الشافعية * وحق المالك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البتاء كحق الاسترداد في البيع الغاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنه ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد للابن لا يفسد النكاح حتى يستردا كذا في العتابة * ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا تقايضا عبدا بامة فقبضها بائع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجر كذا في الكافي * واذا اشترى المكاتب زوجته او زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو بائناهما اراد ان يتزوجها لا يجوز وكذا الوصاة لاب وبنته تحت مكاتبه او عبده الموصى بعقته وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح ابنته وكذا الوصية بعق احدثهما غير معين تمنع فساد نكاح ابنته في حق العبد الذي تحته ولو كانت تحتها بنتان لارواية لهذا ولو وصى له بزوجته لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين للبنت او لغيره يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الا رث كذا في العتابة * ومن زوج امته لا يجب عليه تبويتهما فتخدمه ويطأها الزوج ان طفر بها وكذا ان اشترط التبوية لا يجب عليه شيء * لانه لا يقتضيه العقدان بواها معه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بدأه ان يستخدمها بعد التبوية فله ذلك فلو طأها باثنا بعد التبوية يجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تحجب والمكاتبه في هذا كالحرة كذا في التبيين * وان ازوج الرجل مدبرته او ام ولده وبواها بيمينه مع زوجها ثم بدأه ان يستخدمها ويرد ها

ويرونها الى منزل فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا يمنع ذلك من استئذامها كذا في المحيط * وقد قالوا في الامة اذا بواها مكنت نكح مولاه في بعض الاوقات من غير ان يستئذم منها لم يسقط نفقتها وكذا المدبرة وام الراد كذا في السراج الوهاج * زوج امته رجلا فالان في العزل الى المولى كذا في الكافي * العزل ليس بمكروه بوضا المولى العدة او بوضا مولى امرأته الامة وفي الامة المملوكة بغير رضاها * قالوا وكذلك المراهة بسعيها ان نعالج لاسقاط الحبل مالم يستبين شيء من خلصه وذلك مالم يتم لدمانته وعشرون يوما ثم اذا عرل وظهر بها حبل هل يحوز نفقه قالوا ان لم بعد الى وطئها او عاد بعد البول ولم ينزل جائز له نفقتها ولا لا كذا في التبيين * لو اعتقت امه او مكانبه خبرت ولزوجها حرا كذا في الكفر * ولا فرق في هذا بين ان يكون النكاح بوضاها او بغير رضاها كذا في التبيين * ثم الكلام في خيار العتق في مصل أحدنا ان خيار العتق يثبت للأنثى دون الذكر والثاني ان خيار العتق لا يبطل بالسكران ولا بطل بقبول او فعل يدل على اختياره النكاح والثالث انه يبطل بالتيمم من الخس والرائع ان الخيار بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ان اتمت من الخس على ما عاينه اشارات الجاهل وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخ ارجح خلافا لما ذهب اليه اصحاب الامام ابو الطاهر الدباس واختاره من الفرق بخيار العتق لا يحتاج اليها الى قضاء المصير كذا في المحيط والعبد اذا تزوج بغير اذن مولاه ثم اعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو اصابه حارس المشرك وكذلك لو اصابه بعد موته كذا في السراج الوهاج * واذا تزوجت الامة بمسها به رادن المولى واحازها لمهر للمولى اعتقها بعد ذلك او ام يعتقها والدخول حصل بعد الاطلاق او قبله وان لم يجز حتى اعتقها جازا العقد ولا خيار لها الا ان ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى وهذا اذا كانت كبيرة وان اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على حازة المولى ان لم يكن لها عصبة سواء وان كانت لها عصبة فبالمولى فاذا احازها العقد حازها ولو ادركت بعد ذلك لها خيار لا ادراك الا ان اقبلت صحيرا العقد اذا اها او حدها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * ولو تزوجت مدية ثم مات المولى وتدرجت من الثلث جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعيه عند ابي حنيفة راجح وعندهما يجوز كذا في الظهيرية * ام ولد تزوجت بغير اذن مولاهم ثم اعتقها مولاه او مات عنها ان لم يدخل

بها الزوج قبل العتق لم يجز لنكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة * ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالمقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رح وذلك نحو المهرينة اذا تزوجت ثم سببت فاعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقها بدار الحرب ثم سبها ثم اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رح وعند محمد رح انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال أبو يوسف رح يجوز ان يثبت خيار العتق مرة بعد اخرى نحو ان تعتق فتختار زوجها ثم تتردد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رح يثبت خيار واحد * اذا اخذت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها اصلا وان اختارت بعد الدخول بها وحب المسمى لسيدها ولو اخذت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها اولم يدخل بها كذا في المحيط * ولو اعتقها فضولي ثم زوجها ودفع المهر للمولى ثم احاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها ان تسترد المهر من المولى ولو باعها الغصوي ثم زوجها ثم اجاز المولى البيع فللمشتري ان يجيز النكاح او يفسخ كذا في العتبية * في المنتقى ابن سمانة عن محمد رح عبد تزوج حرة بغير ان مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامة في عدة الحرية رد النكاح الحرية في قول أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح هو رد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج اختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رح عبد تزوج بغير ان مولاه امة رجل باذنه ثم قال لاحاجة لي في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عدتها لم يكن ذلك انتقضا للنكاح * وفي المستقى ان تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته بمهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعالها ان ترد العبد ان لم يكن دخل بها * قال محمد رح في الجامع رجل زوج امته برضاها من رجل بغير امر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه ابوه او اخنبي بغير امره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فاعتق المولى الامة قبل ان يجيز الزوج النكاح بقبول النكاح كذا في موقوف على اجازة الزوج واما من الامة او الزوج شاء نقض هذا النكاح ثم مفضها صحيح وان لم يعلم به الزوج * ولو اراد المولى ان ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان اجاز الزوج النكاح بغير ما اعتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر الممعتنة

فلو كان المولى زوجها غير رضاها وباقي المسئلة بحالها ثم ان الامة بعدما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج او بعد اجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالين كذا في المحيط * وان روجت الامة بعير الاذن ومن جانب الزوج فضولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق وقبله لم يصح نقضها وان اعنتت واجاز الزوج لا ينفذ الا باجازتها لان الاجازة بمنزلة الاشياء كذا في العمالية * وحلان شهدا على رجل انه اعتق جاريته هذه وهو يجحد نقضي القاضي بالعق ثم رجعا عن شهادتهما ثم نزوج احدهما قال ابو يوسف رح ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة ما هما يبرق بينهما وبعد التصاء اجاز بكاحه * مسلم ادن لعبد النصراني في التزوج فانامت المرأة شهيدا من النصراني انه تزوجها بقبل ولو كان العبد مسلما او مولى نصراني لم يجر كذا في الظهيرة * وروح امه ابنة فريدت ام نصرام ولد له وعليه المهر وعق الواد على اخيه والمرأة نزوج امه ابنة فريدت لم نصرام ولد له وعق الواد على ابنة كذا في التمرناشي * واد استرادا لال ابنة بكاح اسد او وامي شدة فعند الا نصيرام ولد له كذا في المسوط * حرة تحت عند ابنة اسيدة اعنته عني بالى فعقل عند وسد المكاح وسقط المهر وعليه المولى الى زدا لزال رحل نعتامة لمرلاها اعنته عني بالى فعقل صنت الامة وسد المكاح بالمولى على الروح الى وارث اب اعنته عني ولم يسمه الا اعنته لم وسد المكاح والولاء للمعتق عداني حنة وه حيدر كذا في الكافي * الباب المسمى في يد اح الدار * كل كاح حائرا من المسلمين فيخرج ريس اهل الدار من الانحرز من المسلمين هو اراعه منها المكاح * وشهدوا ان الروح الذي دعيه عبر شهود وهم ادمون ذلك هو جاري رحبي او اسلمه بقران على ذلك عند ما لما له الامة وكذا كدام يسلم ولكن طلبا من القاضي حدم الاسلام او طلب احدهما ذلك وانما يصي لا يبرق بينهما ومنها بكاح معتدة المراد بروح الدمى امرأته هي معتدة العيران وجبت العدة من مسلم فان النكاح وسد الاحداع ويعتصم اهم في ذلك قبل الاسلام وان كان من جوار المكاح في حاله العدة وان وجبت العدة من طبرههم من جوار المكاح في حاله العدة ما داموا على الكفر لا يعرض لهم بالاحماء كذا في المحيط * واد بزوج الدار في مدونة نرونا في دينهم حائرا ثم اسلموا اثره ابعد قول لي حيدر كذا في الهداية * وقال ابو يوسف وه حيدر ج لا يقران داية والصحيح قول لي حيدر ج كذا في المضمرات * ولا يبرق القاضي بهودا على قول

ابى حنيفة رح اسلما او اسلم احدهما ترافعا او رافع احدهما هكذا في المحيط * في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدة قائمة اما اذا كان بعد انقضاء ثلثها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير * ومنها نكاح المحارم لو كانت منكوحة الكافر محرمة له بان كانت امه او اخته هل لهذه الاسكحة حكم الصحة فعند ابى حنيفة رح هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه بالدخول بها بعد العقد وتيل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلثا والجمع بين المحارم او الخمس كذا في التبيين * ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية * فان اسلما او اسلم احدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رفعوا الامر الى القاضي كذا في المحيط * وان رفع احدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر يابى ذلك وعندهما يفرق بينهما كذا في الكافي * وما داموا على الكفر ولم يترافعوا اليانا لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك كذا في المحيط * وهكذا في العناية * وانفقوا على قول ابى حنيفة رح انه لو تزوج اختين في عدة واحدة ثم فارق احدهما قبل الاسلام ثم اسلم ان الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا في الكفاية * اذا طلق الذمي امرأته الذمية ثلثا ثم اقام عليها كقيا مه عليها قبل الطلاق قبل ان يتزوج بها آخر وقبل ان يحدث عقدة النكاح عليها او خالعه امرأته ثم اقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي * ولو طلقها ثلثا ثم جدد عقدا لنكاح عليها غير انها لم تتزوج بزواج آخر فانه لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج * ذمي تزوج مسلمة يفرق وان اسلم وقالت تزوجتني وانا مسلمة وقال بل مجوسية فالقول لها ويفرق لدعواها التحريم كذا في التنازع خاتمة * اذا زوجت صبية من صبي وهما من اهل الذمة فادركا فان كان المزوج ابا فلا خيار لهما وان كان المزوج غير الاب والجد لهما الخيار عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولو اسلم احدا الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والاخر يفرق بينهما كذا في الكنز * وان سكبت وام يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد اخرى حتى يتم الثلث احتياط كذا في الذخيرة * ثم لا ترق بين ان يكون المصير صبيامميرا وبالغا حتى يفرق بينهما بابائه وهذا على قول ابى حنيفة ومحمد رح ولو كان احدهما صبيا غير مميز ينتظر عقله كذا

كذا في التبیین * فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان اسلم والا يفرق والا ينتظر بلوغه وان كان
 مجنوناً يعرض على ابويه الاسلام فان اسلما او اسلم احدهما والا يفرق بينهما كذا في الكافي *
 فان اسلم الزوج وابنت المرأة لم يكن الفرقة طلاقاً وان اسلمت المرأة وابي الزوج وفرق
 يكون الفرقة طلاقاً عند ابى حمزة ومحمد بن كذا في محيط السرخسى * ثم اذا وقعت الفرقة بينهما
 بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر كله وان كان قبل الدخول وان كان بابائهما نصف المهر
 وان كان بابائهما فلا مهر لها كذا في التبیین * ولو اسلم زوج الكفاية بقي نكاحهما كذا في الكنى *
 واذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكن له من اهل الكتاب او كذا والمرأه التي اسلمت فانه
 يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضي ثلث حيض سواء دخل بها او لم يدخل بها كذا في الكافي *
 فان اسلم الآخر قبل ذاك بالنكاح باق ولو كذا مسأله من البيهقي اما يعرض الاسلام على الآخر
 او باقتضاء ثلث حيض كذا في الغنایة * وهذه الحيض لا تكون عدة وهذا يستوي فيها المدخول
 بها وغير المدخول بها ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذاك فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول
 والمرأة حربية فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند ابى حمزة رحمه الله كذا في الكافي *
 ولو كانت لا تحيض لصغرها وكبر لا تمن الا مضي ثلثة اشهر كذا في البحر الرائق * وان اسلمت المرأة
 وخرج الزوج مسأله من الامين الا مضي ثلث حيض وبذلك ارضى اربعة اشهر احرج مسأله
 حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه وان اسلم ام يفرق بينهما وكذلك لو اسلم الزوج
 ثم خرجت الزوجة ذميمة ام نهن حتى يفيض ثلث حيض اذا وقعت الفرقة بمضي ثلث حيض
 ذكر في السير الكبير انها مودة بطلاق عند ابى حمزة ومحمد بن محمد بن كذا في محيط السرخسى *
 وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرجت احد الزوجين مسلمة او ذميمة من دار الحرب
 الى دار الاسلام وقعت المدة كذا في التبيين * حربي خرج اليها باذان ثم قبل المدة
 بابت امرأتها وان سعى احدهما وقعت البينونة بينهما المباين الدارين وان سببها معالم يقع البينونة
 كذا في السراج الوهاج * ولو خرج الحربي مسأله او دخل المسلم دار الحرب مسأله
 لم يقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي * وكذا الخ، وج من منعة اهل البقي الى منعة
 اهل العدل او بالعكس لا يقع به الفرقة كذا في التبیین * مسلم يزوج حربية كفاية في دار الحرب
 فخرج منها الزوج وحده بانتهى من دنا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم ينع كذا في الظهيرية *

وتنكح المهاجرة الحائلة بلاعدة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يجب العدة هكذا في التبیین* ولو سبى وتحتة اختان او اربع او خمس فسبين معه بطل نكاح الكل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح سواء كان بعقودا وبعدة ولو كان تحت كافر اختان او خمس فاسلموا معا فان كان بعقود صح نكاح الاخت الاولى والا ربع الاول وبطل الباقي فان تزوجهن بعدة فان كانوا من اهل الذمة بطل الكل بلا خلاف بيننا الا اذا ماتت واحدة او بانت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من اهل الحرب فكذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في العتابة* وان سببت معه ثنتان لم يفسدنكاحهما وفسدنكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية* ولو كان الحربى تزوج امّا وبنتا ثم اسلم فان كان تزوجهما في عدة واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ولو انه كان دخل بهما جميعا فنكاحهما جميعا باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية فنكاح الاولى جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع* ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل بالثانية فانكاحك انت الاولى بنتا والثانية اما فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الام او اولم يدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها فنكاحهما باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الا انه يحل له ان يتزوج البنت ولا يحل له ان يتزوج الام كذا في السراج الوهاج* ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق في الحال قبل الدخول وبعدة ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فلامهر لها وان ارتدا معا ثم اسلما معا فلهما على نكاحهما استحسانا ولو اسلم احدهما بعد ارتدادهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي* وان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجدا معا كذا في الظهيرية* ولو اجرت كلمة الكفر على لسانها مغايطة لزوجها او اخراجا نفسها عن حبالته او لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فتجبر على الاسلام ولكل قاض ان يحدد النكاح بادنئ شئ ولو بدينا رسخت او رضيت وليس لها ان تتزوج الا بزوجها قال الهندي واني اني اخذ بهذا قال ابو الليث وبه نأخذ كذا في التمر تاشي*

وان اسلم الزوج وحيته كسليمه اذ لم يرد في كتاب كذا في محيط سرخسي * والبراديت مع خير الانبياء دينا
 كذا في الكفر * هذا اذا لم يخاف ان يرد في دار الاله لام او في دار الحرب وكان الصغير
 في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من ادل دار الاسلام حكمه واما اذا كان الوالد
 في دار الحرب والوالد في دار الاسلام واسلمه ولا يبعه ولده ولا يكون مسلما كذا في المسنين *
 والحرسي شر من الكتابي كذا في المنز * وكل احد الروح من كذا في الآحر مجوسيه والبراد
 كتابي حرر المسلم ما كنهه وحل له ذبحه كذا في دار السروحي * مسلم بروح بصراية
 ثم يحسبها مع ذل ابو يوسف روح مع العرقه وال محمد روح لا يبع كذا في الطهريه * ولو كانت
 تحت مسلم بصراية فهو احمده ولو بيعت العرقه بينهم دالاه من لان سبب العرقه من قبل الروح
 حاصه كذا في السراج الرهاج * والروح مسلم صمدية انما هو مسلم ان دار الاسلام من الصمدية
 عن روحه وان احدها دار الحرب باب والوصات احد الانبياء في دار الاسلام او مرددا
 ثم اريد الآخر راجح في دار الحرب لم يمين عن روح كذا في الطهريه * صمدية بصراية تحت
 مسلم يحسبها بوجه وقدمه باب الام بصراية من كذا في محيط السرخسي * مسلم روح
 صمدية بصراية روحه انما بصراية ما ثم يحسب احد انبياء وبنى الآخر على الصمدية
 والامه لا يمين من روحه ولو كان الامان يحسبها والدار صمدية من دار الب من ربه
 وان لم يحل دار الحرب وليس انما من المبرمبل ولا يمين ذلك الحرب مما اذا لم
 مع ربه لا انما يمين مع ربه يمين الدارين والدار في الدارين لا انما يمين المدعوها
 بعد احتمل كتاب الصمدية من هذا الوجه * امراد العدم مسامحة ان معمرها وان
 مسلما روح اموها وهي معمره حتى دار النكاح ثم اريد الانبياء والاعداد والمه واختارها
 بدار الحرب ان يمين من روحها * والصمدية اذا غلب الاسلام ووصفها ثم صارت معمره باب
 صمدية مسلم بروح صمدية صمدية وان انما بصراية ان مدوت وهي لا يقتل دالاه من الادان
 ولا يصفه وهي صمدية معمره وان يمين من روحها وكذا في الصمدية المسامحة اذا لمعت
 وهي لا يقتل الاسلام ولا صمدية وهي صمدية معمره انما من روحه كذا في المحيط * رلاه
 قبل الدخول وبعد بحب المسمى وبحبان يذكر الله تعالى بجميع صفاته صمدية وانما
 انكر ذلك ان قال نعم حكمه راسلا في ان قال امره وان قدر على وصفه ولا صمدية

لوقالت لا اقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام وام تصفه لم تبين وان وصفت المجوسية بان انت عند ابى حنيفة ومحمد رح خلافا لابي يوسف رح وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي * رجل ارتد مرارا وجدد الاسلام في كل مرة وجدد النكاح على قول ابى حنيفة رح تحلل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني ولزوج المرتدة ان يتزوج باربع سواها ان الحقت بدار الحرب * رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فآخبره مخبر انها قد ارتدت والمخبر حر او مملوك او محمد ردني فذف وهو ثقة عنده وسعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها وكذا ان كان غير ثقة واكبر رأيه انه صادق وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان زوجها قد ارتد لها ان تتزوج بآخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها ان تتزوج قال شمس الائمة السرخسي الاصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضيخان في باب الردة * ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج في فصل الردة * الباب الحادي عشر في القسم * ومما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكنه البيتونة عندها المصحبة والموانسة لافهما لا يملك وهو المحب والجماع كذا في فتاوى قاضي خان * والعبد كالحرفي هذا كذا في الخلاصة * فيسرى بين الجديدة والتديمة والبكر والشيب والصحيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائل والصغيرة التي يمكن وطئها والمحرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبئين * وكذا بين المسلمة والكذابة كذا في السراج الوهاج * والزواج الصحيح والمريض والمجرب والخصى والعنينة والبالغ والمراهق والمسلم والذمي في القسم سواء كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت احدهما حرة مسلمة او ذمية والاخرى امة ومكاتبة او مدبرة او ام ولد فانه يجعل للحرة يومين وايمتين وللامة يوما وليلة كذا في الخلاصة * ولراقام عند الامة يوما فاعتقت يقيم عند الحرة يوما كذا وراقام عند الحرة ثم اعتقت الامة ينتقل الى العتيقة لان المقتضى قد زال كذا في التبئين * ولا قسم للمملوكات بملك اليمين كذا في البدائع * وعماد القسم الليل ولا يجمع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها فان نقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت كذا في الجوهرة النيرة * والاختيار في مقدار الدور الى

الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته كذا في التبيين * ولو امره القاضي بالقسم والتسوية فخان فراغته الى القاضي اوجبه القاضي عقوبة لا تركابه الحظور ورواها بالعدل ولو اقام عند احدي امرأته شهرا قبل الخصومة او بعده انهم خاصمته الاخرى في ذلك امره القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل ومما مضى كان هدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذاك ولو اراد ان يقيم عند احدي امرأته زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع من ذلك ولا يكون الاذن لازما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو رعت احدي المراتين القسم لصاحبته جاز لها ان ترجع متى شاءت كذا في السراج الوهاح * وان رضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبته جاز لها ان ترجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند احد لهما اكثر او اعطت لزوجها مالا او جعلت على نفسها جعلاً على ان يرد قسمها او حطت من المهر لكي يزيد قسمها والشرط والجعل باطل ولها ان ترجع في ما اها كذا في الخلاصة * وكذا لك لو بذل الزوج للواحدة مالا على ان تبذل نوبتها لصاحبته او بذلت هي المال لصاحبته لتترك نوبتها لايحوز والمال يسترد كذا في الهاتر خاينه * ولو كان لارجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشغل بصحبة الآماء منطلعت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت معها اياما ويعطرا يوما احدا وكان ابو حنيفة رجا او لا يجعل لها يوم او ليلة وللزوج ثلثة ايام واياها ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيها بمرنسها بصحبته اياما واحدا من غير ان يكون في ذلك شيء مرت كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * وفي المتنق ولربك عند امرأتان وله امهات اولاد والسراري اقام عند كل واحدة منهما يوما وليلة ويقيم في يومين وليستين عند من شاء من السراري واذا كان عند اربع بسة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند السراري الا وقتة شبهة المأزك كذا في فتاوى قاضي خان * وله ان يسافر ببعض نسائه دون البعض والا فلا ان يفرح بغيرهن نظيما لقلوبهن وذا قدم من السفر لبس الاخرى ان تطلب من الزوج ان يسكن عندها مثل ما كان عند البنى ساورها واداء كانت له امرأة واراد ان يتزوج عليها اخرى وخاف ان لا يعدل بينهما لا يسعد ذلك وان كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال المم عليها كذا في المراجعة * والمستحب ان يصوم بينهن في جميع الاستمناءات من الوطئ والليل وكذا بين المحوارى

وامهات الاولاد ولا يجب شئ كذا في فتح القدير * ومما يتصل بذلك مسائل لاجوز ان يجمع بين ضربتين او الضرائر في مسكن واحد الا برضا هن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بالرضا يكره ان يطأ احدهما بحضرة الاخرى حتى لو طلب وطئها لم يلزمها الاجابة ولا تصير في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله ان يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا ان تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستحدا كذا في البحر الرائق * وله ان يمنعها من اكل ما يتاذى من رائحته ومن الهزل وعلى هذا انه ان يمنعها من التزيين بما يتاذى بريحتها كان يتاذى برائحة الكساء الاخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة ان كان يريد ها وترك الاجابة وهي طاهرة والصلوة وشروطها كذا في فتح القدير * رجل له امرأة لا تصلى له ان يطلقها وان لم يقدر على ايفاء مهرها فان ارادت ان تخرج الى مجلس العلم بلا اذنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة وزوجها عالم بها او جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والاله ان تخرج وان كان لها اب زمن وليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها من الخروج اليه لها ان تعصى زوجها وتطيع الوالد مؤمنا كان او كافرا رجل له ام شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنها مالم يتحقق عندها انها تخرج لفساد فم يرفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالمنع له ان يمنعها لقيا منه مقامه كذا في الكافي * تزوج اربع نسوة بالكوفة ثم طلق احدتهن بغير عينا ثم تزوج مكية ثم طلق احدى نساؤه ثم تزوج بالطائف اخرى ثم مات ولم يدخل بواحدة منهن فللطانة مهر كامل وللمكية سبعة اثمان المهر والمكوفيات ثلثة اصدقة وثمان صدقات بينهن سواء * تزوج امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة وثلثا في عقدة ولم يعلم ايتهن اولى فنكاح الواحدة صحيح بيقين والقول قول الزوج في الثلث واثننتين ايتهن الاولى واي الفريقين مات والزوج حي فقال هي الاولى ورهن واعطى مهورها وفرق بينه وبين الاخر وان كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته او عند موته لاحد الفريقين هو الاول وهو الاول ويفرق بينه وبين الاخر ولكل واحدة الاثل من مهر مثلها ومما سمي لها وان قال الزوج لا ادري ايتهن الاولى حجب عنهن الا من الواحدة فان مات قبل ان يبين فللواحدة ما سمي لها من المهر بكما له وللثلث مهر ونصف بينهن وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * تزوج امرأة وابنتها في ثلث عقود ولا يدري الاولى منهن ومات قبل الوطي والبيان

فلهن مهر واحد وكمال ميراث النساء هذا بالاتفاق * ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال ابو حنيفة رح للام النصف من كل من المهر والميراث وقالوا يقسم بينهما اثلاثا وتزوج الام في عقدة والبنيين في عقدة كان الكل للام بالاتفاق ولتزوج امرأة وامها وابنتها وامراة وامها واخت امها كان المهر والميراث بينهما اثلاثا بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير * ولتزوج ثلثا في عقدة وواحدة في عقدة وواحدة في عقدة ولا يدري ايتهن اولى للثلث مهر ونصف وللنفرتين مهر ونصف وبينهما نصفان واذ تزوج واحدة في عقدة وثلثين في عقدة وثلثا في عقدة واربعاً في عقدة . ثم مات ولا يعرف ايتهن اولى فلهن ثلثة مهر ونصف واما النصف فللاربعة ثلثة اربعة وللثلث ربعة واما مهر واحد فللاربعة منه سدسان ونصف وللثلث سدسان ونصف وللثنتين سدس واما المهران فاستوت في ذلك منازعة الفرق الثلث فكان بينهما اثلاثا لكل فريق ثلثة مهر فما اصاب الاربع فبينهن سواء ولا مزاحمة للواحدة معهن واكن نأخذ من الثلث ثمن ما اصابهن والله اعنى بينهما سواء ومن الشنتين سدس ما اصابهما والباقي بينهما سواء وهذا على قول ابي يوسف رح وعلى قول محمد رح للاربعة مهر وثلث مهر وللثلاث مهر وللثنتين ثلثة مهر وللواحدة نصف مهر واذ تزوج اربع نسوة في عقدة وثلثا في عقدة ثم طلق احدى نسائه ثم مات قبل ان يمين فلهن ثلثة مهر وهكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي *

كتاب الرضاع

فليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع نعلق به السحر ثم كذا في الهداية * والقليل مفسر بما يعلم انه وصل الى الجوف ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رح متدر ثلثين شهرا وقالوا مقدر بحولين هكذا في فتاوى قاضي خان * لو فطم ارضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضاع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الارضاع في المدة وهو الظاهر من المذاهب كذا في المحيط * وفي الايضاع وعالمية العتومين كذا في المآلار خاتبة * واذ مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية * واجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع مقدر بحولين حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين باجرة الرضاع فامى الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا التحريم كما انتهت في جانب الام تثبت في جانب الاب والعمل الذي نزل المآلار بوطئ كذا في الظهيرية * تحرم

على الرضيع ابواه من الرضاع واصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا حتى ان المرضعة لو ولدت من هذا الرجل او غيره قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت رضيعا او ولد الرجل من غير هذه المرأة قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت امرأة من لبنه رضيعا فالكل اخوة الرضيع واخواته واولادهم اولاد اخوته واخواته واخو الرجل عمه واختمه وعمته واخو المرضعة خاله واختها خالته وكذا في الجد والجدة * وثبت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس الا في المسئلتين كذا في التهذيب * احداهما ان لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من النسب ويجوز في الرضاع لان اخت ابنه من النسب ان كان منه فهي ابنته وان لم يكن منه فهي ربيبته وهذا المعنى لا يتأتى في الرضاع حتى ان في النسب لو لم يوجد احد هذين المعنيين بان كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فان عياله حتى يثبت النسب منهما ولكل واحد منهما بنت من امرأة اخرى جاز لكل واحد من الموليين ان يتزوج بابنة شريكه وان حصل كل واحد من الموليين متزوجا باخت ابنه من النسب والمسئلة الثانية لا يجوز لرجل ان يتزوج ام اخته من النسب ويجوز في الرضاع لان في النسب ان كانا اخوين لام فام الاخ امه وان كانا اخوين لاب فام الاخ امه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط * وتحل اخت اخيه رضاعا كما تحل نسباً مثل الاخ لاب اذا كانت له اخت من امه يحل لاخته من ابيه ان يتزوجها كذا في الكافي * وتحل ام اخيه وام عمه وعمته وام خالته من الرضاع هكذا في شرح الوقاية * وكذا يجوز له ان يتزوج بام حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين * وكذا يجوز له ان يتزوج بعمته ولده من الرضاع وكذا ام اخت ابنه وبنت اخت ولده وبنت عمه ولده هكذا في النهر الفائق * وكذا المرأة يجوز لها ان تتزوج بابي اختها وبأخي ابنها وبأبي حفدتها وبجد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين * ان اطلق الرجل امرأته ولها لبن فتزوجت بزواج آخر بعدما انفقت مدتها ووطئها الثاني اجمعوا انها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني وينقطع من الاول واجمعوا على انها اذا لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول واذا حبلت من الثاني واكن لم تلد منه قال ابو حنيفة رح اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة

كتاب الرضاع (٢٨٥) في ثبوت الحرمة من الرضاع

امراة لم تلد منه قط ثم نزل بها امن فارضعت صبيا كان الرضاع من المراة دون زوجها احتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غيره هذه المراة * رجل زنى بامراة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الراى ولا لاحد من آباءه واولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى ابن ابي شيان * ولعم الراى وخالفه ان يتزوج بهذا الولد كما لو ولد من الزنى كذا في التتميم * ولو وطئ امراة شهية فحملت منه فارضعت صبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع * وكل من طل من ثمت بسنة من الواطئ ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا ثبت نسب الرضاع ثبت الرضاع من الام كذا في المضمرات * رجل تزوج امراة فولدت منه وادار فارضعت وادها ثم بس ابن اثم دراهم امن بعد ذلك فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المصعة كذا في فتاوى ابن ابي شيان * بكر له نتزوج لو نزل بها امن فارضعت صبيا صارت اما المصبي واثنت جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت السكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان هذا الزوج ان يتزوج المصبة وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها كذا في حراثة المصين * وان كان صبي له ام راع تسع سنين نزل بها اللبن فارضعت به صبيا لم يتعلق به تحريم وانما المصين المحرم انما اذا احتصل من بنت تسع سنين فصاعدا كذا في الحجة المنة * وكذا لو نزل المصين له اصغر لا ثبت من الرضاع له تحريم كذا في فتح القدير * المراد اذا جعلت تدان في من المصين ولا يعرف من الرضاع المصين لا ثبت الحرمة والشك في الاحتياط لا يثبت رجل في من المصين من الندي * الرضاع له صفة نشأ حرمة الرضاع له من غير او له كذا في حراثة المصين * اذا نزل الرجل امن فارضعت به صبيا لا ثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى ابن ابي شيان * واذا نزل المصين امن ان علم انه امرأة فعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشكل ان المصين امرأة ولا يكون على عوارته الا امرأة فعلق به التحريم احتياطا وان لم يفلح ذاك لا يتعلق به التحريم كذا في الحجة المنة * وابن ابي شيان والميتة سواء في التحريم كذا في الظاهر به * واذا ارضع الصبي من امن اجماعا لا ثبت به الرضاع كذا في فتاوى قاضي * والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا ارضع في دار الحرب واسلموا او خرجوا الى دارنا ثبت احكام الرضاع فيما بينهم كذا في الوجيز للبكر دوى * وكما يحصل الرضاع باللمس من الندي يحصل بالصب والسعوط والوجور كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يثبت بالانظار في الاذن والحننة والاحليل والدبر والامة

والجائنة وان وصل الى الجوف والدماغ وعند محمد رح يثبت بالحقنة كذا في التهذيب *
والاول ظاهر الرواية هكذا في بتاوي فاضيجان * وان اخلط اللبن بالطعام فان كانت النار
قدمت اللبن وانضجت الطعام حتى يغير فلا يحرم سوا كان اللبن غالباً او مغلوباً وان كانت النار
لم تمسه فان كان الطعام غالباً لا تثبت الحرمة به ايضاً وان كان اللبن غالباً كذا عند أبي حنيفة رح
لانه اذا خلط المانع بالجامد صار المانع تبعاً فخرج من ان يكرن مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام
قليلاً وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا اذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام
عند حمل اللقمة واما اذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لان القطرة من اللبن اذا
دخلت حلق الصبي يكفي لثبوت الحرمة والاصح انها لا تثبت بكل حال عنده كذا في الكافي *
وهو الصحيح لان التغذية بالاعطام هكذا في الهداية * ولو خلط لبن الادمى بلبن الشاة
ولبن الادمى غالب تثبت الحرمة وكذا لو ثرث خبزاً في لبنها وتشرب الخبز اللبن اولت
سويقاً بلبنها ان كان يوجد منه طعام اللبن تثبت الحرمة هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حسا حسوا
تثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوي قاضي خان * ولو خلط لبن المرأة بالماء او بالدرء
او بلبن البهيمة فالعبرة للغالب كذا في الظهيرية * وكذا بكل مائع او جامد كذا في النهر الفائق *
وتفسير الغلبة ان يرى منه طعمه ولونه ويرى احد هذه الاشياء وقيل الغلبة عند أبي يوسف رح
تغير اللون والطعم وعند محمد رح اخراجه من اللبنية كذا في السراج الوهاج * ولا استويا
ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في البحر الرائق * وان اخلط لبن امرأتين تعلق التحريم
بأغلبهما عندهما وقال محمد رح تعلق بهما كيف ما كان وهو رواية عن أبي حنيفة رح وهو ظاهر وحظ
هكذا في التبیین * قيل الاصح قول محمد رح كذا في شرح مجمع البحرين لابن ابي مالك * ولا استويا
تعلق التحريم بهما اجماعاً كذا في النهر الفائق * ولو جعل اللبن مخيضاً او رائياً او شيراً او جافاً
او قطعاً او مصلاً فتنا وله الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع *
في ملئقط المخلص صبية ارضعتها بعض اهل القرية لا يدري من ارضعتها منهن فتزوجها رجل
من اهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم * والواجب على النساء ان لا يرضعن
كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليحفظن او يكنين كذا سمعت من مشائخي رح كذا
في المضمرات * ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمتقدم كذا في المحيط * ولو ان

رحل روح صغيرة فحلت أم الروح من المسبب أو من النسخة أو أراحت أو ألفتها أرضعت الصغيرة
حرمت عليه، ويجب أن عليه نصف المهر ويرجع إلى على المهر من أن عمدت النفس أن لم نعد
أم يرجع كذا في السراج الروح ج * وإذا أرضعت أحنية أن إلهما من رجل واحد صغير بين
نحت رجل حرمة على روحه أو أم مرة أشية أو أن عمدت النفس كذا في نفع التدبير * وأترج
صع رعين رصم بين * كانت امرأة واحدة دارصعتهم ما على التواء حرمة عليه وأحوز
أن تزوج أحد إلهما أو * أن كان لا دارصعتهم جميعا حرمة عليه وأن سر روح واحدة
منهن أيهن شاء وأن أرضعتهم على أموات واحدة أو واحدة حرمت عليه إلا وإيان وكانت
إلهة امرأة وكذا إذا أرضعت اثنين * وأنهم الثلاثة حرمتا والثالثة امرأة ولو أرضعت الأولى
ثم اثنين معا حرمة من جميعا كذا في المدح * تحت غاية لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع
على المرصعة كانت تعدت المسار كذا في المصبرات * وأن كس أربع صاياه أرضعتهم
معا أو واحدة بعد أخرى مسددة مع كذا في السراج الروح ج * وكذا لو أرضعت واحدة
ثم الثلاث معا حرمة من كذا في المدح * ولو أرضعت الثلاث منهن معا أرضعت الرابعة
لا يحرم المرأة كذا في المحظ * وإذا كان حل صفة واحدة دارصعت الكبيرة الصغيرة
حرمة على الروح سم أن أم أدخل الأم الأم الصغيرة نصف المهر ويرجع إلى الروح
على الكبيرة أن كانت تعدت المسار وأن أم تعدت لشيء عام أو أن علمت أن الصغيرة
أم كذا في الأدلة * وعدد داب يعلم نام المطاح وأن الرضا من المسد ويسعد لا يدفع
الزوج أو إلهة لا عد حوت داب يعلم المطاح أو علمه وأم يعلمه مسد أو مائة مسد
والذين حانت الإهلاك أو صدقت دفع "خوف لا يرجع والموال مول الكبيرة في ذلك مع سببها
وعن محمد رحمة الله رحمه * "رحم من ما إذا تعدت المسار وما إذا لم تتصدده والصحيح ظاهر
الرواية عند وهو قولهما كذا في نفع التدبير * وكانت محميدة لا يرجع علم أو للمعنة نصف
الصداق أن كان قبل الدخول كذا في نفع فاصي دان * وكذا المنة كذا في المحظ *
وكذا المكره كذا في نفع التدبير * وكذا الصغيرة إذا جاءت إلى الكبيرة وهي رائة
وأحدث ثديها وأرضعت منها إلهة منه ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع إلى على
أحد كذا في السراج الروح ج * ثم الكبيرة حرمتها مؤدة وكذا الصغيرة أن كان حل بالأم

او كان اللبن منه وان لم يكن جازله ان يتزوج بها ثانيا كذا في النهر الفائق * ولو كانت تحته صغيرة وكبيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة بانثا وكذا لك لو ارضعتها اخت الكبيرة ولو ارضعتها عمّة الكبيرة او خالتها لم تبين واحدة منهما كذا في المحيط * ولو اخذ رجل ابن الكبيرة فاو جر صبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا تعمّد الفساد وهو الصحيح * رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبيّة فارضعتها ام الموطوءة بانث الصبيّة * رجل تزوج صبيّة ثم عمّتها لا يصح نكاح العمّة فان ارضعت ام العمّة الصبيّة لا تحرم الصبيّة على زوجها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فارضعتهما الكبيرة فان ارضعتهما معا حرمن عليه ولا يجوز له ان يتزوج الكبيرة ابدا ولا يجوز له ان يجمع بين الصغيرتين نكاحا ابدا ولا يجوز ان يتزوج باحدتهما ان كان لم يدخل بالكبيرة وان كان قد دخل بها لا يجوز كما في النسب وان ارضعتهما على التعاقب واحدة بعد اخرى فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الاولى واما الصغيرة الثانية فاذا ارضعتها بعدما بانث الكبيرة فلم يصرجامعها لكنهار بيئته من الرضاع فان كان قد دخل بامها تحرم عليه والا فلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتهم على التعاقب واحدة بعد اخرى حرمن جميعا لانها لما ارضعت الاولى صارت بنتا لها فحصل الجمع بين الام والبنت فحرمتا عليه فلما ارضعت الثانية فقد ارضعتها والكبيرة والصغيرة مبانتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع واكن ينظر ان كان قد دخل بالكبيرة تحرم عليه للحال لانهار بيئته وقد دخل بامها وان كان لم يدخل بها لا تحرم عليه للحال حتى ترضع الثالثة فاذا ارضعت الثالثة حرمتا عليه لانها صارتا اختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين الصغيرتين وتزوج الصغائر على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع * وان اتزوج كبيرة وثلاث رضيعات وارضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا وان ارضعت ثنتين معا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عمدت الكبيرتان الى احدى الصغيرتين وهي زينب فارضعتها احدى بعد الاخرى ثم ارضعنا الصغيرة الثانية وهي مرة احدى منهما بهذه الاخرى بانث الكبيرتان والصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي مرة امرأة ولو ان احدى الكبيرتين ارضعت الصغيرتين واحدة بعد اخرى ثم

ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين واحدة بعد اخرى، فكانت الكبيرة الثانية بدأت بالثني بدأت بها الكبيرة الاولى وهي زينب بانث الكبيرة وان الصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الاخرى وهي حمزة امرأته ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الاخرى حرمت عليه جماعه كذا في المحيط * رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأتان صغيرة وكبيرة وارضعت امرأة لاب امرأة الابن وامرأة الابن امرأة الابن والابن منهنما قد بانث صغيرتان ونكاح الكيتين ثابت وكذا لو كان مكانهما اخوان ولو كان رجل وعمه فنكاح امرأه الابن ثابت وتبين امرأة العم الصغيرة منه كذا في البحر الرائق * ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة وارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بابنه او بام من غيره حرمت عليه لانها ام امرأته كذا في المحيط * ولو طلق رجل امرأته ثلثا ثم ارضعت المطلقة قبل انقضاء مدتها امرأة له صغيرة بانث الصغيرة لانها صارت بنتا لها فحصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال قيام العدة كالجمع في حال قيام السكاح كذا في البدائع * واو طلق امرأته ثلثا ثم ان اخت المعتدة ارضعت امرأة له صغيرة قبل انقضاء عدة المطلقة بانث الصغيرة كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل ام ولده مملوكا له صغيرا وارضعته بام من السبي حرمت على زوجها وعلى مولها كذا في البدائع * رجل له ام واد بزوجها من صبي ثم اعنتها اما حذارت نفسها ثم تزوجت باخر فولدت وجاءت اليه الصبي وارضعت له من زوجها لانها صارت امرأته من الرضاع كذا في النابا ر خاوية * الرضاع يظهر اذا صوب احدهما الاقار والثنائي البينة كذا في البدائع * ولا يقبل في الرضاع الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين مدول كذا في المحيط * ولا يقع الفرقة الا بتفريق القاضي كذا في المنبر الفائق * واد اشهد رجلان مدلان او رجل وامرأتان و فرق بينهما فان كان قبل الدخول فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يجب النفقة والسكنى كذا في البدائع * ولو شهد رجلان مدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح صندا لا يسعها الختام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان المحرم واحدا ووقع في قلبه انه صادق فالاولى ان ينزعه ويأخذ بالثقة وجد الاخيه قبل العقد او بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة فقالت امرأة ارضعكما فهو علي اربعة اوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها فالنكاح بحاله لكن اذا كانت مدانة فالتمنعه

ان يفارنها كذا في التهذيب * واذا فارقها فالأفضل له ان يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لها ان لا تأخذ شيئاً منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها ان تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع * وكذلك اذا شهدت امرأتان او رجل وامرأة او رجلان غير عدلين او رجل وامرأتان غير مدول كذا في السراج الوهاج * وان صدقتها الرجل وكذبته فسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها ان تحلفه وتخرق اذا نكل كذا في التهذيب * ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاعة او ما شبهه ثم قال او همت لبس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحساناً ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه جحوده كذا في المحيط * وان كانت المرأة صدقته فلامهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبته وان صدقته فلها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لها من النفقة والسكنى كذا في المضمرات * ولو اقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه اختي من الرضاع او امي من الرضاع ثم قال او همت او اخطأت حازله ان يتزوجها ولو قال هو حق كما قلت لم يجز ان يتزوجها ولو تزوجها فرق بينهما ولو وجد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * واذا اقرت المرأة ان هذا ابني من الرضاعة او اخي من الرضاعة او ابن اخي وانكر الرجل ثم اكدبت المرأة نفسها وقالت اخطأت فتزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اقررت قبل النكاح انك اخي وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسداً فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج بفرق بينهما ولو اقر بذلك جميعاً ثم اكدبا انفسهما وقال اخطأنا ثم تزوجها كان النكاح جائز كذا في الذخيرة * واذا قالت هذا ابني رضاعاً واصرت عليه جازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق * ولو اقر بالنسب فقال هذه اختي من النسب او امي او ابنتي وليس لها نسب معروف ويصلح ان تكون اما له او بنتا له فانه سئل مرة اخرى فان قال او همت او اخطأت او غلطت فهما على النكاح في الاستحسان فان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج *

وان اكان مثلها لا تولد لمثله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المجسوط * ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه امي وله ام معروفة وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط *

كتاب الطلاق

وفيه سبعة مشرباها * الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه ووصفه وحكمه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع * اما تفسيره شرعا فهو رفع قيد النكاح حالا او مآلا بلفظ مخصوص كذا في البحر الرائق * واما ركنه فقولته انت طالق ونحوه كذا في الكافي * واما شرطه على الخصم فثبوت احد هما قيام القيد في المرأة نكاحا او عدة والثاني قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلتها في العدة لم يقع زوال الحل وان اطاعتها ثم راجعها يبقى الطلاق وان كان لا يزيل الحل والقيد في الحال لانه يزيلهما في المال حتى انضم اليه ثنتان كذا في محيط السرخسي * واما حكمه فتتبع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير * وزوال حل المناكحة متى تم نكاحا كذا في محيط السرخسي * واما وصفه فهو انه يظور نظرا الى الاصل ومباح نظرا الى الحاجة كذا في الكافي * واما تنسيمة فانه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت اما الطلاق السني في العدد والوقت نورمان حسن واحسن * والا حسن ان يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها او كانت حاملا فتداس تباين حملها * والا حسن ان يطلقها او واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر اخرى ثم في طهر آخر اخرى كذا في محيط السرخسي * والسنة في العدد يستبرئ فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها بتمامها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية * والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخول كذا في المحيط * المسلمة والكتانية والامنة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التناظرانية * قبل يرخر الطلعة الاولى الى آخر الطهر كيلا تتضرر بتطويل العدة * وقبل يطلقها مقبب الطهر كيلا يمتلي بالابقاع مقبب الوقاع وهو الاظهر كذا في التبيين * ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه انما يكون وقتا للطلاق السني اذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي مبنية على هذا الطهر فان الجماع في حالة الحيض والطلاق

في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من ان يكون محلا للطلاق السني نص عليه في الزيادات * وهذا اذا لم يراجعها من طلاتها في حالة الحيض فاما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل انها اذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وهذا اشارة الى ان بالمراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلا للطلاق السني * وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا اشارة الى انه يعود محلا للطلاق السني * قال ابو الحسن رح ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة رح وما ذكر في الاصل قولهما * ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنيا بالاتفاق كذا في الذخيرة * ولو اباؤها في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا في البدائع * واذا طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله ان يطلقها ثانيا في ذلك الطهر وكان سنيا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يكون سنيا ومن محمد رح روايتان كذا في الذخيرة * وكذلك الاختلاف اذا راجعها باللمس او بالقبلة او بالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج * فان كان آخذا بيدها امرأته عن شهوة فقال لها انت طالق ثلثا للسنة يقع عليها ثلث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضها لان كلما وقع عليه تطليقة صار مراجعها لها فتقع اخرى كذا في المبسوط * ولو راجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج * هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله ان يطلقها اخرى في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع * واما البدعي فنوعان بدعي لمعنى يعود الى العدد وبدعي لمعنى يعود الى الوقت فالذي يعود الى العدد ان يطلقها ثلثا في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة او يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمتين متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان ماصيا * والبدعي من حيث الوقت ان يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء في حالة الحيض او في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعا ويستحب له ان يراجعها والاصح ان الرجعة واجبة هكذا في الكافي * والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية والخلع سني كان في حالة الحيض او في غير حالة الحيض * وفي المنتقى ولا بأس بان يخير امرأته في الحيض ولا بأس لها ان تختار نفسها في الحيض وفيه ايضا اذا ادركت واختارت نفسها فلا بأس

فلا بأس للقاضي ان يفرق بينهما في حادثة الحيض هكذا في المحيط * والامدادا احتسب فلا بأس بان تحتار نفسها وهي حائض وكذلك ان افاضت اجل العنين وهي حائض هكذا في شرح الطحاوي * المدخولة وغيرها سواء في هذا المسائل هكذا في السراج الوهاج * وادارت المرأة لا تحيض عن صغرها او كبرها لانها بان بلغت بالسن ولم تدر ما اصلها راد ان يطلقها السنة طلقها واحدة واما مضي شهر طلقها اخرى واما مضي شهر طلقها اخرى ثم ان كان الطلاق وقع في اول الشهر وهو ان يقع في اول ايامه ربي فيه الهلال بمعدن الشهر راد الاصله انما في المعروف والعدة وان كان وقع في وسطه لا يام في نفي الطلاق بالانفاق ولا بطاقتها الا في يوم المرفق ثلثين من الطلاق الاول بل في الحادي والثلاثين فما بعده وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة رجح بتبر الایام وهو رواية عن ابي يوسف رجح فلا ينقض عدتها الا مضي تسعون يوما او احدى ان يطلق التي لا تحيض من صغرها او كبرها ولا يحصل بين وطء او طلاق اربعة ايام والى السنة كذا في فتح القدير * قال شمس الائمة اكلوا في رجح كان شحنة قول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا يرجح منها الحيض والحمل واما فممن يرجح فلا يصل ان يحصل من وطء او طلاق اربعة ايام كذا في الذخيرة * وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع وطلقتها السنة الا ان يصل من كل تطليقتين بشهر عند ابي حنيفة واما يورس رجح كذا في الائمة * اذا طلق المرأة بالعدة وهي من ذوات الاقراء انت طالق السنة وقع بطلانها والى ان كانت طاهرة من صبر جماع وان كانت حائضا او كانت في طهر جامعها فبعدم يقع للخال شي حرمي راد في وقت السنة والى ان لا مرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء انت طالق ثلثا السنة يورس على وحده ان يورس ان يقع عند طهره نطفية فهو على ما نوي وكذلك ان انوشدها وهي طالق عند طهره نطفية وان نوي ان يقع الثالث جملة للحال صحت بيته لان وقوع الثالث حلاله في السنة وان نوي ان يقع عند رأس كل شهر نطفية يورس على ما نوي وادارت السنة او عدة مدخولة قال لها انت طالق ثلثا السنة وتعت في الحال واحدة وطلتها الحال اوام طهرها يقع بعد شهر احدى وبعد شهر اخرى كذا في المحيط * وان نوي ان يقع الثالث الساعة حمله فان نوي كذا في محيط السرخسي * وكذلك الحامل ان لم يكن له نبيذ ونوي كذا في السمين * ولو قال لها قبل الدخول انت طالق ثلثا السنة يقع واحدة ساعده بكلمه فان زوجها وقعت اخرى

ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو كانت حاملا فقال لها انت طالق ثلثا للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ما تكلم به و وقعت الاخرى لو وضعت حملها بعد ذلك بيوم وتزوجها كذا في الذخيرة * ولو قال انت طالق للسنة ولم يقل ثلثا ان كانت من ذوات الاتراء يقع عليها تطليقة اذا صادف الوقت ووقته طهر لا جماع فيه ولو ام يصادف الوقت لا يتم الى ان يصادف الوقت فاذا صادف نفذ ولو كانت من ذوات الاشهر او كانت حاملا يقع عليها تطليقة حال ما تلذظ به كذا في شرح الطحاوي * ولونوي ثلثا جملة او متفرقا على الاطهار صرح هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار * وذكر فخر الاسلام والصدرا الشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجملة فيه كذا في التبيين * حتى لا يقع اكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال انت طالق للسنة فاراد به واحدة بائنة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي * ولو اراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو اراد بقوله طالق واحدة ويقول له السنة اخرى لم يقع الا واحدة كذا في التاتارخانية * واذا قال لامرأته انت طالق كل شهر للسنة بان كانت قد ايست من الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلثا عند كل شهر واحدة وان كانت تعتدي بالحيض فهي طالق واحدة الا ان ينوي ثلثا عند كل شهر واحدة فيكون ثلثا كذا في المحيط * ولو قال لبارهي ممن لا حيض انت طالق للشهور فهي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال انت طالق للحيض وهي ممن تحيض وقعت عند كل حيض تطليقة وان كانت ممن لا تحيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال ان كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض اذا طهرت في توله للحيض كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق ثنتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع * ذكر المصنف عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأته انت طالق تطليقتين اولهما للسنة فان كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة اولاهم يتبعها الاخرى فان كانت حائضا تأخرت التطليقتان جميعا حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الاخرى ولو قال لها انت طالق ثنتين احدهما للسنة والاخرى للبدعة او قال انت طالق واحدة للسنة والاخرى للبدعة فان كان الوقت وقت السنة تقعان جميعا يقع السنة اولاهم يتبعها البدعة وان لم يكن الوقت وقت السنة يقع البدعة ويتأخر السنة وان بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة يقع البدعة ويتأخر السنة

كتاب الطلاق (٢٩٠) في تفسيره وركنه وشروطه وفيها

كذا في المحيط * ولو قال لامرأته انت طالق ننتين للسنة احدهما بائن فله ان يجعل البائن ابهما شاء وان لم يبين حتى حاصت وطهرت بانته بتطليقتين كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والطهر ولو قال كلما وادبت ولدا وانت طالق للسنة فولدت ثلثة اولاد من بطن واحد لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رح لان عندهما العاص من الرشد الاول اذا طهرت من النفاس يقع واحدة ثم في كل طهر اخرى ولو قال انت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع الثلث بصيغة السنة ولو قال للبدعة يقع الثلث للتحال كذا في الغزالية * واذا قال لامرأته انت طالق غدا للسنة وهى ممن لا يقع عليها طلاق السنة في العد لا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق للسنة وهى طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية * واذا طهر من امرأته ثم طلقها بطلاق السنة وقته قبل ان يكسر عن الطهار وقع ولم يمنع حرمة الطهار وقوع الطلاق السنى وكذلك لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في عدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهى حبلى من فحور * امرأة عصى امها زوجها فنزجت بزواج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما او من الزوج الثانى حتى وجبت العدة من الثانى بطلنها الاول السنة في عدتها من الثانى ام يقع في قول ابي يوسف رح ويقع في قول ابي حنيفة رح ولو طلق الاول طلقها ثلثة للسنة قبل ان تزوج بالثانى فحاضت وطهرت فلزمها تطليقة ثم برزجت بالثانى ودخل بها الثانى وورق بينهما لم يقع عليها ما بقى من طلاق السنة مادامت تعتد من الثانى في قول ابي يوسف رح وفى قول ابي حنيفة رح يلزمها الطلاق ولو قال لها انت طالق ثلثة للسنة باللف درهم ان هنت او قدم المشية على الطلاق فبطلت هذه المقابلة في حالة الحيض المشية في قباس قول ابي حنيفة رح لا تكون حتى تطهر من الحيض وانكاست هذه المدة في طهر حائض فحتى نكح حبيضة اخرى فطهر كذا في المحيط * ولو طلقها وهى صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي الشهر فله ان يطلقها اخرى بالاحرام او يطلقها وهى من ذوات الاقراء ثم ابست فله ان يطلقها اخرى حين تبيس كذا في محيط السرخمى * وفى نوادر ابي سليمان من ابي يوسف رح رجل قال لامرأته وقد ابست من الحيض انت طالق ثلثة للسنة ونعت واحد حين نكلم به ثم اذا حاضت بعد ذلك وطهرت بطلت تلك البطاينة الاولى

ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها بعد الاياس قبل هذه المقالة فان ايسر بعد هذه الحيضة واستبان ايامها وقعت التطليقتان البافيتان بالشهور * ذكر في المنتقى اذا قال لها انت طالق للسنة فقالت انا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض او بعده فالقول قول المرأة ولو قالت انا حامل وقال هو لست بحامل لم تصدق المرأة ما في ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حضت وطهرت قبل هذا قبل ان تنكح بهذا الكلام وكلمت به وانا طاهرة ولم تقربني وقال الزوج قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام فالقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قربتك في الحيض وكذبته المرأة فالقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن دخلت بي قط فالقول قولها قال في القدوري رجل قال لامرأته وهي امه انت طالق للسنة وهي السامة ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشترى بها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة يقع الطلاق كذا في المحيط * ولو كان الزوج عبدا والمرأة حرة فقال لها انت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق اذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال ابو يوسف رح لا يقع وفي العتابة والفتوى على هذا كذا في التاتارخانية * رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا للسنة وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشترى بها ثم اعتقها مكانه فانها تعتد بحيضتين فاذا طهرت من الحيضة الاولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الاخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشترى بها واعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل انه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته الا بعد شهر او بعد حيضة وكذا المعتقد انه اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها انت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق اذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط * وذكر في الزيارات لو امر رجلا ان يطلق امرأته للسنة وهي مدخولة بها فقال لها الوكيل انت طالق السنة او قال اذا حضت وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حاضت وطهرت ثم قال لها الوكيل انت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتى ثلثا للسنة فطلقها ثلثا للسنة للحال ونعت واحدة وينبغي ان يطلقها اخرى في طهر آخر ثم يطلقها اخرى في طهر آخر كذا في المحيط

في محيط السرخسى * ولو كان الزوج غائبا واراد ان يطلقها للسنة واحدة فانه يكتب اليها اذا جاء كتابي هذا ثم حضت وظهرت فانت طالق وان اراد ان يطلقها لثلاث السنين يكتب اليها اذا جاء كتابي هذا ثم حضت وظهرت فانت طالق ثم اذا حضت وظهرت فانت طالق ثم اذا حضت وظهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوى * وفي المبسوط وان شاء اوحى يكتب اذا جاء كتابي هذا فانت طالق لثلاث السنين فيقع بهذه الصفة وانككت لا تحيض كتب اذا جاء كتابي هذا ثم اهل شهرانت طالق او فانت طالق لثلاث السنين كذا في البحر الرائق * المأط طلاق السنة على ما روى عن بشر بن ابى يوسف رح السنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاقا ولا وطلاق الدين او الاسلام واحسن الطلاق واجمله وطلاق الحق والقرآن او الكتاب كل هذه تحمل على اوقات السنة ولو قال انت طالق في كياب الله او بكتاب الله او معه فان نوى طلاق السنة وقع في اوقاتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على النوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب او به او على قول القضاة او الفقهاء او طلاق القضاة او الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يمنع من الحال ولو قال مدلية او سنية وتنع عند ابى يوسف رح للسنة ولو قال حسنة او جميلة يقع في الحال وقال محمد رح في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة او طلاق البدعة ونوى الثلث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والظهر الذي فيه جماع وان لم يكن له نية ما كانت في طهر فيه جماع او في حالة الحيض او النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كانت في طهر لاحما فيه لا يقع للحال حتى تحيض او يجامعها في ذلك الطهر كذا في مني القدير * ولو قال انت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال انت طالق تطليقة بالسنة او مع السنة او بعد السنة كان السنة هكذا في محيط السرخسى * والفاظ طلاق البدعة نحو ان يقول انت طالق البدعة او طلاق البدعة او طلاق الجور او طلاق المعصية او طلاق الشيطان فان نوى ثلثا فبهي ثلث هكذا في البدائع * فصل فيمس يقع طلاقه وفيمس لا يقع طلاقه * يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغا ما فلا سواء كان حرا او عبدا طائعا او مكروها كذا في الجوهرة النيرة * وطلاق الاصب والهازل به وانع وكذا لك لو اراد ان يتكلم بكلام نسبق اساندا بالطلاق والطلاق وانع كذا في المحيط * وفي الجامع الاصغر مثل راشد ممن اراد ان يقول زينب طالق فجرى على لسانه ممة نفر . القضاء نطق التي سمي

وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ولا يعلم معنى قوله انت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته انت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلنت في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة * ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش هكذا في فتح القدير * وكذا المعتوه لا يقع طلاقه ايضا وهذا اذا كان في حالة العته اما في حالة الانافة فالصحيح انه رافع هكذا في الجوهرة النيرة * طاق النائم فلما انتبه قال اها طلقتك في النوم لا يقع وكذا لو قال اجزت ذاك الطلاق ولو قال او قعت ذلك يقع ولو قال او قعت الذي تلغظته في النوم لا يقع طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوم الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا كذا في الوجيز للكرد ري * ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق * ولو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد بلوغه او قعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط * ولو كان الصبي وكيلًا بالتطبيق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التارخانية * حكى يمين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر بباله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستيناف الطلاق وكان موصولا بحيث يصلح الايقاع على امرأته يقع لانه اوقع وان لم ينوشه لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى * وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو ذهاب اصحابنا راجح كذا في المحيط * ولو اكره على شرب الخمر او شرب الخمر لضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * اجمعوا انه لو سكر من النبيج او لبن الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب * ومن سكر من البسج يقع طلاقه ويحد لفشو هذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى في زماننا كذا في جواهر الاطلاقي * وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والفواكه والعسل اذا طلق او اعتق اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رح الصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافاً للمحمد رح ويفتى بقول محمد رح كذا في فتح القدير * وعن محمد رح اذا شرب النبيذ

ولم يوافقه فارتفع وصدع فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطاق لا يقع ولو زال عقله بالضرب
او ضرب هـ على رأسه حتى زال عقله وطاق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيهان * واجمعوا على انه
لو اكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في شرح الطحاوى * رجل اكرهه السلطان
لبطل بطلاق امرأته فقال لمخانة الضرب والحبس ابن ركيلى ولم يزد على ذلك طاق الوكيل
امرأته ثم قال المولى ام وكله بطلاق امرأته قال لا يسمع منه ويقع الطلاق كذا في البحار الرائق *
ولو وكل رجلا ليطلق امرأته فشرى الركيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشائخ
لا يقع واكثر المشائخ على انه يقع كذا في الماتر حانية * ويقع طلاق الاحرس بالاشارة يربد
بالاخرس الذى ولدوه واخرس او طراً عليه ذلك ونام حتى صارت اشارته مفهومة كذا
في المضمرة * سواء قدر على الكتابة او لا كذا في معراج الدراية ونسب القدير * وان ام يكن
له اشارة معروفة يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل كذا في المبسوط * وان طراً عليه الاحرس
ولم يدم لم يعتبر اشارته * وطلاق المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلث فهو رجعى كذا
في المضمرة * وفي آخر النهاية من التمر تاشى تندبره سنة وعن الامام انه لا بد ان يدوم
الى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في النهر الدائق * واذا كان الاحرس بكسب كما لا حوزة
طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى * سئل بعضهم عن سكران قال لا امرأته * اى سرخ
لك به ما زويت * كذا ما نوى من طلاق داود شمسيت * قال انظر ان كانت المرأة ثيبا
وكان قبل هذا زوجها زوجها اهدا به لا يقع الطلاق بهذا اللفظ ان ام يكن له نية الطلاق
وان لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى او ام ينوي كذا في الماتر حانية * واذا ارتد الزوج ولحق
بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد الى دار الاسلام وهى في العدة وقع الطلاق عليها
ولو ارتدت المرأة واحقت بدار الحرب ام يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع
طلاق الزوج ما بها عدائى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يقع كذا في الذخيرة * ولو اشترى
امرأته وطلقها لم يقع الطلاق عليها وكذا اذا ملكه او شتصاهم لا يقع ولو اشترى زوجها ثم اعنته
ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا لو اشترى زوجها ثم اعنته ثم طلقها وهى في العدة وقع طلاقه
لزوال المانع كذا في التبيين * واذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته
كذا في الهداية * واعتبار الطلاق بالمساء عندنا حتى يكون طلاق الامنة نسياناً كان زوجها

او عبدا و طلاق الحرية ثلثا حرا كان زوجها او عبدا كذا في الكافي *

الباب الثاني في ايقاع الطلاق * وفيه سبعة فصول * الفصل الاول في الطلاق الصريح *
وهو كانت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر او الابانة او لم ينوشيثا
كذا في الكنز * ولو قال لها انت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء ويدين بينه
وبين الله تعالى والمرأة كالفاضي لا يحل لها ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك او شهد به شاهد
عدل عندها ولو قال لها انت طالق من وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال انت طالق
من هذا القيد ولو نوى بقوله انت طالق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال انت طالق
من عمل كذا او من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين * ولو قال انت طالق
من غل ايمس قيد ذكر هذه المسئلة في المنتقى في الموضوعين واجاب في احد الموضوعين انه لا يقع الطلاق
في القضاء واجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة رح ان قال لامرأته انت طالق من هذا القيد او من هذا الغل طلقتك ولم يدين
في القضاء كذا في المحيط * ولو قال انت طالق ثلثا من هذا العمل طلقت ثلثا ولا يصدق قضاء انه
لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج
قبل او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله
وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال منيت به الاخبار دين فيما بينه
وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت
به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لاقى القضاء ولو قال لها اطلقتك ان نوى به الطلاق يقع والا فلا
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت مطلقة او يا مطلقه بتسكين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا
الا بالنية كذا في السراج الوهاج * وان قال انت الطلاق او انت طالق او انت طالق طلاقا
فان لم يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلثا فثلث ولو قال
انت طالق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيا وتصح نية الثلث ولا تصح نية الثنتين
فيها كذا في الهداية * هذا ان كانت حرة اما ان كانت امة يقع ثنتان او يكون قد تقدم على الحرية
واحدة فيقع ثنتان ان اناهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق الطلاق
وقال

وتال عنيت بقولي طالق واحدة ويغوى الطلاق اخرى يصدق فينع رجعتان انك انت
مدخولا بها والالغا الكلام الثاني كذا في الكافي * وفي المنتهى رجل قال لامرأته
لك الطلاق قال ابو حنيفة رح ان نوى الطلاق فهي طالق وان لم يكن له نية فلا شيء عليه
وتال ابو يوسف رح ان نوى الطلاق طلاق والا ما لا يريد ها * ولو قال عليك الطلاق
فهي طالق اذا نوى * ولو قال لها طالق عليك واجب وقع وكذا اذا قال لها الطلاق عليك
واجب ذكره الباقى في فتاواه * ولو قال طلائك على لا يقع ولو قال طلائك على واجب ولازم
او فرض او ثابت ذكر الشيخ الامام الفقيه ابو الليث رح في فتاواه خلافا بين المأخرين منهم من قال
ينفع واحدة رجعية نوى او لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى او لم ينو ومنهم من قال لا يقع
يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والغريق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها
ان بعلت كذا فطلائك على واجب او قال لازم او قال ثابت فبعلت واخبار الصدر الشهيد
على الوقوع في الكل كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى * وان الشيخ الامام الاجل
ظهيرا الدين الحسن بن على المرعيتى رح يفتى بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط *
وفي الفتاوى الكبرى للخاصى المختار انه يقع في الكل كذا في فتحة الدبر * روى ابن سماعة
عن محمد رح فيمن قال لامرأته كوني طائلا او طائسى قال اراده واغا * ولو قال بعلت طالق
طالق او انت طالق انت طالق او قال قد طلقتك قد طلائك او قال انت طالق وتطلائك يقع اثنان
اذا كانت المرأة مدخولا بها ولو قال عنيت بالله انى الاخير من الاول لم يصدق في القضاء
وبصدق فيما بينه وبين الله تعالى * ولو قال لامرأته انت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقها
او قال قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء كذا في البدائع * واذا قال لامرأته انت طالق
وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط انك انت مدخولة طلقت ثلاثا وانك انت غير مدخولة طلقت
واحدة وكذا اذا قال انت طالق فطالق او ثم طالق ثم طالق او طالق طالق كذا
في السراج الوهاج * رجل تال لامرأته انت طالق انت طالق فقال عنيت بالاولى الطلاق
وبالثانية ولثالثة افها ما صدق ديانته وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضى خان * منى
كرر لفظ الطلاق بحرف الواو او بحرف الراء او بتعدد الطلاق وان منى بالثانى الاول لم يصدق
في القضاء كقوله يا مطلقه انت طالق او طلقتك انت طالق ولو ذكر الثانى بحرف التفسير وهو

كتاب الطلاق (١٠٢) في ايقاع الطلاق* في الطلاق الصريح

حرف الغاء لا يقع اخرى الا بالنية كقوله طلقتك فانت طالق كذا في الظهيرية * ولو قال
انت طالق واعتدى او انت طالق اعتدى او انت طالق فاعتدى فان نوى واحدة يقع واحدة
وان نوى ثنتين يقع ثنتان وان لم يكن له نية ان قال انت طالق فاعتدى يقع واحدة وان قال
اعتدى او واعتدى يقع ثنتان كذا في محيط السرخسى * واوطلقها ثم قال لها طلاق وادمت يقع
اخرى ولو قال طلاق وادمت لا يقع اخرى * ولو قال انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة * ولو قال
انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفناوى واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال لها انت طالق ثم قال لها
يا مطلقة لا يقع اخرى روى ابن سماعة في نوادره عن ابي يوسف رح في رجل له امرأتان لم يدخل
برحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما الا اصدقه وابينهما منه
وكذلك لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق * وطوكان دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فله ان يوقع
الطلاقين على احدهما كذا في الذاخيرة * امرأة قالت لزوجها طلقنى وطلقنى فقال الزوج
قد طلعتك طلعت ثلثا سوى الزوج الثلث اولم ينو لو قال بغير حرف الراو طلقنى طلقنى فقال
الزوج قد طلعتك ان زى الثلث طلعت ثلثا وان نوى واحدة او لم ينو شيئا يقع واحدة كذا في المحيط *
قال ابو القاسم الصغار اذا قال الرجل لامرأته طلقتك غير مرة طلعت ثنتين * وفي واقعات الناطقى
رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا يقع ثلث كانه قال انت طالق احد عشر كذا في الدار خانية *
امرأة قالت لزوجها طلقنى فقال له السب اى بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج
الى النية * امرأة قالت لزوجها طلقنى فقال لها انت واحدة طلعت واحدة * رجل طلق امرأته
واحدة او ثنتين فدحلت عليه ام امرأته فقالت طلقته ارام تحفظ حق ابنيها وعاتبتني في ذاك فقال الزوج
هذه ثانية او قال الزوج هذه ثالثة يقع اخرى واو عاتبتني ولم يذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة
لا يقع الزيادة الا بالنية كذا في فتاوى قاصى خان * وفي المستقى امرأة قالت لزوجها طلقنى
فقال الزوج قد فعلت طلعت فان قال زدنى قال فعلت طلعت ايضا روى ابراهيم من محمد رح
قيل لرجل اطلعت امرأتك ثلاثا قال نعم واحدة قال القياس ان يقع عليها ثلث تطبيقات
ولكننا نستحسن ونجعلها واحدة وفيه اذا قالت امرأة طلقنى ثلثا فقال الزوج قد ابنتك
بهذا جواب وهى ثلث كذا في المحيط * ولو قالت طلقنى ثلث فقال انت طالق او وانت طالق
نهى واحدة ولو قال قد طلقتك نهى ثلث كذا في السراج الوهاج * ولو قالت انا طالق فقال نعم

كتاب الطلاق (٥٠٢) في ايقاع الطلاق * في الطلاق الصريح

طلقت ولو قال في جواب طلقني لا تطلق وان نوى * قيل لرجل الست طلقت امرأتك فقال بلى
 نطلق كأنه قال طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كأنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة * ولو حذف القاف من طالق فقال انت طال
 فان كسر اللام وقع بلاية والا فان كان في مذاكرة الطلاق او الغضب فكذلك والالتفات على النية
 وان حذف اللام فقط فقال انت طابق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والذاف بان قال انت
 طاسكت او اخذ انسان فمه لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته
 ترا لاق ههنا خمسة الفا طلاق وتلاع وتلاع وطلاك وتلاك من الشيخ الامام الجليل ابي بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله يقع وان تعمد وتصدان لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد
 قبل ان يتلظظ به وقال ان امرأتى نطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى ان اطلتها وتلفظ بها طعا
 لقيامها وتلفظ بها وشهد واذك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق
 بين العام والخاص كما هو جواب شمس الائمة السمرائي رحمه الله ما قلنا وعليه الفتوى
 كذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله استفتيت في نكحي قال لامرأته ترا
 تلاك ديانة والكف وهو عندهم بالتكبي الطحال فقال اردت به الطحال وما اردت به الطلاق
 وانتم ان لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لعيمر طلقت امرأك فقال نعم
 بالهجاء او قال دايي بالهجاء ولم يكلم به رفع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان * وان قال له ابتداء
 انت طالق دعوى طالق دفع كذا في الخلاصة * ولو قال نساء اهل الدنيا او الربى طواقي
 وهو من اهل الربى لا تطلق امرأته الا ان يراها وادعها من ابي يوسف رحمه الله الفتوى
 ولا فرق بين ذكر المخطأ وعدمه في الاصح وفي نساء اهل اسكة او الدار وهو من اهلها ونساء
 هذا المبيت وهن في الطلاق كذا في فتوح القدير * ولو قال نساء هذا البلد او هذه القرية طواقي ونساء
 امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال انت بثلث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال ام انو
 لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توبس على ما هو المختار
 للفتوى * ولو قال انت اطلق من ملانة ولانة مطلنة او غير مطلنة ان منى به الطلاق يقع والاملا
 وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طاق زوجت فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا
 في فتوح القدير * ولو قال لامرأته انت منى فلانا ان نرى الطلاق طلقت وان قال ام انوا طلاق

لم يصدق ان كان في حال مذاكرة الطلاق ولو قالت لزوجها اطلقني فاشرب نلت اصابع واراد بذلك نلت تطبيقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا في الظهيرية * وفي المنتقى ابن سامة عن محمد رح اذا قال الرجل زينب امرأته طالق فخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأة اخرى ببلدة كذا اسمها زينب فاياها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبينها منه ان كان الطلاق بائنا وان احضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يوقع الطلاق عليها ويرد اليه الاول ويبطال طلاقها * ومن ابي يوسف رح فيمن قال امرأته طالق وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخرى وجاءت امرأة اخرى وادعت انها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال اياها عنيت او قال اخترت ان اوقع الطلاق على هذه فان اقام البينة على الزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على الزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل ان يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق المجهولة فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويرد ها اليه ويرفع الطلاق على المجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه ايضا ان تزوج امرأتين احدهما نكاحا صحيحا والاخرى نكاحا فاسدا واسمهما واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء وكذلك اذا قال احدي امرأتى طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر * ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها ونسبها الى ابيها وامها او اختها او ولدها وامرأته بذلك الاسم والنسب فقال عنيت اخرى اجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في ابطال الطلاق عن المعروفة الا ان يشهد الشهود على نكاحها تبطل ان يتكلم بالطلاق او على اقرارهما به قبل ذلك او تصدته المرأة المعروفة كذا في فتح القدير * رجل قال طلق امرأته او قال امرأته طالق ثم قال لم اعن امرأتى يصدق ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة وقال لم اعن امرأتى لم يصدق قضاء كذا في المحيط * ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتا هما معروفتان كان له ان يصرف الطلاق الى ايتهما شاء كذا في فتاوى قاضي خان * قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلق امرأته كانت لي او قال كنت طلق امرأته تزوجتها او قال كانت لي امرأة فطلقتها وادعت

و ادعت 'المعروفة' انها هي وقال الزوج كانت لي امرأة اخرى غير 'المعروفة' وآباءها طلقها فالتقول قول الزوج لان الزوج لم يقربها لا يقاع في الحال في هذه الصورة حتى تتعين 'المعروفة' هكذا في الذخيرة * ولو قال كانت لي امرأة فاشهد وانها طالق فادعت 'المعروفة' انها هي فالتقول قول 'المعروفة' لان قولها اشهدوا اشهد للحال فيكون قوله انها طالق انشاء الطلاق للحال ولو قال طلق امرأتى او قال امرأتى طالق او قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على 'المعروفة' في الحكم لان هذا الكلام ايقاع للحال كذا في المحيط * رجل له امرأتان اسم احدهما زينب واسم اخرى عمرة فقال لعمره انت زينب فقالت نعم فقال انت طالق اذن لا يطلق * في الاصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال يا زينب فاجابته عمرة فقال يا زينب فاجابته عمرة فقال انت طالق ثلثا طلق المجيبة ولو قال نويت زينب طلقته هذه بالاشارة وبالك بالاعراف كذا في الخلاصة * ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلق زينب ولو قال لاه رأته ينظر اليها ويشير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة له اخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة باعتبار الاشارة وبطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال يا زينب انت طالق ولم يشرا بين شي غير انذار أي شخصا ظنه زينب وهي غيرها طلق زينب قضاء لاديانته كذا في الدائرة خالية * قال امرأته عمرة بنت صبيح طالق وامرأته عمرة بنت حفص ولانية لانه لا يطلق امرأته فان صميم زوج ام امرأته وكانت تنسب اليه وهي في حجرة فقال داك وهو يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلق امرأته ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبا وان كان لا يعرف يقع ايضا فيما بينه وبين الله تعالى * وان نوى امرأته في هذه الوجوه طلق امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزائن المفتين * وان قال امرأته الحبشية طالق ولانية لانه في طلاق امرأته وامرأته ليست بحبشية لا يقع عليها وعلى هذا اذا سمى بغير اسمها ولانية لانه في طلاق امرأته وان نوى طلاق امرأته في هذه الوجوه طلق امرأته كذا في الذخيرة * واو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطاق البصيرة ولا يعتبر التسمية والصفة مع الاشارة كذا في خزائن المفتين * ولو قال باطمة الهمدانية او العوراء طالق وامرأته باطمة وايست يهودانية ولا هو راها لم تطلق ولو ذكر نسبها طلق وان وصفها بصفة ليست فيها لان العائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العنانية * لو قال يا حجازية انت طالق وهو يشير اليها طلق كذا في محيط السرخمي *

كتاب الطلاق (٥٠٦) في ابقاع الطلاق * في الطلاق الصريح

ان سمي امرأته باسمها وباسم ابائها بان قال امرأتى صمرة بنت صبيح بن فلان او قال ام هذا الرجل التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال او لم يكن كذا في المحيط * وكذا لو قال امرأتى بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال امرأتى صمرة ام ولدى هذه الجالسة طالق ولا نية له والجالسة غيره او ليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق * امرأة قالت لرجل اسمى فلانة بنت فلان العلانية فتزوجها ثم قال كل امرأة لي طالق ثلثا الا فلانة بنت فلان العلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء الا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو قال لها اقرضتك طلاقك لا يقع واختلف المشائخ رح في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا ينفع * رجل قال لامرأته خذي طلاقك فقلت اخذت يقع الطلاق * وفي العيون شرط النية والاصح انها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلاقك الله تعالى تطلق وان لم ينوكها في الخلاصة * وهو الاصح كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك او قضى الله تعالى طلاقك او قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا الا ان ينوي ولو قال هويت طلاقك او احببت طلاقك او رضيت طلاقك او اردت طلاقك لا تطلق وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انا بريء من طلاقك او برئت اليك من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي * ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشائخ رحمهم الله فيه اذا نوى وان لم ينو لا يقع والاصح انه يقع كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك بكون نفوضا ان طلقت نفسها في المجلس يقع والا فلا * رجل قال لامرأته انت طالق وانا بالخيار ثلثة ايام يقع الطلاق وبطل الخيار * رجل سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها لانها بينه وبين الله تعالى ولا في النضاء كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال وهبت لك طلاقك فهذا صريح حتى يقع الطلاق نضاء وان لم ينو به الطلاق واذا قال نويت ان يكون الطلاق في يدها لا يصدق نضاء وبصدق ديانة ولو اراد ان يطلقها فقالت هب لي طلاقى اى امض منه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال امضت من طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط * ولو قال تركت طلاقك يربد به الطلاق تطلق ولو قال مانويت به الطلاق صدق في النضاء كذا في الخلاصة * ولو قال خلعت

مبيل طلاقك ينوي الطلاق يقع كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت
ثم قال ثلثا إن كان السكوت لانقطاع النفس يقع الثلث وإن كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلث
ولو قال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلثا يقع الثلث كذا في الخلاصة * سئل كم طلقها
فقال ثلثا ثم زعم أنه كان كاذبا لا يصدق في القضاء كذا في النازار خانية * ولو قال أنت طالق وهو يريد
أن يقول ثلثا فقبل أن يقول ثلثا أمسك غيره فمه أو مات ينع واحدة كذا في محيط السرخسي
في باب التشكيك والتخيير * ولو أخذ إنسان ممة ثم قال ثلثا مثلث وهو محمول على ما إذا قال
على الفور عند رفع اليد من ممة كذا في الظهيرية * ولو قالت لزوجها طلقني ثلثا وأراد أن يطلقها
فأخذ إنسان ممة بيده فأمرا مع يده قال دادم أنها طالق هكذا حكى فتوى شمس الإسلام
كذا في الذخيرة * ولو أضاف الطلاق إلى جملة ما أو إلى ما يعبر به من الجملة وقع الطلاق
وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رتبك طالق أو عنك طالق أو روحك طالق أو بدنك
أو جسدك أو فرجك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية * وكذا إذا قال نفسك كذا
في السراج الوهاج * ولو أضاف إلى جزء لا يعبر به من جميع البدن كما لو قال يدك أو رجلك
أو أصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة من
جميع البدن طالت كذا في السراج الوهاج وكذا إذا قال سرتك طالق وكذا اللسان واللسان
والاذن والساق والساق كذا في المجوهرات النيرة * والأصم لا يقع في الظاهر والمطمن والصم
كذا في تكافي * وإن أضاف إلى جزء شائع بحر أن يقول بصعك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك
طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان * وإن قال دمك طالق
فيه روايتان والصحيحة منهما أنه يقع كذا في السراج الوهاج * والمختار في الدم أن لا يقع كذا
في الخلاصة * ولو قال شعرك طالق أو طعرك أو ريقك لم تطلق بالاحتمال كذا في السراج الوهاج
وكذا السن والعرق والحمل فكذا في فتم القدير * ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع
يدي على الرأس أو العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الأصح كذا في التبيين * ولو قال
هذا الرأس طالق وأشار إلى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كما لو قال رأسك هذا طالق كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو قال دبرك طالق لا يقع ولم قال اسنك طالق يقع قال المرفعي
ولو قال فبك طالق لا رواية فيه وينبغي أن يقع كذا في ذخيرة السروجي * ولو قال نصفك الأعلى

طالق واحدة ونصفك الاسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسئلة عن المتقدمين ومن المتأخرين رح وقد صارت هذه المسئلة واقعة ببخار افا فتى بعض مشائخنا رح بوقوع الواحدة بالاضافة الى النصف الاعلى لان الرأس في النصف الاعلى فيصير مضيقاً الطالق الى رأسها وافتى بعضهم بوقوع الثلث بالاضافتين لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في النصف الاسفل فيصير مضيقاً الطلاق الى رأسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل كذا في المحيط * ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة كاملة * ولو قال انت طالق نصفى تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسى * ولو قال ثلثة انصاف تطليقة يقع ثنتان هو الصحيح وكذا اربعة انصاف تطليقة كذا في العتابة * ولو قال انت طالق نصف تطليقتين يقع واحدة ولو قال نصفى تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلثة انصاف تطليقتين فهي ثلث ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثنت تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والمنكورة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعها قيل يقع واحدة وقيل يقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسى * وهذا الصحيح كذا في الظهيرية * اذا قال لها انت طالق نصف ثلث تطليقات يقع طلقتان واذا قال انت طالق نصفى ثلث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الذخيرة * ولو قال انت طالق واحدة ونصفا وقال واحدة وربعاً او ما اشبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها او قال واحدة وربعها يقع واحدة كذا في المحيط * وهكذا في البدائع * وهذا قول بعضهم والمختار انه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * وان اطلقها ثلثة ارباع طلقة او اربعة ارباع يقع واحد في المعرف وثلث في المنكر ولو قال خمسة ارباع يقع ثنتان في المعرف وثلث في المنكر وهذا في كل جزء سماه كالا خماس والاعشار كذا في التبيين * ولو طلق امرأته واحدة ثم قال للآخرى اشركتك في طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة اشركتك في طلاقهن طلقت ثلاثا ولو كان الطلاق على الاولى بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد اشركتك في طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قال

(٥٠٩) في إيقاع الطلاق * في الطلاق الصريح

102 A

قد اشر كذبك في بينونة ما بيني وبينها لزمها تطليقة بائنة وان نوى ثلثا فنلت وان قال لم انوال طلاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال لاربعة نسوة له بينكن تطليقة طلفت كلوا واحدة واحدة وكذا اذا قال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا اذا نوى ان كل تطليقة بينهما جميعا فينعى في التطليقتين على كل منهما تطليقتان وفي الثلث ثلث ولو قال بينكن خمس تطليقات ولانية له طلفت كل تطليقتين وكذا ما زاد الي نمان فان زاد على النمان فقال تسع طلفت كل ثلثا كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق وانت يقع ننتان وفي الفتاوى واحدة ولو قال وانت لامرأة اخرى يقع عليها ولو قال انت طالق وانتما للاولى والثانية يقع على الاولى ننتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق اولابل انت يقع واحدة ولو قال ثانيا انت للاخرى لا يقع بدون النية فاما وانت يقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليهما ولو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النية ولو قال هذه وهذه طالق طلقتا ولو قال هذه طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ولو قال لهن انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الاخيرة وكذا بحرف الواو ولو قال طوائق طلقت ولو قدم الطلاق طلعت كذا في الظهيرية * وهكذا في العنابية * وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لو واحدة انت ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت طالق للاربعة طلقت الاربعة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق وانت وانت لا طلقت الاوايل فقط * ولو قال انت طالق ثلثا وهذه معك او مثلك او قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقتا ثلثا فاما قوله ان طلقتك فهذه منلك او معك فطلق الاولى ثلثا يقع على الاخرى واحدة لان قوله ان طلقتك يتناول طلقة واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على المخاطبة الا بالنية كذا في العنابية * ذكر في الاصل فيمن كان له ثلث نسوة قال هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط * له اربع نسوة قال انت طالق او هذه وهذه او هذه فله الخيار في احدى الاوليين واحدى الاخيريين كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه طالق او هذه وهذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاوليين ولو قال هذه طالق وهذه او هذه وهذه طلقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق لابل هذه او هذه لابل هذه طلقت الاولى والاخيرة وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال ممرة طالق او زينب ان دخلت الدار قد دخلها خير في ايقاعه على ايتيها شاء ولو قال

انت طالق ثلثا او ثلثة دلي حرم وءى به اليمين لم يجبر على البيان حتى تمضي اربعة اشهر
 فاذا مضت ولم يقربها جبر على ان يوقع طلاق الالباء او طلاق التصريح ولو قال امرأه طالق
 او صدق حرفات قبل لبيان عند أبي حنيفة روح عتق العبد وسعى في نكاحه وطل الطلاق
 والمرأة نصف الميراث وثلثة ارباع اصدقاى ان كانت غير مدخولة ولا ميراث لها من السعابة كذا
 في محيط السرخسى * وفي المتننى اذا قال ' انت طالق لابل طالق ' هي طالق تنس وكذا لو قال
 انت طالق واحدة لابل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة وفيه ايضا
 عن ابي يوسف روح اذا قال ' انت طالق لابل انت ' هي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمه
 الكلام الثانى شى الا ان يسوى ولو قال ' انت طالق لابل اسم الهم الاولى بطلينان والآخرى
 واحدة وفي الاصل لو قال ' اكنى طنتك اسم واحدة لابل تنس ونعت ثلثة ان كذا في المحيط *
 ولو قال للمدخولة انت طالق واحدة لابل ثنتين يقع الثلث ولو قال رايك امير المذحولة يقع واحدة
 ولو قال انت طالق طالق وطالق لابل هذه طنت الاحبرة واحدة والاولى ثلثة ولو قال ثلث
 نسوة انت طالق وانت لابل انت طالت جميعا كذا في محيط السرخسى * ولو قال ' اوهى
 غير مدخولة بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لابل هذه الاحبرة واحدة واحدة طالت ثلثة
 والاولى واحدة وان كانت مدخولة كذا في العنابينة في مصل الكليات * رجل قال لامرأته
 انت طالق واحدة لابل عد طنت المصالح واحدة اذا شئت الا حرم من العدو هي في العدة
 يقع احرمى كذا في ما روى قاضى حان * اذا قال ' انت طالق رجعى والا حرمى بانى لابل
 هذه فعلى الاولى بيان وعلى الاخرى واحدة ولو قال ' انت طالق ثلثة لابل هذه طالت ثلثة ولو قال
 لابل هذه طالت ثلثة لابل واحدة كذا في العنابينة في مصل الكليات * واذا قال لامرأته
 انت طالق واحدة او لا او لا شى لا يقع شى وقال محمد روح يقع واحدة رجعى ولو قال ' انت طالق
 او لا او لا شى او غير طالق لا يقع شى اتفاقا كذا في الكافي * واذا قال ثلثة او لا قبل ملى الخلاف
 والاصح انه لا يقع كذا في العنابينة في مصل الكليات * في نود رايين سماعة من محمد روح
 اذا شك في انه طلق واحدة او ثلثة فنهى واحدة حتى استيقن او يكون اكبر ظنه على خلافه
 فان قال الزوج مزمت على انها انت اودى مندى على انها ثلث اصعب الامر على اشد ما خبره
 مدول حضر واذ لك المجلس وقالوا انت واحدة قال اذا كانوا عدولا اصدقهم واخذ بقولهم

كذا في الذخيرة في الفصل الحادي عشر * ولو قال انت طالق واحدة او اثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغیر المدخولة يقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية * ذكر في القدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذه طلقت امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واجمع بين منكوحته وبين رجل وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الا بالنية في قول ابي حنيفة رح ولو ضم الى امرأته امرأة اجنبية وقال احدكم طالق او قال هذه طالق او هذه لم تطلق امرأته الا بالنية لان الاجنبية محل لذلك خبرا وان لم تكن محلا له انشاء وهذه الصيغة بحقيقته اخبار ولو قال في هذه الصورة طلقت احدكم طالت امرأته من غير نية ذكره في طلاق الاصل * ذكر هشام في نوادره عن محمد رح اذا قال لامرأته ولا جنبية احدكم طالق واحدة والاخرى ثلثا وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رح في الزيادات رجل له امرأتان رضيعتان فقال احدكم طالق ثلثا طلقت احدتهما والبيان اليه فلوانه لم يبين الطلاق في احدتهما حتى جاءت امرأة فارضعتاهما معا او على التعانف باننا جميعا كذا في المحيط * ولو جمع بين امرأتيه الحية والميتة وقال احدكم طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضي خان * قال في الزيادات رجل تحته حرة وامه وقد دخل بهما فقال احدكم طالق اثنتين ثم اعتقت الامة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرمة غليظة ولو كانتا امتين فقال الزوج احدكم طالق اثنتين ثم اعتقهما جميعا ثم مرض وبين الطلاق في احدتهما فانها تحرم حرمة غليظة والميراث بينهما نصفان لان البيان في حق الميراث كالمعدوم كذا في المحيط * رجل تحته امة لرجل فقال المولى احدكم حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق اثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدتهما طلقت هي اثنتين ولا تحرم حرمة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات المولى قبل البيان شاع العتق فيهما فالزوج الآن امر بالبيان فان بين الزوج في احدتهما تحرم حرمة غليظة عند ابي حنيفة رح لانها مستسعاة وطلاقها اثنتان وعدتها حيضتان وان لم يموت المولى ولكنه غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدكم طالق اثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في احدتهما الطلاق طلقت

طلقت وصنفت عقيب الطلاق فتحرم خرمه غليظة وتعد بثلاث حُيُص وفي بعض النسخ بحضنتين
 كذا في الكافي * قال محمد بن علي في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما فقال لهما
 انما طال فان طلقت كلوا واحدة منهما تطليقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى زال لهما احد فكما
 طالق ثلثا كان لهما بيان فان لم يبين حتى انقضت عدة احدهما تعينت الباقية للثالث وان انقضت
 عدتهما معا لم يقع الثلث على واحدة منهما قالوا الزاد انه لا يقع الثلث على واحدة منهما بعينها
 اما يقع الثلث على واحدة منهما لا بعينها ثم قال وليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا
 ارد بذلك انه ليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها مقصودا بالبيان ام المذكور حكم للنكاح
 بان يتزوج احدهما بعد انقضاء العدة ولو انقضت عدتهما ثم اراد ان يتزوجهما معا لم يجوزوا وتزوج
 باحدهما جاز وتنعين الاخرى للطلقات الثلث ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما
 زوجها آخروا دخل بهما ثم فارقتها او مات عنها فانقضت عدتها لم يحكمهما الاول حبيبا جاز وكذلك
 لو انقضت عدتهما ثم مات احدهما وتزوج الثانية جاز بكاحها لانه لم يوجد في الميمنة ما يوجب تعينها
 بالواحدة حتى تتعين الحية بالثالث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج احدهما لان النكاح
 لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة للواحدة قال في الريادات رجل بعته امه لرجل
 لم يدخل بهما فقال احدهما طالق فبين ثم اشترى احدهما بعينه الاخرى المطلق كما لو ماتت
 احدهما واشترى بهما معا بقبلي الطلاق بينهما محملا ولا يملك الزوج البان في احدهما ولو وطئ
 احدهما بملك اليمين تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امرة على الصلاح واجب وذلك
 بحمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق منها لان الامة المطلقة بتطليقتين كما لا تحل
 بملك النكاح لانجل بملك اليمين ولو قال لامرأتين له وقد دخل بهما احدهما طالق واحدة
 والاخرى ثلثا ولا نية له في واحدة منهما لانه ان يوقع الثلث على اتيهما شاء مادامنا في العدة وانما
 انقضت عدتهما ليس له ان يوقع الثلث على احدهما بعينها وان انقضت عدة احدهما بان
 هي بواحدة والاخرى طالق ثلثا وان لم يكن دخل بهما ودفني المسئلة بحالها فليس له
 ان يوقع الثلث على احدهما بعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس له
 ان يتزوج الاخرى كذا في المحيط * ولو طلق احدي سائه الاربع ثلثا ثم اشتهت وانكرت
 كلوا واحدة ان تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدهن ويجوز

ان تكون كل واحدة وقد قال اصحابنا رح كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والفروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدَّين عليه الى الحاكم في النفقة والجماع اعدى عليه وحسبه حتى يبين التي طلقها منهن ويلزمه نفقتهن وينسئ ان يطلق كل واحدة طليقة واحدة فاذا تزوجن بغيره جازله الزوج بهن وان لم يتزوجن فالا فضل ان لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثالث صح نكاحهن وتعينت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطى لا يقر بهن احتياطاً فان قرب الثالث تعينت الرابعة للطلاق وليس له ان يتزوج بالكل قبل ان يتزوجن بزوجة آخر فان تزوجت واحدة منهن بزوجة ودخل بهائم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة انها المطلقة ثلثة يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلث وان حلف لهن فالحكم كما قلنا قبل اليمين كذا في الاختيار شرح المختار* وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلثاً فان كان بائناً ينكحهن جميعاً نكاحاً جديداً ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعياً يراجعهن جميعاً وان كان الطلاق ثلثاً فماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يبطأ الباقيات الابعديان المطلقة وان وطئهن قبل البيان جازكنا في البدائع* ولو قال لامرأتين له احديكما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما طلقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما وتبليها او حلف بطلقها او ظاهر منها او طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما من قبل عنت ايها الميرتها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق* ولو طلق واحدة بعينها ثم قال اردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية* ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فهذا عند ابى حنيفة رح كذا في الهداية* ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروجي* ولو قال من واحدة الى عشريق ثنتان عند ابى حنيفة رح كذا في التبيين* ولو قال انت طالق ما بين واحدة الى اخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج* روى هشام عن ابى يوسف رح انه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلث فهي واحدة كذا في المحيط* ولو قال ثنتان الى ثنتين ثنتان عند ابى حنيفة رح كذا في العتبية* ولو قال انت

طالق الى الليل او قال الى شهر او قال الى سنة فهو على ثلاثة اوجه اما ان ينوى الوقوع للتحال ويجعل الوقت الامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للتحال واما ان ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضي الوقت المضاف اليه وان لم يكن له نية اصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا ولو قال لها انت طالق الى الصيف او قال لها الى الشتاء فهذا او ما لو قال الى الليل او الى الشهر سرا وكذا لك اذا قال الى الربيع او قال الى الخريف كذا في المحيط * ولو قال انت طالق الى حين او الى رمضان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على سنة شهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم يمشيئ به فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة يملك الرجعة كذا في الهداية * ولو قال انت طالق واحدة في سنتين وان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى معنى منع وقعت ثلث مدخولة كانت او غير مدخولة هكذا في فتح القدير * وان نوى الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرfa ميلعوز كراثة بي كذا في السراج الوهاج * وكذا لك اذا قال واحدة في ثلث ونوى واحدة وثلاث نوى واحدة مع ثلث سبع الثلث وكذلك اذا قال انت طالق نسمن في سنتين ونوى سنتين او ثنتين مع ثنتين يقع الثلث وان لم يكن له به او نوى الصرب والحساب ففي قوله واحدة في سنتين سبع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلث كذلك وفي قوله سنتين في سنتين تقع سنتان لا غير كذا في المحيط * ولو قال انت طالق بمكة وهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان منى به اذا اتيت مكة بصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل كذا في الهداية * وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقا مكانها وان قال انت طالق في صلواتك لم يطلق حتى تبركع بسجدة وسجدة وان قال في صومك كانت طالقا حين تطلع العجر كذا في السراج الوهاج * ولو قال في مرضك او وجعتك لم يطلق حتى تمرض كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق طلقت فيها دخولك الدار فانه يقع في الحال كذا في ذاية السروجي * ولو قال لها انت طالق في حبضك او مع حبضك فحين رأت الدم نطاقا بشرط ان يستمر بها الدم الى ثلثة ايام ولو قال انت طالق في حبضك او مع حبضك مما لم تحض

وتطهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا تطاق ما لم تطهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البدائع وشرح الطحاوي * ولو قال أنت طالق بدخاوك الدار أو بحيضتك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق في ثوب كذا أو عليها غيره طلقت للحال وكذا إذا قال أنت طالق وأنت مريضة وإن قال عنيت إذا لبست وإذا مرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء كذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق في ذهابك إلى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الغفل كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق في علمي أو حسابي أو رأيي يقع الطلاق بخلاف قوله أنت طالق فيما أعلم كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في إضافة الطلاق إلى الزمان وما يتصل بذلك * لو قال لها أنت طالق في الغدا وقال غداً ولا نية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغدا وإن قال نويت به الوقوع في آخر الغدا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصلين وهل يصدق قضاء اجمعوا على أنه لا يصدق في قوله غداً واختلفوا في قوله في الغدا قال أبو حنيفة رح يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا إذا قال أنت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهراً أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك إذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال عنيت رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو قال لها يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على اليوم الخميس القائم كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل إذا قال لها أنت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فإنه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الآتية إلا أن ينوب كذا في المحيط * رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق إلا في الوقت المذكور كذا فتاوى قاضيخان * رجل حلف وقال لا مرأتة في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رح لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قولهما إذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان في باب الاعتكاف * والحالف لو كان من العوام

كتاب الطلاق (٥١٧) في إبطال الطلاق * في إضافة الطلاق

من العوام يحدث في ليلة السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة صرفهم كذا في الحامى * ولو قال أنت طالق بعد سنة تطلق بعدما غربت الشمس من اليوم السابع بعرف الناس كذا في الدار خانية * ولو قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ بالربل الوتين الذي نفوه به فيقع في الأول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهدية * ولو قال أنت طالق اليوم وغدا تطلق في الحال واحدة ولا تطلق غيرها وإن قال غدا واليوم فإنها تطلق اليوم واحدة وغدا أخرى كذا في السراج الوهاج * ولو قال لها أنت طالق اليوم وإذا جاء غد يتع المحال واحدة وإذا جاء غد وهي في العدة يقع أخرى كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد فهي طالق غدا حين يطعم العجرك كذا في الدخيرة * وإذا قال لها في الليل أنت طالق في ليلك ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المائدة ثم لا يقع في النهار شيء هذا إذا لم يكن له نية وإن نوى أن يتع لكل وقت تلبية كان كذا يومين وإذا قال لها في الليل أنت طالق نهارك وليك تتبع واحدة ساعة ما قال هذه المائدة وتتبع أخرى إذا طلع الفجر ولو قال لها ليلا أنت طالق في ليلك وفي نهارك أو قال لها إنها رايت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تلبية وإذا قال لها أنت طالق في نهارك وشريك أو في قيامك وقعودك لم يقع مالم يوجد ولو قال في نهارك وفي شريك أو في قيامك وفي قعودك فأيهما وجد يقع فإن نوى طلبة واحدة في قربة في ليلك وفي نهارك ديم فيما بينه وبين المدة إلى ليله نوى ما يجتمعه لفظه وفي نوادر ابن سماعة من محمد راج إذا قال لامرأته أنت طالق بالنهار والليل إن قال ذلك نهاراً طلعت واحدة وإن قال ذلك ليلاً طلقت ننتين كذا في المحيط * ولو قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت ننتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون وانعاقب آخره لا يقع الا واحدة أما إذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون وانعاقب أوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكمايات * وإذا قال أنت طالق الساعة غدا يقع عليها في الحال وإن قال غدا في هذه الساعة الساعة من الغد فانه لا يصدق في القضاء ويدبر فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * وفي المتن أنت طالق غدا وبعد غد يقع في الغد فقط ولو قال أمس واليوم فواحدة فأما اليوم وأمس ننتين ولو ذكر معه وأول من أمس فنلت كذا في العتابة في الفصل الثاني

كتاب الطلاق (٥١٨) في ايقاع الطلاق * في اضافة الطلاق

فيما يكون شرطاً معني وفي الاضافات * ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلفت ثنتين في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انت طالق غدا او بعد
غد يقع بعد غدا لانه جعل احد الوقتين طرفاً * والا صل انه متى اضاف الطلاق الى احد الوقتين
يقع باخرهما كذا في الكافي * ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غد ولا نية له يقع واحدة
كذا في محيط السرخسي * فان نوى ثلثاً متفرقة على ثلاثة ايام وقعن كذلك كذا في فتح القدير *
ولو قال انت طالق تطليقة تقع عليك غدا تطلق حين يطلع الفجر ولو قال تطليقة لاتع الا غدا
طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * واذا قال انت طالق رأس كل شهر فانها تطلق ثلثاً
في رأس كل شهر واحدة * ولو قال لها انت طالق كل شهر فانها تطلق واحدة كذا في الذخيرة *
واذا قال لها انت طالق كل جمعة فانك انت نيتك على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة
حتى تبين بثلاث وانك انت نيتك على كل جمعة تمر بايامها على الدهر فهي طالق واحدة وان
لم يكن له نية طلق واحدة كذا في البحر الرائق * ولو قال انت طالق كل يوم او ابدأ او طالق
الايام او قال انت طالق اليوم وغدا او بعد غد فهي واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم
ورأس الشهر ولو نوى في كل يوم يقع ولو قال انت طالق في كل يوم تطليقة يقع كل يوم
تطليقة ولو قال انت طالق في كل يوم او عند كل يوم او كلما مضى يوم طلقث ثلثاً في كل يوم
تطليقة كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن ابي يوسف رح اذا قال لا مراة انت
طالق بعد ايام فانما يقع بعد سبعة ايام * وروى المعلى عنه اذا قال لها اذا كان ذى القعدة فانت
طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال انت طالق في مجيء يوم ان قال
ذلك ليلا طلقث كما طلع الفجر من اليوم الجائي وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقث
اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال انت طالق في مضي يوم ان قال
ذلك ليلا طلقث اذا غربت الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقث
اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال انت طالق في مجيء ثلاثة ايام ان قال
ذلك ليلا طلقث كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقث اذا
طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال انت طالق في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلقث
اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ بهتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع

في بعضها لا تطلق حتى يجيء مثل ذلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة وهكذا ذكر القدرى في شرحه كذا في المحيط* ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولم تزوجها أول من أمس وقع الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية* ولو قال أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن تزوجك أو أنت طالق قبل أن تزوجك إذا تزوجتك أو إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن تزوجك ففي الصورتين الأوليين يقع عند الزوج اتفاقا وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحم هكذا في فتح التدير* ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك لدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار أو قدم فلان قبل تمام الشهر من وقت اليمين لا تطلق ولو دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر من وقت اليمين يقع الطلاق* ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا بشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله يقع الطلاق مفارنا للدخول ويقتصر الوقوع على وقت الدخول والتقدم حتى لو خالعهما في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع كذا في المحيط* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فإن مات فلان لتمام الشهر طلعت مستندا إلى أول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحم وصدهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطابق إجماعا* ولو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقا ولو قال أنت طالق ثلثا وبأثنا ميل موت فلان بشهر ثم خالعهما في أثناء الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر انكأنت في العدة يقع الثلث مستندا أو يبطل الخلع وبرد الزوج بدل الخلع إلى المرأة عند أبي حنيفة رحم وصدهما يقع الثلث ولا يبطل الخلع ويصير مع الخلع ثلثا وإن مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن مدخولا بها ولم يجب العدة لا يقع الثلث ولا يبطل الخلع بالأحكام كذا في السراج الوهاج* وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عنده يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته مستندا أو عندهما لا يقع كذا في محيط السرخسى* ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذا اليمين أبدا وإن مضى شهر من وقت اليمين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما لتمام الشهر من وقت اليمين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لأن وجود القدر ومين

ممتنع مادة فسقط اعتبارها ولو قال لامرأته انت طالق قبل يدم الاضحى والنظر بشهر فانها تطلق
 اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحى لا يوجدان معا فتعلق وقوع الطلاق بصفة التقدم
 واعتبر اتصال الشهر باحد هما دون الآخر كذا في المحيط * ولو قال انت طالق قبل يوم الاضحى
 يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال انت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحى يقع الطلاق في الحال هكذا
 في الذخيرة * ولو قال انت طالق قبل ان تحيض حيضة شهر فمكنت شهر انهم رأوا يوم ما او يومين
 وما لم تطلق حتى تراه ثلثا فاذا استمر ثلثا قيل هي طالق قبل ذلك بشهر عند ابي حنيفة رح والصحيح
 انها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى عن محمد رح ان قال لامرأته انت طالق
 قبيل غدا وقبيل قدوم فلان فهو قبيل ذاك طرفه عين قال الحاكم ابو الفضل رح هذا الجواب
 في قوله قبيل قدوم فلان غير مستقيم والمصحيح انه يقع الطلاق ان اقدم فلان كذا في المحيط *
 ولو قال انت طالق بعد يوم الاضحى تطلق حين يمضي الليل ولو قال بعدها يوم الاضحى
 طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحى طلعت حين يطالع فجره ولو قال معها يوم الاضحى طلعت
 للحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك لا يقع شئ كذا
 في الكافي * اذا قال انت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة او قال بعد يوم بعدة يوم الجمعة يقع الطلاق
 عليها يوم الجمعة في المسئلتين جميعا ولو قال انت طالق بشهر غير هذا اليوم او سوى هذا اليوم
 كان كما قال وكانت طالقا بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبهه هذا قوله الا هذا اليوم فان هناك تطلق
 حين تكلم كذا في المحيط * والاصل ان الطلاق اذا علق بفعلين يقع عند آخرهما لانه ان وقع
 عندا ولهما صار متعلقا باحد هما وان علق باحد الفعلين يقع عندا ولهما وان علق بالفعل والوقت
 يقع اكلوا احد تطليقة لانهما مختلفان وان علقه بوقت او بفعل فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت
 وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كأنهما وتنان اضيف الطلاق الى احدهما ولو قال
 اذا جاء فلان واذا جاء فلان فانت طالق لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزء فقال انت طالق
 اذا جاء فلان واذا جاء فلان فايهما جاء طلقت وكذا لو توسط الجزء كذا في محيط السرخسي *
 ولا يقع بالثاني شئ الا اذا نوى ذلك كذا في المحيط * ولو قال انت طالق اذا جاء فعدو بعد ف يقع في آخره
 ولو قال وهي مضتجة انت طالق في قيامك وعودك لم تطلق حتى تفعلها فانك انت فامدة ندامت
 ثم قامت

ثم قامت او كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال انت طالق في قيامك وفي تعورك طلقت
بأيتهما وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق اذا جاء فلان او اذا جاء فلان فأيتهما وجد
طلقت واحدة وكذلك لو قال انت طالق اذا جاء رأس الشهر او اذا قدم فلان فأيتهما وجد وقع ولو قال انت
طالق رأس الشهر او اذا قدم فلان ان وجد التذوم أولا يقع وان جاء رأس الشهر أولا لا يقع حتى
يقدم فلان كذا في محيط السرخسي * وان قال انت طالق رأس الشهر او اذا قدم فلان بعاق بكل واحد
طلاق يقع في الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط اخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق
قبل الدخول * واذا قال لامرأته الامة اذا جاء فدفانت طالق ننتين وقال لها المولى اذا جاء
غد فانت حرة في الغد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلث حيض وهذا عند
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الهداية * ولو قال اد اطلقك فانت طالق وادام اطلقك
فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع نطليقتان ولو قال اذا ام اطلقك فانت طالق واذا اطلقك
فانت طالق فمات قبل ان يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين * واو قال انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء ولو قال موصولا
انت طالق برحتى لو قال متى لم اطلقك فانت طالق ثلثا ثم وصل قوله انت طالق قال اصحابنا
برو وقعت واحدة ولو قال حين لم اطلقك ولا بية له فهي طالق حين سكت وكذا ربه ان لم اطلقك
وحيث لم اطلقك ويوم لم اطلقك وان قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لا نطلق حين
نمضي ستة اشهر ان لم يكن له بية كذا في فتح القدير * ولو قال يوم لا اطلقك لم نطلق حين
يمضي يوم كذا في العنابية في الفصل الثاني فيما يكون شرطا معني * ومن قال لامرأته يوم تبر وحك
فانت طالق فتزوجها ليلا طلقت ولو قال منيت بعيباض النهار خاصة دهن في التصاء كذا
في الهداية * واذا قال ليلة اتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها ليلا كذا في الحراج
الوهاج * ولو قال يوم اتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلث مرات فتزوجها يقع الثلث
كذا في محيط السرخسي * ولو قال كلما ام اطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلث متتابعها
ولا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين * ولو قال
اذا لم اطلقك فانت طالق او اذا ما لم اطلقك فانت طالق فانه يرجع الى بينه مان قال نوبت
به الا يقع في الحال طلقت من صاعته وان قال نوبت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك

فانت طالق فان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما وقالا
 طلقت حين ما سكت كذا في المضمرة * ولو قال انت طالق اذ لم اطلقك او اذ ما لم اطلقك
 لم تطلق حتى يموت احدهما ان معنى به الشرط وان معنى به معنى آخر وقع الطلاق كما سكت
 وان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا تطلق حتى يموت احدهما وعندهما كما سكت يقع كذا
 في الكافي * رجل قال كلما فعدت عندك فامرأته طالق فعدت عندنا ساعة طلقت ثلثا ولو قال كلما
 ضربتك فانت طالق فضر بها بيديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق الا واحدة
 وان وقعت الاصابع متفرقة * رجل قال لامرأته كلما طلقته فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقان
 طلاق بالتطبيق وطلاق بقوله كلما طلقته فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق
 فطلقها واحدة طلقت ثلثا كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه *
 اذا قال انت طالق مثل عدد كذا لشيء لا عدد له كالشمس والقمر وما اشبه ذلك فهي واحدة
 بائنة عند ابي حنيفة رح واذا قال عددا في يدي من الدراهم وليس في يده شيء يقع طلقة واحدة
 وكذا اذا قال عددا في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك كذا في المحيط *
 ولو اضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفى او مجهول النفي والاثبات كعدد
 شعرا بليس ونحوه يقع واحدة لو من شأنه الثبوت لكنه زائل وقت الحلف بعرض كعدد شعر
 ساقى او ساك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير * ولو قال بعدد الشعر الذي
 على فرجك وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد رح لا يقع كما لو قال بعدد الشعر الذي
 على ظهر كفى وقد طلى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق عدد شعرا سى وقد
 طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عددا في هذه القصعة من الشريدان قال ذلك قبل صب
 المرقعة عليه فهو ثلث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى * ولو قال انت طالق
 كالف او مثل الف فان نوى ثلثا فهو ثلث بالاجماع وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي
 واحدة بائنة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة
 بائنة في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد الالف او كعدد ثلث او مثل عدد ثلث فهي
 ثلث في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيتها باطلة هكذا في البدائع * ولو قال
 انت طالق كثلث فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي واحدة بائنة

عند ابي حنيفة وابي يوسف كذا في محيط السرخسى * ولو قال كالنجوم واحدة عند محمد رح
الا ان ينوي العدد ثلث كذا في الاختيار شرح المختار * ومن محمد رح لو قال انت طالق
كعدد النجوم يقع ثلث كذا في التبیین * رجل قال لامرأته انت طالق عدد النجوم او عدد التراب
او عدد البحار طلقت ثلثا ولو قال انت طالق واحدة مثل الثلث يقع واحدة بائنة ولو قال انت طالق
مثل الاساطين او مثل الجبال او مثل البحار يقع واحدة بائنة في قول ابي حنيفة وزفر رح
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كعظم الجمل فهي واحدة بائنة وان نوى ثلثا مثلث كذا
في فتاوى قاضيخان في فصل الكتابات * وان قال انت طالق عدد الرمل فهي ثلث اجماعا
هكذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق ملأ البيت فهي واحدة بائنة الا ان ينوى ثلثا
كذا في الهداية * وان قال انت طالق ملأ الدار او ملأ الجب فان نوى ثلثا مثلث وان نوى
واحدة او اثنتين او لم يكن له نية فهي بائنة وان قال انت طالق واحدة مثل الدار او قال
بملأ الدار فهي واحدة بائنة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق مثل عظم السمسم او عظم حبة
او عظم خرد لانه كان بائنا عند ابي حنيفة رح وكذا عندهما كذا في محيط السرخسى * ثم الاصل عند
ابى حنيفة رح انه متى شبه الطلاق بشيء يقع بائنا صغيرا كان او كبيرا سواء ذكر العظم او لا وعند ابي يوسف
رح ان ذكر العظم يكون بائنا والا بكون رجعا سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا او محمد رح قيل مع
ابي حنيفة رح وقيل مع ابي يوسف رح وبان ذلك اذا قال انت طالق مثل عظم رأس الابر
كان بائنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو قال مثل رأس الابر او مثل حبة الخرد لانه هو بائن
عند ابي حنيفة رح ورجعى عند ابي يوسف رح وان قال مثل الجمل كان بائنا عند ابي حنيفة رح
وعند ابي يوسف رح يكون رجعا ولو قال مثل عظم الجمل كان بائنا اجماعا وان نوى بهذه الاعاظم
كلها ثلثا كانت ثلثا كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق كالثلج فهو بائن عند ابي حنيفة رح
وعندهما ان اراد به السباح فهو رجعى وان اراد به البرد فهو بائن ولو قال انت طالق مثل سمكة
دائق واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق نصف درهم او مثل سمكة نصف درهم او مثل
سمكة درهم او مثل سمكة خمسة دراهم او مثل خمسة دنانير يقع واحدة ويكون بائنا عند
ابي حنيفة ومحمد رح ولو قال مثل سمكة دائق ونصف او مثل سمكة دنانير ثلثان وكذا مثل
ثلثة دراهم لان له سمكتين ولو قال مثل سمكة دنانير ونصف او مثل سمكة ثلث ارباع درهم

كتاب الطلاق (٢٢٢) في ايقاع الطلاق * في تشبيه الطلاق

يقع الثلث كذا في العتابة * ولو قال مثل سبعة ثلثي درهم يقع ثنتان لان له سنجتين ولو قال مثل سبعة الف درهم يقع واحدة كذا في محيط السرخسي * والحاصل ان التعويل على عدد السنجات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط * ولو قال انت طالق هكذا و اشار باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار باصبعين فهي ثنتان وان اشار بثلاث فثلث ويعتبر فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا هو المعتمد كذا في البحر الرائق في باب التعليق * وان قال عنيت الكفى او المضمومة لا يصدق فضاء ولو قال انت طالق مثل هذا و اشار بثلاث اصابع ونوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق مثل هذا وهذا و اشار بثلاث اصابع فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وكذا اذا لم يكن له نية كذا في البدائع * ولو قال انت طالق بائن او البتة او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او اشد الطلاق او كالجبل او تطليقة شديدة او عريضة او طويلة فهي واحدة بائنة ان لم ينو ثلثا ولو نوى بقوله انت طالق واحدة وبقوله بائن ونحوه اخرى يقع ثنتان ويكون بائنا * الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق يلغوا الوصف ويقع رجعا مثل ان يقول انت طالق طلاقا لم يقع عليك او على اني بالخيار ومتى وصفه بصفة يوصف به الطلاق فلا يخلو اما ان لا ينبى عن زيادة كقوله احسن الطلاق او افضله او اسنّه او اجملّه او اعدله او خيره او ينبى عن زيادة كقوله اشد الطلاق ونحوه فالاول رجعى والثانى بائن على اصولهم ولو قال انت طالق اتبع الطلاق او افحشه او اخبشه او اشواه او اغلظه او اشره او اطوله او اكبره او اعرضه او اعظمه ولم ينو شيئا ونوى واحدة او ثنتين في غير الامة كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا فثلث كذا في التبيين * ولو قال انت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بائنة وان نوى الثلث لا يقع كذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته انت طالق عامة الطلاق او جل الطلاق يقع طلاقان ولو قال انت طالق اكثر الطلاق ذكر في الاصل انه يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال انت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال انت طالق كل تطليقة طلقت ثلثا دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل تطليقة او مع كل تطليقة او قال انت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلثا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال

كتاب الطلاق (٥٢٥) في ما يقع الطلاق * في تشبيه الطلاق

ولو قال لامرأته انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلث هو المختار و قال النقيض ' بوجع ررح يقع ثنتان وهو الا شبه ولو قال لا كثير او لا يقع واحدة كذا في الخلاصة * و لو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال انت طالق كلفه هي ثلث ولو قال مددا من الطلاق فهو ثنتان وكذلك اذا قال عدد الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهو ثلث ولو قال انت طالق واخرى فهي واحدة ولو قال انت طالق واحدة واخرى فهي ثنتان ولو قال انت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال انت طالق غير ثنتين فهي ثلث كذا في المحيط * ولو قال انت طالق واحدة تكون ثلثا او تصير ثلثا او تعود ثلثا او تتم ثلثا او تستكمل ثلثا فهي ثلث كذا في التمرناشي * ولو قال انت طالق تمام ثلث او ثلث ثلث فهي ثلث ولو قال انت طالق آخر ثلث تطبيقات فهي واحدة ولو قال طلقك آخر ثلث تطبيقات طلقث ثلثا كذا في المحيط * رجع قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة و قل من ثنتين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ررح القياس ان يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء انه يقع الثلث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انت طالق تطليقة حسنة او جميلة كانت طالا ايملك رجعتها حائضا كانت او غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع او على اني بالخيار ثلثة ايام يقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال انت طالق تطليقة تطير في الهواء كذا في الظهيرية * وان قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك يلعن ويملك الرجعة كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق لو بين من الطلاق فهو ثنتان ولو قال الواننا من الطلاق فهي طالق ثلثا فان قال نويت الوان الحمراء والصفرة فانه يد بين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال انوا ما او ضربا او وجوها فهو ثلث هكذا في المحيط * ولو قال انت طالق اطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العناية في فصل الكنايات * رجع طالق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة او قال جعلتها ثلثا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان على قول اني حنيفة ررح يصير بائنا او ثلثا وعلى قول محمد ررح لا يصير بائنا ولا ثلثا وعلى قول ابي يوسف ررح يصح جعلها بائنا ولا يصح جعلها ثلثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمت امرأتي ثلث تطبيقات بتلك التطليقة او قال الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة

كتاب الطلاق (٥٢٦) في إيقاع الطلاق * في الطلاق قبل الدخول

ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقتك واحدة فهي بائن أو هي ثلث فطلقها واحدة فإنه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلثا لأنه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال إذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا يلزمه هذه المقالة كذا في فتاوى تاضي خان *
الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول * إذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها وقع عليها فان فرق الطلاق بانتهى بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق طالق طالق وكذا إذا قال انت طالق واحدة واحدة و وقعت واحدة كذا في الهداية * والاصل في هذه المسائل ان الملقوظ به اولا ان كان موقعا اولا وقعت واحدة واذا كان الملقوظ به موقعا آخرًا وقعت ثنتان فلو قال انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا إذا قال واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا إذا قال واحدة مع واحدة او معها واحدة وفي المدخول بها يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج * ولو قال واحدة فقد مها ثنتان فثلث كقوله واحدة مع ثنتين او معها ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان او واحدة بعد ثنتين فثلث كذا في العتابة * ولو قال انت طالق ثنتين مع طالقى اياك فطلقها واحدة يقع واحدة ولو قال انت طالق وبعده طالق ان دخلت الدار يقعان بالدخول كذا في الظهيرية * ولو قال لها ولم يدخل بها انت طالق احداً وعشرين يقع الثلث عند علمائنا الثلثة ولو قال احد عشر يقع الثلث في قولهم ولو قال واحدة وعشرا وقعت واحدة ولو قال واحدة ومائة او واحدة والفا كانت واحدة في رواية الحسن عن ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يقع الثلث كذا في المحيط * في المنتقى ان اطلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لا بطل عنها الثنتين والزمها التي اقربها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كذا في الذخيرة * وان قال واحدة ونصف وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفان واحدة وقع ثنتان عند ابي يوسف رح وعند محمد رح واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال انت طالق واحدة واخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق * واذا قال انت طالق ثلثا ونحوه من العدد معانت بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثا ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين * ولو قال انت طالق البنت او طالق بائن فما تن قبل ان يقول البنت او بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * ولو قال

انت طالق اشهد واثنان فواحدة ولو قال وشهد واثنان كذا في العتابة * وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وبواحدة قد دخلت الدار وقع عليها واحدة عند ابي حنيفة رح ومندهما نثنان واما اذا اخريقع نثنان اجماعا كذا في الجوهرة النيرة * وان طلق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق وهي غير مدخولة بان انت بواحدة عند وجود الشرط في قول ابي حنيفة رح ولغا الباقي وعندهما يقع الثلث وان كانت مدخولة بان انت بثلث اجماعا الا ان على قول ابي حنيفة رح يتبع بعضها بعضها في الوقوع وعندهما يقع الثلث جملة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار او ذكره بالغاء قد خلت الدار بان انت بثلث اجماعا سواء كانت مدخولة او غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البسيسة قبل الزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان اخرا الشرط فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج * ولو عطف بحرف الغاء فقال لعير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق مدخلت فهو على الخلاف فيما ذكر الكرخي فعنده تبين بواحدة ويسقط ما بعدها ومندهما يقع الثلث وذكر الفقيه ابراهيم الميث رح انه يقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بنم واخر الشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال نثنان ويتعلق الثامنة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق وهي مدخول بها يعلق الاولى وقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها يعلق الاولى وقعت الثانية ولغا الثالثة ومندما عاق الكل بالشرط قدمه او اخره الا ان عند وجود الشرط يقع الثلث ان كانت مدخولا بها وفي غير المدخول بها تطابق واحدة قدمه او اخره كذا في فتيم التديبر * ولو قال انت طالق ان دخلت الدار فانت قبل تولد ان دخلت ام طالق ولو قال انت طالق وانت طالق وان دخلت الدار فانت المرأة

عند الاول او الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق * ولو قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة يقع واحدة في الحال ويتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية * وفي المنتقى قال ابو يوسف رح في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يلزمها اليمين لان هذا منقطع ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فان ادخلت طلقت واحدة ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان ولو قال انت طالق واحدة وبعدها واحدة اخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثنتان كذا في المحيط * الفصل الخامس في الكنايات * لا يقع بها الطلاق الا بالنية او بدلالة حال كذا في الجوهرية النبيرة * ثم الكنايات ثلثة اقسام ما يصلح جوابا لا غير امرك بيدك اختاري اعتدي وما يصلح جوابا ورد الا غيرا خرجي اذهبي اعزلي قومي تقنعي استري تخمري وما يصلح جوابا وشتما خلية برية بنة بتلة بائن حرام * والاحوال ثلث حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق بان تسأل هي طلاقها او غيرها يسأل طلاقها وحالة الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع اليمين وفي حالة مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء الانيمة يصلح جوابا وردا فانه لا يجعل طلاقا كذا في الكافي * وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسب الانيمة يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشتم كقوله اعتدي واختاري وامرك بيدك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية * والحق ابو يوسف رح بخلية وبرية وبنة وبائن وحرام اربعة اخرى ذكرها السرخسي في المبسوط وقاضيخان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك خليت سبيلك فارقتك ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو بمنزلة خليت سبيلك وفي الينا بيع الحق ابو يوسف رح بالخمسة ستة اخرى وهي الاربعة المتقدمة وزاد خالعتك والحقى باهلك هكذا في غاية السروجي * وفي قوله حبلك على غاربك لا يقع الطلاق الا بالنية كذا في فتاوى قاضيخان * وانتقلي وانطلقى كالحق وفي البزازية وفي الحقى برفقتك يقع اذا نوى كذا في البحر الرائق * تطلق

تطلق واحدة رجعية في اعتدي واستبرئى رحمك وانت واحدة ولونوى ثلثا او ثنتين وفي غيرها
بائنة وان نوى ثنتين وتصح نية الثلث ولا تصح نية الثلث في تولها اختارى كذا في التبيين *
وبابتغى الا زواج يقع واحدة بائنة ان نوبها وتنتان وثلث ان نوبها هكذا في شرح الوتابة *
وكذا صحت نية الثنتين في الامتة كذا في النهار الفائق * ولو طلق منك وحنه الحرة واحدة
ثم قال اها انت بائن ونوى ثنتين كانت واحدة حتى لونوى الثلث يقع كذا في محيط السرخسى *
ولو قال فسخت النكاح ونوى الطلاق يقع وعن ابى حنيفة رح ان نوى ثلثا ثلث كذا
في معراج الدراية * ولو قال لامرأته لست لى بامرأة او قال اها ما انا بزواجك او سئل فقبل له
هل له امرأة فقال لا فان قال اردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعا ولا يقع الطلاق
وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول ابى حنيفة رح وان قال لم اتزوجك ونوى الطلاق
لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع * ولو قال مالى امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال
على حجة ان كانت لى امرأة وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسى في نسخته والشيخ الامام
نجم الدين في شرح الشافى كذا في الخلاصة * قد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما انت لى بامرأة
او اوتت والله لى بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لا حاجة لى فيك بنوى الطلاق فليس
بطلاق ولو قال املحى بنوى الطلاق كان طلاقا كذا في السراج الوهاج * اذا قال لا اريدك او
لا احبك او لا اشتهيك او لا رغبة لى فيك فانه لا يقع وان نوى في قول ابى حنيفة رح كذا
في البحر الرائق * ولو قال ما انت لى بامرأة ولست لك بزواج ونوى الطلاق يقع عند ابى حنيفة رح
ومندهما لا يقع ولو قال انا منك بائن او انا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال انا بائن
او حرام ولم يقل منك او عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسى * ولو قال
في حال مذاكرة الطلاق باينتك او ابنتك او ابنت منك او لا سلطان لى عليك او سرحتك
او وهبتك لنفسك او خليت مبيلك او انت مائنة او انت حرة او ابنت اعلم بشأنك فقالت
اخترت نفسى يقع الطلاق وان قال لم اتوا الطلاق لا يصدق قضاء * ولو قال اها لا نكاح بينى وبينك
او قال لم يبق بينى وبينك نكاح يقع الطلاق اذا نوى * واوتت المرأة ازوجها انت لى بزواج
فقال الزوج صدقت ونهى به الطلاق يقع في قول ابى حنيفة رح كذا في تناوى قاضيهان * روى
الحسن من ابى حنيفة رح انه اذا قال وهبتك لاهلك او لا يبك او لا مك لى الا زواج فهو طلاق

اذا نوى وان قال وهبتك لآخيك او لخالك او لعمك او لفلان الاجنبى لم يكن طلاقا كذا
 فى السراج الوهاج * ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوى به
 الطلاق يقع والا فلا ولو قال لها ابحنك لا يقع وان نوى كذا فى المحيط * ولو قال صرت
 غيرا مرأتى فى رضا وسخط تطلق اذا نوى كذا فى الخلاصة * ولو قال لم يبق بينى وبينك شىء
 ونوى به الطلاق لا يقع وفى الفتاوى لم يبق بينى وبينك عمل ونوى يقع كذا فى العتابة *
 ولو قال انا برىء من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى * ولو قال ابعدى عنى ونوى الطلاق يقع كذا
 فى فتاوى قاضى خان * ومن الكنايات تنحى عنى ونحوت منى كذا فى فتح القدير * رجل
 قال لامرأته اربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع بهذا شىء وان نوى الا اذا قال خذى اى طريق
 شئت وقال نويت الطلاق ولو قال مانوبت صدق * ولو قال لها اذهبى اى طريق شئت لا يقع
 بدون ألية وان كان فى حال مذاكرة الطلاق * وفى المنتقى لو قال لها اذهبى الف مرة
 ونوى الطلاق يقع الثلث * وفى مجموع النوازل لو قال لها اذهبى الى جهنم ونوى الطلاق
 يقع كذا فى الخلاصة * ولو قال اعتقنك طلعت بالنية كذا فى معراج الدراية * وكونى حرة
 او اعتقنى مثل انت حرة كذا فى البحر الرائق * ولو قال بعث طلاقك فقالت اشتريت
 فهو رجعى ولو قال بمهرک فهو بائن وكذا لك فى قوله بعث نفسك * امرأة قال لها زوجها
 انا استنكف عنك فقالت المرأة كالبراق فى الغم فان كنت تستنكف عنها فارم بها فقال الزوج
 تف ورمى بالبراق وقال رميت ونوى به الطلاق لا تطلق كذا فى الظهيرية * ظن الزوج
 ان نكاح امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذى بينى وبين امرأتى فظهر ان نكاحها
 كان صحيحا لا تطلق امرأته * ولو قال لامرأته انا برىء من ثلث تطليقاتك قال بعضهم يقع الطلاق
 اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو لظاهر * ولو قال لها انت السراح فهو كما قال
 لها انت خلية كذا فى فتاوى قاضى خان * واذا قال لها ابرأ نك من الزوجية يقع الطلاق
 من غير نية فى حالة الغضب وغيره كذا فى الذخيرة * وفى مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها
 انا برىء منك فقال الزوج انا برىء منك ايضا فقالت انظر ماذا تقول فقال مانوبت الطلاق
 لا يقع الطلاق لعدم النية كذا فى المحيط * ولو قال صفحت من طلاقك ونوى الطلاق لم تطلق
 وكذا كل لفظ لا يحتمل الطلاق لا يقع به الطلاق ولا يرد منه من حيث هو كذا فى البحر الرائق

بما ألزمها من الطلاق باعتدَى يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لها بيني فأنت طالق فهي واحدة
 إذا لم ينو بقوله بيني طلاقاً ولو قال حرمت نفسي عليك فاستبرئى ونوى بهما طلاقاً فهي واحدة بآئنة
 لأنه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي حرمت نفسي واحدة وبقولي استبرئى ثلثاً
 فهي واحدة ولو قال لم أنو بقولي حرمت نفسي شيئاً وأردت بقولي فاستبرئى واحدة وثلثاً فهو كما نوى
 كذا في المحبط ولو قالت لزوجها طلقني فقال اعتدى ثم قال لم أنو الطلاق لم يصدق كذا
 في التاتارخانية * الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق وقعت طلاقاً ثم قال
 أنت طالق يقع أخرى ويلحق البائن أيضاً بان قال لها أنت بائن أو خالعتها على مال ثم قال لها
 أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها
 أنت بائن يقع طلاقاً أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائن ثم قال لها أنت
 بائن لا يقع إلا طلاقاً واحدة بآئنة لأنه يمكن جعله خبراً عن الأول وهو صادق فيه فلا حاجة إلى
 جعله انشاءً لأنه اقتضاء ضروري حتى لو قال عنيت به البينونة الغليظة ينبغي أن يعتبر وينبت
 به الحرمة الغليظة إلا إذا كان البائن معلقاً بان قال إن دخلت الدار فانت بائن ثم قال أنت بائن
 ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز * ولو قال لها أنت بائن أو خالعتها ثم قال
 لها إن دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق فدخلت وهي في العدة لا يقع الطلاق * ولو قال لامرأته
 والله لا أقربك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائن ونوى به الطلاق أو خالعتها يقع الطلاق
 ثم إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها يقع الطلاق أيضاً ولو خالعتها أو لائم قال لها أنت بائن لا يقع شيء
 كل حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله أنت واحدة واعتدى واستبرئى رحمك
 كذا في السراج الوهاج * فلو أياها أو خالعتها ثم قال لها في العدة اعتدى ناوياً وقع الثاني
 في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * رجل طلق امرأته على جُل بعد الخلع في العدة
 وقع الطلاق ولم يجب المال أما وقوع الطلاق فلأنه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالعتها
 بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعتها في العدة لا يصح * ولو قال لها بعد البينونة خالعتك
 ينوى الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع * إذا قال لها
 أنت بائن خذا ونوى به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء الغد يقع عليها تطليقة بالشرط عندنا
 قال

قال مشايخنا رح ويضفى على قياس هذه المسئلة انه اذا قال لها ان دخلت الدار فادى بائن ينوى به الطلاق ثم قال لها ان كلمت بلدا فادى بائن ينوى به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك بفتح عليها تطليقة اخرى كذا في الذخيرة * واو قال للمهارة انت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها اساك بسطينة لا يقع كذا في الخلاصة في جنس في من يكون محلا للطلاق * كل مرتبة ترجب حرمة مؤنثة كحرمة المصادرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأه بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتدة كذا في البدائع * العنصر السادس في الطلاق بالكفاية * الكتابة على نوصين مرسومة وغير مرسومة ويعنى بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنويا مثل ما يكتب الى العائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنويا وهو ما في وجه من مسنونة وغير مسنونة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والاطوار الارضية وحدها ممكن * وهذا نראה قد وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشيء لا يمكن * وهذا نراه قد غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كان مستبينة لكنها غير مرسومة ان يرمى الطلاق بفتح والاول وان كانت مرسومة يقع الطلاق بفتح او لم ينو ثم المرسومة لا تحلوا ما ان ارسل الطلاق ان كتب اما بعد فانت طالق فكم كتب هذا يقع الطلاق بفتح بالعدة من ريب الكفاية * وان علق بالطلاق بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق * الم بفتح الله * الله اب لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان * وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكتب بعد ذلك حوائج وجاءها الكتاب فقرأت الكتاب او لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة * رجل كتب الى امرأته بحوائج وكتب في آخره اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق * هذا لا يقع فمحا كتابة الطلاق فجاء الكتاب تطلق ولو محاه كتابه الحوائج وبرك كتابة الطلاق * بعثت اليها لم تطلق لانه اذا محاه الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرطان كتب في اول الكتاب اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محاه الطلاق وبقي ما بعده لم تطلق وان محاه بعده وترك الطلاق طلقت ذافي الظاهر * ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محاه الطلاق وبعثه بالكتاب اليه وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقلا واكثر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كتب اليها ما بعد فانت طالق فلان شاء الله انك ونعالي

مرصولا بكتابتها لا نطق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية* ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أبيها فاخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل الكتاب الى أبيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذا لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان* واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسئلة وينبغي ان يصح كذا في الظهيرية* رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان* ولو قال لاخر اكتب الى امرأتي كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالحرج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فلما قرأه على الزوج قال للكاتبة قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي* ولو كتب الى امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخيرة ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية* في المنتقى لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في كتاب آخر او امر غيره ان يكتب نسخة وام يمل هو فاتمها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء اذا اقرانهما كتابا او اقامت به بينة واما فيما بينه وبين الله تعالى يقع عليها تطليقة واحدة بآياتها ويبطل الآخر لانهما نسخة واحدة وفيه ايضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فاخذه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فاتمها الكتاب واقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعت بهذا الكتاب اليها او قال له اكتب نسخة وابعت بها اليها وان لم تقم عليه البينة ولم يقرانه كتابه لكنه وصف الامر على وجه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرانه كتابه كذا في المحيط والله اعلم بالصواب*

في الطلاق بالفارسية انه ان كان فيها لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غير نية اذا اضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الانفاظ لا يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كنايات الفارسية فيكون حكمه حكم كنايات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع *
 اذا قال الرجل لامرأته بهتسم ترا از زني فاعلم بان هذه اللفظة استعملها اهل خراسان واهل عراق في الطلاق وانها صريحة عندنا في يوسف رح حتى كان الرقع بها رجعيا ويتع بدون النية *
 وفي الخلاصة وبه اخذ الفقيه ابو الميثاق في التفريد وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * واذا قال بهتسم ترا ولم يقل از زني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة بملك الرجعة وان نوى بائنا الزلثة فهو كما نوى وقول محمد رح في هذا كقول ابي يوسف رح كذا في المحيط *
 ولو قال الرجل لامرأته ترا جگ باز داشتسم او بهتسم او يله کردم ترا او پای کناده کردم ترا فهذا كله نفسير قوله طلقتك مر ما حتى يكون رجعيا ويتع بدون النية كذا في الخلاصة *
 وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرفي في رح بنني في قوله بهتسم بالوقع بلا نية ويكون الواقع رجعيا وينتفي فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع بائنا كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته بیک طلاق دست باز داشتست يقع الطلاق بائنا ولو قال بیک طلاق دست باز داشتسم يقع رجعي كذا في التجنيس والمريد * امرأة قالت لزوجها بر اطلاق ده فقال الزوج داد لير و کرده لير او قال داده باد و کرده باد ان نوى يقع ويكون رجعيا وان لم ينو لا يقع واو قال داد است او کرده است نوى اولم ينو ولا يصدق في نكاح النية قضاء واو قال داده انکار او کرده انکار لا يقع وان نوى واو قال ابا بعد ما طلعت الطلاق داده گیر و سره لا يقع احري الا اذا نوى التمتين *
 ولو قالت لا اكنهي بالواحدة فقال ده گیر ان نوى به التمتين من الطلاق طلاق فلما واو قال ابا بعد ما طلبت منه الطلاق گفته گیر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * واو قالت دست ار من باز دار فقال بار داشتے گیر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في المحيط * واو قالت مرا دار فقال الزوج ناداشتے گیر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في الذخيرة * واو قالت مرا طلاق ده فقال لا افعل ففالت اگر بهی بروم شوی کنم گشت کن خواهی کنی خواهی ده لا يقع كذا في العتائبة * امرأة قالت مرا سه طلاق ده فقال الزوج دایم بالباء فان كان هذا لغة اهل بلدة من البلدان وام يكن لعاهل بلدة الزوج لا يصدق نه لم يرد به الجواب وان لم يكن لغة

اهل بلدة من البلدان لم يكن جوابا كذا في محيط السرخسى * ولو قال ترايك طلاق واين طلاق
 ادلين و آخرين است يقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال لها توسته ونوبى الطلاق يقع كذا في
 خزائن المفتين * رجل قال لامرأته دست از من باز دار فقالت المرأة باز داشتيم به طلاق
 فقال الزوج من نيز از تو باز داشتيم ان نوبى الواحدة فواحدة وان نوبى الثلث فثلث وان لم ينوشيا
 لا يقع شيء * رجل قال لامرأته مرا بكار نيستى ونوبى به الطلاق لا يقع * رجل قال لامرأته
 هزار طلاق ترا وقع الثلث * رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق هزار طلاق بد است
 و رگرم طلقث ثلثا ولو قال مانويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع يمينه * رجل قال لامرأته
 توسته طلاق باش ان نوبى ايقاع الثلث يقع والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قالت طلقنى فقال
 به طلاق جدا من تو در نهادم برود يقع الثلث كذا في العتبية * ولو قال بالفارسية تو طلاقى يقع كما لو قال لها
 تو طلاقى وكذا لو قال لها تو طلاق باش اوسته طلاق باش اوسته طلاق من غير نية
 وبه كان يفتى الامام الاستاذ ظهيرا لدين خالى رح وفي باب السنن لا تطلق من غير نية
 كذا في الخلاصة * رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية هزار طلاق ترا ولم يزد على هذا وقع عليها ثلث
 تطليقات * امرأة قال لها زوجها انت طالق واحدة فقالت له المرأة هزار فقال الزوج هزار فهذا على
 وجهين اما ان ينوى شيئا اولم ينو نفى الوجه الاول هو على مانوى وفي الوجه الثانى لا يقع *
 امرأة قالت لزوجها كيف لا تطلقنى فقال الزوج لها بالفارسية توسته سرتا پا طلاق كرده يسأل الزوج
 عن مراده * امرأة سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية يك طلاق دادمت و دو طلاق
 دادست تطلق ثلثا * رجل قال لامرأته ترا بيار طلاق ولم يكن له نية يقع بتطليقتان * رجل قال
 لآخر تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال لثم طلقتم المرأة الاولى فقال بالفارسية از بر اى ترا
 ولم يكن تزوج امرأة اخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق * رجل قال لامرأته
 من طلاق ترا دادم فهذا على ثلثة اوجه ان نوى الايقاع او التفويض او لم ينوشيا نفى الوجه الاول
 يقع وفي الوجه الثانى لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال دست
 باز داشتيم ترا فغيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله به شتم * في فتاوى النسفى
 اذا قال دست باز داشتى مرا فقال داشتيم فهو بمنزلة ما لو قال دست باز داشتيم واذا قالت مراد ركار
 نه اى كن

فهاى كن فقال الزوج ترا در كار نه اى كردم او قالت مرا بجه اى بخشى فقال الزوج بخشيدم
ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا فى الذخيرة * قالت له طلقنى فقال ترا كه ام طلاق
مانده است يا كه ام تكاح فهو اقرار با ثلث كذا فى القنية * مثل نجم الدين ممن قالت
له امرأته طلقنى فقال لها ترا طلاق مانده است نه تكاح برخيز و نه كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها
ثلثا كذا فى المحيط * رجل قال لامرأته دست باز داشتمت يك طلاق فقالت المرأة باز كوى
تا گواهان بشنود فقال الزوج دست باز داشتمت يك طلاق فلما انتزعا قالت له اجنبية زن را دست
باز داشتمى فقال دست باز داشتمش يك طلاق قالوا لو قال فى المرة الثانية والثالثة دست باز داشتم
يكون انشاء فتطابق ثلث الا اذا قال صنيت بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال دست باز داشتم ام يكون
اخبارا كذا فى فتاوى قاضى خان * اذا قال چهار بار تو كشم ده است لا يقع الطلاق وان نوى
ما لم يقل خذى ايماشتمت عندا كثر المشايخ و انه منقول من محمد رح و اذا قال لها چهار بار
بر تو كشم دم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خذى ايماشتمت * وفى مجموع النوازل لو قالت
دست از من بردار فقال لها اذهبى الى جهنم يقع الطلاق * مثل نجم الدين ممن قال لامرأته
دادم دست طلاق سرخوئيش گير و زى خوئيش طلب كن قال الطلاق الاول رجعى فان ام ينو
بقوله سرخوئيش گير طلاقا آخر بقى الاول رجعى ولا يقع بهذا القول شىء وان نوى به الطلاق كان
طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثانى بائنا كذا فى الذخيرة * ولو قالت گران بخرمى ايمس بازده فقال
ايمس باز دادم و نوى يقع به الطلاق ولو قال ايمس بار دادم بغير انشاء لا يقع وان نوى كذا
فى الخلاصة * ولو قال ابو المرأة لزوجها گران خريد از من بمن بازده فقال تو باز دادم يقع الطلاق
اذا نوى كذا فى الظهيرية * ولو قالت سو گند خو بر بطلاق من كه طلاق كار كنم فقال خورده گير حكى
فقوى شيخ الاسلام الاوزجندى رح انها لا تطلق * امرأة قالت لزوجها من يكسوئى تو يكسوئى فقال
الزوج بيمين گير لا تطلق * امرأة قالت لزوجها تو بر من برا آده كه من زن تونه ام فقال فى گير
لا تطلق * رجل دعا امرأته الى الفراش فابت فقال لها اخرجي من مندى فقالت طلقنى حتى
اذهب فقال الزوج اگر آرزوى تو چنين است چنين گير فلم تقل شيئا وقامت لا تطاق كذا
فى المحيط * رجل تزوج امرأة فقيل له چرا كرمى فقال كرده نا كرده گير او نا كرده ترى گير بفع
اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتى كذا فى الخلاصة * رجل اكل خبز او شرب خمرا

كتاب الطلاق (٥٣٨) في ايقاع الطلاق * في الطلاق بالالفاظ الفارسية

فقال نان خور ديم و بيز زمان ما به ثم قال له رجل بعد فاسكت بسمه طلاق فقال الرجل بسمه طلاق لانطلق امرأته كذا في فتاوى قاضى خان * في الفتاوى رجل قال لامرأته اكر تو زن منى بسمه طلاق مع حذف الياء لا يقع اذا قال لم انوالطلاق لانه لما حذف فلم يكن مضيفا اليها * امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها بسمه طلاق بر دار و رفتى لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع * ولو قال لها بسمه طلاق خود بر دار و رفتى يقع بدون النية * ولو قالت طلقنى فضربها وقال لها اينك طلاق لا يقع * ولو قال اينك طلاق يقع * وفي مجموع النوازل مسئل شيخ الاسلام ممن ضرب امرأته فقال دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام احمد الفلانسى رح ممن وكز امرأته وقال اينك يك طلاق ثم وكزها ثانية وقال اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلثا فشيخ الاسلام يقول سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فيقع * سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية بسمه طلاق ان قال عنيت امرأتى يقع وان لم يقل شيأ لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال لها دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غير نية وهو لا شبه لان قوله دار في العادة وقوله خذ سوا * ولو قال لها خذى طلاقك يقع من غير نية كذا ههنا كذا في المحيط * سئل شمس الائمة الا وزجندى رح عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسى الى تطليقة فقال الزوج من نيز هزار دادم ولم يقل دادم ترا قال يقع الطلاق * امرأة قالت لزوجها طلقنى ثلثا فقال الزوج اينك هزار لا تطلق من غير نية * رجل طاق امرأته فقبل له في ذلك فقال دادم هزار ديگر تطلق ثلثا من غير نية * امرأة قالت لزوجها من بر تو بسمه طلاق ام فقال الزوج بيشى او قال بسمه طلاق بيشى او قال بسمه كوپه صد كوفه اكله اقرار منه بالثلث فيقع عليها ثلث تطليقات * سئل الفقيه ابو بكر رح ممن قال لامرأته هزار طلاق تو يكي كرم قال يقع ثلث تطليقات وكذلك اذا قال هزار طلاق ترا يكي كنم ونوى الطلاق يقع ثلثا كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين رح ممن قال لامرأته نكاح بيننا احتياطا فقالت بين وجه الحرمه ونازعته في ذلك فقال سزاي اين زنكان اين است كه بيمچنين حرام نيز اري قال يكون اقرارا بالحرمه * ولو قال سزاي اين زنكان آن است كه حرام دارى ولم يقل بيمچنين لا يكون اقرارا بالحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله اين زنكان و بيمچنين

تحقيق الحرمة منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات * مثل شيخ الاسلام الفقيه ابو نصر
من سكران قال لامرأته اترى ديني ان اطلقك قالت نعم فقال بالفارسية اگر تو زن مني يك طلاق
و طلاق سه طلاق قومي و آخرجی من عندي و هو يزعم انه لم يرد به الطلاق فانقول قوله كذا
في المحيط * مثل ابوبكر من سكران قال لامرأته بيزارم بيزارم تو مرا چیزی نباشی
فقلت المرأة الى متى تقول فاني اخاف لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج حين خراهم
فلما صحا قال لم انه كرشياً من ذلك فقال ارجع انيها لا تطلق وهي امرأته كذا في التاتارخانية *
في فتاوى النسفی رجل قال ان زن که مرا بخانه است بسه طلاق وليست امرأته في بيته
وقت الطلاق نطلق امرأته ولو قال اين زن که مرا بای خانه اندر است بسه طلاق وليست هي
في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط * في فتاوى النسفی اذا
قال لامرأته المدخول بها ترايك طلاق ترايك طلاق فهما بمنزلة قوله انت طالق انت طالق كذا
في الذخيرة * ولو قالت مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دادم يقع ثلث ولو قالت
مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق فقال دادم يقع واحدة ولو قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن
مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلثا وهو الاصح * ولو قالت از وجه مرا طلاق ده
فقال اين نیز داده و آن يقع ان نوى ولا ينفع بدون النية كذا في الأصول العمادية في الفصل الثاني
والعشرين في الخلع * امرأة قالت لزوجها من دكبل تو هستم فقال هستی فقلت طلقت نفسي ثلثا
فقال الزوج تو بر من حرام گشتی ما را به ابايد و دان نوى بالنوكيل الطلاق دون العدد يقع
واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد يقع واحدة بانه و هذا عندهما و اما عند ابي حنيفة رج
فينبغي ان لا يقع كالنوكيل بالواحدة اذا اطلق ثلثا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى * مثل
نجم الدين رح ممن خالع امرأته ثم قال لها في مدتها دادم سه طلاق و ام يزد عليه قال
ان نوى ثلث نظليقات طلقت ثلثا والا فلا * زن را گفتم ترا طلاق دادم مردمان طاعت
کردند گفتم دكر دادم گفتم ويرا گفتم طلاق قال نعم اذا كان في العدة كذا
في الأصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين * رجل قيل له اين زن تو هست
فقال هست ثم قيل له اين زن تو سه طلاق هست فقال هست و هو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاق
وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قل زن تو سه طلاق هست بصوت جهير

كتاب الطلاق . (٢٠) في ايقاع الطلاق * في الطلاق بالالفاظ الفارسية

اما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء * رجل قال لغيره زن از تو سه طلاق كه اين كار نكرده فقال هذا طلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية * قالت لزوجها من باتو نمى باشم فقال الزوج مباش فقالت طلاق به ست تو است مرا طلاق كن فقال الزوج طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكرر ثلثا طلقت ثلثا بخلاف قوله كنم لانه استقبال فلم يكن تحقيقا بالتشكيك * وفي المحيط لوقال بالعزبية اطلق لا يكون طلاقا الا اذا اخلب استعماله للحال فيكون طلاقا * وفي ايمان مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها من بر تو سه طلاق ام فقال الزوج هلاهل تطلق ثلثا قال لا الا ان ينويها ولو قالت لزوجها طلاق من بر تو مرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة * سئل نجم الدين من رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت امك فقالت طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة * ولو قال لها ترا طلاق او طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتاخير كذا في خزنة المفتين * سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفى رح عمن قال لامرأته و كانت له امرأتان سه طلاق آن ديگر ترا دادم تو اين سه طلاق بوى دوزن كفت اين سه طلاق بوى دادم و مي دانم كه اين زن سه طلاق شد ديگر كه خطاب باوى كرد طلاق شود يانه فقال نه اين طلاق شود و نه آن * رجل من عاداته ان يقول اذا رأى صبيا اى مادرت شش طلاق فسكرو من الخمر فاتاه ابنه فظنه صبيا اجنبيا فقال رو اى مادرت شش طلاق ولم يعلم انه ابنه طلقت امرأته ثلثا * رجل طلق امرأته ثنتين ف قيل له يا تا آشتنى كنمت فقال ميان ما ديوار آهني ميبايه لا تطلق امرأته ثلثا ولا يكون هذا اقرارا بالطلاقات الثلث * امرأة قالت لزوجها من بر تو سه طلاق ام فقال تو چه سه طلاق و چه هزار طلاق لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين رح عمن قالت له امرأته مرا بر ك باتو باشيد ن نيست مرا طلاق ده فقال الزوج چون تو روى طلاق داده شد وقال لم انوال طلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الائمة كذا في الذخير * رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال زن غررا طلاق دادم قبل يقع الطلاق اذ انوى وقيل بالوقوع من غيرنية * رجل جمع الاصدقاء وامر امرأته ان تتخذ لهم طعاما فلم تفعل وذهبت من بيت الزوج فقال الزوج زن يكه دوست و دشمن مرا نبود از من نه طلاق ذكر

ذکر فی مجموع النوازل انه تطابق امرأته * رجلاً قال لخدمته وهم یذکرون امرأته بسوء چندان
 کردید که بسوء طلاق کردیدش ابو چندان کردید که سه طلاق کردیدش یقع الطلاق علیها کذا
 فی المحيط * ولو قال لها دامت یک طلاق و سکت ثم قال و دو طلاق و سه طلاق یتع الثلث *
 ولو قال ترا یک طلاق و سکت ثم قال و دو یقع الثلث ولو قال و بغير الواو ان نوى العطف یقع الثلث
 وان لم ینربیع واحدة کذا فی الخلاصة * ولو قال ترا طلاق و ادم خریدی گفت خریدم و خویش را
 سه طلاق دادم شوی گفت رستی ان عنی بقوله رستی الاجازة وقع المطلقات الثلث والافواحدة
 رجعية کذا فی العتائبة * ولو قال لها از تو بر ار شد م لا یقع بدون النیة * ولو قلت بر ار شد از من
 دو ست ما ز دار از من فقال بر ار شد بشرط النیة وبقولها هذا لا یصبر حال مداسرة الطلاق *
 ولو قال لها مرا با تو کاری نیست و ترا با من فی اعطیننی ما کان لی عندک یا ذهی حیث شئت
 لا یقع بدون النیة کذا فی الخلاصة * مثل نجم الدین رح عمین قال لا و أنت غمز و قاله مادر و
 و سه ماده من بدار ثم قال دامت یکی طلاق ثم قال ان سخن آخرین به ان گفتیم که باید
 که معنی سخن اول نه باشد باشی هل له ان بتزوجها بعد ذلک قال لا و قد طلقت فلما کذا
 فی الظهیرة * ولو قال لها از من جان و در می جنانکه که از من نه لا یقع الطلاق بدون النیة *
 رجل قال لآخرین تو بر تو هزار طلاق است فقال له الآخرین تو بر تو هزار طلاق است
 افتی الشیخ الامام النسفی انه یطلق امرأته قال رح و لكن هذا فی رواية من سمعته فی ظاهر الرواية
 لا یطلق * ولو قال لامرأته تو مرا نشائی تا قیامت از من نه لا یقع الطلاق بدون النیة *
 ولو قال و بر اشوی جلالی باید صارت مطلقة الثلث کذا فی الخلاصة * ولو قال لها تو مرا
 خویش تن کن لا یكون اقراراً منه بالثلث و لو قالی حید زمان کن یكون اقراراً بالثلث اذا بوی *
 و لو قال میان را نیست ان بوی الثلث و الثلث و الافلاشی * و اذ قال ان سمعت میان را نیست
 لبس بشیء بلا نیة * لو قال میان ما دیوار آهین می باید لا یقع کذا فی الوحید للک درمی *
 قالت مرا طلاق ده بر سه ثم قالت دای فقال دادم نه ان قال مثلاً باید بدل علی الدل لا یقع
 وان قال مخففا یقع و کذلک لو قال دادم ولم نقل نه کذا فی التارخانیة ناقلاً من الحجّة *
 فی مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها آخرین بوام فقال الزوج نه تو نه زنی تو لا یقع بهذا شیء
 کذا فی المحيط * و لو قال تو زنی من نی لا یقع وان نوى هو المختار کذا فی جواهر الاخلاطی *

سئل الدبوسی عن قال لامرأته هـ هـ هـ عرامی عرامی قال لا یصدق فی انه لم یرد به الطلاق وطلقت ثلثا کذا فی الحاوی * فی النسفة سئل عن امرأة قالت لزوجها با تو نمی باشم قال ناباشید هـ گبر فقالت این چه سخن بود آن کن که خدای تعالی و رسول خدا فرمود نیکو بگو طلاق تا بروم فقال طلاق کرده گیر برو هل يقع الطلاق ان نوى الا یقام یقع واحدة قبل الیس قوله طلاق کرده گیر واحدة وقوله برو واحدة فقال یراد بهما الواحدة الا ان ینوی ثنتين فتصح کذا فی التاتارخانیة * سئل شیخ الاسلام عطاء بن حمزة عن طلق امرأته طلقین ولا یدری من حیث الظاهر وقوع الثلث علیها فقیل له لم لاتنزوجها فقال وی مرا نشاید تاروی دیگری نه بیند ثم یقول عنیت به وجه ابیها واضها ولم اطلق ثلثا قال این اقرار بود به طلاق شدگی آن زن بحکم کذا فی الظهیریة * فی فتاوی للنسفی رجل قال لامرأته بعد ما قالت لها فی خصومة وقعت بینهما من با تو نمی باشم اگر نباشی پس انت طالق واحدة وثنتين وثلثا فقالت می باشم یقع الثلث * وعلی هذا رجل لامه ابوه لاجل امراته فقال الابن اگر ترا خوش نیست پس دادمش طلاق فقال الاب مرا خوش است وهدنظیر مسئله الشتم والمجازاة حتی لو لم یقل پس یکون تعلیقا والمسئلتان لاتشبهان قوله لها اگر مرا نحو ای ترا طلاق فقالت می خواهم لاتطابق لان هذا تعلیق بالارادة وانها امر باطن لا یوقف علیه فیتعاق بالاختیار واما قوله پس دادمش تحقیق کذا فی الخلاصة * ولو قال لامرأته دور باش از من یقع اذا نوى ولو قال یرازم از من و خواسته آن ان ندی طلاقا یكون طلاقا والا فلا کذا فی التاتارخانیة والمه ادم بالصواب *

الباب الثالث في تفويض الطلاق وفيه ثلاثة فصول الفصل الأول في الاختيار
إذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق، أو قال لها طلقي نفسك فلها أن تطلق نفسها
مادامت في مجلسها ذلك وإن تطاول يوماً أو أكثر ما لم تتم منه أو تأخذ في عمل آخر
وكذا إذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسها وليس للزوج أن يرجع
في ذلك ولا ينهها عما جعل اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة * إذا قامت عن مجلسها
قبل أن تختار نفسها وكذا إذا اشتغلت بعمل آخر يعلم أنه كان قاطعاً لما قبله كما إذا دعت
بطعام لتأكله أو دامت أو اقشطت أو اغتسلت أو اختضبت أو جاء معها زوجها أو خاطبت رجلاً
بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج * ولو شربت ماء لا يبطل خيارها

لأنها قد تشرب لتتمكن من الخصومة وكذا إذا أكلت شيئا يسيرا من غير أن تدعو بطعام كذا
في النبيين * أن قامت قاعدة أوليست شيئا من غير أن تقوم أو فعلت فعلا قليلا لم يندليس بأعراض
لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا إلى شهودنا شهدهم على اختماري أو ادعوا إلى أبي لاسنشير
أو كانت قائمة فاتكأت أو وقعت فهي على خيارها وكذا إذا كانت قاعدة وانكأت فهي
على خيارها على الأصح وإن اضطجعت فعن أبي يوسف رجع روايتان أحدهما يبطل خيارها
وبه قال زفر وروح والمثانية لا يبطل * وإن كانت قائمة لم يكن بطل خيارها وكذا إذا كانت على
دابة فركت على دابة أخرى كذا في السراج الوهاج * وإن كانت منكئة فاستوت فمعدة
لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية * وإن كانت راكبة فنزلت أو على العكس بطل خيارها كذا
في الخلاصة * وإن كانت تسير على دابة أو في محمل فوقعت فهي على خيارها وإن سارت بطل
خيارها إلا أن تختار مع سكوت الزوج لأن سبب الدابة ووقوعها مضافان إليها فإذا سارت كان
كمجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار * وإن كانت على دابة وانكأت سارت بطل خيارها
وإن كانت واقفة فلو سارت أو كانت سائرة واجابت كما سمعت في خطوطها ذلك ثابت
منه وكذلك تجوز أن كانت ماشية وإن سمعت خطوطها جواز الممنع من أن تبارك الدابة
سائرة فوقفها بقي خيارها ولو كانت في بيت فمشيت من جانب إلى جانب بقي خيارها
والسفينة كالبيت لا كالدابة قال شمس الأئمة المختار في ربح سواء تبارك على الدابة من أو على الدابة
واحدة أو كانت هي على الدابة وهدي يمشي أو تبارك في سائر أو في سفينة واحدة أو في سفينتين
أو في محمل واحد حتى لو تبارك على عائق رجل واحد ولو سارت بغير علم في خطبها ذلك ثابت
منه والادراك في البطل العمدة في اتصال اليأس والعش من * وفي المحمل يتولد العملان
وهما يبيد لا يبطل كذا في المتأنيدة * وإن كانت معتمدة في سائر أو كانت منزهة كانت لا يبطل
خيارها كذا في الظهيرية * رجال حرام أن يمتثلوا بأحد الزوجين في دفعه أو إيجابه
طوعا أو كرها خراج الأمر من يدها * في مجموع النوار والحق الأصل من نسخة الإلهام
خواهر زاده مشيرة إذا قامت ليدعوا إلى شهود فإن لم يكن عندهم أحد من الشهود
لا يحلوا ما إن تعارض من موضع الزم نتحول إن لم نتحول لا يبطل اختياره لا بدق وإن تعارضت
من موضعها اختلف المشتري رحمه الله تعالى إن لمعتد به بطلان الخيار وإصراره ولو بدل المجلس

صند البعض ايها وجد وصند البعض الامراض وهذا اصح حتى لو قالت المرأة خويشتن فريدم فتام الزوج وجاء اليها ومشى خطوة اوخطوتين وقال فريدم صبح الخلع وهذا يوافق قول البعض كذا في الخلاصة * وان ابتدأت الصلوة بطل خيارها فرضا كانت الصلوة او واجبة او نفلا فان خيرها وهي في الصلوة فامتتها فان كانت في صلوة الفرض او الواجب كالوتر لا يبطل خيارها حتى تخرج من الصلوة وان كانت في صلوة التطوع فان سلمت على راس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خبرت وهي في الاربع قبل الظهر فامتت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يبطل خيارها كما في التطوع المطلق وقال بعضهم لا يبطل وهو الصحيح كذا في البدائع * وان سبحت او قرأت شيئا يسيرا لم يبطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرة النيرة * ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى * واذا خيرها واخبرت بالشفعة ينبغي ان تقول اخترت كذا في العتابة * ولو خيرها فلم تسمع او كانت غائبة فلها الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وانكرت المرأة فالقول لها كذا في محيط السرخسى * ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية * فاذا اختارت نفسها فانكر قصد الطلاق فالقول له مع يمينه اما اذا خيرها بعد مذاكرة الطلاق فاخترت نفسها ثم قال لم انزل الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كانا في غضب واذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة ان تقيم معه الا بنكاح مستقبل كذا في فتح البدير * وفي المحيط ولا بد من ذكر النفس او التطليقة والاختيار في احدا لكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري نفسك او اختاري تطليقة او اختاري اختيارا او قالت المرأة اخترت نفسي او اخترت تطليقة او اختيارا وقع الطلاق بذلك * اما لو قال اختاري فقالت اخترت لم يقع شيء * ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فكذا ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي * ويشترط ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صبح والا فلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس وكذا قولها اختار ابي او امي او اهلي او

او الازواج يغني عن ذكر النفس كذا في التبيين * بخلاف قولها اخترت قومي او ذارحم محرم لا يقع وينبغي ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا لم يكن ولها اخ ينبغي ان يقع * ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت اخترت نفسي او زوجي لم يقع ولو عطف بالواو الاعتبار للمقدم ويلغوما بعده واخيرها ثم جعل لها الفاعل ان تختاره فاختارته لا يقع ولا يجب الملل كذا في فتح القدير * ولو قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي ثم قالت عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلعت وصدقت وان قالت بعد القيام من المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها كذا في فتاوى قاضي خان في فضل الطلاق الذي يكون من الوكيل او من المرأة * ولو قال لها اختاري فنالت اذا اختار نفسي فهي طالق استحسانا كذا في الهداية * ولو قال لها اختاري فقالت ابنت نفسي او حرمت نفسي او طلفت نفسي كان جوابا ويصح به الطلاق بانها كذا في السراج الوهّاج * وان كان التفويض مقرونا بذكر الطلاق وان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية * وان ذكر الثلث في التخيير بان قال لها اختاري ثلثا فقالت اخترت يقع الثلث كذا في البدائع * ولو قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة او احدى او وقع الثلث بلاية وكذا لا يحتاج فيه الى ذكر العس هداية رواية الجامع وفي رواية الزبادات بشرط النية وان كرر قولها اختاري * ثم وقوع الثلث بعد الاختار الاولى او الوسطى او الاخيرة قول ابي حنيفة ربح وعندهما تطلق واحدة * ولو قال اختارت اختارة او الاختيار او مرة او بمرة او دفعة او بدفعة او بواحدة او اختارة واحدة يقع ثلث في قولهم جميعا * ولا فرق بين ان يذكر الاخيريين او الاولين او لم يذكر كذا في التبيين * ولو قالت طلفت نفسي او قالت اذا طلق فهو حواء للكل ونطلق ثلثا كذا في المحيط * ولو قال لها اختاري ثلث مرات فقالت اخترت التطليقة او اخترت التطليقة الاولى يقع واحدة والاجماع كذا في الظهيرية * ولو قال لها اختاري اختاري اختاري او ذكر التخيير بين بحرف العاء فقالت قد طلعت نفسي واحدة او اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانها هكذا البدائع * ولو قالت اخترت نفسي قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العتامة * وان قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد ابطلت واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط * وان قال لها اختاري اختاري اختاري

فأختارت نفسها فقال الزوج نويت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين ان أفهمها لم يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت الاوليان بلا شيء والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختيارة او واحدة او بواحدة كذا في معراج الدراية * وان قالت اخترت نفسي بالاولى او الوسطى او الاخيرة فكذلك عند ابى حنيفة رح وعندهما ان اختارت بالاولى والوسطى يقع واحدة بلا شيء وان اختارت بالثالثة يقع بالف كذا في الكافي * ولو قالت طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بائنة فبعد ذلك تسأل المرأة من ذلك فان قالت هربت الاولى والثانية وقعا بلا شيء او الثالثة بانتهى بالف كذا في فتح القدير * وان قال اختاري واختاري واختاري بالف فقالت اخترت واحدة او اخترت واحدة او بواحدة يقع الثلث بالف اجماعا * وان قالت بالاولى او الوسطى او الاخيرة فكذلك عندهما لا يقع شيء كذا في الكافي * ولو قال اختاري واختاري بالف فقالت اخترت تطليقة او طلقت نفسي لم يقع شيء اجماعا هكذا في محيط الرخسى * ولو قالت طلقت واحدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تخيير ما لا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العتابة * ولو قال لها اختاري من نلت تطليقات ما شئت فلها اختيار واحدة او اثنتين عند ابى حنيفة رح لاخير وعندهما تملك ان تطلق نفسها لئلا كذا في فتح القدير * واذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك او قالت لا اريدك او قالت لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل * ولو قالت لا اختار الطلاق فهذا رد الامر وان قالت هربت زوجي او احببته فهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت ان لا اكون امرأتك فقد بانتهى منه كذا في المحيط * ولو قال اختاري تطليقة فقالت اخترتها يقع رجعية ولو قال اختاري تطليقتين فأختارت واحدة يقع * ولو قال لرجل خير امرأتى فما لم يكن يخبرها لم يكن الخيار لها ولو قال اخبرها بالخيار فقبل ان يخبرها سمعت الخبر فأختارت نفسها وقع كذا في محيط السرخسى * واذا قال لها اختاري نفسك اليوم او هذا الشهر او شهرا او سنة فلها ان تختار نفسها مادام الوقت باقيا سواء اعرضت من المجلس او اشتغلت بعمل آخر او لم تعرض فهو سواء ويكون لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم او هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم او الشهر لا يزداد على ذلك ولو قال يوما فهو

من مائة بكلم الى مثلها من العدد ولو قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فيها الى ان يستكمل
 ثلثين يوما * والخيار اذا كان موقتا يبطل بمضي الوقت سواء علمت او لم تعلم بخلاف ما اذا كان
 غير موقت كذا في السراج الرهاج * ولو قال احضاري اليوم واخترت في اليوم
 لا يبطل في العدد ولو قال احضاري في اليوم وفدا فمردت في اليوم بطل اصله كذا في محيط الاسرى *
 الفصل الثاني في الامر بالبد * الامر بالبد كالتحبيبة في حذع مسائله من اشراط ذكر المنس
 او ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج له * وفي ذلك سورين بية التات والها بصم * هنا
 لا في التحبيبة كذا في فتح التدبير * اذا قل لا مائة امك يدك بنوي الطلاق وان كانت تسمع
 فامرها ببدها ما اذمت في مجلسها وان لم تسمع وامرها ببدها اذا علمت او لمعها كذا في المحيط *
 وان كانت عاينة وهو على وجه من ان اطلق الكلام فلها الحاضر في المحاس الذي يسمع منه واما
 اذا جعل الامر اليها موقتا بوقت وان لمعها مع بقاء شيء من الوقت فلها الحاضر في بقاء وقت وان
 مضى الوقت قبل ان يعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الرهاج * وان قال لها امرك بيدك
 بنوي ثلثا فالتباعدت بنفسى بواحدة فهي ثلث كذا في الهداية * ولو قال امك يدك
 بنوي الثلث وطبق بمسها ثلثا كل ثلثا وان بنوي انتمن فهي واحدة وكذا اذا قالت طلعت
 بنفسى واحترت بنفسى وام بدكر الثلث فهي ثلث وكذا اذا قالت است بنفسى او حرمت
 بنفسى وعبرداك من الاطاط التي تصلح حوايا * ولو قال طلعت بنفسى واحدة او احترت
 بنفسى تطاينة فهي واحدة وانته كذا في البدائع * اذا جعل امرها ببدها ما اذمت بنفسى في مجلس
 عامها كانت بواحدة وان كان الرهح اراد له ثلث وان بنوي نسمين او واحدة او لم يكن له
 بيد في العدد فهي واحدة كذا في المحيط * انه قال امرك بيدك في تطاينة فهي بطلتها
 رجعية * وفي المستقن اذا قال امرك بيدك في ثلث تطاينات بطلتها واحدة او نسمين
 فهي رجعية كذا في الحرة * وحل نال لامرأة امرئ بطلها امك بيدك ومات المرأه
 لم لا تطبقى به امك لم يكن ذلك ردا وكان لها ان تطلق نفسها كذا في مساوي فاصى حان *
 وانما جعل امرها ببدها تالت فبالت بنفسى طلعت وكذا اذا جعل امرها ببدها تالت فبالت بالمقت
 كذا في اصول الاستروشى * ولو قال امرك في يدك او في يديك او في يديك او في يديك او في يديك
 او جعلت الامر بيدك او وصت الامر لك في يدك بنوي الطلاق صحيح ولو قال في يديك او جعلت

كتاب الطلاق (٥٢٨) في تفويض الطلاق * في الامر باليد

اورأ سك او سحوها لم يصح الا بالنية * ولونوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلثا لم يصح وكذا لا يصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتابة * ولو قال امرك في فمك او لسانك فهذا كقوله امرك بيدك * ولو قال لها امري بيدك المختار ان هذا كقوله امرك بيدك كذا في الخلاصة * ولولم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشيء الا ان يكون في حالة الغضب او في حالة مذاكرة الطلاق ولا يدين في الحكم انه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب او مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليمين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية * واذا جعل امرها بيدها وطلقت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشتغالك بكلام او بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير ان اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قولها ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروشى * دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها بيدها لا تسمع اما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فانه يسمع وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرها بيدها كذا في الخلاصة * جعل امرها بيدها ان قام مقام وطلقت نفسها فادعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها وذكر الحاكم قال جعلت امرك بيدك امس فلم تطلقى نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردي * سئل جدى رح عن جعل امرأته بيدها اگر قرار کند ثم قامر فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذئذته ايام ولم تطلقى في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الآن فطلقت نفسي على الفور فالقول لمن يكون اجاب ان القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * رجل جعل امرأته بيدها فقالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن فهذا كله طلاق * ولو قالت انت حرام ولم تقل على او قالت انت بائن ولم تقل منى فهو بائن ولو قالت انا حرام ولم تقل عليك او قالت انا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط * رجل جعل امرأته بيدها في الطلاق فقالت لزوجها طلفتك كان باطلا كما

كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد الغد لم يدخل فيه الليل في ذلك حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة * وكذا لو قالت في اليوم ابطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لها امرك بيدك اليوم وضد دخلت الليلة تحت الامروان ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة * وفي الرولوية وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * رجل قال لامرأته امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح * كذا في فتاوى قاضي خان * وعن ابي يوسف رح في الاملاء انه لو قال امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك غدا فهما امران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو اختارت نفسها اليوم فطلقت ثم تزوجها قبل محيئ الغد رأت ان تختار نفسها فلها ذلك وتطابق اخرى اذا اختارت نفسها كذا في المدائع * ولو قال امرك بيدك يوم يقدم فيه فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان وامرته لم يقدمه حتى ضربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العتابة * ولو قال لها امرك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال امرك بعد الشهر او سنة او قال اليوم او الشهر او السنة او قال هذا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة لا ينفذ المجلس ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فيما شاءت منه * وامرته من مجلسها او نساءت غير الجواب لا يبطل خیارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير ان ذلك اليوم او الشهر او السنة منكرا فلها الامر من الساعة التي نكح بها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر هنا بالامم وان ذكر معرفتها الخيارات في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر بالامم * ولو اختارت نفسها في الوقت مرة امس لها ان تختار نفسها مرة اخرى وان قالت احسبت زوجي اولا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رح يخرج الامر من يدها من جميع الوقت حتى لا تملك ان تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في المدائع * ولو قال لها امرك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها ج الامر من يدها في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعلي قول ابي يوسف رح يبطل الامر في ذلك المجلس لاني مجلس آخر

وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على مكس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضى خان * ولو قال امرأتي بيد فلان شهرانمى على الشهر الذى يليه ويبطل بمضيه
بلا علم كذا في الكافي * ولو قال امرك بيدك ابدأ فردته مرة يبطل ذكر بكر امرك بيدك اليوم
او شهرا فردته ام يبطل خيارها فيما بقى من المدة عند ابي حنيفة رح هكذا في التمر تاشى *
ذكر ابن سماعة عن محمد رح اذا قال لها امرك بيدك رأس الشهر كان الامر بيدك الليلة التى
يهتل فيها الهلال ومن الغد الى الليل * ولو قال لها امرك بيدك فى رأس الشهر كان لها مجلسها
حتى تغرب الشمس قال لا ترى انه لو قال لها امرك بيدك غدا كان لها الغد كله ولو قال
فى غدا كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكرا براهين ما يخالف هذا فقد روى عنه
اذا قال امرك بيدك رمضان او قال فى رمضان فهما سواء والامر فى يدها رمضان كله وكذلك
اذا قال امرك بيدك غدا او فى غد فهما سواء كذا فى المحيط * ولو قال امرك بيدك اليوم
فهو على اليوم كله ولو قال فى هذا اليوم فهو على مجلسها وهو صحيح موافق لقوله انت طالق
فى الغد كذا فى محيط السرخسى * ولو قال لها امرك بيدك الى عشرة ايام فالامر فى يدها
من هذا الوقت الى مضى عشرة ايام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو اراد الزوج
ان يكون الامر بيدها بعد مضى عشرة ايام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين فى القضاء
كذا فى الظهيرية * رجل قال لآخر امرأتى بيدك الى سنة صار الامر بيدك الى سنة حتى لو اراد
ان يرجع لا يملك واذا تمت خرج الامر من يده كذا فى التجنيس والمزيد * وفى الفتاوى الصغيرى
لو قال لاجنبى امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال فى المحيط وهو الاصح
كذا فى الخلاصة * المفوض اليه ان كان يسمع فالامر بيدك مادام فى ذلك المجلس وان لم يسمع
او كان غائبا فلانما يصير الامر بيدك اذا علم او بلغه الخبر ويكون الامر فى يده مادام فى مجلس العلم
والقبول فى المجلس ليس بشرط ولكن اذا رد المفوض اليه ذلك يرتد برده كذا فى الذخيرة *
رجل قال لغيره قل لامرأتى امرك بيدك لا يصير الامر بيدك ما لم يقل المأمور بها ذاك لان هذا
امر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتى ان امرها بيدك يصير الامر بيدك قبل الاخبار كذا
فى الظهيرية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس
وللزوج ان يرجع منه وانما طلقها فى المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك

طلاقها مطلقا يقتصر ويكون رجعيا ولو قال لغيره طلق امرأتى وقد جعلت امرها بيدك او قال جعلت امرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو للعطف فاما حرف المراء في هذه المواضع يكون لبيان السبب فلا يملك الا واحدة واذا ذكر بحرف الواو طلقها الوكيل في المجلس تبين بتطبيقات لان الواقع يحكم الامر يكون باثنا فادان احدهما باننا كان الآخر باثنا ضرورة انه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد التهام من المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال امرها بيدك مطلقا كذا في متروكي قاضي حان * في الجاء اذا قال لرجل امرأتي بيدك مطلقا مطلقا الوكيل قبل ان يقوم عن المجلس فهو واحدة باننا الا ان ينوي الزوج ثلثا فيكون ثلثا ولو قام الرجل عن مجلسه قبل ان يطاعه بطل الامر وكذلك لو قال طلقها امرها بيدك كان هذا ما تقدم سواء كذا في المحيط * في مجموع النوازل لو قال المصنك اكسب لها حظ الامر عني اني متي سافرت بعير ان بها مهي بطبق نفسها واحدة كلما شاءت بدالب لا اريد واحدة وطلعت الثلث واني الروح وام يمتد وحده يصير الامر بعدها في تطبيق واحدة كذا في العصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * وارجعل امرأته بعدها او يدا جنبي نعمن الروح حمونا مطمنا لا يطل الامر باليد ولو جعل امرأته بد صبي او مجنون او عمدا او قافر فهو بد قبل ان يقوم من ذلك المجلس كما تروى ذلك الى المراء ولو قال لامرأته وهي صرة امرت بدك يومى الطلاق وطلعت بد صبي ووقع الطلاق كذا في اصول الاسبروشى * وارجعل امرأته بد معنوه صبي وبقبصر على المجلس الا ان يقول طلقها متي شاءت او بطاقي بد صبي شاءت * ولو جعل امرأته بيد رجلا لا يبرأ احدهما وان قال كذا طامعا في المجلس ناك الروح حلف بالله ما يعلم ان الامر كذلك * واو نوى التبع طلقها احدهما واحدة والاخر تبين وثلثا وقعت واحدة لا بد فها عا بد في العماد بد ياد قال امرأتي بدى وبذلك قال جعل امرأته بدى وبذلك مطلقا المعطى لم يبرأ الا ان يبرأ الزوج كذا في المحيط * ولو قال امرأتي بيد الله وبذلك او قال جعلت امرأته بيد الله وبذلك يريد به الطلاق وطلقها المخاطب يقع كذا في الثاني * في المنقضى رحا جعل امرأته بدى بها فقال ابوها قد قبلتها الملقب كذا في المحيط * وكوفي اجناس الما طنى شهد رجلا ن على رجل وتالا شهدان بلانا امرأنا ان يبلغ امرأته انه جعل امرأته بدى بها وقد طنت نفسها بعد لك

جاز شهادتهما ولو قالوا نشهد ان فلانا قال لنا اجعلا امر امرأتى بيدها فجعلنا امرها بيدها لم يجر كذا في نصول الاستروشى* من ابي حنيفة رح لو كان له امرأتان فقال امركما بايد يكما لم تطلق واحدة منهما الا باجتماعهما ولو قال لامرأته امرك بيدك وامر امرأتى هذه بيدك فطلقت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لها امر نسائى بيدك او طلقى اى نسائى شئت فليس له ان تطلق نفسها كذا في محيط السرخسى* ولو قال امر امرأة من نسائى في يدك ينوى الطلاق فطلبت واحدة فقال الزوج عنيت اخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى* ولو قال امرك بيدك او امر هذه بيدها فان طلقت في المجلس بطل الاخرى ولو طلقتهما معا طاعت احدهم والبيان اليه كذا في العتبية* فضولى قال لامرأة الغير جعلت امرك بيدك فقالت المرأة قد اخترت نفسى فبلغ الزوج ذلك فجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن يصير الامر بيدها في مجاسر علمها باجازه الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت امرى بيدي واخترت نفسى فجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الامر بيدها ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلقت نفسى فجاز الزوج ذلك يقع واحدة رجعية للحال ويصير الامر بيدها حتى لو اختارت نفسها يقع تطليقة اخرى بائنة* ولو قالت المرأة اخترت نفسى وقال الزوج اجزت لا يقع وان نوى الطلاق* ولو قالت ابنت نفسى وقال الزوج اجزت يقع اذا نوى ولو قالت حرمت نفسى عليك فقال الزوج اجزت يصير الزوج مؤلئلا لان تحريم الحلال ايلاء لكن في مرنصاصا طلاقا فطلق كذا في الظهيرية* واذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسى فقال الزوج قد اجزت ذلك فهذا جائز ويقع عليها تطليقة رجعية ولا يشترط نية الطلاق من الزوج عند قوله اجزت لوقوع الطلاق* ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله اجزت لا يضح نيته* ولو قالت المرأة جعلت امرى بيدي فقال الزوج اجزت ذلك وهو يريد الطلاق صار امرها بيدها ولو قالت جعلت اخيا الى فقال الزوج اجزت ذلك وهو يريد الطلاق صار الخيارا ليهما كذا في المحيط في الفصل الثامن في الطلاق الذى يكون من غير الزوج* اخبرنا فلانا بطلق امرأتك فقال نعم ما صنع او بشر ما صنع قيل في الاول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الاطلاعى ولو قالت كنت جعلت امرى بيدي فاخترت نفسى وقال الزوج صدقت واجزت ذلك صار بيدها

صار بيدها الآن واختيارها قبل ذلك باطل * ولو قال قلت امس امرى بيدي اليوم فقال اجزت
 لم يصح لان اليوم قدم مضى كذا في العتابة * ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجزت اورضيت
 او الزمته نفسي لزمه الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو قال لها بعث بك امرك بيدك
 بال ألف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولو لم بها المال كذا في خزائن المفتين *
 ولو قال لها امرك بيدك وامرك بيدك او قال جعلت امرك بيدك وامرك بيدك * اذا تفويض
 وكذلك لو قال امرك بيدك فامر بك بيدك * ولو قال جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك فهو
 تفويض واحد كذا في محيط السرخسي * واذا جمع الزوج بين العاطل لتفويض وهو قوله امرك بيدك
 اختارى طلقى فان ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاما مبتدأ ولو ذكرها بحرف الذاء المذكور
 بحرف الغاء يجعل تفسيره ان صلح تفسيره لفظ الاختيار تصلح تفسير الامر باليد والامر باليد لا يصلح
 تفسير الاختيار والامر لا يصلح تفسير الامر وكذا في الاختيار لا يصلح تفسير الاختيار لان الشيء
 لا يصلح تفسير نفسه وان لم يصلح تفسيره يجعل ملقما تقدم وان تعذر جعله ملقما يحمل على العطف ولو
 ذكرها بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسيره للمعطوف عليه واذا عطف المعص على المعص
 فالتفسير المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط واذا كرر الاختيار والامر باليد بغير واو وذكر في
 آخره تفسيره كان ذلك تفسيره ما يليه دون ما قبله كذا في فائدة السرخسي * واذا قال امرك بيدك
 طلقى نفسك او قال لها اختارى طلقى نفسك فقالت اخترت نفسي يقال الزوج ام ارد الطلاق
 كان مصداقا ولا يقع عليها شيء * ولو قال لها امرك بيدك فاختارى طلقى نفسك قالت
 اخترت نفسي وقال الزوج لم ارد بشيء من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذاك ويقع تطليقة
 بانه بقوله امرك بيدك مع يمينه بالله ما اراد به التلث * ولو قال لها اختارى فامر بك بيدك
 مطلقى نفسك فقالت قد اخترت نفسي او قالت طلقت نفسي فهي طالق تطليقة بانه بقوله امرك
 بيدك كذا في المحيط * واذا قال امرك بيدك فطلقى نفسك او قال اختارى فطلقى نفسك فقالت
 طلقت نفسي او اخترت نفسي بغير واحدة بانه * ولو قال امرك بيدك وطلقى نفسك او قال
 اختارى وطلقى نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء * اذالم ينو الزوج الطلاق * ولو قالت
 طلقت نفسي يقع طلقة رجعية بالصريح الا ان يكون قد سوى التلث بقوله وطلقى نفسك ولو قال
 امرك بيدك واختارى وطلقى نفسك فاختارت نفسها لم يقع شيء * وكذا لو قال امرك بيدك

كتاب الطلاق (٥٥٢) في تفويض الطلاق * في الامر باليد

واختاري فاختاري او قال اختاري وامرك بيدك فامرك بيدك ولو قال امرك بيدك واختاري فطلقى نفسك فاختارت نفسها طلقت انتبين مع يمينه انه لم يرد الثلث بالامر وكذا لو قال اختاري واختاري فطلقى نفسك او قال امرك بيدك وامرك بيدك فطلقى نفسك كذا في غاية السروجي * وان قال قد جعلت امرك بيدك فامرك بيدك فطلقى نفسك فالامر واحد والثالث صار تفسير الامر كذا في العذائية * وان قال اختاري فاختاري فطلقى نفسك فقالت اخترت نفسي يقع باثنتان وكذا لو قال امرك بيدك فامرك بيدك فطلقى نفسك وان قال اختاري فطلقى نفسك وامرك بيدك فقالت اخترت يقع باثنتان * ولو قال امرك بيدك فاختاري فطلقى نفسك فاختارت نفسها او قال اختاري فطلقى نفسك فامرك بيدك فاختارت يقع واحدة باثنتان كذا في الكافي * ولو قال اختاري فامرك بيدك وطلقى نفسك فاختارت نفسها لا يقع شيء وان طلقت يقع واحدة هكذا في محيط السرخسي * وان قال امرك بيدك فاختاري واختاري وطلقى نفسك او فطلقى نفسك فقالت اخترت نفسي يقع واحدة باثنتان ولا يصدق الزوج في ترك النية * وان قال طلقى نفسك فامرك بيدك او جعلت الخيار بيدك فطلقى نفسك او طلقى نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلعت نفسها فهي واحدة باثنتان وان قال طلقى نفسك فاختاري فقالت اخترت نفسي يقع واحدة باثنتان وان قالت طلقت نفسي يقع باثنتان وان قال امرك بيدك اختاري اختاري فطلقى نفسك ولم ينوش فقالت اخترت نفسي يقع واحدة باثنتان * ولو قال امرك بيدك وسكت ثم قال طلقى نفسك ما يحبسك ان تطلقى نفسك ولم ينوب الامر شيئاً فقالت اخترت نفسي لا يقع حتى لو قالت طلقت نفسي يقع واحدة رجعية * وان قال امرك بيدك فاختاري واختاري او قال اختاري فامرك بيدك وامرك بيدك او قال امرك بيدك اختاري فاختاري او قال اختاري امرك بيدك فامرك بيدك او قال امرك بيدك اختاري واختاري ولم ينوش شيئاً لا يقع في الرجوع كلها * ولو قال جعلت امرك بيدك فامرك بيدك فاختارت نفسها يقع واحدة باثنتان بالنية او بالقرينة بان يكون في حال مذاكرة الطلاق وان نوى الثلث يكون ثلثاً * ولو قال جعلت امرك بيدك وامرك بيدك فاختارت نفسها يقع باثنتان * ولو قال طلقى نفسك طلاقاً ملك الرجعة فقد جعلت امرك بيدك في ثلث تطليقات بوائن فاختارت نفسها او طلقت يقع الثلث كذا في الكافي * ولو قال طلقى

نفسك واختاري فاخترت يقع بائنة وان طلقت يقع نثنان كذا في محيط السرخصي * ولو قال لامرأته امرك بيدك لكي تطلقى نفسك او حتى تطلقى نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشنى * ولو قال لامرأته انت طالق او امرك بيدك لم تطاق حتى تختار نفسها في مجلسها فحيث يجير الزوج ان شاء اوقع بتطبيقه وان شاء اوقع باختيارها كذا في محيط السرخصي * ولو قال امرك بيدك فاختاري او قال اختاري فامرک بيدك فالحكم الامر باليد حتى لو نوى الثلث يصنع وان افكرها واقربواحدة يحلف كذا في غايه السروجى * ولو قال لامرأته امرك بيدك فطلقى نفسك فدا فتقوله طلقى نفسك غدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * ان قال امرک بيدك فطلقى نفسك ثلثا للسنة او قال اذا جاء غد فلها ان تطلق نفسها ثلثا في مجلسها والسنة او الشرط لغومنه وان قال امرک بيدك فطلقى نفسك ثلثا للسنة او اذا جاء غد ولم ينوب الامر شيئا لالامر وضح غيرا فلها ان تطلق نفسها ثلثا للسنة او اذا جاء غد كذا في الكافى * التبريض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقا من الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال اذا قدم فلان فامرک بيدك فتقدم فلان فالامر بيدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فامرک بيدك يوما او قال اليوم الذي يقدم فيه فانا قدم فلان فالاختيار في ذاك الوقت كله اذا علمت بالقدوم غير انه اذا ذكر اليوم منكرا يقع على يوم تام وان مره يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يبطل بالقيام من المجلس وليس لها ان تختار نفسها في الوقت كله الا مرة واحدة ولو لم تعلم بتقدمه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التبريض ابدا هكذا في البدائع * ولو قال امرأتي بيد فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بمضيه وان لم يعلم فلان * ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامرها بيد فلان فمضى الشهر فامرها بيد في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التبريض معلق بمضى الشهر والمعلق بالشروط بصير مرسلا عند وجود الشرط ولو ارسل التبريض بعد مضى الشهر يقتصر على مجلس علمه كذا هذا * ولو قال امرأتي بيد فلان وفلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم احدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والا بطل كذا في محيط السرخصي * قال لمديونه ان لم تقض حتى الى شهر فامر امرئك يكون بيدي فقال المديون وليكن كذلك

ووجد الشرط له ان يطلقها كذا في الوجيز للكردي * ولو قال اذا جاء شهر كذا فامر بك بيدك
 يوما منه او قال من ساعة من يوم الجمعة ولم يكن له نية فليس بشيء الا ان يبين ذلك اليوم
 والساعة في المجلس كذا في العتابة * في المنتقى اذا قال لها اذا اهل الهلال فامر بك بيدك فان
 علمت ان الهلال قد اهل ولم تختبر نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت
 بعد الهلال بايام وقالت لم اعلم به فان جاءت بامراري انها فيه صادقة حلفتها على ذلك وقبلت
 قولها والامر بيدها وان جاءت بامراري انها كاذبة فيه لم اقبل قولها كذا في المحيط * واذا قال
 لا امرأتها اذا تزوجت عليك امرأة فامر تلك المرأة بيدك ثم خالعهما وطلقها بائنا او ثلثا ثم تزوج
 امرأة اخرى لا يصير امرها بيدها واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك المرأة بيدك ولم يقل
 عليك ثم انه طلقها بائنا او ثلثا او خالعهما ثم تزوج امرأة اخرى يصير الامر بيدها * واذا قال لها
 ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامر بك بيدك او قال فامرها بيدك ثم انه طلقها واحدة بائنة
 ثم تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى لا يصير الامر بيدها كذا في الذخيرة * ولو قال ان تزوجت عليك
 ما دمت في نكاحي او ما كنت في نكاحي فامر بك بيدك ثم طلقها بائنا او خالعهما ثم تزوجها ثم تزوج
 عليها ففي قوله ما دمت في نكاحي لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على
 رواية ايمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه ان قوله ما دمت او ما كنت سواء وفرق في مجموع النوازل
 بين قوله ما كنت وبين قوله ما دمت وأشار الى ان في قوله ما كنت يصير امرها بيدها لو تزوج عليها
 بعد ما تزوجها بعد الخلع لانه يثبت كون بعد كون ولا يثبت ديمومة بعد ديمومة كذا
 في فصول الاستروشنى * جعل امر امرأته بيدها ان تزوج عليها امرأة ثم انها ادمت على الزوج
 انك تزوجت على فلانة وفلانة حاضرة تقول زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح
 يصير الامر بيدها ولو كانت غائبة من المجلس واقامت هذه بينة انك تزوجت على فلانة بنت فلان
 بن فلان وصار امرى بيدي هل تسمع فيه روايتان والاصح انها لا تسمع لانها ليست بحصم في اثبات
 النكاح عليها كذا في الفصول العمادية * ولو قال لها ان دخلت الدار فامر بك بيدك ثم طلقها واحدة بائنة
 او ثنتين بائنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة
 او بعدما انقضت عدتها مدخولة كانت او غير مدخولة حتى لو تزوجها نطلقت نفسها يقع كذا
 في الخلاصة

في الخلاصة اذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامرک بيدک فدخلت دار فلان ثم طلقت نفسها ان طلقت نفسها قبل ان تزایل المكان الذي فيه صميت داخله طلقت وان مشيت خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط * في المتن لو قال لامرأته ان ضمت منك فمكنت في غيبتي يوما او يومين فامرک بيدک قال اذا مكثت يوما فامرها بيدها وهذا على اول الامر من رجل جعل امرأته بيدها على انه ان غاب منها كذا مدة تطلق نفسها متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رض الله ببقی الامر في يدها وفتى القاضي الامام نجار الدين رح انه ان كان لا يعلم مكانها الا يصير الامر بيدها قال وهذا اذا كانت مدخولة ما قبل ان يدخل بها لو غاب عنها تلك المدة لا يصير الامر بيدها ولو كانت مدخولة فغاب عنها تلك المدة امكنه في المصير لا يحیی الى بيتها يصير الامر بيدها قال هكذا افتى الشيخ القاضي الامام * ولو قال ان ضمت من كورة بخار فامرها بيدها فاذا خرج من الكورة الى الرستاق يصير الامر في يدها كذا في الخلاصة * ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ ظهير الدين رح او جعل امرأته بيدها على انه متى غاب عنها من بخار من المكان الذي يسكنان فيه شهدين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب من بخار شهرين وذلك قبل ان يبنى بها وطلعت المرأة نفسها قبل بنائها الا نطاق رنانه لم يغب منها من مكان يسكنان فيه ان هراد بالمكان الذي يسكنان فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشنی * واوفا ان ضمت من بخار فاسم بخار اطلق على القصبة على قول اكثر المشائخ قال الامام السرخسی اجم بخار من كرهينه الى نربركدا في الخلاصة * جعل امرها بيدها متى شاءت في الطلاق ان خرج من بلدة بخار بلا افع بها مخرج الى كوك سراى ومكثت فيها يومين لا نطاق كذا في الوجيز للكردي * مثل نجم الدين النسفی ممن قال لغيره ان ضمت من هذه البلدة وهضى على غيبتي سنة اشهر فامرأني بيدک حتى نخلعها ببقية مهرها ونفقة مدتها فغاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو تركه لم يطلق حتى لا يطل بالقيام من المجلس وغيره من مشائخ صر قند و بخار افتوا بانها تملك حتى يطل بالقيام من المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية * رجل جعل امرأته بيدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي نطاق نعمها متى شاءت فهضى ذلك الوقت وطلعت نفسها انه اختلفا

فقال الزوج اعطيتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها * اصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها وجل قال لا بى امرأته ان لم آتكم الى اربعين يوما فامر امرأتى بيدك فاذا مضى اربعون يوما بليليا ليها من الساعة التى تكلم فيها فامرها بيده مادام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد اتيتك وقال ابو المرأة لم تاتنى فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * ولو جعل امرها بيدها على انه ان غاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل نفقة اليها فهى تطلق متى شاءت نفسها فبعث اليها خمسين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرها بيدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الا امر بيدها ويرتفع اليمين عندا بى حنيئة ومحمد رح فلولم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هى ينبغي ان يكون القول قوله وتال هكذا سمعت من القاضى الامام الاستاذ فخر الدين رح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايفاء حق * وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ذكر في الذخيرة وحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم ارسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانت طالق او قال ان لم ارسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فارسل على يدى انسان قضاعت من يد الرسول لا يحنث لانه قد ارسل كذا في فصول الاستروشنى * جعل امرها بيدها متى شاءت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضى الشهر هذا فاسلها اليها بيد رجل ولم يجد الرسول منزلها وامطأها بعد مضى الشهر اجاب القاضى الاستروشنى بانها تماك الا يقاع وفيه نظر لان النفقة ان اضاعت في يد الرسول لا يصير الامر بيد هالان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها * قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فامر بك بيدك في طلاق متى شئت فمضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور لها الا يقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الا يقاع حتى يموت احدهما كذا في الوجيز للكردرى * رجل اراد ان يغيب من امرأته من سمرة فند فلما لبته بالنفقة فقال ان لم ابعث بنفقتك من كش الى عشرة ايام فامر بك بيدك لتطلقى نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة ايام لكن من موضع آخر هل يصير امرها بيدها في فتاوى ظهير الدين مابدل على انه يصير الامر بيدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم ابعث نفقتك

من كرمينة الى عشرة ايام فانبت طائق فبغت من موضع آخر قبل انقضاء عشرة ايام بحنث في يمينه
 كذا في الفصول العمادية * ان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامرک بيدک فنشزت بان ذهبت
 الى ابيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها البعثة لا يتنع كذا في البحر الرائق * ان ضمت منك
 فامرک بيدک فاصره الطائم لا يصير الامر بيده * وقال الشيخ ان احمره على الذهاب فذهب بنفسه
 صار بيدها كذا في الوجيز للكردي * ادا جعل امرها بيدها انه متى ضررها بعير حياية
 فهي تطلق نفسها مضر بها ثم اختلعا فقال الزوج صررتها بحياية بالقول قول الزوج كذا
 في الذخيرة * رجل جعل امر امرأته بيدها على انه متى ضررها بعير جنايته فهي تطلق نفسها
 متى شاءت فخرجت من البيت بعيران في الروح مضر بها هل يصير الامر بيدها فتد قيل
 لا يصير الامر بيدها ان اوصى صداقا المعجل وان لم يوصها ذلك لمها ان نذهب الى بيت ابيها
 من غير اذنه وتمنع نفسها لاستمعاء المعجل ولا يكون الحروح حياية وكان الشيخ الاثم الاجل
 ظهير الدين المرفعي اني رح يمتني بان الامر لا يصير في دها من ضرر بمصل وكان يقول حرودها
 من السبت حياية مطلقة والاول اصم كذا في المحيط * قال اها ان ام اطلق دها رامن الى شهر
 فامرک بيدک باستدان واحدت على زوجها ان ادعى ارجح المال على المعجل قبل مضي المدة
 لبس اها انتاع الطلاق وان ام يؤد ملكك الاثم * امرك انك ان دها حث من الماء الا انك
 فخرج من البلد وخرجت في مشاعته لا يكون ان ياء او اسدانها فاشارت ام دها كذا في كذا
 في الوجيز للكردي * مثل حد بي رح ضمن جعل امه امه امة بيدها الرقبة كذا في الامر
 فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مد ثلثة ايام وام طائفي في معاس ملكك
 وقالت الماذل بل علمت الآن فطلقت نفسي على العوا لم يكن احدا ان التوال المداة
 كذا في الفصول العمادية * وله جعل امه بيدها ان شرب المسكر او دها منها فوحد
 احدا الامر بين وطلقت نفسها ثم وجد لا حر لا يكون اها ان تطلق نفسها امرقا حري ولا يجعل
 امر امرأته بيدها على انه متى ضررها او ضا منها فان شاءت طلق نفسها واحدة وان شاءت
 انتمين وان شاءت ثلثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشاها اها ان تطلق نفسها احري
 في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في صبول الاستدويني * ان ضمت منك ستة اشهر
 ولم تصل بك نفسي ونفقتي في مدة المدة فامر طلائك بيدك ثم غاب عنها ولم تصل اليها بنفسه

ووصلت نفقته كان الامر بيدها لان الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيبحث اما اذا اعلقه بوجود الفعلين لا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين او قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق واخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاط * جعل امرها بيدها وهي صغيرة على انه متى فاب عنها سنة تطلق نفسها بالخسران يلحق الزوج فوجد الشرطا فبرأته من المهر ونفقة العدة وارفعت طلقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي * رجل جعل امرأته بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة تطلق نفسها فطلبت النفقة والتحت ولازمته فهذا ليس بجنابة اما اذا شتمته او مزقت ثيابه او اخذت لحيته فهذه جنابة * ولو نالت لزوجها يا حما راويا ابله او عايت مرگ دهاه فهذه جنابة منها * ولو جعل امرها بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم افتى الشيخ الامام الاستاذ رح انه يكون جنابة وقال القاضي الامام فخر الدين رح لا يكون جنابة قال وهذا موافق لما قال القديري ان وجهها وكفها ليست بعورة كذا في الخلاصة * والصحيح انها ان كشفت وجهها عند من يتهم بها فهو جنابة كذا في الظهيرية * ولو اسمعت صوتها اجنبيا يكون جنابة بان كلمت اجنبيا او كلمت حامداً ليسمع اجنبى او شافيت مع الزوج بسمع صوتها اجنبى كذا في الخلاصة * ولو شتمت اجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق * جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جنابة فجنبت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد ايام جنبت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فزال الزوج انى ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك ان تطلقى نفسك قالت بل ضربتنى لاجل الجنابة الثانية ولي ان اطلق نفسى فالقول قول الزوج هكذا في الفصول العمدية * ولو جعل امرها بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعنها الزوج ثم لعنته المرأة فضربها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشائخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج ام امرأته ثم قذف المرأة ام زوجها كذا في الظهيرية * ولو جعل الامر بيدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجير او يا ابن الاعرابى فضربها وانه كما قالت لها ان تطلقى نفسها ولو قالت له يا ابن النساج ان كان

ان كان كما قالت فلا يعتبر بهذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرثيق * ولو قال لها اي يدي
فقلت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرحت بما قال الزوج وان قالت تومي فففيه
اختلاف المشائخ والاصح انه جنابة وصار كما انها قالت تو خود ييدي كذا في خزائن المعين *
ولو جعل امرأته بيدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شاءت
فجاءت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلقت نفسي وطلسته بنية المهر
فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد زوم فقالت المرأة للناسي انه اقرب الصرب
واقرب بشرط صحة ايقاع الطلاق ومرة بتسلم بنية المهر الى مجاء الزوج بعد ذلك هذا القاضي وان من
انه ضربها بجنابة كانت منها واقامت على ذلك بينة وامنتها من صحة دعوته وان تعقب الاجوبة
على فسادها لمكان التناقض كذا في الذخيرة * رجل جعل الامر بيد زوجته بطليفة لو ضربها بغير جنابة
فصعدت السطح من غير ملأة نكحون هذه جنابة اذا صعدت للظارة والا فلا ولو جعل الامر بيدها
ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها اعطيني البطيخ فالتفت اليه على هيئة الالهة فضررها بكون جنابة وان
لم تلقها على طريق الالهة لا يكون جنابة ولو جعلت في امره معصية قال الامام علي هذا قالت
مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا العول منها جنابة وان جعلت في امرها من معصية
لا يكون جنابة كذا في جواهر الاحكام * لو جعل امرأته بيدها ان ضربها داه، ضربه، وضربها
هل يصير امرها بيدها هذه مسئلة الخلف على ان لا يضرب امرأته وامر ميره، ضربها، فلو اختلف
المشايع قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب مده وامر ميره وضربه يحنث وقيل لا يحنث
ولو اوجعها وقرصها او مد شعرها او مضها او خنقها وآلمها يصير الامر بيدها وهذا ان لم يدين في حاله
المزاج اما في حاله المزاج لو فعل ذلك مما زجه فله ان يصير الامر بيدها وان اوجه، او كذا اذا اصاب
رأسه انقها في حاله المزاج فاد منها لا يحنث وهو الصحيح كذا في اصول الاستروشنى * وادطاؤها شأ
من بينه بل ان نه حيث ام يجر العادة بالمساحبة بجنابة وكذا بدوها عليها وكذا اقتران الزوج والنساء رجال
وزوجي لا ولودها الى اهل الخبز المجرد بعضها لا يكون جنابة كذا في البحر الرثيق * جعل امرها
بيدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها انتك ان ندهمي في كل عشرة ايام الى بست ابويك مخفي
عشرة ايام او ازيد ولم يذهب اليهما قرارها ابوها ثم ذهبت بلا ادنه، ضربها صار الامر بيدها * جاءت ام المرأة
الى بيت الزوج فقال جاءت امك الكلبة فقالت الكلبة امك واخحك ضربها لا يصير الامر بيدها كذا

في الوجيز للكردي * ولو جاء صيف فامر الزوج للمرأة ان تبسط للمصيف الطنفسة لاجل ان ينام فلم تفعل فضر بها صار امرها بيدها ولو ضربها لترك غسل الثياب او ترك الطبخ فمذا ضرب بغير جنابة كذا في خزائن المفتين * ولو جعل امرها بيدها على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تمزقي حرك او لا تاكلي العذرة او كلّي او اضربي رأسك على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة * جعل امرها بيدها على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة لا زواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر * ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأته امرك بيدك كلما شئت فلما ان تختار نفسها كلما شئت في ذلك المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحدة فلو شئت طلقه واحدة يقع واحدة ولو شئت اخرى وهي في العدة يقع اخرى وكذا لو شئت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشئت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت اليمين بوقوع الثلث ولو شئت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت مدتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولو شئت بثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد اخرى كذا في فصول الاستروشنى في الفصل الحادى والعشرين * ولو شئت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقى من الثلث كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت او متى شئت فلما ان تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في اى وقت شئت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله امرك بيدك اذا ما شئت او متى شئت كذا في فصول الاستروشنى * ولوردت الامراء يمكن رد او لو قامت من مجلسها او اخذت في عمل آخر او كلام آخر فلها ان تطلق نفسها الا انها لا تملك ان تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع * وان قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر مشيئتها على المجلس وكذا في قوله ان شئت او ما شئت او كم شئت او اين شئت او اينما شئت وكذا لو قال لامرأته امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية * ولو قال لها اختارى اذا شئت او امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها عند ابي حنيفة رح تطلق ثانيا وقال ابو يوسف رح لا تطلق ثانيا قال شمس الائمة السرخسى قوله ضعيف كذا

في الخلاصة * قال لامرأته امر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت فهذا مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط * ولو جعل امرها بيدها ثم طلقها طلاقاً بائناً اخرج الامر من يدها في ظاهر الرواية * ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر منجزاً اما اذا كان معلقاً بان قال اكرتر اني اوما شئت ذلك فامر بك بيدك ثم انه خالفها او طلقها طلاقاً بائناً لم يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة او بعدما انتضت العدة كذا في الذخيرة * وفي الغيانية لو قال لها امر بك بيدك ما دمت امرأتني فهذا على الكساح وببطل بابتها بخلاف ما اذا طلقها رجعيًا وبخلاف ما اذا جعل امرها بيدها مطلقاً ولم يقل ما دمت امرأتني ثم ابلغها ثم تزوجها حيث يكون الامر بها في اظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المبرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريدني النجاة مني فامر بك بيدك ومعنى الطلاق ولم ينو الثلث فقالت طلعت نفسي ثلثاً فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول ابي حنيفة ربح كذا في التجنيس والمزيد * امرأة قالت ازوجني اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت ان كان الزوج نوى تفويض الطلاق اليها تطلق واحدة وان معنى ذلك طلعتي نفسك ان استطعت لا تطلق * رجل قال لعميره انريد ان اطلق امرأتك ثلثاً فقال الزوج نعم فقال الرجل طلعت امرأتك ثلثاً قالوا تطلق ثلثاً والصحيح ان هذا ما تقدم سواء انما يتبع الطلاق اذا اراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضي خان * قال لامرأة زوجني ابنتك على ان امر امرأتني بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم يملكها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأتها قال ان طلقها في ذلك المجلس طلقت وان قام لم يملك كذا في الخاوي * ولو قال امر بك بثلث تطلقين بيدك ان ابرأتني من مهرك فقالت وكلني حتى اطلق نفسي فقال انت وكلني لتطلقني نفسك فاذا ابرأته من المهر اولاً ثم طلقت في المجلس يقع وان امرت ببراءة لا يقع * ولو قالت ازوجها تركت مهري عليك على ان جعلت امرى بيدي ففعل ذلك فمهرها قائم ما لم يطلق نفسها كذا في محيط السرخسي * لو اكره ان يجعل امر امرأته في يدها ففعل صحيح ومن ابى بصرها اكره ان يكتب على القرطاس امرأته طالق او امرها بيدها لم يصح الا اذا نوى كذا في العتامة * عبد قال لمولاه زوجني امتك هذه على ان امرها بيدك فزوجها لم يصر الامر بيده وان بدأ المولى

فقال زوجته منك على ان امرها بيدى فقبل العبد صار الا مزبده كذا في محيط السرخسى *

الفصل الثالث في المشيئة * اذا قال لها طلقى نفسك سواء قال لها ان شئت اولا فلها ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له ان يعزلها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وترنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقتصر على المجلس ويمالك العزل عنه كذا في الجوهرة النيرة *

ولو قال لها طلقى نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلقى ضرتك لا يقتصر على المجلس لانه توكيل هكذا في الكافي * قال لامرأته طلقى نفسك ونوى الثلث فطلقت نفسها ثلثا مجتمعما او متفرقا او قالت طلقت نفسى فثلث ولو طلقت واحدة او اثنتين وقعت ولو طلقت واحدة وسكتت ثم ثنتين وقعت واحدة كذا في التمر تاشي * وان نوى اثنتين يقع واحدة الا اذا كانت امة كذا في السراج الوهاج *

وان نوى واحدة لم يقع شيء بايقاع الثلث عند ابي حنيفة رجع وعندهما يقع واحدة * ولو طلقت واحدة ولا نية للزوج او نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسى اوانا حرام او بائن او بنة او بريئة كذا في التمر تاشي * ولو قالت اخترت نفسى لم تطلق وخرج الامر من يدها هكذا في فتح القدير * ان قال لها طلقى نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلقى نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لا يقع في قول ابي حنيفة رجع وقال لا يقع كذا في الهداية *

ان قال لها طلقى نفسك واحدة فقالت طلقت نفسى واحدة واحدة واحدة يقع واحدة وتلغو الزيادة ولو قال لها طلقى نفسك تطليقة رجعية فطلقت بائنة او قال لها طلقى نفسك تطليقة بائنة فطلقت رجعية يقع ما امر به الزوج اما انت به كذا في البدائع * ولو قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلثا وقد دخل بهما فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتهما على التعاقب طلقت كل واحدة منهما ثلثا بتطبيق الاولى لا بتطبيق الاخرى الاولى لان تطبيق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما باطل *

ولو بدأت الاولى فطلقت صاحبتهما ثلثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبتهما دون نفسها لان في حق نفسها مالكة والتماليك يقتصر على المجلس فاذا ابدأت بطلاق صاحبتهما خرج الامر من يدها وتطبيقها نفسها لا يبطل تطبيقها الاخرى بعد ذلك لانها في حق الاخرى وكيلة والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا في الظهيرية * في المنتقى من ابي حنيفة رجع فيمن قال لامرأتين طلقا انفسكما ثم قال بعده لا تطلقا انفسكما فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها مادامت في ذلك المجلس ولم يكن

ولم يكن لها ان تطلق صاحبته بعد النهي كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة * اذا قال لامرأتين له طلقا انفسكماثلثا ان شئتما فطلقت احدهما نفسها وصاحبتهماثلثا في المجلس ام تطلق واحدة منهما فانطلقت الاخرى نفسها وصاحبتهما بعد ذلك ثلثا قبل الفياض من المجلس طلقثاثلثا ولوطلقت احدهما لم يقع الطلاق * ولو قال من المجلس ثم طلقت كلواحدة منهما نفسها وصاحبتهماثلثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط * ولو قال طلقني نفسك ثلثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة او ثنتين لا يقع شيء في قواهم جميعا كذا في البدائع * ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة وان كان بعضها متصلا ببعض طلعت ثلثا دخل بها ولم يدخل كذا في التبيين * ولو قال لها طلقني نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة كذا في الكافي * وان قال لها طلقني مني شئت فلها ان تطلقها في المجلس وبعدها المشيئة مرة واحدة وكذا قواهم من شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها ابدا حتى يقع ثلث كذا في السراج الوهاج * ولو قال طلقني نفسك كيف شئت لها ان تطلق كما شاءت بانما اورجعه او واحدة او ثنتين او ثلثا ويختص بالمجلس كذا في التهذيب * ولو قال طلقني نفسك ان شئت وطلقني ملانه امرأة له اخرج ان شئت فقالت فلانه طالق وانا طالق او قالت انا طالق و فلانه طالق فطلقا جميعا كذا في فتاوى قاضي حان * ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا ان شئت فقالت انا طالق لا يقع شيء الا ان يقول انا طالق ثلثا كذا في النازحانية * ولو قال لها طلقني نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا * رجل قال لامرأته طلقني نفسك اذا شئت ثم حزن الرجل جمونا مطمنا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رح كل شيء يملك الزوج ان يزجعه من كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع من كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضي حان * في المنتقى من ابي يوسف رح اذا قال لها طلقني نفسك واحدة بانته مني شئت ثم قال لها طلقني نفسك واحدة املك الرجعة مني شئت فقالت بعد ايام انا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها جوابا للكلام الآخر كذا في المحيط * رجل قال لامرأته طلقني نفسك مشرا ان شئت فقالت طلقني نفسي ثلثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضي حان * ولو قال لها طلقني نفسك ان شئت فقالت شئت لا يقع كذا في البدائع * في الزيادات اذا قال لامرأته اذا جاء غد فطلقني نفسك بالحق درهم ثم رجع قبل مجيء الغد لا يعمل

رجومه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غد فطلقني على الف درهم ثم رجعت قبل مجيء الغد يعمل رجوعها كذا في التاتارخانية * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالمجلس كذا في التهذيب * اذا قال انت طالق ان اردت او رضيت او هويت او احببت فقالت شئت او اردت في المجلس يقع الطلاق كذا في الحاوي * واذا قال لها انت طالق ان اصحبك او وافك فقالت شئت وقع كذا في التاتارخانية * ولو قال انت طالق ان شئت فقالت احببت لا يقع كذا في غاية السروجي * ولو قال لها شائي الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم يكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلاقك يقع بلاية * ولو قال ان شئت فانت طالق فقالت نعم او قبلت او رضيت لا يقع ولو قال انت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه ابى بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوى الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذا في الهداية * ان قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو على وجهين اما ان علقت مشيئتها بشيء ماض قد وجد نفى هذا الوجه يقع الطلاق واما ان علقت مشيئتها بشيء لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها ومن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء ابى كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان شئت فقالت انا طالق فهي باطل وان قالت انا طالق ثلثا فهي ثلث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت ثلثا لا يقع عند ابى حنيفة رح وعندهما يقع واحدة كذا في محيط السرخسي * قال انت طالق ثلثا ان شئت فشاعت واحدة لم يقع ولو شئت واحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثا خل بها اولا ولو شاعت واحدة وسكنت فقد امرضت حتى لو شاعت بعدها لم يقع كذا في التمرتاشي * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلث مرات شئت كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذا في محيط السرخسي * داود بن رشيد من محمد رح اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهذه طالق ثلثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت

انتهين فقالت قد شئت طلقنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت فتزوجها فلهما المشيئة في مجلس العلم كذا في محيط السرخسي *
ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان يتقيد بمجلس علم فلان فان شاء في مجلس علمه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا ببلغه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذا في المدائع * ولو قال لامرأته انت طالق وطالق و طالق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذا لو قال شئت اربعة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فلهذه المسئلة على وجهين * ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق او قدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي او وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعاد كلمة الشرط فقال ان شئت ون لم تشائي فانت طالق او لم يعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت طالق والفاظ ثلثة المشيئة والاباء والكراهة فان لم يعد كلمة الشرط ومطى لابسع الطلاق في الوجود الثلثة قدم الطلاق على المشيئة او اخرج او وسط وان اعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق ابدا وكذا لو قال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق او ذكر الكراهة مكان الاباء وان تدم الطلاق على المشيئة فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي فقالت في مجلسها شئت طلقنا وكذا لو قامت من مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقنا اعد المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وان ذكر الاباء وتدم الطلاق على الشرط فقال انت طالق ان شئت وان ابيت وقالت شئت او قالت ابيت يقع الطلاق وان قامت من مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ابيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد ربح هذا اذا لم ينوشيا وان نرى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجود كلها قدم الطلاق على الشرط او اخرج او وسط كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لها انت طالق ان شئت او لم تشائي ان شاءت في المجلس طلقنا بحكم المشيئة وان قامت من مجلسها طلقنا ايضا واذا قال لها انت طالق ان شئت او ابيت فهو على احد الامرين في مجلسها ان شاءت في المجلس طلقت وان قالت في المجلس ابيت طلقنا ايضا وان قامت قبل ان تشاء ان تهاين لا تطلق ولا يكون الاباء

الا بكلامها هذا اذا لم يكن للزوج نية فان نوى ايقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى
 فيقع الطلاق عليها لامحالة هكذا في المحيط * ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي
 فانت طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين
 فانت طالق لا تطلق ولو قال انت طالق ان ابيت او كرهت طلاقك فقالت ابيت تطلق ولو قال
 ان لم تشائي طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشاء لا تطلق كذا في محيط السر حسي * ان قال لها
 ان كنت تحبينى او تبغضينى فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها
 خلاف ما اظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال لها ان كنت تحبينى بقلبك
 فانت طالق فقالت انا احبك وهى كاذبة طلقت عند ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا
 في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق واحدة فان كرهت فثنتان فان كرهت يقع الثلث احدها
 بالاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العتابة * بشر بن الوليد عن ابى يوسف رح
 رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا الا ان تشائي واحدة فقامت من مجلسها قبل ان تشاء شيئا
 طلقت ثلثا وان شاءت واحدة قبل ان تقوم لزمتهما تطليقة واحدة وكذلك لو قال انت طالق ثلثا
 الا ان تريدى واحدة او الا ان تهوى واحدة او الا ان تحبى واحدة وكذا لك لو قال لها
 انت طالق ثلثا الا ان يشاء فلان واحدة او الا ان يهوى فلان واحدة او الا ان يحب فلان واحدة
 او الا ان يريد واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلان حاضر افله ذلك اذا علم به في المجلس الذى
 يعلم فيه كذا في المحيط * ولو قال لها انت طالق ثلثا الا ان يرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس
 فان قام فلان عن المجلس قبل ان يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلثا وهذا لو قال لها انت طالق
 ثلثا ان لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس * ولو قال انت طالق ثلثا الا ان ارى
 غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس رأيت غير ذلك
 لا يقع الثلث وكذلك اذا قال الا ان اشاء انا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس * واذا قال
 لامرأته انت طالق ان شاء فلان او ان احب او ان رضى او ان هوى او ان اراد فبلغ ذلك فلانا
 فله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت انا او احببت انا حيث لا يقتصر على المجلس واذا
 لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا قال ان شئت انا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق
 لم يذكر

لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رح ينبغي ان يقول شئت الذي جعلته الى ولا يشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط ان يقول شئت طلاقك وايقال لها انت طالق ان لم يشأ فلان يقال ولان في المجلس لا يشاء طلقك ووقول داك اسمه ثم قال لا يشاء لا يطلق حتى يموت كذا في الدخيرة * ولو قال لا مرا تب ان شئت ما فاما طالق لا يشاء احد هما لا يقع ولو قال لرحلين ان شئما بهي طالق ثلثا مشاء احدهما واحده والاخر منهما لا يقع وايقال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاحد من طلاك مع طلاق هذا يقع عليهم بمشبهة الاولين ان اراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرحسي * ولو قال ان شئت وشاء وزان يعلق بمشبهتهما كذا في الكافي * ولو قال انت طالق ادا شئت وشاء فلان وداك قد شئت ان شاء فلان يقال ولان شئت لا يقع كذا في محيط السرحسي * واذا قال لها انت طالق عدا ان شئت فلها المشيئة في العدا ولو قال ان شئت فانت طالق عدا فلها المشيئة في الحال وامر بدر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان المشيئة في العدا في المسئلتين جميعا وعلى هذا اذا قال لها احتاري عدا ان شئت احدي ان شئت عدا لك يدك عدا ان شئت امرك يدك ان شئت عدا والمشيئة في العدا في الحال من عدا ان شئت رح وعلى هذا اذا قال لها اطلقني يدك عدا ان شئت طلقني يدك ان شئت عدا ان شئت طلقني يدك عدا ام لكن لها ان تطلق يدك اجمعي بحبي عدا في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح عدا ان قدم المشيئة فلها ان تطلق يدك في الحال فتقول في الحال طلب يدك عدا ان شئت المحيط * ولو قال انت طالق عدا ان شئت وقال شئت الساعد لا يقع وان شاء بعد داك في العدا يقع كذا في محيط السرحسي * ولو قال لها ان شئت السامة وانت طالق عدا او يدك دك وامر بالسمامة فداك شئت ان اكون عدا طالفا وقع الطلاق في العدا واوقال شئت ان يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق يخرج الامر من يدها كذا في المحيط * ولو قال انت طالق امس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرحسي * ولو قال انت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر * رحل قال لا مرا تب انت طالق ان امر فلان طلاك اليوم فقال فلان لا اشاء لا تطلق لان له ان يشاء في اليوم كذا في صاوي قاضي حاش * ولو قال لها اذا جاء غد فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في العدا كذا في المحيط * ولو قال انت طالق

إذا شئت أن شئت أو أنت طالق إن شئت إذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شئت وعند
 أبي يوسف رح أن أخر قوله إن شئت فكذلك وإن قدمه تعتبر المشيئة في الحال فإن شئت في المجلس
 تطلق نفسها بعد ذلك إذا شئت وأما قامت من المجلس قبل أن تقول شيئاً بطل وقال شمس الأئمة
 في إن شئت فأنت طالق إذا شئت ههنا شيئتان الأولى على المجلس والأخرى مطلقتهما معلة
 بالموثقة فمتى شاءت بعد هذا طلقت قال وإن لم تقل شئت حتى قامت من المجلس فلا مشيئة
 لها ولا فرق بين أن يقول إن شئت الساعة أو لم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير* ولو قال
 لها أنت طالق متى شئت أو مبتمما شئت وإذا شئت أو إذا شئت فلها أن تشاء في المجلس
 وبعد القيام من المجلس. ولوردت لم يكن رداً ولا تطلق نفسها إلا واحدة كذا في الكافي*
 ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله إذا شئت فلا يقتصر على
 المجلس كذا في غاية السروجي* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدأ كلما شاءت
 في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً كذا في المحيط* ولو طلقت نفسها
 ثلاثاً جملت لا يقع شيء عند أبي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة ولا يرد بالرد وإذا قال لها
 أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثاً وتزوجت بزواج آخر ثم عادت إليه وطلقت نفسها
 لا يقع ولو طلقت نفسها طلقة أو طلقتين ثم تزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول يملك
 عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة إلى أن توقع الثلاث خلافاً للمحمد رح كذا في
 التبیین* ولو قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثاً فشاءت واحدة فذاك باطل كذا في المحيط* ولو قال
 أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وإن قامت من مجلسها فلا مشيئة لها
 وإن قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة قبل المشيئة فإن قالت قد شئت
 واحدة بائنة أو ثلاثاً وقال الزوج نويت ذلك فهو كما قال أما إذا أرادت ثلاثاً والزواج واحدة بائنة
 أو على القلب يقع واحدة رجعية وإن لم تحضره النية تعتبر مشيئتها فيما قالوا جرياً على موجب
 التخيير كذا في الهداية* وهذا عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يقع شيء مما لم تشأ فإن شاءت أو تعبت
 واحدة رجعية أو بائنة أو ثلاثاً بشرط مطابقة إرادته وما قاله أولى وأمره الخلاف يظهر في موضعين
 فيما إذا قامت من المجلس قبل المشيئة وفيهما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه يقع عنده طلقة
 رجعية ومندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبیین* وإن قال لها أنت طالق كم شئت

او ما شئت طلقت نفسها ما شاءت واحدة او اثنتين او ثلثا ما لم تقم من مجلسها او تأخذ في عمل آخر
ويتعلق اصل الطلاق بمشيئتها فان ردت الامر كان رد اول قول لها طلقتي نفسك من ثلث اشئت
او اختاري من ثلث ما شئت فلم ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لها ان يطلق نفسها ثلثا
عند ابى حنيفة رح وقال لها ان تطلق نفسها ثلثا ايضا كذا في الكافي * وعلى هذا الخلاف
بقول طلق من نسائي من شئت فليس به ان يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا
في غايه السررجي * ولو قال طلق من نسائي من شاءت بشئ كامل له ان يطلقهن كذا
في فقه القدير * اولياء المرأة اذا طلبوا من الزوج ان يطلقها بماله الزوج لا يسلم لها ذلك منى
او عمل ما تريد وخرج مطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التخييض ويكون القول قولها ان لم يرد
به التخييض كذا في الخلاصة * واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس ويعدو
ولها ان يرجع كذا في الهداية * ان قال لها طلقتي بنفسك وصاحبك ما لها ان تطلق نفسها
في المجلس لانه تعويض في حقها وان تطلق صاحبها في المجلس وفيمه لا تتركه في حقها
وان قال لرجلين طلقا امرأتي ان شئتما فليس لاحدهما المنفرد بالطلاق ما لم يشعرا له ان قال
طلقا امرأتي وام يحرر بالمشيئة كان تركها وان لاحدهما ان يطلقها كذا في المحرقة المبررة *
ان وكل رجائين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلقها اذا لم يردن طلاق بماله والزوج ما لا يرد
ولا لا يطلقها احد كما بدون صاحبه يطلق احدهما لم يطلقها الآخر وطبق احدهما واجارا الآخر
لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا جميعا فلهما طلقا احدهما واحدة لم يطلقها الآخر وتطلقه لا يقع
شيء حتى يجتمعا على الثلث كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لرجلين طلقا فلهما ان يتردد كل واحد
منهما بالطلاق وكذا يملك احدهما واحدة والآخر ثنتين كذا في الغناية * ولو قال لغيره اب وكلمي
في طلاق امرأتي ان شئت فشاء في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل من المجلس قبل ان يشاء بطل
الوكيل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال لغيره طلق امرأتي فلهما ان يتردد كل واحد
ما لم تشأ ولها المذمة حتى يجلس عليها وان شاءت في مجلس عليها حتى يتردد لا يطلقها الوكيل
في ذلك المجلس يمنع وان قام من مجلسه بطل الوكيل ولا يقع طلاقه عند المثل قال الشيخ الامام الاحل
سمس الاثمة الحلواني رح ينبغي ان يحفظ هذا وان المولى في نفسه نعم وان ما مذموب الاطلاق
الذي يكتسبها الزوج من العرق يكون معها كسبت منك هذا الكتاب ما لم يبيها في طلاق

فان شاءت فطلتها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الايقاع من مجلس مشيئتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع واذا قال لغيره انت وكيلى في طلاقها على انى بالخيار او على انها بالخيار او على ان فلانا بالخيار فالوكالة جائزة والخيار باطل * واذا قال لغيره طلق احدى نسائى وطلق واحدة منهم بعينها صم وليس للزوج ان يصرف الطلاق الى غيرها وكذا اذا طلق واحدة منهم لا بعينها صم ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط * رجل قال لآخر وكلتك في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع ولو قال وكلتك في جميع اموري التى يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البيعات والآنكحة وكل شىء كذا في فتاوى قاضى خان * وكله بان يطلق امرأته تطليقة فطلقها ننتين لا يجوز عنده وعندهما يقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلث طلقث ثلثا وان لم ينو الثلث لا يقع شىء في قول ابى حنيفة رح * رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقتك باثنا يقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل ابنتها لا يقع شىء * ولو قال للوكيل طلقها تطليقة باثنة فقال لها الوكيل ابنت طالق تطليقة رجعية يقع واحدة باثنة * رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي اخی فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع * رجل قال لغيره لا انهاك من طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولو رأى انسا نا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير المطلق وكيلا ولا يقع الطلاق كذا لك ههنا كذا في فتاوى قاضى خان * قال لغيره طلق امرأتى باثنا للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها في طهر واحد طلقث واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق * ولو وكل غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلقته باطل لان الوكالة بطاقه لا يثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضى خان * من قال لا امرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صم ويصير فلان وكيلا بالتطبيق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزبادات ما يدل على انه لا يصير وكيلا قبل العلم قيل في المسئلتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيلا وان لم يعلم لو ان الزوج نهى المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا

معزولا بنهي المرأة قبل العلم بالنهي وضار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلا ان يطلق امرأته ثلثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا ان يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهي لانه لو انزل انزل بالنهي مقصود الاتبع بالنهي المرأة من شيء وما فوض اليها شيئا حتى يصح نهى الغائب بطريق التبعية وتعذر القول بانزاله مقصود بالنهي قبل العلم ولهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهى المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل اما اذا نهىها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل لا بصير فلان معزولا وان علم بالعزل وقيل الانطلاق بصير معزولا اذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما قال الاجنبي نطلق الى فلان وقيل انه حتى يطلق امرأتي ثم نهىها بعد ذلك صح النهي ولو نهى المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما قال بعده ان جاءك امرأتني فطلقها او قال ان خرجت اليك امرأتني فطلقها ثم انه نهى الوكيل عن الايقاع بعد محيى المرأة اليه وبعد خروجه اليه يصح النهي اذا علم كما نزل الجني والمخرج يد في المحيط * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اخذوا منه والمصحح انه يقع * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باننا او رجعه ثم طلقها الوكيل وطلاق الرجل واقع مادامت في العدة ولا يعزل بالبدل المولى ان لم يكن طلاق الوكيل بل ان لم يكن طلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انتضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقها وان كان الموكل نذر جهابعد انتضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو اراد الزوج او المرأة او غيره ان يتركها الوكيل فطلقها الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مريدا ونصى الغاضى بطلاق الوكيل او كالة خنى ارصاه مسلم او بزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو اراد الوكيل والعيان بالله كان على الركاثة وان لحق بدار الحرب الا ان يقضى الغاضى بطلاقها كذا في فتاوى قاضى خان * الوكيل بالطلاق ليس له ان يوطئ غيره * وادار طلاقه او مدا بطلاق صح كذا في السراجين * وادار طلاقه يرد ثم طلق ام يقع واوسكت بالانكاح ثم طلق وقع ولو قال له طلقها فدا فقال الوكيل است طلق فدا كان باطلا ولو قال لطلقها فقال الوكيل است طلق ان دخلت الدار فدخلت لم يقع واد قال لغيره طلق امرأتني ثلثا فطلقها الموكل لا يصح وكذا الوفاق لغيره الموكل امرأتني بصفى تطلقها وطلقها الوكيل لا يقع شيئا كذا في البحر الرائق * الوكيل بالطلاق المنجر اذا طلق لا يصح كذا في التتمة في كتاب النكاح * رجل

اراد السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم مزله بغير مضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح مزله وان كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح مزله الا بمضر منها قال شمس الائمة السرخسي والصحيح انه يملك عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة ولو وكل رجلا بالطلاق وقال كلما مزلتك فانت وكيلى قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة قال الشيخ شمس الائمة السرخسي الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الاصم رح اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينعزل وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكلتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة كذا في التارخانية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبناها او قال ابنها فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج ان يرجع عنه واذا طلقها الوكيل يقع واحدة بائنة وليس لهذا الوكيل ان يوقع اكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال طلقها على ان لا تخرج من البيت شيئا فقال لها طلقتك على ان لا تخرجي من البيت شيئا فقبلت طلقك اخرجت او لم تخرج ولو قال طلقتك بشرط ان لا تخرجي من البيت فان اخرجت لا تطلق وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في العتائية * رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المجعل اليه فطلق قال محمد رح ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق ان جن ساعة ثم افاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته اذا قال لغيره طلق امرأتى اذا حاضت وظهرت فقال لها الوكيل اذا خضت وظهرت فانت طالق كان بالاطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * قال لآخر زوجتي فلانة وطلقها ثلثا ثم ظهر ان الآخر قد تزوجها قبل الامر او بعده بنفسه ينبغي ان يبقى وكيلا بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة * الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية * الرسالة ان يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يها نسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع * وفي فوائد نظام الدين امر به ست زن منه دكه اگر فلان كار كنم تو پاي خود را كشاده كنى هرگاه كه خواهي آن كار كرد و پيش از پاي كشاده كردن باشوى خلع كرد پس از ان پاي تو امده كشاده كردن ياني اجاب رح تواند و اگر مده گشته باشد باز نكاح كند تواند ياني قال في

ذکر فی الزیادات فی الباب الاول اذا امر رجلا ان يطلق امرأته بالف ثم ابانها بنفسه ایس للوکیل ان يطلقها وكذلك ان جدد النکاح * ولو طلق امرأته بائنا ثم وكل رجلا بان يطلق امرأته علی مال فطلقها علی مال وقبلت طلقت ولا یجب المال ولو جدد النکاح فی العدة فطلقها الوکیل وقبلت طلقت ویجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النکاح فطلقها وقبلت لا یتع * فی موائد جدی رح قال لامرأته اگر زبرتوزن خواهم امری دست تو نهادم ثبت حرمة المصاهرة بینہ و بین امرأته * لیسہ امہا هل یبقی الامر فی یدہا بعد ثبوت الحرمة حتی لو تزوج امرأة لہا ان تطلقہا قال یبقی الامر فی یدہا لتصور قضاء القاضی بہ فانه لو قضی بجوار نکاح التي زنی دامہا او ابنتہا اند عند محمد رح خلافا لابی یوسف رح کذا فی النصول العمدان بہ * جعل امرہا یدہا براءکہ اگر کابین بخشی پای خود کشادہ کنی متنی شئت و کانت و هبت مہرہا لہ قبل ان یجعل الامر یدہا قال شیخ الاسلام نظام الدین وبعض اصحابہا ان تطلق نفسها وبعضہم قالوا لیس لہا ان تطلق کذا فی الوجیز للکون ری * مردی بسفر میرفت زن را گدگد اگر یکہ از رفتن من براءہ و من برتوزن آمدہ باشم و نفقہ من بتوزن سبہ باشد امر تو بدست تو نهادم ہر وقت مادہ پای خود کشادہ کنی پیش از گذشتن یکہ نفقہ رسیدہ اما مرد نہ آمد امر زن بدست زن شد و شد ط امر کہ دست زن شود و دوییز است نا آمد ان و نفقہ نارسیدہ ان یکی ازین دو یا نہم ، یکی بی بیلاف قوله من و نفقہ من نرسد و یکی رسیدہ است و می شود در آیت منوی اجاب عنہا شیخ الاسلام علاء الدین * محمود الحارثی المروزی و صیررتہا رجل قال لامرأته ان ضمت عنک شہداء امریک بیدک این مرد را کافر اسیر برد هل یصیر امرہا یدہا احاب لی و کان والدی یقبل ان اجبرہ علی الذہاب فذهب بنفسہ بنمعی ان یتحقق الشرط و هو العیقة لان الالہ ان مکرها او باسیا او عامدا سواء فی تحقیق الخنث کذا فی الخلاصہ * و فی مستغنیات صاحب المحیط ذال لہا اگر در روز از تو غائب شوم و نفقہ من بتوزن سبہ تو بدست تو نهادم ، در گذشت و اخذت فی وصول النفقة شوی میگوید کہ رسانیدہ ام و زن نہ است اجاب رح قول قول زن باشد تا امر بدست وی باشد و این روایت اصل است در روایت منہی بر کس این است کذا فی النصول العمدان قال لآخر اگر سیم من بہی الی وقت کذا امر بدست من مادی طلاق زن خواستہ منی را فقال نهادم فلم یعطہ المال حتی مضی ذلک الوقت و قد تزوج امرأة

فلیس لصاحب المال ان یطلقها ولو کان قال اگر نسیم من مذهی الی وقت کذا امر بدست من نهادی طلاق زنی را که بخواهی و باقی مسئله بحالها فله ان یطلقها کذا فی المحيط * رجل جعل امر امرأته بیدها فقالت دست باز داشتم ولم تقبل خویشن را لاتبین ولوقالت منیت نفسی ان کان المجلس قائما یصدق والا فلا وبعض مشائخنا قالوا ینبغی ان یفع کذا فی الظهیریة * ولو قالت انکرم موالت مانویت طلافا صدقت ولو قالت نوبت طلقت ولو قالت طلاق انکرم یقع بدون النیة کذا فی الخلاصة * ذکر شیخ الاسلام قال لها امر بدست تو نهادم شش ماه را والامر بیدها عند تمام ستة اشهر کذا فی الوجیز للکردری * وفی فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رح مردی مرزن خود را گفت که اگر ده روز نفقه تو از من بتو نرسد بعد از ان پای خود را کشاده کن ثم انها صارت ناشزة حتی مضی المدة فینبغی ان لاتطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته اگر یکماه نفقه تو نرسانم بتو امر تو بدست تو بعد ازین زن بیدستوری شوی بخانه پدر بخشم رفت و یکماه باشد و این مرد نفقه نفرستاد ینبغی ان لا یصیر امرها بیدها وقد وردت الفتوی عن قال لامرأته اگر بعد از ده روز پنج دینار زر بتو نرسانم فامرک بیدک لتطلقی نفسک متنی شش ده روز گذشته و آن زر نرسانید هل لها ان تطلق نفسها قلت نعم اگر مرادشوی آن بوده است که اگر بر فورده روز تمام شدن نرسانم پای خود را کشاده گرداند و ان لم یرد به الفور لیس لها ذلک مالهم یمت احدهما واستصوب والدی هذا الجواب کذا فی فصول الاستروشنی * سئل بعض استاذنا عن قال لامرأته اگر ازین شهر بیدستوری تو بروم امر تو بدست تو نهادم تپای خود کشاده کنی هر وقت که خواهی این مرد کوک سر رفت و دوش با روزه باشد بیدستوری زن پای کشاده کردن تواند یا نی اجاب فی واللہ اعلم واقعة الفتوی رجل خاب عن امرأته بعد از سه ماه نامه آمد ازین مرد در ان نامه نوشته بود که اگر از وقت غیبت من دو ماه بر آید دتن من درین مدت بتو نرسد پای خود کشاده کنی هرگاه که خواهی و معلوم شد که این مرد این نامه را بعد از ان نوشته که یکماه پیش بر غیبت ادبیامده بوده است اما آرنده نامه در راه دیر مانده است درین صورت این زن پای خود تواند کشاد و یا نی چون سه ماه گذشته و این زن را علم نبوده است فیل فی باب ما یجعل فیه امر امرأته الی غیره بالوقت فی آخرایمان الجامع انه یصیر الامر بیدها وفی فوائد

و فی فوائد هبج الاسلام برهان الدین امر به ست زن نهاد که ویرا بی جنایت شرعی نزد
 پس از ان این زن را گفت که هر ده روزی ترا دستوری دادم تا بخانه پدر و مادر روی ده روز
 گذشت و از ده روز شد پدر و مادر آمدند و بایشان رفت بخانه ایشان بدین جنایت بید ستوری
 رفتن بزدهل یصیر امرها بیدها اجاب نعم یصیر واللہ اعلم * و رأیت فتوی اجاب عنها عمی
 نظام الدین رح و صورتها جعل امرا مرآته بیدها ان ضربها بغير جنایة شرعیة پس مادر زن بخانه
 این مرد آمد مرد گفت من را که این مادر داده سگ است چرا آمده است زن گفت مادر تست
 و خواهر تو مرد زن را بر د امر به ست زن نشود کذا اجاب رح کذا فی الفصول العمادیة * جعل
 امرها بیدها علی انه متى ضربها بغير جنایة فهی تطلق نفسها ثم قال لها الزوج لعنت برتو باد فقالت
 لعنت خود برتو باد تکلما فیه بعضهم قالوا هذا لیس بجنایة منها لانها با نية و لیست بمادیة
 و عامتهم علی ان هذا جنایة منها و هو الاصح و علی هذا اذا قال لها ای مادرت سیاه فقالت المرأة مادر
 تست سیاه فعلى قول الاولین هذا لیس بجنایة و العامة تکلما فیمابینهم و قال بعضهم ان كانت ام الزوج
 حیة فهذا لیس بجنایة منها فی حقه و ان كانت امه ممتة فهذا جنایة منها فی حقه و بعضهم الاولایصیر الامر
 بیدها سواء كانت ام الزوج حیة او ممتة فلو قالت له نه ایت مرگ دهاد فهذا جنایة منها و کذا لک
 اذا قالت له ای نه انا ترس کافر فهذا جنایة منها و لو قالت له ای بد خوی فان کان کذا لک فهذا
 لیس بجنایة و ان لم یکن کذا لک فهو جنایة و لو قال لها لا تفعلی هکذا فقالت خوش می آرم
 ان كانت قالت ذلک فی فعل هو معصیة فهذا من جنایة و ان كانت قالت فی فعل هو لیس بمعصیة فهو
 لیس بجنایة * فی المنتقی و اذا قالت لزوجها طلقنی فقال الزوج من طلاق تو بد ست تو نهادم فقالت
 من خود را طلاق دادم قال الزوج من نیز ترا طلاق دادم یقع تطلیقتان کذا فی المحيط * و لو قالت
 ای بی مرده یکون فی حق الشریف جنایة کذا ذکر فی العدة * و سئل والدی امر به ست زن نهاد که
 بی جنایت نزد زن در پیش زنا و یگر گفت اگر شو یان شمار دانه شبوی من باری مرد نیست
 فضر بها الزوج اجاب لا یصیر الامر بیدها و هذا جنایة منها و الله اعلم * ذکر فی فتاوی الدیناری
 امر به ست زن نهاد که او را هیچ گناه نزد منم مگر که بخانه فلان برود و بید ستوری من زن بید ستوری
 شوی بخانه فلان رفت و شوی با او جنگ کرد و شوی را دشنام داد و شوی آن زن را زدن گفت
 من بحکم امر خود پای کشاده کردم شوی گفت من بد این سبب زده ام که بخانه فلان رفتم بید ستوری من

قال القول قول الزوج * وذكر في طلاق فتاوی الدیناری قالت لزوجها بطلاق من موکنه خورده که مرا بی گناه زنی و زدی من بر تو طلاقم مرد گفت که من بی گناه شرعی زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلک من ترا گفته بودم که بخانه خواهرت مرد و مرا از اینجا سخت می آید اکنه ن رفتی و من سب زده ام زن منکر است مر رفتن خانه خواهر را قول قول که باشد گواه بر که بود قال القول قول الزوج ولا یسمع البینة فی ههنا * رجل قال لآخر فی مجلس شرب الخمر هر زنی را که خواسته ام برای تو خواسته ام داشتن و در هر که دن بدست تو بوده است فقال ذلک الرجل اگر چنین است دادم زن ترا بیک طلاق و دو طلاق و سه طلاق هل یقع قال لا لان قوله در دست تو بوده است اخبار عن کون الامر بیده فی الزمان الماضی و لیس من ضرورة کونه فی یده بقاء بل الامر المطلق مقتصر علی المجلس و قد تبدل فیبطل حتی لو قال در دست تو است فهو اقرار بقیام الامر فی یده فیضیح النطاق هکذا فی فصول الاستروشنی * فی فوائد جدی روح امر بدست زن نهاد اگر یک ماه راد و دینار بتو نرسانم پایت کشاده کن زن را دام خواهی بود بوی حواله کرد پای تو اند کشاده پس از گذشتن مدت اجاب فی واللہ اعلم ان اداة الی المحنال قبل مضی المدة وان لم یؤد تواند * و فی فوائد امر بدست زن نهاد که بید ستوری تو از شهر نروم مرد از شهر بیرون رفت و زن او را مشایعت کرد هل یکون ان ذلک لا * واقعة الفتوی امر بدست زن نهاد که بی ستوری وی کبرک نخرد و فذهبت مع زوجها الی النخاس و اختارت جارية واشترها الزوج ابن سندی زن و ستوری بود اجاب بعض اهل زماننا وان کان لبس لذلک اهلا بود حتی لا یصیر الامر بیدها و قد اجبت یصیر الامر بیدها کذا فی الفصول العماذیة * و فی مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها یک سخن گویم راداشتی او قالت یک کار کنم رواداشتی فقال الزوج داشتم فقالت طلقت نفسی ثلثا لا یقع شیء والقول قول الزوج انه لم یرد الطلاق کذا فی المحيط * علق الطلاق بالضرب بغیر جنایة فخرجت المرأة من البیت الی الزقیفة تأتش در خانه آرد و کان فی الزقیفة رجل اجنبی ولم یکن قصد المرأة رؤیة الاجنبی فضر بها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنایة کذا فی خزانة المفتین * یکی دیگری را چنین گفت که هرگاه که بی دستوری من از شهر بروی امر زن خویشتن بدست من نهادی گفت نهادم یکبار دستوری داد پس از آن تواند رفتن بی دستوری وی اجاب هلاء الذین روح تواند هرگاه هر وقت است و هر وقت یکبار فرار گیر و هکذا کنبت

هن فوائده * قال لامرأته اكر بعد سر برنشش ما بهی ترا بشهر ما در ویدر نبرم امرتو به ست تو نهادم پای خود بیکطلاق بائن بکشمای هرگاه که خواهی وزن قبول کرد تفویض را در مجلس پس ازین یکمال گذشت و این شوی این زن را بماند پدر و مادر نبرد هل لها ان تطلق نفسها کانت مسئلة واقعة الفتوی بمرغیان فارس لاهلها الینا بالفتوی فکتبت نعم لها ذلک ووافقتنی اهل الافتاء بسمرقند يومئذ فی الجواب * فی فوائد جدی رح یکی چنین گفت که من سیکی بخورم و قمار کنم و زنا کنم اگر بکنم زن از من بیه طلاق اگر یکی ازین کارها بکنم زنش طلاق شود و ثم قال ولا خلاف فی النفی واخلتوا فی الاثبات وهو ما اذا قال اگر من سیکی بخورم و قمار کنم و زنا کنم امر من به ست دی نهادم ثم فعل واحدا منها لا یصیر الا مریدها عند بعضهم ویصیر بیدها عند الآخرين وقال رح الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتکاب المحظور وکلوا حد من هذه الافعال بانفراده یصلح غرضاً له فینبغی ان لا یتوقف علی الكل وان کان اللفظ للجمع کذا ذکر شیخ الاسلام برهان الدین * و فی فوائد العلامة مردی مرزن خود را گفت که اگر من سیکی بخورم و جوشیده و عصیر و بکنی امر به ست تو نهادم تا پای خود بکشمای هرگاه که خواهی وزن قبول کرد مرد بکنی خود و دیگر هانی امر به ست زن شود و بخوردن بکنی یا نی اجاب شود که معتق هر یکی است بدانند همه هکذا اجاب معللاً ووافقه الباقون من اهل زمانه * امر به ست زن نهاد که اگر او را بزند بجنایت دبی جنایت پای خود بکشمای هرگاه که خواهد وزن قبول کرد و بعد ازین مرد مراین زن را بزد و بجنایت زن تواند پای کشاد کردن یا نی اجبت تواند قلت وما اختار الشیخان الا ما مان جدی والعلامة السمرقندی رحمهما الله واهل زمانهما فیما ذکرناه وواختیار الشیخ الکبیر ابی بکر محمد بن الفضل البخاری زح کذا فی الفصول العمدیة *

الباب الرابع فی الطلاق بالشرط ونحوه * وفيه اربعة نصول الفصل الاول فی الفاظ الشرط * الفاظ الشرط ان واذا واذما وكل وكلما ومتى ومتما ففی هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت الیمین وانتهت لانها لا تقتضی العموم والتکرا رفی وجود الفعل مرة ثم الشرط وانحلت الیمین فلا یتحقق الحث بعده الا فی كلما لانها توجب عموم الافعال فاذا کان الجزاء الطلاق والشرط بکلمة كلما یتکرر الطلاق بتکرر الحث حتی یتوفی طلاق المملک الذی حلف علیه فان تزوجها بعد زوج آخر وتکرر الشرط لم یحث عندنا کذا فی الکافی * واول دخلت کلمة كلما علی نفس التزوج بان قال

كتاب الطلاق (٨٠) في الطلاق بالشرط ونحوه في الفلأ الشرط

كلمات زوجت امرأة فهي طالق او كلمات زوجتك فانت طالق يحتمل بكل مرة وان كان بعد زوج آخره كذا في غاية السروجي * ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة واحدة مرارالم تطلق الامرة واحدة كذا في المحيط * ولو نوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء وقال الخصاص يصح نيته في القضاء ايضا والفتوى على ظاهر المذهب وان اخذ بقول الخصاص اذا كان الحالف مظلوما فلا باس به كذا في البحر الرائق * ومن جملة الفاظ الشرط لو ومن واى واياي واين وانى كذا في التبیین * ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخولك الدار يعنى ان دخلت الدار هكذا في العتائية * والا لفاظ التي للشرط بالفارسية اگر و همی و همیشه و هرگاه و هر زمان و هر بار فالاول بمعنى قوله ان فلا يحتمل الامرة والثانى بمعنى منى لا يحتمل الامرة والثالث كاللثانى ومعناها واحد وفى الرابع والخامس يحتمل مرة لانه بمعنى كل وهو الصحيح * والسادس بمعنى كلما يحتمل كل مرة كذا في محيط السرخسى في كتاب الايمان * اما لنظرة كه بان قال امرأته طالق ثلثا كذا انكار يمكنه فان لم يتعارفوا التعليق بقوله كيقع للحال لانه تحقيق وان لم يتعارفوا التعليق الا به لا تطلق مالم يوجد الشرط وان تعارفوا التعليق بهذا وبصریم الشرط ذكر الفضلى في فتاواه انه يقع الطلاق للحال وبعض مشائخنا راح قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط * وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او ثنتين لا يبطلها فان وجد الشرط في الملك انحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهى امرأته وقع الطلاق ولم يبق اليمين وان وجد في غير الملك وانحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل دخول الدار فتزوجت بزوجة اخرى ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار طلق ثلثا في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في البدائع * تنجيز الطلقات الثلث يبطل تعليق الثلث ومادونها فلو علق الثلث او مادونها ثم نجز الثلث قبل وجود الشرط ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء اصلا كذا في شرح النقاية للبرجندى * وكما يبطل التعليق بتنجيز الثلث يبطل بلحاظه بدار الحرب عند ابي حنيفة رح خلافا لما حتمى لو دخلت الدار بعد

بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لهما وفائدة الخلاف فيما اذا اجاءتا باسما مسلما فتزجها ثانيا
لا ينقص من عدد الطلاق شيء عنده وينتقص عندهما كذا في فتح القدير * العصل الثاني في تعليق
الطلاق بكلمة كل وكما * لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وله اربع نسوة فدخلها اربع
مرات ولم يعن واحدة منهن بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرتها عليهن وان شاء جمعها على
واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار كلما كلمت فلانا فانت طالق فاليمين الثانية نية تصير معلقة
بالدخول فاذا دخلت الدار انعقدت اليمين الثانية فاذا كلمت ثلث مرات بعد ذاك طلفت ثلثا
كذا في البحر الرائق * اذا قال الرجل لرجلين كلما اكلت عندكما طعاما فامرأتي طالق وتعدى عند
احدهما اليوم وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلثا لانه لما تعدى عند الاول وان ثلث
لغمت او اكثر كانه اكل عنده ثلث مرات واذا تعدى عند الآخر فكانه اكل عنده ايضا ثلث مرات
فقد وجد الاكل عندهما ثلث مرات والاكل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال
لاحدكما كلما اكلت عندك ثم اكلت عند هذا فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط *
رجل قال لامرأته كلما كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلقت
ثلثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا * ولو قال لامرأته وقد دخل بهما او
لم يدخل بهما او دخل باحدتهما دون الاخرى كلما حلفت بطلا تكما فواحدة منكما طالق
او قال فاحدكما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب انه لو قال ذاك في المرة
الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا منى بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فم يصير
حالها بطلا فهما فيحنت في اليمين الاولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فم
طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق يقع واحدة واليه البيان
ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة
منكما فهي طالق وقع التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما على واحدة وان شاء صليهما
ولو قال لهما وقد دخل باحدتهما دون الاخرى كلما حلفت بطلا فكما فانتما طالقان قاله
ثلث مرات انعقدت الاولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انعقدت
في حق المدخولة ولا ينحل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلا فهما * فلو تزوج

غير المدخولة وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق تنحل الثانية والاولى ويقع على كل واحدة
تطليقتان لان بعض الشرط كان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثانية والآن ثم
الشرط فتبين كلواحدة بثلاث ولمولم يتزوج غير المدخولة ولكن قال لها ان تزوجتك ودخلت
الدار فانت طالق صحت اليمين وانحلت الاولى والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت بثلاث
وغير المدخولة ليست في ملكه فلما في جفها وتنحل اليمين الاولى والثانية لا الى جزاء الا
ان اليمين منعقدة بكلمة كلما فلا يظهر اثر الانجبال فبقينا فاذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطلاقها
يتبع عليها تطليقتان ولو قال للمدخولة اذا تزوجتك فانت طالق لا يصح لانها مبانة الا اذا قال
ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزواج آخر فانت طالق فصح اليمين لانه اضافة الى الملك كذا
في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالبواقي طوالق
ثم قال للثانية مثله ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلثا وثلثا الثانية ثنتين والاولى واحدة
لان بالكلام الثاني صار حالف بطلاق الاولى وبالكلام الثالث صار حالف بطلاق الاولى والثانية
ولو كان مكان كلما اذا طلقت الثالثة والرابعة كلواحدة تطليقتين والاولى والثانية كلواحدة
واحدة كذا في العتابة * ولو قال كل امرأة من نسائي ندخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة
للحال ولو دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى كذا ذكره في المنتقى قال ابو النضر هذا
خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة * في النوازل قال نصير سالت حسن بن زياد عن رجل
قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت
طالق فدخل الدار خلتين قال تطلق ثلثا كذا في التنازعانية * ولو قال لامرأتين كلما تزوجتكما
فانتما طالقان فتزوج احداهما مرة والاخرى مرتين طلقتا واحدة الا اذا تزوج الاولى مرة
اخرى طلقتا اخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج ثلثا طلقت لانه وجد
في كلواحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما اكلت عندكما فامرأته طالق فاكل عند
كلواحدة ثلث لقمات طلقت ثلثا كذا في العتابة * ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة
الي ثنتين منه فهي طالق ان دخلت الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة اخرى ثم
طلقهما جميعا ثم تزوجهما ثانيا ثم دخل الدار طلقت كلواحدة منهما ثلثا واحدة بالايام
وثنتان بالحلف ولو كان حين طلقهما لم يتزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقت كلواحدة

واحدة بالحنث كذا في المحيط * وإذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا أو فكلمت فلانا فامرأة من نسائي طالق فدخل الدار دخلات وكلم فلانا مرة واحدة لم تطلق الأمرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فإن كلمت فلانا فانت طالق فدخل الدار ثلثا وكلم فلانا مرة طلقت ثلثا ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق فتزوجها ثلث مرات ثم دخل الدار مرة يقع طلقة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلقت أخرى ولو دخلها ثالثا طلقت ثلثا ونظيره لو قال لامرأته كلما أكلت تمره وجوزة فانت طالق فاكل ثلث تمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو اكل جوزة أخرى طلقت أخرى ولو اكل جوزة ثالثة طلقت ثلثا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * قال ابن سماء سمعت ابا يوسف روح قال ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلمت فلانا فانت طالق قال فهذا عليهما ويكون الفاء جزاء فان بدأت فدخلت الدار ثلث دخلات ثم كلمت فلانا مرة طلقت ثلثا ولو دخلت الدار دخلت ثم كلمت فلانا ثلث مرات طلقت ثلثا كذا في البدائع في كتاب الايمان * ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلمه مرارا يحنث في الايمان كلها * ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلثا كذا في البحر الرائق * رجل قال كل امرأة اتزوجها ابدا في قرية كذا فهي طالق ثم اخرج امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث، ولو قال كل امرأة اتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حنث حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال كل امرأة لي تكون بشارا فهي طالق ثلثا الصحيح انه يرد به طلاق امرأة يتزوجها ببخارا ومن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخارا ثم نقلها الى بشارا ويكون هو معها فيه لا تطاق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة * رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة اتزوجها الى ثلثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة وطلتها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في ثلثين سنة ثم دخل الدار طلقت القديمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي اوقع عليها بالتنجيز فتطلق ثلثا واما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما اوقع عليها بالتنجيز فتطلق تطليقتين ولو ان الزوج حين طلقها اول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت القديمة

واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين الكون فاما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط * ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له او كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك او دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى كذا في الظهيرية * ولو قال كل امرأة اتزوجها ابدًا او قال الى ثلثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانة فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق نلتنا ان كلمت فلانة فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلمت فلانة بكل امرأة اتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة او موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحت نيته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة اتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر فمن تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلقت ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار او قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيملك وان صني الاستقبال صدق في التغليظ فتطلق من كانت في ملكه باعتباره الظاهر ومن سيملك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعتق والطلاق * في نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح فيمن قال كل امرأة اتزوجها تشرب السويق فهي طالق او قال كل امرأة اتزوجها تلبس المعصفر فهي طالق فهذا على ان تشرب السويق وتلبس المعصفر بعد التزوج الا ان يكون نيته على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق * ولو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها ما دميت حيث فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذه امرأته ثم طلقها بائنا ثم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروا في الفصل العشرين فيما يبطل من العقود بالشرط * ولو قال كل امرأة اتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كما لو قال كل امرأة اتزوجها فخير

غيرك فهي طالق لا تدخل في اليمين وان نواها * رجل له اربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها تطليقة بائنة ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت جميعا رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذاك من كانت في نكاحه ومن يستفيدها بعد ذلك لا يقع على من يستفيدها كذا في فتاوى نواصي خان * لو قال كل امرأة لي طالق ان فعلت كذا وليست له امرأة ونوى امرأة يتزوجها بعد ذلك صححت كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رح لا يصح وقال السيد الامام رح بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاشر وشي * روي عن محمد رح ولو قال لو اديت كل امرأة اتزوجها ما دام متماحيين فهي طالق فمات احدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة اتزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح * رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالما وقت اليمين او لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة اتزوجها ما لم اتزوج فاعلمة فهي طالق فماتت فاطمة او غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فقد بعثت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت بكاح غيرها قبلت او قالت طلقتها او قالت اشتريت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان يتزوج اخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب كذا في البحر الرائق * اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * في الملتقط واذا قال كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبك لا يحنث اذا تزوج امرأة اخرى كذا في التاتارخانية * اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي واجاز بالفعل بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه * في المتن ان تزوجت فلانة فهي طالق وان امرت من يزوجنيها فهي طالق فامر انسانا فزوجها منه طلقت ولو تزوجها من غير ان يأمر احدالا تطلق وان امر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأة على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت فلانة او امرت انسانا

ان يزوجنيها فهي طالق فامر فيره فزوجه تلك المرأة لم نطلق ومن ابني يوسف رح انه قال ان تزوجت فلانة او خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجتك بالف فقبلت طلقت هكذا في فتح القدير* الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرها اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة اتزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا او متى وسواء خص مصرا او قبيلة او وقتا او لم يخص* واذا اضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط اتفاقا مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق* ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا او يضيفه الى ملك* والا ضافة الى سبب الملك كالتزوج كالا ضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي* ولو قال كل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأة بامره او بغير امره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير* التعليق بصريح الشرط وهو ان يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي اتزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية* ثم الشرط ان كان متأخرا عن الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الغاء اذا لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت الا ترى ان من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الغاء لما لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدما على الجزاء فان كان الجزاء اسما فانما يتعلق بالشرط اذا ذكر الجزاء بحرف الغاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار انت طالق يتنع الطلاق للحال الا اذا قال منيت به التعليق فيم يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلا او مفعلا مستقبلا او فعل ماض فالجزء يتعلق بالشرط بدون حرف الغاء ويبتنى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانها تطلق للحال وان قال منيت التعليق لا يدين اصلا هكذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يسأل الزوج كيف نويت التعليق ان قال باضمار حرف الغاء

لا يصح نيته اصلا وان قال بالتقديم والتأخير يصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار انت طالق تطلق للحال وان عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانها تطلق للحال وان عني التعليق لا يدين اصلا في القضاء ولا فيما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اذا نوى به بيان الحال معناه انت طالق في حال دخورك الدار * وحكى عن ابي الحسن الكرخي رحمه الله قال يجب ان يصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكر للحال كذا في المحيط * ولو قال انت طالق ان ولم يزد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله ولا تطلق في قول ابي يوسف رحمه الله وكذا الرقال انت طالق ثلثا لولا اوقال والا اوقال ان كان اوقال وان لم يكن لا تطلق في قول ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق دخلت تنجز لعدم التعليق ولو قال انت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقع في الحال وهو قول الجمهور وبقوله ادخل الدار وانت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط من ادعى الى الفاء وانت طالق لا تطلق حتى تؤدى كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى التعليق لا يصح نيته اصلا وما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق مقارنا لدخول الدار فعامة مشائخنا رحموا على انه لا يصح كذا في المحيط * ولو قال لامرأته انت طالق ان كانت السماء فوفتا اوقال انت طالق اذا كان هذا نهارا وكان هذا ليلا وهما في الليل او في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليقا بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهذا موجود ولو قال ان دخلت اجملى في سم الخياط فانت طالق لا يقع الطلاق لان فرضه منه تحقيق النفي حيث علقه بما هو محال كذا في البدائع * رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدينار الذي اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار في كيسة لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار احد فمضت الليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلا من الغنية * اذا قال لامرأته وهى حائض ان حضت اوقال لها وهى مريضة ان مرضت فانت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض او من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هذا الحيض فاذا دام حتى اسفر الفجر مرر الغد طلقت بعد ان يكون تلك الساعة تمام الثلث او زائدا عليه وان كان لا يعلم بحيضها

کذا

كذا في الجامع الكبير * ولو قال ان حضت نصف يوم يقع بنصفه كذا في العتائية * ولو قال اذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذا ان تزوجها قبل ان تطهر من الحيضة الثانية بساعة او بعد ما انقطع عنها الدم قبل ان تغتسل وايامها دون العشرة فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلوة طلقت كذا في البحر الرائق * اذا قال لامرأته اذا حضت حيضة فانت طالق واذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضتين وقع عليها تطليقتان وكانت الحيضة الاولى كمال الشرط في اليمين الاولى وبعض الشرط في الثانية ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم اذا حضت حاضتين فانت طالق فحاضت حيضة حتى وقع عليها الطلاق باليمين الاولى ولا يقع الطلاق باليمين الثانية ما لم تحض بعد ذلك حيضتين اخريين عملا بكلمة ثم فان قال عنيت به الاولى صدق ديانة لانضاء * في البغالى اذا قال لها اذا حضت فانت طالق ثم قال كلما حضت حيضتين فانت طالق وقع باول الحيضة طلاق وبانقضائها وحيضة اخرى بعدها يقع تطليقة اخرى كذا في المحيط * وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان حضت فانت طالق فلا بد ان كنت تحبينى فانت طالق وفلانة فقالت حضت او احبك طلقت هي فقط وانما يقبل قولها اذا خبرت والحيض قائم فاذا انتطع لا يقبل قولها ولو قال ان حضت حيضة يقبل في الطهر الذي يلي الحيضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده هذا اذا كذبها الزوج واما اذا صدقتها نطق ضررها ايضا كذا في التبيين * وهذا ايضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها اما اذا عام طلقت فلانة ايضا كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال ان حضت فعبدى حر وضررتك طالق فقالت حضت وكذبها الزوج لا يقع الطلاق والعقوبة فان صدقها الزوج وتما دى الدم ثلثة ايام متوق وطلقت من حين رأت ويمنع الزوج من وطئ المرأة واستخدام العبد في الثلث وكذا لو تزوجت الضرة بزوجة اخرى وهي غير موطوءة وتما دى الدم ثلثة ايام جاز نكاحها وتبطل ثلثة ايام القول بقولها في انتطاع الدم وبنائه حتى لو قالت في الثلث انقطع دمى وصدقها لم يعتق ولم تطلق ضررتها وظهر بطلان نكاح الضرة وان قالت بعد مضي الثلث انقطع دمى في الثلث وصدقها الزوج وكذبها العبد والضرة فالقول للعبد والضرة وصح نكاح الضرة فان قالت حضت وصدقها الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة ايام لم تصدق ولو قالت رأيت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم عشرة ايام صدقت

وان قال الزوج كان طهر ك قبل الدم عشرة ايام وقالت لابل كان عشرين يوما فالقول لها كذا في الكافي * ولو قال لامرأته اذا حضت ما طلقنا فانتما طلقنا فقالتا جميعا قد حضنا ان صدقهما طلقنا جميعا وان كذبهما لم تطلقا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلق المكدبة ولم تطلق المصدقة لوجود كمال الشرط في المكدبة لان كلوا حدة منهما مخبرة عن نفسها شاهدة على صاحبتهما وهي مصدقة على نفسها مكذبة في حق غيرها فاذا صدق احدهما وجد الشرطان في حق المكدبة وهو اخبرها عن نفسها وتصديقه لصاحبتهما واما المصدقة فقد وجد فيها احد الشرطين ولو قال لهما اذا حضتما حيضة فانتما طلقنا او اذا ولدتما ولدا فانتما طلقنا كان ذلك على حيضة واحدة تكون من احدهما او على ولد يكون من احدهما ثم اذا قالت احدهما حضت ان صدقها طلقنا جميعا وان كذبها طلقتهى وحدها دون صاحبتهما وان قالت كلوا حدة منهما حضت طلقنا جميعا سواء صدقتهما او كذبهما كذا في السراج الوهاج * وان كن ثلثا فقال ان حضتن فانتن طوالق فقلن حضنا لم تطلق واحدة منهن الا ان يصدقن وكذا ان صدق واحدة منهن فان صدق ثنتين وكذب واحدة طلق المكدبة ولو كن اربعا والمسئلة بحالها لم يطلقن الا ان يصدقن وكذا ان صدق واحدة او ثنتين وان صدق ثلثا وكذب واحدة طلق المكدبة وحدها دون المصدقات كذا في التبيين * قال النسائي الرابع اذا حضتن حيضة فانتن طوالق فقالت واحدة حضت حيضة وصدقتها الزوج طلقن ولو قال كلما حضتن حيضة فانتن طوالق فقالت واحدة حضت حيضة وصدقتها الزوج طلقن ولو قال كلما حضتن حيضة فانتن طوالق فعالت كلوا حدة حضت حيضة فان كذبهن طلق كلوا حدة تطليقة وان صدق واحدة دون الثلث طلق كلوا حدة من الثلث ثنتين والمصدقة واحدة وان صدق ثنتين طلق كل مصدقة ثنتين وكل مكذبة ثلثا وان صدق ثلثا طلق كلوا حدة ثلثا ثبت ثلث حيض في حق المصدقات واربع حيض في حق المكدبة كذا في البحر الرائق * قال لامرأته المدخولة كلما حضت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضتين يقع واحدة ثم اذا حاضت اخرى يقع اخرى فان حاضت اخرى لم يقع شيء لان العدة انقضت بالحيضة الاولى من الشرط الثالث ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال كلما حضت فانت طالق فان رأت الدم طلق واحدة واذا طهرت يقع اخرى كذا في محيط السرخسى في كتاب الايمان في باب يقع الطلاق بالحيض * ولو قال لهما ان اجمعاك في حيضتك حتى تطهرى فانت طالق ثم قال لهما بعد ما طهرت كنت قد جامعتهما

في الحيض فالقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في التاتارخانية * وأما إذا حضت فانت طالق
فقلت حضت ثم ولدت فان ولدت لسنة شهر وقبل تمام ثلثة ايام لا يقع لانه ظهر انها كانت حاملا
قبل تمام ثلثة ايام وان كانت لسنة شهر من بعد ثلثة ايام باننت وانزمت الولد وان كانت حائضا
فقال ان ظهرت فانت طالق فقلت ظهرت وكذبها الزوج تصديق في حق نفسها ون ضررتها
فان صدقها وطلقت الضرّة ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لاتصدق كذا الرافا ان طلقك للسنة
فلا تطلقها الا اذا رجعت اليها

او صلفتك لا يدع على الضرّة ويقع عليها وكذا الوعلق طلقها مع احدى الزوجين وان قال الزوج ذلك
في ايام حيضها لا يقع الطلاق عليها ايضا كذا في العتائبة * اذا قال لها ان كنت تحبين ان يعذبك
الله بنا رحيم فانت طالق وفلان وعبدى حر فقلت احب طلقك ولم تطلق فلانة
ولم يعتق العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحبينى او تبغضينى وان قال لها ان كنت تحبينى بقلبك
فانت طالق فقلت احبك وهى كاذبة طلقت نساء ورد يانته عندا بى حنيغته وابى يوسف رح *
واذا قال لامرأته انت طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال است احب وهو كاذب فيه فهى امرأته
ويسعه ان يطأها فيما بينه وبين الله تعالى * ثم اعلم ان التعليق بالمحبة كالتعليق بالحيض
لا يفتقران الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تخييرا حتى او تامت
وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالتيا م كسائر التعليقات * والنا نى انها
اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله
تعالى كذا في التبيين * ولو قال لهما اذا ولدتما اودا لهما ان اودا ولدتما ولدت فانتما طالقان فولدت
احدهما ولدا لا تطلق واحدة منهما اذ لم تلدا كلوا واحدة منهما اودا وكذا لك في قوله ان حضتما حيضتين
واذا قال لهما اذا ولدتما ولدت فانتما طالقان فولدت احدتهما ولدت اودا اذا حضتما حيضتين
فانتما طالقان فحاضت احدتهما حيضتين لا تطلق واحدة منهما ولودا حاضت كلوا واحدة منهما حيضة
او ولدت كلوا واحدة منهما ولدا تطلقا ولا يشترط ولا نة كلوا واحدة منهما ولد بن كذا في الميط *
ولو قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقلت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج اقربا الحمل
ولا كان الحمل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عندا بى حنيغته رح لا يقضى بشهادة القابلة
وعندهما يقضى بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في شرح الجاه مع الصغير انا شيخان في باب

ما يثبت به النسب وما لا يثبت * ان قال اذا ولدت ولدا فانك طالق فولدت ولدا ميتا طلقت كذا في الجوهرة النيرة * قال الحاكم في الكافي اذا قال لها اذا ولدت ولدا فانك طالق فاسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طلقت فان لم يستبين خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان * ولو قال ان ولدت ولدين فانك طالق فولدت احدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسى * اذا قال ان ولدت غلاما فانك طالق واحدة وان ولدت جارية فانك طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدر الاول يلزمه طلقة واحدة قضاء وفي الاحتياط ثنتان تنزهها وقد انقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها او كانت امه لا يرد لها الا بعد زوج آخر لا حتمال تقدم الجارية ولادة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم ايهما اول وان علم الاول منهما فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين * فان ولدت خنثى ونعت واحدة ووقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر * وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى الاول منهما يقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلث ولو ولدت غلامين وجارية لزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلث * ولو قال ان كان حملك غلاما فانك طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فماله يكن الكل جارية او غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بها لان كلمة ما عامة ولو قال ان كان في بطنك والمسئلة بها وتقع ثلث كذا في التبيين * ولو قال كلما ولدت ولدا فانك طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما اقل من ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلثة اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلثة بين كل ولدين ستة اشهر وقع ثلث وتعتد بثلاث حيض * ولو قال لامرأته كلما ولدت ولدا فانك طالق فولدت احدهما ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كلوا حدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كلوا حدة ستة اشهر فاكثر الاولى ستين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بالولد الثاني ويثبت نسب الولدين وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت

اذا ولدت ولد انا انت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسئلة بها لها طلقت واحدة لان شرط اليمين كونه في بطنها وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فتبين ان الطلاق من ذلك لرفعت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال ايها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطبيقتان باليمينين كذا في المحيط * ولو ملق طلاقا بها بحبلها لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليمين ويندب ان يستبرئها قبل ان يطأها لتصوير حد و نه كذا في النهر الفائق * لو قال ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلثا فجاءت بولدا قبل من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لاكثر من سنتين بيوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي ان يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لامرأة ان خطبتك او تزوجتك فانت طالق فخطبها او لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فاجازت طلقت كذا في الخلاصة في كتاب الايمان * روي عن ابي يوسف رح في رجل قال لامرأتين لا يملكهما ان خطبتهما او تزوجتهما فانتما طالقان فخطبهما ثم تزوجهما لم تطلقا ولو تزوجهما من غير خطبة في عقدة او عقدتين طلقتا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم تزوجها طلقا ولو تزوج واحدة فطلقها ثم تزوجها طلقا كذا في المحيط * فان عقد بيمينته بالفارسية بان قال اگر فلانة را بخوام او قال هر زنی را که بخوام ففي كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا ينعقد اليمين وفي كل موضع يزيدون بهذا اللفظ التزوج ينعقد اليمين اذا كان مراده هذا ويقع الطلاق اذا تزوجها وفي صرف ديارنا قولهم بخوام تفسير قولهم نكحت او تزوجت فينعقد اليمين ولا يحث بالخطبة فان تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل مارفا بحقيقة هذه اللفظة انها الخطبة فقال منيت بها الخطبة لا يصدق نكاحا ويصدق ديانة كذا في الذخيرة * ولو قال اگر فلانة را خواهم گی کتم فعلى الخطبة ولو قال اگر زن کنم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اگر زن آرم اختلاف المشائخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال اگر دختر فلان مرا دهم ويرا طلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اگر دیر ازنی دهم من او قال داده شود .

والمسئلة بحالها المختارا نه لا تطلق ايضا * وفي فتاوى النسفى اگر فلان كار كنم هر زنى كه نحو ايم
خواستن از من طلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق * وفي الفتاوى الصغرى لو قال لمنكوحته
ان تزوجتك او قال بالفارسية اگر ترا بزنى كنم فانك طالق بهذا ينصرف الى العقد
ولا ينصرف الى الوطى وكذا لو قال بالفارسية اگر ترا نكاح كنم فانك تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها لم
تزوجها طلقت اما اذا قال لمنكوحته او لامرأة لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانك طالق ينصرف
الى الوطى حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا فى الخلاصة فى كتاب الايمان * رجل
قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهى طالق فطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا
فى التجنيس والمزيد * ولو قال ان زنيته بفلانته او خاطبتها فقال ان زنيته بك فكل امرأة تزوجها
فهى طالق فزنى بها ثم تزوج بالمزنية لا تطلق كذا فى الخلاصة * ولو قال لوالديه ان زوجتاني
امرأة فهى طالق ثلثا فزوجه امرأة بغير امره لا تطلق كذا فى فتح القدير * ولو قال لوالديه ان
زوجتاني امرأة فهى طالق فزوجه امرأة بامرره قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق * وقال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح تصح وتطلق وهو الصحيح * رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات
فلان فهى طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الحالف قالوا لا يحنث فى يمينه ويشترط
قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل فى اليمين ما يحدث بعد اليمين * رجل قال ان تزوجت امرأة
مادم فى الكوفة فهى طالق فغارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأته لا تطلق كذا فى فتاوى قاضيهان *
قال ان تزوجت فلانته ابدا فهى طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع * قال
لا جنبية مادمت فى نكاحى نكل امرأة اتزوجها فهى طالق ثم تزوجها فتزوج عليها امرأة لا يقع
ولو قال ان تزوجتك مادمت فى نكاحى فكل امرأة ان تزوجها عليها والمسئلة بحالها يقع كذا
فى الوجيز للكردي * رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فحلل الله على حرام فتزوجها تطلق
ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما هشت فحلل الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك
فا لطلاق على واجب ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة باليمين الاولى ويقع اخرى
على واحدة منهما باليمين الثانية بصرفها الى ايتها شاء كذا فى فتح القدير * رجل قال ان
تزوجت امرأة الى خمس سنين فهى طالق فتزوج فى السنة الخامسة تطلق كذا فى التجنيس
والمزيد * ولو قال ان تزوجتك فانك طالق قبله ثم نكحها يوقعه ابو يوسف رح وقال لا يقع

كذا في فتح القدير * ولو قال ان تزوجت عليك فالتى اتزوج طالق فطلق امرأته طلاقاً باننا
ثم تزوج امرأة اخرى في مدها لا تطلق * ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمرة فهما
طالقان فتزوجهما كذلك او قال مع عمرة فتزوجهما معا او قال على عمرة فتزوج زينب بعد
تزوج عمرة وعمرة في نكاحه طلقاً في هذه الوجوه ولو تزوجهما على خلاف ما ذكر لم تطلقا ولو قال
ان تزوجت زينب قبل عمرة فهما طالقان فتزوج زينب طلقت ولا يتوقف على تزوج عمرة
ولا تطلق عمرة اذ انكحها ولو قال قبيل عمرة فمكح زينب لا تطلق ما لم يتزوج عمرة بعده على الفور لكن
ان تزوج عمرة بعده على الفور لا تطلق عمرة وطلقت زينب * رجل تزوج امة غيره ثم قال لها ان مات
مولاي فانت طالق ننتين فمات المولى والزوج وانه وقع الطلاق ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
عند ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا في الكافي * وفي المنتقى عن ابى يوسف رح لو قال ان تزوجت امرأة
بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأتين في عقدة طلقت واحدة من الاخيريين والخيار اليه
ولو تزوج امرأتين في عقدة ثم امرأة طلقت الاخيرة ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقدة ثم امرأة
فهما طالقان فتزوج نثلاً طلقت نثتان منهن والبيان اليه كذا في محيط السرخسى * رجل له ثلث
نسوة فقال لاحدهن ان طلقك فالأخريان طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل
ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كلواحدة من الاخيريين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن
طالق الوسطى يقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخيرة على كلواحدة منهما تطليقتان
ولو طلق الاخيرة يقع على الاخيرة ثلث وعلى الوسطى نثتان وعلى الاولى واحدة ولو كان له اربع
نسوة فقال لواحدة منهن ان لم ابث هنك الليلة فالثلاث طوالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال
للالثالثة مثل ذلك ثم قال للارابعة مثل ذلك ثم بأت عند الاولى وقع عليها ثلث ويتبع على
كلواحدة ممن لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الننتين وقع على كلواحدة منهما تطليقتان
على الاخيريين على كلواحدة تطليقة ولو بات مع الثلث وقع على كلواحدة منهن يمين واحدة ولا يقع
على هذه التى لم يبت عندها شيء * رجلى له اربع نسوة فقال كل امرأة لم اجمعها منكن الليلة
فالاخريات طوالق فجامع واحدة منهن فطلع الفجر طلقت المجامعة ثلثا وسائرهن طلقت كلواحدة
منهن ننتين كذا في الفتاوى الكبرى * ولو كان له ثلث نسوة فدخل بهن فارتد عن ثم اسلم
فقال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان تزوجت امرأتين فهما طالقان وان تزوجت ثلثة

فهن طالق فتزوجهن في العدة بعقود طلقت الاولى ثلثا لانها دخلت في الايمان الثالثة وطلقت الثانية ننتين لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى منحلة فيقيت داخلية في اليمينين وطلقت الثالثة واحدة لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى والثانية منحلتيين كذا في العتابة * واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانة هذه واشار الى المرأة التي في نكاحه فدخل الدار حتى وقع الطلاق على فلانة ثم تزوج فلانة طلقت * واذا قال الرجل ان فعلت كذا ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فنعل ذلك الفعل ثم تزوجها تطلق كذا في الذخيرة * اذا كان الشرط ذا وصفين بان قال لها ان دخلت دار زيد ودار عمرو وقال لها ان كلمت ابا عمرو وابا يوسف فانتم طالق يشترط لوقوع الطلاق ان يكون آخرهما في الملك حتى لو طلقها بعد ما علق طلائها بشرطين وانقضت هدتها ثم وجد احد الشرطين وهي مبانة ثم تزوجها فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر رح لا تطلق وينقسم هذه المسئلة مقلا الى اربعة اقسام اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع بالاتفاق او يوجد في غير الملك فلا يقع بالاتفاق او يوجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع او يوجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهي الخلافية المذكورة فيما تقدم كذا في التبیین * قال لها ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانتم طالق او قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فانتم طالق وهذه الدار لا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا وكذلك اذا كان العطف بحرف الغاء بان قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانتم طالق او قال انت طالق ان دخلت هذه الدار فهذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فانتم طالق فهذه الدار فهذه الدار فكله سواء فلا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا كما في الفصل الاول الا ان هناك لا يراعى الترتيب في دخول الدارين وههنا يراعى وهو ان يدخل الدار الثانية بعد دخولها الاولى وكذلك ان كان العطف بكلمة ثم بان قال ان دخلت هذه الدار فانتم طالق ثم هذه الدار فهذه والغاء سواء يراعى الترتيب في الدخول في كل واحدة منهما الا ان ههنا لا بد ان يكون دخول الدار الثانية متراخيا عن دخول الاولى كذا في البدائع * قال ان دخلت هذه الدار فانتم طالق اذا دخلت هذه الاخرى فابانها وانقضت مدتها فدخلت الاولى ثم تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاولى معتبر

معتبر ولم يوجد كذا في التمر تاشي * ولو قال لامرأتيه ان دخلتما هذه الدار فانتما طالق لم تطلق واحدة حتى تدخلا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لهما ان دخلتما هاتين الدارين فانتما طالق قد خلت احد بهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا اذا قال لهما ان دخلتما هذه الدار وهذه الدار الاخرى فانتما طالق قد خلت احد بهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى وهذا استحسان ولو قال لهما ان دخلتما هذه الدار ودخلتما هذه الدار الاخرى فانتما طالق لا تطلق واحدة منهما ما لم تدخلا هذه الدار ودخلا هذه الدار الاخرى قياسا واستحسانا كذا في المحيط * وان قال لهما ان اكلتما هذا الرغيف فانتما طالق لا يقع الطلاق ما لم تاكلتا جميعا فان اكلت احدهما اكثر من الاخرى طلقتا لان الشرط اكل واحدة منهما البعض مطلقا حتى لو اكلت احدهما مقدار الا يطلق عليه اسم البعض بان اكلت كسرة خبز لا يقع عليهما شيء هكذا في الذخيرة * ولو قال ان دخلتما هذه الدار او كلمتما فلا نا او بستما هذا الشوب او ركبتما هذه الدابة او اكلتما من هذا الطعام او شربتما من هذا الشراب فما لم يوجد منهما جميعا لا يقع الطلاق كذا في التاتارخانية * ولو قال ان دخلت هذه الدار وخرجت منها فانت طالق فحملها انسان وادخلها مكرهة ثم خرجت ثم دخلت طلقت وكذا لو قال لها ان ترضأت ووصلت فانت طالق فصلت وهي على وضوء ثم ترضأت طلقت وكذلك القيام والقعود والصوم والافطار ونحو ذلك كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب عطف الشروط بعضها على بعض * ولو قال لها ان غزلت ثوبا ونسجته فانت طالق فنسجت ثوبا من غزل غيرها ثم غزلت ثوبا ولم تنسجه لا تطلق ما لم تغزل وتنسج ذلك الغزل كذا في الذخيرة * رجل قال ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فهي طالق تعلق الطلاق بالشرط الثاني ولغا الاول وكذلك لو قال انت طالق ان تزوجتك ان تزوجتك لغا الثاني ولو وسط الجزاء فقال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالاول ولغا الثاني ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالثاني ولغا الاول كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب الشرط اذا اعرض على الشرط * وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك او قال ان تزوجتك فان تزوجتك او اذا تزوجتك ومتى تزوجتك

لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع * ولو قال انت طالق ان تزوجتك فان تزوجتك او وسط الجزاء لم يقع حتى يتزوجها مرتين لان الغاء للعقب وذلك انما يتحقق في شيئين فتعذر جعل الثاني اما دة للشرط الاول * ولو قال انت طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك فهو على النكاح الاول ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق انعقدت على الاخير لان نم للفصل فان فصل الشرط الثاني من الجزاء كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * وان قال انت طالق ان اكلت وان شربت او قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فايهما وجد نزل الجزاء ولا يبقى اليمين وكذا قوله انت طالق في اكلك وفي شربك ولو قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق تلك التطليقة قال الطلقة الواحدة تعلقت بكلا حد وان لم يقل تلك التطليقة فتطليقتان وان قال ان اكلت وان شربت فانت طالق لم يحنث الا بهما ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا يعتبر الكلام بعد دخول الدار كذا في العتابية * ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى او وسط الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار طلقت بدخول اى الدارين وبطلت اليمين وان اخرج الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالق لا تطلق حتى تدخل الدارين كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال لها ان كلمت فلانا فانت طالق وقال لها ايضا ان كلمت انسانا فانت طالق فكلم فلانا طلقت تطليقتين وكذلك لو قال لا امرأته اذا تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط * ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المشى الى بيت الله ان كلمت فلانا لطلاق على الدخول والعنف والمشى على الكلام كذا في التاتارخانية * في الفتاوى لو قال لا امرأته ان تركتني ادخل دارك فلم اشترك حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحلى على الفور فيبين ابي يوسف ومحمد رح فيه اختلاف والمختار انه يحنث قال رض ومن هذا الجنس صار تروا قعة صورته لو قال لا امرأته ان بعث بقرتك فلم اتلها فانت طالق فباع البقرة فلم يتلها على الفور فتروا على انها لا تطلق * وفي الزيادات

وجل قال امرأتى طالق ان لم اخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فاخبر فلانا فلم يضربه بهو الحالف واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة* قال لها انت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحنث قال لاخي امرأتة ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال اوجب التقيد والا كانت اليمين على الابد ويقتضى اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخ مرة كما كان معتادا يحنث كذا في خزائن المفتين* اذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم فامرأتة طالق او قال ان ام اضرب فلانا سوطين اليوم فامرأتة طالق فدخل احدى الدارين وضرب احدا السوطين ولم يضرب الآخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنث في يمينه لان شرط البرد خول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد فقات شرط البرد وعند فوات شرط البر يتعين الحنث وكذا اذا قال ان لم اكلم فلانا وفلانا اليوم فعبدته حر وكلم احدهما دون الآخر حتى مضى اليوم حنث في يمينه فصارا الاصل ان اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محلين ينظر فيهما الى شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنث ولو قال ان لم ادخل الليلة المدينة ولم الق فلانا فامرأتة طالق فدخل فلم يصاد فيه في منزله ولم يلقه الى ان اصبح فان كان عالما بانه غائب عن المنزل وقت الحنث في يمينه وان لم يكن عالما بذلك وقت الحنث لا يحنث في يمينه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يحنث في يمينه ههنا ايضا لما ذكرنا من المعنى فتأمل عند الفتوى* وفي القدوري عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأتة ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوبا كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت امطنه الثوب بعد ذلك او لم تعطه ولم اعطه ثم دخلت لم تطلق لان الراوي في مثل هذا المحال كقولها ان دخلت الدار وانت راكبة او قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجتمع امران دخول الدار وعدم الاعطاء* وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت احدهما او بهلاك الثوب فاما اذا مات احدهما وهلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الامران فتطلق كذا في الذخيرة* اراد ان يشتري جارية فعاد لامرأتة ان اشترى الجارية فتدخل غيره من ذلك ما يكف فانت طالق الماذا اشترى ودخلت عليه الغيرة فان دخلت عقيب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء بزمان لا يقع وهذا اذا

ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة او لجاج اما اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم بها لا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولود خات الدار طلقت ننتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى فاضى خان * ولو خلل الشرط فقال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار او قدم الشرط ما لم تدخل لا يقع الطلاق ناذاد خلت وقع ثلث تطبيقات بالاتفاق كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره ان لم آتك غدا ان استطعت فامراً ته طالق ولم يمرض ولم يمنعه سلطان ولا غيره ولم يجيء امره لا يقدر على اتيانه فلم يات حنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية او نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التى تحدث مع الفعل وهى الاستطاعة من حيث الفضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء وفي رواية اخرى يصدق قضاء ايضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامراً ته طالق فقيده الحالف ومنع من الخروج اياما يحنث الحالف هو الصحيح * ولو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يحنث كذا في خزائن المفتين * اذا قال لامرأته ان اكلت من القدر التى تطبخين انت فانت طالق فان اوقدت هى النار فهى طابخة سواء حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون او فى التنورا وقبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكانون منها او من غيرها وان اوقدت النار غيرها فهى ليست بطابخة حصل الايقاد بعد ما وضعت هى القدر على الكانون او قبل ذلك واليه اشار فى القدر ورى حيث قال الطابخة التى توقد النار دون التى تنصب القدر وتنصب الماء وتلقى الا بازهر واختار الفقيه بالليت رح انها تكون طابخة اذا وضعت القدر فى التنورا وعلى الكانون بعد ايقاد النار وان حصل الايقاد من غيرها قال الصدر الشهيد رح فى واقعاته وعلية الفتوى كذا فى المحيط * رجل قال لامرأته انك تفسدين كل طعام فان ادخلت عليك طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لهما للاجزاء لتحمل اليهم لا يحنث فى يمينه لان يمينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا فى الظهيرية * فى فتاوى ابي الليث رح اذا اراد الرجل ان يجامع امرأته

امراته فقال لها ان لم تدخلي معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهدة وتقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط * قال ان لم اطأك كالدرفانت طالق ثلثا فهو على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في يمينه قال لامراته انت طالق ان لم اجامع مع فلانة الف مرة فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه وقالوا سبعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامراته ان لم اشيعك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه ابو الليث رح والشيوخ الامام ابو حفص البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى انزلت فقد اشبعها ولا تطلق وقال الفقيه وبه يأخذ كذا في المحيط * رجل قال لامراته اكرامك من نياحي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل تطاق ولودخلت البيت وهونائم لا تطلق والشرط ان تجيء اليه بحيث لو مدبده اليها تصل اليه كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان * امرأة نامت في فراشها فدماها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجيى الى فراشى الليلة فانت طالق فجاء بها الزوج كرها الى فراشه من غير ان تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق * رجل غاب من داره ساعة ثم رجع يظن ان المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آت بامراتي الى داري الليلة نهى طالق ثلثا فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يحنث كذا في خزائن المفتين * رجل قال لامراته ان نمت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها او وضع رأسه على مرتبة لها او اضطجع على فراشها او وضع جنبه او اكثر بدنه على ثوب من ثيابها حنث لانه يعد نائما ولو اتكا على وسادة لها وجلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه او اكثر جسده * رجل كان مع نمر على سطح فاراد ان يذهب فاراد وامنعه ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان بت الليلة او اكلت ههنا فامراته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام او اكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امراته تضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان * رجل قال لامراته ان لم ابتم معك الليلة مع قميصك هذا فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان بت معك مع قميصي هذا فجاريتي حرة فلبس الرجل قميصها وبات لا يحنثان لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبتم معه وهي لابسة قميصها وشرط البر في جانب الرجل ان يبيت معها وهو لا لبس قميصها وقد وجد * رجل قال لامراته ان لم اطأك مع هذه المغنعة

فانت طالق ثلثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان وان مات احدهما او هلكت المقنعة حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال لها ان لم اجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك ان ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجامعها عليه * ولو قال لها ان لم اجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك ان يحملها في العمارة ويدخل في السوق ويفعل ذلك الفعل * واذا قال لامرأته ان بت الليلة الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال بالفارسية كنار من اندر وباقي المسئلة بجالها يجب ان تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجها انك نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق ثلثا فقالت المرأة ان كان في يمينك هذه معنى فباطلق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج معنى سوى ما نطق به لم تطلق والا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معي فانت طالق ثلثا ثم اراد الحيلة قال محمد رح يطلقها بائنة ثم يتزوجها من ساعته فيطأها لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لجارية ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجارية ان كانت امرأتك عندي البارحة فامرأته طالق ثم قال بعد ما سكنت ولا غيرها ثم تبين انه كانت عنده امرأة اخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على ان الحالف متى الحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط له لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير اقرب الى قول ابي حنيفة رح فان عنده الشرط الفاسد يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان تحلل المسكنات يمنع تعاقب الجزاء بالاولى فلان يمنع الثاني اولى قال رضى الله عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب * قال لها ان غسلت ثيابي فانت طالق فغسلت كمه وذيله لا تطلق كذا في التجنيس * قال لها ان لم تكوني غسلت هذه القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرت خادمها بغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة انها تغسل بنفسها لا غير وقع الطلاق وان كان من عادة المرأة انها لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادة انها تغسل بنفسها بخادمها فالظاهر انه يقع الا اذا عني الزوج الامر

للخادم بالغسل فلا يقع ح كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان غسلت امرأة ثيابها فهي طالق
فغسلت لغا فته قالوا لا يكون حائثا الا اذا نوى ذلك * رجل قال لا امرأة ان اشترت لك
الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهم ليصبب الماء في الخابية هل يحنث في يمينه قيل ينظر ان كان
الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحنث وان لم يكن لا يحنث لان الماء متى كان في
الكيزان عند دفع الدرهم اليه يصير مستريا اما اذا لم يكن يصير مستاجرا كذا في الظهيرية *
رجل قال لا امرأة ان شكوت منى الى اخيك فانت طالق فجاء اخرها وعندها صبى لا يعقل
فقالت المرأة يا صبى ان زوجي فعل بى كذا وكذا حتى يسمع اخوها لا يطلق لانها اذا ابت الصبى
دون الاخ * ولو قال لا امرأة ان لم تسكني فانت طالق فقالت لا اسكت ثم سكنت لا يحنث الا ترى
انه لو قال لها ان صخبتي فانت طالق فقالت انى اصخب وهي ساكنة لا يحنث وقراها اصخب
ليس بشىء اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كلمته في انسان ان اعدت على ذكره لان
طالق فقالت لا اعيد عليك ذكر فلان او قالت لما نهيتنى عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لا يحنث
لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لم نهيتنى عن ذكر فلان او ان نهيتنى عن ذكر فلان
فقد ذكرته يحنث ولو ذكرت اسم فلان بالهجاء لا يحنث هكذا في الاصل في الفصل التاسع
في اليمين في الكلام * في الفتاوى سئل ابو الناسم رح اذا قالت المرأة لزوجها لا طلاقى بالكرن
معك جائعة فقال لها ان كنت جائعة في بيتي فانت طالق قال ان لم يكن كذا في غير الصوم
لا تطلق كذا في المحيط * رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان انت امرأتى فانت طالق فلما
وام يرد بهذا الكلام لا يقع لانه ليس بامرأة مطلقا كذا في التنازلية * في فتاوى
ابى الليث رح اذا قال لها بالفارسية ار تو فردازن من باشى فانت طالق فلما خلعها بعد ما طلع
الفجر من الغد ينظر ان كان مراد الزوج من كلامه السابق منع كونها امرأة له في شىء من
الغد فاذا اخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت لثنا وان لم يكن له بية اذا خلعها قبل
غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خلعها قبل غروب الشمس من الغد ثم
تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خلعها قبل غروب الشمس ثم تزوجها
في اليوم الجائى لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط * رجل حلف لا يطلق امرأته بخالعها رجل منه
بغير امره وصله فبلغه الخبر واجاز فان اجاز باللسان بان قال اجزت حنث وان اجاز بالفعل

ولم يقل بلسانه شيئاً ولكن اخذ بدل الخلع وقع الطلاق ولم يحنث كذا في التجنيس والمزيد*
 اجل قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقك تطلق اخرى في القضاء
 وان عني طلاقاً بذلك القول دبر فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان في
 باب تعليق الطلاق* رجل قال لامرأته ليلاً بالفارسية اكر ترا ا مشب وارم توسته طلاق فطلقها
 في الليل طلاقاً بنا فمضى الليل ثم تزوجها بنكاح حديد لم تطلق وكذا لو قال اكر ترا جزا مرد وارم
 فطلقها بنا في هذا اليوم كذا في التجنيس والمزيد* رجل ذكر عنده فقيه من فقهاء البلدة
 فقال ان كان هو فقيهاً فامرأتى طالق ان اراد به ما يسميه الناس فقيهاً في العرف اولم يرد به شيئاً
 وقع الطلاق وان اراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء ما فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه
 ليس بفقيه حقيقة لما روي عن الحسن البصري رضي الله عنه ان رجلاً ساء فقيهاً فقال له الحسن وهل
 رأيت فقيهاً قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا اى المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير
 بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى* رجل قال ان بلغ ولدى الختان ولم اختنه فامرأتى
 طالق فوكت الختان عشر سنين فان نوى اول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى
 آخر الوقت قال الصدر الشهيد رح المختار انه اثنتا عشر سنة يعنى اتصاه كذا في الخلاصة* رجل
 قال ان بلغ ولدى الختان فلم اختنه فامرأته طالق قال ابو الليث اذا اخر الختان عن عشر سنين
 ينبغي ان يحنث وغيره من المشائخ قال لا يحنث ما لم يوخر الختان عن اثنتى عشرة سنة وعليه
 الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان* قال لها ان لم اما مل معك على الخدمة كما كنت اعامل
 فانت طالق ان كانت له خدمة يقيد بها والا يرجع الى نيته كذا في البرازية* رجل قال ان
 كنت اخاف من السلطان فامرأته طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل
 من ان يخاف من السلطان بجنائة جناها لم يحنث* رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلان يقول
 رأيت يته يسر معه فقال ابرأنى اسر معه فامرأته طالق وقد رآه قد ساره في امر آخر رجوت ان
 لا يحنث* رجل قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض
 جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها ناراً تطلق وان كانت اليمين لاجل انهم طلبوا الخبز ونحوه
 اولم يكن هناك سبب لا يحنث كذا في الخلاصة* اتهم بصبي فقال بالفارسية اكر من باوى
 ما حنا ظى

كتاب الطلاق (٦٠٥) في الطلاق بالشرط * في تعليقه بكلمة ان وغيرها

ناحفاً على كتم فامرأته طالق وقد كان نظراً الى هذا الصبي وقبله طلقت امرأته كذا
في الفتاوى الكبرى * ان اشتريت امه وانتزوج عليك امرأة فانت طالق واحدة قالت لا ارضى
بواحدة فقال فانت طالق ثلثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يرد به هذا الشرط يعني لا يقع
في الحال شيء * قال لها ان كان الله يعذب الموحدين است كذا قال لا يحنت مالم يتبين قال الفقيه
لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضى بالشك كذا في الحاوي *
رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأتك لان من المشركين
من لا يعذب فلا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان * قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام
فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول من تلك الدار زماناً ثم جاد اليها قيل لا يحنت وهو
ما خوذ الفقيه ابي الليث وقيل يحنت والصحيح انه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع *
اذا قال لامرأته في جالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة مني وازاد بذلك
تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسأل الزوج هل كان حلف بطلانها
فان اخبرانه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان اخبرانه لم يحلف به قبل قوله
كذا في المحيط * سكران دها امرأته الى فراشه فابت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والاوليت
طالق فساعدته بعد ما دهاها في المستقبل بعد اليمين لا يحنت وان دهاها في المستقبل ولم تساعده
حنث قال مولانا وينبغي ان يحنت اذا لم تساعده وان لم يجد الدعاء لان الناس يريدون
بهذا الامتنال للأمور السابق * سكران اعطى امرأته ذرها فقالت المرأة انك اذا صحت
تأخذ مني فقال ان اخذت منك فانت طالق فاخذ وهو سكران لا يحنت في يمينه لان شرط الحنث
بعد الافاقة * سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانت
طالق ثلثا ثم افاق ولا يذكر شيئاً من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة
يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات
فلان فصارت الدار ميراثاً فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنت وان كان
قال الفقيه ابو الليث لا يحنت ايضا وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنزل فقال
ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليمن على دخول ذلك البيت هذا في العربية امالو
عقد اليمين بالفارسية وقال اگر من باین خانه آمد رآیم فامرأته طالق فاليمن على دخول المنزل

فان قال منيت دخول ذلك البيت صدق ديانة لا قضاء فلو اشار الى ذلك البيت فالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل قال لامرأته ان دخلت دارا خفي فانت طالق فسكن اخو الحالف دارا اخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كان يمينه بغيظ لحقه من تلك الدار الاولى لا يحث في يمينه وان كانت يمينه لا جل الاخ حث في يمينه وان لم يكن له نية حث في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاخته وقت اليمين ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع او هبة او غير ذلك لا يحث كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال اكرتوك واستأنته فلان كروي فانت طالق فقال منيت به الدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته نجاة فلان ان ائني ترا طلاق ولم يقل اكر ولا چون تطلق في الحال * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فتنسائي طو لاق قد خلت الدار ووقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رض والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلانا مع امرأتك فحلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لا يحث في يمينه * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري وبعثت به الى القامي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربى بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعير لها الى القامي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحث في يمينه لان ذلك القدر في اليمين لا يرد عادة وان كان يضمن بذلك يحث في يمينه والصحيح انه لا يحث اذا خلطته بشعيرها ثم بعثت به عند ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية * رجل اتهمته امرأته بالحرام فقال لامرأته اكرتاك سال مرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعانيتها بتدخل الفرجين وتعرف انها ليست بمملوكة ولا بزوج له او يشهد غيرها على ذلك اربعة نفر او يقر مرة لان هذا على الرضا والزنا لا يثبت الا بهذا فان جحد عند الحاكم انه لم يفعل وليس لامرأته بينة حلفته عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها اكرتوك كسى حرام كنى فانت طالق ثلثا فانها مجامع في العدة طلقت عندهما لانهما يعتبران صوموم اللفظ وابو يوسف رح يعتبر الغرض فعلى قياس

قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان تبلى احد افانت طالق ثلثا فقبلته تطلق كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان حللت النكحة بحرام منذ انت امرأتى فانت طالق فقالت اخذنى رجل فجاء معنى كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك * رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق اجنبية نامنى واغتسل قالوا يرجى ان لا يكون حائضا ويمينه تكون على الجماع * رجل قال ان ادخلت فلانا بيتى فامرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بامر الحالف * ولو قال ان دخل فلان بيتى فدخل فلان باذن الحالف او بغير اذنه بعلمه او بغير علمه كان الحالف حائضا في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال ان ضرطت فامرأتى طالق فخرج منه الضرط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف ان لا يدخل فادخل مكرها او حلف ان لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سرني لا تطلق لانا نعلم انها كاذبة ولو اخطاها الف درهم فقالت لم يسرنى فالقول قولها لانه يحتمل انها طلبت الفين فلا يسرها الف كذا في محيط السرخسى في باب الحلف على الشتم والضرب * رجل قال لامرأته ان دخلت قريباك داري فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بانه يحنث لان القرابة لا تجزى فيكون قريبا لكلوا حد منهما وقيل ينظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحنث وان كان دخوله لعمل يختص بها حنث * امرأة حملت ثوبا من نيا ب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فلحقها زوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج من العيبة او منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا وبه اخذ الشيخ الفقيه الزاهد ابو الميث رح كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى احسن من فرجك فجاريتي حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل رح ان كانا قائمين عند المقاتلة برت المرأة وحنث الزوج وان كانا قاصدين بر الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاصدة قال الفقيه ابو جعفر رح لا اهم هذا قال وينفى ان يحنث كلوا حد منهما لان شرط البر في كل يمين ان يكون فرج احدهما احسن وعند التعارض لا يكون احدهما احسن فيحنث كلوا حد منهما * شكر ان قال لامرأته ان لم يكن فلان اوسع دبرامنك

فانت طالق قال ابو بكر الاسكاف رح هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لامرأتين له اوسعكما فرجاهي طالق يقع على احدتهما وقال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على اربطهما كذا في الخلاصة * رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة من بارح اى تو ام فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن افضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسى * رجلان قال كلوا احد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسى اقبل من رأسك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا با ما دعيا فابهما كان اسرع جوابا فراس الآخر يكون انقل منه كذا في فتاوى قاضي خان في باب التعليق في كتاب رزين * رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكرى اشد من الحديد فانت طالق لا تطلق لانه لا ينتقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق * رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم اذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقورى فامرأته طالق ان ذبح بقرة قبل ان يرجع هذا القادم بر في يمينه والا حنث فان ذبح بقرة امرأته لم يبر في يمينه الا اذا جرى بينه وبين امرأته من الانبساط والالفة مالا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قطع رجوت ان يبروان ذبح بقرة نفسه لاجله لكن ما اضاف بعد الذبح بلحمها فان كانت القرية التى انتقل منها هذا القادم قريبة من هذه القرية برلان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة مما بعد سفرا اخاف ان لا يبرلان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فيقع اليمين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا قال ان تركت فلانا بدخول هذه الدار فامرأتى طالق فان كان الحالف يملك هذه الدار فشرط برة ان يمنعه من الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر الشهيد رح في واقعاته * وفي النوازل شرط برة ملك المنع ولم يتعزز ملك الدار فقال ان كان الحالف يملك منعه من الدخول فهو على النهي والمنع جميعا وان كان لا يملك منعه فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رح يعتبر ملك المنع وعليه الفتوى * واذا قال لامرأته انت طالق ان جامعتك الا من مذرا وبلية او ضرورة وكان بعد ذلك ياتيها فيمادون الفرج فخطأ فخطأها فهذا اذا كان معه على الخطاء وهو لا يريد ذلك كذا في النضيرة * امرأة قالت لزوجها انك

انك تغيب ولا تغلف الى النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن كلاما عظيما فانت طالق فان اراد به المجازاة طالت المحال وان اراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما اذا قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما اذا قدر طلقت * رجل قال لامرأته ان ام تقومي بالساعة وتجيئي الى دار والدي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يحنث ولو ابتهرها البول فبالت ثم لبست الثياب المخروجه لا يحنث ولو بقي في التشاحر وطال الكلام بينهما لا ينقطع النور ولو خافت فوت الصلوة فصلت قال نصير رح حنث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الظهيرية * وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل ان تشرع في الصلوة او بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة المحلواني رح انه كان يقول ان كان من وقت الحنث الى وقت الحيض مقدار ما يمكنها ان تصلي ركعتين ينعقد اليمين عند الكل وتطلق واذا كان اقل من ذلك لا ينعقد اليمين عند ابي حنيفة ومحمد رحم ولا يطلاق وعلى قول ابي يوسف رح ينعقد اليمين وتطلق والصحيح ان اليمين تنعقد عند الكل على كل حال ويصح الطلاق كذا في التاتارخانية ناقلا من الدخيرة * قال لامرأته انك تسرقين من دراهمي فبالت تبنت فقال الرجل لو رفعت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة جيرة مطروحة حين كنت الدار فرفعتها ووضعنها في ناحية واخبرت زوجها ان رفعت لا تحبس عنه ارجوان لا تطلق * قال لهما ان رفعت من كيسي دراهم فانت طالق فبالت رأس الكيس وامرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب اخاف ان تطلق * اتهم امرأة برفع دراهم فقال لها بالغارسية اگر از در من تو برداری فانت طالق فلما ثم انها وجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وامطت امرأة فبالت انها ارعى منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى الأمرة وقع الطلاق * قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم لتنظر اليها فرفعت من ذاك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ان رفعت من هذه الدراهم شيئا فبالت نعم على وجه السرقة وردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقه طلقت وان ردت قبل ان يفارقه لا تطلق وان انكرت طلقت ايضا * امرأة رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطا اللحم الدراهم بدراهم

فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلثا فمضى اليوم وقع الثلث والحيلة في ذلك ان تاخذ المرأة كيس اللحم فتسلمه الى الزوج فقد بر في يمينه كذا في الفتاوى الكبرى * قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم ان ذلك الدرهم اذ يب او سقط في البحر لا يحنث * سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخلطتها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحدا فقد ردت بعينها كذا في الحاوي * وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالفارسية اكرتو درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستفهام فقالت المرأة هيتم ثم بان انها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لكي تقر لا يقع كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لابنته ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دار الاب آجرة روي عن ابي يوسف روح انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب يبخل بذلك على الابن طلق امرأته وسئل عن محمد روح عن هذه فلم يجبه فقل له ان ابا يوسف اجاب كذلك فقال ومن يحسن مثلي هذا الا ابو يوسف * رجل قال لامرأته ان اعطيتك درهما تشتريين به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وامرها ان تعطى فلان لا يشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل يمينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها يحنث * رجل قال لامرأته ان بعنت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الحالف امر جاريتة ان تعطى اهل تلك الدار كلما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فامطت الجارية فعلم المولى بذلك فكره وغضب فقالت امرأة الحالف للجارية اذهبي واحملي من دار المولى باجود من ذلك الى تلك الدار فحملت الجارية قالوا ان علم بالدليل انها فعلت ذلك لاجل المولى لا طاعة لمولاتها لا يحنث وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الحالف وان لم يكن هناك دليل تسأل الجارية ويقبل قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولاتها اولاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولانا روض ويحتمل ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار من الجارية شيئا ذابت ولم تعط فاخبر المولى بذلك فكره فتالت امرأة الحالف للجارية ارفعي من دار المولى باجود من ذلك واحملي الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها كذا

في فتاوى فاضلي خان * قصار ذهب عن حانوته ثوب لغيره فاتهم القصارا جيرة فحلف الاجير
بالفارسية فقال اگر من ترار يان کرده ام فامرأتني طالق ثلثا وقد كان رفعه يحنث * رجل حلفه اللصوص
بثلث تطليقات انه ليس معه دراهم غير الذي اخذ وامنه فحلف فان كان معه الاقل من ثلاثة دراهم
لا يحنث وان كان معه ثلاثة واكثر فان كان اليمينين بالطلاق وقع الطلاق وان لم يعلم فان كان اليمينين
بالله لا كفارة عليه لانه ان علم فهو غموس وان لم يعلم فهو لعن * ولو حلف بالفارسية بقوله اگر با من
در می هست فانت طالق ان كان معه دراهم او اكثر فالجواب فيه ما مر من التفصيل *
ولو قال اگر با من سم است ان كان معه ما لو علموا بذلك اخذ وامنه يحنث والا فلا يحنث *
سلبه اللصوص ثم حلفوه بالطلاق ان لا يخبر احدا بخبرهم فاستقبله الفأفة فقال لهم
على الطريق ذباب ففهم الفأفة فانصرفوا ان اراد بالذباب نفوس اللصوص حنث وان
اراد حقيقة الذباب ليرجعوا لم يحنث ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء
وحلفوني ان لا اخبر باسمائهم وهم معي في السكة لو كتب يحنث فالحيلة في ذلك ان يكتب اسمي
جيرانه فتعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا فانهي اليهم فيسكت او يقول لا اقول فيظهر
ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل كان له ثوب فسرق منه سارقا وغصب منه غاصب
ثم ان رب الثوب حلف وقال ان كان له ثوب وشار الى ذلك فامرأتني طالق فالحيلة على
ثلثة اوجه ان عرف انه قائم تطلق امرأته وان عرف انه هالك لا وان لم يعرف احدا الامر به تتلاق
ايضا لان القيام اصل كذا في التتميم والمزيد * وار قال بالفارسية اگر کسی را نبیند هم فامرأته كذا
فاليمين على ما نوى فان نوى السقي لا يحنث بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنث بالسقي
وان لم ينوشا فان دفع او سقي كان حائثا كذا في خزانة المتين في كتاب الايمان في اليمين على
الشرب * وفي الفتاوى رجل اعتبده امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربه ابدافانت طالق
ان كان يعزم ان لا يترك شربها لا يحنث وان كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر *
طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتني ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الذي تكلمت
به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا * صبي قال في صباه ان شربت سكرا فامرأته
طالق فشرب في صباه لا ينفع الطلاق واوسمع صهره وقال حرم عليك بنتي بتلك اليمين فقال
نعم حرمت فهذا قرارا بالحرمة والقول قوله في انه واحدا وثلث وانتهى الامام ظهير الدين

وغیره فیہ وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بنى على غيرا لواقع كذا في الوجيز للمكردي*
ولو حلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتهيأت للخروج فقال الزوج
دعوها تخرج ولا بية له لم يكن اذنا ولو نوى الاذن يثبت بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي
ولا بية له كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلقى كذا في الخلاصة* لو قال لها ان خرجت
من الدار الا باذني فانت طالق ثم يسمع سائلا يسأل فقال اعطى للسائل هذه الكسرة فان كان السائل
بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه الا بخروجها من الدار لا تطلق بالخروج وان كانت تقدر
تطلق فان كان السائل حين اذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير
خروج فخروج السائل الى الطريق فخرجت اليه المرأة يحث قال لها ان خرجت من هذه الدار
بغير اذني فانت طالق فقالت امرأتها تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت
تطلق لان هذا نهديد لا اذن فان قامت على اسكنة الباب وبعض قدمها بحيث ارا غلق الباب
كان ذلك خارجا فان كان اعتمادها على البعض الداخلة او عليها لا تطلق وان كان اعتمادها
على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى* واذا قال لها ان خرجت من هذه الدار
من غير اذني فانت طالق فان اذن لها بالعربية وهي لا تعرف للعربية فخرجت تطلق ونظير هذا
ما لو اذن لها وهي نائمة او غائبة هكذا ذكر في النوازل* وفي ايمان الاصل اذا اذن لها من
حيث لا تسمع ام اذن او ان خرجت بعد ذلك طلقت في قول ابي حنيفة ومحمد راجح* وفي المتن
ان اقال لامرأتها انت طالق ان خرجت الابامري فالامر ان يسمعها الامر بنفسه او رسولته فان شهد
قوما على ذلك لم يكن امرا فلوان هؤلاء الذين شهد هم الزوج على الا مبلغوها ان الزوج قد امرها
بالخروج ان لم يامرهم ان يبلغوها فخرجت نهى طالق وان امرهم ان يبلغوها فخرجت بعد ذلك
لا تطلق وفي الارادة والهواء والرضا لا يشترط سماعها رضاها وارا دته حتى لو خرجت بعد ما قال
رضيت اردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بلا خلاف* وفي النوازل ان اقال لها
ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستاذنته للخروج الى بعض اهلها فان لها فلم تخرج الى ذلك
لكنها نكس الدار فخرجت الى باب الدار ووقع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت
في وقت آخر الى بعض اهلها الذي اذن لها في الخروج قال اخاف ان يقع الطلاق عليها لان
هذا

هذا ان في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط * اذا حلف ان لا يخرج من المصرف ان
خرج فامراً نه ما نُسب كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق ان اخرج كذا في الوجيز للكردي *
ولو اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فاهلها ابراهيم فان لم يكونا في الاحياء فاهلها كل ذي رحم
محرم منها فان كان لها ابوان لكل واحد منهما منزل على حدة بان تزوجت الام وتزوج الاب
فالاهل منزل الاب كذا في الخلاصة * قال لها ان خرجت يتع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق
لتركه الاضافة كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا او تنجيذا * قال لها ان خرجت
من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها غرق او حرق غالب فخرجت لا يحسن كذا في القنية
في باب اليمين في الفعل * ولو قال لا امرأته ان خرجت من هذا البيت بغير اذني فانت طالق
وقد كانت رهنبت محدودا لها فاستاذنت للخروج فقالت لها اذهبي وارفعي الدراهم واقبضي
الرهن فخرجت وزهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مرارا لا تطلق كذا انقى الامام
النسفي رح كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأته انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذني
او قال الا برضائي او قال الا بعلمي او قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فهما
سواء لان كلمة الاو غير الاستثناء فالجواب فيهما ان بالاذن مرة لا ينتهي اليمين حتى لو اذن لها
بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه طلقت وهو نظير ما قال لها ان خرجت
من هذه الدار الا بملحنة فانت طالق فخرجت بغير ملحنة طلقت كذا في المحيط * لو اذن لها مرة
فتقبل ان تخرج نهما عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحسن كذا في البدائع * واذا نوى في الا
باذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي *
والحيلة في عدم الحنث ان يقول اذنت لك بالخروج في كل مرة او يتول اذنت لك كلما
خرجت فتح به لا يحسن وكذا ان قال كلما شئت الخروج فقد اذنت لك او اذنت لك بالخروج
ابدا او اذنت لك الدهر كله فان نهما بعد ذلك نهما ما ما فعند محمد رح يصح نهيه كذا في السراج
الوهاج * وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى * وان قال اذنت لك عشرة ايام ثم تخرج فيها ما شئت
وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يكون اذنا كذا في الوجيز للكردي * ولو قال انت طالق
ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك او امر او ارضى او علم فاجابها ان ذلك على الاذن مرة
واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحسن فان اراد بقوله

حتى آذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع* ولو قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار الا ان آذن لك فهذا وما لو قال حتى آذن لك سواء حتى ينتهي اليمين بالاذن مرة كذا في المحيط* ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته ان لا يخرج فتأ للجارية اشترى بهذه الدراهم لهما فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة* ولو قال لها ان خرجت الى احد الاباذني فانت طالق فاستاذنته في الخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت الى اخيها طلقت كذا في جزائنه المفتين* وفي المنتقى اذا قالت امرأة لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت ابي فقال ان اذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى اين لا يحنث في يمينه وهذا بخلاف ما لو استأذن الغلام مولاه في تزوج امته رجل فقال له المولى ان اذنت لك في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بغد ذلك قد اذنت لك في تزوج النساء وقال اذنت لك في التزوج حنث في يمينه* واذا قال لعبده ان اشتريت هذا العبد باذني فامرأتي طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأة المولى ولو قال له اذنت لك في شراء البز فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأة المولى* رجل قال امرأتي طالق ان دخلت هذه الدار الا ان يأمرني فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا ان يأمرني به فلان فلا بد من الامر في كل مرة* ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثم قال لها اطيعي فلانا في جميع ما امرك به فامرها فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل ان الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذا لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما امرك به فلان فقد امرتك ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذنت لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط* في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التاتارخانية* قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من امر لا بد منه فانت طالق فارادت تدهمي حقان قدرت على ان توكل يحنث لو خرجت وان لم تقدر على ان توكل لم يحنث* حلف بطلاق امرأته ان لا تخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فمنعها ولم يمنعها لم يحنث* اتهم امرأته بجارله فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذنني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك

فيما يبد ولك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك امر باطل لانها لم تخرج لامر باطل وان كانت نوت ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف على امرأته بطلانها ان لا تخرج من الدار الا باذني او حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته ان لا يخرج من البلدة الا باذنه او حلف صاحب الدين مديونه ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانت المرأة وهزل السلطان وسقط الدين سقط اليمين ثم لا تعود ابدا وان مادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين * رجل خرج مع الولي وحلف بالطلاق ان لا يرجع الا باذنه وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق * ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا باذن فلان فمات فلان قبل الاذن بطلت اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها او اخ لانطلق وكذلك كل ذي رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس او خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع * تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هنا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلثا فخرجت الى اليوم الى الصلوة او الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الانتفال او السفر لا تطلق لان اليمين مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته ان نركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فانت طالق فغفلت منه وخرج او قامت تصلي فخرج فانها لم تتركه فلا تطلق كذا في التاتارخانية * رجل هو ببغداد فقال لامرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فمكث ساعة الا انه يماكس في تلك الساعة مع المكارم في الخراء قالوا لا يحنث في يمينه وعليه الفتوى * ولو اشتغل بالوضوء للصلوة المكتوبة ونحوها فهو مذر ولا صلوة التطوع والاكل والشرب فلبس بعذر فيكون حائنا كذا في الظهيرية * قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فانت طالق ثلثا فهو على الخروج من قصد و صلب او لم تصل * ولو قال ان اتيت فهو على الوصول فصدت الخروج الى المنزل او لم تقصد كذا في الفتاوى الكبرى * قال محمد بن سلمة اذهب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينوشباً وان نوى به الايمان او الخروج صححت نيته كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * سئل ابو القاسم رح من امرأة خرجت الى ضيافة

فقال الزوج لها ان مكنت هناك اكثر من ثلاثة ايام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكنت هناك اياما قال لا فتى بالطلاق غير ان الاحتياط فيه اولى وقال الفقيه ابو الليث رح ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لاتطلق وان لم تدخل ينبغي ان تطلق كذا في المحيط * ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا الا بالخروج الى المحلة والفتوى على انه لا يحنث الا بالخروج الى المحلة فيهما ولو فارسيا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحنث هو الاصح كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدي قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع احدي قدميه في الدار لا يحنث لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق او وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حنث * رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحنث هو المختار لانها لم تصعد السطح كذا في التجنيس والمزيد * امرأة تخرج من دارها الى سطح جارها فغضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح دار الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحنث ولو لم يتقدم هذه المقدمة حنث لان اللفظ عام كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهرة ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رح ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلقت اذا بكيت لانه انما يمنعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فلا يحنث بمكانها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * في النوازل سئل ابو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته ان لا تخرج من هذه الدار وكانت بجانب داره خربة مفتحة الى الشارع وقد سد باب الخربة واخذت خوخة الى داره بمرافقها فخرجت المرأة من الخوخة هل يحنث قال ان كانت الخربة اصغر من الدار رجوت ان لا يحنث كذا في التاتارخانية * قال لها ان خرجت من هذه الدار فانت

فانت طالق فدخلت كرم في الدار وان كان الكرم يعد من الدار بان يفهم الكرم بذكر الدار لا يحنث وان كان لا يعد ولا يفهم حنث لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما يعد من الدار ويفهم بذكرها ان لم يكن كبيراً او لم يكن مفتحة الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة ذهبت الى منزل والدها في قرية اخرى فتبعها زوجها وسألها العود الى منزله فابتن فحلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك القرية يحلف عليه الحنث وان ذهبت قبل ان يمضي اكثر ليلة يرجي ان لا يكون حائثاً والصحيح انه لا يحنث اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فابتن فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلثا فخرج الزوج وخرجت هي على نره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث * رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلثا فجلست ولم تخرج زماناً ثم رجعت فقال الزوج كنت نوبت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * امرأة الى الوقاع فابتن فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل لي هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى مضى الغد لا يحنث * ولو قال لها في منزل والدها ان ام تحضري منزلي الليلة فانت طالق فمنعها الوالد من الحضور تطلق هو المختار كذا في البحر الرائق * رجل بين يديه امرأة متلففة فقيل له هذه المتلففة امرأتك ثم قيل له اجلف بثلاث تطليقات ان ام تكن لك امرأة سوى هذه فحلف بثلاث تطليقات ان ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلففة اجنبية اختلفوا فيه والفتوى على انه يطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة يبلغ فذهبت المرأة بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كان له امرأة بترمذ فهي طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اراد ان يتزوج امرأة فابتن اهل المرأة ان يزوجهامنه لما ان له امرأة اخرى فذهب الخاطب بامرأته الاولى الى المقبرة واجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة لي سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجوا منه هذه المرأة صحيح النكاح ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان لم تجنني غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على يدانسان ان نوى الوصول اليه لا يحنث وان نوى حملها او لم ينو شيئاً يحنث كذا

في التمر تاشي * رجل قال لميمونه امرأتك طالق ان لم تقض ديني فقال المديون نعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم واراد جوابه فالييمين لازمة وان دخل بينهما نقطاع كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على الف درهم فقال المدعى ان ام يكن لي عليك الف درهم فامرأتى طالق فاقام المدعى البينة على حقه وقضى القاضي به ففرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول ابى يوسف رح واحد من الروايتين من محمد رح وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان او فاه الف درهم قبل دعواه يبطل تقرييق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأة المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا الف درهم وان اقام المدعى البينة على قرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رض وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت بما نزلوا وما بين اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته والله اعلم كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لها ان شتمتنى فانت طالق وان لعنتنى فانت طالق فلعنته يقع تطليقة واحدة كذا في الفتاوى الكبرى * وفي النوازل قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا في التاتارخانية * ولما قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذا لك لو قالت له يا جاهل يا حمار يا ابله لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحية * ولو قال لها ان شتمتنى فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية * قال لها ان شتمت اُمى او ذكرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كانت املك سلام هايك فقالت المرأة لا بل املك فان كان الحلف ببلخ او ببلدة يسمون السائل سلام عليك حنث اما في بلاد ماوراء النهر وبلا دلا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكر بسوء لا يحنث * جري بينه وبين امرأته تشاجر من قبل اخته فقال لها ان سببت اختى بين يدي فانت طالق ثلثا ثم دخل الزوج عليها وهى تشاجر مع اخته وتسبها فسمع الزوج ان سبتها وهى تراه طلقت لانها سبتها بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان شتمت احدا فامرأته طالق فثتمت مينا طلقت امرأته * رجل قال لامرأته ان قد فتكت فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يعد قد فالمرأة وان كان في الحقيقة قد فالمرأة لا مها كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال ان قد فتنتى فانت طالق فقالت له يا ابن الزانية لا يحنث قال الفقيه لكن في زماننا يحنث كذا في التاتارخانية * قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق واراد به التعليق

لا تطلق مالم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى من ابي حنيفة رجع ان المسلم لا يكون سفلة
 انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * وزوى من ابي يوسف رجع
 ان السفلة هو الذي لا يبالي ما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد * قالت له
 يا كشيخان فقال الزوجان انا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال ابو مصصة الكشيخان من سمع
 ان احدا من الرجال صديده الى امرأته بسوء ولا يبالي اياها لو ضربها فليس بكشيخان * امرأة
 قالت لزوجها يا بغاك او قالت يا قلتبان فقال ان انا بغاك او قال ان انا قلتبان فانت طالق ثلثة.
 ينوى الزوج ان اراد المكافاة بما قالت ونوى بالفارسية ختم رامن وقع الطلاق كما قال
 هذه المقالة سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن وان اراد التعليق لم يقع مالم يكن الرجل
 كذلك * البغاك والقلتبان كل واحد منهما ان يكون الرجل مالم يفجورا مرأته راضيا بذلك
 وان لم يكن له نية فمنهم من حملة على المكافاة ومنهم من حملة على التعليق ومنهم من قال وهو
 المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافاة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب
 يحمل على التعليق لانه هو الظاهر * قالت له انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت
 طالق ثلثة لا تطلق مالم تنقل علمت انك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة قالت لزوجها
 يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق واراد به التعليق فالمختار انه ان كانت لحيته خفيفة
 غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في متعارف الناس كذا في محيط السرخسي * وتكلموا في
 تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي *
 وروى المعلى عن ابي يوسف رجع لو قال لامرأته ان لم تكوني اسفل مني فانت طالق فهذا على
 الحسب فان كان احسب منها لا يحنث وان كانت احسب منه تطلق وان كان مشكلا فالقول قول.
 الزوج انا احسب منها مع يمينه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب * ولو قال
 لها ان شتمتني فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغير منه اى بلا يه ينظر ان قالت ذلك لكرهه
 من الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرهه من الوالد تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لولدها اى
 بلا يه زاده فقال الزوج ان كان هو بلا يه زاده فانت طالق ثلثة فهذا على ثلثة اوجه اما ان يراد به المجازاة او
 لم يراد به شيئا او اراد التعليق فالكلام في الوجه الاول والثاني قد مر واما في الوجه الثالث لم تطلق في الحكم
 لعدم الشرط وان علمت المرأة انه من الزنا وقع عليه الطلاق لانه وجد الشرط في حقها ولا يسمعها

المقام معه لانها مطلقة الثلث كذا في التجنيس * وان قالت ذلك لشيء كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته ان لم اقل عند اخيك بكل قبيل في الدنيا عنك فانت طالق فهذا يقع على ثلاثة انواع من القبح والفواحش فلما قال ذلك عند الاخ تحقق شرط البر فينبغي ان يقول للاخ من صاعته انما قلت ذلك لاجل اليمين وهي برية من هذه الاشياء كذا في الخلاصة * وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لانه لا يكون بعد ذلك قول قبيل كذا في التاتارخانية * رجل تشاجر مع اخيه واخته فقال لهما بالفارسية اگر من شماراكون خراهر كنتم تكلموا في ذلك والاصح انه يراى بهذا القهر والغلبة فلا يحنت حتى يموتا او يموت الحالف كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحلف على الشتم * وقيل يحنت للحال وعليه الفتوى كما في مس السماء كذا في محيط السرخسي * ومنهم من قال يحنت للحال لان العجز بتحقيق الا ان ينوى به القهر والغلبة والتضييق عليهما فحينئذ تصح النية ولا يحنت حتى يموت الحالف او المحلوف عليه قبل ان يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضي خان في باب التعليق والخصاصة * قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق فضرب صبيها فغضبت ينظر ان ضربه في شيء ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وان ضربه في شيء لا ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط * سئل والدي ممن قال لامرأته في حاله الغضب ان لم اكسر عظامك وشجيت لحومك فانت طالق ثلثا فقال لو ضربها حتى لا تكاد نمرح من مكانها لا يحنت ويكون هذا مجازا عن الضرب الشديد * وسئل ايضا ممن قال لامرأته ان لم ازن منك السنجات فانت طالق ثلثا فقال لو اذنها اذني بليغا وناقشها في كل امر لا يحنت كذا في التاتارخانية نافلا من اليتيمة * رجل قال لامرأته ان لم اضرب اليوم وادك حتى ينشق نصفين فانت طالق ثلثا ثم ضربه على الارض فلم ينشق طلقت ثلثا كذا في محيط السرخسي في باب الحلف بالبشتم والضرب * ولو قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاهية ولا ميتة قال ابو يوسف رح هذا على ان يضربها ضربا موجعا شديدا فاذا فعل ذلك بر في يمينه وقوله حتى تبولى او تشتكى او حتى تستغيني ما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء لم يبر * ولو قال لها ان ضربتك بغير جرم فانت طالق فوضعت القصعة على المائدة ومالت وصبت

كتاب الطلاق (٦١) في الطلاق بالشروط في تعليقه بلكمة ان وغيرها

187

فان فارقه قبل ان تقول شيئا لم يقع لان قوله خود تو می ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق المعلق بالشرط فصار قائلا بل انت طالق ثلثا ان ام تحبيني * دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وتكفيني ولانه لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق نكلموا فيه والمختار ان لا تطلق ما لم يزل الزوج احبها وان كان يحبها لان الطلاق معلق بالاخبار عن المحبة * قال لها ان لم تكرني اهون علي من التراب فانت طالق ثلثا ان استهان بها استهانته يعد افراطا فيها لا يحنث لانها اهون عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى * سنل ابو القاسم عن النساء يجتمعن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن ايضا فغضب زوج امرأة فقال لها ان غزلت لاحدا وغزل لك احدا فانت طالق ثم امرأة منهن وجهت الى بيت هذه المرأة قطننا لتغزله فغزلته امها قال ان كان من مادة اولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اكر ريسان تو بكار برم يا بكار آيد مرا فانت طالق فاستبدل فزلها بغزل آخر او كرباسا نسج من غزلها بكار باس آخر فلبس ذلك قال ابو بكر البلخي لا يحنث في يمينه كذا في الظهيرية * وان اتخذ منه شبكة فاصطاد فالصحيح انه يكون حائشا لانه استعمله فيما يليق به كذا في خزائن المفتين في كتاب الايمان * ولو قال اكر ريسان تو بكار برم فلبس ثوبا من غزلها قال ابو بكر لا يحنث في يمينه فقل اكر بكار آيد قال اخاف ان يكون حائشا * وحل قال اكر رسته تو برتس من آيد فانت طالق فوضع يده على غزلها او خاط بغزلها ثوبا ولبس او اتكأ على مرفقة من غزلها او نام على فراش من غزلها قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحنث في هذه الوجوه * ولو قال اكر اين جاس برتس من آيد فامرأته طالق وكان ذلك قميصا فحمله على عاتقه قالوا يقع يمينه على اللبس المعتاد في ذاك الثوب كذا في الظهيرية * اكر ريسان تو بكار آيد باسودوزيان من آيد فكذا فباعث غزلها واشترت بثمنه فقامت وسقت زوجها لا يحنث في يمينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة من الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضي خان * قال لها بالفارسية اكر رسته تويكا ركر ده تو بسودوزيان من آيد فانت طالق ثلثا فغزلت والبست نفسها وصبيانها لا تطلق فان قضت دينا على زوجها لم تطلق ايضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان حملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ واشباه ذلك لا تطلق ايضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال اكر من ترايو شانم زكار كر ده خو يش فانت طالق ثم ان المرأة

رفعت الى زوجها كرها ما لينسجه لها باجر فاخذ الاجر ونسج فلبست لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة
 لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا
 لو كان الثوب للرجل فلبست بغير امره لا يكون حائثا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيان
 في فصل الحلف باللبس * لو قال لا مراة ان وضعت يدك على الدوك فانت طالق فوضعت
 يدها على الدوك ولم تغزل لا تطلق * ولو قال لا مراة وهرا لبس من فذاها ان جاءه كره يهدها
 و بهد كنهت ان لبست من غزلك فانت طالق فلم ينزع ما كان لابها تطلق امرأته امه الوقال
 اگر جراین پیوشم فكذا فلم ينزع لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان بعث غزلك فانت طالق
 فباع غزلا للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى * امرأه تريد
 ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية اگر این قبا که تو میبری اکنون من پیوشم فانت طالق
 فظطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت لانه ليس بغور كذا في خزائن المختين * امرأة كانت
 ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأة لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا
 فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من الغامبي شيئا من حوائج البيت واقرضت رضيعا
 وكانت التجارة تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتهما لزوجها لم يكن بكرة ذلك
 منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج امال الزوج بانده سادة
 حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحنث لان هذا ابتداء كذا في المعامير الكبرى * ولو قال
 ان انتفعت بهذه الخنطة فامرأته طالق فباع امرأته انتفعت بثمنها لا يحنث في يمينه كذا في خزائن المختين *
 رجل اشترى منام من البحر فقالت امرأته هذا اقل من من ودعت علمه فقال الزوج ان ام يكن
 منا فانت طالق فانه يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنث الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين
 في الاكل * رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فشرع حائط بين هذا البيت وبين
 جاره فعمره وقصده به عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قال لا يحنث في يمينه وقصده باطل *
 رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق فسنل من امرأته حرک رأسه بالاذن لا يحنث في يمينه
 ما لم ينكلم كذا في فتاوى قاضي خان * حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلفه
 ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعته لا يحنث ولو اعسك في يمينه شربه بعد ذلك يحنث * ولو قال
 ان شربت الخمر فانت طالق فشهد على شرب الخمر رجل وامرأتان لا تميل في حق الحد

ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو المختار للفتوي كذا في خزنة المفتين * رجل
حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرب في غير مجلس الشراب وراه سكران وهو يعجد
شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة
من لا يعاين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالغذاء * رجل قال لانسان يقول شياً
تقول هذا من السكر فقال امرأتى طالق ان قات هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان
كلامه مختلطاً ويعد سكران عند الناس يحنث في يمينه * رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته
فانت طالق ثلثاً وخاب فلان فقامت امرأة الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد يمين زوجها
قال ابو نصر الدبوسي لا يقبل هذه البينة وهو الصحيح * رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان
واستردى منه كذا واحمليه الى الساعة فان لم تحمليه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد
ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملته اليه قالوا يحنث في يمينه لان قوله حملته الى الساعة
تنصيص على الفور * سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق
وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عندا لعشاء قالوا يحنث في يمينه لان يمينه تفجع على الفور
وان قال لم انو الفور لا يصدق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت
فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنث في يمينه * رجل قال ان كنت فعلت
كذا اين زن كه مرا بانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت اليمين
حنث في يمينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه * ولو قال اين زن كه مراد رين خانه است
كد اوليست امرأته في البيت الذي عينه لانطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه *
صبي قال ان شربت نكل امرأة اتزوجها فنهى طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره
ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ آرى عرام است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فتحرم امرأته
ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح * رجل قال لامرأته بالفارسية اگر تو اشب
بر من خانه در باشی فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساحتها وباتت معه في منزله قالوا ان اراد
بذلك ان تنتقل بمناصها وقماشها يحنث ان تركت قماشها منه وان اراد النقل بنفسها لا يحنث
وان اشكل على المرأة حلفته فان حلف فحسب به على الله تعالى وهذا طاهر فيما اذا وقت فقال
اگر

اگر ابن دور و زاینجاباشی وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وماشيتها وان لم يوقت ولم يكن له نية وقت اليمين يحمل على الانتقال بنفسها * رجل اراد السفر فحلفه صهره وقال ان غبت بعد هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامرأتك طالق فقال المختن بالغارسية هست ولم يزد على ذلك ثم غاب اكثر من شهر طلقت امرأته لانه اجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فتطابق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع لقمته في فيه فقال له رجل ان اكلتها فامرأته طالق فقال له آخران اخرجتها فعبدي حررة الوا بأكل بعضها وبلقى بعضها فلا يحنث احدهما كذا في خزائن المفتين * ولو قال لامرأته اني اكره داري فانت طالق فدعت الى غيرها ليمسك ان حلف لا جل الاوث لا ينكح وان حلف لا اشتغالها بالطيور يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين * ولو قال لامرأته زينب انت طالق اذا طلقت عمرة ثم قال لعمرة انت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمرة ولا يقع على زينب ولولم تطاق زينب ولكن طلقت عمرة يقع على زينب واحدة وعلى عمرة اخرى قيل في الصورة الاولى وجب ان يقع على زينب اخرى وفي الثانية يجب ان لا يقع على عمرة اخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اذا قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط * ولو قال انت طالق او خسر خلتك سوف اراجعك ونع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال انت طالق لا دخلت الدار فهذا مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا حرف نفى اكد بالحلف فكانه نفى دخولها واذلك بنعلق الطلاق بدخولها كذا في البدائع * رجل قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار بطلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها ان دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه ان يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج او تموت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعدي حران لم اضربك * رجل قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الواو وكحواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال ايتها امرأة اتزوجها فهي طالق فهذا على امرأة واحدة الا ان ينوي جميع النساء وهذا بالعريضة ولو قال بالغارسية هر كه ام كن بر مني كنم يقع على كل امرأة قال الصدر الشهيد رح والمختار انه يقع على امرأة واحدة *

ولو قال اية امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال هريرة زن بزني كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوي التكرار ولو قال هريرة زن بزني كنم يقع على امرأة مرة واحدة ثم تنحل* ولو قال ازين روزنار سال هرزني كه ويرا است فهي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأة لا تطلق كذا في الخلاصة* ولو قال اية نسائي كلمتك فهي طالق فكلمته طلق ولو قال اية نسائي كلمتها فهي طالق فكلمهن معا طلفت واحدة والخيار الى الزوج في البيان كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري* قال لا امرأتين له اينكما اكلت هذه الرمانة فهي طالق فاكلتا منها جميعا لم تطلق واحدة منهما كذا في خزائنة المفتين* اذا قال الرجل لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حدودا لعان لان قوله يا زانية نداء والنداء ليس بفصل كما لو قال انت طالق يا زينب ان دخلت الدار وكذا لو قال انت طالق يا زانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النداء فقال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين تكلم به بلا عنها و اذا صح القذف ينظر ان لا عنها اولا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء المحلية وان دخلت الدار اولا ثم خاصمته في القذف ان كان الطلاق رجعي ايداعها وان كان بائنا لا* ولو قال انت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال ويتعلق* ولو قال يا زانية بنت الزانية انت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفها اولا مها في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري* ولو بدأ بالنداء بالطلاق فقال يا طالق انت طالق ان دخلت الدار وتعلق طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار* اذا اتى بالنداء في آخر الكلام بان قال انت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم ناداها بعد ذلك فصارت قاذفا وفي قوله انت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاق هكذا في البدائع* رجل قال لامرأته اسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقت ويسأل عن نيته في زينب فان قال نويت طلاقها طلقت ايضا ولو قال ذلك بغيرها وقال نويت طلاقها مع عمرة طلقتا جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقتا جميعا ولو قال لم اؤطلق زينب لا يقبل قوله ولو قال يا عمرة انت طالق ويا زينب لم تطلق زينب الا ان ينويها لا ترى انه لو قال لك يا فلان على الف درهم ويا فلان كان المال للاول

ولو قدم المال فقال لك الف درهم على يا زيد ويا سالم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عميرة انت طالق يا زينب فعمرة طالق دون زينب الا ان ينويها ولو قال انت طالق يا عميرة يا زينب لا تطاق زينب الا ان ينويها ولو قدم اسميهما فقال يا عميرة يا زينب انت طالق لم تطلق الاولى الا ان ينويها كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال اول امرأة تزوجها فهى طالق فتزوج امرأة طالت تزوج بعدها اخرى او لم يتزوج كذا فى المحيط * ولو قال اول امرأة تزوجها فهى طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين فى عقد أحدهما نكاحا فاسدا نطق التيمم نكاحها صحيح ولو قال آخر امرأة تزوجها فهى طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا تنع على الاخيرة حتى يموت الزوج واذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند ابى حنيفة رح حتى لو دخل بها لزمه مهز ونصف * نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالادخل بناء على عقد فاسد وتعتد بثلاث حيض وعندهما يقع مقصورا على المال وعليه مهر ومثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد رح * وعند ابى يوسف رح عليها عدة الطلاق كذا فى محيط السرخسى * قال فى الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة تزوجها فهى طالق فتزوج عمرة ثم تزوج زينب ثم طالق عمرة قبل الدخول بها ثم تزوج عمرة ثانيا ثم مات الحالف طلقت زينب ولا تطاق عمرة ولو نظر الى عشر نسوة وقال آخر امرأة تزوجها منكى طالق يتزوج واحدة منهن ثم يزوج اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق وانع على التى تزوجها مرة دون التى تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد نزوح الثانية وانما تفرقان فيما اذا لم يميت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج مثلا اربعا وفارقهن ثم تزوج اربعا اخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطاق كذا تزوجها مات الزوج او لم يميت وفى المسئلة الاولى لو تزوج عشر نسوة على التفريق فالعاشرة لا تطاق ما لم يميت الزوج * ولو قال آخر تزوج تزوجه فالتى اتزوج طالق فتزوج امرأة وطلقتها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التى طلقتها ثانيا فمات الزوج طلقت التى تزوجها مرتين لا التى تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى عشر نسوة وقال آخر تزوج تزوجه منكى فالتى اتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقتها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التى طلقتها ثم مات الزوج طلقت التى تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطاق العاشرة حتى يموت الزوج كذا فى المحيط * ولو قال اول امرأة تزوجها فهى طالق

فاقر بعد اليمين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فقال قد تزوجت فلانة قبلك وصدقته فلانة او كذبت له لم يصدق في القضاء على التي اقربنكاحها او تزوجها مهاينة وطلقنا لانه اقر بوجود الشرط وهو الاولى في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يتبع الا على المنكوحه وقد ظهر نكاحها دون نكاح غيرها فكان مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو اقام البينة على ما ادعاه قبلت ببينته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى ايضا لا قراره على نفسه بحرمته ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت له في النكاح فلا شيء لها وان صدقته المعروفة ان المجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية * ولو قال تزوجتها وفلانة في عقدة واحدة وكذبت له المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته يثبت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها اخرى فالقول قوله مع يمينه * ولو قال لامرأتين اول امرأة منكما اتزوجها فهي طالق او قال ان تزوجت احديكما قبل صاحبتها فهي طالق فتزوج احدتهما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها لم يصدق الا ببينة ولو قال تزوجتهما في عقدة فالقول قوله ولا يقع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمرة قبل زينب فهي طالق فتزوج عمرة فادعت الطلاق فقال تزوجت زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احديكما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احدتهما وقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق ولو قال تزوجتهما معا فالقول قوله كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو قال آخرا امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة مرتين ثم مات لم تطلق ولو قال آخر تزوج اتزوجه فهي طالق والمسئلة بحالها طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلق ثم اضاف الطلاق الى الفعل الماضي فقال آخرا امرأة تزوجتها طالق ولا نية له طلقت التي تزوجها مرة * ولو قال آخر تزوج تزوجته فالتى تزوجتها طالق طلقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال عمرة طالق السامة او زينب طالق اذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايتهما شاء * رجل

رجل قال لا امرأته انت طالق او لست برجل او انا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق او انا رجل كان صا دقا ولم تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان *

رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه الدار لا بل هذه المرأة الاخرى فليمين على دخول الاولى فان دخلت الاولى دخلت الثانية وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما وان نوى الرجوع عن الشرط صح فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى طلقت الاولى ديانة وقضاء ايضا وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال انت طالق ان شئت لابل هذه فهو على مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئتهما طلاقهما حتى يوشاءت طلاق نفسها دون صاحبتهما طلقت هي خاصة ولو شاءت طلاق صاحبتهما طلقت صاحبتهما خاصة ولو شاءت طلاقهما جميعا طلقنا ولو قال عنيت صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو قال انت طالق ان دخلت لابل فلانة طالق تنجز طلاق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بغير معلقا بالدخول * ولو اخر الشرط وقال انت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت ينعكس الحكم فيقع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير *

ولو قال ان دخلت هذه لابل هذه الدار فانت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق لابل هذه الدار فانت طالقتا طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته انت طالق ان دخل ملان هذه الدار لابل ملان فايهما دخل طلقت ولو دخل لم تطلق الا واحدة وان عنى رد الجزاء يكون على ما عنى فان دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء * وكذا لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار لابل فلان * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطلق السامة لان الكلام الثاني غير مستقل فتعلق بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري *

ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا لابل فلانة فدخلت الاولى الدار طلقت كلواحدة منهما ثلثا * ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعاق الثلث في حق الاولى ولو قال ان دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقا ثلثا بدخول الاولى * ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعا والاولى عند الدخول باثنا

كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في القُدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق لا بل هذه قد خلت الاولى الدار طلقنا ثلثا * ولو قال لامرأته انت طالق واحدة لا بل ثلثا ان دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقا عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولا بها ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل ثلثا لم تطلق شيئا حتى تدخل الدار واذا دخلت الدار طلقت ثلثا سواء كانت مدخولا بها او لم تكن كذا في المحيط *

الفصل الرابع في الاستثناء * اذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى متصلا به لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية * بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل الايقاع اني اطلق امرأتي واستثنى كذا في الكفاية * ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله تع واذا شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال انت طالق الا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيهان * اذا قال انت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلا كذا في فتم القدير * ولو قال انت طالق ان لم يشأ الله لم يقع الا ان يوقته بان يقول اليوم فمضى اليوم تطلق بحكم اليمين كذا في العتابة * ولو قال لها انت طالق ما لم يشأ الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لها انت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * في المنتقى اذا قال لها انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انها تطلق واحدة قال ثمة واجعل الاستثناء على الاكثر وذكر بعد ذلك مسائل انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انت طالق ثلثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق اصلا كذا في المحيط * ولو قال ان احب الله اورضى او اراد او قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال انت طالق بمشيئة الله او بارادته او بمحبته او برضاه لا يقع لانه ابطال او تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان بحرف الباء للدلالة على التعليق والصاق الجزاء بالشرط * وان اضافه الى العبد كان تمليكاً منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بامر او بحكمه او بقضائه او بآذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال سواء اضافه الى الله تعالى او الى العبد لانه يراد به التجنيز عرفاً في مثله كقوله انت طالق بحكم القاضي * وان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء اضافه الى الله تعالى او الى العبد * وان ذكر بحرف

في ان اضافته الى الله تعالى لا يقع في الوجود كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للمحال لانه
 يذكّر للمعلوم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير فيقدر شيئاً وتدل يقدر حتى
 لو اراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان اضافته الى العبد كان تمليكاً في الاربع الاول
 تعليقا في غيرها كذا في التبیین * ولو قال ان امانني الله او بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو
 مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وان معلق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على
 مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبرئيل والملائكة او الحسن او الشاطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة
 الله تعالى * ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله و شاء زيد فشاء زيد
 لم يقع الطلاق لانه معلق بشرطين لم يعلم وجود احدهما والمعلق بشرطين لا ينزل عند وجود
 احدهما كذا في البدائع * ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت او ماشاء الله وشئت
 وطلقها المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وشئت فطلقها على مال يجوز لان
 ههنا دخل المشيئة على البذل لا على الطلق فيلغى ذكر البذل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا
 في المحيط * واذا علق الطلاق بمشيئة المحائط لم تطلق هكذا في النهر الفائق * رجل طلق امرأته
 ثلثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري اي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في تنجيس والمزهد
 وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * ولو قال انت طالق الا ان يشاء فلان فيرد ذلك او
 الا ان يريد فلان غير ذلك او الا ان يحب فلان غير ذلك او الا ان يرضى او بهوى او يرى
 فلان غير ذلك او الا ان يبدل فلان فيرد ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة او غيره من اخواتها
 من فلان في مجلس علم فلان والعبرة بالخبر دون الضمير لبطونه حتى لو قال فلان شئت فيرد
 ذلك او اردت فيرد ذلك لم يقع الطلاق وان ام يثأ او لم يرد غير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه فيرد
 ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى الا ان فعل نفسه بان قال انت طالق الا ان شاء غيره
 لو اريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لئلا بالعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة
 والرضا والهوى وغيرهما ما ذكرنا من قبل ان يشاء غيره طلقت آخر الحياة لتحقق العدم ولا تترك
 غير المدخولة وان فرل عدم العدة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * قال المعلى قال محمد ربح
 اذا قال لامرأة انت طالق لولاد خواك الدار او انت طلق لولا مهرك او انت طالق او لا شرفك
 فهذه كلها استثناء ولا يقع الطلاق * وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري *

في مجموع النوازل لو قال لها انت طالق لولا ابوك ولا حسنك ولا لولاجهالك او لولا اني احبك لا تطلق والكل استثناء كذا في الخلاصة * التعليق بمشيئة الله تعالى اعدام وابطال عندابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كما لو هاته بمشيئة غائب وهذا شرط ان يكون متصلا كسائر الشروط * قيل الخلاف بالعكس بين ابي يوسف ومحمد رح ونمرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يات بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله تع انت طالق فعندهما لا يقع وعند ابي يوسف رح يقع وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق او قال كنت طلقتك امس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند ابي يوسف رح ومنها اذا جمع بين يمينين بان قال انت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كلمت زيدا ان شاء الله فع ينصرف الى الجملة الثانية عند ابي يوسف رح وعندهما ينصرف الى الكل ولو ادخله في الايقامين بان قال انت طالق وعبدى حر ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق او باليمين يحنث بذلك عند ابي يوسف رح للشرط وعندهما لا يحنث كذا في التبیین * ذكر في ايمان الجامع ان ان شاء الله ينصرف الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غايه السروجى * ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال انت طالق وان شاء الله او انت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنيا كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي * ولو قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا * وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله انت طالق وقعت واحدة في الحال كذا في البحر ائق * ولو قال انت طالق واحدة ان شاء الله وانت طالق ثنتين ان لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وفي النوازل اذا قال لامرأته انت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فثنتين فمضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وانطلقها واحدة قبل مضى اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق ان شاء الله لاهل هذه فالاستثناء عليهما ولا مشيئة للآخرى لانه جعل رجوما عنه كانه قال انت طالق ان شاء الله لاهل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صححت نيته لانه محتمل كلامه وفيه

وفيه تغليظ عليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * **وَأَنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ لَنَا أَوْ أَحَدَةً**
طَلَقْتَ ثَنَتَيْنِ وَلَوْ قَالَ الْإِثْنَتَيْنِ طَلَقْتَ وَاحِدَةً كَذَا فِي الْهَدَايَةِ * ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي زِيَادَاتِهِ أَنْ
اسْتِثْنَاءَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ أَمَّا لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ اللَّفْظِ وَأَمَّا إِذَا اسْتِثْنَى بِغَيْرِ ذَلِكَ اللَّفْظِ
فَيَصِحُّ وَإِنْ كَانَ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ كُلُّ نِسَائِي طَوَّاقٌ إِلَّا الْكُلَّ نِسَائِي
لَا يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ بَلْ يُطْلَقْنَ كُلُّهُنَّ وَلَوْ قَالَ كُلُّ نِسَائِي طَوَّاقٌ إِلَّا زَيْنَبَ وَعَمْرَةَ وَبَكْرَةَ وَسَلَمَةَ
لَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَإِنْ كَانَ هُوَ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ كَذَا فِي الْإِعْنَائَةِ * وَلَوْ قَالَ نِسَائِي
طَوَّاقٌ إِلَّا هَؤُلَاءَ وَلَيْسَ لَهُ نِسَاءٌ غَيْرُهُنَّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ لَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ *
وَلَوْ قَالَ نِسَائِي طَوَّاقٌ فَلَانَةٌ وَفَلَانَةٌ وَفَلَانَةٌ فَلَا اسْتِثْنَاءَ جَائِزٌ وَلَوْ قَالَ ثَلَاثَةٌ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ
طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ فَلَانَةٌ لَا يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ وَكَذَا إِذَا قَالَ هَذِهِ وَهَذِهِ وَهَذِهِ الْأَهْذَةُ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ بِأَطْلَا
كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ قَالَ نِسَائِي طَوَّاقٌ إِلَّا زَيْنَبَ لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا كَذَا فِي غَايَةِ السَّرُوحِيِّ *
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَنَا أَوْ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً بَطُلَ الْاسْتِثْنَاءُ وَوَقَعَ الثَّلَاثُ مَعْدَابِي حَنِيفَةَ رَحِمَ
وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ ثَنَتَانِ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَ أَرْحَمَ فَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَ بَرِيٍّ تَرْفَعُ صَحَّةُ الْأَوَّلَى إِلَى
أَنْ يَظْهَرَ أَنَّهُ مُسْتَغْرَقٌ أَوْ لَا وَهَمَا يَرِيَانُ اقْتِصَارَ صَحَّتِهِ عَلَى الْأَوَّلَى كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ * وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَوَاحِدَةً لَنَا يَقَعُ الثَّلَاثُ وَيَبْطُلُ الْاسْتِثْنَاءُ فِي قَوَائِمِهِمْ جَمِيعًا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ *
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَثَنَتَيْنِ الْإِثْنَتَيْنِ أَوْ ثَنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً الْإِثْنَتَيْنِ يَقَعُ الثَّلَاثُ وَكَذَا ثَنَتَيْنِ
وَوَاحِدَةً أَوْ وَاحِدَةً كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ * وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَنَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً يَقَعُ ثَنَتَانِ
كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَنَتَيْنِ وَارْبَعًا أَوْ خَمْسًا وَقَعَ الثَّلَاثُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * وَلَوْ قَالَ
لِلْمَدْخُولَةِ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ وَاحِدَةً يَقَعُ الثَّلَاثُ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * فِي الْمَنْقِيِّ
إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَنَا أَوْ أَرْبَعًا فِي ثَلَاثٍ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَ وَكَذَا رَوَى مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَ
وَيَصِيرُ قَوْلُهُ وَثَلَاثًا نَائِيًا فَاصِلًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَ إِنَّهَا تَطْلُقُ ثَنَتَيْنِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَ
كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَنَتَيْنِ وَثَنَتَيْنِ الْإِثْنَتَيْنِ أَنْ نَوَى الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ أَحَدِي الثَّنَتَيْنِ
لَا يَصِحُّ وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً مِنَ الْأَوَّلَى وَوَاحِدَةً مِنَ الْآخِرَى يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ
وَوَقَعَ الثَّنَتَانِ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ وَغَايَةِ السَّرُوحِيِّ * وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَنَتَيْنِ وَثَنَتَيْنِ الْإِثْنَتَيْنِ
طَلَقْتَ ثَلَاثًا وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَرْبَعًا لَنَا يَقَعُ وَاحِدَةً * وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَنَا أَوْ وَاحِدَةً وَثَنَتَيْنِ

من ابي حنيفة رح انه قال يقع الثلث وقال ابو يوسف رح يقع ثنتان يصح استثناء الواحدة ويبطل
الباقى كذا في فتاوى قاضيخان * ويبطل الاستثناء ان يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله انت طالق
ثلثا الا اربعاً وان يستثنى بعض التطبيقات كقوله انت طالق الانصفها كذا في الخلاصة * ولو قال ثنتين
ونصفا الا نصفاً لا يصح الاستثناء ويقع الثلث ولو قال انت طالق ثنتين ونصفاً الا ثنتين ونصفاً
مند محمد رح يقع واحدة لان بعد الاستثناء يبقى نصف تطبيقه * ولو قال واحدة ونصفاً الا واحدة
يقع واحدة كذا في العتابة * ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة ونصفاً يقع عليهما ثنتان كذا في البدائع *
رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا انصافهن يقع الثلث كذا في فتاوى
قاضيخان * واذا قال انت طالق ثلثا الا نصف تطبيقه وقع الثلث وهو قول محمد رح وهو المختار
كذا في فتح القدير * ولو قال انت بائن الا بائن فان نوى بالاولى ثلثا وبالاخرى واحدة يصح
الاستثناء ويقع ثنتان * وكذا انت طالق واحدة البتة الا واحدة ينوى بالبتة ثلثا كذا في العتابة *
رجل قال لامرأته انت بائن ينوى بذلك ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين وكذا لو قال انت
طالق ثلثا بائن الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال انت طالق ثلثا بائنة الا واحدة او قال ثلثا
البتة الا واحدة يقع رجعتان وكذا لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة بائنة او واحدة ببتة يقع تطبيقه
رجعتان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق ثنتين بائنتين الا واحدة فالواقع بائن
كذا في الكافي * ولو قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة بائنة او الا واحدة البتة طلقت تطبيقتين
رجعتين قال في الزيارات اذا قال انت طالق ثنتين البتة الا واحدة فهي طالق واحدة بائنة
وكذلك اذا قال لها انت طالق ثنتين الا واحدة البتة فهي طالق واحدة بائنة او قال الا واحداً
بائناً فهي طالق واحدة رجعية قال في الكتاب الا ان ينوي ان يكون البائن صفة للثنتين فتح
تطلق واحدة بائنة لانه نوى ما يحتمله لفظه كذا في المحيط * ولو قال انت طالق بائن وانت
طالق غير بائن الا ذلك البائن لا يصح الاستثناء كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق ثلثا
الا واحدة او ثنتين طواب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة في رواية ابن سامة
من ابي يوسف رح وهو قول محمد رح وهو الصحيح كذا في فتح القدير * ولو قال
ثلثا الاشياء يقع ثنتان وكذا الا بعضها ولو قال ثنتين الا نصف طلقة او الاشياء يقع ثنتان
مند محمد رح وعند ابي يوسف رح استثناء النصف استثناء الواحدة كذا في العتابة * وفي المنتقى

إذا قال له أنت طالق ثلثا الواحدة أو لشيء من هذا الم يستثنى شيئا وطلقت ثلثا كذا في المحيط * قال لها أنت طالق اربعا الواحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحم يقع ثلث ومن محمد رحم أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي * ولو قال لامرأته أنت طالق اربعا الا ثلثا يقع واحدة او خمسا الا واحدة يمنع الثلث كذا في فتح القدير * ولو قال خمسا الا ثلثا يقع ثنتان كذا في العتابة * وإذا قال أنت طالق عشرة الا تسعا يقع واحدة * وإذا قال الاثمانيا يقع اثنتان وإذا قال الاسبعيا يقع ثلث وكذلك لو قال الاستا او خمسا او اربعا لو ثلثا او ثنتين او واحدة يقع ثلث كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق ثلثا الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثلثا الا الواحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلث بقي ثنتان يستثنيهما من الثلث فيبقى واحدة كذا في الجوهرة النيرة * وإذا قال أنت طالق عشرة الا ثمانية فاستثنى ثمانية من تسع يبقى واحدة استثنائها من العشرة فكانه قال أنت طالق تسعا فطلق ثلثا * وان قال عشرة الا تسعا الا واحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثنائها من العشرة يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج * من ابن سماعة في من قال لها أنت طالق اربعا الا ثلثا الا ثنتين قال يقع الثلث كانه قال أنت طالق اربعا الواحدة كذا في الحاوي * ولو قال أنت طالق ثلثا الواحدة الواحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي * ان قال ثلثا الا ثلثا الا ثنتين الواحدة يقع واحدة ولو قال عشرة الا تسعا الا ثمانية الاسبعيا يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لامرأته أنت طالق ثلثا غير ثلث غير ثنتين قال محمد رحم يقع ثنتان كذا في فتاوى قاضيخان * في الخانية رجل قال لامرأته أنت طالق ابدا ما خلا اليوم طلقت للحال كانه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التاتارخانية * ولو قال أنت طالق ثلثا الا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في العتابة * ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدم فلان اولم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدمه * ولو قال لها أنت طالق الا ان يقدم فلان ينزل الطلاق بغوت قدم فلان في العمر يعني انه لو لم يقدم حتى مات ينزل الطلاق في آخر اجزاء حياته وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلثا الواحدة فدا او قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان * رجل حلف بطلاق امرأته

ان لا يكلم فلانا الا بنا سياتي فكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكر اكان حائثا * ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلا بنا الا ان انسى فكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكر الا يكون حائثا لان كلمة الا ان للغاية * رجل قال لغيره لاجيئنيك الى عشرة ايام الا ان اموت ونوى بقلبه ان لم يميت ابدا فان كانت يمينه بالله لا يحنث وان كانت بطلاق او عتاق لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق ثلثا لا يقعن عليك الا بعد كلام فلان قد خنت الدار طلقت ثلثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة ان حضت وطهرت او ان دخلت الدار فالشرط انصرف الى المستثنى منه كانه قال انت طالق ثلثا ان فعلت كذا الا واحدة يتعلق بالشرط ثبوت كذا هذا كذا في شرح الزيارات للعتابي * في الولو الجية لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة للسنة كانت طالقا ثنتين للسنة عند كل طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق * وشرط الاستثناء ان يتكلم بالحروف سواء كان مسموما او لم يكن عند الشيخ الامام الفقيه ابي الحسن الكرخي * وكان الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر روح يقول انه لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط * والصحيح ما ذكره الفقيه ابو جعفر كذا في البدائع * ويصح استثناء الا صم كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الملتقط المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها ان تمكن من الوطء كذا في التآخر خانية * وشرط صحة الاستثناء ان يكون موصولا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت او غير ذلك من غير ضرورة لا يصح فاما اذا كان لضرورة التنفس فلا يمنع الصحة ولا يعد ذلك فصلا الا ان يكون سكنة هكذا روى هشام بن ابي يوسف روح هكذا في البدائع * ولو عطس او تجشأ او كان بلسانه ثقل فطال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار * قال انت طالق فجرى على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز للكردي * وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير * رجل حلف بالطلاق وارا ان يقول في آخرها ان شاء الله فاخذ انسان فمه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده من فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس او جشاء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله او ثلثا وواحدة ان شاء الله او قال انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لم يصح الاستثناء وطلقت

وطلقت ثلثا عند أبي حنيفة روح وعندهما صح واما تطلق كذا في محيط السرخسي * لو قال انت طالق واحدة وثلثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذا انك انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخيل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار مشرح المختار * قال ابن طالق اربعا ان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم كذا في المحيط * ولو قال انت طالق ثلثا بوائس او قال ثلثا البنت ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية السروجي * وفي المجتبى من الايمان لو قال انت طالق رجعيان ان شاء الله يقع ولو قال باننا لا يقع كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا فاعلمى ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا اعلمى ان شاء الله او قال اذ هي ان شاء الله طلقت ثلثا وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق يا عمرة ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع * وفي المنقذ اذا قال انت طالق ثلثا يا عمرة بنت عبد الله ان شاء الله لا تطلق ولو قال انت طالق ثلثا يا طالق ان شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق انت طالق ثلثا ان شاء الله تعلق الاستثناء بالثلث ويقع واحدة في الحال ومن ابى حنيفة روح ان في قوله انت طالق ثلثا يا طالق ان شاء الله يقع الثلث والاول هو الصحيح ذكره الامام فخر الاسلام كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو قال يا زانية انت طالق ان شاء الله يكون الاستثناء من الطلاق خاصة وبلا عنها كذا في شرح الجامع الكبير المحصيري * ولو قال انت طالق يا زانية ان شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها انت طالق يا زانية بنت الرانية ان شاء الله فالاستثناء من الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حدولا لعان كذا في التاتارخانية * ولو قال انت طالق ثلثا يا فلانة الا واحدة يقع ثنتين ولا يكون قوله يا فلانة فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال انت طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * طلق او خالعه ثم ادعى الاستثناء او الشرط ولا منازع لا اشكال في ان القول قوله كذا في فتح القدير * اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكذبته المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * فان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير الاستثناء بان قالوا نشهد انه خالعه بغير استثناء او قالوا طلق بغير استثناء او قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فان قالوا لم نسمع منك كلمة

غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البدل او سبب آخر فمَنْ يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى * مَنْ نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشائخنا استحسنا في دعوى الاستثناء في الطلاق انه لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الزمان فلا يأمن من التلبيس والكذب كذا في الفتاوى الغياثية * ولو قال الزوج طلقك امس فقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوازل خلافا بين ابي يوسف ومحمد رح فقال على قول ابي يوسف رح يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رح يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً * رجل طلق امرأته ثلثا فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب ويصير بحال يجري على لسانه مالا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله ان يعتمد على قولهما والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان *

الباب الخامس في طلاق المريض * قال الخجندی الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته او في حال مرضه برضاها او بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهما يتوارثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كنا بية او مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة او اعتقت في العدة فانها ترث كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها طلاقا بائنا او ثلثا ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا ترث ولو انقضت عدتها ثم مات لم ترث وهذا اذا طلقها من غير سوء الهالها فاما اذا طلقها بسوء الهالها فلا ميراث لها كذا في المحيط * ولو اكرهت على سؤال طلاقها ترث كذا في معراج الدراية * ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع * في المبسوط لو كانت المرأة امة او كتابية حين بانها في مرضه ثم اعتقت الامة واسلمت الكتابية فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو طلق المريض امرأته ثلثا ثم ارتدت ثم اسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا ترث كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الرجل والعيان بالله فقتل اولحق بدار الحرب او مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت اولحق بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا وان ارتد امعا ثم اسلم احدهما ثم مات احدهما ان مات المسلم منهما لا يرثه المرتدان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت

ردتها في المرض ورنها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان * اذا
جامعها ابن المريض مكرهه لم ترث قال في الاصل الا ان يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل
فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كانه باشر بنفسه فيصير ذاك كذا في المحيط * ولو طلق المريض امرأته
ثلاثا جامعها ابنه او قبلها بشهوة وزنت كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها بثلثة وهو مريض ثم قبلت
ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لها الميراث كذا في المحيط * اذا طأعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة
ثم ماتت في العدة ورنها الزوج استمسك كذا في فتاوى قاضيان * واذا طلقها باثنا في مرض
ثم صح ثم مات لانث كذا في النهاية * وان قالت طلقني للرجعة فطلتها ثلثا او واحدة بائنة ورنه
كذا في غاية السروجي * واذا قال لها في مرضه امرك بيدك او اخذاري فاخذارت نفسها او قال
لها طلقي نفسك ثلثا ففعلت او اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لانث كذا
في البدائع * واذا طلقت نفسها ثلثا فجاز ترث لان الميراث لا يرث كذا في التبيين * قالوا فيمن
طلق زوجته في مرضه ودام به المرض اكثر من سنتين فمات ثم جاءت بولد بعد موته لاقبل من ستة
اشهر انه لاميراث لها في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع * انه يثبت حكم الفرار اذا
تعلق حقها بماله وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالباً بان يكون صاحب فراش
وهو الذي لا يقوم بحوائج البيت كما يعتاده الاصحاء وان كان يغدر على القيام بكاف وهو الذي
يتقضى حوائج البيت وهو يشتكى لا يكون فاراً لان الانسان فلما انحصر به * والصحيح ان من حجز
عن قضاء حوائج خارج البيت فهو مريض وان امكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز
عن القيام بها في البيت كالتيام للبول والغائط كذا في التبيين * والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها
القيام للمصعود على السطح كانت مريضة والا لا وقد ثبت حكم الفرار بها في معنى المرض في توجه
الهلاك الغالب فان كان الغالب من حال السلامة كان كالصحيح ولا يكون فاراً فمن كان محصوراً
او في صف القتل او نازلاً في سبعة اوراق سبعة او مجبراً لقود او رجم فهو سليم البدن صلباً
والغالب من حال السلامة اذا تحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وتدينخاض من الخمس والمسمعة
بنوع من الحبل وان خرج ثلثا رزة او قدم لثقل في قتل مستحق طلبة او انكسر السينة فتمى
على لوح او بني في ثم صعد الغالب منه الهلاك فيستحق منه الفرار * والمتعدو الملعوج * ادام بزداد ما
به كالمريض فان صار قد يماوم بزداد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي * وكذلك المدفوق

على هذا وبه اخذ بعض المشائخ وبه كان يقتى الصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الائمة كذا في المحيط * صاحب السبل اذا طال به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن ويابس الشق كذا في البدائع * فسر اصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كتصرفه حال صحته كذا في التمر تاشي * صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولما عيّد المخرج للقتل الى الحبس او رجع اليها رز بعد المباشرة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا برأ من مرضه كذا في البدائع * ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان يوعيد تلف لا يصير فارا وان كان بحبس او قيد يصير فارا كذا في العنابية * واذا طلقها في مرضه ثلثا ثم قتل او مات بغير ذاك المرض خير انه لم يصح فلها الارث كذا في الكافي * ولو طلقها في مرضه ثم نكلت لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي * المرأة كالرجل حتى لو باشرت سبب الفراق من خيار البلوغ والعق وتمكن ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة * والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين * ولو فرق بين المريضة وزوجها العنة بان كان الزوج عنيها فاجل سنة فلم يصل اليها فخيرت وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة او لجب بان طلق امرأته طلاقا بائنا بعد ما دخل بها ثم جب فتزوجها في العدة فعلمت بذلك وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرثها الزوج في المسئلتين كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * وان اقدفها فالتعنا وهي مريضة وقرق القاضي بينهما وماتت وهي في العدة لا يرثها الزوج كذا في السراج الوهاج * واذا كانت المطلقة في الموض مستحاضة وكان حيضها مختلفا ففي الميراث نأخذ بالاقل وان كان حيضها معلوما فانقطع الدم عنها وكان ايامها اقل من عشرة فان مات قبل ان تغسل او قبل ان يذهب وقت الصلاة ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي مضمول يصبه الماء كذا في الظهيرية * فرق بالعنة والجب في مرض الزوج ومات في مدتها لم ترثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي * ولو قدف امرأته في المرض ولا عنها في المرض ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في الصحة واللعان في المرض ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تع كذا

كذا في البدائع * وإذا آلى منها في المرض فانقضت مدة الإيلاء في المرض ورثت ما دامت في العدة وإن كان الإيلاء في الصحة ومضت المدة في المرض لم ترث * لو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلثا في صحيتي وإنقضت عندتك فصداً فله ما اقترعها بدين أو وصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز اقتراعه ووصيته * وإن طلقها ثلثا في مرضه بامرأته ثم اقترعها بدين أو وصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعاً كذا في السراج الوهاج * وإنما يكون لها الأقل منهما عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما إذا مات بعد انقضاءها فلها جميع ما اقترعها كذا في الفصول العمادية * وإذا مات الرجل فماتت امرأته قد كان طلقها ثلثا في مرض موته ومات وأنا في العدة ولم يرث الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولم يرث لك فالقول لها كذا في الذخيرة * وإني قلت الورثة كنت أمة واصتقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي * لو كانت المرأة أمة قد اصتقت ومات زوجها فادعت المرأة العنق في حياة الزوج وادعت الورثة أنه كان بعد موته كان القول قول الورثة وإن قال مولى الأمة كنت اعتقتها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كذا بية تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قالت طلقني وهو نائم وقالت الورثة طلقك في البقعة كان القول قولها كذا في التاتارخانية * ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلثا في صحيتي أو قال جامععت أم امرأتي أو ابنة امرأتي أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وانكرت المرأة ذلك بانته منه ولها الميراث فإن صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية * وإذا طلق امرأة ثلثا في مرض موته ومات وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قوليها مع اليمين وإن تطا وأنت المدة فإذا حلفت أخذت الميراث وإن نكلت فلا ميراث لها كما لو اقترع بانتضاء العدة ثم انكرت وإن لم تقل شيئاً ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الأول فإنها لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الأول وجعل اقدامها على التزوج اقتراراً منها بانتضاء مدتها لئلا يولم بتزوجها وإن قالت آيست من الحبض واستدت ثلثة أشهر ثم مات الزوج

وحرمت من الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد او حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر فاسد كذا في المحيط * اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر او اذا دخلت الدار او اذا صلى فلان الظاهر او اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشرط ان يعلق بفعل نفسه فانه يعتبر وقت الحنث ان كان مريضاً وهي في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة او المرض كان له منه بد اولم يكن وان علقه بفعل اجنبي يعتبر فيه وقت الحنث واليمين جميعاً ان كان مريضاً في الحالين ورثت والا فلا سواء كان له منه بد اولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا حصل التعليق بفعل سماوى نحو مجئ رأس الشهر وما شبهه كذا في المحيط * وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض او التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلاً لا بد لها منه كالاكل والشرب والنوم والصلوة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماً ما وان كان التعليق في الصحة والفعل في المرض فكذلك ايضاً عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته لامرأته ان لم آت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم تأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها كذا في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقاً بائناً ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثاً ثم تزوجها في العدة طلقث ثلثاً فان مات وهي في العدة فهذا موت في عدة مستقبلة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح فبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعلها فلا يكون فارقاً كذا في فتاوى قاضى خان * مريض قال لامرأته وهي امة انت طالق ثلثاً غد اوقل المولى انت حرة غدا فجاء الغد وقع الطلاق والعناق معها ولا ميراث لها وكذا لك لو كان المولى تكلم بالعنق اولاً ثم قال الزوج بعد ذلك انت طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلثاً كان فاراً فان قال لها المولى انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق ثلثاً بعد غد فان كان يعلم بمقالة المولى

فمروفاً وان لم يعلم فليس بفار كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال ابو القاسم الصنارح لا يرث والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان * امه تحت عبد قال لهما المولى انتما حران غدا وقال الزوج انت طالق ثلثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلثا بعد غد في التيمام لاميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها * امرأة ادعت على زوجها المريض انها طلقها ثلثا فجمد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى نصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقها * مريض قال لامرأة تبين له ان دخلتما الدار فانتما طالقان ثلثا فدخلتما الدار معا ثم مات وهما في العدة ورثته ان دخلت احداهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية * رجل قال لامرأته في صحته انا شئت انا وفلان فانت طالق ثلثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا او شاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا يرث وان شاء الاجنبي او لا ثم الزوج ترث كذا في الظهيرية * ان قال المسلم المريض لامرأته الكناية ان اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم مات الزوج يكور دارا كذا في فتاوى قاضي خان * لو كانت المرأة حرة كناية فقال لها انت طالق ثلثا غدا ثم اسلمت قبل الغدا بعد فلا ميراث لها ولو اسلمت ثم طلقها ثلثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث * واذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلثا وهو مريض ثم اسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث له لو كذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق واصاب مالا فلا ميراث لها * ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلثا فهو فارادى كانت المرأة امه ايضاً فقال في مرضه اذا اعتقت انا وانت فانت طالق ثلثا ثم اعتقها الميراث ولو قال انت طالق فدا ثلثا ثم اعتقا اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للناصري * رجل اعتق امته وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعنفها ولا يعلم كان فارادى فتاوى قاضي خان * امه تحت حراً اعتقت ووهب لها مال فاخترت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها * رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بهما طلقا انفسكما ثلثا فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبته على التعاقب فطلقنا ثلثا بتطبيق الاولى وتطبيق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبته باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبته دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبته ولا يقع عليها وورثتها وكذا لو بدأت كل واحدة بتطبيق صاحبته وان طلق كل واحدة نفسها وصاحبته معا فطلقنا

ولم ترثا وان طلق احدُهما بان قالت احدُهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتى
 وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احدُهما نفسها ثم طلقها صاحبها
 طلقت ولا ترث وعلى العكس ترث هذا كله اذ اكانتا في مجلسهما ذلك فان قامت من مجلسهما
 ثم طلقت كلواحدة نفسها وصاحبتهما ثلثا معا وعلى التعاقب او طلقت كلواحدة صاحبتها ورثتا
 ولو طلقت كلواحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما ولو قال في مرضه طلقا نفسيكما ثلثا
 ان شئتما فطلقت احدُهما نفسها وصاحبتهما لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها
 وصاحبتهما فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتهما ثلثا طلقا وورثت الاولى دون
 الثانية ولو خرج الكلامان منهما معا ياتتا وورثتا ولو قامت من المجلس ثم طلقت كلواحدة
 كليهما مجتمعتا او معا لا يقع * ولو قال في مرضه امر كما بايديكما يريد به الطلاق يصير طلاقهما
 مفوضا اليهما بطريق التملك حتى لا تتفرد احدُهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق
 بالمشيئة الا انهما يفترقان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة منهما هنا يقع
 وفي قوله ان شئتما لا يقع ولو قال طلقا نفسيكما باالف درهم فقالت كلواحدة منهما طلقت نفسي
 وصاحبتي بالف معا او متعاقبا بئنا بالف ويقسم على مهرهما ولم ترثا بحال ولو طلقت احدُهما
 طلقت بحصتها من الالف ولم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي *
 قال محمد رَحِمَهُ اللهُ جل قال لامرأتين لهُ دخل بهما احدُكما طالق ثلثا ثم بين في مرض موته في احدُهما
 لا تحرم من الميراث وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة اخرى غيرهما كان لها نصف
 الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث
 للاخرى ولو كانت له امرأة اخرى كان بينهما نصفان فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق
 فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن
 لم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوعة من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت
 معها امرأة اخرى فالربع لها وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدُهما قبل موت الزوج
 وقبل بيانه تعيينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لها فان لم يموت الزوج ولم يبين حتى ولدت
 احدُهما لا قل من سنتين ولا اكثر من ستة اشهر ولد امن وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزوج
 على

على خياره فان نفى الزوج هذا الولد بغير بيان فان قال عنيت عند الايقاع التي لم تلد
 يلاعن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عنيت لتي وادت
 يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم اعن عند الايقاع واحدة منهما وامكن اعنى بالمبهم التي
 ولدت فهذه واحدة ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع
 تعينت الاخرى للطلاق لاننا تيقنا بالوطي بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للكمح وان نفى
 الولد يجري اللعان ولا يقطع النسب لانه لما حكم الشرع بالعلق منه والنسب وعلق به حكما
 وهو كون الوطي منه ببيان فهذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احدهما لال من سنتين
 من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل واداويع الطلاق
 على صاحبة الاقل فحكم عدتها ينظر ان كان بين ولادتها وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل
 من ستة اشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة اشهر فصاعدة وعدة صاحبة الاقل
 بالحيض وان اقر الزوج بوطي صاحبة الاقل او اطلت صاحبة الاكثر باقراره ولا يصدق
 في صرف الطلاق من صاحبة الاقل فطلقنا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت
 الايقاع وبين الولادتين يوم او اكثر فولادة الاولى يكون بيانا للطلاق في الاخرى فاذا جاءت
 الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كما لو جامع احدهما ثم الاخرى
 وقع الطلاق على المجامعة اذ ههنا وتنقضي مدة المطلقة بالولادة وبنت نسب الولد اذا
 في شرح الزيادات للعتابي * ولو ماتت احدهما قبل البيان فزال الزوج ايها عنيت ام بماتها
 وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتتا جميعا احدهما بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت او لا
 لم يرث منهما ولو ماتتا جميعا معا بان سقط عليهما حائظ او ضربتا يرث من كل واحدة منهما نصف
 ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لكن لا يعرف التقدم والآخر فهذا بمنزلة
 موتتهما معا ولو ماتتا معا من حين احدهما بعد موتها وقال ايها عنيت لا يرث منها ويرث من
 الاخرى نصف ميراث زوج ولو ارتدتا جميعا قبل البيان فانقضت مدتهما وباتتاهم بكن له ان بين
 الطلاق الثلث في احدهما كذا في البدائع * ولو فرض طلاق امراته الى اجنبى في الصحة فطلقها
 الاجنبى في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك مزله منه لم ترث مثل ان يملكه الطلاق
 وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل ان يوكله بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا

في السواج الوهاج * الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به * الرجعة
 ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبیین * وهي على غريبن سني وبدمي
 فالسني ان يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاهدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول
 نحو ان يقول انا راجعتك او راجعت امرأتي ولم يشهد على ذلك او اشهد ولم يعلمها بذلك
 فهو بدعي مخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او يقبلها بشهوة او
 ينظر الى فرجها بشهوة نانه يصير مراجعا عندنا الا انه يكره له ذلك * ويستحب ان يراجعها بعد ذلك
 بالاشهاد كذا في الجوهرة النيرة * افاظ الرجعة صريحة وكناية فالصريح راجعتك في حال خطابها
 او راجعت امرأتي حال غيبتها وحضورها ايضا ومن الصريح ارتجعتك ورجعتك وردت
 وامسكتك * ومسكتك بمنزلة امسكتك فهذه يصير مراجعا بها بلانية * والكنايات انت عندي
 كما كنت وانت امرأتي فلا يصير مراجعا الا بالنية كذا في فتح القدير * ولو قال لها امي رنة باز
 اور دست ان عنى به الرجعة يصير مراجعا كذا في الخلاصة * وان راجعها بلفظ التزويج جاز
 عند متمدن ورجوعه الفتوى وكذا اذا تزوجها صار مراجعا لها هو المختار كذا في الجوهرة النيرة *
 ولو قال لها انكحتك كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو قال راجعتك بمهر الف درهم
 ان قبلت المرأة ذلك صحح والا فلا لان هذه زيادة في المهر فيشترط قبولها وهذا بمنزلة ما وجد
 النكاح كذا في المحيط * وكما يثبت الرجعة بالقول تثبت بالفعل وهو الوطء واللمس من شهوة كذا
 في النهاية * وكذا التقبيل من شهوة على الفم بالاجماع * فان كان على الخد او الذقن او الجبهة
 او الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما اطلقه في العيون القبلة في اي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة
 وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير *
 ولا يكون بالنظر الى شيء من بدنها سوى الفرج رجعة كذا في التبیین * كل ما يثبت به حرمة
 المصاهرة يثبت به الرجعة كذا في التاتارخانية * ويكره التقبيل واللمس بغير شهوة اذا لم يرد
 به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رجح كذا في البدائع * اذا كان
 اللمس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لافرق بين كون
 القبلة والنظر واللمس منها ومنه في كونه رجعة اذا كان ما صدر منها بعلمه ولم يمنعها اتفاقا
 فان كان اختلاسا منها بان كان نائما مثلا لا يتمكينه او فعلته وهو مكره او معتموه ذكر شيخ الاسلام

وشمس الأئمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحم ينبت الرجعة فهذا إذا صدقتها الزوج في الشهوة فان انكر لا ينبت الرجعة وكذا إذا مات فصدقتها الورثة ولا تنبئ البيعة على الشهوة كذا في فتح القدير * وان شهدوا على الجماع جازا جماعا كذا في السراج الوهاج * إذا أدخلت فرجته في فرجها وهو نائم او مجنون كانت رجعة اتفقا كذا في فتح القدير * وكذا قالت للزوج راجع بك لم يصح كذا في البدائع * الخلوة بالمعتدة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط * إذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلثا فجا معها فاما المتعنى المختازان فطلقت ولبت ساعة لم يجب عليه الهروان اخرجته ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصبر صراحه باللباث عند أبي يوسف رحم خلاه المحمدرح ولو نزع ثم اولى صار مراجعيا لاجماع هكذا في الهداية * وان قال لها ان لمستك فانت طالق فلمسها اذا رفع يده عنها ثم اعادها فلمسها ثانيا فهو رجعة * اذا قال لمنكوحته اذا راجعتك فانت طالق ينصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى يطلقها ثم نزعها لا تطلق واو راجعها نطلق * اقول لاجنية ان راجعتك ينصرف يمينه الى العقد * قال لمطلقة طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق المنة انقضت عدتها ثم نزعها لا تطلق واو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط * وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة * اختلفوا في الوطء في الدبر قبل انه ليس برجعة واليه اشار السدوسي والفتوى على انه رجعة كذا في التبيين * رجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالتقول كذا في فتح القدير * تصح الرجعة مع الاكراه والهزل واللعب والخطأ كالبنكاح * وفي القنية ان اجاز مراجعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق * قال النجاشي اذا اتمها الطلاق ثم راجعها وكنمها الرجعة فهي امرأته فيرأه فداصاء في ماصنع وانما قال قد اساء لترك الاستحباب وهو الاشهاد والاملام كذا في غاية البيان * ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بان يقول اذا جاء فدفد راجعتك واذا دخلت الدار واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة * ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك فدا او رأس شهر كذا لم يصح الرجعة في نواهم جميعا هكذا في البدائع * ولو قال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي ما بك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق * واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في مدتها رضى بذلك او لم ترض كذا في الهداية * وان ادعى الزوج الدخول بها

وند خلا بها فله الرجعة وان لم يكن خلا بها فلا رجعة له كذا في المحيط * في الروضة لو اتفقا على
 انتضاء العدة واختلعا في الرجعة فالصحيح ان القول قولها وعليه الجمهور كذا في غاية السروجي *
 ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية * وان كانت العدة باقية فالقول قولها في الصحيح كذا
 في غاية السروجي * ولو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها تد راجعتها او انه قال قد جامعها كان
 رجعة كذا في البحر الرائق * واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتها في العدة فصدقته فهي رجعة
 كذا في الهداية * ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انتضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج
 يوم السبت فهل يصدق بيمينه ام هي ام السابق بالدعوى فيه ثلثة اوجه الصحيح الاول
 كذا في معراج الدراية * ذكر في شرح الطحاوي لوقال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا
 بكلام الزوج انقضت عدتي لم يصح الرجعة في قول ابي حنيفة رح وعندهما يصح الرجعة
 كذا في النهاية * والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات * هذا مقيد بما اذا كانت
 المدة تحتل الانتضاء فلو لم تحتمله يثبت الرجعة كذا في النهر الفائق * وتستحلف المرأة هنا
 بالاجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها كذا في فتح القدير * اجمعوا على انها اذا
 سكنت سامة ثم قالت انتضت عدتي يصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انتضت
 عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لا يصح الرجعة كذا في النهاية * اذا قال
 زوج الامة بعد انتضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبته الامة فالقول قولها
 عند ابي حنيفة رح وقال لا لقول قول المولى كذا في الهداية * والصحيح قول ابي حنيفة رح
 كذا في المضمرات * ولو كان على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى
 ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح كذا في التبيين * ولو صدقه المولى والامة يثبت الرجعة
 اتفقا ولو كذبا لم يثبت اتفقا كذا في النهر الفائق * وان قالت قد انتضت عدتي فقال المولى
 والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في الهداية * ولو قالت انتضت العدة بالولادة لا يقبل
 الا ببينة او اسقطت سقطا مستبين بعض الخلق فللزواج ان يطلب يمينها على انها اسقطت
 بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذا بين الامة والحرة هكذا في فتح القدير * المولى لو قال للزوج
 انت قد راجعتها فاكرا لزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهرة النيرة * ان قالت
 قد انتضت

فقد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فنه رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل بها الثاني اولم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المغنى هذا هو الصحيح كذا في غاية السروجي * وتنقطع الرجعة ان حكم بخروجهما من الحيضة الثالثة ان كانت جرة والثانية ان كانت امة لتمام عشرة ايام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق * وان انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة كذا في الهداية * فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمن اليسير الذي تقد رفيه على الاغتسال والتخريمة لامادونه وان كان في اوله لم يثبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلوة لا تصير دينا الا بذلك كذا في البحر الرائق * اما اذا بقي من الوقت مقدار مالا يسع فيه الاغتسال او يسع للاغتسال لا غير فلا يحكم بطهارتها بمضي ذلك الوقت حتى تغتسل او يمضي وقت صلوة كاملة اخرى كذا في شاها ن شرح الهداية * ولو طهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق * التي كانت مادتها مرة خمسا ومرة ستا ثم استحيضت تأخذ بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العتابية * واذا كانت المطلقة كتابية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنفس انقطاع الدم كذا في البدائع * ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي قلنا ان به ينقطع الرجعة ثم ماودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعته وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق * وان لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلوة كاملة بل تيممت بان كانت مسافرة لم ينقطع الرجعة بمجرد التيمم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في المحيط * وتنقطع اذا تيممت وصلت فرضا او نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في فتح القدير * فان شرمت به في الصلوة لا يحكم بانقطاع الرجعة مفدهما ما لم تفرغ من الصلوة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط * ولو تيممت وقرأت القرآن او مست المصحف او دخلت المسجد قال الكرخي ينقطع به الرجعة وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع الرجعة كذا في غاية السروجي * ولو اغتسلت بسور الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع ولكنها لا تحل للزواج ولا تصلى بذلك الفاعل ما لم تيمم كذا في البدائع * وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فما فوته لم ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت * قال في التبايع وذلك قدر اصبع او اصبعين وهذا استحسان كذا في السراج الوهاج * وكذا بعض السامد والعضد والعضو الكامل كاليد

والرجل كذا في فتح القدير * وانما افترست من الحيضة الثالثة فيما دون العشرة لكنها تركت المضمضة والاستنشاق ففي قول ابي يوسف رح روايتان في رواية هشام لا ينقطع الرجعة وفي رواية اخرى تنقطع كذا في غاية البيان * وقال محمد رح تبين من زوجها ولكنها لا تحل للازواج كذا في البدائع * ان كان الباقي احدا المنحرجين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط * ولو جاءت بولد قال محمد رح اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين . انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج * خلا بامراً ته ثم طلقها وقال لم اجامعها فصدقته او كذبته لارجعة له فان را جمعها مع ذلك ثم ولدت لاقل من سنتين بيوم قبل ان تخبرها بنقض العدة ضحكت تلك الرجعة كذا في التمر تاشي * ولو طلق امرأ ته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصمته وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعداً من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعداً من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضعين * ولو قال لامراً ته ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولداً آخر بعد ستة اشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من سنتين ما لم تقر بنقض عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين * المطلقة طلاقاً رجعيّاً اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لاقل من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط * قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة فان كان بين كل ولدين ستة اشهر طلقت بالاول وبعلق الثاني صار مراجعاً وبولادته طلقت اخرى وبعلق الثالث صار مراجعاً وبولادته طلقت اخرى فتعتد بها هكذا في التمر تاشي * المطلقة الرجعية تتشوف وتزين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يسمعها خفق نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا في الهداية * وكذا لا يحل اخراجها الى ما دون السفر كذا في النهر الفائق * وكما يكره السفر بها يكره الخلوة وقال السرخسي انما يكره الخلوة اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ حتى لو وطئها لا يغرم العقر كذا في الكفاية * لو طلق امرأ ته الا مة رجعية ثم تزوج حرة كان له ان يراجع الامة كذا في البحر الرائق * فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به *

إذا كان الطلاق بائناً دون الثلث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها وإن كان الطلاق ثلثاً في الحرة وثنتين في الأمه لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية * ولو افرق في ذلك بين المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير * ويشترط أن يكون الإيلاج موجباً للفعل وهو التقاء الختاين هكذا في العيني شرح الكنز * أما الإنزال فليس بشروط للأحلال * وإذا وطئها إنسان بالزنا أو بشبهة لا تحل لزوجها لعدم النكاح وكذا إذا وطئها المولى بملك اليمين بان حرمت أمته المنكوحة على زوجها حرمة غليظة وانقضت مدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجها هكذا في البدائع * ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو أحرأتم أو صوم حلت للأول كذا في محيط السرخسي * ولو جامع المفوضة لأحدهما لم تحل ولو صغيرة لا يجمع مثلها لأيهما لهما وإن كان مثلها يجمع حلت وإن أفضاها كذا في النهر الفائق * وفي الأنفع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير وائع كذا في التاتارخانية * فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع امرأته وجب الفسل عليها وأحلها على الزوج الأول ومعنى هذا الكلام أن يتحرك آلهة ويشتهى كذا في الهداية * ولو كان الزوج الثاني مجنوناً حلت للأول كذا في الخلاصة * ولو كان الزوج الثاني عبداً أو مدبراً أو مكاتباً فتزوجها بأذن المولى ودخل بها حلت للزوج الأول كذا في المحيط * ولو تزوجت عبداً بغير إذن سيده فدخل بها فمأجرا السيد النكاح فلم يوطأ بعد ذلك حتى يطلقها لا تحل للأول حتى يوطأ بعد الإجازة كذا في فتح القدير * لو كان مجبوراً لا تحل للأول فإن حبلى وولدت حلت للأول فصار محصنة فهدأ به يوسف رح كذا في محيط السرخسي * ولو كان مسلولاً حلت للأول كذا في المحيط * في العتوي الصغير إذا ألف ذكره بحرقه وأدخل فرجها فإن وجد الحرارة تحل والإفلا كذا في الخلاصة * ولو أوجب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة اليد لا يحل للأول إلا أن ينتشر آلهة وتعمل كذا في البصر الرائق * وإذا كانت النصرانية تحت منام طلقها ثلاثاً تزوجت نصرانياً ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلثاً * وإذا طلق الرجل امرأته ثلثاً تزوجت بزوج آخر وطلقها الزوج الثاني ثلثاً قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الأولين فأيهما تزوج صحيح كذا في المحيط *

ولو ارادت المطلقة ثلثا ولحققت بدار الحرب ثم استرجعها او طلق زوجته الامنة ثنتين ثم ملكها نفى هاتين لا يخل له الوطى الا بعد زوج آخر كذا في النهر الفائق * واذا طلقها ثلثا ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل به الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صادقة كذا في الهداية * واختلف اصحابنا في تلك المدة قال ابو حنيفة رح لا تصدق في اقل من ستين يوما اذا كانت حرة ممن تحيض وقالابانها لاتصدق في اقل من تسعة وثلاثين يوما * ولو كانت جاملا فوقع عليها الطلاق مقيب الولادة فقالت قد انقضت عدتي قال ابو حنيفة رح لا تصدق في اقل من خمسة وثمانين يوما على رواية محمد رح وفي رواية الحسن منه لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو يوسف رح لاتصدق في اقل من خمسة وستين يوما وقال محمد رح لاتصدق في اقل من اربعة وخمسين يوما وساعة هذا اذا كانت المطلقة حرة اما اذا كانت امته وهى من ذوات الحيض فعند ابى حنيفة رح لاتصدق في اقل من اربعين يوما وفي رواية محمد رح عنه وفي رواية الحسن لاتصدق في اقل من خمسة وثلاثين واما على قولهما لاتصدق في اقل من احد وعشرين يوما وان وقع عليها الطلاق مقيب الولادة فانها لاتصدق في اقل من خمسة وستين يوما على رواية محمد رح وعلى رواية الحسن لاتصدق في اقل من خمسة وسبعين يوما واما على قول ابى يوسف رح لاتصدق في اقل من سبعة واربعين يوما واما على قول محمد رح فانها لاتصدق في اقل من ستة وثلاثين يوما وساعة وان كانت المطلقة من ذوات الاشهر وهى حرة فانها لاتصدق في اقل من ثلثة اشهر وان كانت امه لاتصدق في اقل من شهر ونصف بالاجماع كذا في المضمرات * في مجموع النوازل المطلقة بثلاث تطليقات اذا جاءت بعد اربعة اشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزوج آخر وقالت قد انقضت عدتي من الزوج الثانى وارادت ان تعود الى الزوج الاول هل تصدق عند ابى حنيفة رح اجاب الشيخ الامام الزاهد نجم الدين عبر النسفي انها لاتصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة * ولو قالت للاول حللت لك فتزوجها ثم قالت ان الثانى لم يكن دخل به فان كانت مائة بشرائط الحل للاول لم تصدق والافتصدق كذا في النهاية * هذا اذا لم يسبق منها اقراران الزوج الثانى دخل بها كذا في التاتارخانية * ولو قالت له حللت لا يحل له ان يتزوجها مالم يستفسرها لا خلاف

لاختلاف الناس كذا في الذخيرة قال رض وهو الصواب كذا في القنية في نكاح الاجناس * واخبرت المرأة ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الجماع حلت الاول ولو كان على القلب بان انكرت واقتر الزوج الثاني لاتحل ولو قالت وطئني الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئك الثاني فرق بينهما وعليه لها نصف المهر المسمى * في الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر وقال الزوج تزوجت باخر ودخل بك لاتصدق المرأة * ولو قال الزوج الثاني النكاح ونع فاسدا بيننا لاني جامعته امها ان صدقته المرأة لاتحل على الزوج الاول وان كذبته تحل كذا اجاب القاضي الامام كذا في الخلاصة * ولو تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها ثلثا جازله ان يتزوجها ولو لم تنكح زوجا غيره كذا في السراج الوهاج * رجل تزوج امرأة ومن بيته التحليل ولم يشترط ذلك تحلل الاول بهذا ولا يكره وليضت النية بشيء ولو شرط بكرة وتحل عند ابي حنيفة وزفر رح كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في المضمرات * واذا طلق امرأته طلعة او طلقتين وانقضت مدتها وتزوجت بزواج آخر ودخل بهائم طلقها وانقضت مدتها ثم تزوجها الاول مادت اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني الطلقة والطلقين كما يهدم الثالث كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الصحيح كذا في المضمرات * في النوازل اذا شهد عند المرأة شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا اذا كان زوجها غائبا يسمعها ان تتزوج وان كان حاضرا لا كذا في الخلاصة * طلق الطلاق الثلث بشرط ووجد الشرط وتخاف انه لو مرضت عليه انكره واستغنت المرأة فافتوا بوقوع الثلث وتخاف انه لو علم انكر الحلف لئلا ان تتزوج باخر وتحلل نفسها مرامه اذا غاب في سفر فاذا رجع التمعت منه بتجديد النكاح لشك خالجه قلبها لا لانكار الزوج الطلاق كذا في الوجيز للكودري * مثل شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطي ممن طلق امرأته ثلثا وكنتم عنها وجعل بطاها فمضت ثلث حيض ثم اخبرها بذلك هل يجوز لها ان تتزوج بزواج آخر قال لان الوطئ جرى بينهما بشبهة النكاح وانه موجب للعدة الا اذا كان من آخر وطئها جرت ثلث حيض قيل له فان كانا مالين بالحرمة مقرين بوقوع الحرمة الغليظة ولكن بطاها فصارت ثلث حيض ثم ارادت ان تتزوج بزواج آخر قال يجوز نكاحها لا نهما اذا كانا مقرين بالحرمة كل الوطئ زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من ان تتزوج وبه يأخذ الا اذا كانت صلبى على قول ابي يوسف ومحمد رح حتى تضع حملها وعلى قول ابي حنيفة رح يجوز كذا

في التاتارخانية * وسئل شيخ الاسلام ابو القاسم رح من امرأة سمعت من زوجها انه طلقها قلنا
ولا تقدر ان تمنع نفسها منه هل يسعها ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقربها
ولا تقدر على منعه الا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والامام
ابي شجاع وكان القاضي الامام الاسبيجاني يقول ليس لها ان تقتله كذا في المحيط * وفي المتن
وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحكى به جواب السيد الامام ابي شجاع يقول لها
ان تقتله فقال انه رجل كبير وله مشائخ اكابر لا يقول الا من صحة فالاعتماد على قوله كذا في
التاتارخانية * واذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان ان زوجها طلقها ثلثا وهو يحسد ذلك ثم مانا
او ضاها قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها ان تقوم معه وان تدعه يقربها فان حلف الزوج
على ذلك والشهود قد ما توافرها القاضي عليه لابسعها المقام معه وينبغي لها ان تفتدى بمالها
او تهرب منه فان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت ان يقربها لكن ينبغي ان تقتله بالدواء
وليس لها ان تقتل نفسها واذا هربت منه لم يسعها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس
الائمة الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم فاما فيما بينها وبين الله تعالى اذا
هربت فلها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر كذا في المحيط * في النسفية سئل من امرأة حرمت على
زوجها ولا يتخلص منها الزوج ولو غاب عنها سحرته فردته اليها حل له ان يحتال في قتلها بالسم
ونحوه ليتخلص منها قال لا يحل ويبعد عنها باى وجه قدر كذا في التاتارخانية * من لطائف
الحيل فيه ان تتزوج المطلقة من صبد صغير يتحرك آله ثم تملكه بسبب من الاسباب بعدما
وطئها فيفسخ النكاح بينهما كذا في التبيين * رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلثا فالحيلة
في ذلك ان يعقد الفصولى مقد النكاح بينهما فيخيز بالفعل ولا يحث ولو اجاز بالقول يحث والاعتماد
على هذا كذا في الظهيرية * وان خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فقات زوجتك نفسى على
ان امرى بيدى اطلق نفسى كلما اردت فقبل جاز النكاح وصار الامر بيدها كذا في التبيين *
اذا ارادت المرأة ان يقطع طمع المحلل تقول لا اطاولك حتى تحلف بثلاث طلقاتى انك لا تحالفنى
فيما اطلب منك فاذا حلف مكنته فاذا قربها مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والانكذلك
كذا في السراجية * الباب السابع في الايلاء * الايلاء منع النفس من قربان المنكوحه منها
موكدا باليمين بالله او غيره من طلاق او عتاق او صوم او حج او نحو ذلك مطلقا او موقتا باربعة اشهر

في الحرام وشهرين في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث كذا في فتاوى قاضي خان * فان قربها في المدة حنث ويجب الكفارة في الحنفى بالله سواء كل الحلف بذاته او بصفة من صفاته يحلف بها عبرا وفي غيره الجزاء ويسقط الایلاء بعد القربان وان لم يقربها في المدة بانك بواحدة كذا في البرجندی شرح النقاية * فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف على الا بدبلن قال والله لا اقربك ابدا او قال والله لا اغربك ولم يقل ابدا فاليمين باقية الا انه لا يتكرر الطلاق قبل الزوج فان تزوجها نيا ماد الایلاء فان وطئها والا وقعت بمضى اربعة اشهر طلقة اخرى ويعتبر ابتداء هذا الایلاء من وقت الزوج فان تزوجها ثانيا ماد الایلاء وقعت بمضى اربعة اشهر طلقة اخرى ان لم يقربها كذا في الكافي * فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر من يمينه كذا في الهداية * ولو بانك بالایلاء مرة او مرتين وتزوجت بزوج آخر وما ذلت الى الاول ما ذلت اليه بثلاث تطليقات وتطلق كلما مضى اربعة اشهر حتى تبين منه بثلاث تطليقات فكذا في الثاني والثالث الى ما لا يتناهى كذا في التبیین * ولو الى الذمی باسم من اسماء الله او بصفة من صفات ذاته فهو مؤل صداقي حنیفة روح ومندهما ليس بمؤل واما اذا حلف بطلاق او متاق فهو مؤل اجماما * وان حلف بحج او عمرة او صوم او صدقة فليس بمؤل اجماما وكذا اذا قال ان قربتك فانت على كظهر امی او فلانة كظهر امی لم يكن مؤل بائنه اذا صح الایلاء الذمی فهو في احكامه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج * الالفاظ التي يقع بها الایلاء نوعان صريح وكناية اما الصريح فكل لفظ يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه كقوله لا اقربك لا اجامعك لا اطاك لا اناضعك لا اغتسل منك من جهاتلان اما بضعه المضاف اليها يارد بها الوقاع عادة والافتعال من الجنابة منها لا يكون الا من اجماع في الفرج وكذلك لو قال لا اغتسل منك وهي بكر لان الافتضاظ لا يكون الا بالجماع كذا في محيط المرخصی * ولو قال لا وطئتک في الدبرا وفيما دون الفرج لم يصير مؤل با ولولا لاجامعک الاجماع موء مثل من نبتة فان قال اردت الوطئ في الدبر صار مؤل با وان قال اردت جماعا ضعيفا لا يزيد على نحو التقاء الختانيين فليس بمؤل وكذا ان لم تكن له نية وان قال اردت دون ذلك فهو مؤل كذا في فتح القدير * وفي البناء في هذه الالفاظ لا يصدق في القضاء لانه لم يرد به الجماع

ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التاتارخانية * وأما الكناية مغل لفظ لا يسبق إلى الفهم معنى
الوقاع منه ويحتمل غيره ما لم ينو لا يكون إيلاء كقوله لا أمسهلا آتيها لا ادخل بها لا أفشاءها لا يجمع
رأسها ورأسى لا ابنت معك في فراشي لا أصاحبها لا يقرب فراشها اولنصوءنها اولنغبطنها
كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان نمت معك فانت طالق ثلاثا لانية له فهو إيلاء ووقع على
الجماع عرفا كذا في الظهيرية * ومنها الاصابة والمضاجعة والدنو كذا في العيني شرح الكنز * في
البنابيع وينعقد الايلاء بكل لفظ ينعقده اليمين كقوله والله وبالله وتعالى وجلال الله وعظمة الله
وكبرياء الله وسائر الالفاظ التي ينعقدها اليمين ولا ينعقد بكل لفظ لا ينعقده اليمين كقوله وحلم الله
لا اقربك اوقال على غضب الله او مسخط الله او ما اشبه مما لا ينعقده اليمين * وفي المنافع واهل
الايلاء من كان اهل الطلاق صند ابى حنيفة رح ومندهما من كان اهلا لوجوب الكفارة كذا
في التاتارخانية * ولا يكون مؤليا الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع
في الفرج لا يكون مؤليا * رجل قال لامرأته والله لا يمسه جلدي جلديك لا يكون مؤليا لانه يحنث
في يمينه بالمس بدون الجماع في الفرج * ولو قال لا يمسه فرجى فرجك يكون مؤليا لانه يراى
بهذا الكلام الجماع * ولو قال اكره ان توخسهم فانت طالق ولم ينو شيئا يكون مؤليا لان مراد الناس
من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون مؤليا فان ضاعها ولم يجامعها كان حائنا * ولو قال
اكره من دست بزن فراز كنم تاكسال فعلي كذا ولم يقربها اربعة اشهر تبين بتطليقة لانه يراى به
في العرف الجماع ولهذا الوجامعها في السنة فيمادون الفرج لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى
قاضى خان * ولو قال انا منك مؤل فان عني به الخبر كذا بافليس بمؤل فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يصدق في القضاء وان عني به الا يجاب فهو مؤل في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا
في فتح القدير * ولو قال انا اقربتك فعلي صلوة لا يكون مؤليا كذا في الكافي * ذكر ابن سماعة
عن ابي يوسف رح اذا قال لله علي ان اعتق عبدي هذا من ظهاري ان قربت امرأتى
فلانة وهو مظاهر او ليس بمظاهر لا يكون مؤليا * ولو قال عبدي هذا حر من ظهاري ان قربت
امرأتى فهو مؤل مظاهرا كان او غير مظاهر ويجزى من ظهاري يريد به اذا كان مظاهرا او قد قربها ثم قال
كل شيء يعتق اذا قرب امرأته فهو مؤل وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون مؤليا كذا في المحيط * ولو

قال لامرأته ان قربتك او دعوتك الى فراشي وبت طالق لا يكون مؤلها كذا في فتاوى قاضيهان *
قال لها ان اغتسلت من جنابتي مبادمت امرأتى فانت طالق بلنا واحاد هذا القول ولم يعلم
هذا القول وكانت المرأة حاملا ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المدة
باربعة اشهر فصاعدا وقع عليها واحدة بائنة بمضى الاربعة الاشهر وانقضت مدتها بوضع الحمل
فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث بعد ذلك كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف بان يقول
ان قربتك فعلى حجة او عمرة او صدقة او صيام او هدي او اعنكاف او يمين او كفارة يمين فهو
مؤل ولو قال فعلى اتباع جنازة او سجدة ثلاثة او قراءة القرآن او الصلوة في بيت المقدس او
تسبيحة فليس بمؤل ويجب صحة الايلاء فيما لو قال فعلى مأنة ركعة واحدة مما يشق حارة
ولو قال فعلى ان تصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم او على همة في المساكين لا يصح الا ان
ينوى التصديق به ولو قال كل امرأة انزوها فهي طالق بصير مؤلها عند ابي حنيفة ومحمد راح
كذا في فتح القدير * ولو قال ان قربتك فعلى صوم شهر كذا فان كان ذلك الشهر يمضى قبل الاربعة
لم يكن مؤلها وان كان لا يمضى قبل مضى الاربعة الاشهر فهو مؤل كذا في المدائع * ولو قال ان
قربتك فعلى طعام مسكين او صوم يوم فهو مؤل بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي * حلف
لا يقربها في زمان او في مكان معين لا يكون مؤلها حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون مؤلها
كذا في محيط السرخسي * ولو قال انت على مثل امرأة فلان وقد كان فلان الى من امرأته
فان نوى الايلاء كان مؤلها والا فلا ولو قال لمت على كالميتة ونوى اليمين يكون مؤلها ولو قال
لامرأته ان قربتك فانت على حرام ونوى اليمين بصير مؤلها عند ابي حنيفة راح وعندهما
لا يصير مؤلها حتى يقربها ولو آلى من امرأته ثم قال لامرأة له اخرى اشركتك في ابلائها
لا يصير مؤلها وذكروا الشيخ الكرخي لو قال لامرأته انت على حرام ثم قال لامرأة له اخرى
قد اشركتك معها كان مؤلها منهما وفرق بينهما كذا في الظهيرية * ان قال لا اقربكما كان مؤلها منهما
فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما باثنتين جميعا وان قرب واحدة منهما بطل ابلؤها وايلاء الباقية
على حاله ولا يجب عليه كفارة وان قربهما جميعا بطل ايلاؤهما وحب كفارة بيمينه وان ماتت
احدتهما قبل مضى اربعة اشهر بطل ايلاؤهما ولا يجب كفارة اليمين وان قرب بعد ذلك بالاتفاق
وان طلق احدتهما لا يبطل الايلاء كذا في السراج الوهاج * قال لنسائه الأربع والله لا اقربكن

صار مؤلایا منهن للحال حتى لو لم یقربهن حتى مضت المدة اربعة اشهر بن جميعا وهذا قول اصحابنا
 الثلاثة وهو استحسان كذا في البدائع * ولو قال لاربع نسوة لا اقربكن الا ثلاثة او فلانة فانه لا يكون مؤلایا
 منهما جميعا حتى لا یحدث ان قریبهما ولا یقع الفرقة بینہما وینہما بمضی المدة من غیر قربان کذا
 فی الفصول العمدیة * ولو آلی من امرأته ثلاث مرات فی مجلس واحد یقع طلقة واحدة عندہما
 استحسانا وفي مجلسین یتعدد کذا فی الظہیریة * إذا قال واللہ لا اقرب احدکمما فانه یصیر مؤلایا
 من احدیہما حتى لو وطئ احدیہما لزمته الکفارة ویطل الایلاء ولو ماتت احدیہما او طلق
 احدیہما ثلثا او بابت بالردة تعینت الثانیة للایلاء لزوال المزامعة ولو لم یقرب احدیہما حتى
 مضت المدة بانت احدیہما بغير عین وله ان یختار الطلاق علی ایتہما شاء ولو اراد ان یعین الایلاء
 فی احدیہما قبل مضی اربعة اشهر لا یملک ذلك حتى لو عین احدیہما ثم مضت اربعة اشهر
 لم یقع الطلاق علی المعینة بل یقع علی احدیہما بغير عینہا ویخیر فی ذلك فلو لم یقع علی واحدة
 منہما حتى مضت اربعة اشهر اخرى وقعت تطلیقة علی اخرى وبانت کل واحدة منہما بتطلیقة
 فی ظاهر الروایة کذا فی البدائع * ولو باننا بمضی المدتیین ثم تزوجہما معا یكون مؤلایا من احدیہما
 ولو تزوجہما متعاقبا صار مؤلایا من احدیہما ولا تتعین الاولى بالاسبق ولا بالتعین الا انه اذا مضت
 مدة الایلاء من یوم تزوجہا او لابانت الاولى بسبق مدة ایلائہا فاذا مضت اربعة اشهر اخرى
 منذ بانن الاولی بانت الاخری کذا فی البکافی * وأن قال لا اقرب واحدة منکمما صار مؤلایا منہما
 فاذا مضت اربعة اشهر ولم یقربہما باننا وان قرب واحدة منہما بطل ایلاؤہما ویجب الکفارة
 إذا فی السراج الوہاج * ولو حلف لا یقرب زوجته وامته او زوجته واجنبیة لا یصیر مؤلایا
 ما لم یقرب الا جنبیة او امته فاذا قریبہما صار مؤلایا لانه لا یمکنه قربانہا بعد ذلك الا بالکفارة کذا
 فی الاختیار شرح المختار * رجل قال لامرأته وامته واللہ لا اقرب احدکمما لم یکن مؤلایا الا ان
 یعنی امرأته فان قرب احدیہما حنث فان اعتق الامة ثم تزوجہا لم یکن مؤلایا ایضا * ولو قال
 واللہ لا اقرب واحدة منکمما فهو مؤل من الحرة استحسانا کذا فی شرح الجامع الکبیر للخصیری *
 لو کان له امرأتان حرة وامة فقال واللہ لا اقربکمما صار مؤلایا منہما جميعا فاذا مضی شهران
 ولم یقربہما بانن الامة وإذا مضی شهران آخر ان بانن الحرة ایضا * ولو قال واللہ لا اقرب
 احدکمما یكون مؤلایا من احدیہما بغير عینہا ولو اراد ان یعین احدیہما قبل مضی الشهرین

ليس له ذلك وإذا مضى شهران ولم يقربهما بانئت الأمة واستؤنفت مدة الإيلاء على الحرية فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بانئت الحرية ولو ماتت الأمة قبل مضى الشهرين تعينت الحرية للإيلاء من وقت اليمين كذا في البدائع * ولو عتقت الأمة قبل المدة صارت مدتها مدة الحرية فإذا مضت أربعة أشهر من حين حلف طلقت أحدهما واليه التعيين ولو عتقت بعد ما بانئت فتم تزوجها بانئت الحرية بمضى أربعة أشهر منذ بانئت الأمة ومدة الحرية من حين بانئت المعتقة بالإيلاء قبل ذلك ولو اشترىها قبل الشهرين بانئت الحرية بمضى أربعة أشهر من حين حلف فان اعتقها ثم تزوجها كان مؤلها من أحدهما إلا أنه إذا مضت المدة من حين حلف بانئت الحرية فان ماتت الحرية قبل المدة بانئت المعتقة بمضى المدة منذ تزوجها فان لم تمت ولكن إذا بانئت ولم تمض عدتها حتى مضت المدة منذ حلف بانئت بأخرى كذا في الكافي * وإذا بانئت الحرية بالإيلاء تعينت المعتقة للإيلاء في المستقبل ويعتبر المدة من حين بانئت الحرية ولو انقضت عدتها أو كان طلقها لثلاثاً إذا مضت أربعة أشهر من حين تزوج المعتقة بانئت بالإيلاء لتعينها من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * وإن قال إن قربت أحدهما فالأخرى على كظهرامي فهو مؤل من أحدهما فإذا مضى شهران بانئت الأمة وبطل إيلاء الحرية ولو كانتا حرتين فبأن قال إن قربت أحدهما فالأخرى على كظهرامي فهو مؤل من أحدهما فان مضت أربعة أشهر بانئت أحدهما بالإيلاء واليه التعيين فان لم يعين الطلاق في أحدهما أو عين في أحدهما ومضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال إن قربت أحدهما فهي على كظهرامي حتى الإيلاء وكذا لو قال إن قربت أحدهما فاحدكما على كظهرامي كذا في الكافي * ولو قال إن قربت أحدهما فاحدكما على كظهرامي وبانئت الأمة بمضى شهرين يبقى مؤلها من الحرية حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانئت الأمة بانئت الحرية ولو قال لامرأتيه واحدهما حرية والأخرى أمة إن قربت أحدهما فالأخرى طالق يصير مؤلها فإذا مضى شهران بانئت الأمة ولا يسطر الإيلاء من الحرية ويعتبر المدة في حقها من حين بانئت الأمة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بانئت الأمة وهي في العدة بانئت الحرية لأنه لا يمكنه قربان الحرية إلا بطلاق الأمة وإن انقضت مدة الأمة قبل ذلك سقط الإيلاء من الحرية لأنه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان محلية الأمة للطلاق ولو كانتا حرتين بانئت أحدهما بمضى أربعة أشهر وبخبر الزوج في البيان ويصبر مؤلها

من الباتية فان مضت اربعة اشهر والاولى في العدة طلقت الثانية والا فلان وان لم يبين حتى مضت اربعة اشهر اخرى باننا ولو قال لحررة وامه ان قربت احديكما فاحديكما طالق فهو مؤل من احديهما وبانت الامة بمضى شهرين فاذا مضت اربعة اشهر منذ بانت الامة بانث الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن لانه لا يمكنه قربان الحررة الابشىء يلزمه لان الاجزاء طلاق احديهما. وتدين طلاق من بقى محلا اذا انقضت عدة الاولى وكذا لو كانتا حرتين الا ان المدة اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما والاخرى طالق فهو مؤل منهما وطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحررة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك لم يقع على الحررة شيء ولو كانتا حرتين باننا بعد مضى اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق فهو مؤل منهما وبانت الامة بعد مضى شهرين فاذا مضى شهران آخران بانث الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن وان كانتا حرتين بانث كل واحدة بتطبيقه بمضى اربعة اشهر ولو قرب احدهما حنث ولكن لا يقع التطبيقه واحدة على الا بهام وبطل اليمين الا اذا قال ان قربت واحدة منكما فهي طالق فانه اذا قرب احديهما يقع الطلاق عليها ولا يبطل اليمين حتى لو قرب الاخرى طلقت ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصبي * قال والله لا اقرب هذه او هذه فمضت المدة باننا جميعا كذا في الفصول العمادية * ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو كقوله ان قربتكما يصير مؤليا منهما * ولو قال ان قربت هذه ثم هذه لم يصير مؤليا كذا في معراج الداراية * رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطبيقه بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الإيلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالإيلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الإيلاء لا يقع الطلاق بالإيلاء * رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإيلاء على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الإيلاء يقع عليها تطبيقه اخرى بحكم الإيلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان مؤليا لكن يعتبر مدة الإيلاء من وقت التزوج * رجل آلى من امرأته بعد ما طلقها تطبيقه بائنة لا يكون مؤليا كذا في فتاوى قاضيخان * وان آلى من المطلقة الرجعية كان مؤليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء كذا في السراج الوهاج * ولو آلى من امرأته ثم لحق مرتدا بدار الحرب ثم مضت

ثم مضت اربعة اشهر لاتبين للايلاء لزوال الملك ووقوع البيئونة بالردة وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان والمختار هذا * حلف بطلاق امرأته ان لا يطلق امرأته قال في منها فمضت المدة حنث ووقع عليها طلاق بالايلاء وطلاق بالحلف والى حلف وهو منين ففرق القاضي بينهما لا يقع هو المختار كذا في التاتارخانية * عبد آل من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبنى الايلاء ولو بائنه او اعتقته فتزوجها ثانيا يعود الايلاء كذا في الظهيرية * ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين كان مؤلوا وكذا اذا قال لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مؤل * ولو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما وقال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مؤلوا وكذا اذا قال والله لا اقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن مؤلوا * لو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين لا يكون مؤلوا كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى اذا قال والله لا اطأك اربعة اشهر بعد اربعة اشهر فهو مؤل بمنزلة ما لو قال والله لا اطأك ثمانية اشهر ولو قال والله لا اقربك شهرين قبل شهرين فهو مؤل وذكر ابن سامة عن ابي يوسف رح في رجل قال والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما ثم قال من ساعته والله لا اقربك ذلك اليوم فهو مؤل كذا في المحيط * ولو قال لامرأته انت طالق قبل ان اقربك بشهر لم يكن مؤلوا حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر ولم يقربها كان الايلاء حينئذ لقيام مكنته الجماع قبل الشهر بلا شيء يلزمه فان قربها بعد مضى شهر قبل تمام مدة الايلاء طلقت بالحنث وان تركها اربعة اشهر ولم يقربها بانث بتطبيقه الايلاء وكذا المحكم اذا جعل ان قربتك رد بئاله وقال انت طالق قبل ان اقربك بشهر ان قربتك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * وفي شرح الطحاوي لو قال انت طالق قبل ان اقربك فانه يصير مؤلوا فان قربها وقع الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تركها حتى مضت اربعة اشهر بانث بالايلاء كذا في التاتارخانية * ولو قال لامرأته انما طالقان ثلثا قبل ان اقربكما بشهر لم يكن مؤلوا منهما حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر صار مؤلوا منهما فان تركهما اربعة اشهر بانثا وان قربهما باستكوا احدة بثلث ولو قرب احدتهما قبل مضى الشهر او قربهما بطل الايلاء ولو قرب احدتهما بعد شهر سقط الايلاء منها ويصير مؤلوا من الباقية فان قرب الباقية طلقتا ثلثا وكذا لو قال انما طالقان ثلثا قبل ان اقربكما بشهر ان قربكما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * واذا حلف على قرب امرأته بعنق عبده

ثم بآءه سقط الأيلاء ثم إذا عاد إلى ملكه قبل القربان انعقد الأيلاء وإن دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال إن قربتك فعبد أي هذان حران فمات أحدهما أو باع أحدهما لا يبطل الأيلاء ولو ماتا جميعا أو باعهما جميعا معا أو على التعاقب بطل الأيلاء ولو دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد الأيلاء ثم إذا دخل الآخر في ملكه انعقد الأيلاء من وقت دخول الأول وإن قال إن قربتك فعلى نحر ولد ي فهو مؤل كذا في السراج الوهاج * ولو آلى بعثق أحد العبد ين بغير مينة فباع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر فالمدة من حين اشترى ما باع أولا ولو باع الثاني قبل اشتراء الأول سقط الأيلاء ولو قال إن قربتك فعبد ي حر برأس شهر أو قال فكل مملوك اشتريته فهو حر صار مؤليا فاما لو قال فهذا العبد حران اشتريته أو فلانة طالق إن تزوجتها أو قال كل امرأة اتزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة أو قال فهذه الداهم صدقة إن ملكتها لا يصير مؤليا لأنه ليس بمنع من القربان كذا في العتابة * رجل قال لامرأته إن قربتك فعبد ي هذا حر فمضت أربعة أشهر وخصمته إلى القاضي ففرق القاضي بينهما ثم أقام العبد بمينة أنه حر الأصل فإن القاضي يقضى بحريته ويبطل الأيلاء وترد المرأة إلى زوجها لأنه تبين أنه لم يكن مؤليا فإنه يمكن قربانها من غير شيء يلزمه كذا في الظهيرية * في آئينا بيع لو قال واللله لا قربك فمضى يوم ثم قال واللله لا قربك فمضى يوم آخر ثم قال واللله لا قربك فإنه يكون ثلاثة أيلاء ات وثلاث إيمان فإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بتطليقة واحدة فإذا مضى يوم بانت منه بتطليقة أخرى فإذا مضى آخر بانت منه بثلاث تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن قربها بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في التاتارخانية * ولو آلى من امرأة في مجلس واحد ثلاث مرات فقبل واللله لا قربك واللله لا قربك واللله لا قربك إن أراد التكرار فالأيلاء واحد واليمين واحد فإن لم يكن له نية فالأيلاء واحد واليمين ثلاث وإن أراد التشديد والتغليظ فالأيلاء واحد واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ثم الأيلاء على أربعة أوجه أيلاء واحد ويمين واحدة كقوله واللله لا قربك وأيلاء ويمينان وهو إذا آلى من امرأته في مجلسين أو قال إذا جاء فدنو الله لا قربك وإذا جاء بعد فدنو الله لا قربك وأيلاء واحد ويمينان وهي مسألة الخلاف * إذا قال في مجلس واحد واللله لا قربك واللله لا قربك وأراد به التغليظ فالأيلاء واحد واليمين ثنتان من دأبي حنيفة وأبي يوسف رحم جنبي الله

مضت أربعة أشهر ولم يقر بها بانتهى بواحدة وان قربها وجب كفارتان * وإيلاء ان ويمين واحدة وهو اذا قال لامرأته كلما دخلت هذين الدارين فوالله لا اقربك فدخلت احدهما دخلتني او دخلتني احدهما دخلتني فدخلت واحدة فهو إيلاء ان ويمين واحدة فالاول منع عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة لثانية كذا في السراج الوهاج * ولو قال والله لا اقربك سنة الا بنقصان يوم يصرف الهرم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون مؤلها * رجل قال لامرأته والله لا اقربك سنة فلما مضى الاربعة الأشهر فبانتهى ثم تزوجها ثم مضى اربعة أشهر بانتهى ايضا فان تزوجها بالثاني لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج اقل من اربعة أشهر كذا في غاية البيان * ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوم الم يكن مؤلها للحال في قول اصحابنا الثلاثة * وعند زفر رح يكون مؤلها للحال حتى لو مضت السنة ولم يقر بها يوما لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة اربعة أشهر فصاعدا صار مؤلها وان بقي اقل من ذلك لم يصير مؤلها وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا اقربك سنة لامرأة فخير ان في قوله الا يوما اذا قربها وقد بقي من السنة اربعة أشهر فصاعدا الا يصير مؤلها ما لم تغرب الشمس من ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الامر يصير مؤلها عقيب القربان بلافصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت هراقه من القربان كذا في البدائع * لو اطلق بان قال لا اقربك الا يوما لا يكون مؤلها حتى يقر بها فاذا قربها صار مؤلها ولو قال سنة الا يوما اقربك فيه لا يكون مؤلها ابد او كذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته والله لا اقربك الا يوم م اقربكما فيه لم يكن مؤلها بهذه اليمين ابدان جامعها في يومين حيث تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا اقربكما الا يوما او الا في يوم او الا يوما واجدا اقربكما فيه او الا في يوم واحد اقربكما فيه لم يكن مؤلها حتى يقر بها في يوم فاذا مضى ذاك اليوم صار مؤلها منهما لوجود علامة الإيلاء ولو قربها في يومين متفرقين بان قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حيث سقطت اليمين وكذا لو قربها في يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة فان قربها في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فهو مؤل من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الإيلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة كان مؤلها من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الخميس ولا يكون مؤلها من التي اقربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس

بعد ذلك لا يحنث وان قرب الاخرى حنث وسقط الايلاء منهما ولو قرب احدهما يوم الاربعاء
ثم قربهما يوم الخميس تعين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حنث
وسقطت اليمين لوجود قربانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها
يوم الاربعاء لم يحنث لان الشرط قربانها لا قربان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والايلاء
باق في حق التي لم يقربها يوم الاربعاء * رجل قال لامرأته والله لا اقربكما الا يوم الخميس
لا يكون مؤليا حتى يمضي يوم الخميس ثم هو مؤل ولو قال الا يوم خميس لم يكن مؤليا ابدا
كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الاستثناء من اليمين التي يقع على الواحدة
وعلى الجماعة * ولو قال وهو با لبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأته بها لم يكن مؤليا كذا
في الهداية * ولو جعل للايلاء غاية ان كان لا يرجي وجودها في مدة الايلاء كان مؤليا كما اذا
قال والله لا اقربك حتى اصوم المحرم وهو في رجب او لا اقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه
مسيرة اربعة اشهر فصا فانه يكون مؤليا وان كان اقل من ذلك لم يكن مؤليا وكذا اذا قال
حتى تغطمي طفلك وبينها وبين الفطام اربعة اشهر فصا عدا وان كان اقل من ذاك لم يكن
مؤليا وان قال لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدابة او الدجال
كان القياس ان لا يكون مؤليا وفي الاستحسان يكون مؤليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى
يلج الحمل في سم الخياط فانه يكون مؤليا وان كان يرجي وجودها في المدة لامع بقاء النكاح فانه
يكون مؤليا ايضا مثل ان يقول والله لا اقربك حتى تمررتي او اموت او حتى اقتل او تقتلي
او حتى تقتليني او اقتلك او حتى اطلقك ثلثا فانه يكون مؤليا بالاتفاق وكذا اذا كانت امته
فقال لا اقربك حتى املك او املك شقصا منك فانه يكون مؤليا ولو قال حتى اشتريك لا يكون
مؤليا ايضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجي وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يحلف به وينذر
واوجهه على نفسه كان مؤليا مثل ان يقول ان تربتك فعبدني حر كذا في السراج الوهاج *
ولو قال والله لا اقربك حتى اشتريك لنفسى الصحيح انه لا يصير مؤليا حتى يقول اشتريك لنفسى
واقبضك كذا في غاية المروجي * ولو قال والله لا اقربك حتى يأذن لي فلان او حتى يقدم
فلان لم يكن مؤليا ويكون يمينا حتى لم يقربها بعد ذلك لزمتها الكفارة الا ان يموت فيصير مؤليا الآن

عند أبي يوسف رج وعندهما يبطل اليمين حتى لو قربها بعد ذلك لا يحنث وإذا بطلت اليمين لم يكن مؤلها كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * وإذا قال والله لا اقربك حتى اعتق عبدي فلانا وحتى اطلق امرأتي فلانة او حتى اصوم شهرا يصير مؤلها في جواب أبي حنيفة ومحمد رج * ولو قال لا اقربك حتى اقتل عبدي او حتى اضرب عبدي او حتى اقتل فلانا او ضرب فلانا او اشتهم فلانا وما شبه ذلك لم يكن مؤلها لانه لا يحلف بهذه الاشياء عرفا ومادة كذا في البدائع * ولو قال لصغيرة او آيسة والله لا اقربك حتى تحيض فهو مؤل ان علم انها لا تحيض الى اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي * وإذا قال لها والله لا اقربك مادمت امرأتي فابانها ثم تزوجها لم يكن مؤلها منها ويقر بها ولا يحنث ولو قال والله لا اقربك واست امرأتي فابانها ثم تزوجها كان مؤلها منها ولو حلف لا يقربها حتى يفعل شيئا يعلم انه لا يقدر عليه نحو مسح السماء فهو مؤل كذا في التاتارخانية * ولو قال لا اقربك مادام هذا النهر يجري فان كان مما لا ينقطع ماء فهو مؤل والا فلا كذا في الظهيرية * ولو جن المؤلى ووطئها اسحلت وسقط الایلاء كذا في فتح القدير * الایلاء متى كان مرسلا وكان المؤلى صحيحا وقت الایلاء تادرا على الجماع ففبئنه بالجماع لا باللسان هكذا في محيط السرخسي * ولو قبلها بشهوة او لمسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة او جامع في مادون الفرج لا يكون فيا كذا في التاتارخانية * وان كان المؤلى مريضا لا يقدر على الوطئ او كانت مريضة ففبئنه ان يقول فئت اليها فان قال ذلك فهي كالغنى بالوطئ في ابطال حكم البر مادام مريضا كذا في الكافي * اذا كان فبئنه بالقول فقال فئت اليها لا يتبع الطلاق عليها بمضى المدة اما اليمين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطئها لزمته الكفارة وان كانت اليمين موقته باربعة اشهر وفاء فيها ثم وطئها بهذا الاربعة اشهر لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج * في جوامع الفقه ولو عجز من جماعها لرتقها او قرنبا او صفرها او بالجب او العنة او كان اسيرا في دار الحرب او لكونها ممنوعة او كانت في مكان لا يعرفها وهي ناشرة او بينهما اربعة اشهر لا سرع ما يكون من السير له دون غيره او حال القاضى بينهما بشهادة الطلاق الثلث ففبئنه باللسان بان يقول فئت اليها او رجعت او رجعتها او ارجعتها او ابطلت الایلاء بشرط دوام العجز الى تمام المدة ومثله في البدائع قال او كان محبوسا وقال القاضى في شرح مختصر الطحاوى لو آلى منها وهي محبوسة او هو محبوس او كان بينهما اقل من اربعة اشهر الا ان العدو او السلطان

يمنعه من ذلك لا يكون فيئه باللسان قال ويمكن ان يرفق بين القولين في الحبس بان يحمل
ما ذكره القاضي على ان احدهما يمكنه الوصول الى السجن ومنع العدو والسultan نادى على
شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في الفى * باللسان وبظلم يعتبر كالفائب كذا في غاية السروجى *
هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قيل نعم حتى ان صدقته كان فياً وقيل لا وهو اوجه ثم هذا
اذا كان عاجزاً من وقت الایلاء الى ان يمضى اربعة اشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فمكث
قدراً ما يمكنه جماعها ثم عرض له العجز بمرض او بعد مسافة او حبس او جب او امر ونحو ذلك
او كان عاجزاً حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيئه باللسان كذا في فتح القدير * ولو كان المانع
شرعياً بان كان محرماً بينة وبين الحج اربعة اشهر ففيئه بالجماع لا غير الفى * باللسان لا يصح كذا
في التاتارخانية * المريض المؤلى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فياً وان
قربها في حالة الحيض يكون فياً كذا في الظهيرية * الزوج اذا كان مريضاً حين آلى ثم مرضت
المرأة ثم صح الزوج قبل مضى اربعة اشهر ففيئه باللسان عند زفر رح وعند ابى يوسف رح
لا يكون فيئه الا بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للخصيرى * وان كان الایلاء معلقاً بالشرط فانه
يعتبر الصحة والمرض في حق جواز الفى * باللسان حال وجود الشرط لا حاله وجود التعليق ولو قال
المريض لامرأته لا اقربك ابداً ولم يفى حتى بانث ثم صح بعد البينونة ثم مرض ثم تزوجها يكون
فيئه بالجماع عند ابى حنيفة ومحمد رح كذا في محيط السرخسي * مريض قال لامرأته والله لا اقربك
فمكث عشرة ايام ثم قال والله لا اقربك بصير مؤلياً للاثين وانعدت مدة ان مدة من اليمين الاولى
ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل مضى المديتين صح وارتفعت المديتان كما لو جامعها فان
دام المرض حتى تمت المديتان تاكد ذلك الفى * وان صح قبل مضى المدة الاولى بطل ذلك
الفى * ويكون فيئه بالجماع وان لم يفى بالقول وقع طلاقاً بمضى المديتين واحدة بمضى
اربعة اشهر من اليمين الاولى واخرى بمضى عشرة ايام بعده وان جامع بحنث في اليمينين ويلزمه
كفارتان وان لم يبرء من مرضه ولم يفى بالقول حتى مضت المدة من الایلاء الاول بانث بتطبيقه
فان صح في العشرة الباقية من الایلاء الثاني ففيئه من الایلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع
ابداً وان لم يصح في العشرة الباقية من الایلاء الثاني ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الایلاء الثاني
وان لم يفى بانث بتطبيقه اخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق

بمضى المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك الفىء ويكون فبئنه بالجماع ولو لم يفىء بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مؤل بالايلاء الثانى ولو قر بها حنث في اليمينين ولزمته كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للحصبري * وانما يعتبر الفىء باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البينونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر ولم يفىء اليها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله ثم مضت اربعة اشهر ولم يفىء اليها بانث بتطليقة اخرى واما الفىء بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البينونة حتى ان الصحيح اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر وبانث منه بتطليقة ثم جامعها بعد ذلك يبطل الايلاء حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت اربعة اشهر اخرى من فيز جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط * ولواختلفا في المدة فالقول قول الزوج غير انه لا يسمع للمرأة ان تقيم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب او تئدى بما لها فرا من المعصية وان اختلفا بعد مضى المدة وادعى الزوج انه جامعها في الاربعة الاشهر لم يصدق الا ان تصدقه المرأة كذا في التاتارخانية * ولو قال ان قربتك فوالله لا اقر بك يصبر مؤليا عند القربان كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان شئت فوالله لا اقر بك فان شاءت في المجلس صار مؤليا وكذا ان شاء فلان فهو على مجلسه كذا في العناية * اذا قال الرجل لامرأته انت على حرام وذلك في غير حال مذاكرة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلثا فثلث وان نوى ننتين لا يصح الا اذا كانت امة وان نوى الظهار كان ظهارا من دأبني حنيفة وابي يوسف رح وان نوى اليمين او لم ينوشأ فهو ايلاء وان نوى الكذب فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال لها حرمتك على اولم يقل على او انت محرمة على او حرام على اولم يقل على او قال انا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البينونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من الكنايات * واذا قال لامرأته انت على حرام سئل من نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وقيل لا يصدق في المضاء لانه يمين ظاهرة وان قال اردت الطلاق فهو تطليقة بائنة الا ان يقول نويت به الثلث فهو ثلث وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيئا فهو يمين يصبر به مؤليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق من غير نيته للعرف

قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في فاية السروجي * قال لامرأته انت على كالميتة او كادام او كحكم الخنزير او كالخمر سئل عن نيته فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو بلاء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان قربتك فانت علي حرام فان نوى به الطلاق فهو مؤل مند هم جميعا وان نوى اليمين فهو مؤل للجمال عند ابي حنيفة رح وعنده ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون مؤليا ما لم يقر بها كذا في البدائع * ولو قال ان قربتك فانت طالق فمضت المدة فقال كنت قربتها في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العنابية * ولو قال انما علي حرام يكون مؤليا من كل واحد منهما ويحنث بوطئها كذا في فتح القدير * قال لامرأته انتما علي حرام ونوى لاحد منهما الثلث والاخرى واحدة فهما طالقان لثلاثي قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة رح هو كما نوى ويجب ان يكون هذا على قول محمد رح ايضا والفتوى على قولهما ولو قال نويت الطلاق لاحد منهما واليمين والاخرى عند ابي يوسف رح يقع الطلاق عليهما وعلى قولهما يجب ان يكون كما نوى ولو قال لثلاث نسوة انتن علي حرام ونوى لاحدتهن طلاقا والثانية يميننا والثالثة الكذب طلقت جميعا كذا ذكر في الكتاب وهذا يجب ان يكون على قياس قول ابي يوسف رح واما على قياس قولهما هو كما نوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الاول في الفاظ التحريم * ولو قال انت علي حرام قاله مرتين نوى بالاولى الطلقة والثانية اليمين فهو كما نوى في قولهم ولو قال انت علي كمتاع فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي * اذا قالت لزوجها انه علي حرام او قالت انا عليك حرام كان يمينان وان لم تنو كما في جانب الزوج حتى لو مكثت زوجها حنث في يمينها ولزمها الكفارة كذا في الذخيرة * الباب الثامن في الخلع وما في حكمه * فيه فصول * الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه * الخلع ازالته مملك الهكاح ببذل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير * وقديصم بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية كذا في الظهيرية * وشرطه شرط الطلاق * وحكمه وقوع الطلاق البائن كذا في التبیین * ويصح نية الثلث فيه * ولو تزوجها مرارا وخلعها في كل مقد عندة لا يحل له نكاحها بعد الثلث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان *

حضرة السلطان ليس بشرط لجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قواهم هكذا في البدائع *
 إذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس بأن تفتدى نفسها منه بمال بخلعها به
 فإذا فعل ذلك وقع تطليقة بائنة ولزمها المال كذا في الهداية * أن كان النشوز من قبل الزوج
 فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فإن أخذ حاز ذلك في الحكم
 ولزم حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع * وأن كان النشوز من قبلها كرهنا له أن يأخذ
 أكثر مما أعطاه من المهر ولكن مع هذا يجوز أخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان *
 لو قال خلعت نفسك مني بكذا فقلت خلعت قبل يصح وقيل لا يصح مطلقا والمختار أنه لا يصح
 إلا إذا أراد به التحقيق لأنه سؤم ظاهر كذا في محيط السرخسي * لو قال خلعتك بكذا فقلت
 نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أجازت صح وكذا لو قالت طلقني
 بكذا فقال نعم فليس بشيء لأنه وعد بخلاف قولها أنا طالق بالي فقال نعم يقع كالمدة قال نعم أنت
 طالق بالي كذا في غاية السروجي * ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق
 بالنكاح كذا في كنز الدقائق * والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح أنه لا يوجب البراءة
 كذا في الخلاصة * إذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة من دين آخر غير المهر عند
 أبي حنيفة راجح لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك
 البراءة هل توجب البراءة من مبادئ الديون فيه اختلاف المشائخ والصحيح أنها لا توجب *
 ولفظ البيع والشراء يختلف المشائخ فيه والصحيح أنها كالخلع والمباراة كذا في الفتاوى الصغرى *
 ولا يقع البراءة من نفقة البعدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال إلا بالشرط في قواهم وكذا لا يقع
 البراءة من نفقة الولد والرضاع من غير شرط فإن شرط البراءة من ذلك فإن وقتها إذا كان
 وقتا جازوا فلا وإذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فإن مات الولد قبل تمام الوقت
 كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الأجر إلى تمام المدة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا خالعا
 على مال مسمى معروف سوى الصداق فإن كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا فإنها
 تسلم إلى الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشيء وإن كان المهر غير مقبوض
 فالمرأة تسلم إلى الزوج بدل الخلع ولا يرجع على الزوج بشيء من المهر عند أبي حنيفة راجح أما إذا
 كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فإن الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها

بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً ولم يكن المهر مقبوضاً يأخذ الزوج منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً وأما إذا بارأها بمال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رَحِمَهُمَا اللهُ كَالْجَوَابِ فِي الْخُلْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً * أَنَّ خَالَعَهَا عَلَى مَهْرٍ فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا وَقَدْ قَبِضَتْ مَهْرَهَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِمَهْرِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا سَقَطَ مِنَ الزَّوْجِ جَمِيعُ الْمَهْرِ وَلَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا فَلَنْ قَبِضَتْ مَهْرَهَا وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا فِي الْأَسْتِحْسَانِ بِالْفِ وَانْ لَمْ تَكُنْ قَبِضَتْ فِي الْأَسْتِحْسَانِ يَسْقُطُ الْمَهْرُ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَشْرِ مَهْرٍ أَوْ مَهْرٍ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا وَالْمَهْرُ مَقْبُوضًا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِمِائَةِ وَيُسَلِّمُ لَهَا الْبَاقِي فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَهْرُ مَقْبُوضًا سَقَطَ مِنَ الزَّوْجِ كُلُّ الْمَهْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ مَقْبُوضًا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بِعَشْرِ نِصْفِ الْمَهْرِ وَذَلِكَ خَمْسُونَ لَانْ مَهْرَهَا عِنْدَ الطَّلَاقِ نِصْفُ الْمَهْرِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِعَشْرِ نِصْفِ الْمَهْرِ وَيُسَلِّمُ لَهَا الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَهْرُ مَقْبُوضًا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَنْ جَمِيعِ مَهْرِهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً * هَذَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى جَمِيعِ مَهْرِهَا أَوْ بَعْضِ مَهْرِهَا وَإِنْ بَارَأَهَا عَلَى جَمِيعِ مَهْرِهَا أَوْ عَلَى بَعْضِ مَهْرِهَا فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللهُ كَالْجَوَابِ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي الْخُلْعِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً كَثِيرَةً * رَجُلٌ خَلَعَ امْرَأَتَهُ بِمَا لَهَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَهْرِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ عَلَيْهَا رَدُّ الْمَهْرِ كَمَا لَوْ قَالَ خَلَعْتُكَ عَلَى عَيْدِكَ الَّذِي فِي يَدَيَّ أَوْ عَلَى مَتَا عَيْدِكَ الَّذِي فِي يَدَيَّ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ كَانَ الْخُلْعُ بِمَهْرِهَا إِنْ كَانَ الْمَهْرُ عَلَى الزَّوْجِ يَسْقُطُ وَإِنْ كَانَتْ قَبِضَتْ مَهْرَهَا مِنَ الزَّوْجِ رَوَتْ عَلَى الزَّوْجِ مَا قَبِضَتْ وَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَهْرٍ أَوْ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً بِمَهْرٍ الَّذِي عَلَيْهِ فَقَلْبُ الزَّوْجِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ يَقَعُ تَطْلِيقُهُ بِأَنَّهُ بَغِيرَ شَيْءٍ فِي الْخُلْعِ وَفِي الطَّلَاقِ بِمَهْرٍ يَقَعُ تَطْلِيقُهُ رَجْعِيَّةً كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ * وَلَوْ قَبِضَتْ بَعْضُ الْمَهْرِ وَوَهَبَتْ مِنْهُ بَعْضًا ثُمَّ اخْتَلَعَتْ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ أَخَذَ الزَّوْجُ مَا قَبِضَتْ لِأَغْيَرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * رَجُلٌ خَالَعَ امْرَأَتَهُ عَلَى أَنْ تَرُدَّ عَلَى الزَّوْجِ جَمِيعَ مَا قَبِضَتْ مِنْهُ وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ بَاعَتْ مَا قَبِضَتْ مِنْهُ أَوْ وَهَبَتْ مِنْهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْبَقِيَّةُ حَتَّى تَعْذِرَ عَلَيْهَا رَدُّ ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ كَانَ عَلَيْهَا قِيمَةُ الْمَقْبُوضِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ وَإِنْ كَانَ

من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقاً بآئناً ثم تزوجها ثانياً على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها بربى الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج * خالعه قبل الدخول وكان لم يسم لها مهرًا تسقط المتعة بلا ذكر كذا في الوجيز للكردي * رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التجنيس والمزبد * خالعه على ان تزوجه امرأة فعليها ان ترد عليه المهر الذي اعطاها لا غير كذا في الحلوى للقدسي * لو خالعه على مهره ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليها قيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي * امرأة اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة مدنها وعلى ان تمسك ولدها منه ثلث سنين او عشر سنين بنفقتها صمخ الخلع وتجب على ذلك وان كان مجهولاً فان تركته على زوجها وهربت فلزوج ان يأخذ قيمة النفقة منها وان تطالبه بكسوة الصبي اما لو اختلعت على امساك الولد بنفقتها وكسوتها ليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعاً او فطيماً كذا في الخلاصة * لو اختلعت على دراهم ثم استأجرها ببذل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها بد على امساك الرضيع بنفقتها وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير * ولو اختلعت على ان تمسك الولد الى وقت البلوغ صمخ وهذا اذا كان انثى اما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخاطب باخلاصهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى بان تزوجت الام فللاب ان يأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك عندها لان هذا حق الولد وينظر الى اجر مثل امساك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليها بذلك وانما يصح الخلع على امساك الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً او فطيماً وفي المستقى ان كان الولد رضيعاً صمخ وان لم يبين المدة وترجع الحولين كذا في الخلاصة * ذكر ابن سامة عن محمد رح في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع وادى الذي هي حامل به اذا ولدت الى سنتين جاز فان مات او لم يكن في بطنها ولد ترد قيمة الرضاع واحومات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ما بنت هي عليها قيمتها ولو كانت قالت عشر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باتي السنين الا ان قالت عند الخلع ان مات او ماتت فلا شيء على

فهو على ما شرطت قاله أبو يوسف رح كذا في فتح القدير * خلعها على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة نطالبتة بنفقتة يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غاية السروجي * رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين معلومة صح الخلع ويبطل الشرطان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يبطل بإبطالهما وكذا يطلق الرجل امرأته على أن تمسك المرأة الولد بنفقتها إلى بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم إنها أبت أن تمسك الولد فانها تجبر على ذلك وإن لم تفعل كان عليها أجر امساك الولد إلى بلوغه * امرأة اختلعت على أنها بريئة من النفقة والسكنى تم الخلع وتبرأ من النفقة ولا يبطل السكنى * وإن اختلعت على أن مؤونة السكنى عليها كان عليها أن تكتري بيتا من زوجها أو من غيره فتعتد فيه * امرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال أبو حنيفة رح عليها أن ترد المهر الذي قبضت * امرأة اختلعت من زوجها على أن جعلت صداقها لولدها أو على أن تجعل صداقها لفلان الأجنبي قال محمد رح الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد وللأجنبي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الإمام الثاني إذا قال لها اخلعي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون إلا بمال إلا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له أن يخلعها بمال كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لها اخلعي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال إلا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي * امرأة قالت لزوجها اخلعني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار أن يجعل جواباً وإن قال بعد ذلك لم أصن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك فقال لها طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية فإن قال نويت به الجواب يكون جواباً وفي المسئلة الأولى ينبغي أن يسأل الزوج من النية أيضاً كذا في فتاوى قاضيخان * قالت اخلعني بكذا فقال في جوابها طلقتك بالنية فهو ابتداء بخلاف كذا في غاية السروجي * امرأة قالت لزوجها اخلعني أو قالت فويشتن فريدم فقال الزوج مجيباً لها أنت طالق صار بمنزلة قوله

قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفنوني على انه ان اراد به الجواب يكون جوابا له ولو قال
فرد قسم بيك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ ظهير الدين قوله انت طالق
او بيك طلاق كساده كردهم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس
الاسلام الا وزجدي وهو الصحيح كذا في الخلاصة * وهل سراً الزوج من المهر اختلعا
فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل لامرأته انعت
مني او قال اشتريت مني ثلث تطليقات بمهر ك ونفقة مدتك فقالت اشتريت الصحيح
انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضي خان * الا اذا اراد
به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها اشترى ثلث تطليقات
بمهر ك ونفقة مدتك فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
لامرأته بعت منك ثلث تطليقات بمهر ك ونفقة مدتك فقالت امرأته محبسة لم يبع ولم تقل
اشتريت قال الفقيه ابو الليث لا يقع وعليه الفتوى * ولو قالت بعت منك مهري ونفقة
مدتي فقال الزوج اشتريت خير * وقامت وذهبت الظاهر انها لا تطلق لكن الاطران يحدد
النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا * ولو قال لها بعت منك تطليقة بمهر ك ونفقة مدتك فعالت
بالفارسية كان خريدم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى * اموا قالت لزوجها بعت طلاقا
او وهبت او قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء * رجل قال لامرأته
بعت منك تطليقة بمهر ك ونفقة مدتك بمثل ما جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يحام معها في ذلك الطهر طلعت ددا في فتاوى
قاضي خان * لو قال بعت منك طلاقا بمهر ك فقالتم تطلقت بمعنى بانك منه بمهره بمنزلة قوله
اشتريت وقيل يقع رجعي او الاول اصح ولو قال بعت منك تطليقة فعالت اشتريت يقع الطلاق
رجعيامجانا لانه صريح كذا في محيط السرخسي * ولو قال بعت نفسك منك فعالت اشتريت يقع
طلاق بائن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاث آلاف درهم
قال ذلك ثلث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج اردت المكرار والاحصار
عن الاولى بالثانية وبالثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في
فتاوى قاضي خان * وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي * وبه اخذ الفقيه كذا في العتابة * ولو قال لها

قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مالك على من المهر قال ذلك
ثلاث مرات فقالت المرأة قبلت او رضيت طلقت ثلثا لانها لم يقع الا بقبولها ولو قال قد بارأتك
قد بارأتك قد بارأتك ولم يسم شيئا فتألت بترضىت او اجزت فهي ثلاث بغير شيء لو قالت
قد خلعت نفسي منك بالف قد خلعت نفسي منك بالف قد خلعت نفسي منك بالف فقال
الزوج اجزت او رضيت كان ثلثا بثلثة آلاف درهم كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته بعت
منك امرئك بالف درهم فقالت في المجلس اخترت نفسي يقع الطلاق بالف درهم * رجل باع
من امرأته تطليقة بجميع مهرها وجميع ما اياها في البيت غير ما عليها من التميمص فقالت اشتريت
وعليها حلى ونياب كثيرة ينفع الاق بثلث بما يكون في البيت * وجميع ما يكون عليها من
النياب والحلى يكون للمرأة * رجل باع من امرأته تطليقة بما اياها عليه من المهر والزوج يعلم
انه لا مهر لها عليه بنوع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان * امرأة قالت لزوجها اشتريت
نفسى منك بما اعطيت او قالت اشترى نفسي منك بما اعطيت و ارادت به الا يجاب دون العدة
فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعربية اما اذا قالت بالفارسية
ان قالت خرمي والمسئلة بحالها يصح ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان
في الفارسية للايجاب لفظا وهو قولها خرمي وللعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى ما في العربية
لها لفظ واحد وهو قوله اشترى نفسي فننوي * امرأة قالت لزوجها وهبت لك مهرى ثم قالت
هو ضنى فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلثا كذا في التجنيس والمزيد * رجل
امرأته حتى تشتري رأسا مشويا فاشترت فقال الزوج لها سر خرمي وزعمت انه يسأل
من الرأس المشوى فقالت خرمي وقال له الزوج فخرم لا يصح الخلع ولكن ان نوى الطلاق
يقع كذا في الخلاصة * الجلساء اذا قالوا للمرأة اشتريت نفسك بتطليقتك بكل حق يكون للنساء
على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعت انت فقال نعم يصح الخلع
ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك مبهلا ن شراها نفسها لا يكون الا من الزوج
كذا في الفتاوى الكبرى * وبه يفتى كذا في الخلاصة * لو ارادت ان تخلع نفسها من زوجها
واحنم القوم وقالوا اول للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت
ثم قالوا للزوج بعت فقال بعت وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع

كتاب الطلاق

(٦٧٥) في الخلع * فيما جاز ان يكون بدل الخلع ومالا

في الحكم * خلع امرأته بتطبيقه واحدة فقال له رفقاً ولم فعلت هكذا فقال بالفارسية ربه بار لا يقع بهذا الكلام شيء لان هذا ليس بايجاب * خالع امرأته فقيل له كم نويت قال ماشاء ان لم ينو الزوج شيئاً تطلق واحدة * قالت لزوجها الخلعني وقالت بالفارسية مه خواهم فقال ربه بار ثم خلعها بعد ذلك بتطبيقه يتع واحدة لانه لم يتع شيء بقوله ربه بار هكذا في الفقه اوصى الكبري *
الفصل الثاني فيما جاز ان يكون بدلا من الخلع وما لا يجوز * ما جاز ان يكون مهرا جاز ان يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية * واذا وقعت المخالعة على خمر او خنزير او متية او دم. وقبل الزوج ذلك منها تثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئاً كذا في الحاشي المقدسي * ولو خلعها على عبد نفسه او طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لابد من القول بوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع او البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بلفظ الطلاق يكون رجعيًا بعد الدخول كما لو طلقها على خمر او على براءتها من دين لها عاينه غير المهر وعلى براءتها منه من كماله نفس او على تأخير دين لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم وبكون الطلاق رجعيًا كذا في العنانية *
 ان سمي في الخلع ما احتمل ان يكون مالا وان لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها او على ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها او في بينها في تلك الساعة شيء فذاك للزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون غنمها او جارياتها ولم تنص على الولد واذا سمت في الخلع مهر مال الا انه ليس بموجود في الحال وانما يوجد في الثاني بان اختلفت على ما يثمر نخيلها العام او على ما تكتسب العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر وجد ذلك ام لا * اذا سمت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بينها او في يدها من المدام او اختلفت على ما في نخيلها من الثمار او اختلفت على ما في بطون غنمها من ولد او ما في صروع غنمها من لبن ان كان هناك ما سمت في الخلع للزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لزمها رد ما قبضت من المهر * اذا سمت في الخلع ما هو مال وله مقداره معلوم بان اختلفت على ما في يدها من دراهم او دينار او فلوس فان اقل ما يطلق عليه اسم الدرهم ثلثه فكان مقداره معلوما ان كان في يدها ثلثة دراهم فصاعداً للزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلثه وزاد من الدراهم

او الدنانير وعدد من الفلوس وان كان في يدها درهمان تؤمر باتمام ثلثة دراهم * اذا سمت في الخلع ما هو مال واشارت الى ما ليس بمال بان اختلعت على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر ان علم الزوج بكونه خمر افلاشى له وان لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي اعطاها وذا عند اى حنيقة رجع كذا في المحيط * لو خلعها على عبد بعينه ثم ظهر انه حرا وميت ردت ما اعطاها وان استحق يلزمها قيمته وان ظهر حلال الدم فقبل يرجع بقيمته عند اى حنيقة رجع ومندهما بالنقصان ولو خلعها على عبد بعينه قيمته الفى على ان يرد الزوج اليها الفانم استحق العبد يرجع الزوج عليها بالف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يبيع بالف فاذا استحق يرجع بثمنه وهو الف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بقيمته كذا في العتابة * اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة مدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صح ولزم على الزوج عشرون درهما كذا في الوجيز للكردرى * ان اختلعت على مبدلها ابقى على انها بريئة من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت او تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج * لو خلعها على حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهى بالخيار ان شاءت دفعت اليه الوسط وان شاعت دفعت اليه قيمتها * وان خالعها على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينايع * لو خالعها على دراهم معينة فوجدها ستوفة يرجع بالحيوان وكذلك الثوب على انه هروى فاذا هو مروى يرجع بهروى وسط كذا في محيط السرخسى * قال خلعتك فقالت قبلت لا يستط شىء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل بقبولها حتى اذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم اذن الطلاق لا يقع ويصدق ديانة وقضاء * لو خالعها ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترد ما ساق اليها من المهر لان المال مذکور بذكر الخلع مرفا كذا في الوجيز للكردرى * وهكذا في الخلاصة * لو قال خلعتك على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم انوبه الطلاق لا يصدق قضاء كذا في فتاوى قاصيخان * ان اختلعت بحكمه او بحكمها او بحكم اجنبى فهو جائز كذا في الصداق الا ان هناك المعيار مهر المثل وهنا المعيار ما اعطاها فان اختلعت

فان اختلفت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ما اعطاها او باقله فذلك صحيح وان حكم باكثر من ذلك لم يلزمها الزيادة الا ان ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما اعطاها الزوج او اكثر جاز وان حكمت باقل من ذلك لم يثبت النقصان الا ان يرضى الزوج بذلك كذا في المبسوط * وان كان الحكم الى الاجنبى فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة او نقصان لم يجز الزيادة الا برضى المرأة والنقصان الا برضى الزوج كذا في البدائع • اذا اختلفت المرأة من زوجها على ان تعتق اباه ففعلت فالتعتق عنها والاب مولى لها واورا خفعلت على ان تعتق اباه عنه ففعلت فالتعتق عن الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع في الاصح انه لا يرجع عليها بشيء كذا في التاتارخانية • الفصل الثالث في الطلاق على المال * ان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية * طلقها قبل الدخول على الف وثلثا عليه ثلث آلاف • هر يسقط الالف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه الف وخمسمائة وثمة اصاب الف ولا يرجع عليه بخمسمائة عند البلخى وترجع عند غيره وعاليه الفتوى كذا في الوجيز للمكرورى * لو جعل مهرها اثنا فطلقها تطليقة على ثلث مهرها وطلقها اثنا وثلاثا كذا يقع الثلث ويستط ثلث المهر وبضمن الزوج ثلثي مهرها كذا في الفتاوى الكبرى * لو قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف ولو قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابي حنيفة • رح ويملك الرجعة لو قال الزوج طلقني بنفسك فله بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهدية * امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا بالف وقد كان الزوج طلقها اثنتين فطلقها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية * امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالف فثان لها الزوج انت طالق واحدة وواحدة وواحدة يقع الثلث واحدة بالف وثان بغير شيء عند الكل كذا في فتاوى قاضى خان * قال آنت طالق اربعه بالف فقبلت طلقني ثلثا بالف ولو قبلت الثلث بالف لم يقع لو قال طلقني اربعه بالف فطلقها ثلثا فبى بالف ولو طلقها واحدة فبثلث الالف كذا في فتح القدير * لو قالت لزوجها طلقني واحدة بالف درهم او على الف درهم فقال انت طالق ثلثا وام يذكرا الالف طلقني مجا ناعنده ومنذ هما طلقني ثلثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالف او على الف فقال انت طالق ثلثا بالف لا يقع عنده شيء

ما لم تقبل المرأة وإذا قبلت الكل يقع النكاح بالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا يقع الثنتان الباقيتان وان قبلت فهي طالق ثلثا احدهن بالف واثنان بغير شيء كذا في الكافي * حكى ابو الحسن عن ابي يوسف رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح وروى ابن سامة عن محمد رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غاية السروجي * ولو قال لها انت طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الف وهو قوله انت طالق بالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية * لو قال انت طالق وعليك الف فقبلت او قالت طلقني ولك الف فطلقها طلقت بلا مال عند ابي حنيفة رح وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي * ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقتك ثلثا بالو هند ابي حنيفة رح يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلث ويلزمها الف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما يقع الثلث بالف قبلت ام لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قالت طلقني ولك الف فقال طلقتك على الف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي * لو قالت طلقني بالف فقال انت طالق وعليك الف يقع بالف ولو قال انت طالق ثلثا بالف فقالت قبلت واحدة بالف وقع الثلث بالف وان قالت قبلت بالفين وقع ولم يلزمها الف ولو قال ان اعطيتني الف فانت طالق فاعطته الفين طلقت وكذا لو قالت قبلت بالفين كذا في غاية السروجي * قال لأجنبية انت طالق على الف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد الزوج كذا في النهر الفائق * لو قالت طلقني ثلثا بالف درهم طلقني ثلثا بما نة دينا فطلقها ثلثا طلقت بمائة دينار ولو كان الاجاب من الزوج بما اين يلزمها المالا لان كذا في الظهيرية * قالت المرأة لزوجها طلقني وضرتني على الف درهم فطلق ضررتها او طلقها يجب نصف الف اذا كان مهر مثلها على السواء كما لو قالت طلقني وضرتني بالف درهم وان كان مهر مثلها على التفات يجب حصة المطلقة من الف من المشائخ من قال هذا على قولهما وما على قول ابي حنيفة رح لا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول * واذا كان للرجل امرأتان فسألتاه ان يطلقهما على الف درهم او بالف درهم فطلق احدهما لزم المطلقة حصتها من الف فان طلق الاخرى لزمها حصتها ايضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة *

وأن ائترفوا قبل أن يطلق واحدة منهما بطل ايجابهما بالافتراق فإن طلقتهما بعد ذلك كان الطلاق واقعاً بغير بدل كذا في المبسوط * وإذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقلت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بخمساً بطلت كان باطلاً ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بالف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بالف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطليقة بخمساً بطلت واحدة بخمساً بطلت كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلثاً للسنة بالف درهم وهي طاهرة وتعتب واحدة بثلاث إلا لف ثم الثانية في الطهر الثاني بغير شيء إلا إذا تزوجها قبله ثم التالفة هكذا لو قال ثلثاً للسنة أحدهن بالف فالالف بالتالفة وإن كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم إذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غدا بالف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فإذا جاء فدلایقع إلا إذا تزوجها قبله فتقع أخرى وكذا بعد غداً ولو قال أنت طالق ثنتين أحدهما بالف يقع واحدة في الحال ويتعلق الأخرى بالقبول وأما قالت إن طلقته فلنكح الف أو قال الزوج إن جئتني بالف أو أعطيتني ألفاً أو ديتني بالف درهم فأنكحني كذا فهو على المجلس كذا في العتابة * ولو قال لها أنت طالق ثلثاً إذا أعطيتني ألفاً أو متني أعطيتني ألفاً فهي امرأته على حالها حتى تعطي ذلك ومتني أعطيتني في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليها وليس الزوج أن يمتنع منه إذا اتته بدلاً أنه يحرم على القبول ولكن إذا وضعته بين يديه طلقت وهو استحسان كذا في المبسوط * ألا صل الله متين ذكر طلاقين وذكر عقبيهما ما لا يكون مقابلاً لهما إلا أن أوصف الأول بما ينفي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً للثاني وإن شرط وجوب المال على المرأة حصول المبنوءة فلهذا أنت طالق السابعة واحدة وغداً أخرى بالف أو على أنك طالق غداً أخرى بالف أو قال اليوم واحدة وغداً أخرى رجعية بالف فقبلت يقع واحدة بخمساً بطلت في الحال وغداً أخرى بغير شيء إلا أن يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق السابعة واحدة أملك الرجعة على أنك طالق غداً أخرى بالف درهم فقبلت وقع عليها واحدة في الحال بغير شيء فإذا جاء الغد يقع عليها تطليقة بغير شيء أخرى بالف درهم * ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بائة على أنك طالق غداً أخرى بالف درهم وتعت في الحال واحدة بغير شيء ثم إذا جاء الغد يقع عليها أخرى بغير شيء وإن زوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد يقع تطليقة أخرى بالالف ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق

اخرى بالف درهم فقبلت وقعت الطلقتان بالف وانصرف البذل اليهما وكذا لو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى بالف درهم فقبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الالف وغدا اخرى بنصف الالف ان تحلل التزوج ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة وغدا اخرى املك الرجعة بالف درهم او قال انت طالق الساعة باثنتي عشرة وغدا اخرى باثنتي عشرة بالف درهم او قال انت طالق الساعة واحدة بغير شئ وغدا اخرى بغير شئ بالف درهم فالبذل بنصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الالف فيقع واحدة في الحال بنصف الالف وغدا اخرى مجانا الا ان يتزوجها قبل مجيئ الغد ثم جاء الغد فم يقع اخرى بنصف الالف ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة او قال باثنتي عشرة وغدا اخرى بالف درهم فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى املك الرجعة بالف درهم ينصرف البذل اليهما كذا في المحيط * لو كانت له امرأتان فقال احديكما طالق بالف درهم والاخرى بخمسمائة فقبلتا طلقتا وعلى كلوا واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لا شئ عليهما او وقع الشك في كل واحدة منهما كذا في العتبية * لو طلقها على ان تبرئه عن كفالة نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على ان تبرئه عن الالف التي كفلهما عن فلان فالطلاق بائن كذا في النيات ركانية * طلقني على ان اؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صم التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة * ويصح التأجيل في بدل الخلع مع حها لة مستدركة كالاحصاد والدياس لا الغاشية كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يحب المال حالا فيجوز اخلاها على زراعة ارضها وركوب دابتها وخدمتها على وجه لا يلزم خلوته بها او خدمتها حنبى كذا في فتح القدير * ويعتبر الخلع من جانيه تعليقاً للطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه من المجلس ويصح اذا كانت غائبة وان ابلغها فلها الخيار في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا واذا قدم فلان نقد خالعتك على الف والقبول اليها بعد مجيئ الغد والقعود وفي جانبها يعتبر تمليكاً بعوض كالبيع حتى يصح رجوعها قبل قبولها ويبطل بقيامها من المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط

بشرط والاضافة الى وقت كذا في محبط السرخسى • صرح شرط الخيار في الخلع لها لانه يكذا في كنز الدقائق • والطلاق على مال بمنزلة الخلع في احكامه الا ان البطل اذا بطل بقي الطلاق باننا وموضع الطلاق اذا بطل يقع رجعيا واذا وجب يقع بائنا كذا في محبط السرخسى • قال لامرأته انت طالق على الف على انى بالخيار لثلاثة ايام قبلت بطل الخيار ووقع الطلاق وادخل لامرأته انت طالق على الف على انك بالخيار وثلاثة ايام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي • لو اختلفا وهما يمشيان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صرح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا كذا في الخلاصة • قالت سألتك ثلثا بالالف فطلقتني واحدة وقال الزوج سألت واحدة فالقول لها والبينة له ومن قال لامرأته طلفتك امس على الف درهم فلم تقبلى فقالت كنت قبلت فالقول قيل الزوج مع يمينه هكذا في غاية السروجى • لو قال بعث طلاتك امس بالالف فلم تقبلى فقالت قبلت فالقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شطره كذا في العتابة • لو قالت سألتك ان تطلقنى بمائة درهم وقال الزوج بالالف فالقول قولها فان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتنى بغير شيء وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط • اذ قالت لزوجها سألتك ان تطلقنى ثلثا بالالف فلم تطلقنى ابدا واحدة وقال بل طلتك ثلثا فان كانا في المجلس فالقول قوله وان كانا قد افترقا فالقول قولها قوله عليها ثلث الالف وبفع عليها ثلث تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك ان تطلقنى وصاحبتى بالالف فطلقتنى وحدى فقال الزوج بل طلتكما جميعا فان كانا في المجلس الذى وقع فيه الايجاب فالقول قوله وان افترقا من المجلس فالقول قولها وعلى المرأة حصتها من الالف لا مترافها بذلك كذا في السراج الوهاج • ومكة لك ان قال لم تطلقنى ولا صاحبتى في ذاك المجلس فالقول قولها مع يمينها وعلى الزوج ان يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليها باقرار الزوج كذا في المبسوط • المرأة اذا اختلفت مع زوجها على مال ثم اقامت البينة على زوجها انه طلقها ثلثا او بائنا قبل الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والتماقص لا يمنع قبول البينة ههنا كذا في الخلاصة • لو اقامت بينة ان زوجها المجنون خالفها في صحته واقام وليه وهو بعد الامانة بينة

انه خالعهافي جنونه فبينه المرأة اولى كذا في القنية * لو قال طلقها ثلثا با لف درهم فقالت المرأة هذا منك اقرار ما ض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هذا مني انرا رامستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي فالقول قول الزوج وان اقاما البينة اخذت بينة المرأة كذا في التا تاريخانية * لو قال انت طالق فدا على صديقك هذا فقبلت في الحال وباصت للعبد ثم جاء فدا فعليها قيمته ولو طلقها ثلثا قبل محيىء الغد بطل ذلك كذا في العتابة * سئل شيخ الاسلام علي بن محمد الاصبغاني عن رجل وامرأة اختلعا قيل للزوج كم كان بينكما من الخلع فقال كان بيننا مرتين فقالت المرأة بل كان الخلع بيننا ثلث مرات قال لقول قول الزوج قال نجم الدين النسفي رح فسئلت عن هذه المسئلة فقلت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء مدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يحملوها على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية * طلبت من زوجها ان يخلعها على مال فاشهد الرجل مدعين ان امرأته اذا قالت من ار توغيشتن فريدم آدمي اقول لها فريدم ولا اقول فريدم ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاع وفعل ذلك عند القاضي فسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم اقل فريدم وانما قلت فريدم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فريدم يحكم بصحة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا مبرة لذلك الاشهاد واما اذا قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بالخلاء او بالفاء وشهدا انه تكلم بالفاء فسمع شهادتهما ويبطل الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس انه قال فريدم يحكم بصحة الخلع كذا في الفصول العمادية * اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا فيه جهة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه كان يفتي ظهيرا لدين المرغبنا بنى وح وقيل القول للمرأة لان التمليك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التمليك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط * لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع او نوصه او قدره او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع * وكذا لو قالت اختلفت بغير شىء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير * لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال فمت ثم خلعت القول قوله وهو انكار للخلع كذا في الخلاصة *

اذا خلع امرأته بالفارسية فريدم وفرو قتم نقال الزوج كان في ضميرى انى بعث رأس الشاة او قال قلت فرو قتم من الايقاد او قال قلت فرو قتم بالفاء فقد قيل القول في ذاك قوله مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع فم لا يتقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يتقبض بدل الخلع لان كلامه خرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال عن تملكك النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميرى انى بعث بندقبائى لا يقبل قوله ايضا من بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ولو اشار الزوج عند قوله فرو قتم الى رأس الشاة او الى بندقبائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشىء والخلع صحيح الا اذا صرح فقال به فبافرو قتم فم لا يصح الخلع ولو اقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة انه قال بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذلك اذا اقام بينة انه قال فرو قتم من الايقاد قبلت بينته ولو اقامت المرأة البينة بما تراضته انه باع نفسها والله باعها فبينتها اولى هكذا قيل وفيه نظر صدى ينبغى ان يكون بينة الزوج اولى كذا في المحيط * لو قال لرجل اخلع امرأتى لا يكون له ان يخلعها الا بمال هكذا في العتابة * امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بالف درهم ان ارسل الوكيل البدل بان قال خالع امرأتك على الف درهم او قال على هذه الف الف او اضاف البدل الى نفسه اضاافه ملك او اضاافه ضمان بان قال خالع امرأتك ثلث الف درهم من مالى او قال على الف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل ان كان البدل مرسدا فهو عليها وهى المطالبة به وان كان البدل مضافا الى الوكيل اضاافه ملك او اضاافه ضمان فالوكيل هو المطالب بالبدل دون المرأة وهرجع الوكيل بما ادنى على المرأة واذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها على عرض له اى الوكيل وهلك العرض في يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل بضمن قيمة ذلك للزوج كذا في المحيط * لو قال لغيره طلق امرأتى فخلعها على مالى او طلقها على مالى والصحيح انه ان كانت مبدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغى ان يجوز قيل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصبروكيلا بهما كذا في الظهيرية * وهكذا في محيط الصرخسى * وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك فان ارسلت بالخلع رمولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة يصح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها * قال لرجلين اخلعا امرأتى على غير جعل فخلعها احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا

امراته بالف فقال احدهما خلعها بالف وقال الآخر قد اجزت ذلك قال ابو يوسف رح لا يجوز
ولو قال احدهما خلعتمها وقال الآخر خلعتمها بالف فهو جائز كذا في فتاوى قاضى خان * لو وكل
رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن
هو بخضرتها وذكى بعد هذا انه لا يجوز ان يكون الواحد وكيلًا من الجانبين وهذه المسئلة دليل
على انه يجوز قال الحاكم ابو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا في العنابية * رجل
وكل رجلا ان يخلع امرأتا اذا أعطت قبالة ودفعت الفداء الى الوكيل وجرى الخلع بينهما
فلما رأى القباء ادا لا بطانة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطانة واكن ليس له كتمان
فاما اذا لم يكن له احد الكميني فالخلع صحيح كذا في الخلاصة * لو ان رجلا جاؤا الى رجل زعموا
ان امرأتهم وكلتهم باختلاعهما منه فخالعهما معهم على الفى درهم فلكرت المرأة التوكيل فان كانوا
قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج
انها وكلتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انها وكلتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المال
هذا اذا خاع الزوج فان باع منهم تطبيقه بالفى درهم قال ابو بكر الاسكاف فهذا والخلع سواء
وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * فى الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتى فان ابت
فطلقها فابت المرأة الخلع نطقها الوكيل ثم قالت انا اختلع فخالعهما جاز ان كان الطلاق رجعيًا
كذا فى المحيط * رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد او هذه الالة او هذه الدار ففعل
فالقبول الى المرأة فان قبلت الخلع طلقته وعليها تسليم البدل المسمى فان استحق البدل ضمننت
واو قال اخلعها على عبدي هذا او دارى هذه او الفى هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة
ثم يتم الخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى ان يقول الاجنبى قبلت * امرأة قالت لزوجها
اخلعني على دار فلان او على عبد فلان ففعل وقع الخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار
والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليها القيمة فان ابتداء الزوج بان قال
قد طلقتك او خالعتك على دار فلان كان القبول اليها لا الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج
صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتى على صبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع الخلع
حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البداية من الاجنبى والبدل لغير المخاطب بان قال اخلع
امراتك

امراً تك علي عبد فلان هذا اودار فلان هذه او علي الف فلان هذه القبول الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة * الإجتبي اذ اقال اخلع امرأتك على الف درهم علي ان فلا ناصم من لها ففعل كان القبول الى الضمين لا الى المخاطب ولا الى المرأة في هذا قبول * ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت اخلعني علي الف علي ان فلا ناصم من فخلعها كان الخلع واقباً معيراً فان ضمن فلان المال اخذ الزوج ابهما شاء وان ابى للضمان اخذ المرأة بالمال ولو قال رجل اخلع امرأتك علي هذا العبد فقال خلعت فإذا العبد لرجل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * اذ ار كل احد الزوجين صبيها او معتوها او مملوكا بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في المبسوط * لو قال اخلعني نفسك او قال اختلعي فالمسئلة علي وجوه ثلاثة احدها ان يقول اخلعني نفسك بمال ولم يتدر فقالت خلعت بنفسك بالالف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج اجزت كذا في فتاوى قاضي خان * وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة انه يصح الخلع وبه اخذ بعض مشائخنا كذا في الفصول العمادية * والثاني ان يقول لها اخلعني نفسك بالالف درهم فقالت خلعت في رواية تتم الخلع بالالف درهم وان لم يقل الزوج اجرت وهو الصحيح * والوجد الثالث ان يقول لها اخلعني نفسك ولم يزد عليه فنالت اختلعت ذكر في المنقح من ابى يوسف روح الله يكون خلعا * وروى ابن سماعة من محمد بن اذ قال لها اخلعني نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كانه قال لها ابيني نفسك وبه اخذ اكثر المشائخ روح وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني او بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء كذا في فتاوى قاضي خان * اذ اقال لها اخلعني نفسك بغير مال فقالت خلعت تم الخلع بقولها * قالت اخلعني بغير مال اذ قال الزوج خلعت يقع الطلاق هكذا في المحيط * لو قال لها اخلعني نفسك بكذا ثم لمقتها بالعريضة حتى قالت اختلعت وفي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي * لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه ان يطلقها او يمسكها اقال الزوج لا امسكها بل اطلقها فقال الرسول ابرأتك فمن جميع مالها ما يك فطلقها فانكرت المرأة امرة بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج مالها او وكالتها كذا في ذلك وقع وهي علي حق وان لم يدع فان كان الرسول قال ابرأتك من حقها علي ان تطلقها فالطلاق غير واقع

وان لم يقل على ان تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقها كذا في فتح القدير * لو قال فضولي طلقها على الف فقال طلقت يتوقف فان اجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العتابة * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع تم الخلع كذا في فتاوى قاضيخان * رجل خالع ابنته الكبيرة على صداقها باذنها جاز عليها * ولو بلا اذن ولم تجز ايضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفذ عليها وبرئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان كذا في الوجيز للكردي * من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجز عليها فلا يسقط المهر ولا يستحق ما لها هل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع كذا في الهداية * ان خلعها على الف وهي صغيرة على ان الاب ضامن للالف فالخلع واقع والالف على الاب وان شرط الالف عليها يتوقف على قبولها ان كانت ادلا للقبول بان تقف بان الخلع شرع سألها والنكاح شرع جالبا فان قبلت وقع الطلاق اتفاقا ولكن لا يجب المال وان قبل الاب منها صح في رواية وفي رواية لا يصح وهذا اصح كذا في الكافي * اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها فعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحسانا كذا في الهداية * هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فلها جميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية * وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البدل الى مال نفسها او ضمنت يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضاف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع * وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقد وتعبر بتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف * ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعبر من زوجها على صداقها يقع طلاق يائن ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكلا بالخلع ففعل الوكيل ففيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي * اذا خالع الاب على ابنة الصغير لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا في فتاوى قاضيخان * خلع السكران والمكره جائز عندنا وخالع الصبي باطل والمعتوه والمغمى عليه

من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط * الأمة اذا اختلعت من زوجها لو طلقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اختلعت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وتباع فيه الا ان يفديها المولى والمدة وام الولد في ذلك كالامة الا انها لا تحتل البيع فتؤدى البدل من كسبها اذا التزمت بانفس المولى والمكاتبه لا تؤاخذ ببدل الخلع الا بعد العتق لهواء اختلعت بغير اذن المولى او باذنه واذا اختلعت الامة من زوجها بمهرها بغير اذن مولاه يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر كذا في المحيط * اذا خلع الامة مولاه على رقبته وزوجها حر فالخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً او مبداء او مدبراً جاز الخلع فصارت الامة لسيد العبد والمدبر ونبت المكاتب فيها حق الملك * امتان تحت حر خلعهما المولى على رقبة احديهما بغيرها بطل الخلع فيها وصح في اخرى ويقسم الثمن على مهرهما فما اصاب مهر التي صح خلعها فهو للزوج من رقبة الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الاخرى وقع الطلاقان البائنان بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبتها يقع رجعيان كذا في الاختيار شرح المختار * امة تحت عبد خلعها مولاه دأى في بدو وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى او بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة لمولاه المستحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الامة تمام فيها الا ان يفديها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بحكم الضمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع ويقضى به دين الغرماء فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمانت الامة تمام القيمة اذا اعتقت ولو ان الغرماء ابرأوها عن الدين قبل البيع او بعده تؤاخذ بقيمة العبد كما قبل الابراء ولا تسلم رقبته للمولى الزوج ولو ضمن مولاه الدرك في العبد بيعته هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان اعتقت ولو ان المولى خلعها على رقبته ولا دين عليها وام بضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليها دين بيعته في الدين فان فضل شيء اخذه مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم ينف الغاضل بقيمتها فان ابرأ الغرماء الامة من الدين قبل البيع سلمت الرقبة لمولى الزوج ولا شيء لمولاه وان كان الابراء بعد البيع سام الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فانقصان على مولى الامة ان كان من الدرك

وان لم يضمن فعلى الامة تؤاخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * اذا
اختلعت في مرضها بمهرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه
منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه
منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها
فاختلعت منه في مرضها بمهرها فنقول اما نصف المهر فقد شط من الزوج بالطلاق قبل الدخول
لا من جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلعت منه باكثر من مهرها
فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان
برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فالجامع
جائز بالمسمى قل او اكثر ولا ميراث لها منه قال وان تبرع اجنبي في مرضه باختلافها من الزوج
بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا مات من ذلك المرض وان كان الزوج مريضا حين
فعل الاجنبي هذا بغير رضاها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط *
ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولا بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبة
اخرى اقرب منه فهذا مالو كان الزوج اجنبيا سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقدمت بعد
انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه
او اقل يسلم للزوج ذلك وان كان اكثر الزيادة على ميراثه منها لا يسلم له الا باجازه باقى الورثة
وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر
المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة
على الوارث فينظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا
ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له بمنزلة مال ووهبت له شيئا ثم برأت
من مرضها كذا في المحيط * امرأة لها ابنا عم وهما وارثاها تزوجت احدهما ودخل بها ثم خلعت
بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما ولو طلقها على مهرها
وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفان كذا في الكافي *
الباب التاسع في الظهار * الظهار هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائع او معبر به عن الكل بما لا يحل النظر
اليه

اليه من المحرمه على التأبيد ولو برضاع او صهرية كذا في فتح القدير * سواء كانت الزوجة حرة او امه او مكاتبه او مدبرة او ام ولدا وكتابه كذا في السراج الوهاج * وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من اهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمى كالصبي والمجنون كذا في فتح القدير * فان تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت النكاح فالظهار باطل ولو ان العبد او المدبرة او المكاتب ظاهر من امراته صح ظهاره كذا في السراج الوهاج * فلو ظاهر من امته موطوءة كابت او غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير * وكذا لو شبهها بالمحرمه حرمة مؤقتة كالمطلقة فلها لا يصح الظهار كذا في ملخص المحيط * ركن الظهار هو قوله لا امرأته انت على كظهر امي او ما يقوم مقامه في اذاعة معناه كذا في النهاية * اذا قال لها رأسك على كظهر امي او وجهك او رقبته او فرجك يصير مظاهرا وكذا اذا قال لها بدنك على كظهر امي او ربك او نصنك وسحوذاك من الاجراء الشائعة كذا في البدائع * اذا ذكر جزء لا يعبر به من جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار كذا في محيط السرخسى * ان قال ظهر ك على كظهر امي او كبطنها او كفرجها لا يكره ظهارا كذا في الجوهرة النيرة * لو قال انت على كركبة امي في القياس يكون مظاهرا ولو قال لم افضدك على كفخذ امي لا يكون ظهارا كذا في فتاوى قاضى خان * اذا شبهها ببعض من امه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبيه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له مناكحتها على ما يبد من ذوات محارمه مثل اخته او صمته او امه من الرضاع او اخته من البهائم كذا في الجوهرة النيرة * ان شبهها به يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يمكن ظهارا كذا في فتاوى قاضى خان * لو قال انت على كظهر امك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها او لا وقال كظهر بنتك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج * ان شبهها بامرأة الاب او الام يكون ظهارا دخل بها او لم يدخل بها الاب او الام * ولو شبهها بامرأة زنى بها ابوه او ابنته قال ابو يوسف رح يكون ظهارا وهو الصحيح * ولو شبهها بام امرأة او ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارا كذا في الظهيرية * لو قبل اجنبية بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة لم شبه زوجته بابنتها لم يكن هذا مظاهرا في قول ابى حنيفة رح ولا يشبه هذا الوطى كذا في المحيط * وحكم الظهار حرمة الوطى والدوام الى اى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضى خان * ان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر كذا في السراج الوهاج *

لرَظَاهِرِ مِنْهَا ثُمَّ طَلَقَهَا طَلَا قَابِئًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لِأَيِّ حِلٍّ لَهَا وَطَوَّعَهَا وَالْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَكْفُرَ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَّةً فَظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا حَتَّى يَبْطُلَ النِّكَاحُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً فَارْتَدَّتْ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ فَسَبَيْتُ ثُمَّ اشْتَرَاهَا وَكَذَا إِذَا ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَا إِذَا طَلَفَهَا ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ آخَرَ ثُمَّ حَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَيِّ حِلٍّ لَهَا وَطَوَّعَهَا بِدُونِ تَقْدِيمِ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * وَلَوْ ارْتَدَا مَعَانِمْ أَسْلَمَا فَمَا عَلَى الظَّاهِرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * هَذَا كَلَامُهُ فِي الظَّاهِرِ الْمَطْلُوقِ وَالْمُؤَبَّدِ أَمَّا فِي الْمَوَقَّتِ كَمَا إِذَا ظَاهَرَ مَدَّةً مَعْلُومَةً كَأَيُّومٍ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ فَإِنَّهُ إِنْ قَرَّبَهَا فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ بِلِزْمِهِ الْكَفَّارَةَ وَإِنْ لَمْ يَقْرَبَهَا حَتَّى مَضَتْ الْمَدَّةُ سَقَطَ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ وَبَطُلَ الظَّاهِرُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبِيَّةِ * لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطَالِبَ الْمَظَاهِرَ بِالرَّطْبِ وَعَلَيْهَا أَنْ تَمْنَعَهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا حَتَّى يَكْفُرَ كَذَا فِي فَتَمِ الْقَدِيرِ * الْمَظَاهِرُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ وَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْقَاضِي يَحْبِسُهُ الْقَاضِي حَتَّى يَكْفُرَ أَوْ يَطْلُقَ كَذَا فِي الظَّاهِرِ الْمَطْلُوقِ * إِنْ قَالَ كَفَرْتُ صَدَقَ مَا لَمْ يَعْرِفْ بِالْكَذِبِ كَذَا فِي النَّهْرِ الْفَائِقِ * لَوْ قَالَ لَأَمْرَأَتِي أَنْتَ عَلَى كَظْهِرِي أَمْي كَانَ مَظَاهِرًا سِوَاءِ نَوِي الظَّاهِرِ أَوْ لَا نِيَّةَ لَهُ أَصْلًا وَكَذَا إِذَا نَوَى الْكَرَامَةَ وَالْمَنْزِلَةَ وَالطَّلَاقَ أَوْ تَحْرِيمَ الْيَمِينِ لَا يَكُونُ الْإِظْهَارُ أَوْ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ الْأَخْبَارَ وَمَا مَضَى كَذِبًا لَا يَصْدُقُ فِي الْقَضَاءِ وَلَا يَسَعُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصَدِّقَهُ كَمَا لَا يَسَعُ لِلْقَاضِي أَنْ يَصْدُقَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا إِذَا قَالَ إِنْ أَمْنَكَ مَظَاهِرًا أَوْ ظَاهَرَكَ فَهُوَ مَظَاهِرُ نَوِي الظَّاهِرِ أَوْ لَا نِيَّةَ لَهُ أَيْ شَيْءٌ نَوَى لَا يَكُونُ الْإِظْهَارُ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْخَبَرَ مِنَ الْمَاضِي كَانَ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً وَيَصْدُقُ دِيَانَةً وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى كَظْهِرِي أَمْي أَوْ كَفَرْتُ أَمْي أَوْ كَفَرَجَ أَمْي فَهَذَا وَقَوْلُهُ أَنْتَ عَلَى كَظْهِرِي أَمْي عَلَى السَّوَاءِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * إِنْ قَالَ أَنْتَ مَنِي كَظْهِرِي أَمْي أَوْ عِنْدِي أَوْ مَعِي فَهُوَ مَظَاهِرُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبِيَّةِ * لَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ أَمْي لَا يَكُونُ مَظَاهِرًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا وَمِثْلُهُ أَنْ يَقُولَ يَا ابْنَتِي وَيَا أُخْتِي وَنَحْوَهُ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ عَالِي مِثْلِ أَمْي أَوْ كَامِي يَنْبَغِي أَنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَفَعَّ بِأُتَا وَأَنْ نَوَى الْكَرَامَةَ أَوْ الظَّاهِرَ فَكَمَا نَوَى هَكَذَا فِي فَتَمِ الْقَدِيرِ * وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مَحْمُولًا لِلْفُظْ عَلَى مَعْنَى الْكَرَامَةِ كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ * وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُ هَكَذَا فِي خَاتِمَةِ الْبَيَانِ * وَأَنْ نَوَى التَّحْرِيمَ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكُونُ ظَاهِرًا عِنْدَ الْكُلِّ قَالَ لَهَا أَنْتَ مِثْلُ أَمْي وَلَمْ يَقُلْ عَلَى وَلَمْ يَنْوِشْ بِأَيِّ لِيْلْزَمِهِ شَيْءٌ فِي قَوْلِهِمْ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * لَوْ قَالَ أَنْ وَطَّئْتُكَ وَطَّئْتُ أَمْي

فلا شيء عليه كذا في غايه الصروجي * اذا قال لها انت على حرام كامي ونوى الطلاق او الطهار
او الايلاء فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يكون طهارا في قول محمد بن حمرج وذكر الخصاص الصحيح
من مذهب ابي حنيفة رح ما قال محمد بن حمرج كذا في فتاوى فاضل خان * ولو قال انت على حرام
كظهر امي ونوى طلاقا او ايلاء لم يكن الاظهار عند ابي حنيفة رح وعندهما يكون طلاقا وان نوى
التحريم او لانية له فهو طهار بلا جماع * لو قال لا مراثة انت على كظهر ابي او الغريب او كظهر
رجل اجنبي لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كفر ج ابي او كفر ج ابني كان
مظاهرا * لا تكون المرأة مظاهرة من زوجها عند محمد بن حمرج وافتوى عليه وهو الصحيح هكذا
في السراج الوهاج * وشروط الطهار ان يكون الزوج من اهل الكفارة فلا يصح طهار الذمي كالصبي
والمجنون * ولو طاهر فجن ثم افاق فهو على حكم الطهار ولا يكون عاتدا بالاداة هكذا في فتح
القدير * ومن الشرائط ان لا يكون معنوها ولا مدعها ولا مبرما ولا مغمى عليه ولا نائما
فلا يصح طهار هؤلاء وكونه جادا ليس بشرط لصحة الطهار حتى يصح طهارا ازل وكذا كونه
طائعا او عامدا ليس بشرط عندنا فيصح طهار المكره والخطيئ كما يصح طلاقه وكذا الخلو من شرط
الخيار ليس بشرط عندنا فيصح طهار شارط الخيار كذا في البدائع * وطهار السكران لازم وطهار
الاخرس بكتابة او اشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التاتارخانية * وسلم زوج
المجوسية نظاهر منها قبل عرض الاسلام عليه صح لانه من اهل الكفارة كذا في البحر الرائق * الطهار
لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب البيئونة وان طالت المدة كذا في التاتارخانية * يصح الطهار
من الصغيرة والرتقاء والقرناء والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غايه
الصروجي * لو طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم طاهر منها في مدتها صح طهاره كذا في السراج الوهاج *
لا يصح الطهار من المطلقة ثلثا ولا من المبانة والمختلعة وان كانت في العدة كذا في البدائع * ولو طلق
المطاهر امرأته موصولا بالظهار لا كفارة عليه اجماع بالانتفاء العود كذا في الغياثية * اذا قال لها انت
على كظهر امي فداها وبعد فظهرها واحدا وان قال انت على كظهر امي فداها واحدا بعد فظهرها
طهارا فان كفر اليوم لم يحزم من الطهار الذي وقع بعد ذلك كذا في المحيط * ان قال انت على كظهر امي
كل يوم فظهرها واحدا بطل بكفارة واحدة * ولو قال انت على كظهر امي في كل يوم يتجدد الطهار
يتجدد كل يوم فاذا مضى اليوم بطل طهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر طهارا

جد بداولة ان يتر بها في الليل كذا في الكافي * انت على كظهر امي كل يوم طهارا بتعدد الطهارا فيكون
 مظاهرا في كل يوم وينجد بتعدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل طهار ذلك اليوم وكان
 مظاهرا في اليوم الاخر طهارا جد بداولة ان يتر بها في الليل فان كفر في يوم بطل طهار ذلك
 اليوم وما في الغيد * اذا قال انت على كظهر امي كلما جاء يوم فانه يكون مظاهرا منها اذا جاء يوم
 ولا ينتهي طهار هذا اليوم بهضيه وكذلك كلما جاء يوم صلاه مظاهرا طهارا آخر مع بناء الاول
 لا يبطله الا الكفارة هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في المنتقى اذا قال لها انت على كظهر امي
 رمضان كله ورجب كله مكفر في رجب سقط منه طهار رجب و طهار رمضان استحسننا و الطهار
 واحد وان كفر في شعبان لم يجز قال ارايت لو قال لها انت على كظهر امي ابدا الا يوم الجمعة ثم
 كفر ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز وان كفر في اليوم الذي هو مظاهر فيه اجزاه عن الكل * اذا
 طهارا لرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته انت على مثل امرأة فلان فهو مظاهر منها كذا
 في المحيط * ولو طاهر من امرأته ثم اشرك اخرى معها او قال انت على مثل هذه ينوي الطهار
 صح وكذا بعد موتها وبعد النكفر كذا في العتابة * ولو قال للثلاثة اشركتكم في طهارهما فهو مظاهر
 من الثلاثة طهارين كذا في التهذيب * ان قال لثلاثه انتن على كظهر امي صار مظاهرا منهن
 وعليه لكل واحد كفارة كذا في الكافي * لو طاهر من امرأته مرارا في مجلس او مجالس فعليه
 اكل طهار كفاة الا ان ينوي به الاول كما ذكرنا لا سبجاي وغيره وقيل فرق بين المجلس
 والمجالس والمعتمد هو الاول هكذا في البحر الرائق * يصح طهار زوجته تعليقاً بان قال ان
 دخلت الدار وان كلمت فلانا فانت على كظهر امي كذا في البدائع * ولو قال لاجنبية اذا
 تزوجتك فانت على كظهر امي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق
 ثم قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان
 في حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي وانت طالق فتزوجها لزمه
 جميعا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه
 الطهار صندا به حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لاجنبية انت على كظهر امي
 ان دخلت الدار لا تصم حتى لو تزوجها فدخلت الدار لا يصير مظاهرا ابلا جماع * اذا
 طلق

علق الظهار بشرط ثم بانها قبل ومحوذ الشرط ثم وجد الشرط وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع * أَوْ قَالَ : أنت على كظهر أمي أن شاء الله تعالى لا يكون ظهاراً ولو قال أنت علي كظهر أمي أن شاء فلان أو قال أنت علي كظهر أمي أن شئت فهو على المشبهة في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان * فَوَقَالَ : إن قربتك فأنت على كظهر أمي كأنه مؤيداً لمن تركها أربعة أشهر بآت بالإيلاء وإن قربها في الأربعة أشهر لزمه الظهار وإن آت بالإيلاء ثم تزوجها فبهرها فهو مظاهر كذا في المسبوط * الْبَابُ الْعَاشِرُ فِي الْكَفَّارَةِ * الكفارة إنما تجب على المظاهر إذا قصد وطئها بعد الظهار وإن رضى أن تكون محرمة عليه بالظهار ولو لم يرض على وطئها لم يحسب عليه الكفارة أما إذا عزم على وطئها أو وجبت عليه الكفارة بحبر على الصغير وإن هرم بعد ذلك إن لا طأه سقط عنه الكفارة وكذا لو مات أحدهما بعد العزم كذا في الينابيع * كُدَّارَةُ الظَّاهِرِ رقيقة طابقت الرق في ملكه معروفاً بنية الكفارة وجنس ما ينبغي من المانع قائم بلان دل كذا في الجوهرية النيرة * ويستوى فيه الكافر والمسلم والذكو والأنثى والصغير والكبير كذا في شرح العقائد المبرحة * إذا اعتق نصف الرقبة ثم امتنع نصفها الآخر قبل أن يجامعها حاز من الكفارة وبعدم أحدها لا يجوز عنها عند أبي حنيفة ربح * ولو كان عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كدارته أو تزوج منها عند أبي حنيفة ربح سواء كان موسراً أو معسراً * إذا ما اعتق صده وأمنه من كدارته أو تزوج بعد الاعتاق لا يجزئ عنه كذا في المراج الوهاج * لَوْ اعْتَقَ نِصْفَ رَقْمَتَيْنِ بَانَ طَائِفَتُهُنَّ وَبَانَ شَرِيكُهُ عدان لا يجوز هكذا في المسبوط * ويجوز للأصم من كفارة الظهار إذا كان يسمع شيئاً وإن كان لا يسمع شيئاً لا يجوز وهو المختار كذا في نهاية البيان * ولا يجوز تحريراً الأحرار من لغوات جنس المنفعة وهو التكلم كذا في الكافي * أَذَاخَلْتَ الْمُنْفَعَةَ فَهُوَ ضَرْعٌ مانع حتى يجوز العمراء وهو مقطوعه إحدى اليدين وإحدى الرجلين مَنْ خَلَفَ بِخَلْفٍ مَا إِذَا كَانَا مَقْطُوعَتَيْنِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ حيث لا يجوز كذا في الهداية * أَشْلُ الْيَدَيْنِ لَا يَجْزِي لِفَوَاتِ مَنَفْعَةِ الْجَنَسِ كَذَا فِي الْمَسْبُوطِ * ويجوز المحبوب ولا يجوز تحريراً الأعمى ومن قطع يده أو رجلاه ولا يجوز نحره أو لدهن أو أم الواد لا نهما حران من وجهه ولا يجوز تحرير مكاتبه من بعض بدل الكفارة ما إن اعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز كذا في الكافي * وَلَوْ مَجْزَعٌ عَنْ إِدَاءِ بَدْلِ الْكَفَّارَةِ ثم اعتقه فأنه يجوز سواء أدى من بدل الكتابة شيئاً أو لم يؤد كذا في شرح الطحاوي * وَيَجْزِي الْخَعْمَى وَمَنْطُوعُ الْأَبْنَيْنِ وَمَنْطُوعُ الْمَذَكِيرِ

عندنا ولا يجوز متطوع ابهام اليدين وكذا لك اذا كان من كل يد ثلث اصابع مقطوعة لم يجوز
 كذا في النهاية * يجوز متطوع اصبعين غير ابهام من كل يد لسا فظ الإنسان العاجز من الاكل
 كذا في فتح القدير * وجاز الرتقاء والقرناء والعمشاء والبرصاء والرمداء والخنثى ومقطوع
 الانف كذا في البحر الرائق * وحاز العشواء والمخرومة والعنيس هكذا في غاية السروجي * ويجوز
 ذاهب الحاجبين وشعر المحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ولا يجوز
 المجنون والمعتوه فان كان يحسن ويفيق يجوز اذا اعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي في
 حد مرض الموت لا يجزى فاذا كان يرعى ويخاف عليه يجوز * والمر تديجوز عند بعض المشائخ
 وعند بعضهم لا يجوز والمرتدة نجوز بلا خلاف كذا في المحيط * وروى ابراهيم بن محمد رح اذا
 اعتق عبدا حلال الدم قد قضى به عن ظهارة ثم مفي منه لم يجوز كذا في فتح القدير والنهاية *
 وذكر الكرخي في المختصر انه لو اعتق عبدا حلال الدم من الظهار اجزاه كذا في شرح المبسوط
 للسرخسي * اذا اعتق عبدا على جعل بنية الكفارة ام يجوز من الكفارة وان استطاع الجعل * ويجوز
 اعتاق الآبق اذا علم انه حرة كذا في المحيط * ولا يجزى الهرم العاجز والغائب المنتطح الشهير
 هكذا في غاية السروجي * لو اعتق طفلا رضيعا عن كفارته جاز ولو اعتق ما في بطن جاريته لا يجوز
 من الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز المفلوج اليابس الشق ولا الزمن ولا المقعد * واذا
 اعتق عبده عن كفارته وهو مريض لا يخرج من ثلث ماله فمات من ذاك المرض لا يجوز من
 كفارته وان اجازة الورثة ولو انه برى من مرضه جاز كذا في الناتا ر خانية * ان اعتق عبدا
 حربيا في دار الحرب لم يجزه عن الظهار فان اعتقه في دار الاسلام اجزاه كذا في شرح المبسوط
 للسرخسي * ولو دخل ذور حم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما اذا ورثه فانه لا يجوز من كفارته
 بالاجماع وان دخل بصنعه ان نوى من كفارته وتم وجروا الصنع جاز عندنا كذا في السراج
 الوهاج * لو اعتق عبدا قد غصبه احد جاز من الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى الغاصب انه وهبه
 منه فاقام بينة زور وحكم له الحاكم بالعبد لم يجز عتقه من الكفارة كذا في البحر الرائق * لو اعتق
 المديون جاز من الكفارة وان كانت عليه السعاية في الدين وكذا لك لو اعتق المرهون جاز من
 الكفارة وان كان الراهن معسرا وسعى العبد في الدين كذا في شرح المبسوط للسرخسي *
 لو اعتق رجل عبده عن كفارة غيره بغير امره لم يجز بالاتفاق وينع العتق من المعتق فان كان امره

بذلك فان قال له امتق مبدك منى من غير ذكر موضع وقع من المعتق عند ابي حنيفة ومحمد
رح وان قال اعتقه منى على الف وقع من الامر كذا في السراج الوهاج * ولو وكل رجلا بان يشتري له
اباه فيعتقه بعد شهر من طهاره فاشترى البوكيل يعتق كما لو اشتراه ويجزى من طهاره الا مركزا
في فتاوى قاضى خان في فصل العتق ودعوى النسب * من وجبت عليه كفارة طهار
فاعتق رقبته لا ينوى من احدهما بعينه اجاز عنهما وكذا ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة
وعشرين مسكينا جاز فان اعتق عنهما رقبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذاك عن ايهما
شاء وان اعتق من طهاره و قتل لم يجز من واحد منهما كذا في الهداية * اذا اذ كانت الرقبة
مؤمنة فان كانت كافرة صبح من الطهار كذا في فتح القدير * اذا طاهر من اربع نسوة له طاعتق رقبة
ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة ثم مرض فاطعم ستين مسكينا ولم ينو في ذاك واحدة
بعينها اجزاه عنهن استحسانا واذا باننت من المظاهرة امراته ثم كفر عنها وهى تحت زوج او مرتدة
لاحقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه واذا ارتد الزوج والعياذ بالله ثم اعتق مبداله من طهاره
ثم اسلم اجزاه عنه وهذا اصح كذا في شرح المبسوط * لو قال لعبد ان اشتريتك فانت حر ثم
اشترى ينوى كفارة الظهار لا يجوز من الظهار ولو قال عند اليمين من كفارة ظهاري جاز ولو قال
لعبد ان اشتريتك فانت حر من كفارة يميني او قال يطوعا ثم اشترى باوفا من طهاره لم يكن
من طهاره وكذلك اذا قال ان اشتريتك فهو حر تطوعا ثم قال ان اشتريتك فهو حر من طهاره
ثم اشترى فهو حر تطوعا ويقع العتق من الجهة التى مينا أولا ولا يلحمه الفسخ وعلى هذا اذا قال
ان اشتريت هذا العبد فهو حر من ظهاري ثم قال ان اشتريت فهو حر من يميني ثم اشترى فهو
حر من الظهار وكذا ان قال ان اشتريتك فهو حر من ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة اخري
ثم اشترى فهو حر من طهاره الا ولى كذا في المحيط * اذا طهر منه فمكفر منها ثم نبين انه
طاهر من اخرى لم يجزه عنها كذا في العتابة * اذا لم يجد المظاهرة ما يعتق فكفارة الصوم شهرا من
متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق كذا في فائدة البيان *
لو جامع امراته التى طاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل ما مداونا ناسيا ما يستقبل الصوم عند
ابى حنيفة ومحمد رح واما جامعها بالنهار ما بدا امتنانا بالاتفاق كذا في شرح الطحاوى * واذا
جامع غير التى طاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم يقطع التتابع وبازمة الاستيفاف بالاتفاق

وان لم يتفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا او بالليل كيف كان لا يلزمه الاستيناف بالا اتفاق كذا في غاية البيان * اذا كفر بالصيام واطرى يوما به ذر مرض او سفر فانه يستأنف الصوم وكذا لو جاء يوم الفطر او يوم النحر او ايام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الايام ولم يفطر فانه يستأنف ايضا كذا في الجوهرة النيرة * ان صام المظاهر شهرين بالاهلة اجزاء وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الاهلة ثم افطر لتمام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهرا بالاهلة تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما اجزاء وهذا بناء على قولهما فما عندنا من حنيفة رح لا يجزيه كذا في المبسوط * ان صام رمضان في السفر من ظهارة مع شعبان اجزاء في قول ابي حنيفة رح كذا في التاج خاتمة * ان اكل في صوم المظاهر ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية * لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم بحب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له ان يتم صومه هذا اليوم ولو انه لم يتمه و افطر لا يجب عليه القضاء عندنا * ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه من كفارته كذا في شرح الطحاوي * المعتبر في ايسار المكفر واعساره وقت التكفير لا رقت الظهار حتى لو طاهر وهرغنى وكان وقت التكفير معسرا اجزاء الصوم ولو كان على العكس لم يجز كذا في السراج الوهاج * من ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذا من ملك ثمن رقبة من النفدين ولا اعتبار بالسكن وما فيه من الثياب التي لا بد منها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط * معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على اخذه من مديونه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم اما اذا قدر على اخذه منه لم يجزه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعدم اقضى دينه كذا في البحر الرائق * لم يجز للعبد ولو مكاتب او مستسعي الا الصوم ولو اعتق منه المولى او اطعم ولو باصره لم يجز كذا في النهر الفائق * بخلاف الفقير اذا اعتق عنه صيرة او اطعم انه يجوز كذا في البدائع * فان عتق قبل ان يكفر فملك مالا فكفارته بالعتق كذا في المبسوط * وليس للمولى منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق * بخلاف صيام النذر وكفارة اليمين لان له ان يمنعه من ذلك كذا في البدائع * صوم العبد مقدر بالشهرين المتتابعين هكذا في التبيين *

اذالم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا كذا في السراج الوداج * الفقير والمسكين صومه فيها كذا في البحر الرائق * ولا يجزيه ان يعطي من هذه الكفارة من لا يجزيه ان يعطيه من زكاة المال الا فقراء اهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفقراء اهل الاسلام احب اليها * ولا يجزيه ان يعطي فقراء اهل الحزب وان كانوا مستأمنين حتى داروا كذا في شرح المبسوط * لو دفع بتبرع مائة ليس بمصرف لجزاءه عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في البحر الرائق * وان امر غيره ان يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز ولا يكون لئلا موزر . ان يرجع على الامر في ظاهر الرواية لانه يحتمل الغرض او الهبة فلا يرجع . الشك كذا في الكافي * وان قال الامر على ان يرجع على رجوع المأمور على الامر كذا في التلخيص خاتمة * او تصدق منه تغيرا مرد لم يجزه كذا في شرح المبسوط * يطعم كل مسكين نصف صاع او صاعا تمر او شعير او قيمته وان اعطى من اصابه من مئتين من تمر او شعير جاز لحصول المتصور كذا في الكافي * ولو كان البر وسويقه مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الحاشية النيرة * ولو ادنى نصف صاع من تمر جيد يبلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو ادنى اقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر او شعير لا يجزى * والاصل فيه ان كل جنس هو منصفه من عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في القيمة اكثر * ولو ادنى مثله اصاء من الذرة يبلغ قيمتها مئتين من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا اراد ان يجعل الذرة بدلا من الحنطة اما اذا اراد ان يجعل الحنطة بدلا من الذرة لا يجوز كذا في المحيط * لو اعطى من كدارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية * ولو اعطى مسكينا واحدا كفه في يوم واحد لا يجزيه الا من يومه ذلك وهذا في الامطاء بدعة واحدة واحدة واحدة من غير خلاف اما اذا ملكه بدعات فقد قيل يجزيه وقيل لا يجزى به الا من يومه ذلك وهو الصحيح كذا في التبيين * لو اعطى ثلثين مسكينا كل مسكين ضاها من حنطة لا يجوز الا من ثلثين وعليه ان يعطى ثلثين مسكينا ايضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوداج * اذا اعطى ستين مسكينا كل مسكين مدا من حنطة لم يجزه وداية ان يعيد مدا آخر على كل مسكين فان لم يجد الاوامين فاعطى ستينا آخرين كل مسكين مدا لا يجزيه كذا في المحيط * لو ادنى الى المكننين مدا مدانهم ردوا الى الرق ومواليهم اغنياء ثم كوتبوا ثانيا ثم اهد عليهم لم يجزه لايهم صاروا بحال

لا يجوز الاداء اليهم فصار واكجنس آخر كذا في البحر الرائق * لو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاما من بر من ظهارين في امرأة او امرأتين لم يجز الا من احدهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الكافي * لو اعطاه نصف الصاع من احدى الكفارتين ثم اعطى النصف الآخر اياه من الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان * لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجوز بالاجماع * لو امتق نصف رقبة ولصام شهرا او اطعم ثلثين مسكينا لا يجوز من كفارته كذا في شرح الطحاوي * فان غداهم وعشاهم واشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالتليل او الكثير كذا في شرح النقاية لابي المكارم * فلو غداهم يومين او عشاهم كذلك او غداهم وسحرهم او سحرهم يومين اجزاه كذا في البحر الرائق * واوفقها واداء الغداء والعشاء كذا في غاية البيان * لو غداستينا وعشاستينا غيرهم لا يجزيه الا ان يعيدهم على احد الستينين منهم غداء وعشاء كذا في التبيين * والمستحب ان يكون الغداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لابي المكارم * ولا بد من الاداء في خبز الشعير والذرة ايمكند الاستيفاء الى الشبع بخلاف خبز البر ولو كان نيم من اطعمهم صبي نطيم ام يجزه وكذا لو كان بعضهم شعبان قبل الاكل كذا في التبيين * اذا كانوا غلمانا يعتدل مثلهم يجوز كذا في المحيط * ولو اطعم مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم اكلتين مشبعتين جاز ولو اطعم مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فعليه ان يطعم احدا الفريقين اكلة مشعبة اخرى كذا في السراج الزهاج * اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل * وفي البتالي اذا غداه واعطاه مائة واربعتين كذا في المحيط * يجب تقديم الاطعام على القربان وان قريها في خلائه لم يستأنف كذا في فتح القدير * الباب الحادي عشر في اللعان * اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان من الجانبيين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي * اذا قذف امرأته مرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط * واجمعوا انه لا نكاح بين الزوجين الامرة واحدة كذا في التحريز شرح الجامع الكبير للخصيري * ولا يحتمل العفو والابراء والصلح وكذا لو صفت منه قبل المرافعة او صالحته على مال لم يصح وعليها رد بذل الصالح ولها ان تطالبه باللعان بعد ذلك ولا يجزى فيه النيابة حتى لو وكل احدا الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فاما التوكيل بالبينة فجائز عند ابي حنيفة ومحمد رح هكذا في البدائع * سببه قذف الرجل امرأته فذفا

يوجب الحد في الاجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية * اذا قال لها يلزانية
او انت زانية او رأيتك تزني فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا قذف الرجل
امراة بالزنا وهي ممن لا يحد فانها لا يجزى بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة او كانت
ظهر زناها بين الناس قبل ذلك او لها ولد من غير اب معروف كذا في غاية البيان * لو قال
لها جرمعت جماعا حراما او قال وطئت حراما باللعان ولاحد ولو قذفها بعمل قوم لا لعان ولاحد
عند ابي حنيفة رح كذا في البدائع * شرطه ان يكونا زوجيين وان يكون النكاح صحيحا سواء دخل
بها او لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها ثلثا او بائنا ولاحد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب
اللعان لانه ليس بزوج مطلقا كذا في غاية البيان * ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك المدف
فلاحد ولا لعان كذا في السراج الوهاج * لو طلقها ثلاثا رجعية لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية * لو طلق
امراة طلاقا بائنا او ثلثا ثم قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقا رجعية ثم قذفها
يجب اللعان ولو قذفها بغيره بعد موتها لم يلاعن عندنا كذا في البدائع * اهله عندنا من كان
اهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يدرى بمن الزوجين عندنا اذا كانا محدودين في القذف
او احدهما او كانا رقبتيين او احدهما او كانا برين او احدهما او اخرسين او احدهما وصبيين او
احدهما او مكنوسين او احدهما ويجزى بمما عدادك كذا في المحيط * لو قذف رجلا ضرب بعض
الحد ثم قذف امرأة بعينه لم يكن عليه لعان وعليه نكاح الحد اذ اك الرجل كذا في المبسوط *
لو كانا فاسقين او اعميين يجب اللعان لانهما من اهل الشهادة في الجملة كذا في المضرب * قذف
الاصم امرأته يوجب اللعان كذا في العتبية * متى سقط اللعان لمعنى الشهادة ينظر ان كان من
جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلاحد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي *
لو كانا محدودين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية * اذا كان الزوج عبدا والمرأة محدودة
فعلى العبد اذا قذف حد القذف ان اقرت المرأة بالزنا فتدخرحت من ان تكون اهلا لللعان كذا
في المبسوط * حكمه حرمة الوطئ والاستمتاع كما فرغا من اللعان واكن لا تقع الفرة بنفس اللعان
حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو اكد الرجل نفسه حل الوطئ من غير تجديد النكاح
كذا في النهاية * قال ابو حنيفة ومحمد رح الفرة الواقعة في اللعان فرقة بتطليقة بائنة وبزول ملك
النكاح ويثبت حرمة الاجتماع والنكاح ما دام على حالة اللعان كذا في البدائع * يشترط طلبها

فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلا من أو يكذب نفسه كذا في الهداية * فيحدد حد القذف كذا في السراج الوهاج * فإذا لا من وجب عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلا من أو تصدقه كذا في الهداية * إلا فضل للمرأة ان تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخا صمته الى القاضي يستجس للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها الزكى واعرضى من هذا فان تركت وانصرفت ثم بدأ بها ان تخصمه فلها ذلك وان تقلد العمد لان ذلك حقها وحق العبد لا يستط بالتقدم كذا في البدائع * صفة اللعان ان يبتدأ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رصيتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وتقول في المرة الخامسة فضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا كذا في الهداية * وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع * اللعان يقف على لفظ الشهادة عندئذ حتى لو قال احلف بالله انى لمن الصادقين او قالت هى ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا التعننا فرق الحاكم بينهما ولا يقع الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقه با لطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل ان يفرق الحاكم لا يقع الفرقة والزوجة تائمة يقع طلاق الزوج عليها وظهاره وايلائه ويجرى التوارث بينهما اذا مات احدهما ولو انهما لما فرغا من اللعان سألا القاضي ان لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهرة النيرة * فان اخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن اكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلتعنا اكثر اللعان اركان احدهما لم يلتعن اكثر اللعان لم ينفذ كذا في البدائع * لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه ككوتة مجتهد فيه كذا في الظهيرية * ولو اخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي * وقد اساء كذا في الينابيع * ولو التعننا عند الحاكم ولم يفرق حتى مزل او مات فان الحاكم الثانى يستقبل اللعان بينهما في قول ابى حنيفة وابى يوسف ر - كذا في فتاوى الكرخي * لو حدث بهما او با حدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحاكم بطل اللعان

بطل اللعان وذلك بان خر صابعد ما فرغ من اللعان أو خر من احدهما أو ارتدا أحدهما أو اكدب
 احدهما نفسه أو قذف احدهما انسا نأ فحد في القذف أو وطئت المرأة حراما بطل اللعان ولا حد
 ولا يفرق بينهما ولو جن احدهما بعد ما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج *
 رجل وامرأته التعنوا ولم يفرق القاضي بينهما حتى عتاه احدهما فانه يفرق القاضى وان كان امته
 يحل باهلية اللعان * لو التعن الرجل ولم تلتعن المرأة حتى عتته أو عتته قبل فراغها من اللعان
 أو عتته الرجل بعد ما فرغ قبل ان تلتعن المرأة لا يفرق بينهما ولا يأمر المرأة باللعان * لو تلاعنا ثم
 وكل الرجل أو المرأة وكبلا بالفرقة وغاب بفرق القاضي بينهما الا ان بعد تمام اللعان الحاجة الى
 التفريق وانه مما يجري فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * لو تلاعنا ثم ضايعا ثم وكبلا
 بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * رجل قذف امرأة رجل فذلل الرجل صدقت هي
 كما قلت كان تاذن فاحتسب تلاعنا ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قذفا كذا في المظهرية *
 لو قال انت طالق ثلثا يازانية يجب الحدون اللعان ولو قال يازانية انت طالق ثلثا فلا حد ولا لعان
 كذا في غاية السروجي * قال ابو حنيفة رحمه الله لو قال لاسرائيل ولم يدحل بها انت طالق يازانية بلنا
 فهي ثلث ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الايمان * ان قال يازانية فتالت انت ارنى
 مني فعليه اللعان لان كلاهما ليس بقذف له وان معناه اغتات قدر على الرامى ولهد الوذف
 الاجنبى بهذا للفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته انت ارنى من فلانة او انت
 ارنى الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط * لو قال لها ايا زانية فهو قذف لان التاء قد تحذف
 بخلاف قولها للزوج يازانية ام بصم لو قال يازانية بنت الزانية فهذا قدف لها ولا مهاكدا
 في العتابية * فان اجتمعتا جميعا على مطالبة احد بهما لحد لاجل الام وسقط اللعان وان ام بطالة الام
 وطالبت المرأة بلا من بينهما ويجب صدق القذف الام ان طالبت بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك
 لو كان الام مينة فقال لها يازانية بنت الزانية كان لها المطالبة فان طالبت وحاصمت في القذفين
 جميعا يحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو ام بخاصم في قذف امها او كمن حاصمت في قذف نفسها
 يجب اللعان كذا في شرح الطحاوى * قذف اجنبية ثم تزوجها وقذف وطأها اللعان والحد يحد
 ولا يلاعن ولو طالبت اللعان دون الحد فلا من بينهما ثم طالبت الحد يحد لان الحد يحد مع من يحد
 واللعان مشروع كذا في محيط السر جسي * لو كان له اربع نسوة فقد نفقهن جميعا في كلام واحد

او قذف كل واحدة بالزنا بكلام على حدة فان كان الزوج وهن من اهل اللعان يلا من في كل قذف مع كل واحدة على حدة وان لم يكن الزوج من اهل اللعان يحد حد القذف فيكفي حد واحد من الكل وان كان الزوج من اهل اللعان والبعض منهم ليس من اهل اللعان يلا من من كانت منهم من اهل اللعان لا غير كذا في البدائع * ولو قذف الحرام امرأة الذميمة او الامه ثم اسلمت او اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان والبا اعتقت المرأة الامه ثم قذفها الزوج فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عند ما اعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلا منها ويفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذا لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها المنفعة والسكنى في العدة كذا في المبسوط * وزوجان كافرين اسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الا سلام حتى قذفها بالزنا او نفى نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان اقيم عليه بعض الحد ثم اسلم فقذفها ثانيا قال ابو يوسف رح اقيم عليه بقية الحد ثم تلاعنا كذا في الينا بيع * اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان وكذا اذا قال اذا تزوجتك فانت زانية او انت زانية ان شاء فلان فهو باطل * لو قال لامرأته قد زנית قبل ان تزوجتك او رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قد فتك بالزنا قبل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كما لو ثبت ذلك بالبينة وان قال لها فزجك زانا وجسدك زانا وبدنك زانا فهو قذف بخلاف اليد والرجل * وبأي لغة رماها بالزنا فهو قاذف ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعزركذا في العيني * لو قال لزوجه لم اجدك بكرة الا حد ولا لعان منذ الجمهور وهو قول الاثمة الاربعة واصحابهم وهو الاصح فكذا في غاية السروجي * واذا قال وجدت معمار جلايما معها لم يكن قاذفا وان قال لها فزجك زانا وجسدك زانا وبدنك زانا فهو قاذف كذا في المبسوط * ولو قال لها زנית وانت صبينة او مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروجي * وان قال لها زנית وهذا الحمل من الزنا فلا لعان لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينف القاضي الحمل كذا في الهداية * اذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر رج وقالوا ان جاءت بولد لا قل من ستة اشهر لا من وان جاءت لاكثر فلا لعان وهو الصحيح كذا في المصنفات * وهكذا في المتون * واذا نفى الرجل

ولد امرأته عقيب الولادة او في الحال التي يقبل التهنئة وببتاع أنه الولادة صح نفيه ولا من به
وان نفاه بعد ذلك لا من وتثبت النسب ولو كان غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم
له النفي عند ابي حنيفة رح في مقدار ما يقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النفاس بعد القذوم
لان النسب لا يلزم إلا بعد العلم به فصارت خاتمة القذوم بحالة الولادة كذا في الكافي * اذا اقر
بالولد صريحاً او دلالة لا يصح النفي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة او بعدها والجواب
ان يقول الولد مسمى او يقول هذا وادي والد لالة ان يسكت اذا هني لكنه يلا من كذا في طائفة
البيان * رجل له امرأة فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد من الزنا
وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا ينتفي النسب سواء وجب عليه الحد يوم يحب
وكذا ان كان من اهل اللعان فلم يتلأه فانه لا ينتفي النسب كذا في شرح الطحاوي *
ولو نفى ولد زوجته الحرة فصدقته فلاحد واللعان وهو ابنهما الا يصدقان على نفيه كذا في الاختبار
شرح المختار * ونفى ولد زوجته وهما في حال اللعان بينهما لم ينتف وكذا لو كان العلق
في حال اللعان بينهما ثم صاروا بحالة يتلأمان نحو ان كانت امه او كذا في حال العلق فاعتقت
او اسلمت فانه لا بلان ولا ينتفي النسب كذا في محيط السرخسي * لرجاءت بولد من اب
ثم نفاه الزوج يلا من ويلزمه الولد وكذا ان اوجاءت بولد من احداهما ميت ففهاها يلا من
ويلزمه الولدان وكذا ان لرجاءت بولد فنفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلا من الزوج
ويلزمه الولد كذا في البدائع * امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فاقتر الزوج بالاول وبسبب
الداني لرمه الولدان ويلا منها وان نفى الاول واقتر بالثاني ازماه وعليه حد الزنا فان نفاها
ثم مات احداهما قبل اللعان لا من على الحي وهما ولداه وكذا فيما اذا ولدت ولدين احدهما
ميت فنفاها لزمها ولا من على الحي منهما كذا في فتاوى قاضي خان * ان ولدت ولداً ففهاها
ولا من به ثم ولدت من الغد ولداً آخر لزمه الولدان جميعاً واللعان ماض فان قال هما ابداً
كان صافاً ولا حد عليه وان قال لهما ابناً كانا ابنيه ولا حد عليه او قال كذا بت باللعان
وفيما قد فتها به كان عليه الحد كذا في المبسوط * ويشترط تصديقها اربع مرات لا باحة النكاح
امافي سقوط الحد واللعان فمرة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج * لو طلق امرأته طلاقاً زوجياً
فجاءت بولد لاقل من سنتين بيوم فنفاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين بيوم فافتره فقد بئت منه

ولاحد ولا لعان في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ولو كان الطلاق بائنا والمستلثة بحالها احد ويثبت
نسب الولدين في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح كذا في الايضاح * ذكر الحسن من ابي حنيفة رح
امرأة ان جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد فقرر الزوج بالاول ونفى الثاني واقرب الثالث يلاص
وهم بنوه وان نفى الاول والثالث واقرب الثاني يحدوهم بثوه وكذا في ولد واحد اذا اقرب
ثم نفاه ثم اقربا عن ويلزمه وان نفاه ثم اقرب به فانه يحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي * اذا
تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد فنفاه فانه يلاصها ويلزم الولد امه
وعلى الزوج المهر كما كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحصيري * اذا قال
لامرأتيه وقد دخل بهما احديكما طالق ثلثا ولم يبين حتى ولدت احدهما اكثر من سنتين
من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفى الولد لاص القاضي
بينهما لوجود سببه ولا ينقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب ففطمت ولدها بعد مدة
الرضاع وطلبت من القاضي ان يفرض النفقة لها ولولدها واقامت البينة ففرض ثم حضر الزوج
ونفى الولد لاص القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لادن القاضي بحكومة
لو ولدت ولدا فانقلب هذا الولد على الرضيع فمات الرضيع وقضى بالدية على ما قلنا ابيه
ثم نفى الاب نسبة لاص القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير *
رجل تزوج امرأة فجاءت بولد لتمام ستة اشهر من وقت النكاح فان القاضي يتضي بالنسب
والدخول حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة فلوانه نفى هذا الولد فانه يلاص بينهما ويقطع
النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكمال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعا اذا ولدت
لاكثر من سنتين يكون رجعة فان نفاه لادن القاضي بينهما والحق الواد امه كذا في التحرير
شرح الجامع الكبير للحصيري * ان كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحقة بامه * صورة
هذا اللعان ان يأمر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميتها به من نفى الولد
وكذا في جانبها فتقول اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من نفى الولد ولو تدفها
بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان امرين يقول الزوج اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارميتها به
من الزنا ونفى الواد وتقول المرأة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا ونفى الولد
كذا

كذافي الكافي * وإذا فرّق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد امه وروى بشر عن ابي يوسف رح انه لا بد ان يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب منه وهذا صحيح كذا في المبسوط * وهكذا في الشهادة * ثم ينتفى القاضي بسب الولد ويلحقه بامه وعن ابي يوسف رح ان القاضي يفرق ويقول ارمته امه واخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى السب كذا في الكافي * وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * متى وجد منهما او من احدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا متلاعنين فيحل له ان ينزوها وذلك منبئ ان يكذب نفسه محد او يكذب نفسها او قذف احدهما انساذا فاقيم عليه الحد او خرس باخذهم او جنت المرأة او وطئت وطأ خرا ما او ارتدا احدهما ثم اسلم فانه متى وجد أحد ما ذكرنا حل له ان يتروحا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المصابيح * وهكذا في السراج الوهاج * لو فرّق بينهما ثم عنت لا يجوز له نكاحها لبقاء اهلية اللعان في العتة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير المحصري * لا يشرع اللعان بنفى الواد في المجهوب والخصي كذا في البحر الرائق * ولد الملاعة في حق بعض الاحكام الحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملاعة لا يتم وكذا لك شهادة الرجل لو ولد الملاعة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكوته في ولد الملاعة او وسع واد الملاعة ركة ما له في ابية لا يجوز وكذا لو كان لولد الملاعة ابن والمزوج انته عن امرأة اخرى فنروح هذا الابن هذه الابنة او كان اولد الملاعة بنت وللزوج ابن من امرأة اخرى فنروح هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك وفي حق بعض الاحكام الحق بالا جابن حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة * ان جازمته وادمت عليه انه قد بها بالربا * هذا الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الا بشهادة رجلين عدلين ولا يقبل شهادة النساء ولا الشهادا على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي وكذا في البدائع * ولو اقامت شاهدين ثم ان الزوج اقام رجلين او رجلا وامرأتين على تصديهما سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم يكن لها بينة فارادت ان تجاف الزوج عليه لبسها ذلك كذا في شرح الطحاوي * ان ادعى الزوج انها صدقته واراد يمينها لم يكن عليها يمين كذا في المبسوط

لوا قام اربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد اربعة واحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عندنا فان كان الزوج قذفها او لائم جاء بثلاثة سواء فهم قذفة يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاء هو وثلاثة شهدوا انها قد زنت فلم يعد لوا فلاحد عليها ولا حد عليهم ولا لعان على الزوج كذا في البدائع * لو شهد مع الزوج ثلاثة من العميان عليها بالزنا يحد العميان ولا عنها الزوج * واذا شهد للمرأة ابنا على زوجها انه قذفها لم يجز شهادتهما وكذا لك لو شهد ابو المرأة وابن لها وان شهد احد الشاهدين انه قذفها بالزنا وشهد الآخر انه قذفها بالغا رسية لا تقبل ولو شهد احد هما انه قال لها احد هما انه قذفها بالعريضة والآخر انه قذفها بالغا رسية لا تقبل ولو شهد احد هما انه قال لها زنى بك فلان فشهد الآخر انه قال لها زنى بك فلان رجل آخر فعليه اللعان ولو كان قذفها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحد ودرأ اللعان * واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قالان شهد انه قذف امرأته وامته في كلمة واحدة لم يجز الشهادة وان شهد ابنه من غيرها على قذفها او اياها وامها عنده لم يجز شهادتهما الا ان الاب اذا كان عبدا او محدودا في قذف فيجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهد ان يقذف امرأته فعد لائم ماتا او غابا قبل ان يقضى القاضي بشهادتهما فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبة لا يقدح في حد التهما بخلاف ما لو عميا او ارتدا او فسفا كذا في المبسوط * ان اقامت اربعة من الشهود فشهد شاهدان انه قذفها يوم الخميس وشهد آخران انه قذفها يوم الجمعة تلاعبا عند ابي حنيفة ربح كذا في الثاثر خانية * ان ادعى الزوج انها كانت امة او ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان الا اذا كانت معروفة الحرية والاسلام عند القاضي وان اقام الزوج بينة على رقبتهما وكفرها يومئذ واقامت هي على اسلامها وحريةها فبينتها او لى الا ان يثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العتبية * اقام الزجل القاذف شاهدين على اقرار المرأة بالزنا يسقط اللعان من الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو اقرت مرة واحدة ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان ايضا استحسانا وان ادعى الزوج انها زانية او قد وطئت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج بينة على انها كما قال اجل الى قيام القاضي فان احضر بينة والا لامن وان قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت انه قذفها بعد ما ادركت

فالقول قوله وان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة * وان ادعت قذفا متقادم او اقامت عليه شهودا جاز فان اقام الزوج المينة انه طلقها بعد ذلك بطلت ارجعيا وخطبها ونزوها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط * الباب الثاني مشرفي الغنيين * هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الآلة فان كان يصل الى الثيب دون الابكار او الى بعض النساء دون البعض وذل لك لمريض به او لضعف في خلقه او لكبر سنه او سحر وهو عني في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية * ان اولى الحشفة فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من الالاج بقية الذكر كذا في البحر الرائق * اذ انفتحت المواة زوجها الى الفاضل وادعت انه عنين وطلبت الفارقة فان الفاضل يسأله هل وصل اليها اولم يصل فان اقر انه لم يصل اجله سنة سواء كانت لمرة او بكرا او ثمة او لم يكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع يمينة انه وصل اليها كذا في البدائع * فان حلف بطل حقها وان بكل يؤجل سنة كذا في الكافي * وان قالت اذكر نظرت اليها النساء * وامرأة نجرت ولائها ان احوطا وثق فان قال انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينة كذا في السراج * وان حلف لاحقها وان بكل يؤجل سنة كذا في الهداية * وان قالن هي بكر والقول قباها من ضمير امين وان وقع للنساء شك في امرها فابها تمتحن قال بعضهم نؤمن بحنن قبول على الجدار ان امكنها ان ترمي على الجدار فهي بكر والا فهي ثيب وقال بعضهم تمنحن بضعة الداك وان وسعها فهي ثيب وان لم تسعها فهي بكر كذا في السراج * وان شهداه مص المكاراة والمص بالثيابة يريها غيرهن واذ اثبت عزم الوصول اليها اجله الفاضل سنة طلب الحل * التأجيل اولم يطلب ويشهد على التأجيل ويكسب بذلك ربحا كذا في متاوي ناصي حان * التداء التأجيل من وقت الاختصاصمة كذا في المحيط * لا يكون هذا التأجيل الا عند ما عصى * مصر او مدينة فان اجلته المرأة او اجله ضمير لداصي لا يعتبر ذلك كذا في متاوي فاصي خان * في التأجيل يعتبر السنة التمريية في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الهداية * روى الحسن من ابني حنيفة زح انه يعتمر سنة شمسية وهي تريد على القمر بقدر ايام وذهب شمس الائمة المرخسي في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذوا الاحتياط وكذا صاحب السحنة وهذا هو المختار مندي كذا في غاية البيان * وهو اختيار شمس الائمة في المبسوط * واحتبار الامام قاضيخان والامام ظهير الدين في التأجيل انه يصدر بسنة شمسية احدا بالا جنبا كذا في الهداية

عليه الفتوى كذا في الخلاصة * من شمس الأئمة الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون
وماوربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزء من اليوم والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون
وما كذا في الكافي * وفي المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر يعتبر السنة بالابام اجماها
كذا في البحر الرائق * ويحتسب في هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا في شرح الجامع
الكبير لقاضيخان * لا يحتسب بمرضه ومرضها كذا في الهدية * وإن مرض في تلك السنة يؤجل
بغدا مقدار مرضه عند محمد رح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * إن حج أو غاب احتسب
عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبیین * لو كانت
محرمه حين خاصمته لم يؤجله القاضي حتى فرغ من الحج كذا في النهاية * قال محمد رح
إن خاصمته وهو محرم يؤجل سنة بعد الأجل وإن خاصمته وهو مظاهر فان كان يقدر على الاعتاق
اجل سنة من حين الحضومة وإن كان لا يقدر على ذلك اجل أربعة عشر شهرا فان اجل سنة
وليس بمظاهر ثم ظاهر في السنة لم يزد على المدة بشيء كذا في البدائع * ولو وجدت المرأة
زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وإن طال المرض * والمعتوه إذا زوجته
وليه امرأة فلم يصل إليها اجله القاضي سنة بحضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيخان *
أن حبس الزوج وامتنعت من المجيء إلى السجن لم يحتسب عليه وإن لم تمتنع وكان له موضع
خلوة احتسب عليه وإن لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل إذا حبس
على مهرها كذا في التبیین * لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل إليها ويمكنه الخلوة
والمبيت معها يحتسب تلك المدة والأفلا كذا في فتاوى قاضيخان * أن جاءت المرأة إلى القاضي
بعد مضي الاجل وادعت أنه لم يصل إليها وادعى الزوج الوصول فإن كانت ثيبا في الأصل
كان القول قوله مع اليمين فإن حلف بطل حقها وإن نكل خيرها القاضي وإن قالت المرأة
أنا بكر نظرت إليها النساء والواحدة تكفي والثلثان حوط فان قلن هي ثيب كان القول قوله
مع اليمين وإن قلن هي بكر وأقر الزوج أنه لم يصل إليها خيرها القاضي في الفرقة كذا
في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * فإن اختارت زوجها وقامت من مجلسها أو أقامها
أعران القاضي أو قام القاضي فهل أن تختار بطل خيارها كذا في المحيط * وهكذا روي
عن

من محمد روح وعليه الفتوى كذا في الله تاريخاً نافعاً من الوقعات * ان اختارت الفرقة
 من القاصي ان يطلقها بائنة فان ابني فوقي بينهما هكذا ذكر محمد روح في الاصل كذا في التبيين *
 الفرقة تطليقة بائنة كذا في الكافي * ولها المهر كاملاً وملاها العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها
 ان لم يخل بها فلا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى كذا
 في البدائع * ان مضت السنة من وقت الاجل ولم يحضمه زماناً لا يبطل حقه وان طار وبعثه
 ان المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى *
 سأل الزوج القاضي ان يؤخله سنة اخرى او شهراً او اكثر فانه لا ينبغي له ان يفعل ذلك
 لا برضا المرأة فان رضيت ثم رجعت فلها ذلك وبطلان الاجل فتنبه كذا في النهاية * ان
 مضت السنة فمات القاضي او عزل قبل ان يشتر المرأة وولّى غيره تقدم منه الى القاضي الثاني
 واقامت لبينة ان فلان القاضي كان اجله في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني
 يبنى الامر على الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ووشهد شاهدان بعد تفريق القاضي على
 اقوال المرأة قبل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو اقرت بعد تفريق
 القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية * لو وصل اليها مرة ثم عجز لاخبارها اكذب
 في التبيين * ان علمت المرأة وقت النكاح انه عني لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة
 وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك ان لها حق الخصومة ولا يبطل حقه بترك
 الخصومة وان طلق الزمان ما لم يرض بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * العنين اذا فرق القاضي
 بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة بانها لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأة اخرى وهي عالة
 بحاله ذكر في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان الثانية
 حق الخصومة ان لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في غايه السروجي *
 ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم جنى ففارقته وتزوجته ولم يصل اليها فاما الاخبار كذا في محيط
 السرخسي * رجل تزوج امرأة وكان بأتيتها فيما دون الفرج حتى ينزل ولا يصل اليها في
 فرجها واقامت معه كذا زماناً وهي بكر او ثيب ثم خاصمت الى القاضي اجله سنة كذا في فتاوى
 قاضي خان * لا يخرج من العنة باذخاله دبرها كذا في معراج الدراية * لو لم يكن ادماء ويجمع فلا ينزل
 لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية * ان وجدت كبيرة زوجها الصغير منية ينتظر بلوغها

ولو كانت صغيرة لا يفرق وليها ولو وجدت زوجها المعتوه منينا يخاصم منه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي * اذا كان زوج الامه منينا فالخيار الى المولى في قول ابى حنيفة ربح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى كما يؤجل العنين يؤجل الخصمي وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجوان اصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان * الخنثى اذا كان يبطل من مبال الرجال فهو رجل يجوز له ان يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل كفا اجل العنين كذا في المبسوط * حكم الخنثى المشكل كحكم العنين يعنى اذا وجدت زوجها خنثى مشكلا كذا في السراج الوهاج * ان كانت امرأة العنين رتقاء او قرباء لا يؤجل كذا في البدائع * ولو وجدت المرأة زوجها محبوبا خيرها القاضي للحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضي خان * ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزير لا من كانت آلته قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق * ان قالت وجدتته محبوبا فقال الزوج ما انا بمحبوب وقد وصلت اليها فالقاضي يريه رجلا فان علم بالمس والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر امر غيره ان ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم جب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجى * ان كانت امرأة للمحبوب عاتمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوى * ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بحاله فجاءت بولد فادعاء واثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد لزمه بغير جماع كذا في المحيط * اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل تفريق القاضي وفي العنين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضي اذا كان الزوج يدعى الوصول اليها كذا في الظهيرية * اذا وجدت زوجها الصغير محبوبا فالقاضي يفرق بينهما بخصوصتهما في الحال ولا ينتظر البلوغ ويوهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول اصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن منه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصى فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء ببينة تبطل حق المرأة مثل رضاها بحاله او ببينة على ملها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب يمينها تخلف فان نكلت لم يفرق وان حلفت ففرق كذا في غاية السروجى * لو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها فوجدت زوجها محبوبا لا يفرق بينهما لخصوصة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة

بحالها فولدت المرأة رجلاً بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما لخصومة الوكيل
 لم يذكر محمد ربح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل ينتظر
 حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط * زوج الامة اذا كان مجبوراً فالخيار الى
 المرءى في ذلك في قول ابي حنيفة وزفر زح كذا في فتاوى قاضي خان * لو ان مفعولاً لا رجى
 صحته وزوجه وابنه امرأة كبيرة فاذا هم محبوب فالتاضي يفرق بينهما الحال بمحضروا له وراو
 لم يكن مجبوراً الا انه لا يصل اليها فالتاضي ينصب منه خصماً ان لم يكن له ولى ويؤجله وان
 لم يصل اليها فرق القاضي بينهما كذا في الذخيرة * اذا كان بالزوجته صيب فلا خيار الزوج واذا
 كان بالزوج جنون او برص او جذام فلا خيار لها كذا في الكافي * قال محمد ربح ان يكره الجنون
 حادئاً يؤجله سنة كالعنة ثم يخبر المرأة بعد الحول اذا لم يبرء وان كان مطبقة فتركها يجب عليه ما أخذ
 كذا في الحاوى للقدسي * الباب الثالث عشر في العدة * هي انظار مدة معلومة يلتزم المرأة
 بعد زوال النكاح حقيقة او شبهة المتأكد بالدخول او الموت كذا في شرح الفتاوى للمبرجمدى *
 رجل تزوج امرأة نكاحاً جائزاً فطلنّها بعد الدخول او بعد الخلوة الصحيحة فان دامها العدة كذا
 في فتاوى قاضي خان * لو كان النكاح ناسداً ففرق القاضي ان يفرق قبل الدخول لا يجب العدة
 وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاغتداد من وقت التفرق وكذا
 لو كان الفرقة بغير قضاء كذا في المظهرية * لا تجب العدة بالوطئ في نكاح المضوى كذا
 في محيط السرخسي * لا تجب العدة على الزانية وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا
 في شرح الطحاوى * رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ونسى ما قال ثم تزوج امرأة
 ودخل بها نطقاً ويجب مهر ونصف مهر وتجب العدة ويثبت الثمن من الزوج كذا
 في الخلاصة * رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال قد كنت حلفت ان تزوجت ثيباً فظنني
 طالق ثلثاً ولم اعلم انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صيدته المرأة كان اياها نصف المهر بالطلاق
 قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطئ ولا نفقة لها وان كذبته المرأة
 في اليمين فلها مهر واحد واما النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضي خان * اربع من النساء لاهة
 عليهن المطلقة قبل الدخول والحربية دخلت دارنا بامان تركت زوجها في دار الحرب
 والاختان تزوجهما في مقد واحد فيفسخ بينهما ما اجمع بين اكثر من اربع نسوة فيفسخ بينهما

ذاك في التاتارخانية ناقلا من الخزانة * العدة بالنساء بالأجماع كذا في التمر تاشي * اذا طلق الرجل
 مرة طلاقا بائنا او رجعيا او ثلثا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة وعن تحيض فعدتها
 ثلثة اقراء سواء كانت الحرة مسلمة او كناية كذا في السراج الوهاج * والعدة لمن لم تحض لصغير او كبير
 وبلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر كذا في النقاية * وكذا لو رأيت دما يوما ثم لم ترفعدها بالشهور
 هو الصحيح ولو رأيت ثلثة دماء انقطع فعدتها بالحيض وان طال الى ان آيست كذا في العتابة *
 وفي جواب مع الفقه فيما دون الثلثة تعد بالشهور وهو الصحيح في الثلث بالحيض كذا في غاية
 السروجي * وكذا اذا كانت صغيرة تعد بالشهور فحاضت بطل حكم الشهور واستقبلت
 العدة بالحيض كذا في السراج الوهاج * اذا وجبت العدة بالشهور في الطلاق والوفاة فان اتفق
 ذلك في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقص العدد من ثلثين يوما وان اتفق ذلك
 في ثلاثة فعند أبي حنيفة رح واحدى الروايتين من ابى يوسف رح يعتبر في ذلك عدد الايام
 تسعون يوما في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلثون يوما كذا في المحيط * لو طلق امرأته
 وقت العصر من اول يوم من الشهر وهي عن تعد بالاشهر تعتبر مدتها بالاهلة ومضى بعض اليوم
 لا يوجب تكملة بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى * اذا طلق امرأته
 في حالة الحيض كان عليها الاهتداد بثلاث حيض كوا مل ولا يحتسب هذه الحيضة من العدة
 كذا في الظهيرية * عدة الامة والمدبرة وام الولد والمكاتبه في الطلاق والغسح قرأ ان وان كانت
 لا تحيض فعدتها شهر ونصف في الطلاق والغسح كذا في الكافي * والمستسعاة كالمكاتبه عند
 ابى حنيفة رح وعندهما كالحر كذا في السراج الوهاج * اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه
 شبهة او نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت امة
 وهما غمات عنها او فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحيض من صغير او كبير فعدة الحرة ثلثة اشهر
 وعدة الامة شهر ونصف كذا في غاية البيان * لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة
 في حقه حتى لا يخرم عليه وطئها وهي كالمعتدة في حق غيره حتى لا يزوجه من الغير مالم تحض
 حيضتين هكذا في محيط السرخسي * اذا اشترى زوجته ولها منه ولد فاعتقها فعليها ثلث حيض
 حيضتان تجنب فيهما ما تجنب المنكوحه وحيضة من العتق لا تجنب فيها ما تجنب المنكوحه
 كذا

ذا في الظهيرة * لو اشترى زوجته وحاصت حيضة ثم اعتقها تكمل العدة بحيضين بعد العتق
 تجتنب ما تجتنب الحرة ولو ابانها واحدة ثم اشترى لها حل له وطؤها بملك اليمين بخلاف
 ما لو ابانها ثنتين لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان حاصت حاضتين ثم اعتقها لا مدة ما بها
 من النكاح لكن يجب عليها عدة العتق لاحدان فيها اذا كان له منها ولد كذا في * المعتبرية * مكاتب
 شترى منك حرة لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بغيره على النكاح وان ارادى الكفاية فعق
 بفسد النكاح ولا عدة عليها كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اشترى المكاتب زوجته
 ثم مات وترك وفاء فادبت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلائصل ووجب عليها العدة
 في فساد النكاح حيضتان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فعليه امام ثلاث
 حيض فان لم يترك وفاء ولم تلد منه شهران وخمسة ايام دخل بها ولم يدخل فان كانت
 ولدت منه سعت منه وسعى ولدها على نجومه وان عجزا فعدتها شهران وخمسة ايام فان اراد
 عتق وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليه اثلاث حيض مستأنفة من يوم صتقها
 تستكمل فيها شهرين وخمسة ايام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع * لو تزوج المكاتب
 بنت مولاة باذنه ثم مات المكاتب بعد موت المولى من وفاء فعدتها اربعة اشهر ومشر دخل بها
 او لم يدخل ولها الصداق والارث لانه مات جارا وان مات لاهن وفاء فسد نكاحها
 لان المرأة ملكته في آخر حيضته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكه منه وتعد بثلاث حيض
 وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا مدة كذا في محيط الدرر خسي * المعتدة بالحيض ان كان
 حيضها عشرة ايام فوقيت اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض
 وان كانت كافرة فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل المزوج وطؤها ويحل لها ان تتزوج بآخر
 اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج * مدة الحامل ان تضع حملها كذا في الكافي *
 ولو كانت المعتدة بالحيض امامها عشرة فوقيت اغتسالها ليس من الحيض ومنفس لا نقطاع
 في الحيضة اما لانه يبطل الرجعة ويحل لزوجها ان يتزوج بها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج
 بآخر ان كان تطلقها وان كانت ايامها اقل من عشرة فلم تغسل او يمضي عليها وقت صلوة كامل
 لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها ان تتزوج بآخر هذا اذا كانت مساجدة اما اذا كانت كابية فبنفس الانقطاع
 يبطل الرجعة ويحل لزوجها وطؤها ويجوز لها ان تتزوج بآخر سواء كانت ايام حيضها عشرة او اقل

كذا في السراج الوهاج * سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة او حبلى بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيخان * وسواء كانت المرأة حرة او مملوكة تنه او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او مستسعة مسلمة او كناية كذا في البدائع * وسواء كانت من طلاق او وفاة او متاركة او وطى بشبهة كذا في النهر الفائق * وسواء كان الحمل ثابت بالنسب ام لا ويتصور ذلك فيمن تزوج حاملا بالزنا كذا في السراج الوهاج * لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي انه يتعلق بانقضاء العدة والصحيح انه لا يتعلق وتاويله ان المعلق يضاف الى ما قبل الموت وهذا يثبت النسب من الميت اما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بخلاف كذا في العتابة * وليس للمعتدة بالحمل مدة سوط ولدت بعد الطلاق او الموت بيوم او اقل كذا في الجوهرة النيرة * وذكر في الاصل انها لو ولدت والميت على سريره انقضت به العدة وشرطا. نقضاء هذه العدة ان يكون ما وضعت قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان سقطت علقه او مضغة لم تنقض العدة كذا في البدائع * اذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط * ان خرج منها اكثر الاولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تتزوج احتياطا كذا في فتاوى قاضيخان * روى هشام بن محمد راح اطلقتها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل الرجلين او من قبل الرأس النصف من البدن سوى الرجلين او سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد راح البدن هو من اليتية الى منكبيه كذا في الذخيرة * لو كانت ايسة وهي حرة فعدتها ثلثة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ان كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ماضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يبطل الا يأس هو الصحيح كذا في الهداية * ذكر صدر الشهيد ان المرئى بعد الحكم بالاياس اذا كان ما خالصا فهو حيض وانتقض الحكم بالاياس لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى عليها من الاحكام وان كان المرئى كدرة او خضرة لا يكون حيضا ويحمل على نساد المنبت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس لعدم بطلان ماضى او لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى ان يشترط كذا في السراج الوهاج * في مجموع النوازل الايسة اذا امتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح باسدا عند البعض اما اذا قضى القاضي

بجواز النكاح ثم رأيت الدم لا يكون الفكاح فاسداً أو الاصح ان النكاح حائز ولا يشترط الإقضاء
وفي المستعمل العدة بالحيض كذا في الخلاصة * الآية اذا امتدت بهض الشهور ثم
حبست تستكمل العدة بوضع الحمل كذا في فتاوى قاضي خان * مدة الحرة في الوفاة
اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت مفد خولاً بها أو لاه سلمة او كما يجب مسلمة صغيرة
أو كبيرة أو آيسة وزوجها حراً وفقد حاضت في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حملها كذا
في فتح القدير * هذه العدة لا يجب الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج * المعتبر عشر
ليال وعشرة ايام عند الجمهور كذا في معراج الدراية * اذا كانت المكو حدة امة فمات
منها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وكذا الحكم في المدبرة ولها بكافة وام الولي أو الاستسعاة
على قول ابي حنيفة رح كذا في غاية البيان * امرأة الغائب اذا اخبرها رجل بموته
واخبر رجلاً بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته شهيداً فانه ما ين موته او جناً فانه وكان
عدلاً وسعها ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخاها اذا ارخاها تاريخ شهوداً بحياة ما خروفتها فاما
اولى كذا في فتاوى قاضي خان * سئل عن امرأة اهل زوج غائب فجاء رجل اليها را حبرها
بموت زوجها ففعلت هي واهل البيت ما يفعل اهل المصيبة من اقامة التعزية والعزاء
تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر واخبرها ان زوجها حي وقال ادارانه في
بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها ان تتزوج معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال
ان كانت صدقت المخبر الاول لم يمكنها ان تصدق المخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما واما
ان يقرأ على هذا النكاح كذا في التارخانية والبحر الرائق نالاً من النسخة * الرجل اذا خلق
احدى امرأته بعينها بعد ما دخل بهما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا يعرف المطلقة يجب
على كل واحدة منهما مدة الوفاة بأكمل فيها ثلث حيض وكذا لو طلق احدى امرأته ثلثاً
بغير عينها في صحته ثم مات قبل الدين ان يجب على كل واحدة منهما مدة الوفاة يستكمل فيها ثلث
حيض كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لامرأته ان لم ادخلها اليوم فانت طالق ثلثاً
ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري ادخل او لم يدخل فعليه مدة الوفاة وليس عليها العدة
بالحيض كذا في المبسوط * لو مات الصبي من امرأة قد ظهر بها حمل بعد موته امتدت
بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعها استحساناً كذا في محيط الرخصي * ولا يثبت نسب الولد

الوجهين كذا في الهداية * انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بان تلد لا قل من ستة اشهر
من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوته بعد الموت بان تلد لستة اشهر فصا خدا من يوم الموت
كذا في الجامع الصغير * اذا مات الخصي من امرأة وهي حامل او حدث الحمل بعد الموت
عدتها ان تضع حملها واما المجهول ان اصاب عنها وهي حامل او حدث بعد موته ففي
حدي الروايتين كالفعل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية
هو كالصبي كذا في الجوهرة النيرة * ان مات المجنون من امرأة كان حكمه في العدة والولد
حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق * اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعيا
انتقلت وديتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض او الصحة وانهدمت عدة الطلاق وان كان
بائنا او ثلثا فان لم ترث بان طلقها في حالة الصحة لا ينتقل عدتها وان ورثت بان طلقها في
حالة المرض ثم مات قبل ان تنقضي العدة فورثت اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام فيها ثلث حيض
حتى انها لو لم توف المدة الاربعة الاشهر والعشر ثلث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد رح كذا في البدائع * لو قتل المرتد على ردة حتى ورثته امرأة فعدتها ابعدا الاجلين
عند ابي حنيفة ومحمد رح * اذا مات مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض هذا
ان لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر
وان مات عن امة كان يطاها او مدبرة كان يطاها او اعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج
لو زوج ام ولده ثم مات عنها وهي تحت زوج او في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى
فان اعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج اولا ثم اعتقها المولى
فان كان الطلاق رجعيا بتغير عدتها الى عدة الحرائر وان كانت بائنا لا تتغير فان انتقضت عدتها
ثم مات المولى فعليها بالموت ثلث حيض فان مات المولى والزوج فان علم ان الزوج مات اولا
وعلم ان بين موتيهما اكثر من شهرين وخمسة ايام فعليها شهران وخمسة ايام مدة عدة الامة
في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلث حيض وان كان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام
فكذلك عليها شهران وخمسة ايام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لا شيء عليها كذا
في البدائع * اذا مات زوج ام الولد عنها مولاه اولا يعلم انهما مات اولا وبين موتيهما اقل

من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر من آخرهما موتا احتياطاً ولا معتبر بالحيفض فيها وان علم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام او اكثر فعدتها اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض فاما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا ايها مات اولاً فعند ابي حنيفة روح اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلث حيض وكذلك لو كان الزوج طلبها تطليقة رجعية في هذه الوحوة ولا ميراث لها من الزوج كذا في المبسوط في ادب القاضي طلبت وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلثة اشهر قال ابو علي النسفي هذا اذا لم تكن مراة فان كانت مراة قال ابو الفضل لا ينتضي مدتها بالإشهر بل توقف حالها الى ان يظهر انها حبلت بذلك الوطى ام لا كذا في التمر تاشي * صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلثة اشهر الا يوماً ثم حاضت فما لم تحض ثلث حيض لا تنتضي مدتها * رجل طلق امرأة طلاقاً رجعياً فاعتدت بثلث حيض الا يوماً فمات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر كذا في غاية البيان * اذا اعتدت المطلقة بحیضة او حیضتين ثم ارتفع حیضها لا تخرج من العدة ما لم تياً من فاذا أسمت تستقبل العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضي خان * الأمة المنكوحة اذا طلقها زوجها رجعياً ثم امتنعها مولاهما في مدتها تحولت مدتها الى مدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها ان تعتد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلثة اشهر ان كانت ممن لا تحيض اما اذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً او نكاحاً او مات عنها ثم اعتقت في العدة لم تتحول مدتها الى مدة الحرائر فعليها ان تعتد بحیضتين او شهر ونصف او شهرين وخمسة ايام على حسب اختلاف احوالها كذا في غاية البيان * أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت مدتها الى الحيض فتعتد بحیضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فصارت مدتها بثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمها العدة بأربعة اشهر وعشر كذا في العتابة * ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة بان لم تعظم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت مدتها كذا في الهداية * وان شكت في وقت موته فتعتد من حين تستين بموته كذا في العتابة * والعدة في النكاح القاصد عقيب التفريق او عزم الوطى على ترك وطئها كذا في الهداية * اذا اقر الرجل انه طلق امرأته منذ كذا صديقه المرأة في الاسناد او كذبته وقالت لا ادري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاسناد هو المختار وجواب محمد روح في الكتاب

ان في التصديق العدة من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الإقرار حتى لا يحل له التزوج باختها واربع سواها زجراله حيث كتم طلاقها ولكن لا يجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر نانيا بالدخول لاقراره وتصديقها اياه بذلك كذا في غاية البيان نافلا من اليتيمة والغتايوى الصغرى * لو طلقها ثلثا وهو يقيم معها فان كان مقرا بالطلاق ينقضى العدة وان كان منكرا يجب العدة من وقت الاقرار زجر الهما هو المختار كذا في العنابية * طلق امرأته ثلثا وكتم طلاقها عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فحملت ثم اقرب طلاقها كان لها النفقة مالم تضع الولد لان عدتها انما تنقضى بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته المدخولته كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضى خان * الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق فاقامت عليه البينة وقضى القاضى بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة * العدتان تنقضيان بمدة واحدة عندنا كانتا من جنس واحد او من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر وطئها الثانى و فرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثانى ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها حتى تحيض ثلث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثانى في حق الغير بان كان طلاق الاول رجعيا كان للاول ان يراجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد تفريق الثانى وان حاضت ثلث حيض من وقت تفريق الثانى تنقضى العدتان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضى العدة الاولى باربعة اشهر وعشرو الثانية بثلاث حيضات قربها في الاشهر كذا في فتاوى قاضى خان * لو طلقها بتطليقة بائنة او بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمة كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا بكل وطئة ويتداخل مع الاولى الا ان تنقضى الاولى فاذا انقضت الاولى بقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطئ حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطئ لا يلحقها الطلاق واما المطلقة ثلثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمة لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك اذا قالت علمت بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت انها تحل لى تستأنف العدة بكل

وطئة ويتداخل مع الاولى الى ان تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه مدة الوطئ لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقرا بطلاقها واما اذا جامعها منكرا لوطئها فانها تستقبل العدة كذا في الذخيرة * رجل طلق امرأته ثلثا فتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الاحتداد وثلاث حيض منهما ونفقتها وسكنها عليها الاول كذا في فتاوى قاضي خان * لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في معراج الدراية * خالعهما بمال او بغيره ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة يشأنه العذر لكل وطئة ويتداخل العدة الى ان تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة مدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق ولا تحب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي * الكدابة اذا كانت تحت مسامعها ما على المسلمة الحرة كالحر والامة كالامة وان كانت تحت ذمى فلا عدة عليها في موت ولا نفقة هندايي حنيفة رح اذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج * الباب الرابع عشر في الحداد * على المبتوتة والمتوفى منها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي * والحداد الاجتناب من الطيب والدفن والكحل والحناء والغضاب ولبس المطيب والمعصفر والثوب الاحمر وما صبغ بزمفران الا اذا كان فسيلا لا يمسح ولبس الفسب والخنز والحري ولبس الخلي والتزين والامشاط كذا في التاتارخانية * قال شمس الانمة المراد من الثياب المذكورة ما كانت جديدا منها يقع بها الزينة اما اذا كانت خلقا لا يقع بها الزينة فلا بأس به كذا في المحيط * ان امتشطت بالطرف الذمى اعنانه منفرجة لا بأس به وانما بكرة الامشاط بالطرف الآخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضيخان * وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار ما في حالة الاضطراب فلا بأس بها ان اشتكت رأسها ومنهها نصبت عليها الدهن او اكتحلت لاجل المعالجة فلا بأس به كذا في المحيط * لو امتادت الدفن فمغانت وجعا يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحول كذا في الكافي * ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا لضرورة مثل ان يكون بها حكة او قملة ولا يحل لها لبس المشق وهو المصبرغ بالمشق لا بأس بلبس المصبرغ اسود كذا في التبيين * اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبرغ

فلا بأس بان تلبسه من غير ارادة الزينة كذا في شرح الطحاوي * ولا يجب الحداد على الصغيرة
والجنونة الكبيرة والكتابية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقا رجعيا وهذا عندنا كذا في البدائع *
لو اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرية النيرة * على الامة
الحداد اذا كانت منكوبة في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب والمستسعة
وليس في عدة ام الولد من وفاة سيد هلموا عتاقها حداد وكذا الموطوعة بشبهة كذا في فتح القدير *
لا يجوز للأجنبي خطبة المعتدة ضريحا سواء كانت مطلقة او متوفى عنها زوجها كذا في البدائع *
اجمعوا على منع التعريض في الرجعة وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها
كذا في غاية السروجي * صورة التعريض ان يقول لها اني اريد النكاح او احب امرأة من صنعتها
كذا فيصفها بالصفة التي هي فيها او يقول انك لحسنة او جميلة او تعجيبني وليس لي مثلك
او ان ارجوان يجمع الله بيني وبينك او ان تضي الله لي امرا كان كذا في السراج الوهاج * ان كانت
معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالغة عاقلة مسلمة والحال حالة الاختيار فانها لا تخرج
ليلا ولانها راسوا كان الطلاق ثلثا او بائنا او رجعيا كذا في البدائع * المتوفى عنها زوجها تخرج نهارا
او بعض الليل ولا تبس في غير منزلها كذا في الهداية * المعتدة بالنكاح الفاسد لها ان تخرج
الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع * ان كانت المعتدة امة فلها ان تخرج لخدمة المولى في
الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا فان اعتقت في العدة لزمها فيما بقي
من العدة ما يلزم الحرة المبانة * وفي القدوري ان كان المولى بوا الامة لم تخرج مادامت
على ذلك الا ان يخرجها المولى والمدبرة وام الولد والمكاتب كالاتمة في اباحة الخروج كذا في
المحيط * والمستسعة كالمكاتبه مندابة حنيفة روح فاما الكتابية فانه يحل لها الخروج باذن الزوج
ولا يحل لها الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا في العدة وكذلك
في عدة الوفاة لها ان تبس في غير منزلها كذا في المبسوط * وان اسلمت في العدة لزمها فيما بقي
من العدة ما يلزم الحرة المسلمة * والحرة المسلمة لا تخرج لابا ذن الزوج ولا بغير اذنه واما الصبية
فان كان الطلاق رجعيا فلها ان تخرج باذن الزوج وليس لها ان تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق *
وان كان الطلاق بائنا فلها ان تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا ان كانت مراقة فم لا تخرج

بغير ان الزوج كذا اختاره المشايخ رخ كذا في المحيط * المولى اذا اعتق أم ولده فلها ان تخرج
 كذا في الظهيرية * المجنونة والمعتوبة تخرج كالكتابية كذا في غاية السروجي * المجوسية اذا
 اسلم زوجها وابنت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها
 ان تخرج الا اذا اراد الزوج منعها من الخروج لتحضير مائه واذا اطلب منها ذلك يلزمها * وأقبلت
 المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة اذا كان بعد الدخول فليس لها ان تخرج من
 منزلها كذا في البدائع * امرأة اختلعت من زوجها على غفلة مدتها واحتاجت الى الخروج لاجل
 النفقة نكلموا فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك
 وهو المختار كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * على المعتدة ان تعتد
 في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والمرة كذا في الكافي * لو كانت زائرة
 اهلها او كانت في غير بيتها لامر حين وقوع الطلاق انتقلت الى بيت سكنها بلاناً خير وكذا
 في عدة الوفاة كذا في غاية البيان * ان اضطرت الى الخروج من بيتها بان خامت سقوط منزلها
 او خافت على مالها او كان المنزل باجرة ولا يجد ما تؤدبه في اجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند
 ذلك ان تنتقل وان كانت تغدر على الاجرة لا تنتقل وان كان المنزل لزوجها وقدمت منها فلها
 ان تسكن في نصيبها ان كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى ونسوة من ما انزل الله
 ممن ليس بمحرم لها كذا في البدائع * وان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ما حرجها الوزنة
 من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية * لرا سكنوا لها في نصيبهم باجرة وهي تقدر على ادائها
 لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * واذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي
 انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج منه كذا في الهدائع *
 لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان او غيره كانت في سعة من التحول الى المصر
 كذا في المبسوط * المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها احد وهي لا تخاف من المصوص
 ولا من الجيران ولكنها تفزع من امر الميت ان لم يكن الخوف شديداً ليس لها ان تنتقل
 من ذلك الموضع وان كان الخوف شديداً كان لها ان تنتقل كذا في فتاوى قاضي خان *
 اذا انهزم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن اذا كان الزوج
 غائبا اليها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن اذا كان الزوج حاضرا الى الزوج

كذا في المحيط * اذا طلقها ثلثا او واحدة بائنة وليس له الائمة واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها حجابا حتى لا يقع الخلوة بينه وبين الاجنبية فان كان فاسقا يخاف عليها منه فانها تخرج وتسكن منزلا آخر وان خرج الزوج وتركها فهو ولي وان اراد القاضي ان يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر على الحيلولة فهو حرم كذا في المحيط * اذا طلق امرأته بالبادية وهي معه في خيمة والزوج ينتقل الى موضع آخر للكلاء والماء هل يسهه ان يتحول بها ينظر ان كان يدخل عليها ضررين في نفسها وماله بتركها في ذلك الموضع فله ان يتحول والا فلا كذا في الظهيرية * المعتدة لا تسافر لا للحج ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها جندنا وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراجا كذا في فتاوى قاضيخان * للمعتدة ان تخرج من بيتها الى صحن الدار وتبيت في اي منزل شاءت الا ان يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بيتها الى تلك المنازل * ولو سافر بها ثم طلقها بائنا او ثلثا او مات عنها وبينها وبين مصرها ومقصدها اقل من السفر ان شاءت مضت وان شاءت رجعت هواء كانت في المصر او غيره معها محرم او لم يكن الا ان الرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وان كان احد الطرفين سفرا والاخر دونه اختارت ما دونه وان كان كل واحد منهما سفرا فان كانت في المفازة مضت ان شاءت او رجعت بمحرم او غير محرم ولكن الرجوع اولى فان كانت في مصر لم تخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم تخرج عند ابي حنيفة رح وقالت تخرج وهو قول ابي حنيفة رح اولا وقوله الاخر اظهروا ان طلقها رجعا تبععت زوجها سارا ومضى ولم تفارقه كذا في الكافي * الباب الخامس عشو في ثبوت النسب * قال اصحابنا لثبوت النسب ثلث مراتب احدها النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان فان كانا ممن لا لعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط * والثانية ام الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دعوة وينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية * وذكر في النهاية معزيا الى المبسوط انما يملك نفيه مالم يقض القاضي به او لم يطاول ذلك فاما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول كذا في التبیین في باب الاستيلاء * قالوا وانما يثبت نسب ولد ام الولد بدون الدعوة ان كان يحل للمولى وطؤها لما اذا كان لا يحل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كام ولد كانتها مولاها او امة مشتركة بين اثنين استولدها ثم جاءت بولد بعد ذلك فلا يثبت النسب

بدون الدخول كذا في الظهيرية * وكذا الوحرمة وطئها عليه بعد ذلك بوطئ أبيه أو ابنه أو بوطئه
 أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما تلده بعد ذلك إلا بالدخول كذا في الاختيار شرح المختار * الثالثة
 الأمة إذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدخول كذا في الظهيرية * وحكم المدبرة كحكم
 الأمة في أنه لا يثبت النسب منه بدون دخوله المولى كذا في النهاية * وإن كان يوطأ الأمة ولا يعزل
 عنها لا يحل له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وإن كان يعمل عنها ولم يحصنها
 جاز له النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار * زوج أمته من رضيع ثم جاءت
 بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لأنه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبوباً
 لم يثبت النسب من المولى لأنه عبده لكن له نسب معلوم كذا في العناوين الكبرى * وإذا
 تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد أقل من ستة أشهر منذ يوم نكحها لم يثبت نسبه وإن
 جاءت به لستة أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فإن جعل الولادة نثبت
 بشهادة امرأة واحدة نشهد بالولادة كذا في الهداية * ولو ولدت أحداً أو اثنين لأقل من ستة
 أشهر من وقت النكاح بيوم واحد لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العناوين *
 الأصل في هذا أن كل امرأة لم يجب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من الزوج إلا إذا علم
 بقينا أنه منه وهو أن يجيء لأقل من ستة أشهر وكل امرأة وجبت عليها العدة فإن نسب ولدها
 يثبت من الزوج إلا إذا علم بقينا أنه ليس منه وهو أن يجيء لأكثر من سنتين فإذا عرفت هذا
 فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد أقل من ستة أشهر من وقت الطلاق
 يثبت النسب فإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً لا يثبت النسب ولو قال لامرأة أجنبية إذا تزوجتك
 فانت غالىق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم إذا جاءت بولد لتمام ستة أشهر من وقت النكاح
 يثبت النسب ولو جاءت لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول
 ثم جاءت بولد يثبت النسب إلى سنتين وينقض العدة به ولو جاءت به لأكثر من سنتين
 إن كان الطلاق رجعيًا يثبت النسب ويصير مراجعاً لها وإن كان الطلاق بائناً لا يثبت النسب
 ما لم يدع الزوج فإذا دعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج إلى تصديقها أم لا فيه روايتان في رواية
 يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا إذا طلقها ولو جاءت عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد
 من وقت الوفاة إلى سنتين يثبت النسب منه وإن جاءت به لأكثر من سنتين من وقت الوفاة

لا يثبت النسب هذا كله اذ لم تقر بانقضاء العدة وان اقرت وذلك في مدة ينتقض في مثلها العدة الطلاق والوفاء سواء ثم جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كله اذ كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض واما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها ان كان قبل الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحمل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت من الدعوى عند انبي حنيفة ومحمد رح سكنتها بمنزلة الاقرار وعند ابي يوسف رح كد دعوى الحمل كذا في شرح الطحاوي * امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد انا حامل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تأتى بولد لاقل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضي خان * الصغيرة اذا توفى عنها زوجها فان اقرت بالحمل فهي كالكبيرة يثبت نسبه منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان اقرت بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر وعشرين ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبل ولم تقر بانقضاء العدة فعند ابي حنيفة ومحمد رح ان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب والا لم يثبت كذا في التبيين * المبتوتة ان جاءت بولدين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر من سنتين وبين الولادتين يوم قال ابو حنيفة وابو يوسف رح يثبت نسبهما كذا في الظهيرية * ولو خرج بعض الولد لاقل من سنتين وباقيه لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لاقل من سنتين نصف بدنه ويخرج من قبل الرجلين اكثر ابدن لاقل والباقي لاكثر ذكره محمد رح كذا في فتح القدير * وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة فجاءت بولدين الى سنتين فانكر الزوج الولادة او الورثة بعد وفاته وادعت هي فان لم يكن الزوج اقربا للحمل ولا كان الحمل طاهرا لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة رح وان كان الزوج قد اقر

قد اقر بها الحمل او كان الحمل ظاهرا المتزوج قولها في الولادة وان لم يشهد لها قابله في قول البيهقي رحمه الله
وان كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع * ولو بالزوج الذي ولدته غيره هذا
لم يقبل منه هذا قول ابي حنيفة رحمه الله في كذا في غايه السروحي * وان كانت معتدة من وفاة
فصدقها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهاكذا عندهم وبيرته وهذا في حق الارث
ظاهر لانه خالص حقيهم وفي حق النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل
وامرأتان منهم وجب الحكم بالثبات نسبه حتى شاركه المصدقين والمكبرين وشرط لفظ الشهادة
في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي * وان تزوجت المودة
بزوج آخر ثم جاءت بولدان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقتها الاول او مات ولا يقل من سنة
اشهر منذ نزعها الثاني فالولد للاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول او مات
ولسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فله الثاني والنكاح جائز وان جاءت به لاكثر من سنتين
منذ طلقتها الاول او مات ولا يقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن للاول ولا للثاني
وهل يجوز نكاح الثاني في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ان لم يعلم وقت التزوج
انها تزوجت في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسدا فجاءت بولد فان النسب يثبت
من الاول ان امكن اثباته بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقتها الاول او مات واسنة اشهر
فصاعدا منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني فاسد ومهما امكن احالة النسب الى العوان الصحيح
كان اولي وان لم يكن اثباته منه وامكن اثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني بان
جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقتها الاول او مات ولسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني
لان نكاح الثاني وان كان فاسدا لكن لما تعذر اثبات النسب من النكاح الصحيح فثبت النسب من الفاسد
اولي من الحمل على الزنا كذا في البدائع * رجل تزوج بامرأة فجاءت به سقط قد استأن خلفه فان
جاءت به لاربعة اشهر جاز النكاح ويثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت به لاربعة اشهر لا يثبت
لم يجز النكاح كذا في البحر الرائق * رجل تزوج امرأة وجاءت بولد فاختلعا فقال الزوج
تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لابل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج كذا في الظهيرية *
ويجب ان يستحلف صدقها فلا يبيح غيرها كذا في الكافي * وان تصادف على انه تزوجها
منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البيينة بعد التصديق على تزوجها اياها منذ سنة قبلت

وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد البينة بعن ما كبر اما اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصما من الصغير وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما كذا في الظهيرية * رجل تزوج امرأة فولدت ولدا بخمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد لي وقالت المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالها كان القول قول الزوج كذا في التاتارخانية * ولو نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدمية وهذا اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الطلاق بائنا او رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدته لتمام ستة اشهر او اكثر من وقت التزوج وان كان لاقل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل ان يطلقها فيما ذكرنا من الاحكام كذا في التبیین * وان طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب اليه سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اهتتها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ اشترها لا يثبت النسب الا ان يدعيه الزوج وعند محمد رح يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بلاد مودة وكذا الولم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ باعها فعند ابي يوسف رح لا يثبت النسب وان ادعاه الا بتصديق المشتري وعند محمد رح يثبت بالتصديق كذا في المكاتبي * أم الولد اذا مات عنها مولاها او اعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت العتق كذا في العتابة * من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولد في نهى ام ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الإقرار فان ولدت لبنة اشهر او لاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك ان تعرف انه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد او قال ان كان لها حبل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الوالد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غايه البيان * رجل قال لفلان هذا ابني ثم مات ثم جاءت ام الغلام وهي حرة وقالت انا امرأته فهي امرأته ويرثانه * وذكر في النوادر ان هذا الاستحسان

وهذا اذا علم انها حرة فاما اذا لم يعلم بذلك فزعم التورثة انها ام ولد الميت وهي تدمى النكاح
لم ترث كذا في الجامع الصغير بقا ضيخان * ولو طلقها فلما تزوجها قبل ان تدمى زوجها فبره
فجاءت منه بولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالنسب ثابت وان كان يعلمان بفساد النكاح بنسب
النسب ايضا عند ابي حنيفة رح كذا في التارحانية ناقل من تجنيس الناصري * رجل نكح امرأة
وفي بعدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعدما ولد هذا الولد من زوج
قبلك فقال الزوج لابل ولدته في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة
فقال هو ابني من غيرك فقالت ابني منك فالقول قول الزوج لا تصدق المرأة كذا في
الظهيرية * وان كان الولد في يد رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان اك
من قولي وقالت المرأة بان هو منك فهو منه كذا في المحط * وكوزني بامرأة فحملت ثم برزها
فولدت ان جاءت به ستة اشهر فصاعدت بسمه وان جاءت بدلاقل من ستة اشهر ام يثبت بسمه
الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما ان قال انه مني من الزنا لا يثبت بسمه ولا يرث منه كذا
في اليمابيع * رجل اشمرى امه فولدت منه ثم اقام رجل المنة انها امرأته زوجها منه مولدا
يجعل المرأة له ويجعل الولد والزوج وعقب الولد بدعوة المولى * صبي في يد امرأة قال رجل
للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنيك من زني ثم يثبت بسمه وان قالت
وعدن لك هو ابنيك من نكاح يثبت بسمه منه * رجل مسلم تزوج امرأة مسلمة فولدت
يثبت نسب الاولاد منه عند ابي حنيفة * خلاهما بها فبأنه على ان النكاح باسد عند ابي حنيفة
رح ما طل صدهما كذا في الظهيرية * ولو بدلا بامرأة حرة ثم طلقها صدها وولد
لم احامع * مصدقته او كذبته وجب عليه العدة وان قال لها ارحني ام حرة
الاحدة وان كانت بولد لا قل من صنتم وام يعتق بالطلاق العدة اثنتي عشرة شهرا
منك المراجعة وتجعل بوطنة قبل الطلاق كذا في البسراج الزهري * ام ولد اذا نكحت
كاحا باسد وولد حل بها الزوج وجاءت بولد ثبت النسب من الزوج وان ادعى المولى
كذا في خزائن المنتمين * النسب يثبت بالاسماء مع تدريسه على المنطق كذا في التارحانية * رجل
زوج ابنته وهر صغير امرأة لاهتبي من مثله وقاع ولا احبال فجاءت بولد لا يرث الولد ولا يرث
ما اتفق ابو الزوج عليه من ابنته وان اترث ابنتها تزوجت ودت على الزوج بسمه ستة اشهر

مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية * الصنبي المراهق إذا جاءت امرأة بالولد يثبت النسب كذا في السراجية * ولد المأجرة لا يلزم الحربي عند أبي حنيفة وح كذا في التمر تاشي * أكثر مدة الحمل سنتان وإقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي * أجمعوا على أنه يعتبر لمدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط لدخول في النكاح الصحيح لكن لابد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضي خان * الباب السادس عشر في الحضنة * أحق الناصر بحضنة الصغير جال قيام النكاح أو بعد الفرقة الأم إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة غير مأموته كذا في الكافي * سواء لحقت المرتدة بدار الحرب أو لا فان تابت فهي أحق به كذا في البحر الرائق * وكذا لو كانت سارقة أو مغنية أو نائحة فلا حق لها هكذا في النهر الفائق * ولا تجبر عليها في الصحيح لا احتمال عجزها إلا أن لا يكون له ذور حرم غيرها فح تجبر على حضنته كيلا يضيع بخلاف الأب حيث يجبر على أخذه إذا امتنع بعد الاستغناء عن الأم كذا في العيني شرح الكنز * وأن لم يكن له أم تستحق الحضنة بان كانت غير أهل للحضنة أو متزوجة بغير محرم أو ماتت فأم الأم أو لى من كل واحدة وإن علت فان لم يكن للأم أم فأم الأب أو لى ممن سواها وإن علت كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في النفقات أن كان للصغيرة جدة من قبل أبيها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من جهة أمها كذا في البحر الرائق * فان ماتت أو تزوجت فلاخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فلاخت لأم فان ماتت أو تزوجت فبنات الأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فبنات الأخت لأم لا يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الروايات بعد هذا في الحالة والأخت لاب في رواية كتاب النكاح الأخت لاب أو لى من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة أو لى وبنات الأخوات لاب وأم أو لى من الحالات في قولهم واختلفت الروايات في بنات الأخت لاب مع الحالة والصحيح أن الحالة أو لى وأولى الحالات الحالة لاب وأم ثم الحالة لأم ثم الحالة لاب وبنات الأخوة أو لى من العمات والترتيب في العمات على نحو ما قلنا في الحالات كذا في فتاوى قاضي خان * ثم يدفع إلى حالة الأم لاب وأم ثم لأم ثم لاب ثم إلى عماتها على هذا الترتيب * وحالة الأم أو لى من حالة

من خالة الاب عندنا ثم خالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير * والاصل في ذلك ان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح المختار * بنات المعم والخال والعمة والخالة لاحق اهن في الحضنة كذا في البدائع * وانما يبطل حق الحضنة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذ انزوحن باجنبي فان تزوجن بذى رحم مجرم من الصغير كالحجدة اذا كان زوجها جدا صغيرا والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها كذا في فتاوى قاضي خان * ومن ستمطحقها بالتزوج يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية * واذا كان الطارق رجعا لا يعود حقها حتى تنتضي عدتها لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز * ولرب تزوجت الام بزواج آخر وتمسك الصغيرة معها ام الام في بيت الراب فلا بد ان يأخذها منها * صغيرة عند جدة نخون حنتها ولعمها بها ان تأخذها منها اذ اظهرت خيانتها كذا في القنية * وان ادعى الزوج ان الام تزوجت بزواج آخر وانكرت فالقول قولها وان اقرت انها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت انه طلتها وعاد حقها فان لم تعين الزوج فالقول قولها وان عينت الزوج لا تقبل قواها في دوى الطلاق حتى يقربه ذلك الزوج * واد اوجب الانتزاع من النساء ولم تكن للصبي امرأة من اهله يدفع الى العصبية فيقدم الاب ثم ابو الاب وان علا ثم لاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاب والام ثم ابن الاب لاب وكذا من سفلى منهم ثم العم لاب فاما اولاد الاجام فانه يدفع اليهم العلام بمبدأ بابن العم لاب وام ثم بابن العم لاب والصغيرة لا تدفع اليهم * ولو كان المصغير اخيرة اراعاهم باصلحهم اولى فان تساوا فاسنهم كذا في الكافي * قال في تحفة العتقاء * وان ام يكن للجارية من مصباتها صغيرا من العم فلا اختيار الى الباقى ان راد اصلح يضم اليه والا فيضع عند اميه كذا في غاية البيان * واذا لم يكن للصغيرة عصبية تدفع الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم لام ثم الى الخال لام وام ثم لاب ثم لام كذا في الكافي * ابوالام اولى من الخال ومن الاخ لام كذا في السراج الوهاج * ويدفع الذكرا الى مولى العتاقة ولا تدفع الانثى كذا في الكافي * ولاحق للامة وام الولد في الحضنة ما لم تعتقا الحضنة لمولاه ان كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام ان كانا في ملكه وان كان حرا فالحضنة لا قربا به الاحرار واذا امتقتا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الاحرار * والمكاتبه احق بولدها المولود في الكناينة بخلاف المولود قبلها كذا في العيني شرح الكنتز * المدبرة

كالقنعة كذا في التبيين * لا حق لغير المحرم في حضنة الجارية ولا للعصبة الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية * ولا حضنة لمن يخرج كل وقت وترك البنت ضائعة كذا في البحر الرائق * والام والجدة احق بالغلام حتى يستغنى وقدر بسبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين * والفتوى على الاول * والام والجدة احق بالجارية حتى تحيض وفي نواقح هشام عن محمد بن روح اذا بلغت حدا الشهوة فالاب احق وهذا صحيح هكذا في التبيين * الصغيرة اذا لم تكن مشتهية ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية * وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او الى يقدم الاقرب فالاقرب كذا في فنا ومي قاضي خان * ويمسكه هؤلاء ان كان خلا ما الى ان يدرك فبعد ذلك ينظر ان كان قد اجتمع رأيه وهو مأمون على نفسه يخل سبيله فيذهب حيث شاء وان كان غير مأمون على نفسه فالاب يضمه الى نفسه ويوليه ولا نفقة عليه الا اذا تطوع كذا في شرح الطحاوي * والجارية ان كانت ثيبا وغير مأمونة على نفسها لا يخاف سبيلها ويضمها الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخل سبيلها وتنزل حيث احبت كذا في البدائع * وان كانت البالغة بكر افلا وليا حق الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن واما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعفتها فليس للاولياء من الضم ولها ان تنزل حيث احبت لا يتخوف عليها كذا في المحيط * وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من الغصباء او كان لها عصبة مفسدة للقاضي ان ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا او ثيبا والا وضعها عند امرأة امينة ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظرا للمسلمين كذا في العيني شرح الكنز * لو ان امرأة جاءت بالصبي تطلب النفقة من ابيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت امه فا عطني نفقته فقال الاب صدقت هذا ابني من ابنتك فابا امه فلم تمت وهي في منزل بو اراد اخذ الصبي منها لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي امه وتحضره في تأخذه فان احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويؤفع الصبي اليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت امه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول

قوله وبأخذ الصبي منها ولو احضر الاب امرأة وقال هذا ابني من هذه لامن ابنتك وقالت الحدة ما هذه امه بل امه ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقت ما لنا امه وقد كذب هذا الرجل ولكنى امرأته فان الاب اولى به وبأخذه كذا في الظهيرية * ذكر في السراجية ان الام تسحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة لابيه وتلك الاجرة غير اجرة ارضاعه كذا في البحر الرائق * واذا كان الاب معسرا وابى عظام ان يتربى الا باجرة وقالت العمة ابا ارى بغير اجر فان العمة اولى هو الصحيح كذا في فتح القدير * الوالد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه ومن تعاهد كذا في النازحانية ذاقا من الحواشي * فصل في مكان الحضنة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو اراد الزوج ان يخرج من البلد اراد اخذ ولده الصغير ممن له الحضنة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان ارادت المرأة ان تخرج من المصر الذي هو فيه الى غيره فلزوج ان يمنعه من الخروج سواء كان معها ولد اولم يكن وكذلك اذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للخروج اخراجها كذا في البدائع * واذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته ارادت ان تخرج الولد عند انقضاء عدتها الى مصرها فان كان النكاح وقع في مصرها فلها ذاك وان كان وقع في مكان غير مصرها فليس لها ذلك الا ان يكون بين موضع الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الاب لمطالعة الولد يمكنه الرجوع الى منزله قبل الليل حينئذ هذه بمرئته من اليمينات في مصر ولها ان تتحول من محله ولو ارادت ان تنتقل ببلد ليس ببلدها وام يقع منه النكاح فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * ولو انتقل من مصر الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها لكن اصل العمدان بها ليس لها ذاك على رواية البسموط وهو الصحيح كذا في الفناوي الكبيرين * واذا كانت المرأة والزوج من اهل السواد ارادت ان تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان نهى بها بحيث يمكن للاب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج * وان كان الاب متوطنا في المصر ارادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذاك وان كانت بعيدة من المصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها فلم يملك كما في المصر

وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر كذا في البدائع * وان ارادت ان تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذاك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط * وليس للمرأة ان تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بية بعد ان يكون زوجها مسلما او ذميا وان كان كلاهما حريين فلها ذلك كذا في اليبايع * وان ماتت الام حتى وصلت الحضنة الى الجدة ام الام فليس لها ان تنقل الى مصرها وان كان اصل العقد فيه وكذا ام الولد اذا اعتقت لا تخرج الوالد من المصر الذي فيه ابوه كذا في غاية البيان * غير الجدة كذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها فحاصمته في ولدها وارادت رده عليها قال ان كان الزوج اخرجها اليها بمصرها فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيته قال وان كان اخرجها بغير امرها فعليه ان يجيء به اليها * ابن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم رد المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يرد ولدها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظهيرية * واذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لزواجها له ان يسافر به الى ان يعون حق امه كذا في البحر الرائق ناقل عن الفتاوى السراجية والله اعلم بالصواب * الباب السابع عشر في النفقات * وفيه ستة فصول * الفصل الاول في نفقة الزوجة * يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية يدخل بها او لم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضي خان * سواء كانت حرة او مكاتبه كذا في الجوهرة النيرة * تكموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع والمختار انها ما لم تبلغ تسعالم تبلغ مبلغ الجماع وعليه الفتوى هكذا في التاتارخانية * والصحيح انه لا عبرة للسن وانما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي * المرأة ان كانت صغيرة ومثلها لا توطأ ولا تصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب هكذا في المحيط * الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشائخ بلخ رح من قال لا تستحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى

في الفتاوى الغيائية * فإن كان الزوج قد طالبها بالنفقة فان لم تمتنع من الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة ما اذا امتنعت من الانتقال فان كان الامتناع بحق بان امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة واذا كان الامتناع بغير حق بان كان اوفاء المهر او كان المهر مؤجلا ووهبته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط * وان بشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها الناشئة هي الخارجة من منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف صوملا لو امتنعت من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فممنعه من الدخول عليها لان نفقة لها لان تكون سألته ان يحولها الى منزلها او يكتري لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي * وان كانت مهلت بنفسها لم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان * رجل يسكن ارض المملكة يريد ارض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا تعد معك في ارض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانعت بالامتناع من ذلك وتصبر ناشئة وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلى والمرأة تابی ان تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية * اذا تغيبت المرأة عن زوجها او ابت ان تتحول معه حيث يريد من البلد ان وقد اوفاه مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وباقى المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدحل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما لان نفقة لها سواء اوفاه المهر ام لا قال الشيخ الامام ابو القاسم الصفا وهذا كان في زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ان يعاقرها وان اوفى صداقتها كذا في المحيط * اذا حبست المرأة في دين فلان نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على ادائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على انه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهرة النيرة * وهذا اذا كان للزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجد نية مكانا يصل اليها فالبواجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو فصبتها فاصب وهرب بها او حبست ظلما ذكر الخصاف انها لا تستحق قال الصدر الشهيد حمام الدين وعليه الفتوى كذا في الغيائية * ولو حبس الزوج وهو يقدر على اداء الدين اولم يقدر او هرب فلها النفقة كذا في غايه السروجية * وان حبس في منجن المظان ظلما لاختلافه والصحيح انها تستحق لان نفقة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الزوج في بلدة اخرى

قدر سفر فبعث إليها الخمولة والزاد حتى تنتقل إليه ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة كذا في الوجيز للكردي * والأصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لاتصلح للجماع فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع أولا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا يطبق كذا في المحيط * وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذا لك اذا كان الزوج محبوبا او غنيا او مريضا لا يقدر على الجماع او خارجا للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع * وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها للعجز من قبلها فصار كال محبوب والعين اذا كانت تحته صغيرة كذا في التبيين * ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مريضا يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها ايضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لاتمنع من النقلة لو طال بها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالصحيحة كذا ذكر في ظاهر الرواية وان نقلت وهي صحيحة ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لاتستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بالخلاف كذا في البدائع * ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت الزوج في محفة او نحوها فلم تنتقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى فاضلي خان * المرأة اذا كانت رتقاء او قرناء او صارت مجنونة او أصابها بلاء يمنع من الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط * ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت فلا محرم ولا زوج فهي ناشئة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعا وان كانت انتقلت الى منزل الزوج فقد قال ابو يوسف رح لها النفقة وقال محمد رح لان نفقة لها كذا في البدائع * وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج * وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا ويجب عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجبر الكراء ما اذا حجت للتطوع فلا نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج معها كذا في الجوهرة النيرة * وان حجت مع زوجها حجة نفلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر كذا في فتاوى فاضلي خان * اجمعوا على ان الصوم والصلوة لا يسقط النفقة كذا في فاية السروجي * رجل اتهم بامرأة بها حبل فزوجها ابوها منه والزوج ينكر ان يكون له الحبل منه جاز النكاح

ولا نفقة على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي * وأما إذا أقر الزوج أن العجل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط * وإذا كان لرجل نسوة بعضهم حرائر مسلمات وبعضهن أماء أو ذميات فهن في النفقة سواء كذا في التنازع خانية * كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة * قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة وأخذت ذلك شهراً ثم ظهر فساد النكاح بان شهد الشهود أنها اخته من الرضاعة وفرق القاضي بينهما رجع الزوج على المرأة بما أخذت وما إذا انفق الزوج ما يهاهما مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشئ كذا ذكره الصدر الشهيد رح في شرح ادب القاضي كذا في الذخيرة * وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة * ولو ألتى منها أو ظاهر منها فلها النفقة ولو تزوج اخت امرأة أو صمتها أو خالتها ولم يعلم بذلك حين دخل بها وفرق بينهما ووجب عليه أن يعتزل منها مدة عدة اختها فلا مرأته النفقة ولا نفقة لاختها وإن وجبت عليها العدة كذا في البدائع * إذا كان زوج المرأة موسراً لها خادم فرض عليه نفقة الخادم هذا إذا كانت حرة فإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فإن كان لها حادمان أو أكثر لا يفرض لا أكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رح وقالوا إن الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي * واختلّفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وإن كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الرواية ولو كان الزوج معسراً لا يجب عليه نفقة خادمها وإن كان لها خادم فيمارواه الحسن من أبي حنيفة رزخ وهو الأصح هكذا في التبيين * وإذا قال الزوج لا مرأته لا انفق على أحد من خدمك لكن أعطى لك خادماً من خدمي لينجذب بك وأبت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادماً وأحد من خدم المرأة * امرأة لها مبالغيك فقالت لزوجها انفق فإيهم من مهرى فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لا نك استعبد منهم فما انفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فإن كان حاضراً صاحب المائدة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وإن طلبت إلا إذا ظهر للقاضي أنه يضربها ولا ينفق عليها فيفرض لها النفقة وإن لم يكن

صاحب المائدة قال قاضي يفرض لها النفقة في كل شهر وامره ان يعطيها هكذا في المحيط * ولا يقدر نفقتها بالدراهم والدنانير على سعر كان بل يقدر بها على حسب اختلاف الاسعار فلا ورخصها مائة للجانبين كذا في البدائع * ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع اليها كل شهر فان لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها ان تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى * واذا اراد الفرض والزوج موسرياً كل الخبز الحواري واللحم المشوي والمرأة معصرة او على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغياثية * وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار ان كانا موسرين ونفقة العسار ان كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو كانت معصرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة او باجتين وان كان الزوج موسراً مفرط اليسار نحو ان يأكل الحلواء والحمل المشوي والباجات وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه ان يطعمها ماياً كل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة او باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج في اليسار والاعسار كذا في الكافي * وبه قال جمع كثير من المشائخ رح وقال في التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير * وقال مشائخنا رح والمستحب للزوج اذا كان موسراً مفرط اليسار والمرأة فقيرة ان يأكل معها ماياً كل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب مرفته في فرض النفقة من اعتبار حال الزوج او اعتبار حالهما فهو الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة * اذا كان هو معسراً وهي موسرة سليم لها قدر نفقة المعسرات في الحال والزائد يبقى ديناً في ذمته كذا في التبيين * وان قال انا معسر وهي نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان تقيم المرأة البينة فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى عليه بنفقة الموسرين وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن لهما بينة وطلبت من القاضي ان يسأل من حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً فان اخبره مدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان اخبره مدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة * يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر وبلغنا ذلك لا يقبل القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة الموسر كذا في الكافي * وان قالت لا اطبخ ولا اخبز قال في الكتاب لا تجبر

لا يجبر على الطبخ والخبز على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً او يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز
قال الفقيه ابو الليث رح ان امتنعت المرأة من الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان يأتيها
بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات الاشراف
لكن بها مالة تمنعها من الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً كذا
في الظهيرية * قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها بآية وان كان لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق *
ولو استأجرها للطبخ والخبز لم يجوز ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك كذا في البدائع * ويجب
عليه آلة الطحن وآنية الاكل والشرب مثل الكوزة والحجرة والقدور والمعرفة واشباه ذلك كذا
في الجوهرة النيرة * ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها خان خادمها
اذا امتنعت من هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة * والنفقة
الواجبة المأكل والملبس والسكنى اما المأكل فالدقيق والماء والملح والخبث والدهن
كذا في التاتارخانية * وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادام كذا في فتح القدير *
ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالملشط والدهن وما تفتسل به الرأس من السدر
والخطمي وما تنزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة اهل البلد * واما ما يتصدق به المتلذذ
والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هيأة لها وان شاء تركه
فاذا هيأة لها فعليها استعماله واما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهوكة لا غير ويجب
عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا
في السراج الرواج * وعليه من الماء ما تفتسل به ثيابها وبदनها من الوسخ كذا في الجوهرة النيرة *
وفي فتاوى الشيخ ابي الليث رح بمن ماء الاغتسال على الزوج وكفا ماء وضوءها عليه ضربة
كانت او فقيرة * وفي الصيرفة وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى جنادر الشهيد رح وهو اختيار
قاضي خان كذا في التاتارخانية في باب الغسل * واجرة الغالبه عليها ان استأجرت لو استأجرها
الزوج فعليه وان حضرت بلا اجازة فلقائل ان يقول على الزوج لانه مؤونة الوطى ويجوز ان يقال
عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي * رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي
ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له ضربة سقر كذا في الفقيه نافلا من فتاوى قاضي خان
وصاحب المحيط * امرأة جاءت الى القاضي وقالت ان افلانة بنت فلان ابن فلان وان زوجي

فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير والطعام او الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوحة الغائب فان القاضي يا مرها ان تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند اصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح واقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وانكر كلفها القاضي بأعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة * اليوم القضاة يفرضون النفقة بمذهب زفر والامام الثاني لحاجة الناس كذا في الوجيز للكردي * واذا غاب الرجل وله مال في يدرجل يعترف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال امانة في يده او ديناً او مضاربة وبأخذ منها كفيلاً بها وكذا ايضاً يحلفها القاضي بالله ما اعطاها النفقة ولم يكن بينكما سبب يسقط النفقة من نشوز او غيره كذا في الجوهرة النيرة * وان علم القاضي احدهما اما الزوجية او المال يحتاج الى انفراد بالامس بمعلوم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فارادت المرأة اثبات المال او الزوجية او مجموعهما بالبينة ليقضى لها في مال الغائب او لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رح يسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والاتؤمر بالاستدانة وبه قال الثلاثة وعليه عدل القضاة اليوم وبه يفتي كذا في العيني شرح الكنز * ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يجعل لها النفقة فقد مضى الامر وان كان قد جعل واقام البينة على ذلك او لم تقم له بينة واستحلفها فنكلت فهو بالخيار ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من الكفيل ولو اقرت المرأة انها كانت قد مجلت النفقة من الزوج فان الزوج بأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع * وان رجع الغائب وانكر النكاح بالتول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله ان يأخذ من ايها شاء ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من المودع واما في الدين

بأخذ من الغريم ثم يرجع الغريم على المرأة كذا في التاتارخانية * وإذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع إلا إذا قال بينة الزوج إن الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في البعناينة * وإن قال الدافع كنت أعلم بالزوجة ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي * أو دعيته أولى من الدين في البداية بالانفاق عليها * وبعد ما أمر القاضي المديون أو المودع إذا قال المودع دفعت المال إليها لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون إلا ببينة كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا كانت الودعيته والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تتبع شيئاً من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها من خلقة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط * المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضي خان * في كل موضع كان للقاضي أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلم أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء * وإذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال أحسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك كذا في المحيط * ولو قضى القاضي بالنفقة فعلا الطعام أو رخص فإن القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية * ولا يفرق بعجزه عن النفقة ويؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنز * ظهور العجز عن النفقة إنما يكون إذا كان الزوج حاضراً أو إذا غاب الرجل من أمرأته فبينة منقطعة ولم يخلف نفقة لهذه المرأة فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي فكتب القاضي إلى من غاب لم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما هل يقع الفرقة والصحيح أنه لا يصح قضاؤه فإن رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فجاز قضاءه فالصحيح أنه لا ينفذ لأن هذا القضاء ليس في مجئ فيه لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية * إذا خاضعت المرأة زوجها في نفقة ما مضى من الزمان قبل أن يفرض القاضي لها النفقة وقبل أن يترده فيما على هي فإن القاضي لا يبيح لها أن ينفق ما مضى هبنا كذا في المحيط * استدان على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت أنها لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون متطوعة بالانفاق سواء كان الزوج فائداً أو حاضراً ولو انفقت من مالها بعد الفرض والتراضي لمها أن ترجع على الزوج وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانتها من القاضي أو بغيره فإنه غير أنها إن كانت بغير إذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم

ان يطالب الزوج بما استدانته وان كانت باذن القاضي لها ان تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هكذا في البدائع * واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا او ثرا صيا على نفقة كل شهر فمضت اشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد كانت استدانته فانفقت او انفقت من مال نفسها ماتت او ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلبها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة واما اذا امرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم مات احدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحانم الشهيد رح في المختصر وهو الصحيح * وكذلك في مسئلة الطلاق يجب ان يكون الجواب هكذا كذا في المحيط * ولا تورد النفقة المعجلة ولو قامة لموت احدهما او تطلية اياها عند ايجبة وابي يوسف رح وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق * وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى النفقة للثني طلقها لثاني مدة المحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان اعطى النفقة وشرط فقال انفق عليك على ان تتزوجيني فزوجت نفسها منه اولم تزوج كان له ان يرجع عليها وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذان ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان حال الزوج في العسرة معلوما للقاضي فالقاضي لا يحبس هكذا في المحيط * وان لم يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضي في اول مرة لكن بأمره بالانفاق ويخبره انه يحبسها ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا حبسه القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة واذا حبسه القاضي شهرين او ثلثا يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة اشهر والصحيح انه ليس بمقدر بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في اكبر رأيه انه لو كان له مال لصحرو يؤدى الدين بخلى مبيله ولا يمنع الطالب من ملازمته بل للطالب ان يدور معه اينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنعه من التصرف وان كان غنيا لا يخرج منه حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موثر وطلبت المرأة حبسه له ان يحبسها الا انه لا ينبغي ان يحبسها في اول

في اول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين او ثلثة بغيظه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبه حينئذ كما في سائر الديون كذا في البدائع * وان احبسها لا يستقط عنه النفقة وتؤمر بالا ستدانة حتى ترجع على الزوج اذا طهر له فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً في المجلس خالي القاضى لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحضر الزوج اياها كذا في المحيط * وان احبس المنفقة فما كان من جسد النفقة سلمه القاضى للمهر وغيره بالاجماع وما كان من خلاف الجنس لا يبيع عليه شيأ من ذلك ولكن يأمره ان يمنع نفسه ويخذه في سائر الديون في قول ابي حنيفة ر ح ومند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله يبيع عليه كذا في البدائع * ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع عندهما يبدأ بالعروض وان لم يرض العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العنار كذا في الذخيرة * رجل له صامدة واحدة لا يحرم على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيهان * ولوا ختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضى فالقول قول الزوج والمينة بينهما كذا في الوجيز للكردي * وان فرض النفقة للمرأة على الزوج وابها على الزوج بنية المهر فاعطاها شيئاً ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاحل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاده هذا اذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر عادة اما اذا كان شيئاً لا يعطى في المهر مادة كقصعة ثريدور صيف وطبق فاكهة وما اشبه ذلك فلا يتسل قول الزوج كذا في المحيط * واذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه والحكم به من النفقة في الجنس او القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعث اليها بثوب قالت هو هديته قال الزوج هو من الكسرة فالقول قول الزوج مع يمينه الا ان تقيم المرأة البينة انه بعث به هدية وان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر بما ادعاه وكذلك ان بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط * واذا ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كذا في المحيط * امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب مني وطلبت كفيلاً بالنفقة قال ابو حنيفة ر ح ليس له ان ذلك وقال ابو يوسف ر ح اخذ كفيلاً بنفقة شهر واحد استحمنا با وعليه الفتوى * ولو علم انه يمكث في السفر اكثر من الشهر ياخذ الكفيل باكثر من شهر عند ابي يوسف ر ح كذا في الخلاصة * رجل

ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر من زوجها قال ضمان النفقة باطل الا ان يسمى لكل شهر شيئاً ومعناه ان الزوج مع المرأة اصطلاحاً على شيء مقدّر للنفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في الذخيرة * وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلاً الا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك من زوجك بنفقة سنة كان كفيلاً بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ابداً او ما جئت كان كفيلاً بالنفقة مادامت في نكاحه * واذا كفل انسان بنفقة شهر او سنة فطلقها زوجها بائناً او رجعها يؤخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خاصمته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها ابو الزوج انا اطيك النفقة باصطاحا مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اصطاحا من النفقة كذا في فتاوى قاضي خان * المرأة اذا ابرأت الزوج من النفقة بان قالت انت بريء من نفقتي ابداً ما كنت امرأتك فلن لم يفرض القاضي لها النفقة فالبراءة باطلة وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح الابراء من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد ما مكثت شهراً ابرأتك من نفقة ما مضى وما يستقبل يبرأ من نفقة ما مضى ومن نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى * وهكذا في التجنيس والمزيد * ولو قالت ابرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير * واذا اصالحتم المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز * ثم الاصل في جنس مسائل الصلح من النفقة ان الصلح من النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما تقديراً للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضي الزوجين على شيء لكل شهر او كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر واذا وقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بحال كما لو وقع الصلح على مبداء أو ثوب ينظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديراً للنفقة ايضاً وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير ان يجوز الزيادة على ذلك والنقصان منه فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا اصالحتم المرأة زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فقالت المرأة لا يكفيني هذا القدر كل اهلها من تخصصه حتى يزيدا

مقدار ما يكفيها اذا كان الزوج مومنا واذا صالحته المرأة زوجها على ثلثة دراهم نفقة كل شهر
 نه قال الزوج لا يطبق ذلك فانه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الا ان
 يبرأ منه القاضي يريد به الا ان يتعرف القاضي من حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروا انه لا يطبق
 ذلك نقص منه وارجب على قدر طاقته قال فان لم يمض شيء من الشهر حتى صالحها من
 هذه الثلثة الدراهم على شيء ان كان شيئا يجوز للقاضي ان يفرض لها في نفقتها بحال نحو ما اذا
 صالح من هذه الثلثة الدراهم على ثلثة محلاتيم بعينه او بغير عينه يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة
 وان كان شيئا لا يجوز للقاضي ان يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا
 من الجواب في الصلح من النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة * واذا صالح امرأته من كسوتها
 على درع يهودي وملحفة زطي وخم ارشامي جاز كذا في الذخيرة * واذا صالح امرأته من
 نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جائز فان استحق الثوب بعد ذلك بنظر ان وقع الصلح
 على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة او بعد ما اصطاح على شيء لنفسه كل شهر ثم وقع الصلح
 من ذلك على هذا الثوب فانها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح عليه اول مرة
 واما اذا وقع ابتداء الصلح على الثوب فانها ترجع بقيمة الثوب وهو نظيره الووقع الصلح من
 نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له اجلا او جعل له اجلا وان كان قبل فرض القاضي
 وقبل اصطلاحهما جاز وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي او بعد اصطلاحهما لا يجوز كذا
 في المحيط * واذا كان للرجل امرأتان احدهما حرة والاخرى امته يواها المولى بينا فصلاهما
 عن النفقة وقد شرط الامة اكثر مما شرط الحرة جاز وان كان المولى لم يبرأ لها بيتا فصلاحت زوجها
 من نفقة لم يجوز هذا الصلح وكان له ان يرجع بذلك وكذلك اذا صالح الرجل امرأته من نفقتها
 وبكاهها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو صالحته على اكثر في النفقة والكسوة ان كان قد رما
 يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قد رما لا يتغابن الناس بالزيادة مودودة ويلزمه نفقة مثلها كذا
 في الخلاصة * العبد اذا تزوج بالمولى كان عليه نفقة المرأة يباغ في النفقة مرة بعد اخرى
 كذا في فتاوى قاضي خان * وللمولى ان يفديه فلو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل
 في الصحيح كذا في الجوهرة الميرة * وان تزوج مدبر باذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه
 وكذا المكاتب ما لم يعجز بان مجز بيع فيها فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة

عليهم ولا مهر كذا في الكافي * فان متق واحد منهم جاز نكاحه حين متق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعتق البعض عند ابي حنيفة رح بمنزلة المكاتب كذا في المحيط * وان زوج امته من عبده فنفتها على المولى بواها اولا كذا في الكافي * فان قال المولى لا انفق عليها يجبر على نفقتها كذا في التاتارخانية * ولو زوج ابنه من عبده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع * المنكوجة اذا كانت امه ان بواها المولى بينا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وام الولد * والتبوتة ان يخلي بينها وبين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بواها المولى بيتا ثم بداله ان يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام ولو بواها بيت الزوج وكانت تجيء في اوقات الى مولاها فتخدمه من غير ان يستخدمها قالوا لا يسقط نفقتها كذا في البدائع * ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها اهل المولى ومنعوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط * المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحره ولا تحتاج الى التبوتة كذا في فتاوى قاضي خان * سئل والدي رح عن امه زوجها مولاها من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد لطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التاتارخانية ناقلا عن اليتيمة * واذا تزوج العبد او المدبر او المكاتب امرأة باذن المولى فولدت امرأته اولادا لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حرة او امه او مدبرة او ام ولد ومكاتبه ففي ما اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليها وفيما اذا كانت المرأة مدبرة او ام ولد فاولادها بمنزلتهما فيكون نفقتهم على مولاها وهو مولى ام الولد والمدبرة وفيما اذا كانت امه لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان لأم مال واذا لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذلك الحر اذا تزوج امه او مكاتبه او ام ولد او مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في الذخيرة * وان كان مولى الامه وام الولد والمدبرة فقيرا وابوالاولاد غني هل يؤمر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من ام ولد او مدبرة يؤمر الا بالانفاق عليهم كذا في المحيط * ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضي خان *

رجل كاتب عبده وامته فزوجهها منه فولدت ولدا فنفقة الولد على الام دون الاب وهذا بخلاف
 مالو وطى المكاتب امته نفسه فولدت له ولدا فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذ اتزوج المكاتب
 امته رجل فولدت منه ولدا وام تلد حتى اشترى ادا المكاتب فوادت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب
 كذا في المحيط * الكسوة واجبة عليه بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفا وشتاء كذا في التاخيانية
 ناقلا من البنابيع * وانما يفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر مرة كذا في المبسوط *
 ولو فرض لها الكسوة في مدة ستة اشهر ليس لها غيرها حتى تمضي المدة فان تجرقت قبل مضيتها
 ان كانت بحيث لو لبسناها معتاد الم تتخرق لم يجب عليه والاوجب وان بقى الثوب بعد المدة
 ان كان بقاؤه لعدم اللبس او اللبس ثوب غيره او السنة يومادون يوم فانه يفرض لها كسوة اخرى
 والاملاك كذا في الجوهرة النيرة * ولو مضت الكسوة والنفقة او سقطت لم يجدد غيرها حتى يمضي الفصل
 بخلاف المحارم كذا في غاية السروجي * ويجب عليه ان يعطيها ما يفتقرش للزوجة عليه على قدر
 حال الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير
 في الصيف ولبد في الشتاء ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعد ان يبسط حصير كذا في السراج الوهاج *
 قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم
 ايضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قميص كرباس وازار وكساء كاربص ما يكون وفي الصيف
 قميص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قميص طين وازار كرباس وكساء رخيص
 وفي الصيف مثل ذلك فقد اوجب لها في الشتاء من الكتف اكثر مما يجب عليه في الصيف
 ثم لم يفرض لخادمها الخمار قل في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخف بحسب ما يكتفيها
 قال مشائخنا رح ما ذكر محمد رح في الكتاب من بيان الخادم وكموتها فهو بناء على ما داتهم
 وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت وعلى القاضي
 اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت وممكن الابانة لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة
 كذا في المحيط * والله اعلم بالصواب * الفصل الثاني في السكنى * يجب السكنى لها عليه
 في بيت خال من اهله واهلها الا ان تختار ذلك كذا في العيني شرح السكنى * وان اسكنها
 في منزل ليس معها احد فشكت الى القاضي ان الزوج يضربها ويؤذيها ومالت القاضي
 ان يأمره ان يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واماءته فان علم القاضي ان الامر

كما قالت زجره من ذلك ومنعه من التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان حيران هذه الدار قوما صالحين
انرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذكر وامثل الذي ذكرت زجره من ذلك ومنعه
من التعدي في حقها وان ذكروا انه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثمه وان لم يكن في جواره
من يوثق به او كانوا يميلون الي الزوج فالقاضي يأمر الزوج ان يسكنها في قوم صالحين
ويسأل من ذلك وبنى الأمر على خبرهم كذا في المحيط * امرأة ابنت ان تسكن مع ضررتها
او مع احماؤها كما مضى وضررتها فان كان في الدار بيوت و فرغ لها بيتا وجعل لبيتها خلقة على حدة ليس
لها ان تطالب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الابيت واحد فلها ذلك وان قالت لا اسكن
مع امك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا اسكن مع ام ولدك كذا في الظهيرية * وبه
افتى برهان الائمة كذا في الوجيز للكردي * واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امها او احدا
من اهلها من الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول
عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وبه اخدمنا بخارج وعليه الفتوى
كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل لا يمنعها من الخروج الي الوالدين في كل جمعة مرة وعليه
الفتوى كذا في غاية السروجي * وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم
من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج
لزيارة المحارم كالخالق والعممة والاخت فهو على هذه الاقاويل كذا في فتاوى قاضيخان * وليس
للزوج ان يمنع والديها ولدها من غير اهلها من النظر اليها وكلاهما في اي وقت اختار واهكذا
في الهداية * في مجموع النوازل فان كانت قابلة او غائبة او كان لها حق على آخر او لا خر عليها
حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة
لا ياذن لها ولا تخرج * ولو اذن وخرجت كانا عاصيين ويمنع من الحمام كذا في فتح القدير *
ولو اذن لها الخروج الى مجلس الوعظ الخالي من البدع لا بأس به ولا تسافر مع مبدع ولو خصيا
ولا مع ابنها المجوس ولا باخيها رضا ما في زماننا ولا با امرأة اخرى ولا بالغلام المحرم الذي
لم يحتمل الا ان يكون مراهاقا ابن بنتي عشرة او ثلث عشرة والصغيرة التي لا تنهى تسافر
بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج امها كذا في الوجيز للكردي *
وليس لها ان تعطى شيئا من بيته بغيرانه ولا تضوم بغير فرض كذا في فتاوى قاضيخان *

الفصل الثالث في نفقة المعتدة * المعتدة من الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا حاملا كانت المرأة لو لم تكن كذا في فتاوى فاضيلان * الأصل ان الغرفة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعنى من جهة غيرهما فلها النفقة فللملازمة النفقة والسكنى والمبانية بالخلع والايلاء وردة الزوج ومجامعة الزوج أمها تستحق النفقة وكذا امرأة العيبين اذا اختارت الغرفة وكذا ام الولد والمدة اذا اعتقتا وهما عند زوج وقد بواهما المولى بيتا واختارت الغرفة وكذا الصغيرة اذا ادركت فاختارت نفسها وكذا الغرفة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة * وان ارتدت او طأعت ابن زوجها او اباه او لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحصا ناولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا كذا في البدائع * فان أسلمت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نشزت طلقها ثم تركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط الصرخى * والأصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة كذا في البدائع * وان طلقها ثلثا ثم ارتدت والعيان بها لله سقطت نفقتها لا لعين الرده ولكن لا بها تحبس حتى تتوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لا ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة وان قابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزوال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلثا او بائنا فاما المعتدة من طلاق رجعي اذا ارتدت فحبست اولاً فلا نفقة لها كذا في الكافي * ولو طأعت ابن زوجها او اباه في العدة او لمسته بشهوة فان كانت معتدة من طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا او كانت معتدة من فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحقت بدار الحرب ثم ماتت واسلمت او حبست واسلمت او لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع * لانهمة للمتوبين جنبها زوجها سواء كانت حاملا او حائلا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في الصراح الوهاج * ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة * والمعتدة اذا كانت لا تلزم بين العدة بل تمكن زماقا وتبرز زماقا لا تستحق النفقة كذا في الطهيري * ولو طأعتا وهي نائمة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النعمة وان طألت العدة بارتفاع الحبس كان

لها النفقة الى ان تصير آيسة وتنقضي مدتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحيف
كان القول قولها مع اليمين فان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها
ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى صنتين
فان مضت للسنتان ولم تلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم اخض الى هذه المدة وطلبت النفقة
كان لها النفقة الى ان تنقضي مدتها بالحيف او تصير آيسة فتنقضي مدتها بالاشهر كذا
في فتاوى قاضي خان * وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيف فلها النفقة
وكذلك لو كانت صغيرة يجامع منها فطلقها بعد ما دخل بها انفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت
فيها واستقبلت مدة الاقراء انفق عليها حتى تنقضي مدتها كذا في البدائع * واذا خرج
احد الزوجين الحربين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة * وكما تستحق المعتدة
نفقة العدة نستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضي خان * ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط
من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح * المعتدة
اذا لم تحاصم في نفقتها ولم يفرض القاضي لها شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط *
واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في مدتها وقد استدان على الزوج اولم تستدن ثم انقضت مدتها
قبل ان تقبض شيئا من الزوج فان استدان بامر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج
فان استدان بغير امر القاضي اولم تستدن اصلا قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الاطلاعي *
رجل غاب عن امرأته فتزوجت امرأته بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول
فرق القاضي بينها وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في مدتها لا على الاول
ولا على الثاني * رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة
ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول
المبني حنيفة رح * منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي
بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وجب عليها العدة منها ولا نفقة لها على احد
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلق امرأته وهي امه طلاقا بائنا وقدم كان المولى بواها مع
زوجها بيتا حتى وجبت النفقة ثم اخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم اراد ان يعيدها

الى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وإن لم يكن تبوأ هذا المولى بيتا حتى طلبها الزوج ثم اراد ان يموتها مع الزوج في العدة فيجب النفقة فانها لا تجب * والأصل في هذا ان كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت الى حال لا نفقة لها ان تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا بالنكاح كذا في البدائع * رجل تزوج امرأة وام يموتها بيتا حتى طلقها طلاقا رجعيًا كان لمولاه ان يا مر الزوج ليتخذها بيتا وينفق عليها وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يدخل بينها وبين زوجها وليس له ان يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبرئة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فرائض القاضي حان * ولو طلقها الزوج طلاقا رجعيًا ثم اغتتها المولى كان لها ان تطلب من الزوج حتى يموتها بيتا وينفق عليها لانها ما كانت امر نفسها وان كان الطلاق بائنا فالزوج لا يتخذونها بيتا واحدها ولا اخذه بالسكنى وهل لها ان تأخذه بالنفقة والصحيح انه ليس لها ذلك * واذا انفق ام وأده لا نفقة لها في العدة وكذلك لوصات المولى حتى صفت ام الولد بموته لا نفقة لها في تركه الميت واكره ان كان لها ولد فنفقتها تكون في نصيب الولد كذا في المحيط * قال في المصنف ربح في بقاءه وان رجلا قدمه امرأته الى القاضي ولما لبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانتصت مدتها في هذه المدة وحدثت المرأة الطلاق قال القاضي لا تقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فانه يا مره بالبيقة عليها فان عدلت الشهود أو اقربت ام احضرت ثلث حبس في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فلم اخذت منه شيئا ردت عليه كذا في الذمعية * فان قالت ام احص في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فان قال الزوج قد اخبرتنى ان عدتها قد انقضت ام يقول قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع * ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهي تدعى بالطلاق او تنكر فانه ينبغي للقاضي ان يمنع الزوج من الدخول عليها والختوبة معها مادام القاضي مشغولا بتزكية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع ولكن يجعل معها امرأة امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج مدلا ونفقة الامينة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني او تقول ام طلقني او تقول لا ادري اطلقني ام لا بطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضي لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضي يقضي لها بمقدار نفقة العدة الى ان يسأل من الشهود

فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انتقضت العدة لم يزد ها القاضي على نفقة العدة شيأ بعد هذا ان زكيت الشهود و فرق بينهما سلم لهما ما اخذت من النفقة وان لم تزك الشهود وجب عليها ان ترد على الزوج ما اخذت من النفقة كذا في المحيط * وان اعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشي كذا في التا بارخانية * امرأة اقامت بينة على رجل بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو اراد القاضي ان يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد امتدانت وعذبت البينة اخذت نفقتها منذ فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي تجحد فاقام عليها بينة لانفقة لها * اختان ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل تزوجها وهو يجحد فاقامت البينة على النكاح والدخول فلهما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عاينه الخصاص * امرأة اخذت نفقتها من زوجها شهرا ثم شهد شاهدان انها اخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما اخذت كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب *

الفصل الرابع في نفقة الاولاد * نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد كذا في الجوهرة النيرة * الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير ياخذ لبن غيرها لا تجبر الام على الارضاع وان لم ياخذ الولد لبن غيرها قال شمس الائمة الحلواني رح في ظاهر الرواية لا تجبر ايضا وقال شمس الائمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب ولا للولد مال تجبروا لام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * وهو الصحيح * ارضاع الصغير اذا كان يوجد من ترضعه لئما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال واذا كان له مال فيكون مؤبدة الرضاع في مالى الصغير كذا في المحيط * ويستاجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه اما اذا لم توجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والاول مال القدوري وشمس الائمة السرخسي كذا في الكافي * وليس على الطئر ان تمكث عند الولد في بيت امه اذا لم يشترط عليها ذلك ونستغنى الولد عنها في تلك الساعة واذا ابت الطئر ان ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الا رضاع عند الام كان لها ان تحمل الولد الى منزلها وترضعه او تقول اخرجوه فارضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد

على الام وان شرطوا في عقد الاجارة ان تكون الطئر عند الام يلزمها الوفاء بما شرطته كذا في شرح
 الجامع الصغير لقاضي خان * واذا ولدت امته منه او ام وادته فانه ان يجبرها على ارضاع الولد
 لان لبنها ومنافعها له ولو اراد ان يسلم الولد الى غيره وارادت قتي ارضاعه فله ذاك كذا
 في السراج الوهاج * وعن محمد بن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وهو لا يأخذ لبن غيره تجبر على بيعه الاجارة بالارضاع كذا في الوجيز لسكر دري * وان استأجرها
 وهي زوجته او معتدته عن طلاق رجعي لترجع ولدها لم يجز كذا في الكافي * المعتدة
 عن طلاق بائن او طلاقات ثلث في رواية ابن زياد تستحق اجر الرضاعة وعليه الفتوى هكذا
 في جواهر الاخلاط * وان مضت مدتها فاستأجرها لارضاع فولدها جازنا قال الاب
 لا استأجرها وجاء غيرها فرضيت الام بمثل اجر الأجنبية او غيرها فهي أولى به وان الممست
 زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي * وان استأجرها وهي منكروهة او معتدته لارضاع
 ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية * ولو صالحت المرأة زوجها من ارضاع على شيء
 ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة
 من طلاق بائن او طلاقات ثلث جاز على احدى الروايتين فانها صالحتها على شيء بعينه جاز
 وان صالحت على شيء بغير عينه لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع جاز
 الاستيجار ووجبت النفقة لا تستط بموت الزوج لانه اجرة وليس بنفقة هدا في الذخيرة
 وبعد العظام يفرض القاصي نفقة الصغار على قدر طاقته الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على
 الاولاد فان لم تكن الام نفقة يدفع الى غيرها ليتنقى على الولد * امرأة طلقها زوجها ولها
 اولاد صغار فافتقرت اليها فبقيت نفقتهم خمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت هشرين
 ونفقة مثلهم في تلك المدة ما بددوهم ذكر في المنتقى ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت
 مشرين وان قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ما عيب النفقة بانها ترجع على ابيهم بنفقة مثلهم
 رجل معسر له ولد صغير ان كان له جل بقدر على الكسب يجب ما به ان يكتسب وينفق على
 ولده كذا في فتاوى قاضي خان * فان امي ان يكتسب وينفق ما بهم يجبر على ذلك ويجب
 كذا في المحيط * وان كان لا يقدر على الكسب يرض القاصي عليه النفقة وبامر الام حتى
 تستدين ما يزوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا ابسر وكذا لو كان الاب يجد نفقة الولد ويمتنع

من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة واستدانت الام وانفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بسائر ديونه * ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام وكل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشيء وان حصل له بمسئلة البناء نصف الكفاية يسقط نصف النفقة من الاب ويصنع الاستدانة بالنصف الباقي وكذا انما فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشيء كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يؤدي لها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ان كر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح واما ان المأمرة بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يؤدي اليها ذلك ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق كذا في الذخيرة * ونفقة الصبي بعد الغطام اذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط * وان كان مال الصغير غائب امر الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان انفق عليه بغير امره لم يرجع الا ان يكون اشهد انه يرجع ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع وان لم يشهد اذا كانت بيته يوم دفع انه يرجع وامافي القضاء فلا يرجع الا ان يشهد كذا في السراج الوهاج * وان كان للصغير بمقار او ارض او ثياب او حتيج الى ذلك بالنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة * صغير له اب معسر وجداً بوالاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك ديناً على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الاب كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في القديري * والصحيح من المذهب ان الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجد هكذا في الذخيرة * وان كان الاب زماً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جدة موسرة واب معسر امرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن الاب زماً وان كان زماً لا شيء عليه * ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزم كذا في فتاوى قاضي خان * الام اولى بالتحمل من سائر

من مائث الاقارب حتى لو كان الاب معصرا والام موسرة وللصغير جد موسر تؤمر الام بالانفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بكذا في الذخيرة * وان اعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة * واذا كان الاب المعسر اخ موسر يؤمر الاخ بالانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط السرخسي * الذكور من الاولاد اذا بلغوا جد الكسب وام يبلغوا في انفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا او يواجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم وام الا ناث فليس للاب ان يؤاجر من في عمل او خدمة كذا في الخلاصة * ثم في الذكور اذا اسلمهم في عمل فاكسبوا وامو الا بالاب يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما نضل من نفقتهم يحفظ ذلك عليهم الى يمت ببلوغهم كسائر املاكهم فان كان الاب مبدرا مسرفا لا يؤمن على ذاك فالتقاضي يخرج ذلك من بدنه ويجعله في يد امين ويحفظ لهم فاذا بلغوا سلم اليهم كذا في المحيط * وقال الامام الحلواني لئذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر الناص فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين من الكسب لا يهتدون اليه لا يسقط نفقتهم من آباءهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالالحافيات الركيكة وهذا بان الفلاسفة ولهم رشد والا لا يجب كذا في الوجيز للمكرري * وآفة الاناث واجبة مطلقا على الآباء ما لم يتزوجن لئلا لم يكن لهما ملل كذا في الخلاصة * ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون المولد عاجزا من الكسب لبرمته او مرض ومن يفدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى تاضيجهان * ونفس زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا او زمنا لانه من كفاية الصغير * وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختيار شرح المختار * الرجل البالغ ان كان زمنا او مقعدا او شلل اليدين لا ينتفع بهما او معتوها او مغلوجا فان كان له مال يجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له اب موسر وام موسرة يجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي ان يفرض له النفقة على الاب اجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط * وان صاغت المبركة زوجها من نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معصرا او موسرا بعد ذلك بنظر ان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من نفقتهم فان كان الزيادة مما يتغاهن الناس فيه بان كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تدبير المقدار في مقدار كفائتهم فانها تكون عفوا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تدبير المقدارين فانها

تطرح عنه وان كان المصالح عليه اقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة * اذا كان الرجل غائباً وله مال حاضر فان القاضي لا يامر احداً بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده الصغار الفقراء الذكور والاناث و الكبار الذكور الفقراء العجزة من الكسب والاناث الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضراً عند هؤلاء وكان النسب معروفاً او علم القاضي بذلك امرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم ان يثبت ذلك عند القاضي بالبينه لا يسمع منه البينه وكذلك ان كان ماله وذيعه عند انسان وهو مقر بها امرهم القاضي بالانفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقر به وان كان صاحب اليد او المديون منكراً فارادوا ان يقيموا البينه لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والدينار والبطمان ونحوها كذا في البدائع * واذا كان للغائب عند الوالدين او الولد او الزوجة ماله هو من جنس حقوقهم فانفقوا على انفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم واعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على انفسهم لم يضمن صاحب اليد وان اعطاهم بغير امر القاضي كان ضامناً له هذا اذا كان ما تركه الغائب من جنس حقهم فاما ان لم يكن من جنس حقهم فارادوا ان يبيعوا شيئاً من مال الغائب لنفقتهم اجمعوا على ان سوى الولد المحتاج لا يملك بيع عقار الغائب ولا يبيع عروضه بالنفقة واما الاب المحتاج فيملك بيع المنقول بالنفقة استحساناً ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيراً وهذا قول ابي حنيفة رح في كتاب المفقود * واجمعوا على ان حال حاضرة من يجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة بيع العروض والعقار كذا في المحيط * وان كان الاب قد مات وترك اموالاً وترك اولاداً صغاراً كانت نفقة الاولاد من انصباؤهم وكذا كل من يكون وارثاً فنفقته في نصيبه وكذلك امرأة الميت يكون نفقتها في حصتها من الميراث حاملاً كانت او حائلاً وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد اوصى الى رجل فالوصى ينفق على الصغار من انصباؤهم وان كان لم يوص الى احد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة اموالهم وضيقها * ويشترى للصغير خادم ما ان كان يحتاج الى الخادم لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فالقاضي يشتري ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى احد وله اولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم يكون في نصيبه كما ذكرنا وينصب القاضي وظيفاً في ماله فان لم يكن في البلدة قاض فانفق الكبار على الصغار

من انصباء الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فلما فيما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم كذا في الذخيرة * قال مشائخنا رح في رجلين كانا في سفرنا غمى على احدهما فانفق الآخر على المسمى عليه من مال المسمى عليه لم يضمن استحقاقا وكذا اذ مات فجهزه صاحبه من ماله وكذا العبيد المأذونون اذا كانوا في اليلاد فمات مولاهم فانفقوا في الطريق وبما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة * ولو كان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقرؤا بذلك واقروا بمقتبة انصباء الصغار ويرجى ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا لو مات الرجل ولم يوص الى احد وله لولد صغير وودعة عند آخر فبقي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه لم يمت رجوت ان لا يؤخذ كذا في الوجيز للكردي والله اعلم بالصواب * الفصل الخامس في نفقة ذوي الارحام قال ويجبر الولد الموسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كالأبوين ذميين قدرا على المكسب اولم يقدرا بخلاف الحربيين المستأمنين ولا يشارك الولد الموسر احدا في نفقة ابويه المعسرين كذا في العنابية * اليسار مقدر بالنصاب فيما روى من ابي يوسف رح وعليه الفتوى والنصاب نصاب حرمان الصدقة هكذا في الهداية * وادخلت الذكور والانات فلهذا لا يورثن ماله على السوية في ظاهر الرواية * وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه يقتضى كذا في الوجيز للكردي * وان كان للفقير ابناء احدهما واثق في العنى والآخرة ملك نصا با كانت النفقة عليهما على السواء ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء كذا في فتاوى قاضي خان * قال الشيخ الامام شمس الائمة قال مشائخنا رح انما يكون النفقة عليهما على السواء اذا تفاوتا في اليسار وتساويا في اليسار او اذا تفاوتا في اليسار واحشا يجب ان يتفاوتا في قدر النفقة كذا في الذخيرة * ثم اذا قضى الغاضى بالنفقة عليهما واثق احدهما ان يعطى الاب ما يجب عليه بالقاضى بامر الآخر بان يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بحصته وان كان للرجل المعسر زوجة ليست ام ابنه الكبير لم يجبر الابن على ان ينفق على امرأة ابيه وكذلك ام ولد وامت لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء الا ان يكون بالاب ملة لا يقدر على خدمة نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأبه ويخدمه فمجبى الجبر الابن على نفقة خا، م الاب منكوحة كانت او امة كذا في المحيط * الاب اذا كان فقيرا معسرا وله اولاد صغار محاربين وابن كبير موسر يجبر الابن على نفقة ابيه ونفقة اولاده الصغار

كذا في محيط السرخسى * والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان معسرا وهى غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة احد ابويه ولا يقدر عليهما جميعا فالام احق وان كان للرجل اب وابن صغير وهولا يقدر الا على نفقة احدهما فالابن احق وان كان له ابوان وهولا يقدر على نفقة احد منهما فانهما ياكلان معه ما اكل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية وان كان للابن زوجتان او اكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزمها عليهن كذا في الجوهرة النيرة * قال ابو يوسف رخ اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب زمنا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشا ركه يخشى على الاب التلف ذكرنا الجصاص في ادب القاضى ان كان الاب فقيرا ولم يكن كسوبا والابن فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضى ان ابنى يكتسب ما يقدر ان ينفق على القاضى ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل من قوته يجبر الابن على نفقة الاب منه وان لم يكن فيه فضل من قوته فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن وحده وان كان له زوجة واولاد صغار يجبر الابن على ان يدخل الاب في قوته ويجعله كاحد من عياله ولا يجبره على ان يعطى شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة اختلفوا فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسى * ويعتبر في حق الجد لاستحقاق النفقة الفقر لا غير على ما هو في ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام كالجد من قبل الاب وكذا يفرض نفقة الجدات من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في حق الاجداد ايضا كذا في المحيط * واما نفقة لكل ذى رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا زمنا او اعمى تجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية * ويعتبر اهلية الثرى لاحقيقته كذا في النقاية * لا يقضى بنفقة احد من ذوى الارحام اذا كان غنيا اما الكبار الاصحاء فلا يقضى لهم بنفقتهم على غيرهم وان كانوا فقراء * وتجب نفقة الابن الكبار من ذوى الارحام وان يكن صخيحات البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة * ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته احد حتى لو كان لها زوج معسرا وابن موسر من غير هذا الزوج او اب موسرا واخ موسر فنفقتها على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب والابن والاخ

اولا اخ بان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج اذا ايسر كذا في البدائع * واذا كان للفقير والد وابن ابن موسرين فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت بنته او ابن بنت وله اخ لآب وام فالنفقة على والد البنت بذكر كان او انثى وان كان الميراث للأخ لآل ولد البنت ولو كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجح باعتبار الذويل الذابت له في مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما على الجد اسدس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت واخت لآب وام وهما موسرتان فالنفقة على البنت وان كانتا تستويان في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله بخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن وان كان الميراث للأخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى متافقة وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا يستويان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت واخت لآب وام فالنفقة على ابنتها وان كانتا تشتركان في الميراث كذا في المحيط * ولو كان له ام وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر موارثهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذا اذا كان له ام واخ لآب وام وابن اخ لآب وام او عم لآب وام او واحد من العصبة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر موارثهما ولو كان له جد وجدة فالنفقة عليهما اسدسا ولو كان له عم لآب وام وعم لآب وام فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لآب وام وخال لآب وام فالنفقة على العم ولو كان له عم لآب وام وخال لآب وام فالنفقة عليهما اثلاثا ثلثاها على العمة وثلثها على الخال وكذا اذا كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لآب وام فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو ان يكون ذورهم محرم من اهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم نجوا بن فم او محرما غير ذورهم نحو الاخ من الرضاع والاخت من الرضاعة ارجما محرما لاهن قرابة نجوا بن فم وهو اخوه من الرضاع لا يجب النفقة كذا في شرح الطحاوي * ولو كانت له ثلثة اخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لآب وام وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسدسا ولو كان له عم وعمة وخالة فالنفقة على العم وان كان العم معسرا فالنفقة عليهما والاصل في هذا انه كل من كان يحرز جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت وان جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر موارثهم كل من كان يحرز بعض الميراث لا يجعل

كالميت فكانت النفقة على قدر مواريث من كان يرثه منه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب او هو صغير وله ابنة ابنة اخوة متفرقين نفقة الاب على اخيه لآبيه وامه وعلى اخيه لامه اسدا اسدا من النفقة على الاخ لام وخمسة اسداها على الاخ لاب وام. ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة * ولو كان للرجل ثلث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اخماسا لثلاثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام على قدر مواريثهن ونفقة الابن على عمته لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بحالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لآبيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لآبيه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام او على العمة لاب وام كذا في البدائع * الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبيينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو انفق على نفسه من مال الابن ثم خاصمه الابن فقال انفقته وانت موسر وقال الاب فعلته وانا معسر قال انظر الى حال الاب يوم المحضومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اتاما البيينة فالبيينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة * اذا فرض على الابن نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاع ان علم انه صادق يجبر نانيا وكذا سائر المحارم كذا في التاتارخانية * اذا كان الاب محتاجا وابى الابن ان ينفق عليه وليس ثمه قاض يرفع الامر اليه له ان يسرق مال ابنه وبوجود قاض ثمه يا ثم بسرقة ماله وباطاء الابن مالا يكتفيه يجوز له ان يأخذ الى ان يقع الكفاية وبسرقة فوق الكفاية يأثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم يكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق * وان كان للاب مسكن او دابة فالمذهب عندنا انه يفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فح يؤمر الاب ببيع الفضل والانفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب يفرض نفقته على الابن ح وكذا اذا كانت للاب دابة نفيسة يؤمر ان يبيع ويشتري الاوكس وينفق الفضل عليه نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس يفرض النفقة على الابن ويستوى في هذه الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح

من المذهب كذا في الذخيرة * ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين إلا للزوجة والأبوين
والأجداد والأجدات والولد والولدات ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك
لا تجب على المسلم نفقة أخيه النصراني كذا في الهداية * ولا يجبروا المسلم والذمي على نفقة
والديه من أهل الحرب وإن كانوا مسنأ منين في دار الإسلام وكذلك الحرابي الذي
دخل علينا بأمان لا يجبر على نفقة والديه إذا كان مسلمين أو كان من أهل الذمة كذا في المحيط *
أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كأهل الإسلام وإن اختلفت مللهم كذا في محيط الشرحي *
وإذا أسلم الذمي وامرأته من غير أهل الكتاب وأبنت الإسلام وفرق بينهما فلا نفقة لها في العدة
وإن كانت المرأة هي التي أسلمت فإبني الزوج إن يهلم فترق بينهما كان عليه النفقة والسكنى
مباداة في العدة كذا في المبسوط * وإذا خرج الحرابي وامرأته إليها بأمان فطلبت النفقة
فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين
والولد في مال مسلم أسير في دار الحرب فتأمت بينة على ردة الأسير قل فرض القاضي
نفقة المرأة ضمن ما أخذت من النفقة فإن قالت حاسبوني من نفقة مدتي بقولها الحاكم
لا نفقة لك كذا في المحيط * الذمي إذا تزوج بمحارمه وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه
نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يفرض لها نفقة النكاح واجمعوا على أن في النكاح
بغير شهود نستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب * الفصل السادس
في نفقة المالك * على المولى أن ينفق على عبده وأمه سواء كان أعمى أو بصر أو موهناً أو مستأجراً كذا
أو أم ولد صغيراً كان أو كبيراً أو مملوكاً أو أعمى أو بصيراً أو موهناً أو مستأجراً كذا
في السراج الوهاج * فإن أبى المولى من الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر وينفق عليه
من أجرته ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق
عليهما أو يبيعهما وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط * وإذا
كانت جارية لا يؤاجر مثلها بان كانت حسنة يخشى من ذلك الفتنة اجبر على الاتفاق أو البيع
كذا في فتح القدير * وإن لم يفكسهما بنفقتهم فالباقى على المولى وإن زاد فالزيادة له كذا
في السراج الوهاج * قدراً للنفقة للرفيق كفاية من غالب قوت البلد وأدامه وكذلك الكسوة
ولا يجوز الاقتصا ر فيها على من العورة فإن سعم العيد في الطعام والأدام والكسوة لم يجب عليه

ان يدفع الى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان اسدياً كل ويلبس دون المعتاد شحاً
 اورياضة لزمه رخصة الغالب للرقيق على الاصح واذا كان له عبيد يستحب ان يسوى بينهم
 في الطعام والادام والكسوة وقيل له ان يفضل النفيس على الخسيس والاول اصح والجواري
 كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجاء به فينبغي ان يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد تادباً
 فينبغي لسيدة ان يطعمه منه واجلسه معه افضل ندباً الى التواضع ومكارم الاخلاق كذا
 في السراج الوهاج * ويزيد الجارية التي لا تستمتع في الكسوة للعرف كذا في غاية السروجي *
 ويجب على المولى شري الماء للطهارة للرقيقة كذا في الجوهرة النيرة * ولا يجب على المولى نفقة
 مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد لا ينفق عليه ان كان قادراً على الكسب
 فليس له ان يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزاً فله ان يأكل وان كان قادراً
 ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما ان تأذن لي في الكسب واما ان تنفق علي فاذا لم يأذن
 فله ان ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التاتارخانية فافلاص الولو الجية * ونفقة العبد المبيع
 قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك وقيل
 على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النفقة للبرجندی * نفقة عبد
 الوديعة على المودع ونفقة عبداً لغارية على المستعير كذا في البدائع * ولو ان رجلاً فصب عبداً
 كانت نفقته عليه الى ان يردّه على المولى فان طلب من القاضي ان يأمره بالنفقة او بالبيع لا يجيبه
 الا ان يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد فحينئذ يأخذ القاضي ويبيع ويمسك الثمن ولو اودع
 عبداً وغاب فجاء المودع الى القاضي وطلب منه ان يأمره بالنفقة او بالبيع فان للقاضي ان يأمره
 بان يواجر العبد وينفق عليه من اجرة وان رأى ان يبيعه فعل والعبد للرهن اذا ثبت كونه
 رهناً يغفل به ما يفعل بالوديعة كذا في فتاوى قاضي خان * عبد صغير في يد رجل فقال له غيره هذا
 عبدك وديعة عندي فانكر يستحلف بالله ما اودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبيراً
 لم يستحلف والنفقة تجب على من له المنفعة مالاً كان او غير مال كذا في غاية السروجي * العبد
 الموصى برقبة لا نسان وخدمته لا خرفالنفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيراً
 لم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ملك منفعة
 بغير

بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة ينظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه او غيرها فنفقته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي ان يأمره ببيعه باعه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة ويكون رقبته لصاحب الرقبة ولو اوصني بالامة لرجل وبما في بطنها لآخر فنفقة الامة على الموصى له برقبته كذا في محيط السر حسي * ولو كان المملوك بين الشر يمين فنفقته عليهما على قدر ملكيهما وكذلك لو كان في ايديهما كل واحد منهما يد مولى ابنه له ولا بينة لهما فنفقته عليهما وقالوا في العجارية المشتركة بين اثنين اتت بولد فاداه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع * ولو كان عبدا بين رجلين فغاب احدهما وانفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير * عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك ورفع الشريك الامر الى القاضي واقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل يأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضي خان * امتق عبدا صغيرا وامة صغيرة لا يجب النفقة على المعتق وانما ينفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المصمات * ولو امتق عبده وكان بالاعا صحبها فنفقته في كسبه هكذا في البدائع * رجل وجد عبدا آتيا فاخذه ليرده على مولاه فانفق عليه بغير امر القاضي كان متطوعا لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اخذ عبدا آتيا وطلب صاحبه فلم يقدّر عليه فجاء الى القاضي واخبره بالعصة وطلب من القاضي ان يأمره بالانفاق فالتفت الى قوله فهل اقام البينة وبعد ما اقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كما في البقيط واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الاتفاق اصلحة لصلح بته امره بذلك وان كان ترك الانفاق اصابه بان خاف ان يأكله النفقة امره ببيعه وامسك الثمن كذا في الذخيرة * ولو شهد الشهود على امه في يد رجل انها حرة قبلت البينة وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدالة مسئلة من الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يد امراة مدلة ويكون احرة الامينة في بيت المال فان طالبت المسئلة عن الشهود فان اعطى المدعى عليه النفقة ثم دلت البينة ونقض

بحريتها رجع المدعى عليه عليها بما اخذت من النفقة سواء ادمت انها حرة الاصل او ادمت الاعتاق على المولى او لم تدع الحرية لانه ظهرا انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشيء ولا يرجع ايضا بما اخذت من ماله بغير اذنه وكذلك رجل في يده امة شككت عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها او يبيعها فان اجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قام في البينة انها حرة الاصل وتضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما اكلت باذنه * رجل ادعى امة في يده رجل اماله فابكر المدعى عليه فانام المدعى البينة على ما ادعى بضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فيأمر المدعى عليه بالانفاق عليها لقيام الملك عن حيث الظاهر فان انفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة ففضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لانه ظهرا انها كانت مفسومة اكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان مكان الجارية عبد وباقي المسئلة بحالها فالقاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا لعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفا على ما في يده بالاتلاف فمح بضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضمنه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى واللبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام من يده وبضعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدي عدل امره ان يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب بخلاف الامة لانها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة او مسالمة ثم مر بالكسب ايضا هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والفتية ابو اسحق الحافظ رح فان كان العبد عاجزا عن الكسب لمرضه او اصغره يؤمر المدعى عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعى عليه لا يجد كفيلا وهو مخوف على ما في يده والمدعى لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعى اننا اجبر المدعى عليه على الانفاق لكن ان شئت ان اضعها على يدي عدل فانفق عليها والا فلا اضع على يدي عدل

بخلاف العبد والامة كذا في المحيط * ومنزى ملك بهيمة لزمه حلقها وسقيها فان امتنع من ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها الا انه يؤمر ان ياتى فيما بينه وبين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما بالانفاق واما بالبيع وهو الاصح ويكره الا ستقصاء في حلب البهيمة لان كان مضرا بها لقله العلف ويكره ترك الحلب ايضا ويستحب ان يفصل الحالب اظفاره لئلا يؤذيها ويستحب ان لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تطقه من تثقيل الحمل وادامة السير وغيره كذا في الجوهرة النيرة * دابة بين رحلين امتنع احدهما عن الاتفاق عليها او طلب الآخر من القاسى ان يأمره بالنفقة حتى لا يصير متطرعا للقاضى يقول للآبى اما ان تبيع نصيبك او تنفق عنها هكذا ذكره الخصاف رح في نفقاته كذا في المحيط * واذا كان له نحل يستحب ان يبقى اياها في كوارثها شيئا من العسل ويستحب ان يكون ذلك في الشتاء اكثر وان قام شئ لغداؤها مقام العسل لم يتعين عليه ابقاء العسل كذا في الجوهرة النيرة * والله اعلم بالصواب *

صفحة	بسطر	فلاط	صحيح	صفحة	مطر	فلاط	صحيح
٦	١٠	يشهد	يشهد	٢٠٦	٦	السرخسى	السرخسى
٨	٢١	ثنت	انت	ايضا	١٢	متحسن	متحسن
١٩	١٨	اسمع	اسمع	٢١٠	١٣	لا كره	لا كره
٣٩	١	النم	النم	٢١٧	٠٧	انصرفوا	انصرفوا
٢٥	١٠	لو كان	لو كان	٢٢٠	١٧	مداوة	مداوة
٥٤	٢٣	منقطع	منقطع	٢٢٢	١٧	المعزة	المعزة
٧٠	٢٢	فيه	فيه	٢٢٧	٢١	مصر	مصر
٨٩	١٦	استعملها	استعملها	٢٣١	٢٢	المصحة	المصحة
١٠٠	١٣	الو	لو	٢٣٣	٢٣	بوى	بوى
١٠١	٤	السوار	السوار	٢٣٨	١	ادامى	ادامى
١١٥	١٦	في المساجير والمستاجر	في المساجير والمستاجر	٢٦٨	١٣	تلند	تلند
١٣٣	١٩	صعده	اصدعه	٢٧٢	١٠	مرفه	مرفه
ايضا	٢٢	كعات	وكعات	٢٧٨	٠٤	بيون	بيون
١٣٧	٢	لظهر	الظهر	٢٧١	٩	لا تظرون	لا تظرون
١٣٩	٩	قلم	قلعهم	٢٨٣	١٢	ادان	ادان
١٢٢	١٩	السوال	النوارل	٢٨٢	٢٠	اناع	اناع
١٤٦	٢	وابو	فلو	٢٨٨	٢١	اداكل	اداكل
ايضا	٦	اص	بصم	٢٩٨	١٨	بصكاه	بصكاه
١٥٨	٢٢	البطوع	الطوع	٣٠١	٣	فابتداوة	فابتداوة
١٦٩	٢٢	المجذات	المجذات	٣١٣	٦	واتجابل	واتجابل
١٧٠	٢٢	رحمها	رحمها	٣١٢	١٠	ياى	ياى
١٨٢	١٥	معي	معي	٣٢٠	١٩	وحدة	وحدة
١٨٦	٥	المجذات	المجذات	٣٢٢	٢٠	مبدأ	مبدأ
١٨٨	١١	بحر	بحر	٣٥٣	٢٠	محرخا	محرخا
١٩٦	٢	السرخسى	السرخسى	٣١٣	٢٣	دادى	دادى

صفحة	سطر	خط	صحيح	صفحة	سطر	خط	صحيح
٢٩٧	٢	ذبا انجهم	ذبا انجهم	٥٥٨	١٢	قضا مت قضا مت	صحيح
٢٠٦	١٨	الاشتيما ر	الاشتيما ر	٥٦١	٥	المرة المرأة	
٢٢٢	١٦	هذا او هذا	هذا او هذا	٦٠٥	٢٣	فاليمين فاليمين	
ايضا	ايضا	او هذا خرج وخرج	او هذا خرج وخرج	٦٢٣	٢١	امرا امر	
٢٢٥	١٥	لا يفسخ	لا يفسخ	٦٣١	٦	الشاءمين الشياطين	
٢٢٢	٢٣	بكتصها	بكتصها	٦٣٢	١٨	ائق الرائق	
٢٢٦	١٣	قيمت	قيمة	٦٣٩	٨	مرغنة مرضه	
٢٥٣	١٩	المسوى	المسوى	٦٤٠	٢٠	تغسل تغسل	
٢٦٩	١٧	تزيد	تزيد	٦٤٣	١١	التعلق التعليق	
٢٧٩	١٣	ابوها	ابوها وابوها	٦٥٢	٢١	ارادات ارادات	
ايضا	١٨	زوج	زوجها	٦٥٧	٢٣	احديهما احديهما	
٢٨٣	٢٢	استحقاق	استحقاق	٦٥٨	٧	احديهما احديهما	
٢٨٨	٢٢	بهذه	بعد	٦٦٠	٢	فلان فلا	
٢٩٢	١٣	بالحيض	بالحيض	٦٧٥	٢٣	الدارهم الدارهم	
٥٠٢	١٢	يرفع	يرفع	٧١١	٥	محبوب محبوب	
٥٠٧	٨	تطلق	تطلق ثلثا	٧٢١	١٣	نتنقل نتنقل	
٥٠٨	١٩	هذا	على هذا	٧٢٠	١٩	هر هو	
٥٠٩	٢١	يقول	الا ان يقول	٧٢١	٣	ختى حتى	
ايضا	٢٢	اشركك	قد اشركك	٧٢٣	٥	الثلة الثلثة	
٥١٣	٩	واحد	واحدة	ايضا	١٨	لم يجوز لم يجوز	
٥١٦	٢٠	فتاوى	في فتاوى	٧٥٠	١٠	اخته اخته	
٥١٩	١٥	وبائنا	او بائنا	٧٥٦	٢١	التفقة التفقة	
٥٢٢	١١	اخترتها	اخترتها	٧٥٨	١٣	الخضمة الخصوم	
٥٢٥	٨	فضل	فصل	ايضا	٢٣	عليه على	

FUTAWA ALEMGI RI;
A COLLECTION
OF
OPINIONS AND PRECEPTS
OF
MOHAMMEDAN LAW.

COMPILED BY
SHEIKH NIZAM,
AND OTHER LEARNED MEN,
BY THE COMMAND OF
THE EMPEROR AURUNGZEB ALEMGI R.

VOL. I.

HOOGHLY:

RE-PRINTED AT THE MEDICAL PRESS, FOR THE USE OF THE MUDRESSAS, BY ABDULLAH,
UNDER THE AUTHORITY OF,
THE ASIATIC SOCIETY,
WITH THE ASSISTANCE OF MOULVEES MUNSOOR AHMUD AND GHOLAM MAKHDUM,
TEACHERS IN THE COLLEGE OF MOHAMMED MOHSIN.

1842.

